المملكة العربية السعودية
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
قسم الدراسات العليا
شعبة السنة

٦٢٦
كاوار

البحر الذي زخر في شرح الفية الأثر

للحافظ جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر
السيوطي
(٨٤٩ - ٩١١ هـ)

تحقيق ودراسة

الطالب: أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي
بحث مقدم لنيل الشهادة العالمية "الماجستير"

بإشراف فضيلة الدكتور
سعدي مهدي الهاشمي
الأستاذ المشارك بقسم الدراسات العليا

عام ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م

الجزء الأول

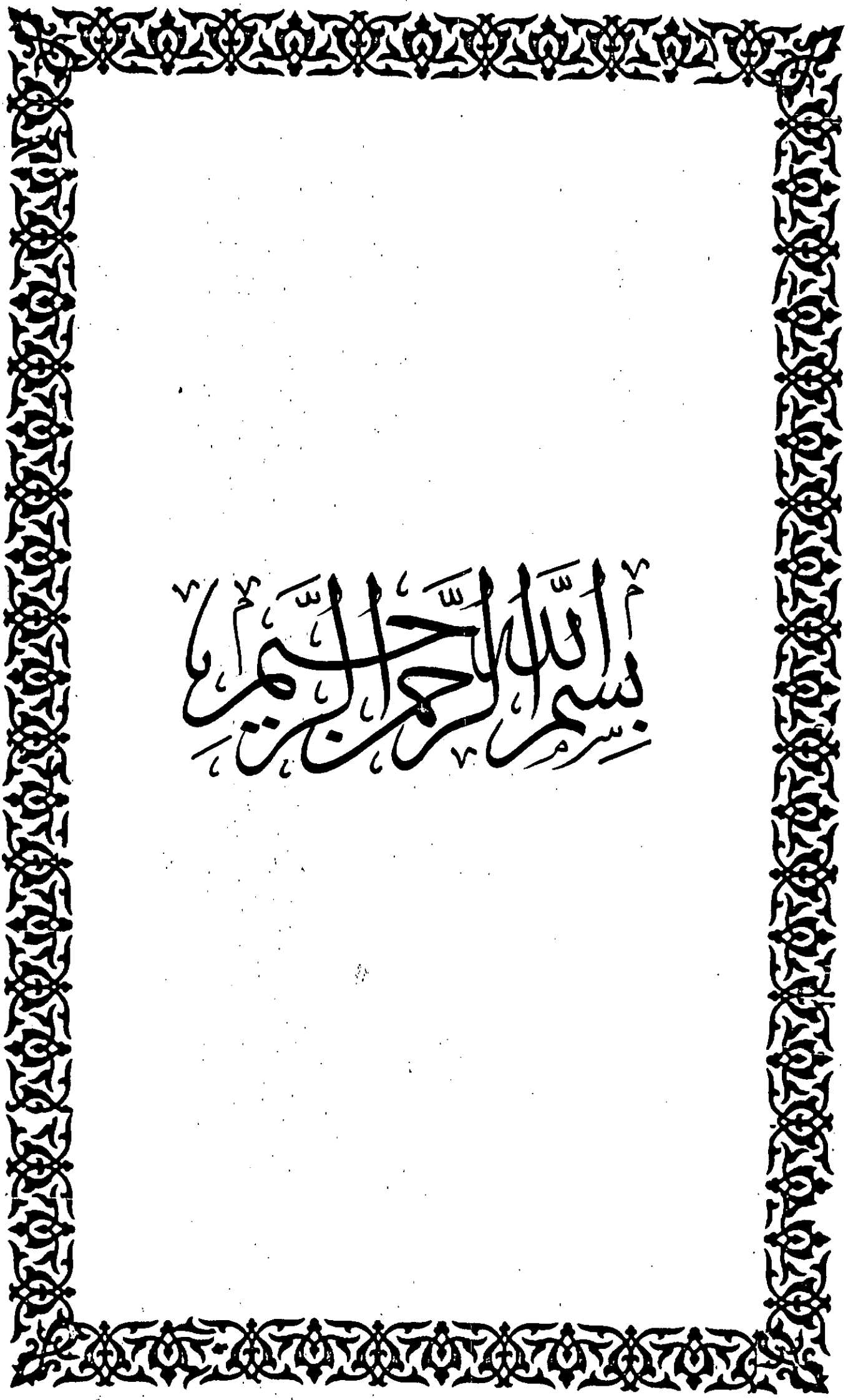
بسم الله الرحمن الرحيم

" بسم الله الرحمن الرحيم "

ـ خطة البحـــــث ـ

كلمة حمد ، و شكر ، و تقدير .

ثم قمت بتقسيم البحث الى قسمين : ـ

أ ـ قسم الدراسة .

ب ـ قسم التحقيق .

أ ـ قسم الدراسة : ويشتمل على ما يلى : ـ

أولا : مقدمة و تتضمن ما يلى : ـ

السنه . مكانتها . وحجيتها . ~~وخبرها~~ .

بيان أهمية علم مصطلح الحديث .

نشأة علم المصطلح .

أسباب اختيار الموضوع

ثانيا : ـ

ترجمة للسيوطى و تشمل على التالى : ـ

= اسمه : و نسبه .

= مولده . و نشأته . و دراسته .

= شيوخه و تلاميذه .

= عقيدته .

= تصديه للفتيا .

= خصوم السيوطى .

- المناصب التي تولاها .
- موقفه من الحكام والسلاطين .
- دعواه الاجتهاد .
- اعتزاله ، وهروبه من الحياة ، ووفاته .
- المؤلفون في السيوطي من المتقدمين والمعاصرين .

ثالثا :-

- جهود السيوطي في علوم الحديث عموما .
- وجهوده في المصطلح خصوصا .
- دراسة كتبه - الموجود منها - في المصطلح .

رابعا :-

- دراسة كتابه (البحر الذى زخر) ، ويشتمل على مبحثين :-

المبحث الأول : موضوع الكتاب ، وأهميته .

المبحث الثانى : منهج السيوطي في الكتاب .

خامسا :-

- شروحات ألفية السيوطي .

سادسا :-

- موازنة بين البحر والتدريب .

سابعا :-

- ميزات ألفية السيوطي على ألفية العراقي .

ب ـ قسم التحقيق :ـ

ويشتمل على التالي :ـ

١ ـ اسم الكتاب وتوثيق نسبته اليه .

٢ ـ وصف نسخ الكتاب .

٣ ـ وصف نسخ الألفية المخطوطة والمطبوعة .

٤ ـ منهجي في تحقيق الكتاب .

- كلمة حمد وشكر وتقدير -

أحمد الله عز وجل حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ، كما يحب ربنا ويرضى ، وأشكره أولاً وآخراً ، وظاهراً وباطناً على أن هدانـي ووفقني ، وحبب إليّ سنة نبيه الكريم عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم ، وشرفني بالاشتغال بعلوم السنة الغراء . فالحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله(٢) ، وأسأله سبحانه بأسمائه الحسنى وصفاته العلا أن يحشرني في زمرة الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ، وأن يجعل نيلي هذه الدرجة نيلي أعلى درجات الجنة وتقيا من النار برحمته التي وسعت كل شيء .

ثم أتقدم بالشكر الجزيل لشيخي الفاضل الدكتور / سعدي مهدي الهاشمي المشرف على الرسالة على حسن إرشاده وتوجيهه وتعليمه لي في سنوات الاشراف على الرسالة ، كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لشيخيّ الكريمين الشيخ / حماد بن محمد الأنصاري على ما أولاني به من رعاية أبوية علمية ، ولشيخي الدكتور / محمود ميره على حسن تعليمه وارشاده وتوجيهه لي من كلية الحديث التي أشار علي بأخذ هذا الموضوع بالدراسات العليا .

---

(١) جزء من آيه ٤٣ : سورة الأعراف .

وأشكر لجميع مشايخي حسن تعليمهم ،وارشادهم لي .

هذا وابتهل الى الله جلّ في علاه ، داعيا من أعماق قلبي للمسؤولين بالجامعة الاسلامية على اختلاف مراتبهم ،وبالدراسات العليا على وجه الخصوص ،على ما يقدمونه من خدمة للعلم وطلابه ، ورزقني الله واياهم الصلاح والسداد والاخلاص في جميع الأقوال والأعمال .

جزى الله الجميع خير الجزاء ، وأحسن لهم المثوبة والأجر ، بفضله ومنه ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين واللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم ،وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد .

أولا :

السـنة

مكانتهـا وحجيتهـا

- بسم اللّـه الرحمن الرحيم -

ان الحمد لله ، نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل لـــه ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا اله الا اللّـه وحده لا شريك له ، وأشهد أنّ محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم .

(يا أيّها الذين آمنوا اتقوا اللّـه حق تقاته ولا تموتنّ إلا وأنتم مسلمون) (١) .

(يا أيها النّاس اتقوا ربّكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها ، وبثّ منهما رجالا كثيرا ونساء ، واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ، إنّ اللّـه كان عليكم رقيبا) (٢) .

(يا أيها الذين آمنوا اتقوا اللّـه وقولوا قولا سديدا ، يصلح لكم أعمالكم ، ويغفر لكم ذنوبكم ، ومن يطع الله ورسوله فقد فـــاز فوزا عظيما) (٣) .

---

(١) سورة آل عمران : الآيه ١٠٢ .

(٢) سورة النســاء : الآيه ١ .

(٣) سورة الأحزاب : الآيه ٧٠-٧١ .

أما بعد (١) :-

فانّ الله عز وجل أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ، وأنزل عليه كتابه الكريم ، الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ، ولا من خلفه ، وأمره بتبليغه للناس وبيانه فقال عز وجل :-

(يا أيها الرسول بلّغ ما أنزل إليك من ربك ، وإن لم تفعل فما بلغت رسالته) الآيه (٢) .

وقال تعالى : (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ، ولعلهم يتفكرون) (٣) .

وقال سبحانه : (وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم الذى اختلفوا فيه ، وهدى ، ورحمة لقوم يؤمنون) (٤) .

ثم أوجب الله علينا طاعته ، وامتثال أوامره ، والانتهاء عن نواهيه

---

(١) هذه خطبة الحاجة التي علمها رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه ، وهي سنة يبتدأ بها في النكاح وغيره .
رواها : أبو داود (كتاب النكاح - باب في خطبة النكاح ٢/ ٥٩١) والترمذى (كتاب النكاح - باب في خطبة النكاح ٣/ ٤٠٤) وقال : حديث حسن ، والنسائي (كتاب النكاح - باب ما يستحب من الكلام عند النكاح ٦/ ٨٩) وغيرهم عن جمع من الصحابة ، وهو حديث صحيح ، وللألباني فيها كتاب سماه : خطبة الحاجة " .

(٢) سورة المائدة آيه ٦٧ .

(٣) سورة النحل : آيه ٤٤ .

(٤) سورة النحل : آيه ٦٤ .

فقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله ورسوله ، ولا تولوا عنه وأنتم تسمعون) (١) .

وقال سبحانه : (وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا ، واتقوا الله ، إنّ الله شديد العقاب) (٢) .

ومما لا شك فيه أنّ الكتاب والسنة أصلان أصيلان لا ينفك أحدهما عن الآخر ، ومنبعان للتشريع متعاضدان .

قال صلى الله عليه وسلم : " ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه ... " (٣) ، وقال أيضا : " تركت فيكم شيئين ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا : كتاب الله ، وسنتي ، ولن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض " (٤) .

---

(١) سورة الانفال : آيه ٢٠ .

(٢) سورة الحشر : آيه ٧ .

(٣) حديث صحيح رواه أحمد (٢ / ٣٦٧) ، وأبو داود (كتاب السنة باب لزوم السنة - ٥ / ١٠) ، والترمذي (كتاب العلم - باب ماجاء في الانتهاء عن أن يقال عند حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم ٥ / ٣٧) وقال : حسن صحيح ، وابن ماجة (المقدمة - باب تعظيم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم - ١ / ٦) وغيرهم .

(٤) حديث صحيح رواه الحاكم (١ / ٩٣) ، وعنه البيهقي (١٠ / ١١٤) ، ومالك (٢ / ٨٩٩) بلاغا .

انظر صحيح الجامع (٣ / ٣٩) ، والصحيحة (٤ / ٣٦١) .

ولقد تكفل الله عز وجل بحفظ شريعة الاسلام كتاباً وسنة ، لأنها هي الشريعة التي ارتضاها ، وكتب لها الخلود والبقاء الى يوم القيامة ، قال تعالى :

(إنا نحن نزلنا الذكر ، وإنا له لحافظون) (١) .

وقال سبحانه : (اليوم أكملت لكم دينكم ، وأتممت عليكم نعمتي ، ورضيت لكم الإسلام دينا) (٢) .

والسنة لها مكانة عالية وكبيرة في الاسلام ، فهي الأصل الثاني بعد كتاب الله عز وجل المعتمد في التشريع ، وقد جاءت السنة مفسرة لمبهم القرآن ، مفصلة لمجمله ، مقيدة لمطلقه ، مخصصة لعمومه ، شارحه لأحكامه وأهدافه ومراميه ، وجاءت بأحكام زائدة مستقلة لم ينص عليها القرآن ، ولما كان للسنة هذا القدر العظيم في الاسلام فقد اتفق علماء السنه قاطبه على حجيتها .

قال الامام الشافعي رحمه الله :-

" قد وضع الله رسوله صلى الله عليه وسلم من دينه وفرضه وكتابه الموضع الذي أبان جل ثناؤه أنه جعله علما لدينه بما افترض من طاعته ، وحرّم من معصيته ، وأبان من فضيلته ، بما قرن بين رسوله مع الايمان به ، فقال تبارك وتعالى : (فآمنوا بالله ورسوله . . الآيه) (٣) .

---

(١) سورة الحجر : آيه ٩ .
(٢) سورة المائدة : آيه رقم ٣ .
(٣) سورة النساء : آيه رقم ١٧١ .

وقال عزوجل : (إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله وإذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه ... الآيه)(١).

فجعل كمال ابتداء الايمان الذى ماسواه تبع له الايمان بالله ثم برسوله معه"(٢).

وقال الامام الشوكاني رحمه الله :-

" إنّ ثبوت حجية السنة المطهرة ،واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية ، ولا يخالف في ذلك إلا من لاحظ له في الاسلام"(٣).

ومن هذا المنطلق نجد الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم يحث أمته على التمسك بسنته ،والعناية بها ، ويبين لها أنّ التمسك بسنته نجاة من الضلال ، وأنّ التوجه اليها بعد الفتور هداية و رشاد(٤).

---

(١) سورة النور : الآيه رقم ٦٢ .

(٢) انظر الرسالة (ص ٧٣ - ص ٧٥) .

(٣) انظر ارشاد الفحول (ص ٢٩) .

(٤) ودليل ذلك حديث عبد الله بن عمرو مرفوعا : " ان لكل عامل شرّه ... الحديث " .
صحيح على شرط الشيخين رواه الطحاوى في مشكل الآثار (٢/ ٨٨) ، وأحمد (٢/ ١٨٨) ، وابن أبي عاصم في السنه (١/ ٢٨) .

وأنّ التمسك بها عند وقوع الفتنه له أجر خمسين من الصحابة (١)، وأنها من مرجحات الامامة في الصلاة (٢) وفي أمور أخرى ، ويسراً صلى الله عليه وآله وسلم ممن رغب عنها (٣)، ولقد حفظت السنة في أماكن أمينة ومكينة ، حفظت في صدور رجال صدقوا ماعاهدوا الله عليه من صحابة فتابعين فأتباعهم فمن بعدهم من علماء هذه الأمة الأفذاذ الذين تشبعت قلوبهم بحب رسولهم فحفظوا السنة ووعوها وعطوا بها ، وتفيئوا في ظلالها الوارفة ، ثم أخرجوا لنا علماً أصيلاً منها استخرجوه ، وعليها بنوه ، وحفاظاً لها أصّلوه وهو ما يسمى (بعلم مصطلح الحديث) .

---

(١) حديث صحيح رواه المروزى في السنة (ص٩) ، وأبوداود كتاب الملاحم - باب الأمر والنهي - ٤/٥١٢) ،والترمذى (كتاب التفسير - باب ومن سورة المائدة - ٥/٢٥٧) ، وقال هذا حديث حسن غريب ، وابن ماجه (كتاب الفتن - باب قوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم - ٢/١٣٣٠) وغيرهم .

(٢) دليل ذلك حديث " . . . فان كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة . . .الحديث " .
رواه مسلم (كتاب المساجد - باب من أحق بالامامة - ١/٤٦٥) .

(٣) الحديث فى ذلك رواه البخارى (كتاب النكاح - باب الترغيب في النكاح ٩/١٠٥) .

ـ علم المصطلح ـ

أهميته ـ نشأته ـ مصنفاته

علم مصطلح الحديث يعد مفخرة للأمة الاسلامية ، وصفحة مشرقة من صفحاتها الخالدة ، الوضاءة ، الطيئة بالمآثر والمكرمات ، والفضائل ، فما عرفت أمة من الأمم كيف تخلد أخبار علمائها وعظمائها ، وقادتها وأبطالها كما عرفته الأمة الاسلامية ، ولا عرفت كيف تصحح تاريخ رجالها كما عرفته الأمة المحمدية بواسطة علمائها وحفاظها ومحدثيها ، وهذا الأمر من الخيرية التي خصها الله به من بين بقية الأمم قال تعالى :-

(كنتم خير أمة أخرجت للناس .... الآية)[1] .

ويمكن تلخيص أهمية هذا العلم الشريف في الأمور الآتية :-

١ - علم المصطلح به يعرف صحيح السنة من سقيمها ومعلولها من سليمها ، وحسبك بها من فائدة وثمرة فالمصطلح هو العلم الوحيد الذى تقف به على حال النقلة للحديث ، وصفاتهم ، وجرحهم وتعديلهم ، وما تنضبط به أقوال الحفاظ في الرواة ، ومدى سلامة السند والمتن من العلل ، وبالتالي يتحقق بذلك الأخذ بقول الله تعالى :-

(وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا ... الآية)[2] .

---

(١) سورة آل عمران : ١١٠ .

(٢) سورة الحشر : ٧ .

وبقوله سبحانه :-

(لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ... الآية)[١] . اذ كيف يتم الاقتداء ، والأخذ بشيء من السنة ، والتعويل عليه في الاستدلال والاستنباط ، ونحن نجهل صحته من سقمه ؟؟ .

٢ - علم المصطلح يعد مفتاحاً لتحقيق نصوص كثيرة من العلوم ، فهذا العلم يعتني (بأسانيد) الأحاديث ، والأخبار ، ولو تتبعنا كثيراً من العلوم في المصادر القديمة لوجدناها نقلت الينا بأسانيد ، فالقرآن الكريم حمله رجال ورواة في صدورهم ، ونقلوه الينا ، وهم كثر ، بلغ بهم العدد حد التواتر ، ولا سبيل لمعرفة ماصح من الطرق الا بأن ندرس سند ذلك الطريق ، وتلك القراءة ، كما قال الناظم في القراءة المقبولة المعتبرة عند العلماء :

فكل ماوافق وجه نحـــو ... وكان للرسم احتمالاً يحـــوي
وصح إسنادا هو القـــرآن ... فهذه الثلاثة الاركـــــان[٢]

وفي العقيدة نجدها قد نقلت الينا عن نبي هذه الأمة وسلفها بالأسانيد ، فمثلا : في إثبات الوجه لله عز وجل تقرأ في كتاب : " الأسماء والصفات "[٣] لأبي بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ) في باب بيان الاسماء التي من أحصاها دخل الجنة ، فتجد البيهقي يثبت لك العقيدة بالسند فيقول :-

---

(١) سورة الممتحنة : ٦ .
(٢) قالهما ابن الجزري (ت ٨٣٣) كما في طيبة النشر (ص ٣) .
(٣) انظر الاسماء والصفات (١/ ١٥) .

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، وأبو عبد الله إسحاق بن محمد بن يوسف بن يعقوب السوسي وأبو بكر أحمد بن الحسن القاضي ، قالوا : حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب نا محمد بن خالد بن حلي نا بشر بن شعيب بن حمزة عن أبيه عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن لله تسعة وتسعين اسماً ، مائة إلا واحداً ، من أحصاها دخل الجنة ، إنه وتر يحب الوتر " ، فدراسة هذا السند ضرورية جداً لدراسة مثل هذا الحديث الوارد في (العقيدة) ، ودراسة السند تحتاج إلى علم المصطلح ، وكذلك (التفسير) نقل إلينا بالأسانيد ، كتفسير ابن جرير الطبري (ت. ٣١٠هـ) ، وتفسير البغوي (ت٥١٦هـ)[1] ، وكذا (الفقه) ككتاب الأم إملاء الشافعي (ت٢٠٤هـ) ، و (التاريخ) أيضا لمصطلح الحديث عليه منة ، وقد ألف الدكتور عثمان موافي كتاب " منهج النقد التاريخي الاسلامي والمنهج الأوروبي " وبين فيه أثر قواعد علوم الحديث في الروايات التاريخية في نقدها وتمحيصها ، وللدكتور أكرم ضياء العمري كتاب : " المجتمع المدني " ، قصد به : محاولة تطبيق قواعد المحدثين في مصطلح الحديث لنقد الروايات التاريخية .

بل وكتب اللغة والأدب نقلت الينا بأسانيد ، مثل كتاب "الأغاني" لأبي الفرج الأصبهاني ، و" الأمالي " لأبي علي القالي ، وقد ألف الدكتور شرف الدين علي الراجحي كتابا سماه :

---

(١) مطبوعان .

" مصطلح الحديث ، وأثره على الدرس اللغوي عند العرب "(١) ذلك لأن علم المصطلح له منبع دافق ثر لا ينضب ، وهو : السنة المطهرة ، .

يقول د . محمد الصباغ :-

" تأثير الحديث النبوى على ثقافتنا العربية يفوق كل تصور ، فلقد صبغت طريقته كل فنون ثقافتنا ومعارفنا ، إنك تجد طريقة السند عمّت كل أنواع الكتب في مكتبتنا ، من أدبية وتاريخية وغيرهما . . . " . الحديث النبوى (ص ١٦) .

٣ - إيجاد (الثقة) في نفوس المسلمين بتحقيق وعد الله لهم بحفظ كتابه وسنة نبيه حيث قال سبحانه :-

(إنا نحن نزلنا الذكر ، وإنا له لحافظون)(٢) .

فهذه القواعد تعد من أهم الأمور التي حفظ الله بها السنة .

٤ - " إيجاد (ملكة) عند الدارس لهذا الفن يتمكن بها من تمحيص الأخبار الواردة ، من حديث وتاريخ وغيرهما . . . "(٣) ، ويصير الدارس لهذا العلم دقيقاً في تعلمه وتعليمه لهذا العلم الشرعي بجميع فروعه ، ولقد كان أحد شيوخي من المحدثين الأفاضل دائماً يحثنا على تعلم علم الحديث ، ويقول : تصبحون في يوم من الأيام حكاماً على أقوال الناس وأفعالهم لا محكومين .

---

(١) طبع في مجلد .
(٢) سورة الحجر : ٩ .
(٣) مقدمة د . / مصطفى الخ لتقريب النووى (ص ١٨) .

أضف الى ذلك : أنّ كثيراً من الخلافيات في الفروع التي يبقى الكثير حائراً عندها ، يستطيع العالم وطالب العلم أن يرجح بين الأقوال بهذا العلم ، وكلما رسخت قدمه في علم المصطلح ، كلما استطاع أن يسبر غور الخلاف بين الأقوال المختلفة ، لأنه يراجع أصول المذاهب والاقوال بالرجوع الى أدلتها بثبوتها وعدم ثبوتها .

٥ - بيان منهج (السلف) من المحدثين ، ودقتهم في وضع قواعد معتمدة على الكتاب والسنة ، ومنهجيتهم في ذلك ، وتنظيمهم ، وتنسيقهم ، ودقتهم لحفظ سنة خير البشر صلى الله عليه وسلم وآله وسلم ، وزيادة الثقة بهم ، بأمانتهم العلمية في نقل شريعة الله ، وسنه رسوله صلى الله عليه وآله وسلم .

٦ - ثم إنّ علم المصطلح (تمهيد ومقدمة) للعلماء والمتخصصين في جميع علوم الشريعة ، ليقوموا ببناء علومهم على أصول ثابتة ، وقواعد راسخة ، فلا أحكام ، ولا أقيسة ، ولا اجتهادات تكون مصيبة إذا لم تؤسس على نصوص القرآن والسنة الثابتة ، والثبات لا يكون الا بقواعد ثابتة للنقد ، والتمحيص النزيه كقواعد مصطلح الحديث .

٧ - قواعد علم المصطلح التي وضعها أجدادنا المسلمون تعلم المنهجية في الحكم على الأخبار دون أن يكون تأثر بأي اعتبار آخر غير تطبيق تلك القواعد (١) ، وفي هذا تربية للمسلم عالماً

---

(١) انظر الحديث النبوي د . الصباغ (ص ١٧) .

ومتعلما على الانصاف ، والعدل ، وأنّ الحق أكبر من كل كبير (١) .

٨ - وبهذا العلم يبرئ العالم ذمته ، ويسلم حين نقل حديث رسول الله من أن يشمله الوعيد الوارد في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من حدّث عنّي بحديث يرى (٢) أنه كذب فهو أحد الكاذبين " (٣) ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث المتواتر : - " من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار " (٤) .

٩ - علم المصطلح " يعمل على تنقية الأذهان من الخرافات ، وذلك أنّ الاسرائيليين وغيرهم حاولوا نشر مالديهم من الأقاصيص ، والخرافات الكاذبة ، والأباطيل ، وهذه الأمور اداء وبيل ، يفت في عضد الشعوب ، ويمزق الأمم ... " (٥) .

---

(١) كان عبد الجبار بن أحمد من فقهاء الشافعية ، وكان ينظر كثيرا في مذهب الشافعي في الفروع والأصول ، ولما وصل الى قضية رأي الشافعي في عدم نسخ الكتاب بالسنة قال كلمة حكيمة خالدة قال : (الشافعي كبير والحق أكبر منه) .
انظر إرشاد الفحول (ص ١٩١) .

(٢) يرى : بضم الياء أو بفتحها : بمعنى : يظن أو يعلم .
انظر شرح النووي (١/ ٦٥) ، واكمال اكمال المعلم (١/ ١٥) .

(٣) رواه مسلم (المقدمة ١/ ٩) .

(٤) حديث متواتر أنظر قطف الأزهار (ص ٢٣ ، ص ٢٧) ولقط اللآلئ المتناثره للزبيدي (ص ٢٦١ - ص ٢٨٢) .

(٥) انظر منهج النقد في علوم الحديث (ص ٢٧) .

هذا وقد مرَّ علم مصطلح الحديث بمراحل تاريخيه مهمة جداً حتى كمل ونضج ، وهذه المراحل تتلخص في التالي :-

المرحلة الأولى :-

وتمتد من أوائل القرن الأول الهجري الى نهايته ، وهو دور الصحابة رضي الله عنهم في وضع اللبنات الأولى لهذا العلم وذلك بحفظ السنة والتثبت حين أخذها وأدائها ، ورحلاتهم في طلبها ، ونقدهم لبعض خطتها .

المرحلة الثانية :-

مرحلة تدوين السنة تدويناً رسمياً ، ومعها قواعد المصطلح منثورة مبثوثة فيها (١) .

المرحلة الثالثة :-

تمد هذه المرحلة تقريباً من أواخر المائة الثانية إلى منتصف الرابعة ، وقد أفردت في هذه المرحلة أنواع علوم الحديث بمصنفات مستقلة كالعلل لعلي بن المديني (ت ٢٣٤ هـ) (٢) .

---

(١) انظر : صحيح البخاري (١/ ١٩٤) ، والبداية والنهاية (٩/ ١٨٤) .

(٢) طبع طبعتان : الاولى بتحقيق د . محمد مصطفى الأعظمي ، والأخرى بتحقيق د . عبد المعطي قلعجي .

إذاً فعلم المصطلح في هذه المرحلة عبارة عن أنواع مستقلة ، في كتب متفرقة ، ومختلفة ، وإما قواعد مبثوثة في كتب الحديث على اختلاف نوعية تصنيفها .

المرحلة الرابعة :-

جمع قواعد المصطلح في كتاب واحد :-

وتبتدأ هذه المرحلة من منتصف القرن الرابع الى أوائل القرن السابع ، عكف العلماء في هذه الفترة على كتب السابقين في قواعد الحديث والتي كانت التجربة الأولى في تدوين مصطلح الحديث ، فجمعوا تلك القواعد المنثورة ، والمتفرقة ، والمستقلة بالتأليف في كتاب واحد ، فأول من صنف تلك القواعد مجموعة هو :-

١ - القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي (ت ٣٦٠ هـ) ، في كتابه العظيم : " المحدث الفاصل بين الراوي والواعي " ، قال عنه الحافظ الذهبي : " . . . . . ما أحسنه من كتاب ، قيل إنّ السلفي كان لا يكاد يفارق كمّه ، يعني في بعض عمره "(١) .

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة شيخه ابراهيم بن أحمد التنوخي : " وقرأت عليه المحدث الفاصل بين الراوي والواعي لأبي محمد الحسن بن عبد الرحمن . . وهو أول كتاب صنّف في

---

(١) انظر سير أعلام النبلاء (١٦ / ٧٣) .

علوم الحديث في غالب الظن ، وإن كان يوجد قبله مصنفات مفردة في أشياء من فنونه ، لكن هذا جمع ما جمع في ذلك في زمانه ثم توسعوا في ذلك[١] .

وقال عنه في النزهة : " لكنه لم يستوعب "[٢] .

قلت : وقول الحافظ هذا لا ينقص من قدر الكتاب شيئاً لأنّ أي كتاب يبتدئ به علم من العلوم لا بد وأن يعتريه النقص ، ولكن من يجيء بعده يتمم ما فاته ، وهكذا حتى يبلغ العلم إلى الكمال والنضج .

وقال الدكتور نور الدين عتر : وهو أكبر كتاب وضع في علوم الحديث حتى ذلك العصر[٣] .

والكتاب جعله مصنفه في سبعة أجزاء متساوية الحجم تقريباً ، وقد حفظ لنا الرامهرمزي فيه نصوصاً تفرد بها ، ولم ينقلها أحد سواه[٤] .

يتكلم الرامهرمزي رحمه الله في هذا الكتاب عن فضل الناقل لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفضل الطالب لها ، والراغب فيها ، والمستن بها ، والنية في طلب الحديث ، وأوصاف الطالب وآدابه ، والعالي والنازل ، والنية في طلب الحديث ، وصيغ

---

(١) أنظر المجمع المؤسس بالمعجم المفهرس (ق ٢٧ حـ ق ٢٨) .

(٢) أنظر نزهة النظر (ص ١٦) .

(٣) أنظر منهج النقد (ص ٥٦) .

(٤) أنظر مقدمة المحقق (ص ٢٨ ، ٣٤ ، ٣٥) .

التحمل ، .. وعن التبويب والتصنيف ، وغير ذلك من أبواب المصطلح .[1]

وقد طبع الكتاب في مجلد ضخم بتحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب ، طبعته دار الفكر ببيروت سنة ١٣٩١هـ .

٢ - ثم تلاه في التصنيف الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن البيّع النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ) في كتاب سمّاه : "معرفة علوم الحديث" .

ذكر رحمه الله في مقدمة الكتاب سبب التأليف فقال : "إني لما رأيت البدع في زماننا كثرت ، ومعرفة الناس بأصول السنن ، قلت : مع إمعانهم في كتابة الأخبار ، وكثرة طلبها على الإهمال ، والإغفال ، دعاني ذلك إلى تصنيف كتاب خفيف يشتمل على ذكر أنواع علم الحديث ، مما يحتاج اليه طالبه الأخبار ، والمواظبون على كتابة الآثار ، وأعتمد في ذلك سلوك الاختصار ، دون الاطناب في الاكثار ، والله الموفق لما قصدته ، والمانّ في بيان ما أردته ، إنه جواد كريم ، رؤوف رحيم"[2] .

وقد ذكر الحاكم اثنين وخمسين نوعا من أنواع علوم الحديث ، قال ابن حجر : لكنه لم يهذب ، ولم يرتب[3] ، وقد ذكر العلماء أن الحاكم فاته أمران في الكتاب .

---

(١) انظر مقدمة د . محمد رأفت على الجامع للخطيب (١/٦٢) .

(٢) انظر معرفة علوم الحديث (ص ٢) .

(٣) انظر نزهة النظر (ص ١٦) .

١ ـ استيعاب أنواع الحديث .

٢ ـ تهذيب العبارات ،وضبطها حتى يتضح المراد من التعريف[١] .

وقال طاهر الجزائري : " فيه فوائد مهمة ، رائعة ، ينبغي لطالبي هذا الفن الوقوف عليها . . . " ، ثم لخصه في كتابه : توجيه النظر[٢] ، وقد ذكر أيضا ابن خلدون في مقدمته ، وامتدحه وزكاه كثيرا[٣] .

وقد طبع الكتاب في مجلد بتحقيق : معظم حسين ، بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند سنة (١٣٨٥هـ) .

---

(١) أنظر منهج النقد (ص ٥٩) .

(٢) هذا الكتاب من نفائس ماكتبه المتأخرون في علم المصطلح ،وقد اعتمد فيه مؤلفه على كتب أصول الفقه ، وأصول الحديث (ص ٢) ، وخصوصاً كتاب مقدمة ابن الصلاح فمن جاء بعده (ص ٦٨) ، وقد قسمه مؤلفه إلى ستة فصول رئيسيه ، وذكر بينها مسائل في فروع المصطلح منثورة في الكتاب ، واطلق عليها (فوائد .) تارة ، و (مطالب) تارة أخرى ، كما أنه لخص كتابين مهمين وهما :-

كتاب الحاكم كما ذكر (ص ١٦٢ -ص ٢٠١) ، وكتاب (العلل) لابن أبي حاتم (ص ٢٦٤ -ص ٢٨٢) ،وقد طبع الكتاب في حياة مؤلفه سنة (١٣٢٨هـ) ، ويقع الكتاب في مجلد ضخم يحتوى على أربعمائة وتسع عشرة صفحة .

(٣) انظر مقدمة ابن خلدون (ص ٢٨١) .

٣- ثم تلاه أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت. ٤٣٠هـ) ، فعمل على كتابه (مستخرجاً)[١] ، وأبقى أشياء للمتعقب[٢] ، وقد سماه الذهبي باسم : "علوم الحديث"[٣].

وقال الشيخ علي بن سلطان القاري : " زاد أبو نعيم على الحاكم أشياء ، واستدرك عليه ما فاته "[٤].

٤ - ثم جاء بعدهم الخطيب أبوبكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)[٥] ، فألف كتاباً في قوانين الرواية سماه : " الكفاية في قوانين الرواية " ، استوفى فيه البحث في قوانين الرواية ، وأبان فيه عن أصولها ، وقواعدها الكلية ، ومذاهب العلماء فيما اختلفت فيه آراءهم[٦].

وقال الكتاني في كتابه : هو غاية في بابه[٧].

---

(١) مستخرجاً : بفتح الراء مفعول عمل ، وبكسر الراء ، حال من فاعله ، فهو منزل منزلة اللازم حينئذ .

انظر شرح نخبة الفكر (ص ١٠) ، وامعان النظر (ص ٥) .

(٢) أنظر نزهة النظر (ص ١٦) .

(٣) أنظر سير أعلام النبلاء (١٧ / ٤٥٦) والكتاب مفقود .

(٤) أنظر شرح نخبة الفكر (ص ١٠) ، ولقط الدرر (ص ٢٣) .

(٥) أنظر : نزهة النظر (ص ١٦) .

(٦) أنظر منهج النقد (ص ٥٧) ، والمنهج الحديث (ص ٢٣) .

(٧) انظر الرسالة المستطرفة (ص ١٤٣) .

والكتاب يحتوي على مائة وأربعين باباً - مما صرّح بتسميته باباً - وأما ما لم يصرح بتسميته "باباً" فهو تسعة وعشرون (١).

ومما ذكره في مقدمة الكتاب من أسباب التأليف، ومقاصد الكتاب قوله: - "وأنا أذكر بمشيئة الله تعالى وتوفيقه في هذا الكتاب ما بطالب الحديث حاجة الى معرفته، وبالمتفقه فاقة الى حفظه ودراسته، من بيان أصول علم الحديث وشرائطه، وأشرح من مذاهب سلف الرواة والنقلة في ذلك ما يكثر نفعه، وتعم فائدته، ويستدل به على فضل المحدثين، واجتهادهم في حفظ الدين، ونفيهم تحريف الغالين، وانتحال المبطلين ... الخ" (٢).

وقد طبع الكتاب طبعتين، الاولى بالهند تحت ادارة جمعية دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، سنة ١٣٥٧هـ، وأشرف على تصحيحه مجموعة من العلماء، ثم طبع ثانية بمطبعة السعادة بمصر بتحقيق وتعليق الاستاذين: عبد الحليم محمد عبد الحليم، وعبد الرحمن حسن محمود.

٥ - الالماع الى معرفة أصول الرواية، وتقييد السماع (٣) للقاضي عياض ابن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤ هـ). وهو كتاب لطيف (٤)، مختصر مفيد جداً (٥).

---

(١) أنظر الخطيب البغدادي وأثره (ص ٤١٥).

(٢) أنظر مقدمة الكفاية (ص ٣٧).

(٣) أنظر التعريف بالقاضي عياض لابنه (ص ١١٦)، ونزهة النظر ص ١٧.

(٤) أنظر نزهة النظر (ص ١٧).

(٥) أنظر منهج النقد (ص ٧٠).

ذكر القاضي عياض الباعث له على تأليفه ،ومادة كتابه باختصار ، وأنّ راغباً رغب اليه في تلخيص فصول في معرفة الضبط ، وتقييد السماع والرواية ،وتبيين أنواعها ، وما يصح وما يتزيف ،وما يتفق من وجوهها ،وما يختلف(١) ،والكتاب مهم جداً في موضوعه ، قد اعتنى المصنف رحمه الله في الكتاب بأنواع التحمل ، وأطلق فيها قلمه ،وأمعن فيها النظر ، واستقصى الكلام عن الاجازة خاصة ، وما يتعلق بها ، حتى انه قال عن هذا الضرب من ضروب الروايه :-

(وقد تقصينا وجوه الاجازة بما لم نسبق اليه ، وجمعنا فيه تفاريق - المجموعات ،والمسموعات ،والمشافهات ،والمستنبطات(٢)) والكتاب يتألف من مقدمة ،وتسعة عشر باباً .

وقد طبع الكتاب سنة ١٣٨٩ هـ ، بتحقيق السيد أحمد صقر ونشرته دار التراث بالقاهرة ،والمكتبة العتيقة بتونس .

٦ - إيضاح مالا يسع المحدث جهله أو مالا يسع المحدث جهله(٣) ، لأبي حفص عمر بن عبد المجيد الميانجي (ت ٥٨٠ هـ) .
وهو جزء صغير(٤) ،ورسالة مختصرة(٥) .

---

(١) أنظر الالماع (ص ٣ ، ٤) .
(٢) أنظر الالماع (ص ٢٥ ، ١٠٧) ،ومقدمة الجامع للخطيب (١ / ٧٦ ، ٧٧ .
(٣) أنظر العقد الثمين (٦ / ٣٣٤) ، وكشف الظنون (٢ / ١٥٧٥) ، والرسالة المستطرفة (ص ١٤٣) ، وقد وقع وهم للكتاني رحمه الله حيث فرق بين مالا يسع المحدث جهله وبين الايضاح وجعلهما اثنين وهما الواحد : وهو أبو حفص المذكور .
(٤) أنظر نزهة النظر (ص ٧٠) .
(٥) أنظر شرح النخبة للقاري (ص ١١) .

ولم يسلك المصنف فيها طريقة التبويب ، وإنما سردها هكذا بدون ذكر لأبواب أو فصول ، غير أنه ذكر في أثنائها اسم بابين فقط ، وهما : (باب اللحن) ، (وباب من روى عنه ومن لا يروى عنه) ، وموضوعات الكتاب مرتبة كالتالي :-

مقدمة تشتمل على الحض على العلم ، وبعض طرق التحمل ، وصيغ الاداء ، رواية الحديث بالمعنى ، باب اللحن ، باب من يروى عنه ومن لا يروى عنه ، مراتب الحديث الصحيح ، صفته ، شروطه ، عدد أحاديث صحيح البخارى ، وصحيح مسلم ، وموطأ مالك ، المكثرون في الرواية من الصحابة ، تعريف كل من أنواع الحديث : الحسن ، المشهور ، الفرد ، الغريب ، الشاذ ، المسند ، المرسل ، الموقوف ، المنقطع ، المقطوع ، المعضل ، ثم طفق يسرد الأحاديث بدون سند ، وأكثرها ضعيف ، وبعضها موضوع .(١)

وقد طبعت هذه الرسالة الأول مره ببغداد سنة ١٣٨٧هـ بشركة الطبع والنشر الأهلية ، بتحقيق وتعليق : صبحي البدري السامرائي ، وقدم لها بمقدمة تعادل حجم الرسالة أو تزيد .

---

(١) أنظر الخطيب وأثره فى علوم الحديث (ص ٤٤٦ - ص ٤٤٨) .

إذاً بعد هذا العرض والسرد لأوائل الكتب المؤلفة في علم مصطلح الحديث ، نلاحظ أنّ من أبرز روّاد هذه الفترة الأولى للتأليف في هذا العلم هم : الرامهرمزي ، والحاكم ، والخطيب ، والقاضي عياض ، وتعد كتبهم من أوائل المصادر التي اعتمدها المتأخرون واستفادوا منها ، إلا أنّ طابع الجمع في هذه التآليف بارز ظاهر[1] ، الجمع للقواعد المتفرقة المنشورة ، في مباحث مستقلة ، وكتب منفردة لمن تقدم ذكرهم من المحدثين ولكنها خطوة مهدت السبيل لمن بعدهم ، ويسرت سبل الجمع الرتيب ، والتنسيق الدقيق ، وذلك على يدي الحافظ أبي عمرو ابن الصلاح :-

٧ - علوم الحديث أو مقدمة ابن الصلاح[2] .

للحافظ أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ت٦٤٣هـ) .

---

(١) أنظر منهج النقد (ص ٥٨) .

(٢) هاتان التسميتان المشتهرتان في تسمية كتاب ابن الصلاح لا سيما عند المتأخرين .

أنظر اختصار علوم الحديث لابن كثير ص ١٩ ، والمستطرفة ص٢١٤ واسمه الأصيل : (معرفة أنواع علم الحديث) .

أنظر المقدمه (ص ٧٦) ، وملء العيبة ص ٢١٥ ، ومستفاد الرحلة ص٩٧ ، والقصادى في رحلته ص ٩٧) .

وسماه الوادآشي في برنامجه (ص٢٦٩) باسم مطول وهو : (معرفه أنواع الحديث ، وبيان أصوله ، وقواعده ، وايضاح فروعه وأحكامه ، وكشف أسواره ، وشرح مشكلاته ، وابراز نكته وفوائده ، وإبانة مصطلحات أهل الحديث ورسومهم) .

جاء الحافظ ابن الصلاح في أوائل القرن السابع فوجد تلك الكتب المؤلفة في المصطلح ، والتي جمعت من القواعد الاصطلاحية الحديثية الشيء الكثير ، فنظر إليها نظرة الناقد البصير ، وأعمل فيها فكره المستنير ، واستخرج من البحار اللاليء والدرر المنتثرة فيها ، فعمل منها عقداً منظوماً ، متناسقاً ، رتيباً .

وقد ذكر ابن الصلاح في كتابه هذا خمسةً وستين نوعاً ، ولمقدمة ابن الصلاح ميزات على كتب من سبق ، من أهم هذه الميزات ما يلي :-

١ - الاستنباط الدقيق لمذاهب العلماء ، وقواعدهم ، من أقوالهم المأثورة عنهم .

٢ - أنه ضبط التعاريف التي سبق بها ، وحررها ، وأوضح تعاريف لم يصرح بها من قبله .

٣ - أنه عقّب على أقوال العلماء بتحقيقاته ، واجتهاداته .

٤ - تهذيب عبارات السابقين ، والتنبيه على مواضع الاعتراض فيها" (١) .

وصدق قول النووي فيه حيث قال : " هو كتاب كثير الفوائد ، عظيم العوائد (٢) .

وقال الحافظ ابن حجر فيه : " جمع لما ولي تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية كتابه المشهور ، فهذّب فنونه ، وأملاه شيئاً بعد شيء ، فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المتناسب ، واعتني بتصانيف الخطيب المتفرقة ، فجمع شتات مقاصدها

---

(١) أنظر منهج النقد (ص٥٧) ، والمدخل إلى علوم الحديث ص٣٠ .

(٢) أنظر الارشاد (ق ٣/ب) .

،وضم إليها من غيرها نخب فوائدها ، فاجتمع في كتابه ماتفرق في غيره ، فلهذا عكف الناس عليه ،وساروا بسيره ،فلا يحصى كم ناظم له ، ومختصر ،ومستدرك عليه ،ومعارض له ،ومقصر له ،ومنتصر[1] .

فمن نظم مقدمة ابن الصلاح :

الحافظ العراقي (ت ٨٠٦ هـ) في ألف بيت ،وسماها التبصرة والتذكرة ،كما قال هو عنها رحمه الله :

نظمتها تبصرة للمبتدي تذكرة للمنتهي والمسند[2]

زاد فيها زيادات نافعة على مقدمة ابن الصلاح كما قال :

لخصت فيها ابن الصلاح أجمعه وزدتها علما تراه موضعه[3] ،

، وقد تولى رحمه الله شرحها بنفسه في شرحين ،مطول ومختصر ، قال هو نفسه رحمه الله عنهما : " وشرعت في شرح لها -أي للألفية- متوسط ، بسطته ،وأوضحته ، ثم رأيته كبير الحجم فاستطلته ،وملته ، ثم شرعت في شرح لها متوسط غير مفرط ، ولا مفرط ،يوضح مشكلها ويفتح مقفلها ،ماكثر فأمل ، ولا قصر فأخل ، مع فوائد لا يستغني عنها الطالب النبيه ،وفرائد لا توجد مجتمعة إلا فيه . . . "[4] .

وقد سار في ترتيب الأنواع في النظم وفي الشرح على نهج وترتيب ابن الصلاح في أغلب الأنواع ،وقدم وأخر في بعض الأنواع كالمرفوع والمرسل ، وقد أكمل الشرح يوم السبت التاسع والعشرين في شهر رمضان سنة إحدى وسبعين وسبعمائة[5] .

(١) أنظر نزهة النظر (ص١٧) .
(٢) ، (٣) أنظر الالفية (ص١٦٩-ضمن نفائس) ،وقد فرغ من نظمها يوم الخميس ثالث جمادى الآخرة ،سنة ثمان وستين وسبعمائة أنظر شرح الالفية (١/ ٢٨٠) .
(٤) أنظر شرح العراقي فتح المغيث (١/ ٤ ، ٥) .
(٥) أنظر شرحه (٣/ ٢٨٠) .

هذا وقد طبع الشرح المختصر باسمين مختلفين ، فقد طبع طبعتين طبعة بالقاهرة باسم " فتح المغيث " بعناية محمود ربيع ، وطبعة أخرى بالمغرب باسم : " التبصرة والتذكرة " بتحقيق وتعليق : محمد بن الحسين المرافي الحسيني ، وليس هو اسم الشرح ، وإنما هو اسم المنظومة نفسها ، كما تقدم آنفا عنه ، وكما صرّح السخاوي بذلك أيضا (١) .

وكذلك شرح ألفية العراقي الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢ هـ) ، بشرح جامع نافع ، أبدع فيه إبداعاً كبيراً ، ويتميز هذا الشرح بالدقة ، وقوة العبارة ، وبتحرير مسائل الخلاف في المصطلح ، وقد طبع طبعتين إحداهما بالمكتبة السلفية بالمدينة بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ، وهي طبعة كاملة في ثلاث مجلدات ، والثانية بالهند بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، في مجلد واحد ، وهي غير كاملة وصل فيها إلى أول مبحث المقابلة ، وكلا الطبعتين مملوءتان بالتصحيفات والأخطاء .

وممن نظمها أيضاً الحافظ السيوطي في قطر الدرر ، وهي التي أقوم - بعون الله تعالى وتوفيقه - بتحقيق شرحها ، وهي ألف بيت ، نظمها السيوطي في خمسة أيام ، كما صرّح بذلك رحمه الله حيث قال :-

نظمتها في خمسة الأيام ... بقدرة المهيمن العلام (٢)

---

(١) أنظر فتح المغيث للسخاوي (ص ٧) ، ومنهج النقد (ص ٦٠) ، والمنهج الحديث (ص ٢٤) .

(٢) أنظر ألفية السيوطي (ص ٢٨٩) .

وقد فاقت هذه الألفية ألفية العراقي ، في الجمع والترتيب والتنسيق ، لأنَّ العراقي ساير الأصل مقدمة ابن الصلاح ، ومعلوم أنَّ مقدمة ابن الصلاح لم ترتب على الوجه المطلوب(١) ، قال السيوطي :-

فائقة ألفية العراقي ... في الجمع والإيجاز واتساق(٢)

ولألفية السيوطي شروحات عديدة ، سيأتي ذكرها ان شاء الله تعالى في المبحث الخامس ، من هذا القسم .

وممن اختصر (المقدمة) أيضا الامام النووي رحمه الله (ت٦٧٦هـ) في كتابه : " إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق "(٣).

والكتاب اختصر فيه المؤلف مقدمة ابن الصلاح ، والتزم عبارته ، ولم يضف شيئاً كثيراً ، إلا إضافات يسيرة وجيزة ، وعلى الرغم من قلتها إلا أنها " هامة ومفيدة ، واستدراكات على قلتها غاية في الجودة والاتقان "(٤).

ثم اختصر كتابه الارشاد في : " التقريب والتيسير في معرفة سنن البشير النذير " ، وقد قام بشرحه السيوطي في " تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي "(٥) ، وقد طبع التقريب طبعات عديدة(٦).

---

(١) أنظر نزهة النظر (ص ١٧) .
(٢) أنظر ألفية السيوطي (ص٢) .
(٣) حققه أخي في الله ، ورفيق الطلب الأخ الشيخ / عبد البارى فتح الله الهندى ، في رسالة ماجستير ، بالجامعة الاسلامية بالمدينة ، وقد نوقش .
(٤) أنظر الارشاد محققا (١/ ٤٩) .
(٥) طبع بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف .
(٦) أنظر طبعاته . ذخائر التراث (١/ ٥٩٣) .

وممن اختصر معرفه أنواع علوم الحديث لابن الصلاح أيضاً بدر الدين محمد بن ابراهيم بن جماعة (ت ٧٣٣ هـ) في كتابه: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي[١].

وقد تميّز الكتاب بوجود زيادات على أصله، وبحسن ترتيبه، وتنسيقه، وقد طبع الكتاب ضمن مجلة معهد المخطوطات، الجزء الأول والثاني، من المجلد الحادي والعشرين، من عام (١٣٩٥هـ) بتحقيق الدكتور محي الدين عبد الرحمن رمضان.

واختصره أيضا الحافظ اسماعيل بن عمر المشهور بابن كثير (ت٧٧٤هـ)، في كتابه: "إختصار علوم الحديث"[٢]، وهو مختصر نافع، استدرك فيه ابن كثير على ابن الصلاح أشياء كثيرة، وتعقبه عليها، وقد شرحه أحمد محمد شاكر في شرح جيد سماه: الباعث الحثيث، وقد طبع المختصر وشرحه.

وممن نكت على المقدمة لابن الصلاح الحافظان العراقي (ت٨٠٦هـ) وابن حجر (ت٨٥٢هـ)، فالعراقي في كتاب (التقييد والايضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح)[٣]، وقد ذكر العراقي في مقدمة كتابه هذا الباعث له على تأليفه فقال: "... إلا أنّ فيه غير موضع قد خولف فيه، وأماكن أخر تحتاج إلى تقييد وتنبيه، فأردت أن أجمع

---

(١) أنظر برنامج الوادآشي (ص٤٢)، وكشف الظنون (٢/ ١٨٨٤)، وهدية العارفين (٢/ ١٤٨).

(٢) أنظر ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي (ص٣٦١)، ومقدمة الباعث ص١٣.

(٣) أنظر ذيل تذكرة الحفاظ لابن فهد (ص٢٣٠) ووقع الاسم فيه (التقييد والاصلاح)، وشذرات الذهب (٧/ ٢٥٦)، والمستطرفة (ص٢١٤).

عليه نكتاً تقييد مطلقة ،وتفتح مغلقه ،وقد أورد عليه غير واحد من المتأخرين إيرادات ليست بصحيحة ،فرأيت أن أذكرها ،وأبين تصويب كلام الشيخ ،وترجيحه . . . (١) ، وقد فرغ من تبييض كتابه هذا يوم الأحد ، الحادي والعشرين من ذي القعدة الحرام ، سنة اثنتين ، وثمانين وسبعمائة (٢) .

وقد طبع الكتاب بتحقيق الشيخ محمد راغب الطباخ ،وهي طبعة جيدة وعليها تعليقات مفيدة له سماها : المصباح ، وطبع ثانية بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ، ونشرته المكتبة السلفية بالمدينة ،ولكنها طبعة مليئة بالاخطاء .

ونكت (٣) عليها الحافظ ابن حجر بكتابين كبير وهو (الإفصاح) أو (النكت الكبرى) ،وصغير وهو (النكت على كتاب ابن الصلاح (٤))، وفيه فوائد جمة ،وعلم غزير ،ولم يكمله ،وتبلغ نكته التي نكت بها على مقدمة ابن الصلاح مائة وتسعا وعشرين نكتة (٥) ، ولو كمل لجاء كتاباً جامعاً حافلاً ، وقد قام بتحقيقه شيخنا الدكتور ربيع بن هادي في رساله تقدم بها لنيل الدكتوراه ،وقد طبعته الجامعة الاسلامية بالمدينة في مجلدين .

---

(١) انظر التقييد والايضاح (ص ١١ ، ص ١٢) .
(٢) " " " " (ص ٤٧١) .
(٣) انظر فتح الباري (١/ ٣٨٦) ،والنكت الظراف (١/ ٣٨٩) .
(٤) سيأتي اثبات هذا في الملحق رقم (١) .
(٥) انظر مقدمة د . ربيع على النكت (١/ ٥٥) .

وغير ذلك عشرات الكتب التي تابع العلماء فيها ابن الصلاح واستدركوا عليه ، ورتبوا كلامه ،وساروا في فلكه ، ولكن لم يقلد العلماء ابن الصلاح فيما ذهب اليه في مقدمته في كل شيء من القواعد العلمية ، بل اجتهدوا ، وناقشوه في المسائل ، فوافقوه تارة ، أو خالفوه .

- أســـــباب -

اختيـــــار الموضـــــوع

- أسباب -

اختيار الموضوع

١ - في نهاية السنة المنهجية بالدراسات العليا ، وعندما كنا نتلقى العلم مع إخوة في الله هم رفقة الدرب ، وزملاء الطلب على شيخنا الفاضل الشيخ / محمود ميرة الحلبي كان مما اقترحه علينا من مواضيع في المصطلح هو شرح ألفية السيوطي المسمى : (بالبحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر) فوافق هذا الاقتراح هوىً في النفس حيث كنت يومها متشوقاً لحفظ ألفية السيوطي ، فوقع كلامه موقعه في قلبي فشرعت مستعينا بالله لتحقيق البحر .

٢ - لأنّ الكتاب يتعلق بعلم مصطلح الحديث الذي به يعرف الصحيح من السقيم ، والمعلول من السليم ، وعلم المصطلح من أهم الوسائل لحفظ حديث رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ، وروايته كما حدث به الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ، وقد دعا النبي صلى الله عليه وسلم بالنضارة لمن سمع مقالته فأداها كما سمعها[1] ، فلعلني أحظى بدعوة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم فأكون من الفائزين بتحقيق مثل هذا الكتاب .

---

(١) حديث صحيح ، رواه أحمد (١ / ٤٣٧) ، وأبو داود (كتاب العلم باب فضل نشر العلم ٤ / ٦٨) ، والترمذي (كتاب العلم - باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع ٥ / ٣٣) وقال : حسن ، وابن ماجه (المقدمة - باب من بلغ علماً - ١ / ٨٤) عن زيد بن ثابت وغيره ، ولفضيلة الشيخ العباد الاستاذ بالجامعة الاسلامية كتاب نفيس حول هذا الحديث رواية ودراية " سماه دراسة حديث : نضر الله امرءاً سمع مقالتي .

٣ ـ القيمة العلمية للكتاب حيث إنه شرح لألفية السيوطي ، الألفية التي ذاع صيتها ، واشتهرت لدى العلماء والمتعلمين ، وبهذا الشرح يقف القارئ على مراد السيوطي من النظم ، لأنّ رب الدار أدرى بما فيها ، ثم إنّ البحر يمثل آراء السيوطي في علم المصطلح التي استقر عليها ، ولا يحاجني قارئ عجل فيقول : ولكنّ للسيوطي كتاباً في المصطلح وهو : التدريب ؟؟ فأقول مما لا شك فيه أن البحر ألّفه السيوطي بعد التدريب ، وقد ضمنه من الزيادات ما ليس في التدريب ـ كما بينت ذلك بالتفصيل في الموازنة بينهما ـ بل وضمنه من الزيادات ، ما ليس في كتب المصطلح الأخرى ، وهي على قلتها إلا أنها مفيدة ، ومهمة في نفس الوقت ، وهي لبنة توضع في تشييد صرح علم المصطلح الشامخ .

٤ ـ أنّ هذا الشرح ـ الذي تكلم فيه السيوطي على سبعة عشر نوعاً ولم يكمله في أربعمائة ورقة ـ يعد موسوعة حديثية في مصطلح الحديث ، تحتوي على أقوال العلماء في المصطلح الى عصر السيوطي ، بل أقول لو كمل هذا الكتاب لعدّ أضخم كتاب يؤلف في علم المصطلح ، وفي تحقيقه ونشره بعث له من الرمم ، واحياء له من العدم .

٥ ـ الوقوف على مصادر بعضها مفقود اليوم ، وقد وقف عليها السيوطي واستفاد منها في البحر ، بل ولخص وساق منها نصوصا كثيره ،

وفي هذا حفظ لتلك النصوص ، كما أنّ في ذكره لتلك النصوص توثيقاً لها ، وتصحيحاً لما وقع فيها من تصحيف في المطبوعات التي بين أيدينا ، فلربما يصل إلينا نص غير واضح أو وقع فيه تصحيف فيأتي السيوطي وينقل من نسخته ذلك النص على صوابه .

وهناك أمثلة على ذلك(١) ، واثبات لكتب كنا لا نظنها موجودة ، مثل : النكت الكبرى لابن حجر .

٦ - الرغبة الشخصية في دراسة المصطلح دراسةً مقارنة متأنية ، عن طريق دراسة البحر ، لاستخراج ما في بحر المصطلح من كنوز ، بها يعرف المقبول من المردود من السنة .

كما أنّ علم المصطلح علم حببه الله إليّ منذ نعومة أظفاري ، فما أحببت أن أسير في طريق السنة إلى الله بغير تلك القواعد التي تساعدني على فهمها ، وتوضح لي معالمها ، وفي هذا نفع لي ولغيري ، حتى إنني كنت أحقق أوراق البحث ثم ألقيها بعد أيام لطلبة العلم بكلية الشريعة شرحاً وتوضيحاً للمنهج المقرر عندما كلفت بتدريس مادة المصطلح بها ، فلله الحمد على ما أنعم وتكرم .

٧ - مكانة السيوطي رحمه الله لدى العلماء والمتعلمين في العلوم الشرعية كلها وخصوصاً علم مصطلح الحديث ، ومنزلته المرموقة فيه ،

---

(١) أنظر ملحق رقم (١) .

ومشاركاته الجيدة في هذا الفن ، وهو ممن أثرى المكتبة الحديثة بالكتب المؤلفة في علم المصطلح وغيره ، فتحقيق هذا الكتاب إحياء لذكراه ، رحمه الله ، وإحياء لجهوده الجبارة التي بذلها في خدمة السنة عموما ، والمصطلح على وجه الخصوص .

٨ - الرغبة الشديدة والأكيدة مني في هذه المرحلة (الماجستير) أن أكتسب الخبرة بتحقيق المخطوطات ، ولعلها أن تكون فاتحة خير في مستقبل الايام إن شاء الله تعالى لخدمة تراث الأمة الاسلامية ، ونفض غبار الزمن المتراكم عليه عنه .

ثانيـــا :

ترجمـــــة الســـــيوطي

- بسم اللّه الرحمن الرحيم -

قيّض الله لحديث رسوله صلى الله عليه وسلم حفاظاً ثقاتٍ وعلماء مخلصين ، حفظوا سنة نبيه ووعته عقولهم وقلوبهم ، فقاموا جادين بخدمتها والعناية بها وجمعها ، وتمييز صحيحها من سقيمها ، ومعلولها من سليمها ، وذبّ الكذب عنها ، ونشرها بين الناس والدعوة إليها حتى قال قائلهم :

مناي من الدنيا علوم أبثّها ... وأنشرها في كل بادٍ وحاضرِ
دعاءٌ إلى القرآن والسنن التي ... تناسى رجالٌ ذكرها في المحاضرِ (١)

ومن هؤلاء الحفاظ الأعلام لحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن المحدثين المبرزين المعنيين بهذا الشأن ، الذين نفع اللّه بعلومهم عامة ، وبعلم الحديث خاصة ، ومن الذين أثروا المكتبة الحديثية ، وجددوا ما اندرس من علم الحديث ذلك العالم العلامة والبحر الفهم الحافظ المصري السيوطي ، الذي كان من " أعلم أهل زمانه بعلم الحديث وفنونه رجالا وغريبا ، ومتنا ، وسندا ، واستنباطا للأحكام منه "(٢) .

وشهرة السيوطي تغني عن أن يقوم طويلب علم مثلي فيترجم للسيوطي ، إذ كيف يعرّف بالبحر كالسيوطي - القائل عن نفسه :-

. . . . . علمي كبحرٍ من الأمواج ملتطم (٣) .

والقائل : " لو شئت أن أكتب في كل مسألة مصنفاً بأقوالها وأدلتها

---

(١) من قول ابن حزم .
أنظر : جذوة المقتبس (ص. ٣١٠) ، والصلة (٢ / ٤١٧) ، وسير اعلام النبلاء (١٨ / ٢٠٦) .
(٢) شذرات الذهب (٨ / ٥٣) .
(٣) شطر بيت قاله السيوطي عن نفسه . انظر الكواكب السائرة (١ / ٢٥٩) .

النظيه والقياسيه ، ومداركها ونقوضها وأجوبتها ،والموازنة بيـــن اختلاف المذاهب فيها لقدرت على ذلك من فضل اللّه ،لا بحولـــي ولا بقوتي "[1] مثلي ، ولكن أسوةً بالعلماء المعاصرين ، وبطلبة العلم الباحثين في مثل هذه الرسائل فإنني أحببت أن أجلي بعض الجوانب من حياة السيوطي وأركز على الجانب الحديثي من حياته ومسيرتـــه العلمية ، وأنقل ومضات من حياة ذلكم العالم الفذ نستنير بهـا في مسيرتنا العلمية ،وتكون مدخلا لدراسة حديثية سيوطيه .

---

(١) انظر حسن المحاضرة (١/ ٣٣٩) .

- اسمه ونسبه -

جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر بن محمد بن سابق الدين أبي بكر بن فخر الدين عثمان بن ناظر الدين محمد بن سيف الدين خضر بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الهمام بن الكمال بن ناصر الدين الخضيري الأسيوطي (١) الطولوني الشافعي (٢)، وكان يلقب: بابن الكتب (٣) أيضا.

وينتهي نسبه الى أسره فارسية (٤)، وكانت هذه الأسرة تعيش قبل قدومها الى مصر في حي "الخضيرية" في الجانب الشرقي من بغداد (٥)، واستقر بها المقام في أسيوط قبل مولد السيوطي.

ولكنّ السيوطي يعود في مقامته التي تسمى "بطرر العمامة" فينفي عنه هذه النسبة العجمية فيقول: "ووالدي من خيار العرب، لأنه من سلالة الصحابة ..." (٦).

---

(١) حسن المحاضرة (١/ ٣٣٥).
(٢) البدر الطالع (١/ ٣٢٨)، وفهرس الفهارس (٢/ ١٠١١).
(٣) لأن أباه أمر أمه - وكانت أم ولد له - أن تأتيه بكتاب من بين الكتب، فذهبت لتأتي به ففجأها المخاض وهي بين الكتب، فوضعته بينها.
أنظر هامش الأجهوري (ص ١٠).
(٤) أنظر طبقات المفسرين له (ص ٢١)، وحسن المحاضرة (١/ ٣٣٦).
(٥) أنظر معجم البلدان (٣/ ١١٢).
(٦) أنظر طرز العمامة في التفرقة بين المقامة والقمامة (ق ١٨/أ).

قال أحمد الشرقاوي : عساه أن يكون بحث في نسبه فحقق ما خالف الرواية عن أبيه في كونه ينحدر من أصل عجمي (١) .

وأما أمه فهي عجمية بيقين كما ألمح هو في مقامته " طرز العمامة " : إلى أنّ أصلها من الجركس (٢) ، بينما ذكر الذين ترجموا له أنها أم ولد تركية (٣) .

" والأسيوطى أو السيوطي " هي نسبته البلدية ، نسبة الى مدينة " أسيوط " ، قال عنها السيوطي نفسه في كتابه " لب اللباب " : ـ

" الأسيوطي بضم أوله والتحتية ، وسكون السين ، الى أسيوط ، ويقال : سيوط : بلد بصعيد مصر ، قلت : فيهما خمسة أوجه : ضم الهمزة ، وكسرها ، واسقاطها ، وتثليث السين المهملة (أي بضم السين ، وفتحها وكسرها) (٤) " . وتقع غربي النيل في صعيد مصر ، وهي أكبر مدن الصعيد ، وأهمها من الناحية الاداريه والتجارية (٥) .

---

(١) أنظر مكتبة الجلال السيوطي (ص ١٢) .

(٢) أنظر طرز العمامه (ق ١٧ / ب) ، ويطلق على الجركس أيضا : (الأبغه) ، ويعودون من حيث الجنس الى المجموعة الهندية الاوروبيه أى الجنس الآري .
انظر : تاريخ القوقاز ص ٦٩ ، والمسلمون تحت السيطرة الشيوعية ص ٨٣ لمحمود شاكر .

(٣) أنظر النور السافر (ص ٥٤) ، والضوء اللامع (٤ / ٦٥) .

(٤) أنظر لب اللباب (ص ١٥) .

(٥) أنظر : الفضائل الباهرة (ص ٥٦ ، ص ٦٢) ودائره المعارف الاسلامية . (٢ / ٣٠١) ، والسيوطي النحوي (ص ٥٧) .

ـ مولده ، ونشأته ، ودراسته ـ

ولد السيوطي رحمه الله بعد المغرب ليلة الأحد ، مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة (٨٤٩ هـ)[١] .

" هيأ الله للسيوطي من أسباب النجاح في الحياة ما جعله آيةً في العلم ، ونابغةً من نوابغه ، أغرم به منذ صغره ، فقد حباه الله تبارك وتعالى بمزيد من النبوغ المبكر ، وأنبته نباتاً حسناً في وسط علمي عريق "[٢] .

حمل السيوطي في حياة أبيه الى الشيخ " محمد المجذوب " فبَّرك عليه[٣] ، وأحضره والده قبل موته وهو صغير مجلس الحافظ ابن حجر[٤] ، فشملته اجازته[٥] .

ثم توفي والده بعد ذلك وقد بلغ من العمر خمس سنوات وسبعة أشهر ، وكان قد وصل إذ ذاك في القرآن إلى سورة التحريم[٦] ، فنشأ يتيماً ، وأسند والده وصايته إلى نفر من كبار علماء عصره منهم العلامة " كمال الدين بن الهمام " ، فحفظ القرآن وكان دون الثامنة ، ثم حفظ العمدة ، ومنهاج الفقه والأصول ، وألفية ابن مالك ، وبدأ

---

(١) أنظر حسن المحاضرة (١ / ٣٣٦) ، والضوء اللامع (٤ / ٦٥) ، والكواكب السائرة (١ / ٢٢٦) ، والبدر الطالع (١ / ٣٢٨) .

(٢) السيوطي محدثا (ص ٣٠٣) .

(٣) أنظر حسن المحاضرة (١ / ٣٣٦) .

(٤) شذرات الذهب (٨ / ٥٢) .

(٥) فهرس الفهارس (٢ / ١٠١١) .

(٦) الكواكب السائرة (١ / ٢٢٦) .

الاشتغال بالعلم على وجه التحديد إبتداءً من ربيع الأول سنة أربع وستين وثمانمائة - أي كان عمره آنذاك خمس عشرة سنة - ولازم الشيوخ من مبدأ طلبه للعلم فأخذ (الفقة) عن "سراج الدين البلقيني" وعن ولده "علم الدين" ، و (الفرائض) عن "الشارمساحي" و(التفسير) عن "الشرف المناوي" ، وفي (العربية) و(الحديث) عن "تقي الدين الشمني" و "محي الدين الرومي" وعن غيرهم كثير (١) ، يحدثنا عن طرف من هذه البداية العلمية الموفقة فيقول :-

"شرعت في الاشتغال بالعلم من مستهل سنه أربع وستين ، فأخذت الفقه والنحو عن جماعة من الشيوخ ، وأخذت الفرائض عن العلامة فرضي زمانه الشيخ شهاب الدين الشارمساحي ...

قرأت عليه في شرحه على المجموع ، وأجزت بتدريس العربية في مستهل سنه ست وستين ، وقد ألفت في هذه السنة ، فكان أول شيء ألفته : شرح الاستعاذة والبسملة (٢) ..." (٣)

---

(١) انظر حسن المحاضرة (١/ ٣٣٦ ، ٣٣٧) .

(٢) سماه : رياض الطالبين في شرح الاستعاذة والبسملة ، وهو مخطوط ، وله نسخ .
انظر : دليل مخطوطات السيوطي رقم (٣٢) .

(٣) انظر حسن المحاضرة (١/ ٣٣٧) .

وبالنسبة لنشأته الحديثية ، نجد السيوطي رحمه الله تتلمذ في الحديث على كبار علماء عصره في الحديث وغيره ، قرأ عليهم أمهات كتب الحديث وكتب المصطلح من هؤلاء تقي الدين الشبلي[١] ، وتقي الدين ابن فهد[٢] ، وشمس الدين السيوافي قرأ عليه صحيح مسلم ، وسعد الدين المرزباني مما قرأه عليه : ألفية العراقي ، والتقي الشمني ، قرأ عليه شرحه على نخبة الفكر ، قال الغزي : قرأ عليه من الحديث وعلومه كثيرا ، وقاسم بن قطلوبغا[٣] وغيرهم ، وسيأتي مزيد تفصيل في مبحث شيوخه وتلاميذه - .

---

(١) أنظر حسن المحاضرة (١/ ٣٢٧) .

(٢) أنظر الضوء اللامع (٤/ ٦٦) .

(٣) أنظر الكواكب السائرة (١/ ٢٢٧) .

(شيوخه وتلاميـــذه)

كان من حسن حظ السيوطي أن عاش في عصر كثر فيه العلمـــاء الأعلام الذين نبغوا في علوم الدين على تعدد ميادينها[١] ، مما كـــان له كبير الأثر في ثقافة السيوطي ، وسعة اطلاعه .

ذكر السيوطي عدد شيوخه في كتابه حسن المحاضرة فقـــــال :- " وأما مشايخي في الرواية سماعاً وإجازة فكثير أوردتهم في المعجـم الذي جمعتهم فيه وعدتهـم نحو مائة وخمسين "[٢] .

وذكر تلميذه الداودي في ترجمته أنهم واحد وخمسون شيخاً ، وقد رتبهم على حروف المعجم .

وقال ابن العماد الحنبلي[٣] : إنهم بلغوا مائة وواحداً وخمســـين شيخاً .

ونقل عنه تلميذه الشعراني في ذيل طبقاته الصغرى[٤] أنه قـــال : " أخذت العلم عن ستمائة نفس ، وقد نظمتهم في أرجوزة " .

وللسيوطي كتاباً جمع فيه أسماء شيوخه مرتبين على حروف المعجـم مع ترجمة موجزة لكل منهم سماه : المنجم في المعجم[٥] ، وقد بلغ عددهـم فيه ثمانية وتسعين ومائة شيخ[٦] .

(١) د . مصطفى الشكعة (ص ١٣) .
(٢) حسن المحاضرة (١ / ٣٣٩) .
(٣) شذرات الذهب (٨ / ٥٣) .
(٤) ذيل الطبقات الصغرى (ق ٣) بواسطة كتاب السيوطي النحـوي (٧٠) .
(٥) أنظر دليل مخطوطات السيوطي رقم (٨٧٤) .
(٦) بإحصاء د . عدنان محمد سلمان .
أنظر كتاب السيوطي النحوي (ص ٧١) .

وذكر الخونساري[١] : أنّ السيوطي أخذ عن غالب علماء عصره ، وبلغ مجموع شيوخه نحواً من ثلاثمائة شيخ .

وهذا اختلاف كبير ،ولعل ماذكره الشعراني عنه من العدد هو مجموع شيوخه رجالا ونساء ،وما ذكره الداودي هم خاصه شيوخه ، وأما من ذكرهم السيوطي في حسن المحاضرة فهم شيوخه في الحديث كما صرّح هو نفسه بذلك[٢] .

وجل شيوخه الذين ذكرهم في "المنجم" مصريون ، وفيهم كثير من المكيين ، والمدنيين ،والشاميين ، وشيخ حلبي واحد ، هو العلامه "محمد بن مقبل" (ت ٨٧١ هـ)[٣] .

وقد انتهج السيوطي منهجاً سديداً في التلقي من الشيوخ -عموما- ويمكن تقسيم منهجه إلى قسمين :-

١ - أنه كان يختار شيخاً واحداً يجلس إليه ويلزمه فترةً من الزمن ، وقد يلازمه إلى أن ينتقل الشيخ إلى رحمة ربه .

٢ - أنه لم يحصر نفسه في شيوخ معينين لا يأخذ العلم إلا عنهم ، على الرغم من أنه كان شافعي المذهب[٤] ، فنراه يأخذ عن "عز الدين الحنبلي" (ت ٨٧٦ هـ)[٥] ، و(أمين الدين الاقصرائي الحنفي)[٦] (ت ٨٨٠ هـ) .

---

(١) روضات الجنات (ص ٤١٥) .
(٢) أنظر حسن المحاضرة (١/ ٣٣٩) .
(٣) انظر كتاب "السيوطي النحوي" (ص٧١ ،ص ٧٢) .
(٤) أنظر الكواكب السائرة (١/ ٢٢٦) .
(٥) أنظر حسن المحاضرة (١/ ٣٠٨) .
(٦) أنظر حسن المحاضرة (١/ ٤٨٤) .

ولم يكتف بعلم من العلوم ، بل ضرب في كل بحظ وافر قال رحمه الله : " رزقت التبحر في سبعة علوم : التفسير ، والحديث ، والفقه ، والنحو ، والمعاني ، والبيان ، والبديع "(١) .

هذا المنهج في التلقي عن المشايخ منهج سليم جداً ، يدل على عدل وانصاف ، وسعة أفق ، وبراءة من وصمة التعصب .

ولم يكتف السيوطي رحمه الله بالرجال من الشيوخ بل تتلمذ على أيدي كبريات النساء الفقيهات المحدثات المعاصرات له مثل :

أم الهنا المصرية ، وعائشة بنت عبد الهادي ، وسارة بنت السراج ابن جماعة ، وزينب بنت الحافظ العراقي ، وأم الفضل بنت محمد المقدسي ، وأم هاني بنت الهوريني ، وأم الفضل بنت محمد المصرية وغيرهن كثير(٢) ممن كان لهن أبلغ الأثر في ثقافة السيوطي الحديثية .

وقد حرص السيوطي على أن يسجل أسماء مشايخه الذين أخذ عنهم العلم ، فصنف فيهم خمسة مصنفات وهي :-

١ - حاطب ليل وجارف سيل .

٢ - زاد المسير في الفهرست الصغير .

٣ - أنشاب الكتبغي في أنساب الكتب .

٤ - المنتقى وهو المعجم الصغير .

٥ - المنجم في المعجم(٣) .

---

(١) انظر حسن المحاضرة (١/ ٣٣٨) .
(٢) انظر " " (١/ ٣٤٤) ، وكتاب السيوطي د . الشكعة ٢٥ - ٤٠ .
(٣) انظر " " (١/ ٣٤٤) ، وكتاب السيوطي النحوي (ص ٧٠ ، ص ٧١) ، ودليل مخطوطات السيوطي الارقام (٨٦٨ ، ٨٧١ ، ٨٨٦ ، ٢٣٩ ، ٨٧٤ ، على الترتيب) .

وبالنسبة لتلاميذه ، فقد كان لتصدي السيوطي رحمه الله للتدريس في وقت مبكر من حياته أثره في تخريج تلامذة كثر على نمطه وسمته ، فقد ابتدأ التدريس سنة ست وستين وثمانمائة (١) ، واستمر في التدريس والتعليم إلى آخر عمره ، حيث اعتزل الافتاء والتدريس ، وألف كتابين في ذلك :-

١ - المقامة اللؤلؤية في الاعتذار عن الافتاء والتدريس (مطبوع) (٢) .

٢ - التنفيس في الاعتذار عن ترك الافتاء والتدريس (٣) ، وكانت كثرة تلاميذ السيوطي من أهم العوامل التي ساعدت على حفظ تراثه ونقله الينا (٤) .

ومن أبرز تلاميذ السيوطي وأشهرهم :-

١ - شمس الدين أبو الحسن محمد بن علي الداودي ، كتب لشيخه ترجمة حافلة في مجلد ضخم (مطبوع) (ت٩٤٥هـ) (٥) .

٢ - شمس الدين محمد بن علي بن طولون (ت ٩٥٣ هـ) (٦) أطلق عليه أحمد تيمور : سيوطي الشام ، لمشابهته شيخه السيوطي في كثرة التصانيف (٧) .

٣ - الحافظ شمس الدين محمد بن يوسف الشامي الصالحي الدمشقي (ت٩٤٢ هـ) (٨) .

---

(١) أنظر حسن المحاضرة (١/ ٣٣٧) .
(٢) أنظر دليل مخطوطات السيوطي رقم(٧١٠) .
(٣) أنظر دليل مخطوطات السيوطي رقم(٧٩٧) .
(٤) أنظر السيوطي محدثا د . عتلم (ص ٣٠٧) .
(٥) أنظر الكواكب السائرة (٢ / ٧١) .
(٦) أنظر الكواكب السائرة (٢ / ٥٤) .
(٧) أنظر المؤرخون في مصر في القرن الخامس عشر (ص٧٨) .
(٨) انظر شذرات الذهب (٨ / ٢٥٠) ، وفهرس الفهارس ٢ / ٣٩٣ .

٤ - ومؤرخ مصر محمد بن أحمد بن إياس (ت ٩٣٠ هـ)[١] .

٥ - والحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن العلقمي (ت ٩٦١ هـ)[٢] ، له شرح على الجامع الصغير للسيوطي .

٦ - وعبد القاهر بن محمد الشاذلي المصري الشافعي (ت ٩٣٥ هـ)[٣] وغيرهم كثير .

---

(١) يذكره السيوطي في بدائع الزهور له بلفظة : (شيخنا) .
أنظر بدائع الزهور (٢ / ٣١٦ ، ٣٩١) .

(٢) أنظر شذرات الذهب (٨ / ٧٧) ، وفهرس الفهارس (٢ / ٢٠٦) ، وريحانة الألبا للشهاب الخفاجي (٢ / ٧٧) .

(٣) أنظر معجم المؤلفين (٥ / ٢٩٨) ، وكشف الظنون (١ / ٤٠٩) .

- رحـــلاتـه -

الرحلة في طلب العلم ، وفي كتابة حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منهج التزمه المسلمون ، والتزمه المحدثون خاصة منذ عهد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، فقد كانوا يقطعون الفيافي والقفار ، وتمر عليهم الأيام الطويلة ، وهم يرتحلون من بلدة الى أخرى ومن مكان الى آخر في سبيل هذا العلم الشريف ، ولهدف سماع حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكتبه ، وقد سار السيوطي رحمه الله على هذا السنن ، فقد رحل الى بلاد الشام ، والحجاز ، واليمن ، والهند ، والمغرب ، والتكرور (٢) ، وجاب مدن مصر ، فنجده قد رحل إلى الفيوم ، والاسكندرية ، ودمياط ، والمحلة ، ونحوها ، وكتب عن جماعة : كالمحيوي بن السفيه ، والعلاء بن الجندي الحنفي ،

---

(١) انظر : حسن المحاضرة (١ / ٣٣٨) .

(٢) تكرور : براءين مهملتين ، بلاد تنسب الى قبيله من السودان في أقصى جنوب المغرب ، وأهلها أشبه بالزنوج ، وكان كثير منهم يعيش بين نهر النيجر وبحيرة تشاد ، وخاصة في (سكو) ، وقد كانت بلاد التكرور إقليماً واسعاً يحتوي على المدن التالية : مالي ، والسنغال ، وفولتا ، والنيجر ، وساحل العاج ، وتوجو ، وداهومي .

انظر : معجم البلدان (٢ / ١٣٨) ، وفتح الشكور (ص٢٦) ، وطبقات المفسرين للسيوطي (ص١٨) ، ودائرة المعارف الاسلامية (٥ / ٤٢٧) وما ذكر من إفادات شيخنا المحدث العلامة : حماد بن محمد الأنصاري .

ثم سافر إلى مكة من البحر في ربيع الآخر سنة (٨٦٩ هـ)[١]، فحج وشرب من ماء زمزم لأمور منها : أن يصل في الفقه إلى مرتبة الشيخ سراج الدين البلقيني ، وفي الحديث الى مرتبة الحافظ ابن حجر[٢]، فأخذ قليلا عن المحيوى عبد القادر المالكي ، وجاور سنة كاملة[٣].

---

(١) أنظر الضوء اللامع (٤/٦٦) .

(٢) أنظر حسن المحاضرة (١/٣٣٨) .

(٣) أنظر دليل مخطوطات السيوطي (ص ١٦) .

- عقيـــــــــدته -

أحب في هذا الفصل أن أستطرد شيئا ما ، لأهمية العقيدة أولا ، ولأن أغلب المعاصرين المترجمين للسيوطي مروا على عقيدته مرور عجل ، ولم يعيروها الاهتمام المطلوب ، ولم يقفوا عندها وقفة أهل السنة تجاه كل دخيل ومشتهجن على العقيدة ، وبعضهم دافع عن عقيدة السيوطي ، وبعضهم سكت ولم يتكلم (١) .

فمن المعاصرين الذين قاموا يدافعون عن عقيدة السيوطي :-

١ - د . محمد جلال أبو الفتوح شرف قال : " هذه الأدلة النقلية العقلية (لأقوال ساقها عن السيوطي في الاسماء والصفات) تؤكد موقف السيوطي من التوحيد لله ذاتاً ، وصفات ، وصيغاً ، وتنزيهاً له عن الشريك والضد والند ، وتعبر عن انتماء السيوطي الى مذهب أهل السنة ، وخاصة الأشاعرة (٢) " .

وهذا الكلام فيه أغاليط ، فالأشاعرة مخالفون لعقيدة أهل السنة في مبحث الاسماء والصفات والسيوطي واحد منهم .

---

(١) سوى ماكتبه الخازندار ، والشيباني في مقدمتيهما لكتاب دليل مخطوطات السيوطي (ص ٢ ، ص ٨) .

(٢) انظر كتاب السيوطي ومنهجه وآراؤه الكلامية (ص ٨٦) .

٢ - الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف قال :- " . . وكان (السيوطي) صحيح العقيدة . . . "(١).

٣ - يحي اسماعيل أحمد محقق كتاب أسباب ورود الحديث للسيوطي ، أثبت له صوفية إلا أنه قال : (لكن علمه بالكتاب والسنة قد حماه فيما يظهر من التصرفات التي تعتري بعض المتصوفة البعيدين عن الكتاب والسنة) .

٤ - أحمد الشرقاوي اقبال مؤلف كتاب : مكتبة الجلال السيوطي نقل عن السيوطي نصاً من كتابه " حسن المحاضرة " قال فيه : " . . . ومازلت أتضرع الى الله تعالى في هلاكه ، وألا يوليه على المسلمين ، واستغثت بالنبي صلى الله عليه وسلم . . . "(٢) ، استغاث السيوطي بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وهو شرك ، ولم يعقب الشرقاوي بشيء ؟؟ .

فلذا أحببت أن أجلي هذا الجانب ، وأبينه نصيحة لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم ، مع شيء من الاختصار ، وإلا فإن موضوع (عقيدة السيوطي) يحتاج إلى رسالة علمية ضخمة تكتب فيه ! .

---

(١) انظر مقدمته على التدريب (١ / ١٤) .
(٢) انظر حسن المحاضرة (١ / ٦٠٣) ، ومكتبة السيوطي (ص٣٢) .

فأقول : كان السيوطي - عفا الله عنا وعنه - في العقيدة مفوضاً (١) ، أشعريا ، صوفيا .

فمما يدل على تفويضه في الاسماء والصفات ؛ وأشعريته ، أنّ له قصيدة في التفويض قال فيها :-

فَوِّضْ أَحَادِيثَ الصِّفَاتِ ... وَلَا تَشَبِّهْ أَوْ تُعَطِّلْ
إِنْ رُمْتَ إِلَّا الْخَوْضَ فِي ... تَحْقِيقِ مُشْكِلِهَا فَأَوِّلْ
إِنَّ الْمُفَوِّضَ سَالِمٌ ... مِمَّا تُكَلِّفُهُ الْمُؤَوِّلْ

والغريب في الأمر أنّ بعض من ترجم له كابن العماد في الشذرات (٢) ، والغزي في الكواكب السائرة (٣) عندما مرواعلى كلام السيوطي هذا استحسنوه ،وجودوه !! . والناظر في كتاب السيوطي : " متشابه الحديث " يرى أشعرية السيوطي ، وكيف أنه أعمل مذهب الأشاعره بالتأويل الباطل في أسماء الله وصفاته .

---

(١) التفويض : هو تفويض معاني لصفات الخبرية إلى الله تعالى ، مع القطع بأنّ الظاهر منها غير مراد ، وزعم أصحاب هذا المذهب الفاسد من المتأولين أنّ هذا مذهب السلف ، وليس كذلك ، فمذهب السلف تفويض الكيفية لا المعنى ،كما قال مالك رحمه الله : (الاستواء معلوم والكيف مجهول) .

أنظر النضيحة في صفات الرب جل وعلا للواسطي (١ / ١٨١) ، والشرح والابانة لابن بطة (ص٢٢٩) ،وشرح العقيدة الطحاوية (ص٢٣٩) وللدكتور رضا بن نعسان معطي كتاب لطيف ثمن في الموضوع سماه : علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين .

(٢) شذرات الذهب (٨/ ٥٤) .

(٣) الكواكب السائرة (١/ ٢٢٩) .

وأمـا مايدل على تصوفه فهو شيء كثير من ذلك :-

أنه قال في حسن المحاضرة :-

" أما جدي الأعلى همام الدين فكان من أهل الحقيقة ، ومن مشايخ الطريق ، وسيأتي ذكره في قسم الصوفية "(١).

وحينما توفي والد السيوطي ، كان عمره خمس سنوات ، قام على تربيته وكفالته صديق لأبيه من الصوفيه ، وشمله بعنايته ورعايته .(٢)

فلا يستغرب حينما يشب وينشأ السيوطي نشأة صوفية .

ومما يدل على بلوغة درجة رفيعة في التصوف عند الصوفية تدريسه ، وإسماعه الحديث في " مشيخة التصوف " بتربة برقوق نائب الشام ، التي بباب القرافة "(٣).

ذكر الشيخ عبد القادر الشاذلي في كتاب ترجمته أنه كان يقول : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يقظة ، فقال لي : ياشيخ الحديث ، فقلت له : يارسول الله أمن أهل الجنة أنا ؟ قال : نعم ، فقلت : من غير عذاب يسبق ؟؟ فقال صلى الله عليه وسلم : لك ذلك ، وقال له الشيخ عبد القادر : قلت له : ياسيدي كم رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يقظة ؟؟ فقال : بضعا وسبعين مرة !! .(٤)

---

(١) أنظر حسن المحاضرة (١ / ٣٣٦) .

(٢) انظر حسن المحاضرة (١ / ٣٣٦) ، وكتاب مؤلفات السيوطي د . عصام عبد الروؤف (ص ١٠٥) .

(٣) انظر الضوء اللامع (٤ / ٦٧) ، وباب القرافة : اسم موضع بالقاهرة ، وبها مقبرة يدفن فيها الموتى ، ويمر بها اليوم شارع يسمى شارع باب القرافة انظر : مساجد مصر (٢ / ١٠٧ ، ١٤٩) ، وتاريخ المساجد الأثرية (١ / ٣٣ ، ٢٢٥ ، ٣١٥) والخطط للمقريزي (٢ / ٤٤٣) ، والخطط التوفيقية لمبارك (٢ / ٢٩٨) .

(٤) انظر الكواكب السائرة (١ / ٢٢٩) .

قلت : وهذا - إن ثبت عن السيوطي فهو من تلبيات إبليس على أهل العلم ، وإلا فما كان السيوطي ولا أمثاله أفضل من صحابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى الرغم من ذلك ما رآه أحد بعد موته يقظةً !! .

وقال أيضا : " حملت في حياة أبي الى الشيخ محمد المجذوب ، رجل كان من كبار الأولياء بجوار المشهد النفيسي (١) .

وقال في حسن المحاضرة : " فن الأصول والبيان والتصوف (وذكر كتباً عديدةً منها) " .

١ - تأييد الحقيقة العلية (٢) وتشييد الطريقة الشاذلية (٣) .

٢ - الخبر الدال على وجود القطب والأوتاد والنجباء والابدال (٤) .

---

(١) انظر حسن المحاضرة (١/ ٣٣٦) والمشهد النفيسي :-
هو قبر : نفيسة بنت الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، صالحة عالمة بالتفسير والحديث ، وكانت تحفظ القرآن ت سنة ٢٠٨ هـ . انظر الاعلام ج ٨/ ٤٤، واعلام النساء ٥/ ١٨٧ .
ودفنت في دارها وهو في القاهرة مشهور .

(٢) أنظر دليل مخطوطات السيوطي رقم (٤٧٨) .

(٣) الطريقة الشاذلية : إحدى الطرق الصوفية ، وتنسب إلى أبي الحسن علي بن عبد الله بن عبد الجبار الشاذلي . نسبةً الى قرية بافريقيا - المغربي نزيل الاسكندرية .
مات سنة ٦٥٦ هـ .
أنظر : نكت الهميان (ص ٢١٣) ، والاعلام (٤/ ٣٠٥) ، ومعجم المؤلفين (٧/ ١٣٧) .

(٤) أنظر دليل مخطوطات السيوطي رقم (٧٥٢) .

٣ - المعاني الدقيقة في ادراك الحقيقة"(١)(٢).

وألف رسالتين أيضا يبرئ فيهما ابن عربي - منكرا - وابن الفارض مما نسب إليهما سمّى الأولى :

٤ - تنبيه الغبي إلى تبرئة ابن عربي(٣).

والثانية سماها :

٥ - قمع المعارض في نصوة ابن الفارض(٤)(٥).

على الرغم من حكم كثير من علماء السلف عليهما بالكفر والزندقة(٦).

---

(١) أنظر دليل مخطوطات السيوطي رقم (٥٩٥) .

(٢) أنظر حسن المحاضرة (١/ ٣٣٦) .

(٣) أنظر دليل مخطوطات السيوطي رقم (٧٨٤) ، وهذه الرسالة كتبها ردا على من رد على ابن عربي في الفصوص .

(٤) أنظر دليل مخطوطات السيوطي رقم (٩٥٠) .

(٥) عمر بن علي بن المرشد الحموي الأصل المصري ، المعروف بابن الفارض ، صوفي جلد ، يقول بالاتحاد والوحدة ، وللبقاعي كتاب سماه : تنبيه الغبي بتكفير عمر ابن الفارض وابن عربي مات سنه (٦٣٢ هـ) .
أنظر : ميزان الاعتدال (٣/ ٢١٤) ، ولسان الميزان (٤/ ٣١٧) وتنبيه الغبي (ص ٥٤) ، ووفيات الاعيان (٣/ ٤٥٤) ، وشذرات الذهب (٥/ ١٤٩) .

(٦) أنظر رسالة ابن تيمية في الرد على ابن عربي (ص ٢٠٤ ، ص ٢١٢) ، والفرقان (ص ١٠٠ ، ص ١٠٢) وسير أعلام النبلاء (٢٢/ ٣٦٨) ، وميزان الاعتدال (٣/ ٦٦٠) ، وغاية الأماني (١/ ٤٨٥ ، ٤٨٨) .

وكذلك يزعم أنه كان يخطو خطوات وهو بمصر فإذا به ينتقل إلى مكة ،فيطوف بالكعبة ويصلي بها[1].

إلى غير ذلك من الخرافات والأساطير التي لا تؤيدها ولا تشهد لها عقيدة الاسلام النقية الخالصة المبرأة من ترهات المتصوفين ، ومن ادعاءات المبطلين ، وهذه الخرافات والبدع مما شوّه وجه الاسلام المشرق الوضّاء النقي ، وجعل المسلمين في دبر أمم الأرض، وصيرهم أذلة بعد عزة ومنعة بالعقيدة الألهية الربانية السليمة المنزلة على نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، ونحن وإن كنا نستفيد من السيوطي ومن مؤلفاته ، إلا أننا في هذه الأمور العقدية التي زلّ فيها السيوطي ،وأخطأ فيها خطأً فادحاً تجاه العقيدة الاسلامية لا نوافقه عليها ، بل نحذرها ،ونحذر منها .

والذي يندى له الجبين ، أنّ من حول السيوطي من الناس كوالدته تأثروا به في عقيدة التصوف والخرافه وتابعوه عليها ،ومما يدل على ذلك أمور عملت من قبلهم بعد وفاته هي من مظاهر الوثنية ، ومن عادات الخرافية ، التي هي من أسباب نقمة الله على العباد ، ومن أسباب رفع البركة من الأرض ، ومن أسباب رفع النصر ، وحلول العذاب بأهل الأرض ،فماذا صنع الآخذون عن السيوطي بعد وفاته ،والمتأثرون به ،والمقلدون له في العقيدة ، والتقليد فيها من البلايا والطامات :-

---

(١) والذي نقل عنه هو تلميذه محمد بن علي الحبّاك .
أنظر الكواكب السائرة (١/ ٢٢٩) .

١ - بنو على قبره قبة (١) .

٢ - عمل له بعض الامراء صندوقا من خشب ، وستراً أسود مطرزاً بالأبيض بآية الكرسي .

٣ - بنت والدته على قبره بناء .

٤ - وقصد ضريحه للزيارة من سائر الأقطار للتبرك به من العلماء والامراء .

٥ - كان الناس يقيمون له حضوره (٢) كل أسبوع .

ثم اقتصروا على عمل مولد له كل عام في نصف شعبان في مدينة أسيوط (٣) ، وانا لله وانا اليه راجعون .

---

(١) قام أحمد تيمور بتحقيق موضع قبره وألف رسالة صغيرة في ذلك سماها : قبر السيوطي وتحقيق موضعه . طبعت بالمطبعة السلفية بمصر سنة ١٣٤٦هـ .

(٢) الحضرة عند الصوفية بالنسبة للنبي صلى الله عليه وسلم هو اعتقاد حضوره مجلس الذكر عقب المولد ، ولا أدري إن كانوا يعتقدون هذا في غير النبي صلى الله عليه وسلم أيضا أم لا ؟ .

(٣) انظر مقدمة تحقيق تدريب الراوي (١ / ٢٨ ، ٢٩) .

ـ تصديه للفتيـــا ـ

تصدى السيوطي رحمه الله للفتيا من مستهل سنة إحدى وسبعين وثمانمائة[١]، وذلك بعد أن استوى عوده وصلب في شتي أنواع العلوم، وكثر الطلاب من حوله، وانهالت عليه الأسئلة من كل مكان، فبـــدأ يفتي ويجيب، حتى إنّ السخاوي قال عنه : ـ " ولو جيء إليه بفتيا وهو مشرف على الغرق لأخذها ليكتب عليها[٢] ".

ومن ثَمّ كثرت أجوبتـه وفتاواه، وكتابه " الحاوي " فيـــه " اثنتان وثمانون فتيا معنونـــة، وفيه عدا الفتاوى المعنونة زهاء أربعمائـة فتيا مغفلـة من العناوين، أجاب بها في شتى الموضوعات المختلفة "[٣].

وظل يفتي إلى آخر عمره الى أن اعتزل الافتاء والتدريس، وذلك حين انقطـع عن النـاس في مسكنـه بالروضة، وكتب رســالة " التنفيس "[٤].

---

(١) أنظر حسن المحاضرة (١/ ٣٣٨).
(٢) أنظر الضوء اللامع (٤/ ٦٩).
(٣) مكتبة السيوطي لأحمد الشرقاوي (ص ١٧).
(٤) أنظر شذرات الذهب (٨/ ٥٠).

ـ خصوم السيوطي وموقفه منهم ـ

قضى السيوطي فترةً من عمره في خصومةٍ حاميةٍ مع بعض أقرانه من أهل العلم ، حيث تألبوا عليه ، وطعنوا في طباعه ، ومواهبه ، وعلمه ومؤلفاته ، وتحاملوا عليه ، ورموه بما ليس فيه ، فقام السيوطي يكيل لهم الصاع صاعين ، وأطلق فيهم لسانه وقلمه ، ولم يدع لهم مثلبةً إلا أظهرها ، ولا نقيصةً إلا كشف عنها .

" وأصبح في عصر السيوطي معسكران ، معسكر يقوده السخاوي ، ويضم شمس الدين محمد الجوجرى (ت ٨٨٩هـ) ، وبرهان الدين ابراهيم ابن الكركي (ت٩٢٢هـ) ، وأحمد بن محمد القسطلاني (ت٩٢٣هـ) وأحمد ابن الحسين بن الطيف المكي تلميذ الجوجري (ت٩٢٦هـ) ، وغيرهم .

وأما المعسكر الآخر الذى يقوده السيوطي فيضم الشيخ زين الدين القاسم الحنفي (ت ٨٧٩ هـ) ، والعلامة أمين الدين ـ محي الاقصرائي (ت٨٨٠هـ) . والشيخ فخر الدين عثمان الديمي (ت٩٠٨هـ)[1] .

هذه الخصومات التي وقعت بين السيوطي وبين أقرانه جعلته يؤلف كتباً ورسائل ومقامات يؤيد بها مذهبه ، وآراءه ، من هذه الرسائل :ـ

١ ـ الكاوى على تاريخ السخاوي .

٢ ـ الدوران الفلكي .

٣ ـ الجواب الزكي عن قمامة ابن الكركي .

---

(١) انظر السيوطي النحوي د . عدنان السلمان (ص٨٨) .

٤ ـ القول المجمل في الرد على المهمل .

٥ ـ الاستنصار بالواحد القهار .

٦ ـ نزول الرحمة في التحدث بالنعمة (مطبوع) .

٧ ـ طرز العمامة في التفرقة بين المقامة والقمامة .

٨ ـ الرد على من أخلد الى الأرض (مطبوع) .

٩ ـ مسالك الحنفا (مطبوع) .

١٠ ـ وتنزيه الأنبياء عن تسفيه الأغبياء (١) (مطبوع) .

" وأشد ردود السيوطي على خصومه تمثلت في ردين .

أحدهما : عام ، ينطبق على جميع خصومه وحاسديه " ، وهو كتاب : نزول الرحمة ، والآخر الخاص الذى رد به على السخاوى هو : الكاوى ، وأقزع فيه الهجاء والتنقيص للسخاوى حتى قال عنه فيه :

ان السخاوى جاهل متمخرق ... لا يرعوى عند الصواب اذا أشر

فاذا أشرت الى كذوب أحمق ... فالى السخاوى فهو كذاب أشر

وقد تراجع بعض خصوم السيوطي عن عدائه ، واعتذروا اليه كما حدث للقسطلاني ، وذلك حينما اعتزل السيوطي الناس ، ولزم بيته ، " توجه اليه القسطلاني حافيا الى مسكنه في جزيرة الروضة (٢) ، قاطعا المسافة الطويلة بين القاهرة وجزيرة المقياس (٣) ، وهو على هذه الحال ، ودق على السيوطي بابه ، فقال للطارق : من أنت ؟ فقال : أنا القسطلاني ، جئت اليك حافيا ليطيب خاطرك ، ولكن السيوطي لم يفتح له الباب ، واكتفى بالرد عليه قائلا : قد طاب (٤) " .

---

(١) أنظر دليل مخطوطات السيوطي على الترتيب الارقام ، (٨١٤ ، ٩٠٧ ، ٣١١ ، ٦٨٣ ، ٤٧٤ ، ٤١٣ ، ٩٣٩ ، ٣٢٥ ، ٤٧١ ، ٣٠٤) .

(٢) اسم مكان بمصر . انظر الخطط للمقريزى (٢ / ١٨٥) .

(٣) انظر الكواكب السائرة (١ / ٢٢٨) .

(٤) جلال الدين السيوطي . د . الشكعة (ص ٨٣) .

وقد نتج عن هذه الخصومات بين السيوطي وخصومه أن قام كل فريق بتأييد رأيه وقوله بالمؤلفات والرسائل .

وعلى كل حال فما حدث بين الفريقين هو من باب (كلام الأقران) في بعضهم ، وهو وإن كان غير معتبر ، إلا أن كثيراً من العلماء دافعوا عن السيوطي فيما هو جم به[1] ، وأنا أقول : كان الأولى لأولئك العلماء أن ينزهوا العلم عن مثل هذه الخصومات ، وأن يوسعوا صدورهم لبعضهم ، وأن يدافعوا بالتي هي أحسن ، ولا مانع من أن تكون هناك نقاشات علمية هادئة ورسائل وردود مادام الحق هو الغاية والهدف المنشود ، على أن تكون الردود خالية من السباب والشتائم ، وما يتنافى مع الأخلاق النبوية الكريمة .

---

(١) أنظر البدر الطالع (١/٣٣٢-٣٣٤) ، والسيوطي النحوي (ص٩٠ - ص١٠٧) ، وكتاب جلال الدين السيوطي د. الشكعة (ص٨٢ - ص١٠١) .

ـ المناصب التي تولاها ـ

السيوطي

المناصب في الأصل مشغلة للعالم والمتعلم ، ولكن إذا كان هناك مكان يستطيع المرء فيه أن يعلم ويتعلم ،وأن يزكي علمه كمنصب التدريس مثلاً فانّ ذلك من أكبر المتنفسات للعالم ، حتى ينشر علمه بين الناس وبين طلاب العلم ،ولكن اذا دخلت السياسات في كبح حرية كلمة الحق ،والتأثير المباشر من قريب أو بعيد على هذا المنصب، فإنّ الاعتزال عنه هو الأولى ، وهكذا كان شأن العلماء ،وهكذا سار السيوطي على هذا المنوال ، فلقدراته العلمية ،وما آتاه الله من الثقافة كان مؤهلاً لأي منصب يتولاه ، إلا أنه فضّل منصباً يكون فيه قريباً من العلم والتعليم ،فلم يجد إلا التدريس والإفتاء ، ولذلك نجده تقلب في مناصب عديدة أغلبها كان " التدريس " ، ولكن حينما بلغ الأمر الى المنافسة والى الحسد والى القيل والقال في شأن هذه المناصب ، ترك السيوطي كل ذلك ، وانصرف للتأليف والتصنيف ، وقد أحسن في سلوك هذا المنهج والطريق .

١ ـ أول منصب تولاه السيوطي هو : أنه أجيز بتدريس العربية في مستهل عام(٨٦٦هـ) ،والذي أجازه هو شيخه تقي الدين الشمني (١) .

---

(١) أنظر حسن المحاضرة (١/ ٣٣٧).

٢ - ثم تولى وظيفة التدريس " بالجامع الشيخوني " وقد ورثها عن والده ، وقرر له ذلك الشيخ علم الدين البلقيني ، وحضر تصديره الذي ألقاه عند تعيينه وجلوسه ، وذلك سنة (٨٦٧هـ)[١] .

٣ - ورث عن والده وظيفة التدريس " بالجامع الطولوني "[٢] ، الذي ابتدأ املاء الحديث فيه[٣] ، وذلك سنة (١٤٦٧م)[٤] .

٤ - توليه مشيخة التصوف بتربة برقوق نائب الشام التي بباب القرافة .

٥ - تولى تدريس الحديث بالشيخونية[٥] بعد وفاة الشيخ فخر الدين المقسمي[٦] .

---

(١) انظر حسن المحاضرة (١ / ٣٣٧) ، والضوء اللامع (٤ / ٦٦) .

(٢) الجامع الطولوني : هو جامع الامير أحمد بن طولون بناه سنة ثلاث وستين ومائتين . وهو موجود بالقاهرة اليوم .
انظر خطط المقريزي (٢ / ٢٦٥) .

(٣) انظر ذيل طبقات الشعراني (ق ٤) ، وحسن المحاضرة (١ / ٣٣٨) .

(٤) انظر دليل مخطوطات السيوطي ص ٢٢ .

(٥) الشيخونية : هي احدى المدارس الكبيرة بالقاهرة ، وقد كان تولي السيوطي لها أيام السلطان المملوكي الأشرف برسباي .
انظر : السيوطي للشكعة (ص ٥٨ ، ص ٢٠) .

(٦) انظر الضوء اللامع (٤ / ٦٧) .

٦ - تولى مشيخة الخانقاه[١] البيبرسية[٢] بعد وفاة الشيخ جلال البكري سنة (٨٩١هـ) ، وبقي بها إلى سنة (٩٠٦هـ) ، ثم عزل منها[٣] .

٧ - ولما تولى السلطان الغوري الحكم سأل السيوطي أن يكون شيخ مدرسته التي بناها فلم يقبل ، فسأله أن يرتب له مرتبا معينا فلم يقبل ، فسأله أن يعيده الى مشيخة البيبرسية ، رفض السيوطي كل ذلك ، وكان اذا احتاج شيئا باع بعض كتبه واعتاش بثمنه[٤] ، وبقي السيوطي ملازما بيته معتزلا للناس الى أن مات ، وكان الامراء والاغنياء يزورونه ، ويعرضون عليه الأموال ، فيردها عليهم ولا يقبلها منهم[٥] .

---

(١) الخانقاه أو الخانكاه : " كلمة فارسيه ، معناها : بيت ، وهذه الخوانق حدثت في الاسلام في حدود الاربعمائه ، وجعلت لتخلي الصوفية فيها لعبادة الله " ، وتعد مثل هذه الاماكن بؤر للتصوف والخرافة .
انظر الخطط (٢ / ٤١٤) .

(٢) الخانقاة البيبرسية : بالقاهرة ، بناها الملك المظفر ركن الدين بيبرس .
انظر الخطط (٢ / ٤١٦) .

(٣) انظر تاريخ مصر لابن اياس (٢ / ٢٣٦) .

(٤) انظر السنا الباهر (ص ٨٩) .

(٥) انظر تاريخ مصر لابن اياس (٤ / ٥-٦) ، وذيل طبقات الشعراني (ق ١٨ ، ق ٢١) .

- موقف السيوطي من الحكام والسلاطين -

لقد كانت علاقة السيوطي مع الخلفاء العباسيين علاقة ودية ، يسودها التفاهم والنصح ، ولعل تلك العلاقة الطيبة ترجع الى اعتقاده بوجوب أن تكون الخلافه في قريش.(١)

وقد سبق وأن عيّن والد السيوطي كبير قضاة الديار المصرية من قبل الخليفة ،لكنه اعتذر وأنشد :-

وأشد من نيل الوزارة أن ترى ... يوما يريك مصارع الوزراء

وقد ألف السيوطي كتابين في فضل بني العباس :

١ - كتاب الأساس في فضل بني العباس.(٢)

٢ - ورفع الباس عن بني العباس.(٣)

وأما علاقة السيوطي مع سلاطين المماليك ممن حكم مصر ، فقد كان فيها تحفظ شديد وحذر !! .

فقد عاصر السيوطي خمسة عشر سلطاناً من سلاطين المماليك ، واتصل ببعضهم على تعفف واعتزاز ، ثم انقطع عنهم ،وكتب في ذلك رسالة سماها " مارواه الأساطين في عدم المجيء الى السلاطين"(٤) ، وقد طلب أحد سلاطين المماليك مراراً ليمثل بين يديه ، فلم يحضر اليه ، فقيل له إنّ بعض الأولياء كان يتردد الى الملوك والامراء في حوائج الناس ؟ فيقول : " اتباع السلف في عدم التردد عليهم أسلم"(٥) .

---

(١) أنظر كتاب جلال الدين السيوطي د . الشكعة (ص ١٠٦) .
(٢) أنظر دليل مخطوطات السيوطي رقم (٧٣٨) .
(٣) أنظر دليل مخطوطات السيوطي رقم(٧٥٦) .
(٤) أنظر مكتبة الجلال السيوطي (ص٣٢) ، ودليل مخطوطات السيوطي رقم (٢٢٦) .
(٥) أنظر الكواكب السائرة(١/ ٢٢٨) .

هذا المنهج الذى سار عليه السيوطي ، وختم به حياته في التعامل مع الحكام والسلاطين ، حفظ له علمه ،وحفظ له ماء وجهه ،وجعل له استقلالاً في التفكير ، وحريةً في التصرف ، ولو كان تابعاً منقاداً لحكام وأمراء عصره لما استفاد المسلمون من علمه ومؤلفاته ، فهو في تعامله مع حكام عصره مثل يحتذى به في المحافظة على الذات الشخصية والمستوى العلمي الرفيع الذى ينبغي أن يكون عليه العلماء .

- دعـــوة الاجتهـاد -

وموقف المعاصريـن لـه من ذلـــــك

لقد عاش السيوطي حياة علمية حافلة ثرة بمختلف أنواع العلوم الاسلامية ، ورزق حب العلوم كما قال هو عن نفسه :- " إني رجل حبب إليّ العلم ، والنظر فيه ، دقيقه ، وجليله ، والغوص على حقائقـــه ، والتطلع إلى دقائقه ، والفحص عن أصولـه ، وجبلـت على ذلك .. "(١).

وفعلاً لقد غاص السيوطي في العلم أصوله وفروعه حتى كملت عنده آلات الاجتهاد ، . قال رحمه الله : " وقد كملت عندي آلات الاجتهاد بحمد الله تعالى ، أقول ذلك تحدثاً بنعمة الله تعالى ، لا فخراً ، وأي شيء في الدنيا حتي يطلب تحصيلها في الفخر ، وقد أزف الرحيل ، وبدا المشيب ، وذهب أطيب العمر "(٢).

وبعد أن كملت عنده آلات الاجتهاد ، ادعى الاجتهاد المطلـق ، وقد صرّح بذلك في كتب عديدة له منها :-

١ - الرد على من أخلد الى الأرض ، وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض .(٣) (مطبوع) .

٢ - وهي الكوكب الساطع على جمع الجوامع(٤) (مطبوع) .

٣ - وحسن المحاضرة(٥) (مطبوع) .

٤ - وطرز العمامة في التفرقة بين المقامة والقمامة (مخطوط) .

---

(١) تعريف الفئه بأجوبة الاسئلة المائة . ضمن الحاوي (٢ / ٢٦٢) .
(٢) أنظر حسن المحاضره (١ / ٣٣٩) .
(٣) أنظر الرد على من أخلد ... (ص ١١٦) .
(٤) أنظر الكوكب الساطع (ص) .
(٥) أنظر حسن المحاضرة (١ / ٣٣٩) .

٥ - ومسالك الحنفا[1] . (مطبوع) .

٦ - وفي تحفة المجتهدين بأسماء المجددين[2] (مخطوط) .

(وهي منظومة ادعى السيوطي فيها أنه مجدد المائة التاسعة)

قال فيها :-

وهذه تاسعة المئين قد ... أتت ولا يخلف ما الهادي وعد

وقد رجوت أني المجدد ... فيها ففضل الله ليس يجحد

قال أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي في حواشيه على الموطأ :

" والسيوطي حقيق بأن يعد من مجددي الملة المحمدية في بدء المائة العاشرة ، وآخر التاسعة ، كما ادعاه بنفسه[3] " ، وهذا التجديد وإن سلمنا به ، الا أنه في غير العقيدة كما تقدم في " عقيدته " .

وقال الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف : " والحق أنّ السيوطي أهل للأجتهاد المطلق ، وقد كملت عنده أدواته على ما اشترطه الأصوليون ... "[4] .

حينما ادعى السيوطي الاجتهاد المطلق نابذه معاصروه العداء ، ورموه عن قوس واحده ، واجتمعوا وكتبوا له سؤالا فيه مسائل أطلق الأصحاب فيها وجهين ، وطلبوا منه ان كان عنده أدنى مراتب الاجتهاد ، وهو اجتهاد الفتوى فليتكلم على الراجح من تلك الأوجه بدليل على قواعد المجتهدين ، فرد السؤال من غير كتابة ، واعتذر بأنّ له اشتغالاً يمنعه من النظر في ذلك[5] .

(١) مسالك الحنفا مطبوع ضمن الفتاوى (٢ / ٢٠٢) .

(٢) نظمها بكمال الهاد . الشكعة في كتابه السيوطي (ص ١٢٢ ، ص ١٢٣) .

(٣) أنظر فهرس الفهارس (٢ / ١٠١٩) .

(٤) مقدمته على التدريب (١ / ٢٣) .

(٥) أنظر دليل مخطوطات السيوطي (ص ١٨) .

وقال الشمس الرملي عن والده أبي العباس الرملي أنه وقف على ثمانية عشر سؤالا فقهية سئل عنها الجلال من مسائل الخلاف المنقولة ، فأجاب عن نحو شطرها من كلام قوم متأخرين كالزركشي ، واعتذر عن الباقي ، بأنّ الترجيح لا يقدم عليه إلا جاهل ، أو فاسق ، ، قال الشمس : فتأملت فاذا أكثرها من المنقول المفروع منه !! فقلت : سبحان الله ، رجل ادعى الاجتهاد خفي عليه ذلك (١) !

وعلى كل حال فواقع السيوطي ، وما نقل الينا من علمه ، ومصنفاته تشهد له بالامامة في علوم الشريعة والتقدم ، وأنه عالم موسوعي ، حافظ جماع ، " له الباع الطويل في العربية ، والتفسير بالمأثور ، وجمع المتون ، والاطلاع على كثير من المؤلفات ، والاجزاء ، والتآليف التي لم يطلع عليها علماء عصره " (٢) .

ولكن يبقى سؤال يدور في خلد العالم والمتعلم وهو : لماذا كان السيوطي شديد الاعتداد بنفسه ، مفاخرا بعلمه - حتى ولو بلغ درجة الاجتهاد كما قال - علما بأنّ علماء السلف من مضى كانوا يكرهون تزكية النفس ، ويكرهون الشهرة آخذين بقول الله تعالى :

(فلا تزكوا أنفسكم .... الآية (٣)) ؟ .

---

(١) انظر فيض القدير (١٢/١) .
(٢) انظر دليل مخطوطات السيوطي (ص ١٨) .
(٣) سورة النجم : الآية ٣٢ .

والجواب : " أن المتتبع لحياة السيوطي العلمية والاجتماعية يجد أنّ الرجل كان واقعاً تحت ضغوط التهجم المستمر من بعض علماء زمانه ، وهو دائما متهم بالسرقة منهم أو من غيرهم ،وهو من كل الاتهامات بريء ، فكان عليه أن يدفع عن نفسه تلك التهم بشكل يكاد يكون متواصلاً "[1] ، فلعل هذا من الأسباب التي جعلته يظهر ماأظهر من دعوى الاجتهاد ، وأن مخالفيه لم يبلغوا هذه المرتبة .

---

(١) انظر كتاب الجلال السيوطي د . الشكعه (ص ١١٩) .

- هروبه من الحياة ووفاته -

لما بلغ السيوطي أربعين سنة من عمره أخذ في التجرد للعبادة والانقطاع الى الله تعالى ، والاشتغال به صرفا ،والاعراض عن الدنيا وأهلها ، كأنه لم يعرف أحدا منهم ،وشرع في تحرير مؤلفاته ، وترك الافتاء والتدريس ، واعتذر عن ذلك في مؤلف سماه : التنفيس .(١)

وأقام في روضة المقياس فلم يتحول منها الى أن مات ، لم يفتح طاقات بيته التي على النيل .(٢)

وقد أصيب في آخر عمره بمرض شديد ، وهو ورم في ذراعه الأيسر (٣)، توفي على إثره ، وكانت وفاته رحمه الله في سحر ليلة الجمعة (٤)، تاسع عشر جمادى الأولى ، سنة احدى عشر وتسعمائة.(٥) في منزله بروضة المقياس ، وقد استكمل من العمر احدى وستين سنة ، وعشره أشهر ، وثمانية عشر يوما ، وحضر جنازته خلق عظيم ،

---

(١) انظر دليل مخطوطات السيوطي رقم (٨٩٧) .

(٢) انظر الكواكب السائرة (١/ ٢٢٨) ، وشذرات الذهب (٨/ ٥٣) .

(٣) يفسره لنا الطب الحديث بأنه : انسداد في الشريان . انظر المؤرخون في مصر (ص ٧٩) .

(٤) انظر ذيل الطبقات للشعراني (ق ٢٢) ، والكواكب السائرة (١/ ٢٣١) .

(٥) انظر تاريخ مصر لابن اياس (٣/ ٦٣ ، ٤/ ٧٩) .

ودفن في قبر والده[١] ، في حوش قوصون ، خارج باب القرافه[٢] ، المعروف اليوم عند العامة : ببوابة السيدة عائشه ، .

قال الشعراني في ذيل الطبقات : - " ثم سمعت ناعيه ينعى موته ، فحضرت الصلاه عليه عند الشيخ أحمد الأباريقي بالروضه ، عقب صلاه الجمعه ، في سبيل المؤمنين ، عند الجامع الجديد ، بمصر العتيق[٣] رحم الله السيوطي ، وغفر له .

---

(١) انظر كتاب السيوطي النحوى د .السلمان (ص ١١٦) .

(٢) انظر شذرات الذهب (٨/٥٥) .

(٣) انظر ذيل الطبقات (ق ٢٢ ، ق ٢) .

ـ المترجمون للسيوطي ـ

١ ـ ترجم لنفسه في كتابه : " حسن المحاضرة" (١ / ٣٣٥-٣٤٤) .

٢ ـ ترجم له تلميذه الداودي في مؤلف مستقل[١] .

٣ ـ وعبد القادر الشاذلي ـ في مؤلف مستقل سماه : بهجة العابدين[٢] .

٤ ـ الغزي ـ في الكواكب السائرة (١ / ٢٢٦-٢٣١) .

٥ ـ السخاوي ـ الضوء اللامع (٤ / ٦٥-٧١) .

٦ ـ ابن العماد ـ شذرات الذهب (٨ / ٥١-٥٥) .

٧ ـ ابن القاضي ـ درة الحجال (٣ / ٩٢) .

٨ ـ الشوكاني ـ البدر الطالع (١ / ٣٢٨-٣٣٥) .

٩ ـ ابن اياس ـ تاريخ مصر (٤ / ٥) .

١٠ ـ العيدروس ـ النور السافر (ص ٥٤) .

١١ ـ صديق حسن خان ـ التاج المكلل (ص ٣٤٩-ص ٣٥١) .

١٢ ـ عبد الحي الكتاني ـ فهرس الفهارس (٢ / ١٠١٠-١٠٢٢) .

١٣ ـ الشعراني ـ ذيل الطبقات (ق ٨ ، ١ - ق ٢٢) .

١٤ ـ جمال الدين الشلي ـ السنا الباهر (ص ٨٩) .

١٥ ـ الأسدي ـ طبقات الشافعية .

١٦ ـ عبد الغني النابلسي ـ الحقيقة والمجاز (ص ٣٥٣) .

١٧ ـ أبو العباس أحمد بن محمد الفاسي ـ الرحلة الى الحجاز (ص ٢٥٥) .

---

(١) انظر فهرس الفهارس (٢ / ١٠٢٢) .

(٢) انظر ايضاح المكنون (١ / ٢٠٢) ، وفهرس الفهارس (٢ / ١٠٢٢) .

ـ ومن المعاصرين المفردين ـ

للسيوطي بالتأليف أو الذين تكلموا عن جوانب من علمه

١ ـ د . مصطفى الشكعة .

جلال الدين السيوطي سيرته العلمية ومباحثه اللغوية .

٢ ـ د . عدنان محمد السلمان .

السيوطي النحوي .

٣ ـ د . أحمد عزت عبد الكريم .

السيوطي وعصره .

٤ ـ د . حسنين محمد ربيع .

السيوطي مؤرخاً .

٥ ـ د . عصام الدين عبد الرؤوف .

مؤلفات السيوطي .

٦ ـ د . سيدة اسماعيل كاشف .

دراسة نقدية لكتاب حسن المحاضرة .

٧ ـ د . علي حسني الخربوطلي .

دراسات نقدية لكتاب : تاريخ الخلفاء .

٨ ـ د . أحمد عبد الرزاق .

المرأة في كتابات السيوطي .

٩ ـ د . أحمد شلبي .

السيوطي والعلوم الدينية .

١٠ ـ د . أحمد شلبي

السيوطي والدراسات القرآنية .

١١ ـ د . أحمد عمر هاشم .

السيوطي مفسراً .

١٢ ـ د . عبد الحكيم السيد عتلم .

السيوطي محدثاً .

١٣ ـ د . عبدة الراجحي .

السيوطي والدرس اللغوي .

١٤ ـ د . مصطفى الشكعة .

السيوطي كاتباً وأديباً .

١٥ ـ د . محمد جلال أبو الفتوح شرف .

جلال الدين السيوطي منهجه وآراؤه الكلامية .

١٦ ـ أحمد الخازندار ، ومحمد ابراهيم الشيباني .

بدليل مخطوطات السيوطي وأماكن وجودها .

١٧ ـ أحمد الشرقاوي اقبال .

مكتبة الجلال السيوطي .

١٨ ـ يحيى اسماعيل أحمد .

في مقدمة تحقيقه لكتاب : أسباب ورود الحديث ـ للسيوطي .

١٨ ـ خليل الميس (مدير أزهر لبنان) .

في مقدمه تحقيقة لكتاب (الرد على من أخلد الى الأرض) للسيوطي .

٢٠ ـ ابراهيم محمد الجمل ، ونشأت المصري .

في مقدمة تحقيقهما لكتاب (مختصر الطب النبوي) للسيوطي .

٢١ ـ البسيوني مصطفى ابراهيم الكومي .

في مقدمة تحقيقه لكتاب السيوطي : تأويل الأحاديث الموهمة للتشبيه ، وتقع الدراسة في مائة صفحة .

(ملاحظة) الرسائل من ٣ ـ ١٤ طبعت ضمن ندوة محاضرات عن السيوطي .

ـ ثالثـــا :ـ

السـيوطـي محدثـــا ،

ودراسـة كتبـه فى علم مصطلح الحديـث

معرفة السيوطي
بعلم الحديث وتجديده إملاء الحديث

لقد كان السيوطي رحمه الله حافظا ، محدثا ، له معرفة بعلم الحديث رواية ودراية ، قد حكم على نفسه بأنه رزق التبحر في علم الحديث [1] ، والحكم من أمثاله في وصف حقيقة مقبول .

وقال ابن العماد : " السيوطي : المسند الحافظ . . كان أعلم أهل زمانه بعلم الحديث ، وفنونه ، ورجاله ، وغريبه ، واستنباط الأحكام منه ، وأخبر عن نفسه أنه يحفظ مئتي ألف حديث ، قال : ولو وجدت أكثر لحفظته " [2] .

وفي ثبت الشهاب أحمد بن قاسم البوني عن المترجم أنه حفظ ثلاثمائة ألف حديث .

وقال عنه تلميذه الشعراني في " طبقاته الصغرى " : قد بيض ابن حجر لعدة أحاديث لم يعرف من خرجها ، ولا مرتبتها ، فخرجها الشيخ ، وبين مرتبتها من حسن وضعف وغير ذلك ، وأرسل شيخ الاسلام تقي الدين الأوجاقي أحاديث بيض لها الحافظ ، ولم يعرف مرتبتها ، وقلب رواتها ، فردها الشيخ المترجم الى

---

(١) انظر حسن المحاضرة (١ / ٣٣٨) .

(٢) انظر شذرات الذهب (٨ / ٥٣) ، والكواكب السائره (١ / ٢٢٨) .

أصولها ،وبيّن مرتبتها ،فذهب شيخ الاسلام إليه وقبل يده ، وقال : والله ماكنت أظن أنك تعرف شيئاً من هذا فاجعلني في حل ،طالما تغد يت وتعشيت بلحمك ودمك[1].

ولحفظه ومعرفته بالحد يث وعلومه ، قرر لتد ريس الحد يث بالشيخونية[2].

---

(١) انظر فهرس الفهارس (٢/ ١٠١١).

(٢) انظر حسن المحاضرة (١/ ٣٣٧) ، والضوء اللامع(٤/ ٦٧).

ـ تجديده سنة الاملاء ـ

الاملاء للحديث سنة الحفاظ من المحدثين منذ القديم ، يعقدون مجالس الاملاء ، ويملون الأحاديث بأسانيدها ويشرحون غريبها ، وألفاظها ، ويبينون الفوائد المستقاة منها ، ولم يجرؤ أحد على أن يعقد مثل هذه المجالس الا اذا كان حافظا متمكنا من فنه وعلمه ، وقد اندرس الاملاء بعد ابن الصلاح (ت ٦٤٣ هـ) ، حتى افتتحه ثانية كبار حفاظ عصرهم وهم العراقي (١) وابن حجر (٢) ، ثم الحافظ السيوطي .

قال الغزي : " كان (السيوطي) يملي الحديث ، ويجيب عن المتعارض منه بأجوبة حسنة "(٣) .

يحدثنا السيوطي نفسه عن هذا فيقول :

" وكان الاملاء درس بعد ابن الصلاح الى أواخر أيام أبي الفضل العراقي ، فافتتحه سنة (٧٩٦ هـ) ، فأملى أربعمائة مجلس وبضعة عشر مجلسا الى سنة موته سنة (٨٠٦ هـ) ، ثم أملى ولده الى أن مات سنة (٨٥٢ هـ) أكثر من مجلس وكسرا ، ثم أملى شيخ الاسلام ابن حجر الى أن مات سنه ٨٥٢ هـ) أكثر من الف مجلس(٤) ، ثم درس تسع عشرة سنه ، فافتتحته أول سنة اثنين وسبعين ، فأمليت

---

(١) انظر لحظ الالحاظ (ص ٢٣٣) .
(٢) انظر ابن حجر ودراسة مصنفاته (ص ٢١٢ - ص ٢٢٧) .
(٣) انظر الكواكب السائرة (١ / ٢٢٨) .
(٤) املى ما يقارب من ستة عشر وأربعمائة مجلس . انظر ذيل تذكرة الحفاظ ص ٣٣٥ .

ثمانين مجلسا ، ثم خمسين[١] ، وكان ذلك بالجامع الطولوني ، حيث ورث عن والده التدريس بها[٢] .

قال السيوطي : " جرت عادتنا بتخريج الاملاء وتحريره في كراسة ثم نملي حفظا ، واذا نجز قابله المستملي معنا على الأصل ، وذلك غاية الإتقان[٣] .

وقد أنكر عليه بعض منافسيه وخصومه املاء الحديث ، لعدم جرأتهم على ذلك فرد عليهم السيوطي قائلا :-

عاب الإملاء للحديث رجال ... قد سعوا في الضلال سعيا حثيثا

انما ينكر الأمالي قوم ... لا يكادون يفقهون حديثا[٤]

كان السيوطي رحمه الله يملي الحديث يوم الجمعه أتباعا للحفاظ المتقدمين كالخطيب البغدادي ، وابن السمعاني ، وابن عساكر ، بخلاف ماكان عليه بعض المتأخرين مثل العراقي ، وولده ، وابن حجر ، فانهم كانوا يملون يوم الثلاثاء[٥] .

ولقد كان للسيوطي رحمه الله مشاركة جليلة فيما يتعلق بعلم الحديث دراية أو ما يسمى (بمصطلح الحديث) ، فقد أثرى المكتبة الاسلامية بمصنفات في علم المصطلح نفيسة ، تحوي علما غزيرا ، وبحوثا ثاقبا ، وفهما دقيقا ، فنراه تارة يصنف في علوم الحديث

---

(١) انظر تدريب الراوي (٢ / ١٣٩) .
(٢) انظر ذيل طبقات الشعراني (ق ٤) ، وحسن المحاضرة (١ / ٣٣٨) .
(٣) انظر تدريب الراوي (٢ / ١٣٩) .
(٤) انظر الكواكب السائرة (١ / ٢٣٠) ، وشذرات الذهب (٨ / ٥٥) .
(٥) انظر ذيل طبقات الشعراني (ق ٤ / ب) .

مجموعة وتارة يؤلف في كل نوع على حده ، ومصنفاته في شتى العلوم وخاصة علم المصطلح يأخذ أغلبها طابع الجمع والنقل ، ثم النقد والترجيح ، بحكم حفظه وتأخر زمنه ، وبهذا الأسلوب الذي سار فيه السيوطي حفظ لنا به كنوزا من مصادر مفقودة ، ونصوصا لم نعثر عليها الا فيها ، وفيما يلي استعرض جهود السيوطي المشكورة العظيمة في مصطلح الحديث ، وذلك بدراسة كتبه الخاصة المتعلقة بعلم المصطلح فقط ، توثيقا لها ، وعروضا لموادها ، وبيانا لموضوعاتها ، وذكر لشيء من مقدماتها وخواتمها .

ـ المنهج في الكـــلام ـ

على كتب السيوطي في مصطلح الحديث

١ ـ توثيق نسبة الكتاب إليـــهِ ، وذلك بالرجوع الى التالي :ـ

أ ـ معجـــم مؤلفاتـــه .

ب ـ حسن المحاضرة .

جـ ـ المترجمون لـــه .

٢ ـ نسخه الخطية (إن كان مخطوطاً) أو بيان طبعه إن كان مطبوعاً) مع ذكر (المحقق) .

٣ ـ موضوع الكتاب ، وصلته بعلم المصطلح .

٤ ـ مادة الكتاب (وصفها باختصار شديد) .

(١)

- تدريب الـــراوى -

فـى شـــــرح تقريب النـــواوى

أولا : توثيق النسبة :-

(١) ذكره في معجم مؤلفاته (ص ٢٩) .

(٢) حسن المحاضرة (١/ ٣٤٠) .

(٣) وفهرس الفهارس(٢ / ١٠١٥) .

(٤) هدية العارفين (١/ ٥٣٧) .

(٥) مكتبة الجلال رقم(١٦٠) .

(٦) ودليل مخطوطات السيوطي رقم (١١٢) .

ثانيا : نسخة الخطية وطبعته :-

الكتاب قد اشتهر وانتشر في الآفاق ، ولذلك كثرت نسخه الخطية .

فمنه بدار الكتب المصرية سبع مخطوطات ، منها : تمت كتابتها عام(٨٩٠هـ) .

ومنه بمكتبة الأزهر ست مخطوطات ، منها واحدة تم نسخها عام (٩٧٧هـ) .

وله نسخ أيضا في الأماكن التالية :-

- برلين ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ .
- والاسكندريه - ٦ مصطلح الحديث .
- ومكتبه قوله ١/ ٨٩ .
- رامبور ١٢٥ / ٤ .

- المكتبة الوطنية باستانبول - فيض الله ٣٥٥ انظر مكتبة الجلال رقم ١٦٠ ، ودليل مخطوطات السيوطي رقم ١١٢ ، ومقدمة محقق الكتاب (١/ ٣٢-٣٥) وقد طبع الكتاب لأول مره بالمطبعه الخيرية بالقاهرة سنة ١٣٠٧ هـ بدون تحقيق ثم بالمدينه المنورة سنة ١٩٧٢م المكتبة العلميه بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف . وهو في جزئين كبيرين .

ثالثا :- موضوع الكتاب :-

التدريب شرح لكتاب : " التقريب والتيسير لمعرفة سنة البشير النذير " لمحي الدين أبي زكريا يحي بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) وقد اختصره النووي نفسه من كتاب له أكبر هو الارشاد في مصطلح الحديث ، وكتاب النووي الارشاد اختصر فيه كتاب علوم الحديث لابن الصلاح (ت٦٤٣ هـ) (١) .

فالكتاب سلسلة علمية مكملة لجهود سبقت في علم - مصطلح الحديث - .

رابعا :- ماده الكتاب :-

الكتاب شرح واسع للتقريب حلل فيه السيوطي عبارات النووي وشرح غامض الكتاب ، وناقش مصنفه في كل ما أورده ، وذكر فيه أقوال الحفاظ المحدثين وغيرهم فيما يتعلق بالمصطلح ، والكتاب شرح كامل

---

(١) انظر مقدمة النووي في التقريب (١/ ٦١ ، ٦٢) .

للتقريب من أوله إلى آخره جمع فيه السيوطي مادة علمية غزيرة ، .

قال رحمه الله عن كتابه :-

(. . . . . ومن أراد الزوائد والفوائد والأبحاث المونقة والفرائد فعليه بشرحنا على التقريب للشيخ محي الدين النووي ، فهو الكتاب الذي لم يؤلف في الفن أجمع منه . . .) (١) .

وقد ذكر النووي خمسة وستين نوعاً في التقريب، وزاد السيوطي عليه سبعة وعشرين نوعاً ،أي أوصلها الى ثلاثة وتسعين نوعا ، والأنواع التي زادها السيوطي على ماذكره النووي هي :-

النوع ٦٦ ، ٦٧ : المعلق والمعنعن (٢/ ٣٨٦) .

النوع ٦٨ ، ٦٩ : المتواتر ،والعزيز (٢/ ٣٨٦) .

النوع ٧٠ : المستفيض (٢/ ٣٨٦) .

النوع ٧١ ، ٧٢ : المحفوظ والمعروف (٢/ ٣٨٦) .

النوع ٧٣ : المتروك (٢/ ٣٨٦) .

النوع ٧٤ : المحرف (٢/ ٣٨٦) .

النوع ٧٥ : معرفة اتباع التابعين (٢/ ٣٨٦) .

وهذه الأنواع العشرة أشار فقط الى المواطن التي تقدم ذكرها فيها ثم :

---

(١) انظر شرح ألفيه العراقي (ق ١/أ) .

النوع ٧٦، ٧٧ : رواية الصحابة والتابعين بعضهم عن بعض (٢ / ٣٨٦) .

النوع ٧٨ : مارواه الصحابة عن التابعين عن الصحابه (٢ / ٣٨٨) .

النوع ٧٩، ٨٠ : معرفة من وافقت كنيته اسم أبيه وعكسه (٢ / ٣٨٩) .

النـــوع ٨١ : معرفة من وافقت كنيته كنية زوجه (٢ / ٣٩٠) .

النـــوع ٨٢ : معرفة من وافق اسم شيخه اسم أبيه (٢ / ٣٩١) .

النوع ٨٣ : معرفة من اتفق اسمه واسم أبيه وجده (٢ / ٣٩١) .

النوع ٨٤ : معرفة من اتفق اسمه واسم شيخه وشيخ شيخه (٢ / ٣٩١) .

النوع ٨٥ : معرفه من اتفق اسم شيخه والراوي عنه (٢ / ٣٩٣) .

النوع ٨٦ : معرفه من اتفق اسمه وكنيته (٢ / ٣٩٣) .

النوع ٨٧ : معرفة من وافق اسمه نسبه (٢ / ٣٩٣) .

النوع ٨٨ : معرفة الأسماء التي يشترك فيها الرجال والنساء (٢ / ٣٩٤) .

النوع ٨٩ : معرفه أسباب الحديث (٢ / ٣٩٤) .

النوع ٩٠ : معرفة تواريخ المتون (٢ / ٣٩٥) .

النوع ٩١ : معرفة من لم يرو الا حديثا واحدا (٢ / ٣٩٦) .

النوع ٩٢ : معرفة من أسند عنه من الصحابة الذين ماتوا في حيـــاة رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢ / ٣٩٨) .

النوع ٩٣ : معرفة الحفاظ (٢ / ٣٩٩) .

(٢)

٥/٥٩ ٥/٥/

المدرج إلى المدرج

١ ـ توثيق النسبة :ـ

ذكره في معجم مؤلفاته (ص ٢٩) .

ـ وحسن المحاضره (١/ ٣٤٠) .

ـ البدر الطالع (١/ ٣٣١) .

ـ وفهرس الفهارس (٢/ ١٠١٥) .

ـ مكتبة الجلال السيوطي رقم (٦٠١) .

ـ دليل مخطوطات السيوطي رقم (٢٣٣) .

٢ ـ نسخه الخطية :ـ

للكتاب نسختان مخطوطتان :

أ ـ دار الكتب المصرية ـ رقم ١٨٨٥ ـ حديث .

ب ـ جامعة اسطنبول ـ مجموع رقم (١٤٦١) .

(محقق الكتاب ، ودليل مخطوطات السيوطي رقم ٢٣٣) .

وقد طبع الكتاب بتحقيق : صبحي البدري السامرائي طبعة الدار السلفية ـ بالكويت .

٣ ـ موضوع الكتاب وصلته بعلم المصطلح :ـ

قال ابن حجر :

المدرج أن يدخل في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء من كلام الرواه فيتوهم من سمع الحديث أن هذا كلام

رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم (١) .

وتكمن أهمية هذا النوع في علم المصطلح أنه فن يتم به التمييز بين كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلام الرواة .

٤ ـ مادة الكتاب ومحتواه :ـ

الكتاب لخصه السيوطي من كتاب (تقريب المنهج بترتيب المدرج) للحافظ ابن حجر ،واقتصر فيه على مدن المتن فقط ،وزاد على ما ذكره ابن حجر من الأحاديث .

وقد بلغ مجموع الأحاديث المذكورة في كتاب (المدرج) التي وقع فيها الإدراج سبعين حديثاً .

---

(١) انظر نزهة النظر ص ٤٨ ، ومعرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٣٩) ، ومقدمة ابن الصلاح (ص ٨٦) ،والتقييد والايضاح (ص ١٢٧) .

(٣)

تذكره المؤتسي

فيمن حدث ونسي

١ ـ توثيق النسبة :ـ

- ذكره السيوطي في فهرست مؤلفاته (ص ٢٩) .
- وحسن المحاضره (١/ ٣٤٠) .
- والبدر الطالع (١/ ٣٣١) .
- وفهرس الفهارس (٢/ ١٠١٥) .
- وهدية العارفين (١/ ٥٣٧) .
- ومكتبة الجلال السيوطي رقم (١٦٢) .
- ودليل مخطوطات السيوطي رقم (١١٣) .

٢ ـ طبعته :ـ

طبع الكتاب بتحقيق صبحي البدري السامرائي معتمداً على نسخة خطية موجودة بالمكتبة الظاهرية ـ برقم ١١٢٦/ حديث مجموع رقم ١٨/ ١٣١ ـ ١٣٦ ، وقد تكفلت بطبعه الدار السلفية بالكويت ـ سنة ١٤٠٤هـ .

٣ ـ موضوع الكتاب ، وصلته بعلم المصطلح :ـ

يتناول الكتاب موضوعاً من موضوعات المصطلح ألا وهو نسيان الراوي لحديث حدّث به لراو آخر ، فنفاه الشيخ المحدث وقال ما حدثته به أو تذكره ولم ينفه .

قال ابن الصلاح :-

ومن روى حديثاً ثم نسيه لم يكن ذلك مسقطاً للحديث ، وجاز العمل به عند جمهور أهل الحديث وجمهور الفقهاء والمتكلمين (١) .

٤ - مادة الكتاب ومحتواه :-

الكتاب مختصر من كتاب (من حدث ونسي) للخطيب البغدادي وقد ذكر السيوطي فيه سبعة وثلاثين حديثاً أو أثراً مع كل حديث أو أثر قصة نسيان راوي ذلك الحديث أو الأثر له .

---

(١) انظر علوم الحديث لابن الصلاح (ص ١٠٥) ، والكفاية (ص ٢٢١) .

(٤)

التظريف في التصحيف

أولا : توثيق النسبة :-

١ - معجم مؤلفاته (ص ٢٦) .

٢ - كشف الظنون (١/ ٤١٥) .

٣ - هدية العارفين (١/ ٥٣٧) .

٤ - مكتبة الجلال رقم(١٨٣) باسم : التطريف .

٥ - ودليل مخطوطات السيوطي رقم(٦٢٥) .

ثانيا : نسخة الخطية :-

الكتاب عبارة عن أربع عشرة ورقة وتوجد له نسخة ببرلين برقم ١٦٦٤ " دليل مخطوطات السيوطي " .

ثالثا : موضوع الكتاب :-

يتعلق الكتاب بنوع مهم من أنواع علم المصطلح وهو : (التصحيف) ، وهو تغيير نقط الكلمة مع بقاء صورة الخط أو تغيير في الشكل ، أو تغيير في الأحرف بابدال حرف مكان حرف ، كل ذلك يسمى تصحيفا عند المتقدمين ، والمتقدمون أيضا من المحدثين يطلقون على التصحيف تحريفاً ، وأما المحدثون المتأخرون كابن حجر والسيوطي وغيرهما فيفرقون بين التصحيح والتحريف (١) ، قال السيوطي :

فما يغير نقطه مصحف ... أو شكله لا أحرف محرف (٢)

---

(١) انظر الارشاد (٢/ ٤٥٧) ، ونزهة النظر (ص ٤٧) ، وفتح المغيث (٣/ ٦٨) .

(٢) الألفية ص ٢٠٣ .

رابعا : مادة الكتاب :-

الكتاب يحتوي على متون حديثية وقع التصحيف فيها ،وقد ذكر السيوطي رحمه الله فيها الألفاظ المصحفه ، وصوابها وقد رتب السيوطي الكتاب على حروف المعجم في مسانيد الصحابة ، وجعل في كل مسند عدداً من أحاديث ذلك الصحابي ، التي وقع فيها التصحيف وقد بلغت عدد المسانيد في الكتاب أربعة وثلاثين مسنداً وهي كالتالي :-

١ - مسند أنس (ق ١/أ) .

٢ - مسند البراء بن عازب(ق ٢/أ) .

٣ - مسند جابر بن عبد اللّه (ق٢/ب) .

٤ - مسند جرير بن عبد اللّه (ق٣/أ) .

٥ - مسند جندب بن سفيان (ق ٣/أ) .

٦ - مسند خريم بن فاتك (ق٣ / ب) .

٧ - مسند رافع بن خديج (ق ٣ / ب) .

٨ - مسند رويفع بن خديج (ق٣ / ب) .

٩ - مسند سعد بن أبي وقاص (ق٣/ب) .

١٠ - مسند (١) (ق ٤/ أ) .

١١ - مسند طلحة بن عبيد الله (ق ٤/ب) .

---

(١) فراغ في الأصل .

١٢ - مسند عبدالله بن بشر (ق ٤/ب) .

١٣ - مسند عبدالله بن جرجس(ق ٤/ب) .

١٤ - مسند عبدالله بن عباس(ق ٤/ب) .

١٥ - مسند عبدالله بن عمر (ق ٥/أ) .

١٦ - مسند عبدالله بن عمرو (ق ٥/ب) .

١٧ - مسند عبدالله بن مسعود (ق ٥/ ب) .

١٨ - مسند عثمان بن عفان (ق ٦/أ) .

١٩ - مسند عقبه بن عامر (ق ٦/أ) .

٢٠ - مسند علي بن أبي طالب (ق ٦/أ) .

٢١ - مسند عدي بن حاتم (ق ٦ /ب) .

٢٢ - مسند عمران بن حصين (ق ٧/أ) .

٢٣ - مسند وابصة بن (معبد) (ق ٧/أ) .

٢٤ - مسند أبي امامة (ق ٧/أ) .

٢٥ - مسند أبي أيوب الأنصاري (ق ٨/أ) .

٢٦ - مسند أبي ذر (ق ٧/ب) .

٢٧ - مسند أبي رفاعه (ق ٧/ب) .

٢٨ - مسند أبي سعيد (ق ٨/أ) .

٢٩ - مسند أبي قتادة (ق ٨/أ) .

٣٠ - مسند أبي موسى الأشعري (ق ٨/أ) .

٣١ - مسند أبي هريره (ق ٨/ب) .

٣٢ - مسند أسماء (ق ١٠/ب) .

٣٣ - مسند حفصة (ق ١٠/ب) .

٣٤ - مسند عائشة (ق ١١/أ) .

٣٥ - مسند أم سلمة (ق ١٢/أ) .

٣٦ - مسند أم قيس بنت محصن (ق ١٢/ب) .

وبلغت عدد أحاديث الكتاب خمسة ومائة حديث . وقد اعتمد السيوطي فيه على مصادر نفيسة من أهمها :-

١ - الأمثال - للعسكري (ق ١/ب) .

٢ - الكنى - للحاكم (ق ١/ب) .

٣ - الدلائل في غريب الحديث - للسرقسطي (ق ٣/ب) .

٤ - تاريخ دمشق - لابن عساكر (ق ٤/أ) .

٥ - شعب الايمان - للبيهقي (ق ٥/أ) .

٦ - والتصحيف - للعسكري (ق ٥/ب) .

٧ - مراتب النحويين - لأبي الطيب البغوي (٥/ب) .

٨ - تاريخ ابن النجار (ق ٧/أ) .

٩ - تاريخ اربل - لشرف الدين الممتوفى (ق ١٢/أ) .

١٠ - لغة الفقه السماع - للأزهري (ق ١٣/أ) .

١١ - وغريب الحديث - لابن الجوزي (ق ١٣/أ) .

(٥)

التنقيح فى مسألة التصحيح

١ ـ توثيق النسبة :ـ

ـ ذكره في فهرست مؤلفاته (ص ٢٩) .

ـ كشف الظنون (١ / ٥٠٠) .

ـ وهدية العارفين (١ / ٥٣٧) .

ـ ومكتبة الجلال رقم (٢٠٧) .

ـ دليل مخطوطات السيوطي رقم (٨٩٨) .

٢ ـ نسخه الخطية :ـ

الكتاب له نسخ خطية :ـ

(١) بالظاهرية ١١٣٠ حديث .

(٢) دار الكتب المصرية ـ ٥٧٤ ـ مجاميع طلعت .

(٣) شستربيتي ٥٥٠٠ .

ـ " دليل مخطوطات السيوطي رقم ٨٩٨ " :ـ

٣ ـ موضوع الكتاب :ـ

الكتاب يتعلق بقضية (تصحيح) الأحاديث ، هل يقبل التصحيح في الأزمنة المتأخرة أو لا يقبل .

وهذه مسألة تتعلق بأول أقسام مصطلح الحديث وهو :

الحديث الصحيح .

٤ - مادة الكتاب :-

وجُلّ الكتاب يدور حول تصريح الحافظ ابن الصلاح (ت٦٤٣ هـ) بانسداد باب التصحيح في زمانه فيما بعد .

ثم ساق السيوطي قول الطرف الآخر القائل بجواز التصحيح وهم النووي (٦٧٦ هـ) ، وابن حجر (٨٥٢ هـ) وغيرهما من الحفاظ وذكر حجج وأدلة كل فريق .

ثم جمع بين رأي ابن الصلاح ورأى الحفاظ الآخرين بأن ابن الصلاح منع التصحيح لذاته من طريق واحدة ، وأن كلام الآخرين يُحمل على جواز التصحيح بمجموع الطرق أي الصحيح لغيره . ثم ساق مثالاً وهو حديث : " طلب العلم فريضة على كل مسلم " وأنه جمع له خمسين طريقا ، فصححه لمجموع طرقه .

(٦)

قطـر الدرر فى شرح

ألفيـــة المراقي في الأثـــر

١ ـ توثيق نسبة الكتاب :ـ

ـ انظر معجم مؤلفات السيوطي (ص ٢٩) .

ـ حسن المحاضرة (١/٣٤٠) .

ـ فهرس الفهارس (٢/١٠١٥) .

ـ هدية العارفين (١/٥٤٠) .

٢ ـ نسخه الخطية :ـ

الكتاب له نسخ خطية في الأماكن التالية :ـ

(١) نسخة بدار الكتب المصرية ـ ٢٣٢٣٤ ب ـ .

(٢) برلين ٥/١٠٨٣ .

(٣) الأوقاف العراقية ٧٦٧ ، ١/٢٨٩٩ ، مجاميع ، الجبوري ١/٢٥٢ .

(٤) الظاهرية ١١٤٨ .

(٥) مكتبة الاسكوريال .

(٦) الأحمدية ـ بحلب (مصورة بالجامعة الاسلامية بالمدينة)

ـ " دليل مخطوطات السيوطي رقم ١٨٦ ، ٢٠٧ " :ـ

وقد حقق هذا الشرح : عبد الله بن محمد الدرويش على نسختي الظاهرية ، والأحمدية (١) .

---

(١) انظر : أخبار التراث العربي ـ معهد المخطوطات ـ العدد الحادي عشر ـ ربيع الآخر ـ جمادى الأولى ص ٢٤ .

٣ ـ موضوع الكتاب وصلته بعلم المصطلح :ـ

الكتاب شرح لألفية العراقي التي نظمها في علم مصطلح الحديث

والتي يقول في مطلعها :ـ

يقول راجي ربه المقتدر ... عبد الرحيم بن الحسين الأثري

من بعد حمد الله ذي الآلاء ... على امتنان جل عن إحصاء

ثم صلاة وسلام دائم ... على نبي الخير ذي المراحم

فهذه المقاصد المهمة ... توضح من علم الحديث رسمه

نظمتها تبصرة للمبتدي ... تذكرة للمنتهي والمسند

لخصتفيها ابن الصلاح أجمعه ... وزدتها علما تراه موضعه

وتعد هذه الألفيه من الألفيات الجامعة القوية المنظومة في علم المصطلح ، وقد شرحها العراقي بشرح متوسط في كتاب التبصرة والتذكرة (مطبوع) وشرحها زكريا الأنصاري كذلك (مطبوع) ، وشرحها السخاوى في شرح متين يعد من أهم ماصنف في علم مصطلح الحديث ألا وهو كتاب " فتح المغيث " (مطبوع) .

٤ ـ مادة الكتاب :ـ

الكتاب شرح مختصر الألفية العراقي ، التزم السيوطي فيه عبارات وألفاظ النظم ، ولم يخرج في الغالب عما أشار إليه العراقي وهو شرح كامل للألفية .

(مثال من الشرح) :-

(قال العراقي : (نقل الحديث من الكتب المعتمدة) هذه ترجمة ،(وأخذ متن من كتاب لعمل) به (أو احتجاج حيث ساغ) له ذلك (قد جعل) ابن الصلاح .

(عرضاً) أي : مقابلة (له على) عدة (أصول) - يشترط ليحصل الثقة به ، ويؤمن من التبديل والتحريف ، (وقال يحيى النووى) يكفي مقابلته على (أصل فقط) لحصول المقصود بذلك . . . .

(شرح الألفيه - ق ٤/أ) .

(٧)

- ريح الفســـرين -

فيمن عاش من الصحابة مائة وعشـــرين

أولا : توثيق النسبة :-

- انظر معجم مؤلفات السيوطي (ص ٢٩) .
- وتدريب الراوي (١) .
- وفهرس الفهارس(٢ / ١٠١٦) .
- هدية العارفين (١ / ٥٣٩) .

ثانيا : نسخ الكتاب :-

الكتاب عبارة عن ورقة ونصف في نسخة ، وورقتين في نسخة أخرى ، وله نسخ عديدة :-

(١) الظاهرية - ١١٤٥ - حديث .

(٢) دار الكتب المصرية - ٥٢١ مجاميع - ٥٣٠ مجاميع .

(٣) شستربتي - ٥١١٢ ، ٥٤٩١ .

(٤) مكتبة الاسكوريال .

(٥) الخزانة العامة بالرباط .

(٦) مخطوطات جامعة الكويت ٣٦٠٩ ، ٣٩٨٨ .

- " دليل مخطوطات السيوطي رقم ٧٥٨ " :-

وقد طبع الكتاب (١) .

---

(١) باحالة أحمد الشرقاوى .. انظر مكتبة الجلال رقم(٣٥٧) ، وقد بحثت عن النص في التدريب فلم أقف عليه !! .

(٢) انظر مكتبة الجلال (رقم ٣٥٧) .

ثالثا : موضوع الكتاب وصلته بعلم المصطلح :-

الكتاب مؤلف في الصحابة الذين بلغوا من العمر مائة وعشرين أو تجاوزوا هذا السن ، وهذا تصنيف فيه طرافه وفوائد وهو يدخل في مبحث (الصحابي وتعريفه) من المصطلح ، ومن فوائده الاصطلاحية : التفريق بين الصحابي والتابعي وعدم الخلط بينهما لتأخر وفاة الصحابي وفي ذلك تفريق بين المرسل والمسند ، كذلك من فوائده (علو الاسناد) بالنسبه للآخذين عنهم من التابعين ، كذلك يدخل ضمن باب في المصطلح مهم هو باب (السابق واللاحق) (١) حيث يوجد بعد زمني كبير بين هؤلاء المعمرين وبين الصحابة من أقرانهم الذين سمعوا من الرسول صلى الله عليه وسلم وسبق موتهم وفي هذا دفع عن أن يتوهم وقوع سقط في السند .

رابعا : مادة الكتاب :-

الكتاب مختصر لكتاب سبق في هذا الموضوع وهو جزء لأبي زكريا ابن منده " فيمن عاش من الصحابة مائة وعشرين سنه " اختصره السيوطي وزاد عليه ما فاته منهم ، وقد بلغ عدتهم ثمانية عشر رجلاً وهم :-

---

(١) للخطيب البغدادي كتاب السابق واللاحق ، وقد طبع بتحقيق الأخ : محمد مطر الزهراني .

١ ـ حسان بن ثابت (ت ٥٤ هـ) .

٢ ـ حكيم بن حزام (ت ٥٤ هـ) .

٣ ـ أخو عبد الرحمن بن عوف ( ) .

٤ ـ حويطب بن عبد العزى (ت ٥٤ هـ) .

٥ ـ سعد بن إياس البكري (عاش سبعة عشر ومائة سنة) (ت ٩٥ هـ)
وهو مخضرم وليس بصحابي .

٦ ـ سعد بن جناد القوفي ( ) .

٧ ـ سعيد بن يربوع (ت ٥٤ هـ) .

٨ ـ أبو شداد العماني ( ) .

٩ ـ عاصم بن عدي بن الجد بن عجلان (ت ٤٥ هـ) .

١٠ ـ عبد خير بن يزيد (وقيل) بن يحمد (مخضرم) .

١١ ـ اللجلاج الغطفاني ( ) .

١٢ ـ مخرمة بن مسور بن نوفل (ت ٥٤ هـ) .

١٣ ـ نافع بن سليمان العبدي ( ) .

١٤ ـ النابغة الجعدي ( ) .

١٥ ـ لبيد بن ربيعة (ت ٤١ هـ) .

١٦ ـ أوس بن مغراء ( ) .

١٧ ـ عدي بن حاتم الطائي (ت ٦٨ هـ) .

١٨ ـ نوفل بن معاوية (عاش الى أول خلافة يزيد) .

وقد نظمهم الشيوطي نفسه في أبيات قال فيها :-

وقد عاش من صحب النبي جماعة ... إلى منتهى العمر الطبيعي فاعدد

حكيم وحسان حويطب حمنن ... سعيد بن يربوع وعاصم مع عدي

ومخرمة اللجلاج نافع نابغة ... وسعد هو العوفي وعبد بن يحمد

كذاك أبو شداد منجمع فخذ ... ففيها تصانيف حسان المورد

ويلاحظ أنه لم يذكر في النظم بعض المذكورين في الكتاب.

(٨)

- خلاصـــة -

الكتـاب التالـي للتلخيـــص

أولا : توثيق النسبة :-

ذكره في معجم مؤلفاته باسم : (حسن التلخيص لبيان التلخيص) ص ٢٩ : مايتعلق بمصطلح الحديث ، ولم أقف على ذِكرٍ له في غيره .

ثانيا : نسخه الخطية :-

الكتاب يحتوي على ست عشرة ورقة (١٣٩ - ١٥٤) ضمن مجموع - وهو موجود باستانبول - بتركيا ، ومصورته بالجامعة الاسلامية / قسم المخطوطات برقم ١٨٤٥ .

ثالثا : موضوع الكتاب وصلته بعلم المصطلح :-

الكتاب يتعلق بما اتفق من أسماء المحدثين ، وأنسابهم غير أن في بعضه زيادة ، وهو يندرج ضمن (المتشابه) ، بل هو أهم فروع المتشابه ، وللخطيب البغدادي كتاب (تلخيص المتشابه) وهو الذي اختصر السيوطي ذيله ، .

قال السخاوي : وهو كتاب جليل[1] .

---

(١) انظر : مقدمة ابن الصلاح (ص ٥٦٥) ، والارشاد (٦١٩/٢) ، والخلاصه (ص ١٣٣) ، وفتح المغيث (٢٥٩/٣) ، والخطيب وأثره في علوم الحديث (ص ١٧٤) .

رابعا : ماده الكتاب :-

الكتاب اختصر فيه السيوطي كتاب الخطيب ؛ (التالي لتلخيص المتشابه) وهو -أي كتاب التالي للتلخيص - جمع فيه الخطيب أسماء المحدثين وأنسابهم المتفقه في الخط ، غير أن في بعضها زيادة حرف ، وهو أربعه أجزاء (١) حديثية وقد قسم الخطيب الكتاب إلى فصلين ،وتبعه السيوطي على ذلك ، فذكر -أي السيوطي : -

(الفصل الأول) : ماوقعت فيه الزيادة في الأنباء دون الآباء كأحمد بن عبد الله ، ومحمد بن عبد الله ، وقد رتب أسماء الرواة في هذا الفصل على حسب الحروف الهجائية .

وقد استغرق هذا الفصل من (ق ١/أ) - (ق ٩/أ) .

والفصل الثاني) : ماوقعت فيه الزيادة في الآباء دون الأبناء كآدم بن سليمان ، وآدم بن سليم ، وقد رتب أسماء الرواة فيه أيضا على الحروف الهجائيه وبدء هذا الفصل من (ق ٩/أ) إلى آخر الكتاب إلى (ق ١٦/ب) .

---

(١) انظر الخطيب البغدادي وأثره في الحديث (١٨٩ ص ١٩١) .

(٩)

ـ الأزهار المتناثرة ـ

فى الأحاديث المتواتـــــرة

أولا : توثيق النسبة :-

ذكره في معجم مؤلفاته (ص ٢٤ -رقم ٢٤ باسم : قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة ،وكذا في التدريب (٢ / ١٧٩) ذكره في حسن المحاضرة (١ / ٣٤٣) .

وكشف الظنون (١ / ٧٣) .

ومكتبة الجلال للشرقاوي (ص٦٣ / رقم ٤٠) .

ودليل مخطوطات السيوطي (ص ٥١ / رقم ٨٦) .

ثانيا : نسخه وطبعته :-

الكتاب توجد له نسخ خطية ببتنا رقم ٣٩٤ ، ٣٠٩١ وبدار الكتب المصرية رقم ١٥١٣ ، ١٢٣/ مجاميع .

وبليدن برقم٦/٤٧٤ وبالأوقاف العراقية برقم ٢٠٥٧١ ، ٥٨٣١ مجاميع.

انظر دليل مخطوطات السيوطي (ص ٥١) . وقد طبع الكتاب سنة ١٣٧١ هـ بالقاهرة -بمطبعة دار التأليف- بالقاهره في جزء لطيف ، وطبع طبعة ثانية بالمكتب الاسلامي بتحقيق الشيخ : خليل محي الدين الميس سنة ١٤٠٥ هـ .

ثالثا : موضوع الكتاب :-

يتعلق الكتاب بأحد أهم أنواع علوم الحديث وأصحها ،وهو المتواتر : وهو ماورواه جمع يستحيل تواطئهم معه على الكذب .

قال السيوطي في ألفيته (ص٤٤) :

ومارواه عدد جم يجب ... احالة اجتماعهم على الكذب
فالمتواتر وقوم حدوا ... بعشرة وهو لدى أجود

انظر مقدمتي الزبيدي ،والكتاني في لقط اللآلئ (ص١٥ - ص ٢٢) ، ونظم المتناثر (ص ٥ -ص ١٥) ، وتدريب الراوي (٢ / ١٧٦) وتوجيه النظر ص ٣٤ .

رابعا : مادة الكتاب ومحتواه :-

صنّف السيوطي كتابا كبيرا في الأحاديث المتواترة ، وساق الأحاديث فيه بالأسانيد سماه : (الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة) ثم اختصره في كتابه هذا الذي أدرسه سماه : "الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة) ورتبه على الأبواب ، ويحتوي على اثني عشر كتابا ، وعدد الأحاديث عشرة أحاديث ومائة حديث ، كما صرّح بذلك السيوطي ، وفي النسخة المطبوعة بلغ ترقيمها أحد عشر ومائة حديث ، ومنهج السيوطي فيها أنه يسوقها محذوفة الأسانيد مع تخريجها ، وذكر صحابيها .

رابعا :

دراسة الكتاب

(موضوع الكتاب وأهميته)

نظم السيوطي رحمه الله ألفيةً في علم مصطلح الحديث ، جمع فيها قواعد هذا العلم ، في أسلوب سهل ، سلس ، جزل ، وضمنها مقدمة ابن الصلاح ، وزاد أضعاف ذلك ، ووضع فيها ماوصل اليه علمه فيما يتعلق بمصطلح الحديث والأثر ، قال رحمه الله :-

وهذه ألفية تحكي الدرر ... منظومة ضمنتها علم الأثر (١)

وقال في شأنها في مطلع البحر :-

" .. احتوت على جميع علوم ابن الصلاح ، وزوائد ألفية العراقي ، وزادت بضعف ذلك ... " .

وقد سار في هذا النظم على منوال الحافظ العراقي في ألفيته ، واقتبس منه ، وسار على ترتيبه في القالب إلا ماندر - كما سيأتي تفصيله في الموازنة بين الألفيتين - ولم يكتف السيوطي بالسير على خطى العراقي ، وانما أضاف عليه في الألفية اضافات نفيسة قال عنها :-

فائقة ألفية العراقي ... في الجمع والايجاز واتساق (٢)

---

(١) انظر الألفية ص ٢ .

(٢) الألفية (ص ٢) .

وقد نظم الحافظ السيوطي ألفيته في خمسة أيام كما قال :

نظمتها في خمسة الأيام بقدرة المهيمن العلام (١)

وسماها : " نظم الدرر في علم الأثر " ، وقد تولى شرحها بنفسه في هذا الكتاب الذي أقوم بتحقيقه ، وسماه :-

أولاً : " قطر الدرر على نظم الدرر " ، ثم استقر بعد ذلك على تسميته : " البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر " كما ذكر في مطلع الكتاب .

إذاً فالكتاب شرح لألفيته في علم مصطلح الحديث .

---

(١) انظر الالفية (ص ٢٨٩) .

(مادة الكتاب ومحتواه)

احتوى الكتاب على مادة ثرّه تشتمل على نقول كثيرة جداً من أقوال الحفاظ الذين سبقوا السيوطي ، وتقدموا على عصره ، وقد نقل السيوطي رحمه الله هذه الأقوال من لدن الرامهرمزي الى عصره ، وحاول أن يستوعب الأقوال في كل فرعية يتطرق اليها ، وفعلا حقق هذا في غالب ماذكره ، فانك قلما تجد قولا في نوع من الانواع لم يذكره السيوطي ، حتى إنّ طويلب علم مثلي ليقع في حيرة من أمره ، بأى شيء يعلق ، وهو أمام بحر لا يرى ساحله .

وعلى كل حال فقد تبع الحافظ السيوطي الحافظ العراقي في الترتيب في الغالب ، وهما قد تبعا ترتيب ابن الصلاح في كتابه ، إلا أنهما افترقا عنه في أنواع بالتقديم والتأخير ، وفي أنواع بالزيادة والاستدراك والتعقب .

وطريقته في شرح أبيات الألفية : هو أنه يذكر الأبيات ويرمز لها بـ (ص) ثم يبتدئ شرحها ، فيشرحها شرحا موضوعا ويرمز للشرح بحرف (ش) وقد يناقش الأقوال في أثناء نقله لها ، وفي الغالب فانه يؤخر تعقيبه وتعليقه آخر الأقوال على قلة فيما يضيفه ويزيده ، ولكنه من القليل النفيس الذي لا تجده لغيره (١) .

---

(١) مثل ترجيحه لمعنى قول الترمذي : حسن صحيح (ق ٢٠٢ / أ) .

وقد حصرت اضافات السيوطي في علم المصطلح فيما ذكره من الأمور التي لم يذكرها غيره ، في هذا الشرح فبلغت تقريبا ستا وثلاثين إضافة علمية ، وهي كالتالي :-

١ - تعليله لكلام أبي شامة في عدم جدوى البحث في الاسانيد ، في الأعصر المتأخرة (ق ٧/ب) .

٢ - ترجيحه لمعنى المتن (ق١٦/ب) .

٣ - تنبيهه على أنه زاد على ألفية العراقي ، وعلى المقدمة لابن الصلاح (ق ١٨/أ) .

٤ - ترجيحه لمذهب ابن الصلاح في افادة اجماع الأمة على صحة حديث (ق ٢٨/أ) .

٥ - القول التاسع في أصح الاسانيد ، عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه (ق٤٢/أ) .

٦ - مبدأ تدوين الفرائض ، وأنها دونت قبل الأسانيد (ق٥٠/أ) .

٧ - ذكر سبب اختلاف الروايات في صحيح البخاري (ق٤٤/أ) .

٨ - السيوطي يبين المراد من شرط البخاري ومسلم (ق ٨١/أ) .

٩ - دفاعه عن الفساني فيما أيد به الحاكم في مراده من قوله: (على شرطهما) (ق ٨٤/أ) .

١٠ - السيوطي يدافع عن ابن حجر ، ويؤيده في أن ما شرطه الحاكم من اخراج الشيخين عن رويس فأكثر وإن كان منتقضاً في حق البعض فهو معتبر في البعض الآخر من الصحابة (ق ٨٤/أ) .

١١ - توضيح السيوطي لمراد الميانجي من سوقه لكلام الحاكم في رواية اثنين من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم (ق ٨٤/أ) .

١٢ - توفيق السيوطي بين قولي أبي سعيد البوشنجي : في أن للبخاري كتاباً يحتوي على مائة ألف حديث صحيح ، وبين قول الحافظ ابن حجر : للبخاري : الجامع الكبير ، والمسند الكبير ، والمبسوط قال السيوطي : فلعل ما ذكره أبو سعد أحد الكتب الثلاثة ، وهذا الجمع من السيوطي يأتي عقب نفي الزركشي لما ذكره أبو سعد (ق ٩٧/ب) .

١٣ - تمني الحافظ ابن حجر : أن لو جمع كل راو حديث من تقدمه لوجد مؤلف ضخم لهم . جاء السيوطي مستدركا عليه بأن ذلك يفوت ما هو أهم وأنفع ، وهو تعدد الطرق (ق ٩٨/ب) .

١٤ - ذكر جملة كتب له في الزوائد ، وكتب اتبع منهج البيهقي في تأليفها (ق ١٠٠/ب) .

١٥ - في قضية التصحيح في الأعصار المتأخرة ، ناقش السيوطي رحمه الله الحافظين العراقي والزركشي ، وقسم مناقشته الى شطرين ، وهي مناقشة مفيدة جداً لا تجدها في غيره . (ق ١٠٠/ب) .

١٦ - يبين السيوطي مراد ابن الصلاح من الحفظ (ق ١١٧/أ) .

١٧ - السيوطي يبين أن ابن الصلاح لم يسد باب التضعيف ، والبحث في العلل ، ويرد على الحافظ ابن حجر (ق ١١٧/ب) .

١٨ - ويتعقب على الحافظ أيضا في تعجبه من صنيع ابن الصلاح في الحكم بالخلل على جميع أسانيد المتأخرين (ق١١٧/ب) .

١٩ - السيوطي يتعقب ابن جماعة ،وابن حجر ،ويقوي قول ابن الصلاح فيما يتعلق بالمنع من التصحيح لدى المتأخرين (ق١١٨/ب) .

٢٠ - ذكر مذهبه في الحكم على الأسانيد والمتون (ق١١٩/أ) .

٢١ - بيّين مذهب ابن الصلاح في التصحيح ، وأنه انما منع المطلق ، دون الصحيح لغيره . (ق١١٩/ب) .

٢٢ - يفسر قول ابن الصلاح : (فانا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته) (ق ١١٩/ب) .

٢٣ - يفسر معنى قول ابن الصلاح : (فقد تعذر في هذه الاعصار الاستقلال بادراك الصحيح) (ق ١١٩/ب) .

٢٤ - مسألة التحسين للأحاديث ، واشارته الى أنه لم يتعرض لها كل من سبقه وهم :-

النووي ، وابن جماعة ،والبلقيني ،والعراقي ،والزركشي ، وابن حجر ، وهي من الفوائد الفرائد ، ومن الزوائد على كتب من تقدم في المصطلح (ق ١١٩/ب) .

٢٥ - ذكر ضابط العصر الذى يمتنع فيه التصحيح (ق١٢٠/أ) .

٢٦ - ناقش قضية الحكم بالوضع في الأزمان المتأخرة هل هي ملحقة بالتصحيح والتحسين والتضعيف (ق١٢٠/ب) .

٢٧ ـ وفيما يتعلق بتعدد الأصول ، لأخذ متن حديث ، وفيما نقل عن ابن الصلاح في مقاميين ظاهرهما التعارض ، وهو ايجابه (المرض) على أصول ، وقوله : (وينبغي) ، ساق السيوطي أقوال ابن خير ، وابن الصلاح ، وابن جماعة ، والزركشي ، وابن حجر ، ثم رجّح ما يراه في ذلك (ق ١٣٢/أ) .

٢٨ ـ ذكره لرسالة أبي داود الى أهل مكة بسنده الى أبي داود . (ق ١٧١/ب) .

٢٩ ـ استدراك السيوطي على ابن حجر في كتابه القول المسدد . (ق ١٨٩/أ) .

٣٠ ـ السيوطي يتعقب البقاعي في نكته لوهم وهم فيه ، وهو نص عزاه لابن حجر وهو : (كانوا يقرعون بابه بالأظافير) ، وخطأه السيوطي في هذا العزو (ق ٢٤٠/أ) .

٣١ ـ تعقب السيوطي لتقي الدين الشمني في شرحه منظومه أبيه ، في نص نقله عن التبريزي (ق ٢٥٨/أ) .

٣٢ ـ تعقب السيوطي ابن حجر في بيان معنى قول مالك " بلغني عن أبي هريرة " (ق ٢٦٥/أ) .

٣٣ ـ السيوطي يرد على تعريف الجعبري للمعضل وهو قوله : " المعضل .. ما حذف من سنده اثنان فأكثر مطلقاً من مكان أو أكثر . . " (ق ٢٦٥/ب) .

٣٤ ـ ذكر السيوطي السبب في اطالة العلماء الكلام على المرسل ، من مثل النووي ، وابن حجر .

٣٥ ـ استدراك السيوطي على قول ابن حجر : " في أنّ المسند الذي يأتي من وجه آخر ليعضد المرسل ليس هو المحتج به ، بل هو القابل للاعتبار " ببيان بعض المصادر التي لم يقف عليها (ق ٣٣٧/ب) .

٣٦ ـ السيوطي يدافع بشدة عن اعتضاد المرسل بالمرسل حتي يفيد قبولا ، ويرد على من يقول : أن لا فائدة للارسال مع الاسناد (ق ٣٤٢/ب) .

اذا بعد هذا العرض السريع لاضافات السيوطي في الكتاب نلاحظ أنّ اضافات السيوطي يمكن تصنيفها . كالتالي :-

أولا : جمع وتوفيق المتعارضات .(١)

ثانيا : تنبيهات على مسائل .(٢)

ثالثا : زيادات مفيدة زاد بها على كلام من سبقه .(٣)

رابعا : مدافعات عن الأئمة في مسائل يرجحها .(٤)

خامسا : تفسيرات وتوضيحات لأقوال الأئمة .(٥)

---

(١) انظر الأرقام التالية : ٢ ، ٤ ، ١٢ ، ٢٦ .

(٢) انظر الأرقام : ١ ، ٣ .

(٣) انظر الأرقام : ٦ ، ٧ ، ٨ ، ١٤ ، ٢٠ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٣٣ .

(٤) انظر الأرقام : ٩ ، ١٠ ، ٣٥ ، ٣٦ .

(٥) انظر الأرقام : ١١ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ .

سادسا : استدراكات ، وتعقيبات ، ومناقشات مهمة على كلام من سبقه (١) .

سابعا : توثيقه لمصادر له ولغيره ، وسياقه لرسالة أبي داود بسنده الى مصنفها (٢) .

هذا فيما يتعلق بمنهجه في الاضافات والزوائد ، وأما منهجه في النصوص المنقولة فهو كالتالي :-

١ - يتميز السيوطي في نقله بالدقة والأمانه العلمية ، فقد تتبعته من أول الكتاب الى آخره ففي الغالب اذا نقل نصا بلفظه فانه يقول في مبدأه : (قال فلان) ثم يسوق النص ، ويختمه بقوله : (انتهى) وأما اذا نقل النصوص بمعناها فانه لا يذيل بـ (انتهى) ، وقد يخالف في ذلك أحيانا .

---

(١) انظر الأرقام : ١٣/ ١٥ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٥ .

(٢) انظر الأرقام : ١٥/ ٢٨ .

٢ ـ أنه إذا نقل أقوال الأئمة ممن سبقه في مسألة فانه يرتب فـــــى الغالب ـ تلك الأقوال على حسب وفيات قائليها (١) ، وفي هذا فوائد جمة من أبرزها اعطاء تسلسل تاريخي للمسائل ، وماذا أضاف المتأخر على المتقدم من زيادات ، فكأن السيوطي رحمه الله بصنيعه هذا يعطينا موسوعة لأقوال الأئمة في علم مصطلح الحديث مسلسلة تاريخياً .

ومن ناحية ترتيب الأنواع فانه في غالب الأنواع يراعي ترتيب ابن الصلاح والعراقي ، الا أنه لم يلتزم ذلك ، فنجده يقدم المتصل على المرفوع والموقوف ، ويقدم ـ أيضا ـ المعنعن على المعلق ، ويؤخر المرسل فيذكره بعد المنقطع والمعضل هذا عند ابن الصلاح ، وعند العراقي تجد السيوطي يقدم المنقطع والمعضل على المرسل وهكذا ان وافقهما في الكثير ، إلا أنه خالف في أنواع أيضاً .

---

(١) انظر مثلا شرح قوله (تساهل الذي عليها اطلقا صحيحة والدارمي والمنتقى) من قسم الحسن في مسألة اطلاق الصحة على السنن الأربعة فانه ذكر الأقوال كالتالي :ـ

١ ـ تسمية الحاكم (ت ٤٠٥ هـ) جامع الترمذي بالصحيح .
٢ ـ ثم ذكر اطلاق الخطيب (ت ٤٦٣ هـ) .
٣ ـ ثم قول أبي طاهر السلفي (ت ٥٧٦ هـ) .
٤ ـ ثم قول النووي (ت ٦٧٦ هـ) في بيان قول السلفي .
٥ ـ ثم تعقب التبريزي (ت ٧٤٦ هـ) للنووي .
٦ ـ ثم ذكر اجابة الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) .
٧ ـ ثم تخريج الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) للمسألة وهكذا نجد منهجه في نقولات الكتاب .
(ق ١٧٩ / أ) .

ولم يكمل السيوطي الكتاب ، ولو كمل لكان أكبر كتاب صنّف في علم المصطلح الحديث والكتاب بحق يعد (موسوعة في مصطلح الحديث) فيما كتبه فيه من الأنواع ، ولم يستطع للأسف الشديد ان يكتب منه الا سبعة عشر نوعاً وهي :-

١ - الصحيح .(ق ١٩) .

٢ - الحسن (ق ١٤٠) .

٣ - الضعيف (ق ٢١٠) .

٤ - المسند (ق ٢١٠) .

٥ - المرفوع(ق ٢١٩) .

٦ - الموقوف (ق ٢١٩) .

٧ - المقطوع(ق ٢١٩) .

٨ - الموصول (٢٦٢) .

٩ - المنقطع (ق ٢٦٢) .

١٠ - المعضل (ق ٢٦٢) .

١١ - المرسل (ق ٢٧٣) .

١٢ - المعلق (ق ٣٨٤) .

١٣ - المعنعن (ق ٤١٧).

١٤ - الأخوة (ق ٤٢٦) .

١٥ - الألقاب (ق ٤٣٢).

١٦ - الموتلف والمختلف (ق ٤٤٣) .

١٧ - المنسوب إلى خلاف الظاهر(ق ٤٥٣) .

ثم انّ الناظر في ترتيب السبعة عشر نوعا يجد فيها أربعة أنواع بدءا من (الأخوه) الى (المنسوب الى خلاف الظاهر) تذكر دائما في خاتمة كتب المصطلح وقد قدم السيوطي الكلام عليها ،والتعليل لذلك . هو أنّ السيوطي رحمه اللّـــه سطّر الكتاب ، ولم يرتبـــه الترتيب المطلوب على أمل أن يبيضـــه اذا فرغ منه ويرتبـــه ولم يُقدر له ذلك .

ثم إنه رحمه الله كان في نيته أن يكمل هذا الشرح ،ولم يُقدر له ذلك أيضاً ، ومما يدل على ذلك قولـه في هذا الشرح في أثنـاء كلامه عن الاحاديث المنتقده في الصحيحـــين وفي خاتمة هذا المبحث قال : (. . . . وسأنبه عليهما في نوع الموضوع إن شاء الله) .

ـ خامسـا : ـ

شروحات ألفيـة السـيوطـي

شرح ألفيه السيوطي غيره عدة نفر من العلماء وهم :-

أ - شرحها محمد حجازي بن محمد بن عبد الله الشمراوي القلقشندي (ت ١٠٣٥هـ)[1] بشرح متوسط سماه : استقصاء الأثر بمنظومة علم الأثر ، وهي مخطوطة ، تحتوي على تسع وثمانين ورقة ، وعندي صورة منها عن أصلها الوحيد بمكتبة الشيخ أبي تراب الظاهري بجدة ، وهو شرح اعتني فيه مؤلفه بشرح ألفاظ الألفية وهو حريص على حل عبارات السيوطي ، وتجلية مراده منها ، وطريقته أنه يبتدئ باعراب ألفاظ الألفية ، ثم يدخل في النواحية الموضوعية الاصطلاحية ، وهو من أوسع وأحسن شروحها ، بعد شرح المؤلف ، بل لقد فاق المؤلف في ناحية الشرح التفصيلي لعبارات الألفية ، كما يلاحظ ذلك أثناء شرحي للألفية ونظمي منه .

ب - منهج ذوي النظر بشرح ألفية الأثر لمحمد محفوظ بن عبد الله الترمسي (ت ١٣٢٩ هـ) .

وهو شرح متوسط جيد نافع ، وهو مطبوع في مجلد يحتوي على أكثر من ثلاثمائة صفحة ، طبع بمكتبة مصطفى الحلبي بمصر .

جـ - شرح ألفية السيوطي لأحمد محمد شاكر ، وهو شرح موجز مختصر ، تكلم فيه أحمد شاكر رحمه الله على بعض مباحث الألفية ، وأعتنى بفروق النسخ من الألفية ، وشرحها للترمسي ، والكتاب طبع بمصر - وقامت بتصويره ونشره دار المعرفة ببيروت.

---

(١) له ترجمه في خلاصة الأثر (٤/ ١٧٤) .

د ـ شرح ألفية السيوطي لمحمد محي الدين عبد الحميد رحمه الله ، وهو شرح موضوعي للألفية ، وهو أكبر من شرح أحمد شاكر ولكنه لم يعتن بالشرح التفصيلي لألفاظ الألفية .

وقد طبع الكتاب في مجلدة ضخمة من القطع الصغير ، بالمكتبة التجارية الكبرى بمصر .

هـ ـ وشرحها أيضا أبو محمد عبد الحق الهاشمي ـ والد أبي تراب الظاهري فقد جمع الشيخ أبو محمد عبد الحق الهاشمي رحمه الله بين منظومات العراقي ، والسيوطي ، والصنعاني في كتاب سماه بالفتح الرباني ثم شرحه في كتاب سمّاه : " ظفر الأماني بشرح الأرجوزة ـ المسماة بالفتح الرباني " ، وهو مخطوط بمكتبة ابنه أبي تراب الظاهري ، وحاولت الحصول عليه مراراً ، ولكنه لم يقدّر ذلك .

و ـ وللشيخ صالح الفلاني رحمه الله حاشية على ألفية السيوطي ، ولم أعثر عليها (١) .

---

(١) انظر الرسالة المتطرفة ص ٥ .

ـ سادسا : ـ

موازنـــة بـــين

البحـــر وتدريب الـــراوى

المقارنة والموازنة بين الكتابين مهمة جداً ، وتكون أهميتها في بيان الفروقات بينهما ، وبماذا تميز كل كتاب عن الآخر ، لا سيما ميزات (البحر الذي زخر) على التدريب لأنه صنفه بعده كما ذكر ذلك السيوطي نفسه في ألفيته فقال :

وغير هذا من تراجم تعد ... ضمنتها شرحي عنها لا تعد

وما هو منهجه في كل كتاب ، وما هي موارد ه في كل منهما ، وقد قمت بحمد الله تعالى وتوفيقه بعقد مقارنة دقيقة بين البحر والتدريب ، وخرجت بالخلاصة التالية :-

١ - أنّ السيوطي صنف البحر بعد التدريب .

٢ - أنّ في الكتابين مادة علمية مشتركة ، سواء فيما يتعلق بكلام السيوطي نفسه ، أو فيما يتعلق بالمادة العلمية المنقولة أو فيما يتعلق بالمصادر المعتمدة .

٣ - أنّ الموارد التي اعتمد عليها في (البحر) أكثر من الموارد التي أعتمد عليها في (التدريب) ، فمما انفرد بذكره واعتمد عليه في (البحر) دون التدريب تسعة وثمانين ومائة مصدر ، وأما الموارد التي اعتمد عليها وذكرها في (التدريب) دون البحر فبلغت ثلاثة وسبعين مصدراً والمصادر المشتركة بين الكتابين بلغت خمسة وخمسين مصدراً - علماً بأنه لم يكمل البحر - .

٤ ـ أنّ السيوطي في كتابه (البحر) أضاف اضافات علمية ـ على قلتها ـ فإنها مهمة جداً ، لأنها تبين ما استقر عليه السيوطي من آراء في المصطلح في كتاب متأخر عن كتاب له متقدم كالتدريب .

٥ ـ أنّ المادة العلمية في (البحر) أغزر منها في التدريب ، على ضوء ماذكره من أنواع في (البحر) .

٦ ـ أسلوب السيوطي في (البحر) غير أسلوبه في (التدريب) ، فهو في التدريب متقيد بنص الامام النووي في (التقريب) ، فلذلك نجده لا يرتب الكلام في الباب الواحد ، ولا في الفصل الواحد كترتيبه في (البحر) ، حيث يورد في (البحر) كلام المتقدم في المسألة ثم يعقبه بكلام المتأخر ، ثم يذيل برأيه في المسألة ، وهذا التذييل من السيوطي يُظهر جليّاً أنه في (البحر) ليس بناقل فحسب ، بل هو (ناقد) أيضا .

وانظر للموازنة التفصيلية ، وموارده في كتابيه (البحر والتدريب) الملحقين (٢) ، (٣) آخر الكتاب .

ـ سابعا ـ

ميزات ألفية السيوطي

على ألفية العراقي

للحافظ العراقي رحمه الله ألفية مشهورة ، اعتنى بها العلماء حفظا وشرحا وتدريسا ، وقد قال مؤلفها في مطلعها موضحا منهجه فيها ، وما تضمنته من علم :

فهذه المقاصد المهمة ... توضح من علم الحديث رسمه
نظمتها تبصرة للمبتدي ... تذكرة للمنتهي والمسند
لخصت فيها ابن الصلاح أجمعه ... وزدتها علما تراه موضعه

وحينما يسمع العالم أو طالب العلم بها وبألفية السيوطي فانه يتشوق إلى معرفة أي الألفيتين أجمع علما ، وما الفرق بينهما ، لا سيما إذا كان ممن يرغب في حفظ نظم يجمع قواعد الحديث ، ولذا أحببت أن أبين ميزات ألفية السيوطي على ألفيه العراقي بحكم تأخره عنه ، وتصنيفه لألفيته بعد تصنيف العراقي لألفيته ، مع عقد مقارنة سريعة بين الألفيتين من ناحية الجمع والزيادات .

ثمره المقارنة بين الألفيتين وميزات ألفية السيوطي :-

١ - أن السيوطي رحمه الله جمع مادة علمية في ألفيته كما قال ليست موجودة في ألفية العراقي ، فقد بلغت الاضافات التي أضافها السيوطي في ألفيته سبعين وماعتي اضافة علمية على ماذكره العراقي ، وهذا على حسب احصائي وفهمي لأبيات الألفية وقد يأتي من هو أدق مني ،وأفهم مني للألفية فيحصي ما لم أحص ، ولكن هذا جهد المقل .

وبلغت الأبيات أو شطر الأبيات المزيدة على ألفية العراقي ثمانين وأربعمائة بيت أو شطر بيت .

وزاد أيضا أنواعاً لم يذكرها العراقي بالكلية ، كما أنّ العراقي ذكر في ألفيته تبعا لابن الصلاح خمسة وستين نوعا ، في حين أنّ الأنواع التي ذكرها السيوطي في ألفيته سبعة وسبعين نوعا .

٢ - صحة دعوى السيوطي رحمه الله في أنّ ألفيته أوجز من ألفية العراقي ، حيث إنّ الانواع التي نقص عدد أبياتها عن ألفية العراقي اثنين وثلاثين نوعاً ، والأنواع التي جاءت فيها ألفية العراقي أوجز من ألفية السيوطي تسعة وعشرين نوعا .

والأنواع التي تساوت فيها عدد الأبيات في الألفيتين هي ثمانية أنواع .

وانظر لبيان ميزات ألفية السيوطي وزياداتها بالتفصيل الملحق رقم (٤) .

قسم التحقيق

ويشتمل على التالي :-

١ - اسم الكتاب وتوثيق نسبته اليه .

٢ - وصف مخطوطات الكتاب .

٣ - وصف نسخ الأ لفية وطبعاتها .

٤ - منهجي في تحقيق الكتاب .

ـ الفصل الأول ـ

اسم الكتاب وتوثيق نسبته اليه

- الفصل الأول -

اسم الكتاب وتوثيق نسبته اليه

اسم الكتاب كما سمّاه مؤلفه في مطلع الشرح (١) - ولا ينبئك خبير بغيره مؤلفه - هو : (البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر) ، ووصفه في أثناء الشرح بـ (المبسوطة) (٢) ، وذكره أيضا في كتابه : (مصباح الزجاجة شرح سنن ابن ماجة) (٣) .

والكتاب للامام السيوطي بلا ريب ، ومما يوثق ويصحح صحة نسبة الكتاب إليه ما يلي :- .

أ - ذكر السيوطي وغيره لهذا الشرح ، فقد ذكره السيوطي في معجم مؤلفاته (ص ٢٩) ، وفي حسن المحاضرة باسم : (قطر الدرر) وذكره أيضا من العلماء :-

١) محمد أكرم النصريوري السندي (من علماء القرن الحادي عشر) في كتابه : إمعان النظر بشرح شرح نخبة الفكر (٤) .

٢) محمد حجازي بن عبد الله الشمراوي الدقشندي (ت ١٠٣٥ هـ) في كتابه : استقصاء الأثر (ق ٢٦ /ب) .

---

(١) انظر البحر (ق ٢ /ب) ، وكذا سماه في معجم مؤلفاته (ص ٢٩) .
(٢) انظر البحر (ق ٢ /ب) .
(٣) انظر مصباح الزجاجة (ص ٤) .
(٤) انظر امعان النظر : ص ١٢ ، ٥٩ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٧٩ ، ١٨٩ ، ١٩٣ .

٣ - ومحمد حياة السندي (ت١١٦٣هـ) في كتابه : منح الشكور في شرح فتح الغفور في تحقيق وضع اليدين على الصدور (ص ٢٣) .

٤ - ومحمد بن اسماعيل الصنعاني (ت١١٨٢ هـ) في كتابه : توضيح الافكار (١/٨) .

٥ - وحسين بن محسن بن محمد الأنصاري اليماني (ت١٣٢٧هـ) في : التحفة المرضية في حل بعض المشكلات الحديثية (ص١٧٨) .

٦ - واسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ) في هدية العارفين (١/٥٣٦) .

٧ - ومحمد بن محمد مخلوف (ت١٣٦٠هـ) في كتابه : شجرة النور الزكية (ص٥٢٠) .

٨ - ومن المعاصرين الذين أكثروا النقل عن الكتاب الشيخ محمد محمد السماحي رحمه الله في كتابيه المنهج الحديث ، وغيث المستغيث .(١)

٩ - وانظر : فهرس دار الكتب المصرية / قسم مصطلح الحديث (ص١٦٩) ، ومكتبة الجلال للشرقاوي (رقم ٩٩) ، ودليل مخطوطات السيوطي (رقم١٠٠) ، والسيوطي محدثا (ص ٣٦٦) .

---

(١) انظر المنهج الحديث : ص١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٧١ ، ٨٥ ، ١٠١ ، ١١٩ ، ١٢٤ ، ١٣٤ ، ١٤٠ ، ١٥٣ ، وغيث المستغيث : ص ٤٠ ، ٤٤ ، ٦٠ ، ٩٦ ، ١٠٧ ، ١١٢ ، ١٥٩ .

ب ـ وجود أربع نسخ خطية للكتاب احداها بالمحمودية ، واثنتين بعارف حكمت ، والأخيرة بدار الكتب المصرية (١) ، كلها تثبت أنّ هذا الكتاب للسيوطي من حيث صفحة العنوان ، والمحتوى ، واختلاف أماكن الوجود .

جـ ـ ثم أسلوب السيوطي في الكتاب يؤكد أنّ الكتاب له ، اذا طابع الجمع ، والنقل ، والتلخيص ، ثم الاضافة والمناقشة ظاهرة على الكتاب ، ومتفقة مع أسلوبه في بقية كتبه ، وخصوصاً كتابه الشبيه بهذا الشرح وهو : تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي .

د ـ وأخيراً نقول : نقولات العلماء عنه من كتابه هذا في كتبهم التي ذكرتها في الفقرة الأولى ، مما يثبت أنّ الكتاب له رحمه الله .

---

(١) وفيما أنا استعد لطبع هذه المسودة اذا بالمشرف د . الهاشمي يخبرني بوجود نسخة خامسة للبحر بالمغرب بمكتبة الكتاني التابعة للخزانة العامة ، فلعل الله أن ييسر في مستقبل الأيام الوقوف عليها ومقابلة الكتاب بها .

ـ الفصل الثاني ـ

وصف النسخ الخطية للكتاب

ـ الفصل الثاني ـ

وصف النسخ الخطية للكتـــاب

(النسخة الخطية الأولى) :ـ

وهي نسخة المكتبة المحمودية ، ورمزت لها بـ (أ) :ـ

١ ـ (نوع الخط) :ـ

خطها النسخ ، وهو واضح وجميل .

٢ ـ (تاريخ الخط) :ـ

كتبت سنه تسع وثلاثين ومائتين وألف هجري (١٢٣٩ هـ) .

٣ ـ (الحجم والصفحات) :ـ

تحتوي هذه النسخة على سبع وأربعين وأربعمائة (٤٤٧) ورقة ذات وجهين ، وقياس الصفحة الواحدة ٢٢×١٥ سم ، وفي كل صفحة واحد وعشرون سطراً (٢١) ، وكل سطر مكون من (٥ ـ ٨) كلمات .

٤ ـ (وجودها) :ـ

بالمكتبة المحمودية بالمدينة النبوية برقم ٣٥٦ .

٥ ـ (محتواها ونهايتها) :ـ

ينتهي الشرح بنهاية : " المنسوبين إلى خلاف الظاهر " ، وكتب في نهاية الشرح : " هذا آخر ما وجد من مسوّدة هذا الشرح بالتمام والكمال ، والحمد لله رب العالمين على كل حال ،

ووافق فراغ هذه النسخة ضحوة يوم الأحد المبارك ، ثامن شهر جمادى الآخرة سنة (١٢٣٩ هـ) تسع وثلاثين ومائتين بعد الألف من هجرة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم على يد كاتبها الفقير الراجي عفو ربه القدير ، الآخذ بالنواصي : عبد الوهاب الجوهري الدماصي بلداً ، المصري اقليماً ، الشافعي مذهباً ، الأزهري مجاوراً القاهري موطناً ، غفر الله له ولوالديه ، وللمسلمين آمين ، ولمن طالع وقرأ في هذه النسخة ، وعذره فيما أخطأه هو أو من أصلها ، فالله غفور رحيم جواد كريم " .

ملاحظة :-

قد كتب على صفحة العنوان مايلي :-

" مما تفضل به الملك القدير على عبده الحقير : محمد عابد بن أحمد علي السندي ، غفر الله لهما ذنوبهما ، وسترعيوبهما آمين ، ثم وقفه في ذي القعدة سنة (١٢٥٧ هـ) ، والنظر فيه لنفسه مدة حياته ، ثم للأرشد من ذريته ذكراً كان أو أنثى ، إن كان له عقب ، وإلا فالأرشد من ذرية جده شيخ الاسلام : محمد (مهاد)[1] بن الحافظ يعقوب بن محمد الأنصاري السندي ، ذكراً كان أو أنثى ، ينتفع بنظره الخاص والعام .

---

(١) هكذا رسمت في الأصل ، ولم أستطع قراءتها .

(النسخة الخطية الثانية :-

وهي نسخة عارف حكمت ، وقد رمزت لها بحرف(ب) :-

١ - (نوع الخط) :-

نسخ ، جميل جداً ، ومعلّم باللون الأحمر ،والمذهب .

٢ - (تاريخ الخط) :-

كتبت هذه النسخة عام ست وثلاثين ومائتين وألف (١٢٣٦هـ) بخط : خير الدين النموني ، وكذلك كتب عليها : بتحرير : حافظ محمود بن محمد خواجه .

٣ - (المحتوى والصفحات) :-

تقع هذه النسخة في ثمان وثلاثين ومائتي (٢٣٨) ورقة مقاسها (٢٤ × ١٦ سم) ،وكل صفحة تحتوي على سبعة وعشرين (٢٧) سطراً ، وقد كتب في بعض الصفحات : وقف حكمة الله ابن عصمه الله الحسيني .

٤ - (وجودها) :-

توجد بمكتبة عارف حكمت ،فن أصول الحديث،تحت رقم(٢٨٣) ، ورقم التصنيف (١٧/ ٢٣١).

٥ - (نهاية النسخة) :-

كذلك هذه النسخة تحتوى على السبعة عشر نوعاً ، وتنتهي ب (المنسوب الى خلاف الظاهر) ، ونهاية الشرح : " أحمد بن محمد بن عبد الكريم الجرجاني ، كان يسكن بباب اليهود بجرجان ،

خالد الحذا " ، وكتب في نهاية النسخة :-

" هذا آخر ماوجد من مسودة هذا الشرح ، والحمد لله رب العالمين . على يد الفقير لله تعالى ، وأحوجهم إلى جوده ومغفرته : خير الدين النمونسي بلدا ، المالكي مذهبا ، وحسبنا الله ونعم الوكيل وصلى الله على محمد وآله وصحبه أجمعين ، حرره الفقير الى الله الغني : حافظ محمود بن محمد خواجة في مكتب دكان الاسكدار الرابع عشر من جمادى الآخرة سنة ست وثلاثين ومائتين وألف ، في هجرة من له العز والشرف " .

ملاحظة :-

هذه النسخه أكثر النسخ خطأ ، وتصحيفا ، وسقطا .

(النسخة الخطية الثالثة) :-

وهي نسخة عارف حكمت أيضا ، وقد رمزت لها بـ (ج) :-

١ - (نوع الخط) :-

خطّت بخط فارسي ، جميل ، وواضح .

٢ - (تاريخ الخط) :-

خطّت سنة ثلاث وعشرين ومائتين وألف (١٢٢٣هـ) .

نسخها أيضا : خير الدين النموني .

٣ - (الحجم والصفحات) :-

الكتاب عبارة عن اثنتين وخمسين ومائة (١٥٢) ورقة ، وحجمها (٢٧ × ٢٨ سم) ، وتحتوى كل صفحة على ما يقارب من (٣١-٣٣ سطرا) .

٤ - (وجودها) :-

موجودة بمكتبة عارف حكمت ، تحت فن أصول الحديث برقم (٢٨٢) ورقم التصنيف (١٦ × ٢٣١) .

٥ - (مجتواها ونهايتها) :-

وهذه النسخة أيضا ختمت بنوع : المنسوب إلى خلاف الظاهر ، وختمت النسخة بما يلي :- " هذا آخر ما وجد من مسودة هذا الشرح ، والحمد لله رب العالمين على يد الفقير الى الله تعالى ، وأحوجهم إلى جوده ومغفرته : خير الدين النموني بلدا ، المالكي مذهبا ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، وغفر الله لمن قرأ ، ودعا لكاتبها بالمغفرة آمين ، وصلى الله على محمد وآله وصحبه أجمعين .

(النسخة الرابعة) :-

وهي نسخة دار الكتب المصرية بمصر ، ورمزت لها بـ (د) :-

١ - (نوع الخط) :-

خطّت بقلم معتاد قديم ، ويميل خطها إلى الخط الفارسي .

٢ - (وصف النسخة) :-

النسخة بها ترقيع ، وتقطيع ، وأثر عرق ، وبأولها أربع صفحات تشتمل على أحكام شرعية في العبادات ، ولا يعرف بالضبط تاريخ نسخها .

٣ - (المحتوى والصفحات) :-

تقع النسخة في مجلد متوسط ، يحتوي على خمس وسبعين ورقة ، مقاسها (٢٢×١٥ سم) ، ومسطرتها (٢٥) سطرا .

٤ - (وجودها) :-

توجد بدار الكتب المصرية بالقاهرة - ضمن المؤلفات في مصطلح الحديث - ١٠ حليم .

ملاحظة رقم (١) :-

هذه النسخة أنقص النسخ ، مع أنها أقل النسخ خطأ ، وتنتهي الى آخر الحديث الحسن ، وبالتحديد عند مبحث : " صفات القبول " .

وقد جعلت نسخة (أ) النسخة المحمودية ، هي النسخة الأم ، التي أعتمدت عليها في النسخ ، لا لأنها أقدم النسخ ، بل لأنها تتميز عن بقية النسخ بعدة أمور :-

١ ـ وضوح خطها .

٢ ـ قلة أخطائها .

٣ ـ كمالهـــــا .

٤ ـ قله السقط والتصحيفات فيها .

٥ ـ لانها من كتب أحد علماء المدينه الاجلاء في زمنه وهو : محمد عابد السندي .

ملاحظة رقم (٢) :-

نسختا (ب) ، (جـ) تكثر فيهما عبارات الترضي والترحـــــم والصلاة على الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والسبب في ذلك يرجع ـ في نظري والله أعلم ـ الى أنّ الناسخ واحد وهو : خير الدين النموني ونسخة (أ) تذكر فيها هذه العبارات ، وتكون ساقطة مرات أخرى .

وأما نسخة (د) فنلاحظ سقوط هذه العبـارات منهـــــا غالبا .

ـ الفصل الثالث ـ

وصف نسخ الألفية المخطوطة

والمطبوعة التي اعتمدتها في التحقيق

اعتمدت في تصحيح الأبيات المشروحة من الألفية ، ومقابلتها على نسختين خطيتين ، وخمس نسخ مطبوعة .

١ ـ النسخة الأولى المخطوطة :ـ

وهي نسخة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، ورمزت لها بـ (د)

١ ـ (نوع الخط) :ـ

خطت بقلم معتاد ، بخط جرامرد الناصري .

٢ ـ (تاريخ الخط) :ـ

فرغ من كتابتها يوم الجمعة العاشر من شوال ، سنة خمس وثمانين وثمانمائة (٨٨٥ هـ) .

٣ ـ (المحتوى والصفحات) :ـ

تقع النسخة في سبعين (٧٠) صفحة ، ومسطرتها خمسة عشر (١٥) سطراً ، وحجم الصفحة (١٧ × ١٢ سم) .

٤ ـ (وجودها) :ـ

توجد هذه النسخة بدار الكتب المصرية ـ بالقاهرة ـ برقم (١) (٢٨ ـ تيمور) .

---

(١) وتوجد بها أربع نسخ أخرى أيضا ، وقد أرسلت لهم في تصويرها ، فلم يرسلوا إلا النسخة التيمورية ! !

انظر فهرس دار الكتب المصرية ـ قسم المصطلح ص ١٦٣ .

٥ - (بداية النسخة ونهايتها) :-

النسخة ناقصة نقصاً يسيراً من أولها ، وأول مافيها من الكلام على الصحيح ، وبآخر النسخة سماع بخط المؤلف عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، يفيد أنّ كاتب النسخة المذكورة قرأها عليه ، وأنه أجاز له بأن يرويها عنه وجميع مروياته ومؤلفاته . وقد رمزت لهذه النسخة بـ (د) .

٢ - النسخة الثانية المخطوطة :-

وهي النسخة مع شرحها استقصاء الأثر . وقد تقدم ذكرها أثناء مبحث شروحات الألفية .

وقد رمزت لها بـ (ق) . وهناك نسخة أيضا بالمكتبة السليمانية - بتركيا - برقم(١٤٢) .

وأخرى حلبيه مصورتها بالجامعة الاسلامية بقسم المخطوطات ، ولم أقابل في أبيات الألفية على جميع هذه النسخ لأنني اكتفيت ببعضها ، ولأن أحمد شاكر قد اعتمد على نسخ متعددة ، وأثبت الفروقات في الحاشية ، فلا حاجة لاجهاد النفس في تناول البعيد ، والقريب كاف وشاف .

(طبعات الألفيـــــة)

١ ـ طبعت بتحقيق أحمد محمد شاكر رحمه الله ، طبعة قديمة بمصر ، وأعادت نشرها مصورة دار المعرفة ببيروت . وتتميز النسخـــــة بالعناية بفروقات النسخ التي اعتمد عليها المحقق ، ورمزت لهـــا حين التحقيق بـ (ش) .

٢ ـ وطبعت أيضا بدار الفكر من دون تعليق ولا تحقيق ، ويخشى أن تكون مصورة عن نسخة المكتبة التجارية ـ التي سيأتي ذكرها ـ ، ورمزت لها بـ (ف) .

٣ ـ وطبعت بمطبعة الاستقامة على نفقة مصطفى محمد صاحب المكتبـــة التجارية الكبرى سنة (١٣٥٢ هـ) بدون تعليق أيضا ، طبعت تحت سلسله : رسائل مفيدة العدد رقم (٢) ، ورمزت لهـــا بـ (س) .

٤ ـ ثم طبعت بحاشية شرح محمد محفوظ الترمسي ، وقد تقدم ذكرهـــا ضمن شروحات الألفيه ـ ورمزت لها بـ (ت) .

٥ ـ وأخيرا طبعت ، وبحاشيتها شرح محمد محي الدين عبد الحميـــد وتقدم ذكرها ضمن شروحات السيوطي ـ ، ورمزت لها بـ (م) .

- رابعا -

منهج التحقيق

- منهجي في التحقيق -

قمت بعون الله تعالى وتوفيقه ،وحوله وقوته بالاعمال التالية في دراسة الكتاب وتحقيقه :-

(أولا) : الدراسة :-

وقد قمت بتقسيمها الى سبعة أقسام - كما تقدم في خطة البحث - .

(ثانيا): التحقيق :-

وقد قمت بالأعمال التالية فيه :-

١ - (النص) :-

٢ - قمت بمقابلته على أربع نسخ خطية حرفا حرفا ، وأثبت الفروقات بين النسخ ،وأيضا قابلت النصوص المنقوله من المصادر على أصولها ،وأثبت الفروقات في الحواشي إن وجدت ، بين ماهو منقول ، وبين ماهو موجود في الأصل ، وحاولت جاهداً أن أخرج النص سليما كما كتبه السيوطي ،وأسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت لاخراجه كما سطره المؤلف .

ب : أما التصحيف والتحريف :-

فقد اتبعت منهج العسكري في التصحيف والتحريف الواقعان في النص ، وهو أنّ كل ما تغير نقطه وشكله سميته تصحيفا ،وكل ما تغير رسمه وخطه سميته تحريفاً ، وبعض المرات اتبع منهج الخطيب ، وهو انني ربما أسمي المصحف والمحرف : (خطأ) كصنيع الخطيب في الكفاية .

جـ : ألف (ابن) اذا وقعت بين علمين تحذف في الأصل الرسمي الاملائي ، إلا أنني اذا وجدتها - وهذا يحدث كثيراً - مثبتة في النص أبقيها كما هي حفاظاً على سلامة النص من النقص ، مع ملاحظة موطن وقوعها ما وصل تنطبق عليه القواعد الاملائية أو لا .

د : اذا وقع تصحيف في كلمة بالمتن وتيقنت من ذلك فانني أصلحها بالمتن ، وأذكر الخطأ في الحاشية ، مع ذكر الأدلة والقرائن التي تدل على الخطأ الواقع بالمتن .

هـ : اذا اختلفت النسخ في كلمة فانني ألتزم باثبات ماهو موجود في نسخة (أ) المعتمدة ، مع ذكر فروقات النسخ في الحاشية ، إلا إذا كان المثبت بنسخة (أ) خطأ صريح ، فحينئذ اعتمد في اثبات الصحيح من بقية النسخ . وقمت بوضع أرقام المخطوطة الصفحات نسخة (أ) في أعلى الصفحات ، مع وضع اشارة لتدل على نهايات / للمخطوطه .
(/)

٢ - (الألفية) :-

أ - قابلت أبيات الألفية بنسختين خطيتين ، وبست طبعات لها - كما تقدم قريبا - .

ب - اعتمدت طبعة أحمد شاكر في الألفية في الترقيم ، وفي ضبط الأبيات ، وفي التقويس على الزيادات ، وذلك لأن أحمد شاكر رحمه الله يعنى في تحقيقه باختلاف النسخ .

جـ - قمت بشرح أبيات الألفية - شرحا تفصيليا واجماليا - ناقلا من شروحات : القشندي ، والترمسي ، ومحمد محي الدين عبد الحميد ، وأحمد شاكر ،

ومن شرح المصنف لألفية العراقي ، ثم أبين المعنى العام باختصار للأبيات المشروحة ان اقتضى المقام ذلك .

٣ - (تراجم الاعلام) : وقد انتهجت فيها المنهج التالي :-

أ - أنقل أخصراً جمع عبارة تعرّف بالمترجم بعلمه وحفظه ، هذا إذا كان حافظاً ثقةً أو إماماً مشهوراً .

ب - وأما المتكلم فيهم فإنني أطيل النفس في الكلام عنهم ، ثم أبين في النهاية ماترجح لي فيهم من الأقوال - وذلك بعد المقارنة بين المصادر التي ترجمت له .

جـ - عند ترجمة الاعلام فانني أرتب كل ترجمة كالتالي :-

١ - أرمز له إن كان من أصحاب الكتب الستة .

٢ - كنيته .

٣ - اسمه .

٤ - اسم أبيه .

٥ - جده .

٦ - نسبه .

٧ - ما قيل فيه من جرح وتعديل .

٨ - وفاته .

٩ - المصادر التي ترجمت له .

د ـ ضبط الانساب : قمت بضبطها ، وبيان أصل النسبة واذا استعنت ببعض المصادر في ذلك " (كالانساب ، واللباب ، وعجالة المبتدي) فإنني أرتبها مع المصادر ترتيباً زمنياً ، حسب وفيات المترجمين ، هذا اذا ترجم له فيها ، أما اذا لم يترجم له فيها فانني أؤخر هذا المصدر إلى نهاية المصادر .

هـ ـ سنة وفاة المترجَم إذا وجدت بين المصادر في وفاته خلافا ذكرته ـ في أثناء ذكر المصادر ـ ولا أثبت في صلب الترجمة عقبه إلا الراجح ، واذا لم يترجح لي منها شيء ، ولم أقف على من رجح من الحفاظ ، قلت عقب الترجمة : توفي سنة كذا ، وقيل غير ذلك .

و ـ والمصادر التي ترجمت للعلم أقوم بترتيبها ، فأقدم المصدر المنقول عنه ولو كان متأخر الوفاة ، ثم أثني وأعقب ببقية المصادر بحسب وفيات مؤلفيها .

ز ـ أُنوع في مصادر المترجَم ، فلا أكتفي بجانب معين ، فتارة أذكر مصادر تدل على حفظه ، وتارة مصادر تدل على بلده أو مذهبه أو طبقته أو ماقيل فيه من جرح وتعديل . . . وهكذا .

ح ـ اذا ترجم السيوطي لعلم من الأعلام ـ كما في بعض المواطن . . . فانني أكتفي بذكر المصادر التي ترجمت له في الحاشية فقط .

ظ ـ لا أترجم للصحابة رضي الله عنهم لشهرتهم ، الا من أبهم منهم في سند أو غيره فأوضحه ، وحتى لو ذكر اسمه والسياق والسباق لا يدلان على كونه صحابياً فانني في الحاشية أقول : صحابي جليل رضي الله عنه .

ى ـ أترجم للعلم عند أول موضع ثم اذا تكرر فاني لا أذكر فيه شيئا ، وهو دليل على تقدم ترجمته ، فاذا لم أقف على ترجمة له أصرح بذلك ولا أسكت .

٤ ـ (المصادر والمراجع) :ـ

أ ـ المصادر والمراجع التي اعتمدتها في التحقيق اعتمدت في الغالب على طبعة واحدة ـ وهي المثبتة ضمن ثبت المصادر ـ ولكن اذا اختلفت الطبعات لأمور فانني انبه على ذلك في الحاشية ، سوى نكت ابن حجر فان العزو اليها على الطبعتين .

ب ـ تكلمت على المصادر التي ذكرها السيوطي ـ النادر منها وبعض المشهور ـ فوثقت نسبتها الى مؤلفيها ، ووصفتها بايجاز ، وهل هي مطبوعة أو لا .

ه ـ أعرف بأنواع علوم الحديث التي لم يذكرها السيوطي في كتابه البحر وذلك اذا أشار اليها في البحر .

٦ ـ (النصوص) التي ينظمها السيوطي لها صفتان :ـ

١) ينقل مع العزو ولا يعقب بـ (انتهى) .

٢) ينقل مع العزو ويعقب ذلك بقوله : (انتهى) ، ورأيته يزيد

وينقص ويختصر في كلا الحالتين فلذلك أدقق معه أكثر فيما يقول عقبه (انتهى) ،وأتعقبه على الألفاظ المغيرة للمعاني ،وإن تأكدت بأن الكلمة التي أبدل بها عبارة الأصل خطأ فانني أبدلها بما في الأصل ،وكذلك إن أضاف شيئا أو نقص فانني أشير ولا آتي بما في الأصل المنقول عنه ، لأن منهج السيوطي معروف بالاختصار والتصرف.

وأما اذا كانت الأولى وهي التي لا يعقب الكلام بقوله (انتهى) فانني لا أدقق بألفاظ المنقول كتدقيقي في القسم المذكور آنفا الا إذا أتى المصنف بكلمة مخالفة تماما لما في الأصل ،وأشير كذلك الى مواضع الخلاف مع الأصل ،ولا ألتزم نقل نص الأصل في الحاشية إذا كان المتروك كثيرا .

وإذا كان المضاف على الأصل من السيوطي للتفسير والتوضيح ، وما شابه ذلك فاني أقوس عليه بقوس (ــــ) ، وأنبه في الحاشية بأنها من السيوطي .

وأما الزيادات منه على النصوص فانني أشير في الحاشية الى كونها زيادة منه في وسط النص المنقول مثلا .

إذا حذف السيوطي عبارة الترضي عن الصحابة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ،وقول : (تبارك وتعالى) أو (عز وجل) عقب لفظ الجلالة ،ووجدتها مثبتة في الأصل الذي نقل منه السيوطي فانني أثبتها في المتن تأدبا .

٧ - قمت بعزو (الآيات القرآنية) إلى سورها ، وأرقام آياتها .

٨ - (تخريج الأحاديث) قمت بتخريج الاحاديث الواردة كالتالي :-

إذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما فإني أكتفي بالعزو اليهما ، ولا أحيل على غيرهما ، وقد أعزو إلى المسند وإلى الكتب الستة ، وأما إذا كان الحديث في غير الصحيحين فإني أعزو وأخرج الحديث من السنن والمسانيد والمعاجم وغيرها من كتب السنة ، وأهم شيء ركزت عليه في التخريج هو (الحكم) على كل حديث ، فهو ثمرة التخريج .

٩ - أبين معنى غريب الكلمات الواردة في النص .

١٠ - أنكت على المؤلف في (بعض المسائل الاصطلاحية) . بما يقتضيه المقام ، وفي بعض المواضع ، (ولا أستقصي كل المواضع) لأن الكتاب كبير وضخم ، والاستقصاء بالتنكيت على كل موضع يستغرق وقتاً كبيراً ، وإنما هي لمسات ، بمثابة نماذج من جهدي الضعيف لمعالجة بعض قضايا وفروع المصطلح التي أرى أن التعليق عليها ضروري ، ولأن السيوطي كاد أن يستوعب أقوال العلماء في كل فرعية يتطرق إليها.

١١ - وضعت أرقاماً أعلى الصفحات هي أرقام النسخة الخطية ، نسخة المكتبة المحمودية ، المرموز لها بـ (أ) ليسهل الرجوع إلى الأصل حين الاحتياج الى ذلك .

١٢ - قمت بشرح الألفية شرحاً تفصيلياً ، مقتبساً جامعاً منسقاً بين شروحاتها ، ورمزت لكل شرح برمز هو عبارة عن اقواس مختلفة تقدم تفصيل الكلام فيها في شروحات الألفية ، وليس لي في الشرح سوى ما وضعته بين قوسين مربعين [ـــ] .

ثم ذيلت الرسالة بالأمور التالية :-

ا ـ بخاتمة وتشتمل على اهم النتائج التي توصلت اليها بعدد دراستي للكتاب وتحقيقي له.

ب ـ وبالملاحق وتشتمل على التالي :ـ

١ـ ملحق باسباب اختيار الموضوع .

٢ـ ملحق في الموازنه بين البحر والتدريب.

٣ـ ملحق بموارده في البحر والتدريب.

٤ـ ملحق بميزات الفيه السيوطي على الفيه العراقي .

٥ـ ثم جدولين لبيان رواة صحيحي البخاري ومسلم .

جـ وبثمانية انواع من الفهارس وهي :ـ

١ ـ فهرس للايات القرانية .

٢ ـ فهرس للاحاديث النبوية .

٣ ـ فهرس للاعلام .

٤ ـ فهرس للحواشي .

٥ ـ فهرس للبلدان والاماكن .

٦ ـ فهرس للكلمات الغريبة .

٧ ـ فهرس للمصادر والمراجع العتمدة في التحقيق .

٨ ـ فهرس للموضوعات .

البحر الذي زخر في شرح النخبة للأثر

او قطر الدرر شرح نظم الدرر في علم الأثر

حد الحديث الصحيح الكتب الصحيحة والاختلاف في ايها اصح ٦ ١٨ ٢٤

الحسن الضعيف المسند ٢٧ ٧١ ٧٦

المرفوع والموقوف الموصول والمنقطع المرسل والمعضل ٧٤ ٨٨ ٩١

المعلق المعنعن من لم يرو الا حديثا واحدا ١٣٣ ١٤٠ ١٤٣

الالقاب المؤتلف والمختلف والمتفق والمفترق ١٤٤ ١٤٨

عا تفضل به الملك القدير على عبده الحقير محمد عابد بن احمد على السندي عفا الله عنهم ذنوبهم وستر عيوبهم آمين

فيروقفه في الفعدي سنة ١٢٩٤ والنظر فيه لنفسه مدة حياته ثم للارشد من ذريته ذكرا كان او انثى ان كان له عقب والا فللاكبر فالاكبر من ذريه جده شيخ الاسلام محمد عابد ثم لاكبر من ينتسب الى مصطفى بن محمد الانصاري السندي ذكرا كان او انثى يتبع بنظره الاخير والاول

المتن والشرح كلاهما للامام السيوطي

ورق ٦١ سطر ٢١

اصول حديث

وقف مدرسة كتخا محمود

وقف مدرسة محمودية

سبل برقم ٢٥٦

معرفة الصحيح من غير على هذا
الحد عولت فى النظم وعبرت بالمقبول ليشمل الحسن
ايضا والفوائد جمع فائدة مرادف للفاعدة
وهو امر كلى ينعرف منها احكام جزيياتها وقال
الحافظ ابن حجر اولى ما قارنه ان يقال معرفة
القواعد المعرفة لحال الراوى والمروى قال
وان شئت حذفت لفظ معرفة وقلت الى
اضح وفى عبارة له القواعد التى يتوصل بها
الى معرفة حال الراوى والمروى وهذا الحد
قريب من حد ابن جماعة بل حد ابن جماعة
احسن منه من جهة انه يدخل تحته احوال
السند التى حال الرجال كصيغ الاداء بدليل
المغايرة بينهما فى نوع المسلسل ولا يدخل ذلك
فى حال الراوى والمروى لاختصاص المروى بالمتن
والتعبير بالعلم احسن من التعبير
لان المراد به الصناعة لا الوصف القائم بالعالم
وكذا فى حدود سائر العلوم كما حررته فى شرح هـ
الكوكب الساطع نايف قال ابن الاكفانى
فى ارشاده حد علم الحديث الخاص بالرواية
يشتمل على نقل اقوال النبى صلى الله عليه وسلم
وافعاله ورواتها وضبطها وتحرير الفاظها

وعلم الحديث الخاص بالدراية علم يعرف منه
حقيقة الرواية وشروطها وانواعها واحكامها
وحال الرواة وشروطهم واصناف المرويات
وما يتعلق بها فحقيقة الرواية نقل السنة ونحوها
واسناد ذلك الى من اليه يتحدث او
اخبارا وغير ذلك بحمل راويها ما يرويه بنوع من
انواع التحمل بسماع او عرض او اجازة ونحوها
وانواعها الاتصال الذى يتفاوت وتوجهها احكام
المقبول والرد وحال الرواة العدالة والجرح وشروطهم
فى التحمل والاداء واصناف المرويات من المسانيد
والمعاجم والاجزاء وغيرها احاديث والاثار او
غيرها وما يتعلق بها ومعرفة اصطلاح اهلها
وقال الكرمانى فى شرح البخارى اعلم
ان علم الحديث موضوعه ذات رسول الله
صلى الله عليه وسلم من حيث انه رسول الله
وحده علم يعرف به اقوال الرسول وافعاله واحواله
وغايته هو الفوز بسعادة الدارين وهذا الحد
مع شموله لعلم الاسناد غير محرر ولم يزل
شيخنا العلامة محى الدين الكافيجى يتعجب من
قوله ان موضوع علم الحديث ذات الرسول
ويقول هذا جرى ان يكون موضوع الطب

ومعرفة الاصح مطلقا او في الباب والجمع بين معنى الحديث والقرآن
ومعرفة الاماكن وضبطها وهذا يدخل في الغريب ومعرفة الكلام
التي اخترعها صلى الله عليه وسلم فينبغي من هذه تكملة المامه
فائدة في حد المحدث والحافظ قال التاج ابن يونس في شرح التعجيز
اذا اوصى للمحدث تناول من طريق اثبات الحديث وعدالة رجاله
لان من اقتصر على السماع فقط ليس بعالم وكذا قال السبكي في شرح
المنهاج وقال الزركشي اما الفقهاء فاسم المحدث عندهم لا يطلق
الا على من حفظ متون الحديث وعلم عدالة رجاله وجرحها دون
المقتصر على السماع واخرج ابن السمعاني في تاريخه عن ابي نصر الحسين
ابن عبد الواحد الشيرازي قال العالم الذي يعرف المتن والاسناد
جميعا والفقيه الذي يعرف المتن ولا يعرف الاسناد والحافظ
الذي يعرف الاسناد ولا يعرف المتن والراوي الذي لا يعرف
المتن ولا يعرف الاسناد وقال ابو شامه في كتاب البعث علوم
الحديث الآن ثلثة اشرفها حفظ متونه ومعرفة غريبها وبعضها
والثاني حفظ اسانيده ومعرفة رجالها وتمييز صحيحها من سقيمها
وهذا كان مهما وقد كفيه المشتغل بالعلم بما صنف فيه والف
من الكتب فلا فائدة تدعو الى تحصيل ما هو حاصل والثالث جمعه
وكتابته وسماعه وتطريقه وطلب العلو فيه والرحلة الى البلدات
والمشتغل بهذا مشتغل بما هو الاهم من علومه النافعة فضلا
عن العمل به الذي هو المطلوب الاصلي الا انه لا يأس به لاهل البطالة
لما فيه من بقاء سلسلة الاسناد المتصلة باشرف البشر قال ومما
يزهد في ذلك ان فيه يتشارك الكبير والصغير والغلام والباهر
والجاهل والعالم وقد قال الاعمش حديث بدا وله الفقهاء خير
من حديث هذا وله الشيوخ ولام انسان الامام احمد في حضور
مجلس الشافعي وتركه مجلس سفين بن عيينة فقال له احمد اسكت
فان فانك حديث يعلو تجد وينزول ولا يضرك وان فانك عقل هذا
الفتى اخاف ان لا تجده قال ابن حجر وفي بعض ما قاله نظر فان قوله

في الفن الثاني انه قد كفيه المشتغل بما صنف فيه فد انكره ابو نصر
ابن الزبير وغيره فانه ان كان التصنيف في الفن يوجب الاشكال
على ذلك وعدم الاشتغال به فالقول كذلك في الفن الاول فان
فقه الحديث او غريبه لا يحصى كم الف فيه بل المولفات فيه
اكثر من التصانيف في تمييز الرجال والصحيح والسقيم فان
كان الاشتغال بالاول مهما فالثاني كذلك بل اهم فانه الرقاق الى
الاول قلت كان مراد ابي شامه ان الامر الثاني كفيه المشتغل
عن ان ينظر فيه بنفسه ويجتهد ليميز الرجال باجتهاده ويصحح و
يضعف بنفده كما كان السلف الاول يفعلون قبل التدوين فان هذا
قد دون وانقطع التصحيح والتضعيف والتعديل والتجريح في هذه
الاعصار وصار الامر مستقرا فيه الكتب المدونة في ذلك بخلاف
الكلام في معاني الاحاديث واستنباط الاحكام منها والجمع
بين مختلفها وايضاح مشكلها فانه بحر لا ساحل له فلا يزال يفتح
لعالم بعد اخر من الاستنباطات والمعاني الدقيقة في الاحاديث
ما لم يسبق اليه ولاحام طائر من قبله عليه قاتل ثم قال ابن
حجر والحق ان كلا منهما في علم الحديث مهم ولا شك ان
من جمعهما حاز القدح المعلى مع قصور فيه ان اخل بالثالث
ومن اخل بهما فلا حظ له في اسم الحفاظ ومن احرز الاول
واخل بالثاني كان بعيدا من اسم المحدث عرفا ومن احرز
الثاني واخل بالاول لم يبعد عنه اسم المحدث ولكن فيه
نقص بالنسبة الى الاول ومن جمعهما مع الثالث فهو اوفر
شها ومن اقتصر على الثالث فهو اخر خطا ومن جمع الثلثة
فهو فقيه محدث كامل ومن انفرد باثنين منها كان دونه
الا ان من اقتصر على الثاني والثالث فهو محدث صرف لا حظ له
في اسم الفقيه كما ان من انفرد بالاول فلا حظ له في اسم
المحدث ومن انفرد بالاول والثالث فهل يسمى محدثا فيه
بحث انتهى وقال التاج ابن السبكي في كتابه مفيد النعم

الناس عليه واعتمدوه اصلا يرجع اليه ولا يحصى كما ظهر له ومحصل ومنكت فمن اختصره النووي
في الارشاد والتقريب والنخبة البسطا في داب دقيق العيد في الاقتراح والحب ابراهيم ابن
محمد الطبري في الملخص والبرهان ابراهيم ابن عمر الجعبري في رسم التحديث والزركشي
ابن جماعة في المنهل الروي والعلا ابن القيسراني في اصول علم الحديث والبارزي
في مشكاة الانوار والذهبي في الموقظة والطيبي في الخلاصة والتاج التبريزي
في الكافي والعلا التركماني في اصلاح العلائي والعماد ابن كثير والسراج ابن الملقن في
المقنع والسراج البلقيني في محاسن الاصطلاح والعز ابن جماعة في الاقناع وشيخنا
العلامة الكافيجي في المختصر ومن نظمه الحافظ العراقي والعلائي وابن سيد
ومن المتكلمين عليه ابن الليان ومغلطاي والعزالي والزركشي والابناسي والعماد
ابن جماعة والحافظ ابن حجر وقال انه لم يحصل ترتيبه على الوضع اللايق بان تذكر
ما يتعلق بالمتن وحده وما يتعلق بالسند وحده وما يشترك فيه وما يختص بكيفية
التحمل الاداء وحده وما يختص بصفات الرواة وحده انتهى فنقول هذا العلم من
كتب بقوله هذا الحجم اللطيف وراعى تحصيله والقاء الطالب اياه مع اجرده لك
الحصل العناية التامة بحسن ترتيبه قال وقد رايت بخط صاحب الحدث فخر الدين
ابن عساكر الكوفي ما يصرح بان الشيخ كان اذا جرى نوعا من الانواع واستوفى التعريف
به واورد امثلته وما يتعلق به املاه ثم انتقل الى تحرير نوع اخر وهذا احتاج الى سرد
انواعه بخطبة الكتاب انه صنع بعد فراغه من املاه ليكون عونا للانواع ولو
كانت محررة الترتيب على الوجه المناسب ما كان في سرده للانواع في الخطبة كبير فايدة
وقد تبعه على هذا الترتيب جماعة وغيرهم اخرون منهم [illegible] قال الحازمي في
كتابه العجالة علم الحديث يشتمل على انواع كثيرة يبلغ مبلغ كل نوع منها علم مستقل لو اتفق
للطالب فيه عمر لم يدركه نهاية والذي ذكره ابن الصلاح منها خمسة وستون نوعا ثم قال
وليس ذلك باخر الممكن في ذلك فانه قابل للتنويع الى ما لا يحصى اذ لا يحصى احوال
رواة الحديث وصفاتهم واحوال متون الحديث وصفاتها بل ما من حالة فيها ولا
صفة الا ويمكن ان تفرد بالذكر واهلها قد ذهبوا على نوع على حيالها انتهى قال
ابن حجر وقد اخل ابن الصلاح بانواع مستغلة عند اهل الحديث تتعلق بالحديث
وبجملة الرواة وذكر ايضا انواعا في ضمن نوع ما وحاجة المعلق في نوع المعضل
والمتواتر والغريب والمشهور والعزيز في نوع واحد ورفع له عكس ذلك وهو
تعديد انواع وهي مستحقة قال الزركشي فان ارسال الحق نوع من المرسل او
المنقطع وكذا المدرج نوع من المدلس والافراد ترجع الى الشاذ وزيادة الثقة
قال وبجاب انه لم يكن في مقام تعريف الجزئيات التي يندرج تحت اختلاف حقائقها
في انفسها بالنسبة الى الاصلاح وان كانت ترجع الى قدر مشترك وقد زاد البلقيني في محاسن
الاصطلاح على ما ذكره ابن الصلاح وزاد الزركشي في نكته انواعا اخر وزاد الحافظ
ابن حجر في نكته وبحثه انواعا وزدت انواعا فتمت مائة فاقتصرت على هذه

لهم سنا الصحيح الحسن الجيد القوي الثابت الصالح المجرد المستقيم الضعيف المسند المرفوع
الموقوف المقطوع الوصول المرسل المراسيل التي في حكم المسانيد المنقطع المعضل المعنعن
المدلس الارسال الخفي المزيد في متصل الاسانيد الشاذ المحفوظ المنكر المعروف المتروك
الافراد الغريب العزيز المشهور المستفيض المتواتر الاعتبار والمتابعات والشواهد زيادات
الثقات المعل المضطرب المقلوب المدرج الموضوع من تعمل روايته ومن ترد ومراتب الجرح والتعديل
تحمل الحديث كتابة الحديث رواية الحديث اداب المحدث اداب طالب الحديث العالي والنازل
المسلسل بذكر الفاظ الحديث المصحف الحرف الناسخ والمنسوخ مختلف الحديث اسباب الحديث
معرفة الصحابة معرفة التابعين واتباعهم رواية الاكابر عن الاصاغر رواية الصحابة عن
التابعين رواية الصحابة رواية الاقران الاخوة والاخوات رواية الابناء عن الاباء رواية
الاباء عن الابناء السابق واللاحق من روى عن شيخ ثم روى هو عنه بواسطة من لم يروعنه الا واحد
من لم يرو الا عن واحد من لم يرو الا حديثا واحدا الاسانيد التي لم يروها الا حديث واحد
من ذكر بنعوت متعددة افراد العلماء والكنى من وافقت كنيته اسمه ومن وافقت كنيته اسم
ابيه ومن وافقت كنيته اسم جده ومن وافق اسمه اسم ابيه او مع جده ومن
وافق اسمه اسم شيخه او مع شيخه من وافق اسم ابي شيخه من وافق اسم شيخه اسم الراوي
عنه من وافق اسم لفظ اسمه نسبه الاسماء التي لفظ النسب الالقاب المؤتلف والمختلف
المتفق والمفترق المتشابه المشتبه المقلوب من نسب الى غير ابيه النسبة التي على خلاف
الظاهر المبهمات معرفة الثقات والضعفاء من خلط من الثقات طبقات الرواة
الاوطان والبلدان الموالي التاريخ بعض وتسعون من انواع التي زادها البلقيني
والزركشي رواية الصحابة عن الصحابة والتابعين عن التابعين ربما داخلان في رواية
الاقران معرفة من اشتركت من رجال الاسناد في اسم او اسم واب ولم يرو احد في نوع الاوطان
ومعرفة تاريخ المتون وهذا ايأس به ومعرفة الاوائل والاواخر ومعرفة تفاوت
الرواة وهذا داخل في مراتب الجرح والتعديل مع نوع الثقات والضعفاء ومعرفة
الاصح مطلقا او في الباب والجمع بين معنى الحديث والقرآن ومعرفة الاماكن وضبطها
وهذا يدخل في الغريب ومعرفة الكلام الذي اختص به صلى الله عليه وسلم تصحيف من هذه
تكملة الثامنة [illegible] في حد الحديث والحافظ قال التاج ابن يونس في شرح
التجويز اذا اوصى للحديث داخل من طرق اثبات الحديث وعدالة رجاله ان من اقتصر
على السماع فقط ليس بعالم وكذا قال السبكي في شرح المنهاج قال الزركشي اما الفقهاء
فاسم المحدث عندهم يطلق للعالم من حفظ متون الحديث وعلم الرجال وجرحهم وتعديلهم
المشترط في السماع واخرج ابن الصباغ في اول كتابه عن ابي نصر الحسين ابن عبد الله
السيرازي قال العالم الذي يعرف المتن والاسناد جميعا والفقيه الذي يعرف المتن ولا
يعرف الاسناد والحافظ الذي يعرف الاسناد ولا يعرف المتن والراوي الذي لا يعرف
المتن ولا يعرف الاسناد ونقل ابو شامة في كتاب البعث علوم الحديث الان ثلاثة
اشياء حفظ متونه ومعرفة غريبها وبعضها والثاني حفظ اسانيده ومعرفة رجالها وتمييز

بسم اللّـــه الرحمن الرحيم (١)

---

(١) (بسم الله) : الباء للاستعانة ،والمصاحبة ، وهي متعلقة بمحذوف ، وللعلماء في تقدير المحذوف أقوال :

فقدره " البصريون " : اسما مقدما ، والتقدير :ابتدائي كائن أو مستقر أو ثابت ، وقدّره " الكوفيون " : فعلا مقدماً ،والتقدير : أبدأ ،فالجار والمجرور في موضع رفع على مذهب البصريين ، وفي موضع نصب على مذهب الكوفيين ، وقدره الزمخشري فعلا موخراً ، أي : باسم الله اقرأ قال أبوعبيدة (بسم الله) : إنما هو : (بالله) لأنّ اسم الشيء هو الشيء بعينه .

وقال ابن عطية : حذفت الألف من (بسم الله) في الخط اختصاراً وتخفيفاً لكثرة الاستعمال .

(بسم اللّـه) أي : ابتدي بكل اسم لله تعالى ، لأن لفظ (اسم) مفرد مضاف ، فيعم جميع الأسماء الحسنى .

(والله) هو المألوه المعبود المستحق لافراده بالعبادة .

(الرحمن الرحيم) الرحمن : صفة لله تعالى ، والرحيم : صفة ثانية ،وهي على وزن فعيل بمعنى فاعل للمبالغة ، والاسمان مشتقان من الرحمة ، إلا أنّ (الرحمن) مختص بالله تعالى

٠٠/٠٠

فهو خاص اللفظ ،اذ لا يجوز أن يسمى به أحد غير الله تعالى ، عام المعنى من حيث إنه يشمل جميع الموجودات .

(والرحيم) عام ، من حيث الاشتراك في التسمي به ، خاص من طريق المعنى ،لأنه يرجع إلى اللطف والتوفيق ، وقدم (الرحمن) لاختصاصه بالبارى تعالى ، كاسم الله ،وقرن بينهما للمناسبة .

انظر :- النخبه النبهانية (ص ٢ ، ٣) ، ومجاز القرآن لأبي عبيدة (١/ ١٦) ، وجامع البيان (١/ ٥٠ - ٥٩) ، والمحرر الوجيز لابن عطية (١/ ٥١ - ٦٠) ، وتفسير ابن كثير (١/ ١٦ - ٢١) ، وجامع البيان للإيجي (١/ ٦) ، وفتح الرحمن للأنصاري (ص ٩) ، وتيسير الكريم الرحمن للسعدي (١/ ١٤) .

(ولا حول ولا قوه الا بالله العلي العظيم ،وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم)[١] ، وبه ثقتي[٢] .

الحمد لله ثبّت أركان الدين بأئمة السنة ،وجعلهم خلفاء نبيه ، وأتباعه في الدنيا ،ويوم يدعى كل أناس بامامهم ،وأمدهم بالتوفيق فشفىء أليم الكلام بقويم كلامهم ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد مفتتح الرسل الكرام وختامهم ،وخطيبهم يوم الجمع الأكبر وامامهم ، وعلى آله وصحبه وأشياعه[٣] وخدامهم وبعد :-

فاني نظمت في علم الحديث ألفية سميتها : " نظم الدرر في علم الأثر " كادت عقود انجواهر تكون (لأبياتها خداما)[٤] ،احتوت على جميع علوم ابن الصلاح وزوائد ألفية العراقي ، وزادت بضعف ذلك تماماً مع ما حوته من سلاسه النظم ،دخلت من الحشو والتعقيد[٥] (فبلغت)[٦] بذلك محلاً لا قسام فيه ولا تسامي[٧] ،وفاقت

---

(١) من (ب) ، (جـ) .
(٢) من (أ) ،وقد سقطت من بقية النسخ .
(٣) من (ب) ، (جـ) ، (د) ،وفي (أ) : وأتباعه .
(٤) من (د) ، وفي بقية النسخ كلمتان مطموستان .
(٥) وفي (ب) : - والتعقيب .
(٦) من (د) ،وفي النسخ الثلاثة بياض .
(٧) القسام : بكسر القاف من القَسْم وهو النصيب والحظ ، وقسيم الشيء هو شطره ،والتسامي : من السمو ،وهو العلو والارتفاع ،والمعنى : بلغت هذه المنظومة محلا لا قسيم ولا شبيه لها في ميزاتها وصفاتها ولا يعلو عليها منظومة في بابها ونصابها ،فهي عالية سامية .

انظر : مجمل اللغة (٣/٢ د ١٠) ،ولسان العرب (١٢/٤٧٨ ، ٤٧٩) ، وتاج العروس (٩/٢٦ ، ١٠/١٨٢) .

مزورات(١) هذا الفن جميعا ،ومنظوماته نظاما ، وقد كنت أود لو وضعت عليها شرحاً بسيطاً(٢) وتعليقاً محيطاً فعاق عن ذلك(٣) عوائق الدهر ، وطال التسويف من يوم إلى يوم ،ومن شهر إلى شهر ، مع حاجة الطلاب إلى إيضاح حافيها ،وادراك ما اشتملت عليه قوافيها ، وإبراز خبايا كنوز . . . زوائد تمها(٤) أودعتها(٥) فيها ،فتخيرت(٦) لهم هذه العجالة ، وسميتها :-/

" قطر الدِرر(٧) على نظم الدُرر " ، (أخذا(٨) من قول القائل :-

---

(١) وفي (د) : منشورات ،ومزورات : من قولهم كلام مزوّر أي محسن ، والتزوير اصلاح الشيء ،
وقال ابن زيد : التزوير : التزويق والتحسين .
انظر تاج العروس(٣ / ٢٤٧) ،فكأنّ المؤلف يريد أن يقول :
وفاقت هذه المنظومة ما جمع في بابها فهي أجمع وأحسن

(٢) فعيل بمعنى مفعول أي مبسوط موسع ، لا كما انتشر بسيط بمعني : قليل .

(٣) وفي (د) : فحال دون ذلك .

(٤) من (د) وفيها بياض ، وقد سقطت من النسخ الثلاثة .

(٥) من (ب) .

(٦) من (ب) وقد سقطت من بقية النسخ .

(٧) وفي (د) : قطر الدرر على نظم الدرر ،والدِرر : بكسر الدال جمع دِرّه يقال للسحاب : دِرّة : أي صبّ واندفاق ،والدُرر جمع دُرّه ، والدُرّة : اللؤلؤة العظيمة .
انظر لسان العرب(٤ / ٢٨٠ ، ٢٨٢) .

سلام الإله وريحانـــه ورحمته وسلام (١) درر
غمام ينزل رزق العبـاد فأحيا البلاد وطاب الشجر

ثم استقر الحال على تسميته :-

" البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر " جعله الله خالصاً لوجهه الكريم ، وسبباً للفوز (٢) بجنات النعيم ، إنه البر الرحيم .

١ - لله حمدي واليه أستند وما ينوب فعليه أعتمد
٢ - ثم على نبيه محمد خير صلاة وسلام سرمد
٣ - وهذه ألفية تحكي الدرر منظومة ضمنتها علم الأثر
٤ - فائقة (٣) ألفية العراقي في الجمع والإيجاز والاتساق
٥ - والله يجري سابغ الإحسان لي وله ولذوي الإيمان (٤)

---

(١) في اللسان : (وسماء) بدل (وسلام) ، والبيتين للنمر بن تولب .
انظر لسان العرب (٤ / ٢٨٠) وتاج العروس (٣ / ٢٠٦) ، والشعر والشعراء لابن قتيبة (١ / ٣١٥) ، وجمهرة انساب العرب ص ١٩٩ .

(٢) وفي (ب) ، (ج) : بالفوز .

(٣) وفي طبعة الحلبي : فائقةً بالنصب ص ٥ .

(٤) الشرح التفصيلي :-

١ - (لله) الجار والمجرور خبر مقدم على التوسع ، أي متعلقة .. " وتقديم (لله) لافادة الاختصاص والحصر " .
(حمدي) مصدر مضاف إلى فاعله ، والجملة لانشاء الحمد شرعاً ، أي الواقع مني بهذه الجملة الخبرية للفظ وان لم أقصده ، المعنى : أحمد الله ، " والحمد لغة : الوصف بالجميل ، وعرفاً : فعل ينبيء عن تعظيم المنعم لانعامه ... " .
(واليه) أي لله ، متعلق بقوله :-

. . / . .

(استند)أنا ، من استند إلى كذا ، أي : لا إلى غيره ليحميني من القواطع ، فإنه نعم الجاه والحَسْب والوكيل .

(وما) شرطية .

(ينوب) أي ينوبني ، أي : يحدث لي ، والثانية : بنون فهمزة فموحدة النازلة والمصيبة . . . ، والجزاء :-

(فعليه) "وحده" أي : لله ، ويجوز أن تكون ما موصولا لا اسما ، والثاني الخبر لعموم المبتدأ ، أي : لا على غيره .

(أعتمد) أنا ، أي : أتوكل في رفعه أو دفعه أو فيهما ، "والاستناد والاعتماد يصح . . . أن يدعى ترادفهما وأنّ الثاني أخص ، وإليه يومئ صنيع المصنف . . . " .

٢ - (ثم) "للترتيب الذكري والرتبي " .

(على نبيه) أي : نبي الله - بالهمز وبتركه - من النبأ ، بمعنى : الخبر ، أو من النبوة بمعنى : الرفعة ، " لغتان فصيحتان ، وبهما قرئ في السبعة " .

(محمّد) بيان منقول من اسم مفعول المضعف .

(خير) المبتدأ اسم تفضيل بمعنى : أفضل .

(صلاة) مضاف إليه بمعنى التصلية ، والتنوين للتعظيم (و) خير :

(سلام) بمعنى التسليم ، بمعنى : التحية .

(سرمد) بفتح المهملة ، فسكون الراء ففتح الميم بمعنى : دائم كل منهما أو ذلك الخير ، أو هو نعت له ، وجرّ بالمجاورة ، أو ذلك السلام على الاكتفاء ، [وسرمد] : " من السرد وهو المتابعة ، والميم مزيدة كميم دلامص . " .

. . . / . .

٠٠/٠٠

٣ - (و) بعد : بضم الدال على البناء : أى بعد ما ذكر .

(هذه) مبتدأ بحذف الفاء ، على حدّ : أما بعد : " ما بال أقوال " . والخبر :-

(ألفية) بسكون اللام ، منسوبة الى الألف : أى العدد المخصوص في الأصل ، ثم صار المراد أنها ذات أبيات عددها ذلك من بحر الرجز ، والتنوين للتعظيم .

(تحكي) من حكى : جعله في محل النعت ، بمعنى المحاكاة : بمعنى المشابهة ، أى : تشبه .

(الدرر) بضم الدال المهملة ، قرآن ، جمع درّه ، وهي الجوهرة العظيمة ، حالة كونها :-

(منظومة) في سلكها استعارة كالانتظام لفظها ومعناها ، (ومنظومه) : بالرفع نعت للألفية أو بالنصب : حال من ضمير تحكي .

(ضمنتها) أنا ، من التضمين - بالمعجمة - " والتضمين : جعل شيء في ضمن شيء آخر ، وهو هنا من باب جعل المدلول ضمن الدال ، أو من باب جعل الجزء في الكل . . . " .

(على الأشر) . . . تنويها باختيار شموله الحديث والخبر .

٤ - فائقه) من فاق غيره يفوق اذا رجح .

(ألفية العراقي) الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين الأشرى (ت ٨٠٥ هـ) .

(في الجمع) لجمعها ما يحتاجه الطالب لهذا الفن .

(و) في .

٠٠/٠٠

٠٠/٠٠

(اتساق) انتظام في الترتيب ،وانسجام في الأسلوب . . . .

" وانما لم يفصل العراقي كذلك مسايرةً لأصله [أي مقدمة ابن الصلاح] . . ".

٥ - (والله) لاغيره المدعو بهذه الجملة الخبرية اللفظ .

(يجرى) " من الاجراء بالراء المهملة ، أو من الجزاء بالـــزاى فضلاً منه " .

(سابغ الاحسان) بالتضايف . . وسابغ بمهملة ،فموحدة فمعجمة مستعار من قولهم : درع سابغ ،والاحسان بمعنى الانعـــام ، أي : واسع الأجـــور وطويلها ، (وقال الترمسي) : "الاحسان السابغ : أى التام ،وهو الجنـــة . . . " .

(لي وله) " أي للحافظ العراقي " ،وتقديم النفس في الدعـــاء سنة مأثورة ،وأولى الدعاء ماعمّ ،فلذلك قال :-

(ولذوى الايمان) أي : أهله . . . . .

انظر استقصاء الأثر (ق ١/أ ، ب - ق ٢/أ) ،ومنهـــج ذوى النظر (ص ٤ - ص ٦) باختصار وتصرف واضافة .

حد الحديث وأقسامه

٦ - علم الحديث ذو قوانين تحد ... يدرى بها أحوال متن وسند

٧ - فذانك الموضوع والمقصود ... أن يعرف المقبول والمردود (١)

---

(١) الشرح التفصيلي :-

(وأقسامه) أي : مراتبه ، برفع المعطوف كالمعطوف عليه .

٦ - (علم) مبتدأ .

(الحديث) مضاف اليه من حيث التوصل للدراية ، أي : حد علمه ، أخذا من قوله الآتي : (يدرى) ، وان استلزم ذلك الرواية . . .

(ذو قوانين) جمع قانون بمعنى : قواعد كثيرة التشعب مضبوطة [أرى] مسائل ذات ضوابط وقيود .

(تحد) بضم المثناة الفوقية ، وفتح الحاء المهملة ، فدال مهملة مشددة ، بالبناء للمجهول ، بمعنى : محدودة .

(يدرى بها) من الدراية ، بمعنى : العلم ، بالبناء للمجهول أيضا ، " أى [يعلم] بتلك القوانين :-

(أحوال) نائب فاعل .

(متن) مضاف اليه ، قدمه للاهتمام به ، ولأنه المقصود في الأصل والسند وسيلة إليه .....

(و) " أحوال " .

(سند) بالعطف ، " من صحة ، وحسن ، وضعف . . . الخ " .

٧ - (فذانك) المذكوران من المتن والسند هما :-

(الموضوع) " أي موضوع علم الحديث " .

(و) " أما " .

(المقصود) " منه ، أى فائدته " .

(أي يعرف المقبول والمردود) منهما ، ليحتج في الحكم الشرعي بالأول دون الثاني . . .

- انظر استقصاء الأثر (ق ٣/أ) ، ومنهج ذوى النظر (ص٧) بتصرف . -

(ش) : بدأت بحمد[1] علم الحديث [و][2] موضوعه وغايته لشدة الحاجة اليها ، ليتصور الطالب ما يشرع فيه بالحد [الضابط][3] لمسائله الكثيرة ليكون على بصيرة من طلبه ، فإنّ من عرف ما يطلب هان عليه ما يبذل[4] ، وأحسن حدوده :-

---

(١) (الحد) : له معان في اللغة متقاربة ، ومن أبرز هذه المعاني ما يلي :-

١ - هو قول دال على ماهية الشيء .

٢ - أو هو الفصل بين شيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر - أو - لئلا يتعدى أحدهما على الآخر

٣ - او هو منتهى كل شيء .

انظر : التعريفات للجرجاني (ص ٨٣) ، ولسان العرب (٣/ ١٤٠) .

(٢) من (ب) ، (د) .

(٣) من (د) ، وقد سقطت من بقية النسخ .

(٤) هذا تعليل غاية في الأهمية للتفصيل والتعليل في سبب تقديم " حد علم الحديث وما يتبعه " على بقية علوم الحديث ، وهذا مما لم يذكره المصنف في تدريبه .

قول الشيخ عز الدين بن جماعة[١] :-

" علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن وموضوعه المتن والسند وغايته/ :- معرفة الصحيح من غيره "[٢] ، وعلى هذا الحد عوّلت في النظم وعبرت بالمقبول ليشمل الحسن أيضا ، والقوانين : جمع قانون مرادف للقاعدة وهي[٣] أمر كلي يتعرف منها أحكام جزئياتها ، وقال الحافظ ابن حجر[٤] :-

" أولى تعاريفه أن يقال : معرفة القواعد المعرفة بحال الراوي والمروي ، قال[٥] : وإن شئت حذفت لفظ (معرفة) فقلت: [القواعد][٦] إلى آخره " ، وفي عبارة له : " القواعد التي يتوصل[٧] بها الى معرفة حال الراوي والمروي ، وهذا الحد قريب من حد ابن جماعة ، بل حد ابن جماعة أحسن منه من جهة أنه يدخل تحته أحوال السند التي [ليست][٨]

---

(١) عز الدين محمد بن أبي بكر بن عز الدين عبد العزيز بن أبراهيم بن سعد الله بن جماعة ، الشافعي ، استاذ الزمان وفخر الأوان ، توفي سنة (٨١٩هـ) .
شذرات الذهب (٧/ ١٣٩-١٤١) ، وحسن المحاضرة (١/ ٥٤٨) .

(٢) انظر تدريب الراوي (١/ ٤٠) .

(٣) في (د) : وفي ~~وهو تحريف~~ وفي بقية النسخ وهو .

(٤) في كتابه " النكت على ابن الصلاح " (١/ ٢٢٥) ونص كلامه فيه : " معرفة القواعد التي يتوصل بها إلى معرفة حال الراوي والمروي " وتابعه على هذا التعريف السخاوي كما في فتح المغيث (ص٦) .

(٥) سقطت من (ب) .

(٦) من (ب) ، (جـ) .

(٧) من (أ) ومن النكت ، وفي النسخ الثلاثة (يتصل) .

(٨) سقطت من (أ) .

حال الرجال كصيغ الأداء بدليل المغايرة بينهما في نوع المسلسل (١)، ولا يدخل ذلك في حال الراوي والمروي لاختصاص المروي بالمتن، والتعبير بالعلم

---

(١) المسلسل : قال السيوطي رحمه الله في ألفيته :-

هُوَ الذي إسنادُهُ رجالُهُ ... قد تابعوا في صفةٍ أو حالهْ
قولية فعلية كليهما ... لهم أو الإسناد فيما قُسِّما
(وخيرُهُ الدالُ على الوصف ومن ... مفاده زيادةُ الضبطِ ركنْ)
وقلَّ ما يسلمُ في التسلسلِ ... من خللٍ وربَّما لم يوصلِ
كأوليةِ (لسفيانَ انتهى ... وخيرُهُ مُسلسلٌ بالفقها

المسلسل : هو النوع الثالث والثلاثون عند ابن الصلاح .

(تعريفه) : هو الحديث الذي يتتابع فيه رجال الاسناد على صفة واحدة ، أو حالة واحدة ، في طبقاته ، سواء كانت تلك الحالة قولية أو فعلية أو كليهما .

(حكمه) : قال " الحاكم " : هو نوع من السماع الظاهر ، الذي لا غبار عليه .

قلت: وذلك إن ثبت سماع كل راوٍ ممن فوقه ، وهو ما عناه الحاكم، حيث أدرج في كتابه ثمانية أنواع من المسلسلات الدالة على الاتصال ، لأنَّ في كثيرٍ من أنواع المسلسل ضعفاً وخللاً ، كوجود انقطاع مثلاً ، مثل : حديث عبد الله بن عمرو : (الراحمون يرحمهم الرحمن . . .) فهو إنما يصح تسلسله الى " سفيان بن عيينة " فقط ، وأما ما بعد سفيان فبين كل راوٍ والآخذ عنه انقطاعاً ، ومن وصله مسلسلاً إلى آخره فقد وهم ، وقد رد عليه السخاوي " في شرح الألفية ، وبيَّن جميع طرق الحديث فانظره ، هذا الخلل أشار اليه السيوطي في البيتين الأخيرين ، بل لقد قال " الذهبي " :- " عامة المسلسلات واهية " ، وأكثرها باطله ، لكذب رواتها " .

٠٠/٠٠

٠٠/٠٠

(أجود أنواع المسلسل) : أصح أنواع المسلسل : ١/ المسلسل (بالوصف) نحو الاتصال في السماع ،وعدم التدليس ، كالحديث المسلسل بقراءة سورة الصف "

قال "عبد الله بن سلام " في آخره : " فقرأها أى سورة الصف ـ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا " فتتابع الرواة لهذا الحديث على قول : " قرأها فلان هكذا " فتتابع الرواة لهذا الحديث على قول : " قرأها فلان هكذا " .

قال ابن حجر:" هذا من أصح مسلسل يروى فى الدنيا " .

وقال الذهبي : " وأقواها المسلسل بسورة الصف (ثم ذكر مراتب المسلسل) " . / والمسلسل بالحفاظ الفقهاء ، مثل سند : أحمد عن الشافعي عن مالك .

(فوائد هذا النوع) :-

١ ـ الاقتداء بفعله صلى الله عليه وسلم فيما تسلسل بالفعل .

٢ ـ زيادة الضبط .

٣ ـ افادة اتصال الرواية ، وعدم انقطاعها .

انظر : معرفه علوم الحديث (ص٢٩ ـ ص٣٤) ،ومقدمة ابن الصلاح (ص٤٠١ ،ص٤٠٢) ،والارشاد (٢ / ٤٤٥-٤٤٩) ،والاقتراح (ص٢٠١ - ص ٢٠٥) ،والموقظة (ص٤٣ ،ص٤٤) ،وفتح المغيث (٣ / ٥٣-٥٨) ،والفية السيوطي (ص ١٩٩) ،ومنهج ذوى النظر (ص. ٢٠) ،وتدريب الراوي (٢ / ١٨٧ ، ١٨٨) .

وانظر لكتب المسلسلات الرسالة المستطرفة (ص٨١ ـ ص ٨٤) .

أحسن من التعبير بالمعرفة (١) (٢) لأن المراد به الصناعة لا الوصف القائم بالعالم ، وكذا في حدود سائر العلوم ، كما حررته في شرح الكوكب الساطع (٣) .

(فائدة) :-

قال ابن الاكفاني (٤) في ارشاده :- (حد (٥) علم الحديث الخاص

---

(١) من (جـ) ، (د) .

(٢) بياض في جميع النسخ .

(٣) وهو شرح على نظمه لجمع الجوامع في أصول الفقه للسبكي .
انظر حسن المحاضرة (١ / ٣٤٣) ، وكتاب دليل مخطوطات السيوطي (ص ١١٩) .

(٤) أبو عبد الله شمس الدين محمد بن ابراهيم بن ساعد الأنصاري ، المعروف : " بابن الاكفاني " ، السِنْجاري - بكسر السين ، وسكون النون ، وفتح الجيم والراء ، مدينة بالجزيرة - المصري الدار ، فاضل ، جمع أشتات العلوم .
توفي سنة (٧٩٤ هـ) .
(وكتابه) اسمه : " ارشاد القاصد إلى أسنى المقاصد " ، ذكر فيه أنواع العلوم ، وأصنافها ، وهو مأخذ مفتاح السعادة لطاشكبري زادة ، وقد طبع الكتاب ثلاث طبعات .
انظر الوافي بالوفيات (٢ / ٢٥) ، والأنساب (٧ / ٢٥٥) ، والدرر الكامنة (٣ / ٣٦٦) ، وكشف الظنون (١ / ٦٦) ، وذخائر التراث (١ / ٤٥) .

(٥) سقطت من (ب) .

بالرواية يشتمل على نقل[١] أقوال النبي صلى الله عليه وسلم ، وأفعاله ، [ورواياتها][٢] ، وضبطها ، وتحرير ألفاظها/، وعلم الحديث الخاص بالدراية : علم يعرف منه حقيقة الرواية ، وشروطها ،وأنواعها ، وأحكامها ،وحال الرواة وشروطهم ، وأصناف المرويات وما يتعلق بها فحقيقة الرواية نقل السنة ونحوها ، واسناد ذلك إلى من عزي إليه بتحديث أو اخبار وغير ذلك ،[وشروطها][٣] تحمل راويها لما يرويه بنوع[٤] من أنواع التحمل[٥]

---

(١) ليست موجودة في النص المنقول في التدريب .

(٢) من التدريب (١/ ٤٠) ، وفي جميع النسخ : ورواتها ،

(٣) من التدريب (١/ ٤٠)، وقد سقطت من النسخ .

(٤) سقطت من (ب) .

(٥) قال القاضي عياض :-

" اعلم أنّ طريق النقل ، ووجوه الأخذ ، وأصول الرواية على أنواع كثيرة ،ويجمعها ثمانية ضروب ،وكلّ ضرب منها له فروع وشعوب ، ومنها ما يتفق عليه في الرواية والعمل ، ومنها ما يختلف فيه . . . " .

وهذه الوجوه هي :-

١ - السماع .
٢ - القراءة .
٣ - المناولة .
٤ - الكتابة .
٥ - الاجازة .
٦ - الاعلام .
٧ - الوصية .
٨ - الوجادة .

٠٠/٠٠

والتحمل بأقسامه عده ابن الصلاح النوع الرابع والعشرين ،وخلاصة القول في التحمل : أنّ تحمل الكافر ،والصبي ،والفاسق ، يصح ولكنّ أداءهم غير صحيح الا بعد الاسلام ، والبلوغ ، والتوبة .

وأما (سن) التحمل ، فبعضهم قال اذا بلغ الصبي سن الخامسة ،وبعضهم قال : العبرة بفهم الخطاب ، ورد الجواب ،وهو المعتبر.

قال السيوطي :-

ومن بكفر أو صبي قد حملا ... (أو فسقه) ثم روى إذ كملا
يقبله الجمهور والمشتهر ... لا سن للحمل بل المعتبر
تمييزه ان يفهم الخطابا ... قد ضبطوا وردّه الجوابا

انظر :

الالماع (٦٨ - ١٢١) ، ومقدمة ابن الصلاح (ص ٢٤١ - ص ٢٩٥) ، والمنهل الروي (ص ٩٠ - ص ١٠٥) ،والخلاصة (ص٩٨- ص ١١٣) ، وفتح المغيث (ص ٣٧٩ -ص ٥٣٧) ، وألفية السيوطي ص ١١٥ .

بسماع[١] ، أو عرض[٢] ، أو اجارة ونحوها ، وأنواعها : الاتصال ، والانقطاع

---

(١) وفي تدريب الراوي : (من سماع) . والسماع : هو أعلى مراتب التحمل عند الجمهور وهو سماع التلميذ من الشيخ مباشرة .

انظر الالماع (ص ٦٩) ، ومقدمة ابن الصلاح (ص ٢٤٥) .

(٢) العرض :

(تسميتها) أكثر المحدثين يسمونها هكذا (العرض) ، لأنّ القارئ يعرض ما يقرؤه على الشيخ ، كما يعرض القارئ القرآن على المقرئ .

(صيغها) :-

١ - أن يقرأ التلميذ (أو) يقرأ غيره ، والشيخ يسمع .

٢ - أن يقرأ الشيخ من حفظه أو من كتابه والتلميذ يسمع .

٣ - أن يدفع الشيخ للتلميذ كتابا قد عرفه ، ويقول له : أروه عني .

قال السيوطي في ألفيته :- (بعد أن ذكر السماع) :-

وبعد ذا قراءة عرضا دعوا ... قرأتها من حفظ او كتاب او
سمعت من قار له والمسمع ... يحفظه أو ثقة مستمع
أو أمسك المسمع أصلا أو جرى ... على الصحيح ثقة أو من قرى

(وعبارات الاداء بها) أجودها أن يقول التلميذ : قرأت على فلان أو قرئ على فلان وأنا أسمع ، ويتلو ذلك إذا ما أتى بلفظة القراءة مقيدة كقوله : حدثنا فلان قراءة عليه أو أخبرنا قراءة عليه .

(حكمها) : قال القاضي عياض : ولا خلاف أنها رواية صحيحة ، وقال العراقي : أجمعوا على صحة الرواية (بالعرض) ، وقد أشار السيوطي إلى هذا الاجماع فقال :

والأكثرون حكموا الإجماعا ... أخذا بها وألفوا البتداعا

.../...

٠٠/٠٠

(دليلها) حديث ضمام بن ثعلبة ، وقد بوّب عليه البخاري (باب القراءة والعرض على المحدث ـ من كتاب العلم ـ ١/١٤٨) .

(وهل هي مثل السماع أو لا ؟؟) في المسألة مذهبان :ـ

" الأول " : مروي عن علي وابن عباس ، ومعظم أهل الحجاز والكوفة ، وهو مذهب مالك والبخاري : على التسوية بينهما .

" الثاني " : جمهور أهل المشرق ، وخراسان إلى أنها درجة ثانية بعد السماع .

وقال الشيخ زكريا الانصاري : " وقد يعرض ما يصيّر (العرض) أدلى من (السماع) ، كأن يكون الطالب أعلم وأضبط أو الشيخ في حال العرض أوعلى منه في حال قراءته " .

أنظر :ـ

الالماع (ص ٦٨ ـ ص ١٢١) ، ومقدمة ابن الصلاح (ص ٢٤٨ ـ ص ٢٦١) ، وفتح المغيث (ص ٤٠٤ ـ ص ٤١٣) ، وفتح الباقي (٢/٣٢) ، وخلاصة الفكر للشنشوري (ص ١٣٦) ، والفية السيوطي (ص ١١٩) .

ونحوها ،وأحكامها[١] القبول والرد ، وحال الرواة : العدالة ،والجرح وشروطهم في التحمل والأداء ، وأصناف المرويات [المصنفات][٢] من المسانيد[٣] ، والمعاجم ، والأجزاء وغيرها أحاديث وآثارا أو غيرهما[٤]

---

(١) من التدريب لاتفاقهما مع المعنى ، وفي بقية النسخ :وأحكام.

(٢) من التدريب (١/ ٤٠) ،وفي بقيه النسخ ليست موجودة .

(٣) [المسانيد) :- جمع (مسند) ، وهو الكتاب الذى تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة رضي الله عنهم كمسند أحمد ، وسواء كان الحديث صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً ، وترتب فيه اسماء الصحابة في الغالب على مايلي :-

١ - على حروف الهجاء ، وهو الاسهل .

٢ - أو على القبائل .

٣ - أو على حسب السابقة للاسلام .

٤ - أو الشرافة النسبية ، أو غير ذلك .

وقد يقتصر في بعضها على حديث صحابي واحد كمسند (عائشة) رضي الله عنها لابن أبى داود - (مطبوع) - أو طائفة مخصوصة كمسند (المقلين من الامراء والسلاطين) لتمام الرازى (طبع) .

انظر :-

الرسالة المستطرفة (ص ٦١) ، ومنهج النقد (ص١٨٣) ، وغيث المستفيث (ص١٠٤) .

(٤) من (د) ، ومن التدريب (١/ ٤١) .

وما يتعلق بها ، ومعرفة اصطلاح أهلها[١] ، وقال الكرماني[٢] في شرح البخاري :- " اعلم أنّ علم الحديث موضوعه ذات رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث إنه - رسول الله[٣] ، وحدّه :- علم يعرف به أقوال الرسول ، وأفعاله ، وأحواله وغايته :- هو الفوز بسعادة الدارين " ، وهذا الحد مع شموله لعلم الاستنباط غير محرر ، ولم يزل شيخنا العلامة محي الدين الكافيجي[٤] يتعجب من قوله

---

(١) وفي التدريب (١/ ٤٠) : (وما يتعلق بها : هو معرفة اصطلاح أهلها) .

(٢) محمد بن يوسف بن علي الكِرماني ، ثم البغدادي ، اشتغل بالعلم ، وتصدى لنشر العلم ببغداد ثلاثين سنة ، توفي سنة (٧٨٦هـ) ، واسم شرحه " الكواكب الدراري " .
انباء الغمر (٢/ ١٨٢) ، والدرر الكامنة (٥/ ٧٧) ، وشذرات الذهب (٦/ ٢٩٤) .

(٣) وتابعه على هذا التعريف زكريا الانصاري .
انظر فتح الباقي (١/ ٧) .

(٤) أبو عبد الله محي الدين محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي ، الحنفي ، الكافيجي ؛ من كبار العلماء بالمعقولات ، عرف بالكافيجي لكثرة اشتغاله بالكافية في النحو ، لازمة السيوطي أربع عشرة سنة .
توفي سنة (٨٧٩هـ) .
انظر بغية الوعاة (١/ ١١٧) وحسن المحاضرة (١/ ٢٣٧) ، وشذرات الذهب (٧/ ٣٢٦) .

(ق ٣ / ب)

"إنّ موضوع علم الحديث ذات الرسول " ، ويقول : هذا حري[١] أن يكون موضوع الطب[٢] ، والغايه التي ذكرها هي غايه كل علم شرعي ، وهي الغايه الأخرويه وليست الغاية[٣] التي تذكر[٤] في مبادئ العلوم التي الغاية[٥] الأخروى أثرها ، أو لازمها .

فائدة : أول من صنف في علم الحديث القاضي أبو محمد الرامهرامزي[٦]

---

(١) وفي (د) : جرى "بالجيم" .

(٢) في الأصل : الطلب ، وما أثبتناه من (ب) ، (ج) ، ومن تدريب الراوى (١ / ٤١) ، وكلامه هذا منقول من كتابه "مختصر في علوم الحديث" . ذكره ونقل منه مختصراً السيوطي في تدريبه (١ / ٤١) .

(٣) من (د) ، وفي بقية النسخ : المادية .

(٤) وفي (ب) : تذكرها .

(٥) وفي (أ) ، (ب) كلمة : هي قبل (الغاية) ، وأرى بأنّ معنى العباره مشكل بوجودها .

(٦) أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي ، الحافظ الامام البارع .

توفي سنة (٣٦٠ هـ) .

انظر : الفهرست لابن النديم ص٢٢٦ ، وتذكرة الحفاظ (٣ / ٩٠٥-٩٠٧) ، وانظر ترجمته مفصلة في مقدمة كتابه المحدث الفاصل تحقيق د . محمد عجاج الخطيب ، وكتابه اسمه" المحدث الفاصل " .

لكنه لم يستوعب ، ثم الحاكم أبو عبد الله[١] وكتابه غير مهذب ولا مرتب[٢] ، ثم أبو نعيم الأصبهاني[٣] ، ثم الخطيب[٤] فعل في قوانين الرواية

---

(١) أبوعبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري ، المعروف بابن البيع ، الحافظ الكبير امام المحدثين ، توفي سنة (٤٠٥هـ) .

انظر تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٣٩-١٠٤٥) ، والبداية والنهاية (١١/ ٣٥٥) ، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص٤٠٩-٤١١ ، وكتابه اسمه : معرفة علوم الحديث .

(٢) هذه عبارة الحافظ الحافظ ابن حجر في نزهة النظر ، فقوله : (لم يهذب) أي بالتنقيح والتصحيح .
(ولا مرتب) أى : لم يرتب الحاكم الأبواب في مراتبها كما ينبغي . كذلك مما يؤخذ عليه رحمه الله في كتابه : انه لم يستوعب بقية علوم الحديث - حيث ذكر اثنين وخمسين نوعا فقط - .

وعلى كل حال فكتابه لا يستغنى عنه ، وهو من طلائع الكتب والمصادر المهمة التي تعد باكورة مما ألف في مصطلح الحديث ، وقال طاهر الجزائري " فيه فوائد رائقة ، ينبغي لطالبي هذا الفن الوقوف عليها " .

انظر : نزهة النظر (ص١٦) ، وشرح النخبة للقاري (ص١٠) ، وتوجيه النظر ص١٦٢ ، والمنهج الحديث (ص٢٢) ، ومقدمة د . محمد رأفت سعيد على الجامع (١/ ٦٣) .

(٣) أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الاصبهاني ، الحافظ الكبير ، محدث العصر ، مات سنة (٤٣٠هـ) .

انظر طبقات الشافعية للسبكي (٣/ ٧) ، وميزان الاعتدال (١/ ١١١) ولسان الميزان (١/ ٢٠١) ، وكتابه مستخرج على كتاب الحاكم .
انظر التدريب (١/ ٥٢) ، وقواعد التحديث ٤١ ، والرسالة المستطرفة ١٤٣ .

(٤) أبوبكر أحمد بن علي بن ثابت ، المعروف بالخطيب البغدادي ، الحافظ الامام محدث الشام والعراق ، توفي سنة (٤٦٣هـ) .

انظر : تذكرة الحفاظ (١/ ١١٣٥) ، وانظر ترجمته بتوسع في كتاب الخطيب البغدادي ليوسف العش ، وكتاب موارد الخطيب للدكتور العمري ، وكتاب الخطيب وأثره في علوم الحديث د . الطحان .

كتابا سمّاه الكفاية ، وفي آدابها كتابا سمّاه الجامع لآداب الشيخ والسامع ، وقلّ فن من فنون الحديث إلا وقد صنّف فيه كتابا مقروءً،(١) (٢) حتى قال الحافظ أبوبكر بن نقطة(٣) : " كل من أنصف علم أنّ المحدثين بعده عيال على كتبه(٤) " ثم ألف ممن تأخر عنه

---

(١) من (د) ،وفي بقية النسخ : حرى.

(٢) وفي (أ) : بعزو ،ولا يستقيم بها المعنى ،وفي التدريب (١/٥٢) : مفردا .

(٣) أبوبكر محمد بن عبد الغني بن أبي بكر البغدادي الحنبلي ، الحافظ الإمام محدث العراق ،ونقطة جارية جد أبيه .
توفي سنة (٦٢٩هـ) .
انظر طبقات الحفاظ (ص٤٩٦)، والوافي (٣/١٢٦٧) ، وشذرات الذهب (٥/١٣٣).

(٤) انظر :
نزهة النظر (ص١٦) ، واليواقيت والدرر للمناوي (ق ١٥/ب) .

وقال أيضاً في كتابه الاستدراك (١/ق ٥ /أ) :-
" وله مصنفات في علوم الحديث لم يسبق إلى مثلها ،ولا شبهة عند كل لبيب ، أنّ المتأخرين من أصحاب الحديث عيال على أبي بكر الخطيب " .

القاضي عياض[١] كتابه الالماع ، وأبو حفص الميانجي[٢] جزء سماه ايضاح مالا يسمع المحدث جهله وآخرون إلى أن جاء الامام تقي الدين ابن الصلاح[٣] فجمع لما ولي تدريس الحديث بالمدرسة

---

(١) القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي البستي ، امام أهل الحديث في وقته .
توفي سنة (٥٤٤هـ) .
انظر : بغية الملتمس ص ٤٢٥ ، وطبقات المفسرين للداودي (٢/ ١٨) ، وترجمته لابنه : أبي محمد (مطبوع) .

(٢) أبو حفص عمر بن عبد المجيد بن عمر القرشي الميانجي ـ هذه النسبة إلى موضعين ميانج وهو موضع بالشام والثاني : ميانه بلد بأذربيجان ولم يتبين لي إلى أيهما ينسب ـ وبعض يقول الميانيشي شيخ الحرم بمكة .
توفي سنة (٥٨١هـ) .
انظر : شذرات الذهب (٤/ ٢٧٢) ، والاعلام (٥/ ٥٣) ، وانظر في نسبته : الانساب (١٢/ ٥١٣) .

(٣) أبوعمرو تقي الدين عثمان بن صلاح الدين عبد الرحمن بن عثمان الشهرزوري (نسبة إلى شهرزور من اعمال إربل) ، الشافعي الامام الحافظ المفتي ، شيخ الاسلام .
توفي سنة (٦٤٣ هـ) وكتابه مشتهر باسم : " مقدمة ابن الصلاح " .
انظر : تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٣١) ، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/ ١٤٢) ، والبداية والنهاية (٣/ ١٦٨) ، وانظر ترجمته بتوسع في مقدمة عائشة عبد الرحمن لكتابه .

الأشرفية[١] كتابه المشهور ، فهذّب فنونه ،وأملاه شيئاً فشيئاً ، واعتنى بتصانيف الخطيب المفرّقة فجمع شتات مقاصدها وضمّ اليها[٢] فوائد من غيرها فاجتمع في كتابه ماتفرّق في غيره فعكف الناس عليه ، واتخذوه أصلاً يرجع اليه ، فلا يحصى كم ناظم له ومختصر ،ومنكت!! .

فممن اختصره :- النووي[٣] في الارشاد[٤] ،والتقريب ،

---

(١) المدرسة الاشرفية ، نسبة إلى الملك الأشرف بن نور الدين ، لأنه هو الذي بناها ،وتقع بدمشق .
انظر : الدارس (١/١٩) .

(٢) من نزهة النظر (ص ١٧) ،وفي النسخ : إليه .

(٣) أبو زكريا يحي بن شرف بن مرى الحزامي الحوراني الشافعي ، الامام الحافظ .
توفي سنة (٦٧٦ هـ) .

انظر :
تذكرة الحفاظ (٤/١٤٧٠) ، والبداية والنهاية (١٣/٢٧٨) ، وطبقات الشافعية للسبكي (٥/١٦٤) .

(٤) حقق . وقد تقدمت الاشارة إليه في الدراسة .

والقطب القسطلاني[١] ، وابن دقيق العيد[٢] في الاقتراح ، والمحب[٣] ابراهيم ابن محمد الطبري[٤] في الملخص

---

(١) قطب الدين أبوبكر محمد بن أحمد بن علي المصري القَسطلاَني ، نسبة الى قسطلينة . قيل بضم القاف وتخفيف اللام ، وبعضهم ضبطها بفتح القاف وتشديد اللام من اقليم افريقيا بالمغرب ـ الحافظ الامام .
توفى سنة (٦٨٦هـ) .

انظر حسن المحاضر (٤١٩/١) ، شذرات الذهب (٥/ ٣٩٧) والرسالة المستطرفة ص ١٢٣ ، واسم كتابه :ـ
(المنهج المبهج عند الاستماع ، لمن رغبغي علوم الحديث على الاطلاع) .
انظر قواعد التحديث (ص ٤١) .

(٢) أبو الفتح محمد بن علي بن وهب القشيري المنفلوطي ، الامام الفقيه المجتهد ، توفى سنة (٧٠٢ هـ) .

انظر طبقات الحفاظ للسيوطي (٥١٣)، وشذرات الذهب (٦/ ٥) والبدر الطالع (٢/ ٢٣١) ، وكتابه الاقتراح مما أملاه على ابن الاثير .
انظر الوافي (٤/ ١٩٣) ، وقد طبع بتحقيق : قحطان الدوري .

(٣) وفي (ب) : والمجيب ، وهو تحريف .

(٤) أبو اسحاق ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الطبري .
شيخ مكة في عصره ، .
من علماء الشافعية .
توفي سنة (٧٢٢ هـ) .

انظر :
العقد الثمين (٣/ ٢٤٠) ، والبداية والنهاية (١٤/ ١٠٣) والمنهل الصافي (١/ ١٥٠) ، وكتابه ذكره التجيبي في مستفاد الرحلة (ص ٣٩٣) .

والبرهان ابراهيم بن عمر الجعبرى (١) في رسوم التحديث ، والبدر بن جماعة (٢) في المنهل الروى ، والعلاء بن النفيس المتطبب (٣) في أصول علم الحديث ،

---

(١) أبو اسحاق ابراهيم بن عمر بن ابراهيم الجعبرى ، أبو اسحاق ، عالم بالقراءات ، من فقهاء الشافعية .
توفى سنة (٧٣٢ هـ) .
انظر : البداية والنهاية (١٤ / ١٦٠) ، والدرر الكامنة (١ / ٥٠) ، وطبقات الشافعية للسبكي (٦ / ٨٢) .

(٢) بدر الدين أبوعبد الله محمد بن ابراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الشافعي ، قاضي ، من العلماء بالحديث .
توفي سنة (٧٣٣ هـ) .
انظر : البداية والنهاية (١٤ / ١٦٣) ، والدرر الكامنة (٣ / ٢٨٠) ، وفوات الوفيات (٢ / ١٧٤) ، وحسن المحاضرة (١ / ٢٤٠) ، وكتابه طبع : بمجلة معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية المجلد ٢١ بتحقيق د . محي الدين رمضان .

(٣) هو علاء الدين بن النفيس ، الطبيب المصري .
كان فقيهاً على مذهب الشافعي ، وكان مشاركاً في فنون .
وأما الطب فلم أجد على وجه الأرض مثله .
توفي سنة (٦٨٩ هـ) .

انظر :
طبقات الشافعية للسبكي (٥ / ١٢٩) ، وطبقات الشافعية للأسنوي (٢ / ٥٠٦) ، والبداية والنهاية (١٣ / ٣١٣) ، وحسن المحاضرة (١ / ٣١٣) .

والبارزي[١] في مشكاة الأنوار ، والذهبي[٢] في الموقظة ، والطيبي[٣] في

---

(١) أبو القاسم هبة الله بن عبد الرحيم بن ابراهيم ، ابن البارزي ، الجهني الحموي .
حافظ للحديث ، من أكابر فقهاء الشافعية .
توفي سنة (٧٣٨هـ) .
انظر : البداية والنهاية (١٤/ ١٨٢) ، وطبقات السبكي (٦/ ٢٤٨) ، وهدية العارفين (٦/ ٥٠٧) .

(٢) أبوعبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ، الامام الحافظ .
توفي سنة (٧٤٨ هـ) .
انظر : ذيل تذكرة الحفاظ ص ٣٤ ، ٣٤٧ ، والبدر الطالع (٢/ ١١٠) ، وما كتبه بشار عواد عن الامام الذهبي في كتابه : " الذهبي ومنهجه " ، وكتابه الموقظة طبع مؤخراً (سنة ١٤٠٥هـ) بتحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، طبعة مكتب المطبوعات الاسلامية بحلب .

(٣) الحسين بن عبد الله بن محمد الطيبي ، أحد كبار علماء الحديث وفقهائه .
توفي سنة (٧٤٣ هـ) .
انظر :-
الدرر الكامنة (٢/ ١٥٦) ، والبدر الطالع (١/ ٢٢٩) ، وكشف الظنون (١/ ٧٢٠) .
وقد طبع بتحقيق صبحي السامرائي ببغداد ، برئاسة ديوان الأوقاف / احياء التراث الاسلامي عام ١٣٩١ هـ .

الخلاصة ،والتاج التبريزي(١) في الكافي ، [والعلاء التركماني(٢) ،صلاح(الدين(٣)

---

(١) أبوالحسن علي بن عبد الله بن الحسين الأردبيلي التبريزي ، من علماء الشافعية .

توفي سنة (٧٤٦ هـ) . وكتابه (الكافي في علوم الحديث) مخطوط له نسخه باستنبول .

انظر : طبقات الشافعية للاسنوي (١/ ٣٢١) ،والدرر الكامنة (٣/ ١٤٧) ،وحسن المحاضرة (١/ ٣١٥) .

(٢) أبو الحسن علي بن عثمان بن ابراهيم الماردني ، قاضي الحنفية من علماء الحديث واللغة .

توفي سنة (٧٥٠هـ) .

انظر :-
الدرر الكامنة (٣/ ١٥٦) ،والنجوم الزاهرة (١٠/ ٢٤٦) ، وتاج التراجم (ص ٤٤) ، وكشف الظنون (٢ظ ١١٦٢) ،وفيهما : ذكر كتابه باسم : مختصر مقدمة ابن الصلاح .

(٣) من أصول الترجمة ،وقد سقطت من جميع النسخ .

وصلاح الدين العلائي هذا هو : أبو سعيد خليل بن كيكلدي العلائي .

قال الذهبي : الامام المفتي المحدث ، .

وقال ابن حجر : صنف كتباً كثيرة جداً ،سائرة مشهورة نافعة .

توفي بالقدس سنة (٧٦١هـ) .

انظر :-
تذكرة الحفاظ (٤/ ١٥٠٧) -ذكره ضمن شيوخه)، والدرر الكامنة (٢/ ١٧٩) ،والدارس (١/ ٥٩) ،والبدر الطالع (١/ ٢٤٥) .

العلائي[1] ، والعماد بن كثير[2] ، والسراج بن الملقن[3] في المقنع ،

---

(١) من (ب) ، وفي بقية النسخ يوجد طمس ، وكأن في العبارة سقطاً وأرى أنّ صوابها هو : (وصلاح الدين العلائي) .

(٢) أبو الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير القيسي البصروي ، الفقيه ، الشافعي ، الحافظ .
توفي سنة (٧٧٤هـ) .

انظر :-
انباء الغمر (١/ ٤٥) ، والدرر الكامنة (١/ ١٥٣) ، والدارس (١/ ٣٦) واسم كتابه : " اختصار علوم الحديث " .

(٣) سقطت كلمة : (ابن) من (أ) ، والصواب اثباتها .
وابن الملقن هو : سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد ، عرف بابن النحوي ، نسبة إلى أبيه العالم بالنحو ، ونسب إلى زوج أمه بعد وفاة أبيه ، فشهر (بابن الملقن) ، لأنّ هذا الشيخ كان يلقن القرآن ، الامام الحافظ .
توفي سنة (٨٠٤هـ) .

انظر :-
ذيل تذكرة الحفاظ (ص ١٩٧ - ص ٣٦٩) ، والضوء اللامع (٦/ ١٠٠) ، .

وقد اختصر كتابه (المقنع) في (التذكرة) وقد حقق المقنع مرتين .
أولاهما : بتحقيق د . مصطفى عبد القادر (سوداني) بالأزهر .
والأخرى : بجامعة أم القرى بمكة .

والسراج البلقيني[١] في محاسن الاصطلاح ، والعز بن جماعة[٢] في الاقناع ، وشيخنا العلامة الكافيجي[٣] في المختصر .

---

(١) سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير ، الكناني ، الشافعي الحافظ ، الفقيه البارع ، .
توفي سنة (٨٠٥ هـ) .

انظر :-
انباء الغمر (٥ / ١٠٧) ، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص٥٣٨) والبدر الطالع (١ / ٥٠٦) ، وشذرات الذهب (٧ / ٥١) ، وقد طبع كتابه بتحقيق عائشة عبد الرحمن بحاشية مقدمة ابن الصلاح .

(٢) عز الدين محمد بن أبي بكر ابن عبد العزيز بن جماعة بن الحموي ، الشافعي العلامه المتفنن الأصولي النحوي .
توفي سنة (٨١٩ هـ) .

انظر :-
بغية الوعاة (١ / ٦٣) ، والضوء اللامع (٧ / ١٧١) ، والبدر الطالع (٢ / ١٤٧) ، حسن المحاضرة (١ / ٣١٧) .

وقد ذكر السيوطي في البغية بأن له كتابين في المصطلح يتعليقان بمقدمة ابن الصلاح ،
أحدهما : شرح علوم الحديث لابن الصلاح .
والآخر : المنهج السوي شرح المنهل الروي في علوم الحديث لجد والده ، والذي أرجحه : أن الكتاب الثاني هو الذي سماه السيوطي (بالاقناع) .

(٣) وذكره المصنف أيضاً في كتابه بغية الوعاة (١ / ١١٨) ، ووصفه بقوله : مختصر في علوم الحديث .

وممن نظمه : الخويي[1] ، والتجيبي[2] ، والعراقي[3] ،

---

(١) أبوعبدالله محمد بن أحمد بن خليل الخويّي - بضم الخاء وفتح الواو ، وتشديد الياء المنقوطة باثنتين من تحتها - شمس الدين ، كان من أكابر علماء الأعلام .
توفي سنة (٦٩٣ هـ) .

انظر : -
البداية والنهاية (١٣ / ٣٣٧) ، والوافي بالوفيات (٢ / ١٣٧) ، وحسن المحاضرة (١ / ٥٤٣) ، وشذرات الذهب (٥ / ٤٢٣) ، والانساب (٥ / ٢٣٦) ، والنسبة إلى (خويي) أحد بلاد آذربيجان . ، وكتابه اسمه : أقصى الأمل والسول في علوم حديث الرسول .

(٢) أبو عثمان سعد بن أحمد بن ليون التجيبي الأندلسي ، المالكي ، العلامة ، المصنف ، المحدث ، من شيوخ لسان الدين ابن الخطيب توفي شهيداً في الطاعون سنة (٧٥٠ هـ) . ونظمه المشار إليه قال عنه أبو العباس التنبكتي (ت ١٠٣٢ هـ) : وحفظت بعض منظومته في الحديث .

انظر : -
نفح الطيب (٥ / ٥٤٣) ونيل الابتهاج (ص ١٢٣ ، وص ١٢٤) وشجرة النور الذكية (ص ٢١٤) ، وهدية العارفين (١ / ٣٨٥) .

(٣) أبوالفضل زين الدين عبد الرحيم ابن الحسين بن عبد الرحمن العراقي ، الحافظ الامام الكبير .
توفي سنة (٨٠٦ هـ) .

انظر : -
طبقات الحفاظ للسيوطي ٥٣٩ ، وشذرات الذهب ٧ / ٥٥ ، وانباء الغمر (٥ / ١٧٠) ، ومنظومته تسمى نظم الدرر وهي مطبوعة .

والبرشـنسـي[١] .

ومن المنكتين عليه :- ابن اللبان[٢] ، ومغلطاى[٣] ، والعراقي ،

---

(١) هو محمد بن عبد الرحمن بن عبد الخالق المصري ، الشافعي .
محدث ، صوفي .
توفي سنة (٨٠٨ هـ) ، وقد تصحف اسمه كثيرا في البحـر ومنظومته سماها : (المورد الأصفى في علم حديث المصطفى وله شرح عليها) .

انظر :-
شذرات الذهب (٧/ ٧٩) ، والضوء اللامع (٧/ ٢٩٠) ومعجم المؤلفين (١٠/ ١٤٢) ، وهدية العارفين (٢/ ٧٧٧) .

(٢) محمد بن أحمد بن عبد المؤمن الأسعردي ثم الدمشقـي ، شمس الدين ابن اللبان .
نزيل القاهـرة .
مفسر من علماء العربيـة .
توفي سنة (٧٤٩ هـ) .

انظر :-
الدرر الكامنة (٣/ ٤٢٠) ، وطبقات الشافعية للسـبكي (٥/ ٢١٣) ، وشذرات الذهب (٦/ ١٦٣) .

(٣) مغلطاي بن قليج البكجري الحنفي الحكرى ، الحافظ علاء الديـن صاحب التصانيف .
توفي سنة (٧٦٢ هـ) .

انظر :-
الدرر الكامنه (٥/ ٢٢٢) ، وطبقات الحفاظ (ص ٥٣٤) ، وشذرات الذهب (٦/ ٣٠٩) .

والزركشي (١) ، والأبناسي (٢) ، والعز بن جماعة (٣) ،

---

(١) الزركشي محمد بن بهادر بن عبد الله ، التركي الأصل ، المصري المولد والوفاة ، بدر الدين الزركشي ، عالم بفقه الشافعية والأصول .
توفي سنة (٧٩٤ هـ) .

انظر :-
الدرر الكامنة (٤ / ١٧) ، وشذرات الذهب (٦ / ٣٣٥) ، ورد اسمه في بعض المراجع محمد بن عبد الله بن بهادر كما في كشف الظنون (ص ١٢٥) ، والرسالة المستطرفة (ص ١٩٠) .

وقد قام بتحقيقه أخي في الله ورفيق الطلب الشيخ زين العابدين بلفريج المغربي وقد نوقش بتاريخ ١٤ / ربيع الأول / عام ١٤٠٦ هـ ونال بها الماجستير بتقدير (ممتاز) .

(٢) أبو اسحاق ابراهيم بن موسى بن أيوب برهان الدين الأبناسي - نسبة إلى أبناس من قرى الوجه البحري المصري .
فقيه شافعي .
توفي سنة (٨٠٢ هـ) .

انظر :-
الضوء اللامع (١ / ١٧٢) ، وحسن المحاضرة (١ / ٤٣٧) ، وشذرات الذهب (٧ / ١٣) وكتابه اسمه (الشذا الفياح) .

(٣) وقد سماه المصنف في كتابه بغية الوعاة (١ / ٦٣) باسم : (شرح علوم الحديث لابن الصلاح) .

والحافظ ابن حجر[١] وقال :- إنه لم يحصل[٢] ترتيبه على الوضع اللائق بأن يذكر ما يتعلق بالمتن وحده ، وما يتعلق بالسند وحده ، وما يشتركان فيه ،وما يختص بكيفية التحمل والأداء وحده وما يختص بصفات الرواة وحده[٣] لأنه جمع متفرقات هذا الفن من كتب

---

(١) أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني ثم المصري، الشافعي .
امام الحفاظ في زمانه ،وحافظ الديار المصرية بل حافظ الدنيا مطلقاً ، .
توفي سنة (٨٥٢ هـ) .
طبقات الحفاظ للسيوطي ٥٤٧ ، وذيل تذكرة الحفاظ له ص ٣٨٠ ، وشذرات الذهب (٧/ ٢٧٠) ، وقد أفرد له السخاوي كتابا في ترجمته سماه : الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الاسلام ابن حجر وكتب د . شاكر محمود عبد المنعم دراسة عن الحافظ ابن حجر وموارده في الاصابة ، وقد صدر منها مجلد ضخم يقع في أكثر من ثمانمائة صفحة .

(٢) وفي (أ) : لم يصل .

(٣) قال الحافظ ابن كثير :-
" فرّق بين متماثلات يغني بعضها عن بعض ، وكان اللائق ذكر كل نوع إلى جانب ما يناسبه" .

(وقال د . نور الدين عتر :- " الانواع لم ترتب في كتاب ابن الصلاح على نظام مطرد ، فتراه يبحث في نوع يتعلق بالسند مثلاً ، ثم ينتقل إلى نوع يتعلق بالمتن أو بهما معا " .

انظر اختصار علوم الحديث (ص ٢١) ،ومنهج النقد (ص٦١) ، والمنهج الحديث (ص ٢٤) .

(ق ٤ / ب)

مطولة[1] في هذا الحجم اللطيف/ [وأى أن][2] تحصيله ، [والقاعد][3] إلى طالبيه أهم من تأخير ذلك إلى تحصيل العناية التامة بحسن ترتيبه ، قال : وقد رأيت بخط صاحبه المحدث فخر الدين عمر بن يحي الكرخي[4] ما يصرح بأن[5] الشيخ كان اذا حرر نوعاً من الأنواع، واستوفى التعريف به وأورد أمثلته ،وما يتعلق به أملاه ، ثم انتقل إلى تحرير نوع آخر ،ولهذا احتاج إلى سرد أنواعه في خطبة الكتاب لأنه صنفها بعد فراغه من املائه ليكون عنوانا للأنواع ، ولو كانت محررة الترتيب على الوجه المناسب ماكان في سرده للأنواع في الخطبة كثير

---

(١) من التدريب (١/ ٥٣) ،وفي النسخ : بطوله .

(٢) من (جـ) ، (د) ،وقد سقطتا من (أ) ، (ب) .

(٣) من (جـ) .

(٤) كل من ترجمه نسبه بالجيم لا بالخاء فقال (الكرجي) ، وهو عمر بن يحي بن عمر فخر الدين الكرجي [الفقيه] ، نزيل دمشق .
ولد بالكرج - وهي بلده بالعراق - ولزم الشيخ ابن الصلاح توفي سنة (٦٩٠ هـ) .

انظر :-
طبقات الشافعية للسبكي (٥/ ١٤٥) ، وبرنامج التجيبي ص ١٤٠ ، وبرنامج الوادي آشي ص ٢٨٨ ،وبلدان الخلافة الشرقية (ص ٥١) .

(٥) وفي (جـ) : فان .

فائده ، وقد تبعه على هذا الترتيب جماعة[١] وغيره آخرون[٢] .

فائدة :-

قال الحازمي في العجالة[٣] : " علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تبلغ مائة كل نوع منها علم مستقل لو أنفق الطالب فيه عمره لم يدرك نهايته " .

---

(١) منهم النووي في التقريب ،والارشاد ،والطيبي في الخلاصة والعراقي ، وابن حجر - مع اختلاف يسير في ترتيب بعض الانواع .

(٢) وقد تنبه أيضاً كثير ممن اختصر كتابه لهذا الخلل الواقع في أصل تأليف ابن الصلاح ووضعه ، فمثلا : نجد (ابن جماعة) (ت ٧٣٣ هـ) - وهو ممن اختصر المقدمة - في المنهل الروي يقسم كتابه تقسيماً آخر ، ويعيد ترتيب الانواع ترتيباً رتيباً جديداً ، فقد رتبه على (مقدمة) ، (وأربعة أطراف) .

فخصّ (المقدمة) بتعريف مصطلحات أهل هذا الفن وهي : المتن ،والسند ،والحديث ،والخبر ، ثم (الطرف الأول) تكلم فيه على المتن وأقسامه ،وأنواعه ، و(الطرف الثاني) الكلام على السند وما يتعلق به ،و (الطرف الثالث) تكلم على تحمل الحديث ، وطرقه ،وكتابته وضبطه ، وروايته ،وآداب طالبه . ثم (الطرف الرابع) في أسماء الرجال ، وما يتعلق به . وهذا تقسيم وترتيب حسن جدا .

وممن استفاد من المقدمة وغيرها ، وأبدع في العرض والسرد والترتيب ، مع الاختصار والايجاز في العبارة من المتأخرين الحافظ ابن حجر في النخبة والنزهة .

(٣) انظر : عجالة المبتدئ وفضالة المنتهى (ص٣) .

(ق ٥/أ)

والذي ذكره ابن الصلاح منها خمسة [وستون](١) نوعا ، ثم قال(٢) :-

وليس ذلك بآخر الممكن في ذلك فانه قابل للتنويع الى ما لا يحصى إذ لا يحصي أحوال رواة الحديث وصفاتهم ولا أحوال متون الحديث وصفاتها وما من حالة فيها ولا صفة إلا وهي بصدد أن تفرد بالذكر وأهلها ، فاذا هي نوع على حياله(٣) " انتهى(٤) . /

قال ابن حجر(٥) : - " وقد أخل ابن الصلاح(٦) بأنواع مستحطة عند أهل الحديث تتعلق بالحديث وبصفات الرواة ، وذكر أيضاً أنواعاً في ضمن أنواع ، كاد ماجه(٧) المعلق في نوع المعضل ، والمتواتر والغريب والمشهور والعزيز(٨) في نوع واحد ،

---

(١) هذا التصويب من عندي ، وفي النسخ : وستون .
(٢) يعني ابن الصلاح .
(٣) وفي (ب) : حاله ، والصحيح ما أثبت من (أ) ، (ج) .
(٤) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ٨١ .
(٥) النكت(١/ ٢٣٢) ، وقد نقل السيوطي كلامه بالمعنى تمامه .
(٦) سقطت من (ب) .
(٧) من (ب) .
(٨) (العزيز) : -
(تعريفه لغة) : العزيز في اللغة من (عزّ) (يَعِز) بكسر عين مضارعه - سمي به : القلة وجوده .
أو من (عزّ) (يَعَزُ) - بفتحها - لكونه قوي بمجيئه من طريق آخر ، ومنه قوله تعالى (فعززنا بثالث) .

../..

../..

وجمع (عزيز) : (رِعزاز) ، ككريم وكِرام .

قال ابن حجر : سمي بذلك إما لقلة وجوده ، وإما لكونه (عَزّ) أي : قوي بمجيئه من طريق أخرى " .

(وفي اصطلاح المحدثين) تتابع المحدثون على تعريفين :-

(أحدهما) : ماروواه اثنان أو ثلاثة ، قال به أبو عبد الله بن منده ، ثم تابعه على ذلك كثير من العلماء منهم : ابن الصلاح (ت ٦٤٣ هـ) ، وابن جماعة (ت٧٣٣ هـ) ، وابن الجزري (ت٨٣٣هـ) وزاد الأخيران : " دون سائر رواة المروي عنه " ، وابن كثير (ت٧٧٤هـ) ، .

(والآخر) : هو أن العزيز : ألا يرويه أقل من اثنين عن اثنين ، وهو تعريف ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) ، وتبعه على ذلك السخاوي (ت ٩٠٢ هـ) ، والسيوطي (ت ٩١١ هـ) وقال في ألفيته :

الأَوَّلُ المُطلَقُ فَرْداً والذي
له طَرِيقَان فقط له خُذِ
وسم العزيز ... الخ .

، وزكريا الأنصاري (ت ٩٢٥ هـ) .

قلت : والتعريف الثاني هو الأشهر ، وهو الأظهر عندي ، لأن فيه ضابطاً يميز بينه وبين المشهور .

(وهل يشترط الاثنينية في كل السند) ؟ مذهبان في هذه المسألة :-

١ - الاكتفاء بذلك ، ولو في طبقة واحدة :-

قال السخاوي (ت٩٠٢هـ) : " الاكتفاء بوجود ذلك في طبقة واحدة بحيث لا يمتنع أن يكون في غيرها من طبقاته غريباً . . بل ولا أن يكون مشهوراً " .

وتبعه على ذلك الشيخ زكريا الانصاري .

../..

٠٠/٠٠

٢ - رواية مالا يقل عن اثنين عن مثلهما في أكثر الطبقات ، وهو مذهب ابن حجر ، ومما يؤيد أنّ هذا مذهبه في العزيز أمران :-

أ) تصريح السخاوي بذلك ، وهو أفهم من غيره لكلام شيخه .

ب) قول ابن حجر في الرد على ابن حبان دعواه : " أنّ رواية اثنين عن اثنين إلى أن ينتهي الاسناد لا توجد أصلاً "

قال : إن أراد أن رواية اثنين عن اثنين إلى أن ينتهي الاسناد لا توجد أصلا فيمكن أن يسلم أما صورة العزيز التي حررناها فموجودة " .

انظر :-

مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٩٥) ، والارشاد (٢/ ٤٣٧) ، والخلاصة (ص ٥١) ، واختصار علوم الحديث (ص ١٦٧) ، وفتح الباقي (٢/ ٢٦٨) ، ونزهة النظر (ص ٢٥) ، وفتح المغيث (٣/ ٣٠) ، وخلاصة الفكر (ص ١٠٣) ، والألفية (ص ٤٣) ، وتاج العروس (٤/ ٥٤) .

ووقع له عكس ذلك : وهو تعدد أنواع وهي متحدة .

قال الزركشي :- فإنّ الإرسال الخفي (١) نوع من المرسل

---

(١) المرسل الخفي : هو النوع الثامن والثلاثون عند ابن الصلاح
قال ابن الصلاح : هذا نوع مهم عظيم الفائدة .
(كيفية ادراكه) : قال ابن الصلاح : " يدرك بالاتساع في الرواية ، والجمع لطرق الأحاديث ، مع المعرفة التامة " .

(أنواع المرسل الخفي) : قال العراقي : نوعان : ظاهر وخفي :-
" فالأول " : الظاهر : أن يروي الرجل عمن لم يعاصره .
" والثاني " : أن يروي عمن سمع منه ما لم يسمع منه .
أو - عمن لقيه ولم يسمع منه .
أو : عمن عاصره ولم يلقه .

وقد تابعه السيوطي في ألفيته في بعض الصور التي ذكر فقال :
ويعرف الإرسال ذو الخفاء بعدم السماع واللقاء
(كيفية معرفة المرسل الخفي) بأحد أمور أربعة وهي كالتالي :-

قال العرافي :-
١ - أن يعرف عدم اللقاء بينهما بنص بعض الأئمة على ذلك .
٢ - أو بأن يعرف عدم سماعه منه مطلقاً بنص امام على ذلك .
٣ - بأن يعرف عدم سماعه منه لذلك الحديث فقط ، وإن سمع منه غيره ، إما بنص إمام أو إخباره عن غيره .
٤ - بأن يرد في بعض طرق الحديث زيادة اسم راو بينهما .

(الفرق بين الارسال الخفي والتدليس) :-
قال الحافظ ابن حجر : " والفرق بين المدلس والمرسل الخفي دقيق ، وهو أنّ التدليس يختص بمن روى عمن عرف لقائه اياه ، فأما إن عاصره ، ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي ، ومن أدخل في

٠٠/٠٠

تعريف التدليس المعاصرة ، ولو بغير لقي لزمه دخول المرسل الخفي في تعريفه ، والصواب التفرقة بينهما " .

قال ابن الجزري : " فابن حجر على هذا يجعل المرسل الخفي قسيم للتدليس لا قسم منه " .

وقد استدرك ابن قطلوبغا على قول ابن حجر فقال : " هذا الشرط يوهم أنّ له مفهوماً ، وليس كذلك ، إذ ليس لنا مرسل خفي إلا ما عدر من معاصر لم يلق " .

(السخاوي يحرر القول في المرسل الخفي ويرد على العراقي والسيوطي) :

قال السخاوي : المرسل الخفي ليس المراد به قول التابعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كما هو المشهور في المرسل الظاهر ، ولا الانقطاع بين راويين لم يدرك أحدهما الآخر ، بل هو على المعتمد في تعريفه حسبما أشار إليه شيخنا : الانقطاع في أي موضع كان من السند بين راويين متعاصرين لم يلتقيا ، وكذا لو التقيا ، ولم يكن بينهما سماع ، فأما من عرف ما نحن فيه برواية الراوي عمن سمعه منه ما لم يسمعه منه أو عمن لقيه ولم يسمع منه أو عمن عاصره فيكون بينهما عموم مطلق ، والمعتمد ما حققناه .

انظر :-

مقدمة ابن الصلاح (ص ٤٢) ، والتبصرة والتذكرة (٢ / ٣٠٦ ، ٣٠٧) وألفية السيوطي (ص ٣٧) ، والياقوتة والدرر (ق ٥٩ / ب) ، وفتح المغيث (٣ / ٧٩) .

أو المنقطع (١) ، وكذا المدرج (٢) نوع من

---

(١) قال ابن كثير : " وهو يعم المنقطع والمعضل " ، وقال المناوي : " وبينه وبين المنقطع عموم مطلق ، فكل مرسل خفي منقطع ، ولا عكس " .

وقال د . العتر : " وهو نوع من المنقطع إلا أنَّ الانقطاع فيه خفي ، لما أن تعاصر الراويين يوهم اتصال السند بينهما " .

انظر :-

اختصار علوم الحديث (ص ١٧٧) ، والبواقيت والدرر (ق ٥٩/ب) ، ومنهج النقد (ص ٣٦٤) .

(٢) المدرج : عدَّه الحاكم النوع الثالث عشر ، وعدَّه ابن الصلاح النوع العشرين .

(تعريفه) هو اسم مفعول من " أدرج " ، وفي الأصطلاح قال الذهبي : هي ألفاظ تقع من بعض الرواة ، متصلة بالمتن لا يبين للسامع إلا أنها من صلب الحديث ، ويدل دليل على أنها من لفظ راوٍ .

قلت : وقد يقع الادراج في السند .

(الاسباب الداعية إليه) :-

١ - إما لبيان حكم شرعي .

٢ - أو لتفسير كلمة غريبة في الحديث .

٣ - وقد يكون الادراج خطأ .

٤ - وقد يكون عمداً .

(حكمه) ماكان فيه للتفسير وشرح الغريب ، فيتسامح فيه على شريطة أن يبين الراوي ، قال السيوطي :-

وكل ذا محرم (وقادح) وعند التفسير قد يسامح

../..

٠٠/٠٠

وأما إن كان خطأ فيتجوز فيه إذا لم يكثر من الراوي ، فإذا كثر قدح في ضبطه ، وأما تعمد الإدراج فهو تزيد في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتقول عليه بما لم يقله .

(أنواعه) تارة يكون في السند ، وتارة يكون في المتن .

(ويعرف) بما يلي :-

١ - بوروده منفصلاً في بعض الروايات .

٢ - تنصيص بعض الأئمة على ذلك .

٣ - باقرار الراوي .

٤ - باستحالة كونه صلى الله عليه وسلم يقول ذلك .

(من المصنفات فيه) كتاب " الفصل للوصل المدرج في النقل " للخطيب البغدادي .

قال ابن الصلاح : شفى وكفى ، .

وقال ابن كثير : كتاب حافل . . مفيد جداً .

وقال البلقيني : وسع ذلك فقد ترك أشياء .

وقال الذهبي : وكثير منه غير مسلم له ادراجه .

قلت : وله نسخة خطية في (٢٤٣ ورقة) بتركيا - بمكتبة أحمد الثالث / برقم (٦١٢/ A) . ويقوم بتحقيقة الاخ الشيخ محمد مطر الزهراني بالجامعة الاسلامية بمرحلة الدكتوراة .

انظر :-

مقدمة ابن الصلاح (ص٢٠٨) ، والاقتراح (ص٢٢٣) ، والخلاصة (ص٤٩) ، ومحاسن الاصطلاح (ص٢١١) ، والموقظة (ص٥٣) ، واختصار علوم الحديث (ص٧٣) ، وامعان النظر (ص١٤٢) ، وغيث المستغيث (ص ٨٨) ، والمصباح للاندجاني (ص ٧٩ - ٨٤) .

التدليس (١) والافراد (٢) ترجع الى

---

(١) القاسم المشترك بين الادراج والتدليس هو اللبس والابهام الواقعان في كل منهما ، وغالباً مايجتمعان في تدليس الاسناد ، وفي القسم الرابع منه بالذات .

قال ابن حجر : وهو يعدد أقسام مدرج الاسناد : (رابعها) أن يكون المتن عند الراوي الا طرفاً منه ، فإنه لم يسمعه من شيخه فيه ، وإنما سمعه من واسطة بينه وبين شيخه ، فيدرجه بعض الرواة عنه [بلا] تفصيل ، قال : وهذا مما يشترك فيه الادراج والتدليس .

قلت : وإذا كان هذا القسم ادراجه عن عمد وقصد ، يصير بادراجه وتدليسه حراماً على فاعله .

قال أحمد شاكر : " وأما ماكان من الراوي عن عمد ، فإنه حرام كله على اختلاف أنواعه ، باتفاق أهل الحديث ، والفقه والأصول وغيرهم ، لما يتضمن من التلبيس والتدليس " .

انظر :-

نكت ابن حجر (٢ / ٨٣٤) ، وتوضيح الافكار (٢ / ٦٧) ، وتوجيه النظر (ص ١٧٣) ، والباعث الحثيث (ص ٧٧) .

(٢) الافراد جمع فرد ، وهو النوع الخامس والعشرون عند الحاكم ، والسابع عشر عند ابن الصلاح .

(تعريفه) هو الحديث الذي انفرد به راويه على أي وجه من وجوه التفرد .

(أقسامه) قسمان :-

١ - فرد مطلق : وهو ماتفرد به راوي الحديث عن جميع رواته ، عن كل أحد منهم ، بحيث لا يرويه غيره مطلقاً .

٠٠/٠٠

٢ - وفرد نسبي : بالنسبة إلى بلد أو إلى رجال معينين ،كتفرد أهل مكة بحديث أو تفرد ثقة عن ثقة .

قال السيوطي :-

الفرد إما مطلق ما انفردا ... راو به فإن لضبط بعدا

" إلى أن قال " :-

ومنه نسبي بقيد يعتمد ... بثقة أو عن فلان أو بلد

وذكر الحاكم في كتابه ثلاثة أنواع ،قال البلقيني : الأول والثالث من أقسام الحاكم يدخلان تحت التفرد بالنسبة إلى جهة خاصة .

(حكمه) يدور الفرد في الحكم على حسب توفر شروط الصحة أو الحسن أو الضعف في السند .

(الفرق بين الفرد والغريب) :-

قال ابن حجر : الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحاً ، الا أنّ أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته ،فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق ،والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي ، وهذا من حيث اطلاق الاسمية عليهما ،وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون .

انظر :-

معرفة علوم الحديث (ص٩٦) ،ومحاسن الاصطلاح (ص١٩٣) ،ونزهة النظر (ص٢٨) ،وخلاصة الفكر (ص٠ ١) ،وألفية السيوطي (ص٤٢ ، ٤٣) ومنهج ذوى النظر (ص٦٥ ،ص٦٦) ،والوسيط (ص٣٦٩) .

ووجه دخول (الافراد) في الشاذ وزيادة الثقه هو التفرد الحاصل في جميعها ،إلا أنّ في الشاذ تفرد ثقة بمخالفة ،وفي زيادة الثقة تفرد ثقه بلا مخالفة .

[الشاذ ، وزيادة(١)] الثقة(٢) ، قال :- ويجاب أنه لما كان في مقام تعريف الجزئيات انتفى التداخل لاختلاف

---

(١) سقطتا من (أ) .

(٢) زيادة الثقة :

(تعريفها) : هي ماينفرد به ثقة في رواية الحديث من لفظة أو جملة في السند أو في المتن ،وهذا النوع هو النوع السادس عشر عند ابن الصلاح .

(أهمية هذا النوع) :

قال ابن الصلاح : هذا النوع فن لطيف تستحسن العناية به ، وقال أحمد شاكر : [هذا النوع] من البحوث الهامة عند المحدثين والفقهاء .

(أقسامها) تنقسم زيادات الثقات إلى قسمين :-

" الأول " : الزيادة في السند ،وذلك في الوصل والارسال ، والرفع والوقف ، والراجح في هذا القسم : تقديم الرفع على الوقف ،والوصل على الارسال .

" الثاني " : الزيادة في المتن ،وهو أن يزيد أحد رواة الحديث لفظة في متن الحديث ، ينفرد بها ،ولا يرويها غيره ،وهذا القسم خلاصته : أنّ الزيادة فيه اذا كانت مخالفة لرواية الثقات فهي شاذة مردودة وإذا أما لم تكن هناك مخالفة فهي زيادة ثقة مقبولة .

../..

٠٠/٠٠

قال الخطيب :- [وهو مذهب] الجمهور من الفقهاء ،وأصحاب الحديث .

قال السيوطي :-

وابن الصلاح قال وهو المعتمد ... إن خالفت ما للثقات فهي رد

أولا فخذ تلك بإجماع وضح ... أو خالف الإطلاق فاقبل في الأصح

(كيفية معرفة هذا النوع) :-

قال السخاوي : يعرف بجمع الطرق والأبواب .

انظر :-

مقدمة ابن الصلاح (ص١٨٥) ، وشرح أحمد شاكر للألفية (ص٥٣) ، والكفاية (ص ٥٩٧) ،وفتح المغيث (ص ٢٠٨ ، وتوضيح الافكار (٢/١٦) ،ومنهج النقد (ص. ٤٠) ،واسبال المطر (ص٥٢) .

حقائقها في أنفسها بالنسبة الى الاصطلاح[١] وإن كانت ترجع إلى قدر مشترك وقد زاد البلقيني في محاسن الاصطلاح [خمسة أنواع][٢] على ماذكره ابن الصلاح ، .

وزاد الزركشي في نكته أنواعاً أخر ، .

وزاد الحافظ ابن حجر في نكته ونخبته أنواعاً ،وزدت أنواعا[٣] فتمت مائة ، كما[٤] قال الحازمي ، وهذه فهرستها :-

الصحيح ،الحسن ، [الجيد ، القوي][٥] ، الثابت ،الصالح ، المجود[٦] ، المستقيم، الضعيف ، المسند ، المرفوع ، الموقوف ، المقطوع ، الموصول ، المرسل ، المراسيل[٧] التي في حكم المسانيد، المنقطع ، المعضل ، المعلق ،المعنعن ،التدليس ،الارسال الخفي ، المزيد في متصل الأسانيد ، الشاذ، المحفوظ ،المنكر ،المعروف ،المتروك ، الافراد ، الغريب ،العزيز ،المشهور ،المستفيض ، المتواتر ، الاعتبار ، والمتابعات ،والشواهد ،(و)[٨] زيادات الثقات ،المعل ، المضطرب ،

---

(١) من (د) ، وفي بقية النسخ : الاصلاح .

(٢) من (د) ، وقد سقطتا من بقية النسخ .

(٣) الذي زاده المصنف على ابن الصلاح في تدريبه ثمانية وعشرين نوعا ، فصار عدد الانواع في التدريب ثلاثة وتسعين نوعا .

(٤) من (ب) ، (د) ،وفي (أ) ، (جـ) : قال .

(٥) من (ب) ، (جـ) .

(٦) من (د) ، وفي النسخ الباقية : المجرد .

(٧) وفي (ب) : المواسل .

(٨) سقطت من (ب) ، (د) .

المقلوب ، المدرج ، الموضوع من تقبل[1] روايته ومن ترد ، مراتب الجرح والتعديل ، تحمل الحديث ، كتابة الحديث ، [رواية الحديث ، آداب المحدث ، آداب طالب الحديث ، العالي والنازل ، المسلسل ، غريب ألفاظ الحديث][2] ، المصحف ، المحرف ، الناسخ والمنسوخ ، مختلف الحديث ، أسباب الحديث ، معرفة الصحابة ، معرفة التابعين وأتباعهم رواية الأكابر عن الأصاغر ، رواية الصحابة عن التابعين ، [رواية الصحابة عن التابعين][3] عن الصحابة ، رواية الأقران ، المدبج ، الأخوة والأخوات ، رواية الآباء عن الآباء ، رواية الآباء عن الأبناء ، السابق واللاحق ، من روى عن شيخ ثم روى عنه بواسطة ، من لم يرو عنه إلا واحد ، من لم يرو إلا عن واحد ، من لم يرو إلا حديثاً واحداً ، الأسانيد التي لم يرويها إلا حديث واحد ، من ذكر بنعوت متعددة ، أفراد العلم ، الأسماء والكنى ، من وافقت كنيته اسم أبيه ، عكسه من وافقت كنيته اسمه ، من وافقت كنيته [كنية][4] زوجته[5] ، من وافق اسمه اسم أبيه أو مع جده ، من وافق اسمه اسم شيخه [أو مع شيخه][6] ، وافق اسم أبيه اسم[7] شيخه ، من وافق اسم شيخه اسم الراوي عنه ، من وافق[8] لفظ نسبه ، الأسماء التي تلفظ

---

(١) وفي (ب) : يقبل بالياء .

(٢) من (ب) ، (جـ) ، وقد سقطت من (أ) .

(٣) من (د) .

(٤) من (د) ، وفي (أ) : اسم ، وقد سقطت من (ب) ، (جـ) .

(٥) من (د) ، وفي بقية النسخ : زوجه .

(٦) سقطت من (أ) .

(٧) من (د) ، وقد سقطت من بقية النسخ .

(٨) بين الكلمتين في (أ) ، (ب) ، زيادة : اسم ، وليست في (جـ) .

(ق ٦/ب)

،النسب ،الألقاب ،الموتلف والمختلف ، المتفق والمفترق ، المتشابه ، المشتبة ،المقلوب ،من نسب إلي غير أبيه ، النسبة التي على خلاف الظاهر ،المبهمات ،معرفة الثقات [والضعفاء](١) ومن خلط من الثقات ، طبقات الرواة ،الأوطان والبلدان ، والموالي ، التاريخ ، فهذه(٢) بضع وتسعون ، ومن(٣) الأنواع التي زادها البلقيني والزركشي :-

رواية الصحابة عن الصحابة ، والتابعين عن التابعين - وهما داخلان في رواية الأقران - ، ومعرفة من اشترك من رجال الاسناد في بلد أو اقليم - وهو داخل في نوع الأوطان - ، ومعرفة تاريخ المتون - وهذا لا بأس به .

ومعرفه الأوائل والأواخر ، ومعرفة ثقات الرواة ، وهذا داخل في مراتب الجرح والتعديل مع نوع الثقات والضعفاء ،ومعرفه الأصح مطلقا أو في الباب ، والجمع بين معنى الحديث والقرآن ، ومعرفة الأماكن [وضبطها](٤) وهذا يدخل في الغريب ،ومعرفة الكلمات(٥) التي اخترعها صلى الله عليه وسلم/، فينتقى(٦) من هذه تكملة المائة .

---

(١) سقطت من (أ) .
(٢) من (د) ،وفي بقية النسخ : بهذه .
(٣) من (د) ،وقد سقطت الواو من بقية النسخ .
(٤) من (ب) ، (جـ) .
(٥) من (د) ،وفي بقية النسخ : الكلام .
(٦) من (د) ، وفي بقية النسخ : فيتبقى .

(فائدة) :- في حد المحدث والحافظ :-

قال التاج ابن يونس[1] في شرح التعجيز : " اذا أوعى للمحدث تناول من [علم][2] (طرق)[3] اثبات الحديث وعدالة رجاله ، لأن من اقتصر على السماع فقط ليس بعالم " ، وكذا قال السبكي[4] في شرح المنهاج[5] ، وقال الزركشي: أما الفقهاء فاسم المحدث عندهم لا يطلق إلا على من حفظ متون الحديث ، وعلم عدالة رجاله وجرحها

---

(١) تاج الدين عبد الرحيم بن محمد بن عماد الدين بن يونس، الشافعي كان فقيهاً أصولياً فاضلاً .

توفي سنة (٦٧١هـ) .

انظر :-

طبقات الشافعية للأسنوي (٢ / ٥٧٤) ، وتذكرة الحفاظ (٤ / ١٤٦٣) ، وفيه ورد اسمه : عبد الرحمن ، وشذرات الذهب (٥ / ٣٣٢) ، واسم الشرح : التطريز في شرح التعجيز (في فروع الشافعية) كما في الاعلام (٣ / ٣٤٨) .

(٢) من (د) .

(٣) وفي (ب) : طريق .

(٤) أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي السبكي ، تقي الدين ، شيخ المسلمين في زمانه .

توفي سنة (٧٥٦هـ) ، وشرحه يسمى : " الابتهاج في شرح المنهاج .

انظر : طبقات الشافعية للسبكي (٦ / ١٤٦) ، والدرر الكامنة (٣ / ١٣٤) ، وحسن المحاضرة (١ / ٣٢٠) .

(٥) انظر نكت الزركشي (ق ٤٨) - في القسم المطبوع ، وفهرس الفهارس (١ / ٧٢) .

دون المقتصر على السماع[١] ، " وأخرج ابن السمعاني[٢] في تاريخه عن أبي نصر الحسيني بن عبد الواحد الشيرازي[٣] قال :-

- العالم الذي يعرف المتن والاسناد جميعا ، والفقيه الذي يعرف[٤] المتن (ولا يعرف الاسناد[٥]) ، والحافظ الذي يعرف الاسناد[٦] ، ولا يعرف المتن[٧] ، والراوي الذي لا يعرف المتن

---

(١) بحثت في نكته فلم أقف على هذه العبارة ، ونقلها السيوطي بلفظها في : - التدريب (١/ ٤٣) وفيه بدلاً من الحديث : سند الحديث .

(٢) تاج الاسلام أبوسعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي ، .
قال الذهبي : كان ثقة حافظاً حجةً واسع الرحلة .
توفي سنة (٥٦٢هـ) . وتاريخه يعرف بـ " تاريخ مرو " وله كتاب آخر في التاريخ ذيّل به تاريخ بغداد .

(٣) لم أقف له على ترجمة فيما بين يدي من مصادر ، ولكن ذكره السمعاني في كتابه " الأنساب " (٨/ ٢٢٣) .

(٤) وفي التدريب (١/ ٤٤) : يعلم .

(٥) سقطت من (د) .

(٦) نكت الزركشي (ق ٧/أ) .

(٧) سيأتي بعد صفحات قول ابن حجر في أنّ الحافظ لا حظ له في اسم الحفاظ الا بعد أن يجمع بين الحفظ والمعرفة للمتون ، والحفظ للأسانيد والتصحيح والتضعيف .

ولا يعرف الاسناد[١] ، وقال أبو شامة[٢] في كتاب المبعث[٣] : علوم الحديث الآن ثلاثة !! (أشرفها) :- حفظ متونها[٤] ، ومعرفة غريبها ، وفقهها[٥] ، (والثاني) : حفظ أسانيدها[٦] ، ومعرفة رجالها ، وتمييز صحيحها من سقيمها ، وهذا كان مهما ، وقد كفيه المشتغل بالعلم بما صنف فيه وألف[٧] من الكتب ، فلا فائدة تدعو الى تحصيل ماهو حاصل ، (والثالث) : جمعه ، وكتابته ، وسماعه ، وتطريقه[٨] ،

---

(١) نقل الزركشي هذا الكلام بنصه - ماعدا تعريف الراوي - في نكته (ق ٧/أ) .

(٢) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن اسماعيل بن ابراهيم المقدسي ثم الدمشقي الشافعي المقرئ النحوي ، الامام الحافظ العلامة ، توفي سنة (٦٦٥هـ) .

انظر : تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٦٠) ، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/ ١٦٩) ، وطبقات المفسرين للداودي (١/ ٢٦٣) .

(٣) وفي نكت ابن حجر (١/ ٢٢٨) : المبعث .

(٤) وفي (د) : متونه .

(٥) من النكت لابن حجر (١/ ٢٢٩) ، ومن التدريب (١/ ٤٤) وفي النسخ كلها : ولفظها .

(٦) من النكت لابن حجر (١/ ٢٢٩) ، وفي النسخ : أسانيده .

(٧) في نكت الحافظ زيادة : فيه .

(٨) التطريق : من الطريق ، تقول : تطرّق إلى الأمر أي : ابتغى اليه طريقا ، والذي بدا لي هنا في معناها : هو البحث عن طرق الحديث ومخارجه .

انظر : اللسان (١٠/ ٢٢١) ، وتاج العروس (٦/ ٤١٨) ، ومختار الصحاح (ص ٣٩١) .

(ق ٧ / أ)

وطلب العلو فيه/والرحلة إلى البلدان ، والمشتغل بهذا مشتغل [عما](١) هو الأهم من علومه النافعة [فضلاً عن العمل به](٢) الذي هو المطلوب الأول وهو العبادة](٣) إلا أنه لا بأس به لأهل البطالة(٤) لما فيه من بقاء سلسلة الاسناد المتصلة بأشرف البشر ، قال : - ومما يزهد في ذلك أنّ فيه يتشارك الكبير والصغير ،والغدم(٥) ، والباهم(٦) ، والجاهل والعالم ، وقد قال الأعمش :- حديث يتداوله الفقهاء خير من حديث يتداوله الشيوخ ، ولام انسان الامام أحمد في حضور مجلس الشافعي وتركه مجلس سفيان بن عيينة !! فقال له أحمد :-

---

(١) من التدريب (١/ ٤٤) ،وفي النسخ : بما .

(٢) من (د) .

(٣) من النكت لابن حجر (١/ ٢٢٩) ، وفي النسخ بلفظ: " فضلاً عن العمل به الذي هو المطلوب الأصلي " .

(٤) وفي النكت لابن حجر(١/ ٢٢٩) : للبطالين ،والبَطالة بالفتح ، بطل يبطل بطالة وبطالة أي : (تعطل) فهو بطال .

انظر :-
لسان العرب (١١/ ٥٧) ،وتاج العروس (٧/ ٢٢٩) .

(٥) الغدم من الناس : العيي عن الحجة والكلام مع ثِقَل ورَخَاوة وقلة فهم .

انظر :-
لسان العرب: (١٢/ ٤٥٠) .

(٦) الباهم : صفة للشخص المغلق ، الذي لا يميز .
انظر : الفاخر (ص. ٥) ، ولسان العرب(١٢/ ٥٧) .

اسكت فان فاتك حديث بعلو تجده بنزول ، ولا يضرك ، وان فاتك عقل هذا الفتى أخاف أن لا تجده[1].

قال ابن حجر :-

" وفي بعض ماقاله نظر ! (فانّ قوله في الفن الثاني : أنه قد كفيه المشتغل بما صنف فيه قد أنكره أبو حفص[2] ابن الزبير وغيره) ، فانه ان كان التصنيف في الفن يوجب [الاتكال][3] على ذلك وعدم الاشتغال به ، فالقول كذلك في الفن الأول ، فانّ فقه الحديث وغريبه لا يحصى كم ألف فيه ، بل [لو ادعى مدع أنّ][4] المؤلفات فيه أكثر[5] من التصانيف في تمييز الرجال والصحيح والسقيم [لما أبعد بل ذلك هو الواقع][6].

---

(١) انظر الجرح والتعديل (٢٠٣/٧) ، وحلية الأولياء (٨٩/٩) ، ومناقب الشافعي للبيهقي (٣٣٩/١) .

(٢) وفي التدريب (٤٤/١) : أبو جعفر .

(٣) وفي (ب) : الاشكال ، وهو تصحيف .

(٤) من الأصل (٢٣٠/١) ، وقد سقطت من النسخ .

(٥) وفي الأصل (٢٣٠/١) : أجمع .

(٦) من الأصل (٢٣٠/١) ، وليست موجودة في النسخ .

(ق ٧ / ب)

فان كان الاشتغال بالأول مهما فالثاني كذلك، بل أهـــم !!
فانه [المرقاة(١)] الى الأول(٢).

(قلت) : - كأنّ مراد أبي شامة أنّ الأمر الثاني كفيـــة المشتغل عن أن ينظر فيه بنفسه ، يجتهد ليميز الرجال باجتهاده ، ويصحح ويضعف بنقده كما كان السلف الأول يفعلون قبل التدوين ، فإنّ هذا أمر قد دوّن وانقطع التصحيح والتضعيف والتعديـــل والتجريح في هذه الأعصار(٣) ، وصار الأمر مقلدا فيه الكتـــب المدونة في ذلك بخلاف الكلام في معاني الأحاديث ، واستنبـــاط الأحكام منها ، والجمع بين مختلفها ، وايضاح مشكلها فانه بحر لا ساحل له ، فلا يزال يفتح لعالم بعد آخر من الاستنباطات والمعاني الدقيقـــة في الأحاديث مالم يسبق اليه ، ولا حام طائر من قبله عليـــه(٤) فتأمل !! .

---

(١) وفي (ب) : الرفاق ، وهو تحريف .

(٢) انظر نكت ابن حجر (١/ ٢٢٩ ، ٢٣٠) .

(٣) للمصنف رسالة سماها : التنقيح في مسألة التصحيح ، رجّح فيها جواز التصحيح بمجموع الطرق وهو ما يسمى بالصحيح لغيـــره ، وأما الصحيـــح لذاته فمنع منه ، وسيأتي تفصيل لهذه المسألـــة اثناء الكلام على الحديث الصحيح .

(٤) وفي (ب) : علمه .

(ق ٨ / أ)

ثم قال ابن حجر :-

والحق أنّ كلاً منهما في علم الحديث فهشم ولا شك أنّ من جمعهما حاز القدح المعلى[١] مع قصور فيه إن أخل بالثالث ومن أخل بهما فلا حظ له في اسم الحفاظ ،ومن أحرز الأول وأخل بالثاني كان بعيداً من اسم المحدث عرفاً ، ومن أحرز الثاني وأخل بالأول لم يبعد عنه اسم المحدث ، ولكن فيه نقص بالنسبة الى الأول ، ومن جمعهما مع الثالث فهو أوفر منهما ، ومن اقتصر على الثالث فهو أحسن حظا ، ومن جمع الثلاثة فهو فقيه محدث كامل ، ومن انفرد باثنين منها كان دونه الا أنّ من اقتصر على الثاني والثالث فهو محدث صرف لا حظ له في اسم الفقيه كما أنّ من انفرد بالأول فلا حظ له في اسم المحدث ، ومن انفرد بالأول والثالث[٢] فهل[٣] يسمى محدثا فيه بحث انتهى[٤] .

---

(١) من (جـ) ، وفي (أ) : الظبي ،وفي (ب) : العليا .

(٢) وفي التدريب (١/ ٤٥) : الثاني .

(٣) من (ب) ،وفي بقية النسخ : فهو .

(٤) النكت لابن حجر : (١/ ٢٣٠) ، وقد نقله السيوطي بمعناه .

وقال التاج ابن السبكي[١] في كتابه مفيد[٢] النعم :-

من الناس فرقة ادعت الحديث فكان قصارى أمرها النظر في مشارق الأنوار للصغاني[٣] ، فإن ترقت[٤] فإلى مصابيح البغوي فظنت أنها بهذا[٥] القدر تصل إلى درجة المحدثين ، وماذاك الا لجهلها[٦] بالحديث ، فلو حفظ من ذكرناه هذين الكتابين عن ظهر قلب ، وضم إليهما[٧] من المتون مثليهما لم يكن محدثاً ولا يصير بذلك محدثاً حتى يلج الجمل في

---

(١) أبو نصر تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي .
كتب عن نفسه : أنا اليوم مجتهد الدنيا على الاطلاق . قال السيوطي : وهو مقبول فيما قال عن نفسه ، .
توفي سنة (٧٧١هـ) .
انظر :-
حسن المحاضرة (١ / ٣٢٨) ، والدرر الكامنة (٣ / ٣٩) ، والنجوم الزاهرة (١١ / ١٠٨) ، وشذرات الذهب (٦ / ٢٢١) ، والبدر الطالع (١ / ٤١٠) .

(٢) وفي (ب) ، (جـ) : مفيد بالفاء ، والصواب ما أثبته .

(٣) اسم كتابه كاملا : مشارق الأنوار النبوية من صحاح الاخبار المصطفوية ، وهو كتاب مؤلف للجمع بين الصحيحين ، وله شروح كثيرة جداً .
انظر :-
الرسالة المستطرفة (ص١٧٣) ، وكشف الظنون (٢ / ١٦٨٨-١٦٩٠) وقد طبع الكتاب ثلاث طبعات بمبس سنة (١٢٩٢هـ) ، والثانية بالكنهو سنة (١٣٠١هـ) ، والثالثة مع شرح ابن مالك عليه بالاستانه سنة (١٣١١هـ) .

(٤) في مفيد النعم ص ٨١ : فان ترفعت ارتقت .

(٥) من (ب) ، (جـ) ، وفي (أ) بغير الباء .

(٦) وفي (ب) : بجهلها .

(٧) وفي (أ) : اليها .

(ق ٨ / ب)

سم الخياط ، فان[١] رامت بلوغ الغاية في الحديث على زعمها اشتغلت بجامع الأصول[٢] لابن الأثير ، فان ضمت اليه كتاب علوم الحديث لابن الصلاح أو مختصره المسمى بالتقريب والتيسير للنووى ونحو ذلك ، وحينئذ ينادى من انتهى الى هذا المقام محدث[٣] المحدثين ، وبخارى العصر ، وما ناسب[٤] هذه الألفاظ الكاذبة فان من ذكرناه لا يعد محدثا بهذا القدر ، انما المحدث من عرف الأسانيد والعلل/ وأسماء الرجال ، والعالي والنازل ، وحفظ[٥] مع ذلك جملة مستكثرة من المتون ، وسمع الكتب الستة ، ومسند أحمد ، وسنن البيهقي ، ومعجم الطبراني ، وضم إلى هذا القدر ألف جزء من الأجزاء الحديثية

---

(١) من مفيد النعم ص ٨٢ ، وفي (أ) : فاذا .

(٢) جامع الأصول من أحاديث الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، لأبي السعادات مجد الدين المبارك بن محمد المعروف "بابن الأثير" .
جمع في هذا الكتاب أصول الكتب الستة ، وهي صحيح البخاري ومسلم ، والموطأ ، وسنن أبي داود ، والترمذي ، والنسائي ، وسار على منهج رزين السرقسطي في كتابه : " التجريد للصحاح والسنن" إلا أنه زاد عليه زيادات كثيرة .
انظر :-
الرسالة المستطرفة (ص ١٧٤) ، وكشف الظنون (١ / ٥٣٥-٥٣٧) وقد طبع الكتاب في عشرة مجلدات بتحقيق : عبد القادر الأرناؤوط ، وعمل له فهارس في مجلدين ضخمين : يوسف الزبيبي .

(٣) وفي (أ) : بمحدث المحدثين .

(٤) وفي (ب) : وناسب .

(٥) سقطت من (ب) .

هذا أقل درجاته فاذا سمع ماذكرناه ،وكتب الطباق[١] ودار على الشيوخ ، وتكلم في العلل ، والوفيات ،والأسانيد كان في أول درجات المحدثين ، ثم يزيد الله من يشاء[٢] مايشاء[٣] ،وقال في موضع آخر منه[٤] :-

ومن الناس طائفة طلبت الحديث وجعلت دأبها السماع على المشايخ ،ومعرفة العالي[٥] والنازل ، وهؤلاء هم المحدثون على الحقيقة إلا أنّ كثيراً منهم يجهد نفسه في تهجي[٦] الاسماء والمتون ، وكثرة السماع من غير فهم لما يقرؤونه ،ولا تتعلق فكرته بأكثر من أني حصلت جزء ابن عرفه[٧] عن سبعين شيخاً ،وجزء الانصاري عن كذا

---

(١) الطباق : على زنة (فِعَال) ، وهي جمع تكسير للكثرة ، (لطبقة) على زنة (فَعْلَة) كرَقَبَة ، والمراد بكُتُب الطباق هو كُتُب الحديث وجمعه في أجزاء حديثية أو كتب ، ومما يستأنس به على ذلك قول لابن نقطة ضمن تجريحه لبقاء بن أبي العليق (ت ٦٠١ هـ) .
قال : رجال ، زوّر ألف (طبقة) على عبد الوهاب الأنماطي ، وابن خيرون ،وكشط أسماء ،وألحق أسماء .
انظر :-
تاريخ الاسلام (ج ١٨/ق ١/ ٥٥، ٥٦) ، والمجالة النافعة (ص٢٢ـص ٣٢) ، والحطة (ص ١٢٣) .

(٢) وفي (ب) : لمن .

(٣) مفيد النعم للسبكي ص ٨١ ـ ص ٨٣ .

(٤) مفيد النعم للسبكي ص ٨٩ .

(٥) في مفيد النعم ص ٨٩ : العالي من المسموع .

(٦) من الأصل ص ٨٩ ومن (ب) ، (جـ) ،وفي (أ) : هجي .

(٧) طبع الكتاب مؤخرا ،سنة (١٤٠٠هـ) بتحقيق عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي ،طبعته دار الأقصى بالكويت .

(ق ٩ / أ)

شيخاً ، جزء ابن فيل ، وجزء البطاقة (١) ، نسخة أبي مسهر (٢) وأنحاء ذلك ، وإنما كان السلف (٣) يسمعون فيقرؤون فيرحلون فيفسرون ويحفظون فيعملون .

وقال ابن حبان (٤) :- كل مشتغل بعلم من العلوم فلابد أن يتحقق به أو يكثر منه إلا أهل الحديث (٥) فإن أكثرهم عوام ولم يتمثل أحد منهم بين يدي عالم ، ولا مقرئ ، ولا فقيه ، ولا نحوي ، ولا لغوي ولا أديب ، ولا أصولي ، إنما ينشأ (٦) الواحد منهم ، وقد علم الخط من

---

(١) انظر للتعريف بهذه الاجزاء الرسالة المستطرفة ص ٧٠ ، ٨٩ ، ٩٠ .

(٢) من الأصل ص ٨٩ ، وقد سقطتا من جميع النسخ .

(٣) في (ب) ، (جـ) : يرحلون يسمعون ، وترتيب العبارة : يسمعون فيعون فيرحلون فيقرؤون فيحفظون فيعملون . كما في الأصل (معيد النعم ص ٨٩) .

(٤) أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي ، الامام الحافظ ، قال الخطيب : كان ثقة نبيلاً فهماً .
توفي سنة (٣٥٤هـ) .

انظر :-
تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٢٠) ، وميزان الاعتدال (٣/ ٥٠٦) ، ولسان الميزان (٥/ ١١٢) .

(٥) سقطت من (جـ) .

(٦) من (د) ، وفي (أ) ، (جـ) : الا بما شاء ، وفي (ب) : نشاء .

الكتاب فيملقه عامي مثله بسماع الحديث ، وتطول قراءته بحيث - يحصل له أنه اذا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوله - بالرفع ، وإذا قال : إنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقوله بالنصب من كثرة ما يرد له ذلك في قراءة الحديث ، فاذا أكثر من السماع لحقه (١) من الزهو والكبر ماجعله يعلو به على الأفاضل والعلماء وصار له تمييز على الصبيان (الذين يسمعهم (٢)) وأكثر علمه [أن يعرف (٣)] أنّ الجزء الفلاني يرويه الشيخ العامي [فلان (٤)] ، وأنّ فلانة (٥) انفردت بالسماع عن فلان ، وأنّ فلان آخر من حدث بالاجازة عن فلان ونحو ذلك من غير حفظ الاسناد (٦) ولا متن ولا بحث في مشكل ، والفاضل منهم الكبير القدر الذي يفرق بين بعض مايشكل (كعيينة وعتيبة (٧)) ، ويريد ويزيد ، وهيهات ليس علم الحديث هذا ، ألا (٨) ترى الى محدثي الصدر الأول كيف كانوا !! كسفيان الثوري ، والأوزاعي ، وشعبة ، وابن معين ، وأنظارهم ، ولبعضهم (٩) :

---

(١) من (د) ، وفي بقيه النسخ : لفة .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) من (د) ، وقد سقطت من (د) .

(٤) من (ب) ، (د) ، وفي (أ) : فلاني .

(٥) من (ب) ، وفي (أ) : ثلاثة .

(٦) من (د) .

(٧) من (د) ، وفي بقية النسخ : كهيئة وغيبة .

(٨) وفي (ب) ، (جـ) : الى .

(٩) هو أبو الحسن علي بن ابراهيم بن سلمه بن بحر القطان القزويني ، أديب فاضل محدث حافظ .
توفي سنه (٣٤٥هـ) .
انظر : معجم الادباء (١٢ / ٢١٨) ، وطبقات المفسرين للداودي (١ / ٣٨٢) .

(ق ٩ / ب)

إنّ الذي يروي ولكنه ... يجهل ما يروي وما يكتب
كصخرة تنبع أمواهها (١) ... تسقي الأراضي وهي لا تشرب (٢)

وقال آخر :-

ومحدث قد صار غاية علمه ... أجزاء يرويها عن الدمياطي
وفلانة تروي حديثا عاليا ... وفلان يروي ذاك عن أسباط
والفرق بين غريبهم وعزيزهم ... وافصح عن الخياط والحناط
وأبو فلان ما اسمه ومن الذي ... بين الأنام ملقب بسناط
وعلوم دين الله نادت جهرة ... هذا زمان فيه طي بساطي

وقال أبو طالب (٣) المكي في كتاب قوت القلوب :- « قد اختلط الأمر في هذا الزمان فصار المتكلمون يدعون علماء ، (والقصاص يسمون عارفين ، والرواة النقلة يقال علماء من غير فقه في دين ولا بصيرة في فن)(٤)(٥) »

---

(١) من (د) ، والتدريب (١ / ٤٧) ، والنكت للزركشي (ق ٦/أ) وفي (أ) : تتبع أفواهها ، وفي (ب) : نبيع .

(٢) انظر نكت الزركشي (ق ٦/أ) .

(٣) أبو طالب محمد بن علي بن عطية ، المعروف بالمكي ، الزاهد الواعظ .

توفي سنة (٣٨٦ هـ) .

واسم كتابه بالكامل " قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد " ذكر فيه أشياء منكرة مستشنعة في الصفات .

انظر : تاريخ بغداد (٣ / ٨٩) ، وميزان الاعتدال (٣ / ٦٥٥) ، وكشف الظنون (٢ / ١٣٦١) .

(٤) العباره بين القوسين سقطت من (د) .

(٥) انظر قوت القلوب (٢ / ٣٨) بالمعنى .

وقال الغزالي[١] في الأحياء في (باب : أصناف المغترين) :-

وفرقة أخرى استغرقوا أوقاتهم في علم الحديث - أعني في سماعه، [وجمع][٢] الروايات الكثيرة منه ، وطلب الأسانيد الغريبة العالية - [فهمة][٣] أحدهم أن يدور في البلاد[٤] ، ويرى الشيوخ

---

(١) أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي ، حجة الاسلام والمسلمين ، امام أئمة الدين .
توفي سنة (٥٠٥هـ) .
انظر :-
تبيين كذب المفتري لابن عساكر ص ٢٩١ - ٣٠٦ ،وشذرات الذهب (٤/ ١٠) .

(٢) من (د) ، ومن الاحياء (١١/ ٢٠٣٨) ، وفي بقية النسخ :جميع.

(٣) من الاحياء (١١/ ٢٠٣٨) ، وفي النسخ : فهم .

(٤) هذه ليست مثلبة حتى يعيب الغزالي بها من حفظ الله بهم سنة نبيه . . . وكيف يعيب رحلتهم ،والله تعالى قد فتح لهم بأبب الرحلة لهم فقال : (وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً . . الآيه) التوبه :١٢٢ . ، وفتحه لهم صاحب السنة المعصماء صلى الله عليه وآله وسلم فقال :-

" من سلك طريقا . . . الحديث" ، وكيف ينكر عليهم رحلاتهم ، وهذا عكرمة مولى ابن عباس يفسر قول الله تعالى : (العَابِدُونَ الحَامِدُونَ السَائِحُون . . . الآيه) سورة التوبه ١١٢ فيقول : هم طلبة الحديث.

ويقول ابراهيم بن أدهم :- إنّ الله تعالى يرفع البلاء عن هذه الأمة برحلة أصحاب الحديث .

../..

وقال الشعبي : لولا أنّ رجلاً سافر من أقصى الشام إلى أقصى اليمن فحفظ كلمة تنفعه فيما يستقبله من عمره ، رأيت أنّ سفره لا يضيع .

وقال أبو الفضل العباس بن محمد الخراساني :-

رَحَلْتُ أَطْلُبُ أَصْلَ العِلْمِ مُجْتَهِداً ... وَزِينَةُ المَرْءِ في الدُّنيا الأَحَادِيث

لا يَطْلُبُ العِلْمَ إلا بَاذِلٌ ذَكَرٌ ... وَلَيْسَ يَبْغُضُهُ إلا المَخَانِيث

وحتى لو وجد من هؤلاء المحدثين من لا ينفقه ما يرويه فانّ هذا ليس مدعاة لهذه الحملة الشرسة التي حملها المتكلمون ومنهم الغزالي فانّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أمر بالتبليغ عنه ولو آية ، فقال : " بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً ، وقال : " فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ مِنْكُمُ الغَائِبَ " ، ولولا هؤلاء النقلة من المحدثين لما استطاع أحد أن يستنبط فقهاً ولا أن يبني حكماً ، وما أصدق قول أبي الحسن الارمنازي حيث قال في مدح أهل الحديث ورواته :-

أَلا إنّ خيرَ النّاسِ بعدَ مُحمّدٍ ... وأصحابِهِ والتابعينَ بإحسانِ

أُنَاسٌ أَرَادَ اللهُ إحْيَاءَ دِينِهِ ... بِحِفْظِ الذي يُروَى عن الأَوّلِ والثّاني

انظر :-

الرحلة للخطيب (ص ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٩) ، والعالي والنازل (ص ٥٤) ، وشرف أصحاب الحديث للخطيب (ص ٣ - ص ٥) ، وشعار أصحاب الحديث لابي أحمد الحاكم ، ومكانة أهل الحديث د . ربيع بن هادي .

(ق ١٠ / أ)

ليقول[١] : أنا أروي عن فلان ، ولقد لقيت[٢] فلاناً ،ومعي من الأسانيد ماليس مع غيري !! وغرورهم[٣] من وجوه منها :-

أنهم كحملة الأسفار فإنهم[٤] لا يصرفون العناية إلى فهم معاني السنة فعلمهم قاصر ،وليس معهم إلا النقل ، ويظنون أنّ ذلك يكفيهم .

(ومنها) : أنهم إذا لم يفهموا معانيها لا يعملون بها ، وقد يفهمون بعضها أيضا ولا يعملون به[٥] .

(ومنها) : أنهم يتركون العلم الذي هو فرض عين[٦] وهو معرفة معالجة القلب ويشتغلون بتكثير الأسانيد/وطلب العالي[٧] منها ولا حاجة بهم إلى شيء من ذلك[٨] .

---

(١) من (د) ،وفي بقية النسخ : فيقول .

(٢) وفي الاحياء (١١/٢٠٣٨) : رأيت .

(٣) من (د) ،ومن الاحياء ،وفي بقيه النسخ : وعزروهم .

(٤) وفي (ب) ، (ج) : كأنهم .

(٥) من (د) ،ومن الاحياء (١١/٢٠٣٨) ، وقد سقطت من النسخ الثلاثة .

(٦) من الاحياء (١١/٢٠٣٨) ،وفي (أ) : عليهم ،وفي (ب) ، (ج) ، (د) : عينهم .

(٧) وفي (ب) : المعاني .

(٨) هذه شبهة كثير من المتكلمين والمتصوفين دعوى أنّ العناية بالحديث ، وجمع طرقه لا تعلق بها بالقلوب ،ولا بمعالجة القلوب، وأنّ القلوب تعالج ، بالنظر وحده وبالتفكر وحده ،وهذا من تلبيسات ابليس ، قال ابن القيم رحمه الله : [ومن كيد الشيطان بأصحاب الآراء والتصوف] أن ألقى على ألسنتهم أن كلام الله ورسوله ظواهر

٠٠/٠٠

لفظية لا تفيد (اليقين) .. [ومن كيد الشيطان بهم أيضا ما أوحاه إليهم : أنّ وراء العلم طريقا إن سلكوه افضى بهم إلى كشف العيان ، وأغناهم عن التقيد بالسنة والقرآن ، فحسّن لهم رياضة النفوس وتهذيبها .. والعمل على تفريغ القلب ، وخلّوه من كل شيء ، حتى ينتقش فيه الحق بلا واسطة تعلم ، فلما خلا من صورة العلم الذي جاء به الرسول نقش فيه الشيطان بحسب ما هو مستعد له من أنواع الباطل .

فالاشتغال بعلوم الحديث ، ونقله بأسانيده ترقيق للقلوب المؤمنة لأنّ الحديث كما قال الخطيب : - " يشتمل على معرفه أصول التوحيد ، وبيان ماجاء من الوعد والوعيد ، وصفات رب العالمين تعالى عن مقالات الملحدين ، والاخبار عن صفة الجنة والنار ، من صنوف العجائب ، وعظيم الآيات ، وذكر الملائكة المقربين ، ونعت الصافين والمسبحين " .

انظر :-

اغاثة اللهفان (١/ ١٣٩) ، وشرف أصحاب الحديث (ص ٣) ، ومعرفة علوم الحديث (ص ٧٦) ، ومكانة أصحاب الحديث (ص ٤٨) .

(ومنها) : وهو[1] الذي أكبطيه أهل[2] الزمان أنهم أيضاً لا يقومون بشرط السماع فإنّ السماع بمجرده وإن لم يكن له فائدة ولكنه مهم في نفسه للوصول إلى اثبات الحديث اذ التفهم بعد الاثبات والعمل بعد التفهم ، فالأول السماع ، ثم الفهم[3] ثم الحفظ ، ثم العمل ، ثم [النشر[4]] ، وهؤلاء اقتصروا من الجملة على السماع ، ثم تركوا حقيقة السماع فترى الصبي في مجلس الشيخ والحديث يُقرأ والشيخ ينام ، والصبي يلعب ثم يكتب اسم الصبي في السماع ، فاذا كبر تصدى يُسمع[5] منه ، والبالغ الذي يحضر بما يغفل ولا يسمع ولا يصغي ، ولا يضبط ، وربما يشتغل بحديث وينسخ[6] ، والشيخ الذي يقرأ عليه لو صحّف وغيّر ما يقرأ عليه لم يشعر به ، ولم يعرفه ، وكل ذلك جهل وغرور إذ الأصل في الحديث أن يسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ([فيحفظه[7]] كما سمعه (من رسول الله صلى الله عليه وسلم)[8] ، ويرويه[9] كما حفظه[10] ، فتكون الرواية عن الحفظ والحفظ عن

---

(١) وفي (ب) : هو بغير واو أُولى .

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) وفي الاحياء : التفهم .

(٤) من الاحياء (١١/٢٠٣٨) ، وفي النسخ : السر .

(٥) وفي الاحياء : ليسمع .

(٦) وفي الاحياء : أو نسخ .

(٧) وفي الأصل : فتحفظ ، وفي (ب) : متحفظ ، والتصحيح من الاحياء (١١/٢٠٣٩) .

(٨) سقطت من (د) .

(٩) من الاحياء (١١/٢٠٣٩) ، ومن (د) ، وفي بقية النسخ : وترويه .

(١٠) من الاحياء (١١/٢٠٣٩) و(د) ، وفي بقية النسخ : حفظته .

السماع فان عجزت عن سماعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعته من الصحابة أو التابعين ، وصار سماعك عن الراوي كسماع من يسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو أن تصغي (١) لتسمع (٢) ، فتحفظ ، وتروي كما حفظت ، وتحفظ كما سمعت بحيث لا تغير منه حرفا ولو غيرت غيرك منه حرفاً وأخطأ علمت خطأه ، إلى أن قال : وصحة السماع لا تعرف من قول المحدثين ، لأنه ليس من علمهم ، بل من علم علماء الأصول (٣) بالفقه ، ولو سمعوا على الشرط لكانوا مغرورين فمي اقتصارهم على النقل ، وفي افناء أعمارهم في جمع الروايات والأسانيد ، واعراضهم عن مهمات الدين ، ومعرفة معاني الأخبار ، بل الذي يقصد من الحديث سلوك طريق الآخرة ، وربما يكفيه الحديث الأول الواحد عمراً كما روي عن بعض الشيوخ أنه حضر مجلس السماع ، فكان أول حديث روي : قوله صلى الله عليه وسلم : "مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ" (٤) . فقام وقال : يكفيني هذا حتى أفرغ منه ،

---

(١) من الاحياء ، (د) وفي الأصل : أن يصغي .

(٢) من الاحياء (١١ / ٢٠٣٩) ، وقط سقطت من النسخ الثلاثة ، وفي (د) : ليحفظ ويروي .

(٣) من الاحياء (١١ / ٢٠٤٠) ، وفي النسخ الأربعة : من علم أصول الفقه .

(٤) الحديث صحيح .

وقد ورد من طرق عديدة :-

فمن طريق حجاج بن دينار عن شعيب بن خالد عن حسين بن علي مرسلاً بلفظ : "إِنَّ مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ قِلَّةُ الْكَلَامِ فِيمَا لَا يَعْنِيهِ" . رواه مالك (كتاب حسن الخلق - باب ماجاء في حسن الخلق - ٢ / ٩٠٣) ، وبنحوه الامام أحمد (١ / ٢٠١) ، ورواه الطبراني في الكبير (٣ / ١٣٨ - رقم ٢٨٨٦) ، والصغير (٢ / ١١١) مرفوعاً عن علي بن الحسين عن أبيه .

٠٠/٠٠

ومن حديث الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا رواه الترمذي (كتاب الزهد - باب حدثنا سليمان بن عبد الجبار - ٤/٥٥٨) وقال عقبه : وهكذا روى غير واحد من أصحاب الزهري عن الزهري عن علي ابن حسين عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو ذلك حديث مالك موسلا ، وهذا عندنا أصح من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة وعلي بن الحسين لم يدرك علي بن أبي طالب ،وابن ماجة (كتاب الفتن - باب كف اللسان في الفتنة - ٢/١٣١٥) ، والخطيب في تاريخه (٤/٣٠٩) ،

والحديث عزاه السيوطي في الجامع الصغير :

للحاكم في الكنى من طريق "أبي بكر الصديق" ،والشيرازي في الألقاب من طريق "أبي ذر" ، وللحاكم في تاريخ نيسابور من طريق "علي بن أبي طالب" ، وللطبراني في الصغير (٢/٤٣) ، والأوسط من طريق "زيد بن ثابت" باسناد ضعيف .

قال الهيثمي (٨/١٨) : ورجال أحمد ،والكبير ثقات .

وصححه ابن عبد البر ، والسيوطي ، ومن المعاصرين الألباني وحسنه النووي .

انظر :-

فيض القدير (٦/١٣) ،والتيسير (٣/٣٠٩) ،وصحيح الجامع الصغير (٥/٢١٦) .

ثم اسمع غيره ، فهكذا يكون سماع الأكياس الذين يحذرون الغرور.(١)

وقال الخطيب في الكفاية(٢) :-

" قد استفرغت طائفة من أهل زماننا وسعها في كتب الأحاديث والمثابرة(٣) على جمعها من غير أن يسلكوا - مسلك المتقدمين وينظروا نظر السلف الماضين(٤) في حال الراوي والمروي وتمييز سبيل/المذول(٥) والمرضي واستنباط ما في(٦) السنن من الأحكام واثاره المستودع فيها من الفقه بالحلال والحرام ، بل قنعوا(٧) من الحديث باسمه ، واقتصروا على كتبه في الصحف(٨) ورسمه ، فهم جهلة(٩) أغمار(١٠) وحملة(١١) أسفار ، قد تحملوا المشاق الشديدة ، وسافروا(١٢) الى البلدان البعيدة ، [وهان عليهم

---

(١) انظر احياء علوم الدين (١١/ ٢٠٣٨ - ٢٠٤١) .

(٢) الكفاية ص ٣٢ .

(٣) ص الكفاية ص ٣٢ ، وفي النسخ : المنابرة .

(٤) من الكفاية ص ٣٢ ، وفي أ ، ج ، د : المبرزين ، وفي (ب) : والمبرزين.

(٥) من (ب) ، وفي الأصل : الرذول .

(٦) من الكفاية ص ٣٢ ، وفي النسخ : من .

(٧) من (ب) ، وقد سقطت من (أ) .

(٨) وفي (د) : في صحفه .

(٩) من الكفاية ص ٣٢ ، وفي النسخ الأربعة زيادة : جهله .

(١٠) الاغمار : جمع (غُمر) بالضم ، وهو الجاهل الغرّ الذي لم يجرّب الأمور .

انظر : لسان العرب (٥/ ٣٢) ، وتاج العروس (٣/ ٤٥٣) .

(١١) من الكفاية ص ٣٢ ، (د) وفي بقية النسخ : لحم .

(١٢) وفي (ب) ، (جـ) : وسافرا بالتثنية .

الدأب والكلال[١] ، واستوطئوا مراكب الحل والارتحال ،وبذلوا الأنفس والأموال ،وركبوا المخاوف والأهوال ،شعث الرؤوس،شحب الألوان ،خمص[٢] البطون ، نواهل الأبدان[٣] ، يقطعون أوقاتهم بالسير في البلاد طلبا لما علا من الاسناد ، لا يريدون شيئا سواه ولا يبتغون[٤] إلا إياه ، يحطون عمن لا تثبت عدالته ،ويأخذون[٥] ممن لا تجوز أمانته ويروون عمن لا يعرفون صحة حديثه ،

---

(١) الدأب : هو السوق الشديد ، والطرد للدابة ،وأدأب الرجل الدابة إدآباً إذا أتعبها .
والكَلَال : من كَلَّ يَكِلّ ، وكللت من المشي /أكلّ كلالاً ، وكلالة ، أي : أعييت .
والمعنى : هان على هؤلاء المذكورين التعب ، والنصب،والاعياء .

انظر :
لسان العرب (١/ ٣٦٩ ، ١١/ ٥٩١) .

(٢) الخَمَص ،والخَمَص ، والمَخْمَصة : الجوع ،وهو خلاء البطن من الطعام ،والمعنى : أي : خالية بطونهم من الطعام ،لما هم فيه من الفقر .

انظر :-
لسان العرب(٧/ ٣٠) ،وتاج العروس(٤/ ٣٩٠) .

(٣) في الكفايه (ص٣٢) ،وقد سقطت من النسخ الأربعه ص ٢٤٥ .

(٤) وفي (د) : ولا يتبعون .

(٥) وفي نسخه من نسخ الكفايه ، وكذلك في النسخ : ويسمعون .

[ولا يتيقن ثبوت سماعه (١) ،] ويحتجون بمن لا يحسن قراءة صحيفته (٢) ، ولا يقوم بشيء من شرائط الرواية ، ولا يفرق (٣) بين السماع والاجازة ، ولا يميز بين المسند والمرسل ، والمقطوع والمتصل ، [ولا يحفظ اسم شيخه الذي حدثه حتى يستثبته من غيره (٤)] ، ويكتبون عن الفاسق (٥) [في فعله ، المذموم في مذهبه ، وعن المبتدع في دينه (٦)] ، فجر هذا الفعل منهم للوقيعة في سلف العلماء ، وسهل (٧) طريق الطعن عليهم لأهل البدع والأهواء حتى ذم الحديث وأهله بعض من ارتسم بالفتوى في الدين ، ورأى عند اعجابه بنفسه أنه أحد الأئمة المجتهدين ، بصدوقه عن الآثار الى الرأي المرذول ، وتحكمه في الدين برأيه (٨) (٩) المعلول وذلك منه غاية الجهل ونهاية التقصير عن مرتبة الفضل ، ينتسب (١٠) إلى قوم [تهيبوا كذا / الطلب] (١١) ، ومعاناة ما فيه من المشقة والنصب ، وأعيتهم الأحاديث أن يحفظوها ، واختلفت

---

(١) من الكفاية ص ٣٣ ، وقد سقطت من بقية النسخ .

(٢) من الكفاية ص ٣٣ و (ب) ، وفي أ : صحيفة .

(٣) وفي (د) : ولا يفرقون .

(٤) من الكفاية ص ٣٣ ، وقد سقطت من جميع النسخ .

(٥) من الكفاية ص ٣٣ ، وقد سقطت من جميع النسخ .

(٦) من الكفاية ص ٣٣ ، وقد سقطت من النسخ جميعها .

(٧) وفي (ب) : سبيل .

(٨) سقطت من : ب .

(٩) وفي (د) ، ونسخة أخرى من الكفاية : باجتهاده .

(١٠) من الكفاية ص ٣٣ ، و(د) ، وفي بقية النسخ : يتسبب .

(١١) من الكفاية ص ٣٣ ، وفي أ ، ب ، جـ : يهيبوا كذا طلب ، وفي (د) : بياض .

عليهم الاسانيد ولم يضبطوها ، فجانبوا ما استثقلوا[١] ، وعادوا ماجهلوا وآثروا الدعة واستلذوا الراحة ثم تصدروا [في][٢] المجالس قبل الحين الذي يستحقونه ، وأخذوا أنفسهم بالطعن على العلم الذي لا يحسنونه[٣] ، إن تعاطى أحدهم رواية حديث فمن صحف ابتاعها من غير سماع لها ، ولا معرفة بحال ناقلها ، وان[٤] حفظ شيئا منها خلط الغث والسمين ، والحق الصحيح بالسقيم ، وإن قُلِبَ عليه اسناد خبر[٥] أو سُئِلَ[٦] عن علة تتعلق بأثر تحيّر واختلط وعبث بلحيته وامتخط[٧] توريةً عن مستور جهالته فهو كالحمار في طاحونته ، ثم رأى ممن يحفظ الحديث ويعانيه ، مالبس في وسعه الجريان فيه ، فلجأ إلى الازدراء بفرسانه ، واعتصم بالطعن على الراكضين في ميدانه ، كما أخبرنا أبوبكر محمد بن عمر[٨] بن جعفر

---

(١) وفي (ب) : ما اشتغلوا .

(٢) من (د) .

(٣) من الكفاية ص ٣٣ ، ومن (جـ) ، (د) ، وفي (أ) ، (ب) : يحسبونه .

(٤) وفي (ب) : فان .

(٥) وفي (ب) : جزء .

(٦) وفي (ب) : سبيل .

(٧) من (ب) ، (د) ، وقد سقطت من (أ) ، (جـ) .

(٨) وفي (ب) : عمران .

الخرقي[1] أنا[2] أحمد بن جعفر بن محمد ابن سلم الختلي[3]

---

(١) أبوبكر محمد بن عمر بن جعفر الخِرَقي بكسر ففتح - وقد تصحفت في الأصل إلى الحرقي - يعرف بابن درهم أو بالدرهمي سمع أبا بكر بن خلاد النصيبي ، وأبا بكر بن مالك القطيعي ، وغيرهما ، .

قال الخطيب : كتبنا عنه ، وكان صدوقاً .

توفي سنة (٤٣٠ هـ) .

انظر :-

تاريخ بغداد (٣/ ٣٨) ،والأنساب للسمعاني (٥/ ٣٤٠) .

(٢) من الكفاية ص٣٤ ،و(د) ،وفي (أ) ، (ب) ، (جـ) : أن .

(٣) أبوبكر أحمد بن جعفر بن محمد الخُتُّلي - بضم الخاء وتشديد التاء - كتب عنه الدارقطني ، قال الخطيب البغدادي :

كان صالحاً ديناً ،مكثراً ، ثقةً ثبتاً .

كتب في القراءات أمراً عظيماً ، والتفاسير .

توفي سنة (٣٦٥ هـ) .

والختلي : نسبة إلى قرية على طريق خراسان اذا خرجت من بغداد .

انظر :-

تاريخ بغداد (٤/ ٧١) ،والانساب (٥/ ٤٤ ، ٤٦) .

نا (١) أبو العباس أحمد بن علي الأبّار (٢) قال رأيت بالأهواز (٣)

---

(١) وفي الكفاية ص ٣٤ : قال حدثنا .

(٢) أبو العباس أحمد بن علي بن مسلم النخشبي ، المعروف (بالأبار) سكن بغداد ، وحدث بها عن مسدد وغيره .
قال الخطيب : كان ثقةً ، حافظاً ، متقناً ، حسن المذهب .
مات سنة (٢٩٠ هـ) .
والأبار : بفتح الألف وتشديد الباء : نسبة إلى عمل الإبر ، وهي جمع الإبرة التي يخاط بها الثوب .

انظر :-
تاريخ بغداد (٤/ ٣٠٦) ، وطبقات الحنابلة (١/ ٥٢) ، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٦٣٩) ، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٤٤٣) واللباب (١/ ٢٣) .

(٣) آخره زاي ، وهي جمع : (هَوز) ، وهي كلمة تنطق بالعربية أصلا : (حَوز) ، ثم استعملها الفرس فقلبوا الحاء إلى هاء على عادتهم في ذلك ، فقالوا : (هوز) وهي إلى اليوم تسمى (بالأهواز) أو اقليم (خوزستان) .

انظر :-
معجم البلدان (١/ ١٨٤) ، وبلدان الخلافة (ص ٢٦٧) ، وأطلس العالم المصور مادة (ايران) .

رجلاً قد حفّ[1] شاربه وأظنه قد اشترى كتباً ، وقعد[2] للفتيا ، فذكروا أصحاب الحديث ، فقال : ليسوا بشيء ، وليس[3] يساوون شيئا ، فقلت له : ـ أنت لا تحسن تصلي !! .

قال : أنا ؟؟ قلت : نعم ، قلت : ايش تحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ـ افتتحت الصلاة ورفعت يديك ؟؟ فسكت ، [قلت له : وايش تحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وضعت يديك على ركبتيك ؟ فسكت[4]] !!

---

(١) حفّ شاربه ، يحفه حفّاً أي أحفاه ومنه حديث : " حفّوا الشارب . . . " ، وهو : المبالغة في قصة (أو) هو مأخوذ من حافتي الشيء ، أي : جانبيه وطرفيه ، وعلى هذا يكون معنى (حفّ الشارب) أي : قص ما زاد على حافتيه أي : من جهة الفم ، ويؤيده حديث المغيرة بن شعبة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له ـ وقد وفى شاربه ـ : " أقصه لك على سواك " . وهو حديث صحيح عند أبي داود وفي الشمائل للترمذي .

انظر :ـ

لسان العرب (٩ / ٥٠) ، وتاج العروس (٦ / ٧٢) ، والنهاية لابن الأثير (١ / ٤١٠) ، ومختصر شمائل الترمذي للالباني (ص ٩٤) .

(٢) من (أ) ، و (ب) ، (جـ) وفي الكفاية ص ٣٤ ، و (د) : وتعبأ .

(٣) من الكفاية ص ٣٤ ، ومن (ب) ، (د) ، وفي (أ) ، (جـ) : وليسوا .

(٤) سقطت من (أ) .

قلت : فايش تحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجدت ؟؟ فسكت !! قلت : مالك لا تكلم[1] ؟ ألم أقل لك إنك لاتحسن تصلي !! .

أنت انما قيل لك تصلي الغداة ركعتين ، والظهر أربعاً فالزم ذا خيراً لك من أن تذكر أصحاب الحديث فلست بشيء ولا تحسن شيئاً .

فهذا المذكور مثله في[2] الفقهاء كمثل من تقدم ذكرنا له ممن انتسب إلى الحديث ولم يعلق به منه غير سماعه وكتبه دون نظره في أنواع علمه .

وأما المحققون فيه والمتخصصون به فهم الأئمة والعلماء ، والسادة[3] الفقهاء ، أهل الفضل والفضيلة والمرتبة الرفيعة ، حفظوا على الأمة أحكام الرسول ، وأخبروا عن أنباء[4] التنزيل ، وأثبتوا ناسخه ومنسوخه ، وميزوا محكمه ومتشابهه ، ودونوا أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله ، وضبطوا على اختلاف الأمور ، أحواله[5] في يقظته ومنامه وقعوده وقيامه وملبسه ومركبه ومأكله ومشربه ، حتى

---

(١) من الكفاية ص ٣٤ ، و (د) ، وفي بقية النسخ : لا تتكلم بتاءين .

(٢) من (ب) ، (جـ) ، ومن الكفاية ص ٣٤ ، وفي الأصل : من .

(٣) وفي (ب) بغير واو .

(٤) من الكفاية ص ٣٥ ، وفي (ب) : أنها .

(٥) سقطت من (ب) .

(ق ١٢ /ب)

القلامة من ظفره ماكان يصنع بها[١] ، والنخامة من فيه كيف كان يلفظها ، وقوله عند كل فعل يحدثه/ ولدى[٢] كل موقف يشهده تعظيما لقدره على الله عليه وسلم ومعرفة لشرف ماذكر عنه وعزي - إليه ، وحفظوا مناقب صحابته ومآثر عشيرته ، وجاءوا بسير الأنبياء ومقامات الأولياء ، واختلاف الفقهاء ، ولولا عناية أصحاب الحديث بضبط السنن وجمعها واستنباطها من معادنها ، والنظر في طرقها لبطلت الشريعة وتعطلت أحكامها اذ[٣] كانت مستخرجة من الآثار المحفوظة ، ومستفادة من السنن المنقولة ، فمن عرف للاسلام[٤] حقه ، وأوجب للدين حرمته أكبر أن يحتقر من عظم الله تعالى شأنه وأعلى مكانته[٥] وأظهر حجته ، وأبان فضيلته ولم يرتق بطعنه إلى حزب الرسول وأتباع الوحي وأوعية الدين وخزنة[٦] العلم الذين ذكرهم الله تعالى في كتابه فقال :- (والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه)[٧] ، وكفى المحدث شرفاً أن يكون اسمه مقروناً باسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكره

---

(١) روي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا احتجم أو أخذ من شعره أو من ظفره به إلى البقيع فدفنه ، والحديث رواه أبو الشيخ في كتاب اخلاق النبي ص ٢٥٨ ، والحديث غير ثابت بهذا السند ، لأن فيه - يعقوب بن الوليد الأزدي كذبه الامام أحمد وغيره - . كما في التقريب ٣٨٧ .

(٢) من الكفاية ص ٣٥ ، وفي النسخ الأربعة : وكذا .

(٣) من الكفاية ص ٣٥ ، وفي (أ) : اذا .

(٤) من (جـ) ، وفي (أ) : الاسلام .

(٥) من (د) ، وفي النسخ : مكانه .

(٦) وفي (ب) : وخدمة .

(٧) سورة التوبة : آية ١٠٠ .

متصلاً بذكره (ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ)(١)
والواجب على من خصه الله ـ تعالى ـ بهذه المرتبة وبلغه الى هذه المنزلة أن يبذل مجهوده في تتبع آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسننه ، وطلبها /من مظانها وحملها عن(٢) أهلها والتفقه بها ،والنظر في أحكامها ،والبحث عن معانيها والتأدب بآدابها ، ويصرف عن مايقل نفعه وتبعد فائدته ، من طلب الشواذ والمنكرات وتتبع الأباطيل والموضوعات ، ويوفي الحديث حقه في الدراسة والحفظ والتهذيب والضبط ، ويتميز بما تقتضيه حاله(٣) ، ويعود(٤) عليه زينه(٥) وجماله ، فقد أخبرنا أبوبكر أحمد بن محمد بن أحمد ابن غالب الخوارزمي(٦) قال : قرئ على أبي أحمد الحسين بن علي التميمي(٧)

---

(١) ~~النصف الأول من الآية من سورة الحاقة بآيتها ، والثاني من سورة آل عمران الآية ٧٤ ، وأما الآية التي في سورة الحاقة فهي (ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ) .~~ سورة الجمعة ٤

(٢) وفي (ب) : على .

(٣) من الكفاية ص ٣٥ ،وفي النسخ : لما يقتضيه حاله .

(٤) من الكفاية ،، ،، ،، : وتعود .

(٥) من الكفايه ص ٣٥ ، وفي النسخ : زينته .

(٦) هو البرقاني ، وستأتي ترجمته في قسم الحديث الصحيح في اثناء الكلام على المستخرجات .

(٧) أبو أحمد الحسين بن علي بن محمد المعروف(بحسينك) .
قال أبوبكر البرقاني عنه : كان ثقة جليلا حجة ،وكان من أثبت الناس وأنبلهم .
مات سنة (٣٧٠هـ) .
انظر : تاريخ بغداد (٨ / ٧٤) ،ونزهة الألباب(ق ٣٧ / ب) .

وأنا أسمع حدثكم محمد بن المسيب(١) نا أبو الخصيب(٢) المصيصي(٣) املاء قال

---

(١) أبو عبد الله محمد بن المسيب بن اسحاق النيسابوري الأرغياني الاسفنجي ، الحافظ ، العابد ، كان من الجوالين في طلب الحديث .

مات سنة (٣١٥هـ) .

انظر :-

سير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٢٢) ، وتذكره الحفاظ (٣/ ٧٨٩) ، والبداية والنهاية (١١/ ١٥٧) ، وشذرات الذهب (٢/ ٢٧١) .

(٢) ذكر الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٢٣) من ضمن شيوخ محمد بن المسيب المتقدم : سعيد بن رحمة المصيصي ولم أقف له على ترجمة فيما بين يدي من كتب الرجال لا بهذا الاسم ، ولا بكنية : أبي الحصيب !! .

فلعله هو صاحب الكنية .

(٣) من الكفاية ص ٣٦ ، وفي النسخ : أبو الحصيب الصيصي ، والصيصي بكسر الميم والياء المنقوطة باثنتين من تحتها بين الصادين المهملتين ، الأولى مشددة ، هذه النسبة إلى بلدة كبيرة يقال لها المصيصة ، وتقع على نهر جيحان ، وموقعها بالتسمية الحديثة في جنوب غرب تركيا ، ولا وجود لها على المخارطة اليوم .

انظر :-

الانساب للسمعاني (١٢/ ٢٩٧) ، ومعجم البلدان ٥/ ١٤٤ ولكنه قال " المصيصة " - بالفتح ثم الكسر - ، وبلدان الخلافة (ص ١٦٢) ، وأطلس العالم (ص ٣٩) .

سمعت سعيد بن المغيرة[1] يقول سمعت مخلد بن الحسين[2] يقول :

" ان كان الرجل ليسمع العلم اليسير فيسود به أهل زمانه ، يعرف ذلك في صدقه وفي ورعه ، وإنه ليروى اليوم خمسين ألف حديث لا تجوز شهادته على فلسوة " ، وقال الشيخ تقي الدين السبكي سألت الحافظ جمال الدين المزي[3] عن حد الحافظ الذي إذا انتهى

---

(١) (س) أبو عثمان سعيد بن المغيرة الصياد المصيصي ، وثقه : أبو حاتم ، وابن حبان - وقال : ربما أغرب - والذهبي ، وابن حجر ، من العاشرة .
مات في حدود العشرين .

انظر :-
تهذيب التهذيب (٤ / ٨٨) ، والجرح والتعديل (٤ / ٦٧) والكاشف (١ / ٣٧٣) ، وتقريب التهذيب (ص ١٢٦) .

(٢) (مق س) أبو محمد مخلد بن الحسين - بالضم - الازدي ، الرملي البصري ، نزيل المصيصة .
ثقة ، فاضل . مات سنة (٢٩١ هـ) .

انظر :-
التقريب (ص ٣٣١) ، وطبقات ابن سعد (٧ / ٤٨٩) ، والمعرفة والتاريخ (١ / ١٨١) ، والجرح والتعديل (٨ / ٣٤٧) ، وسير أعلام النبلاء (٩ / ٢٣٦) .

(٣) أبوالحجاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف القضاعي ، الحلبي ، المزي (نسبة الى المزة بكسر الميم قرية بظاهر دمشق) ، كان أحفظ أهل زمانه ، وكان إماماً في اللغة ديّناً خيراً .
توفي سنة (٧٤٢ هـ) ، .

انظر : طبقات الشافعية للأسنوي (٢ / ٤٦٤) ، والدرر الكامنة (٥ / ٣٣٣) ، والبدر الطالع (٢ / ٣٥٣) .

(ق ١٣ / ب)

إليه الرجل جاز أن يطلق عليه الحافظ ؟ قال : " يرجع إلى أهل المعرف ! ـ

فقلت : ـ وأين أهل المعرف ؟ قليل جداً ! .

قال : ـ أقل مايكون ، [أن يكون (١)] الرجال الذين يعرفهم ـ ويعرف تراجمهم وأحوالهم وبلدانهم أكثر من الذين لا يعرفهم ليكون/الحكم للغالب ! .

فقلت له :ـ هذا عزيز في هذا الزمان أدركت أنت (٢) ـ أحداً كذلك ؟

فقال : ما رأينا مثل الشيخ شرف الدين الدمياطي (٣) ، ثم قال : وابن دقيق العيد كان له في هذا مشاركة جيدة ، ولكن أين الثرى من الثريا (٤) !! فقلت : كان يصل الى هذا الحد ؟ .

---

(١) من (د) ، وقد سقطت من بقية النسخ .

(٢) من (ب) ، (جـ) .

(٣) أبو محمد شرف الدين عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن ، [التوني] ، نسبة إلى (تونة) جزيرة قرب دمياط شمال مصر ـ الدمياطي ، [الشافعي] ، العالم الحافظ [النسابة] ، شيخ المحدثين .
توفي سنة (٧٠٥هـ) .
انظر البداية والنهاية (١٤ / ٤٠) ، وتذكرة الحفاظ (٤/١٤٧٧) والبدر الطالع (١ / ٤٠٣) ، ومعجم البلدان (٢ / ٦٢) ، وأطلس العالم (ص ٥٢ / مصر) .

(٤) كلام المزي رحمه الله هذا لا ينقص من قدر ابن دقيق العيد ، فقد وصفه بالحفظ كل من الذهبي ، وابن كثير ، والسيوطي .
انظر :ـ
تذكرة الحفاظ (٤ / ١٤٨١) ، والبداية والنهاية (١٤ / ٢٧) ، وطبقات الحفاظ (ص ٥١٣) .

قال : ماهو إلا كان يشارك مشاركة جيدة في هذا - أعني في الأسانيد - وكان في [المتون (١)] أكثر لأجل الفقه والأصول (٢) .

---

(١) من التدريب (١/٤٨) ، وفي جميع النسخ : الفنون وهو تحريف .

(٢) أي : أن ابن دقيق العيد رحمه الله كان ماهراً في الفقه وأصوله مجوداً فيهما أكثر من الحديث وأصوله .

قال عنه الذهبي من هذه الناحية : الفقيهة المجتهد . . له اليد الطولى في الأصول .

قلت : وقد تفقه في مذهبي مالك والشافعي ، وأفتى فيهما ، وكتبه التي صنفها في الفقه وأصوله هي الأكثر والأغلب ، مما صنفه في ذلك :

(الالمام) ، وشرح بشر خرج منه مجلدان فقط ، وجمع كتاب .

(الامام) في الاحكام ، قال عنه الذهبي : لو كمل تصنيفه وتبييضه لجاء في خمسة عشر مجلداً ، وقال غيره : لجاء في عشرين مجلداً .

وشرح بعض (مختصر ابن الحاجب) " في فقه المالكية " قال الذهبي عنه : لم أر في كتب الفقه مثله .

٠٠/٠٠

وشرح (مختصر التبريـزى) " فى فقه الشافعية " .

وشرح (مقدمة المطرز) في أصول الفقـــــه .

وعلى كل حال فقد كان (مشاركا) كما قال المزي ، وكما قال الصفدي : "كان اماما ، متفننا ، محدثا ، مجودا ، فقيها ، مدققا ، أصوليـا ، أديبا ، نحويا) .

انظر :-

تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٨١) ، والبداية والنهاية (١٤/ ٢٧) ، وطبقات السبكي (٦/ ٢) ، والوافي (٤/ ٩٤) ، والبدر الطالـــع (٢/ ٢٢٩) .

وقال الشيخ فتح الدين ابن سيد الناس[1] : "المحدث في عصرنا من اشتغل بالحديث رواية ودراية ، وجمع واطلع على كثير من الرواة والروايات في عصره[2] ، وتميز في ذلك حتى عرف فيه خطه ،

---

(١) أبو الفتح فتح الدين محمد بن محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري الاندلسي الاشبيلي ثم المصري الشافعي [المحدث الحافظ الاديب البارع صاحب التصانيف] .
توفي سنة (٧٣٤ هـ) .
انظر :-
الرد الوافر لابن ناصر الدين (ص٢٦) ، وتذكرة الحفاظ (٤/١٥٠٣) ، والدرر الكامنة (٤/٢٧٩) .

(٢) قلت : (خلاصة) ماذكره السيوطي رحمه الله فيما يتعلق بحد المحدث ، أنه ذكر أربعة أقوال في ذلك ، وهي : لابن حبان ، وابن سيد الناس ، والسبكي ، والزركشي ، وهذه الأقوال يمكن تلخيص ما تضمنته في (حد) المحدث و (صفته) في التالي :-
١ - المحدث هو الآخذ من أفواه الشيوخ .
٢ - الذي يحفظ كثيراً من الأحاديث بأسانيدها ، ومتونها ، ويعرف غريبها .
"ابن حبان" و "الزركشي" .
٣ - المشتغل بعلم الحديث رواية ودراية .

٠٠/٠٠

٤ - جمع واطلع على كثيرٍ من الرواة والروايات في عصره .

" ابن سيد الناس " .

٥ - العليم بالعلل ، والعالي والنازل .

٦ - سمع الكتب الستة ، ومسند أحمد ، وسنن البيهقي ، ومعجم الطبراني وضم إلى ذلك ألف جزء من الأجزاء الحديثية .

٧ - وأن يسمع كتب الطبقات ، والوفيات ، والأسانيد .

" التاج السبكي " .

٨ - العليم بعدالة الرجال ، وجرحهم ، دون المقتصر على السماع.

" الزركشي " .

واشتهر فيه ضبطه[١] ، فإن توسع في ذلك حتى عرف شيوخه وشيوخ شيوخه طبقةً بعد طبقة ، بحيث يكون ما يعرفه من كل طبقة أكثر مما[٢] يجهله منها ، فهذا هو الحافظ[٣] ، قال : وأمّا ما حكي عن المتقدمين من قولهم كنّا لا نعد صاحب حديث من لم يكتب عشرين ألف

---

(١) قال د . نور الدين عتر :-

" أي : صار يقصد للافادة في الحديث ، ورواته ، حتى اشتهر بذلك ، وعرف خطه لكثرة ما يكتب من الأجوبة على أسئلة الناس " .

انظر : منهج النقد (ص ٦٨) .

(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : ممن .

(٣) هناك من يسوي بين المحدث والحافظ .

قال القاسمي : " فأما الحافظ فهو مرادف للمحدث عند السلف " .

إلا أنّ المشهور بين المحدثين هو التفرقة بينهما ، وأن الحافظ اعلى من المحدث .

انظر :-

قواعد التحديث (ص ٧٧) ، ومنهج النقد (ص ٦٨) .

حديث في الاملاء[1] ، فذلك بحسب أزمنتهم " . وسأل الحافظ ابن حجر شيخه الحافظ أبا الفضل العراقي[2] : ما يعد سيدي في الحد الذي إذا بلغه الطالب في هذا الزمان استحق أن يسمى حافظا ؟ وهل يتسامح بنقص بعض الألفاظ التي ذكرها المزي ، وأبو الفتح في ذلك لنقص زمانه أم لا ؟ . فأجاب :-

---

(١) هذا العدد قليل بالنسبة لما ورد عن المتقدمين من الحفاظ في قدر ما كتبوه ، فقد قال يحي بن معين : كتبت بيدي من هذه نحو الأحاديث - ستمائة ألف حديث .

وروى محمد بن نصر المروزي الطبري عنه أنه قال : قد كتبت بيدي ألف ألف حديث .

ولا تعارض بين هذا وسابقه لاختلاف الوقت بين القولين .

وقال أبو زرعة الرازي : كتبت عن ابراهيم بن موسى الرازي مائة ألف حديث ، وعن أبي بكر بن أبي شيبة مائة ألف حديث .

وقال أبوبكر بن أبي دارم : كتبت بأصبعي عن أبي جعفر الحضرمي " مطين " : مائة ألف حديث .

وأما ما حفظوه فهو أكثر من ذلك بكثير .

انظر : الجامع (٢ / ٢٣٦ ، ٢٣٧) ، وأبا زرعة وجهوده (١ / ٢٠٧ ، ٢٠٨) ، ويحي بن معين وكتابه التاريخ (١ / ٥٤) .

(٢) من (ب) ، (د) ، وفي (جـ) : القرافي .

الاجتهاد في ذلك يختلف[1] باختلاف غلبة الظن في وقت بلوغ بعضهم للحفظ[2]؛ وغلبته في وقت آخر ، وباختلاف من يكون كثير المخالطة[3] للذي يصفه - بذلك ،وكلام المزي فيه ضيق[4] بحيث لم يسم من رآه بهذا الوصف الا الدمياطي ، وأما كلام أبي الفتح فهو أسهل بأن ينشط بعد معرفة شيوخه إلى شيوخ شيوخه وما فوق ، ولا شك أنّ جماعةً من الحفاظ - المتقدمين كان شيوخهم التابعين ،أو أتباع التابعين ، وشيوخ شيوخهم الصحابة أو التابعين ، فكان الأمر في ذلك الزمان أسهل ، باعتبار تأخر الزمان ،فان اكتفي - يكون الحافظ يعرف شيوخه وشيوخ شيوخه أو طبقة أخرى فهو سهل لمن جعل فيه ذلك دون غيره من حفظ المتون والأسانيد ،ومعرفة أنواع علوم الحديث كلها ، ومعرفة الصحيح من السقيم ،والمعمول به من غيره ، واختلاف العلماء ،واستنباط الأحكام ،فهو أمر ممكن بخلاف ماذكر من جميع ماذكر ، فانه يحتاج إلى فراغ وطول عمر ،وانتفاء الموانع وقد روي عن الزهري أنه قال : - لا يولد الحافظ الا في كل أربعين سنة !! .

---

(١) وفي (ب) تختلف .

(٢) من (ب) ، (د) ،وفي (أ) : للتحفظ .

(٣) من (د) ، وفي بقيه النسخ : المحافظة .

(٤) من (ب) ، (د) ، وفي (أ) كلمة غير واضحة .

فان صح كان المراد رتبة الكمال في/الحفظ ،والاتقان ،وان وجد في زمانه من يوصف بالحفظ ،وكم من حافظ وغيره أحفظ منه" انتهى .

وقال البخاري[١] في تاريخه[٢] : قال ابن مهدي[٣] : لا يكون الرجل اماما في الحديث حتى لايحدث عن كل أحد ، ولا يكون اماما في الحديث حتى لا يحدث بكل شيء يسمع ، والحفظ الاتقان .

---

(١) أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم الجعفي بالولاء البخاري الحافظ الامام في علم الحديث صاحب الجامع الصحيح والتاريخ توفي سنة (٢٥٦هـ) .

انظر :-
وفيات الأعيان (٤/ ١٨٨) ، وتاريخ بغداد (٢ / ٤) ،وتذكرة الحفاظ(٢ / ٥٥٥) .

(٢) بحثت عنه فلم أقف عليه فيه .

(٣) أبو سعيد عبد الرحمن بن مهدي بن حسان ،اللؤلؤي البصري ، الحافظ الكبير [أحد أركان الحديث بالعراق] .
توفي سنة (١٩٨ هـ) .

انظر :-
تذكرة الحفاظ(١ / ٣٢٩) ،وتهذيب التهذيب(٦ / ٢٧٩) ، وشذرات الذهب(١ / ٣٥٥) .

وقال أبو زرعة [١] : الاتقان أكبر [٢] من حفظ السرد ، وقال عبد المؤمن بن خلف النسفي [٣] : سألت

---

(١) أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد القرشي مولاهم الرازي ، الامام الحافظ ، [أحد الاعلام الأئمة] ، .
توفي سنة (٢٦٤ هـ) .

انظر :-
تذكرة الحفاظ (٢ / ٥٥٧) ، وخلاصة التذهيب (٢ / ١٩٥) ، وانظر ترجمته بتوسع فيما كتبه عنه شيخنا الدكتور سعدي الهاشمي في كتابه :-

" أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية " ، وقد طبعته الجامعة الاسلامية بالمدينة ، عام ١٤٠٢ هـ .

(٢) وفي تدريب الراوي (١ / ٤٩) : أكثر .

(٣) أبو يعلى عبد المؤمن بن خلف بن طفيل النسفي ، التميمي ، الحافظ الامام ، كان من علماء الظاهرية [شديد الحط على أهل القياس] ، .
توفي سنة (٣٤٦ هـ) .

انظر :-
تذكرة الحفاظ (٣ / ٨٦٦) ، وسير أعلام النبلاء (١٥ / ٤٨٠) شذرات الذهب (٢ / ٣٧٣) .

أبا علي صالح بن محمد[1] قلت : يحيى ابن معين[2] هل يحفظ ؟

---

(١) أبو الأشعث صالح بن محمد بن عمرو الأسدي مولى أسد بن خزيمة ، يكنى أبا علي ، ويلقب جزرة ، وكان حافظاً عارفاً من أئمة الحديث ، .
توفي سنه (٢٩٣ هـ) .

انظر :-
تاريخ بغداد (٩/ ٣٢٢) ، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٦٤١) ، ونزهة الالباب (ق ٣١/ ب) .

(٢) من التدريب (١/ ٤٩) ، وفي النسخ كلها : ابن معتز ، وهو تصحيف وهو أبو زكريا - يحي بن معين [بن عون] المري ، مولاهم البغدادي ، الامام الفرد سيد الحفاظ .

وقال النسائي : أبو زكريا الثقة المأمون أحد الأئمة في الحديث .
توفي سنة (٢٣٣ هـ) .

انظر :-
تذكرة الحفاظ (٢/ ٤٢٩) ، وتاريخ بغداد (١٤/ ١٧٧) ، وانظر ترجمته بتوسع فيما كتبه عنه د . أحمد محمد نور سيف في مقدمته لكتابه التاريخ .

قال : لا [١] ، انما كان عنده معرفة [٢] .

---

(١) كلام "صالح جزرة" هذا ينفي الحكم (بالحفظ) عن يحيى ابن معين وليس الأمر كذلك فيحيى بن معين امام حافظ ،كما صرح بذلك غير واحد من الأئمة .

قال ابن حبان : ـ "... جمع السنن ،وكثرت عنايته بها ، وجمعه وحفظه اياها ، حتى صار علماً يقتدى به " .

وقال الخطيب :ـ " كان اماماً ربانياً ،عالماً ، حافظاً ، ثبتاً ،متقناً " .

وقال الذهبي عنه :ـ " الامام الفرد ، سيد الحفاظ "وكذا وكذا حكم عليه ابن عبد الهادي ، والسيوطي .

انظر :ـ

الثقات لابن حبان (٩/ ٢٦٢) ،وتاريخ بغداد (١٤/ ١٧٧) ، وتذكرة الحفاظ (١/ ٤٢٩) ،وتذكرة الحفاظ لابن عبد الهادى (ق ٥٦/أ) ، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص ١٨٥) ،وتهذيب التهذيب (١١/ ٢٨٣ - ٢٨٨) ،ورسالة في علوم الحديث للطائي (ص ٦٢) .

(٢) هذا الكلام من صالح "جزرة" يفيد التفرقة بين الحفظ والمعرفة ، وسيأتي قول ابن حجر ، الذى يثبت فيه : أنّ الحفظ في الأصل هو : "المعرفة" .

(قلت) لا سيما بعض الحفاظ المتقدمين ،فقد كان حفظهم عن معرفة ، مثل الامام أحمد ،والبخارى ،ومسلم وغيرهم .

قلت : فابن المديني[1] كان يحفظ ؟ قال : نعم ويعرف ، وقال الحافظ بن حجر[2] : "كان البلقيني كثير الاستحضار[3] للحديث ، فكان اذا اجتمع مع العراقي ، ووقع شيء ، بادر البلقيني إلى إيراد الأحاديث ، فيظن من لا خبرة له أنه أحفظ من العراقي وليس

---

(١) أبو الحسن علي بن عبدالله بن جعفر السعدي مولاهم ، ويعرف بابن المديني ، بصري الدار ، وهو أحد أئمة الحديث في عصره ، والمقدم على حفاظ وقته .
توفي سنة (٢٣٤هـ) .

انظر :-
تاريخ بغداد (١١/٤٥٨) ، وتذكرة الحفاظ (٢/٤٢٩) وتهذيب الاسماء (١/٣٥٠) .

(٢) بحثت عن كلامه هذا في نكته فلم أقف عليه !! .

(٣) وممن شهد له بذلك أيضا : "ابن العماد" حيث قال :-
" كان أعجوبة زمانه حفظاً ، واستحضاراً " .
قال برهان الدين المحدث :- رأيته فريد دهره ، فلم ترعيني أحفظ للفقه ، ولأحاديث الأحكام منه ، ولقد حضرت دروسه وهو يقرىء مختصر مسلم للقرطبي ، يتكلم على الحديث الواحد من بكرة الى قريب الظهر ، وربما أذن الظهر ، ولم يفرغ من الحديث الواحد ، واعترفت له جميع الأقطار بالحفظ وكثرة الاستحضار " .

وأيضا مما يدل على حفظه ، وسرعة استحضاره : أنه أول

٠٠/٠٠

مادخل الكاملية ، طلب من ناظرها بيتا ، فامتنع ، واتفق مجيء شاعر الناصر بقصيدة ،وأنشده اياها بحضرة [البلقيني] ، فقال للناظر : قد حفظتها ، فقال له الناظر : ان كان كذلك أعطيتك بيتا ، فأملاها له من حفظه جميعها ،فأعطاه البيت "

وقال الشوكاني :-

" فاق بذكائه ، وكثرة محفوظاته ،وسرعة فهمه " رحمه الله رحمة واسعة .

انظر :-

شذرات الذهب (٧/ ٥١ ، ٥٢) ،والبدر الطالع(١/ ٢٥٤).

كذلك ، انما الحفظ المعرفة "[1] ، وقال الخطيب في الجامع[2] : " الوصف بالحفظ * الى أهل الحديث خاصة ، وهو نعت[3] لهم لا يتعداهم ولا يوصف به على الاطلاق أحد سواهم[4] ، فهو[5] أعلى صفات المحدثين ، وأسمى[6] درجات الناقلين ،

---

(١) هذه القصة نقلها ابن العماد في شذرات الذهب (٧ / ٥٦) ، معزوة الى الهيثمي لا إلى البلقيني ، ولم يسندها إلى ابن حجر ، بل ذكرها من قوله هو .

(٢) انظر الجامع لاخلاق الراوي وآداب السامع (٢ / ٢٣٣) ، في مبحث " من يجوز اطلاق اللفظ في وصفه وتسميته بالحفظ " .

(٣) من النسخ ، وفي الأصل : نعمة .

(٤) من الجامع (٢ / ٢٣٣) ، وفي بقية النسخ : " . . . به أحد من أرباب العلوم سواهم . . " .

(٥) في الجامع (٢ / ٢٣٣) ، وفي (د) ، ~~وفي بقية النسخ~~ فهو وفي الجامع كلاما يقرب من أربعة أسطر قبل هذا الضمير أسقطه السميوطي اختصارا على عادته في نقل النصوص .

(٦) من الجامع (٢ / ٢٣٣) ، وفي (أ) ، (ب) ، (جـ) : وأعلى ، وفي (د) : وأسنى .

(*) من الجامع ، وقد سقطت من النسخ .

من وجدت فيه قبلت أقاويله ،وسلطه تصحيح الحديث وتعليله ، غير أن المستحقين لها يقل معدودهم ،ويعز بل يتعذر وجودهم ،-- (١) (٢)

وقال الحافظ ابن حجر في نكته :-

" للحافظ في عرف المحدثين شروط اذا اجتمعت في الراوى سمّوه حافظاً وهي :-

[١] الشهرة بالطلب .

[٢] والأخذ من أفواه الرجال لا من الصحف .

[٣] والمعرفة بطبقات الرواة (٣) ومراتبهم (٤) .

[٤] والمعرفة بالتجريح والتعديل (٥) .

[٥] وتمييز الصحيح من السقيم ،حتي يكون ما يستحضره من ذلك أكثر مما لا يستحضره ، مع استحضار الكثير من المتون ،فهذه

---

(١) من الجامع(٢ / ٢٣٣) ،وفي الأصل : بأن .

(٢) من الجامع(٢ / ٢٣٣) ،وفي الأصل : عددهم .

(٣) أى : يعرف سني وفياتهم ،ويميز بين الصحابة من التابعين من غيرهم .

(٤) أى: كما قال الخطيب البغدادى : " يعرف الفرق بين قولهم فلان حجة ، وفلان ثقة ،ومقبول ، ووسط ، ولا بأس به ،وصدوق ، وصالح ، وشيخ ،وليس ،وضعيف ، ومتروك ،وذاهب الحديث " . الخ .

انظر : الجامع(٢ / ٢٣٤) .

(٥) هذه الجملة كلها متقدمة على التي قبلها في النسخ الأربعة .

الشروط اذا اجتمعت في الراوي سموه حافظا[1] ، وقال في كتاب الألقاب[2] : "الحافظ لقب من مهر[3] في معرفة الحديث[4] ، واشتهر

---

(١) نكت ابن حجر (١/٢٦٨) .

(٢) نزهة الألباب في الألقاب (ق ٣٣/ب) وفيه بعد قوله (في معرفة الحديث) : ولقب به عبد المجيد الخليفة بمصر .

(٣) وفي (ب) : شهر .

(٤) هذا آخر نص ذكره المصنف فيما يتعلق (بالحافظ) ، ويتلخص مما سبق في (حد) الحافظ (وصفته) ما يلي :-

١ - أن يكون الرجال الذين يعرفهم ، ويعرف تراجمهم ، وأحوالهم وبلدانهم أكثر من الذين لا يعرفهم ليكون الحكم للغالب . "المزي" .

قال السيوطي في ألفيته (ص١٨٣) :-

وصرح المزي أن يكون ما يفوته أقل مما علما

٢ - من حفظ المتون ، وعرف غريبها ، وفقهها .

٣ - حفظ الأسانيد ، وعرف رجالها ، وميز صحيحها من سقيمها

٤ - جمع الأحاديث ، وكتبها ، وسمعها ، وعلا سنده فيها ، ورحل إلى البلدان .

"أبو شامه ، وابن حجر" .

٥ - الحافظ : هو المتقن .

"عبد الرحمن بن مهدي" .

٦ - الحافظ : هو العارف .

٧ - المشهور بالطلب .

٨ - الآخذ من أفواه الرجال لا من الصحف .

../..

٠٠/٠٠

٩ ـ العارف بطبقات الرواة ،ومراتبهم .

١٠ ـ العارف بالجرح والتعديل .

" الحافظ ابن حجر " .

أما ما يتعلق (بقدر) حفظ الحافظ من الأحاديث ،فقد اختلفت الآراء باختلاف الأقوال الواردة في ذلك والوقائع ، .

قال الحاكم : " كان الواحد من الحفاظ يحفظ خمسمائة ألف حديث " ، وتقدم أنّ البعض يرى ألا يقل المحفوظ عن عشرين ألف حديث ، وأما الوقائع فأبو زرعة كان يحفظ ستمائة ألف حديث ، وورد عنه في حفظه تفصيل آخر .

قال أبو زرعة : أحفظ مائة ألف حديث كما يحفظ الانسان " قل هو الله أحد " ، وفي المذاكرة ثلاثمائة ألف حديث .

وقال أبوبكر محمد بن عمر الرازي الحافظ : "لم يكن في هذه الأمة أحفظ من أبي زرعة الرازي ، كان يحفظ سبعمائة ألف حديث وكان يحفظ مائةً وأربعين ألفاً في التفسير والقراءات ،وكان الامام أحمد يحفظ ألف ألف حديث ، والبخاري كان يحفظ مئتي ألف حديث غير صحيح ، ومائة ألف حديث صحيح ، وكان اسحاق بن راهوية يقول : أحفظ سبعين ألف حديث من ظهر قلبي صحيحة ، وأحفظ أربعة آلاف حديث مزوّرة ،وكان عبدان حافظاً لمائة ألف حديث .

٠٠/٠٠

٠٠/٠٠

بعد دراسة هذه الأقوال والوقائع تبيّن لي أنّ الاختلاف في كمية المحفوظ تختلف بحسب الأعراف والأزمنة ،كما أشار إلى نحو من هذا ابن سيد الناس قريبا ، وأيضا هذا التفاوت يدل على أنّ الحفظ درجات ، وذلك بحسب قدر وكمية المحفوظ .

انظر :-

الحث على الحفظ لابن الجوزي (ص٢٦ ، ٣١ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٥٨) ، وتلقيح فهوم أهل الأثر (ص ٣٦١) ،وتذكرة السامع لابن جماعة (ص ٢٠٦ ،ص ٢٠٧) ، وشرح علل الترمذي (١/ ٢١٨ -٢٣٢) ، وأبو زرعة وجهوده د . الهاشمي (١/ ٢٠٧) ،وعلوم الحديث د . صبحي الصالح (ص ٧٩) .

به من المحدثين عبد الغني المقدسي وفي أولاده كثير ممن يقال له ابن الحافظ (١).

٨ - والسند الإخبار عن طريق ... متن كالاسناد لدى الفريق (٢)

٩ - والمتن ما انتهى إليه السند ... من الكلام والحديث قيدوا (٣)

---

(١) منهم : أبو الفتح عبد الغني المقدسي ثم الدمشقي ، ويلقب عز الدين .

توفي سنة (٦١٣هـ) .

انظر : تذكرة الحفاظ (٤/١٤٠٨) ، وذيل طبقات الحنابلة (٢/١٨٥) .

(٢) وفي (ش) من الألفية ،وكذلك في الاستقصاء : لدى فريق .

الشرح التفصيلي :-

٨ - (والسند) "هو" :-

(الاخبار) بكسر الهمزة مصدراً .

(عن طريق . متن كالاسناد لدى [الفريق] أي [لدى] قوم "من المحدثين" .

(٣) وفي (ش) ص ٣ : حددوا .

٩ - (والمتن) "بفتح الميم : اسم ، فهو" :

(ما انتهى اليه السند) " أي غايته " :

(من الكلام) فمن بيانية ، و (ال) في الكلام للعهد ، للسند المبين بما سيأتي . . .

(والحديث) ضد القديم ، مفعول مقدم .

(قيدوا) من القيد ، مقابل الاطلاق ،أي المحدثون . . .

انظر :-

استقصاء الأثر (ق٣/أ) ، ومنهج ذوي النظر (ص٧) بتصرف .

(ش) : قال البدر ابن جماعة[١] والطيبي[٢] :-

" السند الاخبار عن طريق المتن " ، زاد البدر ابن جماعة :-

" [وهو مأخوذ[٣]] إما : من السند : وهو ما ارتفع وعلا عن سفح الجبل[٤] .

قال النابغة[٥] :

يادارَ مَيَّةَ بِالعَلْيَاءِ فالسَّنَدِ[٦]

---

(١) في المنهل الروي (١/ ٤٨) من المجلد (٢١) من مجلة معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية / القاهرة .

(٢) انظر الخلاصة في أصول الحديث ص ٣٠ .

(٣) من المنهل الروى (١/ ٤٨) ، وفي (أ) ، (ب) : واحدة ، وفي (جـ) ، (د) : وأخذه .

(٤) انظر: لسان العرب (٣/ ٢٢٠) ،وتاج العروس(٢ / ٣٨١) .

(٥) أبو أمامه ويقال أبوثمامة زياد بن معاوية [الذبياني] [شاعر جاهلي من أهل الحجاز من الطبقة الأولى] ، توفي سنة (١٨هـ) .
انظر : الشعر والشعراء لابن قتيبه ص ٦١ ، ومعجم الشعراء للمرزباني (ص ١٩١) ،والأغاني (١١/ ٣٨) .

(٦) انظر : الأغاني (١١/ ٢٨) ، وطبقات الشعراء ص ٦٦ . وهذا البيت من اضافات السيوطي ،وليس موجوداً في المنهل ولا الخلاصة.

(ق ١٥ / ب)

لأنَّ المُسنِدَ يرفعه إلى قائله ، أو[١] من قولهم : فلان سند أي معتمد[٢] ، فسمي الاخبار عن طريق المتن سنداً لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه " انتهى .

والحد المذكور للسند ذكره ابن الحاجب[٣] في مختصره[٤] قال : قال[٥] القاضي تاج الدين السبكي في شرحه[٦] :

---

(١) وفي (ب) : و .

(٢) جاء في تاج العروس (٢ / ٣٨١) : " والسند معتمد الانسان ، كالمستند ، وهو مجاز ، ويقال : سيد سند " .

(٣) أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر ، الدوّاني ثم المصري ، الملقب جمال الدين المعروف بابن الحاجب .
كان والده حاجباً للأمير ، الفقيه المالكي [العلامة] ، .
كان أحسن خلق الله ذهنا ، [وكان ثقة حجة] .
توفي سنة (٦٤٦ هـ) .

انظر :-
وفيات الأعيان (٣ / ٢٥٠) ، والبداية والنهاية (١٣ / ١٧٦) وبغية الوعاة (٢ / ١٣٤) .

(٤) انظر : مختصر ابن الحاجب ص ٦٧ .

(٥) سقطت من (د) .

(٦) سمّاه : رفع الحاجب عن شرح مختصر ابن الحاجب.

انظر :-
البدر الطالع (١ / ٤١٠) ، ومعجم المؤلفين (٦ / ٢٢٦) .

" وعندي لو قال طريق المتن كان أولى " ، والاسناد :- رفع الحديث إلى قائله ، كذا في الصحاح[١] .

قال الطيبي[٢] :- "وهما متقاربان في معنى اعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه .

وقال ابن جماعة[٣] :- "المحدثون يستعملون السند والاسناد لشيء واحد[٤] "، وهو معنى قولي "كالاسناد لدى الفريق " ، وأمّا بالنظر الى غير صناعة الحديث ، فالاسناد : مصدر ،والسند : اسم مصدر أو وصف ، .

وقال الزركشي[٥] : "الأصل في الحرف راجع إلى المسند[٦] وهو الدهر فيكون معنى اسناد الحديث اتصاله بالرواية اتصال أزمنة الدهر

---

(١) انظر الصحاح للجوهري (١/ ٤٨٧) ، وكذلك قال ابن الجزري "لكن المحدثون يستعملون السند والاسناد بمعنى واحد " .
انظر : تذكرة العلماء (ق ٦/ب) .

(٢) في الخلاصة ص ٣٠ ونص عبارته :- " .... فعلى هذا الاسناد يتقاربان في معنى الاعتماد " .

(٣) في المنهل الروي ص ٤٨ (جـ ٢١) من مجلة معهد المخطوطات.

(٤) قال ابن الجرزي

(٥) انظر : نكت الزركشي (ق ٩١/أ) ، وقد ذكر البلقيني في محاسن الاصطلاح (ص ١٩) هذا الكلام قائلا :- " وفي أدب الرواية للحفيد : أسندت الحديث أسنده ... "ثم ذكر كلام الزركشي هذا .

(٦) من (أ) ، (ب) ،ومن محاسن الاصطلاح (ص ١١٩) وفي بقية النسخ : السند .

ببعضها البعض[1] ، .

وأما المتن فهو : ماينتهي إليه غاية السند من الكلام ، قكـــالـه[2] ابن جماعة ، وقال الطيبي : " هو ألفاظ الحديث التي يتقوم بهـــا المعاني "[3] ، قال ابن جماعة : "وأخذه من المماتنة ،وهي المباعدة[4] في الغاية لأن المتن غاية السند ، أو من (متنت الكبش) إذا شققت جلدة بيضتـه ، واستخرجتها ،وكأن[5] المُسْنِدْ [استخرج المتن بسنده ، أو من المتن ، وهو : ماصلب وارتفع من الأرض ، لأنّ المُسْنِدْ يقويـه بالسند ،ويرفعـه الى قائله[6]] ، أو من : (تمتين القـــوس) (بالعصب ، وهو : شدها به ، واصلاحها[7]) ، لأنّ المُسْنِد يقوي الحديث/بسنده " انتهى .

---

(١) في (ب) ، (جـ) : ببعض ،وفي (د) : في بعضها البعض .

(٢) وفي (أ) : قال .

(٣) الخلاصة ص ٣٠ ولفظه :"فمتن الحديث ألفاظه التي تتقوم بهـا المعاني " .

(٤) من المنهل الروي ص ٤٨ ، وفي النسخ : المساعدة .

(٥) من الأصل (ص ٤٨) ، وفي النسخ : فكأن .

(٦) من الأصل (ص ٤٨) ،وقد سقطت من النسخ .

(٧) من (د) ،ومن الأصل (ص ٤٨) ، وفي بقية النسخ : " . . أو من تمتين القوس ، وهو شدها بالعصب ،واصلاحها " ، وفي (د) : " . . . أي : شدها بالعصب " .

(قلت) :- الأولى : الثالث ،وهو اشتقاقه من متن الأرض وهو المرتفع منها لأنه متميز [بصلابته](١) عن سواه ، وكذلك متن الحديث متميز عن الاسناد ، وهو أقوى منه ،لأنه المقصود بالذات ، والاسناد وسيلة إليه ، ويجوز أخذه من متن السهم وهو ما دون الريش منه إلى وسطه لأنه [تال للقدر الذي](٢) فيه الريش ، كما أن متن الحديث تال(٣) للاسناد ، ومعقب له ، ويقال : (مَتُن الشيء) بالضم متانة فهو متين أي صلب(٤) ، ومتنا الظهر مكتنفا(٥) الصلب عن - يمين(٦) وشمال ، ورجل متن بين الرجال(٧) ، أي صلب ، فأكثر صيغ المادة راجعة إلى معنى الصلابة والقوة ، فكذا اخترنا الأخذ منه ، وقولي(٨) (الحديث قيدوا) يأتي شرحه مع ما بعده .

---

(١) سقطت من (أ) ، وفي (ب) : بثلاثة .

(٢) من (د) ،وفي بقية النسخ كلمات غير واضحة .

(٣) وفي (ب) ، (جـ) : قال .

(٤) وفي (ب) : صلبت .

(٥) وفي (ب) : كنفتا ،ومعني الكلمة أي : جانبا الصلب. انظر لسان العرب(٩ / ٣٠٨).

(٦) وفي الأصل ، (ب) : يمينا .

(٧) في (أ) ، (جـ) : الرجل ،والصواب من : (ب) .

(٨) من (جـ) ،وفي (أ) ، (ب) : قولي بغير واو .

١٠ - بما أُضيف للنبي قولاً أو فعلاً وتقريراً ونحوها حكوا (١) (٢)

١١ - وقيل لا يختص بالمرفوع بل جاء للموقوف والمقطوع

---

(١) وفي (ش) : رووا ص ٣ .

(٢) الشرح التفصيلي :-

١٠ -(بما)أي : بالذي .

(أضيف) أسند ، مرفوعاً ، أو حكماً . . .

(للنبي) بمعنى : إلى ، من أضفت الشيء إلى الشيء : أملته إليه . . .

(قولاً) التمييز (ما) : أي من جهة ذلك ، أو حالة كونه كذلك ، وقدم لأنه الأصل والأكثر ، أمراً كان أو غيره .

(أو) للتنويع ، منقول منه حركه الهمز .

(فعلا) " كصلاته صلى الله عليه وسلم على الراحلة حيثما توجهت به " .

أ (و تقريرا) لما فعل عنده ، نحو أكل خالد الضب عنده " .

أ (ونحوها) [كشمائله صلى الله عليه وسلم] .

١١ - (وقيل لا يختص) أي الحديث .

(بالمرفوع بل) استدراك .

(جاء) " اطلاقه أيضاً " .

(للموقوف) " وهو ما أضيف الى الصحابي من قول ونحوه " .

(والمقطوع) "وهو ما أضيف للتابعي كذلك " .

١٢ - فهو على هذا مرادف الخبر وشهروا شمول هذين الأثر (١)

(ش) :- الحديث لغة : على خلاف القديم ، ثم نقل من (٢) المعرف (٣) الى الخبر قليلا كان أو كثيراً ، لأنه يحدث شيئاً فشيئاً ثم خص في (٤) عرف الشرع بما يضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم - قولاً أو فعلاً أو تقريراً (٥) ، قال ابن حجر (٦) :- " وكأنه أريد به مقابله القرآن ، لأنه قديم (٧) ".

---

(١) وفي (ت) : وشهروا رد ف الحديث والأثر ص ٨ .

١٢ - (فهو) أي الحديث .

(على هذا) القول .

(مرادف الخبر) أي مساوله ، وفي دعوى التساوي بحث . .

(وشهروا) بالشين المعجمة فهاء مشددة : أي : المحدثون .

(شمول هذين) الحديث والخبر .

(الأثر) .

انظر : استقصاء الأثر (ق ٤/أ ، ب) ، ومنهج ذوي النظر (ص ٨) .

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) وفي (ب) : المعرف .

(٤) من (ب) ، وفي (أ) : لي .

(٥) انظر : المنهل الروي (ص ٤٩) ، والخلاصة (ص ٣٠) ، والكواكب الدراري (١/ ١٢) ، وقواعد التحديث (ص ٦١) .

(٦) نقله السيوطي في التدريب (١/ ٢٤٢) ، وعزاه للحافظ في الفتح ، وبحثت عنه في مواضع من الفتح ، وكذا في كتاب عقيدة التوحيد لأحمد عصام الكاتب في الباب الخامس فيما يتعلق بكلام الله (٢٠٧ - ٢٢٠) فلم أقف عليه .

(٧) لم يرد عن السلف وصف القرآن : (بالقِدَم) ، والمعتزلة هم الذين ابتدعوا هذا القول ، وأول من قاله منهم هو عبد الله بن سعيد بن كلاب ، فان قال قائل ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه يحمل هذا المعنى ؟ فأقول حديث أبي هريرة رضي الله عنه روى

٠٠/٠٠

بلفظ مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم قال : - "لقي آدم موسى صلى الله عليهما فقال موسى : أنت آدم الذي خلقك الله بيده ؟ وأسكنك جنته ؟ واسجد لك ملائكته ؟ ثم فعلت ما فعلت، وأخرجت ذريتك من الجنة ؟ قال آدم عليه السلام : أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالته ، وكلمك ،وقربك نجياً ؟ قال : نعم ، قال : فأنا أقدم أم الذكر ؟ قال : بل الذكر ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فحج آدم موسى "ثلاثا" .

رواه أحمد (٢/ ٤٦٤) ،والطبراني في الكبير (رقم ١٦٦٣) ، والدارمي في الرد على الجهمية (ص ٨٦) ،واللالكائي (٢/ ٢٢٥) ، والنجاد في الرد على من يقول بخلق القرآن (ص ٤٢) .

كلهم من طريق حماد بن سلمة عن عمار بن أبي عمار عن أبي هريرة به .

قال الألباني : اسناده صحيح . كما في الصحيحة (٢/ ٦١٢) .

قلت : والحديث وإن صحح اسناده الشيخ الألباني إلا أنّ في نفسي من زيادة عمار في (قدم الذكر) شيء ،لأنّ عماراً على الرغم من توثيق أحمد ،وأبي داود ، وأبي زرعة ،وأبي حاتم ، وابن حبان له، ورضي الذهبي بهذا التوثيق إلا أن ابن حبان قال : (كان يخطيء) .

وقال ابن حجر : صدوق ربما أخطأ ، وقد تفرد عمار بهذه اللفظة دون عشرة من الرواة رووا الحديث ،ولم يذكروها ،ولو سلمنا صحة الحديث فإنّ لفظ الحديث ومعناه لا يدلان على كون القرآن الذي بين

٠٠/٠٠

٠٠/٠٠

أيدينا قديم ،وانما يقصد بهذا الحديث : أنّ جنس الكلام قديم .

قال ابن تيمية رحمه الله :-

" من اعتقد أنّ المِداد الذي في المصحف ،وأصوات العبـــاد قديمة أزليةفهو ضال ،مخطيء ،مخالف للكتاب والسنة ،واجماع السابقين الأوليـن ،وسائر علماء الاسلام ،ولم يقل أحد قط من علماء المسلميـن إنّ ذلك قديم " .

وقال أيضاً :-

" . . . لفظ القديم . . ليس مأثورا عن السلف . . " .

انظر :-

شرح الطحاوية (ص ١٨٨) ، ورساله حروف القرآن لابن تيميـــة (ص٤٠٣) ،وكلامه ضمن الفتاوى ؛ قسم القرآن كلام الله - (١٢/ ٢٣٧ ، ٢٤١) ،ومقالات الاسلاميين (٢/ ٢٥٧).

وقد أورد على حصر (١) المضاف في الثلاثة المذكورة ، كحديث "أنه همّ بقلب الرداء في الاستسقاء فثقل عليه (٢)".

---

(١) وفي (ب) : حضر .

(٢) من شرح نخبة الفكر للقاري (ص ١٧) ، وفي النسخ كلمات غير واضحة ،وحديث(قلب الرداء هذا) ورد باللفظ التالي :-

عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه قال : استسقى رسول الله صلى الله عليه وسلم ،وعليه خميصة له سوداء ، فأراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأخذ بأسفلها فيجعله أعلاها ، فلما ثقلت قلبها على عاتقه .

رواه أبو داود (كتاب الصلاة - باب جماع أبواب صلاة الاستسقاء وتفريعها - ١/ ٦٨٦) ، واللفظ له ،والحاكم(١/ ٣٢٧) بنحوه .

وقال : اتفقا على اخراج حديث عباد بن تميم ، ولم يخرجاه بهذا اللفظ ، وهو صحيح على شرط مسلم .

وقال الذهبي : على شرط مسلم ،وأخرجاه بلفظ آخر ،والبيهقي (٣/ ٣٥١) ،والطحاوي في شرح معاني الآثار(١/ ٣٢٤) كلهم من طريق عبد العزيز عن عمارة بن غزية عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد به .

٠٠/٠٠

وأصل الحديث بغير لفظة : (قلب الرداء) أخرجه البخاري (كتاب الاستسقاء ـ باب تحويل الرداء في الاستسقاء ـ ٢ / ٤١٧) .

ومسلم في (كتاب صلاة الاستسقاء ـ الأحاديث ١-٤-٢ / ٦١١) ، وغيرهما من طرق عن عبد الله بن أبي بكر ، وأبي بكر بن محمد بن عمرو ، وابن شهاب كلهم عن عباد بن تميم بنحو حديث البخاري .

قلت : فلفظة (ثقل عليه) تفرد بروايتها "عمارة بن غزية" وهو ثقة ، وثقه أحمد ، وأبو زرعة ، وابن سعد ، والدارقطني ، وابن حبان ، والعقيلي .

(انظر تهذيب التهذيب ـ ٧ / ٤٢٣) .

والحديث صحيح على شرط مسلم كما قال الحاكم والذهبي .

(والخميصة) : هي ثوب خَزٍّ أو صُوفٍ مُعْلَمٌ .

أنظر النهاية (٢ / ٨١) .

وأجيب بأنه داخل في قسم الفعل ، فإن[1] الهمّ فعل القلب[2] ،

وأورد أيضاً الأحاديث المتعلقة بصفاته صلى الله عليه وسلم كحديث أبي الطفيل : "كان أبيض مقصداً[3] [4] ونحو ذلك فانها أحاديث مرفوعة باجماع المحدثين ، وليست داخلة في الثلاثة المذكورة[5] ، فلهذا قلت : (ونحوها) مريداً به ذلك ، وقد علم مما ذكر ترادف الحديث والمرفوع ، وذهبت طائفة إلى أنّ الحديث يطلق على [غير][6] المرفوع أيضا من الموقوف والمقطوع ، كما يطلق الخبر على الثلاثة ، فهما مترادفان على هذا ، والخبر أعم على الأول ، وذهب آخرون الى اختصاص الحديث بالمرفوع ، والخبر بغيره ، ولهذا يقال لمن

---

(١) من شرح نخبة الفكر لعلي القاري ص ١٧ ، وفي (أ) : فإنه .

(٢) انظر : لسان العرب (١٢ / ٦٢٠) ، وتاج العروس (٩ / ١١) و ؛ والمصباح المنير (٢ / ٦٤١) ، ومختار الصحاح (ص ٦٩٩) .

(٣) وفي (ب) : مقصد .

(٤) الحديث أخرجه مسلم (كتاب الفضائل / باب كان النبي صلى الله عليه وسلم أبيض مليح الوجه - ٤ / ١٨٢٠) ، وأحمد (٥ / ٤٥٤) ، والخطيب في الكفاية ص ٢١٩ ، كلهم عن أبي الطفيل بلفظ : " . . . كان أبيض ، مليحاً مقصداً " ومعنى (مقصداً) : أي ليس بالجسيم ولا الضئيل .
انظر لسان العرب (٣ / ٣٥٤) ، وانظر : سبل الهدى والرشاد (٢ / ١٦) .

(٥) سقطت من (ب) .

(٦) من (د) ، وقد سقطت من بقية النسخ .

يشتغل ـ بالسنه محدث ،وبالتواريخ ونحوها أخباري[١] ، فهما على هذا متباينان ،وأما الأثر فذكر النووي في تقريبه[٢] عن كل المحدثين : " أنه يطلق على المرفوع والموقوف " ، .

زاد ابن حجر : " والمقطوع "[٣] .

ونقل ابن الصلاح[٤] عن فقهاء خراسان أنهم يخصونه ـ بالموقوف ، والخبر بالمرفوع[٥] .

قال الزركشي[٦] :ـ " ويساعدهم في ذلك كلام الامام[٧] الشافعي

---

(١) الأخباري : بفتح الألف ،وسكون الخاء المعجمة ، وفتح الباء وفي آخرها الراء ،هذه النسبة إلى الأخبار ،والنسبة إلى الجمع على لفظه جائز عند بعض أهل العلم ، وخرج عليه قول الناس : فرائضي وكتبي .

انظر الأنساب (١/ ١٣٠) ،وهمع الهوامع (ص١٩٧) .

(٢) التقريب ص ١٥ ، ولفظه " وعند المحدثين كله يسمى أثراً " ، ولفظه في الارشاد : " وأهل الحديث يطلقون الأثر على المرفوع والموقوف " (١/ ٥٢) .

(٣) انظر : نزهة النظر (ص ٥٧) .

قال القاري : " وأعلم أنّ الفقهاء يستعملون الأثر في كلام السلف والخبر في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم ،وقيل الخبر والحديث ماجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والأثر أعم منهما ،وهو الاظهر " .

أنظر : شرحه على النخبة (ص١٩٠) .

(٤) مقدمة ابن الصلاح ص ١٢٣ .

(٥) وفي (ب) : المرفوع .

(٦) نكت الزركشي (ق ٦٣/ب) .

(٧) من (أ) ،وقد سقطت من بقيه النسخ .

رضي/الله تعالى[١] عنه على ما استقرأته[٢] ، فانه غالبا يطلق الأثر على كلام الصحابة ، والحديث على قول النبي صلى الله عليه وسلم[٣] ، قال : وهو تفريق حسن " ، .

وفي الكفاية للخطيب[٤] من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن جده مرفوعا " ماجاء عن الله تعالى[٥] فهو فريضة ،وماجاء عني فهو حتم[٦] كالفريضة ،وماجاء عن أصحابي فهو سنة ،وماجاء عن أتباعهم فهو أثر ،وماجاء عن من هو دونهم فهو بدعة "[٧] .

---

(١) من (أ) ، وقد سقطت من بقية النسخ .

(٢) من الأصل (ق ٦٣/ب) ،وفي (ب) : استقويته ،وفي بقية النسخ : استقرأه .

(٣) انصر على سبيل ،مقال الرساله (ص ٢١٨ ، ٥٠٨) .

(٤) قرأت الكتاب من أوله الى آخره فما وقفت على هذا الحديث .

(٥) سقطت من (ب) ، (جـ) .

(٦) من (ب) ،وفي (أ) ،(جـ) ،والأصل (ق٦٣/ب) :- كالفريضة .

(٧) انظر :-
ميزان الاعتدال (٢/ ٦٠٣) ، ولسان الميزان (٤/ ٤) ، والحديث موضوع ، والمتهم بوضعه هو :- عبد الرحيم بن حبيب الفاريابي .
انظر ترجمته في :-
المجروحين (٢/ ١٦٣) ،والكشف الحثيث (ص ٢٦١) ، وتنزيه الشريعة (١/ ٧٩) .

(فائدة) :-

قال الزركشي[1] :- " يخرج من كلام اللغويين وغيرهم أن مادة (الأثر) تدور على ثلاثة معان :-

(أحدها) البقية ، واشتقاقه من : أثرت الشيء آثره أثرة وأثارة[2] كأنها بقيه تستخرج - فتثار[3] ، ومنه قوله : (أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ)[4] أي بقية منه ، وجعل العلم السخاوي[5] في شرح المفصل : آثار[6] رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا ، فقال :- الأثر هو الباقي من الديار ، وقالوا لسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم : آثار لأنها بقيت بعده انتهى[7] .

---

(١) في نكته (ق ٦٣ / ب) .

(٢) من النكت ، ومن (د) ، وقد سقطت من بقية النسخ .

(٣) انظر لسان العرب (٤ / ٥) ، وتاج العروس (٣ / ٤) .

(٤) الجزء الأخير ، من الآية رقم (٤) ، من سورة الاحقاف .

(٥) علم الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد ، الهمداني ، المصري السخاوي ، شيخ القراء والأدباء ، .
كان إماماً في العربيه بصيراً باللغة .
توفي سنة (٦٤٣هـ) ، وكتابه هو : شرح المفصل للزمخشري في أربع مجلدات .

انظر : سير أعلام النبلاء (٢٣ / ١٢٢) ، ومعجم الادباء (١٦ / ٢٩٥) ، وانباه الرواه للقفطي (٢ / ٣١١) ، ومرآة الزمان (٨ / ٢٥٨) ، وطبقات القراء للذهبي (٢ / ٥٩٦) ، وحسن المحاضرة (١ / ٤١٢) .

(٦) وفي نكت الزركشي (ق ٦٣ / ب) : سنن .

(٧) أي كلام العلم السخاوي ، والقائل هو الزركشي .

وفي الصحاح[١] : "الأَثَر بالتحريك ،مابقي من رسم الشيء[٢] ، وضربه السيف ،وسنن النبي صلى الله عليه وسلم آثاره " .

(الثاني) من الأثر الذي هو الرواية[٣] ،ومنه قولهم[٤] : هذا الحديث يؤثر عن فلان ، .

قال في الصحاح[٥] : "الأَثْر :- يعني بسكون المثلثة ، مصدر قولك : أثرت الحديث أثره[٦] اذا ذكرته عن غيرك ،ومنه قيل : حديث مأثور ، أي ينقله خلف عن سلف ، وفي الحديث : "أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع عمر يحلف بأبيه فنهاه عن ذلك" ، قال عمر : فما حلفت به[٧] ذاكراً ولا آثراً " أي مخبراً عن غيري أنه حلف به[٨] .

---

(١) انظر الصحاح للجوهري(٢ / ٥٧٥) ،ومختار الصحاح ص ٥ .

(٢) من (ب) ،وفي (أ) : النبي .

(٣) انظر : لسان العرب(٤ / ٦) ، وتاج العروس(٣ / ٥) ، ولفظه : "الأثر نقل الحديث عن القوم ،وروايته " .

(٤) وفي (ب) : ومنهم .

(٥) انظر الصحاح للجوهري(٢ / ٥٧٥) ،ومختار الصحاح ص ٥ .

(٦) ليست في الصحاح .

(٧) من (د) ،وفي بقية النسخ : حلف .

(٨) الحديث رواه البخاري في (كتاب الأيمان والنذور - باب لا تحلفوا بآبائكم - ١١ / ٥٣٠) ،ومسلم في (كتاب الأيمان - باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى -٣/ ١٢٦٦) كلاهما من طريق ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر عن عمر به .

قال الحافظ ابن حجر في شرح هذا الحديث :-(ولا آثِراً) بالمد ،وكسر المثلثة أي : حاكياً عن الغير ،أي : ما حلفت بها ، ولا حكيت ذلك عن غيري .

انظر : فتح الباري(١١/ ٥٣٢).

(الثالث) من الأثر يعني : العلامة[١] .

قال المبرد[٢] :- " قالوا الإثارة : للشيء الحسن البهي في العين ، فيقال للناقة : - ذات إثارة[٣] ، اذا كانت ممتلئة .

ووجه الاستعارة منه في الأحاديث ظاهرة[٤] .

((تنبيه)) :-

جميع الآبيات السبعة المذكورة في الترجمة من زياداتي[٥] ، الا النصف الأخير فإنه في الألفية في مبحث الموقوف .

---

(١) قاله الزجاج . انظر لسان العرب (٤ / ٧) ، وتاج العروس (٣ / ٦) .

(٢) أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري ، المبرّد ، إمام العربية ببغداد في زمانه ، وكان فصيحاً بليغاً مفوهاً ، ثقة أخبارياً ، علامة .

توفي سنة (٢٨٥ هـ) .

انظر : بغية الوعاة (١ / ٢٦٩) ، وتاريخ بغداد (٣ / ٣٨٠) ، ووفيات الأعيان (٤ / ٣١٣) .

(٣) وردت كلمة (الاثارة) بفتح الهمزة هكذا : (الأثارة) ، قال صاحب اللسان : - " وسمنت الابل والناقة على أثارة ، أي : على عتيق شحم كان قبل ذلك " .

انظر : لسان العرب (٤ / ٧) .

(٤) بحثت في : الكامل ، والمقتضب ، والتعازي والمراثي للمبرّد ، في مظان كلمة (الأثر) فيها فلم أقف على كلامه هذا !! .

(٥) من (د) ، وفي بقيه النسخ : زيادتي .

١٣ - (والأكثرون) قسموا هذي السنن
إلى صحيح وضعيف وحسن (١)

ش :-

قال الخطابي (٢) في معالم السنن :-

" الحديث ينقسم عند أهله على ثلاثة أقسام :-

---

(١) الشرح التفصيلي :-

(والأكثرون) عدل اليها عن كلامهم : " وأهل هذا الشأن " [وهو ماقالة العراقي في ألفيته ،وهي] من العام الذى أريد به الخصوص ،أي : المعظم ،والمفهوم أنّ طائفة لم تقسمه للثلاثة ، لأنها تدخل الحسن في قسم الصحيح . . .

(قسّموا) من قسّم الشيء بتشديد السين المهملة ،بمعنى نوّعه .

(هذي) أشار به الى مقرر في الذهن . . .

(السنن) " بضم السين ،جمع سنة " . . .

(إلى صحيح) المتن أو السند أو هما . . .

(وضعيف وحسن) .

انظر :- استقصاء الأثر (ق ٤/ب) ،ومنهج ذوي النظر (ص ٨) بتصرف .

(٢) أبو سليمان حمد بن محمد بن ابراهيم بن الخطاب البستي ،الخطابي ، امام فاضل كبير الشأن ، جليل القدر ، صاحب التصانيف الحسنة . توفي سنة (٣٨٨هـ) .

انظر :-

الانساب للسمعاني (٥/ ١٥٨) ،والبداية والنهاية (١١/ ٢٣٦) وشذرات الذهب (٣/ ١٢٧) ،ووقع اسمه فيهما : حمد بن ابراهيم .

(ق ١٨ / أ)

[حديث] صحيح ، و[حديث] حسن ، و[حديث] سقيم (١).

ووجّه غيرُه الحصر : بأنّ الحديث إما : مقبول أو مردود ، والثاني الضعيف ، والأول اما أن يشتمل من صفات القبول (٢) على أعلاهـــا أولا ، والأول الصحيح ، والثاني الحسن ، أوأورد عليه أمور :-

(أحدها) الموضوع ، وأجيب : بأنه ليس في الحقيقة بحديـــث اصطلاحاً ، بل بزعم واضعه .

(الثاني) أنّ المردود (٣) مراتبه متفاوته ، فمنه ما يصلح للاعتبار ، ومنه مالا يصلح ، فكان ينبغي عدة قسمين كما عدّ المقبول قسميـــن بحسب تفاوته ، وأجيب بأنّ الصالح للاعتبار داخل في قسم المقبول ، لأنه من قســم الحسن لغيره وإن انظر اليه باعتبار ذاته فهو أعلا مراتب الضعيف ، وقد تفاوتت [مراتب الصحيح والحسن ، ولم تتنوع أنواعـــا ، فكذا (٤)] مراتب الضعيف .

(الثالث) قال ابن كثير :- " هذا التقسيم إن كان بالنسبة إلى مافي نفس الأمر فليس إلا صحيح أو ضعيف (٥) ، أو [بالنسبة (٦)] إلى اصطلاح

---

(١) من معالم السنن (١ / ١١) ، وفي النسخ الأربعة : وضعيف .

(٢) وفي (ب) : المقبول .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) من (ب) ، وقد سقطت من (أ) .

(٥) من اختصار علوم الحديث (ص ٢١) ، وفي النسخ الأربعـــة : وكذب .

(٦) من الأصل ، وقد سقطت من النسخ .

المحدثين فهو منقسم عندهم إلى أكثر من ذلك[١] ، كمرفوع[٢] ، ومرسل ، ومتصل ، ومعضل إلى غير ذلك ، وأجيب بأن المراد الثاني ، والكل راجع إلى هذه الثلاثة ، والتحقيق كما قال الزركشي :-

" أن للحديث أقساماً نوعيةً ،وأقساماً صنفية[٣] ، فتقسيمه إلى صحيح وحسن وضعيف نوعي ، وإلى مرفوع وموقوف وكذا وكذا صنفي[٤] ، (والرابع) : قال العراقي في نكته[٥] :-

---

(١) اختصار علوم الحديث لابن كثير ص ٢١ .

(٢) وفي (ب) : فمرفوع .

(٣) النوع : كل ضرب من الشيء ،وكل صنف من كل شيء كالثياب والثمار وغير ذلك ، والصنف : بالكسر والفتح -لغة فيه- النوع والضرب من الشيء .
وقال الليث : الصنف طائفة من كل شيء ،وكل ضرب من الأشياء صنف على حده .

انظر : تاج العروس(٥/٥٣٢)، (٦/١٦٨)، ولسان العرب(٨/٣٦٤)، (٩/١٩٨).

(٤) من نكت الزركشي (ق ١١/أ) ولفظه :-
" فقسم أقسامه إلى قسمين ، نوعية وصنفية .
قال : فالنوعية ثلاثة : الصحيح والحسن والضعيف ، والصنفية : المسند ، المتصل ، المرفوع ،الموقوف ، المقطوع، المنقطع الى آخره . . . " .

(٥) انظر التقييد والايضاح (ص ١٩) ، وقد نقل السيوطي الكلام بمعناه .

" لم أر من سبق الخطابي الى تقسيمه المذكور[١] الا أنه نقله عن أهل الحديث ، وهو امام ثقة ، فتبعه ابن الصلاح " .

(الخامس) : قال الحافظ ابن حجر[٢] :- " قول ابن الصلاح كقول الخطابي عند أهل الحديث من العام[٣] الذى أريد به الخصوص، أى الأكثر أو الأعظم أو الذي استقر عليه اتفاقهم بعد الاختلاف فقد ذهب[٤] طائفة ،الى أنّ الحديث/قسمان فقط ، صحيح ، وضعيف ، وأن الحسن مندرج في أنواع الحديث[٥] ، وعلى هذا [أيضا][٦]

---

(١) قلت : بل قد سبقه الترمذي رحمه الله إلى تقسيم الحديث إلى ثلاثة أقسام كما نصّ على ذلك ابن تيمية وابن رجب وغيرهما .

انظر : مجموع فتاوى ابن تيمية (١٨ / ٢٣) ،وشرح علل الترمذي لابن رجب ص٢٥٨ ، وقواعد التحديث للقاسمي ص ١٠٣ .

(٢) من (د) ،وفي بقية النسخ : قال . وكلام الحافظ هذا لم أقف عليه في النكت المحققة المطبوعة ، فلعله من نكته الكبرى.

(٣) من (د) ،وفي بقية النسخ : المقام .

(٤) وفي (د) : ذهبت .

(٥) قال السخاوي بعد أن ذكر التقسيم الثلاثي المذكور :-
" وذلك بالنظر لما استقر اتفاقهم بعد الاختلاف عليه ، وإلا فمنهم . . . من يدرج الحسن في الصحيح لاشتراكهما في الاحتجاج ، بل نقل ابن تيمية اجماعهم إلا الترمذي خاصة".

انظر :-
فتح المغيث (ص. ١) ،وفتاوى ابن تيمية (١٨ / ٢٣) ، وقواعد التحديث (ص ٧٩) .

(٦) من (د) .

يحمل قول العراقي (وأهل هذا الشأن قسموا السنن)[1] وقولي (والأكثرون) سالم من ذلك يصح بالخلاف .

الصحيـــح

١٤ - حَدُّ الصَّحِيحِ : مُسْنَدٌ بِوَصْلِهِ ... بِنَقْلِ عَدْلٍ ضَابِطٍ عَنْ مِثْلِـــهِ

١٥ - وَلَمْ يَكُنْ شَذَّ[2] وَلَا مُعَلَّلَا[3] ... .

---

(١) انظر ألفية العراقي ص ١٦٩ (ضمن مجموعة نفائس) .

(٢) وفي (ش) : شذار ، وقال أحمد شاكر رحمه الله : الأصل شاذاً ، وحذفت الألف الأولى لضرورة البحر . الألفية ص ٣ .

(٣) الشرح التفصيلي :-

[الصحيح] : "فعيل بمعنى فاعل من الصحة ، وهي حقيقة في الأجسام ، واستعمالها في غيرها مجاز أو استعارة تبعية" .

(حد الصحيح) بالتضايف على معنى اللام .

(مسند) "بفتح النون" .

(بوصله) أي باتصال سنده ، بأن سلم من سقوط فيه ، بحيث يكون كل من رواته سمع ذلك المروي من شيخه" .

(بنقل عدل) الأول مصدر ، والثاني مفتوح العين المهملة ساكن الدال . . "أي برواية ثقة ولو أنثى ، والمراد بالعدل : من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى . . . " .

(ضابط) بالضاد معجمة : اسم فاعل ، نعت عدل . . .

[ضابطا] "ضبط صدر . . ، وضبط كتاب . . . " .

(عن مثله) متعلق بنقل ، أي فيما ذكر من العدالة والضبط مع باقي الشروط .

١٥ - (ولم يكن شذّ) أي شاذاً ، أي لم يكن ذلك المروي متصفا بكونه كذلك .

(ولا معللا) بفتح اللام ، والبناء للمجهول ، أي : لم يعلّوه ، والأصل في العلة : العلة القادحة اجماعاً عندهم . . .

انظر :-

استقصاء الأثر (ق ٧ ، ٨ /أ ، ب) ، ومنهج ذوى النظر (ص ٠ ٠) بتصرف .

ش :-

الصحيح : فعيل بمعنى فاعل من الصحة ، وهي حقيقة في الأجسام مجاز في غيرها[١] ، وجمع الصحيح صحاح بكسر أوله ،كظريف وظراف[٢] ، وكريم وكرام ، .

وأما صَحاح -بفتح أوله- فمفرد ينعت به الصحيح ، ومثله بريء وبرآء وحد الصحيح عند أهل الفن[٣] :-

---

(١) قال السخاوي :-

" من باب الاستعارة بالتبعية ،لكونه خروجاً عن الغرض" ،

وقال الصنعاني :-

" واستعمالها في غير الاجسام مجاز واستعارة " .

انظر :-

فتح المغيث (ص١١) ،واسبال المطر (ص٣٣) .

(٢) وفي (جـ) : وظروف .

(٣) من أقدم من وقفت عليه عرَّف الصحيح -على نقص في التعريف- هو الامام الشافعي ،ولكنه عبَّر عنه بالثبوت ، قال رحمه الله : " اذا روى الثقة عن الثقة حتى ينتهي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو ثابت " .

انظر :-

تذكرة العلماء (ق٤٦/أ) ،والتبصرة والتذكرة (١/ ١٢) ، والرسالة (ص: ٣٧) بمعنى الكلام المنقول عنه .

الذي يتصل اسناده[١] ، بنقل العدل الضابط[٢] ، عن العدل الضابط إلى منتهاه[٣] ، ولا يكون شاذاً[٤] ، ولا معللاً[٤] .

هذه عبارة ابن الصلاح في حده[٥] .

---

(١) وفي (أ) ، (ب) ، (جـ) زيادة : (المسند) بعد قوله : اسناده .

(٢) كان الأحسن أن يقول : بنقل الثقة ، لأنه من جمع العدالة والضبط والتعاريف تنبان عن الاسهاب ، قاله المصنف في تدريبه ، ويرد عليه :-

(بأنّ الثقة قد يطلق على من كان مقبولا ، وان لم يكن تام الضبط ، والمعتبر في حد الصحيح انما هو تام الضبط " ، قال الصنعاني : "ويؤخذ من هذا أنه اذا قيل : فلان ثقة يخطيء ، ففيه مناقضة " .

انظر :- تدريب الراوي (١ / ٦٣) ، وتوضيح الأفكار (١ / ٨) وتوجيه النظر (ص٦٩) .

(٣) أي : بأن ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم فيكون مرفوعا أو الى الصحابي فيكون موقوفا أو الى من دونه .

(٤) قال الطيبي :- " هذه الأوصاف احتراز عن الحسن والضعيف " ، وقال ابن جماعه :- " فكل حديث جمع هذه الشروط فمتفق عليه " .

انظر :- الخلاصه (ص٣٥) ، والمنهل الروي (ص٥١) .

(٥) انظر :- مقدمه ابن الصلاح (ص٨٢) .

[فالمسند جنس [(١)] ، والاتصال قيد يخرج :- المرسل ، والمنقطع ،والمعضل ، والمعلق [(٢)] ،والمدلس [(٣)] .

---

(١) من (د) ،وفي بقيه النسخ :- فالمسند حسن ،وهو تحريف .

(٢) قال السخاوي : -

" المعلق الصادر ممن لم يشترط الصحة كالبخاري ، لأن تعاليقه المجذومة ،المستجمعة للشروط فيمن بعد المعلق عليه لها حكم الاتصال ، وإن لم نقف عليها من طريق المعلق عنه فهو لقصورنا وتقصيرنا " .

قلت :- وقد وجد على ندرة في المجزوم به من المعلقات تتمافيه ضعف يسير ، كحديث (الصدقة) .

قال البخاري : وقال طاووس قال معاذ بن جبل : " ائتوني بعرض ثياب خميص أو لبيس في الصدقة مكان الشعير والذرة أهون عليكم ، وخير لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم " .

(كتاب الزكاة - باب العرض في الزكاة - ٣/ ٣١١) .

قال الحافظ ابن حجر : وهو إلى طاووس اسناد صحيح ، لكنه لم يسمع من معاذ فهو منقطع .

قلت :- وقد دافع العلماء عن الامام البخاري في هذا المعلق انظر :- تغليق التعليق (٣/ ١٣) ،وفتح الباري (٣/ ٣١٢) ، وتحقيق مرويات معاذ بن جبل من مسند أحمد (١/ ٤١٢) ، للأخ الشيخ : ابراهيم محمد نور سيف حفظه الله .

(٣) أو قل : بالاتصال يخرج كل حديث لم يتصل اسناده على أي وجه كان .

انظر : الخلاصة (ص٣٥) ،وتوجيه النظر (ص٦٩) .

ونقل العدل(١) يخرج :- مانقل مجهول عيناً أو حالاً أو معروف بالضعف .

---

(١) العدالة : ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة ، والعدل هو : المسلم ، البالغ ، العاقل ، الخالي من أسباب الفسق وخوارم المروءة ، قال السيوطي :-

لِنَاقِلِ الأَخْبَارِ شَرْطَانِ هُمَا ... عَدْلٌ وَضَبْطٌ أَنْ يَكُونَ مُسْلِمَا
مُكَلَّفًا لَمْ يَرْتَكِبْ فِسْقًا وَلَا ... خَرْمَ مُرُوءَةٍ وَلَا مُغَفَّلَا

قلت : هكذا يطلق الحافظ في شرط العدالة (بعدم ارتكاب فسق) ، وقد وقفت على قولة للشافعي فيها تفصيل للعدل قال رحمه الله :- " لو كان العدل من لم يذنب لم نجد عدلاً ، ولو كان كل ذنب لا يمنع من العدالة لم نجد مجروحاً ، ولكن من ترك الكبائر ، وكانت محاسنه أكثر من مساويه فهو عدل " ، قال الصنعاني : وهو قول حسن .

انظر :-

فتح المغيث (ص ١٢) ، وتوجيه النظر (ص ٦٩) ، وقواعد التحديث (ص ٧٩) ، وآداب الشافعي لابن أبي حاتم (ص ٣٠٦) واسبال المطر (ص ٣٥) ، ومنهج النقد (ص ٣٥) .

(٢) أو المجروح بفسق أو كفر أو بدعة أو بنوع جرح .

أنظر :-

(غيث المستغيث (ص ٢٩) ، والخلاصة (ص ٣٥) .

والضـــابط[1] : يخرج ما نقلـــه مغفل كثـير الخطـأ ،

---

(١) قال الطيبي :- " الضابط هو : الحافظ المتيقظ - لا الشاك - في حالتي التحمل والاداء ، فانّ الناقل اذا كان فيه نوع قصور عن درجة الاتقان دخل حديثه في حد الحسن ، واذا نزلت درجته عن ذلك ضعف حديثه " ، وقد عبّر الذهبي عن الضبط بالاتقان ، وقيّد الحافظ ابن حجر الضبط بالضبط التام "إشارةً إلى الرتبة العليا في ذلك" ، قلت : لأنّ الحسن لذاته يشترط توفر الصفة الدنيا من الضبط في راويه .

وللضبط أربع صور عند المحدثين وهي :-

١ - تام الضبط . ٢ - خفيفه .

٣ - كثير الغلط . ٤ - من غلطه أكثر من حفظه .

فالصورة الأولى والثانية تدخلان ضمن المقبول ، إلا أنّ الثانية تندرج ضمن الحسن ، والثالثة والرابعة تدخـــلان ضمن المردود .

والضبط ضبطان - باعتبار الحفظ وعدمه - ضبط صدر ، وهو أن يثبت الراوي ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء ، وضبط كتاب وهو صيانته لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه . قاله الحافظ ابن حجر .

انظر :-

الخلاصه (ص٣٥) ، والموقظه (ص٢٤) ، ونزهة النظر (ص٢٩) وفتح الباقي (١/١٤) ، وامعان النظر (ص٤٨) ، وحاشية الاجهوري (ص ١٧) ، وتوضيح الأفكار (١/١٢) .

والباقي[1] يخرج : الشاذ ،والمعلل[2] ،وها هنا أمور :-

---

(١) وهناك قيد آخر ذكره الذهبي في صفة رواة الصحيح وهو : عدم التدليس ، هذا عند أهل الحديث ،وغيرهم يشترط في قيد الصحيح قيوداً وشروطاً أخرى كاشتراط العدد في الرواية كما حكاه الحازمي عن بعض متأخري المعتزلة ، وعند البعض : الصحيح ما يجب العمل به ،وغيره ما لا تكليف علينا في العمل به ،وضعفهما ظاهر .

انظر :-

الموقظة (ص٢٤) ،وشروط الأئمة الخمسة (ص٦٢) ، والتقييد والايضاح (ص٢٠ ،ص٢١) ،وتذكرة السامع (ق٤٦/أ) .

(٢) تعقب ابن دقيق العيد ابن الصلاح في تقييده الصحيح بقيد الشذوذ والعلة فقال : " ولو قيل في هذا الحديث الصحيح المجمع على صحته هو كذا وكذا إلى آخره لكان حسناً ، لأنّ من لا يشترط مثل هذه لا يحصر الصحيح في هذه الأوصاف، ومن شرط الحد أن يكون جامعاً مانعاً " .

قلت : يشير ابن دقيق العيد إلى ما صرّح به في مطلع الاقتراح في مبحث الصحيح من أنّ الفقهاء والأصوليين لا يشترطون ما ذكره ابن الصلاح من نفي العلة والشذوذ ،فقوله : من لا يشترط ، يشير إلى الفقهاء والأصوليين ، ثم وقفت على كلام للحافظ العراقي ردّ به تعقب ابن دقيق هذا فقال : "والجواب أنّ من يصنف في علم الحديث إنما يذكر الحدّ عند أهله لا عند غيرهم ..... وكون الفقهاء والأصوليين لا يشترطون

../..

٠٠/٠٠

في الصحيح هذين الشرطين ،لا يفسد الحد عند من يشترطهما ، على أن المصنف قد احترز عن خلافهم ، وقال بعد أن فرغ من الحد ، ومايحترز به عنه ، فهذا هو الحديث الذي يُحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث .

فقد احترز المصنف عما اعترض به عليه ،فلم يبق للاعتراض وجه ، وردّ الصنعاني أيضاً على ابن دقيق فقال :-

"٠٠ اصطلاح الفقهاء في صحة الحديث غير اصطلاح المحدثين ، إذ المحدثون يشترطون خلوّه من العلة مطلقاً ،والفقهاء يشترطون خلوه من العلة القادحة ، فهو باصطلاحهم أخص منه باصطلاح الفقهاء ،وإذا كان كذلك فلا يتم جمع الخاص والعام في رسم واحد ، فاعتراض الشيخ تقي الدين على رسم المحدثين بأنه غير موافق لاصطلاح الفقهاء غير وارد ،بل لا بد من مخالفة الرسمين لاختلاف الاصطلاحين".

انظر :-

(الاقتراح ص ١٥٥ ، والتقييد والايضاح ص ٢٠ ،وتوضيح الأفكار ١/١٣).

(الأول) :- قيل في كلام ابن الصلاح الطناب ، لأنّ المسند كما سيأتي(١) خاص / بالموصول أي(٢) فلا يصلح كونه جنساً ، والموصول فصلاً ، والجواب عندي من وجهين :-

أحدهما :-

أنّ ابن الصلاح أراد شمول الحد على كل قول ، لأنه سيأتي قول : إنّ المسند يطلق على المرفوع غير الموصول أيضا .

الثاني :-

أنّ المراد بالمسند الذي أسند أي : روي باسناد ، كما هو أحد التعريفات(٣) المسند ، فانها ثلاثة [أنواع](٤)(٥) ، النوع(٦) المصطلح

---

(١) من (أ) ، (د) ، وفي (ب) : يأتي .

(٢) من (أ) ، (د) ، وقد سقطت من (ب) .

(٣) من (د) ، وفي بقية النسخ كلمات غير واضحة .

(٤) انظر :-
مقدمة ابن الصلاح (ص ١١٧) ، واختصار علوم الحديث (ص ٤٤ ، ص ٤٥) ، وفتح المغيث (ص ١٠٠) ، وتوضيح الافكار (١/ ٢٥٨) ، وامعان النظر (ص ٢١٥) .

(٥) من (د) ، وقد سقطت من بقية النسخ .

(٦) سقطت من (د) .

على تسميته بذلك [هو (١)] المرفوع المتصل (٢) والمروي باسناد

---

(١) من (د) ، وفي بقية النسخ : وهو .

(٢) كما شرطه الحاكم ، وحكاه ابن عبد البر عن قوم ، ورجحه الحافظ ابن حجر ، والسخاوي .

وقال المحب الطبري في المختصر بشأن تقييد المسند بالاتصال والرفع :- " إنه أصح إذ لا تمييز إلا به " ، قال السخاوي : - " يعني لكون قائله لحظ فيه الفرق بينه وبين المتصل والمرفوع من حيثية أنّ المرفوع ينظر فيه إلى حال المتن مع قطع النظر عن الاسناد اتصل أم لا ، والمتصل ينظر فيه إلى حال الاسناد مع قطع النظر عن المتن مرفوعا كان أو موقوفا ، والمسند ينظر فيه إلى الحالين معا " .

انظر :-

معرفة علوم الحديث (ص١٧) ، والتمهيد (١ / ٢١) ، وفتح المغيث (ص١٠١ ، ص١٠٢) ، والنخبة النبهانية (ص١٨) ، والمصباح (ص ١٧) .

مطلقاً(١)، مرفوعاً ، أو غيره [أو موصولاً(٢)]، والكتاب المفرد لما رواه [الصحابة](٣) كمسند أحمد ،وغيره .(٤)

---

(١) هذا تعريف الخطيب البغدادي للمسند ،ونصه قال :- " وصفهم الحديث بأنه مسند يريدون أنّ اسناده متصل بين راويه وبين من أسند عنه ، إلا أنّ أكثر استعمالهم هذه العبارة هو فيما أسند عن النبي صلى الله عليه وسلم خاصة . . . " ،وعلى هذا فكأنّ الخطيب رحمه الله يسوي بين المسند والمتصل .

وهناك تعريف ثالث للمسند ،وهو لابن عبد البر قال رحمه الله : " هو مارفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة ".

انظر :-

الكفاية (ص ٥٨) ،والتمهيد (١/ ٢١) ،واختصار علوم الحديث (ص ٤٥) .

(٢) من (د) ، وقد سقطت من بقيه النسخ .

(٣) من (د) ، وقد سقطت من بقية النسخ .

(٤) أنظر :-

هدى الساري (١/ ٦) ،والرسالة المستطرفة ص ٧ ،وقواعد التحديث (ص ٢٠٢) ، ومنهج النقد (ص ٣٢٧) .

فأراد بالمسند في الحدّ المعنى الثاني[1] .

وهذا أقعد ، وهو مرادي في النظم ، والباقي قولي (بوصله) للمصاحبة[2] أي حالة كونه موصولا ، والضمير اما للاسناد المفهوم[3] من مسند أو للفظ مسند يراد به الاسناد ، فانه - يأتي مصدر ، كما قيل به في قول ابن مالك[4] :-

(ومسند للاسم تمييز حصل)[5] .

---

(١) وقد اعترض على ابن الصلاح أيضاً في قوله : (المسند الذي يتصل اسناده . . . الخ) بأنه لو قال : المسند المتصل لا استغني عن تكرار لفظ الاسناد ، وقد أجاب الحافظ ابن حجر عن ذلك فقال :- " والجواب عن ذلك : أنه أراد وصف الحديث المرفوع ، لأنه الأصل الذي يتكلم عليه ، والمختار في وصف المسند . . أنه الحديث الذي يرفعه الصحابي ، مع ظهور الاتصال في (باقي الاسناد) ، فعلى هذا لا بد من التعرض لاتصال الاسناد في شرط الصحيح " .

انظر : نكت ابن حجر (١ / ٢٣٤) .

(٢) أي الباء في قوله : (بوصله) .

(٣) وفي (د) : المفهم .

(٤) أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الشافعي النحوي ، العلامة ، امام النحاة ، وحافظ اللغة ، نزيل دمشق .
توفي سنة (٦٧٢ هـ) .

انظر :-
بغية الوعاة (١ / ١٣٠) ، وطبقات الشافعية للسبكي (٥ / ٢٨) والبداية والنهاية (١٣ / ٢٦٧) .

(٥) انظر الألفية مع شرح ابن عقيل (١ / ١٦) ، والبهجة المرضية (ص ٤ ، ص ٥) .

(ق ١٩/ب)

فيكون استخداماً[1] ، أو مراداً[2] به : ماد ل عليه أي اسم المفعول لأنّ وصل المسند وصل لاسناده ، فإن قلت : الحدود تصان عن الاستخدامات واللوازم ؟ .

قلت : الجواب من وجهين :-

أحدهما :-

أنّ ذلك حيث اقتضت خفاءً بخلاف ماكان المراد معها واضحاً ، وقد صرّح الغزالي[3] وغيره بجواز ادخال المجازات والمشتركات في الحدود / اذا اتضح المراد منها [ولم يلتبس][4] .

---

(١) الاستخدام : من الألفاظ البلاغية ومن أبواب المحسنات المعنوية وهو " ذكر لفظ مشترك بين معنيين ، يراد به أحدهما ، ثم يعاد عليه ضمير أو اشارة بمعناه الآخر ، كقوله تعالى (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) أريد أولا بالشهر الهلال ، ثم أعيد عليه الضمير أخيراً بمعنى أيام رمضان .

انظر : جواهر البلاغة (ص٣٦٤) ، ومعجم المصطلحات البلاغية (١/١١٦) .

(٢) وفي (ب) : ومرادا .

(٣) انظر المستصفى (١/١٦) .

(٤) من (د) ، وفي بقية النسخ :- ومن لم يلبس .

الثاني :-

أنا معاشر أهل الحديث والفقه والبلاغة لا نقول في - التعاريف على حدود المناطقه ، قال الامام أبو الحسن ابن الحصار[1] المالكي في كتابه الناسخ والمنسوخ بعد أن - ذكر اختلاف الناس في حد النسخ :-

" قد بلغ مالك وأضرابه من علماء المتقدمين مبلغ الامامة في الدين ، ولم يتكلف أحد منهم حداً ، وربما لو تكلف له لم يسلم له[2] ، وكذلك البخاري ومسلم وأضرابهم لو كلفوا حد الحديث أو المحدث لم يأتوا به ، وقد نعمهم الله تعالى بما علموه - وعلموه ، ولو كان في الحد خير لنطق به القرآن أو جاء على [لسان][3] رسول الله صلى الله عليه وسلم " انتهى .

---

(١) أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن ابراهيم الانصاري الخزرجي الأندلسي الأصل ، الشامي المنشأ ، المعروف بابن الحصّار بفتح الحاء المهملة ، وتشديد الصاد المهملة وفتحها .
الفقيه المالكي [العالم المحصل المتقن] .
توفي سنة (٦١١ هـ) .
انظر :-
التكملة للمنذري (٢ / ٣٠٩) ، وشجرة النور الزكية (ص ١٧٣ / من الطبقة ١٣) .

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) من (د) .

فكذلك[1] إنا[2] نقول على ما تقتضيه[3] البلاغة ، وأساليب العرب في الخطابات التي ورد بها القرآن ،وأفانينها[4] الرائعة المأخوذة[5] من ادمان النظر في أسرار الكتاب العزيز ،والكتب المؤلفة في اعجازه[6] وبدائعه ،والتبحر فيها ، وقد روينا باسنادنا من طريق : حرملة قال سمعت الشافعي رضي الله تعالى[7] عنه يقول :-

" ماجهل الناس ولا اختلفوا إلا لتركهم لسان العرب ، وميلهم إلى لسان ارسطا طاليس " .

الأمر الثاني : قيل بقي عليه أن يقول (بعلة قادحة) / .

---

(١) وفي (ب) : فذلك .

(٢) وفي (د) : انا .

(٣) وفي (ب) ، (جـ) : يقتضيه .

(٤) الأفانين : الأساليب ، وهي أجناس الكلام وطرقه .
انظر : لسان العرب (١٣ / ٣٢٨) .

(٥) وفي (ب) : الرابعة المأخورة .

(٦) من (د) ،وفي (ب) : المجاوزة ،وليست واضحة في بقية النسخ .

(٧) سقطت من (د) .

(٨) ارسطا طاليس ـ ويكتب ايضا : ارسطو ـ المقدوني ،فيلسوف الروم ، وطبيبها .
انظر : طبقات الاطباء لابن جلجل (٢٥)
وتاريخ الاطباء والفلاسفة لاسحاق بن حنين (ص ١٦٨) .

وأجيب بأنه لا حاجة إليه ، لأنّ المعلل هو ما فيه علة قادحة (١) كما سيأتي في مبحثه ، وما فيه علة غير قادحة لا يسمى (٢) معللا .

قال الحافظ ابن حجر :-

" لكن من غير عبارة ابن الصلاح فقال (من غير شذوذ ولا علة) احتاج أن يصف العلة بكونها قادحة ، وبكونها خفية (٣) ، وقد ذكر العراقي (٤) في الفيته (٥) الوصف الأول ، وأهمل الثاني ، ولا بد منه " انتهى (٦) .

---

(١) قال الطيبي :- " ... لا يخفى على الضابط الحازم مثل تلك القادحة " .

وقال الصنعاني :- " المعل ما فيه علة قادحة خفية ، ولا يكون معللا إلا إذا اشتمل على علة موصوفة بالوصفين " .

انظر :- الخلاصة (ص ٣٥) ، واسباب المطر (ص ٣٧) .

(٢) من (جهة) ، وفي (أ) ، (ب) : لا تسمى .

(٣) قال زكريا الأنصاري :- " ومن قيدها بكونها خفية لم يرد اخراج الظاهرة ، لأنّ الخفية اذا أثرت ، فالظاهرة أولى " .

انظر : فتح الباقي (١ / ١٤) .

(٤) من (د) ، وفي بقية النسخ : من ألفيته .

(٥) وذلك قوله :-

عن مثله من غير ما شذوذ ... وعلة قادحة فتوذي

ألفية العراقي ص ١٦٩ .

(٦) لا يوجد هذا النص في النكت المحققة المطبوعة ، ولعلها في الكبرى ، ولكنّ رأيه في تقييد العلة بالقيدين المذكورين ذكره في النزهة (ص ٢٩) .

فعبارة[1] النظم أحسن من أصله من وجهين :-

[الاختصار][2] ، والدلالة على الوصف الثاني ، ونظير ذلك ما أشار اليه الحافظ أيضاً : أن قول[3] الخطابي الصحيح ما اتصل سنده وعدلت نقلته[4] مغن عن التصريح باشتراط ضبط الراوي لأنّ المعدل من عدّله النقاد ، (أي وثقوه)[5] وانما يوثقون من اجتمع فيه العدالة ،والضبط معا بخلاف من ذكر[بدل][6] المعدّل العدل ، فانه يحتاج[7] الى زيادة وصف الضبط .

---

(١) وفي (ب) : بعبارة .

(٢) سقطت من (أ) .

(٣) وفي (د) : مراد .

(٤) انظر :-

معالم السنن (١ / ١١) ، وانظر اسبال المطر (ص ٣٣) فيما يتعلق بالعدالة والتعديل ،ففيه كلام نفيس لم أقف على مثله لغيره ،وذكر مصنفه أنّ له كتابا خاصا بالعدالة سماه : ثمرات النظر في علم الأثر .

(٥) سقطت من (د) .

(٦) من (د) ،وفي بقية النسخ : فدل .

(٧) قال العراقي :-

" ولا شك أنّ ضبط الراوي لابد من اشتراطه ،لأنّ من كثر الخطأ في حديثه وفحش استحق الترك وإن كان عدلاً " .

انظر : -

التبصرة والتذكرة (١ / ١٣) ، وتوجيه النظر (ص ٦٩) .

(ق ٢٠/ب)

الأمر الثالث :-

قيل يقتضي عليه (١) أن يقول : (ولا منكر) كما زاده التباج - التبريزي ، .

وأجيب بالاستغناء عنه ،لأنّ المنكر عند ابن الصلاح بمعنى الشاذ ، وعند غيره أسوأ حالاً منه ، فاشتراط نفي الشذوذ يقتضي اشتراط نفيه بطريق الأولى ، (قاله الحافظ ابن حجر في نكته) (٢) (٣) .

الرابع :-/

قال الزركشي : " اشتراط نفي الشذوذ ليس متفقاً عليه ، بل مختلف فيه ،والتحقيق أنّ الشاذ الذي يخالف الصحيح ،هو الشاذ المنكر والذي لم ينجبر شذوذه بشيء من الأمور (٤) " ، وقال الحافظ ابن حجر في نكته :-

" المراد بالشذوذ هنا مخالفة الراوي من هو أحفظ منه أو أكثر كما فسره الشافعي ،لا مطلق تفرد الثقة (٥) كما فسره الخليلي (٦) ،

---

(١) وفي (ب) : نفي .
(٢) نكت ابن حجر (١/ ٢٣٧) بالمعني .
(٣) ليست مجوجودة في (د) .
(٤) انظر نكت الزركشي : (ق ١٣/ب) .
(٥) نص الخليلي : قال :- " الذي عليه حفاظ الحديث : أنّ الشاذ ماليس له الا اسناد واحد يشذ بذلك ثقة كان أو غير ثقة ،فما كان عن غير ثقةفمتروك لا يقبل ،وماكان عن ثقة ، يتوقف عنه ولا يحتج به".

انظر : مقدمة ابن الصلاح (ص١٧٣) ،والمنهل الروي (ص٦٦) ، والموقظة (ص٤٢) ،وفتح المغيث (ص٩٣) ،والبواقيت والدرر (ق٤٦/ أ/) ،وتوجيه النظر (ص ١٨٣) .

(٦) أبو يعلي الخليل بن عبد الله بن أحمد القزويني ، مصنف كتاب " الارشاد في معرفة المحدثين " ،القاضي ، كان ثقة حافظا عارفا بكثير من علل الحديث ورجاله ،توفي سنة (٤٤٦هـ) .
انظر : تذكره الحفاظ (٣/ ١١٢٣) ،وشذرات الذهب (٣/ ٢٧٤) .

[فانهم / ذلك وللمخالفة] شرط يأتي في نوع زيادة الثقة "(١) .

الخامس :-

قال الحافظ ابن حجر :-

" (أيضا)(٢) ما اشترطوه من نفي الشذوذ مشكل فانه إذا اتصل الاسناد وكانت رواته(٣) عدولا وضابطين(٤) ، وانتفت عنه العلل الخفية ، فما المانع من الحكم بصحته وان خالف رواية من هو أكثر وأوثق(٥) ، فمثل هذا لا يستلزم الضعف(٦) ، بل يكون من باب صحيح وأصح(٧) .

---

(١) نكت ابن حجر (١/ ٢٣٦) .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) وفي (أ) ، (ب) : وكانت رواية عدلاً .

(٤) وفي (د) : ضابطين (بغير واو) .

(٥) ولا يرد على ابن الصلاح هذا ، لأن التعريف المتقدم "للصحيح المجمع على صحته كما مرّ لا مطلقاً" .

انظر :-

فتح الباقي (١/ ١٤) .

(٦) وفي (ب) : الضعيف .

(٧) من التدريب (١/ ٦٥) ، وفي بقية النسخ : واضح .

(ق ٢١/أ)

قال :- ولم أر في كلام أحد من[١] أئمة الحديث اشتراط نفي الشذوذ المعبَّر عنه بالمخالفة ، وإنما الموجود في تصرفاتهم تقدُّم[٢] بعض ذلك على بعض في الصحة ، وأمثلة ذلك موجودة في الصحيحين وغيرهما ، فمنها :-

أنهما أخرجا قصة " جمل جابر "[٣] من طرق ، وفيها اختلاف كثير من مقدار الثمن ، واشتراط ركوبه/ ، وقد رجَّح البخاري الطرق التي فيها الاشتراط على غيرها ، مع تخريجه للأمرين ، ورجَّح أيضاً كون الثمن أوقية مع تخريجه ما يخالف ذلك .

ومنها : أن مسلماً[٤] أخرج حديث مالك عن الزهري عن عروة عن عائشة (رضي الله تعالى عنها)[٥] في الاضطجاع قبل ركعتي الفجر ، وقد خالفه عامة أصحاب الزهري كمعمر ، ويونس ، وعمرو بن الحارث ، والأوزاعي ، وابن أبي ذئب ، وشعيب ، [وغيرهم][٦] ، عن الزهري ،[٧] فذكروا الاضطجاع بعد ركعتي الفجر قبل صلاة الصبح ، ورجح جمع من

---

(١) من (د) ، وقد تكررت في بقية النسخ .

(٢) وفي (ب) ، (جـ) : تقديم .

(٣) أخرجه البخاري في (كتاب البيوع - باب شراء الدواب والحمير - ٢/١٠) ، ومسلم (كتاب المساقاة - باب بيع البعير واستثناء ركوبه رقم ١٠٩) .

(٤) أخرجه في صحيحه في (كتاب المسافرين - باب صلاة الليل - رقم ١٢١) .

(٥) سقطت من (د) .

(٦) سقطت من (أ) .

(٧) سقطت من (ب) .

الحفاظ روايتهم على رواية مالك ، ومع ذلك فلم يتأخر أصحاب الصحيح عن اخراج حديث مالك في كتبهم ، ثم قال : فإن قيل : يلزم أن يسمي الحديث صحيحاً ولا يعمل به ؟؟ .

قلنا لا مانع من ذلك إذ ليس كل صحيح يعمل به بدليل المنسوخ .

السادس :-

قال الحافظ : أيضاً : إذا قلنا باشتراط نفي الشذوذ ، فينبغي - أن لا يتوقف في الحكم بصحة الحديث على تبين انتفائه ، بل يحكم للحديث بالصحة أولا اذا وجدت الشروط ما لم[1] يظهر بعد ذلك أن فيه شذوذا[2] لأن[3] الأصل عدم الشذوذ ، وكون ذلك أصلاً مأخوذ من عدالة الراوي وضبطه لأن الأصل (أنه[4]) حفظ ما روى حتى يتبين خلافه[5] .

---

(١) وفي (د) : ولم .

(٢) وفي (ب) : شذوذ .

(٣) وفي (ب) : الا أنّ .

(٤) سقطت من (ب) .

(٥) التنبيهة الخامس والسادس من كلام ابن حجر لا يوجد في النكت المحققة ، فلعلها من الكبرى (الافصاح) .

السابع :-

هذا حد الصحيح لذاته[١] ، أما الصحيح لغيره فغير داخل في الحد ،ولذلك صور : الحسن إذا روي من غير وجه كما سيأتي ، وما تلقته[٢] العلماء بالقبول ، ولم يكن له اسناد صحيح ،فيما ذكره طائفة ، منهم ابن عبد البر[٣] ومثّله بحديث جابر رضي الله تعالى عنه :-

"الدنيا أربعة وعشرون قيراطا[٤] ، واشتهر عند أئمة

---

(١) وفي (ب) ، (جـ) ، (د) : هذا الحد للصحيح لذاته .

(٢) وفي (ب) : ماتلقته .

(٣) أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النَّمري .
فقيه ، حافظ ، مكثر .
وكان يميل في الفقه إلى أقوال الشافعي .
توفي سنة (٤٦٣هـ) .
انظر :-
جذوة المقتبس ص ٣٦٧ ،والصلة (٢ / ٦٧٧) ، وبغية الملتمس ص ٤٨٩ ،ووقع وفاته في الجذوة والبغية (٤٦٠هـ) .

(٤) لم أقف عليه .

الحديث بغير نكرٍ منهم ، فيما ذكره الأستاذ[1] أبو اسحاق الاسفرييني[2] وابن فورك[3] ، كحديث : " في الرقة ربع العشر "[4].

---

(١) وفي (ب) : الاسناد وهو تحريف .

(٢) أبو اسحاق ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بن مهران الاسفراييني - نسبة إلى إسفرايين بليده بنواحي نيسابور - الملقب بركن الدين ، الفقيه الشافعي المتكلم الأصولي .
توفي سنة (٤١٨هـ) .
انظر : -
وفيات الأعيان (١/ ٢٨) ، والبداية والنهاية (١٢/ ٢٤) ، والانساب (١/ ٢٢٣) ، وطبقات الشافعية للسبكي (٣/ ١١١) .

(٣) أبوبكر محمد بن الحسن بن فورك (بضم الفاء وفتح الراء) الأنصاري الأصبهاني ، الامام الجليل والحبر الذي لا يجارى فقهاً وأصولاً وكلاماً توفي سنة (٤٠٦هـ) .
انظر : طبقات الشافعية للسبكي (٣/ ٥٢) ، والوافي بالوفيات (٢/ ٣٤٤) ، وشذرات الذهب (٣/ ١٨١) .

(٤) الرِقّة : الفضة . انظر النهاية في غريب الحديث (٢/ ٢٥٤) .
والحديث أخرجه الامام أحمد في مسنده (١/ ١٢) من حديث أنس بن مالك : أنّ أبا بكر رضي الله عنه كتب لهم : إنّ هذه فرائض الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . . الحديث . وهو حديث حسن لأنّ رجاله ثقات سوى ثمامة ابن عبد الله بن أنس قال الحافظ عنه : صدوق .
انظر التقريب ص ٥٢ .

وحديث :- " لا وصية لوارث "[1] ، أو[2] وافقه[3] آية من القرآن ، أو بعض[4] أصول الشريعة ، حيث لم يكن في سنده كذاب فيما ذكره[5] ابن القصار .

---

(١) الحديث صحيح : أخرجه أبو داود (كتاب البيوع - باب في تضمين العارية ٣/ ٨٢٤) ، والترمذي (كتاب الوصايا - باب ماجاء لا وصية لوارث ٤/ ٤٣٤) ، وقال : حسن صحيح ، وابن ماجه (كتاب الوصايا - باب لا وصية لوارث ٢/ ٩٠٥) ، وأحمد (٥/ ٢٦٧) ، والبيهقي في سننه الكبرى (كتاب الوصايا - باب نسخ الوصية للوالدين ٦/ ٢٦٤) ، كلهم من حديث أبي أمامة رضي الله عنه إلا الترمذي فمن حديث عمرو بن خارجة رضي الله عنه ، وروي الحديث من طرق أخرى عن صحابة آخرين .

وانظر إرواء الغليل أيضاً للألباني (٦/ ٨٧-٩٦) .

(٢) من (ب) ، (جـ) ، وفي (أ) : لو .

(٣) وفي (د) : أو وافق .

(٤) من (ب) ، وفي (أ) : لا بعض .

(٥) وفي (ب) : كذا .

الشـــامن :-

قال الحافظ في نكتته :-

" زاد الحاكم في علوم الحديث في شرط الصحيح أن يكـــون راويه مشهوراً بالطلب ،وصفة(١) الشهرة قدر زائد على مطلق الشهـرة التي تخرجـه(٢) عـــن(٣) الجهالة ، .

واستدل الحاكم على اشتراط ذلك بماأسنده(٤) : عن عبد الله بن عون قال :- (لا يؤخذ العلم الا(٥) ممن شهد له عندنا بالطلب)، والظاهر من تصرف صاحبي(٦) الصحيح اعتبار ذلك إلا حيث يحصل للحديث طرق كثيرة(٧) .

---

(١) وفي الأصل (١/ ٢٣٨) : وهذه .

(٢) من الأصل (١/ ٢٣٨) ،وفي النسخ : تخرج .

(٣) وفي الأصل (١/ ٢٣٨) : من .

(٤) (ع) هو أبو عون عبد الله بن عون بن أرطبان المزني مولاهم البصري الحافظ الامام ،شيخ أهل البصرة .

قال ابن مهدي : ماكان بالعراق أعلم بالسنة من ابن عون .

توفي سنة (١٥١هـ) .

انظر :-

تذكرة الحفاظ(١/ ١٥٦) ،وطبقات ابن سعد (٧/ ٢٦١) ، والجرح والتعديل (٥/ ١٣٠) ،وسير أعلام النبلاء(٦/ ٣٦٤) ، وتهذيب التهذيب(٦/ ٣٦٤) .

(٥) وفي (أ) : عمن .

(٦) وفي (د) : صاحب .

(٧) نكت ابن حجر(١/ ٢٣٨) ،ونص الحافظ :- " إلا أنهما حيث يحصل للحديث طرق كثيرة يستغنون بذلك عن اعتبار ذلك " .

(ق ٢٣ / أ)

التاسع :-

نازع بعضهم/في تعريف الصحيح والحسن والضعيف بحد أو رسم،

وقال :-

والذي يقتضيه كلام القدماء أنه لا يعرف بذلك ، بل [بما](١) نص عليه أئمة الحديث في كتبهم ،إما بالتصريح في كل حديث كذا أب الترمذي(٢) ، أو بالتزام ذكر الصحيح ، كالبخاري ومسلم(٣) ، وابن خزيمة(٤) وابن حبان(٥) .

---

(١) سقطت من (أ) ، (ب) .

(٢) أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي الترمذي الضرير الامام الحافظ مصنف الجامع والعلل .
توفي سنة (٢٧٩ هـ) .
انظر : تذكرة الحفاظ (٢ / ٦٣٣) ،وتهذيب التهذيب (٩ / ٣٨٧) ، والبداية والنهاية (١١ / ٦٦) .

(٣) أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري أحد الائمة من حفاظ الحديث ،وهو صاحب المسند الصحيح .
توفي سنة (٢٦١ هـ) .
انظر : تاريخ بغداد (١٣ / ١٠٠) ،وفيات الأعيان (٥ / ١٩٤) ، وتهذيب التهذيب (١٠ / ١٢٦) .

(٤) أبوبكر محمد بن اسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري ،الحافظ الكبير امام الأئمة ،انتهت اليه الامامة والحفظ في عصره بخراسان .
توفي سنة (٣١١ هـ) .
انظر : تذكرة الحفاظ (٢ / ٧٢٠) ،والبداية والنهاية (١١ / ١٤٩) ،وشذرات الذهب (٢ / ٢٦٢) .

(٥) أبوحاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي التميمي ،الحافظ الجليل ، الامام ،صاحب التصانيف .
توفي سنة (٣٥٤ هـ) .
انظر : طبقات الشافعية (٢ / ١٤١) ،وتذكرة الحفاظ (٣/ ٩٢٠) والبداية والنهاية (١١ / ٢٥) .

قال الزركشي :- " وأيًا ما كان فالتحديد [مقتنص] من استقراء كلامهم في ذلك ، فلا معنى لانكاره " .

[فائدة] : قال الخطيب في الكفاية :- "عن محمد بن يحيى الذهلي قال : لا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث الموصول غير المنقطع الذي ليس فيه رجل مجهول ، ولا رجل مجروح ، ورُوي من طريق آخر :-

---

(١) من (د) ، وفي النسخ : في التحديد .

(٢) من (د) .

(٣) انظر : نكت الزركشي (ق ١٣ / أ) .

(٤) من (ب) ، وقد سقطت من (أ) .

(٥) وفي (ب) ، (جـ) : روى .

(٦) الكفاية ص(ص ٥٦ / باب معرفة الخبر المتصل الموجب للقبول والعمل) .

(٧) أبو عبد الله محمد بن يحيى بن عبد الله النيسابوري الذهلي مولاهم ، أحد الأئمة المراقيين ، والحفاظ المتقنين .
توفي سنة (٢٥٨هـ) .

انظر : تاريخ بغداد (٣ / ٤١٥) ، وذكر وفاته سنة (٢٥٧هـ) وتذكرة الحفاظ (٢ / ٥٣٠) ، وشذرات الذهب (٢ / ١٣٨) .

(٨) وفي الكفاية (ص ٥٦) : الموصل ، وكذا في (د) .

"لا يثبت[1] الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم (حتى[2] يرويه ثقة عن ثقة حتى يتناهى الخبر إلى النبي صلى الله عليه وسلم بهذه الصفة[3]) ولا يكون فيهم رجل مجهول ولا رجل مجروح)[4].

١٥ - . . . . . والحكم بالصحة والضعف على[5]

---

(١)وفي (ب) : لا تثبت ،وفي الكفاية ص ٥٦ : لا يكتب .

(٢) من (جـ) .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) من (أ) ، وقد سقطت من بقية النسخ .

(٥) الشرح التفصيلي :-

١٥ - (والحكم) للمروي ،سنداً أو متناً .

(بالصحة) لاجتماع الشروط المذكورة فيه ،وإن تحتم العمل به وبالحسن خفة الضبط . . .

(والضعف) فيما زاد تخيه تلك الخفة ولا جابر ، أو كانتفيه علة من العلل . . . (على :-

(ق ٢٣ /ب)

١٦- ظَاهِرُهُ لَا القَطْعُ (١) إِلَّا مَا حَوَى كِتَابُ مُسْلِمٍ أَوِ الجُعْفِي (سِوَى)

١٧ - مَا انْتَقَدُوا) فَابْنُ الصَّلَاحِ رَجَّحَا قَطْعًا بِهِ (وَكَمْ إِمَامٍ جَنْحَا)

---

(١) وفي (س) من الألفية : القطع بالضم .

١٦- (ظاهره) لجواز الخطأ والنسيان على الراوي ،والصدق والضبط على غيره .

(لا) على طريق :

(القطع) بشيء منها :

(الا) في باطن الأمر ،استثناء متصل من القطع المنفي أي : الا ماروي في كتاب الشيخين ،أي : فإن القطع موجود لأكثر مافيهما ،إلا أن كلما فيهما محكوم له بذلك القطع باطناً . . .

(ما) مستثنى ،بمعنى : الذي .

(حوى) صلته بحذف العائد . . .

(كتاب مسلم) "ابن الحجاج " . .

(أو) " كتاب " .

(الجعفي ") "أي البخاري ،أو كلاهما . . " .

(سوى) أداة استثناء مثلثة الأول ، من زيادته ،وقد تمد مع الفتح ،والمستثنى مما حوياه .

١٧- (ما) بمعنى الذي .

(انتقدوا) صلته بحذف العائد ،ووزن : افتعلوا ،أي : عليهما . .

(فابن الصلاح) "الشهرزوري " .

(رجحا) بألف الاطلاق ،فعل ماض براءٍ مهملةٍ فجيم مشددةٍ فحاءٍ مهملةٍ ،[وذلك] " في مقدمته المشهورة " .

(قطعا) أي القطع :

(به) " أي : بصحته " . . . ،وتبعه على ذلك القطع أئمة كثيرون . . .

(وكم) من :

(إمام جنحا) . . . [أي]مال] ، بجيم فنون ،فحاء ، فألف اطلاق ، أي : إلى مقالته فاعتمدها . . .

١٨ - والنَّووي رجَّح في التقريب ظنّاً به ، (والقطع ذو تصويب

ش :-

اذا قيل : (هذا حديث صحيح) ، فالمراد بحسب الظاهر ، وما اقتضاه اسناده ، لا أنه مقطوع به في نفس الأمر ، لجواز(١) الخطأ والنسيان على الثقة ، وكذا اذا قيل حديث ضعيف فالمراد أنّه لم يصح اسناده فحكم بضعفه عملاً بظاهر الاسناد لا أنه كذب في نفس

---

١٨ - (والنووى رجّح) مخالفا لابن الصلاح :

(في) كتابه :

(التقريب) . . . تفعيل ، بمثناة فوقية ، فقاف ، فراء ، فموحدة آخره ، الكتاب الذي اختصر فيه كتاب ابن الصلاح . . .

(ظنا به) " أي صحة مافي الصحيحين مالم يتواتر ، فضلاً عما في أحدهما وحده . . . . . " .

(والقطع) [وهو القول الأول] .

(ذو تصويب) تفعيل ، مضاف اليه ، من الصواب مقابل الخطأ ، .

المعنى : أنّ رواية كلٍ خلا ما انتقد اتفاقا ، وما ألحق به تفيده وجوب العلم قطعاً . . . .

انظر :-

استقصاء الأثر (ق ٧ - ق ١٠ / ب) ، ومنهج ذوى النظر (ص ١٠) .

(١) من (د) ، ومن التدريب (١ / ٧٥) ، وفي (أ) ، (ب) ، (جـ) : بجواز .

الأمر لجواز[1] صدق الكاذب واصابة من هو كثير الخطأ ، هذا في غير ما أخرجه البخاري ومسلم أو أحدهما في الصحيح ، أما هو فذهب[2] ابن الصلاح[3] الى أنه مقطوع بصحته[4] لاجماع الامة[5]

---

(١) من (د) ،والتدريب(١/ ٧٥) ،وفي بقية النسخ : بجواز .

(٢) وفي (ب) : مذهب .

(٣) أنظر مقدمة ابن الصلاح (ص ١٠٠ - ص ١٠١) ، وقد اختصر السيوطي رحمه الله في نقله كعادته .

(٤) قد سبقه في هذا الحكم على ما أخرجاه أبوالفضل محمد بن طاهر المقدسي ،وأبو نصر عبد الرحيم بن عبد الخالق بن يوسف والسلفي ، وحكاه ابن تيمية عن أهل الحديث ، وعن السلف، وعن جماعة كثيرة .

انظر : التقييد والايضاح (ص ٤١) ، وفتح المغيث (ص ٤٧) ، وفتاوى ابن تيمية (١٣ / ٣٥٠) ،وقواعد التحديث (ص ٨٥) ، والحديث حجة بنفسه (ص ٥٩) .

(٥) بقصد (بالأمة) علمائها ومجتهديها ،لأنهم هم المعتبرون في الاجماع .

انظر :-

ايسباغوجي المطر (ص ٢٩) ،وحاشية الأجهوري على البيقونية (ص ٢٠) ،وتوجيه النظر (ص ١٢٩).

على تلقيه بالقبول[1] ، قال :-

سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل [المنقد][2] خلافاً لمن نفى ذلك وقال :-

---

(١) وقد اعترض الامام الصنعاني على دعوى الاجماع هذه فقال :-
" يقال عليه لا بد من اقامة البينة على هذه الدعوى ، وهذه هي دعوى الاجماع الذي قال فيه أحمد بن حنبل : إنّ من ادعاه فهو كاذب، ثم انه يغلب في الظن أو يحصل القطع بأنّ في مجتهدي الأمة من لا يعرف أحاديث الصحيحين فإنّ معرفتهما بخصوصهما ليست شرطا في الاجتهاد قطعا بل صرّح إمام الشافعية الغزالي أنه يكفي فيه سنن أبي داود وصرّح السيد محمد في كتابه : القواعد أنه يكفي فيه التلخيص الحبير ، فكيف تروج دعوى : أنّ كل مجتهد في مشارق الأرض ومغاربها ،وجنوبها ،ومدنها قد فتش عن كل فرد فرد من أحاديث الصحيحين ،ثم تلقاه بالقبول ،بأن يكون عاملاً به أو متناولاً له ، إذ هي معنى (التلقي بالقبول) عند أهل الأصول " .

انظر :-
أسبال المطر (ص ٣٠) ،وهواشي الاجهوري (ص ٢٠) .

(٢) من (د) ،وفي بقية النسخ : النقل ، مثل الامام الحافظ عمر ابن علي الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ) ، وأبو علي الجياني الغساني " في جزء العلل من التقييد " (ت ٤٩٨ هـ) ، وأبو مسعود الدمشقي (ت ٤٠٠ هـ) .
انظر : هدى الساري ص ٣٤٦ .

إنه لا يفيد إلا الظن وانما تلقته الأمة بالقبول - لأنه يجب عليهم العمل بالظن ، والظن قد يخطيء ، قال :- وقد كنت أميل الى هذا وأحسبه قويا ثم بان لي أن القطع هو الصحيح ، لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطيء ، والأمة في اجماعها معصومة من الخطأ ، ولهذا كان الاجماع المبني على الاجتهاد حجة مقطوعاً بها ، ولهذا قال إمام الحرمين (١) :-

لو حلف انسان بطلاق امرأته : [أن](٢) ما في الصحيحين (٣) مما حكماه (٤) (٥) بصحته من قول النبي صلى الله عليه وسلم لما ألزمته

---

(١) أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني ، الفقيه الشافعي ، الملقب ضياء الدين ، المعروف بامام الحرمين ، أعلم المتأخرين من أصحاب الامام الشافعي على الاطلاق [وكان قليل الرواية للحديث ، معرضا عنه] ، .

توفي سنة (٤٧٨هـ) .

انظر :-

وفيات الأعيان (٣ / ١٦٧) ، والأنساب للسمعاني (٣/٤٣٠) وطبقات الشافعية للحسيني ص ١٧٤ .

(٢) وفي (جـ) : أما ، وفي بقية النسخ : ما (بدون أنّ) وما أثبته من المنهاج شرح مسلم للنووي (١ / ١٩) .

(٣) في المنهاج شرح مسلم (١ / ١٩) : أنّ ما في كتابي البخاري ومسلم .

(٤) وفي (ب) : بما .

(٥) وفي (ب) : حكاه .

الطلاق[1] لاجماع علماء المسلمين على صحته[2] ، .

---

(١) يروى قريب من ذلك عن الحافظ أبي نصر الوائل السجزي في صحيح البخاري أنه قال في أحاديثه : ـ " أجمع أهل العلم الفقهاء وغيرهم أنّ رجلاً لو حلف بالطلاق أنّ جميع ما في كتاب البخاري مما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قد صحّ عنه ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم قاله لا شك فيه ، أنه لا يحنث والمرأة بحالها في حبالته " ـ أي في عصمته " .

وقال ابن الجزري :ـ

" المراد مقاصد الكتاب ، ومتون الأبواب دون التراجم ، لأنّ في بعضها ماليس كذلك " .

قلت :ـ

يعني وجد في بعضها ضعيف لأنها ليست من شرطه .

انظر :ـ

مقدمة ابن الصلاح (ص ٩٨) ،وتذكرة العلماء (٥٠/ب) ، وقواعد التحديث (ص ٨٥) .

(٢) كلام امام الحرمين هذا لم يذكره ابن الصلاح ، وانما ذكره النووي في شرح مسلم (١/ ١٩) ، وذكر ابن الصلاح في مقدمته ص ٩٨ مايشبه ـ عبارة إمام الحرمين عن الحافظ أبي نصر الوائلي السِّجْزي ـ بكسر السين وسكون الجيم وفي آخرها زاي ـ هذه النسبة إلى سجستان ـ على غير قياس .

توفي سنة (٤٦٩هـ) .

انظر اللباب (٢/ ١٠٤) .

قال :- وان قال قائل إنه لا يحنث[١] ولو لم يجمع المسلمون على صحتهما للشك في الحنث؛ فانه لو حلف بذلك في حديث ليس هذه صفته لم يحنث وان كان رواته فساقا[٢] فالجواب[٣] :-

ان المضاف للاجماع هو القطع بعدم الحنث ظاهراً وباطناً . وأما عند [الشك فعدم][٤] الحنث محكوم به ظاهراً مع احتمال وجوده باطناً حتى يستحب الرجعة[٥] ،وقال النووي في التقريب وغيره[٦][٧] :-

---

(١) الحِنْث : الخُلْف في اليمين ، حَنِثَ في يمينه حِنثا وحَنَثاً : لم يبرّ فيها .

انظر : لسان العرب(٢ / ١٣٨) ،والمخصص(٤/ السفر ١٣/ ١١٦).

(٢) في المنهاج شرح مسلم (١ / ٢٠) : وان كان راويه فاسقا .

(٣) من (ب) ،وفي (أ) ، (جـ) : كالجواب .

(٤) سقطت من (أ) .

(٥) لم أقف على كلام ابن الصلاح رحمه الله في المقدمة ،وانما نقله عنه النووي في كتابه المنهاج شرح مسلم(١ / ٢٠).

(٦) انظر :-

التقريب ص ٤٠ ، والارشاد (١ / ٢٨) ،ونصه فيه :

" وهذا الذي اختاره الشيخ خلاف الذي اختاره المحققون والأكثرون " .

(٧) انظر : مقدمة المنهاج (١ / ١٩).

" خالف ابن الصلاح المحققون والأكثرون ، فقالوا إنه يفيد الظن مالم يتواتر " ، زاد في شرح مسلم (١) : " لأنّ ذلك شأن الآحاد ولا فرق في ذلك بين الشيخين وغيرهما ، وتلقي الأمة بالقبول إنما أفاد وجوب العمل بما فيها من غير توقف على النظر فيه ، بخلاف غيره فلا يعمل به حتى ينظر فيه ، ويوجد فيه شروط الصحيح (٢) ولا يلزم عن اجماع الأمة على العمل بما فيهما (٣) إجماعهم على القطع بأنه (٤)

---

(١) انظر : المنهاج شرح مسلم (١/ ٢٠) ، وقد نقل المؤلف كلام النووي بمعناه .

(٢) رد عليه الشيخ علي القاري فقال :- " وهو لظاهره غير مستقيم ، لأنّ مراده إن كان أعم من المجتهد وغيره ففيه : أنّ المجتهد لا يجب عليه أن يقلد غيره ، وإن كان مقصوده المقلد فليس له إلا أن يتبع مجتهده ، اللهم إلا أن يقال : مراده المقلد المجتهد وفي المذهب ، فإنه إذا لم ير نصاً عن إمامه فله أن يقلد الشيخين في تصحيحهما ، ويبني عليه مسألةً فرعيةً " .

انظر : شرح نخبة الفكر (ص ٤٣) .

(٣) وفي (ب) : بما فيها .

(٤) من المنهاج شرح مسلم (١/ ٢٠) ، وفي النسخ : بأنّ .

كلام النبي[١] صلى الله عليه وسلم[٢] .

قال :- وقد اشتد انكار ابن برهان[٣] على من قال بما قاله الشيخ ، وبالغ في تغليظه " انتهى .

وكذا عاب ابن عبد السلام[٤] على ابن الصلاح هذا القول ، وقال :-

---

(١) وقد أجيب عنه بأنّ الاجماع على الأول يوجب الاجماع على الثاني ، وظن الاجماع لا يخطيء ، لأنّ الأمة معصومة عن الخطأ في اجماعها .
انظر : حاشية امعان النظر (ق ٣٤) .

(٢) وفي (ب) بعد الصلاة والتسليم : قاله .

(٣) هو أبو الفتح أحمد بن علي بن محمد الوكيل ، المعروف بابن برهان - بفتح الباء الموحدة ، وسكون الراء ، وبعد الهاء الف ونون - الفقيه [الحنبلي ثم الشافعي برع في المذهب وفي الأصول ، وكان هو الغالب عليه] .
مات سنة (٥٢٠ هـ) .
انظر :
وفيات الأعيان (١/ ٩٩) ، وطبقات الشافعية للأسنوى (١/ ٢٠٧) ، والبداية والنهاية (١٢/ ١٩٦) .

(٤) عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن [المشهور بالعز بن عبد السلام] ، الامام العلامة وحيد عصره ، سلطان العلماء . لقبه بذلك تلميذه ابن دقيق العيد - السلمي الدمشقي ثم المصري ، الشافعي .
توفي سنة (٦٦٠ هـ) .
انظر : شذرات الذهب (٥/ ٣٠١) ، والبداية والنهاية (١٣/ ٢٣٥) ، وسمّي جده " القاسم " ، وطبقات الاسنوي (٢/ ١٩٧) .

إنَّ بعض المعتزلة يرون أنَّ الأمة إذا عملت بحديث اقتضى ذلك القطع بصحته ، قال : وهو مذهب رديء[1] ، وقال البلقيني في محاسن الاصطلاح :-

" ما قاله النووي ، وابن عبد السلام ومن تبعهما ممنوع ، فقد نقل بعض الحفاظ المتأخرين [رحمهم الله][2] مثل [قول ابن الصلاح][3] عن جماعة من الشافعية [كالاسفراينيين أبي] اسحاق وأبي حامد[4] ، والقاضي أبي الطيب[5] ، والشيخ أبي[6] اسحاق الشيرازي ،

---

(١) وفي (أ) : روى .

(٢) من المحاسن ص ١٠١ ، وقد سقطت من النسخ .

(٣) سقطت من (أ) .

(٤) من محاسن الاصطلاح ص ١٠١ ، وفي النسخ : كأبي اسحاق .

(٥) أبو حامد أحمد بن محمد بن أحمد الاسفراييني ، امام الشافعية في زمانه .
توفي سنة (٤٠٦ هـ) .

انظر :-
البداية والنهاية (١٢/ ٢) ، وتاريخ بغداد (٤/ ٣٦٨) ، وطبقات الشافعية للأسنوي (١/ ٥٧) .

(٦) وفي (ب) : أبي الطبيب ، وهو خطأ .

(٧) من (د) ، وفي بقية النسخ : وتلميذه .

و(١) السَرَخْسي(٢) (من الحنفية)(٣)، والقاضي عبد الوهاب من المالكية، [وجماعة من الحنابلة](٤) كأبي يعلى(٥)، وأبي الخطاب(٦)،

---

(١) من المحاسن ص ١٠١، وفي النسخ: وعن.

(٢) أبوبكر شمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (نسبة الى سَرَخْس بفتح السين وفتح الراء وسكون الخاء بلدة قديمة من بلاد خراسان، كان اماما علامة [من كبار علماء الأحناف].
توفي سنة (٤٣٨ هـ).
انظر: الفوائد البهية ص ١٥٨، وتاج التراجم (ص ١٥٥).

(٣) سقطت من (ب).

(٤) سقطت من (أ)، (ب)، (جـ)، وفي (د) أخرت بعد قوله: وابن الزاغوني.

(٥) أبو يعلي بن الفراء، شيخ الحنابلة، القاضي الحبر محمد بن الحسين بن محمد بن خلف البغدادي، صاحب التصانيف وفقيه العصر.
توفي سنة (٤٥٨هـ).
انظر: شذرات الذهب (٣/ ٣٠٤)، وطبقات الحنابلة (٢/ ١٩٣)، وذكر وفاته فيه سنة (٣٩٠هـ).

(٦) أبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكَلْوَذَاني - بفتح أولها وسكون اللام وفتح الواو وسكون الألفين بينهما ذال معجمة مفتوحة وفي آخرها نون، هذه النسبة الى كلواذى وهي من قرى بغداد، وكان بينها وبين بغداد فرسخ واحد، ولا وجود لها اليوم -، البغدادي، الفقيه، أحد أئمة المذهب وأعيانه.
توفي سنة (٥١٠هـ).
انظر:-
ذيل طبقات الحنابلة (٣/ ١١٦)، والنجوم الزاهرة (٥/ ٢١٢)، واللباب (٣/ ١٠٧).

وابن الزاغوني[1] ، وأكثر أهل الكلام من الأشعرية [وغيرهم منهم ابن فورك] ، وأهل الحديث قاطبة ،ومذهب السلف عامة[2]، بل بالغ (ابن طاهر)[3] المقدسي في صفوة التصوف ،فألحق به ماكان على شرطهما وان لم يخرجاه " انتهى .

وقد أشرت الى ذلك بقولي من زيادتي : (وكم امام جنحا) وعبارة ابن فورك فيما نقله امام الحرمين في البرهان :- " الخبر الذي تلقته الأمة بالقبول مقطوع - بصحته فان[4] اتفقوا على العمل به لم يقطع بصدقه ،وحمل الأمر[5] على اعتقادهم وجوب العمل بخبر الواحد ، وإن تلقوه بالقبول قولا وفعلا[6] حكم بصدقه قطعا"[7]،وعبارة الاستاذ أبي اسحاق الاسفرايني[8] :-

---

(١) أبوالحسن علي بن عبيد الله بن نصر بن الزاغواني -بفتح الزاي وسكون ألف وضم الغين المعجمة ، وسكون الواو ،وفي آخره نون ، هذه النسبة الى قرية زاغوني من أعمال بغداد، الفقيه شيخ الحنابلة .
توفي سنة (٥٢٧هـ) .
انظر : شذرات الذهب (٤ / ٨٠) ،والبداية والنهاية (١٢ / ٢٠٥) ،ووقع فيه تسمية أبيه بعبد الله ،واللباب (٢ / ٥٣) .

(٢) إلى هنا ذكر المؤلف كلام البلقيني بنصه في محاسن الاصطلاح ص١٠١ ثم بعد ذلك ذكر كلام البلقيني بالمعنى .

(٣) من الأصل (ص١٠١) ،ومن التدريب (١ / ١٣٣) ،وفي النسخ : من ظاهر ،وهو تحريف.

(٤) وفي (ب) : وان .
(٥) من (د) ،وفي النسخ : الأثر .
(٦) وفي بعض نسخ البرهان : وقطعا .
(٧) انظر البرهان للجويني (١ / ٥٨٥) بتصرف .
(٨) وفي (أ) : الاسفرائييني بالهمزة .

"أهل الصنعة مجمعون على أنَّ الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بها عن صاحب الشرع ،وإن حصل الخلاف في بعضها فذلك خلاف في طرقها وكثرة رواتها .

قال ابن حجر :-

وكأنه يشير بذلك إلى مانظه بعض الحفاظ ،[و](١) قال الحافظ في نكته(٢) على ابن الصلاح :-

ماذكره النووي من مخالفة الأكثرين والمحققين(٣) غير متجه فقد وافق ابن الصلاح أيضاً جماعة ،منهم من المحدثين :-أبوعبد الله أبو عبد الله الحميدي(٤) ،

---

(١) من (ب) .

(٢) نكت ابن حجر (١/ ٣٧٤)، وقد نقل المصنف كلامه بمعناه .

(٣) نقل الشيخ طاهر الجزائري عبارة ابن حجر بلفظ :-

" ماذكره النووي مسلم من جهة الأكثرين . أما المحققون فلا ، فقد وافق ابن الصلاح أيضاً محققون" .

انظر :- توجيه النظر (ص ١٢٧) .

(٤) أبوعبد الله محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الأزدي الحميدي الاندلسي الميورقي - بفتح الميم ،وضم الياء وفتح الراء نسبة إلى ميورقة جزيرة بالأندلس-.
الحافظ المشهور ، أصله من قرطبة من كبار تلامذة ابن حزم . توفي سنة (٤٨٨ هـ) .

انظر :: وفيات الأعيان (٤/ ٢٨٢) ،الصلة لابن بشكوال (٢/ ٦٠٥) ، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٢١٨) .

وأبوبكر الجوزقي (١) ، وأبوالفضل ابن طاهر (٢) ، وأبو نصر بن يوسف (٣) ، بل نقله ابن تيمية عن أهل الحديث قاطبة " .

---

(١) أبوبكر محمد بن عبد الله بن محمد الجوزقي - نسبة إلى جوزق قرية من قرى - نيسابور - الشيباني ، المعدل ، الحافظ الامام ، محدث نيسابور ، توفي سنة (٣٨٨هـ) .

انظر : تذكرة الحفاظ (٣ / ١٠١٤) ، وطبقات الشافعية للأسنوي (١ / ٣٥٣) ، وشذرات الذهب (٣ / ١٢٩) .

(٢) أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي ، ويعرف بابن القيسراني الشيباني ، الحافظ العالم المكثر الجوال ، كان صوفياً ملامتياً ، قال ابن عساكر : مصنفاته كثيرة ، لكنه كثير الوهم ، وله شعر حسن وكان لا يحسن النحو .
توفي سنة (٥٠٧هـ) .

انظر : تذكرة الحفاظ (٣ / ١٢٤٢) ، وفيات الاعيان (٤/٢٨٧) وشذرات الذهب (٤ / ١٨) .
الملامية أو الملامتية فرقة من الصوفية . انظر التعريفات (ص ٢٣٠) .

(٣) أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الخالق بن أحمد اليوسفي ، روى عن بيان وجماعة وكان خياطاً ديناً .
توفي بمكة وله سبعون سنة وذكره ابن العماد ضمن وفيات سنة ٥٧٤ هـ .

انظر : شذرات الذهب (٤ / ٢٤٨) ، ولم أقف له على ترجمة في غيره .

وقال في شرح النخبة :-

" [الخبر المحتف بالقرائن] يفيد[1] العلم ، خلافا لمن أبى ذلك قال وهو أنواع :-

(منها) ما أخرجه الشيخان فيما صحيحهما مما لم يبلغ حد التواتر[2] ، فانه احتف به قرائن[3] :-

(منها) : جلالتهما في هذا الشأن ، وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما ، وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول[4] ، وهذا التلقي وحده أقوى في افادة العلم[5] من مجرد كثرة الطرق[6] ،

---

(١) وفي (ب) : نفيد .

(٢) وفي الأصل (ص ٢٦) : المتواتر .

(٣) وفي الأصل (ص ٢٦) : احتفت .

(٤) قال القاضي محمد أكرم النصربوري : - " اقتضاء التلقي مع الجلالة والتقدم المذكورين لافادة العلم ليس بضروري ، فلابد لمن ادعاه من بيانه بالدليل ، وما سيجيء من الأدلة على اقتضاء التلقي لها مدخول كما ستعرف " .

قلت : نعم ليس هو بدليل مستقل ، وانما هو من المرجحات والقرائن لإفادة العلم .

انظر : امعان النظر (ص٣٣) ، وارشاد الفحول (ص٤٨) ، ومنتهى السؤل والأمل (ص٢٧) .

(٥) قال الصنعاني :- " وقد أشار النووي أن مزية الصحيحين على غيرهما وجوب العمل بما فيهما من غير توقف على النظر فيه ، فهذه هي المزية ، ما قاله ابن حجر في أنها افادة العلم " .

انظر : اسبال المطر (ص ٢٤) .

(٦) وفي الأصل (ص ٢٦) : لطرق القاصرة عن التواتر .

إلا أنّ هذا مختص بما لم ينتقده (٢) أحد (٣) من الحفاظ (٤)، وبما لم يقع التجاذب (٥) بين (٦) مدلوليه (٧) حيث

---

(١) وفي الأصل (ص ٢٦) : يختص .

(٢) من (جـ) ، (د) ، وفي الأصل (ص ٢٦) : ينقده ، وفي (أ) : يتعده ، وفي (ب) : يتقيده .

(٣) كالامام الدارقطني ، حيث انتقد مائتين وعشرة من أحاديث الكتابين ، وفيه إشارة إلى أنّ العلماء لم يتلقوا كل ما في الكتابين بالقبول ، .

قال الشيخ طاهر الجزائري : وهو احتراز حسن .

انظر :- امعان النظر (ص١٤١) ، وشرح القاري (ص٢٤٢) ، وتوجيه النظر (ص٩٥ ، ص ١٢٥) .

(٤) بعدها في الأصل (ص ٢٦) : مما في الكتابين .

(٥) أي : التخالف كما في نسخة ، والمراد التعارض . قاله علي القاري .

انظر :- شرح النخبة للقاري (ص ٤٣) .

(٦) وفي (ب) : من .

(٧) بعدها في الأصل (ص ٢٦) : مما وقع .

وقوله (بين مدلوليه) قال الشيخ قاسم بن قطلوبغا : "لا حاجة إلى هذا ، لأنّ الكلام في افادة العلم بثبوت الخبر ، لا في افادة العلم بمضمونه " .

قال النصربوري :- " مراد المصنف بالتجاذب بين المدلولين مالا يمكن وقوعه في نفس الأمر ، بأن يكون في غير الأحكام مثلا ، إذ

٠٠/٠٠

لا نسخ فالواقع أحدهما قطعاً لا فلا يمكننا الجمع بينهما وإن أمكن وقوعهما بطريق التقدم والتأخر كالتجاذب في الأحكام حيث لا يمكن الجمع " .

قلت :- وسبب إيراد الحافظ ابن حجر لهذا الاستثناء قد بينه القاري فقال :-

" والظاهر أنه إنما احتاج إلى استثناء ذلك لأنه لما ادعى : أنّ العلم اليقيني يحصل بما في الكتابين ، ولا شك أنّ فيهما ما يوجب التناقض، فاضطر إلى هذا القول ليتم مقصوده " .

قلت :- هذا إذا كان التجاذب بين مدلولين في الصحيحين ، ولكن ما الحكم اذا كان التجاذب بين مدلول مافي الكتابين مع ماذكره غيرهما ؟؟ .

أجاب عن ذلك أيضا علي القارى فقال :-

" اذا كان مدلول مافي الكتابين مخالفا لما ذكره غيرهما من الخبر المحتف بالقرائن ينبغي ألا يفيد شيئاً منهما العلم ، ويمكن أن يتكلف ويحمل كلامه على مايشمله بأدنى اعتناء " .

انظر :-

اليواقيت والدرر (ق ٢٩/أ) ، وامعان النظر (ص ٣٥) ، وشرح نخبة الفكر للقاري (ص ٤٣) .

لا ترجيح (١) ، لاستحالة أن يفيد المتناقضات العلم بصدقهما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر ، وما عدا ذلك (٢) فالاجماع

---

(١) بأن يكون أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً أو بأن يكون لأحد مدلوليه تقوٍ بمدلول مذهب آخر . قاله القاري .

وقال القاضي النصربوري :- " لا يخفى أنه إن وجد الترجيح فالمرجوح لا يفيد العلم ، وان لم يوجد فالحد يثان لا يفيدان العلم وعلى كل تقدير فقد وجد في الصحيحين مالا يفيد العلم ، فينبغي ترك التقييد بقوله : حيث لا ترجيح " .

انظر :- شرح القاري (ص ٤٣) ، وامعان النظر (ص٣٥) .

(٢) من المستثنيات مما لم يذكره الحافظ ابن حجر أمور ذكرها أهل العلم وهي :-

١ - ماوقع مخالفا لحديث أقوى منه ، ولو كان في غير الصحيحين .

٢ - وخبر الواحد في موضع البلوى .

٣ - ومالم يعمل به راويه .

قلت : قولهم " في موضع البلوى " أي أنه لو كان ثابتاً لاشتهر وعم العلم به ، وهذا الرأي في خبر الآحاد هو رأي بعض المتكلمين والأصوليين ، وإلا فالذي يجب أن يعتقده المسلم هو أن أحاديث الآحاد حجة في العقائد والأحكام ، وأنها قطعية الثبوت وليست بظنيه كما يقول البعض ، وهذا البحث كبير راجعه في مظانه .

انظر :-

امعان النظر (ص٣٧) ، والبواقيت والدرر (ق ٢٩ /ب) ، وقواعد التحديث (ص٨٧) ، وتوجيه النظر (ص١٣٢) ، واعلام الموقعين (٤ / ٢٣٥) ، وأصول السرخسي (١ / ٣٦٨) ، والمستصفى (١ / ١٧١) وتخريج الفروع للزنجاني (ص٦٢) ، والحديث حجة بنفسه للألباني (ص٤٥ - ص ٥٧) .

حاصل [على][1] تسليم صحته .

(وما قيل من أنهم[2] إنما اتفقوا على وجوب العمل به لا على صحته[3] ، ممنوع[4] لأنهم [إنما][5] اتفقوا على وجوب العمل بكل ما صح ولو لم يخرجاه[6] ، فلم يبق للصحيحين في هذا مزيه ، والاجماع حاصل على أنَّ لهما مزيه فيما يرجع إلى نفس الصحة[7] ، قال : ويحتمل أن يقال : إنَّ المزية المذكورة كون أحاديثهما أصح الصحيح ، قال :-

---

(١) من الأصل (ص ٢٧) ، وقد سقطت من النسخ .

(٢) وفي الأصل (ص ٢٧) : فان قيل .

(٣) وفي الأصل (ص ٢٧) : على صحة معناه .

(٤) وفي الأصل (ص ٢٧) : وسند المنع .

(٥) من (ب) ، وقد سقطت من النسخ .

(٦) وفي الأصل (ص ٢٧) : الشيخان .

(٧) في الأصل (ص ٢٧) كلام طويل بقدر ثلاثة أسطر أسقطه السيوطي ،ولم يذكره .

(ومنها [١]) المشهور [٢] اذا كانت له طرق متباينة سالمة من ضعف الرواة [٣] والعلل ، وممن صرّح بافادته العلم [٤] الاستاذ أبو منصور [٥]

---

(١) أي : من أنواع الخبر الذي احتفت به القرائن .

(٢) المشهور : اسم مفعول من شهرت الأمر - من باب قطع - إذا أعلنته وأوضحته ، وعند المحدثين : هو ما رواه في كل طبقة ثلاثة فأكثر ، من غير أن ينتهي الى التواتر .

قال السيوطي رحمه الله :-

وسم العزيز والذي رواه ثلاثة مشهورنا رآه

ويطلق المشهور أيضاً على الحديث الذي اشتهر بين الناس ،

قال السيوطي :-

ويطلق المشهور للذي اشتهر في الناس من غير شروط تعتبر

أنظر :-

الخلاصة (ص ٥) ، ومحاسن الاصطلاح (ص ٣٨٩) ، وجواهر الأصول (ص ٣٣) ، ونزهة النظر (ص ٢٣) ، ومنهج ذوي النظر (ص ٦٧ ، ص ٦٨) .

(٣) من نزهة النظر ص ٢٧ ، وفي النسخ : الرواية .

(٤) وفي الأصل (ص ٢٧) : النظري .

(٥) أبو منصور عبد الله بن محمد بن أبي محمد بن الوليد البغدادي ، المحدث مفيد بغداد .

توفي سنة (٤٤٣هـ) .

أنظر :-

تذكرة الحفاظ (٤/١٤٣٢) ، ومعجم المؤلفين (٦/١٣٠) .

البغدادي[1] ، زاد في نكته :-

" والاسفراييني وابن فورك "[2] .

قال :- (ومنها) المسلسل بالأئمة الحفاظ حيث لايكون غريباً كحديث يرويه أحمد مثلاً ويشاركه فيه غيره عن الشافعي

---

(١) وفي النزهة ص ٢٧ عبارة : " والاستاذ ابن فورك " بعد كلمة البغدادي ولعل النسخة من النزهة التي اعتمد عليها السيوطي قد سقطت منها هاتين الكلمتين أو أنه حذفها مختصراً لأنه نقل العبارة في التدريب (١/ ١٣٤) وذكر (ابن فورك) .

(٢) نكت ابن حجر (١/ ٢ ٣٧ ، ٣٧٥) ، وقد ذكر ابن فورك في شرح النخبة أيضا (ص ٢٧) .

(ق ٢٥ / أ)

رضي الله تعالى عنه[١] ، ويشاركه فيه غيره عن مالك[٢] فانه يفيد العلم عند سامعه[٣] بالاستدلال من جهة جلالة راويه[٤] ، (قال :) : وهذه الأنواع التي ذكرناها لا يحصل العلم[٥] فيها الا للمتبحر[٦] في الحديث[٧] ، العارف بأحوال الرواة والعلل[٨] وكون غيره لا يحصل[٩] له العلم[١٠] لقصوره عن الأوصاف المذكورة ، لا ينفي حصول العلم للمتبحر[١١] المذكور[١٢] انتهى .

---

(١) من (أ) وقد سقطت من بقية النسخ ، وليست في الأصل (ص ٢٧) .

(٢) وفي الأصل (ص ٢٧) : ابن أنس .

(٣) من الأصل (ص ٢٧) ، وفي النسخ : سامعيه .

(٤) وفي الأصل (ص ٢٧) : رواته ، وقد أسقط السيوطي بعدها أربعة أسطر .

(٥) سقطت من (أ) ، وفي الأصل (ص ٢٧) : لا يحصل العلم بصدق الخبر منها .

(٦) من (د) ، وفي النسخ : المتبحر .

(٧) وفي الأصل (ص ٢٧) : الا للعالم بالحديث ، المتبحر فيه .

(٨) وفي الأصل (ص ٢٧) : المطلع على العلل .

(٩) وفي (جـ) : لا يحصل إلا العلم فيها .

(١٠) وفي (ب) : لا العلم ، وهو خطأ ، وفي الأصل (ص ٢٧) ، بعد كلمة العلم : بصدق ذلك .

(١١) من النكت ، وفي النسخ : أعداد .

(١٢) نزهة النظر (ص ٢٧) .

وفي نكت الزركشي[1] :- " قال بعض المتأخرين :-

قد تكلم جماعة من الحفاظ على بعض أحاديثهما فأين التلقي بالقبول !! وفيهما التعارض ،والقطعي لا تعارض فيه ، . ونقل عن ابن برهان الأصولي :-

أنه أنكر القول بأن عمل الأمة بحديث يقتضي القطع به ، وأيضاً : فانا نقطع بالفرق بين حديث " إنما الأعمال بالنيات"[2] ، وهو من أشهر[3] المتفق عليه ،وبين غزاة النبي صلى الله عليه وسلم بدراً ،وأحداً ،وحنيناً والملميات لا تتفاوت[4] حتى يظهر الفرق بين بعض آحادها وبعض ،وإذا كانت خطبة حجة الوداع[5] لم يحصل العلم

---

(١) نكت الزركشي (ق ٤٠/أ) .

(٢) أخرجه البخاري (كتاب الايمان - باب كيف كان بدء الوحي -(١/ ٥) ومسلم (كتاب الامارة - باب قوله صلى الله عليه وسلم " انما الأعمال بالنية - ٣/ ١٥١٥ / رقم ١٩٠٧) .

(٣) وفي (ب) ، (جـ) : اشتهر .

(٤) من (جـ) ، (د) ،وفي (أ) : يتفاوت ،وفي (ب) :تفاوت.

(٥) الحديث في خطبة حجة الوداع : أخرجه مسلم (كتاب المناسك - باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم - ٢ / ٨٨٧/رقم١٤٧) ،وأبو داود (كتاب المناسك - باب صفة حجة النبي - ٢ / ٤٥٥) ، وأحمد (٥/ ٧٢) ، والدارمي (كتاب مناسك الحج - باب سنة الحج ١/ ٣٧٥) كلهم من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر رضي الله عنه ،الا أحمد فأخرجه من طريق أبي حرة الرقاشي عن عمه

(ق ٢٥ /ب)

بوقوعها ، بل هي في عداد[1] الآحاد ، مع وقوعها في العالم المجتمعين في الحج !! فما الظن ببقية الأخبار التي لم يسمعها الا واحداً أو اثنين[2] . قال :-

والحق أن أحاد يث[3] الصحيحين تفيد الظن القوي واحتجاجه على ذلك : بأن تلقي الأمة بالقبول والعمل به عند عدم المعارض يقتضي القطع ، فهذه الحجة لا تختص[4] بالصحيحين ، وقد تلقت الأمة الكتب الخمسة أو الستة بالقبول وسيأتي نقل الاجماع في ذلك ، وأيضاً :-

فقوله[5] : (إن الأمة تلقت الكتابين بالقبول) !! .

إن أراد كل الا مة فلا يخفى فساده لأن الكتابين إنما صنفا في المائة[6] الثالثة بعد عصر الصحابة ، والتابعين ، وتابعيهم وأئمة المذاهب المتبعة ، ورؤوس حفاظ الأخبار ، ونقاد الآثار ، وان أراد بالأمة الذين وجدوا بعد الكتابين فهم بعض الأمة لا كلهم ، فلا يستقيم دليله الذي قرره من تلقي الأمة وثبوت العصمة لهم ، والظاهرية :-

---

(١) من النكت ، وفي النسخ : أعداد .
(٢) من النكت ، وفي النسخ : أو اثنان .
(٣) وفي (ب) ، (جـ) : آحاد .
(٤) وفي (ب) : لا يختص .
(٥) وفي (ب) : بقوله .
(٦) وفي (أ) ، (ب) ، (د) : الآية ، وفي (جـ) : ضيقا ، وما أثبته من نكت الزركشي (ق ٤٠/ب) .

إنما يعتدون باجماع الصحابة خاصة[1] ، وأيضا : فإن أراد أنّ كل حديث منها تلقوه بالقبول فهو غير مستقيم فقد تكلم جماعة من الحفاظ في أحاديث منها كالدارقطني[2] ، بل

---

(١) أنظر :-

الاحكام لابن حزم(٤ / ٥٠٩) ،ونصه :-

"قال سليمان وكثير من أصحابنا : لا إجماع إلا اجماع الصحابة رضي الله عنهم . . " ،والعجب من ابن حزم رحمه الله بينما نجده هنا ينفي اجماع غير الصحابة ،نجده يثبت الاجماع في كتابه مراتب الاجماع(ص٧) فيقول :-

" أما بعد فإنّ الاجماع قاعدة من قواعد الملة الحنيفية ، يرجع إليه ويفزع نحوه ،ويكفر من خالفه إذا قامت عليه الحجة باجماع -إلى أن يقول -وصفة الاجماع هو : ماتيقن أنه لا خلاف فيه بين أحدٍ من علماء الاسلام ،وإنما نعني بقولنا (العلماء) من حفظ عن الفتيا من الصحابة ، والتابعين ، وتابعيهم ،وعلماء الأمصار ،وأئمة أهل الحديث ، ومن تبعهم . . . ".

(٢) في كتابه" الالزامات والتتبع " ، والدراقطني هو : أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني - نسبة إلى دار قطن محلة ببغداد - كان فريد عصره .

انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بعلل الحديث وأسماء الرجال وأحوال الرواة .

توفي سنه (٣٨٥ هـ) .

أنظر :-

تاريخ بغداد (١٢ / ٣٤) ، وطبقات الشافعية(٢ / ٣١٠) ، وتذكرة الحفاظ(٣ / ٩٩١) ،والانساب(٥ / ٢٧٣) .

ادعى ابن حزم[١] أن فيهما حديثين موضوعين[٢]!! ولكن الحفاظ انتقدوه عليه[٣]، وقد اتفق البخاري ومسلم على اخراج حديث محمد بن بشار بندار وأكثرا من الاحتجاج به، وتكلم فيه غير واحد من الحفاظ وغير ذلك من رجالهما الذين تكلم فيهم، فتلك الأحاديث عند هؤلاء لا يتلقونها بالقبول، وان أراد أن غالب ما فيها سالم من ذلك لم يبق له حجة، فإنه إنما احتج بتلقي الأمة وهي معصومة على ما قرره، وأيضا [فقد][٤] حكى[٥] فيما سبق عن أبي علي الحافظ :-

---

(١) أبومحمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الفارسي الأصل، الأموي الترمذي القرطبي الظاهري، الحافظ، الفقيه، كان أجمع أهل الاندلس قاطبة لعلوم الاسلام، وكان شافعياً ثم انتقل إلى القول بالظاهر، .

توفي سنة (٤٥٦هـ).

أنظر :-

تذكره الحفاظ (٣/١١٤٦)، وجذوة المقتبس ص ٣٠٨ ووقع فيه اسمه علي بن سعيد، ووفيات الأعيان (٣/٣٢٥)، وقد ألف في ترجمته بتوسع كل من الاستاذين : سعيد الافغاني، ومحمد أبو زهرة في كتابين.

(٢) وهما ضمن رسالة صغيره ألفها ابن حزم، وقد قام بتحقيقها أبوعبد الرحمن ابن عقيل، وطبعت في مجلة (عالم الكتب) - المجلد الأول - العدد الرابع (ص٥٩٢ - ص٥٩٥).

(٣) وسيأتي الكلام على الحديثين ص وقد توسع د. خليل ملا خاطر في كتابه مكانة الصحيحين (٣٨٧-٤٦٨) وفي الرد على ابن حزم بطعنه في هذين الحديثين.

(٤) من (ب)، وقد سقطت من (أ).

(٥) انظر : مقدمة ابن الصلاح (ص ٩٠).

(ق ٢٦ / أ)

أن كتاب مسلم أصح ورد عليه فيه القول فقد أجرى فيهما / الترجيح ، والترجيح لا يكون مع القطعي بصحة الاجماع على أنه على الله عليه وسلم قاله ، [وأيضا](١) فينتقض بفعل العلماء في سالف الأعصار من تعرضهم لأحاديث الصحيحين وترجيح بعضها على بعض باعتبار من سلم(٢) من الكلام على من لم يسلم منه وغير ذلك من وجوه الترجيحات ، فلو كان الجميع مقطوعا به لأفسد باب الترجيح ، فهذا يعارض الاجماع الذي قاله ابن الصلاح ، [سلمنا دعوى الاجماع](٣) ، لكن نمنع تناوله(٤) محل النزاع لأن ابن الصلاح بنى صحته على أن الأمة اذا ظنت شيئاً لزم أن يكون في نفس الأمر ، فيكون عنده الظن المجمع عليه بضميمة الاجماع معلوماً والا لم يتم له مقصده ، ونحن نمنع ذلك ونقول :-

انما منعناه(٥) : أنها اذا اجمعت(٦) على شيء أنه مظنون وظنها معصوم لئلا يلزم خطؤها في ظنها ، وحينئذ لا يلزم ما قاله .

---

(١) من نكت الزركشي (ق ٤٠ / ب) ، ومن (د) ، وقد سقطت من بقية النسخ .

(٢) من نكت الزركشي (ق ٤٠ / ب) ، ومن (د) ، وقد سقطت من بقية النسخ .

(٣) سقطت من (أ) .

(٤) من نكت الزركشي (ق ٤٠ / ب) ، وفي النسخ : تناول .

(٥) وفي (أ) : معناه .

(٦) من نكت الزركشي (ق ٤١ / أ) ، وفي النسخ : اجتمعت .

(ق ٢٦/ب)

قال الزركشي :-

هذا حاصل ماردوا به ، (قال[١]) :-

واعلم أنّ هذا الذي قاله ابن الصلاح هو قول جماهير الأصوليين من أصحابنا وغيرهم ، (و[٢]) قد جزم به الأستاذ أبو اسحاق الاسفرييني . فقال في كتابه أصول الفقه :-

" الأخبار التي في الصحيحين مقطوع بصحة أصولها/- ومتونها ، ولا يحصل الخلاف فيها بحال[٣] ، وإن حصل في - (بعضها[٤]) فذلك اختلاف في طرقها أو رواتها ، فمن خالف حكمه خبراً منها وليس له تأويل سائغ للخبر - نقضنا حكمه ، لأن هذه الأخبار تلقتها[٥] الأمة بالقبول " هذا لفظه[٥] ، وجزم به أيضا القاضي أبو الطيب الطبري[٦]

---

(١) من السيوطي ، وليست في النكت .

(٢) ليست في النكت .

(٣) من النكت للزركشي (ق ٤١/أ) ، (د) ، وفي (أ) : بحلال ، وفي (ب) : بخلال .

(٤) سقطت من النكت للزركشي .

(٥) وفي (ب) : تلقته .

(٦) أبو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري من طبرستان ثم البغدادي ، الفقيه الشافعي .
توفي سنة (٤٥٠هـ) .

انظر :-

تاريخ بغداد (٩/ ٣٥٨) ، وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٢٧ ، وطبقات الشافعية للسبكي (٣/ ١٧٦) .

في شرح الكفاية ، والشيخ أبو اسحاق[١] في اللمع ، وسليم الرازي[٢] في التقريب ، وحكاه امام الحرمين عن الأستاذ أبي بكر[٣] بن فورك[٤] ، ونقله الغزالي عن الأصوليين[٥] ، ونقله [الكيا][٦] الطبري في كتابه المسمى

---

(١) هو أبو اسحاق ابراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي الفيروزابادي - منسوب الى فيروزاباد - بالفتح - بليدة من بلاد فارس وتقع الآن في الجنوب الغربي من ايران ، الامام المحقق المتقن .
توفي سنة (٤٧٦هـ) .

انظر :-

تهذيب الاسماء واللغات للنووي (٢ / ١٧٢) ، وطبقات الشافعية للسبكي (٣ / ٨٨) ، والبداية والنهاية (١٢ / ١٢٤) ، وكتابه اللمع في أصول الفقه ، وهو مطبوع .

أنظر : كشف الظنون (٢ / ١٥٦٢) ، وذخائر التراث (٨ / ٦٣٠)

(٢) أبو الفتح سليم بن أيوب بن سليم بالتصغير فيهما الرازي الفقيه الشافعي الأديب .
توفي سنة (٤٤٧هـ) .

انظر :-

وفيات الاعيان (٢ / ٣٩٧) ، وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٣٢ ، وشذرات الذهب (٣ / ٢٧٥) ، واسم كتابه : التقريب في الفروع .

انظر : كشف الظنون (١ / ٤٦٦) .

(٣) وفي (أ) : أبوبكر .

(٤) انظر البرهان (١ / ٥٨٥) .

(٥) بحثت في كتبه : المستصفى ، وشفاء الغليل ، والمنخول فلم أقف على هذا النقل !! .

(٦) من النكت للزركشي (ق ٤١ / أ) ، (د) .

بتلويح مدارك الأحكام عن الأكثرين .

قال :-

لأنَّ الأمة لا يجوز أن تطبق (١) على التصديق بالكذب لأنَّ في ذلك إجماعاً على الباطل وهو منفي (٢) عنها ، . . . . وقال [أبو المظفر] (٣) ابن السمعاني (٤) في القواطع :-

" خبر الواحد قد يوجب العلم في مواضع منها أن تتلقاه العلماء بالقبول والعمل به فيقطع (٥) بصدقه .

---

(١) وفي النكت الزركشي (ق ٤١/أ) : تنطق .

(٢) وفي (ب) : معفي .

(٣) من نكت الزركشي (ق ٤١/ب) .

(٤) أبو المظفر منصور بن محمد التميمي السمعاني المروزي الحنفي ثم الشافعي .

برع في مذهب أبي حنيفه ثم صار إلى مذهب الشافعي ، فاضطربت مرو لذلك ، .

توفي سنة (٤٨٩هـ) .

وكتابه القواطع هذا قال عنه السبكي : لا أعرف في أصول الفقه أحسن [منه] ولا أجمع .

انظر : طبقات الشافعية للأسنوي (٢ / ٣١) ، وطبقات الشافعية لابن شهبة (١ / ٢٩٩) ، وطبقات الشافعية للسبكي (٤ / ٢١) ، وطبقات المفسرين للداودي (٢ / ٣٣٩) .

(٥) وفي (د) : فنقطع .

قال :-

وسواء في ذلك عمل الكل[١] أو البعض ، خبر " حمل ابن مالك في الجنين[٢] " ، وخبر ابن عوف في " الجزية من المجوس[٣] " ، وخبر أبي هريرة في " تحريم نكاح المرأة على عمتها وخالتها[٤] " ، ثم قال بعد ذلك :-

---

(١) من نكت الزركشي (ق ٤١/ب) ، وفي النسخ : كل .

(٢) أخرجه أبو داود (كتاب الديات - باب دية الجنين - ٤/ ٦٩٨) ، والنسائي (كتاب القسامة - باب قتل المرأة بالمرأة - ٨/ ٢١) ، وابن ماجة (كتاب الديات - باب دية الجنين - ٢/ ٨٨٢) كلهم من طريق ابن جريج حدثني عمرو بن دينار أنه سمع طاووساً عن ابن عباس عن عمر عن حمل بن مالك ، وهو حديث صحيح .

(٣) الحديث أخرجه البخاري (كتاب الجزية - باب الجزية والموادعة مع أهل الحرب - ٢/ ٢٠٠) ، وأبو داود (كتاب الخراج - باب في أخذ الجزية من المجوسي - ٣/ ٤٣١) ، والترمذي (في كتاب السير باب ما جاء في أخذ الجزية من المجوس - ٤/ ١٤٦) ، وعزاه المزي للسنن الكبرى للنسائي (كتاب السير - ٣/ ١١٣) .

انظر :-

تحفة الأشراف (٧/ ٢٠٨) .

(٤) أخرجه البخاري (كتاب النكاح - باب لا تنكح المرأة على عمتها - ٣/ ٢٤٥) ، ومسلم (كتاب النكاح - باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها ٢/ ١٠٢٨ - رقم ٣٣) ، وأبو داود (كتاب النكاح - باب ما يكره أن يجمع بينهن من النساء - ٢/ ٥٥٣) ، والترمذي (كتاب النكاح باب لا تنكح المرأة على عمتها - ٣/ ٤٢٣) ، والنسائي (كتاب النكاح - باب الجمع بين المرأة وعمتها - ٦/ ٩٦) ، وابن ماجة (كتاب النكاح - باب لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها - ١/ ٦٢١) .

(ق ٢٧ / أ)

ذهب أكثر أصحاب الحديث إلى أنّ الأخبار التي حكم أهل الصنعة بصحتها ، ورواها الثقات/الأثبات موجبة للعلم ، وقال القاضي عبد الوهاب[1] في الملخص :-

اذا تلقت الأمة الخبر بالقبول وصدّقت به فهو دليل على صحته لقيام الدليل على انتفاء الخطأ في[2] اجماعها ، ولم يحكى في ذلك خلافاً إلى أن قال :-

فقد[3] تبين[4] موافقة ابن الصلاح للجمهور ، وهو لازم للمتأخرين فإنهم صححوا أنّ خبر الواحد إذا احتفت به القرائن أفاد القطع ،

---

(١) أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر التغلبي البغدادي الفقيه المالكي .
كان فقيها أديبا شاعرا .
توفي سنة (٤٢٢هـ) .
انظر :-
وفيات الاعيان (٣/ ٢١٩) ، والديباج المذهب (٢/ ٢٦) ، وفيه أنه توفي سنة (٤٣٠هـ) ، وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٦٨ ، وشذرات الذهب (٣/ ٢٢٣) ، وفهرس ابن خير ص ٢٥٦ ، وبرنامج المجاري ص ٣٠١ .

(٢) وفي (أ) : من .

(٣) وفي (أ) : وقد .

(٤) وفي (ب) : بين .

واختار الامام ، والغزالي ، والآمدي[١] ،وابن الحاجب ،وغيرهم[٢] انتهى .

وقال الحافظ[٣] ابن حجر في نكته :-

" فيما قاله النووى في شرح مسلم نظر !! وذلك أن ابن الصلاح لم يقل إنّ الأمة [اجمعت][٤] على العمل بما فيهما ،وكيف يسوغ

---

(١) أبوالحسن علي بن أبي علي بن محمد التغلبي [وبعضهم ينسبه فيقول : الثعلبي] ، الملقب سيف الدين الآمدي بالهمزة الممدودة - والميم المكسورة ،وبعدها دال مهملة نسبة الى آمد وهي مدينة في ديار بكر وتقع الآن في جنوب تركيا - ثم الحموي ثم الدمشقي الفقيه الأصولي حسده جماعة من فقهاء البلاد وتعصبوا عليه ونسبوه الى فساد العقيدة وانحلال الطوية ،والتعطيل ومذهب الفلاسفة ،

وقال الذهبي : الآمدي المتكلم صاحب التصانيف .. قد نفي من دمشق لسوء اعتقاده ،وصح عنه أنه كان يترك الصلاة ، وقال الحافظ ابن كثير : وقد تكلموا فيه بأشياء الله أعلم بصحتها ،والذى يغلب على الظن أنه ليس لفالبها صحة .

قال الحافظ ابن حجر :-

وقد بالغ التاج السبكي في الحط على الذهبي في ذكره الآمدى والفخر الرازى هذا الكتاب،وقال : هذا مجرد تعصب.

انظر :-

وفيات الاعيان (٣/ ٢٩٣) ، وطبقات الشافعية للسبكي (٥/ ١٢٩) والبدايه والنهايه (١٣/ ١٤٠) ، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/ ٩٩) ، وميزان الاعتدال (٢/ ٢٥٩) ،واللسان (٣/ ١٣٤) ، حسن المحاضرة (١/ ٥٤١) ،وشذرات الذهب (٥/ ١٤٤) .

(٢) نكت الزركشي (ق ٤٠/أ - ق ٤١/ب) .

(٣) من الأصل (١/ ٣٧١) ،وفي كل النسخ : اجتمعت .

له أن يطلق ذلك والأمة لم تجمع على العمل بما فيهما ، لا من حيث الجملة ،ولا من حيث التفصيل ،لأنّ فيهما أحاديث ترك العمل بما دلت[1] عليه لوجود معارض من ناسخ أو مخصص ،وانما نقل ابن الصلاح : أنّ الأمة أجمعت على تلقيهما بالقبول من حيث الصحة ،ويؤيد ذلك أنه قال في شرح مسلم مانصه[2] :-

" ما اتفقا[3] عليه مقطوع بصدقه لتلقي الأمة [له][4] بالقبول ، وذلك يفيد العلم النظري ، وهو في افادة[5] العلم كالمتواتر ، إلا أنّ المتواتر يفيد العلم الضروري وتلقي الأمة بالقبول يفيد العلم النظري"

إلى أن قال :-

وذكر ابن تيمية - في توجيه[6] [مقال][7] ابن الصلاح :-

إنّ اجماع الأمة معصوم عن[8] الخطأ في الباطن ،واجماعهم على تصديق المخبر به كاجماعهم على وجوب العمل به ، والواحد منهم

---

(١) من (د) ، وفي بقية النسخ : بما أدلت .

(٢) أنظر المنهاج (١/ ٢٠) ، وفي نكت ابن حجر (١/ ٣٧١) : ماصورته .

(٣) وفي (ب) : مابينا ،وهو خطأ .

(٤) من (د) .

(٥) من المنهاج (١/ ٢٠) .

(٦) نقل عن ابن تيمية رحمه الله كلام بهذا المعنى . انظر المسودة لآل تيمية ص ٢٤ .

(٧) التصويب من عندي ، وفي (ب) ، (جـ) ،(د) : فقاله ،وفي (أ) : فقال .

(٨) وفي (ب) : من .

وإن [جاز عليه (١)] أن يصدق في نفس الأمر على من هو كاذب أو [غالط] (٢) فمجموعهم معصوم عن هذا ، كالواحد من أهل التواتر يجوز عليه مجرده (٣) الكذب (٤) والخطأ [و] (٥) مع انضمامه الى أهل التواتر ينتفي الكذب والخطأ عن مجموعهم ولا فرق ، .

ثم قال الحافظ :-

ولا شك [أنّ] (٦) اجماع الأمة على القول بصحة الخبر أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق ، (ومن القرائن المحتفة (٧) التي صرّح بافادتها العلم الامامان ،والغزالي ، والآمدي ،وابن الحاجب، ومن تبعهم) (٨) قال :-

ثم بعد تقرير ذلك كله (لا نقول) (٩) إنّ هذه الأشياء تفيد

---

(١) من الأصل (١/ ٣٧٧) ،وفي (د) : جار على ،وفي (أ ،ب،جـ) : وأنّ عليه .

(٢) من الأصل (١/ ٣٧٧) ،وفي (د) : غالا ،وفي (ب) : أو بمالـه ، وفي (أ) ،و(جـ) : عالة .

(٣) من (ب) ،وفي (أ) : بمجرد .

(٤) لأنه لا يشترط في آحاد المتواتر العدالة .
انظر : فتح المغيث(٣/ ٣٥) ،وقواعد التحديث (ص ١٤٧) ، والمستصفى (١/ ١٤٠) .

(٥) من (د) ،وفي (أ) : المجمعة ،وفي (ب) : المختصة ،وفي (جـ) : المحققه .

(٦) من الأصل (١/ ٣٧٨) ، وفي النسخ كلها : انّ .

(٧) من (د) ،وفي الأصل (١/ ٣٧٨) ؛ لم يقل ابن الصلاح ولا من تقدمه .

(٨) ليست من الأصل .

(٩) من (د) ،وفي الأصل (١/ ٣٧) ، ولم يقل ابن الصلاح ولا من تقدمه .

العلم القطعي كما يفيده [الخبر](١) المتواتر ، لأنَّ المتواتر يفيد العلم الضروري الذي لا يقبل التشكيك ،وما عداه مما ذكر يفيد العلم النظري الذي يقبل التشكيك ، ولهذا تختلف(٢) إفادة العلم عن الأحاديث التي عللت من الصحيحين(٣) (٤) (٥) انتهى .

---

(١) من الأصل (١/ ٣٧٩) .

(٢) وفي (ب) : يختلف ،وفي الأصل (١/ ٣٧٩) : تخلفت .

(٣) وفي الأصل (١/ ٣٧٩) : في .

(٤) قال الحافظ ابن حجر :-

" والخلاف في التحقيق لفظي ، لأنَّ من جوَّز اطلاق العلم قيده بكونه نظرياً ، وهو الحاصل عن الاستدلال ، ومن أبى الاطلاق خصَّ لفظ العلم بالمتواتر ،وما عداه عنده كله ظني ، لكنه لا ينفي أنَّ ما احتف بالقرائن أرجح مما خلا عنها" ، ورد عليه تلميذه قاسم بن قطلوبغا فقال :

" التحقيق خلاف هذا التحقيق " ، ورد عليه أيضا المناوي والقاري ،والنصربوري في قوله (الخلاف لفظي) ، وقالوا : الخلاف معنوي ،وزاد المناوي : " نعم إن أراد الاطلاق بالعلم العلم الذي يفيد التواتر ،وهو الضروري كان الخلاف لفظياً " .

انظر :-

نزهة النظر (ص٢٦) ،وشرح القاري للنخبة (ص٥٦) ،والبواقيت والدرر (ق٢٩ /ب) ،وامعان النظر (ص٣٣) ،وفتح المغيث (ص٤٨) .

(٥) انظر نكت ابن حجر (١/ ٣٧٤ - ٣٧٩) .

وقال ابن كثير[1] :-

" وأنا مع ابن الصلاح فيما عوّل عليه ، وأرشد اليه "[2] .

---

(١) انظر اختصار علوم الحديث (ص ٣٥) .

(٢) قال أحمد شاكر :-

" اختلفوا في الحديث الصحيح : هل يوجب العلم القطعي اليقيني أو الظن ؟ وهي مسألة دقيقة تحتاج إلى تحقيق ، أما الحديث المتواتر لفظاً أو معنىً فإنه قطعي الثبوت لا خلاف في هذا بين أهل العلم ، وأما غيره من الصحيح فذهب بعضهم إلى أنه لا يفيد القطع بل هو ظني الثبوت " .

قلت :-

من هؤلاء البعض الذين أشار اليهم أحمد شاكر : ابن برهان ، والعز بن عبد السلام ، والنووي كما تقدم .

قال : " وذهب غيرهم الى أنه يفيد العلم اليقيني، وهو مذهب داود الظاهري ، والحسين بن علي الكرابيسي ، والحارث بن أسد المحاسبي ، وحكاه خويز منداد عن مالك ، وهو الذي اختاره ، وذهب إليه ابن حزم ، قال في الأحكام :

إنّ خبر الواحد العدل عن مثله إلى رسول الله يوجب العلم والعمل معاً . ثم أطال في الاحتجاج له ، والرد على مخالفيه في بحث نفيس .

انظر :-

الباعث الحثيث (ص ٥٣ ، ص ٥٣٦) ، والمستصفى (١ / ١٤٥) ، والوصول إلى الأصول (٢ / ١٧٢) ، والاحكام (١ / ١٠٧)-١٣٤) .

(ق ٢٨ / أ)

قلت :-

وهو الذي اختاره(١) أيضا ، وقد أشرت إلى ترجيحه بقولي من زيادتي :-

(والقطع ذو تصويب) ،وقولي : (سوى ما انتقدوا) من زيادتي أيضا .

---

(١) وحكاه ابن تيمية عن أهل الحديث وعن السلف ،وعن جماعة كثيرة من الشافعية والحنابلة والحنفية والاشاعرة .

قال صديق حسن خان رحمه الله : " . . خبر الواحد إذا وقع الاجماع على العمل بمقتضاه فانه يفيد العلم ،لأنّ الاجماع عليه قد صيّره من المعلوم صدقه ،وهكذا خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول فتمكانوا بين عامل به ،ومتأول له (التأويل فرع القبول) ، ومن هذا القسم أحاديث صحيحي البخاري ومسلم " يعني في إفادة العلم ،وهو الذي أقول به ،وأرجحه أيضاً ،وهو مقتضى الانصاف والعدل .

انظر :-

فتاوى ابن تيمية (١٨ / ١٧) ، واسبال المطر (ص٢٣) ،وحاشية امعان النظر (ص٣٤) ، وتوجيه النظر (ص٢٥ ١-١٣٧) ، وقواعد التحديث (ص٨٥) ،وكتاب وجوب الأخذ بخبر الآحاد ،والحديث حجة بنفسه (ص٥٧ -ص ٦٣) ، ومكانة الصحيحين (ص١٦٥) .

١٩ - (وليس شرطا عدد ومن شرط رواية اثنين فصاعدا غلط)[1][2]

ش :- الجمهور : أنه لا يشترط في الصحيح عدد ، فيحكم بصحة خبر الواحد إذا كان عدلاً ضابطاً على ماتقدم .

وذهب المعتزلة إلى اشتراط العدد كالشهادة ، وردوا خبر الواحد ، ووافقهم من المحدثين ابراهيم بن عُلَيَّة[3] ، الا أنه مهجور القول

---

(١) وفي (ش) من الألفية : (ليس) بدون واو ، وكذلك في استقصاء الأثر .

(٢) الشرح التفصيلي :-
(وليس شرطا) " في صحة الحديث " .
(عدد) " في راويه ... هذا قول الجمهور ، وهو الصحيح " .
(ومن شرط ") كالحاكم [وغيره] .
(رواية اثنين) بالتضايف ، من التثنية .
(فصاعدا) حال ، فاشتراطه :
(غلط) منه ، بمعجمة فلام مفتوحتين ، فطاء مهملة أي : خطأ .

انظر :-
استقصاء الأثر (ق ١٣ / أ) ، ومنهج ذوى النظر (ص ١٢) ، وسيأتي مزيد تفصيل في الشرح التفصيلي للمؤلف في نهاية هذا المبحث .

(٣) أبو اسحاق ابراهيم بن اسماعيل بن عُلَيَّة ، البصري ، الأسدي ، قال الشافعي : ابن علية ضال يضل الناس ، وبنحوه قال أحمد .

وقال الذهبي : جهمي هالك ، كان يناظر ، ويقول بخلق القرآن .
مات سنة (٢١٨هـ) .

أنظر :-
تاريخ بغداد (٦ / ٢٠) ، وميزان الاعتدال (١ / ٢٠) ، ولسان الميزان (١ / ٣٤) .

عند الأئمة لميله إلى الاعتزال ، وفي كلام الحاكم إشارة إليه[1] ، وجزم به ابن الأثير[2] في مقدمة جامع الأصول[3] .

وقال أبوعلي الجبائي[4] :-

لا يقبل الخبر اذا رواه العدل الواحد الا اذا انضم اليه خبر عدل آخر ، وعضده موافقة ظاهر الكتاب أو ظاهر خبر آخر ، أو يكون[5]

---

(١) يعني إلى اشتراط العدد في الصحة .
انظر : معرفة علوم الحديث ص ٦٢ .

(٢) أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد الشيباني مجد الدين الجزري ، الاربلي ، [الشافعي] المشهور بابن الأثير ، من مشاهير العلماء .
توفي سنة (٦٠٦هـ) .
انظر :-
بغية الوعاة (٢ / ٢٧٤) ، وطبقات الشافعية للسبكي (٥/١٥٣) والبداية والنهاية (١٣ / ٥٤) .

(٣) انظر مقدمة جامع الأصول ص ١٦٠ ، ص ١٦١ .

(٤) أبوعلي محمد بن عبد الوهاب بن سلاّم الجُبّائي - بضم وتشديد نسبة إلى قرية بالبصرة - البصري المعتزلي ، بل هو رأس المعتزلة - الفرقة الضالة - هلك سنة (٣٠٣هـ) .
انظر :-
لسان الميزان (٥ / ٢٧١) ، وفيات الأعيان (٤ / ٢٦٧) ، وشذرات الذهب (٢ / ٢٤١) ، ومقالات الاسلاميين (ص ٢٣٦) ، والملل والنحل للشهرستاني (١ / ٧٨) ، والتنبيه (ص ٣٩ ، ص ٤٠) .

(٥) من (ب) ، وفي (أ) : ويكون .

منتشراً بين الصحابة ، أو عمل به بعضهم ، حكاه أبو الحسين[1] البصري في المعتمد[2] ، واحتجوا بقضية ذي اليدين [فإنه صلى الله عليه وسلم توقف في خبره حتى تابعه عليه غيره حيث قال : كما يقول ذو اليدين؟؟][3] فقالوا : نعم رواه الشيخان[4] ، وبأن أبا بكر لم يقبل خبر المغيرة رضي الله تعالى عنهما : " أنه صلى الله عليه وسلم أعطى الجدة السدس " وقال هل معك غيرك[5] فوافقه محمد بن مَسلمة الأنصاري فانفذه لها أبو بكر

---

(١) وفي التدريب (١/٧٣) : أبو الحسن .

(٢) المعتمد (١/٦٢٢) ، ونقله ابن الحاجب في مختصره ، ورد عليه فقال : " وأما ماليس من الشروط فالعدد خلافا للجبائي " .

(٣) من (ب) ، (جـ) ، (د) وفيها : توقف ، وفي بقية النسخ : وقف .

(٤) البخاري (كتاب الصلاة - باب إذا سلم في ركعتين - ١/٢١٢) ، ومسلم (كتاب المساجد - باب السهو - ١/٤٠٣ - رقم ٩٧) .

(٥) من (د) ، وفي النسخ : وغيره .

رواه أبو داود (١) ، وبأنّ عمر لم يقبل/خبر أبي موسى الأشعري رضي الله تعالى عنهما أنه صلى الله عليه وسلم قال :- " إذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع " ، وقال أقم عليه البينة ، فوافقه أبو سعيد الخدري رواه الشيخان (٢) ، وأجاب الأولون :-

بأنّ قصة ذي اليدين إنما حصل التوقف في خبره لأنه أخبر عن فعله صلى الله عليه وسلم ، وأمر الصلاة لا يرجع المصلي فيه إلى خبر

---

(١) في (كتاب الفرائض - باب في الجدة - ٣/ ٣١٦) ، وأخرجه الترمذي (كتاب الفرائض - باب ما جاء في ميراث الجدة ٤/ ٤١٩) ومالك في (كتاب الفرائض - باب ميراث الجدة - ٢/ ٥١٣-٤) ، وابن ماجه (كتاب الفرائض - باب ميراث الجدة - ٢/ ٩٠٩/ ٢٧٢٤) وابن الجارود (باب ما جاء في المواريث - رقم ٩٥٩) ، والبيهقي (٦/ ٢٣٤) ، وأبو يعلى (١/ ١١٢) ، وعبد الرزاق (رقم ١٩٠٨٣) وغيرهم كلهم من طريق قبيصة بن ذؤيب قال : جاءت الجدة . . الحديث .

قال الحافظ ابن حجر في التلخيص (٣/ ٨٢) :- " واسناده صحيح لثقة رجاله ، إلا أنّ صورته مرسل ، فإنّ قبيصة لا يصح له سماع من الصديق ، ولا يمكن شهوده للقصة . . ، وقد أعله عبد الحق تبعاً لابن حزم بالانقطاع . . " .

فالحديث ضعيف لانقطاع سنده ، وقد أخرجه الدارمي (٢/ ٢٥٩) من طريق يزيد بن هارون أنا الأشعث عن الزهري قال جاءت إلى أبي بكر . . الحديث ، وهو معضل .

(٢) البخاري (كتاب الاستئذان - باب التسليم والاستئذان - ٤/ ٨٨) ، ومسلم (كتاب الآداب - باب الاستئذان - ٣/ ١٦٩٤ - رقم ٣٤) .

غيره ، بل لو بلغوا حد[1] التواتر فمثله (إنما تذكر عند إخبار[2]) غيره وقد بعث (رسول الله[3]) صلى الله عليه وسلم رسله واحداً واحداً ، إلى الملوك ، ووفد عليه الآحاد من القبائل فأرسله إلى قبائلهم ، وكانت الحجة قائمة بأخبارهم عنه مع عدم[4] اشتراط التعدد وأما توقف أبي بكر وعمر (رضي الله تعالى عنهما)[5] فلارادة التثبت[6] [لا][7] لعدم قبول خبر الواحد ، وقد قال عمر في خبر الاستئذان إنما سمعت شيئاً فأحببت أن أتثبت[8] رواه مسلم[9] ، وقد[10] قبل أبوبكر خبر عائشة رضي الله تعالى عنهما وحدها في قدر ركفن النبي صلى الله عليه وسلم[11] ، وقبل

---

(١) من (د) ، وفي النسخ : أحد ، وهو خطأ .

(٢) من (د) ، وفي النسخ : انما يذكر عند أخبار .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) " " " "

(٥) سقطت من (د) .

(٦) وفي (ب) : التثبيت .

(٧) من (د) .

(٨) من (جـ) ، وفي (د) : أثبت .

(٩) رواه البخاري (كتاب الاستئذان - باب التسليم والاستئذان ١١ / ٢٦) ومسلم (كتاب الآداب - باب الاستئذان - ٣ / ١٦٩٦ / ٣٧) ، وأبوداود (كتاب الأدب - باب كم مرة يسلم الرجل - ٥ / ٣٧٠) ، والبخاري أيضاً في الأدب المفرد (٢ / ٥٣١) كلهم من طرق عن أبي موسى رضي الله عنه به .

(١٠) من هنا إلى قوله :- (أصح من غيره . . .) في باب " الحكم على السند " قد سقط من نسخة (د) .

(١١) قالت عائشة رضي الله عنها دخلت على أبي بكر رضي الله عنه فقال :

. . / . .

في كم كفنتم النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قالت : في ثلاثة أثواب بيض سحولية ليس فيها قميص ولا عمامة . . . الحديث .

رواه البخاري في (كتاب الجنائز - باب موت يوم الاثنين - ٣/ ٢٥٢) ، ومسلم (كتاب الجنائز - باب في كفن الميت - ٢ / ٦٥٠) وليس فيه سؤال ابي بكر لها ، ومالك (١/ ٢٢٤) ،وأحمد (٦/ ١١٨) .

فأما البخاري وأحمد فروياه من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به ، .

ومسلم رواه من حديث أبي سلمة عن عائشة ، .

وأما مالك فرواه مسنداً وليس فيه ذكر أبي بكر ،وأخرى بلاغا بذكر أبي بكر وسحولية : بالفتح منسوب الى السَّحول ،وهي حرفة تقصير الثياب ودقها . وأما بالضم فهو جمع سحل ،وهو الثوب الأبيض النقي .

أنظر :-

مجمل اللغه لابن فارس(٢ / ٤٨٨) ، والنهاية (٢ / ٣٤٧) ،ولسان العرب(٥ / ١٠٤) .

عمر خبر ابن عوف رضي الله تعالى عنهما وحده في أخذه الجزية من المجوس أخرجه البخاري (١) ، وفي الرجوع عن البلد (٢) الذي فيه/ الطاعون أخرجه الشيخان (٣) ، وخبر الضحاك بن سفيان في توريث امرأة أشيم (٤) من

---

(١) البخاري (كتاب الجزية والموادعة - باب الجزية والموادعة مع أهل الذمة والحرب - (٦/ ٢٥٧) .

(٢) وفي (ب) : البلدان .

(٣) أخرجه البخاري (كتاب الطب - باب ما يذكر في الطاعون - ٤/ ١٤٠) ، ومسلم (كتاب السلام - باب الطاعون والطيرة - ٤/ ١٧٤٠/رقم ٩٨) .

(٤) أشيم : بوزن أحمد ، الضبابي - بكسر المعجمة ، بعدها موحدة ، وبعد الألف أخرى - صحابي جليل رضي الله عنه .

انظر :-
الاصابة (١/ ٥٢) ، والتجريد (ص ٢٤) ، وأسد الغابة (١/ ١١٩) .

دية زوجها أخرجه أبو داود[١] ، وخبر حَمَل[٢] بن مالك ابن النابغة في الغُرة[٣] أخرجه البيهقي[٤] ، وقبل عثمان خبر الفريعة أخت

---

(١) أخرجه في كتاب الفرائض - باب في المرأة ترث من دية زوجها - (٣/ ٣٣٩) ، والترمذي (كتاب الفرائض - باب ماجاء في ميراث المرأة من دية زوجها - ٤/ ٤٢٥ وقال : هذا حديث حسن صحيح) .
وابن ماجة (كتاب الديات - باب الميراث من الدية - ٢/ ٨٨٣) وعزاه المزي للنسائي في السنن الكبرى (كتاب الفرائض / كما في تحفة الاشراف (١/ ١٧) كلهم من طريق ابن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال كان عمر يقول : الدية للعاقلة حتى قال له الضحاك .. الحديث ، وهو حديث صحيح ، وقد صححه الذهبي .

انظر : التجريد (ص ٢٤) .

(٢) حَمَل : بمهملة ، وميم مفتوحتين . صحابي جليل رضي الله عنه .

انظر :-
المغني (ص ٨١) ، والتجريد (ص ١٤٠) ، والاصابة (١/ ٣٥٥) .

(٣) من (ب) ، وفي (أ) : الغرة .

(٤) السنن الكبرى (٨/ ١١٢) ، وقد تقدم تخريجه ص ٣٥٤) .

أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنهم في سكني المعتدة عن الوفاة أخرجه البيهقي (١) ، وقبل علي خبر الصديق رضي الله تعالى عنهما في صلاة ركعتين لمن أذنب أخرجه الأربعة (٢) ، وابن حبان ، وقد استدل

---

(١) السنن الكبرى (٧/ ٤٣٤ ـ كتاب العدد ـ باب سكنى المتوفى عنها زوجها ، واسمها كاملا : الفريعة ـ بالتصغير ـ بنت مالك بن سنان الأنصارية) ، والحديث أخرجه أيضا أبو داود (كتاب الطلاق ـ باب المتوفي عنها تنتقل ـ ٢/ ٧٢٣) ، والترمذي (كتاب الطلاق ـ باب ماجاء أين تعتد المتوفيء عنها زوجها ـ ٣/ ٤٩٦) ، وقال : حسن صحيح .

والنسائي (كتاب الطلاق ـ باب مقام المتوفى عنها زوجها ٦/ ١٩٩) كلهم من طريق سعد بن اسحاق بن كعب بن عجرة ، عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة أن الفريعة . . . الحديث ، رجاله ثقات ، وقد رميت زينب بالجهالة ولا يثبت .

(٢) أبو داود في (كتاب الصلاة ـ باب الاستغفار ٢/ ١٨٠) ، والترمذي (كتاب تفسير القرآن ـ باب ومن سورة آل عمران ـ ٥/ ٢٢٨) ، وابن ماجة (كتاب اقامة الصلاة ـ باب ماجاء في أن الصلاة كفارة ـ ٢/ ٤٤٦) ، وغيرهم كلهم من طريق عثمان بن المغيرة عن علي بن ربيعة عن أسماء بن الحكم الفزاري قال : سمعت عليا . . . الحديث ورجاله ثقات سوى الفزاري قال عنه الحافظ : صدوق ، والحديث صححه المزي ، وجود سنده موسى بن هارون ، وحسنه ابن عدي ، واستنكره البخاري ، وممن صححه من المحدثين المعاصرين الألباني .

انظر :ـ

تهذيب التهذيب (١/ ٢٦٧) ، والميزان (١/ ٢٥٥) ، وصحيح الترغيب والترهيب للألباني (١/ ٢٨٤) .

الشافعي[1] رضي الله عنه وغيره على قبول خبر الواحد بحديث الصحيحين[2] عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما : - (بينما الناس بقباء في صلاة الصبح إذ أتاهم آت فقال : النبي صلى الله عليه وسلم قد أنزل عليه[3] الليلة قرآن وقد أمر أن نستقبل الكعبة فاستقبلوها ، وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا للكعبة) .

قال الشافعي (رضي الله تعالى عنه[4]) : -

فقد تركوا جهة[5] كانوا عليها بخبر واحد ولم ينكر ذلك عليهم صلى الله عليه وسلم ، وبحديث الصحيحين[6] عن أنس رضي الله تعالى عنه : -

---

(١) الامام أبو عبد الله محمد بن ادريس بن العباس الشافعي القرشي ثم المطلبي المكي الغزي ، عالم العصر ، ناصر الحديث ، فقيه الملة ، توفي سنة (٢٠٤ هـ) .

انظر : -

سير أعلام النبلاء (١٠ / ٥ - ٩٩) ، وآداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم ، والانتقاء لابن عبد البر ص ٦٦ ، ومناقب الشافعي للبيهقي .

(٢) أخرجه البخاري (كتاب الصلاة - باب التوجه نحو القبلة ١ / ٨٣) ، ومسلم (كتاب المساجد - باب تحويل القبلة - ١ / ٣٧٥ / ١٣) .

(٣) وفي (أ) : علي .

(٤) سقطت من (جـ) .

(٥) سقطت من (ب) .

(٦) البخاري (كتاب التفسير - سورة المائدة - ٣ / ١٢٥) ، ومسلم (كتاب الأشربة - باب تحريم الخمر - ٣ / ١٥٧١ / رقم ٥) .

(ق ٢٩ / ب)

"اني لقائم أسقي أبا طلحة وفلاناً وفلاناً إذ دخل رجل فقال هل بلغكم الخبر قلنا وماذاك ؟ قال حُرِّمت الخمر ، قال أهرق هذه القلال (١) يا أنس قال فما سألوا عنها ولا راجعوها بعد خبر الرجل ، وبحديث ارساله عليا رضي الله تعالى عنه الى الموقف بقوله سورة براءة أخرجه الترمذي (٢) وحسنه ،وبحديث يزيد بن شيبان

(١) القلال : جمع قله ، وهي الجرة العظيمة .
انظر : تاج العروس (٨/ ٨٥) ، والفائق (٣/ ٢٢٤) ،والنهاية (٤/ ١٠٤) .

(٢) في جامعه (كتاب تفسير القرآن ـ باب ومن سورة التوبة ـ ٥/ ٢٧٥) وقال : حسن غريب من حديث أنس ، وأخرجه أيضا أحمد (المسند ١/ ٣) ، الأول من حديث أنس ، ورجاله ـ ثقات سوى سماك بن حرب .

قال الحافظ عنه في التقريب : صدوق . . تغير بآخره فكان ربما يلقن ص ١٣٧ ، والثاني من طريق أبي بكر الصديق وفيه أبو اسحاق السبيعي ،وهو تابعي ثقة ،وصفة النسائي وغيره بالتدليس ،واختلط بآخره ـ وقد عنعن في هذا السند ـ .

انظر :ـ
طبقات المدلسين لابن حجر ص ١١ ،والمدلسون ص ٨٩ ، للشيخ حماد الانصاري .

فالحديث حسن كما قال الامام الترمذي رحمه الله ،لأنّ الكلام في سماك لا يضر ،وإنما ضعف في روايته خاصة عن عكرمة ، كما وأنّ حديث أبي بكر شاهد لحديث أنس .

كنا بعرفة فأتانا ابن مربع[1] الأنصاري[2] فقال اني رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم اليكم يأمركم أن تقفوا على مشاعركم هذه أخرجه الأربعة[3] وحديث الصحيحين[4] عن سلمه بن الأكوع رضي الله تعالى عنه

---

(١) وفي (ب) : الباء مشددة ،وفي التقريب (ص ١١٤) بكسر الميم وسكون الراء بعدها موحدة مفتوحة .

(٢) (أ) هو زيد أو يزيد بن مربع بن قيظي ، صحابي جليل رضى الله عنه .

انظر :-

التقريب(ص١١٤) ،والتجريد (ص١٤٠) ،والاصابة (٣/٦٦٢) وتهذيب التهذيب(٣/٤٢٥) .

(٣) أبو داود (كتاب المناسك - باب موضع الوقوف بعرفة - ١/٤٦٩) ، والترمذي (كتاب الحج - باب ماجاء في الوقوف بعرفات والدعاء بها ٣/٢٢١) .وقال : حديث حسن صحيح ،والنسائي (المناسك - باب رفع اليدين في الدعاء بعرفة - ٥/٢٥٥) ،وابن ماجة (كتاب المناسك - باب الموقف بعرفات ٢/١٠٠١) كلهم من طريق سفيان ابن عيينه عن عمرو بن دينار ،عن عمرو بن عبد الله بن صفوان عن يزيد ابن شيبان قال : كنا وقوفا . . .والحديث رجاله ثقات غير عمرو بن عبد الله . قال الحافظ عنه : صدوق .

(٤) البخاري (كتاب الصوم - باب اذا نوى بالنهار صوماً - ١/٣٢٩) ، ومسلم (كتاب الصيام - باب من أكل في عاشوراء فليكف بقية يومه ٢/٧٩٨ / رقم الحديث ١٣٥) .

بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء رجلاً من أسلم ينادي في الناس : أن اليوم يوم عاشوراء فمن كان يأكل فلا يأكل شيئا الحديث، وبحديث " نضّر الله أمرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها " وفي لفظ :- " فاستمع منا حديثا فبلغه غيره " أخرجه الأربعة (١).

قلت :-

ويستدل له من القرآن بقوله تعالى : (إن جاءكم فاسق بنبأ فتثبتوا (٢)) فأمر بالتثبيت (٣) عند إخبار الفاسق ، ومفهومه أنه لا يجب التثبيت (٤) عند اخبار العدل ،وذلك صادق بالواحد لأن سبب نزول الآية اخبار الوليد بن عقبة (٥) عن بني المصطلق انهم ارتدوا ومنعوا الزكاة،

---

(١) أبو داود (كتاب العلم - باب فضل نشر العلم - ٤/ ٦٨) ،والترمذي (كتاب العلم - باب ماجاء في الحث على تبليغ السماع ٥/ ٣٣ - وقال : حديث حسن) .
والنسائي في الكبرى (كتاب العلم - .
أنظر :-
تحفه الاشراف ٣/ ٢٠٦) ،والحديث أخرجه أحمد (١/ ٤٣٧) والدارمي (١/ ٦٥) ،أبو داود والترمذي من حديث زيد بن ثابت ، وابن ماجه والدارمي من حديث جبير بن مطعم وأحمد من طريق عبد الله ابن مسعود ، والحديث صحيح ، وللشيخ العبّاد الأستاذ بالجامعة الاسلامية عن هذا الحديث وطرقه وشرحه مؤلّف مستقل .

(٢) سورة الحجرات - آية ٦ ،وقراءة فتثبتوا حمزة والكسائي وخلف كما في تقريب النشر ص ١٠٦ ،وفي (ب) : فتبينوا .

(٣) ، (٤) هكذا باثبات الياء في (أ) ،(ب) ،(جـ) ،وقد سقطت الصفحة الموجودة بها الكلمة من (د) ،ولعل (التثبت) أصوب.

(٥) من المسند (٤/ ٢٧٩) ،وفي النسخ : ابن عيينة .

واعتماد النبي صلى الله عليه وسلم على خبره (١) ، وقيل : ان اشتراط رواية

---

(١) الحديث روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طرق عن :
الحارث بن ضرار ، وعلقمة بن ناجية ، وجابر بن عبد الله ، وأم سلمة ، وابن عباس .

أخرجه أحمد (٤/ ٢٧٩) ، وابن جرير (٢٦ / ١٢٣) ، والطبراني في الأوسط ، وابن أبي حاتم وابن مندة ، وابن مردوية ، وابن إسحاق وابن عساكر " كما ذكره السيوطي " .

قال ابن حجر : وسند اسحاق والطبراني فيه موسى بن عبيدة وهو ضعيف .

وذكر سند ابن مردوية فقال : من طريق عبد الله بن عبد القدوس عن الأعمش عن موسى بن المسيب عن سالم بن أبي الجعد عن جابر .

وحكم السيوطي على سند ابن أبي حاتم ، وابن مندة ، وابن مردوية بأنه (جيد) .

قلت : ورواه أحمد وابن أبي حاتم والطبراني من طريق محمد ابن سابق ثنا عيسى بن دينار ثني أبي أنه سمع الحارث بن أبي ضرار الخزاعي رضي الله عنه يقول . . . الحديث .

وسنده ثقات سوى محمد بن سابق هو التميمي من رجال البخاري ومسلم وأصحاب السنن سوى ابن ماجه قال عنه الحافظ : صدوق .
فالحديث (حسن) إن شاء الله .

انظر :-
الدر المنثور (٧/ ٥٥٥) ، والكاف الشاف (٤/ ٣٦٠) ، ولباب النقول (ص١٩٦) ، وتهذيب الكمال (٧/ق١٢٠٦/أ) والتقريب (ص٢٩٨) ، وتفسير ابن كثير (٤/ ٢٠٩) .

اثنين عن اثنين مذهب صاحبي الصحيحين نقله ابن العربي[١] في شرح/ الموطأ[٢]، ورده ابن رشيد[٣] وغيره بأنه لم يوجد عنهما ـ نص بذلك، وإن أخذنا[٤] بالاستقراء فباطل فإنّ أول حديث في

---

(١) القاضي أبوبكر محمد بن عبد الله بن محمد بن العربي المعافري الاشبيلي .

فقيه حافظ عالم أصولي محدث مشهور وأديب رائق .

توفي سنة (٥٤٣ هـ) .

انظر :ـ

بغية الملتمس ص٢٩٢ ، وتذكرة الحافظ (٤/ ١٢٩٤) ، وانظر ترجمته بتوسع لعمار الطالبي في كتابه " آراء أبي بكر بن العربي الكلامية " واسم شرحه فيه :ـ " المسالك في شرح موطأ الامام مالك" ، والديباج المذهب (٢/ ٢٥٢) ، ونفح الطيب (٢/ ٢٤٢) ، وسمى الشرح :ـ " ترتيب المسالك في شرح موطأ مالك " .

(٢) وفي شرحه لصحيح البخاري أيضا .

انظر : نزهة النظر (ص ٢٤) .

(٣) أبوعبد الله محمد بن عمر بن محمد بن رشيد الفهري ، ويعرف بابن رُشيد من أهل سَبتة ، الخطيب المحدث المتبحر في علوم الرواية والاسناد ، توفي سنة (٧٢١هـ) .

انظر :ـ

الديباج المذهب (٢/ ٢٩٧) ، وبغية الوعاة (١/ ١٩٩) ، والبدر الطالع (٢/ ٢٣٤) .

(٤) وفي (ب) ، (جـ) : وان أخذ .

البخاري[١] وهو حديث (النية) تفرد به عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ،وتفرد به علقمة عن عمر ، ومحمد بن ابراهيم عن علقمة ،ويحي بن سعيد عن محمد .

وأعجب من ذلك ماذكره الميانجي في كتاب : مالا يسع المحدث جهله :-

"إنّ شرط الشيخين في صحيحيهما أن لا يدخلا فيه إلا ماصح عندهما ،وذلك مارواه عن النبي صلى الله عليه وسلم اثنان فصاعدا[٢] ، وما نقله عن كل واحد من الصحابة أربعة من التابعين فأكثر ، وأن يكون عن كل واحد من التابعين أكثر من أربعة[٣] ".

---

(١) انظر الجامع الصحيح (كتاب الايمان - بابكيف بدء الوحي - ١/ ٥) .

(٢) وادعى ابن حبان نقيض هذه الدعوى فقال : إنّ رواية اثنين عن اثنين إلى أن ينتهي لا توجد أصلا .

قال ابن حجر :-

إن أراد به أنّ رواية اثنين فقط عن اثنين فقط لا توجد أصلاً فيمكن أن يسلم . وأما صورة العزيز الذي حررناه فموجودة بل ألا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين .

انظر :-

نزهة النظر (ص ٢٥) ،وامعان النظر (ص ٢٧) .

(٣) انظر مالا يسع المحدث جهله (ص ٩) .

قال الحافظ ابن حجر :-

" وهذا كلام من لم يمارس الصحيحين أدنى ممارسة ، فلو قال قائل : ليس من الكتابين حديث واحد بهذه الصفة لما أبعد ، ونقل الاستاذ أبو منصور البغدادي أنّ بعضهم اشترط في قبول الخبر أن يرويه (١) ثلاثة عن ثلاثة الى منتهاه ، واشترط بعضهم أربعة عن أربعة ، وبعضهم خمسة عن خمسة ، وبعضهم سبعة عن سبعة (٢) " انتهى .

وقال الحافظ ابن حجر في نكته :-

" رأيت في تصانيف الجاحظ (٣) أحد المعتزلة أنّ الخبر لا يصح عندهم الا ان رواه أربعة (٤) " ، وقيل يشترط رواية اثنين فيما عمل فيه الأكثر بخلافه ، لأنّ عمل الأكثر حجة مقدمة عليه كعمل الكل .

---

(١) من (ج) .

(٢) لا يوجد هذا النقل في النكت المحققة ، فلعله من الكبرى .

(٣) أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ المصنف الحسن الكلام ، أحد شيوخ المعتزله ، وكان من أهل البصرة .
قال ثعلب : ليس بثقة ولا مأمون .
وقال الذهبي : وكان من أئمة البدع .
وقال ابن حجر : سبحان من أضله على علم .
توفي سنة (٢٥٥هـ) .
انظر :-
تاريخ بغداد (٢ / ٢١٢) ، وميزان الاعتدال (٣ / ٢٤٧) ، ولسان الميزان (٤ / ٣٥٥) ، ووفيات الاعيان (٣ / ٤٧٠) .

(٤) نكت ابن حجر (١ / ٢٤٢) .

وقيل يشترط فيما عمل فيه أهل المدينة بخلافه وعليه المالكية ولهذا ردوا حديث " خيار المجلس "(١) .

وقيل : اشترط فيما يعلم به البلوى وعليه الحنفية ، ولهذا ردوا حديث " نقض الوضوء بمس الذكر "(٢) .

---

(١) حديث صحيح أخرجه البخاري (كتاب البيوع - باب البيعان بالخيار - ٢ / ١٢) .
ومسلم (كتاب البيوع - باب الصدق في البيع - ٣ / ١١٦٤ / رقم ٤٦) ، .
وأبو داود (كتاب البيوع - باب في خيار المتبايعين - ٣ / ٧٣٢) ،
والترمذي (كتاب البيوع - باب ماجاء في البيعين بالخيار مالم يتفرقا - ٣ / ٥٣٩) .
والنسائي (كتاب البيوع - باب وجوب الخيار - ٧ / ٢٤٧) ، .
وابن ماجة (كتاب التجارات - باب البيعان مختلفان - م / ٧٣٧)
كلهم عن حكيم بن حزام رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :-
" البيعان بالخيار مالم يتفرقا . . . . الحديث " ، وابن ماجة من حديث سمرة .

(٢) أخرجه أحمد (٦ / ٤٠٦) أبو داود (كتاب الطهارة - باب الوضوء من مس الذكر - ١ / ١٢٥) .
والترمذي (كتاب الطهارة - باب الوضوء من مس الذكر - ١ / ١٢٦ / وقال هذا حديث (حسن صحيح .
والنسائي (كتاب الغسل - باب الوضوء من مس الذكر - ١ / ٢١٦)
وابن ماجه (كتاب الطهارة - باب الوضوء من مس الذكر - ١ / ١٦١)
والدارمي (١ / ١٥٠) ، كلهم عن بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " من مس ذكره فليتوضأ "
وهذا للفظ للأول منهم ، والحديث صححه أحمد والدارقطني وابن معين .-

أنظر : نيل الأوطار (١ / ٢٣٣) .

وقيل : يشترط في ابتداء النصب بخلاف (ثوامنها)[1] ، وقيل يشترط في الحدود لأنها تدرأ بالشبهة وعليه الكرخي ، وقيل يشترط رواية أربعة في خبر الزنا كالشهادة عليه ، وعليه عبد الجبار[2] من المعتزلة ، وهذه الأقوال كلها داخلة في قولي (فصاعدا) ، والبيت كله من زيادتي .

(فائدة) :-

قال علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه :- كنت اذا حدثني أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم استحلفته فان حلف لي صدقته[3] أخرجه أحمد ، والأربعة ، وابن حبان .

---

(١) هكذا في النسخ .

(٢) أبو الحسين عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني الاسدابادي القاضي ، امام أهل الاعتزال في زمانه ، وكان شافعياً في الفروع توفي سنة (٤١٥ هـ) .

انظر :-

طبقات الشافعية للسبكي (٣/ ٢١٩) ، وتاريخ بغداد (١١٣/١١) ، وميزان الاعتدال (٢/ ٥٣٣) ، ولسان الميزان (٣/ ٣٨٦) .

(٣) وهو شطر من حديث صلاة ركعتين للتوبة تقدم تخريجه ص ٣٧٠ .

قال الحافظ ابن حجر في نكته :-

((وهذا الصنع في الاستخلاف[1] أنكر البخاري صحته عن علي[2]، وعلي تقدير ثبوته فهو مذهب تفرد به ، والحامل له على ذلك المبالغة في الاحتياط[3])) انتهى .

---

(١) وفي الأصل (١ / ٢٤٧) بلفظ : وأما صنيع علي في الاستخلاف.

(٢) فقال كما في التاريخ الكبير (٢ / ٥٤) في ترجمة أسماء بن الحكم الفزاري روى عن علي قال : كنت اذا حدثني رجل عن النبي صلى الله عليه وسلم حلفته ، فاذا حلف لي صدقته قال - أي البخاري : - وقد روى أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بعضهم عن بعض فلم يحلف بعضهم بعضا .

وقال المزي عقب كلام البخاري هذا : " هذا لا يقدح في صحة الحديث ، لأن وجود المتابعة ليس شرطاً في صحة كل حديث صحيح ، على أن له متابعاً " ، وذكر له متابعات ...

قال الحافظ ابن حجر عقب كلام المزي هذا :-

" والمتابعات التي ذكرها لا تشد هذا الحديث شيئاً لأنها ضعيفة جداً ، ولعل البخاري إنما أراد بعدم المتابعة في الاستحلاف أو الحديث الآخر الذي أشار اليه ... " .

وتبع العقيلي البخاري في انكار الاستخلاف ، قال العقيلي : وقد روى علي عن عمر ولم يستحلفه ... وقد روى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعضهم عن بعض ، فلم يحلف بعضهم بعضا .

انظر : تهذيب التهذيب (١ / ٢٦٨) ، والضعفاء للعقيلي (١ / ١٠٦) .

(٣) نكت ابن حجر (١ / ٢٤٧) .

وقال أبوحيان[1] في تفسيره عن علي رضي الله/عنه أنه كان يحلف الشاهد والراوي اذا أتهمهما[2]، وقال الغزالي في المنخول " في الرد على من أنكر قبول خبر الواحد : - فإن قيل : روى أن علينا كان يحلف الراوي [علنا][3] ؟؟ قلنا : فحلفوا أنتم واقبلوا ، ثم كان يحلفه عند التهمة ،وكان لا يحلف أعيان الصحابة[4] " انتهى .

(فائدة) :-

قوله (عدد) اسم ليس ،و(شرطاً) خبر مقدم لأنه محط الفائدة و(من) مبتدأ و(غلط) بفتح اللام خبر مبتدأ محذوف - أي فهو غلط - [والجملة خبر من][6] ، (فصاعداً) نعت على الحال ،والفاء في مثله على تقدير فذهب صاعداً[7].

---

(١) أبو حيان علي بن محمد بن العباس التوحيدي - بالحاء المهملة نسبه إلى نوع من التمر يسمى التوحيد (شيرازي الأصل وقيل نيسابوري ،واسطي) .
كان متفنناً في جميع العلوم ،معتزلياً ،شيخ الصوفية ،فيلسوف الأدباء .
توفي سنة (٣٨٠هـ) ، وقيل غير ذلك .

انظر :-
بغية الوعاة (٢ / ١٩٠) ،وتهذيب الاسماء للنووي (٢ / ٢٢٣) ، طبقات الشافعية للأسنوي (١ / ٣٠١) .

(٢) وفي (ب) : اذا اتهما .
(٣) من المنخول (ص ٢٥٦) .
(٤) وفي (ب) بعد كلمه لا يحلف : عند .
(٥) المنخول (ص ٢٥٦) .
(٦) سقطت من (أ) .
(٧) وفي (ب) : فصاعدا .

والوقف عن حكم (١) لمتن أو سند ... بأنه أصح مطلقا أسد (٢)

(ش) :- المختار أنه لا يحكم على اسناد بأنه أصح الأسانيد مطلقاً ، ولا على متن بأنه أصح الأحاديث مطلقا ، لأنّ ذلك مرتبط على تمكن الاسناد من شروط الصحة ، ويعز وجوداً على درجات القبول في كل واحد واحد من رجال الاسناد ، والكائنين في ترجمة واحدة (٣) ،

---

(١) وفي (ت) : بالحكم .

(٢) الشرح التفصيلي :-

(والوقف) مبتدأ ، بمعنى الامساك .

(عن حكم) أي : أن يحكم حاكم .

(لمتن) أي : من المتون ، من زيادة المؤلف ، وقدّمه على

(أو سند) من الأسانيد ، لأنه المقصود الأصلي .

(بأنه) متعلق بالحكم .

(أصح) أفعل تفضيل : أي : من غيره ، وأخذاً من قولهم :

(مطلقا) عن القيد بحيثية من الحيثيات . .

(أسد) بسين ودال مهملتين ، أفعل تفضيل ، أي : من الخوض بالحكم الذي أوقع الاضطراب . .

انظر :-

استقصاء الأثر (ق ١٣ / أ) ، ومنهج ذوي النظر (ص ١٢) بتصرف .

(٣) قال السخاوي :-

" إذ لا يعلم أو يظن أنّ هذا الراوي حاز أعلى الصفات حتى يوازي بينه وبين كل فرد فرد " من الرواه بأن يكون هذا الراوي أكمل رواة الأحاديث عدالة وضبطاً بالنسبة الى كل راو في الدنيا للحديث النبوي .

انظر :-

فتح المغيث (ص ١٦) ، توضيح الافكار (١ / ٣٠) .

ولهذا اضطرب[1] من خالف ذلك إذ[2] لم يكن عندهم استقراء تام ، وإنما رجح كل منهم بحسب ما قوي عندهم[3] ، وخصوصا اسناد بلده لكثرة اعتنائه

---

(١) ويعترض على اثباته هذا الاضطراب : " بأنّ الحاكم وغيره ذكروا أن هذا بالنسبة إلى الأمصار أو إلى الأشخاص ، واذا كان كذلك فلا يبقى خلاف بين هذه الأقوال " .

وقد ردّ هذا الاعتراض الحافظ العراقي فقال :-

"ليس بجيد ، لأنّ الحاكم لم يقل : إنّ الخلاف مقيد بذلك ، بل قال : لا ينبغي أن يطلق ذلك ، وينبغي أن يقيد بذلك ، فهذا لا ينفي الخلاف المتقدم " .

قلت :-

ووقوع الاضطراب بين أقوال العلماء في ذلك لاختلاف اجتهادهم .

انظر :-

التقييد والايضاح (ص ١٠ - طبعة راغب) ، وفتح المغيث (ص ١٦) ، وتذكرة العلماء (ق ٤٦/أ) وتوضيح الافكار (١/٣٠) .

(٢) من التدريب (١/٧٦) ، وفي النسخ : اذا .

(٣) وفي التدريب (١/٧٦) : عنده .

(ق ٣١/ب)

به كما روى الخطيب في الجامع[1] من طريق أحمد بن سعيد الدارمي[2] سمعت محمود بن غيلان[3] يقول: قيل لوكيع بن الجراح : هشام ابن عروة ،عن أبيه ،عن عائشة رضي الله تعالى عنها ، وأفلح بن حميد عن القاسم عن عائشة ، وسفيان ،عن منصور[4] ، عن ابراهيم ،عن الأسود عن عائشة !! أيهم أحب اليك ؟ قال : لا يعدل[5] بأهل بلدنا أحداً[6] .

---

(١) الجامع لاخلاق الراوي وآداب السامع (٢ / ٣٥٨) .

(٢) (خ م د ت ق) أبو جعفر أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي ، السَرَخْسي ، ثقة حافظ ، مات سنة (٢٥٣ هـ) .

انظر :-

التقريب (ص ١٣) ،وتذكرة الحفاظ (٢ / ٥٤٨) ، وتهذيب التهذيب (١ / ٣١) .

(٣) (خ م ت ق س) أبو أحمد محمود بن غيلان العدوي ، مولاهم المروزي ، نزيل بغداد ،ثقة ،مات سنة (٢٣٩ هـ) .

انظر :-

التقريب (ص ٣٣٠) ،والتاريخ الكبير (٧ / ٤٠٤) ، وتاريخ بغداد (١٣ / ٨٩) ،وتذكرة الحفاظ (٢ / ٤٧٥) ، وسير أعلام النبلاء (١٢ / ٢٢٣) .

(٤) سقطت من التدريب (١ / ٧٦) .

(٥) وفي الجامع : لا تعدل ،وفي التدريب (١ / ٧٦) : لا تعدل .

(٦) وفي (جـ) : أحداً .

قال أحمد بن سعيد[١] :- (وأما أنا فأقول)[٢] : هشام بن عروة عن أبيه عن[٣] عائشة أحبّ إليّ هكذا رأيت أصحابنا يقدمون . فالحكم[٤] حينئذ على إسناد معين بأنه أصح على الاطلاق مع عدم اتفاقهم ترجيح بغير مرجح .

قال الحافظ ابن حجر :- " مع أنه يمكن للناظر المتقن ترجيح بعضها على بعض من [حيث][٥] حفظ الامام الذي رجح ، واتقانه وان لم يتهيأ ذلك على الاطلاق ، فلا[٦] يخلو النظر فيه من فائدة ، لأنّ مجموع مانقل عن الأئمة في ذلك يفيد ترجيح التراجم التي حكموا لها بالأصحية على ما لم يقع له حكم من أحد منهم"[٧] .

---

(١) هو الدارمي .

(٢) من الجامع للخطيب (٢/٣٥٨) ، وفي (أ) ، (ب) ، (د) : فإما أن أنا أقول .

(٣) وفي (جـ) قبل عن يوجد : كما .

(٤) من التدريب (١/٧٦) .

(٥) من الأصل .

(٦) من التدريب (١/٧٦) ، وفي النسخ : ومالا .

(٧) نكت ابن حجر (١/٢٤٩) بالمعنى .

(ق ٣٢/ أ)

(تنبيه) :-

عبارة ابن الصلاح [١] :- ((ولهذا [٢] نرى الامساك عن الحكم لاسناد أو حديث بأنه أصح على الاطلاق)) .

قال العلائي ، والحافظ في نكته :-

((أما الاسناد فقد صرح جماعة بذلك ، وأما الحديث فلا يحفظ عن أحد من أئمة الحديث أنه قال : حديث كذا أصح الأحاديث على الاطلاق ، لأنه لا يلزم من كون الاسناد أصح من غيره أن يكون المتن المروي بالاسناد المرجوح ، لاحتمال انتفاء العلة ، عن الثاني ووجودها في الأول ، أو كثرة المتابعات وتوافرها على الثاني [دون الأول [٣]] فالأجل ذلك ما خاض الأئمة الا في الحكم على الاسناد خاصة ، وليس الخوض فيه بممتنع لأن الرواة [٤] قد ضبطوا ، وعرفت أحوالهم ، وتفاوت مراتبهم ، فأمكن الاطلاع على الترجيح [بينهم [٥]] ، [قال [٦]] :- وللناظر المتقن في ذلك ترجيح بعضها على بعض ولو من حيث رجحان حفظ الامام الذي رجح ذلك الاسناد على غيره [٧] " انتهى .

---

(١) انظر مقدمته ص ٨٤ .

(٢) وفي (ب) : وبهذا .

(٣) سقطت من (أ) .

(٤) من (د) .

(٥) من (جـ) ، (د) .

(٦) من (ب) ، (جـ) .

(٧) انظر نكت ابن حجر (١/ ٢٤٧ ، ٢٤٨) .

وقد اقتصر [النووي (١)] في التقريب (٢) ، والعراقي في الألفية (٣) :-

على ذكر الاسناد ، وحذفوا الحديث كأنه لذلك ، لكن قال الحافظ ابن حجر في موضع آخر : - ((سيأتي أنّ من لازم ماقاله بعضهم انّ أصح الأسانيد مارواه أحمد (٤) عن الشافعي ، عن مالك (٥) عن نافع (٦) عن ابن عمر أن يكون أصح الأحاديث الذي رواه أحمد بهذا الاسناد فانه لم يرو في مسنده به غيره فيكون أصح الأحاديث على رأي من ذهب الى ذلك))

---

(١) من (جـ) .

(٢) انظر التقريب ص ٤١ .

(٣) انظر الألفية ص ١٦٩ ، وهو قوله :-

أمسكنا عن حكمنا على سند ... بأنه أصح مطلقا وقد

(٤) أبوعبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الذهلي الشيباني المروزي ثم البغدادي ، أحد الأئمة الاعلام ، وامام المحدثين .

توفي سنة (٢٤١ هـ) .

انظر :-

سير أعلام النبلاء (١١ / ١٧٧) ، وتاريخ بغداد (٤ / ٤١٢) ، وطبقات الحنابلة (١ / ٤) ، وسيرة الامام أحمد لابنه صالح ، ومناقب الامام أحمد لابن الجوزي .

(٥) أبوعبد الله مالك بن أنس بن مالك ، الأصبحي المدني ، الامام الحافظ ، الفقيه ، امام دار الهجرة ، توفي سنة (١٧٩ هـ) .

انظر :-

تذكرة الحفاظ (١ / ٢٠٧) ، والمنتخب من كتاب ذيل المذيل للطبري ص ٦٥ ، والانتقاء ص ٩ ـ ص ٦٣ ، وسير أعلام النبلاء (٨ / ٤٣) .

(٦) أبو عبد الله نافع القرشي ثم العدوي ، العمري ، مولى ابن عمر الامام الثبت ، عالم المدينة ، توفي سنة (١١٧ هـ) .

انظر : سير اعلام النبلاء (٥ / ٩٥) ، وتذكرة الحفاظ (١ / ٩٩) ، والبداية والنهاية (٩ / ١٩٣) ، وتهذيب التهذيب (١٠ / ٤١٢) .

[قلت (١)] وقد جزم بذلك الملائي نفسه في سوالي مالك فقال/في الحديث المذكور إنه أصح حديث في الدنيا (٢) فهذا (٢) ذكرت المتن في النظم مزيداً على الألفية .

---

(١) من (د) .

(٢) انظر :-

بغية الملتمس (ص٩٥) ونصه :-

" هذا حديث عزيز الوجود ،ليس في الدنيا أصح منه ، فقد تقدم قول الامام البخاري رحمه الله : أصح الأسانيد كلها : مالك عن نافع عن ابن عمر فكيف وقد زيد بهذين الامامين أيضا الشافعي وأحمد بن حنبل رحمة الله عليهم " .

(٣) من (د) ،وفي بقية النسخ : فلقد .

(تنبيه) :-

قال الحافظ في نكته الكبرى (١) المسماة بالافصاح (٢) :- " قول ابن الصلاح :- (نرى الامساك) قول بالوقف عن القول لا يعدم القول " .

---

(١) اسم الكتاب كاملا : (الافصاح بتكميل النكت على ابن الصلاح ، وهذه النكت أصلها أن الحافظ ابن حجر كان يقرأ على شيخه العراقي الفوائد التي جمعها على مصنف ابن الصلاح ، وكان يعلق ما يراه - مناسبا على كلام شيخه وعلى مقدمة ابن الصلاح ، ثم رأى أن يفرد النكت على شيخه وعلى ابن الصلاح بمؤلف مستقل سماه - (النكت على مقدمة ابن الصلاح) .

انظر :-

مقدمة د . ربيع ابن هادى على النكت ص ٤٥ ، وكشف الظنون (٢ / ١١٦٢) ، والرسالة المستطرفة ص ٢١٤ ، ودراسة د . شاكر محمود عبد المنعم لابن حجر (١ / ٣٠٤) وجزم بان النكت التي حققها د . ربيع حاوية لنكت الحافظ على شيخه وعلى ابن الصلاح وهي التى تسمى بالافصاح ، والذى أرجحه وأختاره أن للحافظ ابن حجر كتابين نكت بهما على ابن الصلاح وعلى شيخه العراقي :-

أحدهما : الكبرى وهي المسماة بالافصاح .

والأخرى : الصغرى هي التي حققها د . ربيع ، ودليلي على ذلك أمران :-

(١)- تصريح السيوطي هنا بالتفرقة بين النكت الكبرى (الافصاح) والنكت الصغرى المحققة .

(٢) النصوص التى يوردها السيوطي ويعزوها الى النكت لابن حجر ، سواء يصرح بانها الكبرى أو لا يصرح ، ثم لا نجد هذه النصوص في النكت يدل دلالة واضحة على انها مقتبسة من الكبرى (الافصاح) ، وقد سبق الكلام بالتفصيل على المسألة في قسم الدراسة . وقد رجح الشيخ أحمد عصام الكاتب ما رجحته وقال : والظاهر أنهما كتابان .

انظر : مقدمته لكتاب عقيدة التوحيد في فتح الباري (ص ٦٥) .

٢١ - وآخرون حكموا فاضطربوا (لفوق عشر ضمنتها الكتب)(١)

٢٢ - فمالك عن نافع عن سيده (٢) وزيد ما للشافعي فأحمده (٣)

---

(١) الشرح التفصيلي :-

٢١ - (وآخرون) بفتح الخاء المعجمة ، من أئمة السنة .

(حكموا) بالاصحية على الاطلاق ... " .

(فاضطربوا) فيه .

(لفوق عشر) أي لما فوق عشر من الأقوال .

(ضمنتها الكتب) بالضم ، على النيابة عن الفاعل ، أي : ذكرت فيها ...

٢٢ - (فمالك) الفاء تفصيلية ، أو تفريعية أو فصيحة ، وتركه التنصيص على المتن ليوقعه على السند ، إذ يلزم من أصحيته المتن ولا عكس فافهم .... ، « ومالك هو ابن أنس ، أمام دار الهجرة ... » .

(عن نافع) « هو أبو عبد الله مولى ابن عمر » .

(عن سيده) « عبد الله بن عمر » [رضي الله عنهما] .

(وزيد) من الزيادة ، بالبناء للمجهول باتفاق عند الشافعية .

(ما للشافعي) ... " زاده أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي " .

(فأحمده) « ... أحمد بن حنبل . »

انظر :-

استقصاء الأثر (ق ١٣/أ ، ب) ، ومنهج ذوي النظر (ص ١٢ ، س ١٣) ، وشرح محمد محي الدين عبد الحميد (ص ١٤) .

(٢) يعني ابنا عمر رضي الله عنهما .

(٣) يعني أحمد بن حنبل رضي الله عنه .

اضطرب الحائضون في الحكم بأصح الأسانيد على أقوال بضعة عشر :-

(أحدها) :- وعليه البخاري[١] أن أصحها[٢] ماروا ه مالك عن نافع عن ابن عمر (رضي الله عنهما)[٣] للمعلوم من سعة علم ابن عمر وزيادة ضبطه واتقانه وورعه ،ونافع مولاه من أثبت أصحابه ، حتى فضّله النسائي في أحاديث[٤][٥] على ابنه سالم[٦] الذي هو أحد الفقهاء السبعة ، ومالك

---

(١) انظر :-

معرفة علوم الحديث(ص ٥٣) ،ومقدمة ابن الصلاح (ص٨٥) ، والاقتراح (ص ١٥٨) ، واختصار علوم الحديث (ص ٢٢) ، وتوضيح الافكار (١/ ٣٠) .

(٢) وفي (أ) : أصحهما .

(٣) سقطت من (ب) .

(٤) من (د) ، وفي بقية النسخ : من .

(٥) وهي ثلاثة أحاديث أولها حديث " فيما سقت السماء والأنهار والعيون " .

(٦) انظر :-

سير أعلام النبلاء (٥/ ١٠٠) ، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٤١٤) .

(ق ٣٣/ أ)

نجم السنن لا يسأل عنه لجلالته[١] ، وقد قال النسائي[٢] :-

أثبت أصحاب[٣] نافع مالك ، ثم أيوب ، ثم عبيد الله بن عمر ، ثم عمر بن نافع ، ثم يحي بن سعيد[٤] ، ثم ابن عون[٥] ثم صالح بن كيسان ، ثم موسى بن عقبة ، ثم ابن جريج ، ثم كثير بن فرقد ، ثم الليث بن سعد ، ثم أصحابه على طبقاتهم [روى[٦] الخطيب في الكفاية[٧] : "عن يحي بن بكير[٨] أنه

---

(١) وفي (أ) : بجلالته .

(٢) أنظر تهذيب التهذيب (١٠/ ٤١٤) ، وسير أعلام النبلاء (٥/ ٩٩) .

(٣) بالنسبة لمعرفة ما قيل عنهم " أثبت الأصحاب " .
انظر : شرح علل الترمذي من ص ٣٣٣ - ص ٣٩٣ .

(٤) وفي (ب) : ثم يحي ثم يحي بن سعيد .

(٥) من (د) ، وفي النسخ : ابن عوف (وهو تصحيف) ، ولا يعرف من أصحابه وممن أخذ عنه رجل يسمى (ابن عوف) ، وإنما هو : عبد الله بن عون الراوي المشهور الذي روى له أصحاب الكتب الستة .

(٦) من (د) .

(٧) الكفاية (ص ٥٦٥ - باب ذكر المحفوظ عن أئمة أصحاب الحديث في أصح الأسانيد) .

(٨) وفي (أ) ، (جـ) : نكير وهو تصحيف .

قال لأبي زرعة الرازى : يا أبا زرعة ليس ذا زعزعة[1] عن زوبعه[2] ، انما[3] ترفع السنن[4] فتنظر الى النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة[5] ، حدثنا مالك ، عن نافع عن ابن عمر " ، وهذه الترجمة بها في الكتب الستة ،

---

(١) الزعزعة : تحريك الشيء ، والزَّعزع : اسم للريح إذا حَرَّكت الأغصان تحريكاً شديداً وظمت الأشجار ، والزوبعة : ريح تدور في الأرض لا يقصد وجهاً واحداً تحمل الغبار وترتفع إلى السماء كأنه عمود ، ومعناه والله أعلم : أي أن هذا السند بلغ من الصحة والقوة مبلغا بحيث لا يُعد سنداً ضعيفاً محركاً مهزوزاً ، بل هو سند ثابت ليس فيه متكلم فيه .

انظر :-

لسان العرب (٨/ ١٤٠ ، ١٤١) ، وفقه اللغة ص ٢٧٣ .

(٢) وفي (ب) : زوبعة .

(٣) من الأصل ص ٥٦٥ ، وفي النسخ : أيما .

(٤) وفي (ب) : انما ترفع الشيء ، ولم يظهر لي معنى للعباره بما هو مثبت في النسخ ، ولعل في العبارة تصحيفا ، والصواب هو : (انما ترفع السند فتنظر الى النبى صلى الله عليه وسلم) .

والمعنى على هذا :- أي أن رجال السند المذكور بلغوا غاية في الامامة والحفظ والثقة ، فما أن ترفع ذلك السند الى النبى صلى الله عليه وسلم حتى لكأنك ترى النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه للقطع بصحة السند المذكور ، بل لكونه من أصح الأسانيد .

والجوامع[1] ، والمسانيد الجم الغفير .

قال ابن الصلاح[2] :-

" وبنى الامام أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي[3] على ذلك أنّ أجلّ الأسانيد :- الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر ، واحتج باجماع أصحاب الحديث ، على أنه لم يكن في الرواة عن مالك أجلّ من الشافعي ، وفي مسند الشافعي[4] من ذلك [شيء][5] كثير"[6] ، وليس

---

(١) من (جـ) ، (د) ، وفي (أ) ، (ب) : الجامع .

(٢) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ٨٦ .

(٣) أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمي البغدادي فقيه أصولي من أئمة الأصول ، وكان ماهرا في فنون عديدة خصوصاً علم الحساب . توفي سنة (٤٢٩ هـ) .

انظر :-

بغية الوعاة (٢ / ١٠٥) ، والتحبير (١ / ٤٦٥) ، ووفيات الأعيان (٣ / ٢٠٣) ، وتذكرة الحفاظ (٣ / ١١٠٠) عَرَضاً .

(٤) انظر :-

مسند الشافعي (ص٩ ، ٢١ ، ٣٣ ، ٥٢ ، ٧٣ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ١٦٨ ، ١٧٢ ، ٣٢٣ ، ٣٨٧) .

(٥) من (ب) .

(٦) ما سيأتي من كلام ابن حجر لا يوجد بهذا اللفظ في النكت المحققة ، وانما يوجد بعضه كما سيأتي الاشارة اليه ، وبعضه يوجد منه بالمعنى دون اللفظ ، فلعل النص في النكت الكبرى .

في الكتب الستة من هذه الترجمة شيء ولا في مسند أحمد سوى الحديث الآتي ، وبنى بعض المتأخرين ، وعبارة ابن حجر في نكته :-

((وبنى الامام صلاح الدين العلائي وغيره على ذلك ، أنّ أجلها ماروا أحمد بن حنبل عن الشافعي عن مالك)) اتفاق أهل الحديث على أن أجل من أخذ عن الشافعي من أهل الحديث الامام أحمد ، وتسمى هذه الترجمة سلسلة الذهب ، ((وليس في مسند أحمد على كبره بهذه الترجمة سوى حديث واحد ، وهو في الواقع أربعة أحاديث جمعها وساقها مساق الحديث الواحد)) ، بل لم يقع لنا على هذه الشريطة/

---

(١) سقطت من ب) .

(٢) وهذا الاجمال سيأتي تفصيله بمد ذكره الحافظ ابن حجر .

(٣) ما سيأتي من كلام ابن حجر لا يوجد بهذا اللفظ في النكت المحققة ، وانما يوجد بعضه كما سيأتي الاشارة اليه ، وبعضه يوجد منه بالمعنى دون اللفظ ، فلعل النص في النكت الكبرى .

(٤) مابين القوسين موجود بلفظه في النكت المحققة (١/ ٢٦٦) .

(٥) من (د) ، ومن التدريب (١/ ٧٨) ، وفي (ب) : علي كثيرة بهذه .

(٦) مابين القوسين موجود بلفظه في النكت المحققة (١/ ٢٦٦) .

غيرها ولا خارج المسند ، قال الامام أحمد[١] ثنا[٢] محمد بن ادريس الشافعي [رحمه الله][٣] أنا[٤] مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : - " لا يبيع[٥] بعضكم على بيع بعض ، ونهى عن البخش ، وعن بيع حَبَلِ الحبلَة ، ونهى عن المزابنة " .

والمزابنة بيع الثَمر بالتَمر كيلاً ، وبيع الكَرْم بالزبيب كيلا . أخرجه البخاري[٦]

---

(١) المسند (٢ / ١٠٨) .

(٢) من (د) ، وفي (ب) و (جـ) : بن .

(٣) من المسند (٢ / ١٠٨) ، وقد سقطت من بقية النسخ .

(٤) من (ب) والمسند (١ / ١٠٨) وفي (أ) أن .

(٥) وفي (ب) : يبيع .

(٦) لفظة : " لا يبيع بعضكم على بيع بعض . . . " . أخرجها البخاري (كتاب البيوع - باب النهي عن تلقي الركبان - ٢ / ١٩) ، " والنهي عن النجش " أخرجه في (كتاب البيوع - باب النجش - ٢ / ١٧) . " والنهي عن بيع الحبل الحبلة (كتاب البيوع - باب بيع الغرر وحبل الحبلة - ٢ / ١٧) ، " والنهي عن المزابنة " (كتاب البيوع - باب بيع الزبيب بالزبيب - ٢ / ٢٠) .

مفرقاً من حديث مالك ،وأخرجه مسلم(١) من حديث مالك إلا النهي عن حبل الحبلة فأخرجه من وجه آخر .

(تنبيه) :-

((اعترض مغلطاي على [أبي](٢) منصور في ذكره الشافعي برواية أبي حنيفة(٣) عن مالك ،إن نظرنا إلى الجلالة(٤) ،

---

(١) مسلم أخرج حديث "النهي عن النجش" في (كتاب البيوع - باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه .. - ٣/١١٥٦/رقم ١٣) ، وحديث "النهي عن المزابنة" أخرجه في (كتاب البيوع - باب تحريم بيع الرطب بالتمر - ٣/١١٧١)/ رقم ٧٢) ، وحديث "لا يبيع بعضكم على بيع بعض" في (كتاب البيوع - باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه - ٣/١١٥٤/رقم ٧) ، وأما حديث "حبل الحبلة ، فأخرجه (في كتاب البيوع - باب تحريم بيع حبل الحبلة - ٣/١١٥٣ / رقم ٥) ، من طريق ليث عن نافع عن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث .

(٢) في النسخ : ابن ،وفي التدريب(١/٧٩) ، التميمي ،وهو أبو منصور التميمي الذي تقدم ذكره آنفا .

(٣) أبوحنيفة النعمان بن ثابت بن كاوس ، والذهبي قال :ابن زوطي ، وغيره يقول : بن النعمان ،التميمي ، امام أصحاب الرأي ، وفقيه أهل العراق ، ذي الرتبة الشريفة والدرجة المنيفة ، توفي سنة (١٥٠هـ) .

انظر :-
تاريخ بغداد (١٣/٣٢٢) ،ومناقب أبي حنيفة للذهبي ، والانتقاء لابن عبد البر ص ١٢٢ ،وأخبار أبي حنيفة للصيمري ، والجواهر المضيئة للقرشي (١/٤٩) .

(٤) وفي (ب) : بابن بدون واو .

وبابن وهب[1] والقعنبي[2] إن نظرنا الى الاتقان فانهما عند المحدثين أوثق وأتقن[3] من جميع من روى عن مالك[4])) ، وقال البلقيني في محاسن الاصطلاح[5] :-

---

(١) أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم ، القرشي بالولاء ، الفقيه المالكي المصري ، أحد أئمة عصره ، وصحب الامام مالك بن أنس - رضي الله عنه - عشرين سنة ، توفي سنة (١٩٧هـ) .

انظر :-

وفيات الأعيان (٣ / ٣٦) ، وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٥٠ ، وترتيب المدارك (٣ / ٢٢٨) ، والديباج المذهب (١ / ٤١٢) .

(٢) أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسلمه بن قعنب القعنبي الحارثي ، نزيل البصرة .

قال أبو حاتم : ثقة حجة ، روى عنه البخاري مائة وثلاثة وعشرين حديثا ، ومسلما سبعين حديثاً ، توفي سنة (٢٢١هـ) .

انظر :-

تهذيب التهذيب (٦ / ٣١) ، والانساب (١٠ / ٤٦٨) ، وتذكرة الحفاظ (١ / ٣٨٣) .

(٣) وكذا جاء تقديم ابن وهب في مالك عن أحمد بن صالح ، ومحمد بن عبد الحكم ، وابن بكير وغيرهم ، وكذا قدم القعنبي أبو حاتم والنسائي .

انظر :-

ترتيب المدارك (٣ / ٢٣٢) ، والتهذيب (٦ / ٣١) .

(٤) هذا الاعتراض ذكره ابن حجر في نكته (١ / ٢٦٣) بنحو ما ذكر .

(٥) محاسن الاصطلاح ص ٨٦ .

((أما أبو حنيفة فهو وإن روى عن مالك كما ذكره الدارقطني ، لكن لم تشتهر روايته عنه كاشتهار[1] رواية الشافعي[2] [رضي الله تعالى عنهم أجمعين][3] .

وأما ابن وهب والقعنبي فاين تقع رتبتهما من رتبة الشافعي)) .

وقال العراقي[4] :- فيما رأيته بخطه - رواية أبي حنيفة عن مالك فيما ذكره " الدارقطني في غرائبه[5] وفي المدبج ليست من روايته[6] عن

---

(١) وفي (ب) : كاشهار .

(٢) وفي (أ) تقدم كلام البلقيني هذا على كلامه المذكور : (أما أبو حنيفة ....) .

(٣) من محاسن الاصطلاح ص ٨٦ ، وقد سقطت من النسخ .

(٤) انظر :-
التقييد والايضاح (ص١١) ،وقد سقطت هذه العبارة من النسخة السلفية .

(٥) يعرف باسم : غرائب مالك (أي الأحاديث الغرائب التي ليست في الموطأ) قال ابن عبد الهادي : وهو كتاب ضخم ، الرسالة المستطرفة ص١١٣ .
والحديث لم أقف عليه في غرائب الدارقطني وانما أشار اليه الخطيب في تاريخ بغداد (١٢/ ٤٤٥) ، ورواه الدارقطني عن ابن مخلد ، فقال عن حماد بن أبي حنيفة عن أبي حنيفة عن مالك عن عبد الله ابن الفضل عن نافع بن جبير بن مطعم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " الأيم أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأذن في نفسها وصمتها إقرارها " .

(٦) وفي (ب) : في .

نافع عن ابن عمر ، والمسألة مفروضة /في ذلك قال : نعم ذكر الخطيب حديثاً كذلك في الرواية عن مالك(١) .

وقال الحافظ ابن حجر :-

((أما اعتراضه بأبي حنيفة فلا يحسن ، لأنّ أبا حنيفة لم تثبت روايته عن مالك ، وانما أورد هاالدارقطني ثم الخطيب لروايتين وقفتا لهما عنه باسنادين فيهما مقال(٢) :-

وأيضا فإنّ رواية أبي حنيفة عن مالك إنما هي فيما ذكره في المذاكرة ولم يقصد الرواية عنه كالشافعي الذي لازمه مدة طويلة وقرأ عليه الموطأ بنفسه ، وأما اعتراضه بابن وهب والقعنبي ، فقد قال الامام أحمد :-

إنه سمع الموطأ من الشافعي بعد سماعه له من ابن مهدي الراوي له عن مالك بكثرة ، قال :- لأني رأيته فيه ثابتاً(٣) ، ولا يشك أحد أنّ

---

(١) من طريق اسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة عن أبي حنيفة عن مالك . . الحديث بنحو ماتقدم سنداً ومتناً .
انظر تاريخ بغداد (٥ / ٣٧٦) .

(٢) ففي سند الدارقطني حماد بن أبي حنيفة ضعّفه ابن عدي وغيره من قبل حفظه .
وقال الذهبي : مقل ضعيف الحديث على الرغم من أنّ ابن خلكان قال في ترجمته : وكان من الصلاح والخير على قدم عظيم .
انظر :-
ميزان الاعتدال (١ / ٥٩٠) ، ولسان الميزان (٢ / ٣٤٦) ، والمغني للذهبي (١ / ١٨٨) ، وفيات الأعيان (٢ / ٢٠٥) .

(٣) وفي التدريب (١ / ٨٠) : ثبتا .

ابن مهدي أعلم بالحديث من ابن وهب والقعنبي ، فما أدري من أين وجد[1] النقل عن المحدثين أن ابن وهب والقعنبي أثبت أصحاب مالك[2] .

وأخرج "ابن عدي[3] في مقدمة[4] (كتاب[5]) الكامل[6] :- " عن عبد الله بن محمد بن جعفر القزويني : حدثنا صالح بن أحمد بن حنبل قال : سمعت أبي يقول : سمعت الموطأ من محمد بن ادريس الشافعي لأنني رأيته فيه ثبتاً ، وقد سمعته من جماعة قبله " .

---

(١) وفي (ب) : وجد .

(٢) انظر نكت ابن حجر (١/ ٢٦٣ ، ٢٦٤) بتصرف .

(٣) أبو أحمد عبد الله بن عبد الله بن عدي الجرجاني ، ويعرف بابن القطان ، الامام الحافظ الكبير .
توفي سنة (٣٦٥هـ) .

انظر :-
تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٤٠) ، وتاريخ جرجان للسهمي ص ٢٦٦ ، وطبقات الشافعية للسبكي (٢/ ٢٣٣) ، وشذرات الذهب ٣/ ٥٠) .

(٤) وفي (ب) : مقدمته .

(٥) سقطت من (د) .

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ١٢٥) .

(ق ٣٤/ ب)

وفي "الارشاد"(١) للخليلي "/قال أحمد بن حنبل :- " كنت سمعت الموطأ من بضعة عشر رجلا من حفاظ أصحاب مالك فأعدته على الشافعي لأنني وجدته أقومهم " .

قال الحافظ :-

فعلل اعادته لسماعه وتخصيصها بالشافعي بأمر يرجع الى التثبت ، ولا شك أنّ الشافعي أعلم بالحديث من ابن وهب والقعنبي ، قال : نعم أطلق ابن المديني ، والنسائي(٢) أنّ القعنبي أثبت الناس في الموطأ والظاهر أنّ ذلك بالنسبه الى الموجودين عند اطلاق هذه المقالة ، فإنّ القعنبي عاش بعد الشافعي [مدة](٣) ، قال ويؤيد ذلك معارضة هذه

---

(١) "الارشاد في معرفة المحدثين" هكذا سماه الذهبي ، وابن العماد ، وسماه حاجي خليفة ، والكتاني : "الارشاد في علماء البلاد" . . . . ورتبه الشيخ قاسم بن قطلوبغا (ت٨٧٩هـ) على الحروف .

وانظر النص المنقول (ق ١٥/أ) من منتخب الارشاد للسلفي .

انظر :-

تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٢٣) وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٦٦٦) ، ودول الاسلام (١/ ٢٦٢) ، وشذرات الذهب (٣/ ٢٧٤) ، وكشف الظنون (١/ ٧٠) ، والرسالة المستطرفة (ص١٣٠) .

(٢) أبوعبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي - بفتح النون والسين وبعد الألف همزة وياء النسب هذه النسبه إلى مدينة بخراسان يقال لها (نسا) - الخراساني القاضي الحافظ الامام صاحب السنن ، توفي سنة (٣٠٣هـ) .

انظر :-

تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٩٨) ، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٦) ، واللباب (٣/ ٣٠٧) ، والمغني في ضبط اسماء الرجال ص ٢٦١ .

(٣) من (ل) .

المقالة بمثلها ، فقد قال ابن معين[١] مثل ذلك في عبد الله بن يوسف التنيسي[٢] ، قال : ويحتمل أن يكون وجه التقديم[٣] من جهة أنه سمع كثيرا من الموطأ من لفظ مالك بناء على أنّ السماع من لفظ الشيخ أتقن من القراءة عليه[٤] ، وأما ابن وهب فقد قال غير واحد :- إنه كان غير جيد التحمل فيحتاج إلى صحة النقل عن أهل الحديث أنه كان أتقن الرواة عن مالك[٥] ، نعم كان كثير اللزوم له ، قال : العجب من تزيد[٦] المعترض بين الأجلة والأتقية[٧] ، وأبو منصور إنما عبّر بأجل ، ولا يشك أحد أنّ الشافعي أجل من هؤلاء/لما اجتمع له من الصفات

---

(١) ذكر ذلك الحافظ في تهذيبه (٦ / ٨٧) ونص عبارته قال ابن معين :- مابقي على أديم الأرض أحد أوثق في الموطأ من عبد الله بن يوسف ، وقال أيضاً : أوثق الناس في الموطأ القعنبي ثم عبد الله بن يوسف ا.هـ.

(٢) وفي (ب) : النفيس وهو تصحيف .

(٣) من (ب) ، وفي النسخ : التقدم .

(٤) انظر الالماع ص ٦٩ ، ومقدمة ابن الصلاح ص ٢٤٥ .

(٥) وجدت كلاماً بهذا المعنى فيما يتعلق بالموطأ فيقول عن محمد بن عبد الحكم ويحيى بن بكير قالا : عبد الله بن وهب أثبت الناس في الموطأ .

انظر :-

ترتيب المدارك (٣ / ٢٨٢) ، والديباج المذهب (١ / ٤١٤) .

(٦) من (جـ) ، وفي (د) : تزوير .

(٧) والعبارة في التدريب (١ / ٨١) : والعجب من ترديد المعترض من الأجلية والأتقنية .

العلية الموجبة لتقدمه[1] ، وأيضا فزيادة اتقانه لا يشك فيها من له علم بأخبار الناس ، فقد كان أكابر المحدثين يأتونه فيذاكرونه بأحاديث أشكلت عليهم فيبين[2] لهم ما أشكل ،ويوقفهم على علل غامضة ، فيقومون وهم يتعجبون ، وهذا لا ينازع فيه الا جاهل أو متغافل ، قال لكن في إيراد كلام أبي منصور في هذا الفصل نظر !! لأنّ الكلام[3] في ترجيح ترجمة مالك عن نافع عن ابن عمر على غيرها ان كان المراد به ماوقع في الموطأ فرواته فيه سواء من حيث الاشتراك في روايه مالك الأحاديث ، ويتم ماعبر به أبو منصور من أنّ الشافعي أجلهم ،وان كان المراد به أعم من ذلك ، فلا شك أنّ عند كثير من أصحاب مالك من حديثه خارج الموطأ ما ليس عند الشافعي ،فالمقام على هذا مقام تأمل ، وقد نوزع في أحمد بمثل مانوزع في الشافعي من زيادة الممارسة والملازمه لغيره كالربيع مثلاً ،ويجاب بمثل[4] ما تقدم .

((فوائد)) :-

الأولى :-

تقدم عن أحمد أنه سمع الموطأ من الشافعي ، وفيه من روايته عن نافع عن ابن عمر العدد الكثير ، ولم يتصل لنا منها[5] الا الحديث

---

(١) وفي التدريب (١/ ٨١) : لتقدمه .

(٢) سقطت من (أ) .

(٣) والعبارة في التدريب(١/ ٨١) : لأنّ المراد بترجيح .

(٤) وفي (ب) : مثل .

(٥) وفي (جـ) : منه .

(ق ٣٥/ب)

السابق[1] قال "الحافظ في أماليه" :-

فلعله لم يحدث به عنه تاماً ، أو حدث به وأبلغ[2] .

(الثانية) :-

زعم "الخليلي في الارشاد[3] - في الحديث المذكور[4] - أنه[5] لم يروه عن مالك إلا الشافعي ، قال : - (وكان يسأله[6] عنه الأئمة ، كذا نقله "الزركشي في نكته"[7] ، وليس كما قال فإن البخاري أخرج الجملة الأولى من طريق عبد الله بن يوسف ، واسماعيل بن أبي أويس[8] ، وأخرجه مسلم[9] من طريق يحي بن يحي ، وأبو داود من طريق القعنبي والنسائي عن قتيبة ،

---

(١) تقدم ص ٣٩٧

(٢) وفي (د) : وانقطع .

(٣) كتاب الارشاد لأبي يعلي لم نقف عليه ، والذي وصلنا كتاب المنتخب من كتاب الارشاد للسلفي .
انظر : المنتخب (ق ١٥/ب) .

(٤) المتقدم ذكره (ص ٣٩٧) .

(٥) من (د) ، وفي بقية النسخ : وأنه بواو .

(٦) وفي (د) : وكانت تسأله .

(٧) نكت الزركشي (ق ١٨/ب) .

(٨) أخرجه البخاري (كتاب البيوع - باب لا يبيع على بيع أخيه ٢/١٦) .

(٩) طرق الحديث تقدم تخريجها ص ٣٩٨ ، على اختلاف ألفاظ الحديث .

وابن ماجة عن سويد بن سعيد ستتهم عن مالك[١] ، وقصة "النهي عن النجش"[٢] أخرجها البخاري عن القعنبي ، وقتيبة ، ومسلم عن يحي بن يحي ، وابن ماجة عن مصعب بن عبد الله الزبيري ، وأبي حذافة[٣] أحمد بن سليمان[٤] [السهمي][٥] خمستهم عن مالك ، وقصة "النهي عن حبل الحبلة"[٦] أخرجها البخاري عن عبد الله بن يوسف وأبو داود عن القعنبي ،

---

(١) أبو داود (كتاب البيوع - باب في التلقي - ٣/٧١٦) ، والنسائي (كتاب البيوع - باب بيع الرجل على بيع أخيه - ٧/٢٥٨) ، وابن ماجه (كتاب التجارات - باب لا يبيع الرجل على بيع أخيه ٢/٧٣٣) .

(٢) أخرجها البخاري من طريق القعنبي تقدمت ص ، ومن طريق قتيبة (كتاب الحيل - باب مايكره من التناجش - ٤/٢٠٤) ، ومسلم تقدم تخريجه ص ٣٩٨ .

(٣) وفي (جـ) : حذامة ، وفي بقية النسخ : أبو خدامة وهو تصحيف والصواب من السنن (٢/٧٣٤) .

(٤) وفي (د) : اسماعيل .

(٥) من (ب) .

(٦) طريق البخاري تقدم الكلام عليها ص ٣٩٨ ، وأبو داود (كتاب البيوع - باب في بيع الغرر - ٣/٦٧٢)، والنسائي (كتاب البيوع - باب بيع حبل الحبلة - ٧/٢٩٣) .

(ق ٣٦/ أ)

والنسائي من طريق ابن القاسم ثلاثتهم عن مالك ، وقصة "النهي عن المزابنة"[1] أخرجها البخاري عن اسماعيل بن أبي أويس ، وعبد الله بن يوسف ومسلم عن يحي بن يحي ، والنسائي [عن قتيبة][2] أربعتهم عن مالك وبعد هذا كله فالأحاديث الأربعة في الموطأ[3] ، فكيف يقال إن الشافعي تفرد بها عن مالك !! .

---

(١) طريق البخاري عن اسماعيل بن أبي أويس تقدم الكلام عليها ص ٤٠٦ ، وطريق عبد الله بن يوسف أخرجها (في كتاب البيوع - باب بيع المزابنة - ٢/ ٢٢) .
وطريق مسلم تقدمت ص ٤٠٦ ، والنسائي (كتاب البيوع - باب بيع الثمر بالتمر - ٧/ ٢٦٦) .

(٢) من (ب) ، (د) .

(٣) ١ - حديث "المزابنة" / في الموطأ (كتاب البيوع - باب ماجاء في المزابنة - ٢/ ٦٢٤) .
٢ - حديث "النهي عن بيع حبل الحبلة" / في (كتاب البيوع - باب مالا يجوز من بيع الحيوان - ٢/ ٦٥٣) .
٣ - وحديث (النجش) / في (كتاب البيوع - باب ماينهى عنه من المساومة والمبايعة - ٢/ ٦٨٤) .
٤ - وحديث "النهي عن بيع البعض ..." / في (كتاب البيوع - باب ماينهى عنه من المساومة - ٢/ ٦٨٣) .

(الثالثة) :-

ألف الحازمي (١) جزءا سماه "سلسلة الذهب" فيما رواه أحمد عن الشافعي عن مالك من غير تقييد بروايته عن نافع عن ابن عمر ، (ولم يقع من ذلك (٢) غير الأربعة السابقة سوى خمسة أحاديث وأثر وهي ما أخرجه أحمد (٣) عن الشافعي عن مالك عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : - " نسمة المؤمن طائر يعلق في شجر (٤) الجنة ، حتى يرجعه الله [تبارك وتعالى (٥)] إلى جسده يوم يبعثه (٦) .

---

(١) أبوبكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي - نسبة إلى جده حازم - الهمذاني ، الامام الحافظ البارع النسابة ، توفي سنة (٥٨٤ هـ) .
انظر :-
تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٦٣) ، ووفيات الأعيان (٤/ ٢٩٤) ، وطبقات الشافعية للسبكي (٤/ ١٨٩) .

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) المسند (٣/ ٤٥٥) .

(٤) من المسند (٣/ ٤٥٥) ، ومن (د) ، وفي (أ) ، (جـ) : معلق بشجر ، وفي (ب) : طائر معلق من شجر الجنة .

(٥) من المسند (٣/ ٤٥٥) ، وقد سقطت من النسخ .

(٦) والحديث في الموطأ (كتاب الجنائز - باب جامع الجنائز - ١/ ٢٤٠) ، وأخرجه أيضا النسائي (كتاب الجنائز - باب أرواح المؤمنين - ٤/ ١٠٨) وابن ماجة (كتاب الزهد - باب ذكر القبر والبلى - ٢/ ١٤٢٨) الأول عن قتيبة بن سعيد ، والثاني عن سويد بن سعيد كلاهما عن مالك بمثل ماتقدم وفيه عبد الرحمن بن كعب مدني ثقة من كبار التابعين كما في التقريب ص ٢٠٨ ، والحديث رجاله ثقات رجال البخاري ومسلم سوى الامام الشافعي ، فقد روى له البخاري تعليقاً ، فالحديث صحيح .

وأخرج الحازمي في "الجزء" المذكور من طريق صالح بن أحمد ابن حنبل[1] حدثنا أبي حدثنا الشافعي عن مالك : سمعت محمد بن عجلان[2] يقول :-

---

(١) أبو الفضل صالح بن الامام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني البغدادي، أكبر أولاد الامام أحمد ، قاضي أصبهان .
قال ابن أبي حاتم صدوق ثقة ، توفي سنة (٢٦٦ هـ) ، وقيل غير ذلك .

انظر :-
الجرح والتعديل (٤/ ٣٩٤) ، وطبقات الحنابلة (١/ ١٧٣) ، وتهذيب تاريخ دمشق (٦/ ٣٦٤) ، وشذرات الذهب (٢/ ١٤٩) .

(٢) (٤ م خت) أبوعبد الله محمد بن عجلان المدني القرشي ، مولى فاطمة بنت الوليد بن عتبة ، توفي سنة (١٤٨ هـ) .
وهو صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة ، وهذا الاختلاط في أحاديث أبي هريرة ليس على اطلاقه فقد قال ابن حبان : "... ما قال ابن عجلان عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة فذاك مما حمل عنه قديما قبل اختلاط صحيفته عليه ، وما قال عن سعيد عن أبي هريرة فبعضها متصل وبعضها منقطع ..." ، وفيه كلام للأئمة لا يضر ، وهو صدوق حسن "الحديث إن شاء الله كما قال الذهبي .

انظر :-
الثقات لابن حبان (٧/ ٣٨٦) ، والمغني (٢/ ٦١٣) ، وديوان الضعفاء ص ٢٨٢ ، والكاشف (٣/ ٧٧) ، وتهذيب التهذيب (٩/ ٣٤١) .

إذا أخطأ العالم لا أدري أصيب مقاتله[1] ، وأخرجه[2] ابن الصلاح في أدب الفتيا ، ثم قال :-

هذا اسناد جليل عزيز جداً لاجتماع أئمة المذاهب الثلاثة بعضهم عن بعض[3] .

(الرابعة) :-

قال الزركشي في نكته[4] :- قال بعض الفضلاء قلت للحافظ جمال الدين المزي قال أحمد بن حنبل : سمعت الموطأ من بضعة عشر[5] من حفاظ أصحاب مالك فأعدته على الشافعي لأني وجدته أقومهم ، فكيف اختار رواية ابن مهدي ويحيى بن يحيى[6] ، والبخاري رواية /

---

(١) وفي (أ) : مقابلته ، وفي (ب) : معامله ، والتصويب من (د) ، والقولة هذه لابن عجلان رون ابن حبان قولة عنه بلفظ : " اذا أغفل العالم لا أدري أصيبت مقالته " ، قلت : ولعل الكلمة الأخيرة تصحفت عن (مقاتله) .
انظر : الثقات (٧/ ٣٨٨) .

(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : بغير واو .

(٣) وفي (ب) : لبعض .

(٤) النكت (ق ١٩/أ) .

(٥) من النكت (ق ١٩/أ) ، ومن (د) ، وفي بقية النسخ : سبعة .

(٦) أبو محمد يحي بن يحي بن كثير الليثي الفقيه ، أصله من البربر ، وكان مالك يسميه (عاقل الاندلس) ، وهو أحد رواة الموطأ عن مالك .
توفي سنه (٢٣٤ هـ) .
انظر :-
جذوة المقتبس ص ٣٨٢ ، ووفيات الأعيان (٦/ ١٤٣) ، وتهذيب التهذيب (١١/ ٣٠٠) .

عبد الله بن يوسف[١] ، وأبو داود رواية عبد الله بن مسلمة القعنبي ، والنسائي رواية قتيبة بن سعيد[٢] ، وكيف لم يروه[٣] أصحاب هذه[٤] الكتب من طريق الشافعي ؟؟ فلم يذكر الجواب " .

قلت :-

الجواب ما أشار إليه غيره أنهم سوى أحمد لو رووه من طريق الشافعي لكان بينهم وبين مالك فيه رجلان ، الراوي عن الشافعي والشافعي ، فانهم لم يدركوه ، فإن البخاري أقدم أصحاب الكتب الستة ، وكان عمره وقت وفاة الشافعي عشر سنين فلم يكن إذ ذاك طلب العلم ، فعدلوا إلى الرواية

---

(١) أبو محمد عبد الله بن يوسف التنيسي - بمثناة ونون ثقيلة بعدها تحتانية ثم مهملة - الكلاعي - بفتح الكاف وآخرها عين مهملة - .
أصله من دمشق ، ثقة ، متقن ، من أثبت الناس في الموطأ ، توفي سنة (٢١٨هـ) .

انظر :-

تقريب التهذيب ص ١٩٤ ، والأنساب للسمعاني (٣/ ٩٨) ، وتذكرة الحفاظ (١/ ٤٠٤) ، وتهذيب التهذيب (٦/ ٨٦) ، ومعجم البلدان (٢/ ٥١) .

(٢) أبو رجاء قتيبة بن سعيد بن جميل الثقفي ، مولاهم ، من أهل بغلان وهي قرية من قرى بلخ ، وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي وابن حجر ، توفي سنة (٢٤٠هـ) .

انظر :-

تهذيب التهذيب (٨/ ٣٥٩) ، والتقريب ص ٢٨١ ، وتاريخ بغداد (١٢/ ٤٦٤) .

(٣) وفي (ب) : لم يرو .

(٤) من (د) ، وليست موجودة لا في النكت ولا في بقية النسخ .

عن من ـ أدركوه من أصحاب مالك طلبا[1] لعلو الاسناد ، وأما أحمد فكأنه اختار رواية ابن مهدي ويحيي بن يحيي لكونهما من بلاده ـ . . وكثرة ممارسته لهما ، فإن الشافعي إنما قدم بلاده طارئاً ولم يكن منها ثم أسرع الخروج منها ، مع تقدم وفاة ابن مهدي بست سنين ، وذلك من وجوه العلو عند المحدثين .

(الخامسة) :ـ

الحديث الذي رواه أبو حنيفة عن مالك أخرجه " الخطيب في الرواية[2] " عن مالك قال : أنا محمد بن علي بن أحمد الصلحي[3] ثنا أبو زرعة أحمد

---

(١) من (د) ، وفي بقية النسخ : طلب .

(٢) هكذا في النسخ ، ولم يظهر لي المعنى ، ولم أقف على كلام الخطيب في الكفاية ، وهو ماتبادر إلى ذهني في العزو !! .

(٣) أبو العلاء محمد بن علي بن أحمد الواسطي ، الصِلحي ـ بكسر الصاد والحاء المهملتين بينهما اللام الساكنة ، هذه النسبة الى فم الصلح ، وهي بلدة على دجلة ـ .

قال الذهبي : المسند البقية .

وقال السمعاني : المقرئ ، مات سنة (٤٣١ هـ) .

انظر :ـ

تاريخ بغداد (٣ / ٩٥) ، والأنساب (٨ / ٣٢٥) ، وتذكرة الحفاظ (٤ / ١٤٨٩) .

ابن الحسن بن علي الرازي[١] ثنا علي بن محمد بن مهروية[٢] ثنا المسجر بن الصلت[٣]

---

(١) أبو زرعة أحمد بن الحسين بن علي الرازي الصغير ، قال الذهبي : الامام الحافظ ، الرحال ، الصدوق .
وقال الخطيب : كان حافظاً ثقة متقناً .
مات سنة (٣٧٥هـ) .

انظر :-
سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٦) ، وتذكرة الحفاظ (٣/ ٩٩٩) ، وتاريخ بغداد (٤/ ١٠٩) ، وشذرات الذهب (٣/ ٨٤) ، ولشيخنا الدكتور سعدي الهاشمي حفظه الله بحث مستقل في الرواة الذين يكنون " بأبي زرعة " ابلغ عددهم فيه سبعة وثمانين رجلا .
انظر : مجلة الجامعة الاسلامية (العدد ٥٨ - السنة ١٥) .

(٢) أبو الحسن علي بن محمد بن مهروية القزويني ، .
قال الذهبي : المحدث الامام الرحال الصدوق .
توفي سنة (٣٣٥هـ) .

انظر :-
سير أعلام النبلاء (١٥/ ٣٩٦) ، وتاريخ بغداد (١٢/ ٦٩) ، وتاريخ جرجان (ص ٢٦٣) ، ولسان الميزان (٤/ ٢٥٧) .

(٣) أبو الضحاك المسجّر بن الصلت العبدي هكذا سماه المزي فيمن روى عن القاسم بن الحكم الطرفي ، ولم أقف على ترجمة له .

(ق ٣٧ /أ)

حدثنا القاسم[1] بن الحكم العُرَني[2] أنا/أبو حنيفة عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال :-

" أتى كعب بن مالك النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عن راعية له كانت ترعى من غنمه فتخوفت على شاة الموت فذبحتها بحجر ، فأمر

---

(١) (بخ ت) أبو أحمد القاسم بن الحكم بن كثير العرني - بضم المهملة ، وفتح الراء ، بعدها نون - قاضي همدان ، (وثقه) أحمد ويحي ، وأبو خيثمة ، وخلف بن سالم ، ومحمد بن عبد الله بن نمير ، وابن حبان .

وقال عنه (صدوق) أبوزرعة ، وابن حجر وزاد : (فيه لين) ، وقال أبو حاتم : (محله الصدق) .

والذي (اختاره) ماقاله ابن حجر وهو أنه : (صدوق فيه لين) لأنّ الذي أخرجه عن مرتبة الثقات هو تفسير الجرح الذي فيه حيث قال أبو نعيم : كانت فيه غفلة .
وقال الطقيلي : في حديثه مناكير لا يتابع على كثير من حديثه .

قلت : وهذا التفسير للجرح من العقيلي متطابق مع قاعدة ابن حجر في التليين فتأمل .

انظر :-

التقريب (ص٢٧٨) ، وتهذيب التهذيب (٨ / ٣١١) ، وميزان الاعتدال (٣ / ٣٧٠) ، والجرح والتعديل (٧ / ١٠٩) .

(٢) من (ب) ، (جـ) ، وفي بقية النسخ : العربي .

النبي صلى الله عليه وسلم بأكله[1] .

قال الخطيب : كذا قال عن نافع عن ابن عمر وهو خطأ[2] ، والصواب عن نافع عن رجل من الأنصار عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ أنّ جارية لكعب بن مالك كانت ترعى غنماً . . . الحديث .

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في (كتاب الذبائح والصيد - باب ما أنهر الدم من القصب والمروة والحديد - ٩/ ٦٣٠) ، وابن ماجة (كتاب الذبائح - ٢/ ١٠٦٢) ، ومالك (كتاب الذبائح - باب ما يجوز من الذكاة في حال الضرورة - ٢/ ٤٨٩) ، وأحمد (٢/ ٧٦) وابن الجارود في المنتقى (ص ٣٠١) ، والدارمي (٢/ ٩) .

فأما البخاري وابن ماجة فروياه من طريق عبيد الله عن نافع عن ابن لكعب بن مالك عن أبيه أنّ امرأة . . . الحديث ، .

ورواه مالك من حديث نافع عن رجل من الأنصار عن معاذ بن سعد (أو) سعد بن معاذ أن جارية . . . الحديث بنحوه .

ورواه أحمد وابن الجارود والدارمي من طريق يزيد بن هارون عن يحي بن سعيد عن نافع عن ابن عمر أن جارية لكعب بن مالك ... بنحوه .

(٢) قلت هذه التخطئة ليست بجيدة من الخطيب فيما يبدو لي ، لأنّ هذه الرواية وإن لم تثبت من طريق أبي حنيفة فإنها ثابتة من طريق يزيد بن هارون عن يحي بن سعيد عن نافع عن ابن عمر كما تقدم آنفا .

وهذا[1] الاسناد رواه أصحاب الموطأ عن مالك ، وأما الحديث الذي أشار اليه العراقي فأخرجه الحاكم في [ ][2] [3] قال حدثنا أبو جعفر أحمد بن عبيد بن ابراهيم الحافظ[4] ثنا محمد بن الضحاك[5] حدثنا عمر بن عبد الرحيم بن أبي الورد[6] ثنا بكار بن الحسن[7] ثنا[8]

---

(١) وفي (ب) ، (د) : وبهذا .

(٢) لم أقف على الحديث في المستدرك في بابي النكاح والطلاق !! .

(٣) بياض في النسخ بقدر كلمتين ، ولعل الساقط كلمة : المستدرك .

(٤) أبو جعفر أحمد بن عبيد بن ابراهيم الأسدي ، الهمذاني ، الامام المحدث الحجة الناقد ، توفي سنة (٣٤٢هـ) .

انظر :-

سير أعلام النبلاء (١٥ / ٣٨٠) ، والعبر (٢ / ٢٥٩) ، وفيه : أحمد بن عبيد الله ، وشذرات الذهب (٢ / ٣٦١) .

(٥) ، (٦) لم أقف على ترجمتيهما .

(٧) بكار بن الحسن بن عثمان العنبري ، الفقيه الحنفي ، مات سنة (٢٣٣ هـ) .

انظر :-

أخبار أصبهان لأبي نعيم (١ / ٢٣٧) ، والوافي بالوفيات (١٠ / ١٨٧) .

(٨) وفي (ب) : شكار بن الحسن .

اسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة[1] عن أبيه[2] عن أبي حنيفة عن مالك بن أنس عن عبد الله بن الفضيل عن نافع بن جبير عن ابن عباس قال

---

(١) اسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة الكوفي القاضي ، حفيد الامام ، ضعّفه ابن عدي فقال : - " ليس له من الرواية شيء ، ليس هو ولا أبوه حماد ولا جده أبو حنيفة من أهل الروايات ، وثلاثتهم في جملة الضعفاء".

قلت : كلام ابن عدي في الامام أبي حنيفة ليس بصحيح مع توثيق أئمة كبار له من أمثال علي بن المديني ، وشعبة ، ويحي بن معين :- وقال : كان أبو حنيفة ثقة لا يحدث بالحديث إلا بما يحفظه ، ولا يحدث بما لا يحفظ ، وقال مرة : كان ثقة صدوقا .

وقال صالح جزرة ، ومطين في اسماعيل : ليس بثقة .

وقال ابن حجر تكلموا فيه ، وقال أيضاً : وهو من دعاة المأمون في المحنة بخلق القرآن ، وكان يقول في دار المأمون : هو ديني ودين أبي وجدي ، وكذب عليهما ، مات سنة (٢١٢ هـ) .

انظر :-

الكامل لابن عدي (١/ ٣٠٨) ، واخبار أبي حنيفة للصيمري (ص ٨٠) وتاريخ بغداد (٦/ ٢٤٣-٢٤٥) ، وديوان الضعفاء (ص ٢٠) ، والمغني (١/ ٨٠) ، ولسان الميزان (١/ ٣٩٨) ، وتهذيب التهذيب (١/ ٢٩٠) والجواهر المضية (١/ ٤٠٠) ، وتاج التراجم (ص ١٧) ، والفوائد البهية (ص ٤٦) ، وقد وثقه أصحاب الكتب الثلاثة الاخيرة ، والمختار عندي فيه ما أثبته .

(٢) أبوه : هو حماد بن أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي ، .

قال الذهبي : ضعفه ابن عدي وغيره من قبل حفظه .

قلت : ونص ابن عدي قال : لا أعلم له رواية مستوية فأذكرها ، وقال في ديوانه : مقل ضعيف الحديث ، ولم يذكر ابن ابي حاتم فيه جرحا ولا تعديلا .

انظر :-

الميزان (١/ ٥٩٠) ، والكامل (٢/ ٦٦٩) ، وديوان الضعفاء (ص ٧٣) ، ولسان الميزان (٢/ ٣٤٧) .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ـ " الأيِّمُ أحقُّ بنفسِها مِن وليِّها "(١) .

٢٣ ـ وابنُ شِهابٍ عن عليٍّ عن أبيه عن جدِّه أو سالمٍ عمن نبَّه(٢)(٣)

---

(١) الحديث مروي من طرق عن مالك : فمالك (٢ / ٥٢٤) ، وأحمد (١ / ٢١٩) ومسلم (كتاب النكاح ـ باب استئذان الثيب ـ ٢ / ١٠٣٧) .

(٢) هكذا في جميع نسخ الألفية ، وفي نسخ البحر : على من .

(٣) الشرح التفصيلي :ـ

٢٣ ـ (وابن شهاب) .. الزهري .. ، والواو في موضع (أو) التنويعية .

(عن علي) ابن الحسين ، يعرف بزين العابدين .

(عن أبيه) بحذف الياء المثناة التحتية لغة ، [و] هو حسين .

(عن جده) أي جد علي ، وهو : أبو الحسين علي بن أبي طالب [رضي الله عنه] ... حكاه العراقي ، وابن الصلاح عن أبي بكر بن أبي شيبة .

أو كما مرّ : الزهري أيضاً عن :ـ

(سالم) بن عبد الله بن عمر ...

(عمن نبه) [قال الطشبندي] : بفتح النون ، وكسر الموحدة ـ [قلت : وفي بقية النسخ : (نبه) كما هو مثبت ، بضم الموحدة التحتية] ـ ، بالبناء للفاعل ، من النبه ، والمعني : أي " عن والده الذي نبه : أي : ذكر فيما تقدم " .

٢٤ - أو عن عبيد الله عن حبر (١) البشر هو ابن عبّاس وهذا عن عمر

٢٥ - وشعبة عن عمرو بن مرة عن مُرّة عن ابن قيس كنّوه

---

(١) وفي نسخ البحر : خبر .

٢٤ - (أو) بسند ابن شهاب أيضا عن :

(عبيد الله) مصغر عبد ، وابن عبد الله بن عتبة ، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة .

(عن حبر البشر) بحاء مهملة ، فباء موحدة ساكنة ، ولا يقال عند الاطلاق : كالبحر بتقديم الموحدة إلا له .

(هو ابن عباس) بدل عبد الله .

(وهذا عن عمر) بن الخطاب .

٢٥ - (و) " قيل : أصحها " .

(شعبة) " بن الحجاج " .

(عن عمرو بن مرّة) " الحملي الكوفي " .

(عن مرة) التابعي المشهور .

(عن ابن قيس) عبد الله ، أبو موسى الأشعري .

(كنّوه) مرة ، وزناً ومعنىً ، بمعنى : مُرة .

٢٦ - (١) أو ما روى شعبة عن قتادة إلى سعيد (٢) عن شيوخ سادة

٢٧ - ثم ابن سيرين عن الحبر (٣) الملي عبيدة بما رواه عن علي

---

(١) وفي (أ) : وما .

(٢) هكذا في جميع نسخ الألفية ، وفي نسخ البحر : أبي سعيد وهو تصحيف .

٢٦ - (أو) كما مرّ .

(ماروى) في قول أحمد ، وابن معين ، وابن المديني في آخرين حين يذكرون أصح الاسانيد :

(شعبة) فاعل .

(عن قتادة) بقاف ، فمثناة فوقية ، فدال مهملة ، فهاء تأنيث ، بن دعامة بن قتادة السدوسي . منتهياً إلى :-

(إلى سعيد) " أي : عن سعيد بن المسيب " .

(عن شيوخ) بالاعجام ، جمع شيخ ، منهم عامر أخو أم سلمة . .

(سادة) جمع سيّد : نعتهم .

(٣) وفي (ب) : خبر .

٢٧ - (ثم) " أي : وقيل : أصحها " ، وهو ما قاله علي بن المديني ، وعمرو بن علي الفلاس ، وسليمان بن حرب وغيرهم .

(ابن سيرين) بكسر المهملة ، فسكون المثناة التحتية ، الامام محمد المشهور .

(عن الحبر) " أي : العالم " .

(الملي) من الملو بالسكون .

(عبيدة) بدل ، بفتح المهملة مكبراً ، مصروفاً ، ابن عمرو السلماني بفتح المهملة ، فسكون اللام ، وحكى ابن الأثير عن المحدثين فتحها .

(بما) المروي الذي .

(رواه) عبيدة المذكور :

(عن علي) بن أبي طالب .

انظر :-

استقصاء الأثر (ق ١٤/أ ، ب) ، ومنهج ذوي النظر (ص ١٤) .

٢٨ - كذا ابنُ مِهْرانَ عَنْ ابْراهيمَ عَنْ علقمةَ عن ابنِ مسعودٍ (١) الحسن (٢)

٢٩ - وولدُ القاسمِ عَنْ أبيهِ عَنْ عائشةَ وقالَ قومٌ ذو فطن (٣)

---

(١) هكذا في (ت) ، (س) ، (ش) ، وفي (د) : ابن مسعودٍ (بالتنوين) .

(٢) الشرح التفصيلي :-

٢٨ - (كذا) قيل أيضا : أصحها " .

(ابن مهران) بكسر الميم ، الاعمش سليمان ،كما قاله ابن معين .

(عن ابراهيم) [بـ] نقل حركة الهمزة ،، بن يزيد النخعي .

(عن علقمة) بن وقاص الليثي . . .

(عن ابن مسعود) عبد الله . . . الصحابي الجليل . .

(الحسن) نعت من الحسن بضم الحاء ، " السمت والدل " ، ومال الى القول بأصحيية هذا السند الحنفية .

(٣) وفي (ت) : فطن (بفتح الغاء مع الطاء) .

٢٩ - (وولد القاسم) هو عبد الرحمن ،السابق ذكره أحد الفقهاء بالمدينة .

(عن أبيه) " القاسم " .

(عن عائشة) بالتنوين ،عمة أبيه ≪حكاه النووي في التدريب عن يحي بن معين≫ .

(وقال قوم)منهم الحاكم ، " وأحمد بن صالح المصري ،وابن حزم" ، في آخرين من أهل السنة وحفاظها ، بل وأكثر الفقهاء .

(ذو فطن) بكسر الغاء ، جمع فطنة :[أي] نباهة في قلوبهم وعلومهم .

انظر :-

استقصاء الأثر (ق ١٤/ب، ق ١٥/أ) ،ومنهج ذوي النظر (ص ١٥) ، وشرح محمد محي الدين عبد الحميد (ص ١٧) .

(القول الثاني) :-

إنَّ أصح الأسانيد ماورواه ابن شهاب الزهري[١] عن زين العابدين علي بن الحسين[٢] عن أبيه الحسين عن أبيه علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه ، وعليه عبد الرزاق[٣] فيما رواه أبو نعيم في المدخل ،

---

(١) أبوبكر محمد بن مسلم بن عبيد الله القرشي الزهري المدني الامام أعلم الحفاظ ، وقال ابن عساكر : أحد الاعلام من أئمة الاسلام ، توفي سنة (١٢٤هـ) وسيذكر المصنف ترجمته مفصله .

انظر :-

تذكرة الحفاظ (١/ ١٠٨) ، وترجمه له مقتطفة من تاريخ ابن عساكر بتحقيق شكر الله بن نعمة الله قوجاني ، وتهذيب التهذيب (٩/ ٤٤٥) .

(٢) أبو الحسن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، المعروف بزين العابدين ويقال له علي الأصغر ، توفي سنة (٩٤هـ) ، وقيل (٩٥هـ) وستأتي أقوال أهل العلم عنه .

انظر :-

وفيات الاعيان (٣/ ٢٦٦) ، وذيل المذيلا لابن جرير ص ٦٢٩ ، وتهذيب التهذيب (٧/ ٣٠٤) .

(٣) أبوبكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم الصنعاني ، الحافظ الكبير ، صاحب التصانيف ، توفي سنة (٢١١هـ) .

انظر :-

تذكره الحفاظ (١/ ٣٦٤) ، والطبقات الكبرى لابن سعد (٥/ ٥٤٨) ، وسير أعلام النبلاء (٩/ ٥٦٣) ، وميزان الاعتدال (٢/ ٦٠٩) .

وأبوبكر بن أبي شيبة[١] فيما رواه الحاكم[٢] ، قال ابن سعد[٣] :- كان علي ابن الحسين ثقةً مأموناً كثير الحديث عاليا[٤] رفيعاً ورعاً .

وقال الزهري :- " لم أدرك من أهل البيت أفضل منه ، وما رأيت أحداً [كان] أفقه منه[٥] ".

وقال أبو حازم[٦] :- " ما رأيت هاشمياً أفضل من علي بن الحسين " ،

---

(١) أبوبكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ابراهيم بن عثمان العبسي ، مولاهم الكوفي ، الامام العلم ، سيد الحفاظ ، صاحب الكتب الكبار " المسند " ، و " المصنف " ، و " التفسير " ، .

توفي سنة (٢٣٥ هـ) .

انظر :-

سير أعلام النبلاء (١١/ ١٢٢) ، وطبقات خليفة ص ١٧٣) ، والجرح والتعديل (٥/ ١٦٠) ، وتاريخ بغداد (١٠/ ٦٦) ، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٤٣٢) .

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٥٣ ، وانظر مقدمة ابن الصلاح ص ٨٥ ، ومحاسن الاصطلاح ص ٨٥ ، وعزاه للنسائي أيضا ، والتبصرة والتذكرة (١/ ٢٦) ، وفتح المغيث (١/ ١٩) .

(٣) وفي (ب) : ابن سعيد وهو تصحيف ، وقوله هذا في الطبقات الكبرى (٥/ ٢٢٢) .

(٤) وفي (ب) : عالبا ، وهو تصحيف .

(٥) انظر تهذيب الكمال (ق ٩٧١/ ب) ، وتهذيب التهذيب (٧/ ٣٠٥) .

(٦) انظر " " " " " " " " " " " "

(ق ٣٨/أ)

وقال مالك :- " لم يكن في أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل علي بن الحسين ، وهو ابن أمة ، حتى إن قريشاً رغبت في أمهات الأولاد واتخاذهن بعد زهادة فيهن حين ولد الحسين بن علي ، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ، وسالم بن عبد الله بن عمر ، وقال رجل(١) لسعيد بن المسيب(٢) :- ما رأيت أحداً أورع من فلان ! قال : هل رأيت على ابن الحسين قال : لا ، قال/ ما رأيت أورع منه ، وقال جويرية(٣) بن أسماء :-

---

(١) انظر : تهذيب الكمال (٦/ق ٩٧١/ب) ، والتهذيب (٧/ ٣٠٥) .

(٢) أبو محمد سعيد بن المسيب بن حَزْن ، المخزومي ، السلمي ، فقيه المدينة ، أجل التابعين ، توفي سنة (٩٤هـ) .

انظر :-

تذكرة الحفاظ (١/ ٥٤) ، وطبقات ابن سعد (٥/ ١١٩) ، والمعرفة والتاريخ (١/ ٤٦٨) ، وسير اعلام النبلاء (٤/ ٢١٧) ، وتهذيب التهذيب (٤/ ٨٤) .

(٣) وفي (ب) : جوبرة ، وفي (د) : وقالت جويرة بنت أسماء ، وفي بقية النسخ جويرة كذلك ، وهو تصحيف ، والصواب ما أثبته وهو جويرية - تصغير جارية - بن أسماء الضبعي - بضم المعجمة وفتح الموحدة - البصري ، صدوق .

انظر :-

التقريب ص ٥٨ ، والتهذيب (٧/ ٣٠٥) ، والمغني للفتني ص ٦٤ .

ما أكل علي بن الحسين بقرابته من رسول الله صلى الله عليه وسلم درهماً قط ، وكان يصلي في كل يوم وليلة ألف ركعة (١) الى أن مات ، وأما الزهري فأول من دوّن الحديث (٢) ، ورأس حفاظ الاسلام .

قال ابن منجويه (٣) :- كان من أحفظ أهل زمانه وأحسنهم (٤) سياقا لمتون الأخبار ، وكان فقيها فاضلاً (٥) .

---

(١) وذكر ذلك مالك عنه ايضا . انظر سير اعلام النبلاء (٤/٣٩٢)
(١) انظر جامع بيان العلم (١ / ٩١) وسياتي قول المصنف في هذه المسألة حيث قال :

أَوَّلُ جَامِعِ الحَدِيثِ وَالأَثَرْ ابْنُ شِهَابٍ آمَرَ لَهُ عُمَرْ

ولا يفهم منه أنّ الحديث لم يدوّن قبل ، بل دوّن من عصر الصحابة ولكنه دوّن في عصر ابن شهاب تدويناً رسمياً بأمرٍ من عمر بن عبد العزيز انظر : المحدث الفاصل (ص٣٦٣ - ص ٣٧٨) ، والسنة قبل التدوين ص ٣٣٢ .

(٢) وذكر ذلك عنه أيضاً مالك .
انظر : سير أعلام النبلاء (٤/٣٩٢) .

(٣) أبوبكر أحمد بن علي بن محمد بن منجوية الأصبهاني اليزدي - بفتح الياء وسكون الزاى ، وبعدها دال مهملة ، هذه النسبة الى مدينة يزد من أعمال فارس - ، نزيل نيسابور ومحدثها ، الحافظ ، كان اماماً في علم الحديث ، توفي سنة (٤٢٨هـ) .

انظر :-
تذكره الحفاظ (٣/١٠٨٥) ، وشذرات الذهب (٣/٢٣٣) ، واللباب (٣/٤١١) .

(٤) وفي (ب) : نسبا فالمتون .
(٥) تهذيب الكمال (٧/ق ١٢٧٦/أ) .

وقال عمرو بن دينار[1] :- " ما رأيت أنهم[2] للحديث من الزهري[3] " .

وقال معمر[4] قال عمر بن عبد العزيز[5] :-[6]

---

(١) أبو محمد عمرو بن دينار الجمحي مولاهم المكي الأثرم ، الامام الحافظ عالم الحرم ، توفي سنة (١٢٦ هـ) .

انظر :-

تذكرة الحفاظ (١/ ١١٣) ، وتقريب التهذيب ٢٥٩ ، وتهذيب التهذيب (٨/ ٢٨) .

(٢) وفي (ب) : أيضا .

(٣) انظر جزء الزهري من تاريخ ابن عساكر ص ٩٦ ، وتهذيب الكمال (٧/ق ١٢٧٦/أ) ، وتهذيب التهذيب (٩/ ٤٤٨) .

(٤) أبو عروة معمر بن راشد الأزدي مولاهم البصري ، نزيل اليمن ، الامام الحجة الحافظ أحد الأعلام وعالم اليمن ، توفي سنة (١٥٣ هـ) .

انظر : تذكرة الحفاظ (١/ ١٩٠) ، وسير أعلام النبلاء (٧/ ٥) ، والطبقات الكبرى (٥/ ٤٦) ، تاريخ خليفة ص ٤٢٦ ، والمعرفة والتاريخ (١/ ١٣٩) ، وفيه أن وفاته سنة (١٥٢ هـ) ، والجرح والتعديل (٨/ ٢٥٥) ، وفيه أن وفاته سنة (١٥٤ هـ) .

(٥) من (ب) و (د) .

(٦) أمير المؤمنين أبو حفص عمر بن عبد العزيز بن مروان القرشي الأموي المدني ثم المصري ، الخليفة الزاهد الراشد ، أشج بني أمية ، توفي سنة (١٠١ هـ) .

انظر :-

سير أعلام النبلاء (٥/ ١١٤) ، وطبقات ابن سعد (٥/ ٣٣٠) ، وفوات الوفيات (٣/ ١٣٣) ، وتهذيب التهذيب (٧/ ٤٧٥) ، وقد أفرد ترجمته بالتأليف كل من ابن عبد الحكم ، وابن كثير ، وابن الجوزي وكلها مطبوعة .

" أئتوا ابن شهاب فإنه لم يبق أحد أعلم بسنة ماضية منه[1] " .

قال معمر :- وإنّ الحسن [وضرباءه][2] لأحياء يومئذ ، وهذه الترجمة ليس بها في الكتب الستة سوى حديثين :-

حديث : " كان لي شارف[3] من نصيبي من المغنم يوم بدر " . الحديث بطوله أخرجه الشيخان ، وأبو داود[4] .

وحديث : " أنّ النبي صلى الله عليه وسلم طرقه وفاطمة ليلاً فقال

---

(١) من (د) ، وفي بقية النسخ : عنه ، وهذا القول مروي في كتاب (الزهري) من تاريخ دمشق ص ١١١ ، وتهذيب الكمال (٧/ق ١٢٧٦/أ) ، وتهذيب التهذيب (٩/ ٤٤٩) .

(٢) من (د) وفي بقية النسخ : وفروعه . وفي كتاب الزهري من تاريخ دمشق : ص ١١١ : ونظراوءه .

(٣) هي الناقة المسنة .
انظر : النهاية (٢/ ٤٦٢) ، واصلاح خطأ المحدثين للخطابي ص ٦٢ ، ولسان العرب (٩/ ١٧٣) .

(٤) فالبخاري في (كتاب المغازي - باب حدثني خليفة - ٣/ ١٠) ، ومسلم (كتاب الأشربة - باب تحريم الخمر - ٣/ ١٥٦٨ / رقم الحديث ٢٠) وأبو داود (كتاب الخراج والامارة - باب في بيان مواضع قسم الخمس وسهم ذي القربى - ٣/ ٣٨٩) .

ألا تصليان" الحديث[1] أخرجه الشيخان ، والنسائي .

(القول الثالث) :-

إنّ أصح الأسانيد مارواه " الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر[2] عن أبيه وعليه اسحاق بن راهويه[3] ، وأحمد بن حنبل[4] " .

---

(١) أخرجه البخاري (كتاب الصلاة - باب تحريض النبي صلى الله عليه وآله وسلم على صلاة الليل - ١ / ١٩٧) ، ومسلم (كتاب صلاة المسافرين - باب ماروي فيمن نام الليل حتى أصبح - ١ / ٥٣٧ / رقم ٢٠٦) ، والنسائي (كتاب الصلاه - باب الترغيب في قيام الليل - ٣ / ٢٠٥) ، واللفظ الذي أتى به المؤلف للبخاري ، ولمسلم والنسائي :- " ألا تصلون .. " الحديث .

(٢) أبو عمرو أبوعبد الله سالم بن عبد الله بن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، القرشي ، العدوي ، المدني ، الامام الزاهد الحافظ ، مفتي المدينة ، توفي سنة (١٠٦ هـ) .

انظر : سير أعلام النبلاء (٤ / ٤٥٧) ، والطبقات الكبرى (٥/ ١٩٥) وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ٦٢ ، وتذكرة الحفاظ (١ / ٨٨) .

(٣) أبو يعقوب اسحاق بن ابراهيم بن مخلد ، الحنظلي المروزي ، المعروف بابن راهويه - بفتح الراء وبعد الالف هاء ساكنة ثم واو مفتوحة وبعدها ياء مثناة من تحتها ساكنة وبعدها هاء ساكنة ، أحد أئمة المسلمين وعلم من أعلام الدين ، توفي سنة (٢٣٨ هـ) وقيل غير ذلك .

انظر : وفيات الأعيان (١ / ١٩٩) ، وتاريخ بغداد (٦ / ٣٤٥) ، وتذكرة الحفاظ (٢ / ٤٣٠) ، وتهذيب التهذيب (١ / ٢١٦) .

(٤) أنظر معرفه علوم الحديث للحاكم ص ٥٤ ، ومقدمة ابن الصلاح ص ٨٤ ، وشرح التبصرة والتذكرة (١ / ٣١) ، وفتح الباقي ص ٣١ ، وفتح المغيث ص ٢١ .

(ق ٣٨ /ب)

وسالم : أحد فقهاء المدينة السبعة الآتي ذكرهم في نوع التابعين ، كان من أفضل أهل زمانه علماً وتقىً ، وقال النسائي[1] :- " سالم أجل من نافع " .

وقال عثمان بن سعيد الدارمي[2] : ((قلت لابن معين :- نافع عن ابن عمر أحب اليك أو سالم ؟؟ فلم يفضل ، قلت : فنافع أو عبد الله ابن دينار ؟؟ قال : ثقات ولم يفضل[3])) .

---

(١) أنظر :-

تهذيب الكمال (٣/ق ٤٥٨) ، وسير أعلام النبلاء (٤/ ٤٦٣) .

(٢) أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد السجستاني الدارمي ، الحافظ محدث هراة ، وأحد الاعلام الثقات ، توفي سنة ٢٨٠ هـ .

انظر :-

طبقات الشافعية للسبكي (٢/ ٥٥) ، وفيه سنة الوفاة (٢٥٥هـ) ، وطبقات الحنابلة (١/ ٢٢١) ، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٦٢١) .

(٣) انظر :-

تاريخ الدارمي عن يحيى بن معين ص ١٥١ ، والجرح والتعديل (٤/ ١/ ٤٥٢) ، وتهذيب الكمال (٨/ق ١٤١٣/أ) ، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٤١٤) .

وقال حرب بن اسماعيل[1] : قلت لأحمد بن حنبل : اذا اختلف سالم ونافع في ابن عمر من أحب اليك ؟ قال : ما أتقدم عليهما[2] .

وهذه الترجمة بها في الكتب الستة الجم الغفير[3] .

(القول الرابع) :-

أنّ أصح الأسانيد : الزهري ، عن عبيد الله بن عتبة[4] عن ابن عباس عن عمر قاله النسائي ، وحكاية هذا القول والقولين بعده من زيادتي ،

---

(١) أبو محمد حرب بن اسماعيل بن خلف الحنظلي الكرماني ، الفقيه الحافظ صاحب الامام أحمد ، توفي سنة (٢٨٠هـ) .

انظر :-

تذكرة الحفاظ (٢ / ٦١٣) ، وطبقات الحنابلة (١ / ١٤٥) ، والأنساب (١١ / ٥٦٢) ، وتهذيب ابن عساكر (٤ / ١٠٨) .

(٢) انظر تهذيب التهذيب (١٠ / ٤١٤) .

(٣) انظر تحفة الأشراف (٥ / ٣٦٥ - ٤١٠) .

(٤) أبو عبد الله عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، الهذلي المدني الضرير ، الفقيه العَلَم ، أحد الفقهاء السبعة .

مات سنة (٩٨هـ) .

انظر :-

تذكرة الحفاظ (١ / ٧٨) ، والطبقات الكبرى (٥ / ٢٥٠) ، وتهذيب التهذيب (٧ / ٢٣) ، وطبقات الشيرازي ص ٦٠ .

وعبارة النسائي فيما نقله صاحب تهذيب الكمال[١] :- أحسن أسانيد تروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة :-

الزهري عن علي بن الحسين [بن علي][٢] عن علي [ابن أبي طالب] عن النبي صلى الله عليه وسلم[٣] .

والزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وأيوب عن محمد بن سيرين عن عَبيدة عن علي [عن النبي صلى الله عليه وسلم].

ومنصور عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود [عن النبيي صلى الله عليه وسلم].

وهذا يدل على أنَّ النسائي لم يحكم بالأصح مطلقاً بل إما مقيداً بصحابي ، أو على ارادة من أصح ،وكذا يحمل عبارة غيره فيكون كل ما حكم عليه [بالأصحية][٤] متساوية ، وقد أشار الزركشي[٥] إلى شيء من ذلك فقال بعد أن نقل القول الثالث[٦] عن اسحاق وأحمد : " لعلهما أراد أصح

---

(١) تهذيب الكمال (٧/ق ١٢٧٦/أ) .

(٢) ، (٣) تهذيب الكمال (٧/ق ١٢٧٦ / أ) .

(٤) من (ب) .

(٥) انظر نكت الزركشي (ق ١٧/ب) .

(٦) وفي (أ) : القول الرابع ، وهو خطأ قد تقدم أنه القول الثالث المنقول عن اسحاق وأحمد .

بالنسبة إلى أسانيد الحجاز فقد روى الحاكم في المستدرك[١] عن اسحاق ابن راهوية قال : اذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب[٢] ثقة فهو كأيوب عن نافع عن ابن عمر[٣] ، وهذا يدل على جلالة الاسناد المشبّه به عنده ، وقال أحمد في حديث رواه عن يحي بن سعيد[٤] القطان[٥] عن

---

(١) المستدرك (كتاب العلم - ١/ ١٠٥) .

(٢) أبو ابراهيم عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد اللّه ابن عمرو بن العاص قرشي السهمي ، فقيه أهل الطائف ومحدثهم ، قال الحافظ في التقريب : صدوق ، وقال الذهبي : حديثه حسن وفوق الحسن توفي سنة (١١٨هـ) .

انظر :-
تهذيب التهذيب (٨/ ٤٨) ،وسير أعلام النبلاء (٥/ ١٦٥) ، والتقريب ص ٢٦٠ والمغني (٢/ ٤٨٤) ، وتاريخ خليفة ص ٣٤٩ ،، وطبقاته ص ٢٨٦ ،والجرح والتعديل (٦/ ٢٣٨) ،وميزان الاعتدال (٣/ ٢٦٣) .

(٣) من (د) وفي بقيه النسخ : عن ابن عمر .

(٤) من (جـ) و (د) .

(٥) أبو سعيد يحي بن سعيد بن فروخ التميمي مولاهم البصري القطان ، .
قال ابن سعد كان ثقةً مأموناً رفيعاً حجةً ،توفي سنة (١٩٨هـ) .

انظر :-
الطبقات الكبرى (٧/ ٢٩٣) ، وتاريخ بغداد (١٤/ ١٣٥) ، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٩٨) ،وتهذيب التهذيب (١١/ ٢١٦) .

سفيان الثوري[١] عن سليمان التيمي[٢] عن الحارث بن سويد[٣] عن علي :-

ليس بالكوفة أصح من هذا الاسناد ، قال :- فهذا يدل على أنّ كلامه مخصوص بالحجاز " ، وهذه الترجمة ليس بها في الكتب الستة سوى أربعة أحاديث :-

---

(١) أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي ، الامام الحافظ قال شعبة وابن عيينة وابن معين وغيرهم :-
سفيان أمير المؤمنين في الحديث ، توفي سنة (١٦١ هـ) .

انظر :-
تهذيب التهذيب (٤ / ١١١) ، وتقدمة الجرح والتعديل (١ / ٥٥-١٢٦) ، وتذكرة الحفاظ (١ / ٢٠٣) .

(٢) أبو المعتمر سليمان بن طرخان ، القيسي مولاهم البصري ، التيمي - ولم يكن تيميا بل نزل فيهم - ، حافظ ثقة كثير الحديث ، وكان من العباد ، توفي سنة (١٤٣ هـ) .

انظر :-
الطبقات الكبرى (٧ / ٢٥٢) ، وتذكرة الحفاظ (١ / ١٥٠) ، وسير أعلام النبلاء (٦ / ١٩٥) ، وتهذيب التهذيب (٤ / ٢٠١) .

(٣) أبو عائشة الحارث بن سويد التيمي الكوفي ، عظّم أحمدُ شأنه ووثقه ابن معين وغيره .
مات في آخر خلافة ابن الزبير .

انظر :-
خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (١ / ١٨٣) ، والطبقات الكبرى (٦ / ١٦٧) ، وسير أعلام النبلاء (٤ / ١٥٦) .

١ ـ حديث "السقيفة" . أخرجه الستة[١] .

٢ ـ وحديث " لما مات عبدالله بن أبي سلول دعى له رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي عليه " الحديث . أخرجه البخاري ، والترمذي ، والنسائي[٢] .

٣ ـ وحديث "لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مريم" الحديث . أخرجه البخاري ، والترمذي في الشمائل[٣] وهو طرف من حديث السقيفة .

---

(١) البخاري في (كتاب المظالم ـ باب ماجاء في السقائف ـ ٢/ ٦٩) . ومسلم (كتاب الحدود ـ باب رجم الثيب في الزنى ـ ٣/ ١٣١٧ /رقم ١٥) ، وأبو داود (كتاب الحدود ـ باب في الرجم ـ ٤/ ٥٧٢ / رقم ٤٤١٨) ، والترمذي (كتاب الحدود ـ باب ماجاء في تحقيق الرجم ـ ٤/ ٣٨) ، والنسائي في الكبرى (٤/ ٦ ـ أنظر تحفه الاشراف ٨/ ٤٩) ، وابن ماجة (كتاب الحدود ـ باب الرجم ـ ٢/ ٨٥٣) .

(٢) البخاري (كتاب الجنائز ـ باب مايكره من الصلاة على المنافقين ١/ ٢٣٧) والترمذي (كتاب التفسير ـ باب ومن سورة التوبة ـ ٥/ ٢٧٩) وقال : حديث حسن صحيح غريب ، والنسائي في الكبرى ـ تحفة الاشراف ـ ٨/ ٤٩) .

(٣) البخاري (كتاب أحاديث الانبياء ـ باب واذكر في الكتاب مريم ـ ٢/ ٢٥٤) ، والترمذي (كتاب الشمائل ـ باب ماجاء في رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ ص ١٧٣) .

(٣٩ / ب)

٤ ـ وحديث " لما قدم عيينة بن حصن نزل على ابن أخيه الحر بن قيس (١)
الحديث موقوف ، أخرجه البخاري (٢) .

القول الخامس :ـ

روى الخطيب في الكفاية عن وكيع (٣) قال :ـ " لا أعلم في الحديث شيئا أحسن اسنادا من هذا :

شعبة عن عمرو بن مرة بن عبد الله بن طارق عن مرة بن شراحيل عن أبي موسى الأشعري (٤) " .

---

(١) بضم الحاء المهملة .
انظر الاكمال لابن ماكولا (٢/ ٩٢ ، ٩٣) .

(٢) أخرجه في (كتاب الاعتصام ـ باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ ٤/ ٢٥٨) .

(٣) أبو سفيان وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي ـ بالهمز والتشديد ـ الكوفي الامام الحافظ محدث العراق ، توفي سنة (١٩٧هـ) .

انظر :ـ
تذكرة الحفاظ (١/ ٣٦٠) ، والطبقات الكبرى (٦/ ٣٩٤) ، وتاريخ بغداد (١٣/ ٤٦٦) ، وتهذيب التهذيب (١١/ ١٢٣) ، واللباب (٢/ ٤٠) .

(٤) الكفاية (١٣/ ٥٦٤) ، ـ باب ذكر المحفوظ عن أئمة أصحاب الحديث في أصح الأسانيد .

(مرة)[١] : كان يعرف بمرة الطيب ، ومرة الخير - لعبادته - ، همْداني - كوفي ، يكني أبا اسماعيل ، سجد حتى أكل التراب جبهته ، (وعمرو بن مرة مرادي)[٢] ، كوفي ، يكنى أبا عبد الله .

((قال سفيان بن عيينه[٣] قلت لمِسعر[٤] :- من أفضل من أدركت ؟؟ قال : عمرو بن مرة[٥])) .

---

(١) توفي في حدود سنة (٩٠هـ) ، انظر ترجمته في الطبقات الكبرى (٦/ ٢٣٠) ، وتذكرة الحفاظ (١/ ٦٧) ، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٨٨) ، وطبقات المفسرين للداودي (٢/ ٣١٧) .

(٢) تسوفي سنه (١١٨هـ) .
انظر طبقات خليفة ص ١٦٣ ، وتاريخه ص ٣٤٩ ، والمعرفة والتاريخ (٢/ ٦١٥) ، والجرح والتعديل (٦/ ٢٥٧) ، وسير أعلام النبلاء (٥/ ١٩٦) ، وتهذيب التهذيب (٨/ ١٠٢) .

(٣) أبو محمد سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي الكوفي ثم المكي الامام الكبير ، حافظ العصر ، محدث الحرم ، توفي سنة (١٩٨ هـ) .

انظر :-
سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٠٠) ، والطبقات الكبرى (٥/ ٤٩٧) ، والمعرفة والتاريخ (١/ ٦٤٥) ، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٦٢) ، وتهذيب التهذيب (٤/ ١١٧) .

(٤) أبو سلمة مِسْعر - بكسر أوله وتخفيف ثانيه - بن كدام بن ظهير الهلالي الكوفي الأحول الامام الحافظ الثبت ، شيخ العراق ، توفي سنة (١٥٥هـ) ، وقيل سنة (١٥٣ هـ) .

انظر :-
سير أعلام النبلاء (٧/ ١٦٣) ، والطبقات الكبرى (٦/ ٣٦٤) ، وطبقات خليفة ص ١٦٨ ، وتاريخ خليفة ص ٤٢٦ ، والمعرفة والتاريخ (١/ ١٤١) ، وتذكره الحفاظ (١/ ١٨٨) .

(٥) انظر المعرفة والتاريخ (٢/ ٦١٦) .

((وقال ابن مهدي :- حفاظ الكوفة أربعة :- عمرو بن مرة ، ومنصور (١) ، وسلمة بن كهيل (٢) ، وأبو حصين (٣) .

وقال أيضا : أربعة بالكوفة لا يختلف في حديثهم ، فمن اختلف عليهم فهو مخطيء (٤) منهم عمرو بن مرة)) .

---

(١) هو ابن المعتمر ، تقدم .

(٢) أبو يحيى سلمة بن كهيل بن حصين الحضرمي التِنْعِي - بكسر المثناة الفوقانية وسكون النون - الكوفي ، تابعي ثقة ثبت في الحديث ، وكان فيه تشيع قليل .
توفي سنة (١٢٢هـ) ، وقيل غير ذلك .

انظر :-
تهذيب التهذيب (٤/ ١٥٥) ، والطبقات الكبرى (٦/ ٣١٦) ، والمعرفة والتاريخ (٢/ ٦٤٨) ، والجرح والتعديل (٤/ ١٧٠) .

(٣) أبو حَصين - بفتح المهملة - عثمان بن عاصم بن حصين الأسدي الكوفي ، ثقة ثبت سني وربما دلس .
مات سنة (١٢٧ هـ) .

انظر :-
تقريب التهذيب ص ٢٣٤ ، والجرح والتعديل (٦/ ٢٤٠) ، وسير أعلام النبلاء (٥/ ٤١٢) ، وتهذيب التهذيب (٧/ ١٢٦) .

(٤) أنظر : تهذيب التهذيب (٤/ ١٥٦) .

((وقال شعبة :- ما رأيت أحداً من أصحاب الحديث الا يدلس[1] ، إلا عبد الله بن عون ، وعمرو بن مرة[2])) .

وهذه الترجمة ليس بها في الكتب الستة سوى حديث واحد وهو حديث : " كُمِّلَ[3] من الرِّجال كثيرٌ " الحديث . أخرجوه الا أبو داود[4] .

---

(١) وفي (ب) : من أصحاب الأندلس ، وهو تحريف .

(٢) انظر : سير أعلام النبلاء (٥/ ١٩٧) وقال الأرناؤوط معلقا عليه : " هذا من مخالفات شعبة فإنَّ كثيراً من المحدثين غيرهما لا يوصفون بالتدليس كما يعلم من مراجعة كتب التراجم " .

(٣) يقال : كَمُلَ ، بفتح الميم وضمها وكسرها ثلاث لغات مشهورات ، والكسر ضعيف .

انظر :-

الدر المبثثة للفيروز آبادي (ص ١٧٥) ، ولسان العرب (١١/ ٥٩٨) والمنهاج شرح صحيح مسلم (١٥/ ١٩٨) .

(٤) أخرجه البخاري (كتاب الأنبياء - باب قول الله تعالى " وضرب الله مثلا ... الآية - ٢/ ٢٤٨) ، ومسلم (كتاب فضائل الصحابة - باب فضائل خديجة - ٤/ ١٨٨٦) ، والترمذي (كتاب الطعام - باب ماجاء في فضل الثريد - ٤/ ٢٧٥) ، وقال : حسن صحيح ، وابن ماجة (كتاب الأطعمة - باب فضل الثريد على الطعام (٢/ ١٠٩١) .

(القول السادس) :-

قال حجاج بن الشاعر (١) :-

أصح الأسانيد شعبة (٢) عن قتادة (٣) عن سعيد بن المسيب - بمعنى

---

(١) وفي (ب) : ابن شاعر ، وهو أبو محمد حجاج بن يوسف بن حجاج ، واشتهر باسم حجاج بن الشاعر ، الثقفي ، البغدادي ، قال ابن أبي حاتم : كان من الحفاظ ممن يحسن الحديث ويحفظه ، توفي سنة (٢٥٩هـ) .

انظر : الجرح والتعديل (٣ / ٢١) ، وتاريخ بغداد (٨ / ٢٤٠) ، وتذكرة الحفاظ (٢ / ٥٤٩) .

(٢) أبو بسطام شعبة بن الحجاج بن الورد ، الأزدي العتكي ، مولاهم الواسطي ، الامام الحافظ أمير المؤمنين في الحديث ، عالم أهل البصرة وشيخها ، توفي سنة (١٦٥هـ) .

انظر :-

سير النبلاء (٧ / ٢٠٢) ، والطبقات الكبرى (٧ / ٢٨٠) ، والمعرفة والتاريخ (٢ / ٢٨٣) ، وتذكرة الحفاظ (١ / ١٩٣) ، وذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٦٢ ، وتهذيب التهذيب (٤ / ٣٣٨) ، والمتكلمون في الرجال للسخاوي ص ٨٨ .

(٣) أبو الخطاب قتادة بن دعامة السدوسي ، .

قال ابن سعد : كان ثقة مأموناً حجةً في الحديث ، وكان يقول بشيء من القدر ، توفي سنة (١١٨هـ) .

انظر :-

الطبقات الكبرى (٧ / ٢٢٩) ، والجرح والتعديل (٧ / ١٣٣) ، ووفيات الاعيان (٤ / ٨٥) ، وتذكرة الحفاظ (١ / ١٢٢) ، وتهذيب التهذيب (٨ / ٣٥١) .

(ق ٤٠/ أ)

عن شيوخه - هذه عبارة الحافظ ابن حجر في نكته على ابن الصلاح[١] ، وعبارة الحاكم :-

" قال الحجاج اجتمع أحمد بن حنبل وابن معين وابن المديني في جماعة فتذاكروا[٢] أجود الأسانيد فقال رجل منهم : - أجود الأسانيد شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن عامر أخي أم سلمة[٣] عن أم سلمة[٤] ، ثم نقل عن أحمد ماسبق عنه[٥] ، وعن ابن معين ماسيأتي[٦] ،

---

(١) انظر : نكت ابن حجر (١/ ٢٥٠) .

(٢) وكذا في نسخ أخرى لمعرفة علوم الحديث ، وفي النسخة المطبوعة : فذكروا .

(٣) عامر بن أبي أمية بن المغيرة المخزومي ، صهر النبي صلى الله عليه وسلم ، أخو أم المؤمنين أم سلمة ، أسلم يوم الفتح ، وعدّه - البخاري وخليفة ويعقوب بن سفيان وابن أبي حاتم وابن أبي خيثمة وابن حبان من التابعين ، ودفع ذلك ابن حجر وأثبت صحبته وكذا ابن الاثير ، ولم أقف على سنة وفاته .

انظر :-

الاصابه (٢/ ٢٤٨) ، والجرح والتعديل (٦/ ٣١٩) ، والثقات (٥/ ١٨٧) ، وأسد الغابة (٣/ ١١٨) ، وتهذيب التهذيب (٥/ ٦١) .

(٤) انظر معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٥٤ .

(٥) كما تقدم ص ٢٨٣ .

(٦) انظر ص ٢٩٩ .

وسعيد له رواية ، عن أم سلمة بلا واسطة ، وعن عامر عنها[1] ، وعامر له صحبة ، وليس في الكتب الستة من ترجمة شعبة عن قتادة عن سعيد ، عن عامر ، عن أم سلمة شيء إلا ما في النسائي من طريق سعيد[2] بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن سعيد بن المسيب ، عن عامر عن أم سلمة[3] " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصبح جنبا ثم يصبح صائما "[4].

وقال المزي في الأطراف :- " تابعه شعبة عن قتادة[5] ، وأما ترجمة شعبة عن قتادة عن سعيد عن شيوخه ففي الصحيحين ، وأبي داود ، والنسائي من هذا الطريق ، عن سعيد ، عن ابن عباس حديث :

---

(١) انظر : روايته عن عامر ، وعن أم سلمة تهذيب الكمال (٣/ق ٥٠١/ أ) .

(٢) أبو النضر سعيد بن أبي عروبة مهران اليشكري مولاهم البصري ، ثقة ، حافظ ، كثير التدليس ، واختلط ، وكان من أثبت الناس في قتادة ، مات سنة (١٥٦هـ) .

انظر :-

تقريب التهذيب ص ١٢٤ ، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٧٧) ، وتهذيب التهذيب (٤/ ٦٣) ، والاغتباط ص ٣٧٤ ، وطبقات المدلسين لابن حجر ص ٧ ، وعدّه في الطبقة الثانية ، والمدلسون لحماد الانصاري ص ٦٥ .

(٣) من (د) .

(٤) لم أقف على الحديث في السنن الصغرى للنسائي فلعله يكون في الكبرى .

(٥) انظر تحفة الأشراف (١٣/ ١٣) .

"العائد في هبته كالعائد في قيئه"(١) وفي أبي داود(٢) من هذا الطريق(٣)، عن سعيد عن سعد بن عباد بحديث : "أيُّ الصدقة أفضل ؟ قال : الماء" ، قلت :- ولو قيل بدل شعبة سعيد بن أبي عروبة عن قتادة ، عن سعيد بن المسيب ، عن شيوخه لم يسعد ، فقد قال ابن معين(٤) :-

---

(١) رواه البخاري (كتاب الهبة - باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته - ٢/ ٩٦) ، ومسلم (كتاب الهبات - باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة - ٣/ ١٢٤١) ، وأبو داود (كتاب البيوع والاجارات - باب الرجوع في الهبة - ٣/ ٨٠٨) ، والنسائي (كتاب الهبة - باب رجوع الوالد فيما يعطي ولده - ٦/ ٢٦٦) ، ولم يعز المصنف الحديث لابن ماجة ، فقد رواه أيضا في (كتاب الهبات - باب الرجوع في الهبة - ٢/ ٧٩٧) ، وأحمد في مسنده (١/ ٣٤٢) .

(٢) السنن (كتاب الزكاة - باب فضل سقي الماء - ٢/ ٣١٣) بلفظ: أي الصدقة أعجب اليك . . . الحديث .

(٣) يعني طريق قتادة عن سعيد به .

(٤) انظر : تاريخ ابن معين (٢/ ٢٠٥) ، وتهذيب التهذيب (٤/ ٦٣) .

(ق ٤٠ / ب)

" أثبت الناس في قتادة سعيد بن أبي عروبة ، وهشام الدستوائي (١) ، وشعبة ".

وقال أبو عوانة (٢) :-

" ماكان عندنا في ذلك الزمان أحد أحفظ من سعيد بن أبي عروبة ،

وقال أبو داود الطيالسي (٣) :-

---

(١) أبوبكر هشام بن أبي عبد الله سنبر ، البصري الربعي ، الدستوائي - بفتح الدال وسكون السين المهملتين ، وضم التاء - لأنه كان يتجر في القماش الذي يجلب من دستوا (بلدة من أعمال الأهواز ، وتقع اليوم بشمال غرب ايران ، وأما الأهواز فتسمى الأحواز ، وهي عاصمة اقليم عربستان في الوقت الحاضر) .
الحافظ الحجة ، رمي بالقدر ، توفي سنة (١٥٤هـ) .

انظر :-
سير النبلاء (٧ / ١٤٩) ، وتقريب التهذيب ص ٣٦٤ ، والحلية لأبي نعيم (٦ / ٢٧٨) ، وتذكرة الحفاظ (١ / ١٦٤) ، وتهذيب التهذيب (١١ / ٤٣) ، وللنسبة : معجم البلدان (٢ / ٤٥٥) ، وبلدان الخلافة (ص ٢٥٥) .

(٢) أبو عوانة وضاح بن عبد الله مولى يزيد بن عطاء اليشكري الواسطي البزاز ، الامام الحافظ الثبت محدث البصرة ، توفي سنة (١٧٦هـ) .

انظر :-
سير اعلام النبلاء (٨ / ١٩٣) ، وتاريخ ابن معين (٢ / ٦٢٩) ، والجرح والتعديل (٩ / ٤٠) ، وتقريب التهذيب ص ٣٦٩ ، وتهذيب التهذيب (١١ / ١١٦) .

(٣) أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري ، ثقة ، حافظ غلط في أحاديث ، توفي سنة (٢٠٤هـ) ، وقيل غير ذلك .

انظر :-
تقريب التهذيب ص ١٣٣ ، وتاريخ ابن معين (٢ / ٢٢٩) ، والطبقات الكبرى (٧ / ٢٩٨) ، وتاريخ بغداد (٩ / ٢٤) ، وتذكرة الحفاظ (١ / ٣٥١) .

كان سعيد بن أبي عروبة أحفظ أصحاب قتادة[1] ، .

وقال أبو حاتم[2] : سعيد أعلم الناس بحديث قتادة .

وقال أبو زرعة : أثبت أصحاب قتادة هشام ، وسعيد[3] .

وفي البخاري[4] من رواية سعيد عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن جابر :- " أنهم كانوا خمس عشرة مائة الذين بايعوا النبي صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية " .

وفي النسائي[5] من هذا الطريق ،عن سعيد ، عن أبي سعيد الخدري " أن النبي صلى الله عليه وسلم استعمل رجلاً على خيبر فجاء بتمر جنيب[6] " الحديث .

---

(١) وفي (ج) : أبي قتادة .

(٢) أبو حاتم محمد بن ادريس بن المنذر ، الحنظلي الرازي ، كان أحد الأئمة الحفاظ الأثبات ، توفي سنة (٢٧٧ هـ) .

انظر :-

تاريخ بغداد (٢ / ٧٣) ، وتذكرة الحفاظ (٣ / ٥٦٧) ،وتهذيب التهذيب (٩ / ٣١) .

(٣) انظر مصدر هذه الأقوال تهذيب التهذيب (٤ / ٦٣ ، ٦٤) .

(٤) البخاري (كتاب المغازي - باب غزوة الحديبية - ٣ / ٤٢) .

(٥) النسائي (كتاب البيوع - باب بيع التمر بالتمر متفاضلا - ٧ / ٢٧١) ، والحديث أخرجه البخاري أيضا (كتاب البيوع - باب إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه - ٢ / ٢٤) ،ومسلم (كتاب المساقاة - باب بيع الطعام مثلا بمثل - ٣ / ١٢١٥) .

(٦) الجنيب : نوع جيد معروف من أنواع التمر .

النهاية (١ / ٣٠٤) .

(ق ٤١/أ)

وفيه من هذا الطريق عن [سعيد](١) عن ابن عمر .

وحديث : " لا ينظر الله إلى امرأة لا تشكر لزوجها وهي لا تستغني عنه "(٢) .

وحديث : " أنه صلى الله عليه وسلم دخل على جويرية(٣) يوم الجمعة وهي صائمة "(٤) الحديث .

(القول السابع) :-

أنّ أصحها ماروا ه محمد بن سيرين ، عن عبيدة بن عمرو السلماني عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه ، وعليه ابن المديني ، والفلاس(٥) ،

---

(١) من (د) .

(٢) أخرجه النسائي في السنن الكبرى - كتاب عشرة النساء - ٤٦/١ .
(انظر تحفه الأشراف ٦/٣٠٠) .

(٣) من التحفه للمزي (٤/٣٠٠) ،وفي النسخ : جويرة وهو تصحيف .

(٤) النسائي (السنن الكبرى - كتاب الصيام - ٥٤/١) انظر تحفة الأشراف (٦/٣٠٠) .

(٥) أبو حفص عمرو بن علي بن بحر الباهلي البصري الصيرفي الفلاّس، الامام المجود الناقد .
وقال النسائي : ثقة حافظ ،صاحب حديث ،توفي سنة (٢٤٩هـ) .
انظر :-
سير أعلام النبلاء (١١/٤٧٠) ، والجرح والتعديل (٦/٢٤٩) ، وتاريخ بغداد (١٢/٢٠٧) ،وتذكرة الحفاظ (٢/٤٨٧) ، وتهذيب التهذيب (٨/٨٠) .

وسليمان[١] بن حرب[٢] ، إلا أنَّ سليمان قال :-

أجودها : أيوب السختياني عن ابن سيرين ، [وابن[٣]] المديني : عبد الله بن عون[٤] ، عن ابن سيرين حكاه ابن الصلاح[٥] ، قال ابن سيرين :- مارأيت رجلاً أشد توقياً من عبيدة[٦].

---

(١) من (ب) ، وفي (أ) : وسلمان ، وهو أبو أيوب سليمان بن حرب ابن بجيل ، الأزدي الواشحي - بمعجمة ثم مهملة - البصري القاضي بمكة ، ثقة امام حافظ ، توفي سنة (٢٢٤ هـ) .

انظر :-

تقريب التهذيب (ص١٢٣) ، والطبقات الكبرى (٧/ ٣٠٠) ، والجرح والتعديل (٤/ ١٠٨) ، والمعجم المشتمل ص ١٣٣ ، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٣٣٠) ، وتهذيب التهذيب (٤/ ١٧٨) .

(٢) انظر :-

الاقتراح (ص١٦٠ ، ص ١٦١) ، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٢٧) ، وفتح المغيث (ص ١٩) ، وخلاصة الفكر (ص٦٦) ، وتوضيح الافكار (١/ ٣٢) .

(٣) من (د) .

(٤) وفي (أ) : عوف .

(٥) مقدمة ابن الصلاح ص ٨٤ .

(٦) انظر تهذيب التهذيب (٧/ ٨٤) .

وقال العجلي (١) :-

كان ابن سيرين من أروى الناس ، عن عبيدة (٢) ، وقال يعلى بن منصور :- سألت اسماعيل بن علية (٣) ، عن حفاظ البصرة (٤) ؟؟ فذكر أيوب ، وابن عون ، وسليمان التيمي ، وهشام الدستوائي ، وسليمان بن المغيرة (٥) ،

---

(١) أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي نزيل طرابلس المغرب ، الامام الحافظ ، توفي سنة (٢٦١ هـ) .

انظر :-

تذكرة الحفاظ (٢ / ٥٦٠) ، وتاريخ بغداد (٧ / ٢١٤) ، والوافي بالوفيات للصفدي (٧ / ٧٩) ، وشذرات الذهب (٢ / ١٤١) .

(٢) انظر تهذيب التهذيب (٧ / ٨٤) .

(٣) أبو بشر اسماعيل بن ابراهيم بن مقسم ، الاسدي مولاهم البصري المعروف بابن علية ، ثقة حافظ ، توفي سنة (١٩٣ هـ) .

انظر :-

تقريب التهذيب ص ٣٢ ، والطبقات الكبرى (٧ / ٣٢٥) ، والجرح والتعديل (٢ / ١٥٣) ، وتاريخ بغداد (٦ / ٢٢٩) ، وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١ / ٩٩) ، وتهذيب التهذيب (١ / ٢٧٥) .

(٤) انظر تهذيب التهذيب (٤ / ٢٠٢) ، (١١ / ٤٤) .

(٥) أبو سعيد سليمان بن المغيرة ، القيسي مولاهم البصري ، الامام الحافظ الثبت ، توفي سنة (١٥٦ هـ) .

انظر :-

تذكرة الحفاظ (١ / ٢٢٠) ، والطبقات الكبرى (٧ / ٢٨٠) ، وطبقات خليفة ص ٢٢٢ ، وتاريخه ص ٤٤٥ ، والجرح والتعديل (٤/ ١٤٤) وتهذيب التهذيب (٤ / ٢٢٠) .

وقال ابن معين :-

أيوب أثبت من ابن عون (١) ، وفي الكتب الخمسة بهذه الترجمة ستة أحاديث وأثران موقوفان !! .

منها من رواية ابن عون (٢) ، وأيوب حديث : " الخوارج فيهم رجل مخدج اليد " الحديث . أخرجه مسلم (٣) . ومن رواية ابن عون وحده .

حديث :- " شكت فاطمة مجل (٤) يديها من الطحن " [الحديث] (٥).

---

(١) وفي (أ) : ابن عوف وهو تصحيف ، ولم أقف على هذا الكلام من قول ابن معين بل من كلام ابن خيثمة ، قال : ثقة ، وهو أثبت من ابن عون .

انظر : تهذيب التهذيب (١ / ٣٩٨) .

(٢) وفي (أ) : ابن عوف .

(٣) مسلم (كتاب الزكاة - باب التحريض على قتل الخوارج - ٢ / ٧٤٧) .
ومخدج اليد : أي ناقصها .
انظر النهاية (٢ / ١٣) .

(٤) من الأصل ، وفي النسخ : حل ، وهو تحريف .
و(المجل) من مجلت يده تمجل : إذا ثخن جلدها وتعجّر ، وظهر فيها ما يشبه البثر ، وتنفطت ، وتكوّن بين الجلد واللحم ماء ، في الحمل بالأشياء الصلبة الشخينة .

انظر :-
مجمل اللغة (٣ / ٨٢٣) ، والمخصص (١ / السفر الثاني / ١١) والنهاية (٤ / ٣٠٠) .

(٥) من (د) .

أخرجه الترمذي ،والنسائي (١) ، والباقي من رواية غيرهما (٢) .

(القول الثامن) :-

أنّ أصحها سليمان بن مِهران الأعمش (٣) عن ابراهيم بن يزيد النخعي

---

(١) الترمذي (كتاب الدعوات ـ باب ماجاء في التسبيح والتكبير والتحميد عند المنام ـ ٥/ ٤٧٧) ، وقال حديث حسن غريب من حديث ابن عون ، والنسائي (في الكبرى ـ كتاب عشرة النساء / ٦٥ ـ) . انظر : تحفة الاشراف ـ ٧/ ٤٣١) .

(٢) انظر تحفة الأشراف (٧/ ٤٢٩ ـ ٤٣٢) .

(٣) أبو محمد سليمان بن مِهران ـ بكسر الميم ـ الكاهلي الكوفي الأعمش ، أحد الأئمة الثقات عداده في صغار التابعين ، مانقموا عليه الا التدليس، وربما دلّس عن ضعيف ولا يدري به فمتى قال : حدثنا فلا كلام ومتى قال:عن تطرق اليه احتمال التدليس الا في شيوخ له أكثر عنهم كالنخعي ، وأبي صالح السمان وأبي وائل وعده ابن حجر في الطبقة الثانية من المدلسين ، توفي سنة (١٤٨هـ) .

انظر :-

ميزان الاعتدال (٢/ ٢٢٤) ، والطبقات الكبرى (٦/ ٣٤٢) ، والجرح والتعديل (٤/ ١٤٦) ،وتذكرة الحفاظ (١/ ١٥٤) ،وتهذيب التهذيب (٤/ ٢٢٢) ،وطبقات المدلسين لابن حجر ص ٧ ، .
والمدلسون لحماد الانصاري (عدد ٥ ـ السنة الأولى ـ ص ٦٧ ـ من مجلة الجامعة الاسلامية) .

عن علقمة بن قيس (١) عن ابن مسعود ، وعليه ابن معين فيما رواه الحاكم (٢) ، وفي الكتب الستة بهذه الترجمة أكثر من عشرين حديثاً (٣) .

(القول التاسع) :-

قال ابن معين :-

عبد الرحمان بن القاسم (٤) عن أبيه عن عائشة ليس اسناد أثبت من هذا ، أسنده الخطيب في الكفاية (٥) ،

قال الحافظ ابن حجر :- فعلى هذا لابن معين قولان (٦) .

---

(١) أبو شبل علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي ، ثقة ، ثبت ، فقيه عابد ، توفي بعد الستين وقيل بعد السبعين .

انظر :-
تقريب التهذيب ص ٢٤٣ ، وطبقات ابن سعد (٦/ ٨٦) ، والمعرفة والتاريخ (٢/ ٥٥٢) ، وتاريخ بغداد (١٢/ ٢٩٦) ، وتذكرة الحفاظ (١/ ٤٥) ، وتهذيب التهذيب (٧/ ٢٧٦) .

(٢) انظر : معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٥٤ ، ومقدمة ابن الصلاح (ص ٨٤) ، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٢٩) ، واختصار علوم الحديث (ص ٢٢) .

(٣) انظر تحفة الأشراف (٧/ ٩٦-١٠٥) .

(٤) أبو محمد عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي المدني ، من سادات أهل المدينة فقهاً وعلماً وديانة وفضلاً وحفظاً ، توفي سنة (١٣١هـ) .

انظر : تهذيب التهذيب (٦/ ٢٥٤) ، وطبقات خليفة ص ٢٦٨ ، والتاريخ الصغير للبخاري ص ١٤٣ ، والجرح والتعديل (٥/ ٢٧٨) ، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٢٦) ، وتهذيب التهذيب (٦/ ٢٥٤) .

(٥) الكفاية ص ٥٦٣ .

(٦) لا يوجد هذا النص لابن حجر في النكت المطبوعة ، وانما ذكر القولين عن ابن معين .

انظر : النكت (١/ ٢٥٠ ، ٢٥٢) .

((قلت)) :-

بل الحمل على اضمار (من) أولى ،وأنّ المراد بقولهم أصح الأسانيد كذا أنه من جملة أصحها ، فيكون كل ماقيل فيه ذلك من الموصوف بالأصحية والجميع متساوية أو متقاربة بحيث لا يكون بينها (١) كبير تفاوت ،وهذه الترجمة بها في الكتب الستة عدد [كثير] (٢) ، وحكاية هذا القول من زيادتي .

(القول العاشر) :-

قال سليمان بن داود الشاذكوني (٣) :- أصح الأسانيد (٤) :-

---

(١) من (د) ،وفي (ب) : عنها ،وفي (أ) ، (جـ) : بينهما .

(٢) من (ب) ، (د) ،وقد سقطت من (أ) .
انظر : تحفة الأشراف(١٢ / ٢٦٤-٢٧٩) .

(٣) أبو أيوب سليمان بن داود المنقري الشاذكوني - كان أبوه يتجر ويبيع المضربات الكبار التي تسمى باليمن شاذكونة فنسب إليها-البصري الحافظ ، كذبه ابن معين وصالح جزرة ، والامام أحمد وغيرهم من الحفاظ .
وقال أبوحاتم : متروك ، توفي سنة(٢٣٤هـ) .
انظر :-
لسان الميزان (٣ / ٨٤) ،والجرح والتعديل (٤ / ١١٤) ،وتاريخ بغداد (٩ / ٤٠) ، والمغني للذهبي (١ / ٢٧٩) ، وتذكرة الحفاظ (٢ / ٤٨٨) ، وتنزيه الشريعة (١ / ٦٤) .
(فائدة) الشاذكونة : بفتح الذال المعجمة أو المهملة ، وضم الكاف هي : ثياب غلاظ .
انظر : تاج العروس(٩ / ٢٥٢) .

(٤) وفي (ب) : سليمان بن داود أن ذكر في أصح الأسانيد .

يحي بن أبي كثير[١] عن أبي سلمة[٢] عن أبي هريرة ، حكاه الحاكم[٣] ، وبها في الكتب الستة العدد الكثير[٤] .

---

(١) أبو نصر يحي بن أبي كثير - واسم أبي كثير صالح بن المتوكل - الطائي مولاهم اليمامي من ظفار التابعين ، ثقة ، ثبت لكنه يدلس ويرسل كثيراً ، ويقال لم يصح له سماع من صحابي ووصفه النسائي بالتدليس ، وعده ابن حجر في الطبقة الثانية من المدلسين ، توفي سنة (١٣٢هـ) .

انظر :-

تقريب التهذيب ص ٣٧٨ ، وطبقات المدلسين له ص ٨ ، وتذكرة الحفاظ (١/١٢٨) ، وتهذيب التهذيب (١١/٢٦٨) ، والمدلسون للأنصاري (العدد ٥/السنة الأولى / ص ١٠١) ، ولاسم أبي كثير انظر تحفة الأشراف (١١/٦٤) .

(٢) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني ، قيل اسمه عبد الله وقيل اسماعيل ، ثقة مكثر ، كان من كبار أئمة التابعين ، توفي سنة (٩٤هـ) .

انظر :-

التقريب ص ٤٠٩ ، وتذكرة الحفاظ (١/٦٣) ، وتهذيب التهذيب (١٢/١٥) .

(٣) في معرفة علوم الحديث ص ٥٤ ، والخطيب في كفايته ص ٥٦٤ .

(٤) انظر تحفة الأشراف (١١/٦٣ - ٨٢) .

(القول الحادي عشر) :-

قال خلف بن هشام البزار[1] :- سألت أحمد بن حنبل :- أي الأسانيد أثبت ؟؟ قال : أيوب عن نافع عن ابن عمر[2] .

فان كان من رواية حماد بن زيد[3] عن أيوب فبالك[4] ، قال الحافظ ابن حجر : [فلأحمد[5]] قولان .

---

(١) أبو محمد خلف بن هشام بن ثعلب البغدادي البزار المقرئ ، الامام الحافظ الحجه المقرئ ، وله اختيار في الحروف صحيح ثابت ليس بشاذ ، توفي سنة (٢٢٩هـ) .

انظر :-

سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٧٦) ، وطبقات ابن سعد (٣٤٨٧) وتاريخ بغداد (٨/ ٣٢٢) ، والمعجم المشتمل ص ١١٥ ، ومعرفة القراء للذهبي (١/ ١٧١) ، وتهذيب التهذيب (٣/ ١٥٦) .

(٢) وقد تقدم قول اسحاق بن راهوية في بيان جلالة هذا السند ص ٢٨٨ فانظره .

(٣) أبو اسماعيل حمّاد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي البصري ، ثقة ثبت فقيه ، توفي سنة (١٧٩هـ) ، وقيل غير ذلك .

انظر :-

تقريب التهذيب ص ٨٢ ، وطبقات ابن سعد (٧/ ٢٨٦) ، وتاريخ خليفه ص ٣٢١ ، وحلية الأولياء (٦/ ٢٥٧) ، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٢٨) ، وتهذيب التهذيب (٣/ ٩) .

(٤) وفي (ب) ، (جـ) : فبالك ، وهو تصحيف .

(٥) من (جـ) .

(ق ٤٢/أ)

((قلت)) :-

والجواب كما تقدم ،وبها في الكتب الستة عدد كثير .(١)

(الثاني عشر) :-

قال ابن المبارك(٢) ،والعجلي :-أرجح الأسانيد وأحسنها :- سفيان الثوري ،عن منصور ،عن ابراهيم ،عن علقمة ،عن ابن مسعود ، وكذا رجحه النسائي كما تقدم(٣) ، وليس في الكتب[الستة](٤) [بها](٥)

---

(١) انظر تحفة الأشراف (٦/ ٦٠-٨٢) .

(٢) أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي مولاهم المروزي ، فخر المجاهدين ، الامام الحافظ العلامة ، قدوة الزاهدين ، توفي سنة (١٨١ هـ) .

انظر :-

تذكرة الحفاظ (١/ ٢٧٤) ،وتاريخ خليفة ص ١٤٦ ،والجرح والتعديل (٥/ ١٧٩) ، وحلية الأولياء (٨/ ١٦٢) ، وتاريخ بغداد (١٠/ ١٥٢) ، وتهذيب التهذيب (٥/ ٣٨٢) .

(٣) انظر ص ٤٣٣ .

(٤) من (د) .

(٥) من (د) ، (جـ) .

سوى حديث واحد في " لعن الواشمات "(١) وفيها من ترجمة منصور (٢) فما فوقه بدون سفيان الثوري أحاديث يسيرة دون العشرة .

---

(١) أخرجه البخاري (كتاب اللباس - باس المستوشمة - ٤/ ٤٤) ، ومسلم (كتاب اللباس - باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة - ٣/ ١٦٧٨) ، وأبو داود (كتاب الترجل - باب صلة الشعر - ٤/ ٣٩٦) ، والترمذي (الأدب - باب ماجاء في الواصلة والمستوصلة - ٥/ ١٠٤) ، وقال حسن صحيح ، والنسائي (كتاب الزينة - باب المتنمصات - ٨/ ١٤٦) وابن ماجة (كتاب النكاح - باب الواصله والواشمة - ١/ ٦٤٠) .

كلهم من طريق سفيان عن منصور عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله إلا أن أبا داود رواه من طريق جرير عن منصور به ، ولفظ الحديث عند البخاري عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : "لَعَنَ اللهُ الواشِمَاتِ والمُسْتَوْشِمَاتِ والمُتَنَمِّصَاتِ والمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ المُغَيِّرَاتِ خَلْقَ اللهِ ، مالي لا ألعنُ مَنْ لَعَنَ رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في كتاب الله " .

والوشم : هو الغرز والنقش ، وهو ما تجعله المرأة على ذراعها بالابرة ثم تحشوه بالنؤور - على وزن صبور - وهو حجر كالاثمد .
والنمص : في الأصل هو النتف ، ومعنى النامصة : هي التي تنتف الشعر من وجهها ، والمتنمصة : التي تأمر من يفعل بها ذلك .

انظر :-
مجمل اللغه (٤/ ٨٨٦ ، ٩٢٦) ، والمخصص (٤/ ٥٧) ، والنهاية (٥/ ١١٩) ، والفائق (٤/ ٢٦ ، ٢٧) .

(٢) انظر : تحفة الاشراف (٧/ ١٠٩ ، ١١٠) .

(الثالث عشر) :-

قال أبو حاتم الرازي : " يحي بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر[1] عن نافع عن ابن عمر كأنها الدنانير ، كأنك تسمعها من رسول الله صلى الله عليه وسلم "[2] ، وبها في الكتب الستة العدد الكثير[3].

(الرابع عشر) :-

قال ابن معين[4] :- ((أرجحها يحي بن سعيد عن عبيد الله ابن عمر عن القاسم عن عائشة)) ، وفي الكتب الستة بها حديثان ،

---

(١) أبو عثمان عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب أحد الفقهاء السبعة ، الامام الحافظ الثبت ، العدوي ، المدني ، مات سنة (١٤٧هـ) .

انظر :-

تذكرة الحفاظ (١/ ١٦٠) ، والتقريب ص ٢٢٦ ، وتهذيب التهذيب (٧/ ٣٨) .

(٢) انظر محاسن الاصطلاح ص ٨٧ ، والتدريب (١/ ٨٢) .

(٣) انظر تحفة الأشراف (٦/ ١٧٢ - ١٨٥) .

(٤) انظر : معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٥٥ ، ومحاسن الاصطلاح ص ٨٦ ، والتبصرة والتذكرة (١/ ٣١) ، وتدريب الراوي (١/ ٨١) .

حديث الـ" العُسيلة "(١) أخرجه البخاري والنسائي ، وحديث "[بئسما](٢) عدلتمونا بالكلب والحمار " [الحديث](٣) أخرجه البخاري وأبو داود والنسائي .

وقولي : (وقال قوم ذو فطن) يأتي شرحه مع مابعده .

---

(١) أخرجه البخاري (كتاب الطلاق - باب من أجاز طلاق الثلاث ٣ / ٢٧٠) والنسائي (كتاب الطلاق - باب احلال المطلقة ثلاثا والنكاح الذي يحل به - ٦ / ١٤٨) ، والحديث أخرجه أيضا مسلم في صحيحه (كتاب النكاح - باب لا تحل المطلقة ثلاثا لمطلقها ٢ / ١٠٥٧ / رقم ١١٥) ، ولفظ الحديث عند البخاري عن عائشة : أن رجلا طلق امرأته ثلاثاً فتزوجت فطلق ، فسئل النبي صلى الله عليه وسلم : أتحل للأول ؟؟ قال : لا حتى يذوق عسيلتها كما ذاق الأول " .

والعُسيلة : تصغير (عسل) عند من يؤنثها ، والمعنى قال ابن الأثير : " شبه لذة الجماع بذوق العسل ، فاستعار لها ذوقا .. وانما صغّره اشارة الى القدر القليل الذي يحصل به التحل . " .

انظر : النهاية (٣ / ٢٣٧) .

(٢) من (جـ) ، (د) .

(٣) من (د) ، والحديث أخرجه البخاري (كتاب الصلاة - باب هل يغمز الرجل امرأته عند السجود لكي يسجد - ١ / ١٠٠) ، وأبو داود (كتاب الصلاة - باب من قال المرأة لا تقطع الصلاة - ١ / ٤٥٧) ، والنسائي (كتاب الطهارة - باب ترك الوضوء من مس الرجل امرأته من غير شهوة - ١ / ١٠٢) ، ولفظ الحديث عند الأول منهم عن عائشة رضي الله عنها قالت : بِئْسَمَا عَدَلْتُمُونَا بِالْكَلْبِ وَالْحِمَارِ ، لَقَدْ رَأَيْتُنِي وَرَسُولُ اللَّهِ صلى اللَّه عليه وسلم يُصَلِّي وَأَنَا مُضْطَجِعَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ غَمَزَ رِجْلَيَّ فَقَبَضْتُهُمَا " .

٣٠ - لا ينبغي التعميم في الاسناد بل خص بالصحب أو البلاد

٣١ - فأرفع الاسناد للصديق ما ابن أبي خالد عن قيس نما

---

٣٠ - (لا ينبغي التعميم في) "أصحيه" .

(الاسناد) يشير بذلك لما زاده بقوله :-

(بل) للاقتراب، يكون ذلك بالنسبة اما الى الأشخاص كما في قوله :-

(خص) بضم أوله معجما فمهملة أى : ذلك .

(بالصحب) على تفصيل في ذلك ، كمروى الخلفاء الأربعة ثم العبادلة الأربعة ،ومع ذلك لابد من ملاحظة الطريق ونقدها .

(أو البلاد) التي اشتهر رواية أهلها ، " كالمدينة ، ومكة ، والبصرة ،والشام " .

٣١ - (فأرفع) بفاء الفصاحة ،وأفعل التفضيل ، أرقى ، وأعلى ، "وأصح" .

(الاسناد) بمعنى : الأسانيد في الصحب . .

(للصديق) "أبي بكر رضي الله تعالى عنه" .

(ما) "أي الاسناد الذي لاسماعيل" :-

(ابن أبي خالد) فاعل ، قدم للضرورة ، واسمه : سعد .

(عن قيس) بن أبي حازم المتقدم .

(نما)ه : بنون ، عزاه ،وأسنده ،والجملة صلة (ما) . .

٣٢ - وعمر فابن شهاب بدئه (١) عن سالم عن أبه عن جده

٣٣ - وأهل (٢) بيت المصطفى جعفر عن آبائه ان عنه راو ما وهن

---

(١) وفي (س) : بدئه .

٣٢ - (وعمر) بن الخطاب ، بالصرف للضرورة .

(فابن شهاب) . . الزهري ، فالفاء هنا في نفس الأمر لترتيب مراتب الصحابة داخله على متعدد ، بالنظر لنسق ما قبله ، تقديره : فلعمر ابن شهاب ، أو : هي فصيحة ، .

فائدة ذلك تظهر عند التعارض بين الأدلة ، ما دامت رتبة الأصحية على أنّ تلك الرتبة متفاوتة في نفسها أيضاً ، وخبره :

(بدئه) بتشديد الدال المهملة ، وقبلها موحدة . . [أي قدمه] .

(عن سالم) "بن عبد الله بن عمر" .

(عن أبه) عبد الله .

(عن جده) عمر بن الخطاب .

(٢) وفي (س) : وأهل "بكسر اللام" .

٣٣ - (وأهل بيت المصطفى) صلى الله عليه وسلم .

(جعفر) بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، فيما أفاده الحاكم .

(عن آبائه) المذكورين .

(ان) شرطية ، حذف جزاؤها لما دل عليه :

(عنه) الضمير لجعفر .

(راو) بتنوين العوض .

(ما) نافيـــــة .

(وهن) "أي : غير ضعيف ، بأن كان ثقة" .

[قلت] : ـ « عبارة الحاكم : وأصح أسانيد أهل البيت : جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جده عن علي ، إن كان الراوي عن جعفر ثقه ، واعترض على هذه العبارة : بأن الضمير في قوله : "عن جده" ان عاد إلى جعفر فجده زين العابدين بن علي ابن الحسين ، ولم يسمع من علي بن أبي طالب ، وان اعاد الضمير إلى محمد الباقر فجده الحسين بن علي بن أبي طالب ، ومحمد الباقر لم يسمع منه . . . . » .

٣٤ - وَلأَبِي هُرَيْرَةَ الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعِيدٍ [أَوْ](١) أَبُو الزِّنَادِ حَيْثُ عَنْ

٣٥ - عَنِ الأَعْرَجِ وَقِيلَ حَمَّادٍ بِمَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدٍ لَهُ نَمَى

---

(١) من (جـ) ، (د) ، (ش) .

٣٤ - (ولأبي هريرة) واسمه عبد الرحمن بن صخر .

(الزهري) وهو محمد المتقدم ذكره عن شيخه .

(عن سعيد) ابن المسيب عن أبي هريرة .

(أو) تنويعية . . .

(أبو الزناد) بكسر الزاي مشدّدة فنون فدال مهملة : عبد الله بن ذكوان .

(حيث عن) من صيغ العموم وإشارتها إلى كثرة مشايخه ولذلك خصّه بما كان [أي بما سيأتي عنه عن الأعرج . . . الخ "] .

٣٥ - (من الأعرج) بالتنوين ، وزن أفعل ، لقب عبد الرحمن بن هرمز التابعي الشهير ، يروي عن أبي هريرة .

(وقيل) " وهو محكي عن ابن المديني ، من أصح الأسانيد " .

(حمّاد) " بن زيد البصري " .

(بما) المروي الذي .

(أيوب) " بن تميمة السختياني " .

(عن محمد) بن سيرين عن أبي هريرة .

(له) الضمير " نما " .

(نما) أي : عزاه .

(٤٢/ ب)

٣٦ - لِمَكَّةَ (١) سُفْيَانُ عَنْ عَمْرٍو وَذَا ... عَنْ جَابِرٍ وَلِلْمَدِينَةِ خُذَا/

٣٧ - ابْنُ أَبِي حَكِيمٍ عَنْ عُبَيْدَةَ ... الْحَضْرَمِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

---

(١) من (د) ، وفي بقيه النسخ : بمكة " بالباء " .

٣٦ - (لمكه) بالتنوين ،أي : أهلها . . .

(سفيان) بن عيينة ،وأضيف اليها لاقامته بها ،كاشتهار مرويه عن أهلها ،وأهلها عنه . . .

(عن) شيخه .

(عمرو) بن دينار التابعي الشهير .

(وذا) "أي : عمرو" .

(عن جابر) بن عبدالله ،كما مرّ في سفيان ،وإن كان جابراً أقام بغير مكة ،أي : وإن كان ابن عمه أقام بها أكثر فيما أفاده أحمد بن صالح نقلاً ،وكم اشتهر بها من غيرهما ،لكن بهذا الوجه المخصوص ليس غير جابر مثله فيه .

(وللمدينة) كما مرّ .

(خذا) أنت ، والألف للاطلاق ، أي بدل من نون التوكيد في لغه ، وظهر أنّ الماطف داخل في الأصل عليه ،واللام متعلقة به .

٣٧ - (ابن أبي حكيم) بالحاء والكاف مكبراً ،المدني ،اسماعيل ..

(عن عبيده) " بفتح العين " .

(الحضرمي) المدني ، منسوب إلى حضر موت .

(عن أبي هريره) "رضي الله تعالى عنه" .

٣٨ - ومارَوى مَعمَرٌ عن هَمّامٍ عَنْ ... أَبي هُرَيرةَ أَصَحُّ لِليَمَنْ

٣٩ - لِلشّامِ الأَوزاعيُّ عَنْ حَسّانَا ... عَنِ الصِّحابِ فائِقٌ أَتْقَانَا (١)

٤٠ - وَغَيرُ هَذا مِنْ تَراجِمَ تَعَدْ ... ضَمّنتُها شَرحِي عَنها لا تَعُدْ

هذه الأبيات كلها من زيادتي الا المصراع الأول .

---

٣٨ - (و) "ذكر الحاكم أنّ" .

(مارَوى معمر) ابن راشد ،أبو عروة . . شيخ عبد الرزاق .

(عن همام) بصيغة المبالغة ،الصنعاني اليمني .

(عن أبي هريرة) "رضي الله تعالى عنه" .

(أصح) من ضرورة النظم ،إذ الكلام فيه "بالنسبه :

(لـ) "أهل" .

(اليمن) .

(١) وفي (س) : فائق .

٣٩ - (للشام) "أثبت الأسانيد لأهل الشام" .

(الأوزاعي) عبد الرحمن بن عمرو . . . بنقل الحركة ، والأوزاع بطن من ذي الكلاع أو من همدان . . .

(عن) شيخه :

(حسانا) بألف الاطلاق : ابن عطية .

(عن الصحاب) وهو بهذا الوجه .

(فائق) بفاء ،فهمز ،فقاف .

(اتقانا) تمييزه ،من أتقن الشيء : أحكمه ،وهو تكميل أيضا .

لأنّ الكلام فيه . . . ،"ذكره الحاكم" .

٤٠ - (وغير هذا) المذكور :-

(من) بيانية ،أسانيد الصحابة ،والبلدان ،ونحو ذلك مما في قوله :

(تراجم) بالتنوين ،جمع ترجمة .

٠٠/٠٠

(تعد) بالبناء للمجهول ،بمعنى : تُذكر ،كثيرة ،" تعد عند المحدثين بأنها أصح الأسانيد على الاطلاق أو الخصوص . . . " .

(ضمنتها)أي : أدخلتها ،أي : التراجم ،من التضمين بمعنى :الادخال .

(شرحي) بياء المتكلم إما مخففة ،أو بجواز التثقيل لأنه شرح التقريب للامام النووى ،وقطعة من هذه المنظومة [يشير إلى البحر] ، وشرح ألفية الأصل ، لكن لم يذكر فيها هذا .

و(عنها) أى : التراجم .

(لا تعد) " هنا لضيق النظم " ،[وفي نسخة الاستقصاء : لا تَعد] بفتح المثناة الفوقيه ،والعين المهملة ،والدال كذلك مثقلة : أي : لا تمل عنها الى غيرها ، بل قف مع ما أوقفتك عليه ،فانه لا تحرير بعده ، " على أن الذى ذكره في هذه الأبيات الاثني عشر - [من قوله : وولد القاسم . الى قوله : لا تعد] - كله من زيادته على ألفية العراقي " .

انظر :-

استقصاء الأثر (ق١٥/ب ،ق١٦/أ) ، ومنهج ذوي النظر(ص١٥ ، ص١٦ ،ص١٧) ، وشرح محمد محي الدين عبد الحميد (ص١٢-ص٢٢) ، وشرح أحمد شاكر (ص٤ -ص٩ ،ص١٩) .

قال[1] الحاكم[2] بعد حكاية الأقوال في أصح الأسانيد :-

" ذكر كل واحد منهم[3] ما أدى اليه اجتهاده في ذلك ، ولكل صحابي رواة من التابعين ، ولهم أتباع وأكثرهم ثقات ، فلا يمكن أن يقطع بالحكم في أصح الأسانيد لصحابي واحد بل ينبغي تخصيص القول في أصح الأسانيد بصحابي أو بلد مخصوص بأن يقال : أصح اسناد فلان أو الفلانيين كذا ولا يعمم[4] .

قال :- فأصح أسانيد أبي بكر الصديق :- اسماعيل بن أبي خالد[5]

---

(١) وفي (ب) : وقال .

(٢) انظر :-

معرفه علوم الحديث ص ٥٤ ، ص ٥٥ ، وقد نقل المؤلف كلام الحاكم مع شيء من التصرف .

(٣) وفي (أ) ، (ج) بعد كلمة (منهم) زيادة : ضمهم .

(٤) هذا التقييد الذى قال به الحاكم قال به كل من ابن الصلاح والعراقي وابن كثير والسخاوي ، وزاد الشخاوي بيان العلة من عدم التعميم فقال : . . . لأنه حصر في باب واسع جداً شديد الانتشار ، والحاكم فيه على خطر من الخطأ والانتقاض [والتقييد بالصحابي أو بالبلد] أقل انتشاراً أو أقرب إلى حصر " .

انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٨٤ ، والتبصره والتذكرة (١ / ٣٠) وفتح المغيث ص ٢١ .

(٥) (ع) أبو عبد الله اسماعيل بن أبي خالد الأحمس مولاهم البجلي ، ثقة ثبت حافظ ، توفي سنة (١٤٦هـ) .

انظر : التقريب ص ٣٣ ، وطبقات ابن سعد (٦ / ٣٤٤) ، وتذكرة الحفاظ (١ / ١٥٣) ، وتهذيب التهذيب (١ / ٩١) .

عن قيس بن أبي حازم عنه ، وبها في مسند أحمد والسنن الأربعة حديث واحد[1] في (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ)[2] ولم أقف له على ثان إلى الآن في شيء من كتب الحديث .

((وأصح أسانيد عمر بن الخطاب :- الزهري عن سالم عن أبيه عن جده))[3] ، وبها في الكتب الستة أحاديث[4] .

وقال ابن حزم[5] :- أصح طريق تروى في الدنيا عن عمر :-

---

(١) اخرجه أحمد في المسند (١/٢) ، وأبو داود (كتاب الملاحم - باب الأمر والنهي - ٤/٥٠٩) ، والترمذي (كتاب الفتن - باب ماجاء في نزول العذاب - ٤/٤٦٧) ، وقال : حديث صحيح ، والنسائي في (الكبرى / كتاب التفسير / ٥/٣٠٣ ، كما في تحفة الاشراف) ، وابن ماجة (كتاب الفتن - باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - ٢/١٣٢٧) .

(٢) سورة المائدة : آية رقم ١٠٥ .

(٣) اكتفى السيوطي رحمه الله بذكر مثالين مما ذكره الحاكم ، وإلا فانه ذكر ثلاثة عشر سنداً مما يقال عنه إنه من أصح الاسانيد .
انظر : معرفة علوم الحديث ص ٥٤ ، ص ٥٥ .

(٤) تقدم الكلام على هذا السند في ص ٤٣٩ .

(٥) من (د) ، وفي بقية النسخ : ابن حزم .

الزهري ، عن السائب بن يزيد[(١)] عنه ، وليس في الكتب الستة بهـا [شيء][(٢)] سوى أثر موقوف في الطلاء[(٣)] . أخرجه النسائي[(٤)] .

قال الحاكم[(٥)] :-

" وأصح أسانيد أهل البيت جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي[(٦)]

---

(١) (ع) السائب بن يزيد بن سعيد الكندي ، وقيل غير ذلك في نسبه ، يعرف (بابن أخت النمر) صحابي صغير ، وله أحاديث قليلة ، وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة .

انظر :-

التقريب ص ١١٦ ، والمعرفة والتاريخ (١ / ٣٥٨) ، والاستيعاب (٢ / ١٠٥) ، وأسد الغابة (٢ / ٣٢١) .

(٢) من (د) ، وقد سقطت من بقية النسخ .

(٣) وفي (ب) : في الطلاق وهو تصحيف .

(٤) أخرجه في سننه (كتاب الأشربة - باب الأخبار التي اعتل بها من أباح الشراب - ٨ / ٣٢٦) ، وفي الكبرى أيضا (كتاب الوليمة - ٣ / ١٢٧ انظر تحفة الأشراف - ٨ / ٢٢) .

(٥) انظر معرفة علوم الحديث ص ٥٥ .

(٦) (بخ م أ) أبو عبد الله جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي ، المعروف بالصادق ، صدوق فقيه امام ، مات سنة (١٤٨ هـ) .

انظر :-

التقريب ص ٥٦ ، والجرح والتعديل (٢ / ٤٨٧) ، وتذكرة الحفاظ (١ / ١٦٦) ، وتهذيب التهذيب (٢ / ١٠٣) .

عن أبيه[١] ، عن جده ، عن علي[٢] رضي الله تعالى عنه اذا كان الراوي عن جعفر ثقة[٣] هذه عبارته ، ووافقه من نقلها[٤] وفيها نظر ؟! فإنّ الضمير في (جده) إن عاد إلى جعفر فجده علي لم يسمع من علي ابن أبي طالب (رضي الله تعالى عنه)[٥] أو الى (محمد) فهو لم يسمع من الحسين ، وحكى الترمذي في [الدعوات][٦] عن سليمان بن داود

---

(١) (ع) أبو جعفر الباقر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب - ذكره النسائي في فقهاء أهل المدينة من التابعين .
وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وليس يروي عن من يحتج به ، توفي سنة (١١٨هـ) .
انظر :-
تهذيب التهذيب (٩/ ٣٥٠) ، وطبقات ابن سعد (٥/ ٣٢٠) وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ٥٤ ، وتذكرة الحفاظ (١/ ١١٧) ، وسير النبلاء (٤/ ٤٠١) .

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) أي الا عن القول في البيعة (الأعظمي / حاشية فتح المغيث ١/ ١٤) .

(٤) كالبلقيني ، والعراقي .
انظر محاسن الاصطلاح ص ٨٦ ، والتبصرة (١/ ٣١) .

(٥) سقطت من (د) .

(٦) من (ب) ، (جـ) ، وقد سقطت من (أ) .

الهاشمي[١] أنه قال في رواية الأعرج[٢] عن عبيد الله بن أبي رافع[٣] عن علي :- "هذا الاسناد مثل الزهري ،عن سالم عن أبيه[٤] ، وتقدم[٥] كلام أحمد في أصح اسناد عنه بالكوفة ، ثم قال الحاكم :- وأصح أسانيد أبي هريرة :- الزهري ،عن سعيد بن المسيب عنه ،وروى قبل[٦] عن البخاري : أبو الزناد[٧] عن الأعرج (عنه ، وروى

---

(١) (عخ أ) أبو أيوب سليمان بن داود بن علي البغدادي الهاشمي ، الفقيه ، ثقة جليل ، قال أحمد بن حنبل : يصلح للخلافة ، توفي سنة (٢١٩هـ) .

انظر : التقريب ص ١٣٣ ، وتاريخ بغداد (٩ / ٣١) ،وتهذيب التهذيب (٤ / ١٨٧) .

(٢) (ع) أبو داود عبد الرحمن بن هرمز الأعرج ،المدني ، ثقه ، ثبت عالم ،توفي سنة (١١٧هـ) .

انظر : التقريب ص ٢١١ ، وطبقات ابن سعد (٥ / ٢٨٣) ،والجرح والتعديل (٥ / ٢٩٧) ، وتذكرة الحفاظ (١ / ٢٩٧) ،وتهذيب التهذيب (٦ / ٢٩٠) .

(٣) (ع) عبيد الله بن أبي رافع المدني مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم كان كاتبا علي وهو ثقة من الثالث ، ولم أقف على سنة وفاته .

انظر : التقريب ص ٢٢٤ ،والثقات (٥ / ٦٨) ، وتاريخ بغداد (١٠ / ٣٠٤) ، وتهذيب التهذيب (٧ / ١٠) .

(٤) انظر جامع الترمذي (كتاب الدعوات - باب رقم ٣٢ منه - ٥ / ٤٨٨) .

(٥) انظر ص ٢٨٩ .

(٦) يعني الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٨٣ .

(٧) (ع) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن ذكوان القرشي المدني المعروف بأبي الزناد ، ثقة فقيه ،مات سنة (١٣٠هـ) وقيل بعدها .

انظر :-
التقريب ص ١٧٢ ،والجرح والتعديل (٥ / ٤٩) ،وسير النبلاء (٥ / ٤٤٥) ، وتهذيب التهذيب (٥ / ٢٠٣) .

الهروي[١] في ذم الكلام[٢] بسنده عن البخاري .

قال أبوالزناد عن الأعرج[٣] عن أبي هريرة (ديباج خسرواني)[٤] ، وحكي عيره عن ابن المديني من أصح الأسانيد :-

حماد بن زيد عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة وفي الكتب الستة بالتراجم الثلاثة العدد الكثير[٥] .

قال الحاكم :- وأصح أسانيد ابن عمر :- مالك عن نافع عنه .

---

(١) أبو اسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الهروي الأنصاري كان يدعى شيخ الاسلام وكان امام أهل السنة بهَراة بالفتح : مدينه من أمهات مدن خراسان ، ويسمى خطيب العجم وكان شديداً على الأشعرية ، توفي سنة (٤٨١هـ) .

انظر :-
طبقات الحنابلة (٢ / ٢٤٧) ، وتذكرة الحفاظ (٣ / ١١٨٣) ، وطبقات المفسرين (١ / ٢٤٩) ، ومعجم البلدان (٥ / ٣٩٦) .

(٢) انظر ذم الكلام للهروي (ق ٥ / أ) .

(٣) من (أ) ، (د) ، وقد سقطت العبارة بكاملها من (ب) ، (جـ) .

(٤) وفي (أ) ، (ب) ، (د) : هرواني وهو تحريف ، وما أثبته من (جـ) ، ومن تاج العروس ، والخسرواني : نوع من الثياب المصنوعة من الديباج تنسب إلى خسروشاه أو خسرو بن أنو شروان أحد ملوك العجم .

انظر :-
أساس البلاغة (ص ١١٠) ، وتاج العروس (٣ / ١٧٦) ، وتكملة المعاجم العربية (٤ / ٩٣ ، ٩٤) .

(٥) انظر تحفة الاشراف (١ / ٥٠-٧١) .

(٤٣/ب)

وأصح أسانيد عائشة عبيد الله بن عمر [عن](١) القاسم عنها .

((قال ابن معين :-

هذه ترجمة مشبكة بالذهب))(٢) ، وبها في الكتب الستة ثمانية أحاديث(٣)(٤) .

قال :- ومن أصح الأسانيد :-

الزهري عن عروة(٥) عنها(٦) .

---

(١) من معرفة علوم الحديث (ص٥٥ ، وفي النسخ : (ابن) القاسم .

(٢) انظر معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٥٥ .

(٣) وفي (ب) : ثابتة .

(٤) انظر :-

تحفة الأشراف (١٢ / ٢٨٠-٢٨٣) ، فقد ذكرها ، وتقدم ص ٤٥٧، ٤٥٨ ذكر اثنين من الاحاديث الثمانية المشار اليها ، وهما من رواية يحي بن سعيد القطان عن عبيد الله به .

(٥) (ع) أبو عبد الله عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد القرشي الأسدي المدني ، ابن عمة النبي صلى الله عليه وسلم صفية ، الامام عالم المدينة ، الفقيه ، أحد الفقهاء - السبعة ، توفي سنة (٩٣هـ) ، وقيل غير ذلك .

انظر :-

سير النبلاء (٤ / ٤٢١) ، وطبقات ابن سعد (٥ / ١٧٨) ، وتهذيب التهذيب (٧ / ١٨٠) ، وانظر سيرته بتوسع في مقدمة كتاب مغازي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعروة - جمع الأعظمي ص ٣٠-ص٥٩ .

(٦) وفي الكتب الستة بهذه الترجمة عدد كبير جداً .

انظر : تحفة الاشراف (١٢ / ٢٦ - ١١٨) .

(قلت) :- هذا تصريح لما[1] قدمته من أنّ كلامهم على اضمار (من) .

قال :- وأصح أسانيد ابن مسعود :- الثوري[2] عن منصور عن ابراهيم[3] عن علقمة[4] عنه .

---

(١) وفي (ب) : بما قدمته .

(٢) (ع) أبو عبدالله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي ، ثقة ، حافظ ، فقيه ، عابد ، امام ، حجة .... وكان ربما دلس

قلت : وتدليسه لا يضر لامامته وقلة تدليسه .

مات سنة (١٦١هـ) .

انظر :-

. التقريب (ص ١٢٨) ، وتقدمة الجرح والتعديل (١/ ٥٥ - ١٢٦) ، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٠٣) ، وتعريف أهل التقديس (ص ٢٣) .

(٣) الثوري هو سفيان ، ومنصور بن المعتمر ، وابراهيم : ابن يزيد النخعي وعلقمة : هو ابن وقاص الليثي .

(٤) تقدم ص ٤٣٢ ، ٤٥٥ كلام النسائي عن هذا السند وكونه من أحسن الأسانيد ، وانظر لمعرفة المرويات بهذا السند في الكتب الستة تحفة الاشراف (٧/ ١٠٨ ، ١٠٩) .

وأصح أسانيد أنس بن مالك :- [مالك (١)] عن الزهري (٢) ، قال الحافظ ابن حجر في نكته : " وهذا مما ينازع فيه !! فإنّ قتادة وثابتاً (٣) البناني [أعرف (٤)] بحديث أنس من الزهري ولهما من [الرواة (٥)] جماعة : فأثبت أصحاب ثابت حماد بن زيد وقيل حماد بن سلمة (٦) وأثبت أصحاب قتادة :-

---

(١) من التدريب (١ / ٨٤) .

(٢) وذكر المزي بأنّ المرويات في الكتب الستة بهذا السند تسعة وتسعين حديثا .

انظر تحفة الاشراف (١ / ٣٧٥ - ٤٠١) .

(٣) (ع) أبو محمد ثابت بن أسلم البُناني - بضم الموحدة ونونين مخففين - البصري ثقة عابد ، مات سنة بضع وعشرين و مائة .

انظر :-

التقريب ص ٥٠ ، والجرح والتعديل (٢ / ٤٤٩) ، وتذكرة الحفاظ (١ / ١٢٥) ، وتهذيب التهذيب (٢ / ٢) .

(٤) من (د) ، وفي بقية النسخ : أعرب ، وفي النكت (١ / ٢٥٩) : أقعد وأسعد .

(٥) من (د) ، وفي بقية النسخ : الرواية .

(٦) (خت م أ) أبو سلمة حماد بن سلمة بن دينار البصري ، ثقة عابد ، أثبت الناس في ثابت ، وتغير حفظه بآخره .

مات سنة (١٦٧ هـ) .

انظر :-

التقريب ص ١٨٢ ، والمعرفة والتاريخ (٢ / ١٩٣) ، وتذكرة الحفاظ (١ / ٢٠٢) ، وميزان الاعتدال (١ / ٥٩٠) ، وبغية الوعاة (١ / ٥٤٨) .

شعبة ،وقيل هشام الدستوائي (١) .

وقال البزار (٢) :- رواية علي بن الحسين بن علي ، عن سعيد بن المسيب ،عن سعد بن أبي وقاص أصح اسناد (٣) يروى عن سعد وليس في الكتب الستة بهذه الترجمة شيء .

وقال الحافظ ابن حجر (٤) في [علم الدين] (٥) [عيسى] (٦) [ابن الحضرمي] (٧) ابن كلثوم (٨)] بن زياد بن ناجية بن الحارث ، عن جده كلثوم ،

---

(١) نكت ابن حجر (١ / ٢٥٩) .

(٢) أبوبكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي ، المعروف بالبزار ، من أهل البصرة ، كان ثقة حافظ ، صنف المسند ،وتكلم على الأحاديث وبين عللها ، .

وقال الدارقطني : ثقة يخطيء ويتكل على حفظه ،توفي سنة (٢٩٢ هـ) .

انظر : تاريخ بغداد (٤ / ٣٣٤) ، وتذكرة الحفاظ (٢ / ٦٥٣) ، والوافي بالوفيات (٧ / ٢٦٨) ،ولسان الميزان (١ / ٢٣٧) .

(٣) وفي (د) : أصح أسانيد يروى .

(٤) لا يوجد هذا النص في النكت المطبوعة .

(٥) من (د) ، وفي (جـ) : الرئيسي ،وهو تصحيف ،وفي بقية النسخ كلمة غير مقروءة .

(٦) وفي (أ) كلمه غير واضحة .

(٧) عيسى بن الحضرمي المصطلقي ،روى عن الزهري وعن جده كلثوم بن ناجية بن الحارث .

قال أبوحاتم : لا بأس به .

انظر : الجرح والتعديل (٦ / ٢٧٤) ،ولم أقف على كتاب ترجم له صاحبه فيه غيره !! .

(٨) من (د) ،وقد سقطت من جميع النسخ .

عن أبيه ، عن جده ناجية[1] حديثه في المعرفة وهو أصح اسناد بهذه[2] الترجمة .

---

(١) هكذا أورد السيوطي هذا السند نقلاً عن ابن حجر ، فعلى هذا يكون الضمير في (جده) عائداً إلى (عيسى) ، وفي (ابنه) عائداً إلى (كلثوم) فيكون (أبوه) زياداً ، وفي (جده) عائداً إلى كلثوم أيضا فيكون جده (ناجية بن الحارث) .

فأما (عيسى) فقد تقدمت ترجمته آنفا ، وأما (كلثوم بن زياد) فأظن أنه قد وقع في الاسم تصحيف ، لأنني لم أقف على ترجمة لكلثوم ابن زياد في جميع كتب الرجال التي بين يدي سوى ماذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٧/ ١٦٤) ، حيث ذكر راو يسمى : أبوعمرو كلثوم بن زياد ولم يذكره بجرح ولا بتعديل ، والذي ظهر لي في تعيين " كلثوم " أنه كلثوم بن علقمة بن ناجية ، ويسمى : كلثوم بن المصطلق وعداده في ثقات التابعين كما ذكره ابن حبان .

(وأبوه) هو علقمة بن ناجية ـ كما ذكره ابن حجر في ترجمة ابنه كلثوم ـ ولم أقف على ترجمة له ! .

وأما (جده) فهو : ناجية بن الحارث الخزاعي صحابي ، جعله أحمد في مسنده (٤/ ٣٣٣) صاحب بدن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

انظر : الجرح والتعديل (٦/ ٢٧٤ ، ٧/ ١٦٣ ، ١٦٤) ، وثقات ابن حبان (٥/ ٣٣٥) ، وأسد الغابة (٥/ ٢٩٥) ، وتهذيب التهذيب (٨/ ٤٤٣) ، والاصابة (٣/ ٥٤٢) .

(٢) وفي (ب) ، (د) : لهذه .

(ق ٤٤ / أ)

قال الحاكم[١] :- وأصح أسانيد المكيين :- سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله ، وبها في الكتب الستة عدد كثير[٢] .

((وقال أحمد بن صالح المصري[٣] :- أثبت أسانيد أهل المدينة : اسماعيل بن أبي حكيم المدني[٤] مولى[٥] عثمان ، عن عبيدة[٦] بن سفيان الحضرمي ،

---

(١) معرفة علوم الحديث ص ٥٥ .

(٢) انظر تحفة الأشراف (٢ / ٢٥٢ - ٢٥٨) .

(٣) (خ د تتم) أبو جعفر أحمد بن صالح المصري الطبري ، ثقة حافظ ، وقال الذهبي : الرجل حجة ثبت ، لا عبرة بقول من نال منه ، توفي سنة (٢٤٨هـ) .

انظر :-

التقريب ص ١٣ ، وتذكرة الحفاظ (٢ / ٤٩٥) ، والجرح والتعديل (٢ / ٥٦) ، وتهذيب التهذيب (١ / ٣٩) .

(٤) (م د س ق) اسماعيل بن أبي حكيم القرشي ، مولاهم المدني ، ثقة ، مات سنة (١٣٠هـ) .

انظر :-

التقريب ص ٣٣ ، والثقات لابن حبان (٦ / ٣٦) ، وتهذيب التهذيب (١ / ٢٨٩) .

(٥) من (ب) ، (د) ، وفي (أ) ، (جـ) : حدثني .

(٦) (م أ) عبيدة بن سفيان بن الحارث الحضرمي المدني ، ثقة . وقال ابن سعد : كان شيخاً قليل الحديث ، من الثالثة .

انظر :-

التقريب ص ٢٣٠ ، وطبقات ابن سعد (٥ / ٢٥٢) ، وتهذيب التهذيب (٧ / ٨٣) .

عن أبي هريرة . أخرجه ابن شاهين[1] في الثقات[2] وبها في الستة حديث واحد : " كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ فَأَكْلُهُ حَرَامٌ " أخرجه مسلم ، والنسائي وابن ماجه[3] .

قال الحاكم :- وأصح أسانيد اليمانيين :- معمر عن همام[4] عن عن أبي هريرة .

---

(١) الحافظ الامام أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي ، الواعظ المعروف بابن شاهين - وشاهين أحد أجداد جده لأمه - محدث العراق .
قال الدارقطني : ابن شاهين يلح على الخطأ ، وهو ثقة .
وقال الداودي : ثقة يشبه الشيوخ إلا أنه كان لحاناً ، ولا يعرف الفقه ، توفي سنة (٣٨٥هـ) .
انظر :-
تذكره الحفاظ (٣ / ٩٨٧) ، ولسان الميزان (٤ / ٢٨٣) ، وتاريخ بغداد (١١ / ٢٦٥) ، وطبقات المفسرين للداودي (٢ / ٢) .

(٢) الثقات (ص ٢٧) ، وكمال العبارة بعد قوله : أثبت أسانيد أهل المدينة : واسماعيل له شأن) .

(٣) أخرجه مسلم (كتاب الصيد والذبائح - باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع - ٣ / ١٥٣٤ / رقم ١٥) ، والنسائي (كتاب الصيد - باب تحريم أكل السبع - ٧ / ٢٠٠) ، وابن ماجة (كتاب الصيد - باب أكل كل ذي ناب من السباع - ٢ / ١٠٧٧) .

(٤) (ع) أبو عتبة همام بن منبة بن كامل الصنعاني ، أخو وهب ، ثقة ، مات سنة (١٣٢هـ) .
انظر : التقريب ص ٣٦٥ ، وتاريخ ابن معين (٢ / ٦٢٥) ، وطبقات فقهاء اليمن للجعدي ص ٥٧ ، وتهذيب التهذيب (١١ / ٦٧) .

وبها في الستة الجم الغفير[1] .

وأثبت أسانيد الشاميين : الأوزاعي[2] ، عن حسان بن عطية[3] ، عن الصحابة . وليس في الستة بهذه الترجمة شيء .

---

(١) انظر تحفة الأشراف (١٠ / ٣٩٤ - ٤١٢) .

(٢) (ع) أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي الفقيه ، ثقة جليل .

وقال ابن مهدي : ماكان أحد بالشام أعلم بالسنة من الأوزاعي ، مات سنة (١٥٧ هـ) .

انظر :-

التقريب ص ٢٠٧ ، وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ٧٦ ، وتهذيب الاسماء واللغات (١ / ٢٩٨) ، والبداية والنهاية (١٠ / ١١٥) ، وتهذيب التهذيب (٦ / ٢٣٨) .

(٣) (ع) أبو بكر حسّان بن عطية المحاربي مولاهم ، الدمشقي ، ثقة ، عابد ، مات بعد العشرين ومائة .

انظر :-

التقريب ص ٦٨ ، وتاريخ الفسوي (٢ / ٣٩٣) ، والجرح والتعديل (٣ / ٢٣٦) ، وحلية الاولياء (٦ / ٧٠) ، وتهذيب التهذيب (٢ / ٢٥١) ، وتهذيب تاريخ دمشق (٤ / ١٤٤) .

وقال الحافظ ابن حجر (١) :-

((هذا مما خولف فيه فقد رجّح بعض أئمتهم رواية سعيد بن عبد العزيز (٢) ، عن ربيعة بن يزيد (٣) ، عن أبي ادريس الخولاني (٤) عن أبي ذر (٥))) .

---

(١) انظر نكت ابن حجر (١/ ٢٦٠) .

(٢) (بخ م أ) أبو محمد سعيد بن عبد العزيز التنوخي ، ثقة امام ، فقيه أهل الشام مع الأوزاعي وبعده ، وسوّاه أحمد بالأوزاعي ، لكنه اختلط في آخر عمره ، مات سنة (١٦٧ هـ) وقيل بعدها .

انظر :-

طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٧٦ ، والتقريب ص ١٢٤ ، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢١٩) ، وميزان الاعتدال (٢/ ١٤٩) ، الاغتباط ص ٣٧٤ ، ضمن الكمالية .

(٣) (ع) أبو شعيب ربيعة بن يزيد الدمشقي ، الايادي - بكسر الألف وفتح الياء المنقوطة باثنتين من تحت وفي آخرها الدال المهملة - ، القصير ، ثقه عابد ، مات سنة (١٢١ هـ) .

انظر :-

التقريب ص ٢٠١ ، وطبقات ابن سعد (٧/ ٤٦٥) ، والجرح والتعديل (٣/ ٤٧٤) ، وسير النبلاء (٥/ ٢٣٩) ، وتهذيب التهذيب (٣/ ٢٦٤) ، واللباب (١/ ٩٦) .

(٤) (ع) أبو ادريس عائذ الله بن عبد الله الخولاني ، ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين وسمع من كبار الصحابة ، كان عالم الشام بعد أبي الدرداء ، مات سنة (٨٠ هـ) .

انظر :-

التقريب ص ١٦٢ ، وأخبار القضاة لوكيع (٣/ ٢٠٢) ، والاستيعاب (٤/ ١٦) ، وأسد الغابة (٦/ ٨) ، وتهذيب التهذيب (٥/ ٨٥) ، وتهذيب ابن عساكر (٧/ ٢٠٦) .

(٥) هو جندب بن جنادة الصحابي الجليل رضي الله عنه .

وبها في الستة حديث واحد :- " يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي " الحديث . أخرجه مسلم (١) .

قال الحاكم (٢) :- وأثبت أسانيد المصريين :-

الليث بن سعد (٣) عن يزيد بن أبي حبيب (٤) ، عن أبي الخير (٥) عن عقبة ابن عامر . وبها في الستة أحاديث (٦) .

---

(١) مسلم (كتاب البر والصلة والآداب - باب تحريم الظلم - ٤/ ١٩٩٤ / رقم ٥٥) .

(٢) انظر معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٥٧ .

(٣) (ع) أبو الحارث الليث بن سعد الامام الحافظ ، شيخ الديار المصريه الفهمي مولاهم الاصبهاني الأصل ، المصري ، امام حجة ، كثير التصانيف ، توفي سنة (١٧٥هـ) .

انظر :-
تذكرة الحفاظ (١/ ٢٢٤) ، وذكر أخبار أصبهان لأبي نعيم (٢/ ١٦٨) ، وتاريخ بغداد (١٣/ ٣) ، وتهذيب التهذيب (٨/ ٤٥٩) .

(٤) (ع) أبو الحارث يزيد بن أبي حبيب سويد ، الأزدي المصري ، فقيه مصر وشيخها ومفتيها ، وقال الحافظ ابن حجر : ثقة ، فقيه وكان يرسل ، مات سنة (١٢٨هـ) .

انظر : حسن المحاضرة (١/ ٢٩٩) ، والتقريب ص ٣٨١ ، وثقات ابن حبان (٥/ ٥٤٦) ، وسير أعلام النبلاء (٦/ ٣١) ، وتهذيب التهذيب (١١/ ٣١٨) .

(٥) (ع) أبو الخير مرثد بن عبد الله اليزني - بفتح التحتانية والزاي ، بعدها نون نسبه إلى ذي يزن بطن من حمير المصرى ، ثقة فقيه ، مات سنة (٩٠هـ) .

انظر :-
التقريب ص ٣٣١ ، وطبقات ابن سعد (٧/ ٥١١) ، واللباب (٣/ ٤١١) ، وتذكرة الحفاظ (١/ ٧٣) ، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٨٢) ، وحسن المحاضرة (١/ ٢٩٦) .

(٦) انظر تحفة الأشراف (٧/ ٣١٦ - ٣٢١) .

وأثبت أسانيد الخراسانيين :-

الحسين بن واقد[١] ، عن عبد الله بن بريدة[٢] عن أبيه[٣] . وبها في مسلم والأربعة أحاديث[٤] .

قال الزركشي :-

((وقد ذكر مثل مقالة الحاكم الأستاذ أبو منصور البغدادي في كتابه المسمى " بتحصيل أصول الفقه " ، فقال بعد ذكره الأقوال السابقة :- وأكثر أئمة الحديث أنّ لكل واحد من الصحابة أتباعا يختصون به ، وللرواية عنه طرق بعضها أصح من بعض ، ثم ذكر ما ذكره

---

(١) (خت م) أبو عبد الله الحسين بن واقد المروزي القاضي ، ثقة له أوهام ، مات سنة (١٥٩ هـ) .

انظر :-

التقريب ص ٧٥ ، وتاريخ ابن معين (٢ / ١١٩) ، والثقات لابن حبان (٦ / ٢٠٩) ، وتهذيب التهذيب (٢ / ٣٧٣) .

(٢) (ع) أبو سهل عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي المروزي قاضي مرو ، وعالم خراسان ، توفي سنة (١١٥) هـ .

انظر :-

تذكرة الحفاظ (١ / ١٠٢) ، والجرح والتعديل (٥ / ١٣) ، وتهذيب التهذيب (٥ / ١٥٧) ، وتهذيب دمشق (٧ / ٣٠٩) .

(٣) أبوه : بريدة بن الحصيب الأسلمي صحابي مشهور .

(٤) انظر تحفة الأشراف (٢ / ٨٠ - ٨٣) .

الحاكم بحروفه من [غير](١) عزو إليه ،وكذا(٢) فعل الامام أبو المظفر بن السمعاني في كتاب(٣) القواطع في أصول الفقه(٤) ، وكان جماعة لا يقدمون على حديث الحجازيين (شيئاً)(٥) حتى قال مالك :- ((اذا خرج الحديث عن الحجاز انقطع نخاعه))(٦) ، وقال الشافعي :- ((اذا لم يوجد للحديث في الحجاز أصل ذهب نخاعه))(٧) حكاه الأنصاري في كتاب ذم الكلام(٨) وعنه أيضا : كل حديث [جاء](٩) من العراق ، وليس له أصل في الحجاز فلا تقبله ،وان كان صحيحاً ماأريد الا نصيحتك(١٠).

---

(١) من (د) ،وقد سقطت من بقية النسخ .

(٢) وفي (د) : وكذلك .

(٣) وفي (ب) : كتابه .

(٤) أنظر نكت الزركشي (ق ٢٠ /ب) .

(٥) سقطت من (د) .

(٦) ونقل الخطيب عنه قولة مشابهة ،قال مالك رحمه الله :- " إذا جاوز الحديث الحرمين ضعف سماعه " . الجامع (٢ / ٣٤٣) .

(٧) والأثر أخرجه ابن أبي حاتم في آداب الشافعي ومناقبه ص ٢٠٠ بلفظ: " اذا جاوز الحديث الحرمين فقد ضعف نخاعه " .
وأخرجه أيضا الخطيب في الجامع(٢ / ٣٤٣) ،والذهبي في السير (١٠ / ٢٥) ، .
قال أبومحمد - يعني ابن أبي حاتم - : قال بعض أهل المدينه النخاع: الخيط الذي في الصلب بين الفقار ، أبيض شبه المخ اهـ .
وانظر أيضا لسان العرب (٨ / ٣٤٨) .

(٨) بحثت في الكتاب كله بأجزائه السبعة فلم أقف عليه .

(٩) وقد سقطت من (أ) .

(١٠) انظر سير اعلام النبلاء (١٠ / ٢٤) .

وقال الزركشي :-

((نقل عن مالك أنه كان لا يحتج بأحاديث أهل العراق ، وهو القول القديم للشافعي ، فانه سئل[1] : اذا روى[2] سفيان عن منصور عن علقمه عن عبدالله حديثا أنحتج به[3] ؟ . فقال :- ان لم يكن له أصل بالحجاز ، والا فلا ، ثم إنّ الشافعي رجع عن ذلك[4] ، وقال لأحمد[5] :- اذا صح الحديث فأخبرني به حتى أذهب إليه شامياً كان أو بصرياً[6] أو كوفياً ،

---

(١) وفي (ب) : سبيل ، وهو تصحيف.

(٢) من (أ) ، وفي بقية النسخ : اذا روى عن سفيان .

(٣) وفي (ب) : احتج به .

(٤) وصحح ماثبت اسناده لهم حيث قال : من عرف من أهل العراق ، ومن أهل بلدنا بالصدق والحفظ قبلنا حديثه ، ومن عرف منهم ومن أهل بلدنا بالغلط رددنا حديثه .

انظر خبر رجوعه وقوله هذا : معرفة السنن والآثار للبيهقي (١/ق ١٣ / أ) ، وسير اعلام النبلاء (١٠ / ٢٤) .

(٥) انظر :

آداب الشافعي ص ٩٤ ، والانتقاء ص ٧٥ ، وحلية الأولياء (٩ / ١٧٠) ، وطبقات الحنابلة (١/ ٦ ، ٢٨٢) ، وتذكرة السامع ص ٢٩ ، وسير أعلام النبلاء (١٠ / ٣٣) .

(٦) وفي (د) : أو مصريا .

ولم يقل مكياً أو مدنياً لأنه كان يحتج به قبل هذا[1] انتهى " .

وقال مسعر : قلت لحبيب[2] بن أبي ثابت[3] :-

" أيما أعلم بالسنة أهل الحجاز أم أهل العراق ؟؟ فقال بل أهل الحجاز[4] .

---

(١) قال البيهقي :- انما أراد أحاديث العراق ، أما أحاديث الحجاز فالشافعي أعلم بها من غيره . انظر الوافي بالوفيات (٢ / ١٧٣) .

قلت :

وهذا من امامته وجلالته وعدله وانصافه رحمه الله ، وهذا الذي جعله واسع الاطلاع في مرويات وأحاديث أهل الأمصار كما قال البيهقي رحمه الله : - " ولهذا كثر أخذه بالحديث ، وهو أنه جمع علم أهل الحجاز والشام واليمن والعراق ، وأخذ بجميع ما صح عنده ، من غير محاباة منه ، ولا ميل الى ما استحلاه من مذهب أهل بلده . . " .

وانظر : حاشيه آداب الشافعي ومناقبه ص ٩٥ ، وكذا كلام البيهقي هذا لا يقاظ الهمم ص ١٠٢ .

(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : جندب ، وهو تصحيف .

(٣) (ع) أبو يحي حبيب بن أبي ثابت بن قيس ، الأسدي مولاهم ، الكوفي ثقة فقيه جليل ، وكان كثير الارسال ، والتدليس وعده ابن حجر في الثالثة من طبقات المدلسين ، توفي سنة (٩٩ هـ) .

انظر :-

التقريب ص ٦٣ ، وطبقات المدلسين ص ٩ ، وطبقات ابن سعد ، والمراسيل لابن أبي حاتم ص ٢٨ ، وتاريخ القسوي (٢ / ٢٠٤) ، وتذكرة الحفاظ (١ / ١١٦) ، وتهذيب التهذيب (٢ / ١٧٨) .

(٤) معرفة السنن والآثار (١ / ق ١٣ / ب) .

وقال الزهري :- إذا سمعت[1] بالحديث العراقي [فاردد به ثم اردد به][2] ، وقال[3] طاوس[4] :- اذا حدثك العراقي مائة حديث فاطرح تسعة وتسعين[5] ، وقال هشام بن عروة :- إذا حدثك العراقي بألف حديث فألق تسعمائة وتسعين ، وكن من الباقي في شك .

---

(١) وفي (أ) : سميت .

(٢) من تاريخ دمشق لابن عساكر (جـ١/ق ٦٩) ،وفي جميع النسخ (فازود به) ولم أقف على معنى لكلمة (فازود) بالزاي في كتب اللغه التي بين يدي ، وفي التدريب (١/ ٨٥) : (فارود به) ، ومما يؤيد ما أثبته بلفظ (الرود) أنّ الزهري يضعف أحاديث أهل العراق .
انظر : طبقات ابن سعد (٦/ ٣٤٢) .

(٣) وفي (أ) : قال "بغير واو" .

(٤) (ع) أبو عبد الرحمن طاووس بن كيسان الفارسي اليمني الجندي (بفتح الجيم والنون وفي آخرها دال مهملة ،وهذه النسبة إلى الجند ، وهي بلدة مشهورة باليمن الفقيه القدوة عالم اليمن ، تابعي المشهور .
مات سنة (١٠٦هـ) .
انظر :-
سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٨) ،وطبقات ابن سعد (٥/ ٥٣٧) ، واللباب (١/ ٢٤١) ،وتهذيب التهذيب (٥/ ٨) .

(٥) من (د) ،وفي بقيه النسخ : وتسعون .

وقال الزهري :- إنّ في حديث أهل الكوفه دغلاً كثيراً (١) ،

وقال ابن المبارك : - حديث أهل المدينة أصح ، واسنادهم - أقرب

وقال الخطيب : - ((أصح طرق السنن مايرويه أهل الحرمين مكة والمدينة فانّ التدليس عنهم قليل ، والكذب ووضع الحديث عندهم عزيز ، ولأهل اليمن روايات جيدة ، وطرق صحيحة الا أنها قليلة ، ومرجعها الى الحجاز أيضا ، ولأهل البصرة من السنن الثابتة بالأسانيد الواضحة ماليس لغيرهم مع اكثارهم ، والكوفيون مثلهم في الكثرة غير أنّ

---

(١) فصّل أحمد بن حنبل أكثر في سبب اعراض السلف عن أحاديث أهل العراق فقال :-

" وانما رغب بعض السلف عن رواية أهل العراق لما ظهر من المناكير والتدليس في روايات بعضهم ، ثم قام بهذا العلم جماعة منهم ومن غيرهم ، فميزوا أهل الصدق من غيرهم ، ومن دلس ممن لم يدلس ، وما دلس فيه مما لم يدلس ، وصنفوا فيه الكتب حتى أصبح من عمل في معرفة ماعرفوه ، وسعى في الوقوف على ماعلموه على خبره من دينه وصحة مما يجب الاعتماد عليه من سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، فلله الحمد والمنة ، وبه التوفيق والعصمة " .

ساقه البيهقي باسناده إلى أحمد .

انظر معرفه السنن والآثار (١/ق١٣/أ) .

إذاً فالعمدة في القبول وعدم القبول هو : الصحة ، وبعضهم قيّد بتقييد آخر ، روى ابن عساكر بسنده إلى سليمان بن موسى قال :- ان جاءنا العلم من الحجاز عن الزهري قبلناه ، وان جاءنا من الشام عن مكحول قبلناه وان جاءنا من الجزيرة عن ميمون قبلناه ، وان جاءنا من العراق عن الحسن قبلناه .

انظر : ترجمة الزهري مسنطة من تاريخ دمشق (ص ١٣٢ ، ص ١٣٣) .

رواياتهم كثيرة الدغل[١]، قليلة السلامة من العلل[٢]، وحديث الشاميين أكثره مراسيل، ومقاطيع، وما اتصل منه مما أسنده الثقات فانه صالح، والغالب عليه ما يتعلق بالمواعظ[٣].

وقال ابن تيمية[٤]:- " اتفق أهل العلم بالحديث على أنّ أصح

---

(١) الدغل: بالتحريك: الفساد، والمعنى أدخلوا في مروياتهم ما يخالفها ويفسدها.
انظر: اللسان (١١/ ٢٤٤)، والنهاية (٢/ ١٢٣).

(٢) وليس معنى ذلك أنه قد فقد الثقة بعلم أهل العراق، نعم: راجت الموضوعات في العراق بنطاق واسع للأدوار السياسية التي مرّ بها العراق، ولكن ليس معنى ذلك أنه قد استغنى عن علم أهلها ومروياتهم، فقد هبط بالكوفة وحدها ثلاثمائة من أصحاب الشجرة وسبعون من أهل بدر، وكان منهم عبد الله بن مسعود، وقد أنصف ابن تيمية حينما قال: - بعد أن ذكر كذب أهل الكوفة -: " ومع هذا فقد كان في الكوفة وغيرها من الثقات الأكابر كثير ".

انظر:-
طبقات ابن سعد (٦/ ٩)، والمنتقى من منهاج الاعتدال (ص ٨٨)، وبحوث في تاريخ السنة (ص ٢٦، ص ٢٧).

(٣) من الجامع (٢/ ٣٤٣، ٣٤٤)، وفي (ب): المواعيظ.

(٤) الشيخ الامام العلامة الحافظ الناقد شيخ الاسلام أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله الحراني، توفي سنة ٧٢٨هـ.
انظر:-
تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٩٦)، والكواكب الدرية، والذيل على طبقات الحنابلة (٤/ ٣٨٧)، والدرر الكامنة (١/ ١٥٤)، وطبقات المفسرين للداودي (١/ ٤٥).

الأحاديث ماروواه أهل المدينة ثم أهل/البصرة ثم أهل الشام " .

((فوائد)) :-

الأولى :-

قال أبوبكر البرديجي (١) :- الأحاديث (٢) الصحاح التي أجمع أهل الحديث على صحتها من (جهة النقل (٣)) مثل :-

---

(١) وفي (ب) : البرزنجي ،وفي (جـ) : البرذنجي ،وهو تصحيف ، والبرديجي : هو أبوبكر أحمد بن هارون بن روح البرذعي - نسبة الى (برذعة) بلده بأقصى أذربيجان ،ويعرف بالبرديجي - بفتح الباء الموحدة وسكون الراء ،وبعدها الدال المهملة ،وبعدها الياء المثناة وفي آخرها جيم - هذه النسبة الى (برديج) وهي بليدة بأقصى أذربيجان - نزيل بغداد ، كان ثقة فاضلا فهما حافظا ، توفي سنة (٣٠١هـ) .

انظر :-

تاريخ بغداد (٥/ ١٩٤) ، والانساب (٢/ ١٤٨) ، واللباب (١/ ١٣٦) ،وتذكرة الحفاظ (٢/ ٧٤٦) .

(٢) وفي (ب) : أحاديث الصحاح .

(٣) ونص العبارة في التدريب (١/ ٨٦) :- " أجمع أهل الفضل على صحة أحاديث الزهري عن سالم . . . " والجمل التي بين الاقواس غير موجودة في التدريب .

(الزهري عن سالم عن أبيه عن عمر) ، والزهري عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية مالك، وابن عيينه ، ومعمر،[1] (والزبيدي)[2] ، وعقيل[3] ، والأوزاعي ، مالم يختلف فيه ، فاذا وقع الاختلاف في مثل هذا بين هؤلاء الذين ذكرناهم توقف عنه[4] وقد خالف نافع سالما في أحاديث ، قال :-

---

(١) من (د) ، وفي بقيه النسخ : والمعمر .

(٢) (خ م د س ق) وفي (د) والزبيري بالراء ، والصواب ماأثبته ، والزبيدي هو أبو الهذيل محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي - بالزاى والموحدة مصغر - الحمصي القاضي ، ثقه ثبت من كبار أصحاب الزهري ، مات سنة (١٤٦ هـ) ، وقيل غير ذلك .

انظر :-

التقريب ص ٣٢٢ ، والمعرفة والتاريخ (١ / ١٣١) ، والجرح والتعديل (٨ / ١١١) ، وتذكرة الحفاظ (١ / ١٦٢) ، والوافي بالوفيات (٥ / ١٧٤) ، وتهذيب التهذيب (٩ / ٥٠٢) .

(٣) (ع) ، أبوخالد عقيل بن خالد بن عقيل الأموي الأيلي ، من موالي عثمان رضي الله عنه ، الحافظ الحجة ، وثقه غير واحد من الحفاظ ، مات سنة (١٤٤ هـ) .

انظر :-

تذكرة الحفاظ (١ / ١٦١) ، وتاريخ ابن معين (٢ / ٤١١) ، وتهذيب التهذيب (٧ / ٢٥٥) .

(٤) وفي (د) : عنهم .

ومثل : الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة .

ومثل : الزهري عن أبي سلمة[1] عن أبي هريرة . من رواية الأوزاعي وهشام ما لم يقع الاختلاف والاضطراب فيه » .

قال الحافظ ابن حجر :-

" وقضية ذلك أن يجري هذا الشرط في جميع ما تقدم ، فيقال : إنما يوصف بالأصحية حيث لا يكون هناك مانع من اضطراب أو شذوذ[2] .

(الثانية) :-

جمع الحافظ أبو الفضل العراقي الأحاديث التي وقعت في المسند لأحمد والموطأ (بالتراجم) الخمسة التي حكاها هو في ألفيته[3] ،

---

(١) (ع) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني ، الحافظ أحد الأعلام بالمدينة ، ثقة مكثر ، مات سنة (٩٤هـ) .

انظر : التقريب ص ٤٠٩ ، وسير النبلاء (٤/ ٢٨٧) ، وطبقات ابن سعد (٥/ ١٥٥) ، وتذكرة الحفاظ (١/ ٥٩) ، وتهذيب التهذيب (١٢/ ١١٥) .

(٢) لا يوجد كلام الحافظ هذا في نكتة المطبوعه ولا في النزهة فلعلة من نكته الكبرى .

(٣) وهي قوله في الألفية :-

١ - خاض به قوم فقيل مالك ... عن نافع بما رواه الناسك
مولاه واختر حيث عنه يسند ... الشافعي قلت : وعنه أحمد
٢ - وجزم ابن حنبل بالزهري ... عن سالم أي عن أبيه البر
٣ - وقيل زين العابدين عن أبه ... عن جده وابن شهاب عنه به
٤ - أوفا بن سيرين عن السلماني ... عنه أو الاعمش عن ذي الشان
٥ - النخعي عن ابن قيس علقمة ... عن ابن مسعود ولم من عممه

(انظر الألفيه ص ١٦٩ ، ص ١٧٠ - مع مجموعة نفائس) .

وهي[١] المطلقة ، وبالتراجم التي حكاها الحاكم[٢] ،وهي المقيدة[٣] ، ورتبها على أبواب الفقه وسماها تقريب[٤] الأسانيد[٥] ، .

قال الحافظ ابن حجر :- ((وقد/أخلى كثيراً من الأبواب لكونه لم يجد فيها بتلك الشريطه ،وفاته أيضا جمله من الأحاديث على شرطه لكونه[٦]

---

(١) وفي (د) : وفي .

(٢) ونص العبارة في التدريب(١/ ٨٧) : - " جمع الحافظ العراقي في الاحاديث التي وقعت في المسند لأحمد والموطأ بالتراجم الخمسة التي حكاها المصنف ، وهي المطلقة ، وبالتراجم التي حكاها الحاكم وهي المقيده . . . الخ " .

(٣) وهي ثلاثة عشر سنداً قيدها الحاكم بالصحابة وبالبلدان .
انظر معرفة علوم الحديث ص ٥٥ ، ٥٦ .

(٤) من (جـ) ،(د) ، وفي (أ) ، (ب) : تقريب .

(٥) وقد طبع الكتاب بتحقيق جميعية النشر والتأليف الأزهرية ، نشر دار المعارف - سورية - حلب - وبحاشيته طرح التثريب شرح التقريب ، شرح للكتاب نفسه له ولابنه أبي زرعة ،والكتاب طبع في ثمانية أجزاء في أربع مجلدات .

(٦) وفي (ب) : لأنه .

تقيّد بالكتابين للغرض[١] الذي أراده من كون[٢] الأحاديث المذكورة تصير متصلة الاسناد[٣]، مع الاختصار البالغ، قال :- ولو قدر أن يتفرغ عارف بجمع[٤] الأحاديث الواردة لجميع[٥] التراجم المذكورة من غير تقييد بكتاب ويضم اليها التراجم المزيدة عليها[٦] لجاء[٧] كتابا حافلاً حاوياً لأصح [الصحيح][٨]))[٩]

---

(١) من (د) ،وفي بقية النسخ : للحرص ، وهو تصحيف .

(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : لكون .

(٣) من (ب) ، (د) ،وفي بقية النسخ : الأسانيد .

(٤) من (د) ، وفي بقية النسخ : بجميع .

(٥) من (د) ، وفي بقية النسخ : بجميع .

(٦) وفي (د) : المزيدة عليه .

(٧) سقطت من (ب) .

(٨) سقطت من (أ) .

(٩) لا يوجد كلام الحافظ ابن حجر هذا في النكت المطبوعة ولا في النزهة فلعله في الافصاح .

(١)
(الثالثة) :-

مما يناسب هذه المسألة أصح الأحاديث المقيدة كقولهم :-(أصح شيء[٢] في الباب كذا) ، وهذا يوجد في جامع الترمذي كثيراً ، وفي تاريخ البخاري[٣] وغيرهما .

وقال النووي في الأذكار[٤] :- لا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث فانهم يقولون : (هذا أصح ماجاء في الباب) وان كان ضعيفا ومرادهم أرجحه أو أقله[٥] ضعفاً ، ذكر ذلك[٦] عقب[٧] قول الدارقطني :- أصح

---

(١) من (د) ، وقد سقطت من (أ) ، (ب) ، وفي (جـ) : قوله .

(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : من .

(٣) انظر التاريخ الكبير (١/ص ٨٨-رقم ٢٤٦ ، ص ١٠٢ -رقم ٢٨٧ ، ص ١٣٢ -رقم ٣٩٩ ، ص ٤٤٠ -رقم (١٤١١) .

(٤) الأذكار ص ١٥٨ .

(٥) وفي (د) : وأقله .

(٦) سقطت من (أ) ، (ب) .

(٧) من (د) ، وفي بقية النسخ : عقيب .

شيء في فضائل السور فضل قل هو الله أحد (١)،
وأصح شيء في فضائل الصلوات فضل صلاة التسبيح (٢)،

---

(١) ورد في فضلها أحاديث فمنها :-

١ - حديث " والذي نفسي بيده انها لتعدل ثلث القرآن " أخرجه البخاري (كتاب فضائل القرآن - باب فضل قل هو الله أحد - ٩/٥٨ سلفية) ،وأبوداود (كتاب الصلاة - باب في سورة الصمد - ٢/١٥٢) كلاهما من حديث أبي سعيد ،والنسائي في كتاب فضائل القرآن ص ٨٢ من حديث قتادة بن النعمان رضي الله عنه .

٢ - ومنها حديث : " أيعجز أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن .. الحديث " أخرجه البخاري (كتاب فضائل القرآن - باب فضل قل هو الله أحد - ٩/٥٨) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، ومسلم (كتاب صلاة المسافرين - باب فضل قراءة قل هو الله أحد ١/٥٥٦) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه .

وغير ذلك من الأحاديث الواردة في فضلها .

وانظر أيضا التذكار للقرطبي ص ٢٨٠ ،وتحفة الذاكرين ص ٢٧٤ .

(٢) الحديث مروى من طريق أحد عشر صحابيا وهم :-

١ - ابن عباس .	٢ - والعباس .
٣ - والفضل بن عباس .	٤ - وابن عمر .
٥ - وعلي بن أبي طالب	٦ - وجعفر بن أبي طالب
٧ - وعبد الله بن جعفر	٨ - وأبو رافع

٠٠/٠٠

٩ - وأم سلمة . ١٠ - عبد الله بن عمرو .

١١ - رجل من الانصار .

أخرجه أبو داود (كتاب الصلاة - باب صلاة التسبيح - ٢/٦٧) ، والترمذي (كتاب الصلاة - باب ما جاء في صلاة التسبيح - ٢/٣٠٤٧) ، وابن ماجة (كتاب اقامة الصلاة - باب ما جاء في صلاة التسبيح - ١/٤٤٢) وابن خزيمة (٢/٢٢٣) ، والحاكم (١/٣١٩) ، والبيهقي (٣/٥٢) ، والطبراني في الكبير (١١/١٦١) ، وأبو نعيم في قربان المتقين (كما في اللاليء - ٢/٤٠) ، وغيرهم كثير من طرق كثيره والحديث صحيح بمجموع طرقه .

وقد صححه جماعة من المحدثين منهم :-

المنذري ، والآجري ، وأبو داود ، وأبو الحسن المقدسي ، وابن ناصر الدين ، والحاكم ، والبيهقي ، وابن حجر ، ومن المحدثين المعاصرين الالباني .

انظر صحيح الجامع (٦/٢٩٤) .

وأفرد طرق الحديث في كتاب مستقل كل من :-

ابن مندة (كما في اللاليء - ٢/٣٢) ، والدارقطني (كما في اتحاف السادة - ٣/٤٧٧) .

والخطيب البغدادي (كما في تذكرة الحفاظ - ٣/١١٤٠) .

وأبو سعد السمعاني (أيضا في تذكرة الحفاظ ٤/١٣١٧) .

وأبو موسى المديني (كما في اتحاف السادة - ٣/٤٨١) .

والتاج السبكي (كما في اتحاف السادة - ٣/٤٨١) .

وابن ناصر الدين (كما في لحظ الألحاظ ص ٣٢٢) وقد طبع كتابه .

وابن حجر (كما في أجوبته عن أحاديث المصابيح ٣/١٧٩٧) .

٠٠/٠٠

٠٠/٠٠

والسيوطي (انظر كتاب دليل مخطوطات السيوطي (ص ٥٩/رقم ١٧) ، وأخيراً ألف في صلاة التسبيح جزء مفيد ، جمع مؤلفه كل ما يتعلق بصلاة التسبيح من ناحية حديثية وفقهية وهو كتاب : (التنقيح كما جاء في صلاة التسبيح) لجاسم بن سليمان الفهيد الدوسري ، ومنه استفدت كثيراً مما كتبت آنفا ، فانظره فانه جزء نفيس .

وذكر هذا المثال وأرد ، لأن هذا الحديث وإن صح ففي فضائل بقية الصلوات ما هو أصح .

وهذه أمثلة منثورة[1] من ذلك[2] :-

(حديث) الحسين (بن علي)[3] :- البخيل من (ذكرت)[4] عنده فلم يصل علي " أخرجه ابن حبان ، وقال :- هذا أشبه شيء رواه الحسين بن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم .[5]

---

(١) من (جـ) ، (د) ، وفي (أ) ، (ب) : منثورة .

(٢) هذه الأمثلة التي سيذكرها المصنف رحمه الله غير مذكورة في التدريب.

(٣) سقطتا من (ب) .

(٤) سقطت من (ب) .

(٥) انظر مورد الظمآن ص ٥٩٤ ولم يذكر فيه كلام ابن حبان على الحديث والحديث أخرجه الترمذي في جامعه (كتاب الدعوات / باب قول الرسول صلى الله عليه وسلم رغم أنف رجل ٥/ ٥٥٠) وقال حديث حسن صحيح غريب ، واسماعيل القاضي في فضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ص ٤١ ، .

وابن السني في عمل اليوم والليلة ص١٤٧ رقم ٣٨٤ .

والحاكم في المستدرك (١/ ٥٤٩) وقال صحيح الاسناد ووافقه الذهبي كلهم من طريق سليمان بن بلال عن عمارة بن غزية عن عبد الله ابن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عن حسين بن علي بن أبي طالب مرفوعاً .

والحديث عزاه الهيثمي في المجمع (١٠/ ١٦٤) للطبراني وقال : فيه يحيى بن عبد الحميد الحماني وهو ضعيف ، ولكن متابعة الحديث الذي قبله قد تقويه اهـ .

والحديث صححه الألباني بمجموع طرقه وشواهده .

انظر : حاشية مشكاة المصابيح (١/ ٢٩٤) ، وحاشية فضل الصلاة على النبي ص٣٩ الى ص ٤٤ .

(ق ٤٦ / ب)

(حديث)/عبدالله بن زيد بن عبدربه في "الأذان" قال الترمذي وغيره :- هو أصح شيء رواه عبدالله بن زيد .(١)

---

(١) وهو حديث رؤيه عبدالله بن زيد رضي الله عنه للأذان في المنام ... الحديث أخرجه الترمذي في جامعه (كتاب الصلاة - باب ماجاء في بدء الأذان - ١/ ٣٦١) ، وقال : حديث حسن صحيح ولا نعرف له - يعني عبدالله بن زيد - عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا يصح الا هذا الحديث الواحد في الأذان .

قلت : والفرق واضح بين مانقله السيوطي وبين ماقاله الترمذي نصاً - فإن عبارة السيوطي تفيد بأن أصح مارواه عبدالله بن زيد حديث الأذان ، وأن هناك ماهو دونه في الصحة من طريقه .

وأما عبارة الترمذي فتفيد نفي الصحة عن كل مرويات عبدالله بن زيد رضي الله عنه سوى حديث الأذان هذا ،والى هذا المعنى الثاني ذهب ابن عدي فقال : لا نعرف له شيئا يصح غيره ، وجزم البغوي بأن ماله غير حديث الأذان ، ودفع كل هذه الدعاوى الحافظ ابن حجر فقال : " أطلق غير واحد أنه ليس له غيره وهو خطأ ، فقد جاءت عنه عدة أحاديث ستة أو سبعة - جمعتها في جزء مفرد " .

انظر :-

الاصابة (٢/ ٣١٢) ،والتلخيص الحبير (١/ ١٩٧ ، ١٩٨) ، وتعليق أحمد شاكر على الترمذي (١/ ٣٦١) .

(حديث) كثير بن زيد (١) عن ربيح (٢) بن عبد الرحمان بن أبي سعيد (٣)

---

(١) (د ت ق) أبو محمد كثير بن زيد الأسلمي المدني ابن مافنّة - بفتح الفاء وتشديد النون - صدوق يخطيء ، مات في آخر خلافة المنصور وكانت وفاته سنة ١٥٨ هـ .

انظر :-

التقريب ص ٢٨٤ ، وميزان الاعتدال (٣ / ٤٠٤) ، والمغني (٢ / ٥٣٠) ، وتهذيب التهذيب (٨ / ٤١٣) .

(٢) وفي (ب) : ذبيح وهو تحريف .

(٣) (د م ت ق) ربيح - بموحدة وبمهملة مصغرا - بن عبد الرحمن بن أبي - سعيد الخدري المدني ، ويقال اسمه سعيد وربيح لقب ، مقبول ، .

وقال أحمد : ليس بمعروف .

وقال البخاري : منكر الحديث .

وقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به .

انظر :-

التقريب ص ١٠٠ ، وميزان الاعتدال (٢ / ٣٨) ، وتهذيب التهذيب (٣ / ٢٣٨) .

"لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه (١) .

قال اسحاق بن راهويه : - هو أصح ما في الباب .

---

(١) الحديث أخرجه الترمذي (كتاب الطهارة - باب ماجاء في التسمية عند الوضوء - ١/ ٣٧) وقال أحمد بن حنبل : لا أعلم في هذا الباب حديثا له اسناد جيد .

(قلت) : وفي سنده أبو ثفال ، ورباح بن عبد الرحمن ، قال أبوحاتم وأبو زرعه عنهما : مجهولان ، وفيه أيضا يزيد بن عياض . قال النسائي : متروك ، وكذبه مالك .

ومن هذا الوجه أخرجه ابن ماجه (كتاب الطهارة - باب ماجاء في التسمية في الوضوء - ١/ ١٤٠) ، وأخرجه من حديث أبي هريرة أيضا وفيه يعقوب بن سلمه الليثي ، .
قال الحافظ : مجهول ، وأبوه لين الحديث ، ومن حديث سهل بن سعد أيضا وفيه عبد المهيمن بن عباس وهو ضعيف ، وأخرجه الدارمي في سننه (كتاب الوضوء - باب التسمية - ١/ ١٤١) ، من طريق أبي سعيد بمثل حديث الباب وفيه كثير وربيح وقد تقدم الكلام عليهما ص ٤٩٩ ، والبيهقي في السنن الكبرى (كتاب الطهارة - باب التسمية على الوضوء - ١/ ٤٣) ، من حديث أبي سعيد ، وسعيد بن زيد ، وأبي هريرة من طريقين أحدهما تقدم الكلام عليه عند ذكر سند ابن ماجه والثاني من طريق محمد الظفري وليس بالقوي ، والدارقطني في سننه (كتاب الطهارة - باب الحث على التسمية) من حديث أبي هريرة .

والحديث أخرجه خلق غير هؤلاء من حديث من ذكر من الصحابة ومن حديث عائشة ، وأبي سَبْرة - بفتح المهملة وسكون الموحدة - ، وعلي ، وأنس رضي الله عنهم أجمعين .

٠٠/٠٠

٠٠/٠٠

قال الحافظ ابن حجر : والظاهر أنّ مجموع الأحاديث يحدث منها قوة على أن له أصلاً .

وقال ابن أبي شيبة : ثبت لنا أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قاله .

وقال ابن سيد الناس : لا يخلو هذا الباب من حسن صريح وصحيح غير صريح

وقال الشوكاني : لا شك أنها - أي طرق الحديث - جميعا تلتنتهض للاحتجاج بها ، بل مجرد حديث أبي هريرة ينتهض لأنه حسن ، فكيف اذا عضد بهذه الاحاديث الوارده في معناه .

وقال الألباني : ثم إن في هذا الاسناد ضعفا ، ولكنه يتقوى بالشواهد التي قبله لاسيما ولحديث أبي هريرة طريقان .

قلت :- فالحديث بمجموع طرقه يدل على أن له أصلا ، وأنه لا ينزل عن درجة الحسن ان شاء الله تعالى .

وانظر أيضا التلخيص الحبير (١/ ٧٢ - ٧٥) ، ونيل الأوطار (١/ ١٥٩ - ١٦١) ، ومشكاة المصابيح (١/ ١٢٧ - ١٢٨) .

(حديث) عبيد الله بن مقيسم[1] عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى[2] عنهما :- " أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم سُئل عن مَاءِ البَحْرِ ؟؟ فقال : الطَّهُور ماؤه الحِلُّ مَيتتُه " .

قال أبو علي ابن السكن[3] :- هو أصح ماروي في هذا الباب[4] ، ذكره

---

(١) (خ م د س ق) عبيد الله بن مقسم القرشي مولى بن أبي نمر المدني وثقه أبو داود والنسائي وأبوحاتم وابن حبان من الرابعة .

انظر : تهذيب التهذيب (٧/ ٥٠) والتقريب ص ٢٢٧ ، والمعرفة والتاريخ (٢/ ٤٧٣) والثقات (٥/ ٧٣) .

(٢) من (ج) .

(٣) أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن المصري البزار الحافظ الحجة ، توفي سنة (٣٥٣هـ) .

انظر : تهذيب تاريخ دمشق (٦/ ١٥٦) ، وتذكرة الحفاظ (٣/ ٩٣٧) .

(٤) الحديث أخرجه أحمد (١/ ٣٧٣) ، وابن ماجه (كتاب الطهارة - باب الوضوء بماء البحر - ١/ ١٣٧) ، والدارقطني (باب في ماء البحر - ١/ ٣٤) وغيرهم من طريق عبيد الله بن مقسم عنه ، وهذا الطريق يعتبر متابعة لرواية أبي الزبير عن جابر فيما أخرجه الطبراني في الكبير (٢/ ٢٠٣ / رقم ١٧٥٩) ، والدارقطني (١/ ٣٤) ، والحاكم (١/ ١٤٣) .

والحديث من رواية ابن جريج عن ابي الزبير به ، قال في البدر المنير (١/ ٧/ ١) : وهذا سند على شرط الصحيح الا أنه يخشى أن يكون ابن جريج لم يسمعه من أبي الزبير فانه مدلس ، وأبو الزبير مدلس أيضا ، وقد عنعنا في هذا الحديث .

حاشية الطبراني - (٢/ ٢٠٣) .

قلت : انتفى تدليس ابي الزبير بمتابعة عبيد الله بن مقسم له ، والحديث حسن ان شاء الله .

الحافظ ابن حجر في تخريج الرافعي (١) .

(حديث) ابن عمر رضي الله تعالى عنهما :- " لا تقبل صلاة بغير طهور ، ولا صدقة من غلول " قال الترمذي :- هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن (٢) .

(حديث) (٣) علي رضي الله عنه :- مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم " قال الترمذي :- هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن (٤) .

---

(١) هو التلخيص الحبير ، وقد تقدم العزو اليه .

(٢) أخرجه الترمذي (كتاب الطهارة - باب ماجاء لا تقبل صلاة بغير طهور ١/ ٦) ، ومسلم (كتاب الطهارة - باب وجوب الطهارة - للصلاة ١/ ٢٠٤) وأبو داود (كتاب الطهارة - باب فرض الوضوء - ١/ ٤٩) من حديث علي ، وأسامه بن عمير الهذلي ، والنسائي (كتاب الطهارة - باب فرض الوضوء - ١/ ٨٧) من حديث أسامة بن عمير وحده ، وابن ماجة (كتاب الطهارة - باب لا يقبل الله صلاة بغير طهور ١/ ١٠٠) .

وقول الترمذي في حديث ابن عمر : (أصح شيء في هذا الباب) فيه نظر ، لأنه أشار الى حديث أبي هريرة ، وحديثه أخرجه البخاري (كتاب الوضوء - باب لا تقبل صلاه بغير طهور - ١/ ٢٣٤) ، ومسلم (كتاب الطهارة - باب وجوب الطهارة للصلاة - ١/ ٢٠٤ - رقم ٢) بلفظ : " لا تقبل صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ " .

(٣) حديث علي سقط بكماله من نسخة (د) .

(٤) أخرجه في جامعه (كتاب الطهارة - باب ماجاء أنّ مفتاح الصلاة الطهور ١/ ٨/ رقم ٣) ، وأبو داود (كتاب الطهارة - باب فرض الوضوء ١/ ٤٩/ رقم ٦١) ، وابن ماجة (كتاب الطهارة - باب مفتاح الصلاة الطهور ١/ ١٠١/ رقم ٢٧٥) ، والدارمي (كتاب الصلاه والطهارة

٠٠/٠٠

١/١٤٠/رقم ٦٩٣) ، وأحمد في مسنده (١/١٢٣) كلهم من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن محمد بن الحنفية عن علي به .

قال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على جامع الترمذي (١/٩) :

بعد أن ساق قول الترمذي : (أصح شيء في هذا الباب وأحسن) قال : هذا هو الصواب ، ورجح القاضي أبوبكر بن العربي حديث جابر ، وهو غير جيد ، فإن حديث جابر رواه أحمد برقم (١٤٧١٥/٣/٣٤٠) من طريق أبي يحيى القتات وهو صدوق في حديثه لين أ . هـ .

قلت : وكذلك حديث (علي) فيه عبد الله بن محمد بن عقيل وهو صدوق في حديثه لين كما قال الحافظ في التقريب ص ١٨٨ ، ولكن يبقى كلام أحمد شاكر رحمه الله تبعا للترمذي - صحيحاً ولكن - بغير العلة التي ذكرها وانما بسبب آخر ، وهو أن حديث علي رضي الله عنه رجال سنده مخرج لهم في البخاري ومسلم سوى هناد بن السري أخرج له البخاري في خلق أفعال العباد ، وسبب ثان هو أن سند حديث جابر فيه سليمان بن قَرْم - بفتح القاف وسكون الراء - بن معاذ البصري النحوي سيء الحفظ يتشيع ص ١٣٥ ، والحديث بسند علي حسن كما قال المباركفوري رحمه الله .

انظر : (تحفة الاحوذي ١/٤٠) .

(حديث)أنس رضي الله [تعالى](١) عنه :- "أنّ النبي صلى الله عليه وسلم كَانَ إِذَا دَخَلَ الخَلاَءَ قال : اللّهُمَ إِنِي أَعُوذُ بِكَ من الخُبُث والخَبَائث " قال الترمذي :- هو أصح شيء في هذا الباب وأحسن (٢) .

---

(١) سقطت من (أ) ، (ب) .

(٢) الحديث أخرجه الترمذي (كتاب الطهارة - باب ما يقول اذا دخل الخلاء - ١/ ١٠) وقال بعد أن ساق طريقاً آخر لحديث أنس من رواية حماد بن زيد عن أبيه صهيب به ، قال : هذا حديث حسن صحيح ، وحديث أنس هذا أخرجه أحمد (٣/ ٩٩) ، والبخاري (كتاب الوضوء - باب ما يقول عند الخلاء - ١/ ٢٤٢) ، ومسلم (كتاب الحيض باب ما يقول اذا أراد دخول الخلاء - ١/ ٢٨٣ /رقم ١٢٢) ، وأبو داود (كتاب الطهارة - باب ما يقول الرجل اذا دخل الخلاء - ١/ ١٥) ، والنسائي (كتاب الطهاره - باب القول عند دخول الخلاء ١/ ٢٠) ، وابن ماجة (كتاب الطهارة - باب ما يقول الرجل اذا دخل الخلاء ١/ ١٠٩ /رقم ٢٩٨) .

قلت : والحديث مروي من طرق عن صحابه فمن حديث علي أخرجه الترمذي وابن ماجة كلاهما عن الحكم بن عبد الله النصري - بالنون - وقد وقع في نسخة ابن ماجة المطبوعة تصحيف فأبدل (بالبصري) بالباء وهو تصحيف فليس هناك من تلامذه أبي اسحاق من يسمى الحكم البصري ، بل الصحيح هو الحكم بن عبد الله النصري - بالنون - قال الحافظ عنه : مقبول ، وفيه أيضا أبو اسحاق السبيعي وهو مدلس ، وقد عنعن .

انظر : تهذيب الكمال (٦/ ١٠٤٩ / أ) ، والتقريب ص ٧٩ ، وطبقات المدلسين لابن حجر ص ١١ .

٠٠/٠٠

٠٠/٠٠

ومن حديث زيد بن أرقم عند أبي داود وابن ماجة وفيه قتادة السدوسي عن النضر بن أنس عن زيد به وقتادة مدلس وقد عنعن ، وهو من المرتبة الثالثة في المدلسين .

انظر طبقات ابن حجر ص ١١ ، ومن حديث ابن مسعود رواه الاسماعيلي في معجمه ، وقال العيني :- باسناد جيد ، ومن حديث جابر، وقال المباركفوري لم أقف عليه ، وكذلك أقول : فانني بحثت عنه فلم أقف عليه .

وبعد بيان علل هذه الطرق للحديث أو بيان رتبة ثبوتها ، وأنها دون الصحة ، تبين صحة قول الترمذي في أنّ حديث أنس المروي عند الشيخين أصح شيء وأحسن ، وكذلك تبين لنا صحة حكم الترمذي على حديث أنس من طريق أخرى عنه : حسن صحيح ، وهو عين ما فصلته وبينته ، فالحديث من طريق أنس صحيح ، ومن طريق ابن مسعود حسن ، وهذا عند من يذهب الى أنّ معنى وقول الترمذي حسن صحيح أي حسن باعتبار طريق وصحيح باعتبار طريق آخر .

انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ١١٣ ، والتبصرة والتذكرة (١/١٠٨) ، وفتح المغيث ص ٩١ .

(حديث) أبي أيوب الأنصاري[1] :- " إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو غربوا " .

---

(١) الحديث أخرجه الترمذي (كتاب الطهارة - باب ما يقول اذا خرج من الخلاء - ١/ ١٣) والحديث من طريق أبي أيوب أخرجه البخاري (كتاب الطهارة - باب لا تستقبل القبلة بغائط أو بول ١/ ٢٤٥) ، ومسلم (كتاب الطهارة - باب الاستطابة ١/ ٢٢٤ / رقم ٥٩ ، وأحمد (٥/ ٤١٥) ، وغيرهم . والحديث مروي عن صحابة آخرين منهم عبد الله بن الحارث ، وحديثه عند ابن ماجة (كتاب الطهارة - باب النهي عن استقبال القبلة ١/ ١١٥) ، واسناده صحيح ، وحديث معقل بن أبي معقل أخرجه أبو داود (كتاب الطهارة - باب كراهية استقبال القبلة ١/ ١٧) ، وابن ماجة (كتاب الطهارة - باب النهي عن استقبال القبلة - ١/ ١١٦) كلاهما عن عمرو بن يحي المازني ، عن أبي زيد عن معقل به ، وأبو زيد قيل اسمه الوليد ، مولى بني ثعلبة .

قال ابن حجر : مجهول كما في التقريب ص ٤٠٧ ، ومن حديث أبي هريرة عند مسلم (كتاب الطهارة - باب الاستطابة ١/ ٢٢٤ / رقم ٦٠) ومن حديث سهل بن حنيف أخرجه الدارمي (كتاب الطهارة - باب النهي عن الستقبال القبلة بغائط أو بول ١/ ١٣٥) ، وفيه عبد الكريم ابن أبي المخارق ، وهو ضعيف . تقريب ص ٢١٧ .

وبهذا يتبين أن حديث أبي أيوب هو أصحها وأحسنها كما قال الترمذي رحمه الله ، على الرغم من أن هناك طرقا صحيحة ولكنها دون الطريق المختارة التي عبّر الترمذي عنها بقوله : " أصح شيء في هذا الباب وأحسن " .

قال الترمذي : - هو أحسن شيء في هذا الباب [وأصح](١) .

(حديث) عائشة رضي الله تعالى عنهما : " من حدثكم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبول قائما فلا تصدقوه ما كان يبول الا قاعدا "

قال الترمذي : - هو أحسن شيء في هذا الباب وأصح .(٢)

---

(١) من (د) ، ومن جامع الترمذي (١/ ١٤) ، وقد سقطت من بقية النسخ .

(٢) أخرجه الترمذي (كتاب الطهارة - باب ما جاء في النهي عن البول قائما ١/ ١٧) ، وأحمد في مسنده (٦/ ١٣٦) ، والنسائي (كتاب الطهارة باب البول في البيت جالسا ١/ ٢٦) ، وابن ماجة (كتاب الطهارة وسننها - باب البوق قاعدا - ١/ ١١٢/ رقم ٣٠٧) ، والبيهقي (١/ ١٠٢) ، وفيه متابعة اسرائيل لشريك عن المقدام ، كلهم من طريق شريك عن المقدام بن شريح بن هاني عن أبيه عن عائشة به سوى ماتقدم عن البيهقي ، وفيه شريك هو ابن عبد الله النخعي القاضي ، صدوق يخطيء كثيرا .

تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة ، وهو يدلس أيضا من الطبقة الثانية من المدلسين ، وقد روى له مسلم في المتابعات .

انظر : التقريب ص ١٤٥ ، وطبقات المدلسين ص ٧ .

قال الترمذي : وفي الباب عن عمر ، وبريدة ، وعبد الرحمن بن حسنة .

٠٠/٠٠

قلت :- أما حديث عمر فأخرجه ابن ماجة (كتاب الطهارة - باب في البول قاعدا - ١١٢/١/رقم ٣٠٨) ، والبيهقي (كتاب الطهارة - باب البول قاعد ١٠٢/١) كلاهما عن عبد الكريم بن أبي أمية عن نافع عن ابن عمر عن عمر به ، وعبد الكريم ضعيف . التقريب ص ٢١٧ ، وحديث (بريدة أخرجه البزار ، .

قال الشوكاني : - وحديث بريدة في هذا غير محفوظ . انظر النيل (١٠٧/١)

وعن (جابر) أخرجه ابن ماجه (كتاب الطهارة - باب في البول قاعدا - ١١٢/١) وفيه عدي بن الفضل .

قال عنه ابن معين وأبوحاتم : متروك . كما في الميزان (٦٢/٣) .

وحديث (عائشة) صححه الألباني ، وقال على شرط مسلم . الا رواه (٩٥/١/رقم ٥٧) .

(قال ابن أبي حاتم[١] في فضائل قزوين[٢] :- حدثنا أبو زرعة حدثنا أبو نعيم حدثنا بشير بن سلمان[٣] حدثني رجل قال قال رسول صلى الله عليه وسلم :- " أغزوا قزوين فانه من أعلى أبواب الجنة "[٤].

---

(١) أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن ادريس التميمي الحنظلي الامام ابن الامام ، الحافظ ابن الحافظ ، توفي سنة (٣٢٧هـ) .

انظر : فوات الوفيات (٢ / ٢٨٧) ، وطبقات الحنابلة (٢ / ٥٥) ، وتذكرة الحفاظ (٣ / ٨٢٨) ، ولسان الميزان (٣ / ٤٣٢)

(٢) رواه عنه الرافعي في كتابه التدوين في أخبار قزوين (ق ١ / ب) .

(٣) هكذا هو مثبت أيضا في تهذيب التهذيب (١ / ٤٦٥) ، والذي أثبته السيوطي في جامعه الصغير نقلا عما ذكر من مصادر هو بشر بن سلمان ، ووافقه على ذلك المناوي وكذلك في التدوين (ق ١ / ب) ، وقال المناوي : بشر - بكسر الموحدة وسكون المعجمة بن سلمان الكوفي ، وكذلك العزيزي ، ولكن ابن حجر ذكره في التقريب (كما في النسخة الهندية والمصققة) ، والمزي في تهذيب الكمال كما في النسخة الخطية ذكره باسم : بشير بن سليمان ، وعلى كل حال فقد اتفقوا في تعيين هيئه وهو أنه والد الحكم ، وقد روى له (بخ م ٤) (وثقه) أحمد ، وابن معين ، والعجلي ، وابن حبان وابن حجر وزاد : يغرب ، .

وقال أبو حاتم ، والذهبي : صالح الحديث ، وزاد الاخير : وفيه لين .

وقال ابن سعد : كان شيخا قليل الحديث ، وقال البزار : حدث بغير حديث ، لم يشاركه فيه أحد ، (قلت وربما لينه الذهبي : لقلة حديثه واغرابه فيها فلا يشاركه فيها أحد . من السادسة .

انظر : تاريخ ابن معين (٢ / ٦٠) ، وطبقات ابن سعد (٦ / ٣٦٠) وميزان الاعتدال (١ / ٣٢٩) ، وتهذيب التهذيب (١ / ٤٦٥) ، والتقريب (ص ٤٦) ، وفيض القدير (٢ / ١٨) ، والتيسير للعزيزي (١ / ٢٥٤) .

(٤) نقله عنه السيوطي في الجامع الصغير ، ورمز له بالضعف . كما سيأتي . انظر فيض القدير (٢ / ١٨) .

قال الرافعي[1] في تاريخه[2] :- " قدمت هذا الحديث على ارساله لأنّ الخطيب قال :- حدثنا أحمد بن محمد بن داود الواعظ حدثني اسحاق بن محمد سمعت أبا زرعة الرازي يقول :- ليس في قزوين حديث أصح من هذا[3] " .

---

(١) أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي القزويني ، الامام العلامة صاحب شرح الوجيز الذي لم يصنف في المذهب مثله ، توفي سنة (٦٢٣هـ) .

انظر فوات الوفيات (٢ / ٣٧٦) ، وطبقات السبكي (٥ / ١١٩) وطبقات الشافعية للأسنوي (١ / ٥٧١) ، وطبقات الشافعية لابن شهبة (٢ / ٩٤) ، وطبقات المفسرين ص ٧٠ .

(٢) كتابه في التاريخ سماه : التدوين في اخبار قزوين . انظره (ق ١ / ب) .

(٣) العبارة بين القوسين سقطت من نسخة (د) ، والحديث عزاه السيوطي في جامعه الصغير الى الخليلي في " تاريخ قزوين " أيضا ، وحكم عليه بالضعف ، ووافقه على ذلك المناوي ، وقال بعد أن ساق كلام أبي زرعه : أي ليس في الاخبار الوارده في فضل قزوين خبر أصح منه ولا يلزم من هذا كونه صحيحا ولا حسنا أ.هـ .

وكذلك وافقه العزيزي ، والحفني ، والألباني .

انظر فيض القدير (٢ / ١٨) ، والسراج المنير (١ / ٢٥٤) ، وحاشية الحفني عليه ، وضعيف الجامع الصغير (١ / ٣١٠) ، وقوله (أصح من هذا) مع كونه ضعيفا ، لأن غالب ماروي من كون قزوين باب من أبواب الجنة موضوعات مختلفات ، فالحديث بالنسبة لهذه المختلقات يعتبر أصح منها لأنّ الضعيف أرفع بكثير من الموضوع .

انظر تنزيه الشريعه (٢ / ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤) .

(الرابعة) :-

قال يعقوب بن سفيان[1] :- لا أعلم في جميع الكتب كتابا أصح من كتاب عمرو بن حزم ، وقد كان الصحابة والتابعون[2] يرجعون اليه ، ويدعون أرائهم ، أسنده ابن عساكر[3] في تاريخه[4] .

---

(١) أبو يوسف يعقوب بن سفيان بن جوّان الفارسي الفسوي ، قال الحاكم : هو امام أهل الحديث بفارس ، محدث كبير القدر ، وقد كانت وفاته قبل أبي حاتم بشهر ، توفي سنة (٢٧٧ هـ) .

انظر : البداية والنهاية (١١ / ٥٩) ، والجرح والتعديل (٩ / ٢٠٨) ، وتذكرة الحفاظ (٢ / ٥٨٢) ، وما كتبه الدكتور العمري عنه في مقدمة تحقيقه لكتابه المعرفة والتاريخ .

(٢) وفي (ب) : والتابعين وهو لهن .

(٣) أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ، المعروف بابن عساكر ، الدمشقي ، الملقب " ثقة الدين " ، كان محدث الشام في وقته ، ومن أعيان الفقهاء الشافعية ، توفي سنة (٥٧١ هـ) .

انظر : وفيات الأعيان (٣ / ٣٠٩) ، وطبقات السبكي (٤ / ٢٧٣) وتذكرة الحفاظ (٣ / ١٣٢٨) .

(٤) ونقلها عنه الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (٤ / ١٨) وكمال عبارته : فانّ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين يرجعون اليه ويدعون رأيهم ا . هـ .

والحديث أخرجه النسائي (كتاب القسامة - باب ذكر حديث عمرو ابن حزم في العقول واختلاف الناقلين له ٨ / ٥٧) ، والدارمي (كتاب الديات - باب القود بين الرجال والنساء ٢ / ١١٠) ، والحاكم (١ / ٣٩٥) ، والبيهقي (٨ / ٢٨) ، من طريق الحكم بن موسى قال : حدثنا يحي بن حمزه عن سليمان بن داود قال حدثني الزهري عن أبي بكر

٠٠/٠٠

بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى أهل اليمن . . . الحديث وفيه ذكر الفرائض والسنن والديات ، .

قال أبو داود : قد أُسْنِدَ هذا الحديث ولا يصح ، والذي في اسناده سليمان بن داود وهم ، وانما هو سليمان بن أرقم .

(قلت) :- وهو ضعيف . كما في التقريب ص ١٣٢ .

وقال ابن حزم : صحيفه عمرو بن حزم منقطعة لا تقوم بها حجة .

وقال الألباني : أما حديث عمرو بن حزم فهو ضعيف فيه سليمان بن أرقم وهو ضعيف جدا ، وقد أخطأ بعض الرواه فسماه سليمان بن داود وهو الخولاني وهو ثقة ، وبناء عليه توهم بعض العلماء صحته وانما هو ضعيف ، وروى من حديث أبي بكر بن حزم مرسلا وهو ضعيف أيضا لارساله ا.هـ .

(قلت) :- والذي تبين لي من صنيع الألباني أنه لا يضعف الحديث بجميع ألفاظه بل يصحح بعضها للشواهد والمتابعات ، .

قال الحافظ ابن حجر :- وقد صحح الحديث بالكتاب المذكور جماعة من الأئمة لا من حيث الاسناد بل من حيث الشهرة (منهم) الشافعي وابن عبد البر والعقيلي ، وقبلهم عمر بن عبد العزيز والزهري .

انظر : التلخيص الحبير (٤/ ١٧-١٨) ، وارواء الغليل (٨/ ١٥٨) (٧/ ٢٦٨ ، ٣٠٠ ، ٣٠٣) .

(ق ٤٧/ب)

الخامسة :-

(روى الخطيب[١]) في الجامع[٢] من طريق عبد الرحمان بن أبي حاتم قال/:- حدثنا يونس بن عبد الأعلى قال : قال لي الشافعي (رضي الله تعالى عنه[٣]) :- (ليس[٤]) في المغازي أصح من كتاب موسى بن عقبة[٥] مع صغره ، وخلوه[٦] من أكثر ما يذكر في[٧] كتب غيره[٨] .

---

(١) سقطت من (ب) .

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢ / ٢٢٥) .

(٣) من (ب) .

( ) سقطت من (ب) .

(٥) أبو محمد موسى بن عقبة بن أبي عياش ، القرشي مولاهم الأسدي ، الامام الثقة الكبير ، وكان بصيرا بالمغازي النبوية ، ألفها في مجلد ، فكان أول من صنف في ذلك ، توفي سنة (١٤١هـ) .

انظر سير أعلام النبلاء (٦ / ١١٤) ، والجرح والتعديل (٨ / ١٥٤) ، والثقات لابن حبان (٥ / ٤٠٤) ، وتذكرة الحفاظ (١ / ١٤٨) ، وتهذيب التهذيب (١٠ / ٣٦٠) .

(٦) وفي (ب) : وحلوه وهو تصحيف .

(٧) وفي (أ) : من .

(٨) قال بنحو قوله الشافعي مالك بن أنس ويحي بن معين وغيرهما ، وهذا الكتاب قال عنه الذهبي : " مغازي موسى بن عقبة في مجلد ليس بالكبير ، وغالبها صحيح ، ومرسل جيد ، ولكنها مختصرة تحتاج الى زيادة بيان وتتمة " .

انظر سير النبلاء (٦ / ١١٦) .

وقد روى كتابه في المغازي ابن أخيه اسماعيل بن عقبة (المتوفى سنة ١٥٨هـ) . انظر طبقات ابن سعد (٥ / ٣١٠) ، والقطعة الباقية من المغازي توجد ببرلين، برقم ٥٥٤١ الأوراق ٧٤-٧٧ ، وقد حققها المستشرق ساخاو واختصر بعنوان " كتاب الدرر في اختصار المغازي والسير " لابن عبد البر (٤٦٣هـ) ، ومعن نقل من مغازي ابن عقبة واستفاد منه ابن حجر في الاصابة ، وابن سيد الناس في عيون الاثر .

انظر تاريخ التراث (١ / ٤٠٨) .

فهرس عام لموضوعات الجزء الاول

تمهيد	١ ـ ٥
السنة مكانتها وحجيتها	٦ ـ ١٢
علم المصطلح اهميته ، نشاته ، مصنفاته	١٣ ـ ٣٦
اسباب اختيار الموضوع	٣٧ ـ ٤١
ترجمة السيوطي	٤٢ ـ ٨٣
السيوطي محدثا ودراسة كتبه في المصطلح	٨٤ ـ ١٢٤
دراسة الكتاب	١٢٥ ـ ١٣٧
شروحات الفية السيوطي	١٣٨ ـ ١٤١
موازنة بين البحر والتدريب	١٤١ ـ ١٤٣
ميزات الفية السيوطي على الفية العراقي	١٤٤ ـ ١٤٦
قسم التحقيق	١٤٧ ـ ١٧٢
اسم الكتاب وتوثيق نسبته اليه	١٤٨ ـ ١٥٢
وصف النسخ الخطية	١٥٢ ـ ١٦٠
وصف نسخ الالفية	١٦٠ ـ ١٦٣
منهجي في التحقيق	١٦٤ ـ ١٧٢
بدء النص المحقق	١٧٣
مقدمة السيوطي	١٧٣ ـ ١٨٠
حد الحديث واقسامه	١٨١ ـ ٢٢٣
حد المحدث والحافظ	٢٢٤ ـ ٢٧٥
تعريف السند والمتن	٢٧٥ ـ ٢٩٧
الحديث الصحيح	٢٩٧
تعريف الصحيح لذاته	٢٩٧ ـ ٣١٧
تعريف الصحيح لغيره	٣١٨ ـ ٣٣٣
افادة احاديث الصحيحين	٣٣٣ ـ ٣٦١
شروط الحديث الصحيح	
اصح الاسانيد	٣٨٣ ـ ٥١٤

جدول الخطأ والصواب للجـــزء رقم (١)

بسم الله الرحمان الرحيم

الجزء	الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١	١	٩	وحجتها	وحجيتها
١	١٤	١٤	وتشمل	وتشتمل
١	١٠	١١	يس	ينص
١	١٢	١	الفته	الفتن
١	١٧	٣	الخس	الخن
١	١٨	١٣	احكام	أحكام
١	١٩	١١	اداء	داء
١	٢٠	٦	رحالاتهم	رحلاتهم
١	٢١	١٠	لقواعد	القواعد
١	٢٤	٦	ذكر	ذكره
١	٣٣	٩	طبعتات	طبعات
١	٣٣	٦	دخائر	نخائـــر
١	٤٦	٢	الايغة	الاديغة
١	٤٦	٢	الغمامة	العمامة
١	٤٧	١١	بلع	بلغ
١	٥٢	٣	الترتب	الترتيب
١	٥٤	حـ ١	يذكره	يذكر
١	٥٩	حـ ١/ ١	لصفات	الصفات
١	٥٩	حـ ١/ ٨	ثمن	ثمين
١	٦٠	٢/اسفل	قلله	قلت له
١	٦١	١	تلبيات	تلبيـــات
١	٦٣	حـ ١	الذي نقل عنه هو	الذي نقل عنه ذلك هو
١	٦٣	١٣	وتابعو	وتابعوه
١	٧٢	٧	مصار	مصارع
١	٧٢	٤/ اسفل	طلب	طلبه
١	٧٤	١	دعوة	دعواه
١	٧٤	٦	الفحس	والفحص
١	٧٤	٣/ اسفل	ومي	وفي
١	٧٦	٥	المفروع	المفروغ
١	٨٦	٣	تعذيب	تغيـيت
١	٨٧	١	الاملاة	الاملاء
١	٨٧	٤	ويبنون	ويبينون
١	٨٨	٩	الامالي	الامالي
١	٨٨	٩	يفقهون	يفقهون
١	٨٨	١٠	أتباعا	إتباعا
١	٨٩	٢/اسفل	وعروضا	وعرضا
١	٩٢	٨	نسخة	نسخه
١	٩٣	٣/اسفل	ناقس	ناقش

الجزء	الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١	١٠٩	٣	فيما	فما
١	١١٢	١٦	الالفية	لالفية
١	١١٣	٦	بيه	به
١	١١٨	١	الشيوطي	السيوطي
١	١٢١	٧	الانباء	الابناء
١	١٢٦	٣/اسفل/متن	خطي	خطى
١	١٢٨	٤/اسفل/متن	موضوعا	موضوعيا
١	١٣٣	٢/متن/اسفل	مسائد	مسائل
١	١٥١	٥	اذا	اذ
١	١٦٥	٤/اسفل/متن	الواقعان	الواقعين
١	١٦٩	١	ظ	ط
١	١٧١	٤ /اسفل	مز	برمز
١	١٧١	٥/ اسفل	شرخا	شرحا
١	١٧١	١/اسفل	بابا لأمور	بالأمور
١	١٧٢	١	بعددر	بعد
١	١٧٥	٢/حـ/اسفل	(٢/٣)	(٣ / ٧٥٢)
١	١٧٦	حـ/١	بمعني	بمعنى
١	١٧٨	٤	والثانية	والنائبة
١	١٧٨	١٢	بمعني	بمعنى
١	١٧٨	٢/اسفل	السررد	السرد
١	١٧٩	٩	قراان	فراان
١	١٨١	١١	أرى	أي
١	١٨١	١٥	والسدد	والسند
١	١٨٤	١	الملل	المسلسل
١	١٨٤	٢/اسفل	الحلل	الخلل
١	١٨٧	٥	الروايه	الرواية
١	١٨٧	١٨/اسفل	علي	على
١	١٨٩	٩	صيعها	صيغها
١	١٩٠	٦/اسفل	أوعلى	أوعى
١	١٨٩	١	اجارة	اجازة
١	١٩٢	٥/اسفل	لازمة	لازمه
١	١٩٣	٤	الاخروى	الاخروية
١	١٩٨	٨	المحاضر	المحاضرة
١	٢٠٠	١٤	طبعة	طبعه
١	٢٠٦	١	وأى	ورأى
١	٢٠٩	١١/اسفل	مطلحات	مصطلحات
١	٢١٠	٣/اسفل	القلة وجوده	لقلة وجوده
١	٢١١	٢/اسفل	طبقاه	طباقه
١	٢١٣	١٢	يلقبه	يلقه
١	٢١٣	١٠/اسفل	العرافي	العراقي
١	٢١٨	١٢	واسطلاحا	واصطلاحا
١	٢٢٣	٤	ومنن	ومن

الجزء	الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١	٢٢٤	٥	المزركش	الزركشي
١	٢٢٥	٦	بحيث	بحثت
١	٢٢٦	٥	فائذة	فائدة
١	٢٢٧	٢/اسفل	المغلق	المغلق
١	٢٢٨	٤	أنه	إنه
١	٢٢٩	٣	كفية	كفيه
١	٢٣٠	٢	فهم	مهم
١	٢٣١	٧/اسفل	بمر	بمصر
١	٢٣٢	٣	المسمس	المسمى
١	٢٣٤	١	شيخنا	شيخا
١	٢٣٨	٧	ينفقه	يفقه
١	٢٣٨	٤/اسفل	للخضيب	للخطيب
١	٢٤١	٣	إذا	إذ
١	٢٤١	٨	بما	ربما
١	٢٤١	٩	والشبخ	والثيخ
١	٢٤٢	٨	افتاء	افناء
١	٢٤٩	٣	آخره	آخرها
١	٢٥٤	٥/اسفل	المخارطه	الخارطه
١	٢٥٥	٥	(١)	(٣)
١	٢٥٦	٥	الدين	الذين
١	٢٥٦	١٠/ا سفل	المدطين	المحدثين
١	٢٥٧	٧	الفقيهة	الفقيه
١	٢٥٧	٩	وأفتي	وأفتى
١	٢٦٢	٨	راى	أي
١	٢٦٣	٦	اتببع	أتباع
١	٢٦٣	٨	يكون	بكون
١	٢٧١	٤	اجلمعت	اجتمعت
١	٢٧٧	حـ ٣	الفقية	الفقيه
١	٢٧٨	حـ٤	ابن الجرزي	الجزري
١	٢٧٩	١	فكاله	قاله
١	٢٨٢	حـ ٧	الشلف	السلف
١	٢٨٩	حـ ٣	(كلام غير مقروء)	انظر على سبيل المثال
١	٢٩٤	٤	أو أورد	أورد
١	٢٩٤	١٠	أنظر	نظر
١	٢٩٦	٣	ن الخامس	ا لخامس
١	٢٩٧	حـ ٣	(٢)	(٣)
١	٢٩٧	١٧	ولو (كلمة غير واضحة)	أنثى

الجزء	الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١	٣٠٨	٨	لا استغني	لاستغنى
١	٣١١	٢/ اسفل	حلحل	جلجل
١	٣١٥	١	فانهم	فافهم
١	٣١٧	١/ اسفل	فلعلها	فلعلهما
١	٣١٨	٧	الدنيا	الدينار
١	٣٣٢	٣	(٢)	(٣)
١	٣٣٢	٥/اسفل	المسلمي	السلمي
١	٣٤٣	٩/اسفل	وهزهزة	ونزهة
١	٣٤٨	١٢/اسفل	عن	عنه
١	٣٤٩	٤/اسفل	وفي	في
١	٣٤٩	٣	بن ببشار	ابن بشار
١	٣٥٠	١٠/اسفل	شييء	شيء
١	٣٥٢	١٢/اسفل	الفقية	الفقيه
١	٣٥٥	١٠/اسفل	أدبا	أديباً
١	٣٥٥	٥	لم يحكى	لم يحك
١	٣٥٦	٦	الأمدي بالمهمزة	الآمدي بالهمزة
١	٣٦٦	٨	وقيل	وقبل
١	٣٧٠	٨	المتوفيء	المتوفي
١	٣٧٩	٥	بيسرة	بسرة
١	٣٧٩	٣	للفظ	اللفظ
١	٣٨١	٥،٢	الاستخلاف	الاستحلاف
١	٣٨٢	٣	علينا	علياً
١	٣٩٧	٤	البخش	النجش
١	٤٠٨	حـ ٣/٢/٣/اسفل	ببع	بيع
١	٤١١	١	أصيب	أصيبت
١	٤١٤	١٠	أبلغ	بلغ
١	٤١٤	١/١/اسفل	الطرفي	العرني
١	٤١٥	٧/اسفل	الطقيلي	العقيلي

الجزء	الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١	٤١٩	٢/اسفل	والمعني	والمعنى
١	٤٢٦	٧	(١) الثانية	صوابها (٢)
١	٤٣٢	٩	النبيي	النبي
١	٤٣٢	١١	علي	على
١	٤٣٢	٧	أراد	أرادا
١	٤٣٣	٦	ابن	بن
١	٤٣٣	٧	قرشي	القرشي
١	٤٣٧	٢	يكني	يكنى
١	٤٤٩	٥	في	من
١	١٠/اسفل	١٠/اسفل	الشخاوي	السخاوي
١	٤٦٩	٧	الفقية	الفقيه
١	٤٨٤	١٠/اسفل	لايقاظ	ايقاظ
١	٤٨٥	٦/اسفل	المشهور	مشهور
١	٤٨٨	٨	البردي	البرديجي
١	٤٩٠	١٠	نكتة	نكته
١	٤٩٦	٣	كما	لما
١	٤٩٦	٦	وأرد	وارد
١	٥٠١	٥	تلنتهض	تنتهض
١	٥٠٢	١	مقيسم	مقسم
١	٥٠٩	٢	الا رواء	الارواء
١	٥١٠	١٦	مينه	عينه
١	٥١١	١/اسفل	الشريعه	الشريعة
١	٥١٢	٥	الغسوي	الفسوي
١	٥١٢	١	سلمان	سليمان
١	٥١٣	٧	صحيفه	صحيفة
١	٥١٤	١٢	قوله	قولة
١	٥١٤	١/اسفل	(٤٥١/١)	(٤٥٨/١)
٣	٥١٦	٨	والتصغير	وتصغير
٣	٥١٦	٨	بن عمر	بن عمرو

استدراكات وتعقبات الجزء الأول

استدراكات وتعقبات الجزء الاول

١ ـ ص ١١٢/١١ : تضاف حاشية رقم (١) على كلمة (التبصرة والتذكرة) وهي :
(١) وقد تقدم أن التبصرة والتذكرة اسم لمنظومة العراقي نفسه ، أما اسم شرحه فهو : فتح المغيث أو شرح التبصرة والتذكرة ، وما اثبته في المتن هو المشهور في اسم الكتاب بعد شرحه .

٢ ـ ص ١٢٨/ ـ ١٠ : يوضع حاشية على قولي : (ترتيب ابن الصلاح في كتابه) :ـ (١)
(١) أي مقدمة في علوم الحديث .

٣ ـ ص ١٦٥ / ٤ اسفل : فقد اتبعت منهج العسكري والسيوطي . تضاف كلمة السيوطي .

٤ ـ ص ١٦٩ / يضاف على فقرة (ي) بعد قولي : (عند اول موضع) جملة بعد ـ معترضتين وهي : (الا اذا كان ذكره في الموضع الثاني أليق وانسب فانني أأخره ، ولا أترجم له في الموضع الاول .) .

٥ ـ ص ١٦٩ / فقرة (م) : يزاد عقب قولي : (على الطبعتين) عبارة :ـ
(وكذلك صحيح البخاري اعتمدت فيه على طبعتي الحلبي "٤ مجلدات" ، والسلفية " مع الفتح " .

٦ ـ ص ١٧١ / ـ ٤ : يوضع بعد قولي : (ولا أحيل) عبارة : (على غيرهما) .

٧ ـ ص١٧١ / فقرة (٩) : يوضع بعد قولي : (أبين) كلمة : (معنى) .

٨ ـ ص ١٦٦ / فقرة (هـ) : يحذف منها من قولي : (وقمت بوضع أرقام ....الى قولي : ـ نهايات الصفحات للمخطوطة) ، وستأتي ص ١٧١ فقرة (١١) .

٩ ـ ص ١٦٦ / تحذف فقرة (ج) برمتها من فقرة (٢) : الالفية لتكرارها ، وستأتي ص (١٧١) .

١٠ ـ ص ١٨٥ / ـ ٦ ، ٧ : يحذف من السطرين المذكورين من قولي : (فتتابع الرواة ....الى : فلان هكذا) لتكرارها .

١١ ـ الجزء (١) / ١ ، ٢ : من اسفل : يحذف سطران من قولي : (وكتابه اسمه .....الى : الفاصل) . لتكرارها .

١٢ ـ ١ / ص ١٩٥ / ـ ٢ : تكرر الرقمان للاحالة (١) ،(٢) ، فيحذف الرقم الاول ، ويثبت الثاني فوق كلمة (مقروءاً) .

١٣ ـ ص ١٩٩ / حـ ٣ : يضاف في هذه الحاشية قبل : (وأما الطب .....الخ) قول : (قال السبكي) .

١٤ ـ ص ٢٢٢ / ـ ١٢ /كلمة(يرويها) تصير (يرو) ، وما بعدها يصير (بها) بالباء فتصير الجملة : (لم يرو) ، وتوضع: (بها) بين معكوفتين ، وتوضع حاشيـــة عليها بما يلي :ـ (*) التصويب من عندي ، وفي النسخ : يرويها .

١٥ ـ ص ٢٢٢ / س٦ : توضع فاصلة بعد (وأتباعهم) .

١٦ ـ ص ٢٢٢ / ـ ٢ / أسفل المتن : يضاف (من) قبل عبارة : (وافق اسم شيخه) .

١٧ ـ ص ٢٢٢ / ـ ١٠ / اسفل المتن : توضع كلمة (اسمه) بعد كلمة (لفظ) .

١٨ ـ ٢٣٧ / حـ١ : ترجمة الغزالي يحذف منها ما يلي : ـ (حجة الاسلام ، امام أئمـــة الدين) ، ويوضع بدلها : (الشيخ الامام) ، ويضاف اليها أيضا : (له أمور في العقيدة خالف فيها مذهب الســـلف) .
ويضاف الى مصادر ترجمته قبل الشذرات : (سير اعلام النبلا ٩ ٣٢٢/١٩ ـ ٣٤٦) .

١٩ ـ ص ٢٣٧ / حـ ٤ : (قد فتح لهم باب الرحلة لهم) تحذف (لهم) الثانية لتكرارها .

٢٠ ـ ٢٣٩ / ـ ٤ / أسفل : تغير كلمة (بها) الـى (لها) .

٢١ ـ ص ٢٥٢ / حـ ١ : سقطت كلمة (نهب) بعد ظفره .

٢٢ ـ ص ٢٧٨ / حـ ٤ : تحذف هذه الحاشية على نقصها ، لأن كلام ابن الجزري تقدم .

٢٣ ـ ص ٢٨٢ / حـ ٧ / ـ ٢ /اسفل :ـ سقطت كلمة (حديث) قبل عبارة : (يحمل ـ هذا المعنى) .

٢٤ ـ ص ٣١١ / ـ٧ : توضع رقم الاحالة (٨) فوق : (أرسطاطاليس) .

٢٥ ـ ص ٣١٥ / ـ ١ : توضع فاصلة (،) بعد كلمة (ذلك) .

٢٦ ـ ص ٣٣٦ / ـ ٨ : أبو عبد الله (الاولى) تحذف لتكرارها .

٢٧ ـ ص ٣٣٨ / ـ ٣ / اسفل :سقطت (لا) قبل : (ما قاله) .

٢٨ ـ ص ٣٤٠ / ـ ١ : تحذف (لا) قبل (فلا) .

٢٩ ـ جـ ١/ ص ٣٥٦ / س٨ : سقط حرف (في) قبل : (هذا الكتاب) .

٣٠ ـ جـ١ / حـ (٥) : سقطت ، والكلام الذي فيها : ـ (وفي الكفاية ص ٥٦٥ : وأصحابه بين يديه) .

٣١ ـ جـ ١ / صـ ٣٩٨ / س ١ / اسفل : تحذف حاشية رقم (٤) ، لأنها وضعت في هذا المكان خطأ .

٣٢ ـ جـ ١ / صـ ٣٩٩ / حـ (١) : يزاد عليها قبل الترجمة : ـ وفي (ب) : بابن . بدون واو .

٣٣ ـ جـ ١ / صـ ٤٠٧ / حـ ٢ : تقدمت (صـ ٣٩٧) .

٣٤ ـ جـ ١ / صـ ٤٨٥ / س ١ : يقوس على كلمة : (سمعت) بمربعين .

٣٥ ـ جـ ١ / صـ ٤٩٠ / س ٢ ـ ٧ / اسفل : تغير الأرقام .

المملكة العربية السعودية
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
قسم الدراسات العليا
شعبة السنة

البحر الذي زخر في شرح الفية الأثر

للحافظ جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر
السيوطي
(٨٤٩ - ٩١١ هـ)

تحقيق ودراسة

الطالب: أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي
بحث مقدم لنيل الشهادة العالمية "الماجستير"

بإشراف فضيلة الدكتور
سعدي مهدي الهاشمي
الأستاذ المشارك بقسم الدراسات العليا

عام ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م

الجزء الثاني

(مسألة)

٤١ - [illegible]

٤١٥ - أولُ جامعِ الحديثِ والأثرِ ابنُ شهابٍ آمرَاً له عُمَرُ

٤٢ - وأولُ الجامعِ للأبوابِ جماعةٌ في العصرِ واقترابُ

(١) من (ب)، (جـ) [illegible] حذف

الشرح التفصيلي :-

(مسألة) وهي ما خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ خبره ، أي من تتمة ماسيق ، وعرفت بأنها مطلوب خبري يبرهن عنه في العلم .

٤١ - (أول جامع) مبتدأ ، وبالتضايف ، أولية عرفية نسبية ، والإ فقد جمع من الأحاديث النبوية عنده جملة جماعية منهم ابن عباس ، نعم إن أراد أولية التأليف لاعلى وجه مخصوص فربما ، و :

(الحديث) مضاف إليه .

(والأثر) معطوف عليه .

(ابن شهاب) الخبر ، وبالتضايف أيضاً ، وهو الزهري .

(آمراً) بمد الهمزة من الأمر .

(له) بذلك الجمع : عمر بن عبد العزيز .

٤٢ - (وأول الجامع للأبواب) " الحديثية من باب العبادات وباب المغازي وغيرهما " .

(جماعة) متقدمون .

(في العصر) بفتح المهملة ، فسكون الأخرى ، الأول من التابعين وتابعيهم وهكذا .

(واقتراب) تقارب في الزمن الجامع لهم ، فلا يدرى أيهم أسبق " .

[illegible]

لا يحسن الكتابة[1] ، وقد أراد عمر بن الخطاب (رضي الله [تعالى][2] عنه)[3] في زمن خلافته تدوينها فلم يقدر[4] له ذلك .

---

(١) مع ثبوت معرفة كثير منهم للكتابة ، وكتابة بعضهم للحديث ، فقد كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب للوحي بلغوا أربعين كاتباً ، وكتاب للصدقة ، وكتاب للمداينات ، والمعاملات ، وكتاب للرسائل ، .

وقد تبرع بعض الذين يعرفون الكتابة والقراءة بتعليم اخوانهم ومن أوائل هؤلاء المعلمين سعد بن الربيع الخزرجي ، وبشير بن سعد بن ثعلبة ، وأبان بن سعيد بن العاص وغيرهم ، إلى جانب وجود الكتاتيب ، روى عثمان بن عبيد الله قال رأيت أبا هريرة يصغر لحيته ونحن في الكتاب ولغزوة بدر أثر في انتشار القراءة والكتابة حينما أذن رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم لأسرى بدر بأن يفدي كل كاتب منهم نفسه بتعليم عشرة من صبيان المدينة الكتابة والقراءة ا . هـ . مختصراً من كتاب السنة قبل التدوين ص ٢٩٨ - ص ٣٠٠ ، وفي رؤيه عثمان بن عبيد الله لأبي هريرة .

انظر :-

الجرح والتعديل (٦ / ١٥٦) ، ودفاع عن أبي هريرة (ص ٢٩٧) .

(٢) من (ب) ، (جـ) .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) وفي (أ) : تقدر (بمثناتين فوقيتين) .

(ق ٤٨/ أ)

قال ابن سعد في الطبقات[١] :-

((أنا[٢] قبيصة بن عقبة أنا[٣] سفيان ، عن معمر عن الزهري قال :- أراد عمر بن الخطاب أن يكتب السنن فاستخار الله تعالى شهراً ، ثم أصبح وقد عزم له ، فقال :- (قد[٤]) ذكرت قوما كتبوا كتاباً فأقبلوا - عليه ، وتركوا كتاب الله تعالى)) .

وقال الهروي في ذم الكلام :- " أخبرنا محمد بن عبد الله بن داود[٥] أنا الحسن[٦] بن محمد ثنا[٧] علي بن محمد بن عيسى[٨] ثنا أبو اليمان - أخبرني شعيب[٩] ، عن الزهري أخبرني عروة بن الزبير : أن عمر بن الخطاب (رضي الله تعالى عنه[١٠]) أراد أن يكتب السنن واستشار[١١] فيها

---

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد (٣/ ٢٨٦) .

(٢) من (ب) ، (د) ، وفي (أ) ، (جـ) : أما .

(٣) وفي (أ) ، (جـ) : ثنا .

(٤) سقطت من (د) .

(٥) وفي الأصل (ق ١٢/ أ) بعدها : بن بهرام ، وليست موجودة في النسخ .

(٦) وفي الأصل (ق ١٢/ أ) : الحسين بن محمد بن أحمد بن زياد .

(٧) من (أ) ، ومن الأصل (ق ١٢/ أ) ، وفي جميع النسخ : أنا .

(٨) وفي (د) : أنا .

(٩) وفي (د) : سعيد .

(١٠) سقطت من (د) ، وفي الأصل (ق ١٢/ ١) : رضي الله عنه .

(١١) وفي (ب) : فاستشار .

أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأشار عليه عامتهم بذلك ، فلبث عمر شهراً يستخير الله تعالى في ذلك شاكاً فيه ثم أصبح يوماً وقد عزم الله (تعالى)[1] له فقال :- اني كنت ذكرت لكم من كتابة السنن ما قد علمتم ، ثم تذكرت فاذا أناس من أهل الكتاب من قبلكم قد كتبوا مع كتاب الله [تعالى][2] كتباً[3] فأكبوا عليها وتركوا (كتاب الله تعالى)[4] ، وإني (والله لا ألبس كتاب الله بشيء)[5] فترك كتاب السنن[6] .

قال بعض المتأخرين :-

ليته دونها فانها كانت تتواتر الى الصحابة كما تواترت الكتب المصنفة عن أربابها فيقطع[7] بصحتها دون [الرحيل][8] فيها ،

(١) سقطت من (د) .
(٢) من (د) .
(٣) وفي (ب) : كتابا . (٤) سقطت من (ب) .
(٥) من اللَّبْس أو اللَّبَس : وهو اختلاط الأمر ، ومعنى قول الفاروق رضي الله عنه : أي : لا اخلط مع كتاب الله شيء .
انظر : مجمل اللغة (٣ / ٨٠١) ، ولسان العرب (٦ / ٢٠٤) .
(٦) انظر ذم الكلام للهروي (ق ١٢ / أ) وقد نقل السيوطي الأثر بالمعنى ، وأخرج هذا الأثر أيضا الخطيب البغدادي في (تقييد العلم ص ٥٠) ، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١ / ٧٧) ولفظه : " والله إني لا أشوب كتاب الله بشيء أبدا " .
وروي عن عمر رضي الله عنه أيضا تحريقه لبعض ماكتب في عهده .
انظر : تقييد العلم ص ٥٢ ، وكذلك روي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه كما في تذكرة الحفاظ (١ / ٥) .
ولكن قال الذهبي في هذا الأثر عن أبي بكر : لا يصح .
(٧) من (د) ، وفي بقية النسخ : فقطع .
(٨) من (د) ، وفي بقيه النسخ : الرجل وهو تحريف .

(ق ٤٨/ب)

فلما كان زمن عمر بن عبد العزيز على رأس المائة أمر بتدوين الحديث ، قال البخاري في صحيحه[١] في "أبواب العلم"[٢] : - وكتب عمر بن عبد العزيز[٣] الى أبي بكر بن حزم[٤] : أنظر ماكان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه ، فاني خفت دروس العلم وذهاب العلماء ، [و][٥] أخرجه أبونعيم في تاريخ أصبهان[٦] بلفظ : " كتب عمر بن عبد العزيز إلى الآفاق / : -

---

(١) البخاري في صحيحه (كتاب العلم - باب كيف يقبض العلم - ١/ ١٩٤) .

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) انظر فتح الباري (١/ ١٩٤) .

(٤) أبوبكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري ، ينسب إلى جد أبيه ولجده عمرو صحبة ، ولأبيه محمد رؤيه ، وأبوبكر تابعي فقيه استعمله عمر بن عبد العزيز على إمرة المدينة وقضائها ، توفي سنة (١٢٠هـ) .

انظر :-

الثقات لابن حبان (٥/ ٥٦١) ، وتهذيب التهذيب (١٢/ ٣٨) ، وتاريخ خليفة ص ٣١١ .

(٥) من (د) .

(٦) أخبار أصبهان (١/ ٣١٢) ، وتمام العباره فيه :-

" . . . . . واحفظوه فإني أخاف دروس العلم وذهاب العلماء " .

انظروا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجمعوه " .

وقال(١) مالك في الموطأ رواية محمد بن الحسن*: أنا(٢) يحي بن سعيد(٣) أنّ عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم : - أن انظر(٤) ماكان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أو سنة أو حديث (عمر)(٥) أو نحو هذا فاكتبه(٦) فى فاني قد خفت دروس العلم ،وذهاب العلماء ، وأخرج ابن عبد البر في التمهيد(٧) من طريق ابن وهب قال :- سمعت مالكاً يقول كان عمر بن عبد العزيز يكتب إلى الأمصار يعلمهم السنن والفقة ،ويكتب إلى المدينة يسألهم عن ما مضى ، وأن يعملوا بما(٨) عندهم، ويكتب الى أبي بكر بن عمرو بن حزم أن يجمع السنن ،ويكتب إليه بها ، فتوفي عمر وقد كتب ابن حزم كتباً قبل أن يبعث بها إليه ، .

---

(١) وفي (ب) : وكان ؛ وهو تصحيف .

(٢) وفي (أ) : ثنا .

(٣) هو الأنصاري .

انظر : تهذيب التهذيب (١١/ ٢٢٢) ،واسعاف المبطأ (ص. ٣٠) .

(٤) وفي (ب) : انظر بدون أن .

(٥) سقطت من (د) .

(٦) وفي (أ) : واكتبه .

(٧) التمهيد (١/ ٨٠) .

(٨) وفي (أ) : بها .

* انظر موطأ محمد ص ٢٢٠ .

وقال الهروي في ذم الكلام :-

" لم تكن الصحابة ولا التابعون يكتبون الحديث[1] انما كانوا يؤدونها لفظاً ويأخذونها حفظاً إلا كتاب الصدقات[2] ، والشيء اليسير الذي يقف عليه الباحث بعد الاستقصاء حتى خيف عليه الدروس ، وأسرع في العلماء الموت ، أمر [أمير][3] المؤمنين عمر بن عبد العزيز أبا بكر الحزمي فيما

---

(١) هذا النفي ليس على اطلاقه ، فقد ثبت أن بعض الصحابة كان يكتب الحديث مثل عبد الله بن عمرو بن العاص .

قال أبو هريرة :- " ما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحد أكثر حديثاً عنه مني ، إلا ماكان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب " . رواه البخاري (كتاب العلم - باب كتابة العلم - ١/ ٢٠٦) أو يحمل على الكتابة العامة أما أن يكتب الصحابي خاصة ما يسمعه منه

قال ابن رجب : اعلم أن العلم المتلقى عن النبي صلى الله عليه وسلم من أقواله وأفعاله كان الصحابة رضي الله عنهم في زمن نبيهم صلى الله عليه وسلم يتداولونه بينهم حفظاً له ورواية ، ومنهم من كان يكتب كما تقدم في كتاب العلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه . علل ابن رجب (١/ ٣٦) .

وانظر :-

موضوع التدوين بتوسع في : تقييد العلم (ص ٧٤ - ص ١٠٣) ، والعلم لزهير بن حرب (ص ١٩٢) ، والسنة قبل التدوين (ص ٣٤٣ - ص ٣٦٠) .

(٢) فقد كتب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كتاب الصدقات والديات والفرائض والسنن لعمرو بن حزم وغيره .

انظر : جامع بيان العلم (١/ ٨٥) ، وتقييد العلم للخطيب ص ٧٢ ، وتاريخ بغداد له (٨/ ٢٢٨) ، وإعلام الساجدين (ص ١٣٥) .

(٣) من (د) ، وقد سقطت من بقية النسخ .

(ق ٤٩ / أ)

كتب اليه أن انظر ماكان من سنة أو حديث (عمر)[1] فاكتبه[2] ./

ثم أخرجه من طريق عبيد الله بن عمرو عن يحي بن [سعيد][3] عن عبد الله بن دينار فذكره[4] ، قال في فتح الباري[5] :-

((يستفاد من هذا ابتداء تدوين الحديث النبوي[6])) ، ثم أفاد أنّ أول من دونه بأمر عمر بن عبد العزيز بن شهاب الزهري ، وقد رأيته مسندا .

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) وهناك رواية أخرى غير ماذكره المؤلف وهي : أنّ عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن يكتب له العلم من عند عمرة بنت عبد الرحمن ، والقاسم بن محمد فكتبه له .

انظر :-

مقدمه الجرح والتعديل ص ٢١ ، وتقييد العلم ص ١٠٥ .

(٣) من الأصل (ق ٧٠/ ب) ، وفي النسخ : يحي بن شعبة .

(٤) انظر ذم الكلام للهروي (ق ٧٠/ب) .

(٥) فتح الباري (١/ ١٩٤) .

(٦) أي : تدويناً رسمياً .

قال أبو نعيم في الحلية[١] :- حدثنا "سليمان بن أحمد[٢] أنا أحمد بن يحيى[٣] ثعلب[٤] ثنا الزبير بن بكار[٥] حدثني محمد بن الحسن بن زبالة[٦] عن مالك بن أنس :- قال : - أول من دوّن العلم[٧] ابن شهاب" .

---

(١) حلية الأولياء (٣/٣٦٣) .

(٢) هو أبو القاسم الطبراني . تقدمت ترجمته .

(٣) من أصول الترجمة وفي النسخ : بن ثعلب ، وهو تصحيف.

(٤) أبو العباس أحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني مولاهم البغدادي المعروف بثعلب ، .
قال الذهبي : العلامة المحدث ، شيخ اللغة والعربية ، المقدم في الكوفيين ، توفي سنة (٢٩١هـ).

انظر :-
تذكرة الحفاظ (٢/٦٦٦) ، وتاريخ بغداد (٥/٢٠٤) ، ووفيات الاعيان (١/١٠٢) ، وبغية الوعاة (١/٢٨٦) .

(٥) (ق) أبو عبد الله الزبير بن بكار بن عبد الله الأسدي المدني قاضي مكة ، ثقة ، مات سنة (٢٥٦هـ) .

انظر :-
التقريب (ص ١٠٦) وقد وقع في نسختي التقريب الهندية والمحققة تحريف وهو أنه مثبت فيهما : (قاضي المدينة) وليس كذلك ، وتاريخ بغداد (٨/٤٦٧) ، ومعجم الادباء (١١/١٦١) ، والعقد الثمين (٤/٤٢٧) ، وسير اعلام النبلاء (١٢/٣١٢) ، وشذرات الذهب (٢/١٣٣) .

(٦) محمد بن الحسن بن زبالة - بفتح الزاي وتخفيف الموحدة - المخزومي المدني ، كذبوه ، مات قبل المائتين .

انظر : التقريب (ص ٢٩٤) ، وتاريخ ابن معين (٢/٥١٠) ، والكامل لابن عدي (٦/٢١٨٠) ، وأحوال الرجال للجوزجاني ص ١٣٥ ، وتنزيه الشريعة (١/١٠٣) .

(٧) سقطت من (ب) .

وقد جمع أيضا الشعبي[١] ، فقد روي عنه أنه قال :- هذا باب من الطلاق جسيم ،ورويت الأبواب أيضا عن غيره ممن هو أقدم منه .

أخرج الرامهرمزي[٢] في كتاب المحدث الفاضل[٣] ،والخطيب في الجامع:

---

(١) (ع) أبو عمرو عامر بن شراحيل الشعبي - بفتح المعجمة - ثقة ،مشهور فقيه فاضل .

قال مكحول : ما رأيت أفقه منه ،توفي سنة (١٠٣هـ) .

انظر : التقريب ص ١٦١ ، وطبقات ابن سعد (٦/ ٢٤٦) ، والمعرفة والتاريخ (٢/ ٥٩٢) ،واخبار القضاة لوكيع(٢/ ٤١٣) ، وتذكرة الحفاظ (١/ ٧٤) ،وطبقات فقهاء اليمن للجعدي (ص٥٠) .

(٢) أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الفارسي الرامهرمزي الحافظ الامام القاضي ،توفي سنة (٣٦٠هـ) .

انظر : تذكرة الحفاظ(٣/ ٩٠٥) ،والفهرست لابن النديم ص٢٢٠ ، والأنساب(٦/ ٤٧) ،وطبقات الحفاظ للسيوطي ص٣٦٩ .

(٣) الذي هو مثبت في جميع النسخ بالضاد المعجمة ،وكذلك سماه المناوي : (المحدث الفاضل) انظر البواقيت والدرر (ق ١٤/ أ) والمشهور لدى العلماء الذين ترجموه باسم(المحدث الفاصل بين الراوي والواعي) بالصاد المهملة وهو الذي أثبته .

انظر :-

تذكره الحفاظ(٣/ ٩٠٥) ،والفهرست ص ٢٢٠ ،والاعلام (٢/ ١٩٤) ،ومعجم المؤلفين (٣/ ٢٣٥) ، وسماه : (الفاصل بين الراوي والواعي) ،وكذلك هو مثبت في نسختي كوبريلي ،وشوهاج الخطيبتين من نسخ المحدث الفاصل .

انظر مقدمة د . محمد عجاج الخطيب على كتاب المحدث الفاصل .

" عن الحسين بن حميد بن الربيع (١) قال قيل لوكيع أنت تطلب الآخرة تصنف الأبواب ، فتقول : باب كذا ، وباب كذا ، فقال : - حدثني اسماعيل ابن أبي خالد عن الشعبي - قال : - باب من الطلاق جسيم ، اذا اعتدت المرأة - ورثت " (٢) .

---

(١) الحسين بن حميد بن الربيع الكوفي الخزاز ، كذبه مطين ، .
قال ابن عدي : والحسين . . عندى متهم فيما يرويه كما قال مطين ، مات سنه (٢٨٢ هـ) .

انظر :-

ديوان الضعفاء (ص ٦٢) ، وميزان الاعتدال (١ / ٥٣٣) ، ولسان الميزان (٢ / ٢٨٠) ، والكامل لابن عدي (٢ / ٧٧٧) ، والكشف الحثيث (ص ١٤٩) ، وتنزية الشريعة (١ / ٥٢) .

(٢) أخرجه الرامهرمزى في المحدث الفاصل (ص ٦٠٩ - التبويب في التصنيف) ، والخطيب في الجامع (٢ / ٣٤٢ - مبحث الأثر فى ثبوت الأبواب) .

وقال سعيد بن منصور[1] في سننه[2] ثنا هشيم ثنا زكريا[3][4] عن الشعبي قال :

باب من الطلاق جسيم ، إذا ورثت المرأة اعتدت .

---

(١) أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني ، نزيل مكة ، ثقة مصنف ، توفي سنة (٢٢٧هـ) .

انظر :-

التقريب ص ١٢٦ ، وطبقات ابن سعد (٥٠٢/٥) ، والمعجم المشتمل ص ١٢٩ ، والعقد الثمين (٥٨٦/٤) ، وتهذيب التهذيب (٨٩/٤) .

(٢) السنن لسعيد بن منصور (القسم الثاني - المجلد الثالث - ص ٤٥ - كتاب الطلاق) .

(٣) وفي الأصل : أنا .

(٤) (ع) أبو يحيى زكريا بن أبي زائدة خالد ويقال هبيرة بن ميمون بن فيروز ، الهمداني ، الوادعي ، الكوفي ، ثقه ، كان يدلس ، وسماعه من أبي اسحاق بآخرة ، مات سنة سبع أو ثمان أو تسع ، وأربعين ومائة .

انظر :-

التقريب (ص ١٠٧) ، وطبقات ابن سعد (٢٤٧/٦) ، وتاريخ خليفة (ص ٤٢٥) ، ومشاهير علماء الأمصار (ص ١٧٠) ، وسير أعلام النبلاء (٢٠٢/٦) .

وهو المرتبة الثانية من مراتب المدلسين عند ابن حجر .

انظر تعريف أهل التقديس (ص ٦٢) .

(ق ٤٩ / ب)

قوله الرامهرمزي من طريق مجالد عن الشعبي قال :- باب من الفقه جسيم ، اذا اعتدت المرأة ورثت .(١)

[وأخرج](٢) الخطيب في الجامع(٣) :- "عن خالد بن دينار قال قلت لأبي العالية : أعطني كتابك ، قال : ماكتبت إلا باب الصلاة ، وباب الطلاق .

(قوله)(٤) من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل ، عن أبيه ، عن عبد الرحمان بن مهدي ، عن حماد بن زيد ، عن ابن عون ، عن محمد قال : سألت عبيدة ، عن مائة باب ، قلت : حدثنا(٥) منها ، قال : [لا تحضرني](٦) مات الشعبي سنة ثلاث أو أربع ومائة(٧) .

---

(١) أي : ترث المرأة من زوجها إذا طلقها وهو مريض بعد انقضاء عدتها ، كما قضى بذلك (عثمان بن عفان) رضي الله عنه لزوجة (عبد الرحمن بن عوف) ، ولنساء (ابن مكمل) ، وللأنصارية زوجة (حبّان) ، وبه قال الزهري أيضا .
انظر :- الموطأ (٢ / ٥٧١ ، ٥٧٢) ، والمنتقى للباجي (٤ / ٨٥) .

(٢) من (د) .

(٣) انظر : الجامع (٢ / ٣٤٢ - مبحث الأثر في ثبوت الأبواب) .

(٤) من (د) .

(٥) وفي (ب) : حدثنا .

(٦) من (د) ، وفي بقية النسخ : لا تحضروني ، وفي الأصل : لا يحضرني .

(٧) انظر : تاريخ خليفة ص ٣٣٠ ، والوفيات لابن قنفذ ص ١٠٥ ، وذكر وفاته سنة (١٠٥ هـ) .

ومات أبو العالية (١) قبله سنة تسعين .
ومات عبيدة قبلهما سنة اثنتين (٢) وسبعين .

(قلت) :-
وقد وقع تدوين الفرائض قبل ذلك ، فأخرج البيهقي (٣) في سننه (٤) من طريق " جعفر بن برقان قال : سمعت الزهري يقول :-

---

(١) (ع) أبو العالية رفيع - بالتصغير - بن مهران الرياحي - بكسر الراء والتحتانية - ثقة كثير الارسال ، مات سنة (٩٠هـ) .

انظر :-
التقريب ص ١٠٤ ، وطبقات ابن سعد (٧/ ١١٢) ، والزهد لأحمد ص ٣٠٢ ، وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ٨٨ ، وتذكرة الحفاظ (١/ ٥٨) ، وسير النبلاء (٤/ ٢٠٧) ، وما يتعلق بارساله انظر : جامع التحصيل ص ٢٨٦ .

(٢) انظر : طبقات خليفه ص ١٤٦ ، والوفيات لابن قنفذ ص ٩٧ .

(٣) أبوبكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي - نسبة إلى بيهق قرى مجتمعة بنواحي نيسابور - الفقيه الشافعي الحافظ الكبير ، من كبار اصحاب الحاكم أبي عبد الله توفي سنة (٤٥٨هـ) .

انظر : وفيات الأعيان (١/ ٧٥) ، وطبقات الشافعية للسبكي (٣/ ٣) ، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٧٩) ، وتذكرة الحفاظ (٢/ ١١٣٢) ، ومعجم البلدان (١/ ٥٣٧) ، وبيهق تتبع اليوم جمهورية الاتحاد السوفيتي .
انظر : بلدان الخلافة (ص ٤٣٢) ، وأطلس العالم (ص ٧٠ ، ص ٧١) .

(٤) السنن الكبرى (كتاب الفرائض - باب ترجيح قول زيد بن ثابت على قول غيره - ٦/ ٢١٠) .

لولا أن زيد بن ثابت كتب الفرائض لرأيت أنها ستذهب من الناس[1]، وأما الجمع مرتبا على الأبواب فوقع في منتصف القرن الثاني ، فأول من جمع كذلك :- ابن جريج[2] بمكة[3] ، ومالك أو

---

(١) كتاب الفرائض وقع لابن خير (ت ٥٧٥ هـ) اجازة .
انظر فهرسه ص ٢٦٣ ، ولم يبق هذا الكتاب بتمامه ولكن بقيت منه أقسام منثورة فيها " قسم حفظه لنا شرح أبي الزناد عبد الله بن ذكوان (ت ١٣١هـ) في كتاب السنن الكبرى للبيهقي (٦ / ٢١٠-٢٦٠) ، ورساله في الفرائض وجهها زيد إلى معاوية بقي منها قسم في السنن الكبرى للبيهقي (٦ / ٢٤٧) .
انظر تاريخ التراث العربي (٢ / ١٨) .

(٢) (ع) فقيه الحرم أبو الوليد أو أبو خالد عبد الملك بن عبد العزيز ابن جريج الرومي الأموي مولاهم ، المكي ، الفقيه ، الامام الحافظ وكان يدلس ، من الثالثة من طبقات المدلسين ، توفي سنة (١٥٠هـ) .
انظر : تذكرة الحفاظ (١ / ١٦٩) ، والجرح والتعديل (٥ / ٣٥٦) ، والعقد الثمين (٥ / ٥٠٨) ، وتهذيب التهذيب (٦ / ٤٠٢) ، وطبقات المدلسين لابن حجر ص ١٠ .

(٣) لم يعثر على كتاب ابن جريج المعروف بـ (السنن) ، وتوجد من أحاديثه مجموعة بتهذيب أبي عبد الله محمد بن مخلد بن حفص العطار (ت ٣٣١هـ) بعنوان : " ماروا الأكابر عن مالك بن أنس ، ويحيى الأنصاري ، وابن جريج " الظاهرية مجمع ٩٨ / ١٧ (القسم الأول من ٢٠٢ أ - ٢٠٩ ب ، في القرن السادس الهجري ،) ا . هـ .
وتوجد فيه نسخه مصورة بقسم المخطوطات بالجامعة الاسلامية .
انظر : تاريخ التراث (١ / ١٣٠) .

ابن اسحاق (١) بالمدينة (٢) ، وهشيم (٣) بواسط ،

---

(١) (خت أ) أبوبكر محمد بن اسحاق بن يسار ، المطلبي مولاهم المدني ، نزيل العراق ، امام المغازي ، صدوق يدلس من الرابعة ورمي بالتشيع والقدر ، توفي سنة (١٥٠هـ) .

انظر : التقريب ص ٢٩٠ ، وطبقات ابن سعد (٧/ ٣٢١) ، وتاريخ خليفه ص ١٦ ، والجرح والتعديل (٧/ ١٩١) ، ومقدمه عيون الأثر (١/ ٩) ، وميزان الاعتدال (٣/ ٤٦٨) ، وطبقات المدلسين ص ١٤ .

(٢) كتابه (المغازي) وصل الينا قسم كبير برواية يونس بن بكير الشيباني (ت ١٩٩هـ) ، توجد منه نسخه بفاس ٢٠٢ ، ونسخه بقونية بتركيا ، ونسخه في الرباط ١٧١٣ وكاملة في الظاهرية (مجموع ١١٠ - الأوراق ١٥٨ - ١٧٤) ، وقد حقق المجلد الأول منه د . محمد حميد الله سنة ١٩٨١م .

انظر :-

تاريخ التراث العربي (١/ ٤٦١) .

(٣) (ع) أبو معاوية هشيم - بالتصغير - بن بَشِير - بوزن عظيم - بن القاسم بن دينار السلمي الواسطي .

ثقة ثبت كثير التدليس - من الثالثة من طبقات المدلسين - والارسال الخفي .

مات سنة (١٣٣هـ) .

انظر :-

التقريب ص ٣٦٥ ، والمعرفه والتاريخ (١/ ١٧٤) ، والمراسيل لابن أبي حاتم ص ٢٣١ ، وتاريخ بغداد (١٤/ ٨٥) ، وسير النبلاء (٨/ ٢٥٥) ، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٤٨) ، وطبقات المدلسين ص ١٢ .

ومعمر باليمن (١) ، وابن المبارك بخراسان (٢) ، والربيع بن صبيح (٣) أو سعيد بن أبي عروبة أو حماد بن سلمة (٤) بالبصرة ،

---

(١) كتابه (الجامع) في الحديث ، وقد روى هذا الكتاب تلميذه عبد الرزاق وأضاف اليه أحاديث أخرى وجعل الكتاب ملحقاً بكتابه المصنف ، وللجامع ثلاثة نسخ بتركيا ، ورابعة بالرباط .

انظر : تاريخ التراث (١ / ٤٦٥) ، وعزا مقتبسات من الكتاب للاصابه لم أقف عليها .

(٢) كتابه (المسند) برواية الحسن بن سفيان الغوى (ت ٣٠٣ هـ) ويوجد منه الجزء الثاني والثالث بالظاهرية (مجموع ١٨ / ٥ ـ من ١٠٧ أ ـ ١٢٤ ب) وقد حقق الجزئين طالبان من كلية الشريعة ، بالجامعة الاسلامية عام (١٤٠٢ هـ) .

(٣) (خت ت ق) الربيع بن صبيح ـ بفتح المهملة ـ السعدي البصري صدوق سيء الحفظ ، وكان عابداً مجاهداً ، مات سنة (١٦٠ هـ) .

انظر : التقريب ص ١٠١ ، وطبقات ابن سعد (٧ / ٢٧٧) ، وتاريخ خليفه ص ٤٣٠ ، والجرح والتعديل (٣ / ٤٦٤) ، وحلية الأولياء (٦ / ٣٠٤) .

(٤) وكتابه اسمه (المصنف) .

انظر :ـ

الرساله المستطرفة ص ٤٠ ، وقال أبو داود : " لم يكن لحماد بن سلمة كتاب الا كتاب قيس بن سعد " .

انظر :ـ

تذكرة الحفاظ (١ / ٢٠٣) ، وقد كتب حديثه ثمانية عشر تلميذاً

انظر دراسات في الحديث النبوي للأعظمي ص ٢٤٤ .

وسفيان الثـــوري (١) بالكوفة ،والأوزاعـــي (٢) / بالشـــــــام ،

---

(١) ألف الثوري كتباً عديدة ، ذكرمنها ابن النديم :-
كتاب الجامع الكبير ،والجامع الصغير ،وكتاب الفرائض ، .
انظر الفهرست ٣١٥ ،وفهرسة ابن خير ص ١٣٦ ،ومسند الثـــوري تأليف أبي بشر الدولابي .
انظر برنامج الوادي آشي ص ٢٠٥ ، والجزء الرابع من حديث شعبة والثوري مما أغرب به أحدهما على الآخر للنسائي .
انظر برنامج التجيبي ص ٢١٩ ،وطبع له تفسير في مجلد واحد - برواية أبي جعفر عن النهدي عنه - في الهند سنة (١٣٨٥ هـ) في هندستان برانتنك وركس ، رامبور .

(٢) للأوزاعي كتب عديدة والذي ذكره ابن النديم منها كتابين : كتـــاب (السنن) في الفقه ،وكتاب (المسائل في الفقه) ،ووصل الينا من الكتابين مقتبسات ،ومن هذه المقتبسات ماهو موجود في كتـــاب أبي يوسف الذي ألفه في الرد على سير الاوزاعي ، وقد طبع مع الأم للشافعي ، وطبع مستقلاً في مجلدة ، وحققه أبو الوفا الأفغاني ، وكذلك نقل بعض ما في كتب الأوزاعي ابن أبي حاتم في كتابـــه الجرح والتعديل مقدمة الجرح والتعديل (١٨٧-٢٠٢) . وهي عبارة عن رسائل تضم رأيه الفقهي .

انظر :-
الفهرست لابن النديم ص ٣١٨ ،والرد على سير الأوزاعـــــي لأبي يوسف نشرته لجنة احياء المعارف النعمانيه بالهند ، وتاريـــخ التراث العربي (٢ / ٢٢٠) ،ودراسات في الحديث النبوي للاعظمـــي ص ٢٧٨ ،وقد كتبت رسالة دكتوراه باسم (فقه الاوزاعي) تقدم بهـــا د . الجبوري .

وجرير بن عبد الحميد (١) بالـري (٢) .

قال الحافظان العراقي ،وابن حجر :-

وكان هـؤلاء في عصر واحد ،فلا يدرى أيهـم سبق ثم تلا (٣) المذكورين كثير من أهل عصرهم ،وكانت كتب هؤلاء مخزوجاً فيها الأحاديث بأقـوال الصحابـة ،وفتاوى التابعين الى رأس المائتيـن ، فرأى بعض الأئمة

---

(١) (ع) جرير بن عبد الحميد بن قرط - بضم القاف وسكون الراء - بعدها طاء مهملة ،الضبي ، الكوفي ، نزيل الري ، وقاضيها ، ثقـة صحيح الكتاب ، قيل كان في آخر عمره يهم من حفظه ،مات سـنة (١٨٨هـ) .

انظر : التقريب ص ٥٤ ، والتاريخ لابن معين (٢ / ٨١) ، وتاريخ بغداد (٧/ ٢٥٣) ودول الاسلام (١/ ١١٩) ،وطبقات القراء لابن الجزري (١/ ١٩٠) .

(٢) كتب عن الأشعث ومغيرة ومنصور وشيوخ آخرين .
وقال ابن عمار : وكانت كتبه صحاحاً ، وكتب عنه الحديث خمسـة تلاميذ .

انظر :-
تاريخ بغداد (٧/ ٢٥٦) ، والميزان (١/ ٣٩٤) ، وتهذيب التهذيب (٢/ ٧٦) ،ودراسات في الحديث النبوي للأعظمـي ص ٢٢٦ .

(٣) من (د) ،وفي (أ) ، (جـ) : بين ،وفي (ب) : بقي .

أن يفرد[1] أحاديث النبي[2] صلى الله عليه وسلم خاصة ، فصنف عبيد الله بن موسى[4] [العبسي] الكوفي[5] مسنداً[3] ، وصنف مسدد البصري[6] مسنداً[7] ،

---

(١) وفي (د) : تفرد .

(٢) وفي (د) : أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٣) وفي (أ) : وصنف .

(٤) من (د) ، وفي (ب) : عبد الله بن موسى العقبي ، وفي (أ) ، (جـ) : العتبي ، والصواب ما أثبته .

(٥) (ع) أبو محمد عبيد الله بن موسى بن باذام العبسي الكوفي ، ثقة كان يتشيع ، مات سنة (٢١٣ هـ) .

انظر : التقريب ص ٢٢٧ ، وتاريخ ابن معين (٢ / ٣٨٤) ، وطبقات ابن سعد (٦ / ٤٠٠) ، وتذكرة الحفاظ (١ / ٣٥٣) ، وتهذيب التهذيب (٧ / ٥٠) .

وكتابه (المسند) ذكره الكتاني في الرسالة المستطرفة ص ٦٢ .

(٦) (خ د ت س) أبو الحسن مسدد بن مسرهد بن مسربل الأسدي البصري ، الامام الحافظ أحد أعلام الحديث ، توفي سنة (٢٢٨ هـ)

انظر : سير النبلاء (١٠ / ٥٩١) ، وطبقات ابن سعد (٧ / ٣٠٧) ، وترتيب ثقات العجلي للسبكي (ق ٣٧ / ب) ، والاكمال (٧ / ٢٤٩) ، والمعجم المشتمل ص ٢٨٩ ، والكاشف (٣ / ١٣٦) .

(٧) وهو مجلد لطيف ، وله آخر قدره ثلاث مرات ، وفيه كثير من الموقوف والمقطوع .

انظر :-

الرسالة المستطرفة ص ٦٢ ، وهدية العارفين (٦ / ٤٢٨) .

وأسد بن موسى الأموي (١) ، ونعيم بن حماد الخزاعي المصري (٢)

---

(١) (خت د س) أسد بن موسى بن ابراهيم بن الوليد الأموي ، أسد السنه ، صدوق يغرب ، فيه نصب ، مات سنه (٢١٢ هـ) .

انظر :- التقريب ص ٣١ ، والجرح والتعديل (٢ / ٣٣٨) ، وتذكرة الحفاظ (١ / ٤٠٢) ، وحسن المحاضرة (١ / ٣٤٦) .

له كتاب (الزهد) توجد منه نسختان : نسخة في الظاهرية (مجموع ١٠٠ / ١ ، من ١ أ - ١٩ ب) ، وأخرى في برلين ١٥٥٣ (١٤ ورقة) .

انظر : تاريخ التراث (١ / ٥٧٤) .

(٢) (خ م ق د ت ق) أبوعبدالله نعيم بن حماد بن معاوية الخزاعي المروزي ، نزيل مصر ، صدوق ، يخطيء كثيراً ، فقيه عارف بالفرائض ، مات سنة (٢٢٨ هـ) بسامراء ، وقد مات في السجن بعد أن ابتلي بمحنة خلق القرآن فثبت ، ولم يقل بخلق القرآن .

انظر :-

التقريب ص ٣٥٩ ، وطبقات ابن سعد (٧ / ٥١٩) ، وتاريخ بغداد (١٣ / ٣٠٦) ، وتذكرة الحفاظ (٢ / ٤١٨) ، وميزان الاعتدال (٤ / ٢٦٧) ، وحسن المحاضرة (١ / ٣٤٧) .

وكتابه (الفتن) ، نسخة موجودة بالمتحف البريطاني (المخطوطات الشرقية ٩٤٤٩) وهي نسخة ناقصة تحتوي على خمسة أقسام فقط ، وعاطف ٦٠٢ بتركيا وهي نسخة غير مسندة ، ويقوم بتحقيقه على نسخة ألمانيه المصورة عن نسخة في تركيا كاملة د . عبد الفتاح الحلو .

انظر : تاريخ التراث (١ / ١٥٤) .

ثم اقتضى الأئمة آثارهم ، فقل امام من الحفاظ إلا وصنف أحاديثه[1] على المسانيد كأحمد بن حنبل[2] ، واسحاق بن راهويه[3] ، وابن أبي شيبة[4] وغيرهم .

---

(١) وفي (د) : حديثه .

(٢) كتابه المسند طبع في ست مجلدات بالمطبعة الميمنية سنة ١٣١٣ هـ / القاهرة) ، وطبع في خمسة عشر جزءا بتحقيق أحمد شاكر ، وطبعة ثالثة بشرح أحمد البنا الساعاتي وترتيبه سماه " الفتح الرباني " .

(٣) وكتابه يسمى المسند - مخطوط بدار الكتب بالمصرية (٢ / ١ / ١٤٦) حديث ٤٥٤ - مجلد ٤ ، ونسخة ناقصة في الظاهرية/عام ٩٤٠١ (٩ ورقات) .
انظر : تاريخ التراث (١ / ١٦٤) .

(٤) ابن أبي شيبة هو : أبوبكر عبدالله بن محمد (وقد تقدم) ، له المسند كما ذكر الحافظان ، وهو مرتب على مسانيد الصحابة ، وقد ذكره " ابن خير " في فهرسه ، وهو مرتب على اسماء الصحابة كما عنون بذلك ابن خير فقال :-

(ومن المسانيد المخرّجة على أسماء الصحابة رضي الله عنهم) فذكر المسند .

قال ابن عبد البر : لم يكن عند سعيد بن نصر الجزء الأول من المسند ، فيه حديث أبي بكر ، وعمر ، وعثمان رضي الله عنهم فقرأته على أبي القاسم عبد الوارث بن سفيان عن قاسم بن أصبغ ، ووهب بن مسرة ، وابن أبي دليم كلهم عن ابن وضاح عن ابن أبي شيبة ، وزاد " ابن عطية " عنه - أي عن ابن عبد البر - : قال : وهو عشرون كتابا ا.هـ .

٠٠/٠٠

وله (المصنف) : رتبه على الأبواب الفقهية ، وجمع فيه الأحاديث ، وآثار الصحابة ، وفتاوى التابعين ، وأتباع التابعين .

قال ابن كثير فيه : (.. المصنف الذى لم يصنف أحد مثله قط ، لا قبله ولا بعده) ، وقد طبع المصنف في خمسة عشر مجلدا ، بالدار السلفية - بومباى - الهند سنة ١٣٩٩ هـ ، وأولى قبلها سنة ١٣٨٦ هـ ، ولكنها ناقصة .

ولم يصب من سوّى بين الكتابين كسزكين لأمور :-

١ - ماذكرته من النقل آنفا .

٢ - تصريح الامام الذهبي في كتابيه السير والتذكرة بأن لابن أبي شيبة المصنف والمسند .

٣ - وجود قطعة كبيرة من المسند مصورة بمكتبة الجامعة الاسلامية/ قسم المخطوطات .

انظر :-

فهرس ابن عطية (ص ٦٦) ، وفهرس ابن خير (ص ١٣٧) ، والبداية والنهاية (١٠/ ٣١٥) ، وسير أعلام النبلاء (١١/ ١٢٢) ، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٤٣٢) ، وتاريخ التراث (١/ ١٦١) ، والرسالة المستطرفة (ص ٤٠) .

وقال الرامهرمزي في كتاب المحدث الفاصل[1] :-

((أول من صنّف وبوّب فيما أعلم : الربيع بن صبيح بالبصرة ، ثم سعيد[2] بن أبي عروبة بها وخالد بن جميل الذي يقال له العبد ، ومعمر بن راشد باليمن ، وابن جريج بمكة ، ثم سفيان الثوري بالكوفة ، وحماد بن سلمة بالبصرة ، وصنف سفيان بن عيينة بمكة[3] ،

---

(١) المحدث الفاصل ص ٦١١ .

(٢) وفي (د) : سعد .

(٣) لابن عيينة أجزاء حديثية عديدة فمنها ما وقع اجازة للقاسم بن يوسف التجيبي (ت ٧٣٠ هـ) ، ووقع لمحمد بن جابر الوادي آشي (ت ٧٤٩ هـ) .
انظر برنامج التجيبي ص ٢٢٩ ، وبرنامج الوادي آشي ص ٢٤٥ .

قال الذهبي :-

وعند عبد الرحمن سبط الحافظ السلفي من عواليه جملة : منها جزء ابن عيينه رواية المروزي عنه ، وهذا الجزء في عشر ورقات ، وقد حققه أحد طلبة كلية الحديث بالجامعة الاسلامية بالمدينة عام ١٤٠٢هـ - ١٤٠٣ هـ ، وجزء علي بن حرب برواية العباداني عنه ، وجزآن لعلي بن حرب برواية أبي جعفر الطائي ، والثقفيات ، وقد جمع عوالي ابن عيينة أبو عبد الله بن منده ، وأبو عبد الله الحاكم ، وبعدهما أبو اسحاق الحبال .
انظر : سير النبلاء (٨/ ٤١٠) .

كما بقيت أوراق من حديثه في : شهيد علي (١/ ٥٤٦) ، وفي الظاهرية مجموع (١٨/ ١٢) ، ٥٩١ ، وفي دار الكتب المصرية (١/ ١٠٥) ، وبقي جزء من حديثه في ست ورقات في مكتبة الشيخ سليمان بن صالح البسام الخاصة بعنيزة .

٠٠/٠٠

انظر تاريخ التراث (١/ ٤٠١) ،وبحوث في تاريخ السنة ٢٢٩ ، ولابن عيينة أيضا كتاب (التفسير) ذكره السمعاني في الانساب (٥/ ٤٣٩) ، وابن النديم في الفهرست ص ٣١٦ ، .

وقال سزكين : استخدمه ابن حجر في الاصابة (٢/ ٥١٥ ، ٣/ ٤٥١) والثعلبي في الكشف والبيان .

انظر :-

تاريخ التراث (١/ ١٤٠) ،ودراسات في الحديث ص ٢٦٢ .

ثم انّ ابن خير ذكر بأنّ له (المصنف) في ثمانية عشر جزءً . ذكره ابن خير في فهرسه ص ١٣٤ ، وذكر الكتاني بأنّ له (الجامع) ،وبأنه من أول الكتب المصنفة في الاسلام .

انظر : الرسالة المستطرفة ص ٩ ،ص ٤١ ،وذكر البغدادي بأنّ له (السنن) في الحديث .

انظر هدية العارفين (٥/ ٣٨٧) .

وذكر ابن خير أيضا بأنّ لأبي بشر الدولابي مسندا لحديث سفيان ابن عيينة . الفهرس ص ١٤٧ ،وأنّ مسند الحميدي رواه عن سفيان بن عيينة . الفهرس ص ١٤٤ .

والوليد بن مسلم[1] بالشام ،وجرير بن عبد الحميد بالري ، وعبد الله بن المبارك [بمرو][2] بخراسان ، وهشيم بن بشير

---

(١) (ع) أبو العباس الوليد بن مسلم القرشي مولاهم الدمشقي ، ثقة ، لكنه كثير التدليس والتسوية من الرابعة من طبقات المدلسين ، مات سنة (١٩٤ هـ) .

انظر :-

التقريب ص ٣٧ ، وتاريخ ابن معين (٢ / ٦٣٤) ، وطبقات ابن سعد (٧ / ٤٧٠) ، وتاريخ الفسوي (٢ / ٤٢٠) ،وتذكرة الحفاظ (١ / ٣٠٢) ،وميزان الاعتدال (٤ / ٣٤٧) ، وطبقات المدلسين ص ١٤ .

وبالنسبة لما صنفه : قال ابن جوصاء الحافظ : - "لم نزل نسمع أنه من كتب مصنفات (الوليد) صلح أن يلي القضاء ،وهي سبعون كتابا " .

قال الذهبي : كتبه أجزاء ،ماأظن فيها ما يبلغ مجلدا .

انظر :-

سير أعلام النبلاء (٩ / ٢١٥) ،وتذكرة الحفاظ (١ / ٣٠٣) ، وله كتاب (المغازي) ،و (السنن في الفقه) ذكرهما ابن النديم في الفهرست ص ١٥٩ ، ٣١٨ ، والبغدادي في هدية العارفين (٦ / ٥٠٠) .

(٢) من المحدث الفاصل ص ٦١٢ ،وقد سقطت من النسخ .

(ق ٥٠/ ب)

بواسط (١) ، وصنف في هذا العصر بالكوفة/: [ابن أبي زائدة (٢) ،

---

(١) قال عنه ابن حبان : " . . . ممن كثرت عنايته بالآثار وجمعه للأخبار حتى حفظ وصنف . . . " .

انظر مشاهير علماء الأمصار ص ١٧٧ ، وكتب عنه الحديث ثمانية ، منهم : أحمد بن حنبل .

انظر دراسات في الحديث النبوي ص ٣١٨ ، وله من الكتب كتاب (الصلاة) ذكره أبو نعيم في أخبار أصبهان (١/ ١١٨) هذا باحالة الاعظمي ،وقد بحثت عنه بنفسي فلم أجده ، وكتاب (التفسير) وكتاب(القراءات) ،وكتاب (السنن في الفقه) .

انظر :-

الفهرست لابن النديم ص ٣١٨ ،وهدية العارفين للبغدادي (٦/ ٥١٠) .

(٢) (٤) أبو سعيد يحي بن زكريا بن أبي زائدة الهمداني الوادعي مولاهم الكوفي ، الحافظ الثبت المتقن ،صاحب أبي حنيفة ، توفي سنة (١٨٢ هـ) .

انظر :-

تذكرة الحفاظ(١/ ١٦٧) ،والفهرست لابن النديم ص ٣٦ ، وتاريخ بغداد (١٤/ ١١٤) ،وميزان الاعتدال (٤/ ٣٧٤) ،وتهذيب التهذيب(١١/ ٢٠٨) ، .

له كتاب (السنن في الحديث) ،وكتاب (الشروط والسجلات) .

انظر هدية العارفين (٦/ ٥١٣) .

وابن فضيل (١) ، ووكيع (٢) ، ثم صنف

---

(١) (ع) أبوعبد الرحمن محمد بن فضيل بن غزوان - بفتح المعجمة وسكون الزاي - الضبي مولاهم الكوفي ، صدوق عارف رمي بالتشيع ، مات سنة (١٩٥ هـ) .

انظر :-

التقريب ص ٣١٥ ، والفهرست لابن النديم ص ٣١٦ ، والكاشف (٣/ ٨٩) ، وتذكرة الحفاظ (١/ ٣١٥) ، وتهذيب التهذيب (٩/ ٤٠٥) .
وله من الآثار : كتاب (تفسير القرآن) ، و (الدعاء) ، و (الزكاة) ويعرف با (السنن) وهو مرتب على كتب الفقه ، و (الزهد) ، و (الصلاة) ، و (الصيام) ، و (الطهارة) .

انظر : الفهرست لابن النديم ص ٣١٦ ، وهدية العارفين (٦/ ٩) .

(٢) له كتاب الزهد - مخطوط بالظاهرية (عام - رقم ١٠٣٣ - حديث ٢٤٢) وقد طبع الكتاب في ثلاث مجلدات بتحقيق عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي ، سنة ١٤٠٤هـ بمكتبة الدار - بالمدينة ، ومجموعة من (أحاديثه) بمغيث الله - ١/ ٥٠٧ ، و (المصنف) : ذكره ابن خير في فهرسته ص ١٢٦ ، واقتبس منه أحمد بن حنبل في مسنده (١/ ٣٠٨) ، وابن حجر في الاصابه (١/ ٤٣٤) ، و(التفسير) استخدمه الثعلبي في الكشف والبيان - ق ٤/ب ، وله (السنن) . ذكره ابن النديم والبغدادي ، وكتاب (المعرفة والتاريخ) .

انظر :- الفهرست لابن النديم ص ٣١٧ ، وهدية العارفين (٦/ ٥٠٠) ، وتاريخ التراث (١/ ١٤١) .

عبد الرزاق[١] باليمن ،وأبو قرة موسى بن طارق] ،[وتفرد[٢]]بالكوفة أبوبكر ابن أبي شيبة بتكثيره[٣] الأبواب ،وجودة الترتيب ، وحسن التأليف[٤]، وذكر علي بن المديني أصحاب التصنيف بعد أن قال :-

نظرت فاذا الاسناد يدور على ستة فلاهل المدينة ابن شهاب ، ولأهل مكة[٥] عمرو بن دينار ،ولأهل البصره قتاده ويحي بن أبي كثير ، ولأهل الكوفه أبو اسحاق - السبيعي[٦] والأعمش ، ثم صار علم هؤلاء

---

(١) له (المصنف) طبع في أحد عشر مجلداً طبعه المجلس العلمي - جوهانبرغ ص . ب - جنوب افريقيا ، و(التفسير) ورجح سزكين أنه صورة معدلة عن كتاب معمر بن راشد ، وكتاب (الصلاه) في الظاهرية مجموع ٩٤ ،وكتاب (الأمالي في آثار الصحابة) بالظاهرية مجموع ٣/٣ .
انظر تاريخ التراث (١/١٤٥) .

(٢) من (د) ،وقد سقطت من بقية النسخ .

(٣) من (د) ،ومن المحدث الفاصل ص ٦١٤ ،وفي بقيه النسخ : تكثير .

(٤) سقطت من (د) .

(٥) وفي (ب) : المكة وهو تصحيف .

(٦) (ع) أبو اسحاق عمرو بن عبد الله بن ذي يحمد ،الهمداني الكوفي ، الحافظ شيخ الكوفة وعالمها ومحدثها اختلط بآخره ،وكان يدلس) وهو من المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين ،مات سنة (١٢٧ هـ) .

انظر :-
سير أعلام النبلاء (٥/٣٩٢) ،وطبقات ابن سعد (٦/٣١٣) والجرح والتعديل (٦/٢٤٢) ،والاغتباط ص ٣٨١ ،وطبقات المدلسين لابن حجر ص ١٦ .

الستة إلى[1] أصحاب الاصناف[2]، فممن صنف من أهل المدينة مالك ومن أهل مكة ابن جريج وسفيان بن عيينة ،ومن أهل البصرة سعيد بن أبي عروبة ، وحماد بن سلمة ،وأبوعوانة الوضاح ،وشعبة[3] ، ومعمر بن راشد ، ومن أهل الكوفة سفيان الثوري ،ومن أهل الشام الأوزاعي ،ومن أهل واسط هشيم بن بشير .

---

(١) سقطت من (ب) .

(٢) روى هذا الخبر أيضا ابن أبي حاتم عن علي بن المديني .

انظر :-

مقدمه الجرح والتعديل ص ١٢٩ ،وبنحو هذا القول عن علي رواه الخطيب في الجامع(٢ / ٣٤٦).

(٣) توجد مجموعة من أحاديثه في كتاب(غرائب أحاديث شعبة) لمحمد بن المظفر البزاز (ت ٣٧٩ هـ) نسخة في فيض الله ١/٥٠٦ × ، وبالظاهرية مجمع ١/٩٤ ، وقد حقق الكتاب الاخ بدر البدر - أحد خريجي كلية الحديث بالجامعة الاسلامية عام (١٤٠١ هـ) ، وقد جمع أحاديثه أيضا الحسن بن أحمد البزاز (ت ٤٢٦ هـ) . الظاهرية مجمع ٩٠ .

انظر : تاريخ التراث (١/١٣٢).

قال ابن المديني :-

ثم انتهى علم هؤلاء الستة وعلم الاثني عشر الى ستة نفر : يحيى بن سعيد القطان ويحيى بن زكريا ابن أبي زائدة ،ووكيع بن الجراح ، وعبد الله بن المبارك ، وعبد الرحمان بن مهدي ،ويحيى بن آدم (١) .

---

(١) (ع) أبوزكريا يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي ،مولى بني أمية ، ثقة حافظ فاضل ، مات سنة (٢٠٣هـ) .

وهو صاحب كتاب (الخراج) ،طبع باعتناء ونشر د . ث .و جوينبول بمطبعة بريل في ليدن عام ١٣١٤ هـ - ١٨٩٦م ،وطبعة ثانية بتحقيق أحمد شاكر رحمه الله بالقاهرة - المطبعة السلفية - سنة ١٣٤٧هـ - ١٩٢٨م.

وثالثة بنشر : بن شمش ،بليدن - بريل - عام ١٩٥٨م ، وقد نشرته دار المعرفة - ببيروت - تصويرا .

انظر :-

التقريب ص ٣٧٣ ، وتاريخ ابن معين (٢/ ٦٣٩) ، وطبقات ابن سعد (٦/ ٤٠٢) ،وترتيب ثقات العجلي للسبكي (ق٤٢/ب) ، وسير النبلاء (٩/ ٥٢٢).

قال بعض أهل الدراية :- ثم صار علم هؤلاء كلهم الى رجل واحد وهو (١) يحيى بن معين (٢) انتهى .

---

(١) وقد نقل المصنف هذا القول بالمعنى ،وفي الأصل قبل قوله : وهو يحي ابن معين عبارة : "ولم ينتفع الناس به وهو . . ." المحدث الفاصل ص ٦٢٠ وانظر لقوله علي بن المديني المتقدمة : تقدمه الجرح والتعديل ص ٢٣٤ ، ص ٢٣٥ ،وتاريخ بغداد (١٤ / ١٧٨) ،وتذكرة الحفاظ (٢ / ٤٣٠) ،

(٢) قال علي بن المديني : لا نعلم أحدا من لدن آدم كتب من الحديث ماكتب يحي بن معين ،وقد قدرت مكتبته بعد موته بثلاثين قمطراً ، والقِمْطر على زنة هِزَبْر : وهو مايصان فيه الكتب ،وينسج من قصب. وعشرين حُبّا - وعاء من الفخار يوضع فيه الماء - ، .
من كتبه : (التاريخ) طبع في (٤ مجلدات مع التحقيق والدراسة) ، (وكلامه في الرجال) رواية الدقاق ،و(تاريخ " في تجريح الرواة وتعديلهم) برواية الدارمي ،وهذه الكتب طبعت بتحقيق د .أحمد محمد نور سيف - طبعة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة ، و(معرفة الرجال) لابن محرز عنه ، و(سؤالات ابن الجنيد عنه ، و(جزء في حديث الصوفي) عنه ،و (جزء المروزي) عنه ،و(جزء الشيباني) .

انظر :-
تاريخ بغداد (١٤ / ١٨٢) ، وطبقات الحنابلة (١ / ٤٠٥) ، وتهذيب الأسماء (٢ / ١٥٧) ،والرسالة المستطرفة ص ١٢٩ ، ومقدمة د . محمد نور سيف على كتاب التاريخ برواية الدارمي (١ / ٦٠ ، ٦١) ،وتاج العروس (٣ / ٥٠٦) لكلمة : قمطر .

وقال الدارقطني [1] : ـ أول من صنف من البصريين سعيد بن أبي عروبة ، وحماد بن سلمة ، وصنف ابن جريج ، ومالك ، وكان ابن أبي ذئب صنّف موطأ ولم يخرج [2] ، والأوزاعي ، والثوري ، وابن عيينة ، وقال الخطيب في الجامع : ـ " لم يكن العلم مدونا أصنافا ، ولا مؤلفا كتبا وأبوابا [3] في زمن المتقدمين من الصحابة والتابعين ، وانما فعل ذلك من [4] بعدهم ثم حذا المتأخرون حذوهم ، واختلف في المبتدئ بتصنيف الكتب ، والسابق الى ذلك !!

---

(١) أنظر سير أعلام النبلاء (١٤٧/٧)

(٢) ذكر ابن النديم بأنّ له السنن ، ويحتوي على كتب الفقه مثل الصلاة والطهارة والصيام والزكاة والمناسك وغير ذلك . الفهرست ص ٣١٥ ، ويبدو أنه صنف الموطأ قبل موطأ مالك ، وليس واضح هل كتاب الموطأ هو نفس كتاب السنن الذي ذكره ابن النديم أو هو كتاب آخر ، وقد بقي كتاب الموطأ لمدة قرون .
أنظر دراسات في الحديث النبوي للأعظمي ص ٣٠٦ .

(٣) وفي (ب) : وأبواب .

(٤) من (د) ، وفي بقية النسخ : كمن .

فقيل : هو سعيد بن أبي عروبة ، وقيل هو ابن جريج ، ثم أسند عن (١) عبد الرحمان بن يوسف بن خراش (٢) ، قال :- سعيد بن أبي عروبة (٣) كان حافظاً ، يقال انه أول من صنف الكتب ، وأسند عن عبد الرزاق قال :- أول من صنف الكتب ابن جريج ، [وصنف] الأوزاعي (٤) حين قدم على يحيى بن ابي كثير كتبه (٥) ، وأسند عن سفيان قال [سمعت ابن جريج يقول :- مادون العلم تدويني أحد ، وأسند من طريق يعقوب بن سفيان قال (٦) :-]

---

(١) وفي (ب) ، (جـ) : عمن ، وفي (أ) : عمر ، وسقطت من (د) .

(٢) من (ب) ، ومن الأصل ، وفي بقية النسخ : حراش بجاء مهملة .
وابن خراش هو أبو محمد عبد الرحمن بن يوسف بن خراش ، الحافظ ، قال عبدان : حدث بمراسيل وصلها ومواقيف رفعها .
وقال أبوزرعة : كان رافضيا .
وقال الذهبي : هذا واللشه الشيخ المعمر الذى ضل سعيه ، فانه كان حافظ زمانه ، وله الرحلة الواسعة ، والاطلاع الكثير ، والاحاطة ، وبعد هذا فما انتفع بعلمه ، فلا عتب على حمير الرافضة ، توفي سنة (٢٣٨هـ) .

انظر :-
ميزان الاعتدال (٢ / ٦٠٠) ، ولسان الميزان (٣ / ٤٤٤) ، وتاريخ بغداد (١٠ / ٢٨٠) ، وتذكرة الحفاظ (٢ / ٦٨٤) .

(٣) وفي (أ) : سعيد بن أبي صالح .

(٤) من (د) ، وفي بقية النسخ : والأوزاعى .

(٥) وفي (أ) : كتب .

(٦) من (د) ، وقد سقطت من النسخ الثلاثة .

سمعت يوسف (١) بن محمد (٢) أو غيره (٣) من المكيين قال :-

خرج ابن جريج الى باد يتهم فصنّف (٤) كتبه على ورق المشر (٥)، وهو نبت بالحجاز ، ثم حوّلها في البياض ، (فكان (٦) إذا قدم مكة فحدث حمل اليه كتابه (٧) فيقول :- افدني !! ماكان في هذه الأبواب.

---

(١) يوسف بن محمد بن ابراهيم المطار المكي ، مفتي مكة .

انظر :-

العقد الثمين (٧/ ٤٩٠) ،والمعرفة والتاريخ (١/ ٧٠٢) .

(٢) من (د) ، ومن الأصل ، وفي بقية النسخ : محمد بن يوسف بن محمد .

(٣) وفي (ب) : وغيره .

(٤) وفي (أ) : وصنف ، وفي (ب) : مصنف ،وفي (جـ) : وصنف الأوزاعي .

(٥) المَشر : كصرد ،شجر مثل القطن . يحش في المخاد لنعومته ، وهو من كبار الشجر ،وله صمغ حلو ،وهو "عريض الورق" ، ينبت صعدا في السماء .

انظر :-

تاج العروس(٣/ ٤٠٣) ، ومعجم اللغة (٣/ ٦٧٠) .

(٦) من (د) وفي (أ) ،(جـ) : وكان ،وفي (ب) : كان .

(٧) هكذا في جميع النسخ ،وفي الأصل : (فكان اذا قدم مكة فحدث حمل اليه كتابه فيقول أفدني ماكان في هذه الأبواب) .
انظر الجامع (٢/ ٣٣٨) .

(ق ٥١/ب)

قال الخطيب :-

وكان ممن سلك طريق ابن جريج في التصنيف واقتفى أثره في التأليف من أهل عصره سوى الأوزاعي وابن أبي عروبة[ر] (١) الربيع بن صبيح بالبصرة، وشعبة بن الحجاج ،وحماد بن سلمة (٢) بها أيضا ،ومعمر/باليمن ،وسفيان الثوري بالكوفة ،وصنّف مالك في موطأه (٣) في ذلك الوقت بالمدينة ،ثم (٤) من بعد هؤلاء - سفيان بن عيينة بمكة ،وهشيم بن بشير بواسط (٥) ، وجرير بن عبد الحميد ،وعبد الله بن المبارك بخراسان ، ووكيع بن الجراح ، ويحي بن زكريا بن أبي زائدة (٦) ، ومحمد بن فضيل (٧) بن غزوان بالكوفة ، وعبد الله بن وهب بمصر (٨) ، والوليد بن مسلم بدمشق ثم من بعدهم

---

(١) ~~اضافة من عندي لأنّ المعنى لا يكتمل بدونها ،ولا توجد في الأصل (٣٤٨/٣) ، ولا في النسخ .~~

(٢) وفي (ب) : بن أسلم ،وهو تصحيف .

(٣) وفي (ب) : موطأ .

(٤) سقطت من (ب) .

(٥) وفي (ب) : بواسطه ، وهو تصحيف .

(٦) وفي (أ) : بن أبي وائل .

(٧) وفي (ب) : ابن فضل .

(٨) له من الآثار : كتاب (الموطأ) ذكره ابن عطية في فهرسه ص ١٠٠ ، قال الذهبي : موطأ ابن وهب كبير ولم أره ، وذكر البغدادي بأنّ له (موطأ صغير) ،وآخر (كبير) ، و(أهوال القيامة) ، و(تفسير القرآن) و(الجامع في الحديث) وقد طبع في أربعة أجزاء و(المجالسات عن مالك) ،و(البيعة) ،و(المناسك) ،و(المغازي) ،و(الردة) ، و(تفسير غريب الموطأ) .

انظر : سير النبلاء (٩/ ٢٢٥) ،وهدية العارفين (٥/ ٤٣٨) .

عبد الرزاق بن همام ، وأبو قرة موسى بن طارق باليمن وروح بن عبادة بالبصرة (١) ، ثم اتسعت التصانيف ، وكثر أصحابها في سائر الأمصار (٢) .

وقال ابن الأثير في مقدمة جامع الأصول (٣) :- ((مازال هذا العلم من عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أشرف العلوم وأجلها لمسند الصحابة والتابعين بعدهم ، وتابع التابعين خلفاً بعد سلف ، لا يشرف أحد منهم بعد حفظ كتاب الله تعالى إلا بقدر مايحفظ منه ، ولا يعظم في النفوس إلا بحسب (مايسمع من الحديث) (٤) ، فتوفرت الرغبات فيه ، وانعكفت (٥)

---

(١) (ع) أبومحمد رَوْح - بفتح راء وسكون واو واهمال حاء - بن عبادة بن العلاء القيسي ، البصري ، ثقه فاضل له تصانيف وهي : كتاب (التفسير) أستفاد منه الثعلبي برواية أبي الأزهر .

انظر :-

تهذيب التهذيب (١ / ١١) ، و(الكشف والبيان) ، وله (السنن والاحكام) .

قال البغدادي : في مائة ألف حديث . كما في سير النبلاء (٩ / ٤٠٥) وهدية العارفين (٥ / ٣٧١) ، وتاريخ التراث ١ / ٦٦) ، مات سنة ٢٠٥ هـ أو (٢٠٧ هـ) .

وانظر : ترجمته في التقريب ١٠٤ ، وتاريخ ابن معين (٢ / ١٦٨) ، وطبقات ابن سعد (٧ / ٢٩٦) ، وتاريخ بغداد (٨ / ٤٠١) وتذكرة الحفاظ (١ / ٣٤٩) .

(٢) انتهى مختصراً من الجامع لاخلاق الراوي وآداب السامع (٢ / ٣٣٩) .

(٣) مقدمة جامع الأصول (١ / ٣٩) .

(٤) وفي الأصل (١ / ٣٩) :- الا بحسب مايُسمَعُ من الحديث عنه .

(٥) وفي الأصل (١ / ٣٩) : (وانقطعت) .

الهمم على تعلمه ، حتى لقد كان أحدهم يرحل المراحل ذوات العدد ، ويقطع[١] الفيافي والمفاوز[٢] ، ويجوب البلاد شرقاً وغرباً في طلب حديث/ واحد ليسمعه[٣] من راويه ، فمنهم من يكون الباعث له على الرحلة طلب ذلك الحديث لذاته ، ومنهم من يقرن بتلك الرغبة[٤] سماعه من ذلك الراوي بعينه إما لثقته[٥] في نفسه وصدقه في نقله ، وإما لعلو اسناده ، فانبعثت الغرائم إلى تحصيله ، وكان اعتمادهم أولاً على الحفظ والضبط في القلوب والخواطر غير ملتفتين إلى ما يكتبونه ، ولا معولين على ما يسطرونه محافظة على هذا العلم ، فلما انتشر الاسلام ، واتسعت البلاد وتفرقت الصحابة في الأمصار ، وكثرت الفتوح ، ومات معظم الصحابة ، وتفرقت أتباعهم ، وقل الضبط ، احتاج العلماء إلى تدوين الحديث وتقييده بالكتابة ، ولمرعى إنها الأصل فإن الخاطر يغفل[٦] ، والذهن يغيب ، والذكر يهمل ، والقلم[٧] يحفظ ولا ينسى ، فانتهى الأمر الى زمن جماعة من الأئمة مثل : عبد الملك بن جريج ، ومالك بن أنس وغيرهما ممن[٨] كان

---

(١) من (د) ، وفي بقية النسخ : وتقطع .

(٢) الفيافي : جمع (فيفاة) وهي : المفازة التي لا ماء فيها مع الاستواء والسعة .

والمفاوز : جمع مفازة : وهي البرية القفر ، المتسعة الخالية .

انظر : لسان العرب (٩ / ٢٧٤ ، ٥ / ٣٩٢) .

(٣) وفي (أ) : يسمعه .

(٤) وفي (ب) : الرغبات .

(٥) وفي (ب) : لتفننه .

(٦) وفي (ب) : تغفل .

(٧) من (د) ، وفي بقية النسخ : والعلم .

(٨) وفي (د) : مما .

في عصرهما فدوّنوا الحديث حتى (أنه قيل)[1] :- إن أول كتاب صنف في الاسلام كتاب ابن جريج ، وقيل موطأ مالك ، وقيل :- إن أول من صنف وبوّب الربيع بن صبيح بالبصرة ثم انتشر جمع الحديث وتدوينه وكثر ذلك إلى أن دوّن البخاري ومسلم صحيحهما ثم زاد انتشار هذا النوع من التصنيف والجمع وكثر في أيدي المسلمين وبلادهم وتفرقت أغراضهم وتكوّن مقاصدهم ، إلى أن انقرض ذلك العصر الذي كانا فيه عن جماعة من الأئمة العلماء[2] قد جمعوا وألفوا مثل أبي داود[3] ، والترمذي ، والنسائي وغيرهم من العلماء الذين لا يحصون كثرة ، وكأن ذلك العصر خلاصة العصور في تحصيل هذا العلم واليه المنتهى ، ثم من بعده نقص الطلب ، وقل الحرص وفترت الهمم ، وكذلك[4] كل نوع من أنواع العلوم والصنائع والدول وغيرها فانه مبتدئ[5] قليلاً قليلاً ولا يزال ينمو[6] ويزيد ويعظم الى أن يصل الى غاية في منتهاه ، ويبلغ الى أمد هو أقصاه ، ثم يعود فكانت غاية هذا العلم انتهت إلى البخاري ومسلم ومن كان في عصرهما من علماء الحديث ، ثم نزل وتقاصر الى زماننا هذا وسيزداد تقاصرا والهمم قصورا " انتهى .

---

(١) وفي الأصل (١/٤٠) حتى قيل ، وفي جميع النسخ : حتى أن قيل .

(٢) وفي (د) قبل هذه الكلمة : وهم .

(٣) وفي (د) : تقدم ذكر الترمذي عليه .

(٤) سقطت من (د) .

(٥) وفي الأصل (١/٤٢) : يبتدئ .

(٦) وفي (ب) : ينمي .

وقال أبو طالب المكي في كتاب قوت القلوب[1] :- ((هذه المصنفات من الكتب حادثة بعد سنه عشرين أو ثلاثين ، ومائة ، ويقال : إن أول ما صنف[1] في الإسلام كتاب ابن جريج في الآثار وحروف من التفاسير بمكة ، ثم كتاب معمر بن راشد الصنعاني باليمن ، جمع فيه سننا منشورة[3] مبوبة[4] ثم كتاب الموطأ بالمدينة لمالك في الفقه ، ثم جمع ابن عيينة كتاب الجامع ، والتفسير في أحرف من علم القرآن ، وفي الأحاديث المتفرقة ، وجامع سفيان الثوري صنفه[5] أيضاً في هذه المدة ، وقيل إنها صنفت سنة ستين ومائة)) انتهى[6] .

وقال الدارقطني[7] :-

أول من صنف مسندا نعيم بن حماد ، .

قال الخطيب :- وقد صنف أسد بن موسى مسنداً ، وكان أكبر (من نعيم)[8] سنا وأقدم سماعا فيحتمل أن يكون نعيم سبقه في حداثته .

---

(١) لم أقف على هذا النص في قوت القلوب .

(٢) وفي (أ) : من .

(٣) وفي (جـ) : منشورة بالثاء المثلثة .

(٤) وفي (جـ) : محيرة .

(٥) وفي (ب) : وصنفه .

(٦) تقدم ذكر هذه الكتب ص . ٥٣٧- ٥٣٨ .

(٧) لم أقف على هذه العبارة من قولة الدارقطني ، وإنما وقفت عليها من قولة الخطيب البغدادي وسيأتي ذكرها .
انظر تاريخ بغداد (١٣ / ٣٠٦) ، وسير أعلام النبلاء (١٠ / ٥٩٧) .

(٨) سقطت من (ب) .

وفي تهذيب الكمال [١] : قال أبو الحسن الميموني [٢] عن أحمد بن حنبل :-

أول من عرفناه يكتب المسند نعيم بن حماد .

وقال الخطيب :- (يقال) [٣] إنّ أول من جمع المسند وصنفه نعيم بن حماد .

وقال الحاكم :- أول من صنف المسند على تراجم الرجال في الاسلام عبيد الله بن موسى العَبْسي [٤] ، وأبو داود الطيالسي .

وقال العراقي [٥] :- ((يقال إنّ أول مسند صنف مسند الطيالسي)) ، قيل والذي حمل قائل هذا القول عليه (تقدم عصر أبي) [٦] داود على أعصار من صنف المسانيد ، وظن أنه هو الذي صنفه [٧] وليس كذلك فانما هو من جمع [٨]

---

(١) انظر تهذيب الكمال (٨/ ١٤٢٧/ أ) .

(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : اليموني .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) انظر سير أعلام النبلاء (٩/ ٥٥٤) .

(٥) انظر التبصره والتذكرة (١/ ١٠٦) .

(٦) سقطت بكمالها من (ب) .

(٧) وفي (أ) : صنف .

(٨) في (أ) : من جميع .

(ق ٥٣/ ب)

بعض الحفاظ الخرسانيين (١) جمع فيه ما رواه يونس بن حبيب (٢) خاصة عنه (٣)، وشذ

---

(١) منهم أبو مسعود الرازي .

قال الخطيب البغدادي : قال لنا أبونعيم : صنّف أبو مسعود الرازي ليونس بن حبيب مسند أبي داود الطيالسي .

انظر : سير أعلام النبلاء (٩/ ٣٨٢) .

(٢) أبوبشر يونس بن حبيب بن عبد القاهر ، مولاهم الأصبهاني ، المحدث الحجة ، كان من أروى الناس عن أبي داود الطيالسي ، مات سنة (٢٦٧ هـ) .

انظر :-

سير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٩٦) ، وأخبار أصبهان (٢/ ٣٤٥) والجرح والتعديل (٩/ ٢٣٧) ، وغاية النهاية في طبقات القراء (٢/ ٤٠٦) .

(٣) وهي الاحاديث التي سمعها منه في مجالس متعددة .

قال الذهبي :-

((سمع يونس بن حبيب عدة مجالس مفرّقة فهي المسند الذي وقع لنا)) .

انظر : سير أعلام النبلاء (٩/ ٣٨٢) .

عنه كثير منه[1] ، .

وقال ابن عدي[2] :- يقال إنّ يحي الحماني أول من صنف المسند بالكوفة ، وأول من صنف المسند بالبصره مسدد ، وأول من صنف المسند[3] بمصر[4] أسد السنة ، وأسد قبلهما ، وأقدم موتا[5] .

---

(١) أي كثير من أحاديث أبي داود حتى قال البقاعي رحمه الله في نكته :- ((. . . ولابي داود من الأحاديث التي لم تدخل هذا المسند قدره أي قدر المسند الذي جمعه يونس بن حبيب أو أكثر ، بل قد شذّ عنه يعني عن بعض حفاظ الخراسانيين كثير من روايه يونس عن أبي داود .

انظر نكت البقاعي (ق ٨١/ب) ، وفتح المغيث ص ٨٦ .

وقد طبع كتاب أبي داود الطيالسي .

(٢) انظر تهذيب التهذيب (١١/ ٢٤٨ ، ١٠/ ١٠٩) ، وكذلك قال ابن دقيق العيد في شأن أسد بن موسى الأموي :-

إنه أول من صنف المسند .

انظر سير أعلام النبلاء (١٠/ ١٦٤) .

(٣) من (د) ، وقد سقطت من بقية النسخ .

(٤) وفي (أ) : عصراً .

(٥) من (د) ، وفي بقية النسخ : منها .

وقال العقيلي[1] :-

((عن علي بن عبد العزيز سمعت يحي الحِمّاني[2] يقول : لا تسمعوا كلام[3] أهل الكوفة فيّ فانهم يحسدونني لأني أول من جمع المسند[4])) .

---

(١) أبوجعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي الحجازي ،الامام الحافظ الناقد ،مصنف كتاب (الضعفاء) ،توفي سنة (٣٢٢هـ) .

انظر :-

سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٣٦) ،وتذكرة الحفاظ (٣/ ٨٣٣) ، والوافي بالوفيات (٤/ ٢٩١) .

(٢) وفي (د) : ابن الحماني .

والحماني هذا هو : يحي بن عبد الحميد بن عبد الرحمن الحِمّاني - بكسر المهملة ،وتشديد الميم - الكوفي ، حافظ ،الا أنهم اتهموه بسرقة الحديث .

مات سنة (٢٢٨هـ) .

انظر :-

التقريب (ص ٣٧٧) ،وطبقات ابن سعد (٦/ ٤١١) ، وتاريخ بغداد (١٤/ ١٦٧) ، والأنساب (٤/ ٢٤٨) ،والرسالة المستطرفة (ص ٦٢) .

(٣) وفي (د) : لكلام .

(٤) انظر : - الضعفاء للعقيلي (٤/ ٤١٤) .

وكانت وفاة أسد سنة اثنتي عشرة ومائتين[١] ، ومات[٢] نعيم ، ومسدد ، والحِمّاني جميعا سنة [ثمان وعشرين[٣] والعبسي سنة[٤]] ثلاث عشرة[٥] ، والطيالسي سنة ثلاث ومائتين[٦] .

---

(١) وفي (أ) : سنة عشرة ومائتين ، وما أثبته هو الصواب .
انظر : تهذيب التهذيب (١/ ٢٦٠) .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) أي : ومائتين .
انظر :-
تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٦٢) ، وتاريخ خليفة (ص ٤٧٩) .

(٤) من (جـ) .

(٥) ومائتين .
انظر : تاريخ خليفة (ص ٤٧٤) .

(٦) هكذا ذكر ابن سعد في طبقاته (٧/ ٢٩٨) ، وأرخ سنة وفاته عمرو بن علي الفلاس ، وخليفة بن خياط ، وابن حجر سنة أربع ومائتين .
انظر :-
تاريخ خليفة (ص ٤٧٢) ، وطبقاته (ص ٢٢٧) ، وتهذيب التهذيب (٤/ ١٨٥) .

٤٤ - وأوّلُ الجامع باقتصار على الصّحيح فقط (١) البخاري (٢)

(ش) :- قال (الامام) (٣) ابن الصلاح :- ((أول من صنف في الصحيح البخاري)) (٤) وعبارة النووي في التقريب :-

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) الشرح التفصيلي :-

٤٤ - (وأول الجامع) أي : " للأحاديث " على الأبواب كما مرّ . .

(باقتصار) في موضع النعت أو الحال ، أي : جمعا ، أو حالة كون الجامع مقتصرا :

(على) جمع .

(الصحيح) من الأحاديث الشاهدة لذلك الباب.

(فقط) لا يدخل مع الصحيح غيره . . . الامام :

(البخاري) . . . .

انظر : استقصاء الأثر (ق ١٨/٢) ،ومنهج ذوي النظر (ص ١٨) .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ٨٩ .

((في الصحيح المجرد[1])) ، والسبب في ذلك :- ماروا عنه ابراهيم ابن معقل النسفي[2] قال :- كنا عند اسحاق بن راهوية فقال :-

---

(١) انظر : تقريب النووى ص ٣٣ ، وكون البخاري أول من صنف في الصحيح صرّح به أبو علي بن السكن ، ومسلمة بن القاسم وغيرهما .

انظر : فتح المغيث ص ٢٢ ، وقوله (المجرد) نص على ذلك النووى في الارشاد (ق ١ / ب) ، والطيبي في الخلاصة ص ٣٦ ، والبلقيني في المحاسن ص ٨٩ ، وأبو الفيض الفارسي في جواهر الأصول في علم حديث الرسول ص ١٨ ، والسيوطي في تدريبه (١/ ٨٨) ، والقاسمي في قواعد التحديث ص ٨٢ ، وأورد البلقيني رحمه الله في المحاسن تفسيراً لكلمة (المجرد) التي ذكرها النووى فقال :-

المجرد أي من الاسناد ص ٨٩ ، والمعروف عند أهل الشأن أن مقصد البخاري في تسميته كتابه (الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه) كما في هدي الساري ص ٨ - هو الحديث الصحيح المسند .

(٢) أبو اسحاق ابراهيم بن معقل بن الحجاج النسفي ، الحافظ ، العلامة ، قاضي نسف وعالمها ، مصنف " المسند الكبير " ، مات سنة (٢٩٥ هـ) .

انظر :-

تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٨٦) ، والجواهر المضية (١/ ١١١) ، وطبقات المفسرين للداودي (١/ ٢٢) ، وشذرات الذهب (٢/ ٢١٨) .

(ق ٥٤ / أ)

لو جمعتم كتابا مختصراً لصحيح سنة النبي صلى الله عليه وسلم قال :-

((فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصحيح))[1] ، وعنه أيضا قال :-

((رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وكأنني واقف بين يديه وبيدي مروحة أذب عنه فسألت بعض المعبرين فقال/ :- أنت تذب عنه الكذب ، فهو الذي حملني على اخراج الجامع الصحيح))[2] ، قال :- ((وألفته في بضع عشر سنه))[3] .

---

(١) انظر :-

تاريخ بغداد (٢ / ٨) ، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي (١ / ٧٤) ، وسير أعلام النبلاء (١٢ / ٤٠١) .

(٢) ساقهما الحافظ ابن حجر في هدى الساري ص ٧ بسنده .

(٣) انظر :-

تاريخ بغداد (٢ / ١٤) ، وفيه قال البخاري : صنفت كتابي الصحاح لست عشر سنة ، وسير أعلام النبلاء (١٢ / ٤٠٥) .

تنبيه (١) :-

اعترض مغلطاي (٢) على ابن الصلاح بأنّ مالكا أول من صنف الصحيح وتلاه أحمد بن حنبل وتلاه الدارمي (٣) ، قال : وليس لقائل أن يقول : لعله أراد الصحيح المجرد فلا يرد كتاب مالك ، لأنّ فيه البلاغ والموقوف والمنقطع والفقه وغير ذلك ، لوجود مثل ذلك في كتاب البخاري انتهى .

قال الحافظ ابن حجر في نكته :-

((وقد أجاب شيخنا يعني العراقي عن ما يتعلق بالموطأ بما نصه :- (إنّ مالكاً لم يفرد الصحيح) [بل أدخل في كتابه المرسل والمنقطع والبلاغات ومن بلاغاته أحاديث لا تعرف كما ذكره ابن عبد البر فلم يفرد الصحيح (٤)] اذا ، قال الحافظ :-

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) قال ابن حجر : فيما قرأت بخطه .
انظر : النكت (١ / ٢٧٦) .

(٣) (م د ت) أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل السمرقندي الدارمي ، الحافظ ، صاحب المسند ، ثقة فاضل متقن ، مات سنة (٢٥٥ هـ) .

انظر : التقريب ص ١٨٠ ، والجرح والتعديل (٥ / ٩٩) ، وتاريخ بغداد (١٠ / ٢٩) ، والأنساب (٥ / ٢٨٠) ، وتهذيب التهذيب (٥ / ٢٩٤) ، وسير النبلاء (١٢ / ٢٢٤) .

(٤) من (د) ، وقد سقطت من بقية النسخ .
انظر : التقييد والايضاح ص ٢٥ ، من المعلوم عند أهل الحديث أنّ الامام مالك رحمه الله روى في موطأه مراسيل وبلاغات كما سمعها ، ولم تقع له موصولة وقد وصلها ابن عبد البر في كتاب التمهيد الا أربع بلاغات لم يجد لها اسناداً ، ولا رآها في كتاب غير الموطأ (انظر التقصي ص ٢٤٢) ، وقد وصل ابن الصلاح تلك البلاغات الأربع في رسالة مستقلة

٠٠/٠٠

قال فيها عن هذه البلاغات الأربع :-

((والقول الفصل عندي في ذلك كله ما أنا ذاكره وهو أنّ هذه الأحاديث الأربعة لم ترد بهذا اللفظ المذكور في الموطأ إلا في الموطأ ، ولا ورد ماهو في معنى واحد منها بتمامه في غير الموطأ إلا حديث : " اذا نشأت بحرية " من وجه لا يثبت ،والثلاثة الأخر : واحد وهو حديث " ليلة القدر " ورد معناه من وجه غير صحيح ،واثنان منها ورد بعض معناهما من وجه جيد ، أحدهما صحيح وهو حديث" النسيان " والآخر حسن ، وهو حديث وصية معاذ رضي الله عنه ا . هـ .

إذاً فقد صرح ابن الصلاح رحمه الله بأن حديثين من أربعة ضعيفان.

انظر : رسالة في وصل البلاغات الأربع في الموطأ لابن الصلاح ص١١ ، مع تحقيق ومقدمة ابي الفضل الغماري ص ٤ ، وهذا التحقيق من وجود الضعيف في بلاغات مالك يؤيد ماروّاه العلماء عن ابن عبد البر من أنّ من بلاغات مالك أحاديث لا تعرف ، واذا عرف سنراها فمنها ما يُضعّف كما مرّ آنفا .

(ق ٥٤/ ب)

وكأن شيخنا لم يستوف النظر في كلام مغلطاي ، وإلا فظاهر قوله مقبول بالنسبة إلى ماذكره في البخاري من الأحاديث المعلقة ، وبعضها ليس على شرطه (١) بل وفي بعضها ما لا يصح ، فقد مزج الصحيح بما ليس منه كما فعل مالك ، قال : لكن الصواب في الجواب أن يقال :- ما الذي أراده ابن الصلاح بقوله : أول من صنف الصحيح !! هل أراد الصحيح من حيث هو (٢) ؟ أو أراد الصحيح المعهود الذي فرغ من تعريفه ؟؟ والظاهر الثاني/ ، وحينئذ فلا يرد ماذكر لأن الموطأ وإن كان عند من يرى الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وأقوال الصحابة صحيحاً فليس ذلك على شرط الصحة المعتبرة (٣) عند أهل الحديث ، والفرق بين مافيه من المقطوع والمنقطع ، وبين مافي البخاري من ذلك واضح (٤) لأن الذي في الموطأ من ذلك هو مسموع لمالك كذلك في الغالب ، وهو حجة عنده وعند من تبعه ، والذي في البخاري من ذلك قد حذف البخاري أسانيدها عمداً ليخرجها عن موضوع الكتاب وانما يسوقها في تراجم الابواب تنبيهاً واستشهاداً واستئناساً (٥) وتفسيراً لبعض آيات ، وكأنه أراد أن يكون كتابه جامعاً لأبواب الفقه وغير ذلك من المعاني التي قصد (جمعها فيه) (٦) ، قال :-

---

(١) وفي (أ) : شرط .
(٢) سقطت من (ب) .
(٣) وفي (ب) : المعبرة .
(٤) من (ب) ، (ج) ، وفي (أ) : كلمة واضحة .
(٥) من (د) ، وفي بقية النسخ : أو .
(٦) وفي جميع نسخ النكت للحافظ :- جمعها فيها .
قال محققه د/ ربيع :- ولعل الصواب : جمعها فيه .

وهذا واحد من أمور كثيرة لا تجعل الموطأ في درجة صحيح البخاري ، وقد وقفت على كلام لأبي الفضل عبد الله بن محمد الغماري قال

../..

٠٠/٠٠

فيه :- " . . . . . لم يكن الموطأ في درجة البخاري لأمور :-

١ - أنّ تلك الاحاديث - في الموطأ - إنما ورد ما يصح معناها فقط ، ولفظها غير وارد اطلاقا ، وأحاديث البخاري صحيحة بلفظها ومعناها .

٢ - أنّ صحيح البخاري صحيح في ذاته لا يحتاج إلى من يصل بعض أحاديثه ، بخلاف الموطأ فانه محتاج الى من يصل منقطعاته ومرسلاته وبلاغاته ، بحيث لا يطمئن إلى شيء منها حتى نقف على أسانيدها في التمهيد أو غيره .

٣ - أنّ الموطأ فيه أحاديث مسنده لم تبلغ درجة الصحة ولم يخرجها البخاري ، فكيف يكون الموطأ في درجته .

انظر :-

مقدمة أبي الفضل الغماري على كتاب ابن الصلاح في وصل البلاغات الأربع ص ٤ ، ص ٥ .

(ق ٥٥/ أ)

والحاصل أنّ أول من صنف الصحيح يصدق على مالك باعتبار انتقائه ، وانتقاده للرجال ، فكتابه أصح من الكتب المصنفة في هذا الفن من أهل عصره وما قاربه كمصنفات سعيد بن أبي عروبة ، وحماد بن سلمة ، والثوري وابن اسحاق ، ومعمر ، وابن جريج ، وابن المبارك ، وعبد الرزاق وغيرهم ولهذا قال الشافعي [رضي الله تعالى عنه](١) :-

((مابعد كتاب الله تعالى أصح من كتاب مالك/))(٢) فكتابه صحيح عنده وعند من تبعه ممن يحتج بالمرسل والموقوف .

وأما أول من صنّف الصحيح المعتبر عند أئمة الحديث الموصوف(٣) بالاتصال وغير ذلك من الأوصاف فالبخاري ثم مسلم كما(٤) جزم به ابن الصلاح ،

---

(١) سقطت من (أ) .

(٢) انظر :- صيانة صحيح مسلم ص ١٤

ترتيب المدارك (٢ / ٧٠) ، والذي ذكره أكثر العلماء بلفظ : ما في الأرض كتاب في العلم أكثر صواباً من موطأ مالك ، قال الذهبي معلقاً على هذا القول :- هذا قاله قبل أن يؤلف الصحيحان ، وكذا قال العراقي .

انظر : التبصرة (١ / ٤١) ، وسير أعلام النبلاء (٨ / ٩٩) ، والحلية (٦ / ٣٢٩) ، وتذكرة الحفاظ (١ / ٢٠٨) .

(٣) من (ب) ، وفي (أ) ، (جـ) : الموصول .

(٤) وفي (ب) : ثم جزم .

وأما قول القاضي أبي بكر بن العربي في مقدمة شرح الترمذي[1] : ((والموطأ هو الأصل الأول ،والبخاري هو الأصل الثاني وعليهما بنى جميع من بعدهما كمسلم والترمذي وغيرهما)) ، فإن أراد مجرد السبق إلى التصنيف فهو كذلك ولا يلزم منه مخالفة لما تقدم ، وإن أراد[2] الأصل في الصحة فكذلك أيضا لكن على التأويل الذي أولناه ، .

وأما ما يتعلق بمسند أحمد فسيأتي الجواب عنه في نوع الحسن ،وأما ما يتعلق بالدارمي فتعقبه العراقي بأنّ فيه الضعيف والمنقطع[3] .

قال الحافظ :- لكن بقي مطالبة مغلطاي لصحة[4] دعواه أنّ جماعة أطلقوا على مسند[5] الدارمي كونه صحيحا فاني لم أر ذلك في كلام أحد ممن

---

(١) انظر عارضة الأحوذي (١/ ٥) .

(٢) وفي (ب) :- أراده .

(٣) انظر التقييد والايضاح ص ٥٦ .

(٤) وفي الأصل (١/ ٢٨٠) : بصحة .

(٣) هكذا سماه كل مَنْ ترجمه بـ (مسند الدارمي) ،وبعضهم يطلق عليه اسم " السنن " ،وسوى بينهما الكتاني رحمه الله في الرسالة المستطرفة حيث قال :- " وكسنن الدارمي فإنها تسمى مسند الدارمي " أ. هـ .

وأما السخاوي في فتح المغيث فقد نفى أن يكون المسند هو السنن .

انظر : تاريخ بغداد (١٠/ ٢٩) ،وطبقات المفسرين للداودي (١/ ٢٣٥) ،وتهذيب التهذيب (٥/ ٢٩٤) ،وفتح المغيث ص ٨٦ ،والرسالة المستطرفة ص ٧٤ ،وفهرست فهرست مرويات ابن حجر وسماه مسند الدارمي ص ٩٠ ،وسياتي ص ١٣٥ ذكر المصنف أن للدارمي مسنداً وجامعاً فلعل الجامع هو (السنن) ،فان كان كذلك فهو من الأدلة على أنهما كتابان .

انظر : مسير أعلام النبلاء (١٢/ ٢٢٨) .

(ق ٥٥ /ب)

يعتمد عليه ،ثم وجدت بخط مغلطاى أنه رأى بخط الحافظ المنذري[1] ترجمة كتاب الدارمي بالمسند الصحيح الجامع ، وليس كما زعم فلقد وقفت على النسخة التي بخط المنذري والورقة الأولى/منه مع عدة أوراق ليست بخط المنذري بل هي[2] بخط أبي الحسن[3] بن أبي الحصين[4] ،وخطه قريب من خط المنذري فاشتبه ذلك على مغلطاى ،فليس الحصين[5] من[6]

---

(١) أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المنذري ،الشامي ، ثم المصري ،الحافظ الكبير ،الامام الثبت ،توفي سنة (٦٥٦هـ) .

انظر : تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٣٦) ،وفوات الوفيات (١/ ٣٦٦) وطبقات الشافعية للسبكي (٥/ ١٠٨) .

(٢) وفي النكت (١/ ٢٨٠) : هو ، قال المحقق : كذا في جميع النسخ ، ولعل الصواب : هي .

(٣) وفي (د) : أبي الحسين أو أبي الخير (كلمة غير واضحة) .

(٤) من الأصل (١/ ٢٨٠) ،وفي النسخ : أبي الحسن بن الحصين ، وأبوالحسن بن أبي الحصني هو : مكين الدين أبوالحسن بن عبد العظيم الحصني - بكسر الحاء المهملة ،وسكون الصاد المهملة وفي آخرها النون هذه النسبة إلى حصن مسلمة بن عبد الملك .
ذكره الذهبي في كتابه " من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص، ٢١) وقال : المفيد .
وانظر الانساب (٤/ ١٧٥) .

(٥) وفي الأصل (١/ ٢٨٠) : وليس .

(٦) من الأصل (١/ ٢٨٠) ،وفي النسخ : الحصين .

أحلاس[1] هذا الفن حتى يحتج بخطه في ذلك ، كيف ولو أطلق عليه ذلك من يعتمد عليه[2] لكان الواقع يخالفه[3] ، لما في الكتاب المذكور من الأحاديث الضعيفة ، والمنقطعة ، والمقطوعة ، والموطأ في الجملة أنظف أحاديث ، وأتقن رجالا منه ، ومع ذلك كله فاني لست أسلم أن الدارمي صنف كتابه قبل تصنيف البخاري الجامع لتعاصرهما ، ومن ادعى ذلك فعليه البيان[4] انتهى[5] .

---

(١) من النكت (١ / ٢٨٠) ، وفي كل النسخ : أجلاس (بالجيم) ، قال محقق النكت : - في هامش (ر) و (هـ) : الحَلِس ككتف : الكبير من الناس والشجاع .

وانظر القاموس (٢ / ٢٠٧) ، ولسان العرب (٦ / ٥٥) بلفظ : أجلاس .

(٢) وفي (أ) : تعتمد ، وفي بقية النسخ : تعمد ، والتصويب من الأصل (١ / ٧١) .

(٣) من (د) ، ومن الأصل (١ / ٢٨٠) ، وفي (أ) : خلافه ، وفي (ب) و (جـ) : بخلافه .

(٤) من (د) ، وفي بقية النسخ كلمة غير واضحة .

(٥) نكت ابن حجر (١ / ٢٧٦ - ٢٨١) .

٤٥ - ومسلم من بعده والأول ... على الصواب في الصحيح أفضل (١)

٤٦ - ومن يفضل مسلما فإنما ... ترتيبه وضعه قد أحكما

(١) سقط هذا البيت والذي يليه من نسخة (ب) .
(٢) وفي (ب) : ترتيبه بضم الموحدة .
(٣) وفي (س) : ووضعه .

الشرح التفصيلي :-

٤٥ - (ومسلم) " بن الحجاج " الامام المشهور أيضا مثله في ذلك كله ، فانه التزم ذلك فيما ألفه .

(من بعده) " أي بعد البخاري . . " .

(والأول) منهما .

(على) القول .

(الصواب) متعلق النعت أو في موضع الحال بمعنى الصايب أو الصيب قائله أو في نفسه من عمله أقوال نقلت في كل ، وقد مست الجملة للاهتمام بالمضمون مع الايمان للاعتماد .

(في) " أصحية " .

(الصحيح أفضل) من الثاني بمعنى تقديم روايته عند التعارض ونحو ذلك . . .

٤٦ - (ومن يفضل) " من بعض المغاربة " .

(مسلما) " أي تصحيحه على صحيح البخاري " .

(فانما ترتيبه) مفعول مقدم ، والحصر نسبي ، أي : للأبواب والروايات منها .

(وضعه) بضم المهملة ، فسكون النون ، ففتح العين المهملة ، فضمير الكتاب من اضافة المصدر الى مفعوله ، أي : سرده الروايات المطابقة ، وعلى الرواية الثانية : (ووضعه) " أي : جودته في التبويب ، وجمعه طرق الحديث في موضع واحد بأسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة " .

(قد) حرف تحقيق . (أحكما) بألف الاطلاق من الاحكام بمعنى : الاتقان . .

انظر : استقصاء الاثر (ق ٢٠ / ب ، ق ٢١ / أ) ، ومنهج ذوي النظر (ص ١٨) .

(ش) :- فيه مسألتان :-

(الأولى) :- أن مسلما تلا البخاري في تصنيف الصحيح[١] ، قال العراقي[٢] :- ((وقد[٣] اعترض هذا بقول أبي الفضل أحمد بن سلمة[٤] :- كنت مع مسلم بن الحجاج في تأليف هذا الكتاب سنة خمس ومائتين ، وهذا تصحيف وانما هو خمسين بزيادة الياء والنون لأنه في سنة خمس كان عمر مسلم سنة ، بل لم يكن البخاري صنّف اذ ذاك فإنّ مولده سنة أربع وتسعين ومائة))[٥] .

---

(١) كما ذهب اليه الجمهور ، وهو الصحيح المشهور .
انظر : التبصرة والتذكرة (١/ ٣٩) ، وفتح الباقي كذلك (١/ ٣٩) ، ومقدمة ابن الصلاح (ص ٨٩) .

(٢) انظر التقييد والايضاح (ص ٢٥) .

(٣) وفي (ب) : قد .

(٤) أبو الفضل أحمد بن سلمة النيسابوري البزاز المعدل ، الحافظ الحجة ، رفيق مسلم في الرحلة الى بلخ والى البصرة ، توفي سنة (٢٨٦هـ) .

انظر :-
تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٣٧) ، والجرح والتعديل (٢/ ٥٤) ، وتاريخ بغداد (٤/ ١٨٦ - ١٨٧) ، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٧٣) .

(٥) انظر هدي الساري (٢/ ٤٧٧) .

(الثانية) :- اختلف في التفضيل بين الصحيحين من حيث الاصحية على أقوال :-

((أحدها)) :-

وعليه الجمهور ، وهو الصواب : أن صحيح البخاري أصح .

قال أبو عبد الرحمن النسائي وهو شيخ أبي علي[1] النيسابوري[2] : ((ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن اسماعيل[3])) .

قال الحافظ بن حجر في المقدمة :-

((والنسائي لا يعني بالجودة إلا جودة الأسانيد كما هو المتبادر الى الفهم من اصطلاح أهل الحديث ، قال :- ومثل هذا من[4] مثل النسائي [غاية في[5]] الوصف مع شدة تحريه وتوقيه وتثبته في نقد الرجال وتقدمه في ذلك على أهل عصره حتى قدمه قوم من الحذاق[6] في معرفة

---

(١) انظر : تهذيب الكمال (١ / ٣٣٠ - محققة) .

(٢) أبو علي الحسين بن علي بن يزيد النيسابوري ، الحافظ الامام محدث الاسلام ، أحد جهابذة الحديث شيخ الحاكم أبي عبد الله ، توفي سنه (٣٤٩ هـ) .

انظر : تذكرة الحفاظ (٣ / ٩٠٤) ، والبداية والنهاية (١١ / ٢٣٦) وتاريخ بغداد (٨ / ٧١) ، وذكر سماعه من النسائي بمصر ، وطبقات السبكي (٢ / ٢١٥) .

(٣) انظر هدى الساري (٢ / ٤٨٩) .

(٤) وفي (ب) : ونكتا .

(٥) سقطت من (أ) .

(٦) مثل الحافظ الحسين بن محمد العجلي ، وابن خزيمة ، وأبو العباس أحمد ابن محمد بن عقدة وغيرهم .

انظر : هدى الساري (٢ / ٤٨٤ ، ٤٨٥) .

ذلك على مسلم بن الحجاج ، وقدمه الدارقطني في ذلك وغيره على امام الأئمة أبي بكر بن خزيمة (١) صاحب الصحيح (٢) ، .

وقال الاسماعيلي (٣) في المدخل أما بعد :-

فاني نظرت في كتاب الجامع الذي ألفه أبو عبد الله البخاري فرأيته جامعا كما سمّي لكثير من السنن الصحيحة ، ودالا (٤) على جمل من المعاني الحسنة (٥) المستنبطة التي لا يكمل لمثلها إلا من جمع إلى معرفة الحديث ونقلته والعلم بالروايات وعللها (٦) علماً بالفقه واللغة ، وتمكنا (٧) منها كلها ، وتبحراً فيها ، وكان يرحمه الله الرجل الذي قصر زمانه على ذلك ، فبرع وبلغ الغاية [فحاز (٨)] السبق ، وجمع الى ذلك حسن النية والقصد للخير

---

(١) من (ب) ، (ج) .

(٢) وابن خزيمة بنفسه شهد له بذلك حيث قال : " ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن اسماعيل " .
انظر : هدي الساري (٢ / ٤٨٥) .

(٣) أبوبكر أحمد بن ابراهيم بن اسماعيل الاسماعيلي ، امام أهل جرجان والمرجوع إليه في الفقة والحديث وصاحب التصانيف ، توفي سنة (٣٧١هـ) .
انظر :-
طبقات الشافعية للسبكي (٢ / ٧٩) ، وطبقات الشيرازي ص١١٦ ، وتاريخ جرجان (ص٦٢١) ، وتذكرة الحفاظ (٣ / ٩٤٧) .

(٤) من (ب) ، (ج) .

(٥) من (د) ومن الأصل (١ / ١١) ، وفي بقية النسخ : الحسية وهو تصحيف .

(٦) وفي (أ) : وعالمها وهو تصحيف .

(٧) وفي (ب) : ونكتا .

(٨) من الأصل (١ / ١١) وفي النسخ : فجاز ، وقد سقطت من (ب) .

فنفعه (الله تعالى [1]) ونفع به ، قال :-

وقد نحى نحوه في التصنيف جماعة منهم :-

الحسن بن علي الحلواني [2] لكنه اقتصر على اليسير [3] ، ومنهم أبو داود السجستاني [4] وكان في عصر أبي عبد الله البخاري فسلك فيما سماه سننا ذكر ماروي في الشيء [5] وان كان في السند ضعف إذا لم يجد [6] في الباب غيره [7] . ومنهم مسلم ابن الحجاج وكان يقاربه في العصر فرام مرامه ، وكان يأخذ عنه أو عن كتبه إلا أنه ، لم يضايق نفسه مضايقة أبي عبد الله ، وروى

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) (خ م د ت ق) أبو علي الحسن بن علي بن محمد الهذلي الخلال الحلواني - بضم المهملة - نزيل مكة ، ثقة حافظ له تصانيف توفي سنة (٢٤٢ هـ) .

التقريب (ص ٧١) ، وتاريخ بغداد (٧/ ٣٦٥) ، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٥٢٢) ، والعقد الثمين (٤/ ١٦٥) .

(٣) هكذا في جميع النسخ ، وفي الأصل (١/ ١١) : السنن .

(٤) (ت س) أبو داود سليمان بن الأشعث بن اسحاق الأزدي السجستاني ثقة حافظ مصنف السنن وغيرها ، توفي سنة (٢٧٥ هـ) .

انظر : التقريب (ص ٢٣٢) ، وتاريخ بغداد (٩/ ٥٥) ، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٥٩١) ، والبداية والنهاية (١١/ ٥٤) .

(٥) من (ب) ، (د) .

(٦) من (جـ) ، وفي (أ) ، (ب) : نجد .

(٧) انظر رسالة أبي داود إلى أهل مكة (ص ٢٧) ، والتبصرة والتذكرة (١/ ٩٦) .

عن جماعة كثيرة لم يتعرض[1] أبو عبد الله للرواية عنهم[2] ، وكل قصد الخير ،غير أنّ أحداً منهم لم يبلغ [من التشديد[3]] مبلغ أبي عبد الله ، ولا تسبب الى استنباط المعاني واستخراج لطائف فقه الحديث وتراجم الأبواب الدالة على ماله وصله بالحديث المروى فيه [تسببه[4]] ولله الفضل يختص به من يشاء .

وقال الحاكم أبو أحمد النيسابوري[5] - وهو عصري أبي علي النيسابوري ومقدم[6] عليه في معرفة الرجال فيما حكاه (عنه[7]) أبو يعلي الخليلي في الارشاد :-

---

(١) وفي (د) : يعرض .

(٢) وتفرد مسلم بالرواية عنهم ،وقد ألّف أبوبكر أحمد بن علي بن محمد ابن منجوية (ت ٤٢٨ هـ) كتابا في رجال مسلم خاصة وهو مخطوط ببلدية الاسكندرية - رقم ١٢٤٥ ب (٥٦٤ هـ) .

(٣) من (د) .

(٤) من الأصل (١/ ١١) ، وقد سقطت من النسخ .

(٥) أبو أحمد محمد بن محمد بن أحمد النيسابوري الكرابيسي الحاكم ، محدث خراسان صاحب التصانيف ، هو الحاكم الكبير شيخ الحاكم أبي عبد الله ، توفي سنة (٣٧٨ هـ) .

انظر : تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٧٦) ،وذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي (ص ١٩٥) ،والوافي بالوفيات (١/ ١١٥) وطبقات الشافعية للاسنوي (١/ ٤٢٠) .

(٦) من الأصل (١/ ١١) ،وفي النسخ : مقدما ،وهو خطأ .

(٧) ليست موجودة في الأصل .

((رحم الله محمد بن اسماعيل فانه ألّف الأصول - يعني أصول الأحكام[١] - من الأحاديث وبيّن للناس ، وكل من عمل بعده فانما[٢] أخذه من كتابه ، كمسلم ابن الحجاج[٣])) ، وقال الدارقطني[٤] لما ذكر عنده الصحيحان :-

((لولا البخاري لما ذهب مسلم ولا جاء)) ، وقال مرة أخرى وأي شيء صنع [مسلم][٥][٦] ؟ انما أخذ كتاب البخاري فعمل

---

(١) جملة اعتراضية من السيوطي رحمه الله . (٢) وفي (ب) : كأنما .

(٣) المنتخب من الارشاد في معرفة علماء الحديث (٢/ق ٢٠٧/ب) .

(٤) انظر تاريخ بغداد (١٣/١٠٢) ، وجامع الاصول (١/١٨٨) ، والبداية والنهاية (١١/٣٤) ، وهدي الساري (ص ٤٩٠) ، وقال الحاكم : سمعت محمد بن يعقوب الحافظ يقول : سمعت أبي يقول : رأيت مسلم بن الحجاج بين يدي البخاري يسأله سؤال الصبي .

بل لقد كان مسلم نفسه شديد الاعتداد بالبخاري وكان يصارحه بذلك . قال محمد بن حمدون بن رستم سمعت مسلم بن الحجاج وجاء الى البخاري فقال : دعني أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين ، وسيّد المحدثين ، وطبيب الحديث في علله .

انظر : تاريخ بغداد (٢/٢٩) ، وتهذيب الاسماء للنووي (١/٧٠) ، وطبقات السبكي (٢/٩) ، وسير أعلام النبلاء (١٢/٤٣٢) ، وهدي الساري (ص ٤٨٨) .

(٥) وفي (أ) ، (ب) كلمتان غير مقروءتين .

(٦) من (د) .

عليه مستخرجا[1]، وزاد فيه زيادات ، وهذا المحكي عن الدارقطني جزم به أبو العباس القرطبي[2] في أول كتابه المفهم[3] في شرح صحيح مسلم[4]،

---

(١) المستخرج مشتق من الاستخراج ، وهو أن يعمد حافظ إلى صحيح البخاري مثلا فيورد أحاديثه حديثاً حديثاً بأسانيد لنفسه من غير طريق البخاري إلى أن يلتقي معه في شيخه ، أو في شيخ شيخه وهكذا ولو في الصحابي .

انظر :-
فتح المغيث للسخاوي (ص ٣٤) ، ومقدمة ابن الصلاح (ص٩٥) ، والتبصره والتذكره (١/ ٥٦) .

(٢) أبو العباس أحمد بن عمر بن ابراهيم الانصاري القرطبي المالكي المحدث ، نزيل الاسكندرية ، توفي سنة ٦٥٦ هـ وقيل غير ذلك في وفاته .

انظر :-
الوافي بالوفيات (٧/ ٢٦٤) ، والديباج المذهب (١/ ٢٤٠) ، وحسن المحاضرة (١/ ٤٥٧) ، وشذرات الذهب (٥/ ٢٧٣) .

(٣) ليس هذا اسمه بل اسمه : " المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم " ، وهو شرح على مختصره له ذكر فيه أنه لما لخصه ورتبه وبوّبه شرح غريبه ، ونبه على نكت من اعرابه ، وعلى وجوه الاستدلال بأحاديثه .

انظر : كشف الظنون (١/ ٥٥٧) ، والوافي بالوفيات (٧/ ٢٦٤) والحطة (ص٢٣٦) .

(٤) النص الذي وقفت عليه في أول كتاب (المفهم ١/ق ٧/أ) ، ورواه الخليلي في الارشاد كما في المنتخب (٢/ق ٢٠٥/ ب) . لا يقتضي الجزم بكون صحيح مسلم مستخرجا على صحيح البخاري وانما يفهم منه

٠٠/٠٠

استفادة مسلم من كتاب الجامع الصحيح وغيره وأنه نثره في صحيحه ومؤلفاته .

قال القرطبي رحمه الله : وقال أحمد بن محمد الكرابيسي :-رحم الله الامام البخاري فانه الذى ألف الأصول ، وبين للناس ،وكل من عمل بعده فانما أخذه من كتابه ، كمسلم بن الحجاج فرّق كتابه في كتبه ،وتجلد فيه حق الجلادة حيث لم ينسبه الى قائله ... ا. هـ " .

وكون صحيح مسلم مستخرجاً على صحيح البخارى يحتاج الى دليل ولم يصرح مسلم بذلك في مقدمة صحيحه ولا في كتاب من كتبه ،نعم استفاد منه وبنى وسار على منواله كما قال ابن العربي :-

((والموطأ هو الاصل الأول والبخاري هو الأصل الثاني ، وعليهما بني جميع من بعدهما كمسلم والترمذي وغيرهما)) .

انظر : عارضة الاحوذي (١/ ٥) ،ونكت ابن حجر على ابن الصلاح (ص ٧٠) .

قال الحافظ ابن حجر في مقدمة شرح البخاري[١]، وفي نكته على ابن الصلاح[٢]:-

ونقل كلام الأئمه في تفضيل كتاب البخاري :- [بكثير، ويكفي[٣]] من ذلك اتفاقهم على أنه كان أعلم بالفن من مسلم، وأنّ مسلماً كان يتعلم منه، ويشهد له بالتقدم والتفرد بمعرفة ذلك في عصره حتى هجر من أجله شيخه محمد بن يحيى الذهلي[٤] لما وقع بينه وبين البخاري[٥]، وأرسل الى

---

(١) مقدمة الفتح (ص ٤٨٥) ، (ص ٤٩١) .

(٢) النكت على ابن الصلاح (ص ٧٦) .

(٣) سقطت من (أ) .

(٤) انظر : تاريخ بغداد (١٣/١٠٣) ، وتذكره الحفاظ (٢/٥٨٩) ، وسير أعلام النبلاء (١٢/٥٧٢) .

(٥) ماوقع بين البخاري والذهلي بينّه الحافظ الذهبي فقال :-
((المسألة هي أن اللفظ مخلوق ، سئل عنها البخاري فوقف فيها ، فلما وقف واحتج بأنّ أفعالنا مخلوقة واستدل لذلك ، فهم منه الذهلي أنه يوجّه مسألة اللفظ ، فتكلم فيه ، وأخذه بلازم قوله)).

ولا شك أنّ البخاري امامه من أئمة أهل السنة والجماعة ، وحامل راية العقيده السلفية ، والزامه ذلك ليس بلازم ، وقد نفى هو نفسه عن نفسه ذلك القول ، فقد دخل عليه أبو عمرو الخفاف ، وهو ببخارى - فسأله عن مسأله " اللفظ بالقرآن " ؟ .
فقال له : (احفظ ما أقول لك : من رغم من أهل نيسابور ، وقومس والري ، وهمذان ، وحلوان ، وبغداد ، والكوفة ، والبصرة ، ومكة ، والمدينة أني قلت : " لفظي بالقرآن مخلوق فهو كذاب ، فاني لم أقله ، الا أني قلت : أفعال العباد مخلوقة " .

٠٠/٠٠

٠٠/٠٠

اذا فقد نفى الامام البخاري رحمه الله عن نفسه ذلك القول ، والزامه بملازم قوله غير لازم عند جمهور المحققين ، والبخاري لا يتمارى اثنان في سلامة عقيدته فهو الحافظ الكبير ، والناصر لمذهب أهل السنة ، وقد عرض عقيدته فيما يتعلق بالقرآن على الامام أحمد ، وأنه كلام الله ليس شيء منه مخلوق فأقره . .

وقد قال في هذا الموطن : (القرآن كلام الله غير مخلوق ، ومن قال : مخلوق فهو كافر) ، ولعل الباعث للذهلي الذي حمله على صنيعه هذا تجاه البخاري شيء شخصي فقد روى الحاكم بسنده إلى الحسن بن محمد ابن جابر : سمعت محمد بن يحي قال لنا - لما ورد محمد بن اسماعيل البخاري بنيسابور : اذهبوا الى هذا الرجل الصالح فاسمعوا منه ، فذهب الناس اليه ، وأقبلوا على السماع منه حتى ظهر الخلل في مجلس محمد بن يحي الذهلي ، فحسده بعد ذلك وتكلم فيه !!! .

انظر :-

تاريخ بغداد (٢ / ٢٩ ، ٣٠) ، وتهذيب الاسماء واللغات (١ / ٦٩) ، وسير أعلام النبلاء (١٢ / ٤٥٣ - ٤٦٢) ، وهدي الساري (ص ٤٩١ - ص ٤٩٤) .

الذهلي بجميع ماكتب عنه[١] على ظهر جمال[٢])) .

وقال النووي في شرح مسلم : ((من أخص ما يرجح[٣] به كتاب البخاري ، اتفاق العلماء على أن البخاري أجل من مسلم ، وأعلم بصناعة الحديث ، ودقائقه منه ، وقد انتخب علمه ، ولخص[٤] ما ارتضاه في هذا الكتاب ، وبقي في تهذيبه واتقانه ست عشرة سنة ، وجمعه من ألوف مؤلفة من الأحاديث الصحيحة[٥])) .

قال الحافظ ابن حجر :- " هذا من حيث الجملة ، وأما من حيث التفصيل :-

فقد تقرر أن مدار الحديث[٦] على الاتصال واتقان الرجال[٧] ، وعدم العلل ، وعند التأمل يظهر أن كتاب البخاري أتقن رجالاً وأشد[٨] اتصالا وأسلم

---

(١) انظر : هدي الساري (٢/ ٤٩٢) وقال ابن حجر معقباً : " وقد انصف مسلم ، فلم يحدث في كتابه عن هذا ولا عن هذا .
قلت : والأحسن من هذا أن لو حدث عن هذا وعن هذا ، وتجنب كلام الذهلي في البخاري ، لأن الحديث لا تعلق له بخلافات الشيوخ والأقران ، والله المستعان .

(٢) انظر هدي الساري (١/ ١١) .

(٣) وفي (د) : ما مدح .

(٤) من (د) ، وفي بقيه النسخ : ويخص .

(٥) المنهاج (١/ ١٤) .

(٦) وفي الأصل : الاسناد .

(٧) وفي الأصل : وعدالة الرواة .

(٨) من (جـ) ، وفي (أ) ، (ب) : وأسند .

من العلل من كتاب مسلم ، وبيان[1] ذلك من أوجه :-

أحدها :-

أن الذين انفرد البخاري بالاخراج لهم دون مسلم أربعمائة وبضعة[2] [وثلاثون][3] رجلا ، المتكلم فيهم بالضعف منهم ثمانون رجلاً ، والذين انفرد مسلم بالاخراج لهم دون البخاري ستمائة وعشرون رجلاً ، المتكلم فيهم بالضعف منهم مائة وستون رجلا على الضعف من كتاب البخاري ، ولا شك أن التخريج عن من لم يتكلم فيه أصلاً أولى من التخريج عن من تكلم فيه ، (وان لم يكن ذلك الكلام قادحا)[4] .

ثانيها :-

أن الذين انفرد بهم البخاري ممن[5] تكلم فيه لم يكثر من تخريج أحاديثهم ، وليس لواحد منهم نسخة كبيرة أخرجها كلها أو أكثرها إلا نسخة عكرمة عن ابن عباس[6] بخلاف مسلم

---

(١) وفي الأصل : والدليل .

(٢) وفي الأصل : وخمسة .

(٣) من (د) ، وفي بقية النسخ : وثلاثة .

(٤) ليست موجودة في الاصل .

(٥) وفي (أ) ، (ب) : لمن .

(٦) انظر : مرويات عكرمة عن ابن عباس - في الجامع للبخاري وغيره - تحفة الاشراف (٥/١٠٧ - ١٨١) .

وبالنسبة لعكرمة ومروياته في صحيح البخاري فقد جمع تلك المرويات ، ودرسها دراسة دقيقة وناقش المتكلمين في عدالة

٠٠/٠٠

د . مرزوق بن هياس الزهراني في رسالته للماجستير المقدمة لقسم الدراسات العليا بالجامعة الاسلامية والتي سماها : " عكرمة مولى ابن عباس وتتبع مروياته في صحيح البخاري " ، ومن فوائد هذه الرسالة مايلي :-

١ - أن مرويات عكرمة عن ابن عباس وغيره من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين بلغت ثلاثة وستين حديثا (١/د) .

٢ - من دراسة ترجمة عكرمة . . تبين أن عكرمة بن عبد الله مولى ابن عباس امام وافر العدالة ، تام الضبط ، وأن ماقيل فيه باطل بالحجة الواضحة والبرهان الدافع (نص كلام د . مرزوق - ٢ / ٧٤٥) .

٣ - أن البخاري لم يدخل عكرمة في صحيحه لأنه راوية ابن عباس فحسب بل لأنه تثبتت عدالته عنده فانتقى من أحاديثه ما أثبته في صحيحه (٢ / ٧٤٥ ، ٧٤٦) .

فانه أخرج (١) [أكثر] (٢) تلك (٣) النسخ التي رواها من تكلم فيه (لم تخرّج أحاد يثهم (٤)) كأبي الزبير (٥) ، عن جابر ، وسهيل (٦) عن أبيه (٧) ،

---

(١) سقطت من (ب) .

(٢) من (د) .

(٣) سقطت من (أ) .

(٤) ليست موجودة في الاصل .

(٥) (ع) أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس - بفتح المثناة ، وسكون الدال المهملة ، وضم الراء - الأسدي مولاهم ، المكي ، صدوق الا أنه مدلس من الطبقة الثالثة من المدلسين ، مات سنة (١٢٦ هـ) .

انظر : التقريب (ص ٣١٨) ، وطبقات ابن سعد (٥ / ٤٨١) ، وتذكرة الحفاظ (١ / ١٢٦) ، والعقد الثمين (٢ / ٣٥٤) ، وطبقات المدلسين لابن حجر (ص ١١) .

(٦) (ع) أبو يزيد سهيل بن أبي صالح ذكوان السمان ، المدني ، صدوق تغير حفظه بآخره ، روى له البخاري مقروناً وتعليقاً ، مات في خلافة المنصور .

انظر : التقريب (ص ١٣٩) ، والتاريخ الكبير (٤ / ١٠٤) ، وتاريخ الفسوي (١ / ٤٢٣) ، وتذكرة الحفاظ (١ / ١٢٧) .

(٧) (ع) أبو صالح ذكوان السمان الزيات المدني ، ثقة ثبت وكان يجلب الزيت إلى الكوفة .

مات سنة (١٠١ هـ) .

انظر :-

التقريب (ص ٩٨) ، والجرح والتعديل (٣ / ٤٥٠) ، وتذكرة الحفاظ (١ / ٨٩) ، والكاشف (١ / ٢٩٧) .

عن أبي هريرة ،وحماد بن سلمة ، عن ثابت ، والعلاء بن عبد الرحمان[1] ، عن أبيه[2] عن أبي هريرة ،ونحوه .

ثالثها[3] :-

أن/الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيه أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم وعرف[4] جيدها من غيره ،بخلاف مسلم فإن أكثر من[5] تفرد بتخريج حديثه ممن تكلم فيه ممن تقدم عن عصره من التابعين فمن بعدهم ، ولا شك أن المحدث[6] أعرف بحديث[7] شيوخه ممن تقدم عن عصره .

---

(١) (م أ) أبو شبل - بكسر المعجمة ،وسكون الموحدة - العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي - بضم المهملة وفتح الراء بعدها قاف - المدني ، صدوق ربما وهم ، مات سنة بضع وثلاثين ومائة .

انظر : التقريب (ص ٢٦٨) ،وتاريخ خليفة (ص ٤١٧) ، والثقات لابن حبان (٥ / ٢٤٧) ،وميزان الاعتدال (٣ / ١٠٢) ، وتهذيب التهذيب (٨ / ١٨٦) .

(٢) (ز م أ) عبد الرحمن بن يعقوب الجهني المدني ، مولى الحرقة - بضم المهملة وفتح الراء بعدها قاف ، ثقة . انظر التقريب ص ٢١٢ ، وتهذيب التهذيب (٦ / ٣٠١) ،والخلاصة (٢ / ١٥٨٣) .

(٣) وفي (ب) : وثالثهم .

(٤) وفي الأصل : فميز .

(٥) وفي (ن) : ما .

(٦) وفي الأصل : المرء .

(٧) وفي (ب) : أعرف حديث من شيوخه .

رابعها[1] :-

أن أكثر هؤلاء الذين تكلم فيهم يخرج[2] البخاري أحاد يثهم غالبا في الاستشهادات ، والمتابعات[3] ،والتعليقات[4] ، بخلاف مسلم فانه يخرج لهم الكثير في الأصول والاحتجاج ،ولا يعرج البخاري في الغالب على من أخرج لهم مسلم في المتابعات ، فأكثر من[5] يخرج لهم البخاري في المتابعات يحتج بهم مسلم ،وأكثر من[6] يخرج لهم مسلم في المتابعات لا يعرج[7] عليهم البخاري ،فهذه الوجوه الأربعة متعلقة باتقان[8] الرواة .

---

(١) وفي (ب) : ورابعها .

(٢) سقطت من (أ) .

(٣) وفي (ب) : في الاستشهاد والمتابعات .

(٤) الاستشهادات ويعبر عنها العلماء في كتب المصطلح بالشواهد وهي أن يروى متن الحديث من طريق صحابي آخر يشبهه في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط .

والمتابعات - جمع متابعة - وهي أن يوافق راوي الحديث على ماورواه ومن قبل راو آخر فيرويه عن شيخه أو عمن فوقه .

والتعليقات : هي الاحاديث التي حذف من مبدأ أسانيدها واحد فأكثر على التوالي ،والمتابعات والشواهد تأتي لتقوية الحديث.

انظر : النزهة والنخبة (ص ٣٦) ،وفتح المغيث للسخاوي (ص ٢٠٣) ، وقواعد التحديث للقاسمي (ص ١٢٤) ،ومنهج النقد لنور الدين عتر (ص ٣٥١ ، ٣٩٤ ، ٣٦٥) ، ورسالة في علوم الحديث وأصوله للطائي (ص٩١) .

(٥) وفي (د) : ما .

(٦) وفي (د) : ما .

(٧) وفي (د) : لا يخرج .

(٨) وفي الأصل : بعدالة .

خامسها :-

وهو متعلق بالاتصال : أن مسلماً يرى أنّ للمعنعن (١) حكم الاتصال اذا تعاصر المعنعن ومن عنعن عنه *، وان لم يثبت اللقي (٢)، والبخاري لا يرى ذلك حتي يثبت اجتماعهما (٣) ولو مرة كما وضّح (٤) ذلك في تاريخه (٥)، وجرى عليه في صحيحه ، حتى إنه ربما أخرج الحديث الذى لا تعلق له بالباب أصلا الا ليبين سماع راو من شيخه لكونه قد أخرج له (٦) قبل ذلك معنعنا (٧).

---

(١) من (د) ، وفي بقية النسخ : للمعنعن .

(٢) كما صرح بذلك في أول مقدمة صحيحه (١/ ٢٩ ، ٣٠) ، وانظر : مقدمة النووي في شرحه لصحيح مسلم (١/ ١٤) ، وتوضيح الافكار (١/ ٤٠) .

(٣) وفي (ب) : اجتماعها .

(٤) وفي (ب) ، (ج) : أوضح

(٥) لم أقف على ذلك في تاريخيه الصغير والكبير وهو مذهب شيخه علي بن المديني كما نقل ذلك ابن رشيد السبتي في كتابه السنن الأبين (ص ٣١) .

(٦) من (ج) .

(٧) انظر : هدي الساري (١/ ١٥) ، وهذه الأوجه الخمسة المتقدمة نظمها الصنعاني في توضيح الأفكار (١/ ٤٢ ، ٤٣) ، وقال متعقبا :-

((.. لا يخفى أنّ هذه الوجوه أو أكثرها لا تدل على المدّعى ، وهو أصحية البخاري ، بل غايتها تدل على صحته ، ثم انه لا يخفى أيضا

* وكان اللقاء بينهما ممكناً .

٠٠/٠٠

أنّ الشيخين اتفقا في أكثر الرواة ،وتفرد البخاري باخراج أحاديث جماعة ،وانفرد مسلم بجماعة . . . فهذه ثلاثة أقسام :-

الأول :-

ما اتفقا على اخراج حديثه فهما في هذا القسم سواء ،لا فضل لأحدهما على الآخر لاتحاد سند كل واحد منهما فيما رواه ،والقول بأن هؤلاء أرجح اذا روى عنهم البخاري لا اذا روى عنهم مسلم عين التحكم.

والقسم الثاني :-

ما انفرد البخاري باخراج أحاديثهم ،فهذا القسم ينبغي أن يقال : انه أصح مما انفرد به مسلم لأنه حصل فيه شرائط البخاري منفردة . . وحينئذ فيتعين ان يقال : مافي كتاب البخاري من الأحاديث التي انفرد باخراجها أصح من التي انفرد مسلم باخراجها وهذا القسم قليل كما عرفت ،ولا بد من تقييد ذلك بغير من تكلم فيهم ، وهذا التقسيم هو التحقيق وان غفل عنه الأئمة السابقون . . . " ا . هـ توضيح الأفكار (١/٤٢ ، ٤٣) .

~~ظ ب وهو تعقيب جيد .~~

سادسها :-

وهو متعلق بعدم العلة أنّ الأحاديث التي انتقدت عليهما بلغت مائتي حديث وعشرة أحاديث ، اختص البخاري منها بأقل من ثمانين وباقي ذلك يختص بمسلم ، ولا شك أنّ ما قل الانتقاد فيه أرجح مما كثر .

القول الثاني :-

أن صحيح مسلم أصح ، حكاه ابن الصلاح ، وعبارته :-

((وأما ما رويناه عن أبي علي الحافظ النيسابوري (١) أستاذ (٢) الحاكم أبي عبد الله من أنه (٣) قال : ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم ابن الحجاج ، فهذا وقول من فضل من شيوخ المغرب كتاب مسلم على كتاب البخاري - ان كان المراد به أن كتاب مسلم يترجّح - بأنه لم يمازجه غير الصحيح فانه ليس فيه بعد خطبته إلا [الحديث] (٤) - الصحيح مسرودا غير ممزوج بمثل ما في كتاب البخاري ، في (٥) تراجم أبوابه من الأشياء التي لم يسندها على الوصف المشروط في الصحيح ، فهذا لا بأس به وليس يلزم منه أنّ كتاب مسلم أرجح فيما يرجع الى نفس الصحيح

---

(١) نقله عنه الحافظ أبو عبد الله بن منده (ت ٣٩٥ هـ) . كما سيأتي في تاريخ بغداد (١٣/ ١٠١) ، وفتح المغيث (ص ٢٣) .

(٢) وفي (ب) : اسناد ، وهو تصحيف .

(٣) من (د) ، وفي بقية النسخ : فانه .

(٤) سقطت من (أ) .

(٥) من الأصل ، وفي النسخ : من .

على كتاب البخاري وان كان المراد به أن كتاب مسلم أصح صحيحا فهذا مردود على قائليه[1] انتهى[2])) .

وقال الزركشي في نكته :-/

((ما حكاه[3] عن أبي علي النيسابوري حكاه الخطيب[4] في تاريخ بغداد في ترجمة مسلم ،عن محمد بن اسحاق[5] بن منده أيضا أنه قال :-

ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم في علم الحديث ،واليه يميل كلام أبي العباس القرطبي في خطبة تلخيصه لمسلم ،ونقله عن جماعة

---

(١) وفي (د) : على من يقوله .

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ٩٠ ، ٩١) .

(٣) وفي (ب) : ما مكان وهو خطأ .

(٤) تاريخ بغداد (١٣ / ١٠١) .

(٥) أبو عبد الله محمد بن اسحاق بن يحي بن منده ، العبدي ، الأصبهاني ، الحافظ الجوّال ، صاحب التصانيف ، اختلط في آخر عمره .

مات سنه (٣٩٥هـ) .

انظر :-

ميزان الاعتدال (٣ / ٤٧٩) ، وأخبار أصبهان (٢ / ٣٠٦) ، والاغتباط (ص ٣٨٣) ،وتذكرة الحفاظ (٣ / ٢٢٠) ، ولسان الميزان (٥ / ٧٠) .

وعزاه ا في اختصاره للبخاري إلى[1] أكثر المغاربة ،وعزا ترجيح البخاري الى [أكثر] المشارقة ، قال وسئل ابن عقدة[2] لما فيظ[3] :-

أيهما أحفظ مسلم أو البخاري ؟؟ .

فقال كلاهما [عالم][4] ، فأعيد عليه السؤال ؟ .

فقال يقع لمحمد الغلط في أهل الشام[5] !!

وذلك لأنه أخذ كتبهم ونظر فيها ، فربما ذكر الرجل بكنيته ويذكره في موضع آخر باسمه يظنهما اثنين[6] ، وأما مسلم فقل ما يوجد له الغلط في

(ا) وفي (ب) : على .

(٢) من (أ) ، وفي بقيه النسخ : ابن عبد الحافظ ،وكذلك في الأصل .

(٣) أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني ، الحافظ العلامة أحد أعلام الحديث المعروف بالحافظ ابن عقدة . وعقده لقب لأبيه النحوي ، ولقب بذلك لتعقيده في التصريف ، توفي سنة (٣٣٢هـ) .

انظر :-

سير أعلام النبلاء (١٥/ ٣٤٠) ، وتاريخ بغداد (٥/ ١٤) ، وميزان الاعتدال (١/ ١٣٦) ،ولسان الميزان (١/ ٢٦٣) .

(٤) من (د) .

(٥) انظر تاريخ بغداد (١٣/ ١٠٢) ،وجامع العلوم والحكم ٢٤٤ .

(٦) وقد بيّن ابن أبي حاتم الرازي ما وقع فيه البخاري من أوهام واخطاء في كتابه التاريخ الكبير سماه : "بيان خطأ محمد بن اسماعيل البخاري في تاريخه ،وقد طبع الكتاب عن نسخة خطية وحيدة

٠٠/٠٠

محفوظة بمكتبة أحمد الثالث باستانبول برقم ٦٢٤ ، بتحقيق عبد الرحمن بن يحي المعلمي ، طبع في نهاية التاريخ الكبير طبعته دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ـ سنة ١٣٦٠هـ.

وأيضاً صنّف الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) مصنفا تتبع فيه أوهام البخاري في تاريخه سماه : " موضح أوهام الجمع والتفريق " طبع لأول مرة بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد أيضاً سنة ١٣٧٨هـ. وهذه الأوهام والاخطاء المستدركة على البخاري في تاريخه لا تخدش في ثقته وامامته ، وإنما هي كما قال المعلمي رحمه الله : " من الخطأ الاجتهادي الذي يوقع فيه اشتباه الحال ، وخفاء الدليل ، وما قد يكون في ذلك مما يسوغ أن يعد خطأ في الرواية ، فهو أمر هين ، لا يسلم من مثله أحد من الأئمة وعلى كل حال فليس هو بالخطأ الخادش في الثقة " .

أنظر : مقدمة تحقيقه لكتاب بيان خطأ البخاري ص و) .

النقل لأنه كتب المسانيد ولم يكتب المقاطيع ولا المراسيل[١] ، وقال المزي :-
لو قيل إنّ مسلماً كان يعتمد على كتابه[٢] وعلى ضبطه ،وأنّ البخاري كان يعتمد على الضبط كان أولى[٣] .

وقال الحافظ ابن حجر[٤] :-

((قول أبي علي النيسابوري ليس فيه تصريح بأن كتاب مسلم أصح من كتاب البخاري خلاف ما يقتضيه اطلاق النووي في مختصره في علوم الحديث[٥] ، وفي مقدمة[٦] شرح البخاري[٧] حيث يقول :-

اتفق الجمهور على أنّ صحيح البخاري أصحهما /صحيحاً وأكثرهما فوائد ،

وقال [أبو][٨] علي النيسابوري وبعض علماء المغرب :-

---

(١) ومن هذه الناحيه فلا مانع من تخريج عبارة أبي علي النيسابوري المتقدمة .
(٢) وفي (ب) : كتبه .
(٣) نكت الزركشي (ق ٢٢ / أ) .
(٤) هدى الساري (ص ١٢) .
(٥) المنتخب من الارشاد (ق ١/أ) ، أول الكلام المنقول فقط ، وأما بقية كلامه ففير موجود في الارشاد ،والا التقريب .
(٦) شرح قطعةً من أوله إلى آخر كتاب الايمان ،ذكر في شرح مسلم أنه جمع فيه جملاً مشتملة على نفائس من أنواع العلوم .
انظر كشف الظنون (١/ ٥٥٠) .
(٧) وممن أطلق عبارة التفضيل أيضا القاضي بدر الدين بن جماعة ، وتاج الدين التبريزي وتبعهم جماعة .
انظر : توضيح الافكار (١/ ٤٨) .
(٨) من (د) ،وقد سقطت من بقية النسخ .

صحيح مسلم أصح ، قال :-

ومقتضى كلام أبي علي نفي الأصحية عن غير كتاب مسلم عليه ، أما اثباتها له فلا لأنّ اطلاقه يحتمل أن يريد ذلك ويحتمل أن يريد المساواة)) كما في حديث :- " ما أظلت الخضراء ولا (١) أقلت الغبراء أصدق لهجة من أبي ذر (٢) " فهذا لا يقتضي أنه أصدق من كل الصحابة حتى

---

(١) وفي (أ) : أولا .

(٢) الحديث مروي عن طرق عن عبد الله بن عمرو ، وأبي الدرداء ، وأبي ذر فأما حديث (عبد الله بن عمرو) :-

فأخرجه أحمد (٢ / ١٦٣ ، ١٧٥) ، والترمذي (كتاب المناقب - باب مناقب أبي ذر - ٥ / ٦٦٩ - وقال : حديث حسن) ، وابن ماجة (المقدمة - فضل أبي ذر - ١ / ٥٥) والدولابي في الكنى ص١٦٩ كلهم من طريق الأعمش عن عثمان بن عمير عن أبي حرب بن الأسود الدّيلمي عن عبد الله بن عمرو به ، وفيه عثمان بن عمير - بالتصغير - أبو اليقظان الكوفي الأعمى .

قال الحافظ عنه : ضعيف ، واختلط ، وكان يدلس ، ويغلو في التشيع . تقريب ص ٢٣٥ .

وحديث (أبي الدرداء) :-

رواه أحمد (٦ / ٤٤٢ ، ٥ / ١٩٧) من طريقين عن أبي الدرداء ، في الطريق الأولى علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف . تقريب ص ٢٤٦ .

وفي الثانية : شهر بن حوشب ، وهو صدوق ، كثير الارسال ، والأوهام ، تقريب ص ١٤٧ .

٠٠/٠٠

وأما حديث (أبي ذر) :-

فرواه الترمذي (كتاب المناقب - باب مناقب أبي ذر - ٥/٦٦٩) ، وقال : هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه ، وفي سنده مرثد بن عبد الله الزِمّاني .

قال الحافظ عنه : مقبول . تقريب ص ٣٣١ .

قال الذهبي : الحديث سنده جيد .

وقال الهيثمي : رجال أحمد وثقوا ، وفي بعضهم خلاف .

وقال الشيخ ملا علي بن سلطان القاري : وهو حديث رجاله موثقون قلت : ليس كما قال الشيخ ملا علي القاري لما تقدم من الكلام في بعضهم، والحديث كما قال أبو عيسى رحمه الله حسن ، ولكن بمجموع طرقه ان شاء الله تعالى .

والخضراء : هي السماء ، والغبراء : الأرض ، ولهجة : بفتح الهاء على الافصح كما قال الزمخشري يعني : لساناً .

انظر :-

مجمع الزوائد (٩/٣٣٠) ، وفيض القدير (٥/٤٢٣) ، ومرقاة المفاتيح (١١/٤٣٧) ، والفائق (١/٣٧٩) .

الصدّيق بل نفى أن يكون فيهم أصدق منه فيكون منهم من يساويه ، قال :-

ومما (٢) يدل على أن عرفهم في ذلك الزمان ماش على قانون اللغة أن أحمد ابن حنبل (٣) قال : ((ما بالبصره أعلم أو قال أثبت من بشر بن المفضّل أما مثله فعسى (٤) (٥))) ، قال : وقد رأيت في كلام

---

(١) وفي (د) : فيهم .

(٢) وفي (ب) : وما يدل .

(٣) لم أقف على هذا النص في كتب من ترجم لبشر ، وانما وقفت عليها بلفظ :- " اليه المنتهى في التثبت بالبصرة " كما في :-
تذكرة الحفاظ (١ / ٣١٠) ، وتهذيب التهذيب (١ / ٤٥٩) .

(٤) وفي (ب) : فعيسى ، وهو تصحيف .

(٥) قال الصنعاني رحمه الله : ولا يعزب عنك أنّ هذا التأويل الذي ذكره الحافظ خروج عن محل النزاع ، فإنّ الدعوى بأنّ البخاري أصح الكتابين ، وهذا التأويل أفاد أنهما مثلان ، فما أتى التأويل الا بخلاف المدعى على أنّ قول القائل : ((ما تحت أديم السماء أعلم من فلان)) يفيد عرفاً أنه أعلم الناس مطلقاً ، وأنه لا يساويه أحد في ذلك ، وأما في اللغة فيحتمل توجه النفي الى الزيادة ، أعني زيادة انسان عليه في العلم لا نفي المساوى له فيه ، والحقيقة العرفية مقدمة ، سيما في مقام المدح والمبالغة بقوله ((ما تحت أديم السماء)) ، ثم رأيت بعدها أنه قال البقاعي - كما في النكت الوفية (ق ٢٢ / أ ، ب) وقد لخص المصنف كلامه ورتبه :- الحق أنّ هذه الصيغة تارة تستعمل على مقتضى أصل اللغة فتنتفي الزيادة فقط ، وتارة على مقتضى ماشاع من العرف فتنتفي المساواة .. ا . هـ)) .
توضيح الافكار (١ / ٤٨) .

الحافظ أبي سعيد العلائي[1] ما يشعر بأن أبا علي لم يقف على صحيح البخاري ،وفي ذلك بعد عندي قال :-

وأما[2] ما حكاه ابن الصلاح عن بعض المغاربة فلا يحفظ عن أحد منهم تقييد الأفضلية بالأضحية ،بل أطلق بعضهم الأفضلية وذلك فيما حكاه القاضي عياض في الالماع[3] عن أبي مروان الطُبُني[4] بضم الطاء المهملة وسكون الباء الموحدة ثم نون[5] قال :-

---

(١) وقد سبقه الذهبي حيث قال : لعل أبا علي ما وصل إليه صحيح البخاري .
تذكرة الحفاظ (٢ / ٥٨٩) .

(٢) وفي (ب) : وما حكاه .

(٣) بحثت في الالماع من أوله إلى آخره فلم أقف على هذا النص !! .

(٤) وفي (ب) : الطيني ، وهو تصحيف .

(٥) أبو مروان عبد الملك بن زيادة الله بن علي السعدي التميمي من أهل قرطبة وأصلهم من طبنة من عمل افريقية ، من أهل الحديث والادب ، إمام في اللغة ، شاعر .
توفي سنة ٤٥٧ هـ .
انظر : جذوة المقتبس (ص ٢٨٤) ، والصلة (٢ / ٣١٠) ، والاعلام (٤ / ١٥٨) ، والطبني : هذه النسبة بالطاء المضمومة المهملة وضم الباء المنقوطة من تحتها بنقطة ،وكسر النون المشددة ،وقيل بسكون الباء وتخفيف النون وهو المحفوظ الى الطبنة بلدة بالمغرب .
انظر الانساب (٩ / ٢٤٨) ، واللباب (٢ / ٢٧٥) .

(ق ٦٠/ أ)

كان بعض شيوخي يفضل صحيح مسلم على صحيح البخاري ، وقد وجدت تفسير هذا التفضيل في فهرست[1] أبي محمد القاسم التجيبي[2] قال :-

((كان أبو محمد بن حزم يفضل كتاب مسلم على كتاب البخاري لأنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث (السرد[3]))) ، وكان ابن حزم هو شيخ أبي مروان الذي أبهمه[4] القاضي عياض ، قال الحافظ :-

[فالحاصل[5]]أن[6] الذي فضله به المغاربة ليس راجعاً إلى الأصحية بل هو لأمور :-

---

(١) انظر برنامج التجيبي (ص ٩٣) .

(٢) وفي (ب) : النجيبي وهو تصحيف ، والتجيبي هو القاسم بن يوسف بن محمد التجيبي السبتي النجار المحدث الرحال الحافظ وله رحلة في مجلدات ، توفي سنة (٧٣٠ هـ) .

انظر :-

الدرر الكامنة (٣/ ٣٢٤) ، وفهرس الفهارس (١/ ٢٦٤) ، وترجمته في المقدمة التي عملها " عبد الحفيظ منصور " على برنامجه .

(٣) سقطت من (ب) .

(٤) من الأصل ، وفي النسخ : اتهمه .

(٥) من (د) ، وقد سقطت من بقية النسخ .

(٦) سقطت من (ب) .

أحدهما : ماذكره ابن حزم .

والثاني : أنَّ البخاري كان يروى[1] جواز الرواية بالمعنى ، وجواز تقطيع الحديث من غير تنصيص على اختصاره[2] بخلاف ، والسبب في ذلك أمران :-

أحدهما : أن البخاري صنف كتابه في طول رحلته ، فقد روينا عنه أنه قال[3] : رب حديث سمعته بالشام

---

(١) من (د) ،وفي بقية النسخ : يروي .

(٢) من الأصل ، وفي بقية النسخ : اختصار .

(٣) تاريخ بغداد (٢ / ١١) وسير أعلام النبلاء (١٢ / ٤١١) ،بلفظ :- " رب حديث سمعته بالبصرة كتبته بالشام ، ورب حديث سمعته بالشام كتبته بمصر " .

اختلفت الأماكن التي كتب الامام البخاري فيها صحيحه حتى إنَّ الناظر لأول وهلة يظن أنَّ في الاخبار الواردة في ذلك تعارضاً ،وليس كذلك .

فعن عمر بن محمد بن بجير البجيري قال سمعت محمد بن اسماعيل يقول : صنفت كتابي الجامع في المسجد الحرام ، وعن عبد القدوس بن همام قال سمعت عدة من المشايخ يقولون : حول محمد ابن اسماعيل البخاري تراجم جامعة بين قبر النبي صلى الله عليه وسلم ومنبره ، وسريره .

وقال أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي : صنفه ببخارى ، وقيل بمكة ، وقيل بالبصرة .

قال النووي رحمه الله : ومعناه أنه كان يصنف فيه ،في كل بلدة من هذه البلدان ،فانه بقي في تصنيفه ست عشرة سنة -كما تقدم- .

قلت : ومما يؤيد اختيار النووي هذا ماروا ه أبو عبد الله محمد بن علي قال : سمعت البخاري يقول : أقمت بالبصرة خمس سنين مع كتبي ، أصنف وأحج في كل سنه ، وأرجع من مكة الى البصرة .

ولا بن حجر اختيار آخر وهو : أن البخاري رحمه الله كتب الجامع في الأول في مسودات أثناء تنقله في هذه الاماكن ماخلا المدينة ، وحينما دخل المدينه حوّله من المسودة إلى المبيضة .

ويبقى ماورد من تصريحه أنه ألفه في المسجد الحرام كما تقدم آنفا أجاب عن هذا الحافظ ابن حجر أيضاً فقال :

الجمع بين هذا وبين ماتقدم أنه كان يصنفه في البلاد ، أنه ابتدأ تصنيفه وترتيبه وأبوابه في المسجد الحرام ، ثم كان يخرج الأحاديث بعد ذلك في بلده وغيرها ، ويدل عليه قوله : انه أقام فيه ست عشرة سنة فانه لم يجاور بمكة هذه المدة كلها . . .

انظر : تاريخ بغداد (٢ / ٩) ، وتهذيب الاسماء النووي (١ / ٧٤) ، وسير أعلام النبلاء (١٢ / ٤٠٤) ، وهدي الساري (ص ٤٨٩) ، ومكانة الصحيحين وصحيحه (ص ٣٧) ، والامام البخاري للشيخ الدكتور عبد الغني عبد الخالق (ص ١٨٠ - ص ١٨٢) ، والامام البخاري محدثا (ص ٨٨ ، ٨٩) .

(ق ٦٠/ب)

فكتبته بمصر[١] ، (ورب حديث سمعته بالبصرة فكتبته بخراسان[٢]) ، وكان[٣] لأجل هذا ربما كتب الحديث من حفظه فلا يسوق ألفاظه برمتها بل يتصرف فيه ويسوقه بمعناه ، ومسلم صنف كتابه في بلده بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه فكان يتحرز في الألفاظ ويتحرى[٤] في السياق .

الثاني :-

أن البخاري استنبط فقه كتابه من أحاديثه فاحتاج ان يقطع المتن الواحد[٥] اذا اشتمل على عدة أحكام ليورد[٦] كل قطعة منه في الباب الذي يستدل به على ذلك الحكم الذي استنبطه منه لأنه لو ساقه في المواضع كلها برمته[٧] لطال[٨] الكتاب ومسلم[٩] لم يعتمد ذلك بل يسوق أحاديث

---

(١) وفي (ب) : بخراسان .

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) وفي (د) : فكان .

(٤) سقطت من (أ) .

(٥) من (د) .

(٦) وفي (د) : ليورد .

(٧) فيها قولان عند أهل اللغة والثاني هو المعني هنا وهو : أخذ الشيء تاما كاملا لم ينقص منه شيء .
انظر لسان العرب (١٢/٢٥٢) .

(٨) وفي (أ) : وطال .

(٩) من (ب) ، وفي (أ) : سلم .

الباب كلها سرداً عاطفاً بعضها على بعض في موضع واحد ، ولو كان المتن مشتملاً على عدة أحكام فانه يذكره في أمثل[1] المواضع وأكثرها[2] دخلاً فيه ، ويسوق المتون تامة [محررة[3]]، [فلهذا] جرى كثير ممن صنف في الأحكام بحذف الأسانيد من المغاربة كعبد الحق[4] وانما يعتمدون على كتاب مسلم في نقل المتون وسياقها دون البخاري لوجودها عند مسلم تامة[5]]،

---

(١) من (ب) ، وفي (أ) : أمتن ، وفي (د) : أحسن ، وفي الاصل : أمس .

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) من (د) .

(٤) أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله ، الأزدي الأشبيلي ، ويعرف بابن الخراط ، الحافظ العلامة الحجة ، توفي سنة (٥٨١ هـ) .

انظر :-
تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٥٠) ، والديباج المذهب (٢/ ٥٩) ، والرسالة المستطرفة ص ١٧٣ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، وشذرات الذهب (٤/ ٢٧١) .

(٥) من (د) .

وقد قال مسلمة[1] بن قاسم القرطبي[2] - وهو من أقران[3] الدارقطني -

---

(١) وفي (ب) : سلمة .

(٢) أبو القاسم مسلمة بن القاسم بن ابراهيم القرطبي الأندلسي المالكي ، قال الذهبي : ضعيف .
وقال ابن حجر : هذا رجل كبير القدر مانسبه إلى التشبيه إلا من عاداه ، وله تصانيف في الفن وكانت له رحلة لقي فيها الأكابر ، توفي سنة (٣٥٣ هـ) .

انظر : تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي (ص ١٢٨) ، وميزان الاعتدال (٤/ ١١٢) ، ولسان الميزان (٦/ ٣٥) ، وهدية العارفين (٦/ ٤٣٢) .

(٣) الأقران هم الرواة المتقاربون في السن والاسناد ، وهو قسمان :-
١ - المدبج أن يروي القرينان أحدهما عن الآخر .
٢ - غير المدبج أن يروي أحد القرينين عن الآخر ولا يروي الآخر عنه .

قال السيوطي :-

إن يك في الاسناد قد تقاربا ... والسن دائما وقيل غالبا
فإن روى كل من القرنين عن ... صاحبه فهو مدبج حسن

انظر :-
الباعث الحثيث (ص ١٩٧) ، والتبصرة والتذكرة (٣/ ٦٧) ، وألفية السيوطي شرح أحمد شاكر (ص ٢٣٩ ، ٢٤٠) ، ومنهج النقد للعتر (ص ١٤١) .

في تاريخه[١] لما ذكر صحيح مسلم : لم يضع أحد مثله ، وهذا محمول على حسن الوضع ، وجودة الترتيب ، وقال الزركشي في نكته[٢] :-

اختص مسلم بأنه أحسن الأحاديث مساقاً ، وأكمل سياقاً ، وأقل تكراراً ، وأتقن اعتباراً[٣] بجمعه[٤] طرق[٥] الحديث في مكان واحد اسناداً ومتناً ، فيذكر المجمل ثم المبين له ، والمشكل ثم الموضح[٦] له ، والمنسوخ[٧] ثم الناسخ له ، وقال النووي في شرح مسلم[٨] :-

---

(١) قال أبوجعفر المالقي عنه :- " جمع تاريخاً في الرجال شرط فيه أن لا يذكر إلا من أغفله البخاري في تاريخه وهو كثير الفوائد في مجلد واحد " .
لسان الميزان (٦/ ٣٥) .

(٢) النكت (ق ٢١ / ب) .

(٣) الاعتبار هو سبر طرق الحديث لمعرفة ما اذا شارك راو آخر فيما تفرد به من روايه .
قال العراقي رحمه الله في ألفيته :-
الاعتبار سبرك الحديث هل شارك راو غيره فيما حمل
انظر : فتح المغيث (ص ٢٠٣) ، وتوضيح الافكار (٢ / ١١) .

(٤) من (أ) ، وفي (ب) : بجمعه .

(٥) وفي (أ) : طرق بالموحدة .

(٦) وفي (أ) ، (ب) : الموضع بالعين المهملة .

(٧) وفي (ب) : والناسخ والمنسوخ .

(٨) المنهاج (١/ ١٤) .

(ق ٦١/ب)

((انفرد مسلم بفائدة حسنة وهي كونه أسهل تناولاً من حيث إنه جعل لكل حديث موضعاً واحداً يليق به جمع فيه طرقه التي ارتضاها واختار ذكرها ، وأورد فيه[1] أسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة فيسهل على الطالب النظر في وجوهه ، ويحصل له الثقة [بجميع[2]] ما أورده مسلم من طرقه بخلاف البخاري ، فإنه يفرق طرق[3] الحديث في أبواب متفرقة [متباعدة[4]] وكثير منها يذكره[5] في غير بابه الذي سبق[6] الفهم أنه أولى به فيصعب على الطالب جمع طرقه والوقوف على ألفاظه[7] والاحاطة بمعناه ، قال وقد رأيت جماعة من الحفاظ غلطوا فنفوا رواية البخاري أحاديث هي موجودة في صحيحه في غير مظانها السابقة إلى الفهم " انتهى .

---

(١) وفي (أ) : فيها .

(٢) من (د) .

(٣) وفي الأصل (١/ ١٥) : فانه يذكر تلك الوجوه المختلفه في أبواب.

(٤) وفي (ب) : مبتاعه ،وفي (أ) ، (جـ) : مشاعة ،والصواب من : (د) .

(٥) وفي (أ) : يذكرها .

(٦) وفي (جـ) : سبق ،وفي الأصل : الذي يسبق إلى الفهم .

(٧) قد عمل الاستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ترقيماً لكتبه وأبوابه وأحاديثه ، وجمع أرقام طرق الأحاديث في صحيح البخاري بحيث يسهل على الباحث معرفة طرق الحديث عند البخاري والوقوف على ألفاظه كما هو واضح في طبعة الجامع للبخاري وبحاشيته فتح الباري طبعة المطبعة السلفية بمصر .

وقد أشرت الى هذا الوجه الذي امتاز به مسلم في [البيت](١) الثاني وهو من زيادتي(٢) ، .

قال الحافظ ابن حجر(٣) :-

((واذا امتاز مسلم بهذه الفضيلة التي هي(٤) حسن الوضع فللبخاري في مقابلتها من الفضل ماضمنه في أبوابه من التراجم التي حيّرت الأفكار وأدهشت العقول والأبصار(٥) ، وما ذكره الامام

---

(١) من (د) .

(٢) وهو قوله رحمه الله :- . . . . ترتيبه وصنعه قد أحكما .

(٣) هدي الساري (١/ ١٣) .

(٤) سقطت من (ب) .

(٥) وقد كتبت كتب في أبواب وتراجم الجامع الصحيح للبخاري ومناسبة كل ترجمة لمحتواها ومن هذه الكتب :-

١ - المتواري على تراجم البخاري - لأبي الحسن زين الدين علي بن محمد بن منصور ابن المُنَيِّر (ت ٦٩٥ هـ) . (مخطوط بمكتبة بايزيد ١١١٥ - في ١١٣ ورقة) .

٢ - ترجمان التراجم لأبي عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن رشيد السبتي (ت ٧٢١ هـ) .

٣ - مناسبات ترجم البخاري - لبدر الدين بن جماعة (ت ٧٣٣ هـ) .

٤ - فك أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة لمحمد بن منصور بن حمامة السجلماسي .

٥ - رساله شرح تراجم أبواب البخاري - للشاه ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي (ت ١١٧٦ هـ) .

٦ - تراجم البخاري - لولي الله الدهلوي - (ت ١١٥٠ هـ) . وقد طبع من هذه الكتب كتاب ابن جماعة بتحقيق محمد اسحاق محمد ابراهيم السلفي في مجلد لطيف ، طبعة الدار السلفية بومباي - عام ١٤٠٤ هـ ، وطبع كتاب ولي الله الدهلوي في جزء أيضا صغير ، طبعته مطبعة العاصمة - بالقاهرة .

انظر :- مقدمة محقق كتاب ابن جماعة (ص ١١ ص ١٣) ، وهدي الساري (١/ ١٤) ، وكشف الظنون (١/ ٥٤٦) ، وتاريخ التراث (١٩٨/١) .

أبو محمد بن أبي جمرة (١) عن بعض السادة (٢) قال :- ما قرئ صحيح البخاري في شدة إلا فرجت ، ولا ركب به في مركب فغرق ، قال : - وكان مجاب الدعوة وقد دعا لقارئه (٣))) .

---

(١) أبو محمد عبد الله بن أبي جمرة ، محدث ، مقرئ ، توفي سنة (٦٩٩هـ) وقد اختصر صحيح البخاري .
انظر شجره النور الزكية (ص١٩٦) ، ومعجم المؤلفين (٥ / ٤٠) .

(٢) انظر : بهجة النفوس (١ / ٦) .

(٣) نعم كون البخاري رحمه الله دعا لقارئ جامعه العامل به هذا لا بأس به ، أما كونه يتبرك بقراءته ، وأن قراءته سبب لدفع الكروب ورفع الشدائد فهذا كله مما لا أصل له في عقيدة أهل السنة بل هو ضرب من الوثنية الجاهلية ، وما وقع كثير من الناس في الشركيات إلا من هذا الباب .

فقضاء الحاجات وكشف الكربات ونجاة المراكب ليس بقراءة صحيح البخاري أو سواه ، ولا بتعليق الحجب والتمائم ، ولا بالاستغاثة بالأقطاب والأبدال والمقبورين من الصالحين كما تفعل بعض الفرق المنحرفة ، وانما تفرج الكربات وتقضى الحاجات بصدق الالتجاء الى رب الأرض والسماوات الذي (إذا قضى أمراً فانما يقول له كن فيكون) .

القول الثالث :-

أنهما سواء قال الزركشي[1] :-

((حكاه بعض المتأخرين ، قال والده عن أبي عباس القرطبي في مختصر البخاري إذ قال[2] : والأولى أن لا يقال في أحدهما أولى بل هما فرسا رهان وليس لأحد (بمسابقتهما يدان)[3] وحكى هذا القول أيضا الطوفي[4] في شرح الأربعين[5] ، قال الزركشي :-

---

(١) النكت (ق ٢٢ / أ) .

(٢) وفي (ب) : وقال .

(٣) من (د) ، وفي بقية النسخ : مسابقتهما .

(٤) أبو الربيع سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي بضم الطاء ، وسكون الواو ، وبعدها فاء أصله من طوف قرية ببغداد الصرصري ثم البغدادي ، الفقيه الأصولي ، المتفنن ، كان شيعياً منحرفاً في الاعتقاد عن السنة ، توفي سنة (٧١٦ هـ) وقيل غير ذلك .

انظر : ذيل طبقات الحنابلة (٤ / ٣٦٨) ، والدرر الكامنة (٢ / ٢٤٩) ، وبغية الوعاة للسيوطي (١ / ٥٦٩) ، وشذرات الذهب (٦ / ٣٩) .

(٥) وفي (ب) : العراقي .

(٦) وكتابه شرح للأربعين النووية ، وقد ملأه بالدسائس الخبيثة على أهل السنة ، والأولى ألا يستدل بأقوال أمثال هؤلاء الروافض .

انظر :-

ذيل طبقات الحنابلة (٤ / ٣٦٨) ، وكشف الظنون (٢ / ١٠٣٩)

فان قيل ما فائدة هذا الخلاف مع أنَّ كلاً منهما يلزم العمل به

قلت :- [تظهر (١)] فائدته في الترجيح عند التعارض ، فيقدم ما رواه البخاري على ما رواه مسلم ، إذا قلنا بأرجحيته ، ولهذا ذكره الآمدي وابن الحاجب ، في وجوه الترجيح (٢) (٣))) .

تنبيه :-

قال الزركشي (٤) :- ((قرر (٥) ابن السمعاني في القواطع :-

ترجيح صحيح البخاري على صحيح مسلم ، وقال : قد قيل إنَّ ما فيه مقطوع بصحته (٦) (٧))) انتهى .

---

(١) من الأصل (ق ٢٢/أ) ، وفي (د) : يظهر .

(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : هي .

(٣) انظر الاحكام للآمدي (٤/٢٤٧) ، ومختصر ابن الحاجب (ص ٢٣٦) .

(٤) النكت (ق ٢١/ب) .

(٥) من (د) ، وفي بقية النسخ : قول .

(٦) قاله ابن الصلاح وغيره .

انظر :-

مقدمة ابن الصلاح (ص ١٠١) ، ومقدمة النووي على صحيح مسلم (١/١٩) ، وتوجيه النظر (ص ١٢٥) ، وقد تقدم كلام المصنف رحمه الله عن هذه المسألة بما لا مزيد عليه .

انظر ص ٣٢٨ - ص ٣٦٣ .

(٧) من (د) ، وقد سقطت من بقية النسخ .

وهذا يشعر بحكاية التفرقة بين الكتابين في القطع بالصحة .(١)

فائدة :-

من حرص مسلم على عدم مزج الحديث في كتابه بغيره ، وضعه بغير تراجم ، وقد وقفت على نسخة منه بخط الحافظ الصَرِيفيني(٢) بغير تراجم ، وذكر ابن دحية(٣) في شرح(٤) التحرير(٥) أن الذي ترجم

---

(١) وفي (أ) : في الصحة .

(٢) أبو اسحاق ابراهيم بن محمد بن الأزهر الصَرِيفيني - بفتح الصاد وكسر الراء والفاء نسبة الى صريفين قرية ببغداد - الحنبلي نزيل دمشق ، الحافظ المتقن العالم ، توفي سنه (٦٤١ هـ) .

انظر : تذكره الحفاظ (٤/ ١٤٣٣) ، والوافي بالوفيات (٦/ ١٤١) ، والذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (٢/ ٢٢٧) ، وشذرات الذهب (٥/ ٢٠٩) .

(٣) أبو الخطاب عمر بن الحسن بن علي بن دحية الكلبي ، الأندلسي ، الداني الأصل السبتي ، المحدث ، متهم في نقله ، من أوعية العلم ، وكان مدلسا يستعمل حدثنا فيما هو اجازة ، قال ابن نقطة : كان أبو الخطاب موصوفا بالمعرفة والفضل لم أره الا أنه كان يدعي أشياء لا حقيقة لها ، وقال ابن النجار : رأيت الناس مجتمعين على كذبه وضعفه وادعائه سماع مالم يسمعه ولقاء من لم يلقه ، وقال الحافظ ابن حجر : كان حافظا ماهرا في الحديث حسن الكلام فيه ، فصيح العبارة تام المعرفة بالنحو واللغة ، وله كتب نفيسة وكان ظاهري المذهب ، كثير الوقعية في الأئمة وفي السلف من العلماء ، خبيث اللسان أحمق شديد الكبر قليل التنظر في أمور الدين متهاوناً ، وقد تكلم في صحة نسبته لدحية الكلبي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، توفي سنة (٦٣٣هـ) .

انظر : ميزان الاعتدال (٣/ ١٨٦) ، ولسان الميزان (٤/ ٢٩٢) ، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٢٠) ، وعنوان الدراية للغبريني (ص٢٢٨) .

(٤) من (د) ، وفي بقية النسخ : مح وهو تحريف .

(٥) من (د) ، وفي بقية النسخ : البحريـــن .

أبوابه القاضي (١)، قال النووي في شرح مسلم (٢) :-

رتب مسلم كتابه على الأبواب فهو مبوب في الحقيقة ، ولكن لم يذكر الأبواب فيه لئلا يزداد بها حجم الكتاب ، أو لغير ذلك (٣)، قال :-

وقد ترجم جماعة (٤) أبوابه بتراجم بعضها جيد وبعضها ليس بجيد ، إما لقصور (٥) في عبارة الترجمة (٦)، وإما لركاكة لفظها ، وإما لغير ذلك .

---

(١) هو القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤ هـ) ، وله شرح لصحيح مسلم سماه : " اكمال المعلم في شرح مسلم " ، كمّل به شرح أبي عبد الله المازري (ت ٥٣٦ هـ) المسمّى :- ب " المعلم بفوائد مسلم " .
يوجد له نسخ خطية بالخزانة العامة بالرباط ، وخزانة القرويين ، والخزانة الملكية .
انظر : أزهار الرياض للتلمساني (٤ / ٣٤٦) ، وكشف الظنون (١ / ٥٥٧) .

(٢) مقدمة المنهاج (١ / ٢) .

(٣) وهي في الأصل عبارة ابن الصلاح .
انظر صيانة صحيح مسلم (ص ١٠١) .

(٤) كأبي العباس أحمد بن عمر بن ابراهيم القرطبي (ت ٦٥٦ هـ) في شرحه على مختصره لصحيح مسلم ، وأغلب من بوّب صحيح مسلم هم العلماء الذين شرحوه .
انظر الشروحات صحيح مسلم كشف الظنون (١ / ٥٥٦ - ٥٥٨) .

(٥) من (د) ، وفي بقية النسخ : فالمقصورة ، وهو تحريف .

(٦) وفي (ب) : بعبارة .

فائدة :-

في كيفية تصنيف الشيخين صحيحهما ، واتقانهما (١) !!

أخرج الخطيب (٢) ، عن السمداني (٣) :- قال : - سمعت بعض أصحابنا يقول :- قال محمد بن اسماعيل :-

اخرجت هذا الكتاب يعني الصحيح من زهاء (٤) ستمائة الف حديث ، وأخرج عن الفربري (٥) (٦) قال قال لي محمد بن اسماعيل :-

---

(١) وفي (ب) : واتفاقهما .

(٢) تاريخ بغداد (٢ / ٨) ، وانظر طبقات الحنابلة (١ / ٢٧٤) ، وسير أعلام النبلاء (١٢ / ٤٠٢) .

(٣) أبوبكر محمد بن أحمد بن سمدان السمداني - بفتح السين وسكون الميم وفتح الدال المهملات وفي آخرها النون هذه النسبة إلى (سمدان) اسم رجل - البخاري ، من أهل بخارى .
انظر الانساب (٧ / ١٣٨) ، واللباب (٢ / ١١٦) .

(٤) من (د) ، وزهاء : أي قدر .
لسان العرب (١٤ / ٣٦٣) .

(٥) وفي (أ) : الفربزي ، وهو تصحيف .

(٦) أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر الفربري - بفتح الفاء والراء وسكون الباء المنقوطة بواحدة وبعدها راء أخرى ، هذه النسبة إلى فربر بلدة من بلاد خراسان - المحدث الثقة العالم ، راوي " الجامع الصحيح " عن البخاري ، سمعه منه بفربر مرتين ، توفي سنه (٣٢٠هـ) .
انظر : سير أعلام النبلاء (١٥ / ١٠) ، والأنساب (١٠ / ١٧٠) ووفيات الأعيان (٤ / ٢٩٠) ، والوافي بالوفيات (٥ / ٢٤٥) ، وافادة النصيح (ص ١٠ - ص ٢٤)

ما وضعت[١] في كتاب الصحيح حديثاً الا اغتسلت قبل ذلك وصليت[١] ،

وأخرج ابن عدي[٣] عن ابراهيم بن معقل قال :- سمعت محمد بن اسماعيل البخاري يقول :-

ما أدخلت في كتابي الجامع الا ماصح ،وتركت من الصحاح لحال[٤] الطول ، .

وقال أبوجعفر العقيلي : لما ألف البخاري كتاب[٥] الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل ،ويحيى بن معين ،وعلي ابن المديني وغيرهم [٦][افستحسنوه] وشهدوا له بالصحة الا في أربعة أحاديث ، قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري ،وهي صحيحة[٧] ، وأخرج الخطيب[٨] عن عبد الرحمن بن رساين[٩] البخاري[١٠] قال : سمعت محمد بن اسماعيل البخاري يقول :-

---

(١) وفي (ب) : ماصنفت .

(٢) وانظر هدى الساري (١/ ٧) .

(٣) مقدمة الكامل في ضعفاء الرجال (ص ٢١٠ - طبعة صبحي) .

(٤) وفي (أ) : محال .

(٥) سقطت من (ب) .

(٦) من (د) .

(٧) هدى الساري (ص ٧) ،وتهذيب التهذيب (٩ / ٥٤) .

(٨) تاريخ بغداد (٢ / ١٤) .

(٩) وفي (ب) : رسابق .

(١٠) لم أقف على ترجمته .

(ق ٦٢/ ب)

صنفت كتاب الصحيح ست عشرة سنة ، خرجته من ستمائة ألف حديث وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى ، وأخرج الخطيب[١] عن مسلم قال :- صنفت[٢] هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة[٣] ، وقال مكي[٤] بن عبدان[٥] :- سمعت مسلماً يقول :- عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي ، فكلما أشار أنّ له علة تركته ، وكل ما قال إنه صحيح وليس (فيه)[٦] علة خرجته[٧] ، وقال مسلم في كتاب الصلاة من صحيحه[٨] :-

---

(١) تاريخ بغداد (١٣/ ١٠١) .

(٢) من الأصل ، وفي النسخ : صنف .

(٣) سقطت من (ب) .

(٤) وفي (ب) : المكي ، وفي (جـ) : ضرب عليها بخط .

(٥) أبو حاتم مكي بن عبدان بن محمد ، التميمي النيسابوري ، المحدث الثقة المتقن .
توفي سنه (٣٢٥هـ) .
انظر : سير أعلام النبلاء (١٥/ ٧١) ، وتاريخ بغداد (١٣/ ١١٩) ، وشذرات الذهب (٢/ ٣٠٧) .

(٦) سقطت من (د) .

(٧) انظر صيانة صحيح مسلم (ص٦٨) ، وشرح النووي على صحيح مسلم (١/ ١٥) ، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٦٨) .

(٨) كتاب الصلاة - باب التشهد في الصلاة - رقم الحديث ٦٣ .

((ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا ، إنما وضعت ما أجمعوا عليه)) .

قال ابن الصلاح : ((هذا اشكل فقد وضع فيه أحاديث كثيرة[1] مختلف في صحتها لكونها من رواية من اختلفوا [في][2] صحة حديثه .

قال والجواب من وجهين :-

أحدهما :-

أن مراده [أنه][3] لم يضع[4] فيه الا ما وجد عنده فيها شرائط (الصحيح)[5] المجمع عليه ، وان لم يظهر اجتماعها[6] في بعضها عند بعضهم[7] .

الثاني :-

أن المراد مالم يختلف[8] الثقات فيه في نفس الحديث متناً أو اسناداً[9] لا[10] مالم يختلف في توثيق رواته[11] قال :-

---

(١) ليست في الأصل .

(٢) من (د) .

(٣) من (د) .

(٤) وفي (ب) ، (جـ) : لم يصنع بالنون .

(٥) زيادة من السيوطي على ما في الأصل .

(٦) وفي (ب) : اجماعها .

(٧) مقدمة ابن الصلاح (ص ٩٢) .

(٨) وفي (د) : تختلف .

(٩) وفي (ب) : ولا مالم ، وفي (د) : لا مالم .

(١٠) من الأصل ، وفي النسخ : الا ما لم .

(١١) وفي (ب) : رواية .

وهذا هو الظاهر من كلامه ، فانه ذكر ذلك لما سئل عن حديث أبي هريرة " فاذا قرأ فأنصتوا "(١) هل هو صحيح ؟ فقال :-

---

(١) ظاهر العبارة يدل على أنّ مسلماً لم يخرج الحديث البتة ، وليس الأمر كذلك ، بل قد أخرج أصل الحديث بهذا اللفظ من حديث أبي هريرة (كتاب الصلاة - باب الائتمام - ١/ ٣٠٩) ، ومن حديث أنس (١/ ٣٠٨) ، وليس فيه لفظه (فاذا قرأ فأنصتوا) ، كما رواه البخاري أيضاً (كتاب الأذان - باب انما جعل الامام ليؤتم به ٢/ ١٧٢) ، من حديث عائشة وأنس ٤٨٣ .

ورواه أحمد (٢/ ٣٧٦ ، ٢٤٠) ، وأبو داود (كتاب الصلاة باب التشهد ١/ ٥٩٦) ، والنسائي (كتاب الافتتاح - باب تأويل قول الله عز وجل واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون - (٢/ ١٤١) ، وابن ماجة (كتاب الامامة - باب اذا قرأ الامام فأنصتوا - ١/ ٢٧٦) ، والبيهقي في القراءة خلف الامام (ص ١٣١) ، وفي السنن الصغرى (ق ٤٧/ ب) ، من طرق عن أبي هريرة ، وأبي موسى وعمر وغيرهم .

والحديث صحيح ، وقد خرّج الألباني الحديث وتكلم على أسانيده بنفس طويل فانظره في ارواء الغليل (٢/ ١١٨-١٢٣ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨) .

(ق٦٣/أ)

عندي هو صحيح . فقالوا[١] لِمَ لَمْ تضعه هنا ؟ فأجاب بذلك ، قال ومع هذا فقد اشتمل[٢] كتابه على أحاديث اختلفوا في متنها أو اسنادها وفي ذلك ذهول منه عن هذا/الشرط أو سببآخر ، وقد استدركت وعللت[٣] انتهى .

وقال صاحب المفهم[٤] مراده اجماع من لقيه من أهل النقل والعلم بالحديث ، وقال الميانجي في ايضاح مالا يسع المحدث جهله[٥] :-

((مراده اجماع أئمة الحديث كمالك ، والثوري ، وشعبة ، وأحمد بن حنبل ، وابن مهدي وغيرهم)) ، وقال البلقيني في محاسن الاصطلاح[٦] :-

((قيل أراد مسلم اجماع أربعة من الحفاظ : أحمد بن حنبل ، وابن معين ، وعثمان بن أبي شيبة[٧] ، وسعيد بن منصور الخرساني)) .

---

(١) وفي (د) : فقيل .

(٢) وفي (د) : اشتهر .

(٣) انظر :- صيانه صحيح مسلم (ص ٧٥) .

(٤) هو أبوالعباس القرطبي كما تقدم قريبا .

(٥) ايضاح مالا يسع المحدث جهله (ق ٧) .

(٦) محاسن الاصطلاح ص ٩١ .

(٧) (خ م د س ق) أبو الحسن عثمان بن محمد بن ابراهيم بن أبي شيبة الكوفي الحافظ الكبير ، صاحب المسند والتفسير ، توفي سنة (٢٣٩ هـ) .

انظر :-
تذكره الحفاظ (٢ / ٤٤٤) ، وتاريخ بغداد (١١ / ٢٨٣) ، وطبقات المفسرين للداودي (١ / ٣٧٩) ، وشذرات الذهب (٢ / ٩٢) .

فائدة :-

ذكر مسلم في مقدمة صحيحه (١) أنه يقسم الأحاديث ثلاثة أقسام :-

الأول : ماروواه الحفاظ المتقنون .

والثاني : ماروواه المستورون (٢) والمتوسطون في الحفظ والاتقان .

والثالث : ماروواه الضعفاء والمتروكون (٣) ، وأنه إذا فرغ من القسم الأول اتبعه الثاني ، وأما الثالث فلا يعرّج عليه (٤) ، فاختلفت العلماء في

---

(١) مقدمة الصحيح (١/ ٤) .

(٢) جمع مستور ، والمستور عند المحدثين من عرفت عدالته الظاهرة - أي لم يوقف منه على مُفَسِّق - ولم تعرف عدالته الباطنة - وهي التي ينص عليها علماء الجرح والتعديل ، وبعض العلماء يسوي بين مجهول الحال والمستور ، ولم يقصد الامام مسلم رحمه الله بالمستورين هنا الا بما فسره هو بقوله : المتوسطون في الحفظ والاتقان لا بما عرّفه المحدثون !!

انظر في تعريف المستور :-

فتح المغيث ص ٣٢٠ ، وشرح نخبة الفكر للقاري ص ١٥٣ ، وتوضيح الافكار (٢/ ١٩٢) ، وهداية الطالب (ص ٢٤) .

(٣) المتروك : هو الحديث الذي فيه راو اتهم بالكذب ، ولا يُعرف الحديث الا من جهته ، ويكون مخالفا للقواعد المعلومة .

انظر :-

نخبة الفكر (ص ٤٤ ، ٤٥) ، وامعان النظر (ص ١١٦) .

(٤) وفي (د) : اليه .

مراده بذلك ؟ .

فقال الحاكم ،والبيهقي :- إنّ المنية اخترمت مسلماً قبل اخراج القسم الثاني ، وأنه انما ذكر القسم الأول (١) ، .

قال القاضي عياض (٢) :-

وهذا مما قبله الشيوخ والناس من الحاكم وتابعوه عليه ، وليس الأمر كذلك بل ذكر حديث الطبقة الأولى وأتى بأسانيد الثانية على طريق المتابعة/ والاستشهاد أو حيث لم يجد في الباب من حديث الأولى شيئا ، وأتى بأحاديث طبقة ثالثة وهم أقوام تكلم فيهم قوم وزكاهم آخرون ، ممن (٣) ضعّف أو اتهم ببدعة وطرح الرابعة (٤) كما نص عليه قال :-

---

(١) كما في المنهاج (١/٢٣) .

(٢) اكمال المعلم (١/ق٦/أ-ب) .

(٣) من الأصل ، وفي النسخ : فمن .

(٤) الامام مسلم رحمه الله كما تقدم قسّم صحيحه إلى ثلاثة أقسام وجعل ملحقاً بالقسم الثالث من كان الغالب على حديثه المنكر أو الغلط وعدّ القاضي عياض هذا الملحق قسماً رابعاً ، فقول القاضي عياض رحمه الله : ((أتى بأحاديث الطبقة الثالثة وطرح الرابعة)) فيه نظر لأن مسلما طرح القسم الثالث والملحق به والذي عده القاضي قسما رابعاً فليتنبه .

نبّه على ذلك الشيخ محمد عوّامة في تعليقه على مقدمة مسلم وشرح النووي (ق ٣٩) " مذكرة خاصة به ولم تطبع " ، وقال الذهبي : بل خرّج حديث الطبقة الأولى ،وحديث الثانية إلا النذر القليل مما يستنكره لأهل الطبقة الثانية ،ثم خرّج لأهل الطبقة الثالثة أحاديث ليست بالكثيرة في الشواهد والاعتبارات ،والمتابعات ، وقلّ أن خرّج لهم في الأصول شيئا ،ولو استوعبت أحاديث أهل هذه الطبقة في " الصحيح " لجاء الكتاب في حجم ماهو مرة أخرى ،ولنزل كتابه بذلك الاستيعاب عن رتبة الصحة .

انظر سير أعلام النبلاء (١٢/٥٧٥) .

والحاكم تأول أنّ مراده أن يفرد لكل طبقة كتاباً ويأتي بأحاديثها[1] خاصة منفردة وليس ذلك مراده ، قال : وكذلك علل الحديث[2] التي ذكر أنه يأتي بها وقد وفّى بها في مواضعها من الأبواب من اختلافهم في الأسانيد كالارسال ، والاسناد والزيادة والنقص ، وتصاحيف المصحفين ، وهذا يدل على استيفائه غرضه في تأليفه ، وادخاله في كتابه كلما وعد به ، قال :-

وقد فاوضت في تأويلي هذا من يفهم هذا الباب فما رأيت مصنفاً مذهباً إلا صوّبه ، وبان له ماذكرت وهو ظاهر لمن تأمل الكتاب ، وطالع مجموع الأبواب ، قال : ولا يعرض على هذا بما قاله ابن سفيان[3] صاحب مسلم : (إنّ مسلما أخرج ثلاثة كتب من المسندات : "أحدها" : هذا الذي قرأه على الناس ،.

---

(١) وفي (د) : بأحاديث .

(٢) العلة : أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأثرت فيه . قال العراقي رحمه الله :-

وهي عبارة عن أسباب طرت ... فيها غموض وخفاء أثرت

انظر : توضيح الأفكار (٢ / ٢٦) ، وألفيه العراقي (ص ١٨٠) .

(٣) أبو اسحاق ابراهيم بن محمد بن سفيان النيسابوري ، الفقيه الزاهد ، المجتهد ، كان من أئمة الحديث ، من الملازمين لمسلم ، سمع الصحيح من مسلم بفوت ، توفي سنة (٣٠٨ هـ) .

انظر :-
التقييد لابن نقطة (ق ٦٧ / ب) ، ومقدمه المنهاج (١ / ١٠) ، وسير أعلام النبلاء (١٤ / ٣١١) ، والوافي بالوفيات (٦ / ١٢٨) والبداية والنهاية (١١ / ١٣١) .

" والثاني " : يدخل فيه عكرمة[١] وابن اسحاق صاحب المغازي وأمثالهما[٢] ، " والثالث " يدخل فيه الضعفاء[٣] فإنك إذا تأملت ماذكر ابن سفيان لم يطابق الغرض الذي أشار اليه الحاكم/مما ذكر مسلم في صدر كتابه فتأمله تجده كذلك قال النووي في شرح مسلم[٤] :- وما قاله عياض ظاهر جداً[٥] .

---

(١) (خت س ق) أبو عمار عكرمة بن عمار العجلي اليمامي ، أصله من البصرة .
صدوق يغلط . هذه عبارة ابن حجر ، وقد وثقه ابن معين ، وابن المديني ، وأبو داود ، والذهبي وغيرهم في غير روايته عن يحي بن أبي كثير ، لأن روايته عنه فيها اضطراب ، ولم يكن له كتاب .

انظر :-
التقريب (ص ٢٤٢) ، والكاشف (٢ / ٢٧٦) ، والضعفاء للعقيلي (٣ / ٣٧٨) ، وتهذيب التهذيب (٧ / ٢٦١) .

(٢) من (ب) ، (د) ، وفي (أ) ، (جـ) : أو أمثالهما .

(٣) الكلام الذي بين القوسين لابن الصلاح . كما في صيانة صحيح مسلم (ص ٩٠) .

(٤) المنهاج (١ / ٢٤) .

(٥) وقال ابن الصلاح : كلام مسلم محتمل لما قاله عياض ، ولما قاله غيره .

فائـدة :-

قال ابن الصلاح[1] : ((قد عيب[2] على مسلم روايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء والمتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية الذين ليسوا من شـرط الصحيح ، ولا عيب عليه في ذلك فجوابه من أوجه :-

(أحدها) :-

أن ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده ، ولا يقال الجرح مقدم على التعديل ؟ لأنّ ذلك فيما إذا فسر سبب الجرح[3] ،

(وقال الخطيب البغدادي[4] وغيره : ما احتج به البخاري ومسلم وأبو داود

---

(١) انظر صيانة صحيح مسلم (ص ٩٤) ، وتاريخ بغداد (٤/ ٢٧٤) ومقدمة النووي على شرح صحيح مسلم (١/ ٢٤) .

(٢) ممن عاب مسلماً على ذلك : أبو زرعة الرازي ، ومحمد بن مسلم بن وارة كما في صيانة صحيح مسلم (ص ٩٨) .

(٣) ونص العبارة في الأصل (ص٩٤) :- " . . . لأن الذي ذكرناه محمول على ما إذا كان الجرح غير مفسر السبب ، فانه لا يعمل به . . . " .

(٤) انظر : الكفاية (ص ١٧٨) ، وفتح المغيث (ص ٢٠٧) ، والرفع والتكميل (ص ٦٦) .

وقد سبك السيوطي عبارة ابن الصلاح بالمعنى هنا ، وذلك زيادة في تجلية كلام ابن الصلاح ، لأنّ في كلامه في كتابه : صيانة صحيح مسلم (ص ٩٤) شيئاً من الغموض ، حيث قال مانصه :- " وقد جليت في كتاب معرفة علوم الحديث حمل الخطيب أبي الحافظ على ذلك ، احتجاج صاحبي الصحيحين وأبي داود وغيرهم بجماعة على الطعن فيهم من غيرهم ، ويحتمل أيضا أن يكون ذلك فيما بيّن الجارح فيه السبب ، واستبان مسلم بطلانه .

من جماعة علم الطعن فيهم من غيرهم محمول على أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسر السبب)[1] .

---

(١) علم الجرح والتعديل من أهم مباحث المصطلح ، لأنه يتوقف عليه في الدرجة الأولى تصحيح الحديث وتضعيفه .

وقد عرّفه صديق حسن خان رحمه الله فقال :-

" هو علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة ، وعن مراتب تلك الألفاظ . . والكلام في الرجال جرحاً وتعديلاً ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم عن كثير من الصحابة والتابعين ممن بعدهم جوز ذلك : تورعاً ، وصوناً للشريعة لا طعناً في الناس ، وكما جاز الجرح في الشهود جاز في الرواة ، والتثبت في أمر الدين أولى من التثبت في الحقوق والأموال . . . " .

وقال السيوطي في تدريبه :-

((وجُوِّز الجرح والتعديل صيانة للشريعة)) .

ومن أبرز وأهم فروع هذا العلم هو ما أشار اليه ابن الصلاح وهو (تعارض الجرح والتعديل) لأنه قد اشتهر عند البعض حين التعارض : تقديم الجرح على التعديل مطلقا . وممن اطلق القول السيوطي نفسه حيث قال في الفيته :-

وَقَدِّم الجرح ولو عَدَّلَهُ ... أكثرُ في الأقوى فإن فصلَهُ

فقال منه تاب أو نفاهُ ... بوجهه قُدِّم مَن زكّاهُ

وليس كذلك ، وللمحدثين أقوال كثيرة في ذلك ، ومجموع هذه الأقوال تتلخص في أربع صور :-

../..

٠٠/٠٠

الصورة الأولى : اذا تعارض تعديل مبهم ، وجرح مبهم - قدم التعديل .

الصورة الثانية : اذا تعارض تعديل مفسر ، وجرح مبهم - قدم التعديل

الصورة الثالثة : تعديل مفسر ، وجرح مفسر - قدم الجرح .

الصورة الرابعة : تعديل مبهم ، وجرح مفسر - قدم الجرح .

انظر :-

أبجد العلوم (٢ / ٢١١) ، وتدريب الراوي (٢ / ٣٩٨) ، والألفية له (ص ١٠٠) ، ومذكرة في علم الجرح والتعديل د . محمد أمين المصري رحمه الله (ص ٦) .

وانظر أيضا لعلم الجرح والتعديل الكتب التالية :-

قاعده في الجرح والتعديل للسبكي ، وذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي ، والرفع والتكميل للكنوي ، والشرح والتفصيل في الجرح والتعديل لمحمد أنور البدخشاني ، والجرح والتعديل للقاسمي ، ودراسات في الجرح والتعديل د . محمد ضياء الرحمن الأعظمي ، والجرح والتعديل لأبي لبابة .

(ق ٦٤/ ب)

(الثاني) :-

أن يكون ذلك واقعاً في المتابعات والشواهد لا في الأصول ، بأن يذكر الحديث أولا باسناد نظيف[١] ويجعله أصلاً ، ثم يتبعه باسناد أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد[٢] بالمتابعة والاستشهاد أو لزيادة فيه تنبه[٣] على فائدة فيما قدمه .

الثالث :-

أن يكون ضعف[٤] الضعيف الذى احتج به طرأ بعد أخذه عنه ، باختلاط[٥] حدث عليه[٦] غير قادح فيما رواه من قبل في زمن استقامته كأحمد ابن عبد الرحمان بن وهب ابن أخي/ عبد الله بن وهب ،[٧] ذكر الحاكم :

---

(١) وفي الأصل (ص ٩٥) : باسناد نظيف ،رجاله ثقات.

(٢) وفي (د) : التوكيد .

(٣) من (د) ؛ وفي (أ) ، (جـ) : ننبه ،وفي (ب) :تنبيه .

(٤) هكذا نقلها السيوطي من نسخته على الصواب ، وهي كذلك فى مخطوطة الأصل من كتاب " صيانة صحيح مسلم " (ق ٦/ب) ، وقد حرّفت في المطبوعة (ص ٩٥) الى كلمه : (صنّف) هكذا مشكولة.

(٥) من (د) ، وفي بقية النسخ : باختلاف .

(٦) وفي (ب) : عنه .

(٧) (م) أبو عبد الله أحمد بن عبد الرحمن بن وهب ،المصرى ، لقبه " بَحْشل " - بفتح الموحدة وسكون المهملة بعدها شين معجمة - صدوق تغير بآخره ، مات سنة (٢٦٤هـ) .

انظر : التقريب ص ١٤ ،والجرح والتعديل (٢ / ٥٩) ،وميزان الاعتدال (١/ ١١٣) ،والاغتباط (ص٢٦٧) ،وتهذيب التهذيب ١/ ٥٤ .

أنـــه اختلط بعد الخمســـــين ومائتيـــــن بعد خـــروج مســـلم من مصر ، فهو في ذلك كسـعيد ابن أبـي عروبـــــة (١) ،

---

(١) سعيد بن أبي عروبه تقدمت ترجمته ، وأتكلم هنا عن اختلاطه .
أما (سنه اختلاطه) فقال دحيم : اختلط مخرج ابراهيم بن عبد الله سنه خمس وأربعين ومائة .
وقال عبد الوهاب الخفاف :- خولط سعيد سنة (٤٨) وعاش بعد ما خولط تسع سنين " .
وقال ابن السكن : كان يزيد بن زريع يقول : اختلط سعيد في الطاعون يعني سنة (١٣٢) ، وكان القطان ينكر ذلك ، ويقول : إنما اختلط قبل الهزيمة وجمع الحافظ بين القولين فقال :- والجمع بين القولين ما قال أبوبكر البزار انه ابتدأ به الاختلاط سنة (١٣٣هـ) ، ولم يستحكم ، ولم يطبق به ، واستمر على ذلك ، ثم استحكم به أخيراً ، وعامة الرواة عنه سمعوا منه قبل الاستحكام ، وانما اعتبر الناس اختلاطه بما قال يحي القطان " .
وأما عن نوع اختلاطه فقال الأزدي :- اختلط اختلاطاً قبيحاً ، وعن مدة اختلاطه قال ابن حبان : وبقي في اختلاطه خمس سنين .

قلت : وقول ابن حبان هذا مشكل لأنه اذا كان قد ابتدأ الاختلاط به سنه (١٣٣هـ) واستمر الى هزيمه ابراهيم بن عبد الله سنه (١٤٥هـ) معنى ذلك أن اختلاطه دام أكثر من اثنتي عشرة سنة فكيف يقول ابن حبان : بقي اختلاطه خمس سنين ؟؟ اللهم الا اذا قصد شدة الاختلاط واستحكامه به بقي خمس سنين فقط فلا تعارض حينئذ .

انظر :-
تهذيب التهذيب (٤ / ٦٤ ، ٦٥) ، وميزان الاعتدال (٢/١٥١) ، والانتباط (ص ٣٧٤) ، والكواكب النيرات (ص ١٩٠) .

وعبد الرزاق (١) ، وغيرهما ممن اختلط آخراً ولم يمنع ذلك من صحة الاحتجاج في الصحيحين بما أخذ عنهم قبل ذلك .

(الرابع) :-

أن يملوا (٢) بالضعيف اسناده وهو عنده من رواية الثقات نازل ، فيقتصر على العالي ولا يطول باضافة النازل إليه مكتفياً بمعرفة أهل الشان (٣) [في (٤)] ذلك ، وهذا المدر (٥) قد رويناه عنه تنصيصاً ، فقد

---

(١) ذكره ابن الصلاح في المختلطين .
انظر الاغتباط (ص ٣٧٨) .

(٢) الاسناد العالي هو قليل الرجال في السند أو هو عبارة عن قدم سماع الراوي أو وفاته ، والاسناد النازل هو كثرة الوسائط أو كثرة رجال السند ، وطلب العلو في السند أمر ممدوح مرغب فيه عند المحدثين لا سيما اذا كان رجال السند عدولاً ثقاتاً ، ولذا قال أحمد بن حنبل : طلب العلو سنة عمن سلف ، وقيل ليحيى بن معين في مرضه الذي مات فيه : ما تشتهي ؟ .
قال : بيت خالي واسناد عالي .
وقال العراقي :

وَطَلَبُ الْعُلُوِّ سُنَّةٌ وَقَدْ ... فَضَّلَ بَعْضُ النُّزُولَ وَهْوَ رَدّ

انظر :-
فتح المغيث (٣ / ٥) ، واختصار علوم الحديث (ص ١٥٩) ، ونزهة النظر (ص ٥٨) ، ومسألة العلو والنزول لابن القيسراني (ص ٤٠) .

(٣) وفي (أ) : اللسان وهو تحريف .
(٤) من الأصل ، وقد سقطت من النسخ .
(٥) من (جـ) ، وفي بقية النسخ : القدر .

روينا أنَّ أبا زرعة أنكر عليه روايته عن أسباط بن نصر (١) ، وقطن [بن نسير] (٢) وأحمد بن عيسى المصري (٣) ، فقال :-

---

(١) (م خت أ) أبو يوسف ويقال أبو نصر أسباط بن نصر الهَمْداني - بسكون الميم - صدوق كثير الخطأ يغرب ، ووثقه ابن معين ، ولكن أبا نعيم ضعفه وقال : أحاديثه عامته سَقْط مَقْلوب الأسانيد .

وقال مرة : لم يكن به بأس ، .

وقال النسائي : ليس بالقوي .

انظر :-

التقريب (ص ٢٦) ، وتهذيب الكمال (٢ / ٣٥٧) ، ورمز لمن روى له إلى (بخ) أي البخاري في الأدب المفرد ، والمثبت هنا كما في التقريب والتهذيب لم يذكر (بخ) فلربما كان هذا من النساخ ؟؟ ، والجرح والتعديل (٢ / ٣٣٢) ، والكاشف (١ / ١٠٥) .

(٢) (م د س) أبو عباد قطن بن نسير - بنون ومهملة مصغر - البصري القُبَري - بضم المعجمة وفتح الموحدة الخفيفة ، صدوق يخطيء

انظر :-

التقريب (ص ٢٨٢) ، وميزان الاعتدال (٣ / ٣٩١) ، وتهذيب التهذيب (٨ / ٣٨٢) .

(٣) (خ م س ق) أحمد بن عيسى المصري التستري بالتاء المضمومة وسكون السين المهملة وفتح التاء المعجمة بنقطتين بلد بالأهواز لكونه يتجر إليها ، صدوق تكلم في بعض سماعاته .

قال الخطيب : بلا حجة ، مات سنة (٢٤٣ هـ) .

انظر :-

الكاشف (١ / ٦٧) ، والتقريب (ص ١٥) ، والانساب (٣ / ٥٣) .

إنما أدخلت من حديثهم ما رواه الثقات عن شيوخهم إلا أنه ربما وقع إلي عنهم الشيء بارتفاع ، ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول ، فاقتصر على ذلك[1] ، ولامه أيضا على التخريج عن سويد[2] . فقال :- من أين كنت آتي بنسخة حفص بن ميسرة[3] بعلو[4] ، قال ابن الصلاح[5] :-

وفيما ذكرناه دليل على أنّ من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في صحيحه بأنه من شرط الصحيح [عند مسلم[6]] فقد غفل [وأخطأ[7]] ، بل

---

(١) انظر شروط الأئمة الخمسة للحازمي (ص ٨١) ، ومقدمة النووي في المنهاج (١/ ٢٥) .

(٢) (م ق) أبو محمد سويد بن سعيد بن سهل الهروي الأصل ثم الحَدَثاني - بفتح المهملة والمثلثة - ويقال له الأنباري - بنون ثم موحدة - صدوق في نفسه إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه ، وأفحش فيه ابن معين القول .
مات سنة (٢٤٠هـ) .
انظر : التقريب (ص ١٤٠) ، وميزان الاعتدال (٢ / ٢٤٨) ، وتهذيب التهذيب (٤ / ٢٧٢) .

(٣) (خ م مد س ق) أبو عمر حفص بن ميسرة العقيلي - بالضم - الصنعاني ثم المصقلاني ، وثقه أحمد وابن معين . مات سنة (١٨١هـ) .
انظر : تذهيب تهذيب الكمال (١/ ٢٤٢) ، وتاريخ ابن معين (٢/ ١٢٢) ، وتهذيب التهذيب (٢ / ٤١٩) .

(٤) انظر : تهذيب التهذيب (٤ / ٢٧٥) ترجمة سويد بن سعيد ، ووجه الصلة بن سويد وحفص : أنّ سويداً تلميذ لحفص .

(٥) انظر مقدمه النووي على شرح صحيح مسلم (١/ ٢٦) .

(٦) من (د) ، وقد سقطتا من بقية النسخ .

(٧) " " " "

(ق ٦٥/ أ)

يتوقف ذلك على النظر في أنّه كيف روى عنه [على](٢) (١) ما بيناه من انقسام ذلك)) .

فائدة :-

أخرج الخطيب عن محمد بن يوسف الفربري أنه كان يقول :-

((سمع كتاب الصحيح لمحمد بن اسماعيل تسعون ألف رجل فما بقي أحد يروي عنه غيري))(٣) .

---

(١) في الأصل (ص ٩٩) بعدها: وعلى أي وجه روى عنه .

(٢) سقطت من (أ) ، (ب) .

(٣) تاريخ بغداد (٢ / ٩) ، ورواه عن الخطيب أبو الحسن بن قبيس الغسّاني فقال : أنا القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن الحرشي بنيسابور قال : سمعت أبا اسحاق ابراهيم بن أحمد الفقيه البلخي يقول (ح) وسمعت أبا العباس أحمد بن عبد الله الصفار البلخي يقول : سمعت أبا اسحاق المستملي يروي عن محمد بن يوسف الفربري أنه كان يقول :- " سمع . . . الخبر المذكور " انظر افادة النصيح (ص ١٨) .

قلت : فالقول المنقول عن الفربري رواه عنه المستملي وللمستملي تلميذان كما هو واضح في هذا السند أخذا عنه هذا القول : الحرشي ، والصفار .

وقال الحافظ ابن حجر :-

((اتصلت لنا[1] رواية الصحيح عن البخاري من طريق الفربري[2] عنه[3]، ومن طريق ابراهيم بن معقل بن الحجاج النسفي[3] وكان فاته منه أوراق[4] رواها

---

(١) سقطت من (أ) .

(٢) قال أبو عبد الله محمد بن عمر بن رشيد (ت ٧٢١ هـ) : .

" والطريق المعروف اليوم الى البخاري في مشارق الأرض ومغاربها باتصال السماع طريق الفربري ، وعلى روايته اعتمد الناس لكمالها وقربها وشهرة رجالها ... " .

انظر افادة النصيح (ص ١٨) .

(٣) وفي (ب) : من .

(٤) ولفظه في الأصل : ((وفاته منه قطعة في آخره رواها بالاجازة)) .

بالاجازة (١) عن البخاري (٢) ، (نبه على ذلك الجياني (٣) في تقييد المهمل (٤)) ،

---

(١) الاجازة : هي اذن المحدث للطالب أن يروى عنه حديثاً أو كتاباً أو كتباً من غير أن يسمع ذلك منه أو يقرأه عليه ، كأن يدفع المحدث كتابه ويقول : أرو عني جميع ما فيه .

انظر : منهج النقد للمتر (ص ١٩٠) ، والمحدث الفاصل (ص ٤٣٥) ، والالماع (ص ٨٨) .

(٢) ولذلك قيل انّ رواية ابراهيم أنقص الروايات فانها تنقص من رواية الفربري ثلاثمائة حديث .

قال ابن حجر :- هذا غير مسلم ، فانهم إنما قالوا ذلك تقليداً للحموي فانه كتب البخاري ورواه عن الفربري وعد كل باب عنه ثم جمع الجملة وقلده كل من جاء بعده نظراً منهم إلى أنه راوي الكتاب وله به العناية وليس كذلك ، إلا أن حماد بن شاكر فاته من آخر البخاري فوت لم يروه فبلغ مائتي حديث ، فقالوا روايته ناقصة عن رواية الفربري وفات ابن معقل أكثر من حماد فعدوه كما فعلوا في رواية حماد .

انظر :-

الحطة لصديق حسن خان (ص ٢٠١) ، وافادة النصيح (ص ١٩ - ص ٢١) ، وتقييد المهمل (١/ق ٥٠/أ) .

(٣) أبو علي حسين بن محمد بن أحمد الغسّاني ، ويعرف بالجيّاني بفتح الجيم وتشديد الياء المعجمة بنقطتين من تحتها وفي آخرها النون . رئيس المحدثين بقرطبة ، وكبار العلماء المسندين ، توفي سنة (٤٩٨هـ) .

انظر : الصلة (١/١٤٢) ، والأنساب (٣/٤٥٠) ، وبغية الملتمس (ص ٢٦٥) ، وتذكرة الحفاظ (٤/١٢٣٣) .

(٤) زيادة من السيوطي على ما في الأصل ، وقد تقدم مقدار هذا الفوت قريبا .

انظر : تقييد المهمل (١/ق ٥٠/أ) .

ومن طريق حماد بن شاكر[١] (وله فيه فوت أيضا[٢])، ومن طريق أبي طلحة منصور بن محمد بن علي[٣] بن قرينة البزدوي[٤] وكانت وفاته سنه تسع وعشرين وثلاثمائة ، وهو آخر من حدث عن البخاري بصحيحه[٥]

---

(١) أبو محمد حماد بن شاكر بن سوّية النسفي بفتح النون والسين وفي آخرها فاء نسبة إلى نسف ، بلاد ما وراء النهر ، الامام المحدث الصدوق ، توفي سنه (٣١١هـ) .

انظر :-

سير النبلاء (٥/٨٥) والتقييد لابن نقطة (ص٣١٤) ، والاكمال (٤/٣٩٤) ، والمشتبه (١/٣٧٧) ، واللباب (٣/٣٠٨).

(٢) زيادة من السيوطي على مافي الأصل ، وقد تقدم مقدار هذا الفوت قريبا .

انظر تقييد المهمل (١/ق٥٠/أ) .

(٣) وفي (ب) : من .

(٤) أبو طلحة منصور بن محمد بن علي البزدوي ، ويقال البزدوي النسفي الشيخ الكبير المسند وثقة ابن ماكولا .

مات سنة (٣٢٩ هـ) .

انظر :-

سير النبلاء (١٥/٢٧٩) ، والاكمال (٧/٢٤٣) ، المشتبه (٢/٥٢٨) ، ولسان الميزان (٦/١٠٠).

(٥) قال الحافظ جعفر المستغفري :

يضعفون روايته من جهة صغره حين سمع ، ويقولون : وجد سماعه بخط جعفر بن محمد مولى أمير المؤمنين دهقان توبن فقرؤوا كل الكتاب من أصل حماد بن شاكر .

٠٠/٠٠

انظر :-

سير اعلام النبلاء (١٥/ ٢٧٩) ، ولسان الميزان (٦/ ١٠٠) .

وتوبن : بالضم ثم السكون ،وفتح الباء الموحدة ، في آخره نون ،قرية من قرى (نسف) ،ونسف هذه كان يطلق عليها (نخشب) ، واسمها اليوم (قرشي) ،وتوبن تقع اليوم ضمن مدن جمهوريات الاتحاد السوفيتي .

انظر :-

تاريخ بخارى للنرشخي (ص ٦٣) ، وبلدان الخلافة (ص ٥١٣) ، وأطلس العالم (ص ٧٠ ، ٧١) .

كما جزم به ابن ماكولا (١) وغيره (٢) ، وقد عاش بعده ممن سمع من البخاري الحسين ابن اسماعيل المحاملي (٣) لكن لم يكن عنده عنه الصحيح ، وإنما سمع منه مجالس أملاها ببغداد في آخر قدمة قدمها البخاري ، وقد غلط من روى الصحيح من طريق المحاملي المذكور غلطاً فاحشاً .

---

(١) أبو نصر علي بن هبة الله بن علي الجرباذقاني ثم البغدادي الأمير الحافظ البارع ، مصنف الاكمال ، قتل سنة نيف وسبعين وأربع مائة وقيل غير ذلك .

انظر : تذكره الحفاظ (٤ / ١٢٠١) ، والبداية والنهاية (١٢ / ١٢٣) ، وفوات الوفيات (٣ / ١١٠) ، وجرباذقاني : هذه النسبة الى بلدتين احداهما بين جرجان واستراباذ ، والثانية بين اصبهان والكرج ، ولم يتبين لي من أيتهما هو .

انظر الانساب (٣ / ٢٣٤) ، وبلدان الخلافة (ص ٢٤٥) .

(٢) انظر : هدي الساري (ص ٤٩١ ، والاكمال (٧ / ٢٤٣) .

(٣) أبو عبد الله الحسين بن اسماعيل بن محمد الضبي البغدادي ، المَحامِلي - بفتح الميم والحاء وسكون الألف وكسر الميم واللام هذه النسبة الى المحامل التي يحمل فيها الناس في السفر - توفي سنة (٣٣٠هـ) .

انظر :-

تذكرة الحفاظ (٣ / ٨٢٤) ، والفهرست لابن النديم (ص ٣٢٤) ، وتاريخ بغداد (٨ / ١٩) ، واللباب (٣ / ١٧١) ، وسير أعلام النبلاء (١٥ / ٢٥٨) .

فأما رواية " الفربري " فاتصلت الينا عنه من طريق الحافظ علي[1] بن السكن[2] ، والحافظ أبي اسحاق[3] المستملي[4] ،

---

(١) من (د) ، وفي بقيه النسخ : - ابن علي ، وهو تحريف .

(٢) قال القاضي عياض :-
أتقن ابن السكن رواية لصحيح البخاري ، فأكثر منشور أحاديثه ومختل رواياته هي عنده متقنة صحيحة ، أتقنها وصححها من سائر الأحاديث الاخر الواقعة في الكتاب وغيره .
انظر : افادة النصيح (ص ٢٢) .

(٣) أبو اسحاق ابراهيم بن أحمد بن ابراهيم المستملي البلخي ، كان مستملي ابن طرخان ، وينسب إلى بلخ ، الثقة المتقن .
توفي سنة (٣٧٦هـ) .
انظر :-
إفادة النصيح (ص٢٥) ، والتقييد لابن نقطة (ص ٢٢٠) ، وشذرات الذهب (٣/ ٨٦) ، ومعجم المؤلفين (١/ ٣) .

(٤) كان سماعه من الفربري سنة (٣١٤هـ) . وعن أبي الوليد الباجي قال : أنا أبوذر ثنا أبو اسحاق المستملي ابراهيم بن أحمد قال : انتسخت كتاب البخاري من أصله كان عند محمد بن يوسف الفربري ، فرأيته لم يتم بعد ، وقد بقيت عليه مواضع مبيضّة كثيرة ، منها تراجم لم يثبت بعدها شيئاً ، ومنها أحاديث لم يترجم عليها ، فأضفنا بعض ذلك الى بعض .
انظر :-
افادة النصيح (ص ٢٥ ، ص ٢٦) .

وأبي نصر الأخشـــيكتي (١) ، وأبى زيد المروزي (٢) ، وأبي علي بن شبوية (٣) ،

---

(١) وفي (د) : الأخسيكتي " بالسين المهملة وبالتاء المثناة من فوق " ، وفي الأنساب (١/١٣٢) : الأخسيكثي " بفتح الألف ، وسكون الخاء المعجمة وكسر السين المهملة ، وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها ، وفتح الكاف ، وفي آخرها الثاء المثلثة ، وهذه النسبة الى أخسيكث ، وهي من بلاد فرغانة - بالجنوب الغربي من الاتحاد السوفيتـــي - فلا أدرى هل النسبة المثبتة بالمتن صحيحة أو قد تصحفت مـــن (الأخسيكثي) ، لأنني لم أقف على ترجمة لأبي نصر هذا ؟؟ .

انظر : معجم البلدان (٤/٢٥٣) ، وأطلس العالـــم (ص ٧٠ ، ص ٧١) .

(٢) أبو زيد محمد بن أحمد بن عبد الله الفاشاني - بفاء وشين معجمـــة وبالنون نسبة إلى فاشان : قرية من قرى هراة ، احدى مدن خراسان ، بالاتحاد السوفيتي ، المعروف بالمروزي ، الشافعي ، قهبـــال الشيرازي : كان حافظا للمذهب حسن النظر مشهوراً بالزهد ، توفي سنة (٣٧١هـ) .

انظر : طبقات الشافعية للأسنوي (٢/٣٧٩) ، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص ٣٧٩) ، وتاريخ بغداد (١/٣١٤) ، والعقد الثمين (١/٢٩٧) .

(٣) أبو علي محمد بن عمر بن شبوية ، الشَّبُّوى - بشين معجمة مفتوحة ثم باء موحدة مضمومة وبعدها واو مشددة مكسورة ، كان فقيهاً فاضلاً من أهل مرو ، توفي سنة (٣٧٥ هـ) .

انظر : طبقات الشافعية للاسنوى (٢/٨٠) ، والاكمـــال (٥/١٠٧) ، والانساب (٨/٥٥) .

(٦٥/ب)

وأبي أحمد الجرجاني (١) ، وأبي محمد السرخسي (٢) ، وأبي الهيثم الكُشْمِيهني (٣) ،

---

(١) أبو أحمد محمد بن محمد بن يوسف المكي الجرجاني ، كانت له رحلة الى العراق والشام ومصر وخراسان وماوراء النهر ، توفي سنة ثلاث أو أربع وسبعين وثلاثمائة .

انظر : تاريخ جرجان للسهمي (ص ٤٢٧) ، والانساب (٣/ ٢٣٩) .

(٢) أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حمّويه السَرَخْسي - بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح الخاء المعجمة وآخره سين مهملة - نسبة الى بلدة من بلاد خراسان .

انظر : الأنساب للسمعاني (٧/ ١١٨) ، وفهرس ابن خير (ص ٩٤) ، وفهرس ابن عطية (ص ٤٦) ، وبرنامج التجيبي (ص ٧٨) .

(٣) أبو الهيثم محمد بن المكي بن محمد الكُشْمِيهني - بضم الكاف وسكون الشين المعجمة وكسر الميم وسكون الياء المنقوطة من تحتها باثنتين وفتح الهاء وفي آخرها النون ، نسبة إلى قرية من قرى مرو - ، كان فقيهاً أديباً زاهداً ورعاً ، اشتهر في الشرق والغرب بروايته كتاب الجامع ، لأنه آخر من حدث بهذا الكتاب غالبا بخراسان ، توفي سنة (٣٨٩ هـ) ، وقد سمع الصحيح من الفربري بفربر في ربيع الأول من سنة (٣٢٠ هـ) .

انظر :-

الانساب للسمعاني (١١/ ١١٦) ، وافادة النصيح (ص ٣٦) ، وشذرات الذهب (٣/ ١٣٢) .

وأبي علي الكُشَاني[1] ((وهو آخر من حدّث[2] بالصحيح عن الفربري[3]))
فأما رواية ابن السكن ، فرواها عنه عبدالله ابن محمد الجهني[4]، وأما
رواية المستملي فرواها عنه [الحافظ[5]] (أبو ذر[6])، وأما رواية

---

(١) وفي (ب) : الكسائي ،وفي بقية النسخ : الكثالي ،والصواب ما أثبته من الأصول - بضم الكاف ، وفتح الشين ،وفي آخرها النون هذه النسبة الى الكشانية (بلدة من بلاد السند ، والكشاني هو أبو علي اسماعيل بن محمد بن أحمد .
مات سنة (٣٩١هـ) .
انظر : الانساب (١١/١١١) ،والاكمال (٧/١٨٥) ، والمشتبة للذهبي (٢/٥٥٢) .

(٢) وفي (جـ) : حديث ، وهو تحريف .

(٣) انظر الاكمال (٧/١٨٥) .

(٤) أبو محمد عبدالله بن محمد بن أسد الجهني . ذكره ابن عطية في فهرسه (ص ٤٨) ولم أقف له على ترجمه في غيره .

(٥) من (د) .

(٦) أبو ذر عبدالله بن أحمد بن محمد الأنصاري الخزرجي الهروي ثم المكي الأشعري المحدث المصنف ، توفي سنه (٤٣٥هـ) .
انظر :-
افاده النصيح (ص ٣٩) ،وتاريخ بغداد (١١/١٤١) ، وتذكرة الحفاظ (٣/١١٠٣) ،وكذلك روى عن المستملي غير أبي ذر أبوالمحاسن الطبري (٥٠٢هـ) ،وأبو القاسم الوهراني (٤١١هـ) ،وكان سماع أبي ذر من المستملي صحيح البخاري يبلغ في سنة (٣٧٤هـ) .
انظر آفاده النصيح (ص ٢٨) .

الأخشيكتي فرواها عنه اسماعيل ابن اسحاق الصفار[١] ، وأما رواية أبي زيد فرواها عنه الحافظ أبو نعيم الأصبهاني ، والحافظ أبو محمد الأصيلي[٢] ، والامام أبو الحسن القابسي[٣] ، وأما رواية الشبوي[٤] فرواها عنه سعيد بن أحمد الصوفي[٥] ، وعبد الرحمن بن عبدالله الهمداني[٦] ،

---

(١) لم أقف له على ترجمة .

(٢) أبو محمد عبدالله بن ابراهيم بن محمد الأصيلي - من أهل أصيلة في المغرب - كان عالما بالكلام والنظر ، له كتاب " الدلائل على أمهات المسائل " ، توفي سنة (٣٩٢هـ) .

انظر :-
تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي (ص ٢٤٩) ، وجذوة المقتبس (ص ٢٥٧) .

(٣) أبوالحسن علي بن محمد بن خلف القابسي ، فقيه على مذهب مالك من فقهاء القيروان ، زاهد مشهور توفي سنة ٤٠٣هـ .

انظر :-
الاكمال (٦ / ٣٨٠) ، وتذكرة الحفاظ (٣ / ١٠٧٩) ، والمشتبة (٢ / ٤٩٦) ، وشجرة النور الزكية (ص ٩٧ / رقم ٢٣٠) .

(٤) وفي (د) : الشمبوي . انظر الأنساب (٨/٥٥)

(٥) لم أقف له على ترجمة . انظر الإكمال (٦/٢٨٧)

(٦) لم أقف له على ترجمة .

وأما رواية الجرجاني فرواها عنه أبو نعيم ،والقابسي[١] ، وأما رواية السرخسي فرواها عنه أبو ذر[٢] وأبو الحسن[٣] عبد الرحمن بن محمد بن المظفر الداوودي[٤] ، وأما رواية الكشميهني فرواها عنه أبو ذر[٥] ،

---

(١) سقطت من (ب) .

(٢) سمع الهروي الصحيح من الحمويي السرخسي بهراة سنة (٣٧٣هـ) افادة التصيح (ص ٤١) .

(٣) من (د) ،ومن الأصول ،وفي (ب) : أبو الخير ،وفي بقية النسخ : أبو الحسين .

(٤) أبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المظفر الداوودي - نسبة إلى جده داود - البوشنجي - بباء معجمة بواحدة ثم واو ساكنة ثم شين معجمة ،نسبة الى بوشنج بين نيسابور وهراة - أحد أئمة الحديث رحل الناس إليه من كل فج عميق ،توفي سنة (٤٦٧هـ) .

وقد سمع صحيح البخاري على أبي محمد بن حمّوية في سنة احدى وثمانين وثلاثمائة في صفر .

انظر افادة النصيح (ص ١٢٥) .

(٥) سمع وقرأ الهروي الصحيح على الكشميهني بكشميهن سنة (٣٨٩هـ) ، وقد حدّث عن أبي ذر من لا يحيط به الحصر ،ومن أشهر الطرق المشرقية عنه في صحيح البخاري رواية ابنه أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر عنه ، وسمعه عليه من الأندلسيين العدد الكثير ،ومن أشهر الطرق المعروفة اليوم بالمغرب آلتي اعتمدها الرواة روايه القاضي ابي الوليد الباجي عنه ،وأبي العباس العذري ،وأبي عبد الله بن شريح المقري ، وأبي عبد الله بن منظور القيسي ،وهذا الاخير اعتمد عليه الاندلسيون وعولوا عليه في صحيح البخاري ، لصحبته له ومجاورته معه حتي كتب الجامع الصحيح للبخاري وعارض فرعه بأصله ا . هـ .

انظر افادة النصيح (٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦) .

وأبو سهل محمد بن أحمد الحفصي (١) ، وكريمة بنت أحمد المروزية (٢) ،

---

(١) أبو سهل محمد بن أحمد بن عبد الله الحفصي - بفتح الحاء المهملة وسكون الفاء ، وفي آخرها الصاد المهملة ، هذه النسبة إلى حفص وهو اسم لبعض أجداد سهل - الكشميهني المروزي ، شيخ سليم الجانب لا يفهم شيئاً من الحديث غير أنه صحيح السماع ، توفي سنة (٤٦٦ هـ) من غير جزم .

حطه نظام الملك أبو علي الوزير الي نيسابور حتى يحدث بهذا الكتاب بها ، وسمع منه أكثر علماء الوقت بنيسابور ، وقرئ عليه الكتاب في المدرسة النظامية .

انظر الانساب (٤/ ١٩٦) ، ولم أقف له على ترجمة في غيره .

(٢) أم الكرام كريمة بنت أحمد بن محمد المروزية ، المجاورة بمكة الحرة الزاهدة ، وكانت تضبط كتابها ، وتقابل بنسخها ، لها فهم ونباهة ، روت الصحيح عن الكشميهني ، وروت عن زاهر السرخسي ، قال القاضي عياض : وقد بلغني أنّ " أبا ذر الهروي " كان يتكلم في سماع " كريمة " من " أبي الهيثم الكشميهني " ويستضعفه ، ويقول إن أباها كان يحضرها عند " أبي الهيثم " وهي صغيرة لا تضبط السماع ا . هـ .

قلت : ولكنّ كل من ترجم لها وذكر سنده إليها أثبت سماعها للصحيح من أبي الهيثم بل لقد قال الذهبي : كانت اذا روت قابلت بأصلها . . روت الصحيح مرات كثيرة مرة بقراءة أبي بكر الخطيب أيام الموسم . . . ، توفيت سنة (٤٦٣ هـ) .

انظر : فهرس ابن عطية (ص ٤٦) ، والالماع (ص ١٤٤) ، مستفاد الرحله والاغتراب للسبتي (ص ٣٣٠) ، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٣٣) ، وشذرات الذهب (٣/ ٣١٤) .

(ق ٦٦/ أ)

وأما رواية الكشاني[1] فرواه عنه[2] أبوالعباس جعفر بن محمد المستغفري[3]،

(قلت[4]):- وقد وقع في الصحيح بالنسبة الى هذه الروايات اختلاف وتفاوت يسير ، فما كان منه بزيادة حديث كامل أو نقصه فهو محمول على أنه فَوْت حصل لمن سقط من روايته مع ثبوته في أصل/المصنف ، وما كان بتقديم بعض الأحاديث على بعض فهو محمول على أنه وقع من صاحب الرواية عند نسخه بتقلب[5] بعض الأوراق عليه ، وما كان اختلاف ضبط لفظ واقع في الحديث كقوله في حديث هرقل ((هَذَا ملك هذه الأمة[6]))

---

(١) من الأصول كما تقدم (ص ٦٤١) ،والموجود في النسخ : الكسائي وهو تصحيف .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) أبو العباس جعفر بن محمد بن الممتز النسفي المستغفري - نسبة الى المستغفر جد المنتسب اليه ، الحافظ المحدث صاحب التصانيف ، كان صدوقاً في نفسه لكنه يروي الموضوعات في الأبواب ولا يوهيها ، مات سنه (٤٣٢هـ) .

انظر : تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٠٢) ،والجواهر المضية (٢/ ١٩) وتاج التراجم (ص ٢١) ، والفوائد البهية (ص ٥٧) ، ولنسبة المستغفري اللباب (٣/ ٢٠٨) .

(٤) سقطت من (د) .

(٥) وفي (ب) ، (جـ) : عند نسخة بتاء .

(٦) وفي (ب) : ينقلب .

(٧) حديث هرقل أخرجه البخاري (في أول جامعه الصحيح - باب كيف بدء الوحي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم = ١/ ٥) ،ومسلم (كتاب الجهاد والسير - باب كتاب النبي صلى الله عليه وسلم الى هرقل يدعوه الى الاسلام - ٣/ ١٣٩٣) ،وغيرهما .

وانظر : مجموعة الوثائق السياسية لمحمد حميد الله (ص ١٠٧ ، ١١١) فقد أطال النفس في تخريج هذا الحديث وتكلم على ألفاظه بدقة وتفصيل .

بلفظ المصدر في روايـه ،وبلفظ الوصف في رواية ، (ويملك) بلفظ المضارع في روايـة ،وبلفظ الجار والمجـرور (١) في روايـة فهـو محمول على أحد أمرين :-

اما أن يكـون المصنف نفسـه جعل عنـده شك في كيفيـة اللفـــظ المروي فرواه تـارة كذا وتارة كذا فسمعتـه (٢) منه بعض رواة الصحيح علـــى وجه وبعضهم على وجه آخر ،واما أن يكون الشك حصل من الرواة فرواه كل على ماظن أنه أخذه عن البخاري كذلك لكونه لم يضبطـه حفظاً ولا خطاً وكذلـك ما حصل الاختلاف فيه بزيادة كلمة أو جملة أو تقديم هذا القدر ،وقد يكون الاختلاف

---

(١) قال الحافظ ابن حجر :-
.. لأكثر الرواة بالضم ثم السكون ،وللقابسي بالفتح ثم الكسر ، ولأبي ذر عن الكشميهني وحده (يملك) فعل مضارع .
قال القاضي : أظنها ضمة الميم اتصلت بها فتصحفت ، ووجهه السهيلي في أماليه بأنه مبتدأ وخبر ، أي : هذا المذكور يملك هذه الأمة .
وقيل يجوز أن يكون (يملك) نعتا ، أي : هذا رجل يملك هـذه الأمة .
وقال " شيخنا " يجوز أن يكون المحذوف هو الموسوم على رأي الكوفيين أي : هذا الذي يملك ،وهو نظير قوله : " وهذا تحملين طليق " . على أن الكوفيين يجوزون استعمال اسم الاشارة بمعنى الاسـم الموصول ،فيكون التقدير (الذي يملك) من غير حذف ، .

قلت : - لكن اتفاق الرواة على حذف الياء في أوله دال علـى ماذال القاضي فيكون شاذا .

على أنني رأيت في أصل معتمد ،وعليه علامة السرخسي " بيـاء موحدة في أوله " ، وتوجيهها أقرب من توجيه الاولى ،لأنه حينئذ تكون الاشارة بهذا الى ماذكره من نظره في حكم النجوم ، والباء متعلقة بظهر ،أي هذا الحكم (ظهر بملك هذه الأمة) التي تختتن .ا.هـ. انظر فتح الباري (١/ ٤٢) ،وعمدة القاري (١/ ٨٩) .

(٢) وفي (د) : فسمعه .

(ق ٦٦/ب)

بالنقص لسقوط كلمة من الناسخ وهما أو لكونها في الحاشية فاندرست ، وقد يكون بتغيير الاعراب وارتكاب ما هو لحن أو ضعيف في العربية لظلمة ضبط صاحب الرواية ، واتقانه فتتحمل[1] له الأوجه المتكلفة ، والصواب في مثل هذا الاعتماد على صاحب الرواية الموافقة للصواب ، وأما روايات مسلم فقليلة .

قال النووي :-

((انحصرت طريقه عنه في هذه البلدان والأزمان في رواية أبي اسحاق ابراهيم بن محمد بن سفيان عن مسلم ، ويروى[2] في بلاد المغرب مع ذلك عن أبي محمد أحمد بن علي القلانسي[3] عن مسلم ، [ونبّه الحفاظ[4]] على أنّ لابن سفيان ثلاثة أقوات كان يقول فيها (عن) مسلم ، ولا يقول (أنا) مسلم ، قال ابن الصلاح[5] :-

---

(١) وفي (أ) : فتتحمل ، وفي (د) : فيتحمل .

(٢) وفي (أ) : ويروى .

(٣) لم أقف له على ترجمه ، ولكن ذكره ابن عطية في فهرسة (ص ٦٢) من طريق شيخه أبي علي الغساني بسنده الى أبي بكر أحمد بن محمد ابن يحي الأشقر . قال حدثنا أبو محمد أحمد بن علي بن الحسين القلانسي عن مسلم حاشا ثلاثة أجزاء من آخر الديوان أولها حديث عائشة في الافك .

(٤) زيادة تفصيل من السيوطي وليست في الأصل .

(٥) انظر :-

صيانه صحيح مسلم (ص ١١١-ص ١١٣) باختصار وتصرف .

((فلا ندري حطها عنه اجازة أو وجادة[١] ، فوت في الحج قدر[٢] ثمان ورقات ، وفوت في الوصايا[٣] قدر عشر ورقات ، وفوت في

---

(١) الوجادة بكسر الواو مصدر وجد يجد وهو مولد غير مسموع من العرب، والوجادة أن يعثر التلميذ على كتاب أو حديث مكتوب بخط شيخ وفيه اسناده فيقول : " وجدت بخط فلان حدثنا فلان . . . وله أن يقول : " قال فلان . . . " اذا أمن التدليس ، ولا يجوز له أن يقول "حدثنا" ولا "أخبرنا " ، والراجح في حكمه قبول العمل به ،لا سيما في الأعصار المتأخرة ان ثبت لدينا صحة نسبه ذلك الكتاب أو تلك الصحيفه الى من نسبت اليه ،لأنه لو توقف العمل بالمروي على الرواية لسد باب العمل بالمأثور في الأزمنة المتأخرة .

وانظر الالماع (ص ١١٦) ،وفتح المغيث (٢ / ١٣٥) ،طبعة عبد الرحمن عثمان ،وتوضيح الافكار (٢ / ٣٤٣) ،ومقدمة ابن الصلاح (٢٩٢) ،والكفاية ٢٩٢ .

(٢) (كتاب الحج ـ باب تفضيل الحلق على التقصير وجواز التقصير ٢/ ٩٤٦) قال الجلودي أخبرنا أبو اسحاق ابراهيم بن محمد بن سفيان (عن) مسلم بن الحجاج . . الحديث في دعاء النبي للمحلقين .

(٣) (كتاب الوصية ـ ٣ / ١٢٤٩) قال مسلم رحمه الله : حدثنا أبو خيثمة زهير بن حرب ، ومحمد بن المثنى العنزي (واللفظ لابن المثنى) قالا حدثنا يحي (وهو ابن سعيد القطان) عن عبيد الله ، أخبرني نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :ـ " ما حق امرئ مسلم له شيء يريد أن يوصي فيه . .الحديث ، قال النووي رحمه الله :ـ ((. . في الأصل المأخوذ عن الجلودي والأصل الذي بخط الحافظ العبدري ذكر انتهاء هذا الفوات عند أول هذا الحديث . . . . .)) . المنهاج (١ / ١٣) .

الامارة[1] قدر ثمان عشرة ورقة[2] ، وأفاد أبو عبد الله محمد بن رشيد في فوائد رحلته[3] أنّ هذه الأفوات الثلاثة انعكست على القاضي أبي بكر بن العربي فأوهم أنها[4] هي التي يقول فيها ابن سفيان حدثنا مسلم ، وساعدها يقول فيه عن مسلم ، وهو وهم منه .

وذكر[5] الحافظ ابن حجر في فهرسته[6] طريقاً ثالثاً من رواية أبي الحسن مكي بن عبدان النيسابوري عن مسلم قال أبو علي الغساني :-

---

(١) (كتاب الامارة - باب الامام جنة يقاتل به من ورائه ويتقي به ٣ / ١٤٧١ رقم الحديث ٤٣) .

قال الجلودي : حدثنا ابراهيم (عن) مسلم حدثني زهير بن حرب حدثنا شبابة حدثني ورقاء عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : "إنّما الامام جُنة" الحديث .

(٢) المنهاج للنووي (ص ١١ - ص ١٢) وقد اختصر السيوطي كلامه اختصاراً شديداً .

(٣) وفي (ب) زيادة : فيها .

(٤) من (د) ، وفي بقية النسخ : أيها .

(٥) وفي (ب) : ذكر بغير واو .

(٦) تصفحت كتابه : ((المجمع المؤسس للمعجم المفهرس)) من أوله لآخره بمجلديه فلم أقف على هذا الطريق !! .

((فمن رواه عن أبي اسحاق بن سفيان أبو أحمد الجلودي[1] ، وأبوبكر محمد بن ابراهيم الكسائي[2] ، ورواه عن الجلودي أبوسعيد/عمر بن محمد الحربي[3] ، وأبو العباس[4] أحمد بن الحسن بن بندار الرازي[5] ، ورواه عن

---

(١) أبو أحمد محمد بن عيسى بن محمد الجلودي - بضم الجيم واللام وفي آخرها الدال المهملة ، هذه النسبة الى الجلود وهي جمع جلد - ، الزاهد ، من أهل نيسابور ، كان شيخا ورعا زاهدا ، كان ثوري المذهب ، من كبار عباد الصوفية ، توفي سنة (٣٦٨هـ) .

انظر : الانساب (٣/ ٣٠٩) ، ومقدمة النووي على صحيح مسلم (١/ ٩) .

(٢) أبوبكر محمد بن ابراهيم بن يحي الأديب الكسائي - بكسر الكاف ، وفتح السين المهملة وفي آخرها الياء هذه النسبة لبيع الكساء أو نسجه أو الاشتمال به ولبسه - كان أديبا فاضلا ، توفي سنة (٣٨٥هـ) .

وكان يحدث بصحيح مسلم في كبر سنه من أصل جديد ، فأنكر الحاكم عليه ، فبين له السبب وانه كان يحضر مجلس ابراهيم بن سفيان وهو صغير ، ثم لما كبر لم يجد سماعه ، فقال له " أبو أحمد ابن عيسى " ، وكان قد سمع معه من ابراهيم : اكتبه من كتابي ، فانك تنتفع به .. فزاد انكار الحاكم عليه .. قال : ثم كتب إلى الحاكم بأنه قد وجد جزء من سماعه من ابراهيم ، فكتب إليه الحاكم يطلبه منه ، فلم يجبه بشيء .

انظر الأنساب (١١/ ١٠٢) ، وميزان الاعتدال (٣/ ٤٥٠) ، ولسان الميزان (٥/ ٢٦) .

(٣) وفي (د) : أبو سعيد محمد بن محمد السجزي .

(٤) وفي (د) كلمة غير مقروءة .

(٥) أبو العباس أحمد بن الحسن بن بندار الرازي ، الامام .

انظر : برنامج التجيبي (ص ٩٠) ، ولم أقف له على ذكر عند غيره !! .

الكسائي أبو محمد عبد الملك بن الحسن الصقلي[١] ، وممن رواه عن القلانسي أبوبكر أحمد بن محمد بن يحي الأشقر[٢] ، [ورواه عن الأشقر[٣]] أبو العلاء[٤] عبد الوهاب بن ماهان[٥][٦] .

---

(١) وفي (د) : بن الحسين . والصقلي هذا لم أقف على ترجمة له ؟؟ .

(٢) أبوبكر أحمد بن محمد بن يحي بن الأشقر الفقيه على مذهب الشافعي .
انظر : فهرس ابن عطية (ص ٩٤) ، ولم أقف له على ترجمة في غيره .

(٣) من (د) ، وقد سقطت من بقية النسخ .

(٤) سقطت من (أ) .

(٥) أبو العلاء عبد الوهاب بن عيسى بن ماهان .
قال ابن عطية :- سمعت أبا العلاء - رحمه الله - يقول سمعت أبا عمر بن الحذاء يقول : سمعت أبي يقول : أخبرني ثقات من أهل مصر أنّ أبا الحسن الدارقطني كتب الى أهل مصر : أن اكتبوا عن أبي العلاء بن ماهان كتاب مسلم الصحيح ، ووصف أبا العلاء بالثقة والتمييز .
انظر فهرس ابن عطية (ص٦٢) .

(٦) انظر : تقييد المهمل (١/ق ٥٢/ب ، ق ٥٤/أ ، ب) بالمعنى .

((فائدة [1])) :-

وقع في كتاب ابن الصلاح اذ قال :- ((انّ مسلما شارك البخاري في أكثر شيوخه [2])) ، قال [الحافظ [3]] ابن حجر في نكته الكبرى :- ((وفيه نظر لأنّ الطبقة الأولى من شيوخ البخاري [4] لم يلق مسلم منهم أحدا ، وهم الذين حدثوه عن التابعين كعبيد الله [5] بن موسى ، ومحمد بن عبد الله الأنصاري [6] ، وخلاد بن يحيى [7] ،

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ٩٠) .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) انظر :- المعين في طبقات المحدثين (ص ٧٢ - ص ٨١) .

(٥) من (د) ، وفي بقية النسخ : كعبد الله : وهو تصحيف .

(٦) (ع) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن المثنى بن عبد الله الأنصاري البصري القاضي ، ثقة ماتسنة (٢١٥ هـ) .

انظر : التقريب (ص ٣٠٦) ، وطبقات ابن سعد (٧ / ٢٩٤) ، ومشاهير علماء الأمصار (ص ١٦٢) ، وتاريخ بغداد (٥ / ٤٠٨) ، وتهذيب التهذيب (٩ / ٢٧٤) .

(٧) (خ د ت) أبو محمد خلاّد بن يحيى بن صفوان ، السلمي الكوفي ، الامام المحدث الصدوق .

وقال محمد بن عبد الله بن نمير : صدوق الا أنّ في حديثه غلطا قليلا ، توفي سنة (٢١٣ هـ) وقيل غير ذلك .

انظر سير النبلاء (١٠ / ١٦٤) ، والتاريخ الصغير (ص ٢٢٤) ، والجرح والتعديل (٣ / ٣٦٨) ، والمعجم المشتمل (ص ١١٦) والعقد الثمين (٤ / ٣٤١) .

وعلى بن عياش[١] ، وعصام بن خالد[٢] ، ومكي بن ابراهيم[٣] ، وأبي عاصم النبيل[٤] ، وأبي نعيم ، وأبي اليمان ،

---

(١) (خ أ) أبو الحسن علي بن عياش بن مسلم الألهاني بفتح الهمزة وسكون اللام نسبة الى ألهان بن مالك الحمصي ، ثقة ثبت ، توفي سنة (٢١٩هـ) .
التقريب (ص٢٤٨) ، وطبقات ابن سعد (٧/ ٤٧٣) ، والجرح والتعديل (٦/ ١٩٩) ، وتذكرة الحفاظ (١/ ٣٨٤) ، والأنساب (١/ ٣٤٢) .

(٢) (خ) أبو اسحاق عصام بن خالد الحضرمي الحمصي ، صدوق ، مات سنة (٢١٤هـ) .
انظر : التقريب (ص ٢٣٩) ، وتهذيب التهذيب (٧/ ١٩٤) .

(٣) (ع) أبو السكن مكي بن ابراهيم البلخي ، كان ثقةً ثبتاً في الحديث ، توفي ببلخ سنة (٢١٥هـ) .
انظر : طبقات ابن سعد (٧/ ٣٧٣) ، والجرح والتعديل (٨/ ٤٤١) وتاريخ بغداد (١٣/ ١١٥) ، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٢٩٣) .

(٤) أبو عاصم النبيل الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني البصري ، ثقه ، ثبت ، مات سنة (٢١٢) .
انظر التقريب (ص١٥٥) ، وطبقات ابن سعد (٧/ ٢٩٥) ، وتاريخ خليفه (ص٤٧٤) ، وتذكرة الحفاظ (١/ ٣٦٦) .

وأبي المغيرة[1] ، وغالب هؤلاء يخرج مسلم أحاديثهم في كتابه بواسطة ، وقد أكثر من ذلك وكذلك الطبقة الثانية ، وهم الذين حدثوا البخاري عن أتباع التابعين كمحمد بن يوسف الفريابي[2] ، وأبي مُسهِر[3] ، وأيوب بن سليمان بن بلال[4] ،

---

(١) وفي (أ) : وأبو المغيرة ، وأبو المغيرة هو عبد القدوس بن الحجاج الخولاني ، الحمصي ، محدث الشام ، كان من الثقات العلماء ، توفي سنة (٢١٢ هـ) .
انظر تذكرة الحفاظ (١ / ٣٨٦) ، والجرح والتعديل (٦ / ٥٦) ، وتهذيب التهذيب (٦ / ٣٦٩) .

(٢)

انظر تذكرة الحفاظ (٢ /) ، / ، والفريابي : نسبة الى فريابأو فارياب) وهي بلدة بنواحي بلخ بخراسان ، وهي اليوم ضمن جمهوريات الاتحاد السوفيتي الشيوعية .
انظر : ـ معجم البلدان (١ / ٤٧٩) ، والأمصار للذهبي (ص ٩٥) ، وتاريخ بخارى (ص ٢٠ ـ) ، وبلدان الخلافة (ص ٣٥) ، وأطلس المالم (ص ٧٠ ، ص ٧١) .

(٣) (ع) أبو مُسهِر ـ بضمومة وسكون مهملة وكسر هاء وبراء ـ عبد الأعلى ابن مسهر الدمشقي ، ثقة فاضل ، مات سنة (٢١٨ هـ) .
انظر التقريب (ص ٩٥) ، والكنى للدولابي (ص ١١٤) ، والتاريخ الكبير (٣ / ٢٩٧) ، والمغني للفتني (ص ٢٣١) .

(٤) (خ د ت س) أبو يحيى أيوب بن سليمان بن بلال القرشي المدني ، لينه الأزدي الساجي بلا دليل .
مات سنة (٢٢٤ هـ) .
انظر : التقريب (ص ٤١) ، وميزان الاعتدال (١ / ٢٨٧) ، وتهذيب التهذيب (١ / ٤٠٤) .

وسعيد بن أبي مريم (١) ، وأبي النعمان (٢) ، وحجاج بن المنهال (٣) ، وآدم بن أبي اياس (٤) ، ومسلم بن ابراهيم (٥) ،

---

(١) (ع) أبو محمد سعيد بن أبي مريم الحكم بن محمد الجمحي مولاهم المصري الحافظ العلامة الفقيه ، محدث الديار المصرية ، توفي سنة (٢٢٤هـ) .

انظر : سير النبلاء (١٠/ ٣٢٧) ، والجرح والتعديل (٤/ ١٣) ، وتذكرة الحفاظ (١/ ٣٩٢) ، وحسن المحاضرة (١/ ٣٤٦) .

(٢) وفي (د) : وأبي نعمان .

(٣) (ع) أبو محمد حجاج بن منهال الأنماطي بفتح الألف وسكون النون البصري ، كان ثقة ورعاً ، ذا سنة وفضل ، توفي سنة ٢١٧هـ .

انظر : الكاشف (١/ ٢٠٨) ، وطبقات ابن سعد (٧/ ٣٠١) ، والمعجم المشتمل (ص ٩٤) ، وسير النبلاء (١٠/ ٣٥٢) ، والأنساب (١/ ٣٧٣) .

(٤) (س د خ ت) أبو الحسن آدم بن أبي اياس عبد الرحمن العسقلاني أصله خراساني ، نشأ ببغداد ، ثقة عابد ، مات سنة (٢٢١هـ) .

انظر : التقريب (ص ١٨) ، وتاريخ بغداد (٧/ ٢٧) ، والانساب (٩/ ٢٩٤) ، وتذكرة الحفاظ (١/ ٤٠٩) .

(٥) (ع) أبو عمرو مسلم بن ابراهيم الفراهيدي مولى للأزد ، يعرف بالشحام كان ثقة كثير الحديث ، مات بالبصرة (٢٢٢هـ) .

انظر :-

طبقات ابن سعد (٧/ ٣٠٤) ، والجرح والتعديل (٨/ ١٨٠) ، وسير النبلاء (١٠/ ٣١٤) ، وتهذيب التهذيب (١٠/ ١٢١) .

(ق ٦٧/ ب)

ومحمد بن كثير[١] ، وسليمان بن حرب وغيرهم من أصحاب ابن جريج ، والأوزاعي وابن أبي ذئب[٢] ، والثوري ، وشعبة ، وهؤلاء أيضا لا يحدث عنهم إلا بواسطة ، لكنه لم يكثر من تخريج أحاديثهم لاستغنائه بلقاء أصحاب من هم[٣] أقدم منهم ، كأن يستغني عن حديث الفريابي صاحب الثوري بحديث وكيع ، وعن حديث[٤] آدم صاحب شعبة بحديث غندر[٥] ، وعن حديث محمد بن كثير صاحب الأوزاعي بحديث الوليد بن مسلم ونحو ذلك .

وأما[٦] الطبقة الثالثة من شيوخ البخاري ، وهم أصحاب مالك ، والحمادين ، وابن عيينة ونحوهم[٧] فهؤلاء هم الطبقة العليا من شيوخ مسلم ، وهم

---

(١) (ع) أبو عبد الله محمد بن كثير العبدي البصري ، ثقة لم يصب من ضعفه ، توفي سنة (٢٢٣هـ) .
انظر التقريب (ص ٣١٦) ، والجرح والتعديل (٨/ ٧٠) ، والمغني في الضعفاء (٢/ ٦٢٧) ، وسير النبلاء (١٠/ ٣٨٣) .

(٢) (ع) أبو الحارث محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب ، القرشي العامري ، المدني ، ثقة فقيه فاضل توفي سنة (١٥٨هـ) .
انظر : التقريب (ص ٣٠٨) ، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص ٦٧) ، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٩١) ، وتهذيب التهذيب (٩/ ٣٠٣) .

(٣) وفي (جـ) ، (د) : هو .

(٤) وفي (أ) : بحديث .

(٥) (ع) أبو عبد الله محمد بن جعفر المدني البصري ، المعروف بغندر ، ثقة صحيح الكتاب إلا أنّ فيه غفلة ، مات سنة (٢٩٣هـ) .
انظر : التقريب (ص ٢٩٣) ، وتاريخ ابن معين (٢/ ٥٠٨) ، والجرح والتعديل (٧/ ٢٢١) وتاريخ بغداد (٢/ ١٥٢) .

(٦) من (ب) ، وفي (أ) : وأن .

(٧) انظر المعينين في طبقات المحدثين (ص ٦٤ - ص ٧١) .

الطبقة الثالثة للبخاري ، وقد روى الشيخان جميعا عن طبقة دون ذلك ، وهم (١) رابعة للبخاري ثانية لمسلم ، كأصحاب ابن مهدي ، وعبد الرزاق وغندر ونحوهم ، وروى البخاري عن طبقة أخرى دون هؤلاء ، وهم رفقاؤه ، وروى مسلم عنهم قليلا ، وروى البخاري (٢) عن طبقة أخرى [دون هؤلاء (٣)] وهم تلامذته فجميع من أخرج لهم البخاري في صحيحه خمس طبقات (٤) (غير تلامذته (٥)) أكثر منها عن ثلاث لم يشاركه مسلم الا في واحدة منها ، فتبين أنه لم يشاركه في أكثر شيوخه ، وقد (٦) طلب البخاري الحديث ومهر فيه ومسلم رضيع (٧) انتهى .

---

(١) وفي (د) : وهي .

(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : العماري ، وهو تحريف .

(٣) من (د) .

(٤) وقد ذكرها الحافظ في هدي الساري (ص ٤٧٩) .

(٥) سقطت من (ب) .

(٦) وفي (د) : وقيل .

(٧) لم أقف على هذه العبارة ، وانما وقفت على ما يشبهها وهو قول أبي العباس القرطبي في المفهم في شرح تلخيص صحيح مسلم في أول الكتاب (١ق ٧/أ) : قال : قال أبو حامد بن الشرقي : رأيت مسلماً بين يدي البخاري كالصبي بين يدي معلمه ا . هـ .

وتقدمت عبارة عن محمد بن يعقوب الحافظ شبيهة بها وهذه القصة معقولة جدا لأن البخاري رحمه الله ولد سنة أربع وتسعين ومائة ، ومسلم ولد سنة أربع ومائتين ، وقد قال البخاري : ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكتاب ، فقال له محمد بن أبي حاتم : كم كان سنك ؟ فقال : عشر سنين أو أقل ، وقد راجع أيضا شيخه (الداخلي) في رواية أبي الزبير عن ابراهيم أو سأل : ان كم كنت فقال : ابن احدى عشرة سنة .
قلت : وقد كان سن مسلم رحمه الله في هذا الوقت سنة واحدة ، أي كان رضيعا .
انظر : سير أعلام النبلاء (١٢ / ٣٩٣ ، ٥٥٨) ، وهدي الساري (ص ٤٧٧ ، ص ٤٩٣) .

(ق ٦٨/ أ)

((فائدة [١])) :-

قال الزركشي [٢] :- ((قد اتفقت الأئمة الستة على روايتهم في كتبهم المشهورة عن شيخ من غير واسطة ، كأبي موسى محمد بن المثنى [٣] ، وأبي كريب محمد بن العلاء [٤] ، ومحمد بن بشار بندار [٥] ،

---

(١) سقطت من (ب) .

(٢) انظر نكت الزركشي (ق ٢١/ أ) .

(٣) (ع) أبو موسى محمد بن المثني بن عبيد العنزي - بفتح النون والزاي - البصري ، المعروف بالزمن ، ثقة ، ثبت ، توفي سنة (٢٥٢ هـ) .

انظر : التقريب (ص ٣١٧) ، وتاريخ بغداد (٣/ ٢٨٣) ، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٥١٢) ، وتهذيب التهذيب (٩/ ٤٢٥) .

(٤) (ع) أبو كريب محمد بن العلاء بن كريب الهمداني الكوفي ، الحافظ الثقة محدث الكوفة ، مات سنة (٢٤٨ هـ) .

انظر :-

سير النبلاء (١١/ ٣٩٤) ، وطبقات ابن سعد (٦/ ٤١٤) ، والجرح والتعديل (٨/ ٥٢) ، والوافي بالوفيات (٤/ ٩٩) ، وتهذيب التهذيب (٩/ ٣٨٥) .

(٥) (ع) أبوبكر محمد بن بشار بن عثمان العبدي البصري ، بندار ثقة ، مات سنة (٢٥٢ هـ) .

انظر :-

التقريب (ص ٢٩١) ، وتاريخ بغداد (٢/ ١٠١) ، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٥١١) .

[و](١) زياد بن محمد(٢) ، وعبدالله بن سعيد(٣) الأشج(٤) ، وعمرو بن علي الفلاس ، ونصر بن علي الجهضمي(٥) ، ويعقوب بن ابراهيم الدورقي(٦) ،

---

(١) من الأصل (ق ٢١/أ) .

(٢) لا يوجد في الرواة من اسمه " زياد بن محمد " ، فلعل الاسم قد حدث فيه تقديم وتأخير ، وصوابه : " محمد بن زياد " وهو الجمحي ، مولاهم ابو الحارث المدني ، ثقة ثبت وربما أرسل ، من الثالثة ، وقد روى له الجماعة .

انظر : التقريب (ص٢٩٨) ، وثقات ابن حبان (٥/ ٣٧٢) ، ورجال الصحيحين (٢/ ٤٣٨) ، وتهذيب التهذيب (٩/ ١٦٩) .

(٣) (ع) أبو سعيد عبدالله بن سعيد بن الأشج الكندي الكوفي ، محدث الكوفة ، ثقة ، مات سنة (٢٥٧هـ) .

انظر : التقريب (ص١٧٥) ، والجرح والتعديل (٥/ ٧٣) ، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٥٠١) .

(٤) من (د) ، وفي (ب) : الأشح بحاء مهملة ، وهو تصحيف .

(٥) (ع) أبو عمرو نصر بن علي بن نصر الجهضمي ، ثقة ثبت ، مات سنة (٢٥٠هـ) .

انظر : التقريب (ص ٣٥٧) ، وتاريخ بغداد (١٣/ ٢٨٧) ، والأنساب (٣/ ٤٣٥) ، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٤٣٠) .

(٦) (ع) يعقوب بن ابراهيم بن كثير الدورقي البغدادي ، الحافظ ، مات سنة (٢٥٢هـ) .

انظر : الكاشف (٣/ ٢٩٠) ، وتاريخ بغداد (١٤/ ٢٧٧) ، وطبقات الحنابلة (١/ ٤١٤) ، وتهذيب التهذيب (١١/ ٣٨١) .

وعباس بن عبد العظيم العنبرن (١))) .

((فائدة)) :-

ألف أبو عثمان سعد بن أبي جعفر أحمد بن لبون التجيبي الغسية في علوم الحديث سماها (٢) الخلاصة أخذاً (٣) من ابن مالك ، ذكر في آخرها أنه نظمها في سنة عشرين وسبعمائة ، لخص (٤) فيها كتاب ابن الصلاح مع زوائد (٥) لطيفة فقال فيها ، في هذه المسألة :-

الكتب الصحيحة والاختلاف في أيها (٦) أصح :-

وعلم الصحة للبخاري ... ومسلم تاليه لا نماري
ثم الموطأ وهذه الصحاح ... جزماً وذا ترتيبها لابن الصلاح
ومسلم بالغرب قد يقدم ... كذا الموطأ بعضهم يقدم

---

(١) من الأصول وفي النسخ (المنذري) وهو تحريف ، والعنبري هو أبو الفضل العباس بن عبد العظيم البصري الحافظ الامام الثبت ، توفي سنة (٢٤٦هـ) .

انظر : تذكرة الحفاظ (٢ / ٥٢٤) ، والجرح والتعديل (٦/ ٢١٦) ، وتاريخ بغداد (١٢ / ١٣٧) ، والأنساب (٩ / ٧٠) ، وسير النبلاء (١٢ / ٣٠٢) ، وتهذيب التهذيب (٥ / ١٢١) .

(٢) وفي (د) : سماه ، وهو خطأ .

(٣) من (د) ، وفي بقية النسخ : أخذها .

(٤) من (د) ، وفي بقية النسخ : يخص .

(٥) وفي (أ) : رواة له ، وهو خطأ .

(٦) وفي (ب) : أيهما .

(ق ٦٩/ أ)

قال الحافظ أبو الفضل العراقي :- وقد جمعتها مع الجواب عنها في تصنيف (١) .

قال الحافظ ابن حجر في نكته (٢) :- ((لم أظفر بهذا التصنيف ، وذكر لي ولد الشيخ (٣) أنه ضاع من مسودته كراسان أولان فكان سبب

---

(١) سقطت من (ب) ، وممن دافع عن أحاديث الصحيحين وأجاب عن الاعتراضات الواردة عليها أبو مسعود الدمشقي في جزء صغير له ذكر فيه نحو أربعة وعشرين حديثا قال عنه الشيخ " مقبل بن هادي الوادعي " في مقدمته على كتابي الالزامات والتتبع (ص ٦٥) :- ((وقد لزم رحمه الله في اجابته الانصاف ، فهو يصوب الدارقطني فيما يرى أنه أصاب فيه ، ويرد عليه ان رأى أنه مخطيء ، وبيّن لأبي الحسن أوهاما .)) والقاضي عياض ، وغيرهما لاسيما شراح الصحيحين ، ومن المعاصرين د . ربيع بن هادي المدخلي في كتابه " بين الامامين مسلم والدارقطني " بالنسبة لأحاديث مسلم المنتقدة .

(٢) لا يوجد في النكت المطبوعة ، فلعله من الكبرى .

(٣) هو أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، الامام ابن الامام والحافظ ابن الحافظ الشافعي .

ماتسنة (٨٢٦هـ) .

انظر :-

شذرات الذهب (٧/ ١٧٢) ، وذيل تذكرة الحفاظ لابن فهد (ص ٢٨٤) ، وذيل التذكرة للسيوطي (ص ٣٧٥) ، وبحث شيخي الدكتور : سعدي الهاشمي فيمن تكنى " بأبي زرعة " (ص ٦٤ / ضمن مجلة الجامعة الاسلامية / العدد ٥٨ / السنة ١١٥ .

اهمالها وعدم انتشارها[1] ، وقد سرد في المقدمة مافي البخاري من الأحاديث المتكلم[2] فيها ، وأجاب عنها حديثا حديثا[3] ، ورأيت فيما يتعلق لمسلم تعليقاً خاصاً بما ضعف من أحاديثه بسبب ضعف رواته[4] ، وألف الشيخ ولي الدين العراقي كتابا في الرد عليه[5] ، وذكر بعض الحفاظ أنّ في كتاب مسلم أحاديث مخالفة لشرط الصحيح ، بعضها أبهم[6] [راويه][7] ،

---

(١) وقال السخاوي في شأن هذا التصنيف :- " . . عدمت مسودته قبل تبييضها " انظر فتح المغيث (ص٤٨) .

(٢) من (د) ،وفي بقيه النسخ : للمتكلم .

(٣) انظر هدي الساري من (ص ٣٤٦ -ص ٣٨٢) .

(٤) تقدم ذكر كتاب الدارقطني المسمى بـ" التتبع " .

(٥) لا أدري هل يقصد نفس الكتاب الذي تقدم ذكره له ص ٦٦٦ أو كتابا آخر !! .

(٦) المبهمات نوع من أنواع علم الحديث ،عدّه بن الصلاح النوع التاسع والخمسين وهو : من لم يذكر اسمه في الحديث من الرجال والنساء ، والابهام يكون في السند "كعن فلان" ويكون في المتن لـ "جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم" ،ومن أهم فوائده : زوال الجهالة لا سيما الجهالة التي يرد بسببها الحديث حيث يكون الابهام في الاسناد ، وقد صنف فيه الخطيب ، وابن بشكوال وغيرهما ، قال العراقي رحمه الله :

وَمُبْهَمُ الرُّوَاتِ مَالَمْ يُسَمَّى ... كَامْرَأَةٍ فِي الحَيْضِ وَهْيَ أُسْمَى

وَمِنْهُ نَحْوُ ابْنُ فُلَانٍ عَمَّهُ ... عَمَّتِهِ زَوْجَتِهِ ابْنَ أُمِّهِ

انظر :-

مقدمة ابن الصلاح (ص ٥٧٣) ،وفتح المغيث (٣ / ٢٧٤) السلفية بالمدينة ،والتبصرة والتذكرة (٣ / ٢٣٠) ،وفتح الباقي (٣ / ٢٢٠) ، وتوضيح الافكار (٢ / ٤٩٧) ،ومنهج النقد للمتر (ص ١٤٩) .

(٧) من (د) ،وفي بقيه النسخ : رواية ،وهو تصحيف .

وبعضها [فيه إرسال وانقطاع وبعضها (١)] فيه وجادة وهي في حكم الانقطاع ،(وبعضها (٢) بالمكاتبة (٣) ، وقد ألف الرشيد العطار (٤) كتابا في الرد عليه والجواب عنها حدثنا [حديثا] ، قال الحافظ في المقدمة :-

((والجواب على ما انتقد عليهما على سبيل الاجمال ،أن نقول (٦) :-

---

(١) من (د) ، وقد سقطت من بقية النسخ .

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) من (د) ، وفي بقية النسخ كلمة غير مقروءة ،والكتابة : أن يسأل الطالب الشيخ أن يكتبه شيئا من حديثه ، أو يبدأ الشيخ بكتاب ذلك مفيدا للطالب بحضرته أو من بلد آخر ، فهذا العمل جوزه المشايخ متى صح عنده أنه خطه .

انظر : الالماع(ص٨٤) ، ومعرفه علوم الحديث ص ٢٥٦ ،وجواهر الاصول للفارسي (ص ٧٦) .

(٤) أبو الحسين يحي بن علي بن عبد الله الأموي النابلسي ،ثم المصري العطار المالكي ،كان حافظاً ثبتاً انتهت إليه رياسة الحديث بالديار المصرية ،ووقف كتبه ،توفي بمصر سنة(٦٦٢هـ) .

انظر تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٤٢) ،وحسن المحاضرة(١/ ٣٥٦) ،وشذرات الذهب(٥/ ٣١١) .

وكتابه اسمه : غرر الفوائد المجموعة في بيان ماوقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة .

انظر : كشف الظنون (٢/ ١٢٠٢) وقال ذكره العراقي في شرح الألفية .

قلت : لعله في الشرح الكبير لأنه غير موجود في التبصرة والتذكرة ، وانظر معجم المؤلفين (١٣/ ٢١٣) .

(٥) من (د) .

(٦) من (د) ، وفي بقية النسخ يقول .

لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والعلل ، فانهم لا يختلفون أنّ علي بن المديني كان أعلم أقرانه بعلل الحديث (١) ، "وعنه (٢) أخذ البخاري ذلك ، حتى كان يقول :- ما استصغرت [نفسي (٣)] عند أحد إلا عند

---

(١) حتى قال عنه أبو حاتم : كان علي بن المديني علماً في الناس في معرفة الحديث والعلل .

وقال النسائي : "لم يكن في عصر أحمد مثل هؤلاء الأربعة : أحمد ، ويحيى ، وعلي ، واسحاق ، وأعلمهم علي بالحديث وعلله " .

وقال ابن رجب :- "ابن المديني : أحد الأئمة الحفاظ المبرزين في علم الحديث وعلله .. " .

ومؤلفاته في العلل تشهد على معرفته وتمكنه في علم الحديث وعلله ، فله علل المسند (ثلاثون جزءً) ، والعلل التي كتبها عنه اسماعيل القاضي (أربعة عشر جزءاً) ، وعلل حديث ابن عيينة (ثلاثة عشر جزءً ، والعلل المتفرقة (ثلاثون جزءا) .

انظر : الجرح والتعديل (٦ / ١٩٣) ، وشرح علل الترمذي (ص ١٨٤) ، والمنهج الأحمد (١ / ١٦١) ، والعلل في الحديث للدكتور همام عبد الرحمن سعيد (ص ٣٠) .

(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : وعنده .

(٣) من (د) ، وقد سقطت من بقية النسخ .

علي بن المديني [١] ، ومع ذلك فكان ابن المديني اذا بلغه ذلك عن البخاري يقول : ((دعوا قوله فانه هو ما رأى مثل نفسه [٢])) ، وكان محمد ابن يحي الذهلي أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهري ، وقد استفاد منه ذلك الشيخان جميعا ، وروى الفربري عن البخاري قال : ـ ما أدخلت في الصحيح حديثاً إلا بعد أن استخرت الله تعالى وتيقنت صحته [٣])) ، وقال مكي بن عبدان سمعت مسلم بن الحجاج يقول :ـ

((عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي فكل ما أشار أنّ له علة تركته [٤])) فاذا عرفت ذلك ، وتقرر [٥] أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له ، أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما فبتقرير [٦] توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضا لتصحيحهما لا ريب في تقديمهما في ذلك علي غيرهما فيندفع الاعتراض من حيث الجملة ، وأما من حيث [التفصيل] [٧] فالأحاديث التي انتقدت عليهما تنقسم أقساما :ـ

---

(١) تاريخ بغداد (٢ / ١٧ ، ١٨) ، وتهذيب الاسماء واللغات (١ / ٦٩) ، وسير النبلاء (١٢ / ٤١١) ، وشرح علل الترمذي لابن رجب ص ١٨ .

(٢) هدى الساري (٤٨٣) ، وتهذيب الاسماء واللغات (١ / ٦٩) .

(٣) تاريخ بغداد (٢ / ٩) ، وطبقات الحنابلة (١ / ٢٧٤) ، وتهذيب الاسماء (١ / ٧٤) ، ووفيات الاعيان (٤ / ١٩٠) .

(٤) انظر مقدمة المنهاج (١ / ١٥) ، وسير أعلام النبلاء (١٢ / ٥٦٨) .

(٥) وفي (ب) : ويقرر ، وهو تصحيف .

(٦) من (د) ومن الأصل ، وفي بقية النسخ : فبتقرير (بالراء) .

(٧) من (جـ) ، (د) ، وفي بقية النسخ : التفضيل .

(الأول) :-

ما يختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الاسناد ، فإن أخرج صاحب الصحيح الطريق المزيدة ، وعلله الناقد بالطريق الناقصة فهو تعليل مردود (١) ، كما صرح به الدارقطني في بعض الأحاديث ، لأنّ الراوي ان كان سمعه فالزيادة لا تضر لأنه قد يكون سمعه بواسطة عن شيخه ثم لقيه فسمعه منه ، وان كان لم يسمعه في الطريق الناقصة فهو منقطع ، والمنقطع (٢)

---

(١) ولو صح التعليل به لأدرج ضمن موضوع مهم في علم مصطلح الحديث يسمى "بالمزيد في متصل الأسانيد" ، وهو أن يزيد الراوي في اسناد حديث رجلاً أو أكثر (لم يذكره غيره "وَهْماً منه وَغَلَطاً" ، وللخطيب كتاب أفرده في هذا الموضوع سماه : "تمييز المزيد في متصل الأسانيد" ، وهو في ثمانية أجزاء ، ولابن الصلاح انتقادات عليه .

انظر : معرفة علوم الحديث (ص ١٤٩) (باب تصحيفات المحدثين في الحديث) ، ومقدمة ابن الصلاح (ص ٤١٧) ، والمنهل الروي (ص ٨٣) ، والباعث الحثيث (ص ١٧٦) ، والتبصرة والتذكرة (٢ / ٣٠٦) .

وفي وصف كتاب الخطيب انظر موارد الخطيب لد . العمري (ص ٧١ / رقم ٤٥) .

(٢) المنقطع له تعريفان :-

١ - تعريف عام وهو تعريف المحدثين والفقهاء المتقدمين وهو : " كل ما لم يتصل سواء ، نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى غيره " .

٢ - وتعريف خاص وضبطه من بعدهم وهو : " ما سقط من سنده رجل واحد قبل الصحابي ، في موضع واحد أو مواضع متعددة على ألا يزيد السقط في الموضع الواحد عن رجلين ، وألا يكون السقط من أول السند " .

انظر : الكفاية (ص ٥٦) ، والتمهيد (١ / ١٢) ، ومقدمة ابن الصلاح (ص ١٤٤) ، والتقييد والايضاح (ص ٧٩) ، وتوضيح الأفكار (١ / ٣٢٩) .

من قسم الضعيف ، والضعيف/لا يعل الصحيح ، ومن أمثلة ذلك[1] :-

ما أخرجاه[2] من طريق الأعمش عن مجاهد[3] ،عن طاووس ، عن ابن عباس في قصة القبرين .

قال الدارقطني في انتقاده :- ((قد خالف منصور (فقال : -عن مجاهد عن ابن عباس ، وأخرج البخاري حديث منصور)[4] على اسقاط طاووس.

قال : وحديث الأعمش أصح[5])) .

---

(١) السيوطي رحمه الله مع اختصاره بتصرف في المنقول بالتقديم والتأخير فهذه الأمثلة التي يذكرها في كل قسم متأخرة في الاصل عن هذه الاقسام إلا أنّ السيوطي رأى أن يقدم مع كل قسم مثاله ،وهو ترتيب حسن .

(٢) أخرجه البخاري (كتاب الجنائز -باب الجريد على القبر - ١/ ٢٣٦) ، ومسلم (كتاب الايمان -باب الدليل على نجاسة البول ١/ ٢٤٠/ ١١) .

(٣) (ع) أبو الحجاج مجاهد بن جبر -بفتح الجيم وسكون الموحدة - المخزومي مولاهم المكي ، ثقة إمام في التفسير وفي العلم ، مات سنة (١٠٠ هـ) ،وقيل غير ذلك .

انظر :-
التقريب(ص ٣٢٨) ،وتذكرة الحفاظ (١/ ٩٢) ، وطبقات القراء لابن الجزري (٢/ ٤١) ، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٤٢) .

(٤) سقطت من (ب) .

(٥) التتبع (ص ٤٤١) .

قال الحافظ :-

((وهذا في التحقيق ليس بعلة ، فإن مجاهداً (١) لم يوصف بالتدليس، وقد صح سماعه من ابن عباس ، ومنصور عندهم أتقن من الأعمش (٢) ،

---

(١) التدليس : في اللغة مشتق من الدلس - بالتحريك - وهو اختلاط النور بالظلام ، وسمي التدليس بذلك لأن فيه اخفاء وتغطية ، والتدليس ينقسم الى قسمين أساسيين :-

١ - تدليس الاسناد : وهو أن يروى عمن لقيه وعاصره وسمع منه ما لم يسمعه منه موهما سماعه منه ، أو عمن عاصره ولم يلقه موهماً أنه قد لقيه وسمع منه ، وتحت هذا القسم أربعة أقسام .

٢ - تدليس الشيوخ : وهو أن يروي الراوي عن شيخ فيسميه أو يكنيه أو يسميه بغير ما يعرف به كي لا يعرف .

انظر : مقدمة ابن الصلاح (ص ١٦٥) ، ونكت الزركشي (٩٣/أ) ، وجواهر الأصول للفارسي (ص ٤٩) ، وفتح المغيث (ص ١٧٥) ، وتوضيح الأفكار (١/٣٤٣) .

(٢) جاء هذا عن غير واحد من الحفاظ فقد قال ابن أبي حاتم : وسئل أبي عن الاعمش ومنصور فقال :- الأعمش حافظ يخلط ويدلس ، ومنصور أتقن لا يدلس ولا يخلط .

وقال سفيان : ((كنت لا أحدث الأعمش عند أحد من أهل الكوفة إلا رده فاذا قلت منصور سكت)) .

وممن نص على تقديم منصور يحي بن معين رويت عنه روايتان في ذلك عن ابن أبي خيثمة والدوري .

انظر : الجرح والتعديل (٤/١٧٩) ، وتاريخ الدارمي عن ابن معين (ص ٥٧) ، وتهذيب التهذيب (١٠/٣١٣، ٣١٤) .

(ق ٧٠/ ب)

والأعمش أيضا من الحفاظ ، فالحديث كيفما دار دار على ثقة ،والاسناد كيفما دار كان متصلاً ،وقد أكثر الشيخان من تخريج مثل هذا ، ولم يستوعب الدارقطني انتقاده وإن أخرج صاحب الصحيح الطريق الناقصة وعلله الناقد بالمزيد تضمن(١) اعتراضه دعوى انقطاع فيما صححه المصنف، فينظر إن كان ذلك الراوى صحابياً أو ثقةً غير مدلس قد أدرك من روى عنه ادراكا بينا أو صرح بالسماع ان كان مدلسا من طريق أخرى ، فان وجد ذلك اندفع الاعتراض بذلك وان لم يوجد وكان الانقطاع فيه ظاهر فمحصل الجواب عن صاحب الصحيح أنه إنما أخرج مثل ذلك حيث له سائغ وعاضد ،أو حفته(٢) قرينة في الجملة تقويه(٣) ويكون(٤) التصحيح وقع من حيث المجموع .

((مثاله)) :-

ماروواه البخارى(٥) من حديث أبي مروان(٦) ،عن هشام بن عروة ،عن أبيه ،

---

(١) وفي (د) : يضمن .

(٢) وفي الأصل : ما حفته .

(٣) وفي (ب) : ويقويه .

(٤) من (د) ،وفي بقيه النسخ : ويكون .

(٥) البخاري (كتاب الحج - باب من صلى ركعتي الطواف خارجا من المسجد ١/ ٢٨٢) .

(٦) هو يحيى بن أبي زكرياء الغساني الواسطي أصله من الشام ، ضعفه أبو داود وابن حبان وابن حجر .
قال ابن حبان : لا تجوز الرواية عنه لما أكثر من مخالفة الثقات في روايته عن الثبات ، مات سنة (١٨٨هـ) .
انظر : التقريب (ص ٣٧٥) ،وتهذيب التهذيب (١١/ ٢١١) ، وميزان الاعتدال (٤/ ٣٧٦) .

عن أم سلمة رضي الله تعالى عنها أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال لها :-
((إذا صليت الصبح فطوفي على بعيرك والناس يصلون . الحديث)) .

قال الدارقطني :- ((هذا منقطع (١) ، وقد وصله حفص بن غياث (٢) ، عن هشام ، عن أبيه ، عن زينب ، عن أم سلمة وصله مالك في الموطأ (٣) ، عن أبي الأسود (٤) ، عن عروة كذلك (٥))) .

---

(١) وفي التتبع : " هذا مرسل " .

(٢) (ع) أبو عمر حفص بن غياث - بمعجمة مكسورة وياء مثلثة - بن طلق ابن معاوية النخعي الكوفي ، القاضي ، ثقة فقيه تغير حفظه قليلا في الآخر ، .
وقال يعقوب بن شيبة : ثبت إذا حدث من كتابه ويتقى بعض حفظه ، توفي سنة (١٩٤ هـ) .

انظر :-
التقريب (ص ٧٨) ، والكاشف (١ / ٢٤٣) ، التاريخ لابن معين (٢ / ١٢٢) ، وطبقات ابن سعد (٦ / ٣٨٩) ، وأخبار القضاة لوكيع (٣ / ١٨٤) .

(٣) الموطأ (كتاب الحج - باب جامع الطواف - ١ / ٣٧٠) .

(٤) أبو الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل الأسدي المدني يتيم عروة ، ثقة ، مات سنة بضع وثلاثين ومائة .

انظر : التقريب (ص ٣٠٨) ، وتهذيب التهذيب (٩ / ٣٠٧) ، ونزهة الألباب لابن حجر (ق ١٢٩ / أ) .

(٥) كتاب التتبع (ص ٣١٦) .

قال الحافظ :- حديث مالك عند البخاري مقرون بحديث أبي مروان ، وقد وقع في رواية الأصيلي ، عن هشام ،عن أبيه ،عن زينب ،عن أم سلمة موصولاً ،وعليها اعتمد المزي في الأطراف[1] ، ولكن معظم الروايات على اسقاط زينب ، .

قال أبو علي الجياني :- " وهو الصحيح "[2] ، وكذا أخرجه الاسماعيلي باسقاطها من حديث عبدة بن سليمان[3] ،ومحاضر[4] ،وحسان بن ابراهيم[5] كلهم

---

(١) انظر تحفة الأشراف(١٣/ ٥٢/ رقم ١٨٢٦٢) .

(٢) انظر تقييد المهمل (٢/ق ٤٢٠/أ) .

(٣) (ع) أبو محمد عبدة بن سليمان الكلابي الكوفي يقال اسمه عبد الرحمن ، ثقة ثبت ،مات سنة (١٨٧ هـ) .

انظر : التقريب (ص ٢٢٣) ،تاريخ ابن معين (٢/ ٣٧٩) ، والتاريخ الكبير (٦/ ١١٥) ،وتذكره الحفاظ (١/ ٣١٢) .

(٤) (خت م د س) محاضر - بضاد معجمة - ابن المورّع - بضم الميم وفتح الواو وتشديد الراء المكسورة بعدها مهملة - الكوفي صدوق له أوهام ،مات سنة (٢٠٦ هـ) .

انظر : التقريب (ص ٣٢٩) ،وتاريخ ابن معين (٢/ ٥٥) ، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٥١) .

(٥) (خ م د) أبو هشام حسان بن ابراهيم بن عبد الله الكرماني الغنوي - بفتح النون بعدها زاي - قاضي كرمان ،وثقة أحمد والدارقطني والذهبي وقال ابن حجر : صدوق يخطيء ، .
وقال ابن عدي : حدث بأفرادات كثيرة وهو من أهل الصدق إلا أنه يغلط ، مات سنة (١٨٦ هـ) .

انظر : التقريب (ص ٦٧) ،والجرح والتعديل (٢/ ٢٣٨) ، وميزان الاعتدال (١/ ٤٧٧) ،والكاشف (١/ ٢١٥) .

عن هشام ،وهو المحفوظ(١) من حديثه ، وانما اعتمد البخاري فيه رواية مالك التي أثبت فيها ذكر زينب ثم ساق معها رواية هشام التي سقطت منها حاكياً الخلاف فيه على عروة كعادته مع أنّ سماع عروة من(٢) أم سلمة ليس بالمستبعد(٣) ، قال / :-

---

(١) المحفوظ : مقابل الشاذ ،وهو ماروواه الثقة مخالفا لمن هو دونه في القبول ،والشاذ : أن يخالف الثقة رواية من هو أوثق منه .

وانظر : معرفة علوم الحديث (ص ١١٩) ،ومقدمة ابن الصلاح (ص ١٧٣) ، وتوضيح الافكار (١/ ٣٧٧) ،ومنهج النقد للمتر (ص ٤٠٥) .

(٢) وفي (ب) : عن .

(٣) قال مقبل بن هادي محقق كتابي الالزامات والتتبع للدارقطني بعد أن نقل كلام الحافظ في الفتح (٤/ ٢٣٣ - حلبي) قال قال الحافظ : وسماع عروة من أم سلمة ممكن ،فانه أدرك من حياتها نيفاً وثلاثين سنة ،وهو معها في بلد واحد ا.هـ .

قال مقبل :-

" أقول : البخاري يشترط تحقق اللقاء فهل تحقق ؟ والظاهر عدم تحققه ،اذ لو تحقق لصرح به الحافظ والله أعلم " .

التتبع (ص ٣١٧) .

وربما علل بعض النقاد أحاديث ادعى فيها الانقطاع لكونها مروية بالمكاتبة والاجازة (١) ، وهذا لا يلزم منه الانقطاع عند من يسوغ ذلك (٢) ،

---

(١) الاجازة : مصدر من باب الافعال ، أجاز يجيز اجازة كأقام يقيم اقامة ، والاجازة مأخوذة من جواز الماء الذي تسقاه الماشية والحرث ، يقال استجزته فأجازني ، اذا سقاك ماء لماشيتك ، وأرضك هذا في اللغة ، وفي الاصطلاح الاجازة : اذن الشيخ للطالب بأن يروي عنه حديثاً أو كتاباً من غير أن يسمع ذلك منه أو يقرأه عليه ، وهي أحد أقسام تحمل الحديث الثمانية المقررة لدى العلماء ، والراجح فيها من مذاهب العلماء : جواز الرواية والعمل بها .

قال السيوطي في ألفيته (ص ١٢٩) :-

ثالثها اجازة واختلفا ... فقيل : لا يروى بها وضعفا
وقيل لا يروى بها ولكن يعمل ... وقيل عكسه ، وقيل أفضل
من السماع والتساوي نقلا ... والحق أن يروى بها ويعملا

انظر : الكفاية (ص ٤٤٦) ، والالماع (ص ٨٨) ، واختصار علوم الحديث (ص ١١٩) وألفية السيوطي (ص ١٢٩) ، والفضل المبين (ص ٩٤ - ص ١٠٤) ، والوسيط (ص ١٠١) .

(٢) ممن يسوغ الرواية بالاجازة والعمل بها الحسن ، والزهري ، ومكحول وغيرهم ، ومن بعدهم مثل ابن خزيمة حتى قال :

الاجازة والمناولة عندي كالسماع الصحيح .

وقال أبو الوليد الباجي : لا خلاف في جواز الرواية بالاجازة من سلف هذه الأمة وخلفها ، قلت : والصواب فيها التفصيل بحسب أقسامها عند أهل العلم .

انظر : الالماع (ص ٨٩) ، والكفاية (ص ٤٥٦) ، وفتح المغيث للسخاوي (٢ / ٥٨) .

بل في تخريج صاحب الصحيح لمثل[1] ذلك دليل على صحته عنده .

القسم الثاني :-

ما يختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الاسناد !! فالجواب عنه أنه إن أمكن الجمع بأن يكون الحديث عند ذلك الراوي على الوجهين جميعاً[2] فأخرجهما المصنف ولم يقتصر على أحدهما حيث يكون المختلفون في ذلك متعادلين في الحفظ والعدد ، أو متفاوتين ، فيخرج الطريق الراجحة ويعرض عن المرجوحة[3] أو يشير اليهما ، فالتعليل بجميع[4] ذلك لمجرد الاختلاف غير قادح إذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الضعف .

الثالث :-

ما تفرد به بعض الرواة بزيادة لم يذكرها أكثر منه أو أضبط ، وهذا لا يؤثر التعليل به إلا إن كانت الزيادة منافية بحيث يتعذر الجمع[5] ، والا فهي كالحديث المستقل فلا تؤثر الا ان وضح بالدليل القوي أنها مدرجة من كلام بعض رواته فهو مؤثر .

---

(١) وفي (ب) : بمثل .

(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : المختلفين ، وهو خطأ .

(٣) وفي (أ) : على الموجوحية ، وهو تحريف .

(٤) من (د) ، وفي بقية النسخ : فالتعديل بجمع ، وهو تحريف .

(٥) فإن كان المخالف صاحب الزيادة ثقة كان الحديث شاذاً ، وإن كان المخالف ضعيفاً كان الحديث منكراً .

انظر لمزيد من الايضاح في المسألة (ص٢١٩-٢٢٠) .

الرابع :-

ما ينفرد[١] به بعض الرواة ممن ضعف ، وليس في صحيح[٢] البخاري من هذا القبيل غير حديثين[٣] تبين أنّ كلا منهما قد توبع .

" أحدهما " : حديث اسماعيل بن أبي أويس[٤] عن مالك عن زيد بن أسلم[٥] عن أبيه[٦] :-

---

(١) وفي (د) : ماتفرد .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) وفي (ب) : متبين .

(٤) (خ م د ت ق) أبو عبد الله اسماعيل بن عبد الله بن أويس الأصبحي المدني ، .

قال الذهبي : عالم أهل المدينة ومحدثهم في زمانه على نقص في حفظه واتقانه ، ولولا أنّ الشيخين احتجا به لزحزح حديثه عن درجة الصحيح إلى درجة الحسن .. قال : ولا ريب أنه صاحب أفراد ومناكير تنغمر في سعة ماروى وقال أيضا : محدث مكثر فيه لين ، .

وقال الحافظ ابن حجر : صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه ، احتج به الشيخان إلا أنهما لم يكثرا من تخريج حديثه ولا أخرج له البخاري مما تفرد به سوى حديثين .

انظر : التقريب (ص٣٤) ، وسير النبلاء (١٠ / ٣٩١) ، وهدي الساري (ص٣٩١) ، والجرح والتعديل (٢ / ١٨٠) ، وميزان الاعتدال (١/ ٢٢٢) .

(٥) (ع) أبو عبد الله أو أبو أسامة زيد بن أسلم العدوي مولى عمر المدني ، ثقة عالم ، وكان يرسل ، مات سنة (١٣٦ هـ) .

انظر : التقريب (ص٢١١) ، وتاريخ ابن معين (٢ / ١٨٢) ، والمراسيل لابن أبي حاتم (ص٦٣) ، والكاشف (١/ ٣٢٦) .

(٦) سقطت من (ب) ، (ع) وأسلم هو العدوي مولى عمر ، ثقة مخضرم مات سنة (٨٠هـ) .

انظر : التقريب (ص ٣١) ، والكاشف (١/ ١١٦) ، وتهذيب التهذيب (١/ ٢٦٦) .

((أنّ عمر (رضي الله تعالى عنه)[١] استعمل مولى يدعى هُنيّاً . . الحديث)) بطوله[٢] . قال الدارقطني :- اسماعيل ضعيف[٣] .

قال الحافظ :- لم ينفرد به بل تابعه معن بن عيسى[٤] عن مالك ، ثم اسماعيل[٥] ضعفه النسائي[٦] وغيره[٧] .

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) البخاري (كتاب الجهاد - باب اذا أسلم قوم في دار الحرب - ٢/١٨٠) .

(٣) انظر سؤالات أبي عبد الله بن بكير للدارقطني (ق ١/ب) ، والمشهور عن الدارقطني من قوله في اسماعيل هو : "لا أختاره في الصحيح".
انظر : سير النبلاء (١٠/٣٩٣) ، والميزان (١/٢٢٢) ، وهدي الساري (ص ٣٩١) .

(٤) (خ) أبو يحي معن بن عيسى بن يحي الأشجعي مولاهم المدني القزاز ، ثقة ثبت .
قال أبو حاتم : هو أثبت أصحاب مالك ، مات سنة (١٩٨هـ) .
انظر : التقريب (ص ٣٤٤) ، وطبقات ابن سعد (٥/٤٢٧) ، والجرح والتعديل (٨/٢٧٧) ، وسير النبلاء (٩/٣٠٤) .

(٥) وفي (أ) ، (ب) كلمة غير واضحة .

(٦) كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص ٢٨٥) .

(٧) مثل يحي بن معين في بعض رواياته ، ومعاوية بن صالح ، والنضر بن سلمة المروزي ، والاسماعيلي ، وأبو الفتح الأزدي ، وغيرهم .
انظر تهذيب التهذيب (١/٣١١) .

وقال أحمد ،وابن معين في رواية :- لا بأس به (١) .

وقال أبو حاتم (٢) :- " محله الصدق (وإن كان مغفلا (٣) " ، وقد صح أنه أخرج للبخاري (٤) أصوله ،وأذن له أن ينتقي (٥) منها ، وهو مشعر بأنّ ما أخرجه عنه من صحيح حديثه ،لأنه كتب من أصوله ، وأخرج له مسلم أقل مما أخرج له البخاري (٦) .

" ثانيهما " : حديث أُبَيّ (٧) بن عباس بن سهل بن سعد عن أبيه (٨) عن

---

(١) انظر تاريخ الدارمي عن ابن معين (ص ٢٣٩) ،وميزان الاعتدال (١/ ٢٢٣) ، والتهذيب (١/ ٣١٠ - ٣١٢) .

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ١٨٠) .

(٣) سقطت من (ب) .

(٤) وفي (د) : البخاري .

(٥) وفي (ب) : يقتفي .

(٦) وكلام الحافظ في رواية البخاري عن اسماعيل بن أبي أويس فيه انصاف واعتدال ،دون الأقوال التي اطلقت الضعف فيه .

(٧) من (د) ،وفي بقية النسخ : ابن أبي عياش ،وهو تحريف .

(٨) (خ م د ت ق) عباس بن سهل بن سعد الساعدي ،ثقة مات في حدود العشرين .

انظر : التقريب (ص ١٦٥) ،وطبقات ابن سعد (٥/ ٢٧١) ، وتاريخ الفسوي (١/ ٥٦٧) ،وسير النبلاء (٥/ ٢٦١) .

جده قال :- ((كان للنبي صلى الله عليه وسلم فرس - يقال لـــه اللُّحَيْف (١))) .

قال الدارقطني :- ((أبي ضعيف (٢))) .

---

(١) البخاري (كتاب الجهاد - باب اسم الفرس والحمار - ٢ / ١٤٦) .

(٢) التتبع (ص ٢٥٦) ، وأبي هذا روى له (خ ت ق) وهو أبي بـــن العباس بن سهل بن سعد الأنصاري الساعدي ، ضعفه ابن معين أيضا ، وقال أحمد : (منكر الحديث) ، وقال النسائي والبخـــاري : (ليس بالقوي) ، وقال العقيلي : (له أحاديث لا يتابع على شيء منها) .

وتضاربت أقوال الذهبي فيه ، فقال في " المغني " : (وثق) ، وقال في " الميزان " : (أبي والم يكن بالثبت فهو حسن الحديث) ، وقال في " الكاشف " : (ضعفوه) .

وقال الحافظ في " التقريب " : (فيه ضعف) ، وقال ابن قطلوبغا : (وأبي معروف) !! .

قلت : وقد جمع الشيخ الالباني بين أقوال الذهبي المتقاربة جمعاً حسناً فقال : " وأما قول الذهبي في الميزان وذكر قوله المتقدم - فهذا مما لا وجه له عندي بعد ثبوت تضعيفه ، ولعله استأنس بتخريج البخاري له ، ولا مستأنس له فيه ، بعد تصريح البخاري نفسه بأنه ليس بالقوي ، لا سيما وهو لم يخرج له الا حديثا واحدا ليس فيه تحريم ولا تحليل ولا كبير شيء ، وانما هو في ذكر خيل النبي صلى الله عليه وسلم .. " ، .

قلت : فالصواب أن أبياً ضعيف .

انظر : التقريب (ص ٢٥) ، ودیوان الضعفاء (ص ١٤) ، والمغني (٣٢/١) ، والميزان (١ / ٧٨) ، والكاشف (١ / ٩٨) ، وتهذيب التهذيب (١ / ١٨٦) ، وهدى الساري (ص ٣٨٩) ، ومن روى عن أبيه عن جده لابن قطلوبغـــا (ق ٦) ، والضعيفة للالباني (٢ / ٣٩٤) .

قال الحافظ :- تابعه عليه أخوه عبد المهيمن (١) .

الخامس :-

ما حكم فيه على بعض الرواة بالوهم ، فمنه ما لا يؤثر قدحا ومنه ما يؤثر .

---

(١) (ت ق) أبو عمرو عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد الساعدي الانصاري ، من أهل المدينة .
قال ابن حبان : ينفرد عن أبيه بأشياء مناكير لا يتابع عليها من كثرة وهمه ، فلما فحش ذلك في روايته بطل الاحتجاج به .
وقال البخاري :- صاحب مناكير (وفي الميزان عنه) : منكر الحديث ، وقد قال أبوحاتم ، وقال النسائي : متروك الحديث (وفي رواية عنه) ليس بثقة .
وقال الذهبي : واه ، .
وقال الدارقطني :- ليس بالقوي (وفي رواية عنه) : ضعيف .
قلت : فالحديث باق على ضعفه لتفرد أبي به ، ومتابعة عبد المهيمن لا يعتبر بها ، لأن الالفاظ التي جرح بها : (منكر الحديث) ، (متروك) ، (واه) ، (ليس بالقوي) ، (ليس بثقة) ، لا يعتبر بمن رمي بها كما صرح بذلك السخاوي في فتح المغيث (ص ٣٧٥) حيث قال : ((والحكم في المراتب الاربع الأول أنه لا يحتج بواحد من أهلها ولا يستشهد به ، ولا يعتبر به)) : زد على ذلك أن البخاري قال عنه : (منكر الحديث) ، وقد نقل السخاوي عن البخاري قولته المشهورة حيث قال :- ((كل من قلت فيه منكر الحديث لا يحتج به (وفي رواية عنه) :- لا تحل الرواية عنه " والله أعلم .

وانظر في ترجمته : عبد المهيمن تاريخ ابن معين (٢ / ٢٣٢) ، والمجروحين لابن حبان (٢ / ١٤٨) ، والضعفاء للبخاري (ص ٧٩) ، والضعفاء للنسائي (ص ٧١) ، ودیوان الضعفاء للذهبي (ص ٢٠٢) ، والميزان (٢ / ٦٧١) ، والكاشف (٢ / ٢١٧) ، وتهذيب التهذيب (٦ / ٤٣٢) .

(ق٢٧/أ)

السادس :-

ما اختلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن فهذه أكثره لا يترتب عليه قدح لامكان الجمع أو الترجيح ، قال :- فهذه جملة أقسام ما انتقده الأئمة على الصحيح قد حررتها ،وحققتها ، وقسمتها ،وفصلتها ، لا يظهر منها ما يؤثر/ في أصل (١) موضوع الكتاب إلا النادر (٢) ، .

وقال في النكت :- ((الكلام على هذه الانتقادات من حيث التفصيل من وجوه ، منها ماهو مندفع بالكلية ،ومنها ما قد يندفع :

[١] فمنها الزيادة التي تقع في بعض الأحاديث اذا انفرد بها ثقة من الثقات ولم يذكرها من هو مثله أو أضبط (٣) منه فاحتمال (٤) كون هذا [الثقة] (٥) غلط ظن مجرد وغايتها (٦) أنها زيادة ثقة ليس (٧) فيها منافاة لما رواه الأحفظ أو (٨) الأكثر فهي مقبولة (٩) .

---

(١) وفي (أ) ،(ب) : أصلها .

(٢) هدى الساري (ص ٣٤٧ - ص ٣٤٨) .

(٣) وفي (د) : أو أضبط ،وفي الأصل (١/ ٣٨١) : أو أحفظ منه .

(٤) وفي (د) : فاحتمل .

(٥) من (د) ، وفي بقيه النسخ : اللفظ .

(٦) وفي (ب) : وتمامها .

(٧) وفي الأصل (١/ ٣٨١) : فليس .

(٨) وفي الأصل (١/ ٣٨١) : والأكثر .

(٩) وفي (أ) ، (ب) ، (جـ) بعدها كلمة : له ،وليست في (د) والأصل (١/ ٣٨١) .

[٢] ومنها الحديث المروى من حديث تابعي مشهور عن صحابي سمع منه . فيعلل بكونه روى عنه بواسطة كالذي يروى(١) عن سعيد المقبري(٢) عن أبي هريرة ، ويروى عن سعيد عن أبيه(٣) عن أبي هريرة ، فإن(٤) مثل هذا لا مانع أن يكون التابعي سمعه بواسطة ثم سمعه بدون تلك(٥) الواسطة(٦) ، ويلتحق بهذا

---

(١) وفي (ب) : كالذى روى .

(٢) (ع) أبوسعد سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري بفتح الميم وسكون القاف وضم الباء نسبة إلى مقبرة كان يسكن بالقرب منها ، المدني ، ثقة تغير قبل موته بأربع سنين ، مات في حدود العشرين والمائة .

انظر التقريب (ص ١٢٢) ، والاغتباط (ص ٣٧٤) ، وتاريخ ابن معين (٢ / ٢٠٠) ، وتهذيب التهذيب (٤ / ٣٨) ، الانساب (١٢ / ٣٨٦) .

(٣) (ع) أبو سعيد كيسان بن سعيد المقبري المدني ، مولى أم شريك ، ويقال : هو الذي يقال له صاحب العباس ، ثقة ثبت ، مات سنة (١٠٠هـ) .

انظر : التقريب (ص ٢٨٧) ، والأنساب للسمعاني (١٢ / ٣٨٥) ، والكاشف (٣ / ١٢) .

(٤) وفي الأصل (١ / ٣٨١) : وأن .

(٥) سقطت من (ب) .

(٦) تكررت هذه العبارة وهي : (أن يكون التابعي الى . . . .) . في النسخ ، والتصويب من الأصل (١ / ٣٨١) .

مايرويه التابعي عن صحابي ، فيروى[1] من روايته عن صحابي آخر ، فإن هذا يمكن أن يكون[2] سمعه منهما فحدث[3] به تارة عن هذا وتارة عن هذا ، كما قال ابن المديني في حديث رواه عاصم[4] عن أبي قلابة[5] عن أبي الأشعث[6] عن شداد بن أوس ، ورواه يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن

---

(١) وفي (جـ) ، (د) : فيروى ، وفي (أ) : فيرويه .

(٢) وفي الأصل (١/٣٨٢) : فان هذا يكون .

(٣) وفي الأصل (١/٣٨٢) : فيحدث .

(٤) من (د) ، وفي بقية النسخ : عن عاصم ، وعاصم هذا هو أبو عبد الرحمن عاصم بن سليمان الأحول البصري ، ثقة ، مات سنة (١٤٠ هـ) (ع) .

انظر التقريب (ص ١٥٩) ، وتاريخ ابن معين (٢/٢٨٢) ؛ ونزهة الالباب (ق ٧/ب) ، وتهذيب التهذيب (٥/٤٢) .

(٥) (ع) أبو قلابة عبد الله بن زيد بن عمرو أو عامر الجرمي البصري ثقة فاضل كثير الارسال .

قال العجلي : فيه نَصْب ، مات بالشام هارباً من القضاء سنة (١٠٤ هـ) .

انظر : التقريب (ص ١٧٤) ، وطبقات ابن سعد (٧/١٨٣) ، والمراسيل لابن أبي حاتم (١٠٩) ، والمعرفة والتاريخ (٢/٦٥) ، والحلية (٢/٢٨٢) ، وتذكرة الحفاظ (١/٩٤) .

(٦) (م ٤) أبو الأشعث شراحيل بن آدة الصنعاني (وقيل فيه شرحبيل) ثقة ، شهد فتح دمشق ، توفي زمن معاوية .

انظر : الكاشف (٢/٧) ، وتاريخ البخاري (٤/٢٥٥) ، وتهذيب التهذيب (٤/٣١٩) ، وتهذيب ابن عساكر (٦/٢٩٦) .

(ق ٧٢/ب)

أبي أسماء (١) عن ثوبان (٢) [رضي الله تعالى عنه (٣)] قال :- ما أرى الحديثين إلا صحيحين (٤) لامكان أن يكون أبو (٥) قلابة سمعه من كل منهما (٦) .

---

(١) (بخ م أ) أبو أسماء عمرو بن مرثد الرحبي الدمشقي ، ويقال اسمه عبد الله ، ثقة ، مات في خلافة عبد الملك .

انظر : التقريب (ص ٢٦٢) ، وتاريخ البخاري (٩/ ٢٥) ، وسير النبلاء (٤/ ٤٩١) ، وتهذيب التهذيب (٨/ ٩٩) .

(٢) مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، رضي الله تعالى عنه .

(٣) من الأصل (١/ ٣٨٢) .

(٤) هما حديثان باعتبار الاسنادين المذكورين من طريق أبي الأشعث ومن طريق أبي أسماء ، والا فانهما حديث واحد بلفظ :- " أفطر الحاجم والمحجوم " .

فطريق ابي الاشعث رواها النسائي في سننه الكبرى (كتاب الصوم - ٩٢ - ج ٣ / انظر تحفة الاشراف (٤/ ١٤١) .

وطريق أبي أسماء رواها أبو داود (كتاب الصيام - باب في الصائم يحتجم) من حديث شداد بن أوس ، وثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " أفطر الحاجم والمحجوم " .
والحديث رواه الامام أحمد (٥/ ٢١٠) من طريق الحسن عن أسامة ابن زيد ، والبخاري (كتاب الصوم - باب الحجامة والقيء للصائم - ٤ / ١٧٣) .

(٥) وفي (أ) : أبي ، وهو خطأ .

(٦) انظر تهذيب ابن القيم لسنن أبي داود (٣/ ٢٤٤) ، وحدث خطأ في التهذيب حيث ذكرت الجملة عن علي بن المديني كالآتي :-

../..

- ٠ / ٠ ٠

(وقد يمكن أن يكون أبو أسماء سمعه منهما ...) . والمعروف هو ما نقله السيوطي وهو :- "أبو قلابة" ، وممن قال بمثل ما قاله ابن المديني "عثمان بن سعيد الدارمي" حيث قال :- صح عندي حديث "أفطر الحاجم والمحجوم" من حديث ثوبان ، وشداد بن أوس وأقول به .

وسئل "أحمد بن حنبل" : أيما حديث أصح عندك في "أفطر الحاجم والمحجوم" ؟ فقال حديث "ثوبان" : حديث يحي بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان .

انظر مختصر سنن أبي داود للمنذري (٣ / ٢٤٣) ، والحديث تكلم عليه علي بن المديني نفسه ولكن من طرقه الاخرى في كتابه علل الحديث (ص ٥٦) .

قال الحافظ :-

وهذا انما يطرد[(١)] حيث [يحصل[(٢)]] الاستواء في الضبط والاتقان ،

[٣] ومنها : ما يشير صاحب الصحيح الى علته كحديث يرويه مسندا ثم يشير الى أنه يروى[(٣)] مرسلا فذلك مصير[(٤)] منه إلى ترجيح[(٥)] رواية من أسنده على من أرسله ، .

[٤] ومنها : ماتكون علته[(٦)] مرجوحة بالنسبة الى صحته ، كالحديث الذي يرويه ثقات متصلاً ويخالفهم ثقة فيرويه منقطعا أو يرويه ثقة متصلا ويرويه ضعيف منقطعاً ، قال : ومسألة التعليل بالانقطاع وعدم اللحاق قل أن[تقع[(٧)]] في البخاري بخصوصه لأنه معلوم أن مذهبه علم الاكتفاء في الاسناد المعنعن بمجرد امكان اللقاء ، قال :-

---

(١) وفي (ب) : وانما تطرد .

(٢) من (د) ،وقد سقطت من بقية النسخ .

(٣) سقطت من (ب) .

(٤) وفي (ب) : بصير ،وهو خطأ .

(٥) من (د) ،وفي بقية النسخ : إلى أنه .

(٦) وفي (أ) : حليه وهو تحريف ،وفي (ب) ، (جـ) : يحليه ، والصواب من (د) .

(٧) من (د) ، وفي بقية النسخ : يقع .

(ق ٧٣/ أ)

واذا اعتبرت هذه الأمور من جملة الاحاديث التي انتقدت عليهما لم يبق بعد[1] ذلك مما انتقد عليهما سوى مواضع يسيرة جدا[2] انتهى .

وقد أشرت الى حاصل ماتقدم بنصف البيت الثاني ،وهو من زيادتي[3] .

((فائدة))[4] :-

روى[5] البخاري في الايمان[6] من طريق الليث[7] عن يزيد[8] عن أبي الخير[9] عن ابن عمرو أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم أي الاسلام خير ؟ قال :- تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف ،وقد روى مسلم من طريق عمرو بن الحارث[10] عن يزيد بهذا[11] الاسناد نظير هذا

---

(١) من (د) ،وفي بقية النسخ : لم يستو بعده ، وهو تحريف.

(٢) نكت ابن حجر(١/ ٣٨١ - ٣٨٣) .

(٣) وهو قوله :- . . . . . فكم ترى نحوهما نصيرا (ص ٦٦١) (نصيرا) : أي من الحفاظ المحققين .

(٤) سقطت من (د) .

(٥) وفي (ب) : وروى .

(٦) الجامع (كتاب الايمان - باب اطعام الطعام من الاسلام - ١/ ١١) .

(٧) هو ابن سعد ،وقد تقدمت ترجمته ص ٤٨ .

(٨) ويزيد هو ابن أبي حبيب وقد تقدم ص ٤٨ .

(٩) هو مرثد بن عبدالله . تقدم .

(١٠) (ع) أبو أمية عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري مولاهم المصري ، ثقة فقيه حافظ ، مات قديما قبل الخمسين ومائة .

انظر : التقريب (ص٢٥٨) ،وتذكرة الحفاظ(١/ ١٨٢) ، وتهذيب التهذيب(٨/ ١٤) .

(١١) وفي (أ) : هذا .

السؤال ، لكن جعل[1] الجواب فيه : " من سلم الناس من (لسانه ويده[2])"[3] ، فادعى ابن منده[4] فيه الاضطراب[5] ، وأجيب :- بأنهما حديثان اتحد اسنادهما ، وهذا ليس راجعا الى واحد من الأقسام الستة[6] التي ذكرها الحافظ ، وكأنه رأى أنه[7] من قسم المدفع بالكلية ،

---

(١) من (د) ، وفي بقية النسخ : لكن من جعل .

(٢) وفي (د) : من يده ولسانه .

(٣) صحيح مسلم (كتاب الايمان - باب بيان تفاضل الاسلام - ١/ ٦٥) .

(٤) رجعت الى كتاب الايمان له (٢/ ٤٤٨ - ٤٥٤) ، فوجدته ذكر طرق هذا الحديث ، ولم يذكر اضطراباً ولكنه ذكر وجود خلاف في اللفظ .

(٥) الحديث المضطرب : .

قال ابن الصلاح : - " هو الذي تختلف الرواية فيه ، فيرويه بعضهم على وجه ، وبعضهم على وجه آخر مخالف له ، ولا يكون الحديث مضطربا الا بشرطين :

١ - أن تكون الطرق متكافئة في القوة .

٢ - عدم امكان الجمع بين الروايات .

انظر : مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٠٤) ، والاقتراح (ص ٢١٩) ، ونكت الزركشي (ق ١١٧/أ) ، وفتح المغيث (ص ٢٣٣) ، وتوضيح الأفكار (٢/ ٣٤) .

(٦) سقطت من (ب) .

(٧) وفي (أ) : أن من .

ولهذا لم يسرده في المقدمة حين سرد الأحاديث واحداً واحداً مع تنبيه عليه في الشروح .

((فائدة [١])) :-

ادعى ابن حزم [٢] أن في الصحيحين حديثين موضوعين فقال :-

" ما وجدنا للبخاري ومسلم في كتابيهما أشياء [٣] لا تحتمل [٤] مخرجاً إلا حديثين لكل واحد منهما حديث تم [٥] عليه في تخريجه الوهم مع اتقانهما وحفظهما وصحة معرفتهما :-

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) وذلك في رسالة صغيرة في وريقات قام بتحقيقها أبو عبد الرحمن ابن عقيل ، طبعت ضمن مجلة " عالم الكتب " - المجلد الأول - العدد الرابع - ص ٥٩٢ - ٥٩٥ .

(٣) وفي (د) : شيئا .

(٤) وفي (أ) : يحتمل .

(٥) وفي (ب) : لم ، وفي (أ) ، (جـ) : ثم ، والصواب من (د) .

(أحدهما : حديث شريك[1] عن أنس في الاسراء[2] ، فان فيه :- "جاءه ثلاثة نفر قبل أن يوحى [إليه][3]" (والمعروف أنّ الاسراء بعد الوحي ، والنبوة [بمكة][4] ، وفيه : " أنّ الجبّار دنى فتدلّى " ، وإنما هو جبريل)[5] ، قال :- والآفة في ذلك من شريك .

---

(١) (خ م د تم س ق) أبو عبد الله بن شريك بن عبد الله بن أبي نمر ، المدني ، وثقه أبو داود .
وقال ابن عدي : روى عنه مالك وغيره فاذا روى عنه ثقة فإنه ثقة ،
وقال ابن معين : لا بأس به .
وقال الذهبي : تابعي صدوق .
وقال ابن حجر : صدوق يخطيء .
وقال النسائي : ليس بالقوى ، ووهاه ابن حزم من أجل حديثه هذا ولم يصب ، مات في حدود الأربعين .

انظر التقريب (ص ١٤٥) ، وتاريخ ابن معين (٢ / ٢٥١) ، والمغني (١ / ٢٩٧) ، والميزان (٢ / ٢٦٩) ، وتهذيب التهذيب (٤ / ٣٣٧) .

(٢) الجامع الصحيح (كتاب المناقب - باب كان النبي صلى الله عليه وسلم تنام عيناه ولا ينام قلبه - ٢ / ٢٧٤) .

(٣) من (د) .

(٤) سقطت من (أ) ، وفي (د) : بمده .

(٥) ما بين القوسين (-) زيادة ، وتفصيل من السيوطي رحمه الله .

(ق ٧٣/ب)

(والثاني) :- حديث ابن عباس (رضي الله تعالى عنهما)[١] كان الناس[٢] لا ينظرون الى أبي سفيان[٣] ، ولا يقاعدونه . . فقال للنبي صلى الله عليه وسلم :- ثلاث أعطيتهن ، قال : نعم !! قال :- عندي أحسن نساء العرب ، وأجملهن أم حبيبة[٤] بنت أبي سفيان أزوجكها[٥] ، قال : نعم ، قال : ومعاوية تجعله كاتباً بين يديك قال : نعم ، قال : وتأمرني حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين " أخرجه مسلم[٦] .

قال ابن حزم :- هذا حديث موضوع لا شك في وضعه ، والآفة فيه من عكرمة بن عمار[٧] ، ولا يختلف اثنان من أهل المعرفة بالأخبار في أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يتزوج أم حبيبة إلا قبل الفتح بدهر ، وهي بأرض

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) وفي (د) : كان المسلمون .

(٣) أبو سفيان صخر بن حرب صحابي مشهور أسلم عام الفتح .
انظر الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم (ق ٥/أ) ، والاصابة (٢/ ١٧٨) .

(٤) اسمها : رملة .
انظر الاصابة (٤/ ٣٠٥) .

(٥) من الأصل ، وفي النسخ : أروهكها ، وهو تصحيف .

(٦) (كتاب فضائل الصحابة - باب من فضائل أبي سفيان بن حرب ٤/ ١٩٤٥ / رقم ١٦٨) .

(٧) انظر
التبصرة والتذكرة (١/ ٧٠) .

الحبشة ، وأبو سفيان يومئذ كافر[1] ؛ وقد تابع ابن حزم على ذلك صاحبه أبو عبد الله الحميدي ، وألف الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي[2] في الرد عليه جزءً سماه الانتصار لأمالي الأنصار قال فيه - ما ملخصه -: (أما كلامه في شريك فلم يسبقه إليه[3] أحد من أئمة الجرح والتعديل بل قبلوه ، ووثقوه ، وأدخلوا حديثه[4] في تصانيفهم ، واحتجوا به ، منهم :- مالك ، وابن معين ، وأكثر ما في الحديث أن قوله :- ((قبل أن يوحى اليه)) وهم ، وبالوهم[5] لا يسقط حديث المحدث الثقة الحافظ ، وقد قال ابن معين :-

(١) قصة زواج النبي صلى الله عليه وسلم من أم حبيبة وهي بأرض الحبشة رواها الامام أحمد (٦/ ٤٢٧) ، وأبو داود (كتاب النكاح - باب الصداق - ٢/ ٥٨٣) ، والنسائي (كتاب النكاح - باب القسط في الأصدقة - ٦/ ١١٩) ، والحاكم في المستدرك (٢/ ١٨١) ، وقال :- صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي ، وابن أبي شيبة (٤/ ١٩٠) ، وابن هشام في السيرة (١/ ٢٢٤) بسنده الى بن اسحاق ، وقد صرّح كما في الأخير منها بالتحديث ، أخرجوه كلهم من حديث أم حبيبة رضي الله عنها .

(٢) أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي ، ويعرف بابن القيسراني ، الشيباني ، الحافظ العالم المكثر الجوال ، وقال ابن عساكر : مصنفاته كثيرة لكنه كثير الوهم ، مات سنة (٥٠٧ هـ) .
انظر : تذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٤٢) ، ولسان الميزان (٥/ ٢٠٧) ، والوافي بالوفيات (٣/ ١٦٦) .

(٣) من (ب) ، وفي (أ) : الى .

(٤) وفي (ب) : أحاديثهم .

(٥) من (د) ، وفي بقية النسخ : وهم بالوهم .

(ق ٧٤/ أ)

((لو تركنا أحدا لكثرة غلطه لتركنا حديث عيسى بن يونس[1])) ، على أنّ هذا الوهم ليس فيه ارتكاب كبيرة يترك لأجلها / حديثه[2] ، وانما هو وهم في التاريخ ، ولو ترك حديث من وهم في تاريخ لترك جماعة[3] من أئمة[4] المسلمين لاختلافهم في التواريخ ، في الوفيات وغيرهما .

---

(١) (د س ق) أبو موسى عيسى بن يونس بن أبان الفاخوري - بفتح الفاء وضم الخاء المعجمة ، نسبة الى بيع الخزف - ، الرملي ، صدوق ربما أخطأ .

انظر التقريب (ص ٢٧٣) ، والانساب (١٠/ ١١٣) ، وتهذيب الكمال (ق ١٠٩٥/ ٦/ أ) .

(٢) ولكن ينبغي هنا أن يتنبه إلى أنّ من قيل فيه من الرواة (ثقة يهم) فهو أنزل ممن قيل فيه (ثقة) ، ومن قيل فيه (صدوق يهم) أنزل ممن قيل فيه (صدوق) ، وأعلى منهما من قيل عنه (ثقة له أوهام) ، (وصدوق له أوهام) ، ولذلك لما عدّ السيوطي في " ألفاظ التعديل "

الصدوق) جعله مرتبة رابعة ، وجعل في المرتبة الخامسة : صدوق يهم أوله أوهام قال رحمه الله :-

ثم صدوق أو فما مأمون ... ولا بأس به كذا خيار وتلا

" الى أن قال " :-

ومنه من يرمى ببدع أو يضم ... إلى صدوق سوء حفظ أو وهم

انظر منهج ذوي النظر للترمسي (ص ١١٢ ، ص ١١٣) .

(٣) وفي (أ) : لتركه .

(٤) سقطت من (ب) .

ولعله أراد أن يقول :- وذلك بعد أن يوحى اليه بنحو من كذا . . .

فسبق لسانه إلى ما قاله ، وهذا الوهم (١) يحتمل (٢) أن يكون من أنس ومن شريك ، ومن سليمان بن بلال (٣) ، فلم خصه من بينهم (٤) ، وأما كون ضمير (دنا) (٥) لجبريل لا للجبار فالقولان في ذلك معروفان عن الصحابة ، والخلاف مشهور فيه (٦)

---

(١) من (د) ، وفي بقية النسخ : وهو الوهم ويحتمل .

(٢) وفي (ب) : يحتمل بغير واو .

(٣) (ع) أبو محمد سليمان بن بلال مولى آل الصديق ، ثقة ، امام توفي سنة (١٧٢هـ) .

انظر : الكاشف (١ / ٣٩١) ، وتاريخ ابن معين (٢ / ٢٢٨) ، وتهذيب التهذيب (٤ / ١٧٥) .

(٤) والذي يغلب على الظن هاهنا أن يكون الخطأ والوهم من شريك ، وفي عبارة الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣ / ٤٨٣) ، ما يشير إلى هذا حيث قال :-

" . . فحاصل الأمر في النقل أنها من جهة الراوي ، إما من أنس وإما من شريك ، فانه كثير التفرد بمناكير الألفاظ التي لا يتابعه عليها سائر الرواة . انتهى " .

(٥) من (د) ، وفي بقية النسخ : ومن .

(٦) والقولان هما :-

١ - الضمير في (دنا فتدلى . .) يرجع إلى جبريل وبه قال ابن مسعود وعائشة وغيرهما .

٢ - أنه يرجع إلى الله عزوجل وبه قال ابن عباس .

انظر : جامع البيان (٢٧ / ٤٤) ، ومعالم التنزيل للبغوي (٦ / ٢٥٧) ، والدر المنثور (٦ / ١٢٣) .

فلا نحكم (١) بالخطأ على قول مقول ، فعلم أنّ المعترض على هذا الحديث لم يسلك طريق الحفاظ في تعليل الحديث ، وذلك أنّ الحفاظ انما (٢) يعللون الحديث من طريق الاسناد الذي هو المرقاة اليه ، وهذا علل من حيث اللفظ (٣) ، ولم يقف على أنّ لهذا اللفظ متابعات (٤) ، قال وأما كلامه في عكرمة فهو ارتكاب طريق لم يسلكه أئمة أهل النقل وحفاظ الحديث ، فانا لا نعلم

---

(١) وفي (ب) : فلا يحكم .

(٢) وفي (ب) : لا .

(٣) قلت : ليس شرطا أن تكون العلة من جهة الاسناد ، بل هناك تعليل من جهة المتن ، وهو لا يقل أهمية عن علة السند قال العراقي رحمه الله :-

وهي تجيء غالبا في السند ... تقدح في المتن بقطع مسند

وقال في التبصرة (١ / ٢٣٠) : - " العلة تكون في الاسناد - وهو الأغلب الأكثر وتكون في المتن .. " .

وكذلك كل من ألف في العلل أمثال : الترمذي ، وابن أبي حاتم وابن رجب يقسم العلة الى قسمين :- علة في السند ، وأخرى في المتن .

وانظر كتاب العلل في الحديث للدكتور همام سعيد ص ١٣٤ ، ص ١٥٠ ، ص ١٧٠ .

(٤) تابع شريكا على هذه الألفاظ كثير بن خنيس عن أنس أخرجه سعيد بن يحيى الأموي في كتاب " المغازي " ، وأخرج أيضا فيه ، ومن طريقه البيهقي عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن ابن عباس في قوله تعالى (ولقد رآه نزلة أخرى) قال : " دنا من ربه " ، قال الحافظ :- وهذا سند حسن ، وهو شاهد قوي لرواية شريك .

٠٠/٠٠

قلت :- وعلى الرغم من هذه المتابعة والشاهد فقد نقل الحافظ عن الأئمة توهيمهم لشريك ،ونقل عن الخطابي قوله :-

" وقد روى هذا الحديث عن أنس من غير طريق شريك ، فلم يذكر فيه هذه الألفاظ الشنيعة ،وذلك مما يقوي الظن بأنها صادرة من جهة شريك " .

واذا قلنا بخطأ هذه الألفاظ في الحديث فلا يعني ذلك أنّ الحديث غير صحيح ناهيك أن يكون موضوعا كما زعم ابن حزم ،بل أصل حديث "الاسراء" صحيح ثابت أخرجه أحمد (١/ ٢٥٧) من حديث ابن عباس ، ومسلم (كتاب الايمان - باب الاسراء برسول الله صلى الله عليه وسلم ١/ ١٤٥ رقم ٢٥٩) من حديث أنس ،وابن عباس ، والترمذي (كتاب التفسير - باب ومن سورة النجم - ٥/ ٣٩٣) من حديث ابن مسعود وابن عباس .

وقد تكلم على الحديث غير ابن حزم : الخطابي ،وعبد الحق الاشبيلي ، والقاضي عياض ،ولكنهم لم يتكلموا فيه من جهة كون الحديث موضوعا ، ولكن من جهة خطأ شريك ووهمه في بعض ألفاظ الحديث كما تقدم .

انظر :-

الفتح (١٣/ ٤٨٠ ، ٤٨٤) ، وتوضيح الافكار (١/ ١٣٠) .

وقال الذهبي عن الحديث : - إنه من غرائب الصحيح . الميزان (٢/ ٢٦٩) .

أحداً منهم نسب عكرمة إلى الوضع البتة ، بل وثقوه واحتجوا به[١] ، وأما الشبهة التي استند[٢] إليها فجوابها : أنَّ أبا سفيان أراد بهذا القول تجديد نكاح أم حبيبة لأنه ظن أنَّ النكاح يجدد باسلام الولي[٣] ، وخفي ذلك عليه كما خفي على علي بن (أبي طالب

---

(١) (خت س ق) أبو عمار عكرمة بن عمار العجلي اليمامي ، أصله من البصرة صدوق يغلط ، وفي روايته عن يحي بن أبي كثير اضطراب ، ولم يكن له كتاب ، من الخامسة ، مات قبل الستين .

انظر :-

التقريب (ص ٢٤٢) ، وتاريخ ابن معين (٢/ ٤١٤) ، والميزان (٣/ ٩٠) .

(٢) وفي (ب) : أسند .

(٣) وبمثل هذا علل المنذري كما نقله عنه الزيلعي في تخريج أحاديث الكشاف (تفسير سورة الممتحنة - ٦٤٧) ، وقد حقق أجزاء من الكتاب بعض طلبة كلية الحديث بالجامعة الاسلامية والصنعاني في توضيح الافكار (١/ ١٢٩) .

رضي الله عنه [١] حكم المذي [٢] ، وعلى ابن عمر (رضي الله تعالى عنهما) [٣] طلاق الحائض [٤] ، والرجوع الى التأويل أولى من ابطال

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) وذلك حين أمر المقداد بن الاسود - وفي رواية عمار بن ياسر - أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الرجل إذا دنا من أهله فخرج منه المذي ماذا عليه ؟ قال علي : فان عندي ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أستحي أن أسأله ، قال المقداد فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : " إذا وجد ذلك أحدكم فلينضح فرجه بالماء وليتوضأ وضوءه للصلاة " .

الحديث أخرجه مالك في الموطأ (كتاب الطهارة - باب الوضوء من المذي - ١ / ٤٠) ، والبخاري (كتاب الغسل - باب غسل المذي والوضوء منه - ١ / ٥٩) ، ومسلم (كتاب الحيض - باب المذي - ١ / ٢٤٧) ، وأبو داود (كتاب الطهارة - باب في المذي - ١ / ١٤٢) ، والنسائي (كتاب الطهارة - باب ما ينقض الوضوء وما لا ينقض الوضوء من المذي - ١ / ٩٦) كلهم من طرق عن المقداد بن الاسود ، وعمار عن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) وهي قصة تطليقه لامرأته وهي حائض ، وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بمراجعتها . . الحديث ، رواه البخاري (كتاب الطلاق - باب اذا طلقت الحائض تعتد بذلك الطلاق - ٣ / ٢٦٨) ، ومسلم (كتاب الطلاق - باب تحريم طلاق الحائض - ٢ / ١٠٩٦ / ٩) ، وانظر بقية طرق الحديث وزياداته التلخيص الحبير (٢ / ٢٠٦) .

الحديث المتصل[١] الاسناد معتمد الرواة[٢] انتهى كلام ابن طاهر[٣] ، وفي الحديث تأويلات أخر أوردتها في التعليق على مسلم[٤] .

---

(١) وفي (د) : جديث متصل .

(٢) ومن التأويلات أنّ غلطاً وقع في اسم المخطوبة فليست هم أم حبيبة ولكنها أختها (عزة) ،وخطبته لها أختها أم حبيبة كما ثبت في الصحيحين فأخبرها بتحريم الجمع بين الأختين .
قال محمد بن ابراهيم الوزير :- " وقد ذكر له تأويلات كثيرة هذا أقربها " واليه مال الصنعاني في توضيحه (١/ ١٣٠) .

(٣) وخلاصة الكلام أنّ ابن حزم أخطأ رحمه الله في الحكم على الحديثين بالوضع ، كما قال العراقي رحمه الله : - " وقد ادعى ابن حزم في أحاديث من الصحيحين أنها موضوعة ، ورد عليه ذلك " ، وأما الحديثان فهما صحيحان ،وما قيل في حديث أم حبيبة فهو مؤول ، وما أنكر على شريك في حديث الاسراء فهو حق ووهم شريك في ذلك وأخطأ ، وقد رد ابن كثير على ابن حزم في حديث أم حبيبة في جزء مستقل أيضاً .

انظر : التقييد والايضاح (ص ٤٢) ،وتوضيح الأفكار (١/ ١٢٩) .

(٤) اسم كتاب السيوطي رحمه الله : (الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج) .

انظر : حسن المحاضرة (١/ ٣٤٠) ،وكشف الظنون (٧٦٢) ، ودليل مخطوطات للسيوطي (ص ٧٠) .

انظر : التأويلات المشار اليها في الديباج (ق ١٩١/ب) .

((فائدة))[1] :-

ونظير ذلك أنّ ابن الجوزي[2] أورد في كتابه الموضوعات حديثاً من صحيح مسلم[3] ، وآخر من صحيح البخاري

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد البكري البغدادي الحنبلي ، عرف جدهم بالجوزي بجوزة كانت في داره بواسط لم يكن بواسط جوزة سواها ، الامام الحافظ الواعظ ، عالم العراق ، مات سنة (٥٩٧ هـ) .

انظر : تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٤٢) ، وذيل طبقات الحنابلة (٣/ ٣٩٩) ، والبداية والنهاية (١٢/ ٢٨) .

(٣) هو حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :- " يُوشِكُ إنْ طَالَتْ بِكَ مُدَّةٌ ، أن ترى قوماً في أيديهم مثل أذناب البقر ، يَغْدُونَ في غضب الله ، ويروحون في سخط الله " .

أخرجه في (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها - باب النار يدخلها الجبارون - ٤/ ٢١٩٣ / رقم ٥٣ ، ٥٤) من طريق زيد بن حباب وأبو عامر العقدي قالا حدثنا أفلح بن سعيد ثنا عبد الله بن رافع - مولى أم سلمة - قال سمعت أبا هريرة . . . الحديث .

وذكره ابن الجوزي في الموضوعات (٣/ ١٠١) ، وتعقبه ابن حجر في القول المسدد قائلا :- " . . . وإنها لغفلة شديدة منه . . فلقد أساء ابن الجوزي لذكره في الموضوعات حديثا من صحيح مسلم وهذا من عجائبه " ص ٣٧ .

وكذلك تعقبه السيوطي في اللآلئ (٢/ ١٨٣) ورد عليه فقال :- " لا والله ما هو بباطل - اي حديث أبي هريرة عند مسلم - بل صحيح في نهاية الصحة أخرجه مسلم " .

برواية[1] حماد بن شاكر[2] ، وسأنبه عليهما في نوع الموضوع ان شاء الله تعالى .

٤٨ - وليس في الكتب أصح منهما بعد القرآن ولهذا قدما[3]

---

(١) وفي (د) : راويه .

(٢) وهو حديث ابن عمر :- " كيف يا ابن عمر إذا عمرت بين قوم يخبئون رزق سنتهم " وقد بحثت عنه في الجامع الصحيح في نسخة الفربوي التي هي مطبوعة مع فتح الباري (الطبعة السلفية) فلم أقف على الحديث فيها ، وقال المصنف في التدريب (١/ ٢٨٠) :- " . . . هذا الحديث أورده الديلمي في مسند الفردوس وعزاه للبخاري ، وذكر سنده الى ابن عمر ، ورأيت بخط العراقي أنه ليس في الرواية المشهورة ، وأن المزي ذكر أنه في رواية حماد بن شاكر . . " .

وذكر ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات (٢/ ٢٨٢) .

(٣) الشرح التفصيلي :-

٤٨ - (وليس) تحتمل الحالية [قلت : لأنها تأتي لنفي الحال ولغيره] .

(في الكتب) " المصنفة " .

(أصح منهما) " أي الصحيحين " .

(بعد القران) بالتخفيف . .

(ولهذا) " أي كونهما أصح الكتب " .

(قدما) بالبناء لمدم الفاعل ، وبألف الاطلاق ، والدال المشددة ، بعد القاف ، وآخرها ضمير الكتابين على مروي غيرهما .

٤٩ - مَرْوِيُّ ذَيْنِ فَالْبُخَارِيِّ فَمَا ... لِمُسْلِمٍ فَمَا حَوَى شَرْطَهُمَا

٥٠ - فَشَرْطُ (١) أَوَّلٍ فَثَانٍ ثُمَّ مَا ... كَانَ عَلَى شَرْطِ فَتَى غَيْرِهِمَا

---

(١) وفي (ح) من الألفية : فشرطَ "بفتح الطاء" .

٤٩ - (مروي) نائب فاعل .

(ذين) مضاف اليه ، أي : الصحيحين ، اجتماعا ، وانفرادا . .

وإن أردت الترتيب بينهما :

(فالبخاري) قدّم على مسلم .

(فما) "أي المروي الذي" :

(لـ) "للامام" .

(مسلم) . . .

(فـ) "بعدهما يقدم في الأرجحية ، من حيث الأصحية . ."

(ما) هو مروي لم يروياه ، ولكن :

(حوى) جمع .

(شرطهما) "ولم يخرجه واحد منهما . . ." .

٥٠ - (فـ) "ما حوى" .

(شرط أول) أي البخاري "وحده" .

(فـ) "شرط" .

(ثان) "أي مسلم وحده" لا كتفائه بالمعاصرة . . .

(ثم) في موضع الفاء للترتيب .

(ما) هو مروي على شرط .

(كان على شرط فتى) من الفتوة "أي امام من الأئمة" .

(غيرهما) "أي البخاري ومسلم . . ." .

٥١ - (وربما يعرض للمفوق (١) ما يجعله مساويا أو قدما (٢)

(ش) :- قال ابن الصلاح :- "كتابا البخاري ومسلم أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز" (٣) ، زاد النووي في شرح مسلم : "باتفاق العلماء" (٤).

قال الحافظ ابن حجر في الافصاح (٥) :- "وفي الاتفاق نظر لما نقف عليه من كلام شيخنا (٦) ، ولم نقف بعد على ماوعد به لانتهاء مارأيناه من مبيضة هذه النكت الى أثناء (٧) هذه المسألة ولم نقف على المسودة".

---

(١) أي المرجوح .

(٢) هذه الأبيات الأربعة سقطت من (د) .

٥١ - (وربما) التعليلية في الأكثر ، وكأنه استدراك .

(يعرض) من عرض بالاهمال في أوليه ، فضاد معجمة بمعنى : يحصل .

(للمفوق) من فاق : بمعنى : ارتقى ، مبني للمجهول أي : المرجوح .

(ما) شيء من .

(يجعله) من أجل ذلك الطارئ عليه ، العارض له .

(مساويا) بمعنى مماثلاً للراجح الفائق عليه في الرتبة . . .

(أو) يعرض له ما .

(قدما) به على ذلك الراجح .

انظر : استقصاء الأثر (ق ٢١ /ب - ق ٢٦ /أ) ، ومنهج ذوي النظر (ص ٢٠ ، ص ٢١) .

(٣) المقدمة (ص ٩٠) .

(٤) مقدمة المنهاج (١/ ١٤) .

(٥) وفي (ب) : الايضاح .

(٦) أي العراقي .

(٧) من (د) ، وفي بقية النسخ : (الكتب) ثم كلمتين غير واضحتين .

(ق ٧٥/ أ)

قال ابن الصلاح :- ((وما رويناه[١] عن الشافعي (رضي الله عنه)[٢] / من قوله مابعد كتاب الله أكثر صواباً من كتاب مالك (رضي الله عنه)[٣] ، ويروى بلفظ " أصح من كتاب مالك "[٤] فذلك قبل وجود الكتابين[٥] ، وعلم [مما][٦] ذكرناه أن الصحة (مقولة بالتشكيك لا بالتواطؤ)[٧] ، وان رتب الصحيحة متفاوتة بحسب تمكنه من شروط الصحة وعدمه ، والذي ذكره ابن الصلاح من ذلك سبع مراتب :-

(((١) أعلاها :- ما اتفق على اخراجه الشيخان .

(٢) ويليه ما أخرجه البخاري وحده ، (ووجه تأخره عن ما اتفقا عليه اختلاف العلماء أيهما أرجح)[٨][٩] .

---

(١) وفي (د) : وأما ما رويناه .

(٢) سقطت من (جـ) ، (د) .

(٣) سقطت من (ب) ، (د) .

(٤) زيادة أضافها السيوطي على ماذكره ابن الصلاح .

(٥) المقدمة (ص ٩٠) .

(٦) من (د) ، وفي بقية النسخ : ما .

(٧) من (د) ، وفي بقية النسخ : (بقوله بالتشكيك لا بالتواطئ) ، وهذه العباره من العبارات التي زادها هاهنا ، وليست في التدريب .

(٨) من (د) ، وفي بقية النسخ : أنهما .

(٩) زيادة من السيوطي للتوضيح .

(٣) ويليه ما انفرد به مسلم (بناء على تفضيل كتاب البخاري عليه لأنّ شرطه أضيق) .

(٤) ويليه ماكان على شرطهما ولم يخرجه (واحد منهما ووجه تأخره عن ما أخرجه أحدهما تلقي الأمة لذلك بالقبول) .

(٥) ويليه ما كان على شرط البخاري (فقط) .

(٦) ويليه ماكان على شرط مسلم (فقط) .

(٧) ويليه ماكان صحيحا عند غيرهما لا على شرط واحد منهما .

وهذا كله بحسب الغالب ، وقد يعرض للمفوق ما يجعله مساويا أو

---

(١) وفي (د) : مما .

(٢) زيادة من السيوطي للتوضيح .

(٣) وفي الأصل (ص ٩٩) : ولم يخرجاه .

(٤) زيادة من السيوطي للتوضيح .

(٥) وفي (د) : مما .

(٦) زيادة من السيوطي .

(٧) زيادة من السيوطي .

(٨) المقدمة (ص ٩٩ ، ص ١٠٠) .

(٩) من (د) ، وفي بقية النسخ : للفوق ، وهو تحريف .

(ق ٧٥ /ب)

فائقاً كأن يتفقا[١] على اخراج حديث غريب[٢]، ويخرج مسلم أو غيره حديثاً مشهوراً أو بما وصفت ترجمته لكونها أصح الأسانيد ، ولا يقدح ذلك[٣] في التأصيل المتقدم ،لأنّ ذلك باعتبار الاجمال ، وقد أشرت الى هذا بالبيت الأخير وهو من/زيادتي[٤] .

---

(١) من (د) ، وفي بقية النسخ : كأن اتفقا .

(٢) الغريب : ما تفرد به بروايته شخص في أي موضع وقع التفرد به ، قال السيوطي رحمه الله :-

الأول المطلق فردا والذي ... له طريقان فقط له خذي

انظر :-

منهج ذوى النظر (ص ٦٧) ،ومقدمة ابن الصلاح (ص٣٩٥) ، والتذكرة لابن الملقن (ق ٢) ،وتوضيح الافكار(٢ / ٤٠١) .

(٣) من (د) ، وفي بقية النسخ .

(٤) وهو قوله :-

وربما يعرض للمفوق ما ... يجعله مساويا أو قدما

((تنبيهات [١])) :-

الأول [٢] والثاني :-

قال الزركشي في نكته :- " قيل فات ابن الصلاح أن يقول : أعلاه ما اتفق عليه الأئمة الستة فهو أعلا من حديث اتفقا عليه وحدهما [٣] ، وقد أفرده بالتصنيف ابن بنت أبي سعد ، ومغلطاي [٤] ، قال :- وفي هذا نظر لأن شروط الأربعة دون شرط الصحيحين [٥] ، وما لا مدخل له في زيادة الصحة لا يصلح للترجيح فيها [٦] ، قال :- وقد يمنع بأن الفقهاء قد يرجحون بما [٧] لا مدخل له في ذلك الشيء كابن العم الشقيق يقدم [٨] على ابن العم للأب ، وإن كان ابن العم للأم لا يرث قال : نعم هذا إنما يتم في تعارض حد يثين :

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) وفي (ب) : الأولى .

(٣) من (د) .

(٤) سماه : الأحكام مما اتفق عليه الأئمة الستة .
انظر لحظ الألحاظ (ص ١٣٩) .

(٥) انظر شروط الأئمة الستة للمقدسي (١٣-٢٠) .

(٦) من (د) ، وفي بقية النسخ : منها .

(٧) وفي (أ) : مما لا .

(٨) وفي (ب) : تقدم .

أحدهما : رواه الأئمة الستة ،والآخر أخرجه الشيخان دونهم ، أما حديث اتفق الستة على اخراجه فلا تعلق[1] له بحديث (آخر)[2] انفرد به الشيخان حتى يقال هذا أصح من هذا[3])) .

((قلت[4])) :- هذا الكلام الأخير ممنوع .

وقال العراقي : في نكته :- ((قد اعترض على ابن الصلاح بأن الأولى أن يقول : صحيح على شروط الستة ،[وقيل][5] في الاعتراض أيضاً : الصواب أن يقول : أصحها مارواه الكتب الستة ، .

((والجواب)) :- أن[6] من لم يشترط الصحيح في كتابه لا يزيد تخريجه للحديث قوة !! نعم ما اتفق الستة على توثيق رواته[7] أولى بالصحة مما اختلفوا فيه ،وإن اتفق عليه الشيخان[8] .

(١) من (د) ، وفي بقية النسخ : فلا يعلق .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) نكت الزركشي (ق ٣٥ / أ ، ب) .

(٤) سقطت من (د) .

(٥) من (د) .

(٦) سقطت من (ب) .

(٧) من (د) ، وفي بقية النسخ : رواية .

(٨) انظر التقييد والايضاح (ص ٤١) .

وقال ابن حجر في نكته : " اعترض على ابن الصلاح في هذا الترتيب بأنّ الأولى أن يكون القسم الأول مابلغ مبلغ التواتر(١) أو قاربه في الشهرة والاستفاضة(٢) منه !! .

---

(١) المتواتر : لغة : ترادف الاشياء المتعاقبة واحدا بعد واحد بينهما فترة ، وفي الاصطلاح : هو الحديث الوارد من جماعة غير محصورين في عدد معين ولا صفة مخصوصة بل حيث يرتقون الى حد تحيل العادة معه تواطأهم على الكذب أو وقوع الغلط منهم اتفاقا من غير قصد (قاله السخاوي) .

قال السيوطي :-

وما رواه عدد جم يجب ... لاحالة اجتماعهم على الكذب

فالمتواتر . . .

انظر مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٩٣) ، وفتح المغيث للسخاوي (٣٥/٣ - سلفية) ، وشرح نخبة الفكر لملي القاري (ص ١٩) ، والتبصرة والتذكرة (٢٧٥/٢) ، وفتح الباقي (٢٧٤/٢) .

(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : الاستيفاء ، وهو تحريف ، ووقع أيضا تحريف في نسخة النكت المطبوعة فليتنبه ، .

والاستفاضة : من فاض الماء يفيض فيضاً ، سمي بذلك لانتشاره ، وهو المشهور على رأي بعضهم ، وعلى رأي آخرين : الحديث الذي رواه الجماعة ، وكان في ابتدائه وانتهائه سواء .

قال السيوطي :

وسم العزيز والذي رواه ... ثلاثة مشهورنا رآه

قوم يساوي المستفيض والأصح ... هذا بأكثر ولكن ما وضح

انظر : قواعد التحديث (ص ١٢٤) ، ونخبة الفكر مع شرحها (ص ٢٢) ، وحاشية الاجهوري والزرقاني على البيقونية (ص ٤٣) ، وحاشية النبهاني عليها (ص ٢١) .

((والجواب)) :- عن ذلك بأنا لا نعرف حديثاً وصف بكونه متواتراً ليس أصله في الصحيحين أو أحدهما[١] ، قال وقد رد شيخنا العراقي اعتراض من قال : الأولى أنّ القسم الأولى مارواه أصحاب[٢] الكتب الستة . يرد فيه نظر !! .

والحق أن يقال :- إنّ القسم الأول وهو ما اتفقا عليه[٣] يتفرع[٤] فروعا :-

[أ] أحدها :-

ماوصف بكونه متواتراً ، .

[ب] ويليه ماكان مشهوراً كثير الطرق .

[جـ] ويليه ماوافقهما الأئمة الذين التزموا الصحة على تخريجه .

[د] ثم[٥] الذين [خرجوا السنن .

[هـ] ثم[٦] الذين[٧] انتقدوا السند .

[و] ويليه ماوافقهما عليه بعض من ذكر .

---

(١) قال الصنعاني :- " ولا يخفى مافي جواب الحافظ ابن حجر ، فانه لو سلم أنّ كل متواتر في الصحيحين فلا خفاء في أنه أرفع رتب الصحة ، فحينئذ فالمتعين أن يقال : أعلى المراتب في الصحة ما تواتر في الصحيحين من أحاد يثهما " . توضيح الافكار (١/ ٨٧) .

(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : ما قد أورده ماضي من .

(٣) سقطت من (ب) .

(٤) من الأصل (١/ ٣٦٣) ، وفي (أ) : مسموع ، وفي (ب) ، (جـ) : متبوع ، وفي (د) : يتبع .

(٥) ، (٦) ليست موجودة في الأصل ، وأرى أنّ تمام معنى العبارة بوجودها .

(٧) من (د) ، وقد سقطت من بقية النسخ .

[ز] ويليه ما انفردا بتخريجه ، فهذه أنواع القسم الأول ، وهو ما اتفقا عليه إذ يصدق على كل منهما (١) أنهما اتفقا على تخريجه ، وكذا نقول فيما انفرد (٢) به أحدهما أنه يتفرع على هذا الترتيب ، فتبين بهذا أنّ ما اعترض به عليه أولاً وآخراً مردود .

الثالثة :-

قال ابن حجر أيضا :-

" جميعها قدمنا الكلام عليه من المتفق ، هو ما اتفقا (٣) على تخريجه من حديث صحابي واحد/ ، وأما اذا كان المتن الواحد عند أحدهما من حديث صحابي غير الصحابي الذي أخرجه عنه الآخر مع اتفاق لفظ المتن (٤) أو معناه ، فهل يقال في هذا إنه من المتفق ؟؟ فيه نظر على طريقة المحدثين ، والظاهر من تصرفاتهم أنهم لا يعدونه من المتفق ، [إلا أن الجوزقي منهم استعمل في كتاب " المتفق " له في عدة أحاديث (٥) وما يتمشى له ذلك إلا [٦] على طريقة الفقهاء (٧) ، ولينظر في مأخذ ذلك ، وذلك أن

---

(١) من الأصل (١/ ٣٦٤) ، وفي النسخ : منهما .

(٢) وفي (ب) ، (د) : فيما تفرد .

(٣) من (د) ، وفي بقية النسخ : اتفقا .

(٤) سقطت من (ب) .

(٥) انظر توضيح الافكار (١/ ٨٧) .

(٦) من (د) ، وقد سقطت من بقية النسخ .

(٧) أي حيث إنّ بعض المشتغلين بالفقه من غير المحدثين لا يدققون في طرق الاحاديث وثبوتها ، ولا يعتنون بدقائق النكت الحديثية كالتفرقة بين ماروه الشيخان عن طريق صحابي واحد ، أو أما رويا واتفقا في المتن فقط ، ولذلك ينسب أمثال هؤلاء إلى التساهل

٠٠/٠٠

قال اللكنوي رحمه الله تعالى :- " . . . ومن ههنا نصوا على أنه لا عبرة للأحاديث المنقولة في الكتب المبسوطة ما لم يظهر سندها ، أو يعلم اعتماد أرباب الحديث عليها ، وان كان مصنفها فقيها جليلا يعتمد عليه في نقل الأحكام وحكم الحلال والحرام ، ألا ترى إلى صاحب الهداية من أجلة الحنفية ، والرافعي شارح "الوجيز" من أجلة الشافعية ، مع كونهما ممن يشار إليه بالأناملِ ، ويعتمد عليه الأماجد والأماثل ، قد ذكرا في تصانيفهما مالا يوجد له أثر عند خبير بالحديث يستفسر ، كما لا يخفى على من طالع " تخريج أحاديث الهداية " للزيلعي ، وتخريج أحاديث الرافعي لابن حجر العسقلاني ، وإذا كان حال هؤلاء الأجلة هذا ، فما بالك بغيرهم من الفقهاء الذين يتساهلون في ايراد الأخبار ، ولا يتعمقون في سند الآثار .

انظر الأجوبة الفاضلة (ص ٢٩ ، ص ٣٠) .

كون ما اتفقا على تخريجه أقوى مما انفرد به واحد منهما لفائدتان :-

((احداهما)) :-

أنّ اتفاقهما على التخريج عن راو من الرواة يزيد قوة فحينئذ ما يأتي من رواية ذلك الراوي الذي اتفقا على التخريج (١) عنه أقوى مما يأتي (٢) من رواية ما انفرد به [أحدهما (٣)].

((الثانية)) :-

أنّ الاسناد الذي اتفقا على تخريجه يكون متنه أقوى من الاسناد الذي انفرد به واحد منهما ، ومن هنا يتبين أنّ فائدة المتفق إنما تظهر فيما إذا أخرجا الحديث من حديث صحابي واحد ، نعم قد يكون في ذلك الجانب قوة من جهة أخرى ، وهو أنّ المتن الذي تعدد (٤) طرقه أقوى من المتن الذي ليس له (٥) إلا طريق واحد ، [نعم (٦)] فالذي يظهر من هذا أن لا يحكم (٧) لأحد الجانبين بحكم كلي ، بل قد يكون ما اتفقا عليه من حديث صحابي واحد (إذا لم يكن) (٨) فرداً غريباً أقوى

---

(١) من الأصل (١/ ٣٦٥) ، وفي النسخ يوجد بعدها كلمة : (بمتنه) ، ولا معنى لوجودها ، ولذلك حذفتها .

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) من (د) ، وفي بقية النسخ : بعدهما .

(٤) سقطت من (ب) ، وفي الأصل (١/ ٣٦٥) : تتعدد .

(٥) وفي (أ) ، (ب) : فيه .

(٦) سقطت من (أ) ، وليست موجودة في الأصل .

(٧) وفي (د) : لا نحكم .

(٨) سقطت من (ب) .

(مما أخرجه أحدهما) من حديث صحابي غير الصحابي الذي أخرجه الآخر ، وقد يكون العكس (١) إذا كان ما اتفقا عليه من صحابي واحد فرداً غريباً ، فيكون ذلك (٢) أقوى منه (٣) (٤) .

((الثالث)) (٥) :-

قال الزركشي :- ((انما يظهر نزول ما انفرد به مسلم عن ما انفرد به البخاري في حديث نص البخاري على تعليله فأخرجه مسلم ، أما حديث لم يتعرض له البخاري وأخرجه مسلم فكيف يكون نازلاً ، وترك البخاري له لا يقدح فيه لأنه لم يلتزم (٦) كل الصحيح (٧) ، قال :- والتحقيق أن هذه المرتبة وما قبلها غير جارية على الاطلاق ، بل قد يكون بعضها كما ذكر ، وقد يكون بعضها بخلافه ، والى ذلك يشير كلام البيهقي في المدخل حيث قال :- " فإن كان مما أخرجه الشيخان في كتابيهما وهو الدرجة الأولى من الصحاح بينة (٨) ، ثم قال :- وإن كان مما أخرجه أحدهما دون الآخر ، وبعضه دون الدرجة (٩) الأولى

---

(١) من (د) .

(٢) وفي (د) : ذاك .

(٣) سقطت من (ب) ، وهي مثبتة في بقية النسخ .

(٤) نكت ابن حجر (١٠/٣٦٣- ٣٦٥) .

(٥) وفي (د) : الرابع .

(٦) من (د) ، وفي بقية النسخ : يلزم .

(٧) وفي (أ) ، (ب) : كالصحيح .

(٨) من (د) .

(٩) سقطت من (ب) .

(ق ٧٧/ب)

في الصحة " ، قال : ويدل لذلك أنهم قد[1] يقدمون بعض ماروواه مسلم على ماروواه البخاري لمرجح[2] اقتضى ذلك ،ومن رجّح كتاب البخاري على مسلم إنما أراد ترجيح الجملة على الجملة لا كل واحدٍ واحدٍ من أحاديثه على كل واحد من أحاديث الآخر ،ومع ذلك فلا يستقيم اطلاق ترجيح ما انفرد به البخاري على مسلم[3] " انتهى .

((قلت[4])) :-

هذا لا ينقض[5] ما تقدم/تأصيله[6] !! لأنّ هذا هو القيد الذي أشرنا إليه بأنه قد يعرض للمفوق[7] مايجعله مساوياً أو فائقاً[8] ، وقد قال الحافظ ابن حجر[9] في نكته :- " هذه الأقسام التي ذكرها

---

(١) سقطت من (ب) .

(٢) وفي (ب) : المرجح .

(٣) نكت الزركشي (ق ٣٥/ أ ،ب) .

(٤) سقطت من (د) .

(٥) من (د) ، وفي بقية النسخ : لا ينقص .

(٦) وفي (د) : تفصيله .

(٧) وفي (ب) : للفرق ،وهو تحريف .

(٨) من (د) ،وفي بقية النسخ : بعده .

(٩) سقطت من (ب) .

ابن الصلاح للصحيح[١] ماشية على قواعد الأئمة ،ومحققي النقاد ، الا أنها قد لا تطرد !! لأنّ الحديث الذي ينفرد به مسلم ـ مثلاً ـ إذا فرض مجيئه[٢] من طرق[كثيره][٣] حتى يبلغ[٤] التواتر أو الشهرة القوية ،ويوافقه على تخريجه مشترطوا الصحة ـ مثلاً ـ لا يقال فيه :ـ

((إنّ ما انفرد البخاري بتخريجه إذا كان فرداً ليس له إلا مخرج واحد أقوى من ذلك ،فيحمل[٥] اطلاق ماتقدم من التقسيم على الأغلب الأكثر[٦] ".

" الخامس " :ـ

قال الزركشي :ـ ((جعل غير ابن الصلاح الشائع ماحكم بصحته أهل السنن الاربعة[٧])) .

---

(١) وفي (أ) : في الصحيح .

(٢) وفي (ب) : محبه .

(٣) من الأصل (١/٣٦٦) ، وفي النسخ : تجيره .

(٤) وفي الأصل (١/٣٦٦) : تبلغ .

(٥) وفي الأصل (١/٣٦٦): فيحمل .

(٦) نكت ابن حجر (١/٣٦٦) .

(٧) لم أقف على هذا النص في النكت !! .

وقال غيره :- بقي[1] من أقسام الصحيح مافقد شرط الاتصال عند من بعده[2] صحيحاً[3] ، وما فقد تمام الضبط ونحوه مما[4] نزل الى رتبة[5] الحسن عند من يسميه صحيحاً ،وما أخرجه الأئمة الذين التزموا الصحة .

((قلت))[6] :-

وسيأتي أنّ أصحهم صحيحاً ابن خزيمة ، ثم ابن حبان ، ثم الحاكم فينبغي[7] أن يقال :-

أصحها[8] بعد مسلم : ما اتفق عليه الثلاثة ، ثم ابن خزيمة ، وابن حبان ، أو الحاكم ، ثم ابن حبان ،ثم ابن حبان والحاكم

---

(١) وفي (أ) : هي .

(٢) من (د) ،وفي بقية النسخ : بعده .

(٣) كالمرسل عند مالك فانه يحتج به .
قال ابن عبد البر :- ((وأصل مذهب مالك رحمه الله ، والذي عليه جماعة أصحابنا المالكيين أن مرسل الثقة تجب به الحجة ويلزم به العمل كما يجب بالمسند سواء)) .
انظر التمهيد له (١/ ٢) .

(٤) وفي (د) : ينزل .

(٥) وفي (ب) : مرتبة .

(٦) سقطت من (د) .

(٧) من (د) ، ووفي بقية النسخ : ينبغي .

(٨) التصويب من عند ى ،وفي النسخ أصحهما بالتثنيه ،وليس للعبارة معنى بها .

(ق ٧٨/ أ)

ثم ابن خزيمة فقط ، ثم ابن حبان فقط ، ثم الحاكم فقط ، إن لم يكن الحديث على شرط أحد الشيخين ، ولم أر من تعرض لذلك ، ثم فائدة التقسيم المذكور تظهر عند التعارض .

((فائدة))[1] :-

قال الحاكم في المدخل[2] :- ((الصحيح من الحديث ينقسم عشرة أقسام ، خمسة متفق عليها ، وخمسة مختلف فيها ، فالأول من المتفق عليها : اختيار البخاري ومسلم - وهو الدرجة الأولى من الصحيح - وهو أن يروي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم صحابي (زال[3] عنه اسم الجهالة[4]) ، بأن يروي عنه تابعيان عدلان ، ثم يروي عنه التابعي المشهور بالرواية عن الصحابة ، وله راويان[5] ثقتان ، ثم يرويه من أتباع التابعين حافظ متقن وله رواة من الطبقة الرابعة ، ثم يكون شيخ البخاري أو مسلم حافظاً مشهوراً بالعدالة في روايته ، ثم يتداوله أهل الحديث بالقبول إلى وقتنا كالشهادة على الشهادة ، ثم قال :-

---

(١) سقطت من (ب) ، (د) .

(٢) المدخل إلى الاكليل ، وله المدخل إلى الصحيحين ، وقد وقع له رحمه الله أوهام في الاول وفي " معرفة علوم الحديث " ، نبه على أوهامه في " المدخل إلى الاكليل " الحافظ عبد الغني بن سعيد الازدي (ت٤٠٩هـ) كما في تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٤٨) .

(٣) وفي (ب) ، (جـ) : زائل .

(٤) هذه العبارة من عند السيوطي تفسيراً لكلام الحاكم ، لأن نص الحاكم في هذا الموطن هو :- " .. يرويه الصحابي المشهور بالرواية عن الصحابة ، وله راويان ثقتان .. " .

(٥) من (د) ، وفي بقية النسخ : روايتان .

والأحاديث المروية بهذا الشرط لا يبلغ عددها عشرة آلاف .

الثاني :-

مثل الأول ، الا أنه ليس لراويه (١) الصحابي الا راو واحد ، مثاله (٢) :-

حديث عروة بن مضرس لا راوي له غير الشعبي (٣) ، ولم يخرجا هذا النوع في الصحيح .

---

(١) من (د) ، وفي بقية النسخ : لرواية .

(٢) وفي (ب) : حديثا ، وهو خطأ .

(٣) وهو حديث " أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالموقف . الحديث " أخرجه أبو داود (كتاب الحج - باب من لم يدرك عرفة - ٢ / ٤٨٥) ، والترمذي (كتاب الحج - باب ماجاء فيمن أدرك الامام بجمع ... - ٣ / ٢٢٨) وقال : حديث حسن صحيح ، والنسائي (كتاب الحج - باب فيمن لم يدرك صلاة الصبح مع الامام بالمزدلفة - ٥ / ٢٦٣) ، وابن ماجة (كتاب الحج - باب من أتى عرفة قبل الفجر ليلة جمع - ٢ / ١٠٠٤) ، وأحمد (٤ / ١٥) ، والدارمي (١ / ٣٨٦) ، وابن الجارود (ص ١٦٥) والحاكم (١ / ٤٦٣) ، والبيهقي (٥ / ١١٦) .

كلهم من حديث اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن عروة بن المضرس به وهو حديث صحيح . صححه الحاكم وقال : هذا حديث على شرط كافة أئمة الحديث ، وصححه الذهبي أيضا .

وقد تابع الشعبي في الرواية عن عروة رضي الله عنه عروة بن الزبير ، وحديثه رواه الحاكم (١ / ٤٦٣) ولكن في سنده : يوسف بن خالد السمتي البصري قال عنه الحافظ في التقريب (ص ٣٨٨) : تركوه ، وكذبه ابن معين وكان من فقهاء الحنفية .

قلت فصارت المتابعة وجودها كعدمها لأن من هذه حالة لا يعتبر بحديثه ، واذا فلا تثبت هذه المتابعة - من عروة بن الزبير للشعبي ، وتبقى دعوى الحافظ ابن حجر بتفرد الشعبي عن عروة بن المضرس قائمة . وانظر المنفردات والوحدان لمسلم (ص ٤) .

(ق ٧٨/ب)

الثالث :-

(مثل الأول[١]) إلا أنّ راويه[٢] من التابعين ليس له إلا راو واحد ،

مثل :-

محمد بن جبير[٣] وعبد الرحمن بن فروخ[٤] ، وليس في الصحيح من هذه الروايات/شيء ، وكلها صحيحة .

الرابع :-

الأحاديث الأفراد الغرائب التي يتفرد[٥] بها ثقة من الثقات ،

---

(١) زيادة من السيوطي .

(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : الا أنه راوية .

(٣) (ع) محمد بن جبير بن مُطعِم - فاعل الاطعام - بن عدي ابن نوفل النوفلي ، ثقة عارف بالنسب ، مات على رأس المائة .

انظر :-

التقريب (ص٢٩٢) ، وطبقات ابن سعد (٥/ ٢٠٥) ، وطبقات خليفة ٢٤١ ، وتهذيب التهذيب (٩/ ٩١) ، وسير النبلاء (٤/ ٥٤٣) .

(٤) وفي (ب) : فروح بحاء مهملة ، وهو تصحيف .

(خت) عبد الرحمن بن فَرُّوخ - بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة ثم خاء معجمة - العدوي مولاهم ، مقبول ، من الثالثة ، ولم يصرح البخاري بذكره .

انظر : التقريب (ص٢٠٨) ، والثقات لابن حبان (٧/ ٨٧) ، والتاريخ الكبير (٥/ ٣٣٨) ، وتهذيب التهذيب (٦/ ٢٥١) ، ليس لهما من الرواة غير " عمرو بن دينار " امام أهل مكة .

انظر المدخل للحاكم (ص٩٠) .

(٥) وفي (ب) : ينفرد .

كحديث :- العلاء عن أبيه عن أبي هريرة في ((النهي عن الصوم اذا انتصف شعبان)) ، تركه مسلم لتفرد العلاء به (١) ، وقد أخرج بهذه النسخة (٢) أحاديث كثيرة (٣) .

الخامس :-

أحاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن أجدادهم ،لم تأت الرواية عن آبائهم عن أجدادهم الا عنهم كعمرو بن شعيب عن أبيه

---

(١) والحديث صحيح أخرجه الامام أحمد (٢/ ٤٤٢) ،والترمذي (كتاب الصوم - باب ماجاء في كراهية الصوم في النصف الثاني من شعبان - ٣/ ١٠٦) وقال : حديث حسن صحيح لا نعرفه الا من هذا الوجه على هذا اللفظ، وابن ماجة (كتاب الصيام - باب ماجاء في النهي أن يتقدم رمضان بصوم .. - ١/ ٥٢٨) ، والدارمي (كتاب الصيام - باب النهي عن الصوم بعد انتصاف شعبان - ١/ ٣٥٠) .

(٢) وفي (ب) : هذه .

(٣) هذه العبارة هي اختصار لقول الحاكم ، حيث قال : ما نصه :- ((وقد خرج مسلم أحاديث العلاء أكثرها في الصحيح ،وترك هذا وأشباهه مما تفرد به العلاء عن أبيه عن أبي هريرة)) .
انظر المدخل للحاكم(ص ٩١) .

عن جده ،وبهز بن حكيم(١) عن أبيه(٢) عن جده(٣) ، وإياس بن معاوية بن قرة(٤) عن أبيه(٥) عن جده(٦) ، أجدادهم صحابة ،وأحفادهم ثقات ،فهذه الخمسة

---

(١) (خت أ) أبو عبد الملك بهز بن حكيم بن معاوية القشيري ، صدوق ، مات قبل (١٦٠هـ) .

انظر التقريب(ص٤٨) ،وتاريخ ابن معين (٢ / ٦٤) ،وفيه قال ابن معين : ثقة ،وتهذيب التهذيب (١ / ٤٩٨) .

(٢) (خت ٤) أبوه : حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري ،قال النسائي : لا بأس به ،وقال العجلي : ثقة ،وذكره ابن حبان في الثقات.

انظر الكاشف(١ / ٢٤٩) ،والجرح والتعديل (٣ / ٢٠٧) ، والثقات لابن حبان (٤ / ١٦١) ،وتهذيب التهذيب(٢ / ٤٥١) ،ومن روى عن أبيه عن جده لابن قطلوبغا (ق ١٣ /ب) .

(٣) جده : معاوية بن حيدة القشيري (رضي الله عنه) .

(٤) (خت مق) أبو واثلة إياس بن معاوية بن قرة البصري القاضي ، المشهور بالذكاء ،ثقة ،مات سنة (١٢٢هـ) .

انظر التقريب(ص٤٠) ،وتاريخ ابن معين (٢ / ٤٦) ،وتهذيب التهذيب(١ / ٣٩٠) .

(٥) (ع) أبو إياس معاوية بن قرة بن إياس المزني البصري ، ثقة عالم، مات سنة (١٣٣هـ) .

انظر : التقريب(ص٣٤٢) ،وطبقات ابن سعد (٧ / ٢٢١) ، وتاريخ خليفة (ص٢٥٧) ، والجرح والتعديل (٨ / ٣٧٨) ، وسير النبلاء (٥ / ١٠٥٣) ،ومن روى عن أبيه عن جده لابن قطلوبغا (ق ٩ /ب) .

(٦) جده : هو قرة بن إياس بن هلال المزني رضي الله عنه .

مخرجه في كتب الأئمة ، محتج بها ، ولم يخرج منها في الصحيحين (١) (غير القسم الأول (٢)) ، وأما الأقسام المختلف فيها فهي :- المراسيل ، وأحاديث المدلسين (٣) اذا لم يذكروا السماع ، (وما أسنده (٤)) ثقة وأرسله (٥) ثقات ، (وروايات الثقات غير الحفاظ العارفين (٦) ، وروايات المبتدعة اذا كانوا صادقين (٧))) انتهى كلام الحاكم .

---

(١) إلى هنا نص الحاكم أبي عبد الله رحمه الله، وأما مابعده وهو قوله (غير القسم الأول) فمن السيوطي ، وإلا فإن العبارة بدون ما أضافه السيوطي مما يوهم الحاكم فيه وهو قوله : (. . ولم يخرج في الصحيحين منها حديث . .) لأنه هو نفسه ذكر القسم الأول (ص) مما هو على شرطهما . تفو به بدعتهم فيتهمونه بذلك .

(٢) عبارات من السيوطي ليست في الأصل ، وانما نقل المعنى وصاغها بأسلوبه .

(٣) وفي (ب) ، ج) : اذ

(٤) عبارات من السيوطي ليست في الأصل ، وانما نقل المعنى وصاغها بأسلوبه .

(٥) وفي (ب) : وما أرسله ، وفي (د) : كلمة غير واضحة .

(٦) عبارات من السيوطي ليست في الأصل ، وإنما نقل المعني وصاغها بأسلوبه .

(٧) انظر المدخل في أصول الحديث (ص ٨١ - ص ٩٦) .

قال الحافظ ابن حجر في النكت :-

((وكل من هذه الأقسام التي ذكرها مدخول ، ولولا أنّ جماعة من المصنفين كالمجد ابن الأثير (١) في مقدمة جامع الأصول (٢) تلقوا كلامه فيها بالقبول لقلة اهتمامهم بمعرفة هذا الشأن ،واستراحهم الى تقليد المتقدم/ دون البحث والنظر ،لأعرضت عن تعقب كلامه

---

(١) والبيهقي كذلك حيث قال في (كتاب الزكاة - باب ماورد فيمن كتمه - ٤/ ١٠٥) من سننه عند ذكر حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ،وهو حديث : ((في كل أربعين من الابل السائمة ابنة لبون . . . الحديث)) قال :-

((فأما البخاري ومسلم رحمهما الله فإنهما لم يخرجاه جرياً على عادتهما في أنّ الصحابي أو التابعي إذا لم يكن له إلا راو واحد لم يخرجا حديثه في الصحيحين ، ومعاوية ابن حَيْدَة القشيري لم يشتهر عنهما رواية ثقة عنه غير ابنه ، فلم يخرجا حديثه في الصحيح)) . وانظر كذلك فتح المغيث (ص ٤٢) .

وقد تبع الحاكم والبيهقي في تحميل الشيخين هذا الشرط الذي لم يشترطاه القاضي أبو بكر ابن العربي أيضاً ،حيث قال في العارضة (١/ ٨٧) في أول شرحه لحديث : " هو الطهور ماؤه . . " قال : " وقد قال البخاري : هو صحيح ،ولكن لم يخرجه لأنه رواه واحد عن واحد " .

(٢) مقدمه جامع الأصول (١/ ١٦٠) .

فأما[1] القسم الأول الذي ادعى أنه شرط الشيخين فمنقوض بأنهما لم يشترطا ذلك ، ولا يقتضيه تصرفهما ، وهو ظاهر بين لمن نظر في كتابيهما[2] ، وأما زعمه بأنه ليس في الصحيحين شيء من رواية صحابي ليس له الا راو واحد !! .

---

(١) وفي (د) وأما .

(٢) من (د) وفي بقية النسخ : كتابهما ، وكذلك رد على الحاكم في دعواه هذه كل من الحازمي والمقدسي ، قال المقدسي: "البخاري ومسلم لم يشترطا هذا الشرط ولا نقل عن واحد منهما أنه قال ذلك ، والحاكم قدر هذا التقدير وشرط لهما هذا الشرط على ماظن".

انظر شروط الأئمة للحازمي (ص ٤٠) ، وشروط الأئمة الستة للمقدسي ص ١٦ .

ومما ينقض كلام الحاكم ودعواه في شرط الشيخين أن أول حديث في جامع البخاري وهو حديث "انما الاعمال بالنيات" ، وآخر حديث فيه وهو حديث "كلمتان خفيفتان" فردان غريبان باعتبار المخرج .

بل في الصحيحين ما يزيد على مائتي حديث من الافراد والغرائب جمعها الحافظ الضياء المقدسي في مؤلف سماه "غرائب الصحيح وأفراده" وستأتي الاشارة اليه .

انظر شذرات الذهب (٥ / ٢٣٥) ، وذكر بأن كتاب الافراد له في جزء وغرائبه في تسعة أجزاء ، والرسالة المستطرفة (ص ١١٣) .

٠٠/٠٠

ثم وقفت على كلام للدكتور نورالدين عتر يخرج فيه للحاكم في دعواه ويرد على الحازمي والمقدسي فقال :-

((ولكن الحازمي ظن أن الحاكم يذهب الى أنّ شرط الشيخين هو اخراج الحديث المروي عن عدلين إلى نهاية السند ، وتبعه في هذا الظن بعض العلماء كأبي العباس القرطبي . . والحقيقة أنه لم يرد ذلك ويبعد من الحاكم أن يذهب ذلك المذهب ، ولو أراد ما فهمه المعترضون لقال : الحديث الذي يرويه صحابيان . . الخ ، وكيف يصدر من الحاكم ذلك وقاله الحازمي ، وقد وضع كتابه " المستدرك " ، واستدرك فيه على الشيخين أحاديث على شرطهما لم يخرجاها فكيف يمكن أن يريد ذلك المعنى ؟ ويبعد في المذهب هذا البعد . . ؟ " .

انظر كتاب الامام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين (ص ٦٠ ، ص ٦١) .

قلت : وما رد به الدكتور على الحازمي والمقدسي غير جيد ، لأنه تأويل منه لمراد الحاكم ، ومخالفة لما ذهب إليه حفاظ الحديث حيث بينوا أنّ مراد الحاكم هو ذاك الذي عبّر له لفظا ، ومن هؤلاء الحفاظ الذين بينوا مراد الحاكم من شرط الشيخين ، وأنه كما فهم الحازمي والمقدسي لا كما تأوله د . المترالسخاوي ، بل نقل عن الحاكم ما يدل على رجوعه عن رأيه فيما يتعلق بالقسم الأول ، قال رحمه الله :- " وقد وجدت في كلام الحاكم التصريح باستثناء الصحابة من ذلك ، وإن كان مناقضا لكلامه الأول ، ولعله رجع عنه إلى هذا ، فقال : الصحابي المعروف إذا لم نجد له راوياً غير تابعي واحد معروف احتججنا به وصححنا حديثه إذ هو على شرطهما جميعا.. " .

انظر فتح المغيث (ص ٤٣) .

وقال د . ملا خاطر : فالذي يظهر أن الحاكم رحمه الله قد تراجع عن هذا القيد وذلك لما وجده في الصحيحين من وجود بعض الصحابة لا يروي عنهم إلا واحد .

انظر مكانه الصحيحين (ص ١٢٢) .

فمردود ، فإنّ البخاري أخرج حديث مرداس الأسلمي ، وليس له راو إلا قيس بن [أبي](١) حازم(٢) ، في أمثلة كثيرة مذكورة (في أثناء الكتاب)(٣) ، وأما قوله : ليس في الصحيحين من رواية تابعي ليس له الا راو واحد !! فمردود أيضاً فقد أخرج البخاري حديث الزهري عن عمر بن محمد بن جبير بن مطعم(٤) ، ولم يرو عنه غير الزهري ،

---

(١) من (د) و سقطت من بقية النسخ .

(٢) هذا الكلام من الحافظ بن حجر كلام مجمل ، وقد ورد عنه كلام في هذا الأمر جيد لأن فيه تفصيلا ودقة أكثر مما قاله هنا ، قال تعقيباً على رد الحازمي وان ظاهر المذكور آنفا :- " . . وهو - أي كلام الحاكم - وان كان منتقضاً في حق بعض الصحابة الذين أخرجا لهم فانه معتبر في حق من بعدهم ، فليس في الكتاب حديث أصل من رواية من ليس له الا راو واحد فقط . انظر فتح المغيث ص٢٤٣ .

(٣) من (د) ، وحديث مرداس :- " يذهب الصالحون الأول فالأول ويبقى حثالة كحثالة الشعير . . الحديث " .
أخرجه البخاري في كتاب الرقاق - باب ذهاب الصالحين (١١ / ٢٥١) وأحمد (٤ / ١٩٣) ، والقضاعي في مسنده (١ / ٣٥٥) ، والطبراني في الكبير (٢٠ / ٧٠٨) ، والبيهقي (١٠ / ١٢٢) كلهم من طرق عن اسماعيل ابن أبي خالد وبيان عن قيس عن مرداس به .

(٤) (خ) عمر بن محمد بن جبير بن مُطْعِم ، ثقة ، ماروى عنه غير الزهري ، من السادسة . انظر : التقريب (ص٢٥٦) ، والثقات لابن حبان ١٨٤٧ ، وتهذيب الكمال (٤ / ق٥٢٦ / أ) ، وتهذيب التهذيب (٧ / ٤٩٤) .

(٥) والحديث أخرجه البخاري (كتاب الخمس - باب فرض الخمس - ٢ / ١٩٩) بسنده الى ابن شهاب قال أخبرني عمر بن محمد بن جبير بن مطعم أن محمد بن جبير قال أخبرني جبير بن مطعم : " انه بينا هو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه الناس مقبلا - من حنين علقت رسول الله صلى الله عليه وسلم الاعراب . . . الحديث " . قال المزي رحمه الله - بعد أن ساق هذا الحديث باسناده العالي في تهذيبه - قال : ورواه يعني هذا الحديث - البخاري من وجه آخر . (٦ / ق٥١٢ / أ) .
قلت : أخرجه البخاري في (كتاب الجهاد - باب الشجاعة في الحرب والجبن - ٢ / ١٤١) من حديث شعيب عن الزهري بنحو ماسبق .

في أمثلة قليلة لذلك ، (كعبد الله بن وديعة [١] ، وربيعة بن عطاء [٢] [٣]) ، .

---

(١) (خ ق) عبد الله بن وديعة بن خدام الأنصاري المدني ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وذكر الحاكم عن الدارقطني : أنه ثقة ، وقال الحافظ عنه في التقريب :- مختلف في صحبته ، قتل بالحرة .

انظر : تهذيب التهذيب (٦ / ٦٨) ، والتقريب (ص ١٩٣) ، الثقات لابن حبان (٥ / ٥٤) ، والكاشف ١٤٠ .

وتفرد بالرواية عنه أبو سعيد المقبري . كما في تهذيب الكمال (٤ / ق ٧٤٨ / أ) .

(٢) (م س) ربيعة بن عطاء الزهري مولاهم المدني مولى ابن سباع ، ثقة من السادسة .

انظر التقريب (ص ٢٠١) ، والجرح والتعديل (٣ / ٤٧٧) ، والتاريخ الكبير (٣ / ٢٨٩) ، وتهذيب التهذيب (٣ / ٢٦٠) ، وتفرد بالرواية عنه : بكير بن الأشج . كما في تهذيب التهذيب .

(٣) مابين القوسين لا يوجد في النكت المطبوعة ، فوجودها هنا يحتمل أحد أمور ثلاثة :-

١ - أنّ النص قد نقله السيوطي من النكت الكبرى ، وأن فيها مادة علمية مشتركة مع النكت المطبوعة (الصغرى) التي هي كما قال عنها الحافظ ابن حجر : " تتمة التنكيت على كتاب ابن الصلاح " .

انظر مقدمة الحافظ في النكت (١ / ٢٢٢) .

٢ - أو أن السيوطي عنده نسخة من النكت (الصغرى) فيها هذه الزيادة ، وليست هي التي اعتمد عليها المحقق د . ربيع ، على الرغم من أنها خمس نسخ .

٣ - وإما أنّ هذه الزيادات هي اضافات وتعليقات من الحافظ السيوطي على متن النكت لابن حجر .

وأما قوله : إنَّ الغرائب الأفراد ليس في الصحيحين منها شيء ، فليس كذلك ، بل فيهما قدر مائتي[1] حديث قد جمعها[2] الحافظ ضياء الدين المقدسي[3] في جزء مفرد (يسمى غرائب الصحيح[4][5]) ، وأما [قوله[6]] إنه ليس فيهما من روايات من روى عن أبيه عن جده مع

---

(١) من (د) ، وفي (أ) : قدرة هي .

(٢) وفي (جـ) قد جمعهما .

(٣) ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد المقدسي ثم الدمشقي الصالحي الحنبلي ، الحافظ الحجة محدث الشام شيخ السنة ، صاحب التصانيف النافعة ، توفي سنة (٦٤٣هـ) .

انظر تذكرة الحفاظ (٤/١٤٠٥) ، وفوت الوفيات (٣/٤٢٦) ، والبداية والنهاية (١٣/١٦٩) ، وشذرات الذهب (٥/٢٢٤) .

(٤) انظر الرسالة المستطرفة (ص١١٣) واسمه فيه : (غرائب الصحيح وأفراده) .

(٥) ما بين القوسين لا يوجد في النكت المطبوعة .

(٦) سقطت من (أ)

(ق ٧٩/ب)

تفرد الابن بذلك عن أبيه (فليس المانع من اخراج هذا القسم في الصحيحين كون الرواية وقعت عن الأب عن الجد ، بل كون الراوي أو أبيه ليس على شرطهما ، والا ففيهما أو في أحدهما ، من ذلك رواية علي ابن الحسين (١) بن علي عن أبيه عن جده (٢) ، ورواية محمد بن زيد (٣) بن عبد الله بن عمر (٤) عن أبيه (٥) عن جده/ ، ورواية أُبَيّ بن عباس

---

(١) من (د) و (ب) ، في (أ) و (جـ) : الحسن .

(٢) انظر الروايات من هذا الطريق . تحفة الأشراف (٧/الارقام ١٠٠٧٠ ، ١٠٠٧٢ ، ١٠٠٧٣ ، ١٠٠٧٥ ، ١٠٠٧٦ ، ١٠٠٧٧) .

(٣) سقطت من (ب) .

(٤) (ع) محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر المدني ، ثقة ، من الثالثة .

انظر :

التقريب (ص ٢٩٨) ، والتاريخ الكبير (١/٨٤) ، والجرح والتعديل (٧/٢٥٦) ، وسير النبلاء (٥/١٠٥) .

(٥) (خ م س ق) زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، ثقة ، ولد في خلافة جده .

انظر :-

التقريب (ص ١١٣) ، والجرح والتعديل (٣/٥٦٦) ، وتهذيب التهذيب (٣/٤١٦) ، ولم أقف على الرواية في الصحيحين أو أحدهما من هذا الطريق .

ابن سهل بن سعد عن أبيه عن جده (١) ، ورواية اسحاق بن عبد الله ابن أبي طلحة (٢) عن أبيه (٣) عن جده (٤) ، ورواية الحسن (٥)

---

(١) تقدم الكلام على هذه الرواية ص ٦٨٣، وقد أخرجها مسلم في صحيحه .

(٢) (٤) اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، حجة ، توفي سنة (١٣٤هـ) .

انظر الكاشف (١/ ١١١) ، والتاريخ الكبير (١/ ٣٩٣) ، وتهذيب التهذيب (١/ ٢٣٩) .

(٣) (م س) عبد الله بن أبي طلحة واسمه : زيد بن سهل الأنصاري المدني . ولد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وثقه ابن سعد ، مات سنة (٨٤هـ) وقيل استشهد بفارس ، وهو أخو أنس لأمه .

انظر : التقريب (ص ١٧٧) ، والثقات لابن حبان (٥/ ١٣) ، وتاريخ ابن معين (٢/ ٣١٤) .

(٤) هو زيد بن سهل الأنصاري (رضي الله عنه) ، وانظر الروايات بهذا الاسناد تحفة الأشراف (٣/ ٢٤٨ ، ٢٤٩) .

(٥) (ع) أبو محمد الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني ، وأبوه : ابن الحنفية ، ثقة فقيه ، يقال : إنه أول من تكلم في الارجاء ، وألف فيه رسالة ، مات سنة مائة أو قبلها بسنة .

انظر : التقريب (ص ٧٢) ، وطبقات ابن سعد (٥/ ٣٢٨) ، والمعرفة والتاريخ (١/ ٥٤٣) ، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص ٦٣) ؛ وسير النبلاء (٤/ ١٣٠) .

وعبد الله[١] ابني محمد بن علي بن أبي طالب عن أبيهما[٢] عن جدهما[٣]، ورواية حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب[٤] عن أبيه[٥]

---

(١) (ع) أبو هاشم عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي قال ابن سعد : ثقة قليل الحديث ، مات سنة (٩٨هـ).

انظر الخلاصة للخزرجي (٢ / ٩٦)، وطبقات ابن سعد (٥ / ٣٢٧)، والتاريخ الكبير (٥ / ١٨٧)، وسير النبلاء (٤/ ١٢٩).

(٢) (ع) أبوالقاسم محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي ، ابن الحنفية المدني ، ثقة عالم مات بعد الثمانين.

انظر التقريب (ص٣١٢)، وتسمية من روى عنه من أولاد العشرة لابن المديني (ص٩٧)، وطبقات ابن سعد (٥ / ٩١).

(٣) علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، والحديث المروي من هذا الطريق رواه البخاري (كتاب المغازي - باب غزوة خيبر - ٣ / ٥٢) وهو حديث " نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن متعة النساء يوم خيبر.. الحديث ".

(٤) (ع) حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ، ثقة ، متفق على الاحتجاج به ، توفي في حدود سنة تسعين.

انظر : الكاشف (١ / ٢٤٠)، والتاريخ الكبير (٢ / ٣٥٩)، وسير النبلاء (٤ / ١٩٦)، وتهذيب التهذيب (٢ / ٤٠٢).

(٥) (خ م د ت س) أبو عمرو عاصم بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي رضي الله عنه.

عن جده [١] ، ورواية سعيد بن المسيب (بن حزن) [٢] عن أبيه عن جده [٣] ، وغير ذلك مما تفرد به بعضهم .

وأما الأقسام المختلف فيها وليس [٤] في الصحيحين شيء منها (فالأول كما قال [٥]) نعم قد يخرجان منه في الشواهد ، وفي الثاني نظر يعرف من كلامنا في التدليس ، (وأما الثالث فقد [٦] اعترض عليه العلائي بأنّ في الصحيحين عدة أحاديث اختلف في وصلها وارسالها ،

---

(١) عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، والحديث من هذا الطريق هو حديث الأذان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :- " إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ اَللهُ أَكْبَرُ . . . الحديث " . رواه مسلم في (كتاب الصلاة - باب استحباب القول مثل المؤذن - ١/ ٢٨٩) .

(٢) المسيب بن حزن بن أبي وهب المخزومي رضي الله عنهما .

(٣) من (د) .

(٤) وفي (ب) : - فليس .

(٥) مابين القوسين لا يوجد في النكت (١/ ٣٦٨) ، ونص العبارة في النكت :- " . . مع تفرد الابن بذلك عن أبيه فمنتقض برواية سعيد ابن المسيب عن أبيه عن جده ، وبرواية عبد الله والحسن ابني محمد ابن علي عن أبيهما عن علي وغير ذلك " ، وفيما يتعلق بعدم وجود النص السابق ذكرته آنفا " .

(٦) وفي (ب) : - وقد .

ولا يرد عليه !! لأن كلامه فيما هو أعم من الصحيحين (١) ، وأما الرابع فقال العلائي : هو متفق على قبوله والاحتجاج به إذا وجدت فيه شرائط القبول ، وليس من المختلف فيه البتة ، قال : ولا يبلغ الحفاظ العارفون نصف رواة الصحيحين ، وليس كونه حافظاً شرطاً وإلا لما احتج بغالب الرواة ، .

وقال/الحافظ ابن حجر :- الحاكم انما فرض الخلاف فيه بين أكثر أهل الحديث ، وبين أبي حنيفة ومالك ، قال : وحيث يقع في الصحيحين الاخراج لغير الحافظ ، يكونان قد أخرجا له أصلا يقويه ، وأما الخامس : ففي الصحيحين أحاديث عن جماعة من المبتدعة عرف صدقهم واشتهرت معرفتهم بالحديث (٢) ، فلم يطرحوا [للبدعة] (٣) لكنهم من غير الدعاة

---

(١) أو قضية تعارض الوصل مع الارسال رجح العلائي نفسه ماذهب إليه الغزالي في " المستصفى " حيث قال :-

((والمختار على قياس رد المرسل أنّ التابعي إذا عرف بصريح خبره ، أو بعادته أنه لا يروي إلا عن صحابي قبل مرسله وان لم يعرف ذلك فلا يقبل لأنهم قد يروون من غير الصحابي من الأعراب الذين لا صحبة لهم ، وإنما ثبتلنا عدالة أهل الصحبة)) .

قال العلائي :- فهذا القول أرجح الأقوال في هذه المسألة وأعدلها .

انظر المستصفي (١/ ١٧٠) ، وجامع التحصيل (ص ٣٤) .

(٢) مابين القوسين لا يوجد في النكت .

(٣) من (د) ، وفي بقية النسخ :- للمبتدعة .

ولا الغلاة (١) ، وأكثر مايخرجان من هذا القسم في غير الأحكام ، [نعم (٢)] وقد أخرجا لبعض (الغلاة الدعاة (٣)) ، كعمران بن حطان (٤) ، وعباد ابن يعقوب (٥) وغيرهما ، الا أنهما لم يخرجا لأحد منهم

---

(١) الدعاة الى بدعهم سيذكر مثالا على ذلك ، وأما الغلاة فكغلاة الروافض الذين أدعوا حلول الألهية في علي أو غيره .
قال الذهبي : أما البدعة الكبرى كالرفض الكامل والغلو فيه ، والحط على الشيخين أبي بكر وعمر رضى الله عنهما ، فلا ولا كرامة - أي لاتقبل مروياتهم - ، لا سيما ولست استحضر الآن من هذا الضرب رجلاً صادقاً ولا مأموناً ، بل الكذب شعارهم ، والنفاق والتقية وشارهم فكيف يقبل من هذا حالة حاشا وكلا .

انظر هدي الساري (ص ٣٨٥) ، وفتح المغيث (ص ٣٢٩) ، والميزان (١ / ٤) .

(٢) من (د) وقد سقطت من بقية النسخ .

(٣) وفي (د) : - الدعاة الغلاة .

(٤) (خ د س) عمران بن حطّان - بكسر الحاء وتشديد الطاء المهملتين - السدوسي ، صدوق ، الا أنه كان على مذهب الخوارج ، ويقال رجع عن ذلك ، مات سنة (٨٤هـ) .

انظر : التقريب (ص ٢٦٤) ، وطبقات خليفه (ص ٢٠٨) ، وميزان الاعتدال (٣ / ٢٣٥) ، وتهذيب التهذيب (٨ / ١٢٧) .

(٥) (خ ت ق) عباد بن يعقوب الأسدي الرواجني الكوفي ، من غلاة الشيعة ورؤس البدع ، لكنه صادق في الحديث ، روى عنه البخاري حديثا في الصحيح مقرونا بآخر .
وقال أبوحاتم : شيخ ثقة ، وقال ابن خزيمة : حدثنا الثقة في روايته ، المتهم في دينه عباد ، وقال الدارقطني : عباد شيعي صدوق ، مات سنه (٢٥٠هـ) .
انظر : ميزان الاعتدال (٢ / ٣٧٩) ، والجرح والتعديل (٦ / ٨٨) ، وهدي الساري (ص ٤١٢) .

الا ما توبع عليه (١) ، قال : وقد فات الحاكم الأقسام المختلف فيها

---

(١) مثال ما أخرجه البخاري من طريق عمران بن حطان حديث " الحرير" فقد رواه بسنده إلى عمران بن حطان قال سألت عائشة عن الحرير؟ فقالت ائت ابن عباس فسله ، قال فسألته فقال : سل ابن عمر قال فسألت ابن عمر فقال : أخبرني أبو حفص - يعني عمر بن الخطاب - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : - " إِنَّمَا يَلْبَسُ الحَرِيرَ فِي الدُّنيَا مَن لَا خَلَاقَ لَهُ فِي الآخِرَةِ . . . " الحديث .

رواه في : (كتاب اللباس - باب لبس الحرير للرجال - ١٠/ ٢٨٥) ، وأراد البخاري في سياقه لرواية ابن رجاء تصريح يحيى بتحديث عمران له بهذا الحديث .

قال الحافظ :- وليس له في البخاري سوى هذا الموضع وهو متابعة وآخر في باب نقش الصور .

قلت أخرجه البخاري في (كتاب اللباس) وساقه بسنده إلى عمران بن حطان أن عائشة رضي الله عنها حدثته أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يترك في بيته شيئاً فيه تصاليب الا نقضه .

(انظر فتح الباري ١٠/ ٢٨٩) .

وقد نقل الحافظ ابن حجر عدة تأويلات لاخراج البخاري حديث عمران :-

١ - أن البخاري حمل عنه قبل أن يرى رأي الخوارج (واستبعده الحافظ نفسه) .

٢ - أو أن عمران رجع آخر عمره عن رأي الخوارج (حكاه أبوزكريا الموصلي في تاريخ الموصل ، والحافظ نفسه له قولان في هذا التأويل ، قال في هدى الساري ص٤٣٣ :- ((فان صح كان عذراً جيداً)) ، وقال في الفتح نفسه (١٠/ ٢٩٠) : ((وقد قيل ان عمران تاب من بدعته وهو بعيد)) .

٠٠/٠٠

٠٠/٠٠

٣ ـ أو أن البخاري أخرج حديثه في المتابعات .

قال الحافظ : " فلا يضر التخريج عمن هذه سبيله في المتابعات) ، وقد رجح السخاوي هذا الوجه فقال :ـ

(ثالثها) وهو المعتمد المعول عليه ،أنه لم يخرج له سوى حديثاً واحداً مع كونه في المتابعات ،ولا يضر التخريج لمثله .

(قلت كلام ابن حجر والسخاوي لا اعتراض عليه فيما يتعلق بالحديث الأول الذي رواه البخاري في المتابعات ، وأما الحديث الثاني لعمران الذي رواه البخاري أصلا فيبقى الاعتراض على البخاري فيه واردا ،وأما السخاوي فكلامه يدل على أنه لم يقف على حديث عمران الثاني .

انظر (هدي الساري ٤٢٣) ،والفتح (١٠/ ٢٩٠ ، ٣٨٥) ،وفتح المغيث للسخاوي (ص ٣٢٩) .

وأما حديث (عباد بن يعقوب الرواجني) فقد أخرجه البخاري (كتاب التوحيد ـ باب وسمّى النبي الصلاة عملاً ـ ١٣/ ٥١٠) رواه بسنده إلى ابن مسعود رضي الله عنه أنّ رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم أي الأعمال أفضل . . . الحديث " فقد رواه مسلم من طرق غير طريق عباد عن ابن مسعود بنحوه .

وعن دقة البخاري روايته الحديث عن عبّاد مقرونا للكلام المتقدم فيه .

قال أبو مسعود الدمشقي :ـ ((ولم يرو البخاري عن عباد بن يعقوب غير هذا الحديث ، وهو الرواجني وكان من كبار الشيعة)) .

انظر : هدي الساري (ص٤١٢) ،والفتح (١٣/ ٥١٠) ، وتحفة الاشراف (٧/ ٣٠) .

(ق ٨٠/ب)

قسم آخر نبّه عليه القاضي عياض[١] ، والنووي في شرح مسلم !! وهو رواية المستورين[٢] فإنّ رواياتهم مما اختلف في قبوله[٣] ورده (، قال : ولكن يمكن الجواب عن الحاكم في ذلك بأنّ هذا القسم وإن كان مما اختلف في قبول حديثهم[٤]) ورده ، إلا أنه لم يطلق أحد على حديثهم اسم الصحة بل الذين قبلوه من جملة الحسن بشرطين :-

(١) أن لا تكون رواياتهم شاذة .

(٢) وأن يوافقهم غيرهم على رواية ما رووه ، فقبولها حينئذ[٥] إنما هو باعتبار المجموعية كما قرر في نوع الحسن[٦] انتهى .

---

(١) انظر اكمال المعلم (١/ق ٤/ب) .

(٢) المنهاج (١/ ٢٨) ، وعرّف فيه النووي المستور بقوله : المستور هو مجهول العدالة باطنا مع وجودها ظاهراً ، ورواية المستور مقبولة عند البعض بناء على تحسين الظن به لعدالته الظاهرة ، قال السيوطي :-

وَفِي الأَصَحِّ يُقْبَلُ المَسْتُورُ فِي ظَاهِرِهِ عَدْلٌ وَبَاطِنٌ خَفِيْ

وعند بعض المحدثين لا يقبل حتى يتبين حاله ، قال السخاوي :-

((والتحقيق أنّ رواية المستور . لا يطلق القول بردها ولا بقبولها ، بل يقال هي موقوفة إلى استبانة حاله)) ، وقد تقدم (ص ٤٨٧) بحث المستور من وجوه آخر فانظره .

وانظر لبحث المستور زيادة على ما تقدم تدريب الراوي (١/ ٣١٦) ، وألفية السيوطي مع منهج ذوي النظر (ص ١٠٤) ، والالفية بشرح أحمد شاكر (ص ١٠٣) .

(٣) وفي (ب) :- قبول حديثهم .

(٤) سقطت من (ب) .

(٥) من (د) .

(٦) انظر نكت ابن حجر (١/ ٣٦٧) مع زيادات كثيرة في المنقول . .

وقال أبو علي الحسين بن محمد الجياني فيما حكاه [عنه](١) النووي في شرح مسلم :- " الناقلون سبع طبقات ، ثلاث(٢) مقبولة ، وثلاث(٣) مردودة(٤) ، والسابعة(٥) مختلف فيها ، فالأولى (من المقبولة(٦)) :- أئمة الحديث وحفاظهم ، يقبل تفردهم وهم الحجة على من خالفهم .(٧)

والثانية : دونهم في الحفظ والضبط ، لحقهم بعض وهم .(٨)

---

(١) من (د) ، وقد سقطت من بقية النسخ .

(٢) ، (٣) من (د) ، وفي بقية النسخ : ثلاثة .

(٤) وفي الأصل : وثلاث متروكة . (المنهاج ١/٢٨) .

(٥) وفي (ب) :- والسابقة وهو تحريف .

(٦) زيادة من المصنف .

(٧) كشعبة بن الحجاج (ت ١٦٠هـ) ، وعبد الرحمن بن مهدي (ت١٩٨هـ) ، ويحيى بن معين (ت٢٣٣هـ) .
انظر تراجمهم في تذكرة الحفاظ (١/١٩٣ ، ٢٩٣-٢/٤٢٩) على الترتيب .

(٨) كحفص بن غياث النخعي (ع) ، ثقة فقيه تغير حفظه قليلاً في الآخر (ت ١٩٤هـ) .
انظر التقريب (ص١٧٩) ، وشرح علل الترمذي (٢/٥٩٣) وسليمان بن داود الطيالسي (خت م أ) ، قال ابن رجب : حدّث من حفظه فوهم ، وكان حفظه كثير ، (ت ٢٠٤هـ) .
انظر التقريب (ص١٣٣) ، وشرح علل الترمذي (٢/٥٩٦) ، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني (ع) ، ثقة حافظ مصنف شهير عمي في آخر عمره فتغير ، (ت ٢١١هـ) .
انظر التقريب (ص٢١٣) ، وشرح علل الترمذي (٢/٥٨٥) .

والثالثة :-

قوم ثبت صدقهم ، (ومعرفتهم)[١] ، لكن جنحوا إلى مذاهب[٢] الأهواء ، من غير أن يكونوا غلاة ولا دعاة[٣] ، فهذه الطبقات احتمل أهل الحديث الرواية عنهم ، وعليهم يدور نقل الحديث ، (والأولى من المردودة[٤]) من وُسِمَ بالكذب ووضع الحديث[٥] ، والثانية من غلب عليهم[٦] الوهم

---

(١) زيادة من المصنف .

(٢) وفي (ب) : - مذهب .

(٣) مثل : سعيد بن أبي عروبة (ع) ثقة حافظ .
قال أحمد : كان يقول بالقدر ويكتمه ، (ت ١٥٦ هـ) .
انظر التقريب (ص ١٢٤) ، وتهذيب التهذيب (٤ / ٦٥) . وعلقمة ابن مرثد الحضرمي ، (ع) ثقة .
قال السخاوي : رمي بالارجاء من السادسة .
انظر التقريب (ص ٢٤٣) ، وفتح المغيث (ص ٣٣١) .
ومسعر بن كدام ، (ع) ثقة ثبت .
قال ابن حبان كان مرجئاً ، من السادسة .
انظر التقريب (ص ٣٣٤) ، وتهذيب التهذيب (١٠ / ١١٥) .

(٤) زيادة من المصنف .

(٥) مثل : داود بن المُحَبَّر (قد ق) ، (ت ٢٠٦ هـ) .
انظر التقريب (ص ٩٧) ، والكشف الحثيث (ص ١٧٤) . وجعفر بن الزبير الحنفي (ق) ، كذبه شعبة ، (ت ١٦٧ هـ) .
انظر التقريب (ص ٥٥) ، والكشف الحثيث (ص ١٢٦) .
ومحمد بن عبد الله الأنصاري (فق) ، كذبوه ، من الثامنة .
انظر التقريب (ص ٣٠٤) ، والكشف الحثيث (ص ٣٨٢) .

(٦) وفي (ب) ، (د) : عليه .

والمغلظ[1] ، والثالثة قوم غلوا في البدعة ، ودعوا إليها وحرفوا[2] الروايات ليحتجوا بها[3] ، وأما السابعة : المختلف فيها ، فقوم مجهولون[4]

---

(١) مثل : اسماعيل بن ابراهيم بن مهاجر البجلي الكوفي (تق) ، ضعيف ، قال ابن حبان : كان فاحش الخطأ ، من السابعة .
انظر : التقريب (ص ٣٢) ، والمجروحين (١ / ١٢٢) ، وتهذيب التهذيب (١ / ٢٧٩) .
وعبد الكريم بن أبي المخارق (خت م ل ت س ق) ، ضعيف ، .
قال ابن حبان : وكان كثير الوهم ، فاحش الخطأ فيما يروي ، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج بأخباره ، (ت ١٢٦ هـ) .
انظر : التقريب (ص ٢١٧) ، والمجروحين (٢ / ١٤٤) ، وتهذيب التهذيب (٦ / ٣٧٦) ، وأبي سعيد مسلمة بن علي الخشني (ق) ، متروك ، .
قال ابن حبان : كان ممن يقلب الأسانيد ، ويروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم توهماً فلما فحش ذلك منه بطل الاحتجاج به ، مات سنة تسعين .
انظر التقريب (ص ٣٣٧) ، والمجروحين (٣ / ٣٣) ، وتهذيب التهذيب (١٠ / ١٤٦) .

(٢) وفي (أ) كلمه غير واضحة ، وفي (جـ) : - فحرموا ، وفي (د) : فحرفوا .

(٣) مثل : عباد بن يعقوب الرواجني (خ ت ق) وكان رافضياً (ت ٢٥٠ هـ) وعطية بن سعيد العوفي (بخ د ت ق) ، كان شيعياً مدلساً (ت ١١١ هـ) وعمران بن حطان (خ د س) كان على مذهب الخوارج وكان داعية اليه .
انظر التقريب على الترتيب (ص ١٦٤ ، ٢٤٠ ، ٢٦٤) .

(٤) مثل : زياد السهمي (مد) ، مجهول ، من الثالثة ، وزياد الطائي ، (ت) ، مجهول ، أرسل عن أبي هريرة ، من السادسة ، وعبد الرحمن ابن ثعلبة بن عمرو الانصاري (ق) ، مجهول ، من الثالثة .
انظر التقريب (ص ١١١ ، ص ١٩٩) .

لتفردوا بروايات فقبلهم قوم ، (وردهم)[1] آخرون))[2] .

قال العلائي[3] :- هذه الأقسام التي ذكرها ظاهرة لكنها في الرواة .

وقال ابن العربي في شرح الترمذي :- الصحيح من الحديث[4] على عشر مراتب !! (أولها) : صحيح مطلق وهو الذي لا خلاف فيه ، ولا كلام عليه ، وهو قليل جداً ، عزيز في الباب .

(الثاني) :- صحيح بنقل عدل واحد .

(الثالث) :- صحيح شاذ بغير شواهد[5] ، والقسم الثاني ينقسم الى قسمين ، (بنقل عدل واحد عن الصحابي)[6] ، أو نقل عدل

---

(١) وفي الأصل :- ووقفهم آخرون .

(٢) المنهاج (١/٢٨) .

(٣) انظر استقصاء الأثر (ق ٢٦/ب) .

(٤) وفي (د) :- من الاحاديث .

(٥) الشاهد ، قال الحافظ ابن حجر :- أن يروي متن الحديث من طريق صحابي آخر يشبهه في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط .
قال السيوطي :-
وَإِنْ يَكُنْ مَتْنٌ بِمَعْنَاهُ وَرَدْ ... فَشَاهِدٌ وَفَاقِدٌ ذَيْنِ انْفَرَدْ
انظر : نخبة الفكر مع شرح القاري (ص٢٩ ، ومقدمة ابن الصلاح (ص١٨٢) ، وفتح المغيث (ص٢٠٤) ، وألفية السيوطي بشرح أحمد شاكر (ص٥١) ، ومنهج ذوي النظر (ص٧٢) .

(٦) سقطت من (ب) .

واحد عن التابعين ، ويدخل عليهما ثالث ، وهو حديث تفرد به واحد من الأئمة ، فهذه خمسة أقسام ذكر جميعها الترمذي ، واقتصر البخاري ومسلم على الأربعة دون الشاذ السادس [المراسيل](١) ذكر الامامان منها شيئاً يسيراً ، وأهل الحديث ينكرونها ، والصحيح قبولها على وجه بيناه في أصول الفقة .

السابع :-

الحديث المُدَلَّس اتفق العلماء على ذكره والعمل به(٢) .

---

(١) سقطت من (أ) .

(٢) قوله (اتفق العلماء . .) فيه نظر ، فالعلماء قد اختلفوا في حكم حديث المدلس بحسب أقسام التدليس ، فتدليس الاسناد للعلماء في قبوله ورده مذاهب :-

أولها :- منهم من رد حديث المدلسين مطلقا صرحوا بالسماع أم لا ، قال عبد الوهاب من أئمة المالكية في " التلخيص " :-

" التدليس جرح فمن ثبت تدليسه ، يقبل حديثه مطلقا " .

ثانيها :- ومنهم من قبله مطلقاً ، صرّح المدلس فيه بالسماع أم لا " حكاه الخطيب عن خلق كثيرين من أهل العلم " .

ثالثها :- " التفصيل بين من كان لا يدلس الا عن الثقات ، كان تدليسه عند أهل العلم مقبولا والا فلا " وعزاه ابن عبد البر لأكثر أئمة الحديث.

رابعها :- ومنهم من توسط فقبل ما صرح فيه المدلس بالسماع اما اذا عنعن فلا وهو المذهب الراجح والوسط.

ثم القسم الثاني من التدليس : (تدليس الشيوخ) وحكمه مختلف لدى المحدثين فمنه ما هو خفيف محتمل كقول البخاري في شيخه الذهلي يخفيه - فيقول :- حدثنا محمد ولا ينسبه ، ومنه ما هو مردود ومطروح كتدليس الضعيف وما شابه .

ثم تقسيم العلائي للمدلسين إلى خمس مراتب منها المحتمل المقبول ومنها ما لا يقبل إلا بشروط ومنها ما لا يقبل البتة ، واتباع ابن حجر له في هذا التقسيم في طبقاته ، كل ذلك لا يؤيد ما قاله ابن العربي من أن : "المدلس اتفق العلماء على ذكره والعمل به " . انظر جامع التحصيل ١٢٩ ، وطبقات المدلسين لابن حجر (ص١) ، وفتح المغيث للسخاوي ص. ١٨ .

الثامن :-

صحيح خولف(١) فيه راويه ،وفي كل كتاب جملة منها .

التاسع :-

حديث مبتدع لا يدعو إلى بدعته ،وفي الصحيح منه جملة في الشواهد ونادر في الأصول لا سيما في غير الأحكام .

العاشر :-

حديث فيه راو صدوق غير حافظ ،وليس بصحيح الترمذي[مثله](٢)، وفي الصحيح مثله في الشواهد انتهى .

٥٢ - وشرطُ هذين كونُ ذا الإسنادِ لديهما بالجمعِ والإفرادِ(٣)

---

(١) وفي (ب) :- مؤلف .

(٢) من (د) ، وقد سقطت من بقية النسخ .

(٣) الشرح التفصيلي :-

٥٢ - (وشرط) مبتدأ ، [مضاف] .

و (ذين) مضاف اليه ،أي الامامين البخاري ومسلم . .

"أي المراد بقولهم على شرطهما مثلاً " .

والخبر كونهما أي (كون) "رجال هـ " .

(ذا الاسناد . لديهما) "أي في كتابيهما " .

(بالجمع) إلى حد الاشتهار مثلاً ،والعزة لكثرة الطرق ، والرواة تارة و :

(الافراد) أخرى ،ليفيد بذلك ما مرّ من الجواب : أنه لا يشترط التعدد عن كل راو . . .

« يقصد الناظم بهذا أن يبين لك معنى قول العلماء : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين كما تجده كثيراً في كتاب المستدرك . . . »

انظر: استقصاء الأثر (ق٢٦/أ) ،ومنهج ذوي النظر (ص٢٢) ، وشرح محمد محي الدين عبد الحميد (ص٢٨) .

(ق ٨١ / ب)

ش[١] :- هذا البيت من زيادتي أشرت فيه إلى المراد بقولهم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما ، وقد كثر اختلاف الناس في المراد بشرط البخاري ومسلم ، وأن الخص ما وقفت عليه من كلامهم في ذلك .

قال الحاكم في المدخل :-

((شرط البخاري ومسلم أن يروي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم صحابي (زائل عنه اسم الجهالة[٢]) ، بأن يروي عنه تابعيان عدلان ، ثم يروي عنه (التابعي المشهور)[٣] بالرواية عن الصحابي وله راويان ثقتان ، ثم يرويه عنه من أتباع [التابعين][٤] حافظ متقن وله رواة من [أهل][٥] الطبقة الرابعة ، ثم يكون شيخ[٦] البخاري أو مسلم حافظاً مشهوراً بالعدالة في روايته))[٧] ، (ثم يتداوله[٨] أهل الحديث بالقبول إلى وقتنا كالشهادة على الشهادة[٩]) وقد ردّ

---

(١) سقطت من (ب) ، (د) .

(٢) ليست في الأصل .

(٣) وفي (جـ) شطب عليها .

(٤) سقطت من (أ) .

(٥) ليست في الأصل .

(٦) وفي (ب) ، (جـ) : شيوخ .

(٧) المدخل في أصول الحديث (ص ٨٧) .

(٨) وفي (ب) : تداوله .

(٩) ليست موجودة في الأصل .

الأئمة على الحاكم ما قاله[١] ، قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في الالمام[٢] :- هذه الدعوى لم تثبت وقد أبطل ذلك الحافظ عبد الغني ابن سعيد[٣] في الكتاب الذي بيّن فيه أوهام المدخل[٤] .

---

(١) تقدم مناقشة الحافظ ابن حجر لهذه الدعوى من الحاكم ، والكلام حول هذه المسألة (ص ٧٢٩) .

(٢) وهو مختصر لكتابه " الامام في أحاديث الأحكام " .
انظر الرسالة المستطرفة (ص ١٨٠) .

(٣) أبو محمد عبد الغني سعيد بن علي الأزدي المصري ، الحافظ الامام المتقن النسابة ، توفي سنة (٤٠٩هـ) .
انظر تذكرة الحفاظ (٣ / ١٠٤٧) ، والبداية والنهاية (١٢ / ٧) ، وحسن المحاضرة (١ / ٣٥٣) .

(٤) قال الحافظ عبد الغني الأزدي : لما رددت على أبي عبد الله الحاكم الأوهام التي في المدخل إلى الصحيح ، بعث إلى يشكرني ، ويدعو لي فعلمت أنه رجل عاقل .
تذكرة الحفاظ (٣ / ١٠٤٨) .

وكتابه اسمه : كشف الأوهام التي في كتاب المدخل الذي صنفه الحاكم وله نسختان :
أحداهما بتركيا - سراي أحمد الثالث ١٤/٦٢٤ ، والثانية بمكتبة الأوقاف - ببغداد - ٦/٢٨٨٦ .
انظر : تاريخ التراث (١ / ٣٧٤) .

وقد قرأت كتاب الأزدي من أوله إلى آخره ، فلم أقف على عبارة صرّح فيها ببطلان دعوى الحاكم فيما يتعلق بشرط الصحيحين .

انظر : الأوهام في مدخل الحاكم ق ٦ (٢٠٠ - ٢٠٦) نسخة أحمد الثالث باستنبول - رقمها بالجامعة الاسلامية - قسم المخطوطات (١٨١٨) .

وقال الحسازمي :- ((هذا الذي[1] قاله الحاكم قول من لم يمعن [الغوص[2]] في خبايا التصحيح ولو عكس القضية كان أسلم قال :- وقد صرح بنحو ماقلت من هو أمكن منه في الحديث وهو أبو حاتم بن حبان ،فانه قال : وأما الأخبار/فإنها كلها أخبار آحاد لأنه ليس يوجد عن النبي صلى الله عليه وسلم خبر[3] من رواية عدلين روى عن كل واحد منهما عدلان حتي ينتهي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما استحال هذا وبطل ثبت أنّ الأخبار كلها أخبار آحاد[4] (فمن رد خبر الواحد فقد رد السنة كلها[5]) ، .

---

(١) سقطتا من (ب) .

(٢) من (د) وفي بقية النسخ غير واضحة .

(٣) سقطت من (ب) .

(٤) خبر الآحاد هو الخبر الذي جاء من طريق راو واحد ،وتعريف أعم منه : هو الخبر الذي لم تبلغ نقلته في الكثرة مبلغ التواتر سواء كان المخبر واحداً أو اثنين أو أكثر . .

وأخبار الآحاد حجة ويجب العمل بها إذا صحت وعلى هذا جمهور المسلمين ،ولا عبرة بمن خالف في ذلك .

انظر في خبر الآحاد كتاب الرسالة للامام الشافعي (ص٢٢٨) ، والمسودة لآل تيمية ص ٢٣١ ،والكفاية للخطيب(ص ٥٣) ومقدمة جامع الاصول لابن الاثير (١/ ١٢٠) ،وقواعد التحديث (ص ١٣٦) ، وتوجيه النظر (ص٣٤) ، وأفرد الالبانى أخبار الآحاد في جزء صغير ،وكذلك فعل عبد العزيز بن راشد التجدي .

(٥) زيادة من السيوطي وليستغني الأصل .

قال الحازمي :- ومن سبر[1] مطالع الأخبار عرف(صواب ماذكره ابن حبان)[2] ، قال ثم إن في الصحيح من الأحاديث الغرائب التي تفرد [بها][3] بعض الرواة جملة ناقضة دعواه[4] انتهى .

واعتني جماعة بالحاكم فقالوا :- إن الحازمي ظن أن مراد الحاكم :- أن كل حديث في الكتابين يشترط أن يرويه اثنان وليس ذلك مراده ، (إنما مراده[5]) أن كل راو فيهما يشترط أن يكون له راويان ليخرج بذلك عن حد الجهالة لا أن[6] يتفقا على رواية ذلك الحديث بعينه ، قال ابن الأثير : ((ماحكم الحاكم على الكتابين بهذا الحكم إلا[7] بعد الاختبار[8] ، وغاية ماقيل عليه أن في الكتابين أحاديث على

(١) وفي (أ) : ستر ، وفي (ب) : سبر ، والصواب ما أثبته .
(٢) والعبارة وردت في شروط الأئمة بلفظ : ((ومن سبر مطالع الأخبار عرف أن ماذكره ابن حبان أقرب إلى الصواب)) ، وظاهر عبارة ابن حبان أنه ينفي وجود نوع العزيز - هذا إذا لم يتأول كلام ابن حبان في أنه قصد لكل راو راويان من غير زيادة ولا نقصان فإن هذا نادر فعلاً ومن هنا قال الحازمي (أقرب) ولم يقل هو الصواب لاحتمال كلام ابن حبان هذا التأويل وغيره .
(٣) من (ب) .
(٤) شروط الأئمة الخمسة للحازمي (ص٤١ ، ٤٢) .
(٥) سقطت من (ب) .
(٦) وفي (ب) : لأن .
(٧) وفي (ب) : لا .
(٨) من الأصل ومن (أ) ، (جـ) ، (د) ، وفي (ب) : الاختيار .

غير هذا الشرط ،وهذا ناف والحاكم مثبت[١] ، على أنه يمكن[٢] تأويله بأن المراد أن يكون للصحابي راويان يروي الحديث عنه أحدهما ثم يكون لهذا الراوي راويان ويروي[٣] الحديث عنه أحدهما ،وكذلك لكل واحد ممن روى ذلك الحديث[٤] بصدوره عن قوم مشهورين بالرواية[٥] ، وكذا قال بعض المتأخرين :- مراد الحاكم بقوله : وله راويان ثقتان أي :- للراوي راويان ثقتان ، أي للراوي راويان[٦] لا للحديث المذكور ، لأنا وجدنا أحاديث في الصحيحين لا يرويها إلا راو واحد ، فان كان أراد أن كل حديث يرويه الراوي يكون له راويان فالاعتراض عليه متوجه وإن كان أراد أن[٧]

---

(١) أي والمثبت مقدم على النافي .
انظر المغني في أصول الفقه للخبازي (ص ٢٣٠) .

(٢) من (د) ،وفي بقية النسخ : تمكن بالتاء .

(٣) وفي (ب) : ونروي ،وفي (جـ) : وتروي بالتاء المثناة الفوقانية .

(٤) في (د) زيادة وهي : (ويكون الغرض من هذا الشرط تزكية الرواة ، واشتهار ذلك الحديث) . .

(٥) مقدمة جامع الأصول (١/١٦٢) ، وقد نقل المصنف كلامه بالمعنى كعادته ،ولم يذكر التأويل الثاني لعبارة الحاكم ،وقد ذكرها ابن الاثير فقال :-

((أن يكون الحديث قد رواه عن الصحابي المشهور بالرواية راويان ،ورواه عن ذينك الراويين أربعة ،عن كل راو راويان ، وكذلك إلى البخاري ومسلم)) .

(٦) سقطت من (ب) .

(٧) سقطت من (ب) .

راوي كل حديث مشروط[1] أن يكون[2] له راويان ،سواء كان في هذا الحديث أم غيره ، فالاعتراض غير وارد ، وقال أبو علي[3] الغساني ونقله عنه القاضي عياض :- " ليس مراد الحاكم أن يكون كل خبر رواياه يجتمع فيه راويان عن صحابيه ،ثم عن تابعيه ،فمن بعده فإن ذلك يعز وجوده ، وإنما المراد أن هذا الصحابي ، وهذا التابعي قد روى عنه رجلان ،خرج بهما عن حد الجهالة[4] ".

قال الحافظ ابن حجر :-

((وكأن الحازمي فهم ذلك من قول الحاكم : (كالشهادة على الشهادة) لأن الشهادة يشترط فيها التعدد ،ولعل الحاكم أراد بالتشبيه بعض الوجوه،

---

(١) وفي (ب) : مشروطتان وهو خطأ .

(٢) وفي (د) : بأن .

(٣) من (ب) .

(٤) المجهول :هو من لم تعرف عينه أو حاله من رواة الحديث ،ويطلق المجهول أيضا عند البعض كابن حجر على المبهم والمهمل في سند الحديث ، وعلى التعريف الأول فان له ثلاثة أقسام :-

١ - مجهول العين :-

وهو من ليس له إلا راو واحد كجبّار بن شداد الطائي فانه لم يرو عنه غير أبي اسحاق السبيعي .

(حكمه) : رده أكثر العلماء ،وقبله البعض مثل الحنفية ، وهو لازم كل من ذهب إلى أن رواية العدل بمجردها عن الراوي تعديل له ،كابن خزيمة وابن حبان .

(ازالته): تزول جهالة العين برواية اثنين فصاعدا من المشهورين بالعلم .

٠٠/٠٠

٢ - مجهول الحال في الظاهر والباطن :-

مع عرفان عينه برواية اثنين عنه .

(حكمه) : رده جماهير الأئمة .

٣ - ومجهول الحال في الباطن مع بيان عدالته الظاهرة :-

وعبّر عنه بعض أهل العلم كالبغوي والرافعي والنووي بـ (المستور) ، وسوّى الحافظ ابن حجر بين المستور وبين مجهول الحال .

(حكمه) : وحكم هذا القسم أنه لا يطلق القول برده ولا بقبوله بل هو موقوف إلى أن يستبين حاله هذا على أرجح الأقوال فيه ، وذهب والا فقد رجماعة إلى قبوله مثل أبي حنيفة وابن حبان وابن فورك والسيوطي وغيرهم .

قال السيوطي رحمه الله :-

وَتَرَكُوا مَجْهُولَ عَيْنٍ مَا رَوَى ... عَنْهُ سِوَى شَخْصٍ وَجَرْحًا مَا حَوَى

وَالثَّالِثُ الأَصَحُّ لَيْسَ يُقْبَلُ ... مَنْ بَاطِنًا وَظَاهِرًا يُجْهَلُ

وَفِي الأَصَحِّ يُقْبَلُ الْمَسْتُورُ فِي ... ظَاهِرِهِ عَدْلٌ وَبَاطِنٌ خَفِي

انظر :-

فتح المغيث (ص٣١٤ - ص٣٢٢) ، وألفية السيوطي مع منهج ذوي النظر (ص١٠٤ ، ص١٠٥) ، والكفاية (ص١٤٩) ، ونزهة النظر (ص٦٥) ، واليواقيت والدرر للمناوي (ق ١٠٠/أ) ، وتوضيح الافكار (١٧٣/٢) .

لا كلها ،كالاتصال ، واللقاء وغيرهما[1] " .

قلت :- ويؤيد أن هذا مراد الحاكم ، أن تلميذه البيهقي صرح به فقال في رسالته الى الجويني :-

((رأيت الشيخ حكى[2] عن بعض [أصحاب][3] الحديث أنه اشترط في[4] قبول الأخبار رواية عدلين حتى يتصل بالنبي صلى الله عليه وسلم ، والذي عندنا[5] في مذهب الاماميين البخاري ومسلم أنهما انما يشترطان أن يكون للصحابي الذي روى الحديث راويان[6] فأكثر ليخرج بذلك عن حد الجهاله ،وهكذا من دونه إن انفرد أحد [الروايين][7] عنه بحديث ، وانفرد الآخر بحديث [آخر][8] قبلاه ، وإنما يتوقفان[9] في رواية صحابي أو تابعي لا يكون له الا راو واحد[10])) ، وقال[11] في السنن : - في عقوبة

---

(١) النكت لابن حجر (ص٢٣ / الطبعة الأولى) .

(٢) وفي (أ) : حكي .

(٣) هذا التصويب من عندي ،وفي جميع النسخ : الأصحاب .

(٤) سقطت من (ب) .

(٥) سقطت من (د) .

(٦) سقطت من (ب) .

(٧) وفي (جـ) : الروايتين ،وفي أ ،ب ،د : والروايتين ،والتصويب من عندي .

(٨) من (ب) .

(٩) وفي (ب) : يتفقان .

(١٠) لم أقف على هذا النص في رسالة البيهقي إلى الجويني المطبوعة ضمن الرسائل المنيرية .

(١١) وفي (جـ) : وقاله .

(ق ٨٣/ ب)

كاتم ماله عن الزكاة :- ((لم يخرج[1] الشيخان حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده على عادتهما أن الصحابي أو التابعي اذا لم يكن له الا راو واحد لم يخرجا حديثه في الصحيح ، ومعاوية[2] ابن حيدة لم يثبت عنه رواية ثقة غير أبنه ، فلم يخرجا حديثه في الصحيح))[3] ، .

وقال أبو عبد الله بن الموّاق[4] :- ما حمل الفساني عليه كلام الحاكم وتبعه عليه عياض وغيره ليس بالبين ، ولا أعلم أحداً روى عنهما أنهما صرحا بذلك ولا وجود له في كتابيهما ولا خارجاً عنهما ، فان كان قائل ذلك عرفه من مذهبهما بالتصفح لتصرفهما في كتابيهما فلم يصب لأنّ الأمرين معاً في كتابيهما [وإن كان أخذه من كون ذلك أكثرياً في كتابيهما[5]] فلا دليل فيه[6] على كونهما اشترطاه ، ولعل وجود ذلك أكثرياً إنما هو لأن

---

(١) وفي (ب) : لم تخرج .

(٢) وفي (ب) : ومعونة وهو خطأ .

(٣) السنن الكبرى (٤/ ١٠٥) ، وقد تقدم هذا النص في حاشية (ص ٣٦٨) .

(٤) أبو عبد الله محمد بن يحي بن الموّاق الحافظ الناقد المحقق ، توفي سنة (٧٢١ أو ٧٢٢ هـ) .
وله كتاب تعقب فيه على ابن القطان في الوهم والايهام سماه : المآخذ الجِفال السامية عن مآخذ الاهمال في شرح ماتضمنه كتاب بيان الوهم والايهام من الاخلال والاغفال وما انفاق الله من تتميم واكمال .
انظر : الرسالة المستطرفة (ص ١٧٨) ، والرحلة العياشية (٢/ ٢٤٦) .

(٥) من (جـ) ، (د) .

(٦) وفي (ب) بعد (فلا دليل فيه) : بل على كونهما .

من روى[١] عنه أكثر من واحد أكثر ممن لم يرو عنه الا واحد في الرواة مطلقا ،لا بالنسبة إلى من خرّج له منهم في الصحيحين به[٢] ،لأنهما إذا صح عنهما اشتراط[٣] ذلك كان في اخلالهما به دركاً عليهما .

قال الحافظ ابن حجر :- وهذا كلام مقبول ،وبحث قوي ، وقال في المقدمة :- ((ماذكره الحاكم وإن كان منتقضا في حق بعض الصحابة الذين أخرج لهم ،فإنه معتبر في حق من بعدهم فليس في الكتاب حديث أصل من رواية من ليس له الا راو واحد قط[٤])) .

قلت[٥] :- ولا ينتقض أيضا ببعض الصحابه المشار اليهم لما سأبينه في محله ،فصحّ كلام الحاكم ،والبيهقي ،ولله الحمد[٦] .

وقال الميانجي في ايضاح مالا يسع المحدث جهله :- ((الذي شرط الشيخان في صحيحهما أنهما لا يدخلان في كتابهما إلا ما صح عندهما ، وذلك مارواه عن النبي صلى الله عليه وسلم اثنان من الصحابة فصاعداً ، وما نقله عن كل واحد من الصحابة أربعة من التابعين فأكثر ، وأن يكون عن

---

(١) من (ب) ،وفي (أ) : روى .

(٢) وفي (ب) : فمن .

(٣) وفي (ب) : اشترط .

(٤) هدي الساري (ص ٩) .

(٥) سقطت من (د) .

(٦) هذا التأييد من الامام السيوطي لكلام الحافظ ابن حجر هو من الاضافات المهمة في هذا الكتاب والتي لم يتعرض لذكرها في التدريب .

كل واحد من التابعين أكثر من أربعة[1] ، هذه عبارته ، وما ذكره غريب جداً كما أشار إليه الزركشي[2] ، .

قلت[3] :- وما أدري من أين له ذلك وقد كنت أقول لعله سرى إليه من فهمه كلام الحافظ على غير وجهه ، حتى رأيت كتابه ، فرأيته ساق أولا كلام الحاكم معزواً[4] إليه وجعله شرط مطلق الصحيح ، ثم قال :- فأما الذي شرطه[5] الشيخان وذكر ماتقدم بنصه ، وقال الحافظ أبو الفضل ابن طاهر :- "إن الأئمة الخمسة لم ينقل عن واحد منهم (أنه قال :- شرطت في كتابي هذا أن أخرج على كذا[6] ، لكن لما سبرت كتبهم علم بذلك شرط كل واحد منهم[7] ، فشرط البخاري ومسلم أن يخرجا الحديث المجمع على ثقة نقلته[8]

---

(١) ايضاح مالا يسع المحدث جهله (ق ٤/أ) .

(٢) انظر نكت الزركشي (ق ٣٨/أ) .

(٣) وهذا الانكار منه على (الميانجي) مما أضافه هنا ولم يتعرض له في التدريب .

(٤) وفي (ب) : معرفة .

(٥) وفي (ب) ، (جـ) : شرطه .

(٦) سوى ما اشتهر عن البخاري من كونه شرط اللقيا مع المعاصرة ، واكتفاء مسلم بالمعاصرة فقط .

(٧) سقطت كل هذه من (ب) .

(٨) وسيأتي في (ص ٧٦٢) نقد أبي الفضل العراقي لكلام ابن طاهر في قوله (.. المجمع على ثقة نقلته) .

الى[1] الصحابي المشهور ، فان كان للصحابي راويان فصاعداً فحسن ، وإن لم يكن له إلا راو واحد ،وصح ذلك الطريق إلى ذلك الراوي أخرجاه الا أنّ مسلما أخرج حديث قوم ترك البخاري حديثهم ،لشبهة وقعت في نفسه ، كحماد بن سلمة[2] ، وسهيل بن أبي صالح[3] ،وداود بن أبي هند[4] ،

---

(١) وفي (ب) : على وهو خطأ .

(٢) وفي (جـ) : مسلمة .

(٣) (ع) أبو يزيد سهيل بن أبي صالح ، ذكوان السمان المدني صدوق تغير حفظه بآخره روى له البخاري مقرونا وتعليقا ،مات في خلافة المنصور .

انظر : التقريب(ص ١٣٩) ،والمعرفه والتاريخ (١/ ٤٢٣) ، والاغتباط (ص ٣٧) ،وشرح علل الترمذي لابن رجب(١/ ١٢١) وتهذيب التهذيب(٤/ ٢٦٣) .

(٤) (خت م ٤) أبوبكر داود بن أبي هند دينار بن عذافر - بضم مهمله وخفة دال معجمة وكسر فاء - ويقال طهمان القشيري مولاهم البصري وثقه احمد بن حنبل وابن معين ويعقوب بن شيبة والنسائي وغيرهم .

وقال ابن حبان روى عن أنس خمسة أحاديث لم يسمعها منه . . وكان يهم اذا حدث من حفظه ، وفي رواية عن أحمد قال : كان كثير الاضطراب والخلاف .

مات سنة(٣٩) وقيل (٤٠) ومائة .

انظر تهذيب التهذيب (٣/ ٢٠٤) .

وأبي الزبير ،والعلاء بن عبد الرحمان وغيرهم ، والبخاري لماتكلم في هؤلاء بما لا يزيل العدالة ،والثقة ترك اخراج حديثهم استغناءاً بغيرهم ، فتكلموا في سهيل في سماعه من أبيه (١) ،فقيل صحيفة ،وتكلموا في حماد بأنه أدخل في حديثه ما ليس منه (٢) ، وعند مسلم ما صح هذا النظر فأخرج

---

(١) لم أقف على أحد تكلم عليه من ناحية سماعه من أبيه ،بل وقفت على عكس ذلك .

قال ابن عدي :- حدث سهيل عن عبد الله بن مقسم عن أبي صالح وهذا يدلك على تمييز الرجل ،وتمييز بين ما سمع من أبيه ليس بينه وبين أبيه أحد ،وبين ما سمع من سمي والاعمش وغيرهما من الأئمة . .

انظر الكامل (٣ / ١٢٨٧) ،ميزان الاعتدال (٢ / ٢٤٣) ،وتهذيب التهذيب (٤ / ٢٦٤) ، .

(٢) ومن هذا المدخول في حديثه على حد زعم من ادعى ذلك ماروا ه الدولابي ثنا محمد بن شجاع البلخي ابن الثلجي حدثني ابراهيم بن عبد الرحمان بن مهدي قال : كان حماد بن سلمة لا يعترف بهذه الأحاديث التي في الصفات حتى خرج مرة إلى عباد ان فجاء وهو يرويها فسمعت عباد بن صهيب يقول : إنّ حماداً كان لا يحفظ وكانوا يقولون إنها دست في كتبه ، وكذلك قيل ان ابن أبي العوجاء كان ربيبه فكان يدس في كتبه .

وقد دافع الذهبي وابن حجر عن حماد بن سلمة فيما قيل انه قد أدخل في حديثه ماليس منه ، قال الذهبي بعد أن ساق رواية الدولابي : ابن الثلجي ليس بمصدق على حماد وأمثاله وقد اتهم نسأل الله السلامة وقال ابن عدي : الثلجي كذاب ،وكان يضع الحديث ، ويدسه في كتب أصحاب الحديث بأحاديث كفريات ،فهذه الأحاديث من تدسيسه ، وقال الحافظ : وعباد ليس بشيء وقد قال أبو داود لم يكن لحماد بن سلمة كتاب غير كتاب قيس بن سعد - يعني كان يحفظ علمه فكيف يستطيع أحد أن يدخل في أحاديثه ماليس منها .

انظر الكامل (٢ / ٦٧٦) ،ميزان الاعتدال (١ / ٥٩٠) ،وتهذيب التهذيب (٣ / ١٥) .

أحاد يشهم لا زالة الشبهه عنده (١))) انتهى .

وتعقب الحافظ أبو الفضل العراقي صدر كلامه فقال :- ((ما قاله ليس بجيد لأن النسائي ضعّف جماعة أخرج [لهم] (٢) الشيخان أو أحدهما (٣))) ، وأجيب بأنهما أخرجا من أجمع على ثقته (٤) إلى حين تصنيفهما (٥) ، فلا يقدح في ذلك تضعيف النسائي بعد وجود الكتابين ، .

وقال (٦) الحافظ ابن حجر : - ((تضعيف النسائي إن كان باجتهاده أو نقله عن معاصر فالجواب ذلك وإن نقله عن متقدم فلا ، قال : - ويمكن أن يجاب بأن ما قاله ابن طاهر هو الأصل الذي بني (٧) عليه أمرهما ، وقد يخرجان عنه لمرجح يقوم مقامه ، وقال الحازمي في كتابه شروط (٨) الأئمة :- ((مذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه ،

---

(١) انظر شروط الأئمة الستة لابن طاهر (ص ١١ - ص ١٢) ، وقد اختظر المصنف كلام المقدسي في بعض المواطن كعادته .

(٢) من (د) ، وقد سقطت من بقية النسخ .

(٣) التبصرة والتذكرة (١/ ٦٥) .

(٤) من (جـ) ، (د) ، وفي (أ) ، (ب) : ثقة .

(٥) من (د) ، وفي بقية النسخ : تصنيفها بغير ميم .

(٦) وفي (ب) : قال .

(٧) من (ب) ، وفي بقية النسخ : بينا .

(٨) وفي (ب) : مشروط .

(ق ٨٥/أ)

وفي من روى[١] عنهم وهم ثقات أيضا ، وهذا يشه عن بعضهم صحيح ثابت يلزم[٢] إخراجه وعن بعضهم مدخول لا يصلح اخراجه إلا في الشواهد والمتابعات ، قال :- وهذا باب فيه غموض ، (وطريق إيضاحه[٣]) معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل ، ومراتب مداركهم ، فلنوضح ذلك بمثال ، وهو أن تعلم أنّ أصحاب الزهري مثلا[٤] على خمس طبقات[٥] ، ولكل طبقه منها مزية على التي تليها :

(فالأولى) في غاية الصحة ، نحو مالك وابن عيينة ، وعبيد اللّه بن عمر ويونس[٦] وعقيل ونحوهم ، وهي مقصد[٧] البخاري .

---

(١) من (ب) ، وفي (أ) : روى .

(٢) وفي الأصل : يلزمهم .

(٣) ليست في الأصل .

(٤) من (د) .

(٥) نقلها ابن رجب في شرح علل للترمذي (١/ ٣٩٩ - ٤٠١) ، وذكر أيضا أقوال الأئمه في أثبت أصحاب الزهري .
انظر شرح العلل (٢/ ٤٧٨ - ٤٨٦) .

(٦) (ع) أبو يزيد يونس بن يزيد بن أبي النجاد الآيلي - بفتح الهمزة وسكون التحتانيه بعدها لام - مولى آل أبي سفيان ، ثقة ، إلا أنّ في روايته عن الزهري وهما قليلا وفي غير الزهري خطأ ، مات سنه (١٥٩هـ) .
انظر : التقريب (ص ٣٩١) ، وتاريخ ابن معين (٢/ ٦٨٩) ، والميزان (٤/ ٤٨٤) ، وتهذيب التهذيب (١١/ ٤٥٠) .

(٧) وفي (د) : معتمد .

(والثانيه) : - شاركت الأولى في التثبت[1] ، غير أن الأولى جمعت بين الحفظ والاتقان وبين طول الملازمة للزهري ، حتى كان فيهم[2] من يلازمه في السفر ويلازمه في الحضر ، . والثانيه : لم تلازم الزهري إلا مدة يسيره فلم تمارس حديثه فكانوا في الاتقان دون الطبقة الأولى ، وهذا شرط مسلم نحو :- الأوزاعي ، والليث بن سعد ، والنعمان بن راشد[3] ، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر[4] ، (وابن أبي ذئب)[5] .

(والثالثة) :- جماعه لزموا الزهري كالطبقة الأولى غير أنهم لم يسلموا من غوائل الجرح فهم بين الرد والقبول ، وهم شرط أبي داود ،

---

(١) وفي (د) : التثبيت .

(٢) وفي (د) : منهم بالميم والنون .

(٣) (خت م أ) أبو اسحاق النعمان بن راشد الجزري الرقي مولى بني أمية ، صدوق سيء الحفظ ، من السادسة .

انظر :-

التقريب (ص ٣٥٨) ، والمغني للذهبي (٢ / ٦٩٩) ، وتهذيب التهذيب (١٠ / ٤٥٢) .

(٤) (خ م مد ت س) عبد الرحمن بن خالد بن مسافر الفهمي ، أمير مصر ، صدوق ، مات سنة (٢٧ (هـ) .

انظر : التقريب (ص ٢٠١) ، والجرح والتعديل (٥ / ٢٢٩) ، تهذيب التهذيب (٦ / ١٦٥) .

(٥) ليست في الأصل ، وهي زيادة من السيوطي .

والنسائي (١) ، نحو سفيان بن حسين (٢) ، وجعفر بن برقان ، (واسحاق بن يحي الكلبي (٣)) ، .

---

(١) لمعرفة شرطي أبي داود والنسائي . انظر رسالة أبي داود الى أهل مكة في وصف سننه ، وشروط الأئمة الستة للمقدسي (ص ١٣) ، وشروط الأئمة الخمسة للحازمي (ص٦٧) ، والتبصرة والتذكرة (١/ ٩٥ ، ١٠٢) .

(٢) (خت م أ) أبو محمد و أبوالحسن سفيان بن حسين بن حسن الواسطي ، ثقة في غير الزهري باتفاقهم ، مات بالري مع المهدي ، وقيل في أول خلافة الرشيد .
انظر التقريب (ص ١٢٨) ، وتاريخ ابن معين (٢ / ٢١٠) ، والثقات لابن حبان (٦ / ٤٠٤) ، وتهذيب التهذيب (٤ / ١٠٧) .

(٣) (خت) اسحاق بن يحي بن علقمة الكلبي الحمصي المعروف بالموصي قال الذهلي : في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري ، قال : مجهول لم أعلم له راويه غير يحي بن صالح الوحاظي فانه أخرج له أجزاء من حديث الزهري فوجدتها مقاربة .

وقال الذهبي : لا يعرف .
وقال الدارقطني : أحاديثه صالحة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الحافظ في التقريب : صدوق .

انظر : تهذيب التهذيب (١ / ٢٥٥) ، والكاشف (١ / ١١٤) ، وميزان الاعتدال (١ / ٢٤٠) ، والتقريب (ص ٣٠) .

(٤) في الأصل عداده في الطبقة الرابعة .

(والرابعة) : - قوم شاركوا أهل الثالثة في الجرح والتعديل ، وتفردوا[١] بقلة ممارستهم[٢] لحديث الزهري[٣] لأنهم لم يصاحبوا الزهري كثيرا وهم شرط الترمذي[٤] . قال :-

وفي الحقيقة شرط الترمذي أبلغ من شرط أبي داود لأن الحديث إذا كان ضعيفا ،أو من حديث[٥] [أهل][٦] الطبقة الرابعة فانه يبين ضعفه [وينبه][٧] عليه ، فيصير الحديث عنده من باب الشواهد والمتابعات،

---

(١) من (ب) ، وفي (أ) : ويفردوا .

(٢) من (ب) ،وفي (أ) : تمارسهم .

(٣) سقطت من (ب) .

(٤) انظر شرط الترمذي في شروط الأئمة الستة للمقدسي (ص ٥١) ، وشرح علل الترمذي لابن رجب (١/ ٤٠٠) ، والامام الترمذي للدكتور العتر ص ٥٥ .

قال د . نور الدين عتر : هذا ما جعل الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى يقرر أن شرط النسائي أشد ،وسبق الحازمي فجعل كتاب الترمذي أحط من أبي داود لروايته عن هذه الطبقة . . . وقد حققنا أن شرط الترمذي أبلغ من شروط سائر السنن ،وذلك لأننا وجدناه يشترك معهم في التخريج عن هذه الطبقة ،ولم ينفرد بها .

انظر كلامه على شرح علل الترمذي (١/ ٤٠٠) .

(٥) وفي (ب) : أو حديث .

(٦) من (د) .

(٧) وفي (أ) : وبينه .

ويكون اعتماده على ما صح عند الجماعة ،ومن هذه الطبقة : - (زمعة بن صالح [١] ، ومعاوية بن يحيى الصدفي [٢] [والمثنى [٣] بن الصباح [٤]] ..

(والخامسة) :- قوم من الضعفاء والمجهولين لا يجوز لمن يخرج الحديث على الأبواب أن يخرج [لهم [٥]] إلا [٦] على سبيل الاعتبار

---

(١) وفي الأصل عداده في الطبقة الثالثة.
(م مد ت س ق) أبو وهب زمعة - بسكون الميم - بن صالح الجَنَدي - بفتح الجيم والنون - اليماني ، نزيل مكة ، ضعيف ،وحديثه عند مسلم مقرون ،من السادسة ،وقال النسائي : كثير الغلط عن الزهري.
انظر : التقريب(ص١٠٨) ،والضعفاء للنسائي (ص ٤٤) ، والمجروحين لابن حبان (١/ ٣١٢) ، والميزان (٢ / ٨١) .

(٢) (ت ق) أبو روح معاوية بن يحيى الصدفي الدمشقي ،ضعفوه ، (ما حدث بالشام أحسن مما حدث بالري) ، من السابعة .
انظر الكاشف (٣ / ١٥٩) ،والتقريب (ص ٣٤٢) ،والضعفاء للبخاري (ص١٠٨) ،والميزان (٤ / ١٣٨) .

(٣) من (ب) .

(٤) (د ت ق) أبو عبد الله (أ) أبو يحيى المثنى بن الصباح - بالمهملة والموحدة الثقيلة - اليماني الأبناوي - بفتح الهمزة وسكون الموحدة - بعدها نون - ضعيف ،اختلط بآخره ،وكان عابداً ،مات سنة (١٤٩ هـ) .
انظر التقريب(ص٣٢٨) ،والمجروحين (٣ / ٢٠) ،والميزان (٣ / ٤٣٥) ، والاغتباط (ص ٣٨٢) .

(٥) من (د) .

(٦) محذوفة من (ب) .

والاستشهاد عند أبي داود فمن دونه ، فأما عند الشيخين فلا كبحر بن كنيز (١) السقاء (٢) والحكم بن عبد الله الأيلي (٣) (٤) وعبد القدوس ابن حبيب (٥) ،

---

(١) (ق) أبو الفضل بحر - بفتح أوله وسكون المهملة - بن كنيز - بنون وزاى السقاء ، البصري ، ضعيف مات سنه (١٦٠هـ) .
انظر التقريب (ص٤٢) ، والمجروحين (١ / ١٩٢) ، والميزان (٢٩٨/٢) .

(٢) وفي (ب) : بحر بن كنز البقاء ، وفي (ب) : كبحر بن كثير .

(٣) أبو عبد الله الحكم بن عبد الله بن سعد الأيلي ، قال أحمد : أحاديثه كلها موضوعة .
وقال السعدى ، وأبوحاتم : كذاب .
وقال النسائي والدارقطني وجماعة : متروك الحديث .
وقال البخارى : تركوه ، .
انظر الميزان (١ / ٥٧٢) ، والضعفاء للبخارى (ص٣١) ، وتاريخه الكبير (٢ / ٣٤٥) ، والضعفاء للنسائي (ص٣٠) ، والجرح والتعديل (٣ / ١٢٠) .

(٤) من (الأصل ، و (د) ، وفي بقية النسخ : الآملي .

(٥) أبو سعيد عبد القدوس بن حبيب الكلاعي الوحاظي من أهل الشام ، كان يضع الحديث على الثقات ، لا يحل كتابه حديثه ، ولا الرواية عنه ، وكان المبارك يقول : لأن أقطع الطريق أحب الي من أن أروى عن عبد القدوس الشامي .
انظر : المجروحين لابن حبان (٢ / ١٣١) ، والميزان (٢ / ٦٤٣) وتنزيه الشريعة (١ / ٨١) .

ومحمد بن سعيد المصلوب[١] ، وقد يخرج البخاري أحياناً عن أعيان الطبقة الثامنة ،ومسلم عن أعلام[٢] الطبقة الثالثة ، وأبو داود عن مشاهير الرابعة ،وذلك لأسباب تقتضيه ،وبهذا يعتذر لمسلم في اخراج حديث حماد بن سلمة فانه لم يخرج رواياته الا عن المشهورين كثابت[٣] البناني ، وأيوب السختياني وذلك لكثرة ملازمته ثابتاً وطول صحبته إياه[٤] بخلاف أحاديث حماد عن آحاد البصريين ، فإنّ مسلماً لم يخرجها لكثرة غرابتها[٥] ، وقلة ممارسته[٦] لها ، وعلى هذا ينبغي أن يسير حال الشخص في الروايه بعد ثبوت عدالته فمهما[٧] حصل الفهم بحال الراوي على النحو المذكور وكان الراوي محتوياً على الشرائط المذكورة تعيّن اخراج حديثه منفرداً به كان أو مشاركاً ،ولا يقال يلزم البخاري أن يخرج عن أعلام

---

(١) محمد بن سعيد الدمشقي المصلوب ، كذابٌ ، صلب في الزندقة . انظر تنزيه الشريعة (١ / ١٠٥) ،والمجروحين (٢ / ٢٤٧) ، والميزان (٣ / ٥٦١) .

(٢) وفي الأصل : أعيان .

(٣) من (ب) .

(٤) قال يحي بن معين وأحمد بن حنبل ،وعلي بن المديني : حماد أعلم الناس بثابت .
تاريخ ابن معين (٢ / ١٣١) ،وتهذيب التهذيب (٣ / ١٢) .

(٥) وفي (ب) : ممارسة .

(٦) من (ب) .

(٧) وفي (د) : غرائبها .

(ق ٨٦/ أ)

الطبقة الثالثة لوجود الصحة لأنه لم يلتزم اخراج كل صحيح (١)) انتهى .

قال الحافظ ابن حجر في المقدمة :- ((وهذا المثال الذي ذكره هو في حق المكثر فيقاس على هذا أصحاب نافع (٢)، وأصحاب الأعمش (٣)، وأصحاب قتادة وغيرهم ،فأما غير المكثرين فإنما اعتمد الشيخان في تخريج أحاديثهم على الثقة ،والعدالة ، وقلة (٤) الخطأ ،لكن منهم من قوي الاعتماد عليه فأخرجا ماتفرد به كيحي بن سعيد الأنصاري (٥)، ومنهم من لم يقو الاعتماد عليه فأخرجا له [ما شاركه (٧)] فيه غيره ، وهو الأكثر (٨)) ، وقال النووي :- ((المراد بقولهم (على شرط الشيخين) أن يكون رجال اسناده في كتابيهما لأنهما (٨) ليس لهما شرط في كتابيهما ، ولا في غيرهما (٩)) .

---

(١) شروط الأئمة الخمسة (ص ٥٦ - ص ٦٢) .

(٢) وقد قسمهم ابن المديني تسع طبقات .
انظر شرح علل الترمذي لابن رجب (١/ ٤٠١) .

(٣) وهم سبع طبقات كما قال النسائي .
انظر طبقات النسائي (ص ١٥ ،ص ١٦) ،وشرح علل الترمذي لابن رجب (١/ ٤٠٤) .

(٤) وفي (ب) : وقبله .

(٥) (ع) أبو سعيد يحي بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني ،القاضي ، ثقة ثبت ،مات سنة (١٤٤ هـ) أو بعدها .
انظر التقريب (ص ٣٧٦) ،والتاريخ الكبير (٨/ ٢٧٥) ،وتذكرة الحفاظ (١/ ١٣٧) .

(٦) من (د) .

(٧) من (ب) وقد شطبت من (أ) .

(٨) هدى الساري (ص ١٠) .

(٩) وفي (د) : لأنه .

(١٠) الارشاد للنووي (ق ٦/ أ) .

قال الحافظ أبو الفضل العراقي :-

((وهذا الكلام قد أخذه من ابن الصلاح حيث قال في المستدرك[1]: أودعه ماروا ه على شرط الشيخين قد أخرجا عن رواته في كتابيهما ، قال : وعلى هذا عمل ابن الدقيق العيد فانه ينقل عن الحاكم تصحيحه بحديث على شرط البخاري مثلاً ثم يعترض عليه بأنّ فيه فلانا ولم يخرج له البخاري مثلا ثم يعترض عليه بأنّ فيه فلاناً ولم يخرج له البخاري[2][3] ، وكذا فعل الذهبي في مختصر المستدرك ، قال :- وليس ذلك منهم بجيد ، فان الحاكم صرّح في خطبة المستدرك بخلاف مافهموه عنه ، فقال :-

---

(١) يعني في أثناء كلامه عن كتاب المستدرك للحاكم .

(٢) وفي (ب) : عن رواية .

(٣) مثال على ذلك أنه روى في كتابه " الامام " حديث أبي يزيد الخولاني عن سيار بن عبد الرحمن عن عكرمة عن ابن عباس قال : ((فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث . . . . الحديث)) قال :- رواه الحاكم في " المستدرك " وقال :- حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه ، . قال ا

قال ابن دقيق العيد : - ولم يخرج البخاري ،ولا مسلم لأبي يزيد ولا لسيار شيئاً ،ولا يصح أن يكون على شرط البخاري ،الا أن يكون أخرج لهما ،وكأنه أراد بكونه على شرط البخاري أنه من رواية عكرمة ،فانّ البخاري احتج بروايته في مواضع من كتابه انتهى .

انظر التلخيص الجبير (٢ / ٤١٦) نقله عن الامام

(ق ٨٦/ ب)

((وأنا أستعين الله تعالى/على اخراج أحاديث رواتها ثقات ، قد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما[1])) ، فقوله : (بمثلها) أي بمثل رواتها لا بهم أنفسهم ، ويحتمل أن يراد [بمثل][2] تلك الأحاديث وانما تكون مثلها[3] [4] اذا كانت بنفس رواتها ،وفيه نظر[5] !! قال[6] :وتحقيق المثلية أن يكون بعض من لم يخرج عنه من الصحيح مثل من خرج عنه فيه ،أو أعلى[7] منه عند الشيخين وتعرف[8] المثلية عندهما[9] اما بنصهما[10] على أنّ فلاناً مثل فلان ،أو أرفع منه ، وقل مايوجد ذلك ،واما بالألفاظ الدالة على مراتب التقبل كأن يقولا في بعض من احتجابه ثقه ،أو ثبت ،

---

(١) المستدرك (١/ ٣) .

(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : بمثلك وهو خطأ .

(٣) وفي (د) : يكون .

(٤) وفي (أ) : بمثلها .

(٥) التبصرة والتذكرة (١/ ٦٦) ، والتقييد والايضاح (ص ٣٠) .

(٦) قوله هذا الظاهر أنه في كتابه " الشرح الكبير " على ألفيته ، لأنه قال في التبصرة :-

" وقد بينت المثلية في الشرح الكبير " ١/ ٦٦ ،وهذا النص لا يوجد في التبصرة والتذكرة الشرح الموجود بين أيدينا .

(٧) وفي (ب) ، (د) : أو على .

(٨) من (د) ، وفي بقية النسخ : ويعرف .

(٩) سقطت من (ب).

(١٠) وفي (د) : بنصيهما .

(ق ٨٧/أ)

أو صدوق أو لا بأس به أو غير ذلك من ألفاظ التعديل ، ثم يوجد عنهما (١) (٢) أنهما قالا ذلك أو أعلى منه في بعض من لم يحتجا به في كتابيهما ، فيستدل بذلك على أنه عندهما في رتبة من احتجابه ، لأن مراتب الرواة [معيار (٣)] معرفتها ألفاظ الجرح والتعديل ، قال : - ولكن هنا أمر فيه غموض لا بد من الاشارة اليه وذلك أنهم لا يكتفون (٤) في التصحيح بمجرد (٥) حال الراوي في العدالة والاتصال من غير نظر الى غيره ، بل ينظرون في حاله مع من روى عنه في كثرة ملازمة له ، أو قلتها ، أو كونه من بلده ممارساً لحديثه أو قريباً من بلد (٦) (٧) من أخذ عنه ، وهذه أمور تظهر بتصفح كلامهم وعملهم (٨) في ذلك انتهى (٩) .

---

(١) وفي (د) : توجد .
(٢) سقطت من (ب) .
(٣) من (ب) .
(٤) وفي (ب) : لا يكفون .
(٥) سقطت من (ب) .
(٦) من (د) ، وفي بقية النسخ : غريبا .
(٧) وفي (د) : بلده .
(٨) وفي (د) : وعلمهم .
(٩) كأن العراقي رحمه الله لما رأى الحاكم يروي أحاديث صحيحة ليست على شرط البخاري ومسلم وأنه يقول بعد روايتها : صحيحة ولم يخرجاها ذهب الى أن صاحبي الصحيحين يخرجا أحاديث من طريق رواة توفرت فيهم من شروط القبول ، من العدالة والضبط ماتوفرت في رواة الصحيحين ، ولذا حكم بأن المثلية في صفات الرواة لا بهم أنفسهم .

مثال على هذا : الحديث المروي من طريق زياد بن علاقة - بكسر المهملة وبالقاف - عن أسامة بن شريك قال : أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه عنده كأنما على رؤوسهم الطير .. الحديث .

قال الحاكم رحمه الله بعد ذكره لهذا الحديث : - " هذا حديث صحيح ولم يخرجاه .. " المستدرك (١/ ١٢١) والأمثلة كثيرة من هذا النوع .

وقال الزركشي[1] بعد أن أورد صدر كلام العراقي :- القوم معذورون فان الحاكم قال عقب أحاديث أخرجها :- هو صحيح على شرط مسلم ، فقد احتج بفلان وفلان يعني المذكورين في سنده[2] ، فهذا منه جنوح الى ارادة نفس رجال الصحيح وهو خلاف ماذكره في مقدمة كتابه ، ثم إنه خالف الاصطلاحيين في أثناء كتابه ،وقال لما أخرج التاريخ والسير :- ولا بد لنا من كلام ابن اسحاق والواقدي[3] ، (قال الحافظ ابن حجر)[4] :- " ما اعترض به شيخنا على ابن دقيق العيد ،والذهبي ، ليس بجيد لأن الحاكم استعمل لفظة (مثل) (في)[5] أعم من الحقيقة والمجاز في الأسانيد والمتون ، دلت على ذلك صيغه فانه تارة يقول[6] :- على شرطهما ،

---

(١) لم أقف على كلامه هذا في نكته !! .

(٢) وفي (د) : مسنده .

(٣) (ق) محمد بن عمر بن واقد الأسلمي الواقدي المدني القاضي ، نزيل بغداد متروك مع سعة علمه ، مات سنة (٢٠٧هـ) .

انظر التقريب (ص ٣١٢) ،والفهرست لابن النديم (ص ١٤٤) ، وميزان الاعتدال (٣ / ١١٠) ،وتهذيب التهذيب (٩ / ٣٦٣) ، ووجه مخالفته للاظطلاحيين كما أشار الزركشي ، هو أن ابن اسحاق والواقدي ليسا من رجال البخاري ولا مسلم اللهم إلا أن الأول منهما روى له البخاري تعليقاً .

(٤) سقطت من (ب) .

(٥) سقطت من (ب) .

(٦) وفي (ب) : فانه يقول تارة .

وتارة : على شرط البخاري ،وتارة :- على شرط مسلم ،وتارة : صحيح الاسناد لا يعزوه لأحدهما ،ويوضح ذلك[1] قوله في باب التوبة لما أورد حديث أبي عثمان[2][3][4] عن أبي هريرة (رضي الله [تعالى][5] عنه[6]) مرفوعا ((لا تنزع الرحمة[7] الا من شقي)) هذا حديث صحيح الاسناد ، وأبو عثمان هذا (ليس)[8] هو النهدي[9] ، ولو كان[10] هو النهدي لحكم[11] بالحديث على شرط الشيخين ،فدل هذا على أنه

---

(١) وفي (جـ) : ذلك مكسورة .

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) من الأصل ، وفي النسخ : ابن .

(٤) (د ت س) أبو عثمان هو التبان - بمثناة ثم موحدة ثقيله ، مولى المغيرة بن شعبة ،قيل اسمه سعد ،وقيل عمران ،مقبول ، من الثالثة .
انظر التقريب (ص ٤١٧) ،والكاشف (٣/٣٥٧) ، وتهذيب التهذيب (١٢/١٦٣) .

(٥) من (ب) ، (جـ) .

(٦) سقطت من (د) .

(٧) وفي (ب) : الترجمة وهو تحريف .

(٨) المستدرك (٤/٢٤٨ ، ٢٤٩) ، وقال : هذا حديث صحيح الاسناد ،ولم يخرجاه .

(٩) سقطت من (ب) .

(١٠) وفي (أ) : الهندى .

(١١) وفي (أ) ، (ب) : وكان .

(١٢) من المستدرك (٤/٢٤٩) ،وهو في جميع النسخ البحر ، والنكت : لحكم .

اذا لم يخرجا لأحد رواة الحديث لا يحكم به[١] على شرطهما ، وهو عين ما ادعاه ابن دقيق العيد وغيره ، وان كان الحاكم[٢] قد فعل[٣] غير[٤] هذا في بعض الأحيان ، فيصحح على شرطهما ما لم[٥] يخرجا لبعض رواته ، فيحمل ذلك على السهو والنسيان ويتوجه عليه به حينئذ[٦][٧] الاعتراض[٨]))

قال : - ((وأيضا فلو قصد بكلمة مثل معناها الحقيقي حتى يكون المراد : احتج بغيرها ممن فيهم من الصفات مثل ما في الرواة الذين خرجا عنهم ، لم يقل قط على شرط البخاري فإن شرط مسلم دونه فما كان على شرطه فهو على شرطهما ، لأنه حوى شرط مسلم وزاد[٩])) ، قال :-

---

(١) سقطتا من (ب) .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) وفي الأصل (١/ ٣٢١) : قد يغفل عن هذا .

(٤) سقطتا من (ب) .

(٥) وفي (د) : مما لم .

(٦) سقطت من (ب) ، وفي (د) : به عليه .

(٧) سقطت من (د) .

(٨) إلى هذا الموضع موجود بمعناه في نكت ابن حجر (١/ ٣١٩-٣٢١) .

(٩) هذا النص لا يوجد في النكت المطبوعة ، فلعله من الكبرى .

(([ووراء ذلك](١)] أن يروي اسناداً ملفقاً(٢) من رجالهما(٣) كسماك(٤) عن عكرمة عن ابن عباس (رضي الله تعالى عنهما(٥))، فسماك على شرط مسلم فقط وعكرمة انفرد به البخاري ، والحق أن هذا ليس على شرط واحد(٦) منهما(٧))) ، (([وأدق](٨)] من هذا أن يرويا عن أناس ثقات ضعفوا في

---

(١) من (د) ، وفي بقية النسخ : كلمتان مطموستان .

(٢) وفي النسخ : اسناد ملفق ، وقد نقل العبارة طاهر الجزائري في توجيه النظر (ص ١٣٩) .

(٣) من (د) ، وفي بقية النسخ : رجالها وهو خطأ .

(٤) (خت م أ) سماك - بكسر أوله ، وتخفيف الميم - بن حرب بن أوس ابن خالد الذهلي البكري الكوفي ، أبو المغيرة ، صدوق ، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة ، وقد تغير بآخره فكان ربما يلقن ، مات سنة (١٢٣ هـ) .

انظر التقريب (ص ١٣٦) ، والميزان (٢ / ٢٣٢) ، وتهذيب التهذيب (٤ / ٢٣٢) .

(٥) سقطت من (د) .

(٦) سقطت من (ب) .

(٧) موجود في النكت بمعناه (١ / ٣١٥) .

(٨) من (د) : وفي بقية النسخ : وأخف .

(ق ٨٨/أ)

أناس مخصوصين من غير حديث الذين ضعفوا فيهم (١)، فيجيء عنهم حديث من طريق من ضعفوا فيه برجال كلهم في الكتابين أو أحدهما، فنسبته (٢) أنه على شرط من خرج له غلط، كأن يقال في هشيم (٣) عن الزهري، كل من هشيم والزهري أخرجا له فهو على شرطهما فيقال بل ليس على شرط واحد منهما لأنهما (٤) انما أخرجا لهشيم من غير حديث الزهري فإنه ضعيف (٥) فيه، لأنه كان رحل إليه فأخذ (٦) عنه عشرين حديثا فلقيه صاحب له وهو راجع فسأله روايته، وكان ثم ريح شديدة فذهبت بالأوراق من يد الرجل، فصار هشيم يحدث بما علق منها بذهنه، ولم يكن أتقن (٨) حفظها (٩) فوهم في

---

(١) لمعرفة الرواة الذين ضعفوا في شيوخ معينين انظر شرح علل الترمذي لابن رجب (٢ / ٦٢١ - ٦٧٢)، ويعكف أخونا وصاحبنا/صالح بن حامد الرفاعي أحد طلبة الدراسات العليا بالجامعة الاسلامية بالمدينة ورفيق الطلب في بحث هذا الموضوع في رسالة ماجستير.

(٢) وفي (ب) : فنسبته.

(٣) من (ب)، وفي (أ) : هاشم.

(٤) وفي (ب) : لأنه.

(٥) وفي (د) : ضعّف.

(٦) قال الفضل بن زياد : سألت أحمد : أين كتب هشيم عن الزهري ؟ قال : بمكة، ثم رجع الزهري فمات بعد قليل.
انظر تاريخ بغداد ط (١٤ / ٨٧).

(٧) وفي (د) : يأخذ.

(٨) وفي (ب)، (جـ) اتفق وهو خطأ.

(٩) وفي (جـ) : حفظهما.

أشياء منها ،ضعف في الزهري بسببها (١) ، وكذا همام ضعيف في ابن جريج (٢) ، مع أنّ كلاً منهما أخرجا له ،لكن (٣) لم يخرجا له عن ابن جريج شيئاً فعلى من يعزوا إلى شرطهما أو شرطواحد منهما أن يسوق ذلك السند بنسق رواية من نسب إلى شرطه ،ولو في موضع من (٤) كتابه (٥))) انتهى (٦) .

---

(١) قال الحسين بن فهم : أخبرني الهروي أنّ هشيما كتب عن الزهري نحوا من ثلاثمائة حديث فكانت في صحيفه ،فجاءت الريح فرمت الصحيفة فنزلوا فلم يجدوها ،وحفظ هشيم منها تسعة أحاديث ،والعدد المذكور معارض بما ذكره الحافظ ،ولم يظهر لي شيء في التوفيق بين الروايتين وهناك أحاديث سمعها هشيم من الزهري ولم يكتبها وعددها مائة حديث . انظر تاريخ بغداد (١٤/ ٨٧) .

(٢) لم أقف على من نصّ على هذا في كتب الرجال غير الحافظ في هذا الموطن ،وهذا النص ينقض أو يخصص ماجاء عن الامام أحمد من أنه قال : همام ثبت في كل مشايخه .
انظر ميزان الاعتدال (٤/ ٣٠٩) ،وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٠١) .

(٣) سقطت من (ب) .

(٤) " " " "

(٥) هذا النص لا يوجد في النكت المطبوعة فلعله من الافصاح .

(٦) وقد صرّح الحافظ بن حجر بكون معنى قول الحاكم (على شرطهما) أي بالرواة أنفسهم حيث قال :-

(((شرطهما) : المراد به رواتهما مع باقي شروط الصحيح)) .
انظر نزهة النظر (ص ٣١) .

(ق ٨٨/ب)

وكذا قال ابن الصلاح في شرح مسلم ((من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في صحيحه بأنه من شرط الصحيح فقد غفل وأخطأ بل ذلك يتوقف على النظر في كيفية رواية مسلم عنه وعلى أي وجه اعتمد عليه[1])) ، وقال الحافظ جمال الدين المزي :- " اصطلاح[2] المتقدمين اذا قالوا (على شرط البخاري ومسلم) أن ذلك مخرج على نظير رجال الصحيحين ، واصطلاح المتأخرين : إذا كان على رجال الصحيحين[3] ،

---

(١) انظر كتاب صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح (ص ٩٩) ، مع تصرف يسير من السيوطي في عبارته .

(٢) وفي (ب) ، (جـ) : اصلاح .

(٣) والذي ترجّح عندي هو ماذهب اليه ابن الصلاح والنووي وابن دقيق العيد والذهبي وابن عبد الهادي (في الصارم المنكي ١٦١) ، والزيلعي (في نصب الراية ٤/ ٣٢٤) ، والعلائي (نقله عنه الصنعاني في توضيح الافكار ١/ ٦٧) وهو أن مراد الحاكم من قوله (على شرطهما) ، وقوله في مقدمة المستدرك (١/ ٣) :- (... احتج بمثلها) أي الرواة بأعيانهم المخرج لهم في الصحيحين ، ورب قائل يقول : ان ضمير بمثلها عائد على الأحاديث ، أقول نعم هو كذلك ، والمثلية في الأحاديث تحمل على وجود الرواة أنفسهم ، مع الأخذ بعين الاعتبار أننا لا نحكم على حديث ما بكونه على الشرط لمجرد وجود رواته في الكتاب ، بل لابد من مراعاة كيفية رواية الشيخين عنهم .

وقال الاسماعيلي في المدخل[1] :- لما كان مراد البخاري ابداع[2] الصحيح في كتابه صار من يروي عنه رواية موثوقاً به ، فجاز[3] لمن حذا حذوه أن يحتج به بعينه ، وإن كان في غير ذلك الخبر ، فإذا روى[4] عن مالك ، والليث ، وعقيل ، ويونس ، وشعيب ، ومعمر[5] وابن عيينة عن الزهـــري ، فقد صار هؤلاء بأجمعهـــم من شرطه في الزهري ، وحيث وجدوا ، اذا صحت الرواية عنهم فأيهم جيء به بدلاً عن الآخر كان شرط البخاري فيـــه

---

(١) كل من ترجم له لم يذكروا له هذا الكتاب ، إلا أنهم أثبتوا لـــه كتاب : " المستخرج على الصحيح " ، وهو المشهور عنه ، قـــال الذهبي : هو في أربع مجلدات ، وقد تقدم الكلام عليه فلا أدري هل يقصد المصنف بالمدخل المستخرج أو هو كتاب آخر للاسماعيلي وقف عليه ؟؟ .

وقد رجح شيخي المشرف د . سعدي الهاشمي القول بأنهما كتابان .

انظر لكلام الذهبي : سير أعلام النبلاء (١٦/٢٩٢) .

(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : ابداع وهو تصحيف .

(٣) من (ب) ، وفي (أ) : فحار بالحاء المهملة وهو تصحيف .

(٤) وفي (أ) : روى .

(٥) وقد يسقطت الواو من (ب) .

موجوداً .

٥٣ ـ وَعِدَّةُ الأَوَّلِ بِالتَّحْرِيرِ ... أَلْفَانِ وَالرُّبْعُ بِلا تَكْرِيرِ

٥٤ ـ (وَمُسْلِمٌ (١) أَرْبَعَةُ الآلافِ) ... وَفِيهِمَا التَّكْرَارُ جَمًّا وَافِي (٢)

ش : ـ (٣)

قال ابن الصلاح : ـ "عدد أحاديث صحيح (٤) البخاري سبعة آلاف و مائتان و خمسة و سبعون بالأحاديث المكررة و قيل إنها باسقاط المكرر أربعة آلاف" (٥)

---

(١) وفي (ح) ، (س) : ـ ومسلم .

(٢) الشرح التفصيلي : ـ

٥٣ ـ (وعدّة) مبتدأ ، [أي عدد] "الأحاديث المسندة في صحيح" :

(الأول) من الكتابين أي البخاري .

(بالتحرير) لا بالتقريب ، بالاهمال من حرر الشيء بمعنى : ـ ضبطه ، [وهذا التحرير للعدد] لابن حجر .

(ألفان) مع ما بعده الخبر ، مثنى ألف .

(والربع) من ألفين أي خمسمائة ، أي : ونحو ذلك بناء على الاختلاف عند المادّين ، حالة كون ذلك .

(بلا تكرير)

٥٤ ـ (و) "عدة الاحاديث المسندة في صحيح .." [بزيادة ال للضرورة] ، "باسقاط المكرر" ، بناء على الاختلاف عند المادّين .

(وفيهما) "أي [صحيحي] البخاري و مسلم"

(التكرار) "للأحاديث"

(جما) بمعنى "كثيراً" ، بجيم فميم مشددة .

(وافي) بمعنى وافر ، أو : التسكين للنظم .

انظر : ـ استقصاء الأثر (ق ٢٧ / ب) ، و منهج ذوي النظر (ق ٢٢) ، و فتح المغيث : (ص ٢٩)

(٣) سقطت من (د) .

(٤) سقطت من (ب) .

(٥) المقدمة (ص ٩٢)

وتبعه النووي في مختصره [١] ، وقال [٢] في شرح البخاري [٣] : ـ " جملة ما في البخاري من الأحاديث المسندة بالمكرر " .. فذكر العدد [٤] سواء ، قال الحافظ ابن حجر : ـ " فأخرج بقوله المسندة الأحاديث المعلقة ، وما أورده في التراجم والمتابعة وبيان الاختلاف بغير اسناد [٥] موصل [٥] " ، قال : ـ " وما ذكراه [٦] من / المدة قلدا فيه الحموي ، فانه كتب البخاري عنه وعد كل باب منه ، ثم جمع الجملة ، وقلده كل من جاء [٧] بعده ، نظرا الى أنه راوي الكتاب وله به العناية التامة ، قال : ـ وقد عددتها وحررتها [٨] فبلغت بالمكررة سوى المعلقات والمتابعات سبعة آلاف وثلثمائة وسبعة وتسعون [٩] حديثا ، وبدون المكررة ألفين وخمسمائة وثلاثة عشر حديثا ، وفيه من التعاليق ألف وثلثمائة وواحد وأربعون ، وأكثرها مخرج في أصول متونه ، والذي لم يخرجه [١٠]

---

(١) التقريب (ص ٣٤) ، والارشاد (ق ٥ / ب) .

(٢) سقطتا من (ب) .

(٣) وفي (ب) : ، (جـ) : المدة :.

(٤) وفي (ب) : يوصل ، وفي (جـ) : (بوصل) بغير نقط .

(٥) هدى الساري (ص ٤٦٥) .

(٦) أي ابن الصلاح والنووي .

(٧) وقد روى ذلك أبو الفضل ابن طاهر في كتابه " جواب المتمنت " عن أبي محمد بن أحمد بن حموية السرخسي .
أنظر في الساري (ص ٤٦٥) .

(٨) من (د) ، وفي بقية النسخ : صورتها بالصاد والواو تحذف .

(٩) من الأصل وفي (د) : وسبعون ، وفي بقية النسخ : وستون .

(١٠) من (د) وفي بقية النسخ : تخرجه بالتاء .

مائة و ستون وفيه من المتابعات و التنبيه على اختلاف الروايات ثلثمائة و أربعة و ثمانون خارجاً عن الموقوفات و المقاطيع [١] ، قال العراقي : ـ " و هذا [٢] العدد بالنسبة إلى رواية الفربري [٣] ، وأما رواية حماد بن شاكر فهي دونها بمائتي حديث ، و أنقص الروايات رواية ابراهيم بن معقل [٤] النسفي فإنها تنقص عن رواية ابراهيم الفربري ثلاثمائة حديث " [٥] ، وقال الحافظ ابن حجر : ـ " كلام العراقي أن النقص في هاتين الروايتين وقع من أصل التصنيف !! وليس كذلك بل كتاب البخاري في جميع الروايات الثلاث في المعدد سواء ، وإنما فات [٦] حماد

---

(١) وقال في الهدي (ص ٤٦٩) : فجميع ما في الكتاب على هذا بالمكرر تسعة آلاف و اثنان و ثمانون حديثاً ، و هذه العدة خارج عن الموقوفات على الصحابة و المقطوعات عن التابعين فمن بعدهم . انظر هدي الساري (ص ٤٦٩) .

وقال د . تقي الدين الندوي في كتابه " الامام البخاري " ص ١٠١ ـ ١٠٣ " .. قال شيخنا : ـ ما ذكره الحافظ من المجموع هكذا حكاه بعد قريب من ثلاثين سنة في آخر " الفتح " لأن تأليف المقدمة كان في سنة ثلاثة عشرة ، و الفراغ من تأليف الفتح في أول يوم من رجب سنة اثنتين و أربعين و ذكر في آخر " الفتح " أيضا العدد الذي ذكر في المقدمة ، و لي فيه تأمل لأنه قال أولاً : مجموعه بالمكرر سبعة آلاف و ثلاثمائة و سبعة و تسعون ، ثم قال : و جملة التعاليق : ألف و ثلاثمائة و واحد و أربعون ، و جملة ما فيه من المتابعات ثلاثمائة و واحد و أربعون ، فيكون المجموع تسعة آلاف و تسعة و سبعون أو اثنان و ثمانون ، هكذا صورته : (٧٣٩٧ ـ ١٣٤١ ـ ٤٣١ ـ ٩٠٧٩)

(٢) في (ب) : و هذه ، و هو خطأ .

(٣) و قد وقعت أوهام في رواية الفربري و علل بينها الحافظ جمال الدين يوسف بن عبد الهادي المعروف بابن المبرد (ت ٩٠٩هـ) في كتاب سماه " الاختلاف بين رواة البخاري عن الفربري " ، منه نسخة مصورة بالجامعة الاسلامية برقم ١٧٩٥

(٤) من الأصل ، وفي النسخ : ـ المعقل .

(٥) التقييد والايضاح (ص ٢٧) .

(٦) من (د) وفي بقية النسخ : فادت و هو خطأ .

وابن معقل لما سمعا الصحيح على البخاري شيئ من آواخر الكتاب فروياه عنه بالاجازة ، نبّه على ذلك ابن طاهر ، وأبو علي الجياني ، فالنقص إنما حصل من طريان [1] الفوت لا من أصل التصنيف " [2] ، وقال الميانجي في ايضاحه : —

" الذي اشتمل عليه (كتاب) [3] البخاري من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة آلاف حديث وستمائة ونيف ، [اختارها] [4] من ألف ألف حديث وستمائة ألف حديث ونيف [5] " ، وذكرها ابن الصلاح [6] في شرح مسلم وتبعه النووي في التقريب ، أنّ عدة أحاديث مسلم أربعة آلاف دون المكرر ، وقد نبهت

---

(١) طريان : مصدر على زنة (فعلان) بالتحريك ، وأصل الكلمة مهموزة تقول : طرأ يطرأ ، وقد تترك الهمزة فيقال : طرا يطرو طروا ، والمعنى حصول الأمر فجأة .
انظر لسان العرب (١ / ١١٤) ، وتاج العروس (١ / ٩١) ، وجواهر القاموس للفزويني (ص ١٥٨)

(٢) نكت ابن حجر (ص ٨٦) .

(٣) سقطت من (ب) .

(٤) انظر صيانة صحيح مسلم (ص ٩٩) .

(٥) في (ب) بعد (ونيف) : أخبارهما ، انظر ايضاح ما لا يسع المحدث جهله (ق ٨ / ب) وقال السخاوي رحمه الله : —
" المعتمد في العدة سبعة آلاف وثلاثمأة وسبعة وتسعون حديثاً بزيادة مائة واثنين وعشرين ، كل ذلك سوى المعلقات والمتابعات والموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين فمن بعدهم ، والخالص من ذلك بلا تكرير ألفا حديث وستمائة وحديثان ، وإذا ضمت المتون المعلقة المرفوعة التي لم يوصلها في موضع آخر منه ، وهي مائة وتسعة وخمسون صار مجموع الخالص ألفي حديث وسبعمائة وأحداً وستين حديثاً :
انظر فتح المغيث (ص ٢٩ ، ص ٣٠) .
وقد قام الشيخ محمد فؤاد وعبد الباقي رحمه الله بترقيم أحاديث البخاري وترقيم أبوابه وكتبه فبلغ عدد الأحاديث عنده سبعة آلاف حديث وخمسمائة وثلاثة وستين حديثا ،
وقد طبع هذا الترقيم للصحيح مع الصحيح مع الفتح بمطبعة المكتبة السلفية بمصر .

على ذلك من زيادتي [١] ، قال العراقي : ـ " وهو يزيد بالمكرر [٢] على البخاري لكثرة طرقه قال [٣] وقد رأيت عن أبي الفضل أحمد بن سلمة أنه اثنا عشر ألف حديث " [٤] ، وقال الميانجي : ـ " ثمانية آلاف " [٥] والله [٦] أعلم ، قال ابن حجر : ـ " وعندي في هذا نظر " [٧] وفي نكت الزركشي " لعل قول الميانجي أقرب " [٨]

فائدة : ـ

تأملت فظهر لي أن مقصد البخاري في التكرير يزيد على مقصد مسلم ، وذلك أن البخاري يكرر لأجل استنباط الأحكام ، فيورد الحديث في عدة أبواب لأجل [٩] ما اشتمل عليه من الأحكام المتعددة ، ويكرر لأجل أغراض [متعلقة] [١٠] بعلم الاسناد ، ومسلم إنما [١١] يكرر لهذه الأغراض فقط دون الأول لأنه لم يعتن بالتراجم ، ولأنه يذكر الطرق كلها في موضع واحد ، وقد ألف الحافظ أبو

---

(١) وهو قوله : ـ ومسلم أربعة الآلاف ..... (ص ٧٨٣)
(٢) من (جـ) ، (د) ، وفي (أ) ، (ب) : المكرر .
(٣) سقطت من (ب) .
(٤) التقييد والايضاح (ص ٢٧)
(٥) ايضاح ما لا يسع المحدث جهله (ق ٨/ ب)
(٦) وفي (د) : فالله أعلم .
(٧) النكت على ابن الصلاح (ص ٨٧)
(٨) نكت الزركشي (ق ٢٥ / ب) ، وقد قام محمد فؤاد عبد الباقي المصري بتعداد أحاديث مسلم من أول الكتاب إلى آخره فبلغها بدون المكرر (٣٠٣٣) حديث .
(٩) وفي (د) : مما .
(١٠) من (د) وفي بقية النسخ : معلقة .
(١١) وفي (ب) : انها .

الفضل ابن طاهر [١] فى فوائد تكرير البخارى الأحاديث جزء اسماه جـــواب [٢] المتمنت [٣] قال فيه : ــ أعلم أن البخارى كان يذكر الحديث فى كتابه فى مواضع ويستدل به فى كل باب باسناد آخر ، ويستخرج منه بحسن استنباطه وغـزارة فقهه [٤] معنى يقتضيه الباب الذى أخرجه فيه ، وقل ما يورد حديثا فـــى موضوعين باسناد واحد ولفظ (واحد) [٥] ، وانما يورده من طريق أخرى لمعـــان يذكرها [٦] والله أعلم بمراده ، فمنها : ــ أنه يخرج الحديث عن صحابى ثـم يورده عن صحابى آخر والمقصود منه أن يخرج الحديث عن حد الغرابة ، وكذلك يفعل فى أهل الطبقة الثانية والثالثة وهلم [٧] جرا الى مشايخه فيعتقد من يرى ذلك من غير أهل الصناعة [٨] أنه تكرار وليس كذلك وليس كذلك لاشتماله على فائدة زائدة [٩] ومنها : ــ أنه صح أحاديث على هذه القاعـدة فى كل حديث منها معان متغايرة فيورده فى كـــل باب مـــن

---

(١) وفى (ب) : ابن الطاهر .

(٢) من (د) ، وفى بقية النسخ : حراب .

(٣) جواب المتمنت على البخارى . أنظـر هدى الساري (١ / ١٥) ، و هدية العارفين (٢ / ٨٢) .

(٤) وفى (ب) وفقهه .

(٥) سقطت من (ب) .

(٦) وفى (د) تذكرها .

(٧) هلم جرًا : كلمة (هلم) : هذه الكلمة تركيبة من (ها) للتنبيـــه وحذفت ألفها لكثرة الاستعمال ــ ومن (لم) من قولهم : " لـــم الله شعثه : أى جمعه " ، ونصبت (جرا) على المصدر أو الحال والذى وقفت عليه فى المعنى العبارة معنيين : ــ أ / (هلم جـــرا) أى تعالوا على هنيكم .
ب / (هلم جرا) : أى استدامة الأمر واتصاله وأصله من الجر السحب ، وعليه تحمل العبارة المساقة فى المتن ، والمعنى : وهكذا صنـــيع البخارى مستديما ومتصلا الى مشايخه . أنظـــر الفاخر للمفضل بن سلمة (ص ٣٢) ، والزاهر للأنبارى (١ / ٤٧٦) ومجمع الأمثال للميدانـــى (٢ / ٤٠٢) ، ولسان العرب (١٢ / ٦١٧) ، وتاج العروس (٣ / ٩٦) ..

(٨) وفى (د) : الصنف)

(٩) مـــن (د) .

[طريق] (١) غير الطريق الأولى و منها : أحاديث(٢) يرويها بعض الرواة تامة ، و يرويها بعضهم مختصرة فيورد ها كما جاء ت ليزيل الشبهة عن ناقليها .

و منها : ــ أنَّ الرواة ربما اختلفت عباراتهم فحد ث راو بحد يث فيه كلمة [تحتمل](٣) معنى ، و حدّث (٤) به آخر فعبّر عن تلك الكلمة بعينها بعبارة أخرى تحتمل معنى آخر فيورده بطرقه إذا صحت على شرطه ، و يفرد لكل لفظة باباً مفرداً .

و منها : ــ أحاديث تعارض فيها الوصل و الارسال و رجح عنده الوصل فاعتمده و أورد الارسال منبهاً على أنه لا تأثير عنده في الموصول . (٥)

و منها أحاديث تعارض فيها الوقف و الرفع و الحكم فيها كذلك .

و منها : ــ أحاديث زاد فيها بعض الرواة رجلاً في الاسناد و نقصه بعضهم (٦) فيورد ها على الوجهين حيث يصح عنده أنَّ الراوي سمعه من شيخ حد ثه به عن آخر ثم لقي الآخر فحد ثه به فكان يرويه على الوجهين .

و منها : ــ أنه ربما أورد حديثاً عنمنه راويه فيورده من طريق (٧) أخرى مصرحاً فيها بالسماع على ما عرف من طريقته في اشتراط ثبوت اللقاء في المعنعن .،، (٨)

---

(١) من (د) .
(٢) وفي (ب) : الأحاديث .
(٣) من (د) ، وفي بقية النسخ : يحتمل بالياء .
(٤) من (د) ، وفي (جـ) : وحدث .
(٥) وفي الأصل : الوصل .
(٦) وفي (ب) بعض .
(٧) وفي (أ) : طرق .
(٨) نقله عنه الحافظ في هدي الساري (ص ١٥) .

ومنها : ــ أنه عمل قبل كتاب الصحيح كتاباً [١] (يقال له المبسوط) [٢] وجمع فيه جميع حديثه على الأبواب ، ثم نظر إلى أصح الحديث على ما رسمه فأخرجه بجميع طرقه فربما صح الحديث عنده [٣] من طرق فأخرجه بجميع طرقه الصحيحة فلو أخرج طريقاً واحداً منها لاستدرك عليه الباقي / ولو أخرجها كلها في موضع واحد احتاج في الباب الآخر إلى حديث موافق لذلك المعنى الذي سطر له الباب ، فكأنه رأى أن يوردها على المعاني التي فيها في كل باب يدخل ذلك الحديث فيه ، قال : ــ ومن أمثلة ما كرره حديث "إنما الأعمال بالنيات" أورده في أول الكتاب عن الحميدي عن سفيان عن عينية [٤] ثم في الايمان عن القعنبي عن مالك [٥] ، ثم في (النكاح) عن يحيى ابن قزعة [٦] .

---

(١) كتاب "المبسوط" ذكره الخليلي في الارشاد وأن مهيب (وهب) بن سليم رواه عنه في كتاب الملل ، وذكره أبو القاسم ابن منده أيضا ، وأنه يرويه عن محمد بن عبد الله بن حمدون عن أبي محمد عبد الله بن الشرقي عنه .
أنظر كشف الظنون (٢ / ١٥٨١) نقلاً عن الارشاد .
قلت : أبو القاسم ابن منده توفي سنة (٤٠٧ هـ)
وهذا يعني وجود كتاب : "المبسوط" في ذلك الوقت .

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) سقطت من (ب) .

(٤) كتاب بدء الوحي ــ باب كيف بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (١ / ٩) .

(٥) (كتاب الإيمان ــ باب ما جاء ان الاعمال بالنية والحسبة ــ ١ / ١٣٥ .)

(٦) وفي أ ــ : قزعة ، وهو تصحيف ، وابن قزعة هو يحيى بن قزعة ــ بفتح القاف والزاي ــ القرشي المكي المؤذن ، وثقه ابن حبان ، والذهبي ، وروى له البخاري في غير موضع من صحيحه في الأصول ، وقال ابن حجر : مقبول ، (خ) ؛ انظر التقريب (ص ٣٨٧) ، والثقات لابن حبان (٩ / ٢٥٧) ، والجمع بين رجال الصحيحين (٢ / ٧١) والكاشف (٣ / ٢٦٥) ، تهذيب التهذيب (١١ / ٢٦٥) .
والذي أميل اليه هو (التوثيق) لما تقدم .

عن مالك [١] فكرره من حديث مالك إلا أنه أورده عن شيخ آخر ، ثم [٢] في (المتق) عن محمد بن كثير عن سفيان الثوري [٣] ، ثم في (الهجرة) عن مسدد عن حماد بن زيد [٤] ، ثم في ترك (الحيل) عن أبي النعمان [٥] عن حماد بن زيد فكرره عن حماد بن زيد إلا أنه حدث به عن شيخ آخر [٦] ، ثم [٧] في (النذور) عن قتيبة عن عبد الوهاب الثقفي [٨] ، فصار هذا الحديث مكررا

---

(١) (كتاب النكاح ـ باب من هاجر أو عمل خيراً لتزيج امرأة فله ما نوى ـ ٩ / ١١٥) .

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) (كتاب العتق ـ باب الخطأ والنسيان في العتاقة والطلاق ـ ٥ / ١٦٠)

(٤) (كتاب مناقب الانصار ـ باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلى المدينة ـ ٧ / ٢٢٦) .

(٥) (ع) أبو الفضل محمد بن الفضل السدوسي ، البصري ، لقبه عارم ، ثقة ثبت تغير في آخر عمره ، مات سنة ثلاث وأربع وعشرين .
انظر التقريب (ص ٣١٥) ، وطبقات ابن سعد (٧ / ٣٠٥) .
والجرح والتعديل (٨ / ٥٨) ، تذكرة الحفاظ (١ / ٤١٠) .

(٦) (كتاب الحيل ـ باب في ترك الحيل وأن لكل امرئ في الايمان وغيرها ـ ١٢ / ٣٢٧)

(٧) سقطت من (د) .

(٨) (ع) (كتاب الأيمان والنذور ـ باب إذا حلف أن لا يأتدم فأكل تمراً بخبز ، وما يكون منه الأدم ـ ١١ / ٥٧٢) ،
وعبد الوهاب الثقفي هو ابن عبد المجيد بن الصلت أبو محمد البصري ، ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين ولم يحدث في تلك الحالة ، من الثامنة ، مات سنة (١٩٤ هـ) .
انظر : ـ التقريب (ص ٢٢٢) ، [illegible] (ص ٣٦٩ ـ ضمن الكمالية والتاريخ الكبير (٦ / ٩٧) وضعفاء العقيلي (٣ / ٧٥) ،
وميزان الاعتدال (٢ / ٦٨٠) .

في كتابه في سبعة مواضع ولم يعده باسناد واحد البته فيقال عليه غيره انتهى .

فائـــدة : ـ

ذكر الحافظ أبو بكر الجوزقي في كتابه المسمى [1] بالمتفق : ـ " أن جملـــة ما اتفق الشيخان على اخراجه من المتون في كتابيهما ألفان و ثلاثمائة و ســـتة و عشرون حديثا "

قال الحافظ ابن حجر في نكته : ـ "فعلى هذا جملة ما في الصحيحين خمســة آلاف حديث و ستمائة حديث و خمسون حديثا تقريباً ، هذا على منهب الجوزقـي لأنه يعد المتن اذا اتفقا على اخراجه [و لو من] [2] حديث صحابيين [3] حديثا واحدا كما [4] إذا اخرجه البخاري من طريق أبي هريرة [رضي الله عنه] [5] و أخرجه مسلم من طريق أنس [رضي الله عنه] [6] ، و هذا غير جار على اصطلاح جمهور المحدثين ، لأنهم لا يطلقون الاتفاق إلا على ما اتفقا على اخراج اسناده و متنه معا ، وعلى هذا فتنقص [7] عدة المتفق عليه عما ذكره الجوزقي قليـــلاً و يزيد عدد الصحيحين في الجملة فلعله يقرب [8] من ستة آلاف [9] بلا تكرير [10] "

---

(١) للجوزقي كتابان في (المتفق و المفترق) ، "المتفق الصغير" ، و "المتفق الكبير" في نحو ثلاثمائة جزء حديثيه . أنظر فهرس ابن عطية (ص ٧٠) و طبقـــات الشافعية للأسنوي (١ / ٣٥٤) ، و الرسالة المستطرفـــة فهرس ابن عطية (ص ٧٠) ،

(٢) من (د) ، و كلمات غير واضحة في بقية النسخ .

(٣) وفي (أ) : صحابيين بياء واحدة .

(٤) وفي (ب) : كان .

(٥) من الأصل (١ / ٢٩٨) ، و ليست في النسخ .

(٦) وفي (ب) : فتقض .

(٧) من الأصل (١ / ٢٩٨) ، وفي (أ) : يرب ، وفي (جـ) : بـــترب وفي (د) : تقريب .

(٨) جمع الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي كتابا في المتفق عليه سماه " زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري و مسلم " و بلغ عدد الاحاديث المتفق عليها فيـــه ثمانية و ستين و ثلاثمائة و ألف (١٣٦٨) حديث ، و جمعها محمد فؤاد أو عبـد الباقي في كتاب اللؤلؤ و المرجان فيما اتفق عليه الشيخان فبلغ عددها ستة أحاديث و ألفي حديث .

(٩) نكت ابن حجر (١ / ٢٩٨) .

٥٥ ـ مِنَ الصَّحِيحِ فَوْتًا كَثِيرًا (١) وَقَالَ نَجْلُ أُخْرَمٍ (٢) يَسِيرًا (٣)

٥٦ ـ (مُرَادُهُ أَعْلَى (٤) الصَّحِيحِ فَاحْمِلِ أَخْذًا مِنَ الحَاكِمِ أي في المَدْخَلِ)

٥٧ ـ المَنَوِيِّ لَمْ يَفُتِ الخَمْسَةُ مِنْ مَا صَحَّ إِلَّا النَّذْرُ (٥) فَاقْبَلْهُ وَدِنْ

٥٨ ـ وَاحْمِلْ مَقَالَ (٦) عَشْرٍ (٧) أَلْفِ أَلْفِ أَحْوَى (٨) عَلَى مُكَرَّرٍ وَقْفِ

---

(١) وفي (س) : فوته كثير ..... ويسير .

(٢) وفي (ب) : احزم ، وفي (ج) : أخزم .

(٣) الشرح التفصيلي : ـ

٥٥ ـ (من) "الحديث"

(الصحيح) عند هما .

(فوتا) من التفويت بمعنى الترك ، من كتابيهما ، "لانهما لم يستوعباه في كتابيهما ولا التزماه" .

(كثيرا) فلم يذكراه ..

(وقال) "الحافظ أبو عبد الله محمد بن يعقوب"

(نجل أخرم) بالتنوين للضرورة ، النيسابوري ، شيخ الحاكم .

(يسيرا) أي قليلا ، "واعترض عليه"

[والمعنى أنّ البخاري ومسلماً فاتهما من الأحاديث الصحيحة شيء كثير لم يذكراها في صحيحهما ، وخالف ابن الأخرم فقال : لا بل الفائت يسير ، وكلامه معترض] .

٥٦ ـ (مراده) "أي : ابن الأخرم بذلك"

(أعلا الصحيح) وتلك رتبة فوق رتبة الصحيح .

(فاحمل) "كلامه عليه"

(أخذا من) كلام .

(الحاكم) أبي عبد الله النيسابوري .

(أي في) "كتابه"

(المدخل) "إلى الاكليل"

[والمعنى : أنّ الناظم رأى مخالفة ابن الاخرم لمذهب جمهور المحدثين ، ولكلام البخاري نفسه حيث قال : وما تركت من الصحاح أكثر ، فذهب الى تأويل كلام ابن الاخرم في قوله : لم يفتهما إلا اليسير! قال : أي لم يفتهما إلا اليسير من أصح الصحيح ، وهذا التأويل سبق إليه الحاكم تلميذ ابن الاخرم في كتابه المدخل إلى الاكليل ، وهذا التأويل من الناظم تبعا للحاكم من زيادات ألفيته على ألفية العراقي]

(٤) وفي (س) على "بدون ألف" (٥) وفي (ح) : النذر "بفتح الراء"

(٦) وفي (س) : مقال . (٧) وفي (س) : عشر "بفتح الراء"

(٨) وفي (ح) أحوى "بفتح آخره"

٥٧ ـ (النووى) بتقدير : قال ، بسكون الياء ، " الصواب انـــه "
(لم يفت) من الفوت ، بمعنى : الترك ، " الأصول "
(الخمسة) الصحيحين ، و سنن أبي داود ، والترمذي ، والنسائي
(من) تبعيضية .
(ما صح) " من الأحاديث "
(إلا النذر) " بفتح النون ، و سكون الزاي : أي : اليسير "
(فاقبله) أي التقدير المذكور ، معتمدا له .
(ودِن) له بكسر الدال ، فسكون النون " أي : جازه و لا تعترض عليه "
[والمعنى] : «قال النووي : الصواب انه لم يفت الأصول الخمسة من الأحاديث الصحاح الا القليل ، وهذا هو الذي اعتمده الناظم ، وأمر بالأخذ به والخضوع له»

٥٨ ـ (واحمل) بالحاء مهملة .
(مقال) أي : قول ـ مضاف ـ البخاري : " احفظ مائة ألـــف حديث صحيح ... "
(عشر) " بضم العين واسكان الشين "
(ألف إلف) بالتضايف .
(أحوى) أنا ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول وما أضيف اليـــه في محل جر مضاف اليها .
(على) متعلق باحمل .
(مكرر) من الروايات والأسانيد ..
(ووقف) " أى : موقوفات "
[المعنى] « أراد الناظم بهذا البيت أن يقول لك : انها محمولة على أن [مراد البخاري] بالاحاديث الصحيحة التي يحفظها ما يشمـــل المكرر والموقوف »
انظر استقصاء الاثر (ق ٢٨ / أ ، ب ـ ق ٢٩ / أ ، ب) ،
ومنهج ذوى النظر (ص ٢٣ ، ص ٢٤)
و شرح محمد محي الدين عبد الحميد (ص ٣٠ ، ص ٣١) .

ش : ـ

لم يستوعب الشيخان فى كتابيهما كل [1] الصحيح ولا التزما ذلك ففاتهما منه شئ كثير ، وقد قال ابن عدي سمعت الحسن بن الحسين البزار [2] يقول سمعت ابراهيم [3] بن معقل النسفي يقول سمعت البخاري يقول : ـ " ما أدخلت فى كتابي الجامع ، وتركت من الصحاح بحال [4] الطول " [5] ، وقال مسلم : ـ " ليس كل شئ عندي صحيح [6] وضعته ههنا [7] " ، وقال الحاكم فى خطبة المستدرك : ـ " لم يحكما ولا واحد منهما أنه لم يصح من الحديث غير ما أخرجاه " [8] وكذا قال البيهقي فى المدخل : ـ " قال [9] وقد

---

(١) سقطت من (ب) .

(٢) وفى الأصل : الحسن بن الحسين البخاري ، والمثبت فى النسخ هو الذي أثبته وهو الصحيح .
والحسن هذا : هو أبو المحمد الحسن بن الحسين بن محمد النسفي الاستراباذي ـ بكسر الألف وسكون السين المهملة وكسر التاء ـ نزل بغداد ، وحدث بها ، قال الخطيب : كان صدوقاً فاضلاً صالحاً .. لقي شيوخ الصوفية ، وكان يفهم الكلام على مذهب الأشعري ، مات ببغداد سنة (٤١٢ هـ)
انظر تاريخ بغداد (٧ / ٣٠٠) ، وتاريخ جرجان (ص ٣٥٧) ، وتذكرة الحفاظ (٣ / ١٠٧١) ، والانساب (١ / ١٩٩) .

(٣) بياض فى منسخة (د) .

(٤) وفى الأصل : لحال .

(٥) مقدمة الكامل لابن عدي (١ / ١٤٠) ، ونقله الحافظ فى هدي الساري عن ابن عدي (ص ٧) .

(٦) سقطت من (ب) .

(٧) قاله حين سأل عن حديث : " واذا قرأ فانصتوا " لم لم تضعه ها هنا !! صحيح مسلم (كتاب الصلاة ـ باب التشهد فى الصلاة ـ ١ / ٣٠٤) .

(٨) المستدرك (١ / ٢) ، بلفظ " غير ما أخرجه "

(٩) سقطت من (ب) .

بقيت أحاديث صحاح لم يخرجاها وليس في تركهما اياها دليل على ضعفهـــا ، وعذر البخاري كيلا يطول الكتاب فيمل ، وقال الحازمي : لم يلتزم [1] البخاري أن يخرج كلما صح من الحديث ، وكما أنه لم يخرج عن كل من صح حديثه ، ولم ينسب إلى شيء من جهات الجرح وهم خلق كثير يبلغ عددهم نيفا [2] وثلاثين ألفاً ، لأن تاريخه يشتمل على نحو من أربعين ألفاً وزيادة [3] ، وكتابه فـــي الضعفاء [4] دون السبعمائة نفس [5] ، فالثقات عنده أكثر ، ومع ذلك فالذيـــن

---

(١) هكذا في جميع نسخ البحر ، وفي الأصل (ص٦٢) يلتزم .

(٢) بتشديد الياء : أي زيادة ، وعند حذاق البصريين والكوفيين أن النيف من واحدة إلى ثلاث ، وعوام الناس يخففون فيقولون : ونيف ، وهو لحن عند الضعفاء . أنظر لسان العرب (٣٤٢/٩) ، وتاج العروس (٢٦٣/٦)

(٣) طبع التاريخ الكبير بالهند بتحقيق عبد الرحمن بن يحي المعلمي واشراف دائرة المعارف العثمانية ، وقد بلغت التراجم فيه حسب الترقيم أربعة عشر ألفاً وسبعة وسبعين . ترجمة (١٤٠٧٧) .
وكتابه التاريخ الصغير طبع ، وله أربع طبعات (١) طبعة الهند سنة ١٣٢٥ هـ ، (٢) وطبعة طنطا سنة ١٩٣١ م ، (٣) وطبعة المكتبـــة الاثرية بالباكستان ، (٤) وطبعة بتحقيق محمود زايد بحلب سنة ١٩٧٧ م .

(٤) مطبوع ، له أربع طبعات ، الأولى في الله أباد الهند سنة ١٣٤٩ هـ ، والثانية في حيدر أباد الدكن سنة ١٣٢٣ هـ ، والثالثة بحلب سنة ١٩٧٦ م بتحقيق محمود زايد ، والرابعة بالمكتبة الأثرية بالباكستان .
وقد بلغ عدد التراجم في الأخيرة تسع عشرة وأربعمائة ترجمة ، وفي السورية ثمان عشرة وأربعمائة ترجمة .

خرجهم في جامعه دون ألفين ، فكذا لم يخرج كلما صح من الحديث [1] ، وقال النووي في شرح مسلم : — ألزم الدارقطني البخاري و مسلماً اخراج أحاديث تركا اخراجها مع أن اسانيدها أسانيد قد أخرج لرواتها في صحيحهما ، و ذكر الدارقطني و غيره أنّ جماعة من الصحابة رووا عن رسول الله صلى الله عليه و سلم ، و رويت أحاديثهم من وجوه صحاح لا يطعن في ناقليها [2] ، و لم يخرج من أحاديثهم شيئاً [فيلزمهما] [3] اخراجها /على مذهبهما ، و ذكر البيهقي أنهما اتفقا على بحاديث من صحيفة همام بن منبه ، و أن كل واحد منهما انفرد عن الآخر بأحاديث منها مع أنّ الاسناد واحد ، وصنّف الدارقطني و أبو ذر الهروي في هذا النوع الذي الزموهما [4] ، و هذا الالزام [5] ليس بلازم في الحقيقة فإنهما لم يلتزما استيعاب الصحيح ، بل صح عنهما تصريحهما بأنهما لم يستوعباه ، و إنما قصدا جمع جمل من الصحيح كما يقصد المصنف في الفقه جمع جمل من مسائله ، لا أنه يحصر جميع مسائله ، لكنهما إذا كان الحديث الذي تركاه أو تركه أحدهما مع صحة اسناده في الظاهر أصلا في بابه و لم يخرج له نظيراً و لا ما يقوم مقامه فالظاهر من حالهما أنهما أطلعا فيه على علة إن كانا رواياه ، و يحتمل

---

(١) شروط الائمة الخمسة (ص ٦٢) .
(٢) وفي (أ) : ناقلها .
(٣) من (د) ، وفي بقية النسخ : فيلزمهم .
(٤) من (د) ، وفي بقية النسخ : ألزموها .
(٥) من الأصل ، وفي النسخ الالتزام .

أنهما تركاه نسيانا أو ايثارا لترك الاطالة ، أو رأيا أنّ غيره كما ذكراه يسد مسده أو لغير ذلك [١] ، وقال الحافظ أبو عبد الله محمد بن يعقوب المعروف بابن الأخرم [٢] : ــ قلما يفوت البخاري و مسلما من ما ثبت من الحديث الصحيح [٣] يعني في كتابيهما ، قال ابن الصلاح متعقبا عليه : ــ ولقائل أن يقول ليس ذلك بالقليل ، و المستدرك للحاكم كتاب كبير يشتمل مما فاتهما على شئ كثير ، وان يكن عليه ففي بعضه مقال / فانه يصفو له منه صحيح كثير ، وقد قال البخاري أحفظ مائة ألف حديث صحيح ، و مائتي ألف حديث غير صحيح " [٤] زاد غير [٥] ابن الصلاح ، و روى الاسماعيلي عن البخاري أنه قال : ــ " لم أخرج في هذا الكتاب الا صحيحا ، وما تركت من الصحيح أكثر [٦] " وفي المدخل للحاكم عن الامام [٧] أحمد بن حنبل قال : ــ " صح من الحديث سبع مائة ألف وكسر " [٨] انتهى واعتنى جماعة بابن الأخرم فسلكوا في الجواب .

---

(١) المنهاج (١ / ٢٤) .

(٢) أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف بن الأخرم النيسابوري ، و يعرف أبوه " بابن الكرماني " ، الامام الحافظ الكبير ، كان من أنحى الناس ما أخذ عليه لحن قط ، وكان ابن خزيمة يقدمه على كافة أقرانه توفي سنة (٣٤٤ هـ) .
أنظر تذكرة الحفاظ (٣ / ٨٦٤) ، والنجوم الزاهرة (٣ / ٣١٣) . و شذرات الذهب (٢ / ٣٦٨) .

(٣) أنظر مقدمة ابن الصلاح (ص ٩٢) ، والتبصرة والتذكرة .

(٤) (١ / ٤٣) ، وفتح المغيث (ص ٢٧) .

(٥) مقدمة ابن الصلاح (ص ٩٢) .

(٥) وفي (ب) على .

(٦) نقله عن الحافظ في هدى الساري (ص ٧) .

(٧) سقطت من جميع النسخ .

(٨) المدخل في الاكليل (ص ٨٨) قال الحاكم سمعت أبا جعفر محمد بن أحمد الرازي سمعت أبا عبد الله محمد بن مسلم بن وارة يقول كنت عند اسحاق بن ابراهيم بنيسابور فقال رجل من أهل العراق سمعت أحمد بن حنبل والمسند فيه مجهول وهو " رجل من أهل العراق " ، الا أن القصة لها طرق أخرى . أنظر تاريخ بغداد (١٠ / ٣٣٢) ، وطبقات الحنابلة (١ / ٢٠١) ، والانساب (٦ / ٣٦) ، وتلقيح فهوم أهل الأثر (ص ٣٦١) و صيد الخاطر (ص ٢٢٢) و تهذيب التهذيب (٧ / ٣٣) .

عنه مسالك أحدها [1]أن هذا العدد الذي ذكره البخاري وأحمد محمول على المبالغة في الكثرة حكاه البدر ابن جماعة في المنهل الروي ولم يرتضه [2] ، والزركشي في نكته) [3] وضعفه ، وقال : ـ [4]بل أراد التحديد ، وقد قال أحمد في كلامه المذكور وهذا الفتى يعني أبا زرعة يحفظ ستمائة ألف حديث [5]قال : فبهذا مع أول كلامه ينفى ارادة المبالغة ، ويقتضي [6]

---

(١) كلمة مطموسة في (أ) .

(٢) من (د) ، ولم أقف على النص في المنهل !!

(٣) سقطت من (ب)

(٤) سقطت من (ب)

(٥) تاريخ بغداد (١٠ / ٣٣٢) وطبقات الحنابلة (١ / ٢٠١) ، والأنساب (٦ / ٣٥) .

وقال البيهقي معقباً على قول أحمد هذا : ـ إنما أراد ما صح من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقاويل الصحابة ، وفتاوى من أخذ عنهم من التابعين .

انظر تهذيب التهذيب (٧ / ٣٣) .

وقال أبو بكر محمد بن عمر الرازي الحافظ : لم يكن في هذه الأمة أحفظ من أبي زرعة ، كان يحفظ سبعمائة ألف حديث ، وكان يحفظ مائة وأربعين ألفا في التفسير والقراءات .

قال الحافظ يحي بن مندة : ـ ,, وبلغني باسناد هو لي مسموع أن أبا زرعة قال : ـ أنا أحفظ ستمائة ألف حديث صحيح وأربعة عشر ألف اسناد في التفسير والقراءات ، وعشرة آلاف حديث مزورة قيل له ما بال المزورة تحفظ قال : اذا مر بي منها حديث عرفته .

أنظر تهذيب الكمال (٥ / ق ٨٨٧ / أ)

وشرح علل الترمذي (١ / ٢٢٣) .

(٦) وفي (د) : ومقتضى .

اجراء كلام الائمة على ظاهره ، وقد قال سعيد بن أبي مريم : ـ سمعت مالك بن أنس يقول : ـ كتبت بيدي مائة ألف حديث وذكر عن أحمد بن حنبل أنه كتب ألف ألف حديث ، أسقط منها ثلاث مائة ألف حديث ، وخرّج مسنده من سبع مائة ألف حديث [1] ، وقال أبو زرعة الرازي : توفي النبي صلى الله عليه وسلم ومن رآه وسمع منه/زيادة على مائة (ألف انسان) [2] من رجل وامرأة [3] ، وكل قد روى عنه سماعا أو رؤية [4] فَعلِم رسول الله صلى الله عليه وسلم كثير [5] ,, ، وقال اسحق بن راهوية (أعرف مكان مائة ألف حديث كأني أنظر إليها ، وأحفظ سبعين ألف حديث عن ظهر قلبي صحيحة ، وأحفظ أربعة آلاف حديث مزوّرة [6]

---

(١) أنظر خصائص المسند لأبي موسى المديني (ص ٢٢) والمقصد (ص ٣١) .

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) رواه أبو موسى المديني في ذيله على الصحابة لابن منده .
ذكر ذلك العراقي في التقييد والايضاح (ص ٣٠٥ ـ ص ٣٠٦) ، وابن حجر في الإجابة (١ / ٢) ويروى عن أبي زرعة رحمه الله في عدة الصحابة الذين سمعوا من الرسول صلى الله عليه وسلم ورووا عنه نص أدق من المنقول هنا فقد سأله رجل فقال : يا أبا زرعة أليس يقال حديث النبي صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف حديث ؟
قال : ومن قال ذا ؟ قلقل الله أنيابه ، هذا قول الزنادقة ، ومن يحصي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم عن (مائة ألف وأربعة عشر ألفا من الصحابة ممن روى عنه وسمع منه ، قيل يا أبا زرعة ، هؤلاء ين كانوا وسمعوا منه ، قال : أهل المدينة ، وأهل مكة ، ومن بينهما ، والاعراب ، ومن شهد معه حجة الوداع .
قال البلقيني : ,, فائدة : عن الشافعي رضي الله عنه : روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ورآه من المسلمين نحو ستين ألفا .
ولكن ما ذكره أبو زرعة فيه زيادة كثيرة ,, ، وتعقب العراقي أبا زرعة على هذا النص أيضا فقال : ,, وفي هذا التحديد بهذا العدد المذكور نظر كبير ، وكيف يمكن الاطلاع على تحرير ذلك مع تفرق الصحابة في البوادي والقرى والموجود عنه أبي زرعة بالأسانيد المتصلة إليه ترك التحديد في ذلك

.....

وأنهم ، وأنهم يزيدون على مائة ألف .. ''

وقال ابن حجر :

'' جمعت كتابا كبيرا في ذلك ميزت فيه الصحابة من غيرهم ، ومع ذلك فلم يحصل لنا من ذلك جميعا الوقوف على العشر من أسامي الصحابة بالنسبة إلى ما جاء عن أبي زرعة الرازي ''

ولابن فتحون توجيه آخر لاحصاء أبي زرعة الرازي فهو يرى أن العدد الذي ذكره أبو زرعة خاص بالصحابة الرواة وليس جملة الصحابة .

وقال الدكتور أكرم العمري :

'' وعلى أية حال فان عدد الصحابة في أقصى تقدير يتجاوز المائة ألف وهو تقدير أبي زرعة الرازي ، وقد ذكر أن لهم سماعاً أو رؤية فهذا العدد إذا يمثل من لهم سماع ، ومن لهم رؤية وليس لهم سماع ، فلا يمثل هذا العدد اذا حصراً للصحابة الرواة '' .

قلت : وأما ما ذكره الحافظ ابن حجر فهو بالنسبة الى الصحابة المذكورين في الاصابة فقط ، وليس حصر منه لاعداد الصحابة ، فلا ينقض قوله .

(فلم يحصل لنا .... الخ) كلام أبي زرعة السابق .

انظر مقدمة ابن الصلاح (ص ٤٣٢) ، والتقييد والايضاح (ص ٣٠٥) ومحاسن الاصطلاح (١ / ٣) وتاريخ دمشق (١٠ / ق ٢ / ب) .

واختصار علوم الحديث (ص ١٨٥) وكتاب بقي بن مخلد د . العمري (ص ١٨) .

(٤) من الأصول ، ومن (د) ، وفي بقية النسخ : ورواية .

(٥) نكت الزركشي (ق ٢٤ / ب) .

(٦) أنظر تاريخ بغداد (٦/٢٥٢) ، وسير اعلام النبلاء (١١/٣٧٣) .

وقال مسلم : ــ "صنفت هذا المسند [1] الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة" [2] ، وقال أبو داود : ــ "كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسمائة ألف حديث ، انتخبت منها ما ضمنته كتاب السنن" [3] ، وقال الحاكم في المدخل : ــ "كان [4] الواحد من الحفاظ يحفظ خمسمائة ألف حديث" [5] ، وسئل أبو زرعة عن رجل حلف بالطلاق أنّ أبا زرعة يحفظ مائتي ألف حديث هل حنث ؟ ؟ قال : ــ لا ، ثم قال : ــ احفظ مائتي ألف حديث كما يحفظ الانسان سورة قل هو الله أحد ، وفي المذاكرة ثلاثمائة ألف حديث [6] ، قال الحاكم [7] : وسمعت أبا بكر بن أبي دارم الحافظ بالكوفة يقول : ــ يقول سمعت أبا العباس احمد بن محمد بن سعيد [8] يقول أحفظ لأهل البيت ثلاثمائة ألف حديث [9] ، قال : ــ "وسمعت أبا بكر [10] يقول : كتبت باصبعي [11] عن [12] مطين [13] مائة ألف حديث" [14] ، وقال علي بن خشرم [15] : كان اسحاق بن راهوية يملي سبعين ألف حديث حفظا [16] ، فهذه العبارات عن هؤلاء الائمة صريحة في ارادة حقيقة العدد دون المبالغة ، خصوصاً مسئلة أبي زرعة في الطلاق

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) رواه الخطيب البغدادي بسنده إلى مسلم ..
أنظر تاريخ بغداد (١٣ / ١٠١) .

(٣) انظر تاريخ بغداد (٩ / ٥٧) ، وتذكرة الحفاظ (٢ / ٥٩٣)

(٤) وفي (أ) : كأنّ .

(٥) المدخل في أصول الحديث (ص ٨٨) .

(٦) تاريخ بغداد (١٠ / ٣٣٥) قال الخطيب حدثني عبد الله بن أحمد بن علي السوذرجاني ــ لفظاً ــ قال سمعت محمد بن اسحاق بن منده الحافظ يقول سمعت أبا العباس محمد بن جعفر بن حمكوية الرازي يقول : سئل أبو زرعة ...
قال الذهبي بعد أن روى هذه القولة : هذه حكاية مرسلة ،

و حكاية صالح جزرة أصح [قلت] و رواية صالح هي أنه سمع أبا زرعة الرازي يقول يقول : كتبت عن ابراهيم بن موسى الرازي مئة ألف حديث ، و عن أبي بكر بن أبي شيبة مئة ألف ، فقلت له بلغني أنك تحفظ مئة ألف حديث تقدر تملي على ألف حديث من حفظ ؟ قال : لا ، و لكن اذا ألقي علي عرفت . و الرواية التي حكم عليها الذهبي بالارسال جاءت رواية بمعناها عن أبي زرعة من طريق أبي أحمد بن عدي : سمعت أبي يقول : كنت بالري و أنا غلام في البزازين ، فحلف رجل بطلاق امرأته : أن أبا زرعة يحفظ مئة ألف حديث ، فذهب قوم إنا فيهم إلى أبي زرعة فسألناه ، فقال : ما حمله على الحلف بالطلاق ؟ قيل : قد جرى الآن منه ذلك فقال أبو زرعة : ليمسك امرأته فإنها لم تطلق عليه .

تاريخ بغداد (١٠ / ٣٢٤) ، و سير النبلاء (١٣ / ٦٨ ، ٦٩) ، و مقدمة الكامل ق ٢١٣

(٧) أبو بكر أحمد بن محمد بن السري التميمي الكوفي محدث الكوفة ، كان يترفض ، و قد اتهم في الحديث و قال عنه في الميزان المحدث الكوفي الرافضي الكذاب ، توفي سنة (٣٥٢ هـ) انظر تذكرة الحفاظ (٣/٨٨٤) ، و الميزان (١ / ١٣٩) ، و تنزيه الشريعة (١ / ٣٢) .

(٨) أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي ، يلقب بمقدة ، حافظ العصر و محدث البحر ، و لو صان نفسه و جوّد لضربت اليه اكباد الابل ، و لضرب بامامته المثل ، لكنه جمع فأوعى ، و خلط الغث بالسمين و الخرز بالدر الثمين و مقت لتشيعه ، فقال الدارقطني : يكثر من المناكير ، و اتهمه البعض بالكذب و دفع ذلك الدارقطني و الذهبي . مات سنة (٣٣٢ هـ) .

انظر تذكرة الحفاظ (٣ / ٨٣٩) ، و الميزان (١ / ١٣٩) ، و نزهة الألباب (ق ٨٩ / ب) ، و تنزيه الشريعة (١ / ٣٢)

و الأثر هذا بهذا الاسناد مطروح و رواه لكذب أبي بكر بن أبي دارم ، و لفلوه في الرفض ، و لأن هذا الكلام مما فيه تأييد لبدعته .

(٩) و اللفظ في الأصل : ـ " سمعت أبا العباس أحمد بن محمد بن سعيد يقول : ظهر لأبي كريب بالكوفة ثلثمائة ألف حديث " .

(١٠) أبو بكر بن أبي دارم تقدم ترجمته .

(١١) وفي (ب) وكتبت .

(١٢) وفي (د) بأصابعي . (١٣) وفي (د) مطر .

(١٤) المدخل للحاكم (صـ ٨٩) .

(١٥) من (جـ) و (د) ، وفي (أ) ، (ب) : حزم و هو تحريف .

(١٦) لم أقف على هذا النص و لكن وقفت على نص مروي عن علي بن خشرم بمعناه رواه الخطيب بسنده الى اسحاق بن راهوية قال : كنت لا أسمع شيئا إلا حفظته ، و كأني أنظر إلى سبعين ألف حديث أو قال : أكثر من سبعين ألفا في كتبي . تاريخ بغداد (٦/٣٥١) ، و سير النبلاء (١١/٣٧٢) ، و كذلك روى الحاكم في المدخل (ص ٨٨) هذا النص بمعناه عن اسحاق ، قال

(المسلك الثاني) أن مرادهم بالأحاديث في هذا العدد ما هو أعم من المرفوع والموقوف وأقاويل السلف ، وبهذا جزم البيهقي فقال : في قول أحمد صح من الحديث [1] سبعمائة ألف وكسر أراد ما صح من الأحاديث وأقاويل الصحابة والتابعين [2] وقلت [3] : ـ ويؤيده ما روى عن أبي بكر محمد [4] بن عمر الرازي الحافظ قال : ـ " كان أبو زرعة يحفظ سبع مائة ألف حديث ، وكان يحفظ مائة وأربعين ألفا [5] في التفسير والقرآن " [6] ، ولا يوجد في التفسير والقرآن مرفوع يبلغ [7] ألف حديث ، وانما يبلغ هذا القدر بآثار الصحابة والتابعين وأتباعهم والسلف .

(المسلك الثالث) : ـ أن المراد بهذا العدد [8] الأسانيد المكررة والطرق المتعددة فربما عد الحديث الواحد [9] المروى بإسنادين حديثين ،

ـ الحاكم : ـ سمعت أبا بكر محمد بن جعفر التركي سمعت محمد بن اسحاق بن راهوية يملي سبعين ألف حديث حفظا .

(١) وفي (د) : من الحديث صحح .
(٢) أنظر : ـ تهذيب الكمال (٥ / ق ٨٨٧ / أ) ، وتهذيب التهذيب (٧ / ٣٣) .
(٣) وفي (د) بياض .
(٤) سقطت من (أ) .
(٥) من (د) .
(٦) تهذيب الكمال (٥ / ق ٨٨٧ / أ) .
(٧) وفي (أ) ، (ب) : بلغ .
(٨) وفي (د) : العدد .
(٩) سقطت من (ب) .

قال الفقية نجم الدين القمولي [1] فيما نقله الزركشي : ــ " مجموع ما صح من الحديث أربعة عشر ألف حديث صحيح [2] ، قال : ــ وأما قول البخاري أحفظ مائة ألف حديث صحيح ، فمراده والله تعالى [3] أعلم بما ذكره تعدد الطرق [4] والأسانيد وآثار الصحابة والتابعين وغيرهم فسمى [5] الجميع حديثاً أو قد كان السلف يطلقون الحديث على ذلك ، قال : ــ وهذا [6] ولى من تأويله أنه أراد المبالغة في الكثرة ، بل هو معين لا يجوز العدول عنه ، وقال الزركشي الاقدمون يطلقون العدد من الأحاديث على الحديث الواحد المروي بعدة أسانيد ، وعلى هذا [7] يسهل الخطب [8] فرب حديث له مائة طريق [9] أو أكثر [10]

---

(١) نجم الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي الحزم القمولي ــ نسبة إلى قمولة بصعيد مصر الشافعي ، امام في الفقه ، عارف بالاصول العربية له شرح مقدمة ابن الحاجب وغيره ، مات سنة (٧٢٧ هـ) .
انظر طبقات الشافعية للأسنوي (٢ / ٣٣٢) ، وطبقات الشافعية للسبكي (٥ / ١٧٥) ، والبداية والنهاية (١٤ / ١٣١) والدرر الكامنة (١ / ٣٠٤) وحسن المحاضرة (١ / ٢٣٩) .

(٢) سقطت من (د) . (٤) وفي (ب) الطريق .
(٣) سقطت من (د) . (٥) وفي (أ) : فسمي .
(٦) وفي (ب) : وهذه . (٧) وفي (ب) على بسقوط الواو .
(٨) وفي (د) : تساهل الخطيب
(٩) ذكر عبد الله بن جعفر بن خاقان المروزي السلمي قال : سألت ابراهيم بن سعيد الجوهري عن حديث لأبي بكر الصديق ؟ فقال لجاريته اخرجي الى الجزء الثالث والعشرين من مسند أبي بكر فقلت له : لا يصح لأبي بكر خمسون حديثا من أين ثلاثة وعشرون جزءا ؟؟ فقال : كل حديث لم يكن عندي من مائة وجه فأنا فيه يتيم .
انظر : ــ تاريخ بغداد (٦ / ٩٤) ، وتهذيب التهذيب (١٢٤/١) اذا فتعدد طرق الحديث الواحد هو السبب في كثرة المرويات المأثورة عن الحفاظ ، وهذا هو القول الفصل الذي يجب أن يقال به ولا يقال بسواه ، فانا لو قلنا بأن الوارد من عدد الأحاديث الكثيرة كلها أصول فانه يخطر ببال المرء : أين ذهبت اذا مئات الألوف من الاحاديث ، اذا ضاع من السنة شئ كثير ، وهذا ما لا يقوله مسلم .

(١٠) وفي) : وأكثر .

قال : ـ ويؤيد هذا التأويل أنه صح عن جماعة من الحفاظ أنّ الأحاديث لا تنتهي [١] الى هذا العدد فقد ذكر أبو العرب [٢] في مقدمة كتابه الضعفاء [٣] عن علي بن تقي قال : ـ سألت يحيى بن سعيد القطان : (كم جملة المسند ؟ فقال لي : ـ ثمانية آلاف حديث) ، قال : ـ وسمعت اسحاق بن راهوية يقول : سألت [٤] جماعة من أهل البصرة عن جملة المسند الذي روي عن رسول [٥] الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقالوا : ـ سبعة آلاف ونيف [٦] ، وقال الحافظ ابن حجر : ـ يؤيد أنّ مراد البخاري المكرر ، أن الأحاديث الصحاح التي بين أظهرنا ، بل وغير الصحاح لو تتبعت من المسانيد والجوامع والسنن والأجزاء [٧] وغيرها لما [٨] بلغت مائة ألف بلا تكرار [٩] ، بل ولا خمسين ألفا ، ويعمد [١٠] كل البعد أن يكون رجلا واحد حفظ ما فات الأمة جميعه فانه انما حفظه من أصول

---

(١) وفي (ب) لا ينتهي .

(٢) أبو العرب محمد بن أحمد بن قيم المغربي الافريقي الحافظ المؤرخ ، مات سنة (٣٣٣ هـ) .
انظر : ـ تذكرة الحفاظ (٣ / ٨٨٩) ، والديباج المذهب (٢/١٩٨) والوافي بالوفيات (٢ / ٣٩) ، وسير النبلاء (١٥ / ٣٩٤)

(٣) نقل عنه الحافظ بن حجر في تهذيب التهذيب .
(٢ / ١٥٢ ، ١٥٩ ـ ٣ / ٥٩) .

(٤) وفي (ب) / : سمعت .

(٥) وفي (د) : النبي .

(٦) نكت الزركشي (ق ٢٤ / أ) .

(٧) وفي (ب) : والأخبار .

(٨) وفي (ب) : مما .

(٩) وفي (ب) : بلا تكرير .

(١٠) وفي (ب) ، (جـ) : يتعمد ، وفي (د) : وبعد .

مشايخه ، وهي موجودة " [1] ، وقال في نكته : ـ ذكر الجوزقي في كتابه المتفق : أنه استخرج على جميع ما في الصحيحين حديثاً حديثاً [2] فكان [مجموع] [3] ذلك خمسة وعشرون ألف طريق وأربعمائة وثمانين طريقاً ، قال : فإذا كان الشيخان مع ضيق شرطهما بلغ جملة ما في كتابيهما بالمكرر هذا القدر ، فما لا يخرجاه من الطرق للمتون التي أخرجاها لعله بلغ هذا التعدد أيضا [4] (أو يزيد ، وما لم يخرجاه من المتون من الصحيح الذي لم يبلغ شرطهما لعله يبلغ هذا القدر أيضاً) أو يقرب منه فاذا ـ انضاف إلى ذلك ما جاء عن الصحابة والتابعين تمت العدة التي ذكر البخاري أنه يحفظها بل ربما زادت على ذلك فصحت دعوى ابن الاخرم " [5] انتهى ، وقد تبعت [6] الزركشي في جعل الثاني والثالث [7] مسلكين ، وهو أحسن من جعل ابن الصلاح ومن تبعه اياهما مسلكا واحدا [8] كما [9] يظهر للمتأمل . (المسلك الرابع) : ـ أن مراد ابن الأخرم ـ

---

(١) ما يتعلق بحفظ البخاري مائة ألف حديث صحيح ، ومائتي ألف حديث غير صحيح . أنظر هدي الساري ص ٤٨٧ .

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) من (د) .

(٤) هذه العبارة سقطت من (د) ، وهي مثبته في بقية النسخ ، وفي الأصل أيضا .

(٥) نكت ابن حجر (١ / ٢٩٧ ، ٢٩٨) .

(٦) وفي (د) تتبعت .

(٧) أي في جعل المراد من الأعداد المذكورة ما هو أعم من المرفوع والموقوف وأقاويل السلف ، أو أن المراد الاسانيد المكررة والطرق المتعددة فيهما مسلكان وتخريجان لما ذكر عن الائمة في عدد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٨) حيث قال في مقدمته (ص ٩٢) ـ بعد أن نقل كلام البخاري : " أحفظ مائة ألف .. " قال : ـ " الا أن هذه العبارة قد يندرج تحتها عند بهم آثار الصحابة والتابعين ، وربما عد الحديث الواحد المروي باسنادين حديثين "

(٩) سقطت من (ب) .

" بقلة ما فاتهما " أي مما هو على شرطهما ، هو الدرجة العليا من الصحيح ، [لا من] [1] مطلق الصحيح ، وقد تقدم أنَّ الصحيح مراتب ، وتقدم في كلام الحاكم في المدخل أنَّ الأحاديث المروية على شرط البخاري ومسلم لا يبلغ عددها [2] عشرة آلاف [3] ، وقال الزركشي : ـ " مراد ابن الأخرم الصحيح المجمع عليه [4] " ، وقال الحافظ / ابن حجر : ـ " قول ابن الأخرم أن الذي يفوتهما من الحديث الصحيح ـ قليل يعني مما يبلغ شرطهما بالنسبة الى ما خرجاه " ، [5] و[قد] [6] وتقدم أنَّ الذي أخرجه الشيخان نحو ستة آلاف ، وسيأتي من كلام الحافظ ابن حجر أنَّ الذي حواه المستدرك مما هو على شرطهما أو شرط أحدهما دون الألف ، وذلك قليل بالنسبة الى ستة آلاف ، ويبعد أن يوجد على هذا الشرط شيء خارج المستدرك ، وإن وجد فقليل جداً ، فصح ما قاله ابن الأخرم ولله الحمد ، وقد أشرت إلى هذا المسلك من زيادتي ، وقال النووي في التقريب : ـ " الصواب أنه لم ـ يفت الأصول الخمسة ـ أعني الصحيحين ، وسنن أبي داود ، والترمذي ، والنسائي ـ من الصحيح إلا اليسير " [7] ، قال العراقي : ـ " وفي هذا الكلام نظر ، لما تقدم

---

(١) سقطت من (أ) ، وفي (ب) : لا مطلقة .
(٢) من (د) .
(٣) المدخل (صـ ٨٧)
(٤) نكت الزركشي (ق ٢٤ أ) .
(٥) نكت ابن حجر (١ / ١٣٩) .
(٦) من (د) .
(٧) التقريب (ص ٣٤) ، والارشاد (ق ٥ / ب) .

عن البخاري في عدد ما يحفظه [1] " ، ثم أجاب بما تقدم من جملة على المكرر والموقوف [2] ، وقال الحافظ ابن حجر في نكته [3] : ـ " قول النووي (لم يفت الخمسة إلا القليل) مراده من أحاديث الأحكام خاصة ، أما غير الأحكام فليس بقليل [4] " [5] وقال في تذكرته [6] : ـ ومن خطه نقلت سبق النووي الى هذا القول أبو الحسن عبد [الله] [7] بن محمد بن الفرضي [8] فقال في مصنف أبي علي بن السكن : ـ لم يبق عليه الا القليل ، لأن ابن السكن جمع الأحاديث التي في الصحيحين ، وكتابي أبي داود والنسائي وسماهما السنن الصحاح .

---

(١) التبصرة والتذكرة (١ / ٤٦) وقد نقل المصنف كلام العراقي بالمعنى

(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : الوقوف .

(٣) من (ب) ، (ج) ، وفي (أ) ، (د) : تقليل .

(٤) نكت ابن حجر (ص ٨٨) .

(٥) لعله يقصد كتابة "التذكرة الحديثية" وتقع في أكثر من عشر مجلدات ضخمة ، قال السخاوي : ـ

وقفت على أكثرها ...

أنظر الجواهر والدرر (ق ١٥٦ / أ) ، وابن حجر ودراسة مصنفاته د . شاكر محمود عبد المنعم (ص ٣٣٠) .

(٦) من (د) .

(٧) لم أقف على "ابن الفرضي" كنيته أبي الحسن ، وانما ابن الفرضي المشهور بهذه النسبة وبهذا الاسم هو :

أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف بن الفرضي القرطبي الحافظ مؤلف تاريخ الأندلس ، قال ابن فرحون : كان فقيها عالما بجميع الفنون ، حافظا للحديث ، متقنا لعلومه ، أديباً بارعاً ، توفي سنة (٤٠٣ هـ) أنظر : ـ

الديباج المذهب (١ / ٤٥٢) ،

وبغية الملتمس (ص ٣٣٤) ،

وجذوة المقتبس (ص ٢٥٤) ،

ونفح الطيب (٢ / ١٢٩) .

فوائد : ــ

(الأولى) : ــ قول ابن الصلاح ، وقد تقدم [1] ذكره ، ربما عد الحديث الواحد المروى باسنادين حديثين محله اذا كان من الصحابة أو التابعين ، قاله الحافظ المزى ، ونقله الزركشى فى نكته [2] .

(الثانية) : ــ فى نكت الزركشى " ذكر أبو سعيد [3] اسماعيل بن أبى القاسم البوشنجى [4] فى كتاب الجهر بالبسملة [5] عن البخارى أنه صنف كتابا أورد فيه مائة ألف حديث صحيح ، قال الزركشى وهو غريب ، ولعله أراد لو صنف " [6]

---

(١) وفى (ب) : يقدم .

(٢) نكت الزركشى (ق ٢٦ / أ) .

(٣) وفى (أ) : أبو سعيد .

(٤) من الأصل ، وفى (د) : بياض ، وفى (ب) : البويسجى وهو خطأ ، وفى (أ) ، و (جـ) : الفوسجى ، والبوشنجى : هو أبو سعد اسماعيل بن عبد الواحد بن اسماعيل البوشنجى ــ بضم الباء الموحدة وفتح الشين المعجمة وسكون النون ، وفى آخرها الجيم ، هذه النسبة الى (بوشنج) بلدة على سبعة فراسخ من (هراة) بافغانستان) ــ امام فاضل ، حسن المعرفة بمذهب الشافعى ، توفى سنة (٥٣٦ هـ) .

أنظر طبقات الشافعية للسبكى (٤ / ٢٠٥) ، والانساب للسمعانى ــ (٢ / ٣٥٩) ، وطبقات الشافعية للأسنوى (١ / ٢٠٩) ، وشذرات الذهب (٤ / ١١٢) .

(٥) ذكره البغدادى فى ايضاح المكنون (١ / ٣٨٨) .

وهناك كتب أخرى ألفت فى موضوع الجهر بالبسملة منها :

١ ــ جزء الجهر بالبسملة للدارقطنى (ت ٣٨٥ هـ) أنظر نصب الراية (١ / ٣٥٨ ، ٣٥٩)

٢ ــ وكتاب : " الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم فى الصلاة " ــ للخطيب البغدادى (ت ٤٦٣ هـ) قال الذهبى : جزء أن ، توجد منه نسخة مختصرة منه للذهبى فى دار الكتب الظاهرية ــ بدمشق ــ مجموع ٥٥ / ص ١٢٨ ــ ص ١٣١ .

٣ ــ وللخطيب أيضا كتاب : " البسملة وانها من الفاتحة " قال الذهبى جزء أنظر لهما تذكرة الحفاظ (١٠ / ١١٤٠) .

٤ ــ وكتاب : " الجهر بالبسملة " ــ لجلال الدين محمد بن أحمد المحلى الشافعى (ت ٨٦٤ هـ) . أنظر كشف الظنون (١ / ٦٢٣) .

.....

فائـدة : ـ

مسألة الجهر بالبسملة من المسائل الخلافية ، والذى أرجحه قراءتهـا ، وعدم الجهر بها .

أنظـــر : ـ

للمسألة كتاب التحقيق لابن الجوزي (ص ٢٩٨ ـ ص ٣١٤) ، ونصب الراية (١ / ٣٢٣ ـ ٣٦١) .

(٦) نكت الزركشي (ق ٢٤ / أ) .

قلـــت : ــ قد تقدم في كلام ابن طاهر أن البخاري عمل قبل الصحيح كتاباً يقال له المبسوط ، و جمع فيه جميع حديثه على الأبواب ، فالظاهر أنه هو وقد ذكره الحافظ ابن حجر [1] في المقدمة حين عدد تصانيفه فقال : ــ " ومن تصانيفه : ــ الجامع الكبير ، (ذكره ابن طاهر ، والمسند الكبير ، والتفسير الكبير) [2] " ، ذكره الفربري ، وكتاب المبسوط ذكره الخليلي في الارشاد ، وان مهيب ابن سليم رواه عنه [3] ، فلعل [4] الكتاب الذي أشار اليه أبو سعد [5] أحد هذه الثلاثة [6] .

الثالثة) : ــ قال الحافظ ابن حجر في نكته : ــ " ذكر أبو جعفر محمد بن الحسين البغدادي [7] في كتاب التمييز له عن الثوري / و شعبة ، و يحيى ابن سعيد القطان ، و ابن مهدي و أحمد بن حنبل ، و غيرهم

---

(١) وفي (د) : ابن الحاجب .
(٢) سقطت من (ب) .
(٣) هدي الساري (ص ٤٩٢) .
(٤) وفي (ب) ، (ج) : ولعل .
(٥) من (د) ، وفي بقية النسخ أبو سعيد .
(٦) وهذا تخريج لطيف من السيوطي للبوشنجي لم أقف عليه من كلام السيوطي في غير هذا الموطن ، ولم أقف على أحد من أهل العلم نبّه على ذلك غيره .
(٧) لعله أبو جعفر محمد بن الحسين البُرْجُلاني ــ بضم الباء المنقوطة بواحدة ، و سكون الراء وضم الجيم وفي آخرها نون ، هذه النسبة إلى قرية من قرى واسط ، كان صاحب رقائق و حكايات ، وله كتاب " الزهد والرقائق " ، ومات سنة (٢٣٨ هـ) .
أنظر تاريخ بغداد (٢ / ٢٢٣) ،
الانساب (٢ / ١٣٩) ،
وطبقات الحنابلة (١ / ٢٩٠) .

أن جملة الأحاديث المسندة من النبي صلى الله عليه وسلم يعني الصحيحة بلا تكرار [1] أربعة آلاف وأربعمائة حديث ، وعن اسحاق بن راهوية أنه سبعة آلاف ونيف ، قال أحمد بن حنبل : — وسمعت ابن مهدي يقول الحلال والحرام من ذلك ثمانمائة ، وكذا قال ابن راهوية عن يحيى بن سعيد ، وقال أبو داود السجستاني عن ابن المبارك تسعمائة ، قال [2] ومراده [3] بهذه المدة ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من [4] أقواله الصريحة في الحلال والحرام ، وقال كل منهم بحسب [5] ما وصل اليه ، ولهذا اختلفوا [6] انتهى وقد سبقه إلى بيان ذلك ابن طاهر فقال في كتابه جواب التعنت — وقد أورد عن أبي داود أنه قال أقمت [7] بِطَرْسُوس [8] عشرين سنة ، واجتهدت في المسند فإذا هو أربعة آلاف حديث [9] ما نصه : —

---

(١) وفي (د) : تكرير ، وكذلك في الأصل .

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) وفي (د) : ومرادهم .

(٤) وفي (ب) : في .

(٥) وفي (أ) ، (ج) : أيحسب

(٦) نكت ابن حجر (ص ٩٠) .

(٧) سقطت من (د) .

(٨) طَرَسُوس : بفتح أوله وثانيه ، وسينين مهملتين بينهما واو ساكنة ، بوزن "قَرَبوس" ، كلمة عجمية رومية ، وهي مدينة بالشام بين أنطاكية وحلب أنظر معجم البلدان . (٤ / ٢٨) .

(٩) والذي نص عليه أبو داود في كتبه غير ما ذكر عنه هنا ، قال في رسالته الى أهل مكة (ص ٣٢) .

" ولعل عدد الذي في كتابي من الأحاديث قدر أربعة آلاف وثمانمائة حديث ، ونحو ستمائة حديث من المراسيل "

ربما اعتقد من لا علم له بالحديث أن هذا القول من أبي داود في مبلغ المسند حصر منه له ؟؟ وليس كذلك فإن أبا داود اجتهد فيما وقع إليه من المسند وهو الأمر والنهي فقط غير ما رأي النبي [1] صلى الله عليه وسلم يفعله أو رآهم يفعلون ولم ينههم ، وغير ذلك مما نقل في وقته ، وأبو داود حصر ما وقع إليه من هذا المعنى فكان ما قال [2] ، وأما الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو ما لا يحيط به عالم ، ثم روى [3] بسنده ، [4] قول أحمد بن حنبل : صح من الحديث سبعمائة ألف وكسر ، قال : — فهذه الحكاية تجمع ثلاثة من حفاظ الاسلام ، أحمد بن حنبل ، واسحاق بن راهوية ، ومحمد بن مسلم [5] بن وارة [6] الرازي [7] شهدوا على هذا المبلغ ،

---

(١) وفي (د) : رسول الله .

(٢) وقد نص هو رحمه الله على أنه لم يحصر جميع الأحاديث في سننه فقال : "فهذه الأربعة آلاف والثمانمائة كلها في الأحكام ، فأما أحاديث كثيرة في الزهد والفضائل وغيرها من غير هذا لم أخرجه .." رسالته إلى أهل مكة (ص ٣٥) .

(٣) وفي (د) بياض .

(٤) وفي (ب) ، (د) : مسنده .

(٥) وفي (ب) سلم .

(٦) وفي (أ) دراه وهو خطأ .

(٧) أبو عبد الله محمد بن مسلم بن عثمان بن وارة الرازي ، الحافظ الكبير الثبت ، قال أبو بكر بن أبي شيبة : أحفظ من رأيت ابن الفرات وابن وارة وأبو زرعة ، مات سنة (٢٧٠ هـ) أنظر : —
تذكرة الحفاظ (٢ / ٥٧٥)
والمعجم المشتمل (ص ٢٧١) .
وتذكرة الحفاظ لابن عبد الهادي (ق ٤٨ / أ) .

قال الحاكم : ــ " وكيف يجوز أن يقال إن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبلغ عشرة آلاف حديث ، وقد روى عنه من الصحابة أربعة آلاف رجل وامرأة [1] صحبوه نيفاً وعشرين سنة بمكة ثم المدينة ؛ حفظوا عنه أقواله ، وأفعاله ، ونومه ، ويقظته ، وحركاته ، وسكناته [2] ، وقيامه ، وقعوده ، واجتهاده ، وعبادته ، ومسيره [3] ، ومغازيه [4] ، وزجره ، وخطبه [5] وأكله ، وشربه ، ومشيته [6] ، وسكوته ، وملاعبته [7] أهله ، وتأديبه فرسه ، وكتبه إلى المشركين [8] وعهوده ، ومواثيقه [9] ، وألفاظه ، وأنفاسه ، وصفاته [10] ، هذا سوى ما حفظوا عنه من أحكام الشريعة ، وما سألوه [11] [12] عن العبادات

---

(١) وقد ألف بقي بن مخلد كتاباً في " ذكر عدد ما لكل من الصحابة من الحديث والرواة من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم " وبلغ عددهم ألف و ثلاثة عشر صحابياً انظر الكتاب ص ١٦٨ ، وكذلك لابن حزم رسالة مطبوعة في " أسماء الصحابة الرواة وما لكل واحد من العدد "

(٢) وفي (د) : وسكونه .

(٣) هكذا في جميع النسخ ، وفي الأصل : وسيرته ، وبعدها في الأصل أيضاً كلمة : " وسراياه " المدخل (ص ٨٧) .

(٤) بعدها في الأصل كلمة : "ومزاحه " ص ٨٧ .

(٥) وفي الأصل : ــ " وخطبته " ص ٨٧ .

(٦) وفي الأصل (ص ٨٧) : ــ " ومشيه "

(٧) وفي (أ) : وصلاحيته ، هو تحريف .

(٨) وفي الأصل (ص ٨٧) : ــ " وكتبه إلى المسلمين والمشركين" .

(٩) بالنسبة لرسائل النبي صلى الله عليه وسلم وكتبه وعهوده أنظر : ــ الصباح المضيء في كتاب النبي الأمي ورسله إلى ملوك الأرض من عربي وعجمي لابي عبد الله محمد بن حديدة ، ومجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة لمحمد حميد الله .

(١٠) سقطت من (ج) ، وفي (ب) : وصفاته ، وقد ألف فيما تقدم من الصفات والخصال كتب كثيرة منها : دلائل النبوة للبيهقي ، ودلائل النبوة لابي نعيم ، وشمائل النبي للترمذي ، ولابن كثير ، وغير ذلك والذي ذكر قد طبع .

(١١) وفي (ب) وهذا .

(١٢) وفي الأصل (ص ٨٨) : ــ " سألوا " .

والحلال والحرام وتحاكموا فيه إليه ، وهؤلاء الصحابة الراوون (عنه صلى الله عليه وسلم سوى من لصحبوه وماتوا قبله ، وقتلوا بين يديه [1] في الصفوف ، ولم تظهر لهم رواية وأنه صلى الله عليه وسلم وقف عام الفتح بمكة وبين يديه خمسة عشر ألف عنان [2] ، وقد كان الواحد من الحفاظ يحفظ خمسمئة ألف حديث" [3] ، قال ابن طاهر : ـ وهذا الحصر من الحاكم على ما انتهى إليه علمه ، وقد ورد عن امام الحفاظ أبي زرعة الرازي ما يزول به [4] وَحَرُ الصدر في هذا المعنى ، ثم أسند عنه ما تقدم ذكره في المسلك الأول .

(الرابعة) : قال الميانجي : ـ" اشتمل الصحيحان على ألف حديث ومائتي حديث من الأحكام " [5] ، وقال القاضي أبو بكر بن العربي :

" الذي في الصحيحين من أحاديث الأحكام بنحو ألفي حديث " [6]

---

(١) ما بين القوسين الكبيرين سقط من المطبوعة ، من (ص ٨٨) .

(٢) سقطت الكلمة من (ب) والعنان : السير الذي تمسك به الدابة .
انظر لسان العرب (١٣ / ٢٩١) ،
وتاج العروس (٩ / ٢٨٣) .

(٣) المدخل الى الاكليل (ص ٨٧ : ص ٨٨) .

(٤) وفي (د) وجه ، والوَحَرُ : هو الغيظ والحقد وبلابل الصدر ووساوسه ، والوحر في الصدر مثل الغِلّ .
لسان العرب (٥ / ٢٨١) .

(٥) ايضاح ما لا يسع المحدث جهله) (ق / ٨ / ب) .

(٦) لم أقف عليه في كتابه أحكام القرآن !!

(الخامسة) : ـ قال أبو داود : ـ " ذكروا عن ابن المبارك أنه قال : السنن عن النبي صلى الله عليه و سلم نحو تسعمائة حديث !! فقيل له : إنَّ أبا يوسف [1] قال : إنها [2] ألف و مائة ، قال أبو يوسف : ـ أخذ بتلك الهنات من هنا و من هنا ـ يعني الأحاديث الضعيفة " [3] ، قال الزركشي : ـ " المراد بذلك أصول الأحكام [4] ، و روى الخليلي في الارشاد من طريق البويطي [5] قال : سمعت الشافعي (رضى الله تعالى عنه)[6] يقول / أصول الأحكام) [7] نيِّف و خمسمائة حديث كلها عند مالك إلا ثلاثين حديثاً ،

---

(١) أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم بن حبيب الأنصاري ، القاضي ، تفقه بأبي حنيفة ، و هو أجل أصحابه ، قال الفلاس صدوق كثير الغلط ، و قال البخاري تركوه ، و قال ابن عدي : ليس في أصحاب الرأي أكثر حديثا منه ، إلا أنه يروي عن الضعفاء الكثير مثل الحسن بن عمارة و غيره ، و ذكر العقيلي بسند صحيح عن ابن المبارك أنه و هاه ، توفي سنة (١٨٢ هـ) .
أنظر الميزان (٤ / ٤٤٧) ، و لسان الميزان (٦ / ٣٠٠) ، و التاريخ الصغير للبخاري (ص ١٢٣) ، و تاريخ بغداد (١٤/٢٤٢) ، و مناقب أبي يوسف للذهبي (، و تاج التراجم لابن قطلوبغا (ص ٨١)

(٢) وفي (د) : هي .

(٣) رسالة أبي داود إلى أهل مكة (ص ٢٦) .

(٤) نكت الزركشي (ق ٢٥ / أ) .

(٥) أبو يعقوب يوسف بن يحيى القرشي البويطي ـ من بويط و هي قرية من صعيد مصر الأدنى ، كان خليفة الشافعي في حلقته بعده ، قال الشافعي :
ليس أحد أحق بمجلسي من أبي يعقوب ، و ليس أحد من أصحابي أعلم منه ، مات سنة (٢٣٢ هـ) .
انظر : ـ طبقات الشافعية للاسنوي (١ / ٢٠) ، و طبقات الفقهاء للشيرازي (ص ٧٩) و طبقات الشافعية للسبكي (١ / ٢٧٥) و تهذيب التهذيب (٩ / ٤٢٧) .

(٦) سقطت من (ج) ، (د) .

(٧) سقطت من (ب) .

وكلها عند ابن عيينة الا ستة أحاديث . (١)

(السادسة) : ــ قال الحافظ ابن حجر : ــ " (لقد كان) (٢) استيعاب الأحاديث سهلا لو أراد الله تعالى (٣) ذلك ، بأن (٤) يجمع الأول منهم ما وصل اليه ثم يذكر من بعده ما أطلع عليه (٥) مما فاته من حديث مستقل أو زيادة في الأحاديث التي ذكرها ، فيكون كالذيل عليه ، وكذا من بعده فلا يمضي كثير من الزمان الا وقد استوعبت (٦) ، وصارت كالمصنف الواحد ، ولعمري لقد كان هذا في غاية الحسن (٧) " .. قلت : ــ لو صنع المتقدمون هذا لفات مما هو أحسن منه وأجل من جهة أنّ الحديث الذي يخرجه ــ الأول قد يكون وقع له من طريق غريبة لا ينتهض بها الحجة ، فلو لم يخرجه من بعده لأدى الحال الى رده ، فلما تواردت الأئمة على اخراج الحديث وقع في ذلك من الفوائد كثرة الطرق ، قبوله وارتقائه (٩) الى درجة الصحة أو الحسن أو أنّ له أصلا في الجملة ، بخلاف ما لو لم يقف (١٠) عليه الا عند مخروج واحد من طريق

---

(١) رجعت الى مقدمة المنتخب من الارشاد ، وترجمتي (مالك) وابن عيينة فيه فلم أقف على كلام الشافعي هذا !!
وقد رواه البيهقي أيضا في مناقب الشافعي (١/٥٩١) بسنده بلفظ مغاير لما هو مثبت هنا قال : ــ " سئل الشافعي فقيل له : كم أصول الأحكام ؟ فقال خمسمائة . قيل له : فكم أصول السنن ؟ فقال خمسمائة . فقيل له : كم عند مالك ؟ قال كلها الا خمسة وثلاثين .

(٢) سقطت من (ب) (٣) سقطت من (د) .
(٤) وفي (ب) أن (٥) وفي (ب) : بما .
(٦) وفي (أ) : استوعب .
(٧) بحثت عن كلام الحافظ هذا في النكت والتحفة وشرحها وهدى الساري فلم أقف عليه .
(٨) وفي (د) : مقتضى .
(٩) وفي بقية النسخ : وارتفاعه .
(١٠) من (د) مع الزيادة بين القوسين ، وفي بقية النسخ : يوقف .

واحدة ، واذا كان الصحيحان اللذان لا يحتاجان إلى عاضد حصل بالمستخرجات عليهما فوائد جمة فما ظنك بغيرهما ، نعم بعد أن استقرت الجوامع والمسانيد واستوفت الطرق حسن من المتأخرين أن يصنفوا[1] ذلك خصوصاً الذين صنفوا باختصار الأسانيد والاقتصار على المتون وقد وقع بعضه فجمع الحافظ أبو الحسن الهيثمي [2] شيخ شيوخنا [3] زوائد بمسانيد أحمد والبزار [4]

---

(١) وفي (أ) يصفو ، وفي (ب) ، (جـ) يصنعوا .

(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : الهيثمي " بالتاء " ، والهيثمي هو أبو الحسن علي بن سليمان بن عمر الهيثمي ، المصري ، الشافعي ، الامام الزاهد الحافظ صحب الحافظ العراقي ، ولازمه أشد ملازمة ، فخدمه وانتفع به وصاهره على ابنته ، مات سنة (٨٠٧ هـ) .
أنظر لحظ الألحاظ لابن فهد المكي (ص ٢٣٩) ، والذيل على طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٣٧٢) وانباء الغمر (٥ / ٢٥٦) ، البدر الطالع (١ / ٤٤١) .

(٣) ما تقدم مما تعقب به السيوطي كلام الحافظ ابن حجر من التعقبات النفيسة التي لم يذكرها في غير هذا المكان ، وأما بقية التعقب الذي سيأتي فقد ذكره في تدريبه (١ / ١٠٠) بمعناه .

(٤) بياض في (د) .

وأبي يعلى ، ومعاجم الطبراني [1] الثلاثة على الكتب الستة في مؤلف واحد محذوف الأسانيد سماه مجمع الزوائد [2] ، وتكلم على الأحاديث بعد أن أفرد زوائد كل واحد من الكتب المذكورة في مؤلف بالأسانيد [3] ، وجمع أيضا زوائد الحلية لأبي نعيم [4] ، وزوائد [5] [illegible] ،

---

(١) أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي الطبراني الحافظ الامام ، مسند الدنيا ، صاحب المعاجم الثلاثة المشهورة .. الكبير والأوسط والصغير ، ومات سنة (٣٦٠ هـ)
انظر تذكرة الحفاظ (٣ / ٩١٢) وترجمته المستقلة لابن مندة (طبع في نهاية المجلد (٢٥) من المعجم الكبير ـ تحقيق حمدي السلفي ـ طبعة مطبعة الأمة ـ ببغداد ، وتهذيب تاريخ دمشق (٦ / ٢٤٢) .

(٢) مجمع الزوائد : طبع الكتاب في عشرة مجلدات بالقاهرة ، ونشرته مكتبة القدسي سنة (١٣٥٢ هـ) ، وقد قامت بنشره أيضا دار الكتاب العربي ببيروت ، قال الكتاني عنه : ـ وهو من أنفع كتب الحديث بل لم يوجد مثله كتاب ، وقد صنف نظيره في هذا الباب " الرسالة المستطرفة (ص ١٧٢)

(٣) الذي طبع منها زوائد مسند النوار " ويسمى " كشف الاستار عن زوائد مسند البزار " تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ـ في أربع مجلدات طبعته ونشرته مؤسسة الرسالة ـ ببيروت ـ سنة ٨ ١٣٩٩ هـ .
وطبع كتاب زوائد أبي يعلى الذي يسمى بـ "المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي " بتحقيق د . نايف بن هاشم الدعيس ، طبع منه مجلد واحد ولم يكمل ، قامت بنشره " مؤسسة تهامة السعودية "

(٤) في مجلد ضخم ، انظر الرسالة المستطرفة (ص ١٧٢) ، والذيل على طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٣٧٣) ،
وقد قام الهيثمي أيضا بترتيب الحلية على الأبواب . انظر انباء الغمر (٥/٢٥٧) ، وشذرات الذهب (٧ / ٧٠) ، والبدر الطالع (١ / ٤٤٢) وقال " رتب أحاديث الحلية لأبي نعيم على الأبواب ، ومات عنه مسودة فبيضته أكمله عنه ابن حجر في مجلدين " وتوجد نسخة خطية من الزوائد بدار الكتب المصرية .

(٥) البدر الطالع (١ / ٤٤٢) ، والرسالة المستطرفة (ص ١٧٢) .

فوائد تمام [١] ، وزوائد صحيح ابن حبان [٢] (على الصحيحين) [٣] ، وجمع الشهاب البوصيري [٤] زوائد سنن ابن ماجة على الكتب الخمسة [٥] ، وجمع أيضا زوائد مسانيد عشرة [٦] ، وزوائد السنن الكبير [٧] للبيهقي [٨] ، وجمع الحافظ ابن حجر زوائد مسانيد اسحاق بن راهوية ، وابن ابي عمر العدني

---

(١) أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر الرازي الدمشقي ، الامام الحافظ ابن الحافظ ، محدث الشام ، توفي سنة (٤١٤ هـ)
انظر تذكرة الحفاظ (٣ / ١٠٥٦) ، وتهذيب تاريخ دمشق لبدران (٣ / ٣٤٥) ، وتذكرة الحفاظ لابن عبد الهادي (ق ١٢٧ / ب) .

(٢) وسماه " موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان " ذكره ابن فهد المكي كما في لحظ الألحاظ (ص ٢٤) ، والشوكاني كما في البدر الطالع (١ / ٤٤٢) ، والكتاني كما في الرسالة المستطرفة (ص ١٧٢) ، وقد طبع الكتاب بتحقيق محمد عبد الرزاق حمزة ـ طبعته المطبعة السلفية بمصر .

(٣) سقطت من (ب) .

(٤) شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن اسماعيل البوصيري الشافعي سكن القاهرة ، ولازم العراقي على كبر فسمع منه الكثير ، ولازم ابن حجر فكتب عنه لسان الميزان ، والنكت على الكاشف وغيرها ، توفي سنة (٨٤٠ هـ)
انظر شذرات الذهب (٧ / ٢٣٣) ، والضوء اللامع (١ / ٢٥) ، وحسن المحاضرة (١ / ٢٠٦) .

(٥) وسماه " مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة " الرسالة المستطرفة ص ١٧٠ ، وقد طبع في أربع مجلدات بتحقيق محمد المنتقي الكشناوي ، قامت بطبعه ونشره دار العربية ببيروت ، وقد طبع أيضا بمصر طبعته دار الكتب الاسلامية ، بتعليق موسى محمد علي ود . عزت علي عطية وقد صدر منه جـ ١ ، ٢ .

. . . . . .

---

(٦) سماه " اتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة " انظـــر مقدمة المصنف لكتابه مختصر اتحاف السادة (١ / ق ٣ / ب) .
والرسالة المستطرفة (ص ١٧١) وسماه : اتحاف السادة المهرة الخيرة ـــ ، وشذرات الذهب (٧ / ٢٣٤) .
ويقصد بالمسانيد العشرة :مسند الطيالسي ، و مسدد ، والحميدي ، وابن ابي عمر العدني ، واسحاق بن راهوية ، وأبي بكر بن أبـــي شيبة ، وأحمد بن منيع ، وعبد بن حميد ، والحارث بن أبي أسامـــة ، وأبي يعلى .
كما في مقدمتد على مختصر السادة (١ / ق ٣ / أ) .
ويقوم بتحقيق بعض اجزائه نخبة من طلبة الدراسات العليا بالجامـــعة الاســـلاميـــة .

(٧) وفي (د) : الكـــبرى .
(٨) وسماه : " فوائد المنتقي لزوائد البيهقي "
أنظـــر : ـ
الرسالة المستطـــرفة (صـــ ١٧٠) ،
شذرات الذهب (٧ / ٢٣٤) .

ومسدد ، وابن أبي شيبة ، والحميدي ، وعبد بن حميد [1] ، وأحمد بن منيع [2] ، وأبي داود الطيالسي على الكتب الستة ومسند أحمد في مؤلف بالاسانيد سماه المطالب العالية [3] غير أنه يقع فيه التداخل مع زوائد الهيثمي فجردت زوائد المسانيد المذكورة على كتاب الهيثمي لتكون ذيلاً عليه في تأليف لطيف سميته " بغية الرائد [4] في الذيل [5] على مجمع الزوائد [6] " ، وجمع

---

(١) (خت م ت) أبو محمد عبد بن حميد بن نصر الكِسّي - بكسر الكاف وتشديد السين المهملة ، هذه النسبة إلى بلدة بما وراء النهر يقال لها (كِسّ) - الامام الحافظ مصنف المسند الكبير والتفسير وغير ذلك ، واسمه " عبد الحميد " فخفف ، مات سنة (٢٤٩ هـ) .
أنظر تذكرة الحفاظ (٢ / ٥٣٤) ، والانساب (١١ / ١٠٨) ، وتهذيب التهذيب (٦ / ٤٥٥) .

(٢) (ع) أبو جعفر أحمد بن منيع بن عبد الرحمان البغوي ، نزيل بغداد الأصم ، ثقة حافظ ، مات سنة (٢٤٤ هـ) .
انظر التقريب (ص ١٧) .

(٣) أنظر لحظ الألحاظ (ص ٣٣٣) ، وذيل طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٣٨١) ، وشذرات الذهب (٧ / ٢٧٢) ، والرسالة المستطرفة (ص ١٧١) ، وقد طبع الكتاب في أربع مجلدات بتحقيق حبيب الرحمان الأعظمي وهي النسخة المجردة من الأسانيد ، ويعمل على تحقيق النسخة المسندة من المطلب أيضا .

(٤) وفي (ب) الزائد وهو تصحيف .

(٥) من (ب) ، (د) ففي (أ) ، (جـ) : المزيد .

(٥) ولم يتم . انظر الرسالة المستطرفة (ص ١٧٢) ، وحسن المحاضرة .. (١ / ٢٤١) .

الشيخ [زين الدين][1] قاسم الحنفي [2] زوائد سنن الدارقطني [3] ، وجمعت زوائد [سنن] [4] سعيد بن منصور في تأليف [5] ، وزوائد شعب الايمان [للبيهقي] [6] في آخر [7] ، ولم يكملا ، وقد منع الفرضي الذي ذكر الحافظ ابن حجر من المتقدمين الامام البيهقي فإنه قصد جمع الأحاديث كلها في تصانيفه ولم يكرر فيها شيئاً في الغالب فصارت كالصنف الواحد ، فجمع في السنن [8] أحاديث الأحكام .

---

(١) من (د) .

(٢) زين الدين قاسم بن قطلوبغا بن عبد الله الجمال المصري الحنفي العلامة المفنن ، توفي سنة (٨٧٩ هـ) .
أنظر شذرات الذهب (٧ / ٣٢٦) ، والبدر الطالع (٢ / ٤٥) .

(٣) في مجلد . أنظر الرسالة المستطرفة (ص١٧٢) ، والبدر الطالع (٢ / ٤٦)

(٤) من (د) .

(٥) سقطت من (ب) ، وكتابة هذا لم يذكره ضمن مؤلفاته في " حسن المحاضرة " ولم أقف على أحد ذكره ممن ترجم له .

(٦) من (د) .

(٧) انظر حسن المحاضرة (١ / ٣٤١) ، والرسالة المستطرفة (ص١٧٢)

(٨) يقصد بالسنن الكتب التي اطلق اسم السنن عليها وهي : (السنن الكبير ، والسنن الصغير) ، و (معرفة السنن والآثار) أنظر لهما : الانساب (٢ / ٤١٢) ، وفيات الأعيان (١ / ٧٦) ، وتذكرة الحفاظ (٣ / ١١٣٢) ، وطبقات الشافعية للسبكي (٣ / ٤) ، وقال عن الكبير : ـ " ما صنف في علم الحديث مثله تهذيباً وترتيباً وجودة " وطبقات الأسنوي (١ / ١٩٩) ، وطبقات ابن شهبة (١ / ٢٢٧) ، وهدية العارفين (٥ / ٧٨) ، والرسالة المستطرفة (ص٣٣) ، وقال عن (الكبير) و (الصغير) : ـ

" " الصغرى في مجلدين ، والكبرى ويقال لها كتاب (السنن الكبير) وهي في عشر مجلدات ، وهما على (ترتيب) مختصر المزني ، ولم يصنف في الاسلام مثلهما ، والكبرى مستوعبة لأكثر ـ أحاديث الأحكام " وقد طبع الكبير في عشر مجلدات باسم (السنن الكبرى) ـ طبعته دائرة المعارف النظامية ـ بالهند ـ عام ١٣٤٤ هـ .

والحلال والحرام ، وفي الشعب [1] أحاديث الفضائل والترغيبات وفي الدلائل [2] أحاديث النبوات والمعجزات والسير والمغازي ، وفي الأدب [3] المفـــرد

تابع ص ٨١٣ ..

وطبع أجزاء الأول من " معرفة السنن والآثار " بتحقيق أحمد صـــقر ، برعاية المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية بالقاهرة ، سنة ١٩٦٩ م

أنظر معجم المخطوطات المطبوعة (٦٢/٣)

(١) يعني كتابه الكبير في العقيدة (شعب الايمان) أنظر الأنساب (٤١٢/٢) ووفيات الأعيان (٧٦/١) ، وتذكرة الحفاظ (١٣٢/٢) وقال هو في مجلدين ، وطبقات السبكي (٣ / ٤) ، وهدية العارفين وسماه " الجامع الصنف في شعب الايمان " ، والرسالة المستطرفة (ص ٣٣)

قلت : ــ وقد أفرغ فيه البيهقي جل كتاب (المنهاج) شعب الايمان) للحليمي (ت ٤٠٢ هـ) وقد طبع مجلد صغير منه بالهند .

ويقوم بعض طلبة قسم (العقيدة) بالدراسات العليا بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة بتحقيق قسم منه ، في هذه السنة سنة (١٤٠٤ هـ) ..

(٢) أي كتاب " دلائل النبوة " ذكر في الأنساب (٤١٢/٢) ، ووفيات الأعيان (٧٦/١) ، وتذكرة الحفاظ (١١٣٢/٣) وغيرها وقد طبع من الكتاب مجلدان بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان وقامت بنشره المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ، ولم يكمل طبعه ، وطبع الجزء الأول منه طبعة جديدة في مصر بتحقيق : أحمد صقر ، برعاية المجلس الأعلى للشـــئون الاسلامية بالقاهرة عام ١٩٦٩ م .

كما في معجم المخطوطات المطبوعة (٦١/٣) ، ويقوم بتحقيقه أيضا أبـــو تراب الظاهري ، وقد طبع كاملا في سبع مجلدات بتحقيق عبد المعطـــي قلعجي .

(٣) كتاب " الآداب " هكذا سماه من ذكره من المصنفين ، وهو في مجلد أنظر تذكرة الحفاظ (٣ / ١١٣٣) ، وطبقات الشافعية للسبكي (٤/٣)

أحاديث الأدب وفي الاعتقاد [1] أحاديث المقابر [2] ، وفي عذاب القبر أحاديث البرزخ ، وفي البعث [3] أحاديث الآخرة ، وفي الدعوات [4] ، أحاديث الأذكار ، والدعاء

---

(١) له كتاب " الاعتقاد " ذكره السبكي في طبقاته (١ / ٤) ، وابن قاضي شهبة في طبقاته (١ / ٢٢٧) وهدية العارفين وسماه " الاعتقاد والهداية في سبيل الرشاد " (٥ / ٧٨) ، والرسالة المستطرفة (ص ٣٣) ، وقد طبع الكتاب بتحقيق أحمد محمد مرسي عام ١٣٨٠ هـ دون أي تعليق أو تحقيق ، وطبع مرة ثانية بتحقيق أحمد عصام الكاتب سنة ١٤٠١ هـ ، نشرته له دار الآفاق الجديدة ببيروت .

(٢) طبع الكتاب بتحقيق . شرف محمود القضاة ، طبعة ١ ، دار الفرقان بعمان ـ الأردن .

(٣) واسمه كتاب " البعث والنشور " في مجلد أنظر : ـ الأنساب (٢ / ٤١٣) ، وتذكرة الحفاظ (٣ / ١١٣٣) ، وطبقات السبكي (٣ / ٤) ، وطبقات ابن قاضي شهبة (١ / ٢٢٧) ، وهدية العارفين (٥ / ٧٨) ، والرسالة المستطرفة (ص ٣٤) .
وقد قام بتحقيق الكتاب الطالب الشيخ عبد العزيز الصاعدي لنيل الدكتوراه من الجامعة الاسلامية .

(٤) ذكر السمعاني والسبكي بأنّ له كتابين يحملان هذا الاسم وهما : ـ
(الدعوات الكبير) ، و (الدعوات الصغير) .
(انظر الانساب (٢ / ٤١٣) ، وطبقات الشافعية للسبكي (٣/٤)
وأطلق الذهبي ، والبغدادي ، فقالا : انّ له كتاب (الدعوات) ، وزاد الذهبي : في مجلد .
ذكر له الكتاني كتاب (الدعوات الكبير) فقط .
أنظر تذكرة الحفاظ (٣ / ١١٣٣) ، وهدية العارفين (٥ / ٧٨) ، والرسالة المستطرفة (ص ٣٣) .
وقد حقق كتاب الدعوات بجامعة أم القرى في رسالة دكتوراه .

وهكذا في سائر تصانيفه [١] ، فلم يفت كتبه منها إلا القليل ، وقد حذوت فيما ألفت حذوه ؛ فألفت كتاب المعجزات ، والخصائص [٢] ، وكتاب منهاج السنة [٣] ، وكتاب شرح الصدور بشرح حال الموتى [٤] والقبور [٥] ، وكتاب البدور السافرة عن أمور الآخرة [٦] ، وكتاب الدر المنثور [٧] في التفسير المأثور [٨] ، وكتاب درر البحار [٩] في الأحاديث القصار [١٠] وهذه المبسوطة [١١] ،

---

(١) وقد بلغت تصانيفه ألف جزء ، والتزم فيها ألا يخرج حديثاً يعلمه موضوعاً أنظر طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١ / ٢٢٨) ، والرسالة المستطرفة (ص ٣٣) .

(٢) اسمه الكامل " المعجزات " والخصائص النبوية " انظر حسن المحاضرة (١ / ٣٤٠) ، وقد طبع باسم الخصائص الكبرى
انظر دليل مخطوطات السيوطي (ص ١٤٤) ، وله كتاب آخر سماه الدر الخالص في المعجزات والخصائص له نسخة في دار الكتب المصرية رقم ٢٥٦ ...

(٣) حسن المحاضرة (١ / ٣٤٠) .

(٤) من حسن المحاضرة ، وفي النسخ : الموت .

(٥) حسن المحاضرة (١ / ٣٤) ، وقد طبع الكتاب .

(٦) حسن المحاضرة (١ / ٣٤٠) .

(٧) وفي (د) : المأثور .

(٨) حسن المحاضرة (١ / ٣٤٩) . وقد طبع الكتاب في ست مجلدات ..

(٩) حسن المحاضرة (١ / ٣٤١) .

(١٠) سقطت م من (ب) .

(١١) يعني " البحر الذي زخر " ، وقد سماها في حسن المحاضرة في ترجمته " قطر الدر على نظم الدرر " ، وتقدم في مقدمة كتابه أنه استقر رأيه على تسميتها " البحر الذي زخر ... "
أنظر حسن المحاضرة (١ / ٣٤٠أ) .

ومؤلفات أخر مختصرة [1] استوفت [2] الأحاديث [3] الا أحاديث لأحكام [4] ، وقد كنت شرعت فى كتاب يجمعها ثم فتر العزم عنه ، على أن كتبى المذكورة حوت منها جملة وافرة خصوصا منهاج السنة ، والتفسير المأثور .....

٥٩ ـ وخذه حيث حافظ عليه نص ومن مصنف يجمعه يخص [5]

٦٠ ـ كابن خزيمة [6] (ويتلو [7] مسلما و [8] أوله) البستى (ثم) الحاكما [9]

---

(١) وقد كتب فى مؤلفات السيوطى جمعا ووصفا الاستاذ : أحمد الشرقاوى اقبال " مغربى " فى مجلد ، فبلغت مؤلفاته فيه خمسا وعشرين وسبعمائة كتاب ، وقام الباحثان الأستاذان : أحمد الخازندار ، ومحمد ابراهيم الشيبانى بجمع مؤلفات السيوطى أيضا وبيان المطبوع منها من المخطوط فى كتاب سماه : دليل مخطوطات السيوطى وأماكن وجودها ، وهو ادق وأشمل من الأول من حيث الكمية وأماكن الوجود ، وتميز الأول بذكر وصف موجز لمادة الكتاب ، وقد بلغت كتب السيوطى فى الكتاب الثانى واحدا وثمانين وتسعمائة مؤلف .

وقد طبع الأول بالمغرب والآخر بالكويت .

(٢) من (د) ، وفى بقية النسخ استوفيت .

(٣) من (د) ، وفى بقية النسخ : الأحاديث الأحكام .

(٤) من (د) ، وفى بقية النسخ : الأحاديث الأحكام .

(٥) وفى (د) من الألفية : ـ لا يخص .

(٦) وفى (س) : خزيمه .

(٧) وفى (ب) ونتلو ، وفى (أ) : وتتلو .

(٨) وف (ش) : ـ مسلما .

(٩) الشرح التفصيلى .

٥٩ ـ (وخذه) أنت ، أى : " الحديث " الصحيح " الزائد على الصحيحين " ، أيها الطالب له معتمد بلا تردد فيه ...

(حيث) من صيغ العموم وهى للمكان اتفاقا وقد ترد الزمان ، وهى فى محل نصب على الظرفية

(حافظ) معروف بالحفظ أو منصوص على حفظه .

,, ش ,, : ــ يؤخذ الصحيح الزائد على ما في الصحيحين من سائر الكتب المعتمدة المشتهرة لأئمة الحديث ، ثم هي نوعان : ــ

أحدهما : ــ ما [لم](١) يلتزم فيه مصنفه الصحيح(٢) ، ولا شرط الاقتصار (عليه) فلا يكفي مجرد وجوده(٣) فيه ، بل لا بد من نصه على صحته في كتاب : كسنن أبي داود ، والترمذي ، والنسائي ، والدارقطني ، والبيهقي(٤) ، ونحوها .

---

(١) من (د) .

(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : الحديث .

(٣) سقطت من (ب) ١

(٤) وهكذا نص بعض هؤلاء الائمة ، ونص غيرهم على أنهم لم يجمعوا الصحيح في كتبهم فقط ، بل جمعوا الصحيح والضعيف وغيرهما ، قال * أبو داود : ,, وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته ، ومنه ما لا يصح اسناده ، وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض ,, أنظر رسالته الى أهل مكة (ص ٢٧) ، والتبصرة والتذكرة (١ / ١٠٢) * و (جامع الترمذي) .

قال محمد بن طاهر المقدسي رحمه الله : ــ ,, وأما أبو عيسى فكتابه وحده على أربعة أقسام ... [إلى أن قال] : وقسم أخرجه للضدية وأبان عن علته ، ولم يغفله ,,

انظر شروط الائمة الستة (ص ١٥) ..

*(وأما سنن النسائي) : ــ

فقد قال العراقي : والنسائي يخرج من لم يجمعوا على تركا مذهب متسع

انظر الألفية (ص ١٧٣) ، والتبصرة والتذكرة (١ / ١٠) .

* وأما (سنن الدارقطني) : ــ

فقد قال الكتاني رحمه الله ,, وسنن الدارقطني جمع فيها غرائب السنن ، وأكثر فيها من رواية الأحاديث الضعيفة والمنكرة ، بل والموضوعة

أنظر الرسالة المستطرفة (ص ٣٥) .

(عليه) " على صحته " اسنادا أو متنا .

(نص) أي : خصه بالحكم أو ممن التزم الصحة ، " ونقل عنه ذلك باسناد صحيح ... "

(و) " خذه أيضاً "

(من مصنف) بفتح النون المشددة .

(بجمعه) " أي الصحيح " متعلق بقوله :

(يخص) أي يمد .

٦٠ - (ك) [صحيح].

(ابن خزيمة) " أبي بكر محمد بن اسحاق السلمي النيسابوري "

(و) هو .

(يتلو مسلما) أي في الصحة ، ليرد ما ذكر ، والتالي للشئ : هو الواقع بعده من غير فصل .

وأوله) أنت أمر للمخاطب الطالب للترتيب ، والضمير البارز لابن خزيمة .

(البستي) بضم الموحدة ، فسكون السين المهملة ، فكسر المثناة الفوقية ، منسوب إلى بلد من بلاد كابل [بأفغانستان]

" يعني صحيح الحافظ أبي حاتم محمد بن حبان .. "

(ثم) للترتيب ، " أوله في الرتبة "

(الحاكما) بألف الاطلاق أبا عبد الله النيسابوري .." في مستدركه "

« وأراد الناظم بهذه الأبيات أن يدلك على الطريق إلى مراتب الأحاديث الصحاح التي لا تجدها في صحيح البخاري ، ولا في صحيح مسلم » ،

[وسبيل معرفة ذلك اما بنص امام حافظ على صحة حديث ، أو وجود الحديث في مصنف يعنى بذكر الصحيح ، مثل : صحيح ابن خزيمة ثم صحيح ابن حبان ثم مستدرك الحاكم]

انظر : -

استقصاء الأثر (ق٢٩ / ب ، ق ٣٠ / أ) ،

ومنهج ذوي النظر (ق ٢٤) .

وشرح محمد محيي الدين (ص٣٢) .

. . . . . .

* وأمـــا (سنن البيهقي) .

فغالبا إذا ما اطلقت تطلق على الكبرى ، وهي موسوعة حديثية تحتوي علـى الصحيح ، والحسن ، والضعيف ، ولذا ناقشه في الأحاديث المتكلـــم فيها الامام فخر الدين الماردني المعروف بابن التركماني (ت ٧٥٠ هـ) في كتابه " الجوهر النقي في الرد على البيهقي" وحكم الامام الذهبي في كتابه " المهذب في اختصار السنن الكبير " على كل حديث في الكبرى بما يليق بها من صحة وحسن وضعف وما شابه .

أنظر المهذب للذهبي (١ : ٢٨ / ٢٩ / ٣٠ ...) ، وكشف الظنون (٢ : ١٠٠٧) وهذه الامثلة تؤيد قولة الذهبي في أنه لا يكفي مجرد وجود الحديث في كتب هؤلاء الائمة الذين لم يشترطوا الصحة فقط الحكـــم عليه بالصحـــة .

قال العراقي : ــ " وكذا لو نص على صحته أحد منهم في غير مصنفاتهم ونقل (١) ذلك عنه باسناد صحيح كما في سؤلات أحمد بن حنبل ، وســؤالات ابن معين وغيرهما (٢)

قال : ــ وانما أهمله ابن الصلاح بناء على اختياره أنه ليس لأحد أن يصحــح في هذه الأعصار فلا يكفي وجود التصحيح باسناد صحيح كما لا يكفي وجود أصل الحديث باسناد صحيح " (٣) انتهى .

---

(١) من (د) ، وفي بقية النسخ : يقال .

(٢) كتب السؤالات كتب فيها أسئلة وجهها تلميذ لشيخه يسأله عن أحاديث أو رجال أو قواعد في الجرح والتعديل أو مسائل فقهية ، وما شابه ، فيجيبه الشيخ عليها ، وكتاب سؤالات الامام أحمد طبع في مجلــد باسم " مسائل الامام أحمد " أي الأسئلة التي وجهها أبو داود السجستاني للامام أحمد (طبع الكتاب بتحقيق محمد رشيد رضا ســنة (١٣٥٣ هـ) .

وبدأ سؤالات ابن معين فهناك أسئلة كثير ة وجهت اليه من قبل تــلامذة عديدين منها : ــ أسئلة ال (الدارمي) ليحي بن معين ..

وأسئلة الدقاق له (وقد حقق الكتابان من قبل الدكتور أحمد سيف ، ونشره مركز البحث بجامعة أم القرى بمكة ، وأسئلة (ابن الجنيد) له ، واسئلة (ابن الكوسج) له .

وهناك كتب أخرى تنهج منهج كتب السؤالات الا أن لها تسميات أخــرى ككتب التواريخ مثل كتاب (التاريخ) لابن معين من رواية تلميذه الــدوري (طبع بتحقيق د . أحمد سيف ونشره مركز البحث أيضا بجــامعــة أم القرى ... بمكــة) .

(٣) أنظر التقييد والايضاح (ص ٢٧ ، ص ٢٨) .

والتبصرة والتذكرة (١ / ٥٣٤٥٢) مع شيء من التصرف في النــص كعادة المصنف رحمه الله تعالى في نقل الكلام بالمعنى غالبا .

وذكر الزركشي مثله . (١)

قلت (٢) : ـ/ وعندي أنه يفرق بين المقامين وأنه يكفي هنا وإن لم يكف هناك لانه انما امتنع (الاكتفاء به) (٣) في أصل الحديث لأن الاسناد قد يصح في الظاهر ، ويكون هناك شذوذ أو علة تمنع في صحة المتن ، وهذا المعنى مفقود في هذا المقام مع ما ضم إلى ذلك من أنه لو كان صحيحاً لما أغفل الحفاظ المتقدمون التنبيه (عليه) (٤) ، وهذا منتف هنا وينضم إليه بعد المسافة في الحديث ، وقربها (٥) بالنسبة الى زمن (٦) الحافظ المنقول عنه التصحيح ولذلك مدخل كبير ، فانه كلما طال السند وبعدت المسافة كان احتمال الوهم ، والدخل أكثر فتأمله . (٧)

النوع الثاني : ـ ما التزم مؤلفه فيه الصحيح ، وشرط الاقتصار عليه ، وهذا يكفي مجرد كونه موجوداً فيه .

---

(١) نكت الزركشي (ق ٢٤ / أ) .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) وفي (د) : للاكتفاء .

(٤) سقطت من (د) .

(٥) من (د) ، وفي بقية النسخ : وقرنها بالنون الموحدة .

(٦) سقطت من (ب) .

(٧) وفي (د) فتأمل .

قال ابن الصلاح [1] : " ككتاب ابن خزيمة ، والكتب المخرجة [2] على الصحيح ككتاب [3] أبي عوانة [4] ، والاسماعيلي [5] ، والبرقاني [6] " انتهى ..

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ٩٣) .

(٢) المستخرج مشتق من الاستخراج، هو كما قال السخاوي رحمه الله : ـ " أن يعمد حافظ إلى صحيح البخاري مثلاً فيورد أحاديثه حديثاً حديثاً بأسانيد لنفسه ... من غير طريق البخاري إلى أن يلتقي معه في شيخه ، أو في شيخ شيخه ، وهكذا ولو في الصحابي " وسيأتي مزيد تفصيل للمصنف عن المستخرج

أنظر فتح المغيث (ص ٣٤) ، ومقدمة ابن الصلاح (ص ٩٥) ، والتبصرة والتذكرة (١ / ٥٦) .

(٣) ويسمى بـ (المستخرج على صحيح مسلم) ، وسماه سزكين (المسند المخرج على صحيح مسلم)

أنظر الرسالة المستطرفة (ص ٢٧) ، وهدية العارفين (٦/ ٥٤٤) ، وتاريخ التراث (١ / ٢٧٨) وذكر نسخه الخطية وأماكن وجودها .

(٤) أبو عوانة يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم الاسفراييني النيسابوري الحافظ الكبير الجليل ، أول من أدخل مذهب الشافعي إلى اسفرايين ، توفي سنة (٣١٦ هـ) .

أنظر طبقات الشافعية (٢ / ٣٢١) ، وتذكرة الحفاظ (٣ / ٧٧٩) ، وشذرات الذهب (٢ / ٢٧٤) .

(٥) " المستخرج على صحيح البخاري " هذه التسمية المشهورة عند المحدثين ، وسماه عبر كحالة : " الصحيح على شرط البخاري " ، وقال ابن كثير في المستخرج هذا : ـ " .. فيه فوائد كثيرة ، وعلو غزيرة " انظر طبقات الشافعية للسبكي (٢ / ٨٠) ، والبداية والنهاية (١١/ ٢٩٨) ، والرسالة المستطرفة (ص ٢٦) ، ومعجم المؤلفين (١ / ١٣٥) . والكتاب الآن شبه مفقود ، إلا أن نصوصه ولله الحمد منثورة في كتب عديدة منها كتاب الحافظ ابن حجر " فتح الباري " وقد قام الشيخ زياد منصور أحد طلبة الجامعة الاسلامية بمرحلة الدكتوراه بتتبع نصوص المستخرج من الفتح ، واستلالها وجمعها .

(٧) أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد الخوارزمي المعروف بالبرقاني – بفتح الباء نسبة إلى (بَرْقَانْ) قرية من قرى (كاث) بنواحي خوارزم كان ثقةً ورعاً متقناً متثبتاً فهماً ، لم يرفي شيوخنا أثبت منه ، مات سنة (٤٢٥ هـ) .

أنظر تاريخ بغداد (٤ / ٣٧٣) ، والانساب (٢ / ١٦٨) ، ومعجم البلدان (١ / ٣٨٧) ، وتذكرة الحفاظ (٣ / ١٠٧٤) وكتابه يسمى " المستخرج على الصحيحين " .

أنظر تاريخ بغداد (٤ / ٣٧٤) ، والرسالة المستطرفة (ص ٣٠)

وكذا صحيح ابن حبان ، ومستدرك الحاكم على ما يحرر فيه [1] ، والسنن الصحاح ؛ لسعيد بن السكن ، قال الحافظ ابن حجر في نكته : —

" ومقتضى [2] كلام ابن الصلاح ؛ أن يؤخذ ما وجد في كتاب ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما ممن اشترط الصحيح بالتسليم ، وكذا ما يوجد في الكتب المخرجة على الصحيحين ، وفي كل ما ذكر [3] نظر ، أما الأول : فلم يلتزم ابن خزيمة وابن حبان في كتابيهما أن يخرجا الصحيح الذ اجتمعت فيه

---

(١) قال ابن الصلاح رحمه الله في كلامه عن " المستدرك " : — الحاكم " واسع الخطو في شرح الصحيح ، ومتساهل بالقضاء به ، فالأولى أن يتوسط في أمره فما لم نجد فيه تصحيحا لغيره من الائمة ، فإن لم يكن صحيحاً فهو حسن يحتج به إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه " قلت : هذا الكلام عام وتحكم بلا دليل وأحاديث المستدرك في الحقيقة منها الصحيح والحسن والضعيف قال ابن كثير رحمه الله : —

" .. في هذا الكتاب أنواع من الحديث كثيرة ، فيه الصحيح المستدرك ، وهو قليل ، وفيه صحيح قد خرجه البخاري ومسلم أو أحدهما لم يعلم به الحاكم ، وفيه الحسن والضعيف والموضوع أيضا .. "

قلت : فالأولى أن يحكم على كل حديث في " المستدرك " على ضوء دراسة سنده وتتبع طرقه ، قال بدر الدين بن جماعة رحمه الله : —

" .. يتتبع ويحكم عليه بما يليق بحاله من الحسن أو الصحة أو الضعف "

قال العراقي : — " وهذا هو الصواب " .

انظر مقدمة ابن الصلاح (ص ٩٤) ، واختصار علوم الحديث لابن كثير (ص ٢٨) ، والتقييد والايضاح (ص ٣٠) .

(٢) وفي (ب) : وتقتضي .

(٣) وفي (د) : وفي كل ذلك .

الشروط التي ذكرها ابن الصلاح لأنهما ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن[1] ، بل عندهما أن الحسن قسم من الصحيح لا قسيم له ، وقد صرح ابن حبان بشرطه وحاصله : " أن يكون راوي الحديث عدلا[2] مشهوراً بالطلب غير مدلس ، سمع ممن فوقه إلى أن ينتهي فإن كان يروي من حفظه فليكن عالما بما يحيل المعاني "[3] ، فلم يشترط على العدالة والاتصال[4] ما اشترطه المؤلف في الصحيح من وجود الضبط ، ومن عدم الشذوذ والعلة ، وهذا وإن لم يتعرض ابن حبان لاشتراطه فهو إن وجده كذلك أخرجه وإلا فهو ماش على ما أصّل لأن وجود هذه الشروط لا ينافي ما اشترطه[5] ، وسمى ابن خزيمة كتابه

---

(١) عزاه السخاوي إلى ابن حبان فقط . أنظر فتح المغيث (ص ٣٢)

(٢) من الأصل ، وفي النسخ : عدل .

(٣) شرط ابن حبان في صحيحه ما نصه قال : —

وأما شرطنا في نقل ما أودعناه كتابنا هذا من السنن فإنا لم نحتج فيه إلا بحديث اجتمع في كل شيخ من رواته خمس أشياء : —

(الأول) العدالة في الدين بالستر الجميل ، وفسرها فقال :

والعدالة في الانسان أن يكون أكثر أحواله طاعة لله .

(الثاني) الصدق في الحديث بالشهرة فيه .

(الثالث) العقل بما يحدث من الحديث ، وفسره فقال " . . . . أن يعقل من الفقه بمقدار ما لا يزيل معاني الأخبار عن سننها "

(الرابع) العلم بما يحيل من معاني ما يروى قال في تفسير العلم — " أن يعلم من الفقه بمقدار ما إذا أدى خبراً أو رواه من حفظه أو اختصره لم يحله عن معناه الذي أطلقه رسول الله صلى الله عليه وسلم "

الخامس العقل بما يحدث من التدليس قال في شرح التعريف من التدليس : " أن يكون الخبر عن مثل ممن وصفنا نعته بهذه الخصال الخمس فيرويه عن مثله سماعاً حتى ينتهي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم "

أنظر مقدمة صحيحه (١ / ٨١ ٨٢٥) .

(٤) وفي (د) : على الاتصال والعدالة .

(٥) وفي (أ) : ما شرطه

" المسند الصحيح المتصل بنقل العدل عن العدل من غير قطع في السند ، ولا جرح في [النقلة] (١) وهذا الشرط مثل شرط ابن حبان سواء ، لأنّ ابن حبان تابع لابن خزيمة ، مغترف من بحره ، ناسج على منواله (٢) ، ومما يعضد ما ذكرنا احتجاج ابن خزيمة وابن حبان بأحاديث أهل الطبقة الثانية الذين يخرج مسلم أحاديثهم في المتابعات ؛ كابن اسحاق وأسامة (٣) بن زيد الليثي (٤) ، ومحمد بن عجلان (٥) ، ومحمد بن عمرو بن علقمة (٦) ، وغير هؤلاء ، فإذا تقرر ذلك عرفت أن حكم الأحاديث التي في كتاب ابن خزيمة ، وابن حبان صلاحية الاحتجاج بها لكونها دائرة بين الصحيح والحسن ، ما لم يظهر في بعضها علة قادحة (٧) ، واما أن يكون مراد من (سماها صحيحة) (٨) أنها جمعت الشروط المذكورة في حد الصحيح فلا ،

---

(١) من الأصل ، وفي (د) : النقل ، وفي بقية النسخ : التقلد " وهو تحريف " ، والمسند الصحيح أو الكبير ، هذا أصل اسم كتاب ابن خزيمة ، وقد اختصره في كتابه : " مختصر المختصر من المسند الصحيح " ، واشتهر كتابه عند المتأخرين كالدمياطي ، والزيلعي ، وابن حجر باسم : " صحيح ابن خزيمة " .
انظر كتاب التوحيد لابن خزيمة (ص ١٠٤) ، وبرنامج الوادآشي (ص ٢٤٣) ، وتحقيق د . محمد مصطفى الاعظمي لتسمية الكتاب في مقدمة تحقيقه الصحيح لابن خزيمة (١ / ١٦ ، ١٧ ، ٢٥) .

(٢) حتى قال ابن الملقن في البدر المنير : " غالب صحيح ابن حبان منتزع من صحيح شيخه امام الائمة محمد بن خزيمة "
انظر البدر المنير (١ / ق ١٤ / ب) ، ونقله عنه الصنعاني في توضيح الأفكار (١ / ٦٤) .

(٣) وفي (أ) : وأمامة بالميم وهو تصحيف .

(٤) (خت م أ) أبو زيد أسامة بن زيد الليثي مولاهم المدني ، صدوق ، يهم ، مات سنة (١٥٣ هـ)
أنظر التقريب (ص ٢٦) ، تاريخ ابن معين (٢ / ٢٢) ووثقه ، وتهذيب التهذيب (١ / ٢٠٨) .

(٥) (٤ م خت) محمد بن عجلان المدني الفقيه الصالح ، وثقه أحمد وابن معين ، وقال غيرهما سيئ الحفظ ، توفي سنة ١٤٨ هـ وقيل غير ذلك .
أنظر الكاشف (٣ / ٧٧) ، والميزان (٣ / ٦٤٤) ، وتهذيب التهذيب (٩ / ٣٤١) .

(٦) (ع) محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني ، صدوق له أوهام ، مات سنة (١٤٥) .
أنظر التقريب (ص ٣١٣) ، والجرح والتعديل (٨ / ٢٩) ، وتهذيب التهذيب (٩ / ٣٧٥) .

(٧) وقدّم العراقي رحمه الله ، صحيح ابن حبان على صحيح ابن خزيمة لا من ناحية الصحة ، ولكن من ناحية وجود كتاب ابن حبان كاملاً دون ابن خزيمة ...
قال العراقي في ألفيته :

وَخُذْ زِيَادَةَ الصَّحِيحِ إِذْ تَنُصْ ... تَصْدُرُهُ أَوْ مِنْ مُصَنِّفٍ يَخُصْ
بِجَمْعِهِ نَحْوَ ابْنِ حِبَّانَ الزَّكِي ... وَابْنِ خُزَيْمَةَ وَكَالْمُسْتَدْرَكِ

وقال السخاوي : ـ " .. وأخره عنه مع تقدمه لكون صحيحه عدم أكثره بخلاف صحيح ابن حبان فهو موجود بتمامه " .
أنظر فتح المغيث (ص ٣٠ ، ٣١) وقد طبع مختصر المختصر من المسند الصحيح بتحقيق محمد مصطفى الأعظمي ـ طبعه المكتب الاسلامي عام ١٣٩٢ ، ١٣٩٦ هـ . في أربع مجلدات وصل الى (كتاب المناسك) ، وهو الموجود من النسخة الخطية .
وأما صحيح ابن حبان فطبع منها مجلدان ولم يكمل طبعه المكتبة السلفية بالمدينة . بتحقيق عبد الرحمان عثمان ، وطبعت زوائده المسماه " بموارد الظمآن " للهيثمي . وحقق قصعة منه أحمد شاكر رحمه الله ، وشرعت مؤسسة الرسالة بطبعه بتحقيق شعيب الأرناؤوط وحسين أسد وقد صدر منه مجلد ، وحقق قطعة منه عبد المعطي قلعجي مجلدين .
وكلهم يشتغلون بترتيب ابن بلبان الصحيح ابن حبان لا أصل الصحيح) .

(٨) وفي الأصل : يسميها صحيحة .

وأما الثاني : وهو ما يتعلق بالمستخرجات ففيه نظر أيضا لأنّ كتاب أبي عوانة وإن سماه بعضهم مستخرجاً على مسلم ، فإنّ له فيه أحاديث كثيرة مستقلة في أثناء الأبواب ، نعم هو على كثير منها ويوجد فيها الصحيح والحسن والضعيف أيضاً ، والموقوف ، وأما كتاب الاسماعيلي فليس فيه أحاديث مستقلة زائدة ، وإنما تحصل الزيادة في أثناء بعض المتون والحكم بصحتها متوقف على أحوال رواتها فربّ حديث أخرجه البخاري من ريق أصحاب الزهري عنه مثلاً فاستخرجه الاسماعيلي وساقه من طريق آخر من أصحاب الزهري بزيادة فيه ، وذلك الآخر قد تكلم فيه فلا يحتج بزيادته ، وقد ذكر (ابن الصلاح) (١) بعد ، أن أصحاب المستخرجات لم يلتزموا موافقة الشيخين في ألفاظ الحديث بعينها [والسبب فيه] (٢) : - أنهم أخرجوها من غير جهة البخاري ومسلم فحينئذ يتوقف الحكم بصحة الزيادة على ثبوت الصفات المشترطة (٣) في الصحيح للرواة الذين بين صاحب المستخرج وبين من اجتمع فيه مع الأصل الذي استخرج عليه ، وكلما كثرت الرواة بينه وبين من اجتمع مع صاحب الأصل فيه افتقر إلى زيادة (التنقيب) (٤) ، وكذلك (٥) بُعد عصر (٦) المستخرج من عصر صاحب الأصل ، لأنّ (٧) [الاسناد] (٨) كلما كثرت رجاله احتاج الناقد له إلى كثرة البحث عن (٩) أحوالهم ، فإذا روى البخاري مثلاً عن علي ابن المديني عن

---

(١) هذا التصريح من السيوطي ، وإلا ففي الأصل يقول : (المؤلف) .
(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : والسببية .
(٣) وفي (د) : المشترط .
(٤) هكذا في جميع النسخ ، وفي الأصل ص٨٣ : التنقير .
(٥) وفي الأصل (ص٨٣) : وكلما .
(٦) وفي (أ) : عمر ، وفي (ب) ساقطة .
(٧) وفي الأصل (ص٨٣) : كان الاسناد .
(٨) من (د) ، وفي بقية النسخ : الاستفاد وهو خطأ .
(٩) وفي (ب) : من .

سفيان بن عيينة عن الزهري حديثاً ، ورواه الاسماعيلي مثلاً عن بعض مشايخه عن الحكم بن موسى [١] عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري ، واشتمل حديث الأوزاعي على زيادة على حديث ابن عيينة توقف الحكم بصحتها على تصريح الوليد بسماعه من الأوزاعي ، وسماع الأوزاعي من الزهري ، لأنّ [٢] الوليد من / المدلسين على شيوخه وعلى شيوخ شيوخه [٣] ، وكذا يتوقف على ثبوت صفات الصحيح [لشيخ] [٤] الاسماعيلي ، وقس على هذا جميع ما في المستخرج وكذا الحكم في باقي المستخرجات ، فقد رأيت بعضهم حيث يجد أصل الحديث اكتفى باخراجه ولو لم [٥] تجتمع [٦] الشروط في رواته ، بل رأيت في مستخرج أبي نعيم وغيره الرواية عن جماعة من الضعفاء لأن أصل مقصودهم بهذه المستخرجات أن يعلوا اسنادهم [٧] .

---

(١) (خت م مد س ق) أبو صالح الحكم بن موسى بن أبي زهير البغدادي القنطري ، صدوق ، مات سنة (٢٣٢ هـ) .
أنظر التقريب) (ص ٨٠) ، والانساب (١٠ / ٤٩٩) ، وتهذيب التهذيب (٢ / ٤٣٩) .

(٢) وفي الأصل (ص ٨٣) : لأنّ الوليد بن مسلم .

(٣) تقدم الكلام عليه وعلى تدليسه ، وانه دلس تدليس التسوية .

(٤) وفي (د) شيخ .

(٥) من (د) ومن الأصل (صـ ٨٤) ،
وفي بقية النسخ : وان لم .

(٦) وفي (ب) : يجتمع .

(٧) وفي (د) : اسناده .

ولم يقصدوا اخراج هذه الزيادات إنما وقعت اتفاقاً [1] ، قال : ـ ومن هنا يتبين أن المذهب الذي اختاره ابن الصلاح من سد باب النظر عن التصحيح غير [2] مرضي لأنه منع الحكم بتصحيح الأسانيد (التي) [3] [جمعت] [4] بشرط الصحة فأداه ذلك إلى الحكم بتصحيح ما ليس بصحيح فكان الأولى ترك باب النظر والنقد مفتوحاً ليحكم على كل حديث بما يليق به [5] انتهى [6].

وقال الخطيب في الجامع : شرط ابن خزيمة في صحيحه اخراج ما اتصل [سنده] [7] بنقل العدل عن العدل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وذكر [8] غيره : أن ابن خزيمة أشد تحريا من ابن حبان والحاكم حتى أنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الاسناد فيقول : ـ إن صح الخبر

---

(١) ولأن مصنفي المستخرجات لم يلتزموا لفظ الصحيحين .

انظر فتح المغيث (ص ٣٥) .

وللمستخرجات فوائد غير علو الاسناد وهي : ـ الزيادات في ألفاظ الحديث ، والتصريح بالسماع مع كون الأصل معنعناً ، أو اظهار بهم في السند الأصلي ، أو زيادة قوة الحديث بكثرة طرقه ، ومنها أن يروي صاحب الأصل الحديث عن مختلط ولا يعين هل أخذ الحديث منه بعد الاختلاط أو قبل فيأتي المخرج ويعين ذلك وغير ذلك .

انظر المنهاج للنووي (١ / ٢٦) ، ومقدمة ابن الصلاح (ص ٩٦) ، والتقييد والايضاح (ص ٣٠) ، وتوجيه النظر (ص ١٤١ ، ص ١٤٢) .

(٢) وفي (أ) قبلها كلمة : غير .

(٣) من الأصل (ص ٨٤) ، وفي جميع النسخ : الذي ، وهو خطأ .

(٤) من (د) ، وفي بقية النسخ : اجتمعت .

(٥) سقطت من (ب) .

(٦) نكت ابن حجر (ص ٨٤) .

(٧) وفي (أ) : مسنده .

(٨) وفي (ب) : وذكره .

أو ان ثبت كذا أو نحو ذلك [1] ، واصطلح على انه اذا كان في الاسناد نظر أخره عن المتن و خرج على غيره أن يرويه عنه على غير هذه [2] الصفة ، فلذلك [3] جعلته بعد صحيح مسلم في الرتبة ، و جعلت بعده صحيح ابن حبان [4] ، [مقدما على] [5] الحاكم لما نسب [6] الى الحاكم من [التساهل] [7] ، وقد قال الحازمي — " ابن حبان امكن في الحديث من الحاكم " [8] وقال الزركشي [9] " شرط ابن حبان أعلى من شرط الحاكم " وبقي من الكتب التي أطلق عليها الصحيح الموطأ ، وقد صرح الخطيب و غيره بأنه مقدم على كل

---

(١) وذلك لأنه كان بصيراً بالرجال عالماً بأحوالهم ، قال الذهبي : —
" قال — فيما رواه عنه أبو بكر محمد بن جعفر — شيخ الحاكم : لست احتج بشهر بن حوشب ، ولا بحريز بن عثمان لمذهبه ، ولا بعبد الله بن عمر ولا ببقية ، ولا بقاتل بن حيان ، ولا بأشعث بن سوّار ، ولا بعلي بن زيد عان لسوء حفظه ، ولا بعاصم بن عبيد الله ولا بابن عقيل ، ولا بيزيد بن أبي زياد ، ولا بمجالد ، ولا بحجاج بن أرطأة إذا قال : عن ، ولا بأبي حذيفة النهدي ، ولا بجعفر بن برقان ولا بأبي معشر نجيح ، ولا بعمر بن أبي سلمة ، ولا بقابوس بن أبي ظبيان ، ثم سمّى خلقاً دون هؤلاء في العدالة ، فان المذكورين احتج بهم غير واحد . أنظر : سير النبلاء (١٤ / ٣٧٣)

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) وفي (ب) : فلذاك .

(٤) ترتيب ابن حبان و ترتيبه مخترع ليس على الأبواب ولا على المسانيد ولهذا سماه " التقاسيم والأنواع " ، وقد رتبه الأمير علاء الدين أبو الحسن علي بن بلبان الفارسي الحنفي (ت ٧٣٩ ه) في كتاب سماه — " الاحسان في تقريب ابن حبان " على الأبواب ، وعمل له الحافظ أبو الفضل العراقي أطرافا ، و جرّد الحافظ أبو الحسن الهيثمي زوائده على الصحيحين في مجلد .
أنظر تدريب الراوي (١ / ١٠٩) ، والفضل المبين في شرح الأربعين المجلونية للقاسمي (صـ ٣٢٨) .

(٥) من (د) وفي بقية النسخ : فقدما .

.....

(٦) وفى (أ) : نسبت .

(٧) التصحيح من عندى ، وفى النسخ كلها : الشاهد .

(٨) شروط الأئمة الخمسة (ص ٤١) ونص كلامه فيه : ـ " .. وقد صرح بنحو ما قلت من هو أمكن منه فى الحديث وهو أبو حاتم محمد بن حبان البستى " .

(٩) نكت الزركشى (ق ٣٠ / ب) .

كتاب من الجوامع والمسانيد [1] ، فعلى هذا هو بعد صحيح الحاكم [2] ، ولولا ما فيه من المرسلات [3] والمنقطعات لقدمته عليه وقد بينت جملة من أحواله [4] في مقدمة [5] في كتابي كشف المغطى في شرح الموطأ [6] وقال ابن حزم : — أولى الكتب الصحيحان ، ثم صحيح سعيد بن السكن [7] والمنتقى لابن الجارود [8] ، والمنتقى لقاسم بن أصبغ [9] ، ثم بعد هذه [10] الكتب كتاب أبي داود ، وكتاب النسائي ، ومصنف قاسم ابن أصبغ [11] ، ومصنف الطحاوي [12] ومسانيد أحمد والبزار .

---

(١) الفضل المبين للقاسمي (ص ٢٣٣) .

(٢) لم أقف على أحد من العلماء غير السيوطي سمى (الموطأ) أو المستدرك ، بالصحيح وانما المشهور هو (الموطأ) ، و (المستدرك) .
أنظر في تسمية الموطأ أحاديث الموطأ (ص ٩١) ، وكشف الغطا في فضل الموطأ (ص ٥٠) ، والفضل المبين للقاسمي (ص ٢٣٢) .

(٣) وفي (أ) : المراسلات .

(٤) من (د) ، وفي (ب) ، (ج) : أهواله ، وفي (أ) : أصوله

(٥) من (د) .

(٦) وأضنه هو الكتاب الذي اختصره في كتابه " تنوير الحوالك " وقد طبع التنوير ، قال السيوطي رحمه الله في خطبة كتابه " تنوير الحوالك ص ٢ " : — لخصته من شرحي الأكبر الذي جمع فأوعى ، وعمد الى الجلي حين دعا .. "كشف المغطا" ذكره في حسن المحاضرة (١/٣٤٣) ، وكشف الظنون (٢/١٩٠٧) .
أنظر دليل مخطوطات السيوطي (ص ٨٣) ، وكتاب مكتبة السيوطي (ص ٢٩٠) .

(٧) (اسمه الكامل) : " الصحيح المنتقى " ، وبعضهم يسميه " السنن الصحاح المأثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم "
(ذكره) الذهبي في تذكرته ، والسيوطي في حسن المحاضرة ، والكتاني في الرسالة المستطرفة (وصفه) : قال الكتاني : " كتاب محذوف الأسانيد جعله أبوابا في جميع ما يحتاج اليه من الاحكام ضمنه ما صح عنده من السنن المأثورة "

(وجوده) : قال الذهبي : " وقع .. الصحيح المنتقى الى أهل الأندلس " ، وقد طبع الكتاب سنة ١٣٨٢ هـ ، بتحقيق عبد الله هاشم اليماني بالمدينة المنورة ، أنظر تذكرة الحفاظ (٣/٩٣٨) ، وحسن المحاضرة (١/٣٥١) ، والرسالة المستطرفة (ص ٢٥) .

(٨) أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري ، المجاور بمكة ، الحافظ الامام الناقد ، توفي سنة (٣٠٧) هـ .
أنظر تذكرة الحفاظ (٣ / ٧٩٤) ، وسير النبلاء (١٤/٢٣٩) ، والوافي بالوفيات (١٧/٣٢٣) .
وكتابه هذا (اسمه) : ـ " المنتقى في السنن (وصفه) : ـ
" مجلد واحد في الأحكام لا ينزل فيه عن رتبة الحسن أبدا ، الا في النادر في أحاديث يختلف فيها اجتهاد النقاد " ، وقال ابن حجر : ـ
" هو كالمستخرج على صحيح ابن خزيمة "
سير النبلاء (١٤/٢٣٩) ، والرسالة المستطرفة ٢٥ ، وقد طبع " المنتقى " بتحقيق عبد الله هاشم اليماني في مجلد واحد ـ سنة ١٣٨٢ هـ ، وقام بنشره هو بنفسه .

(٩) أبو محمد قاسم بن أصبغ بن محمد الأموي مولاهم القرطبي ، الامام الحافظ محدث الأندلس ، توفي سنة (٣٤٠ هـ) .
أنظر تذكرة الحفاظ (٣/٨٥٤) ، وتاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي (ص ٣٦٣) ، والديباج المذهب (٢/١٤٥) .
وكتابه " المنتقى " لابن الجارود ، وكان قد فاته السماع منه ، ووجده قد مات ، فألفه على أبواب كتابه بأحاديث خرجها شيوخه ، قال أبو محمد بن حزم : وهو خير انتقاء منه .
أنظر الرسالة المستطرفة (ص ٢٥) ، وبغية الملتمس (ص ٤٤٨) ، والديباج (٢/١٤٦) ، وتذكرة الحفاظ (٣/٨٥٤) وسماه " المنتقى في الآثار " .

(١٠) وفي (ج) ، (ب) : هذا .

(١١) قال ابن حجو : ـ صنفه على كتاب السنن لأبي داود ، وهو من مرويات ابن خير التي سمعها من شيخه أبي محمد بن عتاب اجازة .
وله أيضا " صحيح " على هيئة صحيح مسلم .
أنظر فهرس ابن خير (ص ١٢٤) ، وسير أعلام النبلاء (١٥/٤٧٣) ، وهدية العارفين (٥/٨٢٦) .

(١٢) هو " شرح معاني الآثار " ، ذكره السمعاني في الانساب (٩ / ٢٥٣) ، والذهبي في سير النبلاء (١٥ / ٢٩) ، والرسالة المستطرفة (صـ ٤٣) وغيرهم وقد طبع الكتاب في أربعة أجزاء بتحقيق محمد زهري النجار ، محمد سيد جاد الحق ، نشرته مطبعة الأنوار المحمدية - سنة (١٩٦٨ - ١٩٦٩) ، وطبع قبل طبعة هندية سنة (١٣٠٢ هـ) بلكنو - بالهند .

وابني أبي شيبة أبي بكر وعثمان [1] ، وابن راهوية ، والطيالسي ، والحسن بن سفيان [2] ، والمُسْنَدي [3] وابن سنجر [4] ، ويعقوب بن شيبة [5] ، وعلي بن المديني [6] ، وابن أبي غَرَزَة [7] ، وما جرى مجراها التي أُفردت لكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم طرفاً ثم بعدها الكتب التي فيها كلامه

---

(١) سقطت من (ب) .

(٢) أبو العباس الحسن بن سفيان بن عامر الشيباني النسوي ، الحافظ الامام شيخ خراسان ، توفي سنة (٣٠٣ هـ .
أنظر تذكرة الحفاظ (٢ / ٧٠٣) ، والجرح والتعديل (٣ / ١٦) والوافي بالوفيات (١٢ / ٣٢) ، ولسان الميزان (٢ / ٢١١) وكتابه هو المسند الكبير ، وقال الكتاني : إن له ثلاثة مسانيد ، وقد اقتبس ابن حجر من مسنده في الاصابة . أنظر كتاب بحوث في تاريخ السنة (صـ ٢٣٢) م المعري .
أنظر الرسالة المستطرفة (صـ ٧١) ، وسير اعلام النبلاء (١٤ / ١٥٧) والوافي بالوفيات (١٢ / ٣٢) ، وهدية العارفين (٥ / ٢٦٩) .

(٣) أبو جعفر عبد الله بن محمد بن عبد الله الجعفي مولاهم البخاري الحافظ الحجة ، روى عنه البخاري ، الملقن بالمُسْنَدي ـ لاعتنائه بالاحاديث المسندة ، مات سنة (٢٢٩) هـ .
أنظر تذكرة الحفاظ (٢ / ٤٩٢) ، والتاريخ الكبير (٥ / ١٨٩) ، والجرح والتعديل (٥ / ١٦٢) ، والانساب (١٢ : ٢٦٥) .

(٤) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سنجر الجرجاني ، الحافظ الثقة نزيل مصر ، المتوفى بصعيدها سنة (٢٥٨ هـ) ، ومسنده في عشرين جزءاً .
أنظر الرسالة المستطرفة (صـ ٦٩) ، وهدية العارفين (٦ / ١٦) ، ومعجم المؤلفين (١٠ / ٢١٨) ولم أقف على ترجمة في غيرها .

(٥) أبو يوسف يعقوب بن شيبة بن الصلت السدوسي البصري ثم البغدادي ، الحافظ الكبير العلامة الثقة ، مات سنة (٢٦٢ هـ) .
(ومسنده) قال عنه الذهبي : ـ " المسند " الكبير ، العديم النظير المفلل ، الذي تم من مسانيده نحو من ثلاثين مجلداً ، ولو كمل لجاء في مئة مجلد .

.....

ولزمه على ما خرج من المسند عشرة آلاف دينار ؛ وقال الخطيب :
" قيل لي أنَّ نسخةً بمسند أبي هريرة شوهدت بمصر فكانت مائتي جزء "
وقال أيضا : ـ " والذي ظهر ليعقوب مسند العشرة "، وابن مسعود ، وعمار ، والعباس ، وبعض الموالي
وقال الكتاني : ـ " ويقال إن مسند علي في خمس مجلدات ..... وشرح هذا أيضا منه بعض أجزاء من مسند ابن عمر ، يذكر فيه الأحاديث بأسانيدها ، وعللها ، ولو تم لكان في مائتي مجلد "
ولم يصل إلينا من هذا المسند الا الجزء العاشر بعنوان " مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب " وذلك بالمكتبة الخاصة بسامي حداد في بيروت ، ومنه نسخة مصورة بالقاهرة في دار الكتب المصرية ، وقد طبع في بيروت سنة (١٩٤٠ هـ) .
أنظر تاريخ بغداد (١٤ / ٢٨١) ، وتذكرة الحفاظ (٢ / ٥٧٧) ، وسير النبلاء (١٢ / ٤٧٦) ، والرسالة المستطرفة (صـ ٦٩) وتاريخ التراث العربي (٢ / ٢٢٣) ، وفهرس المخطوطات بدار الكتب المصرية (٣ / ٦٠) .

(٦) كثير من المصادر القديمة التي ترجمت لابن المديني تذكر له كتاباً باسم المسند ، ولكن ابن النديم ذكر بأنَّ له كتاب : " المسند بعلله " وذكر الذهبي بأنَّ له كتاب " علل المسند " ثلاثون جزءاً ، وصرَّح كحالة بأنَّ له كتاب " المسند في الحديث " ولم أقف على مصدره في هذا .
أنظر الفهرست لابن النديم (صـ ٣٢٢) ، وسير اعلام النبلاء (١١ / ٦٠) ، ومعجم المؤلفين (٧ / ١٣٣) .

(٧) من الأصول وفي النسخ ، والرسالة المستطرفة ، " عزرة " بالراء وهو تصحيف ، وابن أبي غرزة هو : أبو عمرو أحمد بن حازم بن محمد بن أبي غَرَزَة ـ بالغين المعجمة وبعدها راء قبل الزاي ـ .
الغفاري الكوفي ، الحافظ المجوِّد ، توفي سنة (٢٧٦ هـ) .
وكتابه (المسند) قال عنه الذهبي : ـ " مسند كبير وقع لنا منه جزء "
أنظر تذكرة الحفاظ (٢ / ٥٩٤) ، وسير النبلاء (١٣ / ٢٣٩) ، والوافي بالوفيات (٦/ ٢٩٨) ، والجرح والتعديل (٢/ ٤٨) ، والرسالة المستطرفة (ص ٦٨) .

وكلام غيره ثم ما كان فيه الصحيح فهو أجل ، مثل مصنف عبد الرزاق[1] ومصنف ابن أبي شيبة [2] ومصنف بقي بن مخلد [3] وكتاب محمد بن نصر المروزي [4] [وكتاب ابن المنذر] [5] ، ثم مصنف حماد بن سلمة ، ومصنف سعيد بن منصور [6] ، [و مصنف وكيع] [7] ، ومصنف الفريابي [8] ، وموطأ مالك

---

(١) ذكره الكتاني في الرسالة المستطرفة (صـ ٤٠) وقال : ـ " رتبه على الكتب والأبواب " ، طبع في أحد عشرة مجلداً بتحقيق حبيب الرحمان الأعظمي ، قام بطبعة ونشره المجلس العلمي في جوها نسبرغ سنة ١٩٧١ ـ ١٩٧٥ م .
أنظر معجم المخطوطات المطبوعة (٤ / ١١٠) .

(٢) ذكره الخطيب في تاريخ بغداد (١٠ / ٦٦) ، وقد طبع الكتاب طبعتان الطبعة الأولى بتصحيح عامر الأعظمي ـ طبعة مطبعة قريب موتي بحيدرآباد ـ ١٩٧١ م ، والطبعة الثانية بتحقيق عبد الخالق الأفغاني ـ طبعته ونشرته الدار السلفية بالهند سنة ١٣٩٩ هـ ، ويقوم بتحقيقه الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي وقد صدر منه المجلد الأول بتحقيقه .

(٣) أبو عبد الرحمن بقي بن مخلد من حفاظ المحدثين ، وأئمة الدين ، والزهاد الصالحين ، توفي سنة (٢٧٦) هـ .
أنظر الصلة (١ / ١١٦) ، وتاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي (صـ ٩١) ، وطبقات الحنابلة (١ / ١٢٠) ، وسير النبلاء (١٣ / ٢٨٥) .
(كتابه) المصنف هو نفسه (المسند) الكبير الذي رتبه على أسماء الصحابة رضي الله تعالى عنهم ، قال عنه ابن حزم : ـ " ..... روى فيه عن ألف وثلاثمائة صاحب ونيف ، ثم رتب حديث كل صاحب على أسماء الفقه وأبواب الأحكام ، فهو مصنف ومسند ، وما أعلم هذه الرتبة لأحد قبله ، مع ثقته وضبطه واتقانه واحتفاله في الحديث وجودة شيوخه ، فانه روى عن مائتي رجل ، وأربعة وثمانين رجلاً ليس فيهم عشرة ضعفاء ، وسائرهم أعلام مشاهير .
وقال ابن كثير : ـ
" له المسند المبوب على الفقه روى فيه عن ألف وستمائة صحابي ، وقد

فضله ابن حزم على مسند الامام أحمد بن حنبل ، وعندى فى ذلك نظر ، والظاهر أن مسند أحمد أجود منه وأوسع"

وقال الذهبى : ـ " المسند الذى لا نظير له .. وليس لأحد مثل مسنده " ، وبنحوه قال ابن الفرضى .

وقد فقد هذا المسند ، وذكر سزكين بأنّ ابن حجر اقتبس منه أقتباسا فى الاصابة .

أنظر تاريخ علماء الأندلس (ص ٩١) ، وفضائل الأندلس وأهلها لابن حزم (ص ١٢) ، والبداية والنهاية (٥٦/١١) ، وتذكرة الحفاظ (٦٣٠/٢) ، وتاريخ التراث العربى (٢٣٩/١) .

ولبقى أيضا مصنف فى "فضل الصحابة والتابعين ومن دونهم" ، أربى فيه على مصنف ابن أبى شيبة ومصنف عبد الرزاق ومصنف سعيد بن منصور ، أنظر فضائل الأندلس لابن حزم (ص ١٣) ، والرسالة المستطرفة ٤٠ ، وقد وصل الينا مقدمة مسنده بترتيب ابن حزم ، وقد طبعت بتحقيق أحمد شاكر وجماعة ، وطبعة أخرى بتحقيق الدكتور أكرم العمرى .

(٤) أبو عبد الله محمد بن نصر المروزى ، الفقيه الحافظ ، صاحب التصانيف الكثيرة ، والكتب الجمة ، توفى سنة (٢٩٤ هـ) .

وله كتب كثيرة منها : الصلاة ، وقيام الليل (طبع مختصره للمقريزى) ، وكتاب القسامة ، والصيام والورع ، والوتر ، ولا أدرى لأى كتب قصد المؤلف .

أنظر تاريخ بغداد (٣١٥/٣) ، وتذكرة الحفاظ (٦٥٠/٢) ، والرسالة المستطرفة (ص ٧٦ ، ٣٢٥) ، وكشف الظنون (٢١/٦) ، ووقع فى فهرس دار الكتب المصرية قسم الحديث بأن له المسند ، وهو خطأ وصوابه بأنه كتاب (تعظيم قدر الصلاة) . افادة د. سعدى الهاشمى .

(٥) سقطت من (أ) .

أبو بكر محمد ابراهيم بن المنذر النيسابورى ، الحافظ العلامة ، الفقيه شيخ الحرم ، صاحب الكتب التى لم يصنف مثلها ، توفى سنة (٣١٨ هـ) ، له كتاب (المسقط) فى الفقه ، وكتاب الأشراف فى اختلاف العلماء (وقد طبع منه المجلد الرابع بتحقيق الأخ : صغير أحمد حنيف) ، وكتاب الاجماع (طبع أيضا فى مجلد بتحقيق صغير حنيف أيضا ، وغير ذلك .

أنظر تذكرة الحفاظ (٣ / ٧٨٢) ، والعقد الثمين (١ / ٤٠٦) ، وطبقات الشافعية للأسنوي (٢ / ٣٧٤) .

(٦) كتابه يسمى (السنن) صنفها بمكة ، وهي من مظان المعضل والمنقطع والمرسل كمؤلفات ابن أبي الدنيا ، وقد طبع منه القسمان الأول والثاني من المجلد الثالث ، بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي .
أنظر الرسالة المستطرفة (صـ ٣٤) ، وسير أعلام النبلاء (١٠ / ٥٨٦) ، والعقد الثمين (٤ / ٥٨٦) .

(٧) من (د) .

(٨) مصنف الفريابي سماه الكتاني (بالمسند) ، والفريابي هو محمد بن يوسف الفريابي الكبير .
أنظر الرسالة المستطرفة (صـ ٦٧) .

وموطأ ابن أبي ذئب [1] ، وموطأ ابن وهب [2] ، ومسائل ابن حنبل [3] ، وفقه أبي عبيد [4] ، وفقه أبي ثور [5] ، وما كان من هذا النمط مشهوراً كحديث شعبة ، وسفيان والليث ، والأوزاعي ، والحميدي ، وابن مهدي ، ومسدد وما جرى مجراها فهذه طبقة موطأ مالك بعضها أجمع للصحيح منها [6] ، وبعضها مثله ، وبعضها دونه قال : — ولقد أحصيت ما في حديث شعبة من الصحيح فوجدته ثمانمائة حديث ونيفاً مسنداً ، ومرسلاً يزيد على المائتين ، وأحصيت ما في موطأ مالك ، وما في حديث سفيان بن عيينة فوجدت في كل واحد منهما من المسند خمسمائة ونيفاً وثلاثمائة مرسلاً ونيفاً ، وفيه نيف [7]

---

(١) وفي (ج) : وموطأ ابن أبي شيبة ذئب وهو تحريف ، وكتابه (الموطأ) أكبر من موطأ مالك ، ويبدو أنه صنفه قبل موطأ مالك ، وذكر ابن النديم بأن له كتاب السنن فما أدري هل يقصد به الموطأ أو كتاب غيره .
أنظر فهرست ابن النديم (صـ ٨١) ، والرسالة المستطرفة (صـ ٩) ، ودراسات في الحديث النبوي الأعظمي (ص ٣٠٦) .

(٢) له موطأن : " الموطأ الكبير " ، " والموطأ الصغير "
أنظر طبقات الفقهاء للشيرازي (صـ ١٥٠) ، ووفيات الأعيان (٣ / ٣٦) ، وهدية العارفين (٥ / ٤٣٨) .

(٣) المسائل مجموعة كتب تحمل هذا الاسم وهي عبارة عن أسئلة وجهت للامام أحمد من قبل طلابه من هذه الكتب : —
١ — مسائل الامام أحمد لابنه عبد الله (طبع في مجلد بتحقيق زهير الشاويش)
٢ — مسائل حرب بن اسماعيل .
٣ — " الخلال .
٤ — " أحمد بن اسحاق بن راهوية .
٥ — " ابن هانئ (طبعت في مجلدين بتحقيق زهير الشاويش) .
٦ — " أبي داود السجستاني (طبع في مجلد بتحقيق محمد رشيد رضا)

٧ ـ المسائل التي حلف عليها الامام أحمد (يقوم بتحقيقها طالب من كلية الشريعة بالجامعة الاسلامية)

٨ ـ المسائل التي لم يجب الامام عنها ، أو قال فيها : لا أدري ..

٩ ـ مجموعة تضم المسائل الصغيرة والملتقطة من مؤلفات الامام أحمد .

انظر مقدمة زهير الشاويش على كتاب (مسائل ابن هانئ لأحمد ٤ ، ٥) ، والرسالة المستطرفة (صـ ٣) ، وهدية العارفين (٥ / ٤٨)

(٤) (زد) أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي ، الامام الحافظ المجتهد ، مات سنة (٢٢٤ هـ)

أنظـــر : ـ

سير أعلام النبلاء (١٠ / ٤٩٠) ، وطبقات ابن سعد (٧ / ٣٥٥) ، والتاريخ الكبير (٧ / ١٧٢) ، وطبقات الفقهاء للشيرازي ـ (صـ ٩٢) ، وتهذيب التهذيب (٨ / ٣١٥) .

(٥) أبو ثور ابراهيم بن خالد بن ليمان الفقيه الكلبي البغدادي ، أخذ عن الشافعي ، وروى عنه ، وخالفه في أشياء ، وأحدث لنفسه مذهباً اشتقه من مذاهب الشافعي ، توفي سنة (٢٤٠ هـ)

انظر طبقات الفقهاء للشيرازي (صـ ٩٢) ، والفهرست لابن النديم (صـ ٢٩٧) .

(٦) وفي : (د) : منه .

(٧) من (جـ) ، (د) ، وفي (أ) : نيفا ، وقد سقطت من (ب) .

و سبعون حديثاً قد ترك مالك نفسه العمل بها ، وفيه أحاديث ضعيفة وهاهـا جمهور العلماء انتهى ملخصاً من كتابه مراتب الديانة . وقال أبو بكر الأبهري[1] : ـ جملة ما في الموطأ من الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين ألف و سبعمائة وعشرون حديثاً ، [المسند منها ستمائة حديث ، والمرسل مائتان واثنان وعشرون حديثاً][2] والموقوف ستمائة و ثلاثة عشر ، ومن قول التابعين مائتان و خمسة و ثمانون ، وذكر إلكيا الهراس[3] في تعليقه في الأصول أن موطأ مالك كان اشتمل على تسعة آلاف حديث ،

---

(١) أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد ، المالكي الأبهري ، الفقيه ، الامام ، مات سنة (٣٧٥ هـ) .
أنظر تاريخ بغداد (٥ / ٤٦٢) ، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص ١٦٧) ، و شجرة النور الزكية (ص ٩١) .
والأبهري : بفتح الألف ، و سكون الباء المنقوطة بواحدة ، وفتح الهاء ، وفي آخرها الراء المهملة ، هذه النسبة إلى أبهر بلدة بالقرب من زنجيلان وتقع الآن في ايران .
أنظر الانساب (١ / ١٠٣) .

(٢) من (د) .

(٣) أبو الحسن علي بن محمد بن علي ، شمس الاسلام ، الكيا الهراس ، أحد فحول العلماء ، ورؤوس الأئمة ، فقهاً وأصولاً و جدلاً وحفظاً لمتون أحاديث الاحكام ، الشافعي المذهب ، توفي سنة (٥٠٤ هـ) .
أنظر طبقات الشافعية للسبكي (٤ / ٢٨١) ، ووفيات الأعيان (٢/ ٤٨ ٤) ، وطبقات الشافعية للأسنوي (٢ / ٥٢٠) ، و شذرات الذهب (٤ / ٨) ، والكيا : بهمزة مكسورة ، ولام ساكنة ، ثم كاف مكسورة أيضاً بعدها ياء بنقطتين من تحت ، معناه : الكبير ، بلغة الفرس .
الهرّاس : براء مشددة و سين ، مهملتين .
أنظر طبقات الأسنوي المتقدمة .

ثم لم يزل ينتقي [1] حتى رجع إلى سبعمائة وقال ابن العربي : ـ ذكر أن مالكا روى مائة ألف حديث [2] جمع منها موطأه عشرة آلاف ، ثم لم يزل يعرضها على الكتاب والسنة ويختبرها بالآثار والأخبار حتى رجعت إلى ستمائة ، قد ثبت [3] الموجود من صحيح ابن خزيمة قطعة وهي ربع العبادات ، وعدم سائره [4] ، نبه عليه [5] الحافظ ابن حجر في فهرسته ، ونبه على أن كتاب التوحيد ، وكتاب التوكل ، وكتاب السياسة الموجودة الآن لابن خزيمة

---

(١) وفي (أ) ، (جـ) : ينقى .

(٢) وهذا يدل على سعة علم مالك رحمه الله بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنه ليس كل محفوظاته من الحديث ضمها كتبه ، ومما يدل على ذلك أيضاً ما ذكره البخاري عن علي بن عبد الله .
قال : لمالك نحو ألف حديث .
قال الذهبي : أراد ما اشتهر له في الموطأ وغيره ، وإلا فعنده شيء كثير ، ما كان يفعل أن يرويه .
وقال الشافعي : ـ قيل لمالك بن أنس : إن عند ابن عيينة عن الزهري أشياء ليست عندك ؟ فقال مالك : وأنا كل ما سمعت من الحديث أحدث به ؟ أنا اذن أريد أن أظلمهم .
أنظر مناقب الشافعي لابن أبي حاتم (صـ ١٩٩) ، والحلية (٦ / ٣٢٢) ، وسير اعلام النبلاء (٨ / ٦٥) .

(٣) بياض في (ك) .

(٤) وقد طبعت قطعة من الصحيح هذا في أربع مجلدات وصل فيه الى كتاب الحج بتحقيق د . محمد مصطفى الأعظمي ، وهو الذي وجد إلى الآن ، ولم يعثر على نسخة كاملة .

(٥) سقطت من (ب) .

كلها من جملة هذا الصحيح [1] ، وقال ابن دقيق العيد في شرح الالمام [2] " صنف ابن خزيمة وله فيه طريقة [3] يذهب [4] إليها في الرجال [5] " وروى الحاكم في علوم الحديث : ـ " عن أبي بكر الصديق [6] قال سمعت أبا العباس ابن سريج [7] يقول : ـ وذكر أبا بكر محمد بن اسحاق بن خزيمة فقال : ـ يخرج النكت من حديث [8] رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمناقاش [9] قال ابن دقيق العيد : ـ وفي كتابه أشياء حسنة ومما ن ظريفة تؤيد ما قاله ابن سريج .

---

(١) كتاب (التوحيد) طبع مستقلاً في مجلد بتحقيق محمد خليل هراس وهذا الذي ذهب إليه الحافظ ابن حجر أيده محقق (صحيح ابن خزيمة) د . محمد مصطفى الأعظمي بأمثلة من أقوال ابن خزيمة نفسه تدل على أن هذه الكتب المذكورة وغيرها من الكتب ليست مستقلة بل هي داخلة ضمن كتابه الكبير (الصحيح) وغيره ، مع العلم بأن بعض من ترجم له عد كتابه التوحيد كتاب مستقل .
أنظر : ـ سير أعلام النبلاء (١٤ / ٣٧٤) ومقدمة الأعظمي على كتاب (صحيح ابن خزيمة) (١ / ١٤ ، ١٥) .

(٢) من (د) وفي بقية النسخ : شرح الامام ، وهو خطأ لأن أصل المؤلف هو كتاب : (الامام) ثم اختصره في (الالمام) ثم شرحه في (الامام شرح الالمام) .
أنظر الرسالة المستطرفة (ص ١٨٠) .

(٣) وفي (جـ) : طريق .

(٤) وفي (أ) ، (جـ) : سيذهب .

(٥) أي له طريقة ومنهج في كتابه (الصحيح) ، وهو أنه شديد التحري في اختيار الرجال الذين يروي عنهم ، فقد ترك الرواية عن جماعة فيهم شيء من الكلام ، واحتجهم كثير من الحفاظ ، روى عنه أبو بكر محمد بن جعفر شيخ الحاكم : ـ " لست احتج بشهر بن حوشب ولا بحريز بن عثمان لمذهبه ، ولا بعبد الله بن عمر ، ولا ببقية ، ولا بمقاتل بن حيان ، ولا بأشعث بن سوار ، ولا بعلي بن جدعان لسوء حفظه ، ولا بعاصم بن عبيد الله ، ولا بابن عقيل ، ولا بيزيد بن أبي زياد ، ولا بمجالد

. . . . . .

، ولا بحجاج بن أرطأة اذا قال : عن ، ولا بأبي حذيفة النهدي ، ولا بجعفر بن برقان ، ولا بأبي معشر نجيح ، ولا بعمر بن أبي سلمة ، ولا بقابوس بن أبي ظبيان ، ثم سمى خلقا دون هؤلاء في المدالة . فإن المذكورين احتج بهم غير واحد .

أنظر سير النبلاء (١٤ / ٣٧٣) .

وبالنسبة لرجال ابن خزيمة فقد ألف ابن الملقن (ت ٨٠٤ هـ) كتاباً في رجال ابن خزيمة وغيرهم ، وهو كتاب (مختصر تهذيب الكمال مع التذييل عليه) من رجال ستة كتب وهي : مسند أحمد ، وصحيح ابن خزيمة ، وابن حبان ، ومستدرك الحاكم ، وسنن الدارقطني ، والبيهقي .

أنظر لحظ الألحاظ لابن فهد المكي (صـ ٢٠٠)

(٦) من الأصل ، وفي النسخ : الصدفي ، وهو تصحيف .

والصيرفي المذكور : أبو بكر محمد بن عبد الله ، المعروف بالصيرفي ، الفقيه الشافعي ، له تصانيف في أصول الفقه ، وكان فهماً عالماً ، توفي سنة (٣٣٠ هـ) .

أنظر تاريخ بغداد (٥ / ٤٤٩) ، والفهرست لابن النديم (صـ ٣٠٠) ، وطبقات الشافعية للسبكي (٢ / ١٦٩) .

(٧) من الأصل ، وفي النسخ : شريح ، وهو تصحيف .

وابن سريج هو : أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج القاضي ، امام أصحاب الشافعي في وقته ، شرح المذهب ولخصه ، وعمل المسائل في الفروع وصنف الكتب في الرد على المخالفين من أهل الرأي ، وأصحاب الظاهر ، مات سنة (٣٠٦ هـ) .

انظر تاريخ بغداد (٤ / ٢٩٠) ، وطبقات الشافعية للسبكي (٢ / ٨٧) ، والبداية والنهاية (١١ / ١٢٩) ، وتذكرة الحفاظ (٣ / ٨١١) .

(٨) وفي (ب) : مخرج .

(٩) معرفة علوم الحديث (صـ ٨٣) .

٦١ ـ وكم به تساهل (حتى ورد (١) به مناكر وموضوع يرد (٢)

[ش:] ـ (٣)

قال ابن الصلاح : ـ " اعتنى الحاكم أبو عبد الله بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين و جمع في ذلك كتابا سماه (المستدرك) (٤) ودعه ما ليس في واحد من الصحيحين [مما] (٥) رآه على شرط الشيخين ، قد أخرج (٦) عن رواته في كتابيهما ، (أو على شرط البخاري وحده) (٧) أو على شرط مسلم وحده ، و ما أدى اجتهاده الى تصحيحه وإن لم يكن على شرط واحد (٨) منهما ، و هو واسع الخطو في شرط الصحيح ، متساهل في [القضاء بة] ، ،

---

(١) وفي نسخ الألفية : فيه .

(٢) الشرح التفصيلي : ـ

٦١ ـ (وكم) للتكثير : " أي كثيرا " .

(به) أي الكتاب [المستدرك]

(تساهل) في التصحيح [من مصنفه الحاكم] ..

(حتى ورد فيه) [أي في المستدرك]

(مناكر) " واهيات لا تصح "

(و موضوع يرد) أي شأنه ذلك ، فلا مفهوم لقوله يرد ..

والمعنى : « أن الحاكم قد تساهل كثيرا في التصحيح ، حتى وقع في كتابه [المستدرك] الأحاديث المناكير الواهيات التي لا تصح ، ووقع فيه الأحاديث الموضوعة التي يجب أن ترد .. »

أنظر استقصاء الأثر (ق ٣٠ / أ) ، و منهج ذوي النظر .

(ص ٢٤ ، ص ٢٥) ، و شرح محمد محيي الدين (ص ٣٣) .

(٣) من (ب) .

(٤) وفي (د) : فأودعه .

(٥) وفي (أ) : فما .

(٦) من الأصل ، وفي النسخ : أخرج .

(٧) سقطت من (ب) .

(٨) من (د) ، وفي بقية النسخ : القضايا ، مقدمة ابن الصلاح (ص ٩٣)

وقال النووي في شرح المهذب : ــ " اتفق الحفاظ على أنّ الحاكم متساهل في التصحيح وأن تلميذه البيهقي أشد تحرياً منه [1] " ، وقال الخطيب : ــ أنكر الناس على الحاكم أحاديث جمعها وزعم أنها صحاح على شرط الصحيحين منها حديث " الطير " [2] ومن كنت مولاه فعلي مولاه [3] " ، فأنكر عليه أصحاب الحديث ذلك ولم يميلوا إلى قوله ، وقد كان عند الحاكم ميل إلى علي ، وتميذه بالله من أن يبغض أبا بكر أو عمر أو عثمان [4] ، وقال أبو نعيم [5] [الحداد] [6] : ــ سمعت الحسن [7] السمرقندي

---

(١) وذكر المعلمي رحمه الله في التنكيل (١ / ٤٥٧ ، ٤٥٨) الاسباب التي جعلت الحفاظ يرمون الحاكم بالتساهل في مستدركه فقال : ــ

(الأول) : حرص الحاكم على الاكثار ردا على جماعة من المبتدعة القائلين بأنّ جميع ما يصح عندكم لا يبلغ عشرة آلاف حديث .

(الثاني) : أنه قد يقع له الحديث بسند عال أو يكون غريبا مما يتنافس فيه المحدثون فيحرص على اثباته ...

(الثالث) : أنه لأجل السببين الأولين ، ولكي يخفف عن نفسه من التعب في البحث والنظر لم يلتزم أن لا يخرج ما له علة ، وأشار إلى ذلك في خطبة المستدرك ، وظاهر كلامه أنه لم يلتفت إلى العلل البتة ، وأنه يخرج ما كان رجاله مثل رجالهما ، وإن لم يغلب على ظنه أنه ليس له علة قادحة .

(الرابع) : أنه لأجل السببين الأولين توسع في معنى قوله (بأسانيد يحتج .. بمثلها) ، فبنى على أنّ في رجال الصحيحين من فيه كلام فأخرج عن جماعة يعلم أنّ فيهم كلاماً ...

(الخامس) : أنه شرع في تأليف (المستدرك) بعد أن بلغ عمره اثنتين وسبعين سنة ، وقد ضعفت ذاكرته ... أ . هـ . باختصار وتصرف .

(فائدة)

ذكر المعلمي رحمه الله في التنكيل (١ / ٤٥٩) أن غمز الحفاظ للحاكم بكونه متساهل في التصحيح إنما هو في (مستدركه) فقط لا في بقية كتبه .

(٢) حديث الطير هو حديث أنس رضى الله عنه قال : كنت أخدم رسول الله صلى الله عليه و سلم فقدم لرسول الله صلى الله عليه و سلم فرخ مشوى فقال : اللهم ائتنى بأحب خلقك اليك يأكل معى من هذا الطير ، قال : فقلت اللهم اجعله رجلا من الأنصار ، فجاء على رضى الله عنه ... الحديث " .

الحديث مروى من طريق ابن عباس و أنس : فأما حديث (ابن عباس) فرواه ابن الجوزى فى العلل المتناهية (١ / ٢٢٥) ، و أورده الذهبى فى ميزانه (٢ / ١٤) ، وقال : ـ هذا حديث لا يصح ، و محمد بن شعيب مجهول ، وأما سليمان فقال يحى : ليس بشئ ، وقال ابن حبان : كان رافضيا غاليا يقلب الأخبار . أنظر العلل المتناهية (١ / ٢٢٥) .

و أما حديث أنس فرواه الحاكم فى مستدركه (٣ / ١٣٠) ، و أبو نعيم فى الحلية (٦ / ٣٣٩) وقال عقبة : ـ هذا حديث صحيح على شرط ـ الشيخين و لم يخرجاه ... وقد رواه عن أنس جماعة من أصحابه زيادة على ثلاثين نفسا ، ثم صحت الرواية عن على و أبى سعيد الخدرى و سفينه ، وفى حديث ثابت عن أنس زيادة ألفاظ .

وقال الذهبى فى تلخيصه : " ابن عياض رجل فى سند الحديث لا أعرفه ، و لقد كنت زمانا طويلا أظن أن حديث الطير لم يجو الحاكم أو يودعه فى مستدركه فلما علقت هذا الكتاب رأيت الهول من الموضوعات التى فيه ، فاذا حديث الطير اليها سماء " (١ / ١٣١) .

قال ابن الجوزى فى العلل المتناهية (١ / ٢٢٥) : ـ حديث أنس له ستة عشر طريقا .... ثم سرد الطرق ، و بين علة كل طريق ثم قال : ـ وقد ذكره ابن مردوية من نحو عشرين طريقا كلها مظلم وفيها مطعن ، فلم أر الاطالة بذلك ، .. وقال ابن طاهر : حديث (الطائر) حديث موضوع انما يجئ من سقاط أهل الكوفة من المشاهير و المجاهيل عن أنس .. " وقال الذهبى رحمه الله : ـ وأما حديث الطير فله طرق كثيرة جدا ، وقد أفردتها بمصنف ، و مجموعها يوجب أن يكون الحديث له أصل .

وقال ابن تيمية : " ان حديث الطائر من المكذوبات الموضوعات عند أهل العلم و المعرفة بحقائق النقل ، قال أبو موسى المدينى : قد جمع غير واحد من الحفاظ طرق أحاديث الطير للاعتبار و المعرفة كالحاكم النيسابورى و أبى نعيم و ابن مردوية ، و سئل الحاكم عن حديث الطير ؟ لا يصح ، هذا مع أن الحاكم منسوب الى التشيع "

و الخلاصة : ـ

أن الحديث ضعيف ، و لكن لا يصل الى درجة المكذوبات .

(٣) أخرجه أحمد (١ / ٨٤ ، ٤ / ٢٨١ ، ٥ / ٣٤٧) من حديث علي ، والبراء ، وبريدة الأسلمي ، والترمذي (كتاب المناقب - باب مناقب علي - ٥ / ٦٣٧) من حديث أبي سريحة أو زيد بن أرقم ، وقال : حديث حسن صحيح .
وابن ماجة (المقدمة - باب فضائل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم - ١ / ٤٥) من حديث سعد ، والحاكم في المستدرك ٣ / ١٠٩) من حديث زيد بن أرقم ، وبريدة الأسلمي .
والحديث صحيح ...
قال ابن حجر : - حديث كثير الطرق جداً استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد ، منها صحاح ومنها حسان ، وقال الهيثمي : رجال أحمد ثقات ، وقال في موضع آخر : رجاله رجال الصحيح ، صححه السيوطي والألباني .
انظر فيض القدير (٦ / ٦١٨) ، وصحيح الجامع الصغير (٥ / ٣٥٣) .

(٤) تاريخ بغداد (٥ / ٤٧٤) ، ونقله عنه الذهبي في تذكرته (٣ / ١٠٤٢) .

(٥) أبو نعيم عبيد الله بن الحسن بن أحمد الأصبهاني الحداد الامام الحافظ المتقن الثقة ، مفيد أصبهان في زمانه ، مات سنة (٥١٧ هـ) انظر سير أعلام النبلاء (١٩ / ٤٨٦) ، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٦٥) ، ومرآة الجنان (٣ / ٢٢١) ، وشذرات الذهب (٤ / ٥٦) ..

(٦) وفي (أ) : الحراد براء فدال مهملتين وهو خطأ .

(٧) من تذكرة الحفاظ (٣ / ١٠٤٢) ، وفي الأصل : أبا حسن

الحافظ [١] يقول سمعت أبا عبد الرحمن السادباجي [٢] يقول سئل الحاكم عن حديث الطير ؟ فقال : ـ لم يصح ولو صح لما كان أحد أفضل من علي بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ،، [٣] قال الذهبي : ـ ،، وهذه الحكاية سندها صحيح فما له [٤] أخرج حديثه في المستدرك ؟؟ قال : ـ فلملمه تغير [٥] رأيه ،، [٦] ، وقال ابن طاهر : ـ سمعت أبا محمد السمرقندي يقول بلغني أن مستدرك الحاكم ذُكر بين يدي الدارقطني فقال : ـ يستدرك عليهما حديث الطير فبلغ ذلك الحاكم فأخرج الحديث من الكتاب [٧] ، وهذه

---

(١) أبو محمد الحسن بن أحمد بن محمد السمرقندي الكوخيني ، الحافظ الامام الرحال ، له كتاب ،، بحر الأسانيد في صحاح المسانيد ،، جمع فيه مائة ألف حديث ، لو رتب وهذب لم يقع في الاسلام مثله ، وهو في ثمان مائة جزء ، توفي سنة (٤٩١ هـ) .
أنظر تذكرة الحفاظ (٤ / ١٢٣٠) ، وشذرات الذهب (٣/٣٩٤)

(٢) وفي تذكرة الحفاظ (٣ / ١٠٤٢) : الشاذياخي ، ولم أقف على ترجمته .

(٣) نقله الذهبي في تذكرته (٣ / ١٠٤٢) ، وهو في طبقات الشافعية للسبكي (٣ / ٧١) .

(٤) وفي (د) : فما باله .

(٥) وفي (أ) : بغير .

(٦) لفظ الذهبي في تذكرته (٣ / ١٠٤٢) بعد أن ساق قول الحاكم .. (لا يصح ..) قال : ـ ،، ثم تغير رأي الحاكم ، وأخرج حديث الطير في مستدركه ،، ، وبنص العبارة في المتن نقله السبكي في طبقاته (٣ / ٧١) .

(٧) ذكره ابن الجوزي في الملل المتناهية (١ / ٢٣٣) ، والسبكي في طبقات الشافعية (٣ / ٧١) .

الحكاية ذكرها الحافظ عبد القادر الرهاوي [1] في كتاب المادح والممدوح ، وقال الذهبي : ـ " إنها باطلة ، فإن الحاكم إنما الف المستدرك في أواخر عمره [2] بعد موت الدارقطني بمدة ، وحديث الطير فيه لم يحول منه ، وذكر ابن طاهر أنه رأى حديث الطير جمع الحاكم بخطه في جزء ضخم [3] فكتبه للتعجب ، وروى أيضا عن المظفر بن جمزة الجرجاني [4] قال سمعت أبا سعد الماليني [5] يقول : ـ " طالعت المستدرك على الشيخين الذي صنفه

---

(١) أبو محمد عبد القادر بن عبد الله الرُهاوي بضم الراء وفتح الهاء نسبة إلى رُها بلدة بين الموصل والشام وتعرف اليوم باسم أورفة ، وتقع بجنوب تركيا ، الحنبلي ، محدث الجزيرة ، توفي سنة (٦١٤ هـ) . أنظر تذكرة الحفاظ (٤ / ١٣٨٧) ، والمختصر المحتاج اليه لابن الدبيثي (ـ ٨١) ، والتكملة لوفيات النقلة للمنذري (٢/٣٣٢) ، وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٢ / ٨٢) ، والأنساب ـ (٦ / ٢٠٣) لضبط النسبة ، ومعجم البلدان (٣ / ١٠٦) ، وبلدان الخلافة (صـ ١٣٥) ، وأطلس العالم صـ ٦٨ .

(٢) ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (٥/٢٣٣) فقال : ـ " عند تصنيفه للمستدرك كان في أواخر عمره ، ويدل على ذلك أنه ذكر جماعة في كتاب الضعفاء له ، وقطع بترك الرواية عنهم ، ومنع من الاحتجاج بهم ، ثم أخرج أحاديث بعضهم في مستدركه وصححها " .

(٣) نقل هذا السبكي في طبقات الشافعية (٣/٦٨) ، وللذهبي مصنف خاص بهذا الحديث وطرقه .
أنظر تذكرة الحفاظ (٣ / ١٠٤٣) .

(٤) لم أقف عليه !!

(٥) أبو سعد أحمد بن محمد بن أحمد الماليني ، الأنصاري ، الهروي ، الصوفي ، ويعرف أيضا بطاوس الفقراء ، الحافظ العالم الزاهد ، ثقة متقن صاحب حديث ، ومن كبار الصوفية ، توفي سنة (٤١٢ هـ) أنظر تذكرة الحفاظ (٣ / ١٠٧٠) ، وشذرات الذهب (٣ / ١٩٥) والانساب (١٢ / ٥٤) .

الحاكم من أوله إلى آخره ، فلم أر فيه حديثاً على شرطهما ، قال الذهبي :ـ وهذا اسراف وغلو من الماليني ، وليست رتبته أن يحكم بهذا ، بل فيه جملة وافرة على شرطهما ، وجملة كبيرة على شرط أحدهما لعل مجموع ذلك نصف الكتاب ، وفيه نحو الربع ، مما [1] صح سنده وفيه بعض الشئ ، وأوله علة وما بقي [وهو] [2] نحو الربع فهو مناكير وواهيات لا تصح ، و [من] [3] بعض ذلك موضوعات " [4] وقال الذهبي أيضا في كتاب المستدرك : ـ فيه عجائب ، وذلك أنه مزج [5] كتابه فأخرج فيه مما هو على شرط الشيخين أو أحدهما قريباً من ثلث الكتاب ، وأخرج فيه أيضاً أحاديث أسانيدها في الظاهر على شرطهما ، وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة في عدم الصحة ، وهي قطعة كبيرة منه وأخرج قطعة أخرى نحو ربعه بأسانيد حسنة وصالحة وجيدة وباقي الكتاب مناكير وعجائب ، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المائة يشهد [القلب] [6] ببطلانها ، وحديث الطير بالنسبة إليها سماء ، وبكل حال فهو كتاب مفيد ، وقال في موضع آخر : ـ (لقد كنت زماناً طويلاً أظن أن حديث الطير لم [يجسر] [7] الحاكم أن يودعه في مستدركه فلما علقت [هذا] [8] الكتاب رأيت [الهول] [9] من الموضوعات التي فيه فاذا حديث الطير بالنسبة إليها

---

(١) من (جـ) ، (د) ، وفي (ب) : فما ، وفي (أ) : كما

(٢) من (د) .

(٣) من (د) .

(٤) تذكرة الحفاظ (٣ / ١٤٢) ، وطبقات الشافعية للسبكي (٣/٦٩)

(٥) من (ب) ، (جـ) ، وفي (د) : شرح .

(٦) وفي (أ) : الغالب .

(٧) من الأصل ، وفي (د) : يحسن .

(٨) من (د) .

(٩) سقطت من (أ) .

سماه) [1] وقال ابن رجبٍ في كتاب العلم [2] : ــ يجب على طلبة العلم [3] أن يتحفظوا [4] من قول أبي عبد الله الحاكم ، فإنه كثير الغلط بين السقط " وقال الزركشي في نكته : ــ " أعلم أنّ ما اعتمده الحاكم في تخريجه أن [5] يرى [6] رجلاً قد وثق ، و شهد له بالصدق و العدالة ، أو حديثه في الصحيح فيجعل كل ما رواه هذا الراوي على شرط الصحيح ، فيه توقف ظاهر ، فإنه إنما يكون [7] على شرط الصحيح اذا انتفت عنه العلل و الشذوذ و النكارة و توبع عليه ، فأما مع وجود ذلك أو بعضه فلا يكون صحيحاً و لا على شرط الصحيح ، و من تأمل كلام البخاري و نظر في تعليله أحاديث جماعة أخرج حديثهم في صحيحه علم امامته و موقعه من هذا الشأن ، [و تبين له ما ذكرنا [8] ، و أنّ الحال ليس مطرداً على قانون واحد و نظير هذا من يرى] [9] الرجل قد تكلم في بعض حديثه ، وضعف في شيخ أو [10] في حديث [11] فيجعل

---

(١) التلخيص للذهبي (٣ / ١٣١) .

(٢) له كتاب سماه (العلم المشهور في فضائل الايام و الشهور) فلعله هو الذي أشار اليه !!

أنظر هدية العارفين (١ / ٧٨٦) .

(٣) وفي (د) : الحديث .

(٤) وفي (د) : يحفظوا .

(٥) وفي (ب) : أنه .

(٦) بياض في نسخة (د) .

(٧) وفي (ب) ، (ج) : تكون .

(٨) وفي ب ، ج : ما ذكرناه .

(٩) من (د) ، وقد سقطت من بقية النسخ .

(١٠) وفي (ب) : وفي .

(١١) بالنسبة لمن ضعف في بعض الشيوخ لابن رجب كلام جيد على بعضهم في كتابه (شرح علل الترمذي) (٢ / ٦٢١) .

ذلك سببا لتعليل حديثه وتضعيفه (أي حديث) [1] وجده كما يفعله / كثير من المتأخرين من الظاهرية وغيرهم ، وهو غلط فان [2] تضعيفه [3] في رجل أو في حديث ظهر فيه غلط لا يوجب ضعف حديثه مطلقاً ، قال : ـ ثم العجب منه في شيئين : ـ [4]

(أحدهما) : ـ أنه [5] يخرج [الحديث] [6] ويقول على شرط الشيخين أو أحدهما ولم يخرجاه ، ويكون الحديث بذلك اللفظ فيهما أو في أحدهما ، وقد وقع له ذلك في أحاديث . [7]

(الثاني) : ـ ما يدعي أنه على شرط البخاري وقد ذكره البخاري [على خلافه] (منها) ما أخرجه عن سميد بن عامر [8] ، عن شعبة ، عن عبد العزيز بن صهيب [9] [عن أنس بن مالك رضي الله عنه] [10]

---

(١) وفي الأصل : أين .
(٢) من (د) .
(٣) وفي (ب) : تضعيف .
(٤) وفي (ج) : سببين .
(٥) وفي (أ) أن .
(٦) من (د) .
(٧) في الأصل بعد هذا الكلام ذكر عشرة أحاديث ، لم يذكرها السيوطي رحمه الله .
(٨) وفي (د) : تمام ، (ع) وسميد بن عامر هو أبو محمد الضبعي البصري ، ثقة ، صالح ، وقال أبو حاتم : ـ ربما وهم ، مات سنة (٢٠٨) .
أنظر التقريب (صـ ١٢٣) ، وتاريخ خليفة (٤٧٣) ، وتهذيب التهذيب (٤ / ٥٠) .
(٩) (ع) عبد العزيز بن صهيب البناني ـ بموحدة ونونين ـ ثقة ، مات سنة (١٣٠ هـ) .
أنظر التقريب (ص ٢١٥) ، والجرح والتعديل (٥ / ٣٨٤) ، والثقات لابن حبان (٥/١٢٣) ، وسير النبلاء (٦/١٠٣) ح
(١٠) من الأصل (١ / ٤٣١) ، وقد سقطت من النسخ ....

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ـ " من وجد تمرا فليفطر عليه ، ومن لا فليفطر على الماء فانه طهور " وقال على شرط الشيخين [1] ، وليس كما قال ، فان الترمذى فى العلل [2] قال : ـ سألت محمدا عنه فقال : ـ حديث سعيد بن عامر وهم ، [3]

(ومنها) أخرج حديث عبد الله بن صالح [4] ،

---

(١) المستدرك (١/٤٣١) كتاب الصوم ـ باب استحباب الافطار على التمر ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .

(٢) لم أقف على كلام الترمذى هذا فى العلل الصغير !!

(٣) والحديث صحيح رواه أحمد (٤/١٧ ، ١٨ ، ٢١٣ ، ٢١٥) ، وأبو داود (كتاب الصيام ـ باب ما يفطر عليه ـ ٢/٧٦٤) ، والترمذى (كتاب الصيام ـ باب ما جاء ما يستحب عليه الافطار ـ ٣ / ٦٨) ، وابن ماجة (كتاب الصيام ـ باب ما جاء على ما يستحب الفطر ـ ١/٥٤٢) ، والدارمى (٣/٣٤) ، والبيهقى (٤/٢٣٨) .
كلهم من طريق حفصة بنت سيرين عن الرباب الضبية : ـ عن سلمان بن عامر الضبى مرفوعا ... وزاد الترمذى : " فليفطر على تمر فانه (بركة) ، ورواه الترمذى من طريق سعيد بن عامر ـ حدثنا شعبة عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك ... الحديث .
وقال : حديث أنس لا نعلم أحدا رواه عن شعبة مثل هذا غير سعيد بن عامر وهو حديث غير محفوظ ، ولا نعلم أصلا من حديث عبد العزيز بن صهيب عن أنس . (قلت) والحديث فيه الرباب الضبية : ذكرها ابن حبان فى الثقات (٤/٢٤٤) ، وقال عنها ابن حجر : مقبولة (تقريب ١٦٨) ، وقال الذهبى : لا تعرف الا برواية حفصة بنت سيرين عنها (الميزان ٤ / ٦٠٦) ، فالرباب على هذه الحالة مجهولة ولا يعبأ بذكر ابن حبان لها فى الثقات لما عرف من منهجه فى ذلك ، وعلى الرغم من هذا فقد صحح الحديث الترمذى فقال : حسن صحيح ، وابن حبان والحاكم والسيوطى ومن المتأخرين الألبانى .
أنظر فيض القدير (١/٢٩٠) وصحيح الجامع (١/٢٦٦) .

(٤) (خت د ت ق) أبو صالح عبد الله بن صالح بن محمد الجهنى ، المصرى كاتب الليث ، صدوق كثير الغلط ، ثبت فى كتابه ، وكانت فيه غفلة ، مات سنة (٢٢٢ هـ) أنظر التقريب (ص ١٧٧) ، والجرح والتعديل (٥/٨٦)

عن [١] يحيى بن أيوب [٢] ، عن ابن جريج ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً "من أذن اثنتي عشرة سنة وجبت له الجنة" ، وقال على شرط البخاري [٣] ، ونقل البيهقي عن "البخاري أن يحيى بن المتوكل [٤] رواه عن ابن جريج ، عن من حدثه ، عن نافع وأن هذا أشبه [٥] "فصحح انقطاعه . [٦]

(ومنها) أخرج [٧] من جهة جرير بن حازم ، عن ثابت عن أنس قال "رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل من المنبر فيعرض له الرجل في الحاجة ، فيقوم معه حتى يقضي حاجته" [٨] وقال [صحيح] [٩] على شرط الشيخين

---

(١) وفي الأصل : حدثني .

(٢) من الأصل ، و (د) ، وفي (أ) ، (ب) ، (ج) بن أبي أيوب (ع) هو يحيى بن أيوب الغافقي المصري ، أحد العلماء ، صالح الحديث ، وقال أبو حاتم : لا يحتج به ، وقال النسائي : ليس بالقوي ، وقال ابن حجر : صدوق ربما أخطأ ، توفي سنة (١٦٨ هـ) .
أنظر الكاشف (٣ / ٢٥٠) ، والتقريب (ص ٣٧٣) ، والضعفاء للنسائي (ص ١٠٨) ، والجرح والتعديل (٩ / ١٢٧) .

(٣) المستدرك (كتاب الصلاة ـ باب في فضل الصلوات الخمس ١ / ٢٠٥) ووافقه الذهبي في التلخيص .

(٤) (ق د) أبو عقيل ـ بالفتح ـ يحيى بن المتوكل ، صاحب بهية ـ بالموحدة مصغرا ، ضعيف ، وكذلك ضعفه ابن المديني والنسائي ، وقال ابن معين ليس بشيء ، وقال أحمد واه مات سنة (١٦٧ هـ) .
أنظر التقريب (ص ٣٧٩) ، وميزان الاعتدال (٤ / ٤٠٤) ، والكامل لابن عدي (٧ / ٢٦٦٣) .

(٥) السنن الكبرى للبيهقي (١ / ٤٣٣) .

(٦) والحديث رواه ابن ماجة (كتاب الآذان ـ باب فضل الآذان وثواب المؤذنين ـ ١ / ٢٤١) ، والبيهقي من طريق الحاكم (١ / ٤٣٣) ، والبغوي في شرح السنة (٢ / ٢٨٢) ، وغيرهم كلهم من طريق عبد الله بن صالح ثنا يحيى بن أيوب عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .
قال المنذري : ـ بعد أن ساق حكم الحاكم على الحديث بالصحة على شرط البخاري

قال : وهو كما قال ، فإن عبد الله بن صالح كاتب الليث ، وإن كان فيه كلام فقد روى عنه البخاري في الصحيح .)

(قلت) فالحديث بهذا الاسناد متكلم فيه ، إلا أن الحاكم في مستدركه (١ / ٢٠٥) ذكر شاهدا للحديث من طريق ابن وهب أخبرني ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم .. الحديث . وهذا السند صحيح ورجاله ثقات ، وهو شاهد قوي للحديث ولا يؤثر بكلام في ابن لهيعة مع رواية ابن وهب عنه كما هو مقرر عند المحدثين ، وقد صحح الحديث الحاكم والمنذري والذهبي ومن المعاصرين الألباني .

أنظر الترغيب والترهيب (١ / ٢٣٢) ، والأحاديث الصحيحة (١ / ٦٦ / رقم ٤٢) .

(٧) المستدرك (١ / ٢٩٠) ، وقال الذهبي في التلخيص : على شرطهما .

(٨) الحديث رواه أبو داود (كتاب الصلاة ـ باب الامام يتكلم بعد ما ينزل من المنبر ـ ١ / ٦٦٨) وقال :

الحديث ليس بمعروف عن ثابت ، هو مما تفرد به جرير بن حازم ، والترمذي (كتاب الصلاة ـ باب ما جاء في الكلام بعد نزول الامام من المنبر ـ ٢ / ٣٩٤) ، وقال : حديث لا نعرفه إلا من حديث جرير بن حازم ، وفي تحفة الاشراف (١ / ١٠٤) : غريب ، لا نعرفه الا من حديث جرير بن حازم .

والنسائي (كتاب الجمعة ـ باب الكلام والقيام بعد النزول عن المنبر ـ ٣ / ١١٠) ، وابن ماجة (كتاب اقامة الصلاة والسنة فيها ـ باب ما جاء في الكلام بعد نزول الامام عن كلهم من حديث جرير عن ثابت عن أنس به .

(٩) من الأصل ، وقد سقطت من النسخ .

[ولم يخرجاه] (١) ، وقد (٢) قال الترمذي (٣) سمعت محمداً يقول : ـ وهم جرير في هذا (٤) والصحيح ما روي عن ثابت عن أنس قال " أقيمت الصلاة فأخذ رجل بيد (٥) النبي صلى الله عليه وسلم الحديث (٦) " هو هذا ، وجرير

---

(١) من الأصل ، وقد سقطت من بقية النسخ .

(٢) في الأصل قبل قوله (وقد قال الترمذي) : " وهذا الحديث أخرجه الأربعة من جهة جرير ، قال الترمذي : غريب لا نعرفه إلا من حديث جرير ... "

(٣) جامع الترمذي (٢ / ٢٩٤) .

(٤) قال العراقي : في ما أعل به البخاري وأبو داود الحديث من أن الصحيح كلام الرجل له بعد ما أقيمت الصلاة لا يقدح ذلك في صحة حديث جرير بن حازم ، بل الجمع بينهما ممكن بأن يكون المراد بعد إقامة صلاة الجمعة ، وبعد نزوله من المنبر ، فليس الجمع بينهما متعذراً ، كيف وجرير بن حازم أحد الثقات المخرج لهم في الصحيح ، فلا تضر زيادته في كلام الرجل له أنه كان بعد نزوله عن المنبر انتهى : ـ

قال أحمد شاكر : والحق ما قاله العراقي ، من صحة حديث جرير ، بل قد يكون حديثه حديثاً آخر ، فتكون الواقعة التي روى غير الواقعة التي روى غيره .

أنظر تعليقه على جامع الترمذي (٢ / ٢٩٥) .

(٥) وفي الأصل (جامع الترمذي) : بيد .

(٦) ولفظه قال أنس : " لقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم بعد ما تقام الصلاة يكلمه الرجل ، يقوم بينه وبين القبلة ، فما يزال يكلمه ، فلقد رأيت بعضنا ينعس من طول قيام النبي صلى الله عليه وسلم له " الحديث رواه مسلم (كتاب الحيض ـ باب الدليل على أن نوم الجالس لا ينقض الوضوء ـ ١ / ٢٨٤)

، وأبو داود (كتاب الطهارة ـ باب في الوضوء من النوم ـ ١ / ١٣٩)

، والترمذي (كتاب الصلاة ـ باب ما جاء في الكلام بعد نزول الامام من المنبر ـ ٢ / ٣٩٤) وقال : هذا حديث حسن صحيح ،

والبيهقي (٣ / ٢٢٤) كلهم من طرق عن ثابت عن أنس .

ربما يهم [1] في الشيء وهو صدوق [2] " انتهى كلام الزركشي .

وقال عبد الله بن زيد أن المكي [3] أملى على الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد بن سرور المقدسي سنة خمس وتسعين وخمسمائة قال نظرت إلى وقت املائي عليك هذا الكلام فلم أجد حديثاً على شرط البخاري ومسلم لم يخرجاه إلا ثلاثة أحاديث [حديث] [4] أنس: " يطلع عليكم الآن رجل من أهل الجنة [5] " ، وحديث الحجاج [6] ابن ملاط لما أسلم [7] " وحديث علي " لا يؤمن العبد حتى يؤمن بأربع [8] " انتهى .

---

(١) وفي (أ) : هم .

(٢) نكت الزركشي (ق ٢٨ / ب) .

(٣) هكذا في النسخ الثلاثة ، وفي (د) : عبد الله بن زيد بن السكن

(٤) من (د) .

(٥) الحديث رواه الامام أحمد في مسنده (٣ / ١٦٦) فقال : ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن الزهري قال أخبرني أنس بن مالك قال كنا جلوسا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم .. الحديث (وفيه قصة طلوع الأنصاري) ورجال الحديث كما قال على شرط البخاري ومسلم .

(٦) من (د) ، وفي بقية النسخ : المجاج (بالمين) ، وهو تصحيف .

(٧) رواه الامام أحمد (٣ / ١٤٨) ، والبزار (٢ / ٣٤٠) كشف الاستار . والطبراني في الكبير (٣ / ٢٤٧) ، والغوي في المعرفة والتاريخ (١ / ٥٠٧) ، وذكره ابن حجر في الاصابة (١ / ٣١٣) وعزاه لأبي يعلى وابن منده أيضا كلهم من طريق عبد الرزاق أخبرنا معمر عن ثابت عن أنس من الحديث .

قال الهيثمي : ورجاله رجال الصحيح . مجمع الزوائد (٦ / ١٥٥)

(٨) الحديث رواه أحمد (١/ ١٩٧) ، والترمذي وكتاب القدر - باب ما جاء في الايمان خيره وشره - ٤/ ٤٥٢) ، وابن ماجه (١/ ٣٢) ، والحاكم (١/ ٣٣) من طرق عن منصور عن ربعي عن علي به ، والحديث صحيح ورجاله رجال الصحيح .

وقال الحافظ ابن حجر في نكته : ــ " ينقسم المستدرك أقساما كل قسم (منها) [1] يمكن تقسيمه :

(الأول) أن يكون اسناد الحديث الذي يخرجه محتجا برواته [2] في الصحيحين أو أحدهما على صورة الاجماع سالماً من العلل ، واحترزنا بقولنا .. (على صورة الاجماع) [3] عن ما احتج برواته على سبيل [4] الانفراد كسفيان بن حسين عن الزهري ، (فإنهما احتجا بكل منهما على الانفراد ولم يحتج برواية سفيان بن حسين عن الزهري) [5] لأن سماعة من الزهري ضعيف دون بقية مشايخه [6] ، فإذا وجد حديث من روايته عن الزهري لا يقال (إنه) [7] على شرط الشيخين ، لأنهما احتجا بكل منهما ، بل لا يكون على شرطهما [8] الا اذا احتجا بكل منهما على صورة الاجماع ، وكذا اذا كان الاسناد قد احتج بكل منهما برجل منه ولم يحتج بآخر منه ، كالحديث الذي يروى من طريق [9] شعبة

---

(١) زيادة على ما في الأصل .
(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : لرواية .
(٣) وفي (أ) : الاحتجاج .
(٤) وفي (د) : صورة .
(٥) سقطت من (ب) .
(٦) قال يحى بن معين : سفيان بن حسين ثقة في غير الزهري ، وقال مرة : ثقة ، وهو ضعيف الحديث عن الزهري ، وقال أيضا : ليس هو من أكابر أصحاب الزهري ، وقال ابن رجب : ــ " ومنهم جماعة من أصحاب الزهري ضعفوا في الزهري خاصة منهم سفيان بن حسين ، قال ابن معين : هو عن غير الزهري أثبت منه عن الزهري ، إنما سمع من الزهري بالموسم " يعني لم يصححه ، ولم يجتمع به غير أيام الموسم .. ، وقال ابن حجر : ثقة في غير الزهري باتفاقهم .
أنظر تاريخ ابن معين برواية الدوري عنه (٢ / ٢١٠) ، وأسئلة الدقاق لابن معين (ص ٦٨) ، وتاريخ الدارمي عن ابن معين (ص ٤٥) وشرح علل الترمذي لابن رجب (٢ / ٦٦٣) ، والتقريب (ص ١٢٨) .
(٧) ليست في الأصل .
(٨) وفي (ب) : على شرط .
(٩) وفي (جـ) : من طرق .

ـ مثلا ـ عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس[1] ، فإنّ مسلماً احتج بحديث سماك إذا كان من رواية الثقات عنه ، ولم يحتج بعكرمة[2] ، (واحتج البخاري بعكرمة)[3] دون سماك فلا يكون الاسناد والحالة هذه على شرطهما حتى يجتمع فيه صورة الاجتماع[4] ، وقد صرح بذلك الامام أبو الفتح القشيري وغيره ، واحترزت بقولي : (سالما)[5] من العلل عن ما إذا احتجا بجميع رواته على صورة الاجتماع إلا أنّ (منهم)[6] من وصف بالتدليس ، أو أختلط في آخر عمره فإنا نعلم في الجملة أنّ الشيخين لم يخرجا من روايته

---

(١) لمعرفة مرويات سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس في الكتب الستة أنظر تحفة الأشراف (٥ / ١٣٦ ـ ١٤٢) .

(٢) ولربما عدل الامام مسلم عن رواية سماك عن عكرمة لأنّ فيها اضطراباً كما صرح بذلك علي بن المديني ، ويعقوب بن شيبة .
أنظر تهذيب التهذيب (٤ / ٢٣٣) .

(٣) سقطت من (ب) .

(٤) فالمحدثون لا يكتفون في التصحيح ، وعدّ الحديث من قسم الصحيح بمجرد كون الراوي عدلاً والحديث متصلاً ، بل ينظرون في حال الراوي مع من روى عنه ، قال طاهر الجزائري : " .. أمر فيه غموض لا بد من الاشارة اليه ، وذلك : أنهم لا يكتفون في الصحيح بمجرد حال الراوي في العدالة والاتصال من غير نظر إلى غيره ، بل ينظرون في حاله مع من روى عنه في كثرة ملازمته له أو قلتها ، أو كونه من بلدة ممارساً لحديثه أو غريباً عن بلد من أخذ عنه ، وهذه أمور تظهر بتصفح كلامهم وعملهم في ذلك . "
أنظر توجيه النظر (صـ ١٣٩) .

(٥) وفي الأصل : : أو يكون سالما .

(٦) وفي الأصل فيهم .

المدلسين بالعنعنة الا ما تحققـــا [1] أنه مسموع لهم من جهة أخرى ، وكذا لم يخرجا من حديث المختلطين عن من سمع منهم بعد الاختلاط إلا ما تحققـا [2] أنه من صحيح حديثهم قبل الاختلاط ، فإذا كان كذلك لم يجز الحكم للحديث الذي فيه مدلس قد عنعنه [3] أو شيخ سمع ممن اختلط بعد اختلاطه بأنه على شرطهما ، وإن كانا قد أخرجا ذلك الاسناد بعينه ، إلا إذا صرح المدلـــس من جهة أخرى بالسماع أو وضح [4] أن الراوي سمع من شيخه قبل اختلاطه ، فهذا القسم يوصف بكونه على شرطهما أو على [5] شرط أحدهما ، ولا يوجد [في] [6] "ومستدرك حديث بهذه الشروط لم يخرجا له نظيراً أو أصلاً إلا القليل كما قدمناه ، نعم وفيه جملة مستكثرة بهذه الشروط لكنها مما أخرجها الشيخان أو أحدهما ، استدركها الحاكم واهماً في ذلك ظاناً أنهما لم يخرجاها [7] .

---

(١) من (د) ، وفي بقية النسخ : تحققنا .

(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : تحققنا .

(٣) هذا الكلام في عنعنة المدلس فيه عموم ، والأخص منه تقسيم المدلسين الى مراتب وطبقات كمراتب ابن حجر في كتابه : " تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس " ، لأن من المدلسين كالثوري من لا تؤثر عنعنته في الحديث ، فكيف اذا روى عنه الشيخان في صحيحهما .

(فـــائـــدة)

فيما يتعلق بالسند المعنعن عند علماء الحديث ، وما يتعلق به من أحكام ، وحكمه في الصحيحين خاصة صنف في ذلك أبو عبد الله محمد بـــن رُشيد الفهري السبتي (ت ٧٢١ هـ) كتابا نافعاً سماه : " السَـــنَنُ الأبيَن والمَوْرِدُ الأمْكَن في المحاكمة بين الامامين في السند المعنعن " طبع بتحقيق د . محمد الحبيب بن الخوجة .

(٤) من (ب) ، (د) ، وفي بقية النسخ : أوضح .

(٥) سقطت من (ب) .

(٦) من (د) ، وفي بقية النسخ : من .

(٧) وفي (ب) : لم يخرجا .

(القسم الثاني) : ـ أن يكون اسناد الحديث قد أخرجا الجميع رواته [1] لا على سبيل الاحتجاج بل في الشواهد والمتابعات والتماليق أو مقروناً بغيره ، ويلتحق بذلك ما إذا أخرجا لرجل وتجنبا [2] ما تفرد [3] به ، أو ما خالف فيه ، كما إذا [4] أخرج مسلم من [5] نسخة العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ما لم يتفرد به ، فلا يحسن أن يقال إن باقي النسخ [6] على شرط مسلم لأنه ما خرج [7] بعضها إلا بعد أن تبين [8] أن ذلك مما لم ينفرد به ، فما كان بهذه المثابة لا يلتحق أفراده بشرطهما وقد عقد الحاكم في كتاب المدخل باباً مستقلاً [ذكر] [9] فيه من أخرج له الشيخان في المتابعات [10] ، وعدد [11] ما أخرجا من ذلك ، ثم إنه مع هذا الاطلاع يخرج أحاديث هؤلاء في المستدرك زاعما أنها على شرطهما ، ولا شك في نزول أحاديثهم عن درجة الصحيح ، بل ربما كان منهما الشاذ والضعيف ، لكن أكثرها [12] لا ينزل [13] عن درجة الحسن ، والحاكم وإن كان ممن لا يفرق بين الصحيح والحسن بل يجعل الجميع صحيحاً تبعاً لمشايخه ، كما قدمناه عن ابن خزيمة وابن حبان ،

---

(١) من (د) .
(٢) من (ب) ، (جـ) .
(٣) وفي (أ) ، (ب) : ما انفرد .
(٤) سقطت من (د) ، وليست موجودة في الأصل .
(٥) وفي الأصل : عن .
(٦) وفي (د) : النسخة .
(٧) من الأصل ، وفي النسخ : لأنه أخرج .
(٨) من الأصل ، وفي النسخ يتبين .
(٩) سقطت من (أ) .
(١٠) أنظر المدخل إلى الصحيحين (ق / ٤٢ / ب) .
(١١) من (د) ، ومن الأصل ، وفي بقية النسخ : وعدما .
(١٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : أكثرهما .
(١٣) وفي (ب) : منزل .

فانما يناقش في دعواه أنّ أحاديث هؤلاء على شرط الشيخين أو أحدهما ، وهذا القسم هو عمدة الكتاب !

(القسم الثالث) : ـ أن يكون الاسناد لم يخرجا له لا في الاحتجاج ولا في المتابعات وهذا قد أكثر منه الحاكم فيخرج أحاديث عن خلق ليسوا في الكتابين ويصححها ، لكن لا يدعي أنها على شرط واحد منهما ، وربما ادعى ذلك على سبيل الوهم وكثير منها يعلق القول بصحتها على سلامتها من (١) بعض رواتها (٢) ، وكثير منها لا يتعرض لكلام عليه أصلا ، ومن هنا دخلت الآفة كثيراً فيما صححه ، وقلّ أن تجد في هذا القسم حديثاً ملتحق (٣) بدرجة الصحيح فضلا عن أن يرتفع إلى درجة الشيخين (٤) ، ومن أعجب (٥) ما وقع للحاكم أنه أخرج لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم (٦) وقال بعد روايته : ـ هذا صحيح

---

(١) وفي الأصل : في .

(٢) أسقط السيوطي كلاما لابن حجر بعد هذه العبارة وهو : ـ "
" .. كالحديث الذي أخرجه من طريق الليث عن اسحاق بن بشر
عن الحسن بن علي في التزين للعيد قال في أثره : ـ
" لولا جهالة اسحاق لحكمت بصحته .. "
النكت (١ / ٣١٧) .

(٣) وفي الأصل : يلتحق .

(٤) في الأصل : بعد كلمة الشيخين : والله أعلم .

(٥) وفي الأصل : عجيب .

(٦) (ت ق) عبد الرحمن بن زيد بن اسلم العدوي مولاهم ، قال ابن حبان : كان يقلب الأخبار وهو لا يعلم حتى كثر ذلك في روايته ، ممن رفع المراسيل واسناد الموقوف ، فاستحق الترك ، وقال ابن الجوزي : اجمعوا على ضعفه ، توفي سنة (١٨٢ هـ) .
أنظر : ـ
المجروحين (١ / ٥٧) ، وميزان الاعتدال (٢ / ٥٦٤) ،
والتقريب " (صـ ٢٠٢) ، وتهذيب التهذيب (٦ / ١٧٩) ...

الاسناد ، وهو أول حديث ذكرته لعبد الرحمن [1] ، مع أنه قال في كتابه الذي جمعه في الضعفاء : ـ " عبد الرحمن بن زيد بن أسلم روى عن أبيه أحاديث موضوعة ، لا يخفى على من تأملها من أهل الصفة أن الحمل فيها [2] عليه [3] " ، وقال في آخر هذا الكتاب : ـ " فهؤلاء الذين ذكرتهم قد ظهر [عندي] [4] جرحهم لأن الجرح لا استحله تقليداً [5] " انتهى [6] .

---

(١) المستدرك (٢ / ٦١٥) ، قال رحمه الله : ـ حدثنا أبو سعيد عمرو بن محمد بن منصور العدل ثنا أبو الحسن محمد بن اسحاق بن ابراهيم الحنظلي ثنا أبو الحارث عبد الله بن مسلم الفهري ثنا اسماعيل بن مسلمة أنبأ عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ـ " لما اقترف آدم الخطيئة ، قال : يا رب أسألك بحق محمد لما غفرت لي ، فقال الله : يا آدم وكيف عرفت محمداً ولم أخلقه ، قال يا رب لأنك لما خلقتني بيدك ونفخت في من روحك رفعت رأسي فرأيت على قوائم العرش مكتوباً (لا اله الا الله محمد رسول الله) ، فعلمت أنك لم تضف إلى اسمك إلا أحب الخلق اليك ، فقال الله : صدقت يا آدم ، انه لأحب الخلق إلي ، ادعني بحقه ، فقد غفرت لك ، ولولا محمد ما خلقتك " هذا حديث صحيح الاسناد ، وهو أول حديث ذكرته لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم في هذا الكتاب ، قال الذهبي مستدركاً عليه : ـ " بل هو موضوع ، وعبد الرحمن واه .. رواه عبد الله بن مسلم الفهري ولا أدري من ذا عن اسماعيل بن مسلمة عنه " هـ التلخيص (٢ / ٦١٥) .

(٢) من الأصل (ص ١٠٩) ، وفي النسخ : منها .

(٣) المدخل إلى الصحيح (قسم الضعفاء ـ ص ١٥٤ ـ رقم ٩٧) .

(٤) من الأصل (ص ١٠٩) ، وفي النسخ : عند .

(٥) ذكر السيوطي كلام الحاكم بالمعنى مختصرا إياه ، ونص كلام الحاكم قال : "فهؤلاء الذين قدمت ذكرهم قد ظهر عندي جرحهم ، لأن الجرح لا يثبت الا ببينه ، فهم الذين أبين جرحهم لمن طالبني به ، فان الجرح لا أستحل تقليدا ، والذي اختاره لطالب هذا الشأن أن لا يكتب حديث واحد من هؤلاء الذين سميتهم ..."

المدخل (قسم الضعفاء ـ ق ١٦ / ب) .

(٦) نكت ابن حجر (١ / ٣١٤ ـ ٣١٨) .

فكان هذا من عجائب [1] ما وقع له من التساهل والغفلة ، ومن هنا يتبين صحة قول ابن الأخرم " أنه لم يفت الصحيحين إلا القليل [2] " وان قول ابن الصلاح [3] : — " بأن المستدرك يصفوا له منه صحيح كثير " غير جيد بل هو قليل بالنسبة إلى أحاديث الكتابين ، فقد قدمنا أن أحاديث الكتابين بغير المكرر يقرب من ستة الآلاف ، والذي يسلم من المستدرك [4] = على شرطهما أو شرط أحدهما مع الاعتبار الذي حررناه دون الألف ، وقد بالغ ابن عبد البر فقال ما معناه [5] : إن البخاري ومسلماً إذا اجمعا على ترك اخراج أصل من الأصول فانه لا يكون له طريق صحيحة ، وإن وجدت فهي معلولة ، وقال في موضع آخر : — وهذا الأصل لم يخرج البخاري ولا مسلم شيئاً منه ، وحسبك بذلك ضعفا ، وهذا وان كان لا يقبل منه فهو يعضد قول ابن الاخرم انتهى .

وقال في موضع آخر : — سبب وقوع التساهل في المستدرك أن الحاكم سرد الكتاب لينقحه فأعجلته المنية ، قال : — وقد وجدت في قرب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من المستدرك إلى هنا انتهى املاء الحاكم ، قال : — وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ عنه إلا بطريق الاجازة فمن [6] أكثر [7] أصحابه وأكثر الناس له ملازمة البيهقي ، وهو إذا ساق عنه من طريق المملي شيئا لا يذكره

---

(١) وفي (ب) ، (جـ) : من العجائب .

(٢) أنظر مقدمة ابن الصلاح (ص ٩٢) ، ونص قوله فيه : — " كلما يفوت البخاري ومسلما مما يثبت من الحديث " قال ابن الصلاح : أي في كتابيهما

(٣) أنظر مقدمة ابن الصلاح (صـ ٩٢) .

(٤) كل هذه الجمل سقطت من (أ) .

(٥) من (أ) ، (د) ، وفي (ب) ، و (جـ) : ما منعناه .

(٦) وفي (د) : عن .

(٧) من (أ) ، (د) ، وفي (ب) ، (جـ) : أكبر .

الا بالاجازة ، قال والتساهل فى القدر المملى قليل جدا بالنسبة الى ما بعده انتهى .

وقد لخص [1] الذهبى كتاب المستدرك فملق أحاديثه ، وتعقب كثيرا منها بالضعف والنكارة والوضع [2] وجمع جزءا فى [3] الأحاديث التى فيه وهى موضوعة فذكر نحو مائة حديث [4] ، وأملى الحافظ أبو الفضل العراقى عليه مستخرجا وصل فيه الى أبواب [5] الصلاة ، حرر فيه الكلام على أحاديثه تحريرا بالغا ورأيت فى فهرست مؤلفات الحافظ ابن حجر أنه شرع فى تعليق على المستدرك ولم نقف على شئ منه / وقد شرعت فى تعليق سميته توضيح المدرك فى تصحيح المستدرك [6] فأقول والله المستعان : ـ ان الحاكم مظلوم فى كثير مما نسب اليه من التساهل ، وقد ذكر الحافظ ابن حجر فى نكته فى قسم الحسن [7] " أنه اعتبر كثيرا من أحاديث الصحيحين فوجدها لا يتم الحكم [8] عليها بالصحة الا باد خالها فى قسم الصحيح لغيره [9] ، من ذلك : ـ

---

(١) من (د) ، وفى بقية النسخ : خص .

(٢) طبع تلخيص المستدرك للذهبى فى ذيل المستدرك بحيدر آباد (دائرة المعارف النظامية عام (١٣٣٤ هـ) .

(٣) وفى (د) : فيه .

(٤) وقد وصلت الينا قطعة منه ، وهى فى دار الكتب الظاهرية مجموع ٦٢ ـ (ق ١٤٦ ـ ١٥٠) باسم (موضوعات من مستدرك الحاكم) قطعة من أوله . أنظر فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (ص ٢٨٤ / رقم ١٠٢٧) .

(٥) من (د) ، وفى بقية النسخ : اثناء .

(٦) أنظر حسن المحاضرة (١ / ٣٤٠) نسبة السيوطى لنفسه فى ترجمته ، ونسبه اليه حاجى خليفة فى كشف الظنون (٢ / ١٦٧٢) ، ودليل مخطوطات السيوطى (ص ٦١) وذكر المؤلفان أنه لم يتم .

(٧) نكت ابن حجر (ص ٢١٥) .

(٨) من (د) ، وقد سقطت فى بقية النسخ .

(٩) من (د) ، وفى بقية النسخ : بغيره .

حديث أبي ابن العباس [1] بن سهل بن سعد ، عن أبيه ، عن جده في ذكر خيل النبي صلى الله عليه و سلم [2] ، فإن أبياً قد ضعفوه لسوء حفظه ، و لكن تابعه أخوه عبد المهيمن ، [وعبد المهيمن] [3] ضعيف [4] أيضاً فاعتضد ، وانضاف إلى ذلك أنه ليس من أحاديث الأحكام فلهذه الصورة المجموعة [6] حكم البخاري بصحته [7] قال : — وفي صحيح البخاري من ذلك أمثلة كثيرة ، وفي كتاب مسلم منها أضعاف ما في البخاري [8] " هذا كلام [ابن حجر] [9] واذا اعتبرت الأحاديث التي صححها الحاكم و تعقبوه بضعف رواة [10] في سندها [11] ، وجدتها على هذه الشريطة ، لراويها متابع ، والحديث ليس من أحاديث الأحكام ، فصح [12] بهذا الاعتبار أنه صحيح على شرط البخاري

---

(١) وفي (ب) : عباس .

(٢) تقدم تخريجه (ص ٦٨٣) .

(٣) من الأصل ، وقد سقطت من النسخ .

(٤) ولفظ الحافظ في الأصل : (فيه ضعف) ، وهذه العبارة من الحافظ فيها شيء من التساهل ، فكثير من الحفاظ كما تقدم (ص ٦٨٣) حكم عليه بأنه (ضعيف) ، ولفظه (فيه ضعف) أخف في الجرح من (ضعيف) كما هو مقرر عند علماء الجرح والتعديل .
تقدم الكلام على أبي ، وعبد المهيمن (ص ٦٨٢ ، ٦٨٣)

(٥) سقطت من (ب) .

(٦) وفي الأصل : المجموعة .

(٧) لا يسلم بصحة الحديث لضعف (أبي) ، ولعدم الانتفاع بمتابعة (عبد المهيمن) لأنه دون الضعيف أيضاً حيث قال فيه الذهبي : واه ضعفه شديد كما تقدم (ص ٥٠٠) ، فلا تعبأ بمتابعته ، و يبقى مدار الحديث على (أبي) الضعيف فكيف يصحح الحديث !!!

(٨) نكت ابن حجر (ص ٢١٤ — ص ٢١٦) مع شيء من التصرف من المصنف

(٩) من (د) ، وفي بقية النسخ : البخاري .

(١٠) من (أ) ، وفي بقية النسخ راو .

(١١) من (د) ، وفي بقية النسخ : مسندها .

(١٢) وفي (أ) : وضح .

و مسلم ، لوجود الشرط الذي اعتمداه في التصحيح في كثير من الأحاديث فيه مع استحضار ما تقدم من أن الحاكم لم يشترط عين رواية الشيخين بل مثلهم ، ولهذا لما وصل إلى باب الدعاء والذكر قال : — " سوف أجري في الدعوات على مذهب ابن مهدي [1] فانه قال اذا روينا في الحلال والحرام تشددنا [2] في الرجال ، واذا روينا في الفضائل والمباحات تساهلنا في الأسانيد [3] " ولما وصل إلى التاريخ [4] والسير قال : — لا بد لنا من نقل كلام ابن اسحق والواقدي ، وهذه أمثلة من ذلك : — أخرج من طريق الليث [عن عبد الله ابن عياش [5] القِتْباني][6] عن زيد بن أسلم عن أبيه ، أن عمر خرج إلى المسجد

---

(١) هذا القول لابن مهدي أخرجه البيهقي في " المدخل " ، وينقل عن أحمد بن حنبل أيضا لما رواه عنه الميموني ، وعباس الدوري ، وقال سفيان الثوري : لا تأخذوا هذا العلم في الحلال والحرام إلا من الرؤساء المشهورين بالعلم ، الذين يعرفون الزيادة والنقصان ، فلا بأس بما سوى ذلك من المشايخ ، وقال أبو زكريا المنبري : الخبر إذا ورد لم يحرم حلالاً ، ولم يحل حراماً ، ولم يوجب حكماً ، وكان في ترغيب أو ترهيب ، أو تشديد ، أو ترخيص ، وجب الاغماض عنه ، والتساهل في رواته .
أنظر الكفاية (ص ٢١٢ ، ص ٢١٣) ، وفتح المغيث (ص ٢٨٤ ، ص ٢٨٥) ، وقواعد التحديث للقاسمي (ص ١١٤) .

(٢) في (أ) : شددنا .

(٣) المستدرك (١ / ٤٩٠) .

(٤) لم أقف على كلام الحاكم هنا في كتاب التاريخ من مستدركه ! ! انظر المستدرك (٢/٦١)

(٥) (أ ق) أبو حفص عبد الله بن عياش — بمثناة ومعجمة — ابن عباس بموحدة ومهملة — القِتباني — بكسر القاف بعدها مثناة ساكنة ثم موحدة . المصري ، صدوق ، يغلط ، أخرج له مسلم في الشواهد ، مات سنة — بن .
أنظر التقريب (ص ١٨٤) ، والانساب (١٠ / ٣٣٧) وذكر بأن القِتباني (نسبة قِتبان موضع بعدن من بلاد اليمن) ، وتهذيب التهذيب (٥ / ٣٥١) .

(٦) سقطت من (أ) وفي بقية النسخ سقط الاسم الأول وهو (عبد الله) ، واستطعت معرفته بأنه عبد الله وليس عياشا برواية الليث عنه ، وعدم روايته عن عياش كما في تهذيب الكمال (٤ / ق ٧١٧ / ب) .

فوجد معاذا عند قبر النبي صلى الله عليه و سلم يبكى !! فقال : ـ ما يبكيك ؟ قال حديث سمعته عن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال " اليسير من الرياء [1] شرك ، و من عادى أولياء الله فقد بارز الله بالمحاربة ، ان الله يحب الأبرار الأتقياء الأخفياء الذين اذا [2] غابوا لم يفتقدوا [3] و ان [4] حضروا لم يعرفوا ، قلوبهم مصابيح الدجى [5] ، يخرجون من كل غبراء مظلمة [6] " وقال : ـ صحيح و لا علة له ، و تعقبه الذهبي فقال فيه جهالة . [7] . و تعقبه المراقي في مستخرجه فقال علته الانقطاع بين [8] عياش و زيد بن أسلم ، فإن بينهما عيسى بن عبد الرحمن بن فروة الزرقى كما ثبت عند الطبرانى [9] ،

---

(١) من السنن لابن ماجه (٢ / ١٣٢٠) ، بسند ضعيف (كذا قال ابن رجب ـ أنظر جامع العلوم و الحكم ص ٣٣٩) ، وفى (ب) : الربى ، وفى بقية النسخ الزنى ، وكله تحريف .

(٢) وفى (د) : ان .

(٣) وفى (د) : يفسقوا .

(٤) وفى (ب) : واذا .

(٥) وفى (د) : الهدى .

(٦) وفى (د) غير مظلم .

(٧) هذا النقل من السيوطي غريب ، لأن الذي في التلخيص على المستدرك للذهبي (١ / ٤٧) : هو موافقته للحاكم في التصحيح !! والحديث مخرج في الصحيحة (٥ / ٢٧٠) ، (٤ / ٢٢٨)

(٨) وفى (ب) : عن

(٩) لم أقف عليه في معجمي الطبراني الكبير و الصغير ، و لكن ابن ماجه رواه في سننه (كتاب الفتن ـ باب من ترجى له السلامة من الفتن ـ (٢ / ١٣٢٠) من طريق ابن وهب أخبرني ابن لهيعة عن عيسى بن عبد الرحمن عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب ...

وسقط عند الحاكم وعيسى/قال فيه البخاري [١] وأبو حاتم [٢] : ـ " منكر الحديث ، وقال ابن حبان : ـ " يروي المناكير من المشاهير " [٣] وقال العراقي : ـ وله طريق أمثل من هذه ، ثم أخرجه من معجم الطبراني من وجه آخر عن معاذ [٤] وقال : ـ هذا حديث حسن ، لا أعلم في رواته مجروحاً انتهى .

فصح قول الحاكم : ـ (إنه صحيح) لأن له طريقين : ـ

أحدهما : ـ على شرط الحسن ، واعتضد بالطريق الآخر وإن كان فيه مقال وانضم إليه أنه ليس من أحاديث الأحكام ، فارتقى إلى درجة الصحة [٥] وأخرج من طريق حماد بن غسان [٦] عن معمر [٧] عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة : ـ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم بَالَ قَائِمًا مِنْ جُرْحٍ كَانَ بِمَأْبِضِهِ [٨] ، وتعقبه الذهبي : بأنَّ حماداً ضعفه الدارقطني [٩] ، ويجاب

---

(١) كما في كتابه الضعفاء (ص ٨٦) ، ومن الأئمة أن كل راو قال فيه البخاري : (منكر الحديث) فإنه لا تحل الرواية عنه ، كما صرَّح هو بذلك انظر الميزان (١ / ٦) ، وفتح المغيث (ص ٢٧٥) .

(٢) الجرح والتعديل (٣ / ٢٨١) ونص العبارة لابي حاتم : ـ " منكر الحديث ، ضعيف الحديث ، شبيه بالمتروك ، لا أعلم روى عن الزهري حديثاً صحيحاً .

(٣) المجروحين (٢ / ١٢٠) .

(٤) المعجم الكبير (٢٠ / ٣٦) ، والحاكم في المستدرك (٣ / ٢٧٠) كلاهما من طريق شاذ ابن الفياض ثنا أبو قحذم عن أبي قلابة عن عبد الله بن عمر قال مر عمر بمعاذ وهو يبكي الحديث ..

قال الحاكم : صحيح الاسناد ولم يخرجاه ، وتعقبه الذهبي قائلاً : أبو قحذم قال أبو حاتم : لا يكتب حديثه ، وقال النسائي ليس بثقة والذي في الجرح والتعديل عن أبي حاتم قال : لين الحديث يكتب حديثه الجرح والتعديل (٨ / ٤٧٤) ، وبين عبارة الذهبي المنقولة عن ابن أبي حاتم والموجودة في الواقع في كتابه خلاف والظاهر أن في التلخيص خطأ وصواب ، ما هو موجود في الجرح والتعديل .

أنظر الميزان (٤ / ٢٦٣) ، والمغني له (٢ / ٦٩٨) .

(٥) الحديث رواه ابن ماجة (٢ / ١٣٢٠) من حديث عبد الله بن وهب عن ابن لهيعة عن عيسى بن عبد الرحمن عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب الحديث ، قال ابن رجب عن السند : ضعيف . قلت : يعني لضعف عيسى بن عبد الرحمن ، بل قال عنه ابن حجر : متروك .

والآجري في الغرباء (ص ٥٠) من طريق يحي بن عبد الله بن أبي قتادة عن نافع بن مالك قال دخل عمر .. الحديث .

والطبراني في المعجم الصغير (٢ / ٤٥) من طريق مجاهد عن ابن عمر عن معاذ ، وفي رجاله من لم أقف له على ترجمة !!

والبيهقي في الاسماء والصفات (ص ٦٣٥) من طريق عياش بن عباس القتباني عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر .. الحديث .

ومن طريق ابن أبي مريم عن نافع عن يزيد عن عياش ، وعن عيسى بن عبد الرحمن عن زيد بن أسلم ، وهذا سند صحيح رجاله ثقات .

(٦) ستأتي ترجمته .

(٧) (ع) أبو يحي معن بن عيسى بن يحي الأشجعي ، مولاهم المدني القزاز ، ثقة ثبت ، قال أبو حاتم : هو أثبت أصحاب مالك ، مات سنة (١٩٨ هـ) .

أنظر تهذيب (ص ٣٤٤) ، وتاريخ خليفة (ص ٤٦٨) ، والجرح والتعديل (٨ / ٢٧٧) ، وتذكرة الحفاظ (١ / ٣٣٢) ، والديباج المذهب (٢ / ٣٤٤) .

(٨) المستدرك (١ / ١٨٢) وقال : هذا حديث صحيح تفرد به حماد بن غسان ، ورواته كلهم ثقات ، وتعقب الذهبي كما سيذكر المصنف في التلخيص .

وقال الذهبي أيضاً عن الحديث (هذا منكر) ذكره في كتابه تهذيب السنن الكبرى (١ / ١٢٠) .

(٩) وذكره الذهبي أيضاً في الميزان (١ / ٥٩٩) ، ونقل ابن حجر عن الدارقطني قوله : " تفرد به حماد بن غسان عن معن بهذا الاسناد " ، وقال ابن عساكر : وثقه الكرابيسي " لسان الميزان (٢ / ٤٤) .. وقد اعتبر الحافظ ابن حجر تضعيف الدارقطني وأخذ به فضعف الحديث من أجله ، وكذلك ضعف الحديث الألباني ..

أنظر فتح الباري (١ / ٣٣٠) ،

ارواء الغليل (١ / ٩٦) .

بأن شاهده حديث الصحيحين عن حذيفة : ـ " أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم [سباطة] (١) قوم فبال قائماً " (٢) ، فلم يزد في حديث الحاكم إلا بيان العذر ، وليس حكماً يشدد في اسناده ، بل فيه موافقة للأحاديث الصحيحة عن عائشة وغيرها في انكار أنه صلى الله عليه وسلم كان يبول قائما (٣) . وأخرج عن أنس قال : ـ " صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم ، وخلف أبي بكر ، وخلف عمر ، وخلف عثمان ، وخلف علي فكلهم كانوا يجهرون [بقراءة] (٤) بسم الله الرحمن الرحيم " ، وتعقبه الذهبي فقال : ـ أما استحى المؤلف أن يورد

---

(١) من (جـ) ، (د) ، وفي (أ) ، (ب) : مسالمة .

(٢) حديث حذيفة رواه البخاري (كتاب الوضوء ـ باب البول قائماً وقاعداً ـ ١ / ٣٢٨) ، ومسلم (كتاب الطهارة ـ باب المسح على الخفين ـ ١ / ٢٢٨) . والسباطة : هي الموضع الذي يُرمى فيه التراب والأوساخ . أنظر النهاية لابن الاثير (٢ / ٣٣٥) .

(٣) حيث قالت رضي الله عنها : ـ " من حدثكم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبول قائماً فلا تصدقوه ، ما كان يبول إلا قاعداً " .
الحديث : رواه النسائي (كتاب الطهارة ـ باب البول في البيت جالساً ـ ـ ١ / ٢٦) ، والترمذي (كتاب الطهارة ـ باب في النهي عن البول قائماً ـ ١ / ١٧) وقال : حديث عائشة أحسن شيء في الباب وأصح ، وابن ماجة (كتاب الطهارة ـ باب في البول قاعداً ـ ١ / ١١٢) ، وأحمد (٦ / ١٩٢) ، وأبو عوانة (١ / ١٩٨) ، والحاكم (١ / ١٨١) ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، والبيهقي (١ / ١٠١) .
قال الذهبي : سنده صحيح .
وقال الألباني : صحيح على شرط مسلم .
ومهذب السنن الكبرى (١ / ١٢٠) ، وارواء الغليل (١ / ٩٥) .
ونفي عائشة لا يتمارى مع اثبات حذيفة لأنها تنفي شيئا لم تره في بيتها ، وحذيفة يثبت شيئا رآه خارج البيت ، ولا شك أن أغلب أحواله في بوله صلى الله عليه وسلم وأروته عائشة ، وحديث حذيفة يدل على الجواز .
أنظر شرح السيوطي على سنن النسائي (١ / ٢٦ ، ٢٧) .

(٤) وفي (أ) : ببسم .

هذا الحديث الموضوع ، فأشهد بالله و لله إنه كذب " [1] ، واعترض العراقي كلام الذهبي فإنه ليس في اسناده [2] متهم ، وأكثر ما فيه مخالفة الحديث الثابت في ترك الجهر [3] فيكون شاذاً لا موضوعاً [4] . وقال بعض الحفاظ [5] "الحديث [صحيح] [6] ثابت سقطت منه لفظة (لا) " . ومن جملة الأحاديث التي حكم بنكارتها فيه حديث الطير المتقدم ذكره ، وقد أخرجه الترمذي [7] ، والنسائي [في] [8] خصائص علي [9] ، وتكلم عليه الحافظ أبو سعيد العلائي فقال : ـ " إنه ربما ينتهي إلى درجة الحسن ، أو يكون ضعيفاً يحتمل ضعفه أما أنه موضوع فلا إ!! قال : ـ وقد أخرجه الحاكم برجال كلهم ثقات معروفون ، سوى أحمد بن عياض ، فلم أر من ذكره بتوثيق ، ولا جرح [10] ، ومن جملة الأحاديث التي حكم بوضعها فيه ، حديث : ـ " أنا مدينة [العلم] [11] وعلي بابها " وهذا أخرجه الترمذي [12] ، وتكلم عليه العلائي أيضا ،

---

(١) المستدرك ومعه التلخيص (١ / ٢٣٤) قال الحاكم رحمه الله : ـ
حدثني أبو بكر مكي بن أحمد البردعي ثنا أبو الفضل العباس بن عمران القاضي ثنا أبو جابر سيف بن عمرو ثنا محمد بن أبي السري ثنا اسماعيل بن أبي أويس ثنا مالك عن حميد عن أنس قال .. الحديث .
ومحمد بن المتوكل : صدوق عارف له أوهام كثيرة ، وسيف بن عمرو التميمي ضعيف في الحديث ، عمدة في التاريخ .

(٢) وفي (ب) : باسنادهم .

(٣) وهو حديث أنس رضي الله عنه قال : ـ " صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم . "
الحديث رواه مسلم (١ / ٢٩٩) بلفظ " .. فلم أسمع أحداً منهم يقرأ ببسم الله الرحمن الرحيم .. الحديث " ، وباللفظ المشار إليه أيضاً رواه به أحمد (٣ / ٢٦٤) ، والنسائي (كتاب الافتتاح ـ باب ترك قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب ـ ٢ / ١٣٥) ، وابن الجارود في المنتقى (ص ٧١) ، والخطيب في تاريخ بغداد (٨/ ١٩)

فأما أحمد والخطيب فروياه من طريق شعبة عن ثابت عن أنس به وأما النسائي وابن الجارود فروياه من طريق شعبة وابن أبي عروبة عن قتادة عن أنس به .

وقد أطال الزيلعي رحمه الله النفس في تخريج هذا الحديث وبعد أن ساق طرقه قال : — " ورجال هذه الروايات كلهم ثقات ، مخرج لهم في الصحيح جمع " أنظر نصب الراية (١ / ٣٢٦)

(٤) والحديث رواه الدارقطني في سننه (١ / ٣٠٨ ، ٣٠٩) من طرق عن أنس ، وعن صحابة آخرين وكل طرقه متكلم فيها ، وقد ذكرها الزيلعي في نصب الراية وتكلم على كل طريق بنفس طويل ، خلاصة قوله في حديث أنس المذكور الذي يدل على الجهر بالبسملة أنه غير صحيح ومخالف لما روى عن أنس في الصحيح من عدم الجهر بها قال رحمه الله .

" وأصحاب أنس الثقات الاثبات يروون عنه خلاف ذلك ، حتى إن شعبة سأل قتادة عن هذا ، فقال : أنت سمعت أنساً يذكر ذلك ، فقال نعم ، وأخبره باللفظ الصريح المنافي للجهر .. "

أنظر نصب الراية (١ / ٣٥١ — ٣٦١) .

(٥) هو ابن عبد الهادي في كتابه التنقيح نقل ذلك الزيلعي في نصب الراية (١ / ٣٥١) .

(٦) من (د) ، وفي بقية النسخ : الصحيح .

(٧) جامع الترمذي (كتاب المناقب — باب مناقب علي بن أبي طالب — ٥ / ٦٣٦) وقال : هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث السدي إلا من هذا الوجه .

(٨) من (د) ، وفي بقية النسخ : من .

(٩) انظر خصائص الامام علي (ص ٢٠٥) .

(١٠) أنظر طبقات الشافعية للسبكي (٣ / ٧١)

(١١) من (ب) ، (د) .

(١٢) رواه الترمذي في جامعه (كتاب المناقب — باب مناقب علي بن أبي طالب — ٥ / ٦٣٧) قال حدثنا اسماعيل بن موسى . حدثنا محمد بن عمر بن الرومي . حدثنا شريك . عن سلمة بن كهيل . عن سويد بن غفلة عن الصنابحي عن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : — " أنا دار الحكمة وعلي بابها " وقال هذا حديث غريب منكر . ومحمد بن عمر الرومي قال أبو زرعة : فيه لين ، وقال أبو داود : ضعيف وذكر الذهبي هذا الحديث في الميزان ، ثم قال : فما أدري — من وضعه ؟ الميزان ٣ / ٦٦٨) .

، وحسنه ، وسئل عنه الحافظ ابن حجر فأجاب بأنه حسن ، لا صحيح كما قال الحاكم ، ولا موضوع كما قال ابن الجوزي [١] ، وأرجوا من فضل الله تعالى [٢] أن يمنّ باتمام التعليق الذي شرعت فيه ، وتحرير الأحاديث /المتكلم فيها حديثاً حديثاً . [٣]

فائدة [٤] :- قال الذهبي في أول مختصره " لم يتكلم الحاكم في

---

(١) نقل السيوطي كلامي العلائي وابن حجر في اللآلئ المصنوعة (١/٣٣٤) ، والدرر المنتثرة (ص ٢٣ ، ص ٢٤) .
والحديث رواه الحاكم (٣ / ١٢٦) وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه ، وتعقبه الذهبي قائلاً : - بل موضوع ، والخطيب في تاريخه (١١/ ٥) ، وابن الجوزي في الموضوعات (١ / ٣٤٩ - ٣٥٣) وغيرهم من حديث ابن عباس ، وعلي ، وجابر .
والحديث حكم عليه بالوضع ابن معين وابن الجوزي والذهبي ، وقال الترمذي : منكر ، وكذا قال البخاري ، وزاد : إنه ليس له وجه صحيح ، ومن المتأخرين الألباني ، وحسن الحديث العلائي وابن حجر كما ذكره المؤلف ، والزرقاني وقال : " حسن من حديث ابن عباس لنفسه ، ومن حديث علي حسن لغيره " ثم وقفت على كلام دقيق - فاضل في المسألة يفيد عدم صحة هذا الحديث عن علي قال الشيخ عبد الرحمن بن يحي المعلمي في تحقيقه لكتاب الفوائد المجموعة للشوكاني فانظره . أنظر الموضوعات (١ / ٣٤٩) ، المقاصد الحسنة (ص ٩٧) ، واللآلئ المصنوعة (١ / ٣٢٩) ، مختصر المقاصد للزرقاني (ص ٦٧) ، والدرر المنتثرة (ص ٢٣) ، والفوائد المجموعة (ص ٣٤٨ - ٣٥٣) ، وكشف الخفاء (١ / ٢٠٣) ، وضعيف الجامع الصغير (٢ / ١٣) ، والفوائد المجموعة للكرمي (ص ٧١) .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) يشير إلى كتابه (توضيح المدرك في تصحيح المستدرك) ذكره ضمن مؤلفاته في حسن المحاضرة (١ / ٣٤٠) ، وكشف الظنون (٢ / ١٦٧٢) ، والرسالة المستطرفة (ص ٢٢) ، وكتاب مكتبة الجلال السيوطي (ص ١٤١) ودليل مخطوطات السيوطي (ص ٦١) .

(٤) بياض في (د) .

المستدرك فى أحاديث جمة [1] ، بعضها جيد وبعضها واه . [2]

فـــائـــدة : ـ [3] سرد الزركشى الأحاديث التى أخرجها فى المستدرك وهى [4] من الصحيحين أو أحدهما فبلغت عشرة !!

١ ـ [5] (حديث) أبى قتادة " ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا عـرس [6] بليل اضطجـع على يمينه [7] ، واذا عرس قبل الصـــبح نصب ذراعه نصبا ، ووضع رأسه على كفه " [8] أخرجه مسلم [9] .

٢ ـ (حديث) ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم " كان يدعو اللهم انى أعوذ بك من زوال نعمتك ، و من تحول عافيتك [10] ، ومـــن فجأة نقمتك ، ومن جميع سخطك " [11] أخرجه مسلم [12]

---

(١) وفى (د) : خمسه .

(٢) التلخيص (١/٣) .

(٣) بياض فى (د) .

(٤) وفى (ب) : الصحيحين ، وفى (د) : فى .

(٥) هذا الترقيم منى .

(٦) وفى (أ) : غرس وهو تصحيف .

(٧) وفى (د) : عن : ، وكذلك فى الأصل (ق ٢٧ / ب) .

(٨) وفى (ب) : كفيه .

(٩) رواه الحاكم فى المستدرك (١ / ٤٤٥) ، وقال : صحيح على شـــرط مسلم ولم يخرجاه ، وقال الذهبى أخرجه مسلم أيضا ، وهو موجود فيـــه رواه فى ـ (كتاب المساجد ـ باب قضاء الصلاة الفائتة ـ ١ / ٤٧٦ ـ رقم ٣١٣) ، والحديث رواه أحمد (٥ ، ٣٠٩ ، ٢٩٨) ، والترمذى فى الشمائل (ص ١٢٩ ورقم ٢٥٧) كلاهما من طريق حماد عن حميد الطويل عن بكر عن عبد الله بن رباح عن أبى قتادة والتعريـــس : هو نزول المسافر آخر الليل نزلة للنوم والاستراحة . النهاية (٣/٢٠٦) .

(١٠) وفى (د) : عافيتك .

(١١) المستدرك (١ / ٥٣١) وقال : صحيح على شرط الشيخين ولـــم يخرجاه ، وقال الذهبى : خرجه مسلم .

(١٢) مسلم (كتاب الرقاق ـ باب أكثر أهل الجنة الفقراء ـ ٤ / ٢٠٩٧ / رقم ٩٦) .

٣ (حديث) عمار بن ياسر " رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وما معه [١] الا خمسة أعبد وامرأتان ، وأبو بكر [٢] " أخرجه البخاري . [٣]

٤ (حديث) ذكر عند جابر بن زيد [٤] " تحريم الحمر الأهلية " [٥] فقال : أبى [٦] ذلك البحر يعنى ابن عباس رضي الله عنهما قل لا أجد فيما أوحى الى محرما [٧] الآيه أخرجه البخاري . [٨]

٥ ـ (حديث) أبى اليسر في " التقاضى " أخرجه مسلم [٩] [١٠]

---

(١) وفي (ب) : وجاء معه .

(٢) المستدرك (٣/٣٩٣) وقال : صحيح على شرط الشيخين .

(٣) البخاري في كتاب فضائل الصحابة ـ باب لو كنت متخذا خليلا ـ ٧/١٨)

(٤) أبو الشعثاء جابر بن زيد الأزدى ، ثم الجوفى ـ بفتح الجيم وسكون الواو بعدها فاء ـ البصرى ، مشهور بكنيته ، ثقه فقيه ، مات سنة ثلاث وتسعين ويقال ومائة .
أنظر التقريب (ص ٥٢) ، وتاريخ ابن معين (٢/٧٣) ، والثقات لابن حبان (٤/١٠١) .

(٥) الحاكم في المستدرك (٢/٣١٧) ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه بهذه السياقة .

(٦) من الأصل .

(٧) الأنعام ـ آية رقم ١٤٥ .

(٨) البخاري (كتاب الذبائح والصيد ـ باب لحوم الحمر الانسية ـ ٩/٦٥٤)

(٩) وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ـ " من أنظر معسرا أو وضع عنه ، أظله الله في ظله "
رواه الحاكم في المستدرك (٢/٢٩) ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه .

(١٠) مسلم (كتاب الزهد والرقائق ـ باب حديث جابر الطويل وقصة أبى اليسر ـ ٤ / ٢٣٠١ / رقم ٧٤) .

[٦] ـ (حديث) ابن عباس " نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس الصحة والفراغ " (١)

أخرجه البخاري ٠ (٢)

[٧] ـ (حديث) أبي ذر : ـ " يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي ٠ " (٣)

الحديث بطوله أخرجه مسلم ٠ (٤)

[٨] ـ (حديث) [رافع بن خديج (٥) : ـ " كسب الحجام خبيث ، وثمن الكلب خبيث ، ومهر البغي خبيث " وقد أخرجه البخاري ومسلم (٦)] (٧)

[٩] ـ (حديث) : ـ " لا تتمنوا لقاء العدو .. " (٩) أخرجاه (١٠)

[١٠] ـ (الحديث) أبي سعيد : ـ " لا تكتبوا عني شيئا غير القرآن " (١١)

أخرجه مسلم ٠ (١٢)

---

(١) المستدرك (٤ / ٣٠٦) وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ؛ وقال الذهبي متعقبا : ذا في البخاري ٠ التلخيص (٤/٣٠٦)

(٢) البخاري في (كتاب الرقاق ـ باب ما جاء في الرقاق وألا عيش إلا عيش الآخرة ـ ١١ / ٢٢٩) ٠

(٣) أنظر : ـ المستدرك (٤ / ٢٤١) وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه السياقة ٠

(٤) مسلم (كتاب البر والصلة والآداب ـ باب تحريم الظلم ـ ٤/١٩٩٤/ رقم ٢٥٧٧) ٠

(٥) أنظر : ـ المستدرك (٢ / ٤٢) وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي ٠

(٦) الحديث لم أقف عليه في صحيح البخاري ـ كما قال الزركشي ـ بهذا اللفظ بل بلفظ : ـ " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي .. الحديث "

رواه من حديث أبي مسعود الأنصاري في (كتاب البيوع ـ باب ثمن الكلب ـ ٤ / ٤٢٦)

ورواه مسلم في (كتاب المساقاه ـ باب تحريم ثمن الكلب ـ ٣/١١٩٩/ رقم ١٥٦٨) ٠

(٧) من الأصل ، وقد سقطت من النسخ .

(٨) وفي (ب) ، (جـ) : لا تمنوا .

(٩) أنظر المستدرك (٢ / ٧٨) وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .

(١٠) البخاري (كتاب الجهاد ـ باب كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا لم يقاتل أول النهار أخر القتال حتى تزول الشمس ـ ٦ / ١٢٠) ، ومسلم (كتاب الجهاد والسير ـ باب كراهة تمني لقاء العدو والأمر بالصبر عند اللقاء ـ ٣ / ١٣٦٢ / رقم ١٧٤١) .

(١١) أنظر المستدرك (١ / ١٢٦) وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، وقال الذهبي : على شرطهما .

(١٢) نكت الزركشي (ق ٢٧ ، ٢٨ / ب ، أ) ، والحديث رواه مسلم في (كتاب الزهد والرقائق ـ باب التثبت في الحديث ، وحكم كتابة العلم ـ ٤ / ٢٢٩٨ / رقم ٣٠٠٤) .

قلت : ــ [1] وفيه أحاديث جمة غيرما ذكر : ــ

(حديث) فضالة " طوبى لمن هدى الى الاسلام وكان عيشه كفافا [2] "

أخرجه مسلم . [3]

و (حديث) أنس " لما خلق الله آدم صوّره ، وتركه فى الجنة ما شاء الله أن يتركه ، فجعل ابليس يطيف به [4] [5] ، الحديث أخرجه مسلم [6]

و (حديث) بلال بن الحرث [7] " أن العبد ليتكلم بالكلمة [8] " الحديث أخرجه مسلم .) [9]

---

(١) وفى (د) بياض .

(٢) رواه الحاكم فى المستدرك (١ / ٣٥) وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم .

(٣) الحديث لم أقف عليه عند مسلم بهذا اللفظ ، ولا من حديث فضالة بن عبيد الأنصارى رضى الله عنه ، ولكننى وجدته من حديث عبد الله بن عمرو بلفظ : ــ " قد أفلح من أسلم ، ورزق كفافا ، وقنعه الله بما آتاه "

رواه مسلم فى (كتاب الزكاة ــ باب فى الكفاف والقناعة ــ ٢ / ٧٣٠ / رقم ٤٠٥٤) .

أما حديث فضالة المذكور فرواه أحمد (٦ / ١٩) ، والترمذى (كتاب الزهد ــ باب ما جاء فى الكفاف والسير عليه ــ ٤ / ٥٧٥) وقال : حديث حسن صحيح ، كلاهما من طريق حيوة بن شريح أخبرنى أبو هانئ الخولانى أن أبا على عمر بن مالك الجنبى حدثه أنه سمع فضالة بن عبيد يقول ... الحديث ورجاله ثقات سوى أبو هانئ قال الحافظ : لا بأس به . والحديث صححه المزيزى والألبانى .

أنظر السراج المنير (٢ / ٤٢٠) ، وصحيح الجامع (٤ / ١٤)

(٤) (يطيف) مضارع (طاف) ، طاف يطيف ويطوف طيفا وطوفا ، فهو طائف ، وأصل الطيف : الجنون ، ثم استعمل فى الغضب ، ومس الشيطان .

والمعنى : أى جعل الشيطان يمسه ، ويوسوس له .

أنظر : لسان العرب (٩ / ٢٢٨) ، وتاج العروس (٦ / ١٨٦) .

(٥) المستدرك (٢ / ٥٤٢) وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .

(٦) مسلم (كتاب البر والصلة ـ باب خلق الانسان خلقا لا يتمالك ـ ٤ / ٢٠١٦) .

(٧) الحديث في صحيح مسلم ولكن ليس من رواية (بلال بن الحارث) ، ولكن من رواية محمد بن ابراهيم عن عيسى بن طلحة عن أبي هريرة . الحديث في (كتاب الزهد والرقائق ـ باب التكلم بالكلمة يهوي بها في النار ـ ٤ / ٢٢٩٠ / رقم ٤٩ ، ٥٠) وكذلك رواه البخاري (كتاب الرقاق ـ باب حفظ اللسان ـ ١١ / ٣٠٨) .
أما حديث بلال بن الحارث بهذا اللفظ فرواه مالك (كتاب الكلام ـ باب ما يكره من الكلام ٢ / ٩٨٥ ، والترمذي (كتاب الزهد ـ باب في قلة الكلام ـ ٤ / ٥٥٩) وقال : هذا حديث حسن صحيح ، والنسائي في الكبرى (كتاب الرقائق ـ انظر تحفة الاشراف ـ ٢ / ١٠٣) ، وابن ماجة (كتاب الفتن ـ باب كف اللسان في الفتنة ـ ٢ / ١٣١٢) كلهم من حديث محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص عن أبيه عن جده عن بلال بن الحارث ، سوى مالك والنسائي (في واحد من ثلاثة طرق) طرق) لم يذكر : " عن جده " ، ومحمد بن عمرو بن علقمة . صدوق له أوهام ، وعمرو بن علقمة أبوه مقبول ذكر ذلك الحافظ في تقريبه (ص ٣١٣ ، ص ٢٦١) ، ومذهب الحافظ معروف في تليين حديث (المقبول) إلا أن يتابع ولم أقف على من تابع عمرو بن علقمة ، فعلى مذهب الحافظ الحديث بهذا السند فيه (لين) ، إلا أن أصله صحيح مخرج في الصحيحين كما تقدم من حديث أبي هريرة .

(٨) المستدرك (١ / ٤٥) ، وقال : هذا حديث صحيح .

(٩) سقط الحديث بكماله من (د) .

في أشياء أخر يطول استيعابها .

فائدة : ـ لم يقع الحاكم أنه وصف حديثا يحسّن الا حديثا واحدا وهو حديث [1] : ـ " اللهم اجعل أوسع رزقك على عند كبر سني ، وانقطاع عمري " قال فيه : ـ حسن غريب [2] ، وقال في كثير من الأحاديث مستقيم الاسناد ، وقال في حديث أبي هريرة " من لقي الله تعالى [3] بغير أثر من جهاد ، لقيه وفيه ثلمة " هذا حديث كبير غير أن اسماعيل بن رافع لم يحتج به . [4]

---

(١) سقطت من (ب) .

(٢) المستدرك (١/٥٤٢) ، ونص قوله : هذا حديث حسن الاسناد ، والمتن غريب ، قال الذهبي : عيسى منهم . قلت : يعني عيسى بن ميمون مولى القاسم .

(٣) من (ب) .

(٤) المستدرك (٢/٧٩) وقال : هذا حديث كبير في الباب غير أنّ الشيخين لم يحتجا باسماعيل بن رافع .
وقال الذهبي في تلخيصه : اسماعيل ضعيف .
(قلت) الحديث رواه الترمذي (كتاب فضائل الجهاد ـ باب ما جاء في فضل المرابط ـ ٤ / ١٨٩) وقال : هذا حديث غريب من حديث الوليد بن مسلم عن اسماعيل بن رافع ، واسماعيل بن رافع قد ضعفه بعض أصحاب الحديث .
وابن ماجة (كتاب الجهاد ـ باب التغليظ في ترك الجهاد ـ ٢/١٧٣ طبعة بحاشية السندي) كلاهما من طريق الوليد بن مسلم (عن) وفي رواية ابن ماجة قال (ثنا) اسماعيل بن رافع عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة .. الحديث .
واسماعيل بن رافع بن عويمر الأنصاري (ضعيف) كما نقل الترمذي عن بعض الحفاظ منهم أحمد ويحيى ابن معين وغيرهما ، وبقية رجال السند ثقات ، والحديث رمز له السيوطي بالحسن ، وضعفه المزيزي فقال : اسناده واه ، والألباني . وهو كما قالا . (الثلمة) معناها الخلل . أنظر التقريب (٣٣٠) ، والكاشف (١/١٢٢) ، والميزان (١/٢٢٧) ، وفيض القدير (٦/٢٢١) ، وضعيف الجامع ٦/٢٤٨) رقم ٥٨٤٥ ـ ٨٥٨ ، والسراج المنير (٣/٣٨٨) ، ولسان العرب (١٢/٧٩) .

فائـــدة : ــ [1]عدة ما اشتمل عليه المستدرك من الأحاديث المرفوعة و موقوفات الصحابة / [2] الآلاف [3] الموقوفات من ذلك سوى ما يتعلق بالتفسير قوله : ــ والقدر المتعلق بالتفسير ، و حكمه : ــ حكم المسند عند الحاكم ، قولـــه [4] والمتكلم [5] منه من المرفوعات ، قوله : ــ [6] والمرفوع المحض السالم مـــن الكلام الداخل في زمرة الصحيح .

(ص) : ــ

٦٢ ــ وابـن الصـلاح قـال : ما تفردا فحسن الا لضعف [7] فـاردا [8]

٦٣ ــ جريـا على امتنـاع أن يصححـا في عصرنا كما اليـه جنحـا

٦٤ ــ وغيره جـوزة و هـو الأبـر فاحكم هـنا بمـا له أدى النظـر [9]

---

(١) بياض في (د) .

(٢) بياض في جميع النسخ .

(٣) بياض في جميع النسخ .

(٤) بياض في (د) .

(٥) من (د) ، وفي بقية النسخ : والتكلم .

(٦) بياض في (د) .

(٧) وفي (ب) : الضعيف ، وفي (جـ) ، (أ) : لضعيف ، ومـا أثبت من الأصـل .

(٨) الشرح التفصيلي : ــ

٦٢ ــ (و) " أما الحافظ أبو عمرو " (بن الصلاح) " ف " (قال) "" في مقدمته ..""

(ما تفردا به) الحاكم عن الشيخين ، و حكم .. بصحته ، ولم نجـد ذلك فيه لغيره من الأئمـة ، ان لم يكن من قبيل الصحيح .

(فـــ) " هـو ""

(حسن) " يحتج به ، ويعمل به "

(الا) " أن تظهر فيه علة موجبة "
(لضعف) في ذلك الخبر .
(فارددا) بألف الاطلاق ، أي عن الاحتجاج به ، " ولا تعمل به "
٦٣ ـ (جرياً على) " رأيه من "
(امتناع أن يصحح) أي حديث ، عند غير من صحح أو جمع الصحيح
(في عصرنا) المتعلق بامتناع ، يريد الأمة ، بعد الصحيحين .
(كما اليه جنحا) مال [أي في مقدمته] ، مسوق على طريق التبري منه .
٦٤ ـ (و) " لكن "
(غيره) أي ابن الصلاح ، " كالامام النووي "
(جوّزه) أي التصحيح " في هذه الأعصار لمن تمكن وقويت معرفته "
(وهو الأبر) أفعل تفضيل ، وبياء موحدة ، فراء مهملة ، أي الأصدق ، والمعتمد ، والمرضي " الذي جرى عليه عمل أهل الحديث "
(فاحكم هنا) أي فيما ذكر ، سواء عند الحاكم أو غيره كالشيخين ، حكم بصحته حاكم ما أم لم .
(بما) الذي . (له) الحكم (أدى النظر) " من الصحة أو الحسن أو الضعف "

والمعني : ـ قال أحمد شاكر : ما صححه الحاكم من الأحاديث ، ولم نجد فيه لغيره من المعتمدين تصحيحاً ولا تضعيفاً حكمنا بأنه حسن ، إلا أن يظهر فيه علة توجب ضعفه ، [وهذا تمشياً مع مذهبه في نقل باب التصحيح في العصور المتأخرة ، وغيره جوز التصحيح ، وهو الراجح ، والعمدة على النظر في الحديث على ضوء قواعده] .
أنظر : ـ استقصاء الأثر (٣٠ ، ٣١ / أ ، ب) ، ومنهج ذوي النظر (ص ٢٦) ، وشرح أحمد شاكر (ص ١٢ ، ١٣) .

(٧) سقطت الأبيات من (د) .

ش : ــ قال ابن الصلاح بعد ذكره تساهل الحاكم : ــ

" فالأولى أن يتوسط فى أمره فنقول [١] : ما حكم [٢] بصحته و لم نجد [٣] (ذلك فيه لغيره) [٤] من الأئمة ان لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن يحتج به و يعمل به ، الا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه " [٥] ، وعبارة النووى فى التقريب [٦] : ــ " فما صححه و لم نجد [٧] فيه لغيره من المعتمدين تصحيحا و لا تضعيفا حكمنا [٨] بأنه حسن الا أن تظهر [٩] فيه علة توجب ضعفه " [١٠]

---

(١) وفى (أ) : فتقول .

(٢) وفى (ب) : واحكم .

(٣) وفى (أ) ، (ب) ، (جـ) : يجد .

(٤) من الأصل ، وفى النسخ : زيادة (فى) قبل ذلك .

(٥) مقدمة ابن الصلاح (ص ٩٣ ، ص ٩٤) ، ذكرت محققة المقدمة أن النسخة المغربية يوجد على حاشيتها ما يلي : ــ " قال القاضى بدر الدين : قول ابن الصلاح : (هو من قبيل الحسن) فيه نظر ، بل ينبغى أن ينظر فى أصله و سنده و سلامته ، ثم يحكم عليه بحاله . "

(فائدة) :

قال البلقينى فى محاسن الاصطلاح (ص ٩٤) : " ما صححه الحاكم و لم يوجد لغيره تصحيحا ، ينبغى أن يتوقف فيه ، فان فيه الضعيف و الموضوع أيضا ، وقد بين ذلك الحافظ الذهبى ، و جمع جزءا من الموضوعات تقارب مائة حديث ، و مع ذلك ففيه صحيح قد خرجه البخارى و مسلم أو أحدهما لم يعلم به الحاكم . "

(٦) سقطت من (ب) .

(٧) من (د) ، وفى بقية النسخ : يجد .

(٨) وفى (ب) ، (جـ) : حكما .

(٩) وفى الأصل و (ب) : يظهر .

(١٠) التقريب (ص ٣٥) .

وكذا فهمه العراقي وزاد فنسبه [1] لابن الصلاح ، حيث قال في ألفيته :ـ

عَلَى تَسَاهُلٍ [2] وَقَالَ مَا انْفَرَدْ

بِهِ فَذَاكَ حَسَنٌ وَرُبَّمَا لَمْ يَرِدْ [3] ـ بِمِلَّةٍ ـ [4]

وقال في نكته : ـ " قد تعقب على ابن الصلاح بعض من اختصر كلامه وهو مولانا قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة فقال (في المنهل الروي) [5] : ـ إنه يتتبع ويحكم [6] عليه [7] بما يليق [بحاله] [8] من الصحة [9] أو الحسن أو الضعف ، قال : ـ و هذا [10] هو الصواب إلا أن ابن الصلاح [11] رأيه [أنه] [12] قد انقطع التصحيح في هذه [الأعصار] [13] فليس لأحد أن يصحح ، فلهذا قطع النظر عن الكشف عليه " [14]

---

(١) وفي (ب) : زيادة (فنسبه العراقي) .

(٢) وفي (ب) ، (جـ) : التساهل .

(٣) من الأصل ، و (د) ، وفي بقية النسخ : يزد .

(٤) سقطت من (د) ، والبيت (ص ١٧٠ من الألفية) .

(٥) هذا العزو إلى الصدر نفسه من السيوطي رحمه الله .

(٦) وفي (د) : وحكم .

(٧) سقطت من (ب) .

(٨) من (د) .

(٩) تأخرت في (د) بعد قوله (الحسن) ، وهي متأخرة كذلك في الأصل

(١٠) سقطت الواو من (ب) .

(١١) وفي الأصل : (إلا أن الشيخ أبا عمرو رحمه الله) .

(١٢) من (د) .

(١٣) من (د) .

(١٤) التقييد والايضاح (ص ٣٠) .

وكذا قال الزركشي في نكته [1] ، وقد نبهت على هذا البناء [2] من زيادتي .

وأقول الذي عندي : ـ

أولاً : ـ أنه لا يصح هذا البناء ، والفرق بين المسئلتين واضح ، بل ينبغي أن يقال : ـ بالتتبع ، والكشف ، والحكم [بما يليق] [3] وإن منعنا [4] التصحيح في هذه الأعصار ، وذلك [5] لأن الحكم بالتصحيح فيما يوجد في الأجزاء ونحوها حكم استقلالي من غير تقدم سلف فيه ، فلهذا قيل بمنع قصور [6] أهل هذه الأزمان ، وضعف نظرهم ، وبعد المسافة ، مع اعتضاد ذلك بأنه لو صح لما أهمل المتقدمون التنبيه عليه ، وأما النظر فيما صححه الحاكم وتصحيحه ـ

---

(١) (نكت الزركشي (ق / ٢٩ / ب) .

(فائدة) : ـ

للشيخ زكريا الأنصاري فهم آخر لعبارة ابن الصلاح ـ حول ما انفرد الحاكم بتصحيحه ـ قال : ـ " فابن الصلاح جعل ما انفرد الحاكم بتصحيحه ولم يكن مردوداً دائراً بين الصحيح والحسن احتياطاً لا حسناً مطلقاً كما اقتضاه النظم ـ يشير إلى نظم العراقي المتقدم حول المسألة ـ ، وإن جرى عليه النووي وغيره ، مع أن في ذلك تحكماً ، ويمكن تصحيح ذلك بأن يقال : انه حسن في الحكم من حيث الحجية ، وإن لم يتميز فيه الصحيح من الحسن اصطلاحاً . "

فتح الباقي (١ / ٥٥) ، وسيأتي مزيد مدافعة عن قول ابن الصلاح من قبل المصنف .

(٢) وفي (د) : البيت .

(٣) من (د) .

(٤) وفي (ب) : منعت .

(٥) سقطت الواو من (ب) .

(٦) وفي (ب) ، (جـ) : لمقصود .

فليس استقلالياً ، بل تقرير لما تقدم تصحيحه من إمام ، وبين المقامين تفاوت كبير فلهذا ينبغي أن يقطع بجواز هذا ، وإن منع ذلك ثم عندي [1] ثانيا : ـ أنّ ابن الصلاح لم يقصد ما فهموه عنه حتى ردوا عليه وإنما قصد أنه وإن عرف بالتساهل / [ ] كتابه عن درجة الاحتجاج والعمل بما فيه مما لم يظهر فيه علة [2] قادحة ، والحاصل أنه أراد ازالة ما عسى أن يقع في الأوهام لما ذكر تساهله من التوقف عن كل فرد فرد من أحاديثه حتى ينظر في حاله من خارج ، فبين أنّ الأصل فيه الاعتماد ، وعدم التساهل ، فيعمل بكل فرد من أحاديثه ما لم يظهر فيه المحذور ، وبيّن أنه إن لم يرق [3] إلى درجة الصحة فرضاً ، فأقل مراتبه الحسن ، وهذا نظير ما حكم به على ما أخرجه أبو داود وسكت عليه من أنّ [ ] [4] (حسن) لقوله (صالح) [5] ، إلا أنه جزم هناك بالحسن لأنّ أبا داود لم يشترط الصحيح [6] ، فلم

---

(١) بخ : التصحيح المطلق ، وهذا الكلام من السيوطي مجمل في التصحيح ، لأنه يرى جواز تصحيح الأحاديث اذا كانت من قسم " الصحيح لغيره " كما قرره في كتابه التنقيح .
أنظر التنقيح (ق ١ / ب) .
وسيأتي مزيد تفصيل للمسألة .

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) وفي (د) : يتوقف .

(٤) اضافة من عندي ، وكل النسخ بخ منها ، ولعلها سقطت من النسخ لأنه لا يتم المعنى الا بها .

(٥) وفي (ب) : (انه صالح) ، ونص أبي داود في رسالته : ـ " (و) ما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض " الرسالة إلى أهل مكة (ص ٢٧) .

(٦) وقد نص أبو داود على ذلك في رسالته إلى أهل مكة حيث قال : ـ " وإن من الأحاديث في كتابي " السنن " ما ليس بمتصل ، وهو مرسل ومدلس .. " ص ٣٠ ، وكذلك صرح المقدسي في كتابه .

(ق ١١٤ / أ) .

(٩٠٢)

يرتق الى الدرجة العليا الا بيقين احتياطا ، ورد هنا ولم يجزم من أول وهلة لأن [1] الحاكم شرط الصحيح وانظر الى قوله [2] لان لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن) تجده تصريحا فيما أشرنا اليه فتأمل ، وأما مسئلة التصحيح في هذه الأعصار فقال ابن الصلاح : ــ " اذا وجدنا فيما [3] يروى من أجزاء الحديث وغيرها حديثا صحيح الاسناد ، ولم نجده في الصحيحين ، ولا منصوصا على صحته في شئ من مصنفات أهل [4] الحديث [5] المعتمدة المشهورة [6] ، فاننا لا نتجاسر على جزم الحكم [7] بصحته ، فقد تعذر / في هذه الأعصار الاستقلال بادراك الصحيح بمجرد اعتبار الاسانيد لانه ما من اسناد من ذلك الا وتجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في [8] كتابه عريا [9] عن ما يشترط

ــ شروط الأئمة الستة فقال : ــ " وأما أبو داود فمن بعده فان كتبهم تنقسم على ثلاثة أقسام ، ثم ذكر قسمين اشترط فيهما الصحة ، والقسم الثالث أحاديث أخرجوها للضدية " ص ١٤ .

(١) وفي (أ) : أن

(٢) يعني ابن الصلاح ، وقوله تقدم (ص)

(٣) وفي (د) : مما يروونه .

(٤) وفي الأصل : أئمة .

(٥) وفي (ب) : الحديثين وهو خطأ .

(٦) وفي (د) : مشهورة .

(٧) وفي (د) : على جزم بالحكم .

(٨) سقطت من (ب) .

(٩) بياض في (د) .

في الصحيح من الحفظ والضبط والاتقان ، فآل [1] الأمر إذن في معرفة الصحيح والحسن إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة " [2] ، وتابعه ابن جماعة من المنهل الروي ، وزاد في التعليل أنّ [3] قال : ـ " مع غلبة الظن أنه لو صح لما أهمله [4] أئمة الأعصار المتقدمة لشدة فحصهم ، واجتهادهم [5] ، وخالفه النووي فقال في التقريب : ـ

و لأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته [6]

وقال البلقيني : ـ " المختار أن المتبحر في هذا الشأن له ذلك بطرقه [7] التي تظهر [8] له [9]) وقال العراقي في نكته : ـ " ما رجحه النووي هو الذي عليه عمل أهل الحديث فقد صحح جماعة من المتأخرين أحاديث لم نجد لمن تقدمهم فيها تصحيحاً ، فمن [10] المعاصرين لابن الصلاح أبو الحسن

---

(١) من الأصل ، وفي النسخ : فانّ

(٢) مقدمة ابن الصلاح (صـ ٨٩) .

(٣) وفي (ب) ، (د) : أنه .

(٤) وفي (ب) ، (ج) : أمهله .

(٥) المنهل الروي (ق ٣ / أ ـ عادتي أن أحيل إلى المطبوعة منه ، ولكن هذا الموضع قد سقط من المطبوعة من نسختي) .

(٦) التقريب (ص ٤١) .

(٧) وفي (د) : لطرقه .

(٨) وفي (ب) : يظهر .

(٩) محاسن الاصطلاح (ص ٨٩) .

(١٠) وفي (ب) : لمن .

علي بن محمد بن عبد الملك بن القطان [1] صاحب كتاب بيان الوهم والايهام [2] ، وقد صحح في كتابه المذكور عدة أحاديث منها [3] (حديث) ابن عمر (رضي الله تعالى عنهما) [4] " أنه كان يتوضأ : ونعلاه في رجليه ، ويمسح عليهما ، ويقول كذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل " [5] أخرجه البزار في مسنده ، وقال ابن القطان انه حديث صحيح [6] (ومنها) [7] حديث أنس [8] (رضي الله تعالى [9] عنه) [10] " كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون الصلاة ، فيضعون جنوبهم ، فمنهم من ينام ثم

---

(١) الحميري الكتامي الفاسي ، الشهير بابن القطان ، كان من أبصر الناس بصناعة الحديث ، وأحفظهم الأسماء رجاله ، وأشدهم عناية بالرواية ، رأس طلبة العلم بمراكش بالفتح ثم التشديد ، وضم الكاف ، وشين معجمة توفي سنة (٦٢٨ هـ) .
أنظر تذكرة الحفاظ (٤ / ١٤٠٧) ، وكشف الظنون (١ / ٢٦٢) .

(٢) قال الذهبي عن كتابه : ـ " وهو يدل على حفظه وقوة فهمه ، لكنه تعنت في أحوال الرجال فلما أنصف بحيث أنه أخذ يلين هشام بن عروة ونحوه " وقد تعقبه في كتابه هذا تلميذه (ابن المواق) في كتاب سماه (المآخذ الحفال السامية عن مآخذ الأهمال في شرح ما تضمنه كتاب بيان الوهم والايهام من الاخلال والاغفال وما انضاف اليه من تتميم واكمال) وتوفي قبل يتمه ، فتولى تكميل تخريجه مع زيادة تتمات ابن رشيد السبتي
أنظر تذكرة الحفاظ (٤/١٤٧٠) ، والرسالة المستطرفة (ص ١٧٨) .

(٣) وفي (ب) فيها .
(٤) سقطت من (د) .
(٥) من الأصل ، وقد سقطت من النسخ
(٦) من الأصل وقد سقطت من النسخ .
(٧) أنظر نصب الراية (١/٤٧) .
(٨) وفي الأصل : أنس من مالك .
(٩) (تعالى) ليست في الأصل .
(١٠) سقطت من (٥) .

يقوم إلى الصلاة " أخرجه (١) قاسم بن أصبغ (٢) ، وكانت وفاة ابن القطان هذا سنة ثمان وعشرين وستمائة (٣) " ، ومنهم الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي فجمع كتابا سماه المختاره (٤) (التزم فيه الصحة ، وذكر فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها) فيما أعلم ، وتوفي الضياء في السنة التي مات فيها ابن الصلاح سنة ثلاث وأربعين وستمائة (٥) ، وصحح الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري حديثاً في جزء له جمع فيه ما ورد (٦) : " غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر " (٧)

---

(١) وفي الأصل : (رواه هكذا) .

(٢) رواه عنه ابن حزم في المحلى (١ / ٣٠١) ، وكذا عزاه إليه ابن التركماني (١/ ٣٠) كما في الجوهر النقي ، والزيلعي كما في نصب الراية (١ / ٤٧) ، وعزاه الشوكاني للبيهقي ، والحلال أيضا ، والحديث رواته ثقات رواه أئمة عن شعبة .

وأصل الحديث من غير ذكر زيادة " الوضع على الجنوب " رواه مسلم (كتاب الحيض ـ باب الدليل على أن نوم الجالس لا ينقض الوضوء ـ ١ / ٢٨٤) ، وأبو داود (كتاب الطهارة ـ باب الوضوء من النوم ـ ١ / ٦٣٨) ، والترمذي (كتاب الطهارة ـ باب ما جاء في الوضوء من النوم ـ ١ / ١١٣) وقال : هذا حديث حسن صحيح ، والدارقطني (١ / ١٣٠ ، ١٣١) ، والبيهقي (١/ ١٢٠) كلهم من طرق عن قتادة عن أنس .

وظاهر هذا الحديث معارض لأدلة أخرى ، وهذه مسألة خلافية فيها ثمانية مذاهب ، وقد رجح الشوكاني المذهب الثامن : وهو أنه اذا نام الشخص جالساً ممكناً مقعدته من الأرض لم ينقض سواء قل أو كثر وسواء كان في الصلاة أو خارجها ، قال الشوكاني وهذا أقرب المذاهب عندي ، وبه يجمع بين الأدلة ..

وقال في شأن حديث الباب : والحديث يدل على أن يسير النوم لا ينقض الوضوء ، ان ثبت التقرير لهم على ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم .

أنظر نيل الأطار (١ / ٢٢٥ ـ ٢٣٠) .

" ملاحظة "

قيل لاحمد بن حنبل حديث أنس " إنهم كانوا يضطجعون " قال : ما قال هذا شعبه قط ، حديث شعبة " كانوا ينامون " وليس فيه يضطجعون .. وقد اختلفوا في حديث أنس ...

أنظر مسائل أحمد لابن هانئ (١ / ٨) .

(٣) ونص عبارة العراقي بعد قوله (رواه هكذا قاسم بن أصبغ) قال : " وصححه ابن القطان فيقال : وهو كما ترى صحح ، وتوفي ابن القطان هذا وهو على قضاء سجلماسة من المغرب سنة ثمان وعشرين وستمائة ذكره ابن الأبار في التكملة "

التقييد والايضاح (ص ٢٣ ، ص ٢٤) .

(٤) قال ابن كثير : " كتاب المختارة فيه علوم حسنة حديثية ، وهو أجود من مستدرك الحاكم لو كمل " ، وعبارة الصنف بين القوسين نقل مثلها حاجي خليفة في كشف الظنون عن الابناسي في الشذا الفياح !!

أنظر البداية والنهاية (١٣ / ١٧٠) ، وكشف الظنون (٢/١٦٢٤)

(٥) تذكرة الحفاظ (٤ / ١٤٦) ، وفوات الوفيات (٣ / ٤٢٧) ، وشذرات الذهب (٥ / ٢٢٤) .

(٦) العبارة هكذا في جميع النسخ ، ولعل فيها سقطاً وتمامها : " في جزء له جمع فيه ما ورد من الحديث فيمن غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر "

(٧) أنظر كشف الظنون (١ / ٥٨٩) ، وكتاب المنذري وكتابه التكملة لبشار عواد معروف (ص ١٨٢ / رقم ٧) ، وكتابه هذا لم أقف عليه ، وللحافظ كتاب في نفس الموضوع سماه " الخصال المكفرة للذنوب المتقدمة والمتأخرة " طبع طبعتين ناقصتين مبتورتي الأسانيد ، وقد طبع طبعة أخيرة محققه كاملة على يدي الأخ الشيخ جاسم الفهيد الدوسري ، طبعته مكتبة الصحوة الاسلامية بالكويت ـ حولي ـ ١٤٠٤ هـ

وتوفي سنة [1] [ست] [2] وخمسين وستمائة [3] ، ثم صحح الطبقة التي تلي هذه أيضا فصحح الحافظ شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطي [4] حديث جابر مرفوعا " ماء زمزم لما شرب له " [5] في جزء جمعه في ذلك ، ثم صححت الطبقة التي تلي هذه فصحح الشيخ تقي الدين السبكي [6] حديث / ابن عمر [7] (رضي الله تعالى عنهما) [8] في الزيارة [9] في تصنيفه المشهور [10] ، ولم يزل ذلك دأب من بلغ أهلية ذلك منهم ، إلا أن منهم من لا يقبل ذلك منه [11]

---

(١) سقطت من (ب) .

(٢) من (ب) ، (د) .

(٣) أنظر تذكرة الحفاظ (٤ / ١٤٣٨) ، وطبقات الشافعية للسبكي (٥ / ١٠٩) ، وحسن المحاضرة (١ / ٣٥٥) .

(٤) توفي سنة (٧٠٥ هـ) ...
أنظر البداية والنهاية (١٤ / ٤٠) ، والبدر الطالع (١ / ٤٠٤) ، وتقدمت ترجمته .

(٥) رواه الامام أحمد (٣ / ٣٥٧) ، وابن ماجة (كتاب المناسك — باب الشرب من ماء زمزم — ٢ / ١٠١٧) ، والبيهقي (٥ / ١٤٨) ، والخطيب في تاريخ بغداد (٣ / ١٧٩) ، والأزرقي في أخبار مكة (٢ / ٥٢) كلهم من طريق عبد الله بن المؤمل عن أبي الزبير قال سمعت جابر بن عبد الله ... الحديث وعبد الله بن المؤمل (ضعيف) ، ولكن للحديث طريقان آخران عند البيهقي (٥ / ٢٠٢) (أحدهما) من حديث ابراهيم بن طهمان ثنا أبو الزبير والآخر) من حديث ابن أبي المؤمل حدثنا محمد بن المنكدر عن جابر .. الحديث والحديث حسنه ابن القيم ، وصححه السيوطي — ومن المتأخرين — الألباني . وأطال النفس في تخريجه فانظره . فيض القدير للمناوي (٥ / ٤٠٤) ، وارواء الغليل (٤ / ٣٢٠) .

(٦) توفي سنة (٧٥٦ هـ) أنظر الدرر الكامنة (٣ / ١٣٤) ، وحسن المحاضرة (١ / ٣٢٠) .

(٧) وهو حديث : " من زار قبري وجبت له شفاعتي " رواه البيهقي في الجامع (ذكره بسنده ابن عبد الهادي في الصارم المنكي ص ١٢) ، والعقيلي في الضعفاء (٣ / ق ٤١٠ / أ) ، وابن عدي في الكامل (٣ / القسم ١ / ق ٢٢٢ / ب) كلهم من حديث موسى بن هلال عن عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر .. به ، إلا العقيلي فانه قال عبيد الله بن عمر ، قال ابن عدي : وعبد الله أصح ، قال ابن عبد الهادي : وهذا الذي صححه ابن عدي هو الصحيح ، وهو أنه من رواية عبد الله بن عمر العمري الصغير الكبير المضعف ، ليس من رواية أخيه عبيد الله العمري الكبير الصغير الثقة الثبت ، فإن موسى بن هلال لم يلحق عبيد الله فانه مات قديما سنة بضع وأربعين ومائة بخلاف عبد الله .

وقال في الحكم على الحديث : حديث منكر عند أئمة هذا الشأن ، ضعيف الاسناد عندهم .. ، وقال البيهقي : وسواء قال عبيد الله أو عبد الله فهو منكر . عن نافع عن ابن عمر لم يأت به غيره ، وقال العقيلي : والرواية في هذا الباب فيها لين ، وذكر الحافظ أبو الحسن بن القطان في كتاب الوهم والايهام الواقعين في كتاب الاحكام للاشبيلي : أن هذا الحديث الذي رواه موسى بن هلال حديث لا يصح ، وأنكر على عبد الحق سكوته عن تضعيفه ، وقد رمى الحديث بالوضع ، ابن تيمية والنووي ، والصاغاني والالباني (قلت) ويرجع الاختلاف في أحكام الائمة إلى علة كل طريق ظهرت لهم ،

أنظر الصارم المنكي (ص ١١) ، والمقاصد الحسنة (ص ٤١٣) ، والغماز على اللماز (ص ١٣٠) ، وكشف الخفاء (٢ / ٢٥٠) ، والفوائد المجموعة (ص ١١٧) ، وفيض القدير (٦ / ١٤٠) ، والسراج المنير (٣ / ٣٦١) ، وضعيف الجامع (٥ / ٢٠٢) .

(٨) سقطت من (د) .

(٩) وفي (د) : الزيادة بالدال المهملة .

(١٠) وهو كتاب (شفاء الاسقام في زيارة سيد الأنام عليه السلام) .

أنظر هدية العارفين (١ / ٧٢١) ، ورد عليه ابن عبد الهادي في كتابه (الصارم المنكي في الرد على السبكي) والكتابان مطبوعان .

وكذا كان المتقدمون ربما [1] صحح بعضهم شيئا فانكر عليه تصحيحه انتهى .

وقال الزركشي : ــ " (ما جزم به ابن الصلاح من المنع) [2] لا يعرف [3] له [فيه] [4] سلفا ، والظاهر جوازه ، ولعله بناه على جواز خلو العصر من المجتهد المطلق ، والصواب خلافه [5] ، وقد خالفه النووي [6] وصحح كثير من المتأخرين أحاديث لم نجد لمن تقدمهم [7] فيها تصحيحا كابن القطان ، وتلميذه ابن الواق ، والضياء المقدسي ، والذكي المنذري ، والمزي ، والذهبي ، إلا أن الشرط الذي ذكره النووي مأخوذ من تعليل ابن الصلاح ، والظاهر أنه لا يخالف فيه عند وجوده " [8] انتهى .

وقال الحافظ ابن حجر في نكته الكبرى : ــ قد اعترض على ابن الصلاح كل من اختصر كلامه ، وكلهم وقع في صدر كلامه من غير اقامة دليل ولا بيان تعليل ، ومنهم من احتج بمخالفة أهل عصره ومن بعده له في ذلك كابن القطان ومن ذكرهم ، ولا ينهض ذلك دليلا لرد ما اختاره ، (لأنه مجتهد وهم مجتهدون فكيف يحتج بعملهم عليه) [9] .

(قلت) : ــ لم يورد العراقي في [10] ذلك حجة عليه ، بل بيانا لأنه مخالف /

---

(١) وفي (ب) : ربما .

(٢) العبارة بين القوسين لا توجد في نسخة النكت التي بين يدي .

(٣) وفي (ب) ، (د) : نعرف .

(٤) من (د) .

(٥) سيأتي ذكر كتاب المؤلف في الموضوع .

(٦) اختصر السيوطي هنا عبارة المصنف ونصها : ــ " وقال النووي : الأظهر عندي جواز التصحيح لمن تمكن وقويت معرفته .. "

(٧) وفي (ب) : قدمهم . (٨) نكت الزركشي (ق ٢٠ / ب) .

(٩) هذه العبارة موجودة في نكت الحافظ (الصغرى) بلفظ : ــ " لأنه مجتهد وهم مجتهدون ، فكيف ينقض الاجتهاد بالاجتهاد .. "
نكت ابن حجر (ص ٦٣) . (١٠) سقطت من (د) .

في رواية هذا والله أعلم ، ثم قال الحافظ : ــ ومنهم من قال : ــ لا سلف له في ذلك ، بناه على جواز [1] خلو العصر من المجتهد ، وهذا اذا انضم الى ما قبله ، ما قبله من أنه لا سلف له فيما ادعاه ، وعمل أهل عصره ومن بعدهم على خلاف ما قال ، انتهض دليلا للرد عليه ! !

(قلت) : ــ لا مدخل لمسئلة خلو العصر من المجتهد هنا لأنه لا يلزم [2] من الخلو عن المجتهد المطلق ، الخلو من الحافظ الناقد الذي له أهلية معرفة الحكم على الحديث ، لأنّ الحافظ المذكور يشترط فيه المعرفة بفن [3] الحديث خاصة ، والمجتهد يشترط فيه أمور أخر زائدة على ذلك ، من العلم بالقرآن ، واللغة ، وأصول الفقه ، والعربية ، والبيان ، والاجماع ، والاختلاف إلى غير ذلك من شروطه التي لم تجتمع [4] هي ولا بعضها لغالب حفاظ الحديث من المتقدمين فضلا عن المتأخرين والله (تعالى) [5] أعلم [6]

ثم قال الحافظ : ــ وفي عبارة ابن الصلاح مناقشات : ــ منها قوله ((فإنا [7] لا نتجاسر)) ظاهره أن الأولى ترك التعرض له لما فيه من التعب والمشقة ،

---

(١) سقطت من (ب) .

(٢) وفي (ب) : يلزم .

(٣) وفي (ب) : نفس .

(٤) وفي (أ) : لا ، وفي (ب) : يجتمع .

(٥) حذفت من (د) .

(٦) للمصنف رسالة يرد فيها على من زعم بأنّ باب الاجتهاد قد قفل ، وأنه لا يوجد مجتهد ون في العصور المتأخرة سماها : " الرد على من أخلد لى الأرض ، وجهل أنّ الاجتهاد في كل عصر فرض " . طبع بالجزائر سنة (١٣٢٥ هـ) أنظر دليل مخطوطات السيوطي (ص ١١٣ / رقم ٣٢٥) .

(٧) من (د) ، وفي بقية النسخ : فانها .

وإن لم ينهض الى درجة التمذر فلا يحسن قوله بعد ذلك (فقد تمذر) !!

(قلت) : ــ الجواب المنع . ثم قال : ــ ومنها (أنه ذكر مع الحفظ الضبط والاتقان ، وليست متغايرة !!

(قلت) : ــ عطف تفسير قصد به الخطابة والأطناب . ثم قال)[1] : ــ

(ومنها أنه شرط الحفظ في الصحيح ولم يشترطه أحد)[2] من[3] أئمة الحديث ، ولا سيما منذ دونت الكتب بل ولا هو ــ لما ذكر ــ حد الصحيح ، فكيف ذكر هنا مشروطه ، وقائل بعدم الحفظ الاعتماد على الكتاب ، أنه [يعيب][4] (من حدث)[5] من كتابه ويصوب[6] من حدث عن ظهر قلبه ، والمعروف من أئمة الحديث خلاف ذلك)[7] ، (وان من اعتمد في روايته على ما في كتابه لا يعاب ، بل هو وصف أكبر[8] رواة الصحيح من بعد الصحابة ، وكبار التابعين لأن الرواة الذين للصحيح على قسمين : ــ

(قسم) كانوا يعتمدون على حفظ حديثهم فكان الواحد منهم يتعاهد حديثه ويكرر عليه ، فلا يزال متقنا له[9] ، وسهل ذلك عليهم قرب الاسناد ، وقلة

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) وفي (د) زيادة كلمة : (في أحد) ولم أثبتها لأنه لا يستقيم المعنى بوجودها .

(٣) سقطت من (ب) .

(٤) من (د) ، وفي بقية النسخ : تعقب .

(٥) سقطت من (ب) .

(٦) من (د) ، وفي بقية النسخ : وتصوب .

(٧) العبارة بين القوسين موجودة في نكته المحققة (ص ٥٦ ــ ص ٥٨) ــ بالمعنى الذى ساقة السيوطي لا بلفظه .

(٨) وفي (د) : أكثر .

(٩) وفي الأصل : مبينا له .

ما عند الواحد منهم [من] (١) المتون حتى كان من يحفظ منهم ألف حديث يشار اليه بالأصابع ، ومن هنا دخل الوهم والغلط على بعضهم لما جبل عليه الانسان من السهو والنسيان .

(وقسم) كانوا [يكتبون] (٢) ما يسمعونه ويحافظون عليه ، ولا يخرجونه من أيديهم ، ويحدثون منه ، وكان الوهم والغلط (٣) في حديثهم أقل من أهل القسم الأول الا من تساهل منهم فحدث (٤) من غير كتابه أو أخرج كتابه من يده الى غيره فزاد فيه ونقص (٥) وخفي عليه ، فتكلم الائمة فيمن وقع له ذلك منهم ، وإذا تقرر هذا ممن كان عدلاً لكنه لا يحفظ حديثه عن ظهر قلب ، واعتمد ما في كتابه محدث منه ، فقد فعل اللازم له) وحديثه على هذه الصورة صحيح بلا خلاف ، فكيف يكون (فِعْلُ) (٦) هذا سببا لعدم الحكم بالصحة على ما يحدث (٧) به هنا (٨) مردود !!

(قلت) : ـ مراد ابن الصلاح بالحفظ (٩) : الضبط والاتقان المشترط في الصحيح (١٠) ، وذلك فائدة عطفهما عليه .

---

(١) من (د) .

(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : يكثرون .

(٣) وفي (د) : الغلط والوهم .

(٤) وفي الأصل : كمن حدث .

(٥) وفي (ب) : فنقض .

(٦) زيادة من السيوطي وليست في الأصل .

(٧) من (ب) ، ومن الأصل ، وفي بقية النسخ : تحدث .

(٨) وفي (د) : هذا .

(٩) وفي (د) : بالحفظ والضبط .

(١٠) من (د) ، وفي بقية النسخ : عطفها .

قال الحافظ : ــ " ثم ما اقتضاه كلامه من قبول التصحيح من المتقدمين ، ورده من المتأخرين قد يستلزم رد ما هو صحيح ، وقبول ما ليس بصحيح ، فكم من حديث حكم بصحته امام متقدم اطلع المتأخر فيه على علة قادحة تمنع [1] من الحكم بصحته ، ولا سيما إن كان ذلك المتقدم ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح و الحسن ، (فكم في كتاب ابن خزيمة من حديث محكوم منه بصحته ، وهو لا يرتقي عن رتبة الحسن [2] ، وكذا في كتاب ابن حبان [3] ، وفيما صححه الترمذي من ذلك جملة [4] مع أن الترمذي ممن يفرق بين) [5] الصحيح والحسن ، لكنه

---

(١) وفي (ب) ، (جـ) : يمنع بالياء .

(٢) من أمثلة ما أورده في صحيحه و هو لا يرتقي عن درجة الحسن الاحاديث رقم ٥٤٤ ، ٥١٧ ، ٥٦٦ ، بل وفيه بعض الأحاديث ضعيفة السند أنظر الاحاديث ٦٠٠ ، ٧٤٥ ، ٧٣٤ .

(٣) لقد شرط ابن حبان في مقدمة صحيحه ألا يخرج إلا الأحاديث الصحيحة ، وألا يخرج أحاديث أحد من الرواة الا من توفرت فيه خمسة شروط (١) العدالة (٢) الصدق (٣) العقل (٤) العلم (٥) المتعري خبرة عن التدليس . صحيح ابن حبان (١ / ١٣٩) ، وقد وفى ابن حبان في غالب ما أورده في صحيحه ، ولكن وجدت على الرغم من ذلك أحاديث ضعيفة في صحيحه لا ترتقي الى درجة الحسن علاوة عن الصحة من ذلك حديث : " لا تجالسوا أهل القدر ولا تفاتحوهم " فيه حكيم بن شريك و هو مجهول (تقريب ص ٨) ، وحديث " لا حليم الا ذو عثرة ، ولا حكيم الا ذو تجربة " ، فيه دراج أبو السمح ، وهو ضعيف (تقريب ص ٩٧) ، وحديث : " كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع " فيه قرة بن حيويل ، وهو ضعيف (الكاشف ــ ٢ / ٣٩٩) .

أنظر صحيح ابن حبان (١ / ٢٤٦ ، ٣٦٠ ، ١٦٣) .

(٤) من (د) ، وفي بقية النسخ : من ذلك من جملة .

(٥) سقطت من (ب) .

قد يخفى على الحافظ بعض العلل فى الحديث فيحكم عليه بالصحة بمقتضى ما ظهر له و يطلع عليها غيره فيرد بها الخبر ، و للحاذق الناقد بعدهما الترجيح بين كلاميهما بميزان [1] العدل ، و العمل بما يقتضيه الانصاف و يعود [2] الحال (الى النظر) [3] ، و التفتيش الذى يحاول (ابن الصلاح) [4] سد بابه " [5]

(قلت) : ــ ابن الصلاح لم يسد بان التضعيف و النظر فى العلل بدليل ما ذكره فى المستدرك من رد ما ظهر فيه علة توجب رده ، فالملازمة الثانية ممنوعة ثم قال الحافظ : ــ " و العجب منه كيف يدعي [6] تعميم الخلل فى جميع الأسانيد المتأخرة ثم يقبل تصحيح المتقدم و ذلك التصحيح انما يتصل للمتأخر بالاسناد [7] الذي يدعي فيه الخلل ، فان كان ذلك الخلل ماثما من الحكم بصحة الاسناد فهو مانع من الحكم بقبول ذلك التصحيح و ان كان لا يؤثر في مثل ذلك لشهرة الكتاب ، كما يرشد اليه كلامه فذلك [8] لا يؤثر فى الاسناد المعين الذى يتصل به رواية [9] ذلك الكتاب إلى مؤلفه ، و ينحصر النظر فى اسناد ذلك المصنف منه مصاعدا !! " [10]

---

(١) من الأصل ، وفي النسخ : غير أن ، و هو تحريف .

(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : وتعدد ، وفى (ب) : تعدد بغير واو .

(٣) سقطت من (ب) .

(٤) وفي الأصل : المصنف .

(٥) نكت ابن حجر (ص ٥٩ ، ص ٦٠) .

(٦) وفي (د) : تدعى .

(٧) وفي (ب) : بالأسانيد .

(٨) وفي (د) : فكذلك .

(٩) وفي (جـ) : رواته .

(١٠) ذكرها في النكت الصغرى (ص ٦١) بالمعنى .

(قلت) : ـ ان أراد التصحيح المنصوص في كتاب قتواتر الكتاب و شهرته تغني عن [1] النظر في إسناده ، وليس مراد ابن الصلاح بالنظر في اسناد الخبر [2] الذي منا إليه ، بل الذي منه إلى الصحابي ، فافترقا وإن أراد التصحيح المنقول بالاسناد غير المدون في كتاب ، فقد تقدم في كلام العراقي أن مقتضى كلام ابن الصلاح عدم اعتماده كما لا يعتمد الاسناد في تصحيح الحديث ، وقدمت الفرق بينهما ، ثم قال الحافظ : ـ " وفي الجملة ما استدل به ابن الصلاح من كون الأسانيد ما منها [3] إلا وفيه من لم يبلغ درجة الضبط المشترطة [4] في الصحيح ، إن أراد أن جميع الاسناد [5] كذلك فهو ممنوع لأن من جملته من يكون من رجال الصحيح ، وقل أن يخلو اسناد عن ذلك ، وإن أراد أن بعض الاسناد كذلك فمسلم ، لكن لا ينهض دليلا على التعذر إلا في خبر ينفرد بروايته من وصف بذلك ، أما الكتاب المشهور الغني [6] بشهرته عن اعتبار الاسناد منا إلى مصنفه ، كالمسانيد والسنن مما لا يحتاج في صحة نسبتها إلى مؤلفيها إلى اعتبار اسناد معين ، فإن الصنف منهم إذا روى حديثاً ولم يعلله ووجدت الشرائط فيه مجموعة ، ولم يطلع المحدث المتقن [المطلع فيه على علة ، ما المانع من الحكم بصحته وان لم ينص على صحته أحد من المتقدمين] [7]

---

(١) سقطت من (ب) .

(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : الجزء .

(٣) وفي (د) : منا .

(٤) وفي (د) : المشترط .

(٥) وفي (د) : الأسانيد .

(٦) وفي (ب) ، (جـ) : يعني ، وفي (أ) : غني بشهرته ، وما أثبته من (د) .

(٧) من (د) ، وقد سقطت من بقية النسخ .

ولا سيما وأكثر [1] ما يوجد من هذا القبيل ما رواه رواة الصحيح ، هذا لا ينازع فيه من له ذوق من هذا الفن ، وقد يقوي ما ذهب إليه ابن الصلاح بوجه آخر ، وهو ضعف نظر المتأخرين بالنسبة إلى المتقدمين ، ثم قال [2] الحافظ (وكان ابن الصلاح [3] إنما اختار ما اختاره من ذلك بطريق نظري ، وهو أن المستدرك للحاكم كتاب كبير جداً يصفو له منه صحيح كثير زائد على ما في الصحيحين على ما ذكره هو في موضع آخر ، وهو مع حرصه على جمع الصحيح الزائد على الصحيحين واسع الحفظ كثير الاطلاع غزير [4] الرواية ، فيبعد [5] كل البعد أن يوجد حديث بشرط الصحة لم يخرجه في مستدركه ، وهذا في الظاهر مقبول إلا أنه لا يحسن التعبير عنه بالتعذر ، ثم الاستدلال على صحة دعوى التعذر بدخول الخلل في رجال الاسناد ، فقد بينا أن الخلل إذا تحقق إنما هو فيما بيننا وبين المصنفين أما من المصنفين فصاعداً فلا) [6] انتهى . " [7]

(قلت) : ـ فقد حصل من مجموع ما ذكره المصنف [8] ثم ابن جماعة ثم الحافظ عدة أمور يصلح : ـ أن يركب منها علة للمنع وهو الأقوى ، لأن الاسناد

---

(١) سقطت الواو من (ب) .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) وفي الأصل : المصنف .

(٤) من (د) ، وفي بقية النسخ : عزيز ، وهو تصحيف .

(٥) وفي (ب) : فبعد

(٦) ما بين القوسين موجود بلفظه ـ مع شيء يسير من التغيير ـ في الأصل لابن حجر (١ / ٢٧١ ـ ٢٧٢) .

(٧) انظر نكت ابن حجر (١/ ٢٧١ ـ ٢٧٢)

(٨) وفي (د) : ما ذكره ابن الصلاح .

فتتبين شروط الصحة في الظاهر ولا يحكم بصحة المتن لشذوذ أو علة ، وإدراك الشذوذ والعلة كان عسراً على كثير من المتقدمين ، ويخفى على كثير من الحفاظ المعتبرين فما ظنك بالمتأخرين ، ومن طالع أخبار الحفاظ وتعليلهم للأخبار عرف ذلك ، وسيأتي في غضون هذا الكتاب من ذلك جملة صالحة ، (وكثيراً ما يكون الحديث ضعيفاً أو واهياً والاسناد صحيح مركب عليه ، كما أخرج ابن عساكر في تاريخه من طريق علي بن فارس [ثنا مكي بن بندار (١) ، حدثنا حسن بن عبد الواحد القزويني (٢) حدثنا هشام (٣) بن عمار] (٤) ، حدثنا مالك ، عن الزهري ، عن أنس (رضي الله تعالى عنه) (٥) مرفوعاً " خُلِقَ الوَرْدُ الأَحْمَرُ مِنْ عَرَقِ جِبْرِيلَ لَيْلَةَ المِعْرَاجِ ، وَخُلِقَ الوَرْدُ الأَبْيَضُ مِنْ عَرَقِي ، وَخُلِقَ الوَرْدُ الأَصْفَرُ مِنْ عَرَقِ البُرَاقِ " (٦) قال ابن عساكر : ـ هذا حديث موضوع ، وضعه من

---

(١) مكي بن بندار الزنجاني : اتهمه الدارقطني بوضع الحديث .
أنظر الميزان (٤ / ١٧٩) ، واللسان (٦ / ٨٧) ، وتنزيه الشريعة (١ / ١١٩) .

(٢) الحسن بن عبد الواحد القزويني ، وهو غير معروف ، روى عنه مكي بن بندار وغيره . أنظر الميزان (١/٥٠٢) ، واللسان (٢ / ٢١٩) .

(٣) (خ أ) هشام بن عمار بن نصير ـ بنون مصغر ـ السلمي الدمشقي الخطيب ، صدوق ، مقرئ ، كبر فصار يتلقن ، فحديثه القديم أصح ، مات سنة (٢٤٥هـ)
أنظر التقريب (ص ٣٦٤) ، وتذكرة الحفاظ (٢/٤٥١) ، وغاية النهاية في طبقات القراء (٢ / ٣٥٤) .

(٤) من التدريب ، وقد سقطت من النسخ .

(٥) سقطت من (د) .

(٦) رواه ابن الجوزي في الموضوعات (٣/٦٢) ، وذكره السيوطي في اللآلئ المصنوعة (٢/٢٧٦) ، وقال : باطل ، المتهم به المقدشي ، والقاري في الموضوعات الصغرى (ص ٧٠) ، ونقل عن النووي قال : لا يصح ، وقال ابن حجر وغيره : موضوع ، ونسب ابن حجر كلام ابن عساكر إلى أبي النجيب الأرموي كما في لسان الميزان (٢ / ٢١٩) ، وكذلك حكم الذهبي على الحديث بالكذب كما في الميزان (١/٥٠٢)

لا علم له ، وركه على هذا الاسناد الصحيح)،[1] وبقي فوائد لم أر من تعرض لها .

(الأولى) : ــ عندي أنَّ الأحوط في ذلك إذا وقع للمحدث أن يرتكب أحد أمرين : ــ إما أن يقتصر على الحكم للاسناد ، ولا يحكم للمتن ، فيقول : هذا اسناد صحيح ، أو حديث صحيح الاسناد ، ولا أعلم له علة ، أو لا يحضرني له علة ، أو رجال اسناده رجال الصحيح ، أو نحو ذلك مما لا تعرض فيه للجزم بصحة المتن [2] . وإما أن يحكم للمتن بالحسن فقط ، اقتصارا على المرتبة الدنيا ، ولا يضره ذلك ، فإنه إن كان غير صحيح فقد تحرز [3] عن [4] الوصف بالصحة ، والضعيف قد يكون من قسم الحسن وإن كان صحيحاً فالحسن نوع من الصحيح فلم يخرج منه ، ورأيت من المتأخرين من يعبر بقوله : (صحيح إن شاء الله [تعالى] [5]

(الثانية) : ــ الذي عندي أنَّ ابن الصلاح لم يمنع إلا التصحيح المطلق وهو الحكم بأن [6] الحديث صحيح لذاته ، أما الصحيح لغيره فالظاهر جواز الحكم به ، فإذا وجد المحدث حديثاً حكم من تقدم بحسنه ثم وقف له على طريق آخر

---

(١) ذكره المصنف في تدريبه (١/١٤٨) ، وانظر تهذيب تاريخ ابن عساكر (٤/١٨٣) ، وقوله : (وركه على هذا الاسناد الصحيح) : أي هشام بن عمار فمن بعده إلى الرسول ، وإلا فبقية السند فوق هشام فيهم ما ذكرت من الكلام . (٢)

(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : يحرز .

(٣) من (ب) ، وفي بقية النسخ : من .

(٤) ن (د) ، وقد سقطت من بقية النسخ .

(٥) من (د) ، وفي بقية النسخ : بهذا .

أو طرق ترقية[1] من حيث الصفة إلى الصحة ، جاز له أن يحكم بذلك[2] ولم أر من نبه عليه .

(الثالثة) : ـ قول ابن الصلاح : ـ (فإنا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته)[3] (يقتضي جواز الحكم بصحته)[4] على غير وجه الجزم فإنه لم يمنع إلا الجزم ، ولغير الجزم صورتان : ـ أن يحكم به[5] على الظن وعلى التردد فتأمله ، وعلى هذا فيزاد في أقسام الصحيح صحيح محتمل ، وصحيح مشكوك فيه .

(الرابعة) : ـ قوله : ـ (فقد تمذر في هذه[6] الأعصار[7] الاستقلال بادراك الصحيح)[8] صريح فيما قدمته عند كلامه على المستدرك من أنه انما منع التصحيح استقلالاً ، أما النظر فيما صححه إمام متقدم كالحاكم ثم موافقته على

---

(١) سقطت من (ب) .

(٢) أما الحافظ ابن حجر فقد جوّز مطلقاً " التصحيح " بشروط كما تقدم قريباً .

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص ٧٩) .

(٤) سقطت من (ب) .

(٥) سقطت من (ب) .

(٦) من (د) ، وفي (أ) ، (جـ) : هذا ، وسقطت من (ب) .

(٧) يرى الشيخ عبد الله بن الصديق الغماري أنّ التصحيح ينتهي على رأي ابن الصلاح في منتصف القرن الخامس تقريباً ، أي في زمن البيهقي ، وأبي نعيم ، وابن مندة .
أنظر حاشية الأجوبة الفاضلة (ص ١٤٩ ، ص ١٥٠) .

(٨) مقدمة ابن الصلاح (ص ٨٩) .

التصحيح فلا يمنع [1] لأن ذلك الحكم ليس على وجه الاستقلال بل على وجه التقرير فافهمه ،

(الخامسة) : ـ لم يتعرض جميع [2] من اختصر ابن الصلاح و من نكت عليه كالنووي [3] وابن جماعة [4] و البلقيني [5] والعراقي [6] والزركشي [7] وابن حجر [8] إلا للتصحيح فقط ، و سكتوا عن التحسين وقد سوّى ابن الصلاح

---

(١) وفي (د) : فلا تمنع ،

(٢) هؤلاء الذين سيذكرهم المصنف هم بعض من اختصر و نكت ، و بقيتهم تقدم ذكرهم (ص ١٩٧ ـ ٢٠٨)

(٣) اختصره في (الارشاد) وفي مختصره (التقريب) ،
أنظر ترجمة الامام النووي ـ للسخاوي (ص ١٢) ، والرسالة المستطرفة (ص ٢١٥) ،

(٤) أختصره في كتابه (المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي) ، و شرحه سبطه محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز الكناني في كتاب سماه : (المنهج السوي في شرح المنهل الروي) ،
أنظر الرسالة المستطرفة (ص ٢١٤) ، و هدية العارفين (٢ / ١٤٨) ، وقد طبع الكتاب بتحقيق محي الدين عبد الرحمان رمضان ضمن مجلة معهد المخطوطات (مايو ـ آيار / ١٩٧٥) القسم الأول : المجلد ٢١ (ص ٢٩ ـ ١١٦) ، والقسم الثاني : الجزء الثاني (١٩٦ ـ ٢٥٥)

(٥) نكت على الكتاب سماها (محاسن الاصطلاح)
أنظر الضوء اللامع (٦/ ٨٥) ، وايضاح المكنون (١/ ٢٧٩) ، وقد طبع الكتاب بتحقيق د ، عائشة عبد الرحمن بحاشية مقدمة ابن الصلاح ،

(٦) نكت على المقدمة سماها (التقييد والايضاح) ،
أنظر الأنساب (٥/ ١٢١) ، والرسالة المستطرفة (ص ١١٨) ،

(٧) له نكت على المقدمة اشتهرت باسم (نكت الزركشي) أنظر الدرر الكامنة (٤/ ١٨) وأطلق عليها بأنها شرح على المقدمة ، يقوم بتحقيق قطعة منها زميل الطلب الأخ زين العابدين بلفريج ، أحد طلبة الجامعة الاسلامية بالدراسات العليا بها ، قسم السنة وقد نوقش و نال الماجستير بتقدير ممتاز ،

بينهما حيث قال في (آخر كلامه / : ــ " فآل الأمر اذن في)[1] معرفة الصحيح والحسن ، الى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث "[2] ، وعندي أن يقال : ــ من جوز الصحيح فالتحسين أولى ، ومن منع فيحتمل أن يجوزه ، وقد حسن جماعة أحاديث صرّح الحافظ بتصنيفها ، فحسن المزي حديث[3] " طلب العلم فريضة "[4] مع تصريح الحفاظ بتضعيفه[5] ، وحسن السلفي[6] حديث " من حفظ على أمتي أربعين حديثا "[7] مع اتفاق الحفاظ على تضعيفه[8] ، كما سيأتي بسطه في نوع الحسن[9] ، ولا شك أن شروط

ــ تابع ــ ص ٩١١/ (٨)

(٨) له كتابان نكت فيهما على المقدمة : الكبرى وهي : الافصاح ، والصغرى (وهي التي حققت) ، وقد تقدم ذكرهما .

أنظر مختصر الجواهر والدرر (ق ٧٤ / ب) ، وكشف الظنون (٢/ ١٦٢) ، وقد حققه شيخنا الدكتور : ربيع بن هادي المدخلي في أطروحته للدكتوراه (أي النكت الصغرى) .

(١) سقطت من (ب) .

(٢) المقدمة (ص ٨٩) .

(٣) سقطت من (ب) .

(٤) وعبارة المزي قال : " انّ طرقه تبلغ رتبة الحسن " ذكره السخاوي في المقاصد الحسنة نقلا عنه (ص ٢٧٦) ، وعزاه اليه المجلوني في كشف الخفاء نقلا عن (الدرر) ، ولم يتبين لي مراده من قوله في (الدرر) أنظر كشف الخفاء (٢ / ٤٤) .

(٥) ممن ضعفه من الحفاظ أحمد والبيهقي واسحاق بن راهوية وأبو علي النيسابوري .

أنظر المغني عن حمل الأسفار للعراقي (١ / ٣) والمقاصد الحسنة (ص ٢٧٦) ، وتنزيه الشريعة (١ / ٢٥٨) ، والعلل المتناهية (١ / ٥٤ ــ ٦٦) ، وكشف الخفاء (٢ / ٤٤) .

(قلت) الحديث رواه ابن ماجه (المقدمة ــ باب فضل العلماء والحث

.....

على طلب العلم فريضة ـ ١ / ٨١) ، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (باب قوله صلى الله عليه و سلم طلب العلم فريضة ـ ١ / ٩٨) ، والطبراني في الصغير (١/٩٨) ، والخطيب في تاريخ بغداد (١/٤٠١) ، وأبي نعيم في أخبار أصبهان (٢/٥٧) ، وابن الجوزي في العلل المتناهية (١/٥٤ ـ ٦٦) وخلق غيرهم .

من حديث أنس ، وابن عمر ، وعلي وغيرهم .

وقد جمع طرق الحديث وتكلم عليه أبو الفيض أحمد بن الصديق الغماري في كتابه : ـ (المسهم في طرق حديث طلب العلم فريضة على كل مسلم) ورجح صحة الحديث ، وقال العراقي : " قد صحح بعض الأئمة بعض طرقه " .

وقال السخاوي : ـ بعد أن ذكر تخريج ابن شاهين له في الأفراد ـ : ـ " ورجاله ثقات ، بل يروى عن نحو عشرين تابعيا عن أنس" .

وصححه السيوطي ، وقال المناوي : " هو صحيح لغيره " ، وصححه الألباني أيضا ، وهو الذي اختاره .

أنظر المقاصد الحسنة (ص ٢٧٥) ، وكشف الخفاء (٢/٤٣) ، وفيض القدير (٤/٢٦٦) ، والسراج المنير (٢/٤١٧) ، وصحيح الجامع (٣/١٠) .

(٦) أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني الجرواني بفتح الجيم وسكون الراء ، وقيل غير ذلك ، وجرواني من محال أصبهان ، وسلفة لقب لجده أحمد ، ومعناه الفليظ الشفة ، الحافظ العلامة ، توفي سنة (٥٧٦ هـ) .

أنظر تذكرة الحفاظ (٤ / ١٢٩٨) ، والأنساب (٣/٢٥٥) ، وطبقات الشافعية للسبكي (٤ / ٤٣) .

(٧) في أربعينه ، ونص كلامه عن الحديث : ـ " انه روي عن طرق وقووا بها ، وركنوا اليها ، وعرفوا صحتها ، وعولوا عليها "

وقد أجاب عنه الحافظ المنذري بقوله " بأنه يمكن أن يكون سلك في ذلك مسلك من رأى أن الأحاديث الضعيفة اذا انضم بعضها لبعض أحدثت قوة قلت : وان يكن السلفي رحمه الله قد رأى ذلك ، فطرق الحديث هذا مما لا يقوى بعضها بعضا كما تقدم قريبا . أنظر كشف الخفاء (٢/٢٤٦) .

.....

---

(٨) حديث (من حفظ على أمتى) روى بألفاظ مختلفة منها : ــ " من حفظ على أمتى أربعين حديثا ينتفعون بها بعثه الله يوم القيامة فقيها عالما " ، وبلفظ : ــ " من حفظ على أمتى أربعين حديثا ينفعهم والله عز وجل بها قيل له : أدخل من أى أبواب الجنة شئت " .
رواه أبو نعيم فى الحلية (٤ / ١٨٩) ، وابن الجوزى فى العلل المتناهية (١ / ١١١ ــ ١٢٢) عن ابن مسعود ، وعلى ، ومعاذ بن جبل وغيرهم .
قال ابن حجر : جمعت طرقه فى جزء ليس فيها طريق تسلم من علة قادحة ، وقال أحمد : هذا متن مشهور ، وليس له اسناد صحيح ، وقال النووى : طرقه كلها ضعيفة ، وليس بثابت .
(قلت) ولاختلاف طرقه فمنها ما فيه (كذاب) ، ومنها ما فيه (ضعيف) ، حكم بعض الحفاظ عليه بالوضع ، وحكم بعضهم عليه (بالضعف) .
أنظر : ــ تذكرة الموضوعات للمقدسى (ص ١١٥) ، والمقاصد الحسنة (ص ٤١١) ، وتمييز الطيب من الخبيث (ص ١٦١) ، وضعيف الجامع للألبانى (٦ / ١٩٢) .

(٩) أنظر (ص ٢٠٠٩) .

الحسن أخف ، وعلل الصحيح أخفى ، فالحكم بالحسن أسهل من الحكم بالصحة فلذلك أقول بجوازه دونها .

(السادسة) : ــ لم يبين ضابط العصر الذي يمتنع فيه التصحيح فيحتمل أن يريد من زمنه فما بعد ويشير إليه قوله (فإنا لا نتجاسر) (١) ، ويحتمل أن يريد [قبل] (٢) ذلك أيضا ويشير إليه بقوله (هذه الأعصار) (٣) ، ويحتمل أن يريد من آخر من صنف كتاب صحيح فيه لقوله (فآل الأمر) (٤) إلى آخره فيكون من بعد البيهقي ، ولم يتحرر لي في ذلك شيء . (٥)

(السابعة) : ــ تبع ابن الصلاح هنا الجزم [بالحكم] (٦) بالصحة والحسن ومنع فيما سيأتي ــ ووافقه عليه النووي وغيره ــ الجزم بالحكم بالضعف اعتماداً على الاسناد لاحتمال أن يكون له اسناد صحيح غيره ، فالحاصل أن ابن الصلاح سد على أهل هذه الأزمان أبواب التصحيح والتحسين والتضعيف لضعف أهليتهم (٧) ، ونعما فعل (٨) ولا شك أن الحكم بالوضع أولى بالمنع قطعا إلا حيث لا يخفى كالأحاديث الطوال الركيكة التي وضعها

---

(١) المقدمة (ص ٨٩) .

(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : مثل .

(٣) المقدمة (ص ٨٩) .

(٤) المقدمة (ص ٨٩) .

(٥) رجح الصنعاني في توضيح الأفكار (١ / ١٢٠) أن مراد ابن الصلاح هو عصره فما بعده ، قال : ــ " المسألة خلافية في عصر ابن الصلاح وبعده .. "

(٦) من (د) .

(٧) أنظر المقدمة (ص ٢١٦) ، والارشاد (ق ٣٠/أ) ، وتبعهما العراقي ، فقال في ألفيته :

وإن تجد متنا ضعيف السند ... فقل ضعيف أي بهذا فاقصد
ولا تضعف مطلقا بنا على ... طريق إذ لعل جاء

إلا أنه رجح الاطلاق في الحكم بالضعف من امام حافظ من أئمة الحديث فقال : ـ

..... بل يقف ... ذاك على حكم إمام يصف
بيان ضعفه فإن أطلقه ... فالشيخ فيما بعد قد حققه

وتبعه السخاوي في هذا فقال : ـ " ... فإذا بلغ الحافظ المتأهل الجهد ، وبذل الوسع في التفتيش على ذلك المتن من مظانه ، فلم يجده إلا من تلك الطريق الضعيفة ، ساغ له الحكم بالضعف بناء على غلبة الظن " .

أنظر فتح المغيث (ص ٢٨٢ ، ص ٢٨٣) .

(٨) أرى أن العمدة في التصحيح والتحسين والتضعيف في الأزمنة المتأخرة ، هو الرجوع أولا إلى أحكام الحفاظ المتقدمين في الحكم على الحديث ، وتتبع مخارج الحديث التي بها صححوا أو حسنوا أو ضعفوا ، فإن وجد في الأزمنة المتأخرة مصادر بها مخارج للحديث غير ما ذكره المتقدمون من الحفاظ ، فحينئذ يتأكد من دقة وسلامة حكم أولئك الحفاظ على الحديث ، فلربما حكموا على أحاديث من طرق معينة بأحد الأحكام الثلاثة ، ووقف على طرق أخرى من مصادر لم يقفوا عليها فالاعتماد حينئذ على الدليل والبرهان ، وما ظهر من الطرق الأخرى للحديث .

وأما إذا ذكروا طرقاً للحديث ومصادر لم يوقف عليها ، فإنه يتوقف عند حكم أولئك الحفاظ على الحديث .

واذا لم يوجد حكم حافظ من المتقدمين على حديث ما فانه يستوفى تخريج الحديث من جميع المصادر المتوفرة ، ثم تدرس الطرق ، ويحكم على الحديث بما يتفق وقواعد علم مصطلح الحديث .

القصاص أو ما منه مخالفة للعقل أو الاجماع [1] ، وقد رأيت في كتاب الموضوعات [2] لابن أبي الدنيا حديثاً مرسلاً لا بأس بسنده لو سئلت عنه قبل الوقوف عليه [3] لبادرت إلى انكاره ، فليحذر العالم من المسارعة إلى إنكار ما لا يعلم وسيأتي بسط هذه المسئلة في محلها ، وأما الحكم بالتواتر أو الشهرة فلا يمتنع اذا وجدت الطرق المعتبرة في ذلك ، وينبغي التوقف عن الحكم بالفردية والغرابة لاحتمال طريق آخر لم يقف عليه [وعن الفردية أكثر] [4] لضيق شرطها ..

٦٥ ـ (ما ساهل البستي في كتابه ...

(١) بل شرطه خف وقد وفى به) [5]

---

(١) لمعرفة امارات الأحاديث الموضوعة أنظر كتاب المنار المنيف (ص ٤٣ ، ص ٤٤) ، وكتاب تنزيه الشريعة (١ / ٥ ـ ٨) ،

(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : المنافات ، وهو تصحيف .

(٣) سقطت من (ب) .

(٤) من (د) ، وفي بقية النسخ : ومن العزة لضيق شرطها .

(٥) بياض في (د) .

الشرح التفصيلي : ـ

٦٥ ـ (ما ساهل) " أي : لم يتساهل في التصحيح الحافظ أبو حاتم " (البستي في كتابه) المعروف بالأنواع والتقاسيم ، " خلافاً لمن حكم بأنه متساهل يقرب من الحاكم فإنه ليس بصحيح "

(بل) " غايته أنه يسمى الحسن صحيحاً ، وهو اصطلاح له ، و "

(شرطه) "" أي : البستي في الصحة "

(خفّ) أي نزل عن الشروط التي للصحيح .

(و) الحال أنه مع ذلك .

(قد وفى) بالتخفيف ، والتثقيل لغة فيه ، فلم يخرج عن شرطه ، ولم يخل بما التزم .

(به) " ولم يوف الحاكم بما التزمه "

أنظر استقصاء الأثر (ق ٣٣ / أ ، ب) ، ومنهج ذوي النظر (ص ٢٦)

لما ذكر ابن الصلاح تساهل الحاكم قال : ــ " ويقاربه في حكمه صحيح أبي حاتم بن حبان البستي " [١] قال العراقي : ــ " وقد فهم بعض المتأخرين من كلامه ترجيح كتاب الحاكم على كتاب ابن حبان (فاعترض على كلامه هذا بأن قال : أما صحيح ابن حبان) [٢] فمن عرف شرطه واعتبر كلامه عرف سموه على كتاب الحاكم // ، قال [٣] : وما فهمه هذا المعترض [من كلام المصنف] [٤] ليس بصحيح فإنما [٥] أراد (ابن الصلاح) [٦] أن يقاربه في التساهل ، فالحاكم أشد تساهلاً منه وهو كذلك " [٧] انتهى .

وممن مشى على الاعتراض الزركشي فقال في نكته : ــ " ليس كما قال (ابن الصلاح) [٨] ، بل صحيح ابن حبان أصح (من المستدرك) [٩] بكثير فقد قال في خطبة كتابه : (إنا لم نحتج فيه الا بحديث [اجتمع] [١٠] (فيه) [١١] ، في كل

---

(١) المقدمة (ص ٩٤) .

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) أي العراقي رحمه الله .

(٤) من الأصل ، وقد سقطت من النسخ .

(٥) وفي الأصل : وإنما .

(٦) زيادة من السيوطي على ما في الأصل .

(٧) التقييد والايضاح (ص ٣٠ ، ص ٣١) .

(٨) اضافة من السيوطي ، وليست في الأصل .

(٩) من المصنف .

(١٠) من (د) ، وفي بقية النسخ : احتج .

(١١) ليست موجودة في خطبة الصحيح .

شيخ من رواته خمسة أشياء : ـ [١] العدالة ، [٢] والصدق [٣] (١)
والعقل بما (٢) يحدث ، [٤] والعلم بما يخل مما يروي ، [٥] والخلو
من التدليس (٣) ، فكل من أجتمع فيه هذه الخصال الخمس احتججنا بحديثه ،
وكل من تعرى عن خصلة منها لم نحتج به (٤) إلى أن يقال (٥) : ولعلنا قد
كتبنا عن أكثر من ألفي (٦) شيخ (٧) من أسفيجاب (٨) الى الاسكندرية (٩) ،
ولم [نرو] (١٠) في كتابنا هذا إلا عن مائة وخمسين شيخاً أو أقل أو أكثر
[ولعل] (١١) معول كتابنا هذا على نحو من عشرين شيخاً ممن أدركنا السنن
عليهم ، قال (١٢) : ـ (وممن اختلف فيه) (١٣) كسماك بن حرب ، وداود
بن أبي هند ، ومحمد بن اسحاق بن يسار ، وحماد بن سلمة ، وأبي بكر
بن عياش (١٤) ، وأضرابهم فمن صح عندي بالاعتبار أنه ثقة احتججت به

---

(١) من (د) ، ومن الأصل ، وفي بقية النسخ قدم الصدق على العدالة .

(٢) من (د) ، ومن الأصل ، وفي بقية النسخ : لما .

(٣) ذكرها الزركشي في نكته باختصار وتصرف ، وإلا فان لفظها في خطبة ابن حبان في صحيحه بهذا النص :ـ
" (الأول) : العدالة في الدين بالستر الجميل ، (الثاني) : الصدق في الحديث بالشهرة فيه ، (الثالث) : العقل بما يحدث من الحديث ، (الرابع) : العلم بما يميل من معاني ما يروي ، (الخامس) المتحري خبرة عن التدليس ... " (١ / ٨١) .

(٤) مقبول الرواية عند جمهور المحدثين : هو العدل الضابط وهو المسلم ، العاقل ، البالغ ، السالم من أسباب الفسق وخوارم المروءة ، وأن يكون مع ذلك متيقظاً غير مغفل حافظاً إن حدث من حفظه ، فاهماً إن حدث على المعنى .
أنظر اختصار علوم الحديث (ص ٩٢) ، والتبصرة والتذكرة (١/ ٢٩٢) ، وفتح المغيث (ص ٢٨٥) .

.....

(٥) يعني ابن حبان .

(٦) من الأصل ، وفي النسخ : ألف .

(٧) قال الذهبي بعد أن نقل هذا القول عن ابن حبان : ـ " كذا فلتكن الهمم ، هذا مع ما كان عليه من الفقه والعربية والفضائل الباهرة ، وكثرة التصانيف .

أنظر سير أعلام النبلاء . (١٦/ ٩٤) .

(٨) اسفيجاب : بالفتح ثم السكون ، وكسر الفاء ، وياء ساكنه ، وجيم ، وألف ، وباء موحدة ، اسم بلدة كبيرة في حدود تركستان ، وقد تغير اسمها بعد الغزو المغولي ، (الى سيرام) ، وتقع اليوم في جنوب غرب الاتحاد السوفيتي .

أنظر معجم البلدان (٩/ ١٧٩) ، وبلدان الخلافة الشرقية (ص ٥٢٧)

(٩) بلدة مشهورة بمصر ، أنظر : معجم البلدان (١ / ١٨٣) .

(١٠) وفي (أ) ، (جـ) : ترد .

(١١) من (د) .

(١٢) يعني ابن حبان .

(١٣) ولفظ ابن حبان : " واحتج بمشايخ قد قدح فيهم بعض أئمتنا مثل سماك .. "

(١٤) (ع) أبو بكر بن عياش ـ بتحتانية ومعجمة ـ ابن سالم الاسدي ، الكوفي المقرئ ، الحافظ ، ثقة عابد ، الا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح ، مات سنة (١٩٤ هـ) .

أنظر التقريب (ص ٢٩٦) ، وترتيب ثقات العجلي (ق ٤٥ / ب) ، وتهذيب التهذيب (١٢ / ٣٤) .

ولم أعرج على قول [1] من قدح فيه ، ومن صح عندي [2] أنه غير عدل لم احتج به ، وإن وثقه بعض أئمتنا ، قال : — وأما زيادات [3] الألفاظ في الروايات فلا يقبل [4] شيئاً منها إلا عن من كان الغالب عليه الفقه [5] ، لأن أصحاب الحديث يغلب [6] عليهم حفظ الأسانيد دون المتون ، والفقهاء الغالب عليهم حفظ المتون وأحكامها [7] وأداؤها بالمعنى دون الأسانيد ، فإذا رفع محدث خبراً وكان الغالب عليه [8] الفقه لم أقبل رفعه ، إلا من كتابه لأنه لا يعلم المسند من المرسل ولا الموقوف من المنقطع) [9] انتهى . [10]

قال الزركشي : — وبه يعرف [11] أن شرطه أعلى من شرط الحاكم [12]

وقال ابن حجر : — ما (ذكر من) [13] تساهل ابن حبان ليس بصحيح فإن غايته أنه يسمي الحسن صحيحاً فإن كانت نسبته إلى التساهل باعتبار وجدان

---

(١) سقطت من (ب) .

(٢) في خطبة ابن حبان بعد قول عندي : " .. بالدلائل النيرة والاعتبار الواضح على سبيل الدين ... "

(٣) ونص ابن حبان : " زيادة "

(٤) وفي (ب) : تقبل ، وفي (د) : نقبل ، وفي الأصل : فإنا لا نقبل .

(٥) من الأصل ، وفي بعض النسخ كأن رسمها هكذا : الفقة .

(٦) وفي الأصل : الغالب .

(٧) وفي (أ) : أو أحكامها .

(٨) وفي الأصل : عليهم .

(٩) صحيح ابن حبان (١ / ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٧) .

(١٠) أنظر : نكت الزركشي (ق ٣٠ / أ) .

(١١) وفي (ب) : نعرف .

(١٢) نكت الزركشي (ق ٣٠ / أ ، ب) .

(١٣) سقطت من (ب) .

الحسن في كتابه فهي مشاحة في الاصطلاح ، وإن كانت باعتبار خفة شروطه فإنه يخرج في الصحيح ما كان راويه ثقة غير مدلس سمع من شيخه و سمع منه الآخذ عنه ، و لا يكون هناك إرسال و لا انقطاع ، وإذا لم يكن في الراوي جرح و لا تعديل وكان كل من شيخه و الراوي عنه ثقة و لم يأت بحديث منكر فهو عنده ثقة ، وفي كتاب الثقات له كثير ممن (١) هذه حاله ، و لأجل هذا [ربما](٢) اعترض عليه في جعلهم ثقات من لا يعرف حاله و لا اعتراض عليه فانه لا مشاحة في ذلك (٣) ، و هذا دون شرط الحاكم حيث شرط أن يخرج عن رواة خرج لمثلهم الشيخان في الصحيح ، فالحاصل أن ابن حبان وفى بالتزام شروطه و لم يوف الحاكم " انتهى (٤)

وقد أشرت إلى ذلك من زيادتي (٥) ، وقال ابن السمعاني في القواطع : ـ قد صنف أبو حاتم بن حبان كتاباً سماه صحيحاً و جمع فيه كثيراً (٦) و ليس

---

(١) وفي (د) : من .

(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : و ربما بزيادة واو .

(٣) قلت : يبقى الاعتراض قائماً من ناحية تعديله و توثيقه لمن روى عنه ثقة و روى عن ثقة فهو عند أكثر المحدثين مجهول عين .
أنظر فتح المغيث (ص ٢١٦) .

(٤) لم أقف على هذا النص في نكت ابن حجر ، و لا في النزهة !!
وكلامه هذا نقله السيوطي في التدريب (١ / ١٠٨) و لم ينسبه لابن حجر بل صدره بقوله : (قيل) ، و هنا كما ترى عزاه لابن حجر ، و هذا مما تميز به أسلوب السيوطي في هذا الكتاب و هو ذكر ما قد يهمه في التدريب فتأمل .

(٥) و هو قوله : ـ ... بل شرطه خف وقد وفى به ، و هو مما زاده على العراقي في ألفيته حيث اكتفى العراقي فيما يتعلق بتصحيح ابن حبان بقوله : ..... والبستي يدانى الحاكما .
أنظر ألفية العراقي (ص ١٧٠) .

(٦) وفي (د) : الكثير

في الصحة و اثبت مثل هذه الكتب . (١)

(فائدة) : ـ صحيح ابن حبان ترتيبه مخترع ليس على الأبواب و لا على المسانيد و لهذا سماه (التقاسيم والأنواع) (٢) ، وسببه (٣) أنه كان

---

(١) وقال الذهبي : ـ " في تقاسيمه من الأقوال ، والتأويلات البعيدة ، والأحاديث المنكرة ، عجائب "
أنظر سير أعلام النبلاء (١٦ / ٩٧) .

(٢) أنظر طبقات الشافعية للسبكي (٢ / ١٤١) ، وسير أعلام النبلاء (١٦ / ٩٤) .

(٣) هذا التعليل من الحافظ السيوطي لتقسيم ابن حبان كتابه " الصحيح " فيه نظر !! فما كان السبب لهذا التقسيم من ابن حبان معرفته بعلم الكلام و النجوم والفلسفة ، وإنما تأثره بالقرآن ، وبعلوم الاسلام هو الذي دفعه إلى أن يرتب هذا الترتيب ، ويقسم هذا التقسيم لأحاديث صحيحة ، وقد صرح هو نفسه بذلك في مقدمة صحيحه حيث قال : ـ " .. ولأنّ قصدنا في نظم السنن حذو تأليف القرآن ، لأنّ القرآن ألف أجزاء ، فجعلنا السنن أقساما بازاء أجزاء القرآن ، ولما كانت الأجزاء من القرآن كل جزء منها يشتمل على سور ، جعلنا كل قسم من أقسام السنن يشتمل على أنواع ، فأنواع السنن بازاء سور القرآن ، ولما كان كل سورة من القرآن تشمل على آي ، جعلنا كل نوع من أنواع السنن يشتمل على أحاديث ، والأحاديث من السنن بازاء الآي من القرآن ..... "
أنظر مقدمة صحيح ابن حبان (١ / ١٣٨) .
* * نعم قد يكون مما ساعده على التقسيم والتنويع علمه بالكلام و الفلسفة ولا غرابة في أن تسخر العلوم جميعها لخدمة علوم الكتاب والسنة ، ونحن اليوم نستخدم " الكمبيوتر " لفهرسة السنة المطهرة على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم .

عارفاً بالكلام والنجوم والفلسفة [١] ولهذا تكلم فيه ونسب إلى الزندقة [٢] ، وكادوا يحكمون بقتله [٣] ، ثم نفي [٤] من سِجِسْتَان [٥] إلى سمرقند [٦] ،

---

(١) أنظر سير النبلاء (١٦ / ٩٤) ، والوافي بالوفيات (٢ / ٣١٨) ، ولسان الميزان (٥ / ١١٢) .

(٢) قال أبو اسماعيل الهروي مؤلف كتاب " ذم الكلام " سمعت ـ عبد الصمد بن محمد بن محمد سمعت أبي يقول : أنكروا على أبي حاتم بن حبان قوله : ـ (النبوة العلم والعمل) فحكموا عليه بالزندقة ، وقال ابن كثير : ـ وقد حاول بعضهم الكلام فيه من جهة العقيدة ، ونسبه إلى القول بأن النبوة مكتسبة ، وهي نزعة فلسفية ، والله أعلم بصحة عزوها إليه ، ونقلها عنه ، ودافع الذهبي وابن حجر عنه في كل ما رمي به فأنظره .
في سير النبلاء (١٦ / ٩٥) ، والوافي بالوفيات (٢ / ٣١٨) ، والبداية والنهاية (١١ / ٢٥٩) ، واللسان (٥ / ١١٣) .

(٣) سير النبلاء (١٦ / ٩٦) ، والوافي بالوفيات (٢ / ٣١٨) .

(٤) قال أبو اسماعيل الأنصاري : ـ سمعت يحي بن عمار الواعظ ، وقد سألته عن ابن حبان ؟ فقال : ـ نحن أخرجناه من سجستان ، كان له علم كثير ، ولم يكن له كبير دين ، قدم علينا فأنكر الحد لله ، فأخرجناه
قال الذهبي مدافعاً عنه : ـ انكاركم عليه بدعة أيضاً ...
أنظر سير أعلام النبلاء (١٦ / ٩٧) .

(٥) وفي (د) : تخستان ، وسِجِستان : بكسر أوله وثانيه ، وسين أخرى مهملة ، وتاء مثناة من فوق ، وآخره فوق ، إحدى البلاد المعروفة من أرض أفغانستان .
أنظر معجم البلدان (٣ / ١٩٠) ، والأنساب (١ / ٤٨) ، وبلدان الخلافة الشرقية (ص ٣٧٢) .

(٦) سمرقند : بفتح أوله وثانيه ، ويقال لها بالعربية (سمران) ، بلد معروف مشهور بخراسان ، وتقع اليوم في منطقة (أزبكستان) في جنوب غرب الاتحاد السوفييتي ، على نحو من ١٥٠ ميلا من شرق بخارى
أنظر معجم البلدان (٣ / ٢٤٦) ، وتاريخ الطبري (١ / ٥٧٨) ، وبلدان الخلافة الشرقية (ص ٥٠٦) .

والكشف من كتابه عسر جداً [1] ولهذا عمل له الحافظ أبو الفضل العراقي أطرافاً [2] فأجاد كل الاجادة [3] لأن أحق ما عملت الأطراف لمثل هذا الذي لا ندري مظنه الحديث منه البتة [4] ، وقد رتبه بعض المتأخرين على الأبواب فأحسن

---

(١) وهكذا يتبين من قول السيوطي هذا .. أنَّ العلماء قد استصعبوا ترتيب كتاب ابن حبان قبل العامة ، ومما ورد من أقوالهم في ذلك .

قال الذهبي : — " وقد اعترف — يعني ابن حبان — أن صحيحه لا يقدر على الكشف منه إلا من حفظه ، كمن عنده مصحف لا يقدر على موضع آية آية يريدها منه إلا من حفظه " .

وقال الامير علاء الدين الفارسي مراتب الصحيح : —

" لكنه — أي صحيح ابن حبان — لبديع صنعه ، ومنيع وضعه ، قد عزّ جانبه ، فكثر مجانبه " .

وقال أحمد شاكر : —

" وقد قصد بهذا الترتيب الذي اخترعه ، وتفنن فيه إلى مقصد لم يتحقق ، وصار الكشف من كتابه عسراً جداً " وقال أيضاً : " ولكن حيلته للحفظ لم تفلح ، ثم نجح أي نجاح في تصعيب الكشف من كتابه " .

أنظر سير أعلام النبلاء (١٦ / ٩٧) ، ومقدمة الأمير (١ / ٧٩) ، ومقدمة أحمد شاكر (١ / ١١) .

(٢) كتب الأطراف نوع من المصنفات الحديثية ، اقتصر فيها مؤلفوها على ذكر طرف الحديث الذي يدل على بقيته ، وترتب غالباً على مسانيد الصحابة وترتب أسماءهم على حروف المعجم ، (مثل) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للحافظ أبي الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزي (ت ٧٤٢) هـ ، وهو المطبوع ، وكتاب أتحاف المهرة بأطراف العشرة لابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) أنظر كتاب التخريج د . الطحان (ص ٢٧) .

(٣) من (د) .

(٤) لم أقف على من ذكر كتاب العراقي المذكور سوى الكتاني في الرسالة المستطرفة (ص ١٧٠) .

وسماه الاحسان بترتيب ابن حبان [1] ، وجرد الحافظ أبو الحسن الهيثمي زوائده [2] على الصحيحين في مجلد سماه بغية الظمآن .

(فائدة) : ـ [3] قال الخطيب في آخر الجامع : ـ " ومن الكتب التي تكثر منافعها إن كانت على قدر ما ترجمها به واضعها ، مصنفات أبي حاتم ابن حبان [4] البستي التي ذكرها لي مسعود ابن ناصر السجزي [5]

---

(١) الذي قام بترتيبه هو الأمير علاء الدين أبو الحسن علي بن بلبان بن عبد الله المصري الحنفي الفقيه النحوي المحدث ، (ت ٧٣٩ هـ) ، ومنه نسخة خطية كاملة في دار الكتب المصرية في تسع مجلدات ، وقد طبع في القاهرة ، بتحقيق أحمد محمد شاكر ، طبعة دار المعارف ـ سنة (١٩٥٢ م) ـ وقد صدر منه الجزء الأول فقط .
وطبع منه أيضا ثلاث مجلدات بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان طبعة المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ، ثم توقف طبع الكتاب .
ويقوم بتحقيق الكتاب وتخريج أحاديثه الأستاذ : شعيب الارناؤوط وحسين أسد . وقد طبع مجلد واحد منه وهو الأول ، أعانهما الله على اتمامه
أنظر حاشية سير أعلام النبلاء (٩٧/١٦) ، وتاريخ التراث (٣٠٧/١) .

(٢) من التدريب وفي النسخ : زوائد .

(٣) وفي (د) : بياض .

(٤) وفي الأصل محمد بن حبان .

(٥) أبو سعيد مسعود بن ناصر السجزي ـ بكسر السين المهملة ، وسكون الجيم ، وفي آخرها الزاي ، هذه النسبة إلى (سجستان) على غير قياس الحافظ ، الفقيه الرحال ، توفي سنة (٤٧٧ هـ) .
أنظر تذكرة الحفاظ (٤ / ١٢١٦) ،
وطبقات الحفاظ لابن عبد الهادي (ق ٥ / ب) .

وأوقفني على تذكرة أساميها [١] ، ولم يقدر لي الوصول إلى النظر فيها [٢] لأنها غير موجودة بيننا ولا معروفة عندنا وأنا أذكر منها ما استحسنه سوى ما عدلت عنه ، وأطرحته فمن ذلك : كتاب الصحابة [٣] ، كتاب التابعين [٤] ، كتاب أتباع التابعين [٥] ، كتاب تبع الأتباع [٦] ، كتاب تباع [٧] التبع [٨] ، والفصل بين النقلة [٩] ، علل أوهام أصحاب التواريخ [١٠] ، علل حديث الزهري [١١] ، علل حديث مالك بن أنس [١٢] ، علل مناقب أبي حنيفة [١٣] ، علل ما أسند

---

(١) وفي الأصل : بأساميها ، وفي عبارة ياقوت الحموي التي نقلها في معجم البلدان : ــ " على تذكرة بأسمائها " ١ / ٤١٧ .

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) في الأصل كتاب الصحابة خمسة أجزاء ، وسيحذف السيوطي ما يتعلق بوصف الكتب جريا على قاعدته في الاختصار للمنقول ، وكتاب الصحابة وصلنا باسم (اسماء الصحابة) نسخه الخطية بعارف حكمت (مجموعة ٣٩٠) ، وبمكتبة جامعة استنبول (١١٠١) أنظر تاريخ التراث (١ / ٣٠٩) .

(٤) في الأصل : ــ اثنا عشر جزءا .

(٥) في الأصل : ــ خمسة عشر جزءا .

(٦) في الأصل : ــ سبعة عشر جزءا .

(٧) وفي (د) : تبع التبع .

(٨) في الأصل : عشرون جزءا .

(٩) وفي الأصل : عشرة أجزاء .

(١٠) في الأصل : ــ عشرة أجزاء ، وعبارة الخطيب فيما نقله عنه الذهبي " علل مناقب الزهري " في مجلد .
أنظر سير النبلاء (١٦ / ٩٥) .

(١١) في الأصل : .. عشرون جزءا .

(١٢) عشرة أجزاء .

(١٣) نص العبارة في الأصل : علل مناقب أبي حنيفة ومثالبه عشرة أجزاء

أبو حنيفة [١] ، ما أخالف الثوري شعبة [٢] ، وأخالف شعبة الثوري [٣] ، ما انفرد به أهل المدينة من السنن [٤] ، ما انفرد به أهل مكة من السنن [٥] ، ما انفرد [به] [٦] أهل خراسان [٧] (من السنن) [٨] ، ما انفرد به أهل العراق من السنن [٩] ، ما عند شعبة عن قتادة وليس عند سعيد عن قتادة [١٠] ، ما عند سعيد عن قتادة وليس عند شعبة عن قتادة [١١] ، غرائب الأخبار [١٢]

---

(١) عشرة أجزاء : كما في الأصل .

(٢) ثلاثة أجزاء (كما في الأصل) .

(٣) جزءان .. (كما في الأصل) .

(٤) عشرة أجزاء .. (كما في الأصل) ، والنص الذي نقله الذهبي عن الخطيب بلفظ ... " مجلد " .

أنظر سير أعلام النبلاء (١٦ / ٩٥) .

(٥) خمسة أجزاء . (كما في الأصل) ، وفي النص المنقول في معجم البلدان (١ / ٤١٧) : ـ عشرة أجزاء ، وقال الذهبي في السير (١٦ / ٩٥) مجيليدا .

(٦) سقطت من (أ) .

(٧) خمسة أجزاء . (كما في الأصل) ، والنص في السير : " مجليد " السير (١٦ / ٩٥) .

(٨) ليست في الأصل .

(٩) عشرة أجزاء . (كما في الأصل) ، وفي السير عن الخطيب : " مجلد " أنظر سير النبلاء (١٦ / ٩٥) .

(١٠) جزءان . (كما في الأصل) ، وفي السير عن الخطيب : " مجليد " (١٦ / ٩٥) .

(١١) جزءان . (كما في الأصل) ، وفي السير عن الخطيب : " مجليد " (١٦ / ٩٥) .

(١٢) عشرون جزءا . (كما في الأصل) ، وفي السير عن الخطيب (مجلد) (١٦ / ٩٥) .

ما أغرب [١] الكوفيون على البصريين [٢] ، ما أغرب البصريون على الكوفيين [٣] ، أسامي من يعرف [٤] بالكنى [٥] ، كنى من يعرف بالأسامي [٦] ، الفصل والوصل [٧] ، التمييز بين حديث النضر [٨] الحُدّاني [٩] ، والنضر [١٠] الخزاز [١١]

---

(١) وفي الأصل : ما أعرب (بالعين المهملة) وهو تصحيف ، وصوابه ما أثبته

(٢) عشرة أجزاء . (كما في الأصل .

(٣) ثمانية أجزاء (كذا في الأصل) .

(٤) من (د) ، ومن الأصل ، وفي بقية النسخ : عرف .

(٥) ثلاثة أجزاء . (كما في الأصل) .

(٦) ثلاثة أجزاء . (كما في الأصل) ، وورد اسم الكتابين فيما نقله الذهبي عن الخطيب : " الكنى " مجيليد . السير (١٦ / ٩٥) .

(٧) عشرة أجزاء . (كما في الأصل) ، وفي السير عن الخطيب : مجلد سير النبلاء (١٦ / ٩٥) .

(٨) (س ق) النضر بن شيبان الحُدّاني - بضم المهملة وتشديد الدال . لين الحديث ، من السادسة .
أنظر التقريب (ص ٣٥٧) ، والميزان (٤ / ٢٥٨) ، والتهذيب (١٠ / ٤٣٨) .

(٩) وفي الأصل : الحداني (بمثلثة فوقية) ، وهو تصحيف .

(١٠) (ت) أبو عمر النضر بن عبد الرحمن الخزاز - بفتح الخاء ، وتشديد الزاي الأولى بينها وبين الزاي الثانية ألف - ضعفه أحمد والدار قطني ، وقال البخاري ضعيف ذاهب الحديث ، وقال النسائي وابن حجر وغيرهما : متروك ، من السادسة .
أنظر الميزان (٤ / ٢٦٠) ، والتقريب (ص ٣٥٨) ، والمجروحين (٣ / ٤٩) ، والكاشف (٣ / ٢٠٤) ، واللباب (١ / ٤٣٩) .

(١١) جزءان . (كما في الأصل .)

(الفصل بين حديث أشعث بن عبد الملك [١] وأشعث [٢] بن سوار) [٣] ،

الفصل [٤] بين حديث منصور بن المعتمر و منصور [٥] بن زاذان [٦] ، الفصل

بين حديث مكحول الشامي [٧] و مكحول الأزدي [٨] ،

---

(١) (خت أ) أبو هانئ أشعث بن عبد الملك الحُمراني - بضم المهملة - بصري ، ثقة فقيه ، مات سنة (١٤٢ هـ) .
أنظر التقريب (ص ٣٧) ، والثقات لابن حبان (٦ / ٦٢) ، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص ٩٠) .

(٢) (بخ م ت س ق) أشعث بن سوار الكندي النجار الأفرق الأثرم ، صاحب التوابيت قاضي الاهواز ، ضعيف ، مات سنة (١٣٦ هـ) .
أنظر التقريب (ص ٣٧) ، والضعفاء للنسائي (ص ٢٠) ، والمغني للذهبي (١ / ٩١) .

(٣) ليس موجودا في الأصل ، و هو موجود في النص المنقول في معجم البلدان (١ / ٤١٧) إلا أن لفظه : الفصل بين حديث أشعث بن عبد الملك وأشعث بن سوار ، جزءان .

(٤) و في (ب) : والفصل .

(٥) (ع) أبو المغيرة منصور بن زاذان - بزاي معجمة وذال معجمة - الواسطي الثقفي ، ثقة ثبت عابد ، مات سنة (١٢٩ هـ) .
أنظر التقريب (ص ٣٤٧) ، والثقات لابن حبان (٧ / ٤٧٤) ، وتذكرة الحفاظ (١ / ١٤١) .

(٦) ثلاثة أجزاء (كما في الأصل ، مع وقوع تصحيف في اسم زاذان ، كتب ذاذان .

(٧) (م أ) أبو عبد الله مكحول الشامي ، ثقة فقيه ، كثير الارسال مشهور ، مات سنة بضع عشرة و مائة .
أنظر التقريب (ص ٣٤٧) ، وتاريخ خليفة (ص ٣٤٥) ، وتاريخ معين (٢ / ٤ ٥٨) .

(٨) جزء . (كما في الأصل .

موقوف ما رفع [1] ، آداب [الرحلة] [2] ، ما أسند جناده [3] عن عبادة [4] ، الفصل بين حديث ثور بن يزيد [5] و ثور [6] بن زيد [7] ، ما جمل عبد الله بن معمر عبيد الله بن [8] عمر ، ما جمل شيبان [9] سفيان ، أو سفيان شيبان [10] مناقب مالك ابن أنس [11] ، مناقب الشافعي [12] ، المعجم على المدن [13]

---

(١) عشرة أجزاء . (كما في الأصل) .

(٢) من الأصل وفي (د) : الرحالة ، وفي بقية النسخ : الرجالة ، وهو : جزءان .
أنظر معجم البلدان (١ / ٤١٧) .

(٣) (ع) جُنادة بضم أوله ثم نون ، مخضرم ، قال العجلي : تابعي ثقة من كبار التابعين .
أنظر الاصابة (١ / ٢٤٦) ، والتقريب (ص ٥٧) ، وترتيب ثقات العجلي للسبكي (ق ١٠٤ / ب) .

(٤) جزء . (كما في الأصل) .

(٥) (ع) أبو خالد ثور بن يزيد ـ بزيادة تحتانية في أول اسم أبيه ـ الحمصي ، ثقة ثبت إلا أنه يرى القدر ، مات سنة خمس وقيل ثلاث (خمس وخمسين ومائة .
أنظر التقريب (ص ٥٢) ، ومشاهير علماء الأمصار (ص ١٨١) ، وتذكرة الحفاظ (١ / ١٧٥) .

(٦) (ع) ثور بن زيد الديلي المدني ، ثقة ، توفي سنة (١٣٥ هـ) ...
أنظر الكاشف (١ / ١٧٥) ، وتاريخ خليفة بن خياط (ص ٤٢٧) ، والمعين للذهبي (ص ٥٢) ، وتهذيب التهذيب (٢ / ٣١) .

(٧) جزء . (كما في الأصل .

(٨) وفي (ب) : وعبيد الله ، والكتاب في جزءين . (كما في الأصل)

(٩) وفي (ب) : سنان وهو خطأ .

(١٠) ثلاثة أجزاء . (كما في الأصل) .

(١١) جزءان . (كما في الأصل)

(١٢) جزءان . (كما في الأصل) .

(١٣) عشرة أجزاء (كما في الأصل) .

كتاب المقلين من الشاميين [١] ، كتاب المقلين من أهل الحجاز [٢] ، كتاب المقلين من أهل العراق [٣] ، الأبواب المتفرقة [٤] ، الجمع بين الأخبار المتضادة [٥] ، وصف المعدل والمعدل [٦] ، الفصل بين أخبرنا وحدثنا [٧] ، أنواع العلوم وأوصافها [٨] ، ومن آخر ما صنف [٩] كتاب الهداية [١٠] إلى علم السنن قصد [١١] فيه اظهار الصناعتين [١٢] ، صناعة الحديث والفقه يذكر حديثا [١٣]

---

(١) عشرة أجزاء . (كما في الأصل) .
(٢) عشرة أجزاء . (كما في الأصل) .
(٣) عشرون جزءا . (كما في الأصل .
(٤) ثلاثون جزءا . (كما في الأصل) ، وفي السير عن الخطيب : ثلاثة مجلدات . (١٦ / ٩٥) .
(٥) جزءان . (كما في الأصل) .
(٦) جزءان . (كما في الأصل)
(٧) جزء . (كما في الأصل) .
(٨) ثلاثون جزءا . (كما في الأصل) . ، وفي السير : ثلاث مجلدات
(٩) من (د) ، وفي بقية النسخ : صنف .
(١٠) في مجلد . (كما في سير اعلام النبلاء ـ ١٦ / ٩٥) .
(١١) من الأصل ، وفي النسخ : فصل .
(١٢) في الأصل بعد قوله : (الصناعتين) : ـ اللتين هما .
(١٣) من الأصل ، ب ، جـ ، وفي أ ، د : بذكر حدثنا

ويترجم له ثم يذكر من ينفرد بذلك الحديث ، ومن مفاريد أي بلد ، ثم يذكر تاريخ كل اسم في اسناده من الصحابة الى شيخه ، كما [1] يعرف من نسبه [2] ومولده ، وموته ، وكنيته ، وقبيلته ، وفضله ، وتيقظه [3] ، ثم يذكر ما في [4] ذلك الحديث من الفقه والحكمة ، وان عارضه خبرا آخر ذكره وجمع بينهما / ، وان تضاد لفظ في خبر آخر تلطف للجمع بينهما حتى يعلم ما في كل خبر من صناعة الفقه والحديث معا .

وهذا من أنبل كتبه ، وأعزها . [5]

---

(١) وفي الأصل : بما ، وفي (ب) : مما .

(٢) وفي الأصل : نسبته .

(٣) وفي (د) ويقظته .

(٤) وفي (ب) : باقي .

(٥) نقل أسماء هذه المصنفات عن الخطيب ياقوت الحموي في معجم البلدات (١/٧١٤) ، ونقل كذلك كتبا غيرها وقمت للسمعاني ، ونقلها الذهبي أيضا في سير أعلام النبلاء (١٦/٩٥) ، والشيخ محمد عبد الرزاق حمزة محقق موارد الظمآن في مقدمة الكتاب (ص ١٣ ـ ص ١٨) ، وأضاف اليها كتبا أخرى لابن حبان ذكرت في كتابه : " روضة العقلاء " . فبلغ تعدادها تسعة وخمسين مصنفا

(قلت) : ـ والذي طبع من كتب ابن حبان ما يلي

ـ ١ ـ صحيحه مرتبا . (في ثلاث مجلدات / ولم يكمل) .

ـ ٢ ـ الثقات . (تسعة مجلدات ولم يكمل) .

سألت [١] مسعود [٢] بن ناصر أكل هذه الكتب موجودة عندكم ؟؟ ومقدور عليها ببلادكم ؟؟ فقال : ـ لا ، انما يوجد منها الشيء اليسير [٣] ، قال : ـ وقد كان ابن حبان [٤] سبل كتبه ووقفها وجمعها في دار رسمها بها [٥] ، فكان السبب في ذهابها مع تطاول الزمان ، وضعف أمر السلطان ، واستيلاء ذوي العبث والفساد على أهل تلك البلاد ، قال : ـ مثل هذه الكتب الجليلة كان يجب أن يكثر [٦] بها النسخ ويتنافس فيها [٧] أهل العلم .

ـ تابع ـ ص ٩٤٢ ـ حاشية رقم (٥)

ـ ٣ ـ وروضة العقلاء . (في مجلد) .

ـ ٤ ـ المجروحين . (في ثلاث مجلدات) .

ـ ٥ ـ مشاهير علماء الأمصار . (طبع في مجلد لطيف) .

ومن كتبه المخطوطة الموجودة :

كتاب : العظمة ، ومختصر الحدود ، والتفسير ، وحديث الأقران .

أنظر : تاريخ التراث (١/٣٠٨) .

(١) من الأصل ، وفي النسخ : سأل .

(٢) وفي (ب) ، (جـ) : ابن مسعود .

(٣) وفي الأصل بعد هذه العبارة : (والنذر الحقير) .

(٤) قبلها في الأصل : أبو حاتم .

(٥) وهي داره ، التي جعلها مدرسة لأصحاب الحديث ، وجعل فيها خزانة كتب ، وجعلها تحت يد من بذلها لمن يريد نسخ شيء منها ، أنظر لسان الميزان (٥/١١٥)

(٦) وفي الأصل : تكثر ، ولكن المحقق لم يجزم بها لأن الأصل مطموس ، وبقيت منه حروف يسيرة .

(٧) من الأصل ، وفي النسخ : بها .

ويكتبونها [1] لأنفسهم ، ويخلدوها أحرازهم ، ولا أحسب المانع من ذلك [2] الا قلة معرفة أهل [3] تلك البلاد لمحل [4] العلم وفضله ، وزهدهم فيه ورغبتهم عنه وعدم بصيرتهم به ، ثم أخرج الخطيب بسنده عن عبد الله بن الممتز [5] قال : ـ انما يتفق العالم بالعارف والا فالعلم حسرة ، والفضل نقص في المسرة ، وأخرج عن الحسن [6] قال : ـ " أزهد الناس في عالم أهله [7] ، توفي ابن حبان ليلة الجمعة لثمان بقين من شوال سنة أربع وخمسين وثلاثمائة [8] ، والبستي بضم الباء الموحدة ، وسكون السين / المهملة ومثناه فوقية ، نسبة الى (ست) [9] مدينة من بلاد كابل [10] من هراة وغزنة . [11]

---

(١) وفي (أ) : ويكتبونها .

(٢) وفي النسخ كلها بعد قوله من ذلك : كان ، وليست في الأصل .

(٣) وفي (ب) : لأهل .

(٤) من الأصل ، وفي النسخ : بمحل بالباء .

(٥) أبو العباس عبد الله بن الممتز بالله أمير المؤمنين واسمه محمد بن جعفر بن المتوكل (البغدادي) ، مات متقدما في الأدب ، غزير العلم ، بارع الفضل ، حسن الشعر (ت ٢٩٦ هـ) .
أنظر تاريخ بغداد (١٠ / ٩٥) ، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص ٢٣٣) ، والبداية والنهاية (١١ / ١٠٨) .

(٦) (ع) الحسن بن أبي الحسن البصري ، واسم أبيه يسار — بالتحتانية والمهملة الأنصاري ، مولاهم ، ثقة فقيه فاضل مشهور ، وكان يرسل كثيراً ويدلس ، قال البزار : كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيتجوز ويقول : حدثنا ، وخطبنا — يعني قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة ، مات سنة عشرة ومائة ، وقد قارب التسعين .

أنظر التقريب (ص ٦٩) ، وطبقات ابن سعد (٧ / ١٥٦) ، والمعرفة والتاريخ (٢ / ٣٢) ، والمراسيل لابن أبي حاتم (ص ٣١) ، وطبقات التدليس لابن حجر (ص ٦) ، ذكره في المرتبة الثانية .

(٧) الجامع لاخلاق الراوي وآداب السامع (٢ / ٣٦١ — ٣٦٣)

(٨) أنظر الأنساب (٢ / ٢٢٦) ، والوافي بالوفيات (٢ / ٣١٨) ، والمعين للذهبي (ص ١١٣) .

(٩) أنظر الأنساب (٢ / ٢٢٤) .

(١٠) كابل : بضم الباء الموحدة ، ولام .

معجم البلدان (٤ / ٤٢٦) .

(١١) غزنة : بفتح أوله ، وسكون ثانيه ، ثم نون ، هكذا يتلفظ بها العامة ، والصحيح عند العلماء (غزنين) ، ويعربونها فيقولون (جزنة) وهي مدينة عظيمة وولاية واسعة في طرف خراسان ، والتي هي اليوم — القسم الشمالي الغربي من أفغانستان —

أنظر : — معجم البلدان (٤ / ٢٠١) ، وبلدان الخلافة الشرقية (ص ٣٨٧ ، ص ٤٢٣) .

٦٦ ـ واستخرجوا على الصحيحين (بأن يروي أحاديث كتاب حيث عن

٦٧ ـ لا من طريق من إليه عمدا مجتمعا في شيخه فصاعدا (١) (٢)

---

(١) بياض من نسخة (د) .

(٢) الشرح التفصيلي : ـ

٦٦ ـ (واستخرجوا) " أي : جماعة من الحفاظ .. "

(على الصحيحين) " و غيرهما ... " ، وزاد المؤلف تفسير الاستخراج بقوله : ـ

(بأن يروي) شخص من المستخرجين كالاسماعيلي ، والبرقاني ...

مفعول يروي :

(أحاديث كتاب) " ... أي : فيخرج أحاديثه "

(حيث عن) بسكون النون ، مشددة ، أي : ظهر بأسانيد نفسه " .

٦٧ ـ (لا) استثناء في صورة النفي .

(من) جارّة .

(طريق من) أي : الذي ، وبالتضانيف .

(اليه) أي : الأول .

(عمدا) بألف الاطلاق ، حالة كونه ، أي المستخرِج بكسر الراء .

(مجتمعا) " معه "

(في شيخه) " أو شيخ شيخه "

(فصاعدا) حال .

[والمعنى :

استخرج كثير من الحفاظ على صحيحي البخاري و مسلم ، والمستخرَج ـ بفتح الراء ـ معناه : ـ

أن يأتي شخص فيروي أحاديث كتاب من الكتب بأسانيده الخاصة به ، من غير طريق صاحب الكتاب ، فيجتمع و يلتقي به في شيخه أو شيخ شيخه فمن فوقه] .

أنظر استقصاء الأثر (ق ٣٤ / أ ، ب) ، ومنهج ذوي النظر (ص ٢٧) .

موضوع المستخرج كما قال العراقي [1] والزركشي : ـ أن يأتي المصنف إلى كتاب البخاري أو مسلم ، فيخرج أحاديثه [2] أسانيد [3] لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب ، فيجتمع اسناد المصنف مع اسناد البخاري أو مسلم في شيخه أو من فوقه ، [4] قال الحافظ : (ابن حجر) [5] : ـ و شرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً [6] يوصله إلى الأقرب ، إلا لعذر من علو ، أو زيادة مهمة [7] ، قال : ـ و لذلك يقول أبو عوانة في مستخرجه على مسلم [8] بعد أن يسوق طرق مسلم كلها : " من هنا لمخرجه " ثم

---

(١) أنظر التبصرة و التذكرة (١ / ٥٦) .

(٢) وفي (ب) : أحاديث .

(٣) وفي (أ) : بأسانيده .

(٤) لم أقف على قول الحافظ هذا في كتابيه النكت و النزهة !!

(٥) بياض في نسخة (ب) .

(٦) من (د) ، وفي بقية النسخ : مسندا .

(٧) وفي (د) : منه .

(٨) له فيه زيادات كثيرة على صحيح مسلم ، قال ابن حجر : " و هو في الأصل كالمستخرج على مسلم ، لكنه زاد فيه زيادة كثيرة جدا ، من الطرق المفيدة ، بل و من الأحاديث المستقلة "
، وقد روى اسماعيل المجلوني في كتابه " الأربعين " حديثاً بسنده إلى أبي عوانة من مستخرجه المذكور ، و هو حديث جرير رضي الله عنه " بايعت رسول الله صلى الله عليه و سلم على النصح لكل مسلم ..... الحديث "
أنظر : ـ
الرسالة المستطرفة (ص ٢٧) ، و اتحاف المهرة (١ / ق / ٢ / ب)
، و الفضل المبين (ص ٤١٩) .
، و كشف الظنون (٢ / ١٦٧١) .

يسوق أسانيد يجتمع فيها مع مسلم ممن فوق ذلك ، وربما قال : " من هنا لم يخرجاه " ، قال : - ولا يظن أنه يعني البخاري ومسلماً فإني استقرئت نيفه [1] في ذلك فوجدته إنما يعني مسلماً وأبا الفضل أحمد بن سلمة فانه كان قرين [2] مسلم ، وصنف (في ذلك) [3] مثل مسلم [4] وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سنداً يرتضيه ، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب فممن صنف مستخرجاً على صحيح البخاري أبو بكر الاسماعيلي ، وأبو أحمد [5] القُطَيْفي [6] ، وأبو عبد الله بن أبي ذهل [7] ، وأبو بكر

---

(١) من (د) ، وفي بقية النسخ : صنعة .

(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : قريب .

(٣) من (أ) .

(٤) ذكر ذلك الذهبي في تذكرة الحفاظ (٢ / ٦٣٧) ، والرسالة المستطرفة (ص ٢٨) .

(٥) أبو أحمد محمد بن أحمد بن الحسين الرباطي القِطَيْفي - بكسر القين المعجمة ، وسكون الطاء المهملة وكسر الراء وسكون الياء ، النسبة لأحد أجداده - الجرجاني العبدي ، كان اماما فاضلا مكثرا من الحديث ، صنف (المسند الصحيح على كتاب البخاري) ، توفي سنة (٣٧٧ هـ) . أنظر الأنساب (١٠ / ٥٦) ، وتاريخ جرجان (ص ٤٣٠ / رقم الترجمة ٧٧٩) ، وتذكرة الحفاظ (٣ / ٩٧١) ، وايضاح المكنون (٢/٦٤) ، ووقع اسمه في الاخير : أبو أحمد بن محمد ، ووقع اسم كتابه في التذكرة (الصحيح على المسانيد) ، وانظر لآثاره تاريخ التراث العربي (١/٣٣٢)

(٦) بالفين من (ج) ، (د) ، وفي (أ) ، (ب) : القطريفي بالقاف

(٧) أبو عبد الله محمد بن العباس بن أحمد الضبي الهروي القَصَبي - بضم العين وسكون الصاد المهملتين وفي آخرها الميم ، هذه النسبة الى (عصم) وهو اسم رجل من أجداد المنتسب إليه - كان رئيساً عالماً فاضلاً مكثراً من الحديث ، مات سنة (٣٧٨ هـ) .

أنظر الانساب (٩/٣٢٠) ، وتذكرة الحفاظ (٣/١٠٠٦) ونقل فيه عن أبي النضر الفامي أنه قال : لابي عبد الله صحيح خرّجه على صحيح مسلم ، والرسالة المستطرفة (ص ٢٦) وذكر بأنه مستخرج على البخاري كما ذكر في المتن .

ابن مردوية [1] ، وعلى صحيح مسلم أبو عوانة الاسفرايني [2] ، وأبو بكر محمد بن رجاء النيسابوري [3] ، وأبو جعفر بن حمدان [4] ، وأبو بكر الجوزقي [5] وأبو حامد الشاركي [6] [7] ،

---

(١) أبو بكر أحمد بن موسى بن مردوية الأصبهاني الحافظ ، توفي سنة .. (٤١٦ هـ) .
أنظر تذكرة الحفاظ لابن عبد الهادي (ق ٨ / أ) ، وذكر من يعتمد قوله للذهبي (ص ١٩٧ / رقم ٥٢٣) ، وشذرات الذهب (٣/١٩٠) ، والرسالة المستطرفة (ص ٢٦) .

(٢) طبقات الشافعية للسبكي (٢ / ٣٢١) ، وتذكرة الحفاظ (٣/٧٧٩) .

(٣) أبو بكر محمد بن محمد بن رجاء النيسابوري الاسفراييني ، الحافظ الثبت ، متقدم يشارك مسلما في أكثر شيوخه ، (ت ٢٨٦) .
أنظر الجرح والتعديل (٨ / ٨٧) ، وسير اعلام النبلاء (١٣/٤٩٢) وشذرات الذهب (٢ / ١٩٣) ، والرسالة المستطرفة (ص ٢٧) .

(٤) أبو جعفر أحمد بن حمدان بن علي النيسابوري ، الحافظ الزاهد القدوة المجاب الدعوة ، توفي سنة (٣١١ هـ) .
أنظر :
تذكرة الحفاظ (٢ / ٧٦١) ، وشذرات الذهب (٢ / ٢٦١) ، وكشف الظنون (١ / ٥٥٦) .

(٥) أنظر الأنساب (٣ / ٣٦٥) ، وسير أعلام النبلاء (١٦ / ٤٠٣) ، وطبقات الشافعية للسبكي (٢ / ١٣٩) ، والرسالة المستطرفة (ص ٢٧) .

(٦) أبو حامد أحمد بن محمد بن شارك الهروي الشاركي ـ نسبة إلى شارك أحد أجداده . صاحب المستخرج على صحيح مسلم الفقيه عالم هراة وامامها ومحدثها و أديبها و فقيهها ومفسرها توفي سنة (٣٥٥ هـ) .
أنظر طبقات الشافعية للسبكي (٢/٩٨) ، والرسالة المستطرفة (ص ٢٨) والأنساب (٨/١٢) ، وذكر أن النسبة إلى بليدة ببلخ تسمى (شارك) ، ولم يترجم له .

(٧) من الصاشر ، وفي (ب) : الشاذلي ، وفي بقية النسخ : الشاذكي .

وأبو الوليد حسان بن محمد القرشي [١] ، وأبو عمران موسى [٢] بن عباس بن محمد [٣] الجويني [٤] ، وأبو النضر [٥] الطوسي [٦] ، وأبو سعيد بن أبي عثمان الحِيْري [٧] ، واستخرج على كل من الصحيحين أبو نعيم الأصبهاني [٨] ، وأبو بكر البرقاني [٩] وأبو عبد الله بن الأخرم [١٠] ، وأبو ذر الهروي [١١] و أبو محمد الخلال [١٢] ، وأبو علي [١٣] الماسَرْجسي [١٤] ، وأبو مسعود [١٥] سليمان بن ابراهيم الأصبهاني [١٦] ، و أبو بكر [١٧] اليزدي [١٨] ، واستخرج [١٩]

---

(١) أبو الوليد حسان بن محمد بن أحمد القرشي الأموي النيسابوري ، قال الحاكم : كان امام أهل الحديث بخراسان ، مات سنة (٣٤٩ هـ) . أنظر طبقات الشافعية للسبكي (٢ / ١٩١) ، وطبقات الشافعية للحسيني (ص ٧٣) ، وشذرات الذهب (٢ / ٣٨٠) وذكر مستخرجه على صحيح مسلم .

(٢) من (أ) ، وفي (ب) ، (جـ) : محمد موسى ، وفي (د) : أبو عمران موسى .

(٣) من المصادر ، وفي النسخ : محمد بن موسى بن العباس ، وفي (ب) : المياش .

(٤) أبو عمران موسى بن عباس بن محمد الجويني ـ بضم الجيم وفتح الواو وسكون الياء ، نسبة إلى جوين وتسمى (جويم) ، وهي مدينة تقع جنوب إيران وتسمى اليوم (كوين) قال الحاكم : هو من أعيان الرحالة في طلب الحديث ، مات سنة (٣٢٣ هـ) . أنظر الأنساب للسمعاني (٣ / ٤٢٩) وفيه ذكر مستخرجه على صحيح مسلم ، ومعجم البلدان (٢ / ١٩٢) ، والرسالة المستطرفة (ص ٢٨) ، ودائرة المعارف الاسلامية (٧ / ١٧٨) ، وبلدان الخلافة (ص ٢٨٩) .

(٥) من (د) ، ومن الأصول ، وفي بقية النسخ ، والتدريب (١/١١١) : أبو النصر بصاد مهملة .

(٦) أبو النضر ـ بنون و ضاد معجمة ـ محمد بن محمد بن يوسف الطوسي شيخ الشافعية الامام الحافظ ، خرّج الصحيح على كتاب مسلم ، مات سنة (٣٤٤ هـ) .
أنظر تذكرة الحفاظ (٣ / ٨٩٢) ، وطبقات الشافعية (٢ / ١٦٢) ، وشذرات الذهب (٢ / ٣٦٨) ، وكشف الظنون (١ / ٥٥٦) .

(٧) أبو سعيد أحمد بن محمد بن سعيد الحِيْرِي ـ بكسر الحاء وسكون الياء ، نسبة إلى محلة بنيسابور ـ النيسابوري الحافظ الامام ، صنّف التفسير الكبير والصحيح المخرّج على كتاب مسلم ، استشهد بطرسوس سنة (٣٥٣ هـ) .
أنظر تذكرة الحفاظ (٣ / ٩٢٠) ، وطبقات الشافعية للسبكي (٢/٩٧) ، وشذرات الذهب (٣ / ١٢) .

(٨) أنظر تذكرة الحفاظ (٣ / ١٠٩٧) ، والرسالة المستطرفة (ص ٢٩) .

(٩) أنظر تاريخ بغداد (٤ / ٣٧٤) ، وتذكرة الحفاظ (٣ / ١٠٧٤) ، والوافي بالوفيات (٧ / ٣٢١) .

(١٠) أنظر تذكرة الحفاظ (٣ / ٨٦٤) ، وشذرات الذهب (٢ / ٣٦٨) والرسالة المستطرفة (ص ٢٩) .

(١١) أنظر سير اعلام النبلاء (١٧ / ٥٥٩) ونقل عن عبد الغافر الفارسي بأنه قال فيه : "خرّج على الصحيحين تخليط حسنا" ، وطبقات المفسرين للداودي (١ / ٣٦٨) ، وتاريخ التراث (١ / ٣٨٨) .

(١٢) أبو محمد الحسن بن أبي طالب محمد بن الحسن البغدادي الخلال الامام الحافظ المجود ، محدث العراق ، خرّج المسند على تصحيحه ، توفي سنة (٤٣٩ هـ) .
أنظر سير أعلام النبلاء (١٧ / ٥٩٣) ، وتاريخ بغداد (٧ / ٤٢٥) ، والأنساب (٥ / ٢١٨) ، وتاريخ التراث لعزكين (١ / ٣٨٩) .

(١٣) أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الماسرجسي ـ بفتح الميم والسين المهملة وسكون الراء وكسر الجيم والسين المهملة نسبة إلى (ماسرجس) أحد أجداده ، الحافظ الكبير الثبت الجوّال ، توفي سنة (٣٦٥) .
أنظر سير النبلاء (١٦ / ٢٨٧) ، وشذرات الذهب (٣ / ٥٠) ، وتهذيب تاريخ ابن عساكر (٤ / ٣٥٤) ، واللباب (٣ / ١٤٧)

(١٤) من (جـ) ، (د) ، وفي (أ) ، (ب) : الماسرجي .
(١٥) من الأصول ، والتدريب (١ / ١١١) ، وفي النسخ : أبو سميد .
(١٦) أبو مسعود سليمان بن ابراهيم بن محمد الأصبهاني الملنجي ـ بكسر الجيم ، وفتح اللام ، وسكون النون ، وفي آخرها الجيم ، هذه النسبة إلى قرية بأصبهان يقال لها (ملنجة) ـ الحافظ الامام محدث أصبهان توفي سنة (٤٨٦) هـ .
أنظر تذكرة الحفاظ (٣ / ١١٩٧) ، والأنساب (١٢ / ٤٢٧) ، والبداية والنهاية (١٢ / ١٤٥) ، ولسان الميزان (٣ / ٧٦) .

(١٧) أبو بكر أحمد بن علي بن محمد بن ابراهيم بن منجوية الاصبهاني اليزدي ـ نسبة إلى (يزد) مدينة متوسطة بين " شيراز " ، " أصبهان " ، وهي اليوم في وسط ايران ، وقد رجحت هذه النسبة المثبتة في (د) لأن أغلب المصادر على ذلك ـ الحافظ ، نزيل نيسابور ، توفي سنة (٤٢٨ هـ) .
أنظر سير أعلام النبلاء (١٧ / ٤٣٩) ، ودول الاسلام (١ / ٢٥٥) ، وتذكرة الحفاظ (٣ / ١٠٨٥) ، والوافي (٧ / ٢١٧) ، والانساب (١٣ / ٤٩٣) ، وأطلس العالم (ص ٦٩) .

(١٨) من (أ) ، (جـ) ، وفي (ب) : البردي ، وفي (د) : اليزدي
(١٩) وفي (أ) : وأخرج .

عليهما معاً في مؤلف واحد أبو بكر بن عبدان الشيرازي [١] ولا يختص المستخرج بالصحيحين فقد استخرج محمد بن عبد الملك بن أيمن [٢] ، وقاسم بن أصبغ [٣] على سنن أبي داود ، واستخرج أبو علي الطوسي [٤] على جامع الترمذي ، واستخرج أبو محمد بن الجارود على صحيح ابن خزيمة في كتابه المنتقى [٥] / واستخرج أبو نعيم على التوحيد لابن خزيمة [٦] ، واستخرج الحافظ أبو الفضل العراقي على المستدرك [٧] .

---

(١) أبو بكر أحمد بن عبدان بن محمد الشيرازي ، من الحفاظ الكبار ، قال ابن حجر عن مستخرجه على الصحيحين : ـ رتبه ترتيباً حسناً يدل على معرفته ، مات سنة (٣٨٨) هـ .
أنظر الأنساب (٨ / ٢١٩) ، ولسان الميزان (١ / ١٩٢) ، والرسالة المستطرفة (ص ٣٠) .

(٢) أبو عبد الله محمد بن عبد الملك بن أيمن القرطبي ، مُسْنِد الأندلس ، توفي سنة (٣٣٠ هـ) .
انظر تذكرة الحفاظ (٣ / ٨٣٦) ، وتاريخ علماء الأندلس (ص ٥٠) ، والديباج المذهب (٢ / ٣١٣) ، والرسالة المستطرفة (ص ٣٠)

(٣) أنظر لمستخرجه بغية الملتمس (ص ٤٤٨) ، وتذكرة الحفاظ (٣/٨٥٤) والرسالة المستطرفة (ص ٣٠) .

(٤) أبو علي الحسن بن علي بن نصر الخراساني الطوسي ، المعروف بكروش (بشين معجمة) ، الحافظ ، حدث بقزوين ، توفي سنة (٣١٢ هـ) .
أنظر تذكرة الحفاظ (٣ / ٧٨٧) ، والرسالة المستطرفة (ص ٣١)

(٥) جزم السيوطي هنا بكونه مستخرجاً على صحيح ابن خزيمة ، وسبقه ابن حجر إلى ذلك كما في مقدمة اتحاف المهرة ونص عبارته : " و ... في التحقيق مستخرج على صحيح ابن خزيمة باختصار "
وذكر ذلك الكتاني حيث قال مشيراً إلى هذا : ـ " وهو كالمستخرج على صحيح ابن خزيمة " ، ونفى الأعظمي (محقق صحيح ابن خزيمة)

أن يكون المنتقى مستخرج على صحيح ابن خزيمة فقال : ـ " لكن المقارنة بين الكتابين المذكورين لا تفيد هذا الاستنتاج " ، وصححه ابن عبد البر وغيره صحيحا ، وبالنسبة لأحاديث الكتاب قال عنها الذهبي : ـ

" .. لا ينزل فيه عن رتبة الحسن أبداً إلا في النادر في أحاديث يختلف فيها اجتهاد النقاد "

وقال الكتاني عنها : ـ " .. وتتبعته فلم ينفرد عن الشيخين منها إلا بيسير " .

أنظر سير أعلام النبلاء (١٤ / ٢٣٩) ، والرسالة المستطرفة (ص ٢٥) ، ومقدمة الأعظمي على صحيح ابن خزيمة (١ / ٢٣) ، واتحاف المهرة (١ / ق ٢ / ب)

(٦) أنظر الرسالة المستطرفة (ص ٢١) .

(٧) أملاه املاء ، ولم يكمل .

أنظر الرسالة المستطرفة (ص ٣١) ،

ولمعرفة المزيد من الكلام عن المستخرجات على كتب السنة أنظر مقدمة تحفة الأحوذي للمباركفوري (ص ٢٧ ـ ص ٦٩) .

٦٨ ـ فربما تفاوتت معنى [1] وفي لفظ كثيرا فاجتنب أن [2] تضف

٦٩ ـ إليهما ومن عزا أراد [3] بذلك الأصل [4] (وما [5] أجادا [6]) [7]

الكتب المخرجة على الصحيحين لم يلتزم فيها أصحابها موافقة ألفاظ الصحيحين لأنهم إنما يروون بالألفاظ التي وقعت لهم عن شيوخهم ، فحصل فيها تفاوت في اللفظ وربما وقعت المخالفة في المعنى أيضاً ، فليس لك أن [يفصل] [8] منها حديثا [وتقول] [9] أخرجه البخاري أو مسلم ، [بهذا] [10] اللفظ إلا إن علمت أنه في المستخرج بلفظ الصحيح بمقابلته عليه (فإن قلت) [11] : ـ فهذا البيهقي في السنن الكبرى والمعرفة [12] وغيرهما ، والبغوي [13] في شرح السنة وغير واحد يروون الحديث بأسانيدهم ثم يعزونه الى البخاري أو مسلم

---

(١) وفي (ب) ، (جـ) : حتى .

(٢) وفي (د) من الألفية : إن .

(٣) وفي (ت) ، (س) : أو زادا .

(٤) وفي (ت) : الأصل (بكسر اللام) .

(٥) وفي (ت) ، (س) : فما (بالفاء) .

(٦) بياض في نسخة (د) .

(٧) الشرح التفصيلي : ـ

٦٨ ـ (فربما) فاء التفريع أو الفصاحة .

(تفاوتت) بالفاء ، " أي : وقع فيها تفاوت "

(معنى) " قليلا "

(و) " تفاوت "

(في . لفظ كثيرا) " استعمل المصنف (ربما) للتقليل . والتكثير مما ... "

(فاجتنب) الفاء كما مرّ وجوباً وندباً .. والمعنى : " فاجتنب عند النقل للحديث من المخرجات "

(أن) شرطية .

(تضف) أنت ، بالضاد معجمة ، ففاء .

. . . . . .

٦٩ ـ (اليهما) " أي : الصحيحين ، كأن تقول فيه : هو كذا فيهما الا أن تقابله بهما ... "

(ومن) الذي .

(عزا) إليهما ما استخرجه عليهما مثلا أو :

(أرادا) بألف الاطلاق .

(بذلك) المزو .

(الأصل) مفعول أراد ، " أي : الصحيحين "

(وما أجادا) " في صنعه "

[ومعني البيتين : أنّ الأحاديث المستخرجة على الصحيحين تختلف عن أحاديث الأصل في الألفاظ كثيراً ، واختلافها في المعاني نسبة الى الصحيحين أو أحدهما لما هو حاصل من الاختلاف المذكور ، ومن فعل ذلك فما أجاد] .

أنظر استقصاء الأثر (ق ٣٥ / أ ، ب) ، ومنهج ذوي النظر (ص ٢٧) .

(٨) من (د) ، وفي بقية النسخ : يفعل .

(٩) من (د) ، وفي بقية النسخ : ويقول .

(١٠) من (د) ، وفي بقية النسخ : فهذا بالفاء

(١١) بياض في نسخة (د) .

(١٢) سقطت من (ب) .

(١٣) أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي ، كان فقيهاً محدثاً مفسراً توفي سنة (٥١٦ هـ) .

أنظر طبقات الشافعية للسبكي (٤ / ٢١٤) ، وتذكرة الحفاظ (٤ / ١٢٥٧) ، وطبقات المفسرين للسيوطي (ص ٤٩) .

وكتابه (شرح السنة) طبع في خمسة عشر مجلداً بتحقيق زهير الشاويش وشعيب الأرناؤوط .

مع اختلاف الألفاظ والمعاني [1] ، فالجواب : ـ [أنهم] [2] إنما يريدون بذلك أصل الحديث لا عزو ألفاظه [3] ، ومع ذلك فالأحسن أيضا خلافه والاعتناء بالبيان حذراً من ايقاع من لا يعرف الاصطلاح في اللَّبْس، وقد نبهت على ذلك من زيادتي [4] ، وحينئذ فلا يجوز أن ينقل من كتب البيهقي ونحوه حديث ويقال هو هكذا في الصحيحين إلا أن يقابل بهما ، أو يقول [5] المصنف أخرجه بلفظه ، هكذا قال ابن الصلاح [6] ، قال الحافظ ابن حجر : ـ ومحصله أن مُخرِّج الحديث إذا نسبه إلى تخريج (الصحيح) [7] فلا يخلو اما [8] أن يصرح بالمرادفة [أ] [8] والمساواة أولا [9] ، فان صرح فذاك وان لم يصرح كان على الاحتمال ، فليس لأحد أن ينقل الحديث منها ويقول يقول : ـ هو على هذا الوجه فيهما ، لكن هل له أن ينقل منه ويطلق كما أطلق ؟ هذا محل بحث وتأمل [10]

---

(١) وفي (د) : أو المعاني .

(٢) من (د) .

(٣) من (أ) ، (د) ، وفي (ب) ، (جـ) : لا أعزو .

(٤) وهو قوله : ـ وما أجادا .

(٥) وفي (أ) ، (ب) ، (د) : أو يقول ، وفي (جـ) : تقول .

(٦) أنظر مقدمة ابن الصلاح (ص ٩٥ ، ص ٩٦) .

(٧) وفي الأصل : بعض المصنفين .

(٨) من الأصل .

(٩) بعدها في الأصل : يصرح .

(١٠) نكت ابن حجر (ص ١٠١) .

فوائد : ـ [1] الأولى : ـ قال الحافظ ابن حجر في نكته : ـ " استنكر ابن دقيق العيد عزو المصنفين على أبواب الأحكام الأحاديث إلى تخريج البخاري و مسلم مع تفاوت المعنى ، لأنّ شأن من هذه [2] حاله أن يستدل على صحة ما بوب ، فاذا ساق الحديث باسناده ثم عزاه لتخريج أحدهما أوهم الناظر فيه أنه [4] عند [5] صاحب الصحيح كذلك ، و لو كان ما أخرجه صاحب الصحيح لا يدل على مقصود التبويب ، فيكون فيه تلبيس غير لائق ثم إنّ فيه (أيضا مفسدة) [6] من جهة [7] أخرى و هو احتمال أن يكون في اسناد صاحب المستخرج من لا يحتج به ، فإذا ظن الظان أن صاحب الصحيح أخرجه بلفظه قطع نظره عن البحث عن أحوال رواته اعتماداً على صاحب الصحيح ، و الحال أنّ صاحب الصحيح لم يخرج ذلك فيوهم فاعل ذلك ما ليس بصحيح صحيحاً [هذا معنى كلامه ، ثم قال : ينكر هذا على من صنف على غير الأبواب] [8] كأصحاب المعاجم و المشيخات [9] فإنّ مقصودهم أصل الاسناد لا الاستدلال بألفاظ المتون [10] انتهى وعبارته في شرح الالمام : ـ

---

(١) بياض في (د) .

(٢) وفي (أ) هذا .

(٣) وفي (ب) : يستبدل .

(٤) وفي (ب) : أنه .

(٥) من (د) ، وفي بقية النسخ : هذه .

(٦) من نسخة (ب) من النكت وفي بقية النسخ : مفسدة أيضا .

(٧) سقطت من (ب) .

(٨) من (د) ، وقد سقطت من بقية النسخ .

(٩) المعاجم في اصطلاح المحدثين هي : ما تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الشيوخ ، و الغالب عليها اتباع الترتيب على حروف الهجاء مثل معاجم الطبراني الثلاثة .

.....

والمشيخات :
كتب يجمع فيها المحدثون أسماء شيوخهم وما تلقوه عليهم من الكتب و الأحاديث مع اسنادهم إلى مؤلفي الكتب التي تلقوها .
أنظر منهج النقد د . عتر (ص ١٨٣ ، ص ١٨٤) ، ومقدمة تحفة الأحوذي (١ / ٦٦) ، والرسالة المستطرفة (ص ١٣٤ ، ص ١٤٠)

(١٠) نكت ابن حجر (ص ١٠١ ، ص ١٠٢) .

اذ قال أهل الحديث في حديث أخرجه فلان وفلان مثلاً أو رووه من غير جهة الكتب المشهورة وقالوا أخرجه فلان فإنما يعنون بذلك تخريج أصل الحديث دون آحاد الألفاظ والحروف ، وينبغي للفقيه [1] المستدل بلفظة من [2] الحديث ونسب [3] الحديث الى كتاب أن تكون [4] تلك اللفظة التي تدل على ذلك الحكم [5] موجودة في ذلك الكتاب بعينها فلا يعذر في هذا كما يعذر المحدث لأن صناعته تقتضي النظر إلى مدلول الألفاظ وأكثر نظر المحدث فيما يتعلق بالأسانيد ومخارج الحديث والنظر في مدلول اللفظة [6] المعينة خارج عن نظره ، وهو غرض متعلق الفقيه عينا ، وعلى هذا ينبغي أن يتفقد [7] التراجم التي يذكرونها في المصنفات فاذا دلت الترجمة على الحكم الذي يريد اثباته باللفظة المعينة ، ثم قال : ـ أخرجه فلان ولم تكن تلك اللفظة التي هي عمدة دليله موجودة في تلك الكتب كان متسامحاً أو مخطأ .

---

(١) وفي (ب) : الفقيه .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) من (جـ) ، (د) ، وفي (ب) : ونسبه .

(٤) وفي (ب) ، (جـ) : يكون .

(٥) من (د) ، وقد سقطت في بقية النسخ .

(٦) وفي (د) : الألفظة .

(٧) وفي (د) : تفقد .

الثانية : ـ الكتب المختصرة من الصحيحين [1] (أتى فيها أربابها بألفاظ الصحيحين من غير زيادة) [2]

---

(١) فمن مختصرات صحيح البخاري : ـ

١ ـ ارشاد الساري الى اختصار صحيح البخاري ٠
لأبي القاسم علي بن الحسن بن محمد اليزدي (عاش سنة ٤٨٨ هـ) / مخطوط ٠

٢ ـ مختصر صحيح البخاري ـ لعبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الأزدي (ت ٥٨١) / مخطوط ٠

٣ ـ مختصر الصحيح ـ لأحمد بن عمر الأنصاري القرطبي (ت ٦٥٦ هـ) / مخطوط ٠

٤ ـ جمع النهاية ببعض الخير والغاية ـ لعبد الله بن سعد بن أبي جمرة الأزدي (ت ٦٩٩ هـ) / طبع ثلاث طبعات بمصر ٠ أنظر ذخائر التراث (١ / ٣٠) " والكتاب مشتهر باسم مختصر أبي جمرة "

٥ ، ٦ ـ تلخيصان مشروحان ـ للنووي / مخطوطان ٠

٧ ـ التجريد الصريح ـ لأبي العباس أحمد بن أحمد الزبيدي (٨٩٣هـ) ، وقد طبع ببولاق (١٢٨٧ هـ) ٠

٨ ـ الكوكب الساري في اختصار البخاري ـ لأبي علي محمد بن عيسى بن عبد الله بن حرزوز (ت ٩٦٠ هـ) / مخطوط ٠

٩ ـ تلخيص من تلخيص على كتاب الجامع الصحيح ـ ليحي بن محمد (ألف سنة ١٣٠٠ هـ) / مخطوط ٠

١٠ ـ زبدة البخاري ـ لعمر ضياء الدين / طبع بالقاهرة سنة (١٣٣٠هـ)

١١ ـ مختصر صحيح البخاري ـ لمحمد ناصر الدين الالباني / صدر منه المجلد الأول إلى هذا العام (١٤٠٥ هـ) ٠

* * * * * * * * *

وأما صحيح مسلم فمن أهم مختصراته : ـ

١ / مختصر صحيح مسلم ـ لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن تومرت (ت ٥٢٤ هـ) ـ مخطوط .

٢ / تلخيص صحيح مسلم ـ لأحمد بن عمر الأنصاري القرطبي (ت ٦٥٦ هـ) ـ مخطوط .

٣ / المختصر الجامع المعلم بمقاصد جامع مسلم ـ لأبي محمد عبد المظيم بن عبد القوى المنذري (ت ٦٥٦ هـ) ، وقد طبع بتحقيق محمد ناصر الدين الألباني .

أنظر تاريخ التراث (١ / ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ٢١٧)

(٢) سقطت من (ب) .

ولا تغيير ، فلك أن تنقل منها وتعزو ذلك الصحيح ولو باللفظ قاله ابن الصلاح [١] ، قال الحافظ ابن حجر : ـ " ثم ان اتفقا في اللفظ فذلك ، وان اختلفا فتارة يحكيه المختصر على وجه [٢] ، وتارة يقتصر على لفظ أحدهما ، قال [٣] : وبقي ما إذا كان كل منهما أخرج من الحديث جملة لم يخرجها الآخر فهل للمختصر [٤] أن يسوق الحديث مساقاً واحداً وينسبه إليهما ويطلق ذلك أو عليه أن يبين هذا محل [تأمل] [٥] ، ولا يخفى الجواز وقد فعله غير واحد " [٦] انتهى .

الثالثة : ـ الجمع بين الصحيحين لعبد الحق [٧] كالمختصرات المذكورة : ـ أتى [فيها] [٨] بألفاظ [٩] الصحيح من غير زيادة ، وأما الجمع لأبي عبد الله الحميدي الأندلسي [١٠] ففيه زيادة ألفاظ وتتمات على

---

(١) بمعنى ما ذُكر . أنظر المقدمة (ص ٩٦) .

(٢) وفي الأصل : على وجهه .

(٣) سقطت من (ب) .

(٤) وفي (ب) ، (جـ) : المختصر .

(٥) من (د) .

(٦) نكت ابن حجر (ص ١٠٢) .

(٧) أنظر الديباج المذهب (٢ / ٦٠) ، وكشف الظنون (١ / ٥٩٩) ، والرسالة المستطرفة (ص ١٧٩) .

(٨) من (د) ، وفي بقية النسخ : فيه .

(٩) من (د) .

(١٠) أنظر بغية الملتمس (ص ١٢٤) ، وبرنامج التجيبي (ص ٩٢) ، وكشف الظنون (١ / ٥٩٩) ، والرسالة المستطرفة (ص ١٧٣) .

الصحيحين كثيرة ، قال ابن الصلاح : ـ " فربما نقل بعض [1] من لا يميز [بعض] [2] ما يجده فيه عن الصحيح [3] وهو مخطئ لكونه زيادة ليست فيه " [4]

قال [5] العراقي : ـ " وهذا مما أنكر على الحميدي لأنه كتابين فمن أين تأتي الزيادة ، قال : ـ واقتضى كلام ابن الصلاح أن الزيادات التي تقع في [6] كتاب الحميدي يحكم ـ بصحتها وليس كذلك لأنه ما رواها بسنده كالمستخرج ولا ذكر أنه يزيد ألفاظاً [7] ، واشترط فيها الصحة حتى يقلد في ذلك " [8] انتهى ، وتبعه على ذلك الزركشي [9] وهذا الذي نقله عن ابن الصلاح وقع له عند ذكر زيادة الصحيح حيث قال : ـ

" ويكفي وجوده في كتاب من اشترط الصحيح ، وكذا ما يوجد في الكتب المخرجة .. من تتمة المحذوف أو زيادة شرح .. وكثير من هذا موجود [10] في الجمع للحميدي " [11] وقال لحافظ ابن حجر في نكته : ـ

---

(١) ليست في الأصل .
(٢) من (د) .
(٣) وفي الأصل : الصحيحين أو أحدهما .
(٤) المقدمة (ص ٩٦) ، وقد تصرف السيوطي في النص بالاختصار كعادته
(٥) من (د) ، وفي بقية النسخ : قاله .
(٦) سقطت من (ب) .
(٧) وفي (أ) : ألفاظ .
(٨) التبصرة والتذكرة (١ / ٦٢) .
(٩) النكت (ق ٣٠ / ب) .
(١٠) من (د) ، وفي بقية النسخ : موجودا .
(١١) المقدمة (ص ٩٣) بتصرف .

ما ذكره شيخنا في النكت واعتمده في منظومته حيث قال : ــ (وليت إذ زاد الحميدي ميزا) [1] كأنه قلد [2] فيه غيره وإلا فلو راجع كتاب الحميدي [3] لرأى في خطبته ما دل على ذكره لاصطلاحه في هذه الزيادات وغيرها ، ولو تأمل المواضع الزائدة لرآها ممزوجة إلى من زادها من أصحاب المستخرجات ، قال : ــ وقد تبع الشيخ على ذلك الشيخ سراج الدين بن الملقن في كتابه المقنع [4] ، وشيخ الاسلام أبو حفص البلقيني في محاسن الاصطلاح ، والدليل على أن الحميدي أظهر اصطلاحه قوله في خطبة كتابه ما نصه : ــ « وربما أضفنا إلى ذلك نبذاً مما نبهنا [5] [عليه] [6] من كتب أبي الحسن الدارقطني ، وأبي بكر الاسماعيلي ، وأبي بكر الخوارزمي ــ يعني البرقاني .. ، وأبي مسعود الدمشقي ، وغيرهم من الحفاظ الذين عنوا بالصحيح ، مما يتعلق بالكتابين ، من تنبيه على غرض ، أو تتميم لمحذوف ، أو زيادة [في] [7]

---

(١) ألفية العراقي (ص ١٧١) .

(٢) وفي (د) : قيد .

(٣) الجمع بين الصحيحين .

(٤) في مصطلح الحديث ، ويقع في مجلد ، وقد اختصره في كتاب سماه « التذكرة » ، وقد حققه طالب بكلية الحديث بالجامعة الاسلامية بالمدينة ، ذكر ابن الملقن في (المقنع) من علوم الحديث : ثمانين نوعا ، وقد حقق (المقنع) من قبل شخصين مرتين في رسالتي دكتوراه : « الأولى » بكلية أصول الدين ــ بالأزهر ــ تحقيق مصطفى عبد القادر خضر . « والثانية » بجامعة أم القرى ــ بمكة .

(٥) وفي (د) : تنبهنا .

(٦) من الأصل (١ / ق ٣ / ب) ، وفي جميع النسخ : له .

(٧) من الأصل (١ / ق ٣ / ب) ، وفي النسخ : من .

شرح ، أو بيان لاسم [أ] (١) ونسب ، أو كلام (٢) [على] (٣) اسناد أو تتبع لوهم » (٤) ، فقوله (من تتميم لمحزوف أو زيادة) هو غرضنا هنا وهو يختص بكتابي الاسماعيلي والبرقاني لأنهما استخرجا على البخاري ، واستخرج البرقاني على مسلم ، وقوله (من تنبيه على غرض أو كلام على اسناد أو تتبع لوهم أو بيان لاسم أو نسب) (٥) يختص بكتابي الدارقطني وأبي مسعود ، ذاك في كتاب التتبع وهذا في كتاب الأطراف (٦) ، وقوله (مما (٧) يتعلق بالكتابين) أحترز به عن تصانيفهم التي لا تتعلق بالصحيحين فإنه لم ينقل منها شيئاً [هنا] (٨) ، فهذا الحميدي قد أظهر اصطلاحه في خطبة كتابه ثم إنه فيما (٩) تتبعه (١٠) من كتابه اذا ذكر الزيادة في المتن لمن زادها من أصحاب المستخرجات وغيرهم ، فإن عزاها لمن استخرج أقرها ، وإن عزاها لمن لم يستخرج/تعقبها غالباً ، لكنه تارةً يسوق الحديث من ـ الكتابين أو من أحدهما ثم يقول مثلاً : زاد فيه فلان كذا ، وهذا الاشكال فيه ، وتارة يسوق الحديث

---

(١) من الأصل (١ / ق ٣ / ب) ، وقد سقطت من النسخ .

(٢) من (د) ، ومن الأصل .

(٣) من (د) .

(٤) أنظر الجمع بين الصحيحين للحميدي (١ / ق٣ / ب) .

(٥) وفي (جـ) : نسبة .

(٦) أطراف الصحيحين . أنظر تذكرة الحفاظ (٣ / ١٠٦٨) ، وتهذيب تاريخ دمشق لبدران (٢ / ٢٩٠) وكشف الظنون (١ / ١١٦) .

(٧) وفي (ب) : وفيما .

(٨) من (د) .

(٩) وفي (د) : مما .

(١٠) من الأصل ، وفي النسخ : تتبعه .

والزيادة جميعا في نسقٍ واحد ثم يقول عقبه مثلا : اقتصر منه البخاري على كذا وزاد فيه الاسميلي كذا ، وهذا يشكل على كثير الفاظ غير المميز لأنه إذا نقل عنه حديثاً بعينه وأغفل كلامه بعده ، وقع في المحذور الذي حذّر منه ابن الصلاح لأنه حينئذ يعزوا [1] إلى أحد الصحيحين ما ليس فيه فهذا الحامل لابن الصلاح على (التنبيه على ذلك) [2] ، قال : ـ وقد نص على [3] ما قلته الحافظ أبو سعيد العلائي في كتابه " [في] [4] علوم الحديث " [5] حيث قال لما ذكر المستخرجات : ـ ومنها المستخرج على البخاري للاسميلي ، والمستخرج على الصحيحين للبرقاني وهو مشتمل على زياداتٍ كثيرة في تضاعيف متون الأحاديث ، وهي التي ذكرها الحميدي في الجمع بين الصحيحين [منهما عليها] [6] هذا لفظه [7]

الرابعة : ـ لهم المُسْتَخْرَج والمخرَّج والمخرِّج والتَخْرِيج ، وأصل الاستخراج في اللغة الاستنباط [8] ، والمستخرج [9] اسم مفعول منه سمي / به هذا النوع من التأليف لأنه استنباط طرقٍ لأحاديث الكتاب المُسْتَخْرَج عليه ، وقد يطلق عليه المخرَّج بالتشديد كما وقع في عبارة ابن الصلاح ، وأما المَخْرَج بسكون الخاء

---

(١) سقطت من (ب) .
(٢) وفي الأصل : على الاستثناء المذكور .
(٣) سقطت من (ب) .
(٤) من (د) .
(٥) لم أقف في مصادر ترجمته على أن له كتاباً مستقلاً في علوم الحديث !!
(٦) من (د) ، وفي (ج) : مبهما .
(٧) نكت ابن حجر (١ / ٣٠٠ ـ ٣١٠) بتصرف كبير ، وزيادات ...
(٨) أنظر لسان العرب (٢ / ٢٤٩) ، والقاموس المحيط (١ / ١٨٥)
(٩) من (د) ، وفي بقية النسخ : المخرج .

وتخفيف الراء فأصله في اللغة مكان الخروج ، أطلق على الموضع الذي يرد منه الحديث ، قال ابن العربي : مخرج الحديث [الرواة] (١) الذين رووه وجاء عنهم ، فإذا جاء مثلاً من رواية راوٍ قد اشتهر (٢) برواية حديث [أهل بلده] (٣) كقتادة في البصريين (٤) ، وأبي اسحاق السبيعي في الكوفيين (٥) ، وعطاء في المكيين وأمثالهم (٦) ، كان مخرجه معروفاً (٧) وإذا جاء عن غيره كان شاذاً ، وأما التخريج فمصدر خرّج فلاناً في الأدب فتخرج (٨) أطلق في الاصطلاح على سببين (٩) : ـ

أحدهما : ـ إيراد الحديث باسناده في كتاب أو املاء ومنه قولهم : ـ خرّجه البخاري ومسلم ، وهذه العبارة تقع للمغايرة كثيراً ، وأكثر ما يقوله [غيرهم] (١٠) أخرج بالهمزة .

الثاني : ـ عزو الأحاديث إلى من أخرجها من الأئمة ومنه الكتب المؤلفة في تخريج أحاديث الأحياء (١١) ، والرافعي (١٢) ، وغير ذلك تسمى تخاريج ، وكأنه من باب مجاز الملابسة (١٣) أو على حذف مضاف أي بيان التخاريج .

---

(١) من (د) ، وفي بقية النسخ : الرواية .

(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : انتهى .

(٣) سقطت من (أ) .

(٤) أنظر تهذيب التهذيب (٨ / ٣٥٥) ، وشرح علل الترمذي (٢ / ٥٠٣)

(٥) أنظر تهذيب التهذيب (٨ / ٦٦) ، وشرح علل الترمذي (٢ / ٥١٩) .

(٦) أنظر تذكرة الحفاظ (١ / ٩٠) ، والعقد الثمين (٦ / ٨٥) .

(٧) وفي (أ) : معروفة .

(٨) القاموس (١ / ١٨٥) .

(٩) وفي (د) : شيئين .

(١٠) من (جـ) ، (د) ، وفي (أ) ، (ب) : عنهم .

(١١) مثل كتاب (إخبار الأحياء بأخبار الاحياء) للعراقي (ت ٨٠٦ هـ) في أربع مجلدات اختصره في مجلد سماه (المغني عن حمل الاسفار في الاسفار في تخريج ما في الاحياء من الأخبار) ، واستدرك عليه الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) فيما فاته في مجلد ، وقد طبع المغني بحاشية الأحياء ، وكتاب (تحفة الاحياء فيما فات من تخاريج أحاديث الأحياء) لابن قطلوبغا (ت ٨٧٩ هـ) ، وأطال النفس في تخريجه الزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ) ضمن شرحه (اتحاف السادة المتقين في شرح احياء علوم الدين) طبع في عشر مجلدات كبيرة .
أنظر لحظ الألحاظ لابن فهد (ص ٢٢٩ ، ص ٢٣٠) ، وكشف الظنون (١ / ٢٤) وذيله (١/ ١٨٨) .

(١٢) كتاب أبي القاسم الرافعي (ت ٦٢٣ هـ) اسمه (شرح الوجيز) في اثني عشر مجلدا ، والكتب المخرجة عليه كثيرة من أوسعها كتاب (البدر المنير) لابن الملقن (ت ٨٠٤ هـ) ، ومن أشملها وأجودها وأخلصها كتاب (التلخيص الحبير) لابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) ، وطبع في أربعة أجزاء بتحقيق عبد الله هاشم اليماني .
أنظر فوات الوفيات (٢ / ٣٧٧) ، وطبقات الشافعية للسبكي (٥/ ١١٩) ، والتلخيص الجبير (١ / ٩) ، وكتاب (ابن حجر ودراسة مصنفاته لشاكر عبد المنعم (ص ٣٨١) .

(١٣) مجاز الملابسة هو : الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه ، لضرب من التأويل ـ إفادةً ليست بأصل الوضع ـ ، لأن (التخريج) على المعنى الثاني المذكور يطلق ويراد به " عزو الأحاديث الى من أخرجها " ، ويطلق ويراد به كتب (التخاريج) فكأن المعنى من باب مجاز الملابسة ويسمى أيضا عند البلاغيين المجاز العقلي .
أنظر : ايضاح علوم البلاغة ـ للخطيب القزويني (١ / ١٢٢) .....

٧٠ ـ وَ احْكُمْ بِصِحَّةِ (١) لِمَا يَزِيدُ فَهُوَ مَعَ الْعُلُوِّ ذَا يُفِيدُ

٧١ ـ (وَكَثْرَةِ الطُّرْقِ وَتَبْيِينَ (٢) الَّذِي أُبْهِمَ أَوْ أُهْمِلَ أَوْ سِمَاعِ ذِي

٧٢ ـ تَدْلِيسٍ أَوْ مُخْتَلِطٍ (٣) وَكُلُّ مَا أُعِلَّ فِي الصَّحِيحِ مِنْهُ سَلِمَا (٤)) (٥)

ذكر ابن الصلاح في مختصره للمستخرجات فائدتين : ـ

احداهما : ـ علو الاسناد (٦) لأنّ مصنف المستخرج لو روى حديثاً

---

(١) وفي (ب) ، (جـ) : بصحته .

(٢) من نسخ الألفية ، وفي نسخ البحر : وتبين .

(٣) وفي (أ) ، (ب) ، (جـ) : مخلط

(٤) بياض في (د) .

(٥) الشرح التفصيلي : ـ

٧٠ ـ (واحكم) أنت ، " أي : المحدث "

(بصحة) بالتنوين ..

(لما يزيد) " في المستخرجات من ألفاظ زائدة ، وتتمات في بعض الأحاديث .. "

(فهو) أي ما يزيد .

(مع العلو) في الاسناد .

(ذا) مفعول .

(يفيد) .. الاشارة لصحة التقدير المذكور ، أو لأعم منها ، " أي : يفيد العلو والزيادة . "

٧١ ـ (و) " يفيد التخريج أيضاً "

(كثرة الطرق) " فيقوى بها للترجيح عند المعارضة ... "

(و) " يفيد أيضاً "

(تبيين) " الراوي .

(الذى . أُبهم) بالبناء للمجهول ، " في الصحيح "

كفلان ، أو رجل ، أو فلان وغيره ...

(أو) " تبيين الذي "

(أهمل) بالبناء للمجهول أيضاً ، " كمحمد ، من غير ذكر ما يميزه عن غيره ... "

.....

(أو) " تبيين "
(سماع) " راو "
(ذي) :

٧٢ ـ (تدليس) " كأن يروي في الصحيح عن مدلس بالمنعنة ، فيرويه المستخرج بالتصريح بالسماع "
(أو) " سماع راو "
(مختلط) بخاء معجمة ، فمثناه فوقية ، فلام ، فطاء مهملة ، اسم فاعل ، " كأن يروي مصنف الصحيح عمن اختلط ، ولم يبين هل سماع ذلك الحديث في هذه الرواية قبل الاختلاط أو بعده ؟ فيبينه المستخرج
(وكلما) بمعنى : شيء ، أو موصول اسمي ، وان جرت (كل) فصلت .
(أعل) مبني للمجهول ، من الاعلال .
(في الصحيح) أل فيه جنسية ، فلا ينافي شموله لمسلم وهما المرادان هنا أصالة ، فلا ينافي ما شاركهما في ذلك من غيرهما .
(منه) أي من ذلك الاعلال الصوري .
(سلما) وتقدير الاعلال لما دل عليه ذلك الصحيح ، ويجوز أن تكون
(من) تعليلية : أي من أجل ذلك المستخرج سلم ذلك الصحيح
.... [والمعنى] : جاءت رواية المستخرج سالمة منه .

[ومعنى الابيات الثلاثة : أن المستخرجات لها فوائد : ـ
١ ـ معرفة الزائد على الصحيحين ، وهو محكوم بصحته .
٢ ـ علو الاسناد .
٣ ـ كثرة الطرق .
٤ ـ تبيين المبهم كرجل .
٥ ـ تبيين المهمل كزيد .
٦ ـ " سماع المدلس .
٧ ـ " وقت السماع من المختلط .
٨ ـ السلامة مما يعل به في الصحيح] .
أنظر استقصاء الأثر (ق ٣٦ / أ ، ب ، ٣٧ / أ ، ب) ، ومنهج ذوي النظر (ص ٢٧ ، ص ٢٩) ، وشرح أحمد شاكر (ص ١٤) .

(٦) أنظر مقدمة ابن الصلاح (ص ٩٦) ...

مثلاً من طريق البخاري لوقع أنزل من الطريق الذي رواه به في المستخرج مثاله : أن أبا نعيم لو روى حديثاً عن عبد الرزاق من طريق البخاري أو مسلم لم يصل إليه إلا بأربعة ، واذا رواه عن الطبراني عن الدَبَري [1] عنه وصل باثنين ، وكذا لو روى حديثاً في مسند الطيالسي [2] من طريق مسلم كان بينه و بينه أربعة شيخان بينه و بين مسلم ، و مسلم و شيخه ، وإذا رواه عن ابن فارس [3] ، عن يونس بن حبيب عنه وصل باثنين .

الثانية : ـ ما يقع عنده من ألفاظ زائدة على ما في الصحيح من تتمة المحذوف [4] ، أو زيادة شرح في حديث أو نحو ذلك فانها محكوم بصحتها ، لأنها خارجة من مخرج الصحيح و وارده باسناده ، قال الحافظ ابن حجر : ـ وهذا مسلم في الرجل الذي التقى فيه اسناد المستخرج [5] [6] واسناد مصنف الأصل ، وفي من بعده وأما من بين [7] المستخرج و بين ذلك الرجل فيحتاج إلى نقد لأن

---

(١) الدَبَري بفتح الدال المهملة والباء ـ نسبة إلى الدبر و هي قرية من قرى صنعاء ـ أبو يعقوب اسحاق بن ابراهيم بن عباد الدبري ، راوي كتب عبد الرزاق بن همام .
أنظر الانساب للسمعاني (٥ / ٣٠٤) ، و طبقات فقهاء اليمن للجعدي (ص ٦٤) ، و اللباب (١ / ٤٨٩) .

(٢) أنظر سير أعلام النبلاء (٩ / ٣٧٨) ، وقد طبع هذا المسند طبعتان أولهما بالهند بتعليق الحسن بن محمد النعماني بحيدر آباد الدكن ـ مجلس دائرة المعارف النظامية سنة (١٣٢١ هـ) والأخرى بمصر سنة ١٣٧٢ هـ بتحقيق و ترتيب أحمد عبد الرحمن البنا سماه : (منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود .)

.....

(٣) المعمر محمد بن فارس ، مسند أصبهان .
أنظر تذكرة الحفاظ (١٠٩٢/٣) ، ولم أقف له على ترجمة في غيره .
(٤) من (د) ، وفي بقية النسخ : المحذوف .
(٥) من (د) ، وفي بقية النسخ : اكتفـــى .
(٦) من (د) ، وفي بقية النسخ : المخرج .
(٧) سقطت من (ب) .

المستخرج لم يلتزم الصحة في ذلك [1] و انما [جعل] [2] جل قصده العلو فمتى حصل وقع على غرضه ، فإن كان مع ذلك صحيحا [3] أو فيه زيادة فزيادة حسن حصلت اتفاقا وإلا فليس ذلك همه [4] ، قال : ـ وقد وقع ابن الصلاح هنا في ما فر منه من عدم التصحيح في هذا الزمان لأنه أطلق تصحيح هذه [الزيادات] [5] ثم عللها بتعليل أخص من دعواه ، و هو كونها بذلك الاسناد ، وذلك [6] إنما هو من ملتقى الاسناد إلى منتهاه [7] وذكر ابن الصلاح في مقدمة شرح مسلم فائدة ثالثة : ـ

---

(١) هذا هو الصحيح ، قال السخاوي رحمه الله : " .. بشرط ثبوت الصفات المشترطة في الصحة للرواة الذين بين المخرج والراوي الذي اجتمعا فيه ... " فتح المغيث (ص ٣٥ / باب المستخرجات) .

(٢) من (جـ) ، وقد سقطت من بقية النسخ .

(٣) من (د) ، وفي بقية النسخ : تصحيحا .

(٤) من (د) ، وفي بقية النسخ : همته .

(٥) من (د) ، وقد سقطت من بقية النسخ .

(٦) و في (د) : من ذلك .

(٧) من نكت ابن حجر (ص ٨٣ ، ص ٨٤) بتصرف .

وهي تكثير طرق الحديث [1] ليقوى فيرجح بها عند المعارضة وذلك [بأن] [2] يضم المستخرج راوياً آخر فأكثر مع الذي حدث صاحب الصحيح عنه ، وربما ساق له طرقاً أخرى إلى الصحابي بعد فراغه من استخراجه كما يصنع أبو عوانة وقد ذكر النووي [3] (هذه الفائدة) [4] في الارشاد [5] وغيره من المتأخرين [6] قال الحافظ ابن حجر في النكت : ـ " وللمستخرجات فوائد أخر [7] لم يتعرض أحد منهم لذكرها أحدها : ـ الحكم بعدالة من أخرج له فيها ، لأن المخرج على شرط الصحيح (لم يلزمه أن [8] يخرج إلا عن ثقة عنده) [9] فالرجال الذين في المستخرج ينقسمون أقساما / [أ] منهم من ثبتت عدالته قبل هذا المخرج فلا كلام فيهم ، [ب] ومنهم من طعن فيه غير هذا المخرج فينظر في ذلك الطعن إن كان مقبولا قادحا فيقدم [10] ،

---

(١) التنبيه على ما أشكل في مسند صحيح مسلم (ق ٥ / ب) ولفظه فيه : " .. وفوائد تنشأ من تكثير الطرق .. " ، ونقلها عنه النووي في مقدمة المنهاج بنص : " .. وزيادة قوة الحديث بكثرة الطرق .. " مقدمة المنهاج (١ / ٢٦) .

(٢) وفي (أ) : أن .

(٣) تأخرت في نسخة (د) إلى بعد كلمة : الارشاد .

(٤) سقطت من (ب) ، والمراد بالفائدة الفائدة الثالثة المذكورة عن ابن الصلاح .

(٥) الارشاد (ق ٧ / أ) .

(٦) مثل الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) في نكته (ق ٣ / ب) ، والعراقي (ت ٨٠٦ هـ) في التقييد والايضاح (ص ٣٢) .

(٧) وفي الأصل : أخرى .

(٨) وفي (د) : يحذف (لم) ، واثبات (لا) بعد أن .

(٩) ونص العبارة في الأصل : " ويلزمه أن لا يخرج إلا عن ثقة عنده "

(١٠) وفي توضيح الافكار (١ / ٧٢) نقل الصنعاني كلام الحافظ وفيه زيادة بعد قوله (.. فيقدم) زاد : (وإلا فلا) .

[ج] ومنهم من لا يعرف لأحد قبل هذا المخرج فيه توثيق ولا تجريح ، فتخريج من يشترط الصحة لهم ينقلهم [1] من درجة من هو مستور إلى درجة من هو موثق [2] فيستفاد من ذلك صحة أحاديثهم التي يروونها بهذا الاسناد ولو لم يكن في ذلك المستخرج [3] .

الثانية : ـ (ما يقع فيها من حديث المدلسين بتصريح السماع وهي في [4] الصحيح بالمنعنة (وان كنا نعلم في الجملة) [5] أن الشيخين اطلعا [6] على أنه مما سمعه المدلس من شيخه ، لكن ليس اليقين كالاحتمال فوجود ذلك في المستخرج بالتصريح ينفي أحد الاحتمالين) [7]

الثالثة : ـ ما يقع منها [8] من حديث المختلطين عمن [9] سمع منهم قبل الاختلاط ، وهو في الصحيح من حديث [من سمع منهم بعد ذلك [10] ،

---

(١) من الأصل ص ١١٢ ، وفي النسخ : تنقلهم .
(٢) من (ب) ، (ج) ، ومن الأصل ١١٢ ، وفي بقية النسخ : موثوق
(٣) بعدها في الأصل ص ١١٢ : (والله أعلم) .
(٤) من (ج) ، (د) ، والأصل ص ١١٢ ، وفي بقية النسخ : وهو
(٥) وفي الأصل ص ١١٢ بشر : (فقد قدمنا انا نعلم في الجملة)
(٦) من الأصل ص ١١٢ ، وفي النسخ : أطلقا .
(٧) سقطت من (ب) .
(٨) وهي هكذا في الأصل ص ١١٢ ، وفي توضيح الأفكار بلفظ : (فيها) (١ / ٧٣) .
(٩) وفي (أ) : على من .
(١٠) وفي الأصل ص ١١٣ بلفظ : (وهو في الصحيح في حديث من سمع منهم قبل ذلك ..) ، والنص نقله الصنعاني في توضيحه (١/٧٣) بلفظ : (وهو في الصحيح من حديث من اختلط ولم يبين هل سماع ذلك الحديث منه في هذه الرواية قبل الاختلاط أو بعده ..) .

، والحال فيها كالتي قبلها . الرابعة : ـ ما يقع فيها من [(١) التصريح بالاسماء المبهمة أو (٢) المهملة في الصحيح في الاسناد أو في المتن .

الخامسة : ـ ما يقع فيها من التمييز للمتن المحال به على المتن المحال (٣) عليه وذلك في كتاب مسلم كثير جداً فإنه يخرج (٤) الحديث على لفظ بعض الرواة ويحيل (٥) بباقي ألفاظ الرواة على ذلك اللفظ الذي يورده فتارة يقول (مثله) فيحمل على أنه نظيره ، سواء وتارة يقول نحوه أو معناه فتوجد (٦) بينهما مخالفة بالزيادة والنقص ، وفي ذلك من الفوائد ما لا يخفى . (٧)

السادسة : ـ ما يقع فيها (٨) من الفصل لكلام المدرج في الحديث مما ليس في الحديث ، ويكون في الصحيح غير مفصل .

السابعة : ـ ما يقع فيها من الأحاديث المصرح برفعها ويكون في أصل الصحيح (١٠) موقوفه أو كصورة الموقوف كحديث ابن عون (١١) ..

---

(١) سقطت من (أ) .

(٢) وفي الأصل ص ١١٣ : (و) .

(٣) وفي (ب) : المخاطب .

(٤) من (ب) .

(٥) من الأصل ص ١١٣ ، وفي النسخ (ويخل) .

(٦) من الأصل ص ١١٣ ، وفي النسخ : فيوجد .

(٧) من (د) ، ومن الأصل ص ١١٣ ، وفي بقية النسخ : ما لا يحصى)

(٨) من الأصل ص ١١٣ ، وفي النسخ : منها .

(٩) سقطت من (ب) .

(١٠) وفي (ب) ، (جـ) : غير .

(١١) وفي (أ) ، (ب) : عوف .

(عن نافع) [1] عن ابن عمر قال : " اللهم بارك لنا في يمننا " الحديث أخرجه البخاري في أواخر الاستسقاء هكذا موقوفا [2] ، ورواه الاسمعيلي [3] وأبو نعيم في مستخرجيهما من هذا الوجه مرفوعا بذكر النبي صلى الله عليه وسلم [4] فيه ، من أمثلة كثيرة لذلك ، قال : ـ وكملت فوائد المستخرج [5] بهذه الفوائد [السبعة] [6] التي ذكرناها [7] عشرة [8] " انتهى [9] ، وذكر أنه قيل له ان الحافظ ابن ناصر [10] الدين [11] ذكر في مؤلفه [12] للمستخرج بضع عشرة فائدة [13] ، فأطرق ثم قال : ـ كل [14] علة أعل بها حديث في أحد الصحيحين جاءت رواية المستخرج سالمة منها فهي من فوائده ، وذلك كثير جدا ،

قلت : ـ [15] من ذلك وصل ما وقع في الصحيح مرسلاً أو مروياً بالوجادة أو بالكتابة ، ومن فوائده التي لم يتنبه لها أحد أن يكون في الحديث لفظ على خلاف القاعدة العربية ، فيتكلف لتوجيهه ويتحمل لتخريجه

---

(١) سقطت من (ب) .

(٢) كتاب الاستسقاء ـ باب ما قيل في الزلازل والآيات ـ ٢ / ٥٢١ .

(٣) من رواية أحمد بن ابراهيم الدورقي عن أزهر به ، وأخرجه من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عون عن أبيه كذلك . أنظر فتح الباري (١٣ / ٤٦) .

(٤) قال القابسي: سقط ذكر النبي صلى الله عليه وسلم من النسخة ولا بد منه لأن مثله لا يقال بالرأي ، ورواه أزهر السمان عن ابن عون مصرحا فيه بذكر النبي صلى الله عليه وسلم .
أنظر الجامع الصحيح للبخاري (كتاب الفتن ـ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم الفتنه من قبل المشرق ـ ١٣ / ٤٥) .

.....

(٥) هكذا في جميع النسخ ، وفي الأصل : المستخرجات .

(٦) من الأصل ص ١١٤ ، وقد سقطت من بقية النسخ .

(٧) من (د) ، ومن الأصل ص ١١٤ ، وفي بقية النسخ : ذكرنا .

(٨) وفي الأصل ص ١١٤ : عشر فوائد .

(٩) نكت ابن حجر (ص ١١١ ـ ص ١١٤) .

(١٠) وفي (ب) : الحافظ ناصر .

(١١) أبو عبد الله محمد بن أبي بكر عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي الشهير بابن ناصر الدين ، الشافعي وقيل الحنبلي ، حافظ دمشق ، مات سنة (٨٤٢ هـ) .

أنظر شذرات الذهب (٧ / ٢٤٣) ، ومعجم المؤلفين (٩ / ١١٢) .

(١٢) لعله ذكر ذلك في كتابه (شرح عقود الدرر في علوم الأثر) .

وعقود الدرر قصيدة له في أنواع علوم الحديث .

أنظر شذرات الذهب (٧ / ٢٤٤) .

(١٣) من (د) ، وفي بقية النسخ : فوائد .

(١٤) سقطت من (ب) .

(١٥) بياض في (د) .

فيجي في رواية المستخرج على القاعدة فيعرف أنه الصواب ، وأنّ الذي في الصحيح وهم من تغيير الرواة . (١)

---

(١) هذا الكلام من السيوطي مما تفرد بذكره في هذا الكتاب ولم يذكره في التدريب .

(ص) خـــاتمـــة

٧٣ ـ لِأَخْذِ مَتْنٍ مِنْ مُصَنَّفٍ يَجِبْ عَرْضٌ عَلَى أَصْلٍ وَعِدَّةٍ نُدِبْ (١) (٢)

قال ابن الصلاح : ـ " إذا ظهر بما (٣) قدمناه انحصار طريق معرفة الصحيح والحسن [الآن] (٤) في مراجعة الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة فسبيل من أراد [العمل] (٥) أو الاحتجاج بذلك ، إذا كان ممن [يسوغ] (٦) له العمل بالحديث أو الاحتجاج به لذي مذهب أن يرجع إلى أصل قد قابله

---

(١) بياض مكان البيت في (د) .

(٢) الشرح التفصيلي : ـ

٧٣ ـ (لأخذ متن) بالتضايف ، " أي : حديث "

(من مصنف) بفتح النون مبنيا للمجهول ، وبالصاد مهملة ، متعلق بأخذ ، " أي كتاب من الكتب المعتمدة ، واللام متعلق بقوله . "

(يجب) من الوجوب الذي يأثم تاركه .

(عرض) بفتح العين المهملة ، فسكون الراء ، فضاد معجمة ، فاعل يجب بمعنى : مقابلة " عليه "

(على أصل) صحيح فيما يغلب على الظن .

(وعدة) أي : وعلى عدة من الأصول .

(ندب) أي : بالبناء للمجهول ، أي : ذلك العرض .

[والمعنى : ـ أن من أراد نقل حديث من مصنف للعمل به ، يجب عليه أن يقابله على أصل معتمد ، وأما في حالة تعدد الأصول فيندب المقابلة عليها] .

أنظر استقصاء الأثر (ق ٣٧ / ب) ، ومنهج ذوي النظر (ص ٢٩) ، وشرح محمد محي الدين (ص ٣٩) ، وشرح أحمد شاكر (ص ١٥) .

(٣) من (د) ، والأصل ص ١٠١ ، وفي بقية النسخ : مما .

(٤) من (د) ، وفي بقية النسخ : الا أن .

(٥) من (د) ، وفي بقية النسخ : العلم .

(٦) وفي (أ) : يصوغ وهو تصحيف .

هـو أو ثقة غيره على أصول [1] صحيحة متعددة مروية بروايات متنوعة ، ليحصل به بذلك ـ مع اشتهار هذه الكتب ، وبعدها [عن] [2] أن تقصد بالتبديل [و التحريف ـ الثقة بصحة ما اتفقت عليه تلك الأصول [3] ، فقد يكثر بعض الأصول المقابل بها ، التي تنزل] [4] منزلة التواتر ، أو منزلة الاستفاضة [5]

هذا كلامه في علوم الحديث ، و" شرح مسلم " ، وحكاه النووي في " شرح مسلم " ، وقال : ـ " هذا الذي قاله محمول على الاستحباب والاستظهار [6] ، وإلا فلا يشترط تعداد الأصول والروايات ، فإن الأصل الصحيح المعتمد يكفي [7] " وجزم بذلك في التقريب " فقال : ـ " فإن قابلها بأصل محقق معتمد [8] أجزاه " [9] ، وقال ابن جماعة في المنهل الروي " : ـ " هذا (من ابن الصلاح) [10] ينبغي أن يحمل على الاستحباب لا على الاشتراط ، لتعسر ذلك غالباً أو تعذره ، ولأن الأصل الصحيح يحصل

---

(١) وفي الأصل (ص ١٠٢) : بأصول .
(٢) من (د) .
(٣) إلى هنا انتهى كلام ابن الصلاح في المقدمة (ص ١٠١) .
(٤) من (د) ، وقد سقطت من بقية النسخ .
(٥) أنظر صيانة صحيح مسلم (ص ١١٥) نقله بتصرف .
(٦) يعني : الاحتياط من أن يتطرق اليه خلل أو خطأ .
(٧) مقدمة المنهاج (١ / ١٤) وفيه تكملة : (وتكفي المقابلة به) .
(٨) وفي الأصل ص ٤٢ : معتمد محقق .
(٩) التقريب (ص ٤٢) .
(١٠) وفي الأصل ص ٥٢ : (منه) .

به الثقة " [1] وكذا قال الزركشي في نكته [2] ، وقال العراقي : ـ " في كلام ابن الصلاح [3] في موضع آخر ما يدل على عدم الاشتراط فإنه حين ذكر في قسم الحسن أن نسخ الترمذي تختلف [4] في قوله حسن أو حسن صحيح ، و نحو ذلك ، قال : فينبغي أن تصحح [5] أصلك بجماعة أصول ، و تعتمد على ما اتفقت عليه ، فقوله [هنا] [6] (ينبغي) [قد] [7] يشير إلى عدم اشتراط ذلك [8] وانما هو مستحب و هو كذلك " [9] ، وقال الحافظ ابن حجر في نكته : ـ " ليس بين (كلامي ابن الصلاح) [10] مناقضة ؛ بل كلامه هنا مبني على [11] ما ذهب إليه من عدم الاستقلال بادراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد [12] ، لأنه علل صحة ذلك بأنه ما من اسناد إلا و نجد فيه خللا فمقتضى ذلك أن لا يعتمد [13] على أحدها بل يعتمد [14] على مجموع ما تفرق [15].

---

(١) المنهل الروي (ص ٥٢) ضمن مجلة معهد المخطوطات) .

(٢) النكت (ق ٤٤ / ب) .

(٣) سقطت من (ب) .

(٤) من الأصل (١ / ٨٢) ، وفي النسخ : يختلف .

(٥) من (د) ، وفي بقية النسخ : يصحح .

(٦) من الأصل (١ / ٨٢) ، وقد سقطت من النسخ .

(٧) وفي (أ) : لك .

(٨) سقطت من (ب) .

(٩) التبصرة و التذكرة (١ / ٨٢) .

(١٠) وفي الأصل (ص ١٧٩) : كلامه .

(١١) سقطت من (ج) ، (جـ) .

(١٢) من الأصل (١ / ٣٨٤) ، وفي النسخ : ويجد .

(١٣) وفي (د) تعتمد .

( ) من الأصل (١ / ٣٨٤) ، وفي النسخ : يتفق .

عليه الأصول المتعددة فيحصل [1] بذلك جبر الخلل الواقع في أثناء الأسانيد ، وأما قوله في الموضع الآخر (ينبغي) [2] فلا ينافي قوله المتقدم لأن هذه العبارة تستعمل في اللازم أيضا [3] !!

(وأقول) : ـ لو قيل بالفرق بين المقامين ، والاكتفاء بأصل واحد في لفظ الحديث ، واشتراط أصول متعددة في كلام الترمذي عليه ، لم يبعد ، وذلك لأن لفظ الحديث قل أن يقع فيه الاختلاف ، وقد يدرك ما عساه أن يكون فيه من الخلل ، بالفهم ، والعلم وبقواعد العلوم ، وأما كلام الترمذي على الحديث فلا يدرك إلا بالنقل المحض عنه ، وقد اختلفت نسخه ، فلا يحصل الثقة به ، (ويحصل و يحسن) [4] [5] الاعتماد عليه إلا بأن [تتفق عليه] [6] أصول متعددة وإلا فلو وجد في أصل حسن و في أصل حسن صحيح فما المرجع [7] [لاعتماد] [8] أحد الأصلين على الآخر فالتعدد في ذلك هو الذي يغلب على الظن رجحان أحد الجانبين فتأمل .

---

(١) وفي الأصل (١ / ٣٨٤) : (ليحصل) .
(٢) وفي الأصل (١ / ٣٨٤) نقل عبارة ابن الصلاح كاملة .
أنظر مقدمة ابن الصلاح (ص ١٠٩) .
(٣) نكت ابن حجر (١ / ٣٨٤) .
(٤) سقطت من (د) .
(٥) هكذا في جميع النسخ !!
(٦) من (د) ، وفي بقية النسخ : يتفق فيه .
(٧) وفي (ب) : كالمرجح ، وفي (جـ) : كما المرجح .
(٨) من (د) ، وفي بقية النسخ : لاحتمال .

٧٤ ـ ومن لنقل في الحديث شرطا (١) رواية ولو مجازا (٢) (غلطا) (٣)

قال العراقي في ألفيته هنا : ـ

قلت ولابن خير امتناع نقل سوى مرويه إجماع (٤)

وقال في شرحها : " لما ذكر ابن الصلاح أن من أراد أخذ حديث من كتاب

---

(١) الشرح التفصيلي : ـ

٧٤ ـ (ومن لنقل) بالتنوين ، ويتعلق بقوله : شرط ،

(في الحديث) متعلق بقوله : رواية ، للاحتجاج وغيره ،

و(شرطا) بألف الاطلاق ،

(رواية) مفعول شرط ، والتقدير : ومن شرط رواية " في الحديث " ،

لأصل صحة نقله ، ويجوز تعلق " في الحديث " بنقل ،

(ولو) غائية ، " على أقل وجوه الروايات بأن كان "

(مجازا) بضم الميم ، أي بطريق الاجازة ، زاد المؤلف :

(غلطا) بتشديد اللام ، مكسورة ، وبالبناء للمجهول ، واعجام أوله ، واهمال آخره ،

« ذهب الحافظ أبو بكر محمد بن خير الأموي ـ بفتح الهمزة ـ الاشبيلي [وهو المشار إليه في الشطر الأول] ـ إلى أنه لا يصح لمسلم أن يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يكون قد روى هذا الحديث ولو على أقل وجوه الرواية ... وأدعى أن ذلك مجمع عليه .. ذكر الناظم أن العلماء قد غلطوا صاحبه ... »

أنظر : ـ

استقصاء الأثر (ق ٣٩ / ب) ،

ومنهج ذوي النظر (ص ٣٠) ،

وشرح محمد محي الدين عبد الحميد (ص ٤٠) ،

وشرح أحمد شاكر (ص ١٥) ،

(٢) وفي (س) مجازا " بفتح الميم "

(٣) بياض في (د)

(٤) أنظر الألفية (ص ١٧٢)

من الكتب المعتمدة / أخذه من كتاب مقابل ، أحببت أن أذكر أن بعض الأئمة حكى الاجماع على أنه لا يحل الجزم بنقل الحديث الا لمن له به رواية ، وهو الحافظ أبو بكر محمد بن خير بن عمر الأموى الأشبيلى [١] خال أبى القاسم السهيلي [٢] فقال فى برنامجه المشهور [٣] (وقد اتفق العلماء [٤] على [٥] أنه لا يصح لمسلم أن يقول قال رسول الله صلى الله عليه و سلم كذا حتى يكون عنده ذلك القول مرويا و لو على أقل وجوه الروايات ، لقوله صلى الله عليه و سلم [٦] " من كذب علىّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار " [٧] ، وفى بعض الروايات " من كذب على " [٨] وطلقا دون تقييد " انتهى " .

---

(١) أبو بكر محمد بن خير بن عمر اللمتونى الاشبيلى ، الامام الحافظ شيخ القراء ، توفى سنة (٥٧٥ هـ) .
أنظر تذكرة الحفاظ (٤ / ١٣٦٦) ، وبغية الملتمس (ص ٧٤ / رقم ١١٣) وغاية النهاية (٢ / ١٣٩) .

(٢) أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمى الأندلسى المالقى الضرير ، الحافظ العلامة البارع ، صاحب التصانيف المؤنقة ، توفى سنة (٥٨١ هـ) .
أنظر تذكرة الحفاظ (٤ / ١٣٤٨) ، والديباج المذهب (١ / ٤٨٠) ، وبغية الوعاة (٢ / ٨١) .

(٣) هو المعروف باسم : ـ فهرسة ما رواه ابن خير عن شيوخه (ص ١٦ ، ص ١٧)

(٤) بعدها فى الأصل (١ / ٨٣) : رحمهم الله .

(٥) من الأصل (ص ١٦) .

(٦) وفى الأصل (ص ١٧) ، وفى التبصرة (١ / ٨٣) : لقول رسول الله صلى الله عليه و سلم .

(٧) رواه البخارى (كتاب العلم ـ باب اثم من كذب على النبى صلى الله عليه و سلم ـ ١ / ٢٠٠) ، ومسلم (كتاب الزهد ـ باب التثبت فى الحديث و حكم كتابة العلم ـ ٤ / ٢٢٩٨ / رقم ٧١) من حديث الزبير و أبى سعيد الخدرى و غيرهما ، وقد رواه جماعة غير البخارى و مسلم ، وعد الحديث من

المتواتر أنظر : نظم المتناثر للكتانى (ص ٢٠ ـ ص ٢٤) ٥
وذكر فيه من أفرد هذا الحديث بالتأليف فى جزء ٥ و مـــن
الروايات التى ذكرت مطلق الكذب ما رواه البخـارى
وهى المشار اليها آنفا ٠

(٨) مـــن (د) ٠

(٩) أنظر التبصرة والتذكرة (١/٨٢، ٨٣) ٠

هكذا نقله [١] العراقي ولم يتعقبه [٢] وقد تعقبه الزركشي فقال في " جزء " له : الاجماع منعقد على جواز النقل من الكتب المعتمدة ، ولا يشترط اتصال السند إلى مصنفيها ، وممن حكى ذلك الاستاذ أبو اسحاق الاسفرايني وهو شامل لكتب الحديث والفقه وعمل الناس على ذلك ، وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في جواب سؤال كتبه إليه أبو محمد بن عبد الحميد [٣] : ـ وأما الاعتماد على كتب الفقه الصحيحة الموثوق بها فقد اتفق العلماء في هذا العصر على جواز الاعتماد عليها والاستناد إليها لأن الثقة قد حصلت بها كما تحصل / بالرواية ، ولذلك قد اعتمد الناس على الكتب المشهورة في النحو واللغة والطب وسائر العلوم لحصول [٤] الثقة بها [و] [٥] بعد التدليس ، ومن

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) لأنه موافق له على هذا الرأي ، ويؤيد هذا ما قاله في خطبة كتابه " تقريب الأسانيد " (١ / ١٧) : ـ " .. فانه يقبح بطالب الحديث بل بطالب العلم أن لا يحفظ باسناده عدة من الأخبار يستغني بها عن حمل الاسفار في الأسفار ، وعن مراجعة الأصول عند المذاكرة والاستحضار ، ويتخلص به من الحرج بنقل ما ليست له به رواية ، فانه غير سائغ باجماع أهل الدراية . "

(٣) لم أقف على ترجمة له .

(٤) وفي (أ) ، (ب) : بحصول .

(٥) وفي (أ) : بعد .

اعتقد ان الناس قد اتفقوا على الخطأ في ذلك فهو أولى بالخطأ منهم ، ولولا جواز الاعتماد على تلك الكتب لتعطل كثير من المصالح المتعلقة بها ، وقد رجع الشارع إلى قول الأطباء في صور ، وليست كتبهم مأخوذة في الأصل إلا من قوم كفار [1] ، ولكن لما بعد التدليس فيها اعتمد عليها كما اعتمد في اللغة على اشعار العرب وهم كفار لبعد التدليس انتهى كلام الشيخ عز الدين (رحمه الله تعالى) [2] ، قال الزركشي [3] : ــ " وكتب الحديث أولى بذلك من كتب الفقه وغيرها لاعتنائهم بضبط النسخ [4] وتحريرها ، فمن قال ان شرط المخرج من كتاب يتوقف على سماع ذلك الكتاب واتصال اسناده به فقد خرق الاجماع [5] وغاية المخرج أن ينقل الحديث من أصل موثوق بصحته

---

(١) أنظر : ــ فيما يتعلق (بعلم الطب) والاطباء ، وأول من ألف في الطب ، والمؤلفات عموما في ذلك
طبقات الاطباء لابن جلجل ، ومقدمة ابن خلدون (ص ٣٠٩ ٣٠٩) ، وكشاف اصطلاحات الفنون (٤ / ٨٩٩) ، وأبجد العلوم (٢ / ٣٥٢ ــ ٣٦١) .

(٢) سقطت من (ب) ، (جـ) ، (د) .

(٣) أي في الجزء المذكور (ص ١٠٠١) .

(٤) وفي (ب) : الشيخ وهو تحريف .

(٥) فلا يسلم للعراقي دعوى الاجماع لأن جماعة من المحدثين خالفوا ابن خير في ذلك قال السخاوي : ــ " .. ولكن انتصر للأول جماعة ــ قلت يقصد به من قال بعدم اشتراط الرواية لنقل المتن .. حتى قيل ــ وإن كان فيه نظر ــ إن الثاني لم يقل به بعض المحدثين ، ولوضح لخدش في دعوى الاجماع ... لكان مقتضى كلامه منع إيراد ما يكون في الصحيحين أو أحدهما حيث لا رواية له به ، وجواز نقل ما له به رواية ولو كان ضعيفا .. "
أنظر فتح المغيث (ص ٥٧ ، ص ٥٨) .

وينسبه إلى من رواه ، نعم في [1] ذلك خلاف محكي [2] في كتب الأصوليين ، قال الكيا الطبري في تعليقه : — من [3] وجد حديثاً في صحيفة صحيحة كالصحيحين جاز له أن يرويه ويحتج به وقال بعضهم أصحاب الحديث لا يجوز له أن يرويه لأنه لم يسمعه من شيخه ، وهذا غلط ، هذا لفظه وكذلك حكاه امام الحرمين في " البرهان " عن بعض المحدثين ، وقال : هم عصبة لا مبالات بهم في حقائق الأصول [4] ؛ وزاد الامام المقتصرين على السماع ، أما أئمة الحديث فهم نجوم الأرض وأوتادها [5] لا يقع [6] الاجماع بدونهم ، وقال ابن برهان في " الأوسط " [7] : — وذهب الفقهاء كافة الى أنه لا يتوقف العمل بالحديث على سماعه ، بل إذا صح عنده النسخة من الصحيحين مثلاً أو من السنن جاز له العمل بها وإن لم يسمع ،

---

(١) من (د) ، وفي بقية النسخ : من .
(٢) وفي (ب) : يحكى .
(٣) وفي (د) : فمن .
(٤) البرهان (١ / ٦٤٩) .
(٥) الأوتاد : هذه من الألفاظ المتداولة لدى الصوفية ، وللسيوطي كتاباً سماه : " الخبر الدال على وجود القطب والأوتاد والنجباء والأبدال " ، وليست من صفات التزكية والتعديل عن أهل الجرح والتعديل من أهل السنة والجماعة والأثر ، وليس في قاموسهم ما ذكره الجويني غفا الله عنا وعنه ، بل هو في قاموس المتصوفة أهل البدع .
(٦) وفي (د) : لا ينعقد
(٧) في أصول الفقه . أنظر هدية العارفين (١ / ٨٢) ، ولم أر في الكتب التي ترجمت له من ذكر هذا الكتاب بهذا الاسم سواه !!

و أما ما ذكره ابن خير فنقله الاجماع [عجيب] (١) وإنما حكي ذلك عن بعض المحدثين ، ثم هو معارض بنقل ابن برهان اجماع الفقهاء على الجواز ، وقد جزم به امام الحرمين (٢) وشدد النكير على قائل خلافه وكذلك أصحابه الكيا الطبري ، والغزالي ، وغيرهما ، وليس هذا الناقل مشهوراً بالعلم مثل اشتهار هؤلاء الائمة ، وقد قال أبو الوليد الباجي (٣) في كتابه " الفصول " (٤) : - روي عن الشافعي (رضي الله تعالى عنه) (٥) في الرسالة أنه يجوز أن يحدث بالخبر وان لم يعلم أنه سمعه (٦) فأي اجماع (بقي بعد) (٧) ذلك ، واستدلاله على المنع بالحديث المذكور أعجب وأعجب ، إذ ليس في الحديث اشتراط ذلك ، وإنما فيه تحريم الجزم بنسبة

---

(١) من (د) ، وفي بعض النسخ : عجب .

(٢) وفي (د) : ابن الصلاح .

(٣) أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد التجيبي المالكي الأندلسي الباجي ، من علماء الأندلس وحفاظها ، توفي سنة (٤٧٤ هـ) .
أنظر وفيات الأعيان (٢ / ٤٠٨) ، وتذكرة الحفاظ (٣ / ١١٧٨) ، والديباج المذهب (١ / ٣٨٤) ، وتاريخ قضاة الأندلس (ص ٩٥) .

(٤) واسم الكتاب كاملا : (احكام الفصول في أحكام الأصول) .
أنظر ما تقدم من المصادر .

(٥) سقطت من بقية النسخ ، وهي من (أ) .

(٦) أنظر الرسالة (ص ٣٧٨ ، ص ٤٣١) بمعنى ما ذكر ، ولكن لا بد حين التحديث أن يأتي الراوي بالواسطة التي سمع ذلك الحديث منها ، وإلا عد مدلسا .
أنظر الكفاية (ص ٥١٠) ، والاقتراح (ص ٢٠٦) .

(٧) وفي (ب) : فقد قال .

الحديث إلى النبي صلى الله عليه و سلم حتى يتحقق أنه قاله ، و هذا لا يتوقف على روايته و يكفي في ذلك علمه بوجوده في كتب من خرج [1] الصحيح [2] أو نص امام على صحته ، ثم إنه يقتضي أن لا يجوز لأحد نقل حديث من البخاري أو مسلم أو غيرهما من الكتب الصحيحة حتى يتصل سنده بالبخاري [3] ، و عمل الناس على خلاف ذلك " ، هذا كله كلام الزركشي في الجزء المذكور ، و قال في النكت : ــ " قال امام الحرمين في البرهان " : ــ " إذا وجد الناظر حديث مسنداً في كتاب صحيح [4] ، و لم يسترب في ثبوته ، و لم يسمعه من شيخه فلا يرويه [5] و لكن يتعين عليه العمل به ، و لا يتوقف وجوب العمل على المجتهدين بموجبات الأخبار على أن ينتظم لهم الاسناد في جميعها [6] ، و المعتمد في ذلك أن الذين كانوا [7] يرد عليهم كتب رسول الله صلى الله عليه و سلم كان يتعين عليهم العمل بموجبها ، و من بلغه ذلك الكتاب و لم يكن مخاطبا بمضمونه ، و لم يسمعه ممن سمعه ، فهو كالمقصود بمضمون الكتاب ، قال : و لو قال رجل رأيت حديثاً في صحيح محمد بن اسماعيل البخاري ، و قد وثقت (باشتمال الكتاب (عليه) فعلى) [8] الذي يسمعه يذكر

---

(١) وفي (د) : من أخرج .
(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : الصحيحين .
(٣) وفي (د) : إلى .
(٤) وفي (ب) : ــ صحيح .
(٥) وفي (د) : نرويه ، وفي الأصل (١ / ٦٤٧) : فهذا رجل لا يروي منها رآه .
(٦) من الأصل ، وفي النسخ : في جمعها .
(٧) من الأصل ، وفي النسخ : كانو .
(٨) مطموس في (ج) .

ذلك أن يثق به و يلحقه بما تلقاه [1] بنفسه ، [و رآه] [2] و رواه عن الشيخ المسمع ، قال : — و لو عرض ما ذكرناه على جملة المحدثين لأبوه فإن فيه سقوط [3] بنصب [4]) الرواية عن ظهور المشقة [5] ، و صحة الرواية ، و هم عصبة لا مبالاة بهم في حقائق الأصول [6] " انتهى (كلام الامام) [7] ، و جمل الأبياري [8] في " شرح البرهان " هذه المسئلة من تفريعات رد المرسل ، لأن الاعتماد على صحة النسخة فقط لا [تحصل] [9] منه معرفة الواسطة ، فاذا وجد [10] نسخة مصححة مثلاً من صحيح البخاري فمن الذي أوصله إلى أن هذا صحيح البخاري و لو ثبت عنده ذلك لاحتاج [الى] [11] أن يثبت عنده الطريق) [12] من البخاري إلى النبي صلى الله عليه و سلم ، فهؤلاء [13]

---

(١) من الأصل ، وفي النسخ : يلقاه .

(٢) من الأصل (١ / ٦٤٨) .

(٣) هكذا في جميع النسخ ، وفي الأصل (١ / ٦٤٩) .

(٤) وفي الأصل (١ / ٦٤٩) .

(٥) من (د) ، وفي بقية النسخ : المشقة .

(٦) انظر البرهان (١ / ٦٤٧ — ٦٤٩) .

(٧) زيادة من السيوطي و ليست من كلام الزركشي .

(٨) من (ج) ، (د) ، وفي بقية النسخ : الأنباري و هو تصحيف والابياري هو : أبو الحسن على بن اسماعيل بن على الابياري — بفتح الهمزة و سكون الباء وفتح الياء هذه النسبة إلى (أبيار) قرية من أعمال مصر من العلماء الاعلام و أئمة الاسلام ، توفي سنة (٦١٦ هـ) .
أنظر الديباج المذهب (٢ / ١٢١) ، و حسن المحاضرة (١ / ٤٥٤) ، و شجرة النور الزكية (١ / ١٦٦) .
وفيها ذكر شرح البرهان للجويني !

(٩) من (د) ، وفي (أ) : يجعل ، وفي (ب) : يحصل .

(١٠) وفي (ب) زيادة (فيه) بعد كلمة (وجد) .

(١١) من (د) (١٢) سقطت من (ب) .

(١٣) من الأصل ، وفي النسخ : فهم .

لا يجيزون أبدا الرواية والعمل بها إلا إذا عرفت الوسائط بالعدالة ، وما وراء ذلك فلا يلتفت إلى صحة النسخة ، إلا أن يقول الراوي : أنا أروي هذا عن فلان وعيّنه له ، وعلمه الفرع ، قال : — والمحدثون في هذا الباب هم أهل الفن على الحقيقة فلا معنى لاطراح أقوالهم ، ثم قال الزركشي : قيل ومن الغريب (ما ذكره ابن خير) (١) (فنقل كلامه السابق) (٢) ثم قال : — وليس فيه (اشتراط ذلك بل) (٣) فيه تحريم الجزم بنسبة القول (اليه صلى الله عليه وسلم) (٤) حتى يتحقق أنه روي من كتب الروايات بدليل استدلاله بالحديث " (٥) انتهى .

قلت : — فالحاصل أن الزركشي أشار في " النكت " إلى تأويل كلام ابن خير وصرفه عن ما يوهمه ، وقد كنت أقول في تأويله ما يقرب من ذلك وهو أنه إنما قصد بذلك ردع العوام ومن لا علم له بالأحاديث من الاقدام على الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم بغير مستند ، وأما حملة العلم الذين يمكنهم (٦) مراجعة الكتب والنقل منها فلا يمتنع عليهم ذلك ، ويكون مستندهم في ذلك (الوجادة) وهي من أقل وجوه الروايات فهي (داخله في قوله) (٧) (حتى يكون عنده ذلك القول مرويا ولو على أقل وجوه الروايات) ، وانظر إلى

---

(١) وفي الأصل : ما فعله الحافظ ، وذكر اسمه كاملا .
(٢) من السيوطي .
(٣) وفي الأصل : اشتراط ذلك فيه بل .
(٤) وفي الأصل : إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .
(٥) نكت الزركشي (ق ٤٤ / ب ، ق ٤٥ / أ) .
(٦) وفي (أ) : تمكنهم .
(٧) سقطت من (د) .

قوله : ـ (حتى يكون عنده مروياً) ولم [يقل] [1] حتى يكون مرويا لـه وبينهما فرق ، فإن العبارة الثانية تشعر بأن يكون له به ، رواية ، والأولى لا تدل على ذلك ، بل تدل [2] على أن يثبت [3] عنده أنه مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم وإن لم /يتصل السند إليه بأن يرويه غيره ، ويتحقق هو ذلك ، وهذا شرط في غاية الحسن وما أظن أحداً يخالف فيه [4] ، ونظيره تحريم الكلام في تفسير القرآن بغير علم والنهي عن ذلك ، وأنه يكون مخطئاً وإن صادف الصواب [5] ، لأن الاقدام على الكلام والرواية بغير علم جرأه

---

(١) وفي (أ) : يقول .
(٢) وفي (ب) ، (جـ) : يدل .
(٣) وفي (ب) ، (جـ) : تثبت .
(٤) وفي (ب) ، (جـ) : تخالف .
(٥) يشير الى حديث : ـ " من قال في كتاب الله برأيه فأصاب فقد أخطأ " رواه الترمذي (كتاب التفسير ـ باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه ـ ٥ / ٢٠٠ ، وقال : هذا حديث غريب) ، وأبو داود (كتاب العلم ـ باب في الكلام في كتاب الله بغير علم ـ ٤ / ٦٣) ، والنسائي (فضائل القرآن ـ من الكبرى أنظر فضائل القرآن ص ١٤ / رقم ١١١ ـ بتحقيق فاروق حمادة) كلهم من حديث سهيل بن مهران (هو ابن أبي حزم القطعي) ـ بضم القاف وفتح الطاء ـ عن أبي عمران الجوني عن جندب بن عبد الله البجلي مرفوعا .
وسهيل قال عنه أبو حاتم والبخاري والنسائي : ليس بالقوي ، وزاد البخاري منكر الحديث ، وضعفه ابن معين وابن حجر وهو كذلك والحديث ضعيف به . أنظر تحفة الاشراف (٢ / ٤٤٤) ، والضعفاء الصغير للبخاري (ص ٥٦) ، والضعفاء للنسائي (ص ٥٤) ، والميزان (٢ / ٢٤٤) ، والتقريب (ص ١٣٩) ، وضعيف الجامع (٥ / ٢٢٨) .

. . . . . .

و لا يعني ضعف الحديث جواز التفسير بالرأى و لو وافق الصواب ، بل ذلك محرم و شدد علماء السلف في ذلك ، قال ابن تيمية : " .. فمن قال في القرآن برأيه فقد تكلف ما لا علم له به ، و سلك غير ما أمر به ، فلو أنه أصاب المعنى في نفس الأمر لكان قد أخطأ لأنه لم يأت الأمر من بابه .. "

أنظر مقدمة في أصول التفسير (ص ٣٨) .

على الله تعالى [1] ورسوله ، وايذان بقلة المبالاة بالافتراء ، إذ [من] [2] لا يدري أما قاله ثابت أم لا ، لم يتحرالمصون عن الوقوع في الكذب وأما كلام امام الحرمين فحاصله أنه منع الرواية وأوجب العمل به ، وهذا هو التحرير لأن الرواية لا تجوز [3] الا بأحد طرق التحمل المشهورة ، وأما العمل فيجب على كل أحد إذا صح الحديث وإن لم يكن مروياً له ولو كان العمل [4] لم يجب الا على من له به رواية لم يجب العمل بغالب الشريعة على غالب الأمة وهم العوام [5] الذين لا يدرون ما الرواية ، وهذا كلام لا يقوله أحد ، ومسئلة الرواية مرجعها إلى أهل الحديث ، ومسئلة العمل مرجعها إلى أهل الفقه والأصول ، لأن الأخبار بالتكليف وظيفتهم وعنهم يؤخذ ، والمحدثون أجانب عن ذلك ، ولو تكلموا به لم يقبل منهم لأنه ليس من فنهم [6] ، كما أن الأصولي لو أفتى بحديثه [7] بحكم لم يقبل منه ، ولو وقعت له حادثة عليه أن يستفتي الفقهاء وكذلك المحدث [8] ، والحاصل أن كل أمر إنما يؤخذ عن أهله ، فظهر بهذا تصويب ما قاله الامام الا أنه بقيت مطالبته بتصحيح النقل من المحدثين (أنهم يأبون [9] العمل به) وقد رد الكيا في تعليقه : —

---

(١) سقطت من (د) .
(٢) من (ف) ، وقد سقطت من بقية النسخ .
(٣) من (أ) ، (د) وفي (ب) ، (ج) : لا يجوز .
(٤) وفي (د) : لا .
(٥) سقطت من (ب) .
(٦) وفي (ب) ، (ج) : فيهم .
(٧) وفي (د) : [illegible] مثبتة في النسخ الثلاثة ولعل صوابها : حديث .

.....

(٨) وهكذا كان علماء السلف يعترفون بالتخصصات ، ويستفيد بعضهم من بعض ... فهذا الامام الشافعي يخاطب تلميذه الامام أحمد قائلا له : " أنتم أعلم بالحديث والرجال مني ، فاذا كان الحديث صحيحا فأعلموني ، كوفيا كان أو بصريا أو شاميا ، حتى أذهب اليه اذا كان صحيحا " ، وهكذا كان أحمد بن حنبل يستفيد من الشافعي ويقول : ـ " ما رأيت أحدا أفقه في كتاب الله من هذا الفتى القرشي ـ يعني الشافعي " ، وروى الصدفي تاريخه عن محمد بن وضاح عن يحي بن يحي الليثي قال : كنا عند مالك فاستؤذن لعبد الله بن المبارك بالدخول ، فأذن له ، فرأينا مالكا تزحزح له في مجلسه ثم أقعده بلصقه ، وما رأيت مالكا تزحزح في مجلسه غيره ، فكان القارئ يقرأ على مالك ، فربما مر بشئ فيسأله مالك : ما مذهبكم في هذا ؟؟ أو ما عندكم في هذا ؟ فرأيت ابن المبارك يجاوبه ، ثم قام ، فخرج .. وسئل ابن المبارك بحضور سفيان بن عيينة عن مسألة ، فقال : نهينا أن نتكلم عند أكابرنا .

وهكذا عشرات الصور من عصر سلفنا التي تبرز بوضوح اخلاصهم لله ، وصفاء قلوبهم ، وحبهم لبعضهم ، ومنهجهم العلمي الدقيق في الاستفادة من العلماء الآخرين .

أنظر آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم (ص ٥٩ ، ص ٩٤ ، ص ٩٥) ، وسير أعلام النبلاء (٨ / ٣٧١) .

(٩) من (د) ، وفي بقية النسخ : يأتون .

" من وجد حديثاً في صحيفة صحيحة كصحيح مسلم و البخاري [1] و هؤلاء الكبار جاز له أن يرويه و يحتج به ، و قال قوم من أصحاب الحديث لا يجوز له أن يرويه لأنه لم يسمعه من شيخ (و هذا غلط ، لأنه بسماعه من شيخ) [2] أي شيء يزداد له إ ، بل ربما كان كونه في كتاب صحيح و نسخ منه أثبت عنده [3] و أولى بالقبول من رواية راو له ، قالوا : ـ فكيف يرويه [4] و ما سمعه [5] ؟ قلنا : ـ يقول روى البخاري في صحيحه عن رسول الله صلى الله عليه و سلم كذا و كذا أو يقول قال رسول الله صلى الله عليه و سلم كذا و كذا [6] و يحتج به ، نعم لا يقول سمعته من فلان و لا روى لي شيخ ، ثم إذا قلتم لا يعمل بهذا الحديث فبماذا يعمل ؟ يرجع إلى قياس مع وجود النص ، ما هذا الا بمثابة من وجد نصاً في كتاب الله تعالى [7] في مصحف قرأه ، لا يجوز أن يقول قائل يجوز له تركه ، و يعمل بالقياس لأنه ما تلقنه من معلمه ، فكيف [8] يجوز له أن يترك الحديث النص و قد وجده في كتاب صحيح و يعمل بقياس أو حديث

---

(١) وفي (د) : البخاري و مسلم .
(٢) سقطت من (ب) .
(٣) وفي (ب) : منه .
(٤) وفي (د) : نرويه و هو تصحيف .
(٥) سقطت الواو من (ب) .
(٦) سقطت الواو من (ب) .
(٧) سقطت من (د) .
(٨) من (د) ، وفي بقية النسخ : ـ لا يجوز .

منسوخ قد عرف أنّ هذا الحديث له ناسخ [1] ، وقال الغزالي في [1] المنخول " [2] : ـ " الاعتماد على الكتب قد منعه المحدثون والمختار أنه اذا تبين صحة النسخة عند امام صح التعويل عليه في العمل والنقل ، ودليله مسلكان : ـ

أحدهما : ـ اعتماد أهل الاقطار المتفرقة على صحف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقات المضمونة إلى الولاة والرسل من غير توقف على نقل الراوي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

والثاني : ـ أنا نعلم أنّ المفتي إذا اعتاصت [4] عليه مسئلة ، فطالع أحد الصحيحين ، فاطلع [5] على حديث ينص على غرضه ، لا يجوز له الاعراض [عنه] [6] ويجب عليه التعويل ، ومن لم [7] يجوز هذا فقد خرق الاجماع ، وليس ذلك الا لحصول الثقة [به] [8] ، وهو [9] نهاية المرام ، نعم لا يقول (سمعته من شيخي) [10] ولم [11] يسمعه [12] "

---

(١) وفي (د) : ناسخ له .
(٢) سقطت من (ب) .
(٣) وفي (ب) : المعتمد .
(٤) من (د) ، وفي بقية النسخ : اغاصت ، واعتاص : أي غض وصعب . أنظر لسان العرب (٧ / ٥٩) .
(٥) وفي (د) قاطع .
(٦) من الأصل (ص ٢٦٩) .
(٧) وفي (ب) : لا ، وفي الأصل (ص ٢٦٩) : ومن جوّز هذا
(٨) من (د) .
(٩) وفي (د) ، والأصل (ص ٢٦٩) : وهي
(١٠) وفي (د) : سمعت شيخي .
(١١) وفي (ب) ، (جـ) : وهـ .
(١٢) أنظر الحصول (ص ٢٦٩) .....

- الحســـن -

٧٥ - المُرتضى في حدِّه ما اتَّصلا بنقلِ عدلٍ قل ضبطه ولا

٧٦ - شذَّ ولا علَّ (وليرتَّب (١) .....

(١) الشرح التفصيلي :-

الحسن :- بفتح المهملتين ، فنون ، وأل فيه عهدية

٧٥- (المرتضى) من الحدود التي ذكرت ، بالبناء للمجهـــول ، وبالضاد المعجمة ، " أي : المرجح منها "

(في حده) متعلق بالمرتضى ،والضمير للحسن ، أي : عند أهل هـذا الفن ، " أنه "

(ما) المروي الذي

(اتصلا) بألف الاطلاق ، من الوصل مقابل القطع ،أي : اسناده

(بنقل) متعلق باتصل ، مصدر " نقل " بالقاف

(عدل) مضاف إليه ، " بالمعنى السابق في الصحيح "

(قلّ) نعت عدل ، شرط ثالث ، بالقاف من القلة مقابل الكثرة (ضبطه) أي العدل الناقل ، وبالضاد المعجمة ، وبالطاء المهملة ، " صـــدراً أو كتاباً ، وارتفع عن حال من يعد تفرده منكراً " (ولا)

٧٦- (علل) " أي : ولا يكون شاذاً ، ولا معللاً بعلة قادحة " (وليرتب) " الحسن " .

[والمعنى : أنَّ المرتضى والمختار من تعريفات العلماء للحديث الحسن هو تعريف الحافظ ابن حجر في نخبة الفكر (ص٣٣) ، وهو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط (ضبطاً أخف وأقل من ضبط راوي (الصحيح) من غير شذوذ ولا علة قادحة ، والحديث الحسن على مراتب]

انظر استقصاء الأثر (ق ٣٩ -ق ٤٠) ، ومنهج ذوي النظر (ص ٣٠ ، وشرح ألفية العراقي للسيوطي (ق ٨ ، ق ٩) .

(ش) (١) : قوله (٢) : اختلفت (٣) عبارات الحفاظ فى حد الحسن !!
فقال الخطابي : " الحسن ما عرف مخرجه واشتهر رجاله " (٤) ، قال التبريزي
فى الكافي (٥) ومن خطه نقلت قيل : قوله (ما عرف مخرجه) احتراز عن
المنقطع الذي لم يعرف مخرجه ، وقوله (واشتهر رجاله) احتراز عن حديث

---

(١) من (د) .
(٢) من (أ) ، (ب) ، (جـ) ، وليست فى (د) ، ولعل الصواب بدونها لأن القول من السيوطى .
(٣) قال البقاعي مستدركاً على العراقي في إيراده هذا الاختلاف :-
" غير مسلَّم ، فليس بين أقوالهم اختلاف ، فإنَّ الخطابي ، والترمذي ، ما تواردا على شيءٍ واحد بل كل منهم عرَّف نوعاً منه ، وأما ابن الجوزي فالظاهر أنه لم يرد الحد ، وانما أراد الوصف بصفةٍ تقرب الحسن من التمييز " . انظر نكت البقاعي (ق ٥٩ / ت) .
قلت : وسيأتي ذكر كل قول بالتفصيل .
(٤) انظر معالم السنن (١ / ١١) ، وتمام التعريف فيه :- " ... وعليه مدار أكثر الحديث ، وهو الذي يقبله أكثر العلماء ، ويستعمله عامة الفقهاء " .
(٥) هكذا سماه الزركلي فى الاعلام (٤ / ٣٠٦) وقال هو مخطوط باستامبول ، وذكر البغدادي بأنَّ له كتاب " القسطاس " فى علم الحديث ، انظر هدية العارفين (١ / ٧١٩) ، ولا أدري هل هو (الكافي) أو لا ؟؟

المدلس قبل أن تبين تدليسه [1] ، وقال الطيبي في الخلاصة قوله : (واشتهر رجاله) : " أي بالصدق " ، [2] وقال الزركشي في النكت [3] :- " المراد بالاشتهار السلامة من وصمة التكذيب " [4] وقيل إن عبارة الخطابي (واستقر حاله) بالسين المهملة والقاف والحاء المهملة دون راء في أوله كذا ذكر أبو عبدالله ابن رشيد أنه رآه بخط الحافظ أبي علي الجياني ، ورده الحافظ أبو الفضل العراقي [5] لأن الموجود في النسخ الصحيحة من معالم السنن ما نقل عنه أولاً ، قال [6] :-

---

(١) وكذا قال البلقيني والسخاوي إلا أنّ السخاوي زاد على تعريف التبريزي مفصلاً قائلاً : عن تعريف الخطابي (ما عرف مخرجه) : أي المعروف وهو كونه شامياً عراقياً كوفياً - إلى أن قال - .. وذلك كناية عن الاتصال ، إذ المرسل والمنقطع والمعضل لعدم بروز رجالها لا يعلم مخرج الحديث منها .."

(قلت) وجعل التبريزي كما هو ظاهر كلامه الاحتراز من حديث المدلس احترازاً في قول الخطابي (اشتهر رجاله) ، وأما السخاوي فجعل حديث المدلس احترازاً من قول الخطابي (عرف مخرجه) حيث قال :- " .. وكذا المدلس - يعني خرج من قول الخطابي : عرف مخرجه بفتح اللام وهو الذي سقط منه بعضه مع ايهام الاتصال " .

انظر محاسن الاصطلاح (ص ١٠٣) ، وفتح المغيث (ص ٦١) .

(فائدة) :

قول التبريزي : (قبل أن يتبين تدليسه) مصدر مراد به اسم المفعول أي قبل أن يتبين مُدَلَّسُهُ : أي الراوي الذي دلّس المدلّس ذلك الحديث عنه ...

انظر نكت البقاعي (ق ٦٠/أ) .

(٢) الخلاصة (ص ٣٩)

(٣) وفي (د) : نكته .

(٤) نكت الزركشي (ق ٤٥/أ) .

(٥) انظر التقييد والايضاح ص ٤٤

(٦) سقطت من (ب)

" وليس للثاني كبير معنى، : (وقد قدح في هذا الحد [1]) ، قال ابن دقيق العيد : (ليس في عبارة الخطابي كبير تلخيص) [2] ، وأيضاً فالصحيح قد عرف مخرجه واشتهر رجاله ، فيدخل الصحيح في (حد) [3] الحسن ، قال وكأنه يريد مما لم يبلغ درجة الصحيح (قال الشيخ تاج الدين التبريزي) [4] : فيه نظر لأنه أي ابن دقيق العيد ذكر من بعد أن الصحيح أخص من الحسن ، قال :- ودخول الخاص في [5] حد العام ضروري ، والتقييد بما يخرجه عنه مخل [6] للحد ، (قال الحافظ أبو الفضل العراقي : / وهو اعتراض متجه) [7] [8] ، وقال الحافظ أبو الفضل ابن حجر متعقبا عليه :- " بين الصحيح والحسن خصوص وعموم من وجه ، وذلك بيِّن واضح لمن تدبره فلا يرد اعتراض التبريزي ، إذ لا يلزم من كون الصحيح أخص

---

(١) ليست من كلام العراقي في التقييد والايضاح .

(٢) هذه العبارة هي نص كلام ابن دقيق العيد في الاقتراح (ص١٦٣) .

(٣) من التبصرة والتذكرة (١ / ٨٤) .

(٤) واللفظ في الأصل : " . . . واعترض الشيخ تاج الدين التبريزي على كلام الشيخ تقي الدين بقوله . . " التقييد والايضاح (ص ٤٤) .

(٥) من (د) ، ومن الأصل ، وفي النسخ : من

(٦) من (د) ، وفي بقية النسخ : محل بالحاء ، وهو تصحيف .

(٧) سقط من (ب)

(٨) التقييد والايضاح (ص ٤٤) .

من الحسن من وجه أن يكون أخص منه مطلقاً حتى يدخل الصحيح في الحسن "(١)

وقال الحافظ صلاح الدين العلائي : " انما يتوجه الاعتراض على الخطابي أن لو كان عرف الحسن فقط أما وقد عرف الصحيح أولا ثم عرّف الحسن (٢) فيتيقن حمل كلامه على أنه أراد بقوله (ما عرف مخرجه واشتهر رجاله) (٣) مالم يبلغ درجة الصحيح ويعرف هذا من مجموع كلامه " قال الحافظ ابن حجر (٤) : وعلى تقدير تسليم هذا الجواب فهذا القدر غير منضبط كما أن القرب الذي في كلام ابن الجوزي (٥) الآتي غير منضبط ، فصح ما قال ابن دقيق العيد : " انه على غير صناعة الحدود والتعريفات " (٦) وقال ابن جماعة : " يرد على هذا الحد

---

(١) نكت ابن حجر (١ / ٤٠٥) قال محققه د / ربيع بن هادي حفظه الله :-
" سبق للحافظ كلام حول قيد عدم الشذوذ في حد الصحيح يفيد أن بين الصحيح والحسن عموماً مطلقاً قال [الحافظ] : " فنسبة الشاذ من المنكر نسبة الحسن من الصحيح فكما يلزم من انتفاء الحسن عن الاسناد انتفاء الصحة كذا يلزم من انتفاء الشذوذ عنه انتفاء النكارة " .
ونقل عن ابن حجر أنه قال " :- " إن ابن دقيق العيد إنما ذكر أن الصحيح أخص استطراداً وبحثاً ، بخلاف مناقشته مع الخطابي فهي في أصل الباب وما يكون في بابه هو المعتمد " ، ورد السخاوي على هذا النص المنقول عن ابن حجر بأمرين :-
١ - قال : لم يصح [هذا النقل] عن شيخنا .
٢ - وليس بظاهر ، بل الكلامان في باب واحد .
انظر فتح المغيث (ص ٦٢ ، ٦٣) بتصرف واختصار .

(٢) وفي (د) : بالحسن .

(٣) وفي (أ) : مما .

(٤) سقطت من (ب) .

(٥) سيأتي كلام ابن الجوزي (هـ ١٠٤)

(٦) الاقتراح (هـ ١٦٤) .

ضعيف عرف مخرجه واشتهر رجاله بالضعف " (١) ، وأجاب الطيبي :-
" بأنّ مراد الخطابي أنّ رجاله مشهورون عند أرباب هذه الصناعة بالصدق ، وبنقل (٢) الحديث ، ومعرفة أنواعه (٣) ، لأن اطلاق الشهرة فى عرفهم دلّ على /(٤) خلاف ما فهم من الضعيف " (٥) ، وقال الترمذى في " العلل" التي في أواخر الجامع (٦) : -" وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث " حسن " فإنّما أردنا به حُسْنَ إسناده عندنا . كل حديث يروى (لا يكون في اسناده من يُتّهم بالكذب ، ولا يكون الحديث شاذاً ، ويروى) (٧) من غير وجه نحو ذلك (٨) فهو عندنا حديث حسن (٩) قال الحافظ أبو عبدالله محمد ابن أبي بكر الموّاق : " لم يخص الترمذي الحسن بصفة تميزه عن الصحيح

---

(١) المنهل الروى (ص ٥٤) - من مجلة معهد المخطوطات - مجلد ١١ / الجزء الأول .
(٢) من (ب) ، (جـ) ، وفي (أ) : وينقل .
(٣) فى الأصل بعد هذا الكلام :- " . . . وحيث كان مطلقاً من قيد العدالة ولضبط دلّ على انحطاطهم عن درجة رجال الصحيح وهذا هو الجواب أيضا عن قوله (واشتهر رجاله) بالضعف . . " الخلاصة ص ٤
(٤) وفى (أ) ، (ب) ، (جـ) بعد قوله (دلّ) كلمة (ذلك) وليست فى الأصل .
(٥) الخلاصة (ص ٤٠)
(٦) وفى (ب) : الجوامع .
(٧) سقطت من (ب) .
(٨) وفى الأصل : نحو ذاك .
(٩) الجامع (كتاب العلل - ٥/٧٥٨) .

فلا يكون صحيحاً إلا وهو غير شاذ ولا يكون صحيحاً حتى تكون [1] رواته غير متهمين بل ثقات [2] ، قال :- [فظهر] [3] من هذا أن الحسن عند الترمذي صفة لا تخص هذا القسم بل قد يشركه فيها الصحيح ، قال :- فكل صحيح عنده حسن وليس كل حسن صحيحا " ، وقال ابن جماعة في المنهل الروي :- " يرد على حد الترمذي أن أكثر الصحيح كذلك فيدخل في حد الحسن ما ليس منه [4] ، ويرد عليه أيضا الفرد من الحسن [5] ، وقال البَرْشَنْسِي [6] في " شرح ألفيته " : قيل [إنَّ] [7] هذا اخبار عن مصطلحه في كتاب الجامع ، فلو قال في غيره عن حديث إنه حسن لم يلزم أن يفسره هناك بما ذكره في

---

(١) وفي (ب) ، (جـ) : يكون .

(٢) إلى هنا من كلام ابن الوقاد ذكره في التدريب (١ / ١٥٥) وما سيذكره بعد عنه ليس في التدريب .

(٣) وفي (أ) : وظهر .

(٤) والنص في الأصل : (. . . فيدخل الصحيح في حد الحسن . .)

(٥) المنهل الروى (حد ٥٣) ، (حد ٥٤) بتصرف ، وتمام العبارة في المنهل :- (. . . فانه لم يروق وجه آخر .) .

(٦) من الضوء اللامع (٧ / ٢٩٠) ، وقد ضبطها السخاوي بالحروف فقال : " البَرْشَنْسِي " . بفتح الموحدة ، وسكون الراء ، ثم معجمة مفتوحة ، بعدها نون ، ثم مهملة ، وضبطها ابن العماد في الشذرات (٧ / ٧٩) بغير النون ، فقال : " بفتح الموحدة التحتية ، وسكون الراء ، وفتح المعجمة ، بعدها سين مهملة أي : (البر شيسى) وقد اضطربت نسخ (البحر) في ضبطها ، فتارة تضبط : (البرشيسي ، والبرسيسي ، وتارة من غير اعجام ولا نقط : البرسسي ، وأخرى : البرسني) والذي أثبته هو ما أثبته السخاوي ، وذلك لقرب عصره منه ، ولأن أكثر المراجع كهدية العارفين ومعجم المؤلفين تثبت ما أثبته السخاوي وقد تقدمت ترجمته في أوائل الكتاب في اثناء ذكر منظومات مقدمة ابن الصلاح .

(٧) من (د) .

هذا الا بعد البيان/" وقال ابن الجوزي ' في :-

كتابه الموضوعات والعلل المتناهية :-[الحديث] (١) الذي فيه ضعف قريب محتمل هو الحديث الحسن " (٢) ، واعترض ابن دقيق العيد على هذا الحد بأنه " ليس مضبوطاً بضابط يتميز به القدر المحتمل من غيره ،قال : واذا اضطرب هذا الوصف لم يحصل التعريف المميز للحقيقة " (٣) "

[و] قال (٤) ابن جماعة :- " هذا الحد يتوقف على معرفة الضعف القريب المحتمل وهو أمر مجهول " (٥) وقال الطيبي : " هذا مبني على أن معرفة الحسن موقوفة على معرفة الصحيح والضعيف ، لأن الحسن وسط بينهما ، فقوله (قريب) أي قريب مخرجه إلى الصحيح ، (محتمل) كذبه لكون رجاله مستورين " (٦) ، وقال ابن الصلاح بعد ذكر هذه الحدود الثلاثة :-

---

(١) من (د) ،وقد سقطت من بقية النسخ .

(٢) الموضوعات (١ / ٣٥)

(٣) الاقتراح (ص ١٦٩) .

(٤) من (د)

(٥) المنهل الروي (ص ٥٤) .

(٦) الخلاصة (ص ٤١) .

" كل هذا [1] مستبهم لا يشفي الغليل - ، (قال) [2] : وليس في [كلام] [3] الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن من [4] الصحيح ، قال [5] : وقد أمعنت النظر في ذلك والبحث جامعا بين أطراف كلامهم ، ملاحظاً مواقع استعمالهم ، فتتفتح (لي) [6] واتضح أن الحديث الحسن قسمان :- أحدهما الحديث الذي لا يخلو [7] رجال اسناده من مستور لم تتحقق [8] أهليته ، غير أنه ليس مغفلا كثير الخطأ فيما يرويه ، ولا هو متهم بالكذب في الحديث ، أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ، ولا سبب آخر مُفسِّق ، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عُرف بأن [9] روى مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر ، حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه [10] على مثله ، أو بما له [من] [11] شاهد

---

(١) وفي الأصل (ص ١٠٤) : ذلك .

(٢) من قول السيوطي .

(٣) وفي الأصل (ص ١٠٤) : فيما ذكره .

(٤) وفي الأصل (ص ١٠٤) : عن .

(٥) من قول السيوطي

(٦) ليست في الأصل .

(٧) وفي (أ) ، (ب) : تخلوا .

(٨) وفي (أ) ، (ب) ، (جـ) : يتحقق .

(٩) في (أ) : بأنه

(١٠) من (د) ، وفي بقية النسخ : رواية .

(١١) من (د)

، وهو ورود (١) حديث آخر بنحوه (٢) ، فيخرج (٣) بذلك عن أن يكـــون شاذاً أو منكراً ، وكلام الترمذي على هذا القسم يتنـــزل .

القسم الثاني : أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانه غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح ، لكونه يقصر عنهم في الحفظ والاتقان ، وهـــو مع ذلك يرتفع عن حال من يعدما (٤) ينفرد به من حديثه منكراً ، ويعتبـــر (٥) في كل هذا ، مع سلامة الحديث من أن يكون شاذاً (و) (٦) منكرا ، سلامته من أن يكون معللاً ، وعلى القسم الثاني يتنزل كلام الخطابي (قال) (٧) : ـ وهذا (٨) الذي ذكرناه جامع لما تفرق في كلام من بلغنا كلامه في ذلك ، وكأن الترمذي ذكر أحد نوعي الحسن ، وذكر الخطابي النوع الاخر مقتصـــراً

---

(١) من (د) ، وفي بقية النسخ : مردود .

(٢) من الأصل ، وفي النسخ : نحوه .

(٣) وفي الأصل (ص ١٠٤) : فخرج .

(٤) من الأصل (ص ١٠٤) ، وفي النسخ : (بعدبما) وهو تصحيف .

(٥) من (د) .

(٦) من الأصل (ص ١٠٤) ، وفي النسخ : أو .

(٧) من كلام السيوطي .

(٨) وفي الأصل (ص ١٠٥) : فهذا .

كل واحد منهما على ما رأى أنه يشكل معرضاً عما رأى أنه لا يشكل (١) ، أو أنه غفل عن البعض وذهل (٢)" انتهى . قال ابن دقيق العيد في " الاقتراح " : وعليه في كلامه هذا مؤاخذات ومناقشات (٣) ، وقال البارزي (٤) في " مشكاة الأنوار " بعد ايراده :- وفيه نظر ، ثم قال وتلخص بما في رجاله مستور لم يكثر خطؤه أو مشهور الصدق والأمانة لم يكمل ضبطه ، ولا يكون شاذاً ولا منكراً ولا معللاً " ، وقال البدر ابن جماعة : " يرد على الأول من القسمين الضعيف والمنقطع والمرسل الذي في رجاله مستوره وروى مثله أو نحوه من وجه آخر .

---

(١) قال البلقيني :- " .. ولا يقال ما ينسب الى الخطابي والترمذي واحد ، من جهة أنّ قول الخطابي : (ما عرف مخرجه) كقول الترمذي : (وروي نحوه من غير وجه) ، وقول الخطابي : (اشتهر رجاله) يعني بالسلامة من وصمة الكذب ، هو كقول الترمذي : (ولا يكون اسناده من يتهم بالكذب) .

لأنا نقول : اشتهار الرجال أخص من قول الترمذي : (ولا يكون في اسناده من يتهم بالكذب) لشموله المستور ، ولما تباينا تنزلا على القسمين السابقين ... "

انظر محاسن الاصطلاح (ج ص ١٠٥) .

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ١٠٤ ، ص ١٠٥) .

(٣) ونص كلامه في الاقتراح (ص ١٧١) : " .. وهذا كلام فيه مباحثات ومناقشات على بعض الألفاظ . " .

(٤) من (جـ) ، (د) ، وفي بقية النسخ : البازري وهو تصحيف .

ـ[ويرد](١) على الثاني المرسل (٢) الذى اشتهر راويه بما ذكر فانه كذلك وليس بحسن في الاصطلاح " (٣) ، وقال الحافظ ابن حجر في نكته :ـ " بين [الخطابي والترمذي في ذلك فرق ، وذلك أن] (٤) ـ الخطابي قصد تعريف الأنواع الثلاثة عند أهل الحديث ، فذكر الصحيح ثم الحسن ثم الضعيف ، وأما الذي سكت عنه وهو حديث المستور (٥) اذا أتى من غير وجه فانما سكت عنه لأنه ليس عنده من قبيل الحسن ، فقد صرح بأن رواية (٦) المجهول من قسم الضعيف ، وأطلق ذلك ولم يفصل (٧) ، والمستور (٨) قسم من المجهول ، وأما الترمذي فلم يقصد التعريف بالأنواع المذكورة عند أهل الحديث ، بدليل أنه لم يعرف بالصحيح ولا بالضعيف . بل ولا بالحسن المتفق على كونه حسناً ، بل المعروف (٩) به (١٠) عنده وهو حديث المستور على /ما

---

(١) من الأصل (ص ٥٤) ، وليست في النسخ .

(٢) وفي الأصل (ص ٥٤) : المتصل ، وهو تحريف .

(٣) المنهل الروي (ص ٥٤) .

(٤) من (د) .

(٥) وفي (د) : المشهور ، وهو تصحيف .

(٦) وفي (د) : رواته .

(٧) صرّح بذلك في كتابه معالم السنن حيث قال : " . . . فأما السقيم منه ـ [يعني من أقسام الحديث] ـ فعلى طبقات شرها : الموضوع ثم المقلوب ، أعني ما قلب اسناده ، ثم (المجهول) " .
انظر معالم السنن (١ / ١١) .

(٨) وفي (د) : المشهور وهو خطأ

(٩) هكذا في النسخ ، وفي الأصل (ص ١٨٢) ، ولعل صوابها : المعرَّف ، وفي (د) : المعترف .

(١٠) سقطت من (ب) .

فهمه (ابن الصلاح) [1] ، لا يعده كثير من أهل الحديث من قبيل الحسن [وليس] [2] هو في التحقيق عند الترمذي مقصوراً على رواية المستور ، بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ والموصوف بالغلط [3] الخطأ ، وحديث المختلط بعد اختلاطه ، والمدلس إذا عنعن ، وما في اسناده انقطاع خفيف ، فكل ذلك عنده من قبيل الحسن بالشروط الثلاثة وهي :-

١ - أن لا يكون فيهم من يتهم بالكذب

٢ - ولا يكون الاسناد شاذاً

٣ - وأن يروى مثل ذلك الحديث ، أو نحوه من وجه آخر فصاعداً .

وليس كلها في المرتبة على حدٍ سواء بل بعضها أقوى من بعض .

(قال) :- ومما يقوى هذا ويعضده : أنه لم يتعرض لمشروطية اتصال السند أصلاً بل أطلق ذلك ، فلهذا وصف كثيراً من الأحاديث المنقطعة بالحسن [4] ، (قال) : ولنذكر لكل نوع من ذلك [مثالا] [5] من كلامه

---

(١) من السيوطي ، وفي الأصل ص ١٨٢ : المصنف .

(٢) من (د) ، وفي (أ) ، (جـ) : هو ، وفي (ب) : وهو .

(٣) من الأصل (ص ١٨٢) ، وفي النسخ : أو

(٤) وفي الأصل (ص ١٨٣) : بكونها حسانا .

(٥) من (د) ، وفي بقية النسخ : مثلا .

يؤيد ما قلناه ، فأما أمثلة ما وصفه بالحسن وهو من رواية المستور فكثيرة لا تحتاج [١] إلى الاطالة بها [٢] ، وإنما نذكر أمثلة لما زدناه [٣] على ما (ذكره ابن الصلاح) [٤] ، فمن أمثلة ما وصفه بالحسن وهو من رواية [٥] الضعيف السيء الحفظ ما رواه [٦] من طريق شعبة عن عاصم ابن عبيد الله [٧] عن [٨] عبد الله بن عامر بن ربيعه [٩] عن أبيه [١٠] -

---

(١) وفي (ب) : يحتاج ، وفي (د) : نحتاج

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) وفي (أ) : أردناه .

(٤) وفي الأصل (ص ١٨٣) : عند المصنف .

(٥) وفي (د) : رواته .

(٦) الترمذي (في كتاب النكاح - باب ما جاء في مهور النساء - ٣/٤١١) .

(٧) (عخ د ت س ق) عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي المدني ، ضعيف ، مات سنة (١٣٢هـ) .
انظر التقريب (ص ١٥٩) ، وتاريخ يحيى بن معين (٢/٢٨٣) ، وتهذيب التهذيب (٥/٤٦) .

(٨) وفي (ب) : بن .

(٩) (ع) أبو محمد عبد الله بن عامر بن ربيعة العَنَزِي - بالسكون - المدني ، ولد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولأبيه صحبة مشهورة ، ووثقه العجلي ، مات سنة بضع وثمانين .
انظر التقريب (ص ١٧٨) ، وطبقات ابن سعد (٥/٩) وترتيب الثقات للعجلي (ق٢٣/أ) ، وسير أعلام النبلاء (٣/٥٢١) .

(١٠) عامر بن ربيعة رضي الله عنه .

" أنّ امرأة من بني فزارة تزوجت على نعلين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (أرضيت من نفسك ومالك بنعلين) (١) ؟ قالت : نعم ، قال : فأجازه " (٢) قال الترمذي :- هذا حديث حسن (٣) ، وفي الباب عن عمر (٤) وأبي هريرة (٥) ، وعائشة (٦) ، وأبي حدرد (٧) [رضي الله عنهم] ، (٨) وذكر جماعة غيرهم ، وعاصم بن (٩) عبيد الله (١٠) قد

---

(١) سقطت من (ب) .

(٢) من الأصل (ص ١٨٣) ، جامع الترمذي (٣/٤١١) ، وفي النسخ : فاجاز

(٣) في جميع النسخ التي وقفت عليها فيها : حسن صحيح ، وكذا قال المزي في تحفة الاشراف .
انظر جامع الترمذي (٣/٤١١ - طبعة محمد عبد الباقي) ، وطبعة دار الفكر (٢/٢٩٠) ، والهندية (١/١٥٢) ، والجامع مع التحفة (٤/٢٥٠) ، وتحفة الاشراف (٤/٢٢٩) .

(٤) حديث عمر رواه الامام أحمد (١/٤١) ، وأبو داود (كتاب النكاح باب الصداق - ٢/٥٨٣) ، والترمذي (كتاب النكاح - باب منه ٣/٤١٣) وقال : حديث حسن صحيح ، والنسائي (كتاب النكاح - باب القسط في الاصدقة - ٦/١١٧) ، وابن ماجة (كتاب النكاح - باب صداق النساء - ١/٦٠٧) والحديث بلفظ " لاتغالوا صداق النساء .. الحديث " .

(٥) حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال فيه :- " ... كأنما تنحتون الفضة من عرض هذا الجبل ... الحديث " رواه مسلم (كتاب النكاح - باب ندب النظر الى وجه المرأة وكفيها لمن يريد تزوجها - ٢/١٠٤٠) .

(٦) وحديث عائشة بلفظ " إنّ أعظم النكاح بركة أيسره مؤنة " رواه أحمد (٦/٨٢، ١٤٥) ، وعزاه المباركفوري للطبراني في الاوسط انظر تحفة الاحوذي (٤/٢٥١) .

(٧) وحديث أبي حدرد بلفظ : " ... لو كنتم تغرفون من بطحان ما زدتم ... الحديث " رواه أحمد (٣/٤٤٨) .

(٨) من الأصل (ص ١٨٤) ، وليست موجودة في النسخ .

(٩) من الأصل (ص ١٨٥) : وفي النسخ الألف مثبتة هكذا : ابن

(١٠) من (د) ، ومن الأصل (ص ١٨٥) ، وفي النسخ : عبد الله .

ضعفه الجمهور [١] ووصفوه بسوء الحفظ [٢] ، وعاب ابن عيينة على شعبة الرواية عنه [٣] ، وقد حسن الترمذي حديثه هذا لمجيئه من غير وجه كما شرط [٤] ، ومن أمثله ما وصفه بالحسن وهو من رواية [٥] الضعيف الموصوف بالغلط [٦] والخطأ ما أخرجه من طريق عيسى

---

(١) فقد ضعفه ابن معين ، ويعقوب بن شيبة ، والنسائي ، وابن عدي ، وابن حجر وغيرهم انظر (٢/٢٨٣) ، وتهذيب التهذيب (٥/٤٧ ، ٤٨) والتقريب تاريخ ابن معين ص ١٥٩

(٢) ممن وصفه بسوء الحفظ ابن خزيمة ، وابن حبان وقال : كان سيء الحفظ كثير الوهم فاحش الخطأ فترك من أجل كثرة خطأه . انظر المجروحين لابن حبان (٢/١٢٧) ، والتهذيب (٥/٤٨) .

(٣) الذي وقعت عليه أنّ الذي عاب شعبة في الرواية عن عبيد الله ابن عاصم هو : مالك بن أنس حيث قال : ـ " عجباً من شعبة هذا الذي ينتقي الرجال وهو يحدث عن عاصم .. " . انظر المجروحين لابن حبان (٢/١٢٧) ، والتهذيب لابن حجر (٥/٤٧) .

(٤) بعدها في الأصل (حد ١٨٥) : والله أعلم .

(٥) وفي (ب) : وهو رواية .

(٦) من الأصل (حد ١٨٥) ، وفي النسخ : أو .

بن يونس (١) عن مجالد (٢) عن أبي الوَدّاك (٣) عن أبي سعيد [رضي الله عنه] (٤) قال :- " كَانَ عِنْدَنَا خَمْرٌ لِيَتِيمٍ (فَلَمَّا نَزَلَتْ الْمَائِدَةُ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقُلْتُ :- إِنَّهُ لَيَتِيمٌ) (٥) فَقَالَ (٦)

---

(١) (ع) عيسى بن يونس بن أبي اسحاق السَّبِيْعِي - بفتح المهملة وكسر الموحدة - أخو اسرائيل ، كوفي نزل الشام مرابطاً ، ثقة مأمون ، مات سنة سبع وثمانين وقيل سنة احدى وتسعين . من الثانية انظر التقريب (حد ٢٧٣) ، والتاريخ الكبير (٦/١٤٠٦) ، وتذكرة الحفاظ (١/٢٧٩) ، وتهذيب التهذيب (٨/٢٣٧) .

(٢) (م أ) أبو عمرو مُجَالِد - بضم أوله وتخفيف الجيم - بن سعيد بن عمير الهَمْداني ، بسكون الميم - الكوفي ، ضعفه - يحي بن سعيد (في قول) ، وابن معين ، وابن سعد وغيرهم ، وفسر أحمد جرح العلماء له فقال : ليس بشيء يرفع حديثاً كثيراً لا يرفعه الناس ، وكذّب به الشافعي قائلاً : كان مجالد يجلد - أي يكذب - وكذا يحي بن سعيد القطان (في قول ثان له) لمن سأله عن كتابه السيرة عن وهب بن جرير عن أبيه عن مجالد ؟ قال : تكتب كذباً كثيراً ، وقد اختار ابن حجر مذهب النسائي فيه وهو أنه ليس بالقوي (وهو احد قولي النسائي) ، والمختار عندي قول من كذب.
انظر التقريب (ص ٣٢٨) ، وتاريخ ابن معين (٢/٥٤٩) والمجروحين (٣/١٠) ، والضعفاء للنسائي (ص ٩٦) وتهذيب التهذيب (١٠/٤٠) وشرح الفاظ التجريح د/ للهاشمي (ص ٨٢) .

(٣) (م د ت س ق) أبو الوَدّاك - بفتح الواو وتشديد الدال وآخره كاف - جبر بن نوف - بفتح النون آخره فاء - الهَمْداني - بسكون الميم - البِكالي بكسر الموحدة وتخفيف الكاف ، صدوق يهم من الرابعة ، انظر التقريب (ص ٥٣) ، والجرح والتعديل (٢/٥٣٢) ، وتهذيب التهذيب (٢/٦٠) .

(٤) من الأصل (ص ١٨٥) وليست في النسخ .

(٥) سقطت من (ب)

(٦) في الأصل (ص ١٨٥) بعدها : رسول الله صلى الله عليه وسلم .

أهرقوه " قال هذا حديث حسن (١) ، قال الحافظ :- ومجالد ضعفه جماعة ووصفوه بالغلط والخطأ (٢) ، وإنما وصفه بالحسن لمجيئه من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث أنس (٣) وغيره [رضي الله تعالى عنهم] (٤) ، وأشد من هذا ما رواه من طريق الأعمش عن اسماعيل ابن مسلم (٥) عن الحسن عن عبد الله /ابن مغفل [رضي الله عنه] (٦) في

---

(١) الترمذي في جامعه (كتاب البيوع - باب ما جاء في النهي للمسلم أن يدافع لي الذمي الخمر يبيعها له - ٣/٥٥٤) وقال : حسن صحيح هكذا في هذه النسخة وهي نسخة محمد عبد الباقي ، وكذلك في نسخة الدعاس (٢/٥٥٤) ، وأما الذي في نسخة تحفة الأحوذي (٤/٤٧٨) ، ونسخة دار الفكر (٢/٣٦٧) ، وتحفة الاشراف (٣/٣٣٩) فحسن فقط .

(٢) ممن ضعفه الدارقطني ويحي بن سعيد القطان وابن سعد انظر الميزان (٣/٤٣٨) ، وتهذيب التهذيب (١٠/٤٠) .

(٣) حديث أنس "... أَهْرِقِ الخَمْرَ واكسِرِ الدِنانَ ... الحديث " أخرجه الترمذي (في كتاب البيوع - باب ما جاء في بيع الخمر والنهي عن ذلك - ٢/٥٧٩) .
ومسلم (كتاب الأشربة - باب تحريم الخمر - ٣/١٥٧٠)

(٤) من الأصل (ص ١٨٦) ، وليست موجودة في النسخ .

(٥) (ت ق) أبو اسحاق اسماعيل بن مسلم المكي [العبدي] ، كان من أهل البصرة ، ثم سكن مكة ، وكان فقيهاً ، ضعيف الحديث من الخاسة .
انظر التقريب (ص ٣٥) ، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص ٩٠) والمغني في الضعفاء (١/٨٧) ، والعقد الثمين (٣/٣٠٨) .

(٦) من الأصل (ص ١٨٦) وليست موجودة في النسخ .

الأمر بقتل الكلاب وغير ذلك ، قال :- هذا حديث حسن [1] ، (قال الحافظ):- [2] واسماعيل اتفقوا على تضعيفه ووصفه بالغلط وكثرة الخطأ [3] ، ولكن عضده بأن قال : روى هذا الحديث من غير وجه عن الحسن مثله يعني لمتابعة [4] اسماعيل بن مسلم عن الحسن [5] ، ومثله

---

(١) الترمذي في (كتاب الاحكام والفوائد - باب ما جاء من أمسك كلباً ما ينقص من أجره - ٤/٧٩) .

(٢) زيادة من السيوطي .

(٣) ممن ضعفه : أبو زرعة وأبو حاتم وابنه والعقيلي والدولابي والساجي وابن الجارود ، وممن رماه بالخطأ والغلط : يحي بن سعيد القطان حيث قال : " لم يزل مُخَلِّطاً ، كان يحدثنا بالحديث الواحد على ثلاثة ضروب " ، وابن عيينة ، قال : " كان اسماعيل يخطيء أسأله عن الحديث فما كان يدري شيئاً " .
انظر الضعفاء لأبي زرعة (٢/٦٠٠) ، والجرح والتعديل (٢/١٩٨) ، وتهذيب التهذيب (١/٣٣٢) .

(٤) من (د) ، وفي بقية النسخ : بمتابعه ، وفي (أ) : عن بمتابعة

(٥) المتابعة المشار إليها لاسماعيل بن مسلم رواها الامام أحمد (٤/٨٥) والترمذي نفسه (كتاب الاحكام والفوائد - باب ما جاء في قتل الكلاب - ٤/٧٨) وقال : حسن صحيح ، وأبو داود (كتاب الصيد - باب في اتخاذ الكلب للصيد وغيره - ٣/٢٦٧) ، وابن ماجة (كتاب الصيد - باب النهي عن اقتناء الكلب الا كلب صيد أو حرث أو ماشية - ٢/١٠٦٩) ، كلهم من حديث يونس بن عبيد عن الحسن به ، ورواه الدارمي (٢/١٨) من حديث عوف عن الحسن به ، والحديث صححه السيوطي ، والالباني بمجموع طرقه ، وحسنه الهيثمي والعزيزي ، وأرجح قول من صححه بمجموع طرقه .
انظر فيض القدير (٤/٤٣) ، وغاية المرام (ص ١١٤) ، ومجمع الزوائد (٤/٤٣) ، والسراج المنير (٣/٢٢٤) .

ما رواه من طريق علي بن مُسْهِر (١) عن عبيدة (٢) بن معتب (٣) عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت :- "كُنَّا نَحِيضُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلم ثُمَّ نَطْهُرُ فيأمُرُنَا (٤) بقضاء الصيام ولا يأمرنا بقضاء الصلاة" قال هذا حديث حسن (٥) (قال الحافظ) (٦) : وعبيدة (٧) ضعيف جداً قد اتفق أئمة النقل على تضعيفه ،إلا أنهم لم يتهموه بالكذب ، ولحديثه أصل (٨) من حديث معاذة عن عائشة [رضي الله تعالى عنها] (٩)

---

(١) (ع) علي بن مسهر - بضم الميم وسكون المهملة وكسر الهاء - القرشي الكوفي قاضي الموصل ، ثقة له غرائب بعدما أضر ، مات سنة (١٨٩هـ) انظر التقريب (ص ٢٤٩) ، ونكت الهميان (ص ٢١٩) وتهذيب التهذيب (٧/ ٣٨٣) .

(٢) (خت د ت ق) أبو عبدالرحيم عبيدة بن معتِّب - بكسر المثناة الثقيلة بعدها موحدة - الضبي الكوفي الضرير / ضعيف واختلط بآخره ، من الثامنة .
انظر التقريب (ص ٢٣١) ،والمجروحين (٢/ ١٧٣) ، والميزان (٣/ ٢٥)

(٣) وفي (د) : معقب

(٤) بعدها في الأصل (ص ١٨٧) : رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٥) الترمذي (كتاب الصوم - باب ما جاء في قضاء الحائض الصيام دون الصلاة - ٣/ ١٤٥) .

(٦) زيادة من السيوطي .

(٧) وفي الأصل (ص ١٨٧) ذكر اسمه كاملاً .

(٨) الحديث رواه البخاري (كتاب الحيض - باب لا تقضي الحائض الصلاة ١/ ٤٢١) ،ومسلم (كتاب الحيض - باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة - ١/ ٢٦٥) بلفظ : ". . كان يصيبنا ذلك فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة." ، وهذا اللفظ لمسلم .

(٩) من الأصل (ص ١٨٧) ، وليست موجودة في النسخ .

مخرج في الصحيح ، فلهذا وصفه بالحسن ويؤيد [١] هذا ما روينا عن أبي زرعة الرازي أنه سئل عن أبي صالح كاتب الليث ، فقال : لم يكن ممن يتعمد الكذب [٢] ، ولكنه كان يغلط ، وهو عندى حسن الحديث [٣] ومن أمثلة ما وصفه [٤] بالحسن وهو من رواية [٥] من سمع من مختلط بعد اختلاطه ما رواه من طريق يزيد بن هارون [٦] عن المسعودي/ [٧] عن

---

(١) من (د) ومن الاصل (ص ١٨٨) ، وفي بقية النسخ : ويؤيده .

(٢) وفي (ب) : بالكذب .

(٣) نص كلام أبي زرعة في الضعفاء (ص ٤٩٢) : " .. ذاك رجل حسن الحديث .." وفي تاريخ بغداد (٩/ ٤٨٠) بزيادة :- " .. فضحك وقال ..." ويروى كلامه عن ابن ابي حاتم عنه بلفظ :- "... لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب وكان حسن الحديث " .
انظر : الجرح والتعديل (٥/ ٨٧) ، والميزان (٢/ ٤٤١) ،والتهذيب (٥/ ٢٥٩).

(٤) وفي (أ) : وصف

(٥) وفي (د) : رواته .

(٦) (ع) أبو خالد يزيد بن هارون بن زاذي [ويقال زاذان] السلمي مولاهم الواسطي الحافظ القدوة شيخ الاسلام ، توفي سنة (٢٠٦هـ) .
انظر تذكرة الحفاظ (١/ ٣١٧) ، وطبقات ابن سعد (٧/ ٣١٤) ، وتاريخ الفسوى (١/ ١٩٥) ، ومشاهير علماء الامصار (ص ١٧٧) .

(٧) (خت أ) عبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة بن مسعود الكوفي المسعودي صدوق اختلط قبل موته ، وضابطه أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط مات سنة (١٦٠هـ) وقيل (١٦٥هـ) .
انظر التقريب (ص ٢٠٥) ، والانساب (١٢/ ٢٥١) ، والكاشف (٢/ ١٧١) .

زياد بن علاقة [١] قال : " صلّى بنا المغيرة بن شعبة رضى الله تعالى عنه [٢] فلما صلى ركعتين قام فلم يجلس ، فسبح من خلفه فأشار اليهم أن قوموا فلما فرغ من صلاته سلم وسجد سجدتي السهو وسلم ، وقال : هكذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال :- هذا [٣] حديث حسن / [٤] (قال الحافظ [٥]) :- والمسعودى اسمه عبدالرحمن ، وهو ممن وصف بالاختلاط [٦] ، وكان سماع يزيد (بن هارون) [٧] منه بعد أن

---

(١) (ع) أبو مالك زياد بن علاقة - بكسر المهملة وبالقاف - الثعلبي - بالمثلثة والمهملة - الكوفي ، ثقة ، رمي بالنصب ، مات سنة (١٥٥هـ) . انظر :- التقريب (ص ١١٠) ، وطبقات ابن سعد (٣١٦/٦) ، والتاريخ الكبير (٣٦٤/٣) ، وسير أعلام النبلاء (٢١٥/٥) .

(٢) من الأصل (ص ١٨٩) .

(٣) وفى (ب) ، (جـ) : هكذا .

(٤) جامع الترمذى (كتاب أبواب الصلاة - باب ما جاء في الامام ينهض فى الركعتين ناسيا - ٢٠١/٢) وقال : حسن صحيح ، وأشار أحمد شاكر الى أنه فى نسخة (م) لم تذكر كلمة (صحيح) .

(٥) زيادة من السيوطى .

(٦) قال السمعانى : " ... اختلط في آخر عمره اختلاطا شديدا حتى ذهب عقله ، وكان يحدث بما يحبه فحمل عليه ، فاختلط حديثه القديم بحديثه الأخير ، ولم يتميز فاستحق الترك .."
انظر الانساب (٢٥١/١٢) ، والاغتباط (ص ٣٧٨) .

(٧) زيادة من السيوطي ، وليست في الأصل .

اختلط[(١)] ، وانما وصفه بالحسن لمجيئه من أوجه أخر[(٢)] بعضها عن المصنف[(٣)] ، ومن أمثله ما وصف بالحسن وهو من رواية مدلس قد

---

(١) قال ابن نمير : - " . . . سمع منه ابن مهدى ويزيد بن هارون أحاديث مختلطة . . " تهذيب التهذيب (٦ / ٢١١) .

(٢) منها ما رواه الترمذى نفسه فى الجامع (فى كتاب أبواب الصلاة - باب ما جاء فى الامام ينهض فى الركعتين ناسيا - ٢ / ١٩٨) من حديث ابن أبي ليلى عن الشعبي قال صلى بنا المغيرة الحديث ، وقال : حديث المغيرة قد روى من غير وجه عن المغيرة بن شعبة .. وقد تكلم بعض أهل العلم فى ابن أبي ليلى من قبل حفظه .

ومنها ما رواه الامام أحمد (٤ / ٢٥٣) من طريق جابر الجعفي عن المغيرة بن شبل ويقال بالتصغير عن قيس بن أبي حازم عن المغيرة بن شعبة . . الحديث وفيه الجعفي وهو رافضي ضعيف كما فى التقريب (ص ٥٣) . وأبو داود (كتاب الصلاة - باب من نسي أن يتشهد وهو جالس - ١ / ٦٢٩) من حديث الجعفي والمسعودى ، ومن حديث أبي عميس عن شابت بن عبيد قال :- صلى بنا المغيرة . . الحديث بمثل حديث زياد بن علاقة ، ورجاله ثقات ، والطيالسي (١ / ١١) من حديث المسعودى . فالحديث صحيح .

(٣) وفي الأصل الأصب (ص ١٨٩) بعدها عبارة : أيضا رحمه الله تعالى عليه .

عنمن ما رواه من طريق يحي بن سعيد عن المثنى بن سعيد [1] عن قتادة عن عبدالله بن بريدة [2] [عن أبيه] [3] عن النبي صلي الله عليه وسلم قال : " المؤمن يموت بعرق الجبين " ، قال : هذا حديث حسن [4] وقد قال بعض أهل العلم لم يسمع قتادة من عبدالله [5] بن بريدة [6] [رضي الله تعالى عنه] [7] قال الحافظ [8] : ولو صح أنه سمع

---

(١) (ع) أبو سعيد المثنى بن سعيد الضبعي البصرى ، القسّام الذراع القصير رأى أنساً ، وثقه أحمد وابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم وأبوداود والعجلي وغيرهم ، من السادسة .
انظر تهذيب التهذيب (١٠ / ٣٤) ، والتقريب (ص ٣٢٨) وتاريخ ابن معين (٢ / ٥٤٩) ، وترتيب ثقات العجلي اللسبكي (ق ٣٧ أ) .

(٢) وفي (أ) : يزيد

(٣) من الأصل (حد ١٩٠) ، وقد سقطت من النسخ .

(٤) سقطت من (ب) .

(٥) لم أقف على من نص ، في أنّ قتادة لم يسمع من عبدالله بن بريدة ، غير نص الترمذي ، ونقلها عنه العلائي في جامع التحصيل (ص ٣١٤) . ولكن القائلين من أهل العلم بذلك لعلهم يستدلون بنصوص عامة منقولة عن أحمد بن حنبل وأبي حاتم والحاكم في أنّ قتادة لم يرو عن أحدٍ من الصحابة سوى أنس بن مالك رضي الله عنه ، وزاد أبو حاتم وعبدالله بن سرجس .

(٦) وفي (أ) : يزيد ، والحديث رواه الترمذي (كما في كتاب الجنائز - باب ما جاء أنّ المؤمن يموت بعرق الجبين - ٣ / ٣٠١) ونص ما قال بعده : " هذا حديث حسن ، وقد قال بعض أهل العلم : لا نعرف لقتادة سماعاً من عبدالله بن بريدة " .

(٧) من الأصل (حد ١٩٠)

(٨) زيادة من السيوطي ، وبعدها في الأصل (ص ١٩٠) : وهو عصريه وبلديه كلاهما من أهل البصرة .

منه فقتادة مدلس معروف بالتدليس (١) ، وقد روى هذا بصيغة العنعنة ، وانما وصفه بالحسن لأنّ له شواهد (٢) من حديث

---

(١) من الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين عند ابن حجر ، وهم الذين أكثروا من التدليس فلم يحتج من حديثهم إلا بما صرحوا بالسماع فيه ....
انظر تعريف أهل التقديس لابن حجر (ص ١١) والتبيين لسبط ابن العجمي (ص ٣٥٢)

(٢) الحديث رواه أيضا ابن ماجة (كتاب الجنائز - باب ما جاء في المؤمن يؤجر في النزع - ١/٤٦٧ ، والنسائي (كتاب الجنائزباب علامة موت المؤمن - ٤/٥) من حديث قتادة ومن حديث محمد بن معمر حدثنا يوسف بن يعقوب قال حدثنا كهمس عن ابن بريدة عن أبيه ، وأحمد (٥/٣٥٠) كلهم من حديث المثنى به ، وصححه ابن حبان من حديث بريدة انظر كشف الخفاء (٢/٢٩٥) . والشاهد المشار إليه من حديث عبدالله بن مسعود قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/٣٢٥) : رواه الطبراني في الكبير والاوسط ورجاله ثقات (قلت) بحثت عنه في مسند ابن مسعود من المعجم الكبير فلم أقف عليه .

(فائدة) معنى الحديث : (المؤمن يموت بعرق الجبين) قال العراقي :-
١ - لما يعالج من شدة الموت .
٢ - وقيل من الحياء .. لأنّ المؤمن إذا جاءته البشرى مع ما كان قد اقترف من الذنوب حصل له بذلك خجل واستحي من الله تعالى فعرق جبينه .
انظر زهر الربى للسيوطي (٤/٦) وعزاه للعراقي في شرحه على الترمذي ، وتحفة الاحوذي (٤/٥٧) .

عبد الله بن مسعود وغيره [رضي الله عنهم] (١) ومن أمثلة (٢) ما وصفه بالحسن وهو منقطع /(٣) الاسناد ما رواه من طريق عمرو بن مرة عن أبي البَخْتري (٤) عن علي رضي الله تعالى (٥) عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر في العباس رضي الله تعالى عنهما : " إن عم الرجل صِنْوُ أبيه " ، وكان عمر [رضي الله تعالى عنه] (٦) تكلم في صدقته ،

---

(١) من الأصل (ص ١٩٠) .

(٢) مثال آخر قبل هذا أسقطه السيوطي

(٣) وفي (د) : ينقطع .

(٤) (ع) أبو البَخْتري - بفتح الموحدة والمثناه بينهما معجمة - سعيد بن فيروز بن أبي عمران الطائي مولاهم الكوفي ، ثقة ثبت فيه تشيع قليل ، كثير الارسال ، مات سنة (١٣٣هـ) .
انظر التقريب (ص ١٢٠٥) ، وطبقات ابن سعد (٦/ ٢٩٢) ، والتاريخ الكبير للبخاري (٣/ ٥٠٦) ، وتهذيب التهذيب (٤/ ٧٢)

(٥) من (أ) ، وفي (ب) ، (جـ) : رضي الله عنه ، وفي الأصل (ص ١٩٢) بعد الترضي كلمه : قال .

(٦) من الأصل (ص ١٩٢) ، وليست موجودة في النسخ .

قال : (١) هذا حديث حسن (٢) !! (قال الحافظ) (٣) : -

وأبو البَخْتري (٤) اسمه سعيد بن فيروز ، ولم يسمع من علي [رضي الله (٥)] فالاسناد منقطع (٦) ، ووصفه بالحسن لأنّ له شواهد مشهورة من حديث أبي هريرة وغيره (٧) ، وأمثلة ذلك عنده كثيرة ، وقد صرّح هو ببعضها فمن ذلك :-

---

(١) وفي الأصل (ص ١٩٢) : وقال :-

(٢) الترمذي في (كتاب المناقب - باب مناقب العباس - ٥/٦٥٢) وقال حسن صحيح ،وهذا في طبعة الحلبي بتحقيق ابراهيم عطوة وكذلك في نسخة الترمذي مع عارفة الأحوذي (١٣/١٨٨) وأما النسخة الهندية (٢/٢١٩) ، والنسخة السلفية مع تحفة الاحوذي (١٠/٢٦٦) فحسن فقط .

(٣) زيادة من السيوطي .

(٤) وفي (ب) : البحترى بالحاء المهملة وهو تصحيف .

(٥) من الأصل ص (١٩٢) وليست موجودة في النسخ .

(٦) انظر المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٧٤) ، وجامع التحصيل ص ٢٢٢ .

(٧) حديث أبي هريرة رواه مسلم (كتاب الزكاة - باب في تقديم الزكاة ومنعها - ٢/٦٧٦) بلفظ : " ياعمر أما شعرت أنّ عمّ الرجل صِنْو أبيه " ، والترمذي نفسه (في كتاب المناقب - باب مناقب العباس - ٥/٦٥٣) وقال : هذا حديث حسن صحيح غريب ، وأبو داود (كتاب الزكاة - باب في تعجيل الزكاة - ٢/٢٧٣) ، وأحمد (١/٩٤)

والصِنْو : بكسر الصاد وسكون النون : المثل .. يريد أنّ أصل العباس وأصلَ أبي واحدٌ ، وهو مثل أبي أو مثلي .

انظر النهاية لابن الاثير (٣/٥٧) ، وتحفة الأحوذي (١٠/٢٦٤) ومجمع بحار الأنوار (٣/٣٦٠) .

ما رواه [من] (١) طريق الليث عن خالد بن يزيد (٢) عن سعيد بن أبي هلال (٣) عن اسحاق بن عمر (٤) عن عائشة (رضي الله تعالى عنها) (٥) قالت :- " ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة لوقتها الآخر إلا مرتين حتى قبضه الله - تعالى " (٦) قال : هذا حديث حسن (٧)،

---

(١) سقطت من (أ) .

(٢) (ع) أبو عبدالرحيم خالد بن يزيد الجمحي ويقال السكسكي المصري، ثقة فقيه ، مات سنة (١٣٩ هـ) .
انظر التقريب (ص ٩١) ، والثقات لابن حبان (٦/٢٦٥) ، وتهذيب التهذيب (٣/١٢٩) ، وحسن المحاضرة (١/٣٠٠) .

(٣) (ع) أبو العلاء سعيد بن أبي هلال الليثي مولاهم المصري وثقه العجلي وابن سعد وابن خزيمة والدارقطني والبيهقي والخطيب وابن عبدالبر والذهبي وغيرهم ، وقال أحمد : ما أدري أي شيء يخلط في الأحاديث ، توفي سنة (١٣٥هـ) وقيل غير ذلك . انظر تهذيب التهذيب (٤/٩٤) ، والجرح والتعديل (٤/٧١) ، وسير أعلام النبلاء (٦/٣٠٣) .

(٤) (ت) اسحاق بن عمر عن عائشة ، وعنه سعيد بن أبي هلال مجهول . انظر الكاشف (١/١١٢) ، والجرح والتعديل (٢/٢٢٩) ، وتهذيب التهذيب (١/٢٤٤) .

(٥) سقطت من (د)

(٦) الترمذي (ابواب الصلاة - باب ما جاء في الوقت الأول من الفضل - ١/٣٢٨) ، وزيادة لفظة : (غريب) ليست موجودة في النسخة التي اعتمد عليها الحافظ هنا ، ولا التي اعتمد عليها الزيلعي في نصب الراية (١/٢٤٤) ، ولا الحافظ نفسه في التهذيب (١/٢٤٤) ، ولا المزي في التحفة (١١/٣٥٠) ، وهي موجودة مثبتة في بعض النسخ كما أشار أحمد شاكر رحمه الله ، وموجودة أيضا في نسخة تحفة الاحوذي (١/٥١٦) ، ونسخة عبدالوهاب عبداللطيف (١/١١١) . الا أن لفظة (غريب) مقدمة فيهما على (حسن) .

وليس اسناده بمتصل (١) ، وانما وصفه بالحسن لما عضده من الشواهد من حديث أبي برزة (٢) الأسلمي وغيره (٣) ، وقد حسّن عدة أحاديث من رواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود (٤) عن أبيه (٥) ، وهو لم يسمع

---

(١) وكذا حكم البيهقي ، وابن القطان . انظر السنن الكبرى (١/ ٤٣٥) ، ونصب الراية (١/ ٣٤٤)

(٢) من الأصل (ص ١٩٣) وفي النسخ : بردة . وهو تصحيف . وأبو برزة هو نضلة بن عبيد . انظر الاصابة (٣/ ٥٥٦) .

(٣) الحديث رواه الحاكم في المستدرك (١/ ١٩٠) ، والبيهقي في الكبرى (١/ ٤٣٥) من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم قال حدثنا الليث بن سعد عن أبي النضر (هو سالم مولى عمر بن عبيد الله) عن عمرة عن عائشة الحديث ... ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ووافقه الذهبي ، قلت ورجال الاسناد ثقات ، فالحديث صحيح .

(٤) (ع) أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود مشهور بكنيته والأشهر أنه لا اسم له غيرها ، ويقال اسمه عامر ، كوفي ، ثقة ... توفي بعد سنة ثمانين .
انظر التقريب (ص ٤١٦) ، وطبقات ابن سعد (٦/ ٢١٠) ، والتاريخ الكبير للبخاري (٩/ ٥١) .

(٥) من أمثلة ما حسّنه وهو من رواية أبي عبيدة عن أبيه حديث :- " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس في الركعتين الأوليين كأنه على الرَضْف .. الحديث ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن ، إلا أنّ أبا عبيدة لم يسمع من أبيه ، رواه في جامعه في (أبواب الصلاة - باب ما جاء في مقدار القعود في الركعتين الأوليين - ٢/ ٢٠٢) ، وانظر للوقوف على أمثلة أخرى من طريق أبي عبيدة عن أبيه تحفة الأشراف (٧ / رقم ٩٦١٣ ، ٩٦٢٨) .
(فائدة)
الرَّضْف : بتشديد الراء المهملة ، واسكان الضاد : هي الحجارة المحماة .
انظر غريب الحديث للخطابي (٢/ ٣١٠) .

منه عند الجمهور (١) ، وحديثا (٢) من (٣) رواية أبي قلابة الجرمي عن عائشة [رضى الله تعالى عنها] (٤) ، وقال بعده :- لم يسمع أبو قلابة من عائشة رضى الله تعالى عنها (٥) !!!

(قال الحافظ) (٦) :- ورأيت النسائي (٧) نحو ذلك ،فإنه روى حديثاً من رواية أبي عبيدة ، عن أبيه ، ثم قال أبو عبيدة :- لم يسمع من أبيه ،

---

(١) انظر المراسيل لابن ابي حاتم (ص ٢٥٦) ، وتهذيب التهذيب (٧٥/٥) .

(٢) من الاصل (ص ١٩٤) ، وفي النسخ : حديث .

(٣) الحديث هو :- " إِنَّ مِنْ أَكْمَلِ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنَهُمْ خُلُقًا . الحديث" رواه في جامعه (كتاب الايمان - باب ما جاء في استكمال الايمان وزيادته ونقصانه - ٩/٥) وقال : هذا حديث صحيح ، ولا نعرف لأبي قلابة سماعاً من عائشة .
والحديث رواه البزار (٢٧/١ - كشف الاستار) من حديث جابر ورجاله ثقات رجال البخاري ومسلم سوى الجوهري انفرد به مسلم ، ومن حديث أنس ورجاله ثقات غير زكريا بن يحي الطائي فإنه صدوق له أوهام لينّه بسببها الدارقطني ، والحديث صحيح ، صححه ابن حبان والحاكم والعراقي في أماليه والسيوطي في الجامع الصغير والألباني . انظر مجمع الزوائد (٥٨/١) ، وفيض القدير للمناوي (٩٧/٢ ، ٩٨) ، وصحيح الجامع للالباني (٥٢/٢) .

(٤) من الأصل (ص ١٩٤) ، وليست موجودة في النسخ .

(٥) من قول السيوطي .

(٦) من قول السيوطي .

(٧) وفي الأصل (ص ١٩٤) : لأبي عبد الرحمن .

لكنّ (١) هذا الحديث جيد (٢) ، وكذا قال في حديث رواه من رواية عبدالجبار بن وائل بن حجر (٣) ، عبدالجبار لم يسمع من أبيه لكن الحديث [في] (٤) نفسه جيد (٥) ، الى غير ذلك من الأمثلة - (قال الحافظ) (٦) :- وذلك مصير منه إلى أنّ الصورة الاجتماعية لها تأثير في التقوية(٧) ، قال : واذا (٨) تقرر ذلك ، وكان من رأي الترمذي (٩) أنّ جميع ذلك اذا اعتضد (١٠) لمجيئه من وجه آخر

---

(١) وفى الأصل (ص ١٩٤) : إلا أنّ .

(٢) بحثت عن هذا الحديث الذى أشار إليه الحافظ فى السنن الصغرى للنسائي في المواطن التى أشا ر اليها المزي فى تحفة الأشراف فلم أقف على الحديث مع حكم النسائي المشار اليه .

انظر تحفة الأشراف (٧ / الارقام : ٩٦٠٤ ، ٩٦٠٩ ، ٩٦١١ ، ٩٦١٦ ، ٩٦٢٠ ، ٩٦٢٨ ، ٩٦٣٠ ، ٩٦٣١) .

ولعله في السنن الكبرى . انظر احالات المزي إليها (٧/١ الارقام: ٩٦١٩ ، ٩٦٢٠ ، ٩٦٢٣ ، ٩٦٣٣) من تحفة الاشراف .

(٣) الحديث رواه فى السنن الصغرى (كتاب الصلاة - باب رفع اليدين حيال الأذنين - ٢/١٢٢) ونصه عن وائل رضي الله عنه : قال : " صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما افتتح الصلاة كبّر ورفع يديه حتى حاذتا أذنيه .. الحديث " .

والحديث رواه النسائي نفسه في (كتاب الصلاة - باب موضع اليمين من الشمال فى الصلاة - ٢/١٢٦) ، و (باب موضع المرفقين - ٣/٣٥) ، وابن ماجة (كتاب اقامة الصلاة - باب رفع اليدين اذا ركع - ١/٢٨١) كلاهما من حديث عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر والدارمي (كتاب الصلاة - باب رفع اليدين فى الركوع والسجود - ١/٢٢٩) من حديث مالك بن الحويرث وغيرهم ، والحديث صحيح .

(٤) من (د) ، وفى بقية النسخ : من .

(٥) وفي (د) : جيد ، ومن الاصل (ص ١٩٤) ، وفى بقية النسخ : جيداً .

(٦) زيادة من السيوطي (٧) من (د) ، ومن الأصل (ص ١٩٥) ، وفى بقية النسخ : القوة . (٨) وفى (د) : وانما .

(٩) وفى الأصل (ص ١٩٥) : كان من رأية - أي الترمذي -

(١٠) من الأصل (ص ١٩٥) ، وفى النسخ : اعتقد .

أو أكثر [١] ينزل [٢] منزلة الحسن احتمل أن لا يوافقه غيره على هذا الرأي أو يبادر للانكار عليه اذا وصف حديث الراوي الضعيف [٣] أو [ما] [٤] اسناده منقطع بكونه حسناً فاحتاج إلى التنبيه على اجتهاده في ذلك ، وأفصح عن مصطلحه [٥] فيه ،ولهذا أطلق الحسن لمّا عرّف به فلم يقيده [٦] بغرابة ولا غيرها [٧] ، ونسبه إلى نفسه وإلى من يرى رأيه ، فقال :-

((... عندنا كل حديث ...)) إلى آخر كلامه [٨] ، وقال القاضي

(١) وفي (ب) : وأكثر .

(٢) من (جـ) ، (د) وفي (أ) ، (ب) : تنزل

(٣) وفي (ب) : بالضعيف

(٤) من (د)

(٥) من (د) ، وفي بقية النسخ : مصلحة ، وفي الأصل (ص ١٩٥) مقصده .

(٦) من (د) ومن الأصل (ص ١٩٥) ، وفي (ب) : تقيده ، وفي (أ) ، (جـ) تفيده .

(٧) وفي (ب) : ولا غيرهما .

(٨) نكت ابن حجر (ص١٨٢ - ص ١٩٥) ، والكلام الترمذي في تعريف الحسن الجامع (كتاب العلل - ٥/٧٥٨) .

بدر الدين بن جماعة في المنهل الروي : ((لو قيل [1] :- الحسن كل حديث خال عن العلل ، وفي سنده المتصل مستور له به/شاهد ، أو مشهور دون رجال الصحيح في الاتقان ، لكان قريباً مما حاولوه وأجمع لما حددوه)) [2] ، وقال الحافظ ابن حجر في نكته :- " أما قول ابن جماعة الأحسن [3] في حد الحسن أن يقال : هو ما في اسناده المتصل مستور له به شاهد أو مشهور قاصر عن درجة الاتقان ، وخلا من العلة والشذوذ ، فليس بحسن في حد الحسن فضلاً عن أن يكون أحسن لأوجه :-

(أحدها) :- أنَّ قيد الاتصال إنما يشترط في رواية الصدوق الذي لم يوصف بتمام الضبط (و) [4] الاتقان ، وهذا هو الحسن لذاته ، وهو - الذي لم يتعرض الترمذي لوصفه [5] بخلاف القسم الثاني الذي وصفه [6] فلا يشترط الاتصال في جميع أقسامه كما قررناه .

(ثانيها) : اقتصاره على رواية المستور مشعر بأنَّ رواية الضعيف السيء

---

(١) وفي الأصل (ص ٥٤) : - ولو .

(٢) وفي (أ) : جددوه ، انظر المنهل لروي (ص ٥٤) ، وتوجد بعض الكلمات قد انمحت من الأصل المخطوط للمنهل كما ذكر المحقق ، ونقل السيوطي هنا يدل على وقوفه على نسخة مكتملة .

(٣) لم يقل ابن جماعة :(الأحسن) ، وقد تقدمت عبارته قريبا .

(٤) سقطت من (أ) ، (جـ) .

(٥) من الأصل (ص ٢٠٤) ، وفي (د) : بوضعه ، وفي بقية النسخ : بوصفه

(٦) وفي (د) : وضعه بالضاد .

الحفظ [و] من (١) ذكرنا معه من الأمثلة المتقدمة ليست تعد حساناً اذا تعددت طرقها وليس الأمر في تصرف الترمذي كذلك فلا يكون الحد الذى ذكره جامعا .

(ثالثها) :- اشتراطه (٢)نفي العلة لا يصلح هنا لأن الضعف فى الراوي علة في الخبر (٣) [والانقطاع فى الاسناد علة فى الخبر](٤) ، وعنعنة المدلس علة في الخبر ، وجهالة حال الراوي علة فى الخبر، ومع ذلك فالترمذي يحكم على ذلك كله بالحسن اذا جمع الشروط الثلاثة التى ذكرها ، فالتقييد بعدم العلة يناقض ذلك .

(رابعها) : - القصور الذي ذكره (٥)غير منضبط ، فيرد عليه ما يرد على ابن الجوزي (٦)" انتهى .

---

(١) من الأصل (ص ٢٠٤) ، وقد سقطت من النسخ .

(٢) وفي الأصل (ص ٢٠٥) : اشتراط

(٣) دافع شيخنا د /ربيع بن هادى ، حفظه الله فى تعليقه على النكت عن ابن جماعة وقال : " بأن العلة التى نقلها ابن جماعة هى العلة القادحة لاكل الغلل . قال :

وما اعترض به الحافظ له ليس في هذا القبيل .

انظر النكت ص (٢٠٥) من الطبعة الأولى .

(٤) من (د)

(٥) وفى الأصل (ص٢٠٥) : ذكر

(٦) نكت ابن حجر ص ٢٠٤ ، ص ٢٠٥

وقال ابن دحية في العلم المشهور : الحديث الحسن هو ما دون الصحيح ، مما فيه ضعف قريب محتمل عن راو ، لا ينتهي إلى درجة العدالة ولا ينحط الى درجة الفسق .

قال الحافظ ابن حجر :- " هو (١) جيد بالنسبة الى النظر في الراوي ، لكن صحة الحديث وحسنه ليس تابعاً لحال (٢) الراوي فقط بل الأمور(٣) تنضم (٤) الى ذلك من المتابعات والشواهد ، وعدم الشذوذ والنكارة ، فاذا اعتبر في مثل هذا سلامة راويه (٥) الموصوف بذلك من الشذوذ والانكار كان من أحسن ما عرف به الحديث الحسن الذاتي لا [المجبور(٦)] على رأي الترمذي " (٧) ،وقال الطيبي في الخلاصة :-

الفرق بين حدي الصحيح والحسن : أنّ شرائط الصحيح معتبرة

---

(١) وفي الأصل (٢٠٢) : وهو .

(٢) وفي (أ) ، (ب) : بحال

(٣) من الأصل (ص ٢٠٢) ،وفي النسخ : الأمور .

(٤) وفي (ب) : ينضم .

(٥) من (د) وفي النسخ : رواية

(٦) من (د) .

(٧) نكت ابن حجر (ص ٢٠٢ من الطبعة الأولى) .

فى حد الحسن ، لكنّ العدالة فى الصحيح ينبغى أن تكون ظاهرة والاتقان (١)كاملا ، وليس ذلك بشرط فى الحسن ، ومن ثم احتاج إلى قيام شاهد أو مشهود (٢) لينجبر (٣)به ، فلو قيل هو مسند من قرب من درجة الثقة أو مرسل ثقة ، وروى كلاهما من غير وجه ، وسلم عن شذوذ وعلة (٤) لكان أجمع وأبعد من التعقب ، (٥) قال :- ويعنى (٦) بالمسند ما اتصل اسناده الى منتهاه ، وبالثقة من جمع بين العدالة والضبط " (٧) انتهى .

وقال الزركشي : (٨) وجدت بخط الامام الحافظ أبي الحجاج يوسف ابن محمد الشالسي (٩) : الحسن ماله [من] (١٠)الحديث منزلة بين [منزلتي] (١١) الصحيح والضعيف ، ويكون الحديث حسناً ، هكذا إما

---

(١) وفي الأصل (ص ٤٣) : والاتفاق ، وهو تصحيف .

(٢) من الأصل (ص٤٣) ، وفي النسخ : مشهور (بالراء)

(٣) هذا هو الصحيح كما نقله المؤلف ، ووقع تصحيف فى الأصل (ص ٤٣) الى : ليخبر .

(٤) من (د) ، وفى بقية النسخ : وعلمه .

(٥) وفي الأصل (ص ٤٣) : من التعقيد .

(٦) وفي الأصل (ص ٤٣) :ونعني

(٧) الخلاصة للطيبي (ص ٤٣) .

(٨) بحثت عن هذا النقل فى النكت في مبحث الحسن فلم أقف عليه !!

(٩) هكذا في جميع النسخ ، ولعله هو : أبو الحجاج يوسف بن محمد التنوخي الجماهيري ، من أهل دمشق ،كان فقيهاً محدثاً ، مات سنة (٥٥٨هـ) انظر طبقات الشافعية للاسنوي (١/ ٣٦٦) وهدية العارفين (٢/ ٥٥٢) ومعجم المؤلفين (١٣/ ٣٣٢) .

(١٠) من (د) ، وفي بقية النسخ : عن

(١١) من (د) ، وفى بقية النسخ : منزلتين .

بأن يكون أحد رواته مختلفاً فيه ، وثقه قوم وضعفه قوم آخرون ولا يكون ما ضعف به مفسراً ، فإن كان مفسراً قدم على توثيق من وثقه (١) ، فصار الحديث ضعيفا ، وإما أن يكون أحد رواته مستوراً أو مجهول الحال ، فأما المستور [فمن (٢)] لم تثبت عدالته من قد روى عنه اثنان فأكثر (٣) ، فان هذا مختلف في قبول روايته ، وقال الشيخ برهان الدين ابراهيم بن عمر الجعبري في كتابه (٤) المسمى " رسوم التحديث في علوم الحديث (٥)" الذي لخص فيه (٦) كتاب ابن الصلاح -: "الحسن لغة : الملائم ،واصطلاحا :- مانقله العدل الضابط

---

(١) انظر فتح المغيب للسخاوي (حد ٣٠٧) ، والرفع والتكميل (حد ٩٧)

(٢) من (د)

(٣) فتح المغيث (من ٣٢٢) .

(٤) وفي (د) : مختصره .

(٥) انظر فوات الوفيات (١/ ٣٩) ، وشذرات الذهب (٦/ ٩٨) ، وتوجد منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية بمصر ، ضمن (مجموعة ق ٢٩ - ٣٥) - ٢٢٤ مجاميع انظر فهرست المخطوطات لدار الكتب المصريه (مصطلح الحديث - ١/ ٢٣٠) .

(٦) من (جـ) ، (د).

عن مثله متصلا ، الترمذى المنوه به مع ستور الخطابي أو قاصر حفظ لم ينكر انفراده بكل (١) تابع أو شاهد قوّاه /كتقوية الشافعي المرسل والضعيف بغير (٢) الفسق(٣)" ، وقال علاء الدين بن النفيس المتطيب في كتابه ((أصول علم الحديث)) :- الخبر الحسن هو ما فيه وهن يسير لا يقوى الى حد منع العمل به ،وقيل :-

وقيل الحسن

الحسن نوع من الصحيح/ انما ينحط عن درجة الصحيح بأنّ رجال الصحيح أكثر اتقانا وحفظا ، وقال صاحب " الخلاصة الألفية" :-

والحسن الوسط في حالاته ... إذ هو لم يبلغ إلى غاياته
سلم في المعنى وفي الاسناد ... لذاك قد كثر في التعداد (٤)
وهو عند الترمذي كلما ... اسناده بكذب ما اتهما
ولا شذوذ فيه وهو قد نقل ... من غير وجه ولذلك (٥) قد قبل (٦)
ولا لانفراد (٧) ما رأى أن يثبته ... فيه ولكن بالقريب نمته
وقال في تحقيقه الخطابي ... من بعد أن بالغ في الاطناب
هو الذي مخرجه قد عرفا ... واشتهرت رجاله دون خفا

---

(١) وفى الأصل (ق ٤/ب) : لكل .

(٢) انظر الرسالة (ص ٤٦٣/رقم ١٢٧٠) ، وجامع التحصيل (ص ٣٧) بمعنى المذكور .

(٣) انظر رسوم التحديث للجعبري (ق ٤/ب) .

(٤) وفي (جـ) : بالتمداد .

(٥) وفي (ب) ، (جـ) . ولذاك .

(٦) سقطت من (د) .

(٧) وفي (د) : والانفراد .

وقال الحافظ ابن حجر : ((قد رأيت لبعض المتأخرين فى الحسن [1] كلاما يقتضي أنّه [2] الحديث الذي في رواته مقال [3] ، لكن لم يظهر فيه مقتضى الرد فيحكم على حديثه بالضعف ولا يسلم [4] من [5] غوائل [6] الطعن فيحكم لحديثه بالصحة [7])) ، وقال الشيخ سراج الدين بن الملقن في "التذكرة" :- " الحسن ، ما كان اسناده دون الأول في الحفظ - والاتقان [8] ، قال فى شرحها المسمى " بالتبصرة " :- هو رسم بديع لا يرد عليه شيء مما أورد على الخطابي والترمذي وابن الصلاح فانّ الكل [نقضناه] [9] في [كتابنا] [10]

---

(١) من (د) ، ومن الأصل ، وفي بقية النسخ : كلاما في الحسن .

(٢) من (ب) ، (جـ) ، والأصل ، وفي (أ) ، (د) : أنّ .

(٣) وفي (أ) ، (ب) : فقال .

(٤) من الأصل (ص ٢٠٢) ، وفي النسخ : سلم .

(٥) وفى (ب) : عن .

(٦) من (د) ، ومن الأصل ، وفي النسخ : عوامل .

(٧) نكت ابن حجر (ص ٢٠٢) .

(٨) التذكرة (ق ١) .

(٩) من (د) .

(١٠) من (د) .

المقنع "(١) ، وقال الشيخ شمس الدين (٢) ابن الجزري في أرجوزته المسماه " بالهداية فى علوم الرواية "(٣) :-

والحسن اختلف حدا والأصح ... بأنه دون الذي من قبل صح

وقيل ما [قرب ضعفا](٤) والذى ... قال صحيح حسن فالترمذى (٥)

وقال [البرشنسي] (٦) في ألفيته :-

الحسن الكلام فيه منتشر ... وليس في حد صحيح قد حصر (٧)

وقال شيخ الاسلام سراج الدين البلقينى في محاسن الاصطلاح :-

" الحسن لما توسط بين الصحيح والضعيف عند الناظر ، كان (٨) شيئا ينقدح في نفس الحافظ قد تقصر عبارته عنه كما قيل في الاستحسان ،

---

(١) وهو أصل كتابه التذكرة ، وهو في مجلد واحد .
انظر التذكرة (ق ١) ، والبدر الطالع (١/ ٥٠٩) ، وهدية العارفين (١/ ٧٩٢) .

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) انظر الهداية مع شرحها الغاية (ق ٦١ / ب) .

(٤) من الأصل (ق ٦١ / ب) ، وفي (د) : ما قوي ضعفا ، وفي بقية النسخ : ما قرب ضعفا .

(٥) من (د) ، وفي بقية النسخ : ما الترمذي .

(٦) من شذرات الذهب (٧/ ٧٩) ، وفي النسخ : البرمشزي ، وفي (د) البرسيسي .

(٧) وفي (ب) ، (جـ) : حضر .

(٨) وفي الأصل (ص ١٠٥) : كأن .

فلذلك صعب تعريفه " (١) ، وذكر مثله الحافظ عماد الدين بن كثير(٢)، وقال ابن العماد (٣) في " منظومته " :-

" وما تراخى عن صحيح فحسن "

وحد الحافظ بن حجر في " النخبة "" الصحيح لذاته بما نقله عدل تام الضبط ،متصل السند ، غير معلل ، ولا شاذ ، ثم قال : - فان خف الضبط فهو حسن لذاته " (٤) فشرك بينه وبين الصحيح في الشروط الا (تمام الضبط) ، ثم ذكر الحسن لغيره بالاعتضاد ، وقال : - شيخنا الامام تقي الدين (٥) الشمني (٦) في " شرح نظم النخبة ":-

---

(١) محاسن الاصطلاح (ص ١٠٥)

(٢) انظر اختصار علوم الحديث (٣٧) ما نصه :- " .. وهذا النوع لما كان وسطا بين الصحيح والضعيف في نظير الناظر لا في نفس الأمر ، عسر البعيد عنه وضبطه على كثير من أهل هذه الصناعة ، وذلك لأنه أمر نسبي ، شيء ينقدح عند الحافظ ، ربما تقصر عبارته عنه " .

(٣) ابن العماد في معجم المؤلفين ستة ، السادس منهم هو محمد ابن عبد الرحمن المصري الغزي (ت ٨٧٤ هـ) وهو الذي له منظومة في الفقة فلا أدري هل المقصود بابن العماد هنا أو لا ؟؟

انظر معجم المؤلفين (١٥/ ٨٣ ، ١٠/ ١٣٩) .

(٤) أنظر النخبة مع النزهة (ص ٣٣) .

(٥) أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد الشُمُنيّ - بضم الشين المعجمة وتشديد النون ، نسبة لمزرعة بباب قسنطينية وتقع في الشمال الشرقي من الجزائر ، يقال لها شمنة - القسنطيني الأصل ، الاسكندري المولد القاهري المنشأ ، المالكي ثم الحنفي ، المتوفى سنة (٨٧٢هـ) واسم كتابه : " العالي الرتبة في شرح نظم النخبة " ، وصاحب نظم النخبة هو أبوه : كمال الدين أبو عبد الله محمد بن الحسن الشمني انظر الرسالة المستطرفة (٢١٧) ،والضوء اللامع (٢/ ١٧٤) ، وحسن المحاضرة (١/ ٤٧٤) ، والبدر الطالع (١/ ١١٩) وأطلس العالم (ص ٦٢)

(٦) من (د) ، وفي (جـ) ، (أ) : السمني .

الحسن خبر متصل [قل] (١) ضبط راويه العدل ، وارتفع عن حال من يعد (٢) تفرده منكراً وليس بشاذ ولا معلل هذا مجموع ما وقفت عليه من كلام الأئمة في حد الحسن وبه يعرف شرح البيت [وقولي] (٣) وليرتب) يأتي شرحه مع ما بعده .

(فائدة) (٤) :- قال الحافظ ابن حجر في نكته (٥) :- " فسر القاضي أبو بكر العربي مخرج الحديث : بأن يكون الحديث من رواية (٦) راو قد اشتهر برواية حديث أهل بلده كقتادة في البصريين ، وأبي اسحاق

---

(١) من (د) ، وفي بقية النسخ قد ضبط .

(٢) من (د) وفي بقية النسخ : بعد .

(٣) من (د) ، وقد سقطت من بقية النسخ .

(٤) بياض في (د) .

(٥) انظر نكت ابن حجر (١ / ٤٠٥) .

(٦) من (ب) ، ومن الأصل ، وفي بقية النسخ : رواته .

السبيعي في الكوفيين ،وعطاء (١) في المكيين (٢) ، وأمثالهم (٣) ، فإنّ حديث البصريين مثلا اذا جاء عن قتادة ونحوه كان مخرجه معروفاً ، واذا جاء عن غير قتادة ونحوه كان شاذا (٤).

---

(١) (ع) عطاء بن أبي رباح - بفتح الراء والموحدة - القرشي مولاهم المكي ، ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الارسال ، توفي سنة أربع عشرة ومائة . انظر التقريب (ص ٢٣٩) ، وطبقات ابن سعد (٥ / ٤٦٧) والمراسيل لابن أبي حاتم (ص ١٥٤) ، وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص ٦٩) ، والعقد الثمين (٦ / ٨٤) .

(٢) انظر لاشتهار قتادة في البصريين ، والسبيعي في الكوفيين المحدث الفاصل (ص ٦١٤) ، وشرح علل الترمذي لابن رجب (٢ / ٥٥٣ - ٥١٧)

(٣) انظر لكلام ابن العربي عارضة الأحوذي (١ / ١٤) وكمال العبارة فيه :- " . . . . والمدنيين عن ابن شهاب " .

(٤) الحكم بالشذوذ على رواية من أتى حديثه من غير من اشتهر بالرواية عنهم ، وافق الحافظَ عليه " طاهر الجزائري " في كتابه " توجيه النظر " ص ١٤٦ ، ولا يسلم لهما في ذلك ؛ لأنه قد تروى أحاديث عن أهل بلد ما عن غير من اشتهر بالرواية عنهم ، فهل نحكم على حديث أولئك بالشذوذ .

فهرس عام لموضوعات الجزء الثاني

(مسالة من) في اول جمع الحديث	٥١٥ ـ ٥٦٠
الكلام على صحيح البخاري	٥٦١ ـ ٥٧١
الكلام صحيح مسلم	٥٧٢ ـ ٦٦٠
الاحاديث المنتقدة في الصحيحين	٦٦١ ـ ٧٠٦
موازنة بين الصحيحين	٧٠٧ ـ ٧٨٦
فوائد التكرار عند البخاري	٧٨٦ ـ ٧٩١
عدد الاحاديث في الصحيحين	٧٩٢ ـ ٨٢٨
الصحيح الزائد على ما في الصحيحين	٨٢٩ ـ ٨٩٦
الكلام على المستدرك	٨٩٦
الكلام على تصحيح الاحاديث	٨٩٦ ـ ٩٢٠
كلام السيوطي على تحسين الاحاديث	٩٢٠ ـ ٩٢٦
الكلام على صحيح ابن حبان	٩٢٦ ـ ٩٤٥
المستخرجات	٩٤٦ ـ ٩٨٠
(خاتمة) في شرط اخذ حديث من كتاب	٩٨١ ـ ١٠٠٠
(الحديث الحسن)	١٠٠١
حد الحديث الحسن .	١٠٠٢ ـ ١٠٤٣

جدول الخطأ والصواب للجـــزء رقم (٢)

الجزء	الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢	٥٢١	٥	في	حذفها
٢	٥٢١	٨	والفقة	والفقه
٢	٥٢٢	١٣	لصحابة	للصحابة
٢	٥٢٤	٢/اسفل	وتنزية	وتنزيه
٢	٥٢٥	٣	الفاضل	الفاصل
٢	٥٢٥	١٠/اسفل	البواقيت	اليواقيت
٢	٥٣٠	٤/اسفل	مجمع	مجموع
٢	٥٣٠	٢/اسفل	فيه	منه
٢	٥٣٢	٥	ثلاثة	ثلاث
٣	٥٣٢	٨	الفسوي	الفسوي
٣	٥٣٤	٤	مفروجا	ممزوجا
٢	٥٣٦	١١	فس	في
٢	٥٣٧	١	اقتضى	اقتفى
٢	٥٣٧	٦	جزء	جزأ
٢	٥٤٣	١٠	والصلاه	والصلاة
٢	٥٤٤	٨	جوهانبرغ	جوهانسبرغ
٢	٥٤٨	٧/اسفل	زالمناسك	والمناسك
٢	٥٤٩	١٢	واللـثه	والله
٢	٥٤٩	١٢	المعـر	المعثر
٢	٥٥١	٣	مالك	مالك
٢	٥٥٢	٧	وفاريخ	وتاريخ
٢	٥٥٣	٦	الغزائم	العزائم
٢	٥٥٣	٨	واتسمت	واتسعت
٢	٥٥٥	٨/اسفل	منشورة	منثورة
٢	٥٦٩	٣/اسفل	الادلاة	الأدلة
٢	٥٧٢	٩	وضفعه	وصنعه
٢	٥٧٢	٣	بمعني	بمعنى
٢	٥٧٥	١١	وا	ما
٢	٥٨١	٨	امامه	امام

الجزء	الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢	٥٨٣	٩	التأمد	التأمل
٢	٥٩٥	٨/اسفل	والالتقريب	والتقريب
٢	٥٩٩	٤	بالأضحية	بلأضحية
٢	٦٠١	١٢	اختلفن	اختلفت
٢	٦٠١	٦	جامعة	جامعه
٢	٦٠١	٥	وسنبره	ومنبره
٢	٦٠١	١/اسفل	صنيغه	تصنيفه
٢	٦٠٢	٧	بخواج	يخرج
٢	٦٠٢	٤/اسفل	لاسماءُ النووي	الاسماء للنووي
٢	٦٠٤	١٠	عبد الخق	عبد الحق
٣	٦١١	١	هذه	هذا
٣	٦١١	٨/اسفل	النسح	النسخ
٣	٦١١	٢/اسفل	٣٠٦٣	٣٦٣
٢	٦١٣	٨	المسمي	المسمى
٢	٦١٥	١	(١)	(٢)
٢	٦٢١	٣	(٠)	(١)
٢	٦٢١	٩/اسفل	الشيخ	الشيخ
٢	٦٢٢	٤	الاسايند	الاسانيد
٢	٦٢٩	١١	يرغب	مرغب
٢	٦٣١	١	أدخلتت	أدخلت
٢	٦٣١	١	ملرواه	مارواه
٢	٦٣٢	٦	البلقي	البلخي
٢	٦٣٢	١/اسفل	الصغار	الصغار
٢	٦٣٤	٢	كتبابا	كتاباً
٢	٦٣٥	٩	وثقة	وثقه
٢	٦٣٩	٤/اسفل	يـاء	بـاء
٢	٦٤١	٣/اسفل	الومراني	الوهراني
٢	٦٤٣	٦	التصيح	النصيح
٢	٦٤٧	٨/اسفل	فهرسة	فهرسه
٢	٦٥٣	٤/اسفل	البسري	البصري

الجزء	الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٣	٦٦١	٩/اسفل	والمعني	والمعنى
٣	٦٦٢	٤	الفقة	الفقه
٣	٦٦٢	٦	معني	معنى
٣	٦٦٤	١١/اسفل	بالجواب	مالجواب
٣	٦٦٧	١٣/اسفل	لـ جاء	كجاء
٣	٦٧٣	٩	الاقسم	القسم
٣	٦٧٥	٨	فقية	فقيه
٣	٦٧٥	١٠	يعقوب	يعقوب
٣	٦٧٦	٧/اسفل	الغندي	العنزي
٣	٦٧٦	٦/اسفل	وثقة	وثقه
٣	٦٧٩	٩	الضنعف	الضعف
٣	٦٨٣	١١	المتقاربة	المتضاربة
٣	٦٨٤	٥/اسفل	ترجمته	ترجمة
٣	٦٩٠	١٠	اللقال	اللقاء
٣	٦٩٤	١	(أحدهما	(احدهما)
٣	٦٩٥	٤	أزوجكما	أزوجكها
٣	٧٠٥	١١	روايته	رواية
٣	٧٠٦	١	لمسـلم	لمسلمٍ
٣	٧٠٦	٦	لترتيبَ	الترتيب
٣	٧٠٨	٤	ذركناه	ذكرناه
٣	٧١٦	١/اسفل	الفاصلة	الفاضلة
٣	٧٢١	٨	وابن حبار	وابن حبان
٣	٧٣٠	١٠/اسفل	العتر والسخاوي	العترة والسخاوي
٣	٧٣١	٩	وان طاهر	وابن طاهر
٣	٧٣٩	١٠	حالة	حاله
٣	٧٤٧	٥	الفقة	الفقه
٣	٧٤٧	١٤	يقبل	لم يقبل
٣	٧٤٩	٣	وأن	وأنا

الجزء	الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢	٧٥٠	٨	عبد الغني سعيد	عبد الغني بن سعيد
٣	٧٦١	٨/اسفل	السلامية	السلامة
٣	٧٦٨	٥/اسفل	كتابه	كتابة
٣	٧٦٨	٤/اسفل	المبارك	ابن المبارك
٣	٧٧١	٣/اسفل	علي	على
٣	٧٧١	١/اسفل	الجبير	الحبير
٣	٧٧٢	٨	التقبل	القبول
٣	٧٧٤	٦	للاصطلاحية	للاصطلاحين
٣	٧٨٤	٤	نه	منه
٣	٧٨٤	٧	حماد	حماداً
٣	٧٨٦	٢	(طمس)	عن
٣	٧٨٧	٧/اسفل	هينكم	هينتكم
٣	٧٨٧	٨/اسفل	المعنى	معنى
٣	٧٨٧	٦/اسفل	السحب	والسحب
٣	٧٨٨	٤	(كلمة مطموسة)	تحتمل
٣	٧٨٩	٩	القعبني	القعنبي
٣	٧٩٠	١٣	ثلاث وأربع	ثلاث أو أربع
٣	٧٩١	١	(كلمة مطموسة)	فيقاس
٣	٧٩١	٥	وعشرون	وعشرين
٣	٧٩١	٧	منهب	مذهب
٣	٧٩١	٣/اسفل	أو عبد الباقي	عبد الباقي
٣	٧٩٤	١١	أبو الحمد	أبو محمد
٣	٧٩٤	٩/اسفل	منسخة	نسخة
٣	٧٩٥	٩	وعوّام	وعوام
٣	٧٩٥	١٠	الضعفاء	الفصحاء
٣	٧٩٦	٧	حاديث	أحاديث
٣	٧٩٧	حـ ٦	عن	عنه
٣	٧٩٧	حـ ٨	في الاكليل	الى الاكليل
٣	٧٩٨	٢	المالغة	المبالغة
٣	٧٩٩	حـ ٣/س ٣/منها	الاجابة	الاصابة
٣	٧٩٩	حـ ٣/ س٣/منها	أبي روعة	أبي زرعة

الجزء	الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٣	٧٩٩	٩/اسفل	ين	أين
٣	٧٩٩	٣/اسفل	التجديد	التحديد
٣	٧٩٩	١/اسفل	عنه	عن
٣	٨٠٠	١٣	ذكرة	ذكره
٣	٨٠١	٣/اسفل	حمكوية	حمكويه
٣	٨٠٤	١	الفقية	الفقيه
٣	٨٠٤	٣/اسفل	كلها	كله
٣	٨٠٦	٣	وعشرون	وعشرين
٣	٨٠٦	٥	(كلمة مطموسة)	(القدر)
٣	٨٠٦	٩	ابن الأحزم	ابن الاخرم
٣	٨٠٦	٩	(كلمة مطموسة)	(والثالث)
٣	٨٠٦	٤/اسفل	(كلمة مطموسة)	(عندهم)
٣	٨٠٧	٥	علية	عليه
٣	٨٠٧	٥	(طمس)	(وقال)
٣	٨٠٧	٧	وتقدم	تقدم
٣	٨٠٨	٧	التي (طمس)	التي (في)
٣	٨٠٨	حـ ٥	كتابة	كتابه
٣	٨٠٨	حـ ٥	في (طمس)	في (أكثر)
٣	٨١١	٥	وكتاب (طمس)	وكتاب (المبسوط)
٣	٨١٢	٨	المتغنت	المتعنت
٣	٨١٢	٥/اسفل	معصم	معجم
٣	٨١٤	حـ ١٢	(صـ٠)	(صـ ٨٨)
٣	٨١٧	حـ ٧	والتحبة	والنخبة
٣	٨١٧	١٢	مخروج	مخرج
٣	٨١٨	٧	الهيثمي	الهيتمي
٣	٨١٩	حـ ١/سـ ٩منها	حمذي	حمدى
٣	٨١٩	حـ ٣ / سـ ١٥	النوار	البزار
٣	٨١٩	٣/اسفل	(كلمة مطموسة)	فبيضه وأكمله
٣	٨٢١	حـ ٦ / سـ ٩	مقدمت	مقدمته

الجزء	الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢	٨٢٢	حـ ٣/ سـ٥/اسفل	المطلب	المطالب
٢	٨٢٢	٥	في (طمس)	في (الذيل)
٢	٨١٩	حـ ١ / سـ ١١	عشرة	عشر
٢	٨٢٣	٣	الفرضى	الفرض
٢	٨٢٣	حـ ٥ / سـ ١ منها	وكتابة	وكتابه
٢	٨٢٣	٨/اسفل	وَّجودة	وجودةً
٢	٨٢٤	٤	أجزاء	الجزء
٢	٨٢٥	حـ ٢ / سـ ٢ منها	(طمس)	(طبعته)
٢	٨٢٥	حـ ٣ / سـ ١ منها	كتاب	كتابه
٢	٨٢٦	٣	بشرح (طمس)	بشرح (حال)
٢	٨٢٦	حـ ٨	(١ / ٣٠٤٩)	(١ / ٣٤٩)
٢	٨٢٦	حـ ٥	(١ / ٣٤)	(١ / ٣٤٠)
٢	٨٢٦	١ / اسفل	(١ / ١٤٠)	(١ / ٣٤٠)
٢	٨٢٧	٧	خمسا	خمسة
٢	٨٢٧	٤	يجمعه	بجمعه
٢	٨٢٧	٨	الباختان	الباحثان
٢	٨٢٧	١٢	من (طمس)	من (غير)
٢	٨٢٨	١٣	ووأوله	(وأوله)
٢	٨٢٨	٧	صحه	صحة
٢	٨٢٩	٤ ، ٥	( ) ( )	(٣) ، (٤)
٢	٨٢٩	٤	من نصه (طمس)	من نصه (على)
٢	٨٢٩	٢ / اسفل	(طمس)	(والمنكرة)
٢	٨٣١	١٤	وبدأ	وأما
٢	٨٣١	٩ / اسفل	البحق	البحث
٢	٨٣٣	٦	(طمس) معه	(يلتقي) معه
٢	٨٣٣	حـ ٣ / س ٣ منها	المستصرفة	الستطرفة
٢	٨٣٦	٢	(طمس)	(قسم)
٢	٨٣٦	٦ / اسفل	(طمس)	عن
٢	٨٣٦	٥ / اسفل	ممن	من
٢	٨٣٨	٧ / اسفل	منها	منه

الجزء	الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢	٨٣٨	٧ / اسفل	طبعه المكتبة	طبع بالمكتبة
٢	٨٣٨	٥ / اسفل	قصعة	قطعة
٢	٨٣٨	٣ / اسفل	قطعة ـه	قطعة منه
٢	٨٣٨	٣ / اسفل	مجلدين	في مجلدين
٢	٨٣٨	٢ / اسفل	إبن بلبان الصحيح	ابن بلبان لصحيح
٢	٨٣٩	٦	زواتها (طمس)	رواها فرب
٢	٨٣٩	٦	ريق	طريق
٢	٨٣٩	٩	لم يلتز وا	لم يلتزموا
٢	٨٣٩	١٠ / اسفل	حوالهم	أحوالهم
٢	٨٤١	٨	أشد (طمس)	أشد (تحريا)
٢	٨٤١	٩	حتى أنه	حتى إنه
٢	٨٤٢	حـ ٤	(طمس)	صحيح
٢	٨٤٢	حـ ٤ / س١ منها	وترتيبه	ترتيبه
٢	٨٤٢	حـ ٤ / س ٣ منها	(ت ٥٧٣٩)	(ت ٧٣٩ هـ)
٢	٨٤٥	١١ / اسفل	شيوخه	لشيوخه .
٢	٨٤٧	حـ ٣ / س ٢ منها	الملقن	ولقب
٢	٨٤٧	١٣	(طمس)	أنظر الرسالة المستطرفة
٢	٨٤٨	٦	وشر هذا	وشواهد
٢	٨٤٨	٣ / اسفل	أنظر (طمس)	أنظر تذكرة الحفاظ
٢	٨٤٩	٦	أحد عشره	أحد عشر
٢	٨٥٠	١٣ / اسفل	لأي كتاب	أي كتاب
٢	٨٥٠	٤ / اسفل	المسقط	المبسوط
٢	٨٥١	٣ / اسفل	(بالمسند)	(المسند)
٢	٨٥٢	٧ / اسفل	(طمس)	مسائل
٢	٨٥٢	٢ / اسفل	طبعت	طبع
٢	٨٥٢	٦ / اسفل	الشاويشي	الشاويش
٢	٨٥٥	٩	ضمها	ضمنها
٢	٨٥٦	حـ ٦ / س٦ منها	كتاب	كتابا
٢	٨٥٦	٣	الصديق	الصيرفي
٢	٨٥٨	٨	بة	به

الجزء	الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢	٨٥٩	١ / اسفل	كتبة	كتبه
٢	٨٦٠	١١	عقبة	عقبه
٢	٨٦٠	١٦	يجر	يجرو
٢	٨٦٠	١٦	أو	أن
٢	٨٦٠	١٢ / اسفل	مردوية	مردويه
٢	٨٦٠	٨ / اسفل	يكمون	يكون
٢	٨٦٠	٤ / اسفل	ابن مردوية	ابن مردويه
٢	٨٦١	١١	صححه	وصححه
٢	٨٥٩	٥	وقد (طمس)	وقد كان
٢	٨٦٢	٨	الكوخميتي	الكوخميثي
٢	٨٦٣	٥	جمزة	حمزة
٢	٨٦٣	٤ / اسفل	الزاهر	الزهد
٢	٨٦٦	حـ ٤	وفي (طمس)	وفي (ب)
٢	٨٧١	٢	أن المكي	بن السكن
٢	٨٧١	٦ / اسفل	أنس من الحديث	أنس ... الحديث
٢	٨٧١	٤ / اسفل	وكتاب	(كتاب
٢	٨٧٢	٧	سماعة	سماعه
٢	٨٧٢	٩ / اسفل	فيان	سفيان
٢	٨٧٣	حـ ١	ابن عبا	ابن عباس
٢	٨٧٣	٤ / اسفل	غرسبا	غريبا
٢	٨٧٤	١٢/ اسفل	كلاثوري	كالثوري
٢	٨٧٤	٧ / اسفل	السننُ	السننَ
٢	٨٧٥	١	الجميع	لجميعَ
٢	٨٧٥	حـ ١٠	المذخل	المدخل
٢	٨٧٦	حـ ٢ / س٢ منها	برزخ	بزرج
٢	٨٧٦	حـ ٦ / س٢ منها	ممن	من
٢	٨٧٧	٣	الصفة	الصنعة
٢	٨٧٧	١٣ / اسفل	مووع	موضوع
٢	٨٧٧	٤ / اسفل	لطالب (طمس)	لطالب هذا
٢	٨٧٨	حـ ٢ / س١ منها	كلما	قلما

الجزء	الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢	٨٧٨	٤	(طمس)	قليل بالنسبة
٢	٨٧٨	٩	بذلك (طمس)	بذلك ضعفا
٢	٨٧٩	حـ ٤ / س ٢ منها	(١٤٦ ـ	(ق ١٤٦ ـ
٢	٨٧٩	حـ ٦ / س ١ منها	نسبة	نسبه
٢	٨٧٩	حـ ٦ / س ١ منها	في (طمس)	في ترجمته
٢	٨٨٠	حـ ٦	المجموعة	المجموعية
٢	٨٨١	حـ ٥ / س ٤ منها	سنة (طمس)	سنة سبعين
٢	٨٨٣	حـ ١ / س ١ منها	زمن (طمس)	ومن المعلوم
٢	٨٨٣	حـ ١ / س ١ منها	وال (طمس)	وال فيه
٢	٨٨٤	حـ ١ / س ١ منها	... (طمس)	...
١	٨٨١	١ / اسفل	أن (طمس)	أن في ...
٢	٨٨٣	٢ / اسفل	خطأ (طمس)	خطأ ، وصوابه
٢	٨٨٥	٣ / اسفل	وأروته	وما روته
٢	٨٨٥	٥ / اسفل	لا يتعار	لا يتعارض
٢	٨٨٥	٦ / اسفل	(/ ١٢٠)	(١ / ١٢٠)
٢	٨٨٦	٤ / اسفل	ببسم الله	بسم الله
٢	٨٨٦	٣ / اسفل	رواه به أحمد	رواه أحمد
٢	٨٨٨	١٣ / اسفل	قال	قاله
٢	٨٨٨	١٦	فاضل	فاصل
٢	٨٨٩	١	في احاديث	علي أحاديث
٢	٨٨٩	١	بغضها	بعضها
٢	٨٨٩	٦	ذراعيع	ذراعيه
٢	٨٨٩	حـ ٩ / س ٤ منها	والحديث (طمس)	والحديث رواه
٢	٨٨٩	حـ ٩ / س ٤ منها	(٥ ،	(٥ /
٢	٨٩٠	حـ ٤ / س ٢ منها	ثقه	ثقة
٢	٨٩٠	٤	ابن عباس (طمس)	إبن عباس وتلى
٢	٨٩١	٩	الحديث	حديث
٢	٨٩٣	٢	عيثه	عيشه
٢	٨٩٣	٩ / اسفل	الجنبمي	الجنبي

الجزء	الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢	٨٩٤	٥	ولكن	بل
٢	٨٩٤	٨ / اسفل	طرق	~~طلاق~~
٢	٨٩٦	١٠	جوزة	جوزه
٢	٨٩٧	١ / اسفل	(٧)	(٩)
٢	٩٠٠	٢	، وأقول	، وأقول
٢	٩٠١	حـ ١ / س ١ منها	(١)(طمس)	(١) يعني ..
٢	٩٠١	حـ ١ / س ١ منها	من (طمس)	من السيوطي
٢	٩٠١	حـ ٤	وكل النسخ (طمس)	وكل النسخ بدونها
٢	٩٠٢	٢	لان	إن
٢	٩٠٢	٩	عربا	عريا
٢	٩٠٢	حـ ٢	(ص)	(ص ٨٩٨)
٢	٩٠٣	٤	أنّ	أنْ
٢	٩٠٣	٦	ولاظهر	والاظهر
٢	٩٠٣	٨	تظهر (طمس)	تظهر له
٢	٩٠٤	حـ ١ / س ٣ منها	الكأف	الكاف
٢	٩٠٤	حـ ٢ / س ٢ منها	فلما أنصف	فما أنصف
٢	٩٠٤	حـ ٢ / س ٢ منها	بحيث أنه	بحيث إنه
٢	٩٠٤	حـ ٥	النيسخ	النسخ
٢	٩٠٤	حـ ٧	نسب	نصب
٢	٩٠٧	٣	جزء (طمس)	جزء جمعته
٢	٩٠٩	٣	جلوازه	جوازه
٢	٩١٠	٢	بناه	بناء
٢	٩١٠	٣	ما قبله	~~ما قبله~~
٢	٩١٠	٦	أهليته	أهلية
٢	٩١٠	٣ / اسفل	طبع	طبعت
٢	٩١٤	١٠	ذللك	ذلك
٢	٩١٤	١٣	مصاعدا	فصاعدا
٢	٩١٥	٤	المنقول (طمس)	المنقول بالاسناد
٢	٩١٥	١٠	كذلك (طمس)	كذلك فمسلم
٢	٩١٧	١	(طمس) شروط	قد يجمع شروط

الجزء	الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢	٩١٧	١	لشذوفن	لشذوذ
٢	٩١٨	٦	اسنادة	اسناده
٢	٩١٨	١٠	بقوله (طمس)	بقوله صحيح
٢	٩١٩	١	الصفة	الصنعة
٢	٩١٩	٤	(رقمان مطموسان)	(٣) ، (٤)
٢	٩١٩	٥	(٤)	(٥)
٢	٩١٩	٩	(طمس) كلامه	عتد كلامه
٢	٩٢٢	١	العلم فريضة	العلم فريضة
٢	٩٢٢	٩	الحذيث	الحديث
٢	٩٢٣	٤ / اسفل	المقاصذ	المقاصد
٢	٩٢٦	حـ ١ / س ١ منها	امارات (طمس)	امارات الاحاديث
٢	٩٢٦	٢ / اسفل	وملم	ولم
٢	٩٢٧	٤	عرف و طمس)	عرف سموه
٢	٩٢٧	٩	(طمس)	(٩)
٢	٩٢٧	١٠	لم (طمس)	لم نحتج
٢	٩٢٨	حـ ٣ / س ٣ منها	(طمس)	(الأول)
٢	٩٢٨	حـ ٣ / س ٦ منها	خبرة	خبره
٢	٩٢٨	٥ / اسفل	للسالم	السلم
٢	٩٢٨	٤	الى أن (طمس)	الى أن قال
٢	٩٣٢	١	واثبت	والثبت
٢	٩٣٢	٧ / اسفل	تشمل	تشتمل
٢	٩٣٤	٨	آية يريدها	آية يريدها
٢	٩٣٤	٩	مراتب	مرتب
٢	٩٣٧	١	(طمس) خالف	(ما) خالف
٢	٩٣٨	حـ ٩	الحداني	الحداثي
٢	٩٣٩	حـ ٥ / س ١ منها	(طمس بقدر كلمتين) معجمة .	(بزاي وذال) معجمة .
٢	٩٣٩	٢ / اسفل	(طمس) معين	ابن معين
٢	٩٤٣	٩	المجروحين	المجروحين
٢	٩٤٤	٤ / اسفل	مات	كان

الجزء	الصفحة	السطر	الخطـــأ	الصواب
٢	٩٤٤	٨	ســت	بســت
٢	٩٤٤	٩	من	بين
٢	٩٤٦	١٤	وبالتضانيف	بالتضايف
٢	٩٤٨	١	من	فمن
٢	٩٤٨	٣	نيفه	ضيعه
٢	٩٤٨	٣	فوجدت	فوجدته
٢	٩٤٨	حـ ٤	والرسالة	وانظر الرسالة
٢	٩٥٣	٤	المنتفى	المنتقى
٢	٩٦٣	١	الصحيح	للصحيح
٢	٩٦٤	٣	لأنه (طمس)	لأنه جمع بين
٢	٩٦٤	١٠	المحذوف	لمحذوف
٢	٩٦٤	١١	لحافظ	الحافظ
٢	٩٦٧	٢	كالفاظ	الناظر
٢	٩٦٨	حـ ٦	(١ / ٩)	(١ / ٩٨)
٢	٩٧٧	١٢	موقونه	موقوفة
٢	٩٧٨	٨	من (طمس)	من فوائده
٢	٩٨٢	١٠	أجزاه	أجزأه
٢	٩٨٣	١٠	مجموع ما (طمس)	مجموع ما تتفق
٢	٩٨٣	١٠	(طمس)	(١٣)
٢	٩٨٣	س ١ / اسفل	، وفي النسخ	(١٥) وفي النسخ
٢	٩٩٢	١١ / اسفل	رأيت (طمس)	رأيت حديثا في
٢	٩٩٧	٢	لم يتحر (طمس)	لم يتحر التصون
٢	٩٩٧	١٠	لو أفتى (طمس)	لو أفتى في
٢	٩٩٧	٢ / اسفل	وفي (د) : (طمس)	وفي (د): بياض ، وهي هكذ
٢	٩٩٧	٩ / اسفل	(طمس) الكيا	وعبارة الكيا
٢	١٠٠٣	١	تبين	يتبين
٢	١٠٠٣	حـ ١ / س ٣ منها	عراقيا (طمس)	عراقيا مكيا
٢	١٠٠٥	حـ ٥ ، حـ٦	(حد) (حد)	(ص ٠٠) (ص ٠٠)
٢	١٠٠٧	حـ ٥	(حد٠٠) (حد ٠٠)	(ص٠٠) (ص ٠٠)
٢	١٠٠٧	حـ ٥ / س ٢ منها	يروق	يرو من

استدراكات وتعقبات الجزء الثاني

استدراكات ، وتعقبات الجزء الثاني

٣٦ ـ جـ ٢ / ص ٥٣١ / س ٩ : سقطت كلمة (منه) قبل : (برواية) .

٣٧ ـ جـ ٢ / ص ٥٣٣ / س ٩ /اسفل : تحذف (نقل) الأولى .

٣٨ ـ جـ ٢ / حـ ٣ : يضاف اليها ما يلي : ـ (المتروك : صفة مشتركة بين الرواة والأحاديث ، فالمتروك من الرواة : هو المتهم بالكذب ، أو من عرف بالكذب عند الناس وان لم يوقف كذبه في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والمتروك من الحديث هو :) " يثبت المكتوب" ، ثم يضاف في آخر الكلام أيضا ما يلي : ـ (..ويطلق عليه أيضا : المنكر) .

٣٩ ـ جـ ٢ / س ٦ : توضع نقطة بعد قول المستملي : (من أصله ....) .

٤٠ ـ جـ ٢ / ٦٥٤ / حـ ٢ : سقط كلام من هذه الحاشية وهو : (أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض ، التركي ، الفريابي ، قاضي الدينور ، العلامة الحافظ شيخ الوقت ، وصاحب التصانيف ، توفي سنة (٣٠١ هـ) .
انظر : تذكرة الحفاظ (٢ / ٨٩٢) ، والفهرست لابن النديم (ص ٣٢٤) ، وتاريخ بغداد (٧ / ١٩٩) ، والديباج المذهب (١ / ٣٢١) ..

٤١ ـ جـ ٢ / ص ٦٦٨ / س ٤ / اسفل : تضاف كلمة (شرح) قبل كلمة (التبصرة) .

٤٢ ـ جـ ٢ / ص ٦٩٩ / س ١ : توضع (نقطة) لا فاصلة بعد قوله : (قول مقول) .

٤٣ ـ جـ ٢ / ص ٧٢١ / س ٩ / اسفل : تحف كلمة (عليه) الثانية .

٤٤ ـ جـ ٢ / ص ٧٢٢ / س ١٠ : (ص ٧٢٢) .

٤٥ ـ جـ ٢ / س ٥ : يوضع فوق كلمة (الزهري) احالة ، برقم (٥) .

٤٦ ـ جـ ٢ / ص ٧٧١ / س ٥ ، س ٦ : يحذف منهما ما يلي : (بأن فيه فلانا ، ولم يخرج له البخاري مثلا ، ثم يعترض عليه) لتكرارها .

٤٦ ـ جـ ٢ / ص ٧٨٢ / س ٩ : تحذف عبارة : (وليس كذلك) الثانية لتكرارها .

٤٧ ـ جـ ٢ / ص ٧٩١ / س ١٣ / اسفل : تحذف عبارة : (فهرس ابن عطية ص ٧٠) لتكررها .

٤٨ ـ جـ ٢ / ص ٧٩١ / س ١٤ / اسفل : يثبت عقب الرسالة المستطرفة (ص ١١٥) .

٤٩ ـ جـ ٢ / س ١٠ / : يوضع رقم (٥) على : (رضي الله عنه) .
ويثبت في حـ (٥) : (وليستا) بدلا من (وليست) .

ـ جـ ٢ / ص ٧٩٧ / حـ ٨ / س ٥ / اسفل : تحذف كلمة (والمسند) ، ويوضع بدلها : كلمة (يقول ..) ، ويضاف حرف (و) الى كلمة (فيه) .

٥١ ـ جـ ٢ / ص ٧٩٩ / حـ ١ : تضاف كلمة : (الاحمد) لكلمة : (والمصعد) .

٥٢ ـ جـ ٢ / ص ٨٠٠ / س ١ : تحذف كلمة : (وأنهم) الأولى .

٥٣ ـ جـ ٢ / ص ٨٠٢ / س ٢ : تحذف كلمة : (يقول) .

٥٤ ـ جـ ٢ / ص ٨٢٦ / حـ ٢ / س ١ : لا يوجد قوسان صغيران بعد كلمة (المعجزات) فيحذفان .

٥٥ ـ جـ ٢ / ص ٨٤٥ / س ٢ ، س ٣ : يحذف منهما من قولي : (وقد طبع ...) الى : (بالمدينة المنورة) ، لأنه خطأ ، فصحيح ابن السكن لم يطبع .

٥٦ ـ جـ ٢ / ص ٨٤٥ / س ١٢ / اسفل : يعاد صياغة هذا السطر كالتالي : (وأصل كتابه المنتقى هو : المنتقى لابن الجارود) .

٥٧ ـ جـ ٢ / ص ٨٥٥ / حـ ٤ : تحذف برمتها ، لتكرارها ، وقد تقدم ذكرها ص ٨٣٨ .

٥٨ ـ جـ ٢ / ص ٨٥٦ / حـ (٥) / س ٣ منها : يوضع بعد قولي : (واحتج بهم كثير من ـ الحفاظ) جملة : (كما تقدم ذكره ص ٨٤٢) .
ويحذف من قولي : (روى عنه أبو بكر محمد بن جعفر ..) الى قولي : (انظر سير أعلام النبلاء ـ ١٤ / ٣٧٣) لتكرره ، وقد تقدم ذكره ص ٨٤٢ .

٥٩ ـ جـ ٢ / ص ٨٥٦ / س ٥ : وضع رقم (٨) على الحرف (من) ، وصوابه أن يوضع على كلمة

٦٠ ـ جـ ٢ / ص ٨٧١ / حـ ٣ : تحذف هذه الحاشية ، ويوضع بدلها ما يلي : (من (د) ، وفي بقية النسخ : أن المكي) .

٦١ ـ جـ ٢ / ص ٨٨٩ / ص ٨٩٠ :يقوس بمربعين على الارقام : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ في هاتين الصفحتين .

٦٢ ـ جـ ٢ / ٩٢٠ / حـ ٧ : تحذف ثلاثة أسطر منها من قولي : (يقوم بتحقيق ....) الى قولي : (بتقدير ممتاز) ، لتكرار المعلومة ، وقد تقدم ذكرها ص ٢٠٦ .

٦٣ ـ جـ ٢ / ص ٩٢٤ / س ٢ / اسفل : تكمل حاشية رقم (٥) بما يلي : (وتقدم رأي الغماري " ص ٩١٩ " في عصر انتهاء التصحيح على مذهب ابن الصلاح) .

٦٤ ـ جـ ٢ / ص ١٠٢٨ / : توضع حاشية رقم (٦) وفيها ما يلي : ـ (سقطت من (د) ، وفي الأصل (ص ١٩٣) : عزوجل) .
وتبدل الحاشية رقم (٦) الموجودة برقم (٧) .

المملكة العربية السعودية
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
قسم الدراسات العليا
شعبة السنة

البحر الذي زخر في شرح الفية الأثر

للحافظ جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر
السيوطي
(٨٤٩ - ٩١١ هـ)

تحقيق ودراسة

الطالب: أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي
بحث مقدم لنيل الشهادة العالمية "الماجستير"

بإشراف فضيلة الدكتور
سعدي مهدي الهاشمي
الأستاذ المشارك بقسم الدراسات العليا

عام ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م

الجزء الثالث

٧٦ - ..... مراتبا (١) والاحتجاج (٢) يجتبي

٧٧ - ألفقها وجل أهل العلم فان أتى من طرق أخرى ينمي (٣)

٧٨ - إلى الصحيح أي لغيره كما يرقى إلى الحسن الذي قد رسما (٤)

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) وفى (ح) من الألفية : والاحتجاجُ (بالضم) (٣) وفي (س) : ينتمي .

(٤) هكذا في نسخ البحر، وفي جميع نسخ الألفية : وسما .

(٤) الشرح التفصيلي :-

٧٦ - .. (مراتبا) " كالصحيح "

(والاحتجاج) " فى الاحكام بالحسن "

(يجتبي) من الاجتباء ، بمعنى الاختيار والاصطفاء ، " أي يختاره " .

٧٧- (الفقها) " عامة " ، أهل الاستنباط للاحكام ، غير مسدود فى البيت .

(وجل) بضم الجيم ، أكثر ..

(أهل العلم) محدثين وغيرهم ، من عطف الأعم ، خصوصا من لا يفرق بين الصحيح والحسن ..

(فان أتى) الحسن لذاته ، وهو القسم الأول

(من طرق) بسكون الراء ، وتنوين القاف ، ونقل حركة الهمزة .

(أخرى) فعلى ، أو طريق واحدة ..

(ينمي) من نمى ، بمعنى : يرتقي :

٧٨ - (إلى) درجة " ورتبة

(الصحيح أي لغيره) من أجل الطريق التي قوته حتى وصل بها الى ذلك ..

(كما) مثل ما

(يرقى) من الارتقاء ، بمعنى العلو والانتفاع ، " بالمتابعة "

(الى الحسن) بضم الحاء ، مهملة ، فسكون السين ، أي مثل ارتقائه الى ذلك المروي

(الذي رسما) [قلت] وهذا على حسب نسخ الألفية ، من الوسم ، بمعنى العلامة ، " أي : علم بكونه " وفيه اشارة الى ما في الحد من المؤاخذة ، إذ راويه ينزل فى خفة الضبط إلى حد ما سيأتي في البيت الآتي :

٧٩ - ضعفا لسوء الحفظ (أو إرسال أو تدليس أو جهالة) اذا رأوا
٨٠ - مجيئه من جهة أخرى وما كان لفسق أو يرى متهما

---

٧٩ - (ضعفا) مصدراً ، واسمه يعقب بنزع الخافض ، أي " ضعيفا "
(لسوء الحفظ) تعليل الضعف ،أي [سوء الحفظ] من راويه الصدوق الأمين " .
(أو) " الـ"
(ارسال) فيزول الضعف به ، بمجيئه من وجه آخر . . . "
(أو) " لـ"
(تدليس) " من رجاله "
(أو) " لـ"
(جهالة) " فيهم فيزول ضعفه "
(اذا) ظرف
(رأوا) أي : رأى أهل هذا الشأن

٨٠ - (مجيئه) الضمير للضعيف المذكور بالأنواع السابقة (من) متعلقة بمجيء
(جهة) طريق
(أخرى) مساوية لها في صفة رجالها ، ليدخل الأعلى منها بالأولى . . .
(و) " أما "
(ما كان) " ضعفه "
(لفسق) " في راويه "
(أو) " كان "
(يرى) " راويه "
(متهما) " بالكذب ، فلا يرتقي بمجيئه من طرق أخرى . . نعم" .

٨١ - (يرقى عن الإنكار بالتعدد بل ربما يصير كالذي(١) بدي

---

(١) سقطت من (د) .

---

٨١ - (يرقى) كما مرّ
(عن الانكار) " أى : عن كونه منكرا أو لا أصل له "
(بالتعدد) باء السببية ، " يعني : بمجموع طرقه "
(بل ربما) " كثرت الطرق حتى "
(يصير) " بمجموع ذلك "
(ك) " الحسن "
(الذي بدي) " به "

والمعنى الاجمالي للأبيات من ٧٦ - ٨١ هو : يقول الناظم رحمه الله :-
الحديث الحسن مراتبٌ كالصحيح ، وأكثر العلماء وكل الفقهاء يحتج بالحديث الحسن .

[والحديث الحسن يرتقي الى الصحيح لغيره اذا أتى من طرق أخرى .
والحديث الضعيف اذا كان راويه موصوفا بسوء الحفظ ، أو في راويه مدلس ، أو فيه جهالة ، أو في الحديث ارسال ، فانه اذا تعددت طرقه يرتقي إلى درجة الحسن لغيره ، بل ربما يصير كالحسن لذاته في القوة .

وأما اذا كان الضعف لفسق راويه ، أو تهمته بالكذب فانه لا يرتقي ولا يتقوى ، نعم اذا تعددت طرقه ، وكان فيها من الوصف ما هو أخف مما ذكر فانه يرتفع عن درجة الانكار ، بل ربما اذا كثرت الطرق وكان فيها ما هو محتمل ربما يصير الحديث كالذي قبله وهو الحسن لغيره] .

أنظر استقصاء الأثر (ق ٤٢ /ب - ٤٥/ أ) ، ومنهج ذوي النظر (ص ٣١ ، ص ٣٢) ، وشرح أحمد شاكر (ص ١٥) .

(ش) (١) فيه مسائل :-

(الأولى) :- الحسن أيضا على مراتب متفاوتة كالصحيح (٢)

قال الذهبي في الموقظة : - " فأعلى مراتبه (٣) بهز بن حكيم عن أبيه عن جده (٤) ، وعمرو بن/شعيب ، عن أبيه ،عن جده ،وابن اسحاق عن التيمي ،وأمثال ذلك مما قيل انه صحيح وهو أدنى من مراتب المحتج(٥) ثم بعد ذلك ما اختلف في تحسينه](٦) وضعفه كحديث (٧) الحارث

---

(١) من(أ) ، (ب) .

(٢) وكذلك قال الزركشي " : " .. [إنّ] درجات الحسن تتفاوت كالصحيح بل الضعيف كذلك ، فالقسم الأول أدنى في المرتبة من الثاني ..." انظر نكت الزركشي (ق ٤٧/ب) .

(٣) وفي الأصل (ق ٢ / أ) : مراتب الحسن .

(٤) خلاصة القول في سند بهز بن حكيم عن أبيه عن جده هو أن البعض يصحح هذا الاسناد ، مثل أبي جعفر السبتي ، وابن معين ،والحاكم يضعف هذا السند ويقول : " روايته عن أبيه عن جده شاذة لا متابع له عليها "
والقول الحق إن شاء الله هو أن هذا السند في درجة الحسن كما ذهب إلى ذلك الامام الذهبي .
انظر الجرح والتعديل (٢/ ٤٣٠) ، والمجروحين (١/ ١٩٤) ،وميزان الاعتدال (١/ ٣٥٣) ، وتهذيب التهذيب (١/ ٤٩٨) .

(٥) هكذا في نسخ البحر ، وكل من نقل هذا النص عن الذهبي نقل هذه الكلمة بلفظ الصحيح .

(٦) من (د) .

(٧) من (د) ، وفي بقية النسخ : لحديث

بن عبدالله (١) ، وعاصم بن ضمرة(٢) ، وحجاج بن أرطأة (٣) ونحوهم(٤)(٥)

(الثانية) : ذهب كل الفقهاء وأكثر العلماء إلى أنّ الحسن كالصحيح في الاحتجاج به وان كان دونه في القوة ، وشذّ بعض أهل الحديث فرده ، روى عن " ابن أبي حاتم أنه قال : سألت أبي عن حديث " فقال : اسناده حسن !! فقلت : يحتج به ؟؟ فقال : ـ لا " !! (٦)

(١) تتبعت أقوال المحدثين في الحارث ، فوجدت أنّ البعض يكذبه والبعض الآخر يضعفه ، والبعض يوثقه والذهبي تحيّر في أمره ، واضطرب قوله فيه ، وعبدالعزيز الغماري في كتابه (الباحث عن علل الطعن في الحارث) يوثقه ويصحح حديثه ، ولكنّ كثرة التشيع بادية على الكتاب وانتقاصه لبعض المحدثين كالبخاري وغيره مما يؤخذ عليه ، وهو مما لا ينبغي أن يصدر عن أهل العلم . ووجدت أن أعدل الأقوال وأوسطها قول الحافظ ابن حجر في التقريب (حد ٦٠) حيث قال : "..... كذبه الشعبي في رأيه ، ورمي بالرفض ، وفي حديثه ضعف ، وليس له عند النسائي سوى حديثين .." حديث

انظر طبقات ابن سعد (٦/١٦٨) وتاريخ الدارمي عن ابن معين ص ٩٠ والمعرفة والتاريخ (٣/١١٧) والجرح والتعديل (٣/٧٨) ، والمجروحين (١/٢٢٢) ، وتنزيه الشريعة (١/٤٧) .

(٢) (أ) عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي ، وثقه العجلي ، وابن سعد ، وابن معين ، وابن المديني ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وقال البزار صالح الحديث ، وأما حبيب بن أبي ثابت فروى عنه مناكير ، وأحسب أنّ حبيباً لم يسمع منه .. ، وقال ابن حبان : كان رديء الحفظ فاحش الخطأ على أنه أحسن حالاً من الحارث ، وقال ابن حجر : صدوق ، مات سنة اربع وسبعين ومائة .

انظر الميزان (٢/٣٥٢) ، وتهذيب التهذيب (٥/٤٧) ، والمجروحين (٢/١٢٥) ، والتقريب (ص ١٥٩) .

.....

---

(٣) (نج ٤أ) أبو أرطأة حجاج بن أرطأة بفتح الهمزة - بن ثور بن هبيرة النخعي الكوفي القاضي ، صدوق (حكم بذلك : أبوزرعة ، وأبو حاتم ، ويعقوب بن شيبة ، وابن حجر) وزاد في التقريب : كثير الخطأ ، ووصفه بالتدليس كل من : النسائي ، وابن المبارك ويحي القطان وابن معين وأحمد وابن حجر ، وقال العجلي : ... كان جائز الحديث لا أنه صاحب ارسال ، وكان يرسل على يحي ابن أبي كثير ومكحول ، ولم يسمع منهما

وقال يعقوب بن شيبة :- في حديثه اضطراب كثير ، مات سنة (١٤٥هـ) انظر تهذيب التهذيب (١٩٦/٢) ، والجرح والتعديل (١٥٤/٣) ، والتقريب (ص ٦٤) وثقات العجلي (ق ٨/أ) ، وطبقات المدلسين لابن حجر (ص ١٢٥) وعده في المرتبة الرابعة ، والمراسيل لابن أبي حاتم (ص ٤٧) وسير أعلام النبلاء (٦٨/٧) .

(٤) قال الشيخ محمد السماحي : "... نقول إنّ الذهبي انما ذكر المرتبة العليا ، والمرتبة الدنيا ، وترك ما بينهما من مراتب ، والا فأين المتفق على حسنه ، وأين الضعيف المرتقي إلى الحسن ، وهكذا ، وكما أنّ قولهم : حديث صحيح الاسناد دون قولهم حديث صحيح ، فكذلك قولهم حديث حسن الاسناد دون قولهم : حديث حسن..." انظر المنهج الحديث / قسم مصطلح الحديث (ص ١٢٢ ، ص ١٢٣) .

(٥) انظر الموقظة (ص ٣٢ ص ٣٣) باختصار وتصرف.

(٦) ظاهر هذه العبارة أن أبا حاتم رحمه الله لا يحتج بالحديث الحسن ، ولكنّ السخاوي رحمه الله نقل في فتح المغيث عنه نصاً يدل على أنّ الحسن عنده هو الحسن لغيره قال السخاوي : -" ... ووجد للشافعي اطلاقه - أي الحسن - في المتفق على صحته ، ولابن المديني في الحسن لذاته ، وللبخاري في الحسن لغيره ، ونحوه فيما يظهر=

قول أبي حاتم الرازي : فلان مجهول ،والحديث الذى رواه حسن " ، فتح المغيث (ص ٦٩) ، (قلت) والذى ظهر لى فى الجمع بين النصين والله أعلم هو أن الحسن لغيره عنده يشمل المحتج به الذي يتقوى بمجموع طرقه والذى لا يتقوى ولا يتجبر بمجموع الطرق ، فاطلاق أبي حاتم في النص الذي نقله السخاوي يحمل على الحسن والنص الذي ذكره السيوطي هنا عن ابنه يحمل على الحسن لغيره غير المحتج به ولا مشاحة فى الاصطلاح .

هذا إن حملنا مراد أبي حاتم (بالحسن) الحسن لغيره المعروف عند جمهور المحدثين ، وإلا فان عبارته التي نقلها السخاوي تحتمل ارادته الحسن اللغوي فقد قال " السخاوي " بعد أن ساق قول أبي حاتم :"... وقول ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني فى الطلحي: إنه ضعيف الحديث مع حسنه على أنه يحتمل ارادتهما أي:أبي حاتم والجوزجاني المعنى اللغوى أيضا " . فتح المغيث (ص ٦٩) ويؤيده النص المنقول عنه فى كتابه الجرح والتعديل (٣/ ٤١ - رقم الترجمة ٢١٣) قال بن أبي حاتم سمعت أبي يقول : عبد ربه بن سعيد لا بأس به ، قلت : يحتج بحديثه ؟ قال : هو حسن الحديث ، ثقة ، وكذا فى تهذيب التهذيب (٦/ ١٢٧) .

هذا وقول أبي حاتم هذا الذي نقله السيوطي نقله السخاوي بألفاظ مغايرة ويحمل نفى المعنى فى عدم الاحتجاج بالحسن حيث قال : "..... سئل عن حديث فحسنه فقيل له أتحتج به فقال إنه حسن ، فأعيد السؤال مرارا ،وهو لا يزيد على قوله إنه حسن . ونحوه أنه سئل عن عبد ربه بن سعيد ؟ فقال : انه لا بأس به فقيل له : أتحتج بحديثه ؟ فقال : هو حسن الحديث ، ثم قال : الحجة سفيان وشعبة ،وهذا يقتضى عدم الاحتجاج به.." فتح المغيث (ص ٦٧) .

وعبارة البازري في المشكاة : وهو كالصحيح احتجاجاً اجماعاً ، [1] قال ابن الصلاح :- " إذا استبعد ذلك من الفقهاء الشافعية مستبعد ذكرنا له نص الشافعي (رضي الله تعالى) [2] عنه في مراسل التابعين : " أنه يقبل منها المرسل الذي جاء نحوه مسنداً ، وكذلك [3] لو وافقه مرسل آخر أرسله من أخذ العلم عن غير [أصحاب] [4] رجال التابعي الأول [5] "

---

(١) قد انفرد السيوطي عن كل من ألف في المصطلح بذكر هذا النص عن البازري .

(٢) من (أ) ، وفي الأصل (ص ١٠٦) : رضي الله عنه .

(٣) من الأصل ، وفي (د) ، وفي بقية النسخ ، أوكذا .

(٤) من (جـ) ، وليست في الأصل ، ولا في بقية النسخ .

(٥) ونص الامام الشافعي رحمه الله في الرسالة (ص ٤٦٢) :- " ... منها أن ينظر إلى ما أرسل من الحديث ، فان شركه فيه الحفاظ المأمونون فأسندوه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل معنى ما روى ، كانت هذه دلالة على صحة من قبل عنه وحفظه ، وإن انفرد بارسال حديث لم يشركه فيه من يسنده قبل ما ينفرد به من ذلك ، ويعتبر عليه بأن ينظر : هل يوافقه مرسل غيره ممن قبل العلم عنه من غير رجاله الذين قبل عنهم .. "

قال "العراقي" رحمه الله :- " قول ابن الصلاح حكاية عن نص الشافعي رضي الله عنه في مراسل التابعين أنه يقبل منها المرسل الذي جاء نحوه مسنداً .... فيه نظر ، من حيث إن الشافعي رضي الله عنه إنما يقبل من المراسيل التي اعتضدت بما ذكر مراسيل كبار التابعين بشروط أخرى في من أرسل كما نص عليه في الرسالة .... وعلى هذا فاطلاق الشيخ النقل عن الشافعي ليس بجيد .... "

انظر التقييد والايضاح (ص ٥٠) .

وذكرنا له أيضاً ما حكاه " الامام أبو المظفر السمعاني " وغيره [1] عن بعض أصحاب " الشافعي " (رضي الله عنه) [2] من أنه [3] تقبل رواية المستور وإن لم تقبل شهادته [4] ، ولذلك وجه متجه ، كيف وأنا لم نكتف في الحديث الحسن المجرد [5] رواية المستور على ما سبق [6][7]. وقال ابن دقيق العيد في الاقتراح/:- " ما قيل من أن الحسن يحتج [8] به فيه [9] اشكال !!! لأن ثم أوصافاً تجب معها قبول الرواية إذا وجدت

---

(١) سقطت من (ب)

(٢) من (أ) .

(٣) من الأصل ، وفي (د) ، وفي بقية النسخ : يقبل .

(٤) وفي (ب) : شفاعته .

(٥) من (أ) ، وفي (ب) ، (جـ) : مجرد ، وفي (د) : لمجرد .

(٦) من (د) ،ومن الأصل ، إلا أن فيه : بمجرد ، وفي بقية النسخ : بمجرد روايته عن المستور .

(٧) مقدمة " ابن الصلاح " (ص ١٠٦)

(٨) وفي (د) : نحتج .

(٩) وفي الأصل : ففيه (ص ٦٥) .

فان كان [1] هذا المسمى بالحسن مما [2] وجدت فيه هذه الصفات على أقل الدرجات التي يجب معها القبول فهو صحيح ... ، وان لم توجد [3] لم يجز الاحتجاج به وان سمي حسنا اللهم إلا أن يرد هذا إلى أمر اصطلاحي وهو أن يقال إنّ الصفات التي يجب [4] معها قبول الرواية لها مراتب ودرجات [فأعلاها] [5] هو الصحيح ، وكذلك أوسطها وأدناها الحسن - وحينئذ فيرجع الأمر في ذلك إلى الاصطلاح ويكون الكل صحيحاً في الحقيقة ، والأمر في الاصطلاح قريب ، لكن من أراد هذه الطريقة فعليه أن يعتبر ما سماه أهل الحديث حسناً وتحقق وجود الصفات التي يجب معها قبول الرواية في تلك الأحاديث [7] "

---

(١) سقطت من (ب) .

(٢) من الأصل (ص ١٦٦) ، وفي النسخ : فما .

(٣) من (د) ، وفي بقية النسخ : يوجد

(٤) وفي (ب) : تجب .

(٥) من (د) .

(٦) من (ب) ، وفي الأصل (ص ١٦٧) ، وفي النسخ : ويحقق .

(٧) الاقتراح (ص ١٦٥ - ص ١٦٧) بتصرف واختصار ، قال السخاوي تعليقاً على قول ابن دقيق السابق :- " وكلام ابن دقيق العيد أيضا يشير إلى التوقف في اطلاق الاحتجاج بالحسن ... "

فتح المغيث (ص ٦٨) .

وقال "الحافظ ابن حجر" :- " قد نقل ابن الصلاح وغيره واحد الاتفاق على أنّ الحديث الحسن يحتج به كما يحتج بالصحيح ، وإن كان في المرتبة ، لكن ما المراد بالحديث الحسن الذي اتفقوا فيه على ذلك هل هو القسم الذي حرره ابن الصلاح ، وقال :- (إنّ كلام الخطابي يتنزل عليه وهو رواية الصدوق (١) المشهور بالأمانة (٢) أو القسم/الذي ذكرناه عن الترمذي مع مجموع أنواعه التي ذكرنا أمثلتها أو ما هو أعم من ذلك ، لم أر من تعرض لتحرير هذا .

قال : - والذي يظهر لي أنّ دعوى الاتفاق إنما تصح على الأول دون الثاني ، وعليه أيضاً يتنزل (٣) قول ابن الصلاح : إنّ كثيراً من أهل الحديث لا يفرق بين الصحيح والحسن كالحاكم ، قال :- فأما ما حررناه عن الترمذي أنه يطلق عليه اسم الحسن من الضعيف والمنقطع اذا اعتضد ،فلا يتجه اطلاق الاتفاق على الاحتجاج به جميعه ، ولا دعوى الصحة فيه اذا أتى من طرق ، ويؤيد هذا قول الخطيب :- " أجمع

---

(١) سقطت من (ب) .

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ١٠٤) .

(٣) وفي (ب) : ينزل .

أهل العلم على أنَّ الخبر لا يجب قبوله إلا من العاقل الصدوق المأمون على ما يخبر به" (١) ، وقد صرح أبو الحسن بن القطان أحد الحفاظ النقاد من أهل المغرب في كتابه - بيان الوهم والايهام بأنَّ هذا القسم لا يحتج به كله بل يعمل به في - فضائل الأعمال ، ويتوقف عن (٢) العمل به في الأحكام ، إلا إذا كثرت طرقه أو عضده اتصال (٣) عمل أو موافقة شاهد صحيح أو ظاهر القرآن ، قال الحافظ :- وهذا حسن قوي رائق ما أظن منصفاً يأباه ، قال : ويدل على أنَّ الحديث إذا وضعه الترمذي بالحسن لا يلزم عنده (٤) أن يحتج به أنه (٥) أخرج حديثاً (٦) من طريق خيثمة البصري ،عن الحسن ، عن عمران بن حصين (٧)

(١) الكفاية (ص ٨٣) .

(٢) من الأصل (١/٤٠٢) ، وفي النسخ : على .

(٣) وفي (أ) : ايصال .

(٤) من (د) ، ومن الأصل (١/٤٠٢) ، وفي النسخ : منه .

(٥) من الأصل (١/٤٠٢) ، وفي النسخ : إن .

(٦) الحديث رواه الترمذي في (كتاب فضائل القرآن - باب رقم ٢٠ - ٥/١٧٩) من طريق الاعمش عن خيثمة عن الحسن عن عمران بن حصين أنه مرَّ على قاص يقرأ ، ثم سأل فاسترجع ، ثم قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :- من قرأ القرآن فليسأل الله به ..... الحديث ، قلت : في سنده خيثمة بن أبي خيثمة أبو نصر البصري ، قال ابن معين عنه : ليس بشيء ووثقه ابن حبان ، وقال عنه ابن حجر لين الحديث ، والحديث فيه آفة ثانية وهي (عنعنة الحسن وهو مدلس ، وفي مسند أحمد (٤/٤٣٦) ما يرفع هذه العلة ، فقد صرح الحسن فيه بالسماع من عمران بن حصين ...

والحديث قد صححه الشيخ الالباني بمجموع طرقه .

انظر تاريخ ابن معين (٢/١٥٠) ، والتقريب (ص ٩٥) ، وسلسلة الاحاديث الصحيحة (١/الارقام ٢٥٧ ، ٢٥٨) .

(٧) وفي الأصل بعدها رضي الله تعالى عنه (١/٤٠٢) .

وقال بعده : هذا حديث حسن [(١)] ، وليس اسناده بذلك .

وقال في كتاب العلم [(٢)] بعد أن أخرج حديثاً في فضل العلم :- هذا حديث حسن ،قال :- وانما لم [يقل] [(٣)] لهذا الحديث صحيح لأنه يُقال : إنَّ الأعمش دلَّس فيه فرواه بعضهم عنه : قال حدثت [(٤)] عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، فحكم له بالحسن للتردد الواقع فيه ، وامتنع من الحكم [(٥)] عليه بالصحة لذلك ، قال :- ومحل البحث هل يستلزم الوصف بالحسن الحكم له [بالحجية] [(٦)] أم لا ؟؟

---

(١) من الأصل (١/٤٠٣) ، وقد سقطت من النسخ .

(٢) جامع الترمذي (كتاب العلم - باب فضل طلب العلم - ٥/ ٢٨) ، قال حدثنا محمود بن غيلان . حدثنا أبو أسامة عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - " مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ " .
قال أبو عيسى : هذا حديث حسن .
قلت : والحديث رواه مسلم في صحيحه (كتاب العلم - باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن ٤/ حديث رقم ٣٨) وفيه تصريح الأعمش بسماعه من أبي صالح فانتفت علة التدليس .

(٣) من (د) ومن فتح الباري (١/١٦٠) وفي الأصل (١/٤٠٣) ، وفي بقية النسخ : نقل بالنون ، فعلى هذه الرواية (نقل) يكون الكلام من الترمذي نفسه ، وقد بحثت في نسخ الترمذي الموجودة بين يدي فلم أقف على هذا الكلام المنقول ، فيبقى احتمالان في المسألة :-
أ - إما أن الحافظ وقف على نسخة من جامع الترمذي فيها هذا الكلام للترمذي
ب - واما أن الكلام من قول الحافظ ابن حجر نفسه والعبارة (يقل) بالياء التي أثبتها تفيد هذا وهو الراجح .

(٤) من الأصل (١/٤٠٣) ، وفي النسخ : حدث .

(٥) وفي (أ ، جـ ، ب) : المحكم

(٦) من (ب) ، (جـ) ، (د) ، وفي الأصل (١/٤٠٣) : بالحجة .

هذا الذي يتوقف فيه ، والقلب إلى ما حرره ابن القطان أميل" (١)

(الثالثة) :- قال ابن الصلاح :- " إذا كان راوي الحديث متأخراً عن درجة أهل الحفظ والاتقان ، غير أنه من المشهورين بالصدق والستّر وروي (٢) مع ذلك حديثه من غير وجه ، فقد اجتمعت له القوة من الجهتين ، وذلك يرقي حديثه من درجة الحسن إلى درجة الصحيح (٣) مثاله : حديث محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة (رضي الله تعالى (٤)) عنه أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة " [فمحمد (٥)] بن عمرو بن علقمة

---

(١) نكت ابن حجر (١/ ٤٠١/ ٤٠٣) .

(٢) وفي (د) : وراوى .

(٣) قال : " ابن جماعة " متعقباً على كلام ابن الصلاح : " (وذلك يرقي ... الخ) ".. وفيه نظر ، لأنّ حد الصحة المتقدم لا يشمله ، فكيف يسمى صحيحاً .." ، وتبع " ابن جماعة " الزركشي " في نكتة ، ولم يعز الكلام إليه .

وقال " الطيبي " مستدركاً على كلام " ابن جماعة " في تعقبه : "... ومعنى قوله : (يرقى من الحسن الى الصحيح) أنه ملحق في القوة به لا أنه عينه ، فلا يرد عليه ما قيل فيه نظر لأنّ حد الصحيح لها يشمله فكيف يسمى صحيحا ؟؟" ، ووافق الطيبي على هذا " السيد الشريف " كما نقله عنه " القاسمي " وسيأتي جزء من عبارة الطيبي ، انظر المنهل الراوي (ص٥٥) ، ونكت الزركشي (ق ٥٠ / أ) ،والخلاصة (ص ٤٤) وقواعد التحديث (ص ١٠٣) .

(٤) سقطت من (د) ، وليست موجودة في الأصل : ص ١٠٨

(٥) من (د) ، وفي بقية النسخ : لمحمد

من المشهورين بالصدق والصيانة ، لكنه لم يكن من أهل الاتقان ،حتى ضعّفه بعضهم من جهة سوء حفظه ، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته ، [فحديثه] (١) من هذه الجهة حسن ، فلما انضم إلى ذلك كونه روي من (وجه آخر) (٢) زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه ، وانجبر به ذلك النقص اليسير ، فصح هذا الاسناد ، والتحق بدرجة الصحيح " (٣) ، قال الحافظ " أبو الفضل العراقي " - " وقد أخذ ابن الصلاح كلامه هذا من الترمذي فإنه قال بعد أن أخرجه من هذا الوجة : " حديث [أبي] (٤) سلمة عن أبي هريرة عندي صحيح (٥) ،

---

(١) من (د) ، وفي (ب) ، (جـ) : من جهة هذه الجهة .

(٢) وفي الأصل (ص ١٠٩) : أوجه أخر ، وقد رجح البقاعي رواية الافراد : (وجه آخر) وقال في شأن روايه الجمع التي هي مثبته في النسخ التي بين أيدينا :- ".. لفظ الجمع مخالف لما رأيته في كتاب" ابن الصلاح " في نسخة بخط بعض الفضلاء ، وعليها خط الشيخ زين الدين بقراءتها عليه بلفظ : (من وجه آخر) بالافراد .
انظر النكت الوفية (ق ٧١ / أ) .

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص ١٠٩) .

(٤) من (د) .

(٥) وفي (د) : ثم قال : وحديث أبي هريرة عندي صحيح .

ثم قال :- وهذا حديث أبي هريرة انما صح لأنه قد روى من غير وجه" (١)

قال العراقي :- والمتابعة في هذا الحديث ليست لمحمد عن أبي سلمة بل لأبي سلمة عن أبي هريرة ، فقد رواه عنه أيضاً (٢) الأعرج وسعيد المقبري وأبوه (وغيرهم) (٣) (٤)

---

(١) جامع الترمذي (كتاب الطهارة / باب ما جاء في السواك - ١ / ٣٤) ،قلت :
قول الترمذي : إنما صح لأنه قد روي من غير وجه هذا الاطلاق فيه نظر ، لأنّ الحديث ورد من طريق أبي الزناد عن الاعرج عن أبي هريرة وهو حديث صحيح لذاته من هذا الطريق مخرج عند الشيخين ، وأما الحديث من طريق محمد بن عمرو فهو حسن لذاته صحيح لغيره لمجيئه من غير وجه.
وانظر فتح الباقي (١ / ٩٤ / سطر ٤ ، ٥) وما سيأتي من كلام البقاعي .

(٢) وفي (ب) : أيضا عنه .

(٣) من السيوطي ، وفي الأصل ذكر أسماء عديدة .

(٤) التبصرة والتذكرة (١ / ٩٣ ، ٩٤) ،والحديث صحيح رواه البخاري في (كتاب الجمعة - باب السواك يوم الجمعة - ٢ / ٣٧٤) ،ومسلم في كتاب الطهارة - باب السواك - ١ / ٢٢٠ / رقم ٤٢) كلاهما من حديث أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة .
ولصحة الحديث ووجوده في صحيح البخاري ومسلم اعترض " البقاعي" =

(تنبيـه) (١) : قال الحافظ ابن حجر في نكته :- " وصف الحديث بالصحة اذا قصر عن رتبة الصحيح ، وكان على شرط الحسن ، وروي (٢) من وجه آخر لا يدخل في/التعريف السابق للصحيح (٣) ، فإما أن [يزاد] (٤) في

= على ابن الصلاح وعلى العراقي تمثيلهما بحديث " لولا أن أشـق " فقال :-

" . . . فانّ الحديث نفسه صحيح متفق عليه ، وانما كان ينبغي التمثيل بحسن مساوٍ لـه في مرتبة الحسن سواء كان الحسن لذاته أو لغيـره فيفهم منه استفادة تصحيح الحديث إذا توبع بأحسن منه . . . . . "

انظر النكت الوفية (ق ٧١/ أ) .

قلـت :

ويصلح مثالاً جريـاً على اعتراض البقاعي هذا ، حديث عثمان بن عفان " وأنّ النبي صلى الله عليه وسلم كان يخلل لحيته " الحديث انظـر طرقه والكلام عليه من قبل السخاوي : فتح المغيث (ص ٧١ ، ٧٢) .

(١) سقطت من (ب)

(٢) وفي الأصل (١ / ٤١٧) : إذا .

(٣) وفي الأصل (١ / ٤١٧) : الذي عرف به الصحيح أولا .

(٤) من (جـ) ، (د) ، وفي (أ) ، (ب) : يراد ، وفي الأصل : يزيد .

حد الصحيح ما يعطي أنّ هذا أيضاً يسمى صحيحاً ، وإما أن لا يسمى صحيحاً ، قال :- والحق من طريق النظر أنه يسمى صحيحا وينبغي أن يزاد في (تعريف الصحيح) (١) فيقال :- هو الحديث الذي يتصل اسناده بنقل العدل التام الضبط أو القاصر (٢) عنه إذا اعتضد عن مثله إلى منتهاه ، ولا يكون شاذاً ولا معللاً .

قال :- وإنما قلت ذلك لأني (٣) اعتبرت كثيراً من أحاديث الصحيحين فوجدتها لا يتم الحكم عليها بالصحة إلا بذلك ، من ذلك، حديث أبي بن العباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده في ذكر خيل النبي صلى الله عليه وسلم (٤) ، وأبي هذا قد ضعفه (٥) لسوء حفظه أحمد ،وابن معين ، والنسائي (٦) ،ولكن تابعه عليه أخوه عبد المهيمن ، أخرجه ابن ماجة (٧) .

---

(١) وفي الأصل (١ / ٤١٧) : التعريف بالصحيح .

(٢) وفي (ب) : والقاصر .

(٣) وفي الأصل (١ / ٤١٧) : لأنني .

(٤) تقدم الكلام على أبي وعلى أبيه وعلى عبد المهيمن وما يتعلق بهذا الحديث (ص٦٨٣، ٦٨٢، ٦٨٤) .

(٥) من (د) ، وفي بقية النسخ : ضعفوه .

(٦) قال احمد فيه : منكر الحديث، وقال النسائي : ليس بالقوى . انظر الضعفاء للنسائي (ص ١٥)، وميزان الاعتدال (١ / ٧٨)، وتهذيب التهذيب (١ / ١٨٦) .

(٧) وفي (د) بعد ابن ماجة : (من طريق) .

وعبد المهيمن (١)) أيضاً فيه ضعف (٢) ، فاعتضد ، وانضاف إلى ذلك أنه ليس من أحاديث الأحكام ، فلهذه الصورة المجموعة حكم البخاري بصحته (٣) وكذا حكم بصحة حديث معاوية بن اسحاق بن طلحة عن عمته عائشة بنت طلحة (٤) عن عائشة (رضي الله تعالى / (٥)) عنها أنها (سألت النبي (٦)) صلى الله عليه وسلم عن الجهاد فقال : " جِهَادُكُنَّ

---

(١) سقطت من (ب) .

(٢) لم أقف على الحديث في سنن ابن ماجة كما أشار الحافظ ، ولكنه عند " ابن منده" كما أشار هو رحمه الله الى ذلك في الفتح (٦/ ٥٩) .

والكلام على عبد المهيمن تقدم (ص ٦٨٤)

(٣) تقدم الكلام على الحديث ، وأنه لا يسلم بصحته . انظر ص ٦٨٣

(٤) (ع) أم عمران عائشة بنت طلحة بن عبيد الله التيمية . ثقة ، من الثالثة .

انظر التقريب (ص ٤٧٠) ، وتاريخ ابن معين (٢/ ٧٣٨) ، وترتيب الثقات للعجلي (ق ٥٠ / أ) ، وتهذيب التهذيب (١٢/ ٤٣٦) وأعلام النساء لكحالة (٣/ ١٣٧ - ١٥٥) .

(٥) سقطت من (د) .

(٦) من الأصل (١/ ٤١٩) ،وفي النسخ : قالت للنبي .

الحجّ والعُمْرة (١)" ومعاوية ضعفه أبو زرعة (٢) ، وقد تابعه عليه (٣) حبيب بن أبي عمرة (٤) فاعتضد (٥) في أمثلة كثيرة (لذلك في البخاري(٦)) وفي كتاب مسلم منها (٧) أضعاف ما في البخاري (٨) " .

---

(١) رواه البخاري في صحيحه في(كتاب الجهاد - باب جهاد النساء - ٦ / ٧٥) وليس فيه ذكر (العُمْرة) .

(٢) (خ قد س ق) أبو الأزهر معاوية بن اسحاق بن طلحة بن عبيد الله التيمي ، قال ابن حجر : صدوق ربما وهم ، وقال أبو حاتم والفسوي : لا بأس به ، ووثقه الدارقطني ، وأحمد ، والنسائي ،وابن حبان ، وابن سعد والعجلي ، والذهلي، والذهبي ، وضعفه أبو زرعة - كما أشار إلى ذلك الحافظ - ونص عبارته قال : شيخ واه ، (قلت) : وهذا جرح مبهم .
انظر :
المعرفة والتاريخ (٣ / ٩٥) والجرح والتعديل (٤ / ٣٨١) وسؤالات الحاكم للدارقطني ٤٩٦ ، والميزان (٤ / ١٣٤) ، والكاشف (٣ / ١٥٦) والتقريب ص ٣٤١ ، والتهذيب (١٠ / ٢٠٢) .

(٣) وفي الأصل (١ / ٤١٩) بعد كلمة عليه : عنده .

(٤) (خ م خد ت س ق) أبو عبد الله حبيب بن أبي عمرة القصاب الحماني - بكسر المهملة - الكوفي ثقة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومائة
انظر التقريب (ص ٦٣) ، والجرح والتعديل (٣ / ١٠٦) ، والثقات لابن حبان (٦ / ١٧٧) ، وتهذيب التهذيب (٢ / ١٨٨)

(٥) متابعة حبيب بن أبي عمرة رواها البخاري في (كتاب الجهاد والسير باب فضل الجهاد والسير - ٦ / ٤) .

(٦) وهكذا في النسخ ،وفي الأصل(١ / ٤١٩):قد ذكرت الكثير منها في مقدمة وشرح البخاري .

(٧) سقطت من (ب) .

(٨) نكت ابن حجر (١ / ٤١٦ - ٤١٩) .

قلت :- ولهذا يقام عذر الحاكم في تصحيحه لكثير [١] من الأحاديث التي [٢] لم يصح اسنادها على الشرط السابق لحصول المتابعة مع انضمام أن الحديث ليس من أحاديث الأحكام ، ويصفو من المستدرك بهذا الاعتبار صحيح كثير والله أعلم ، وأما الطيبي فقال :- " معنى قول (ابن الصلاح) [٣] : يرقى [٤] من الحسن إلى الصحيح أنه يلحق [٥] به في القوة لا أنه عينه ، قال : فلا يرد عليه ما قيل فيه نظر لأن حد الصحيح لا يشمله فكيف يسمى صحيحا " [٦] " انتهى ، ثم قال الحافظ ابن حجر :-

" وقياس ما ذكر ابن الصلاح أن الحسن قسمان ، حسن لذاته وحسن [بجابره] [٧] ، كون الصحيح كذلك ، ويكون القسم الذي هو صحيح أو حسن لذاته أقوى من الآخر ، وتظهر [٨] فائدة ذلك عند التعارض ، قال : وكذلك أقول في الضعيف إذا روي بأسانيد كلها قاصرة عن درجة الاعتبار /

---

(١) من (د) ، وفي (ب) : كثير ، وفي (أ) ، (جـ) : فكثير .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) ليست موجودة في الأصل .

(٤) من الأصل (ص ١٠٨) ، وفي النسخ : ترقى ، وهو تصحيف .

(٥) وفي (ب) : يلتحق ، وفي الأصل : ملحق .

(٦) الخلاصة (ص ٤٤) ، وتقدم هذا الكلام من الطيبي ص ١٠٦٥ وأنه قاله معقبا على كلام " ابن جماعة " .

(٧) من (د) ، وفي الأصل (١/٤١٩) : لجابره .

(٨) وفي (ب) : فيظهر ، وفي (جـ) : ويظهر .

بحيث لا يجبر بعضها بعضا (١) أنه أشل من ضعيف روي باسناد واحد كذلك (٢) ، ويظهر (٣) فائدة ذلك - في جواز العمل به أو منعه مطلقاً .

(تنبيه (٤)آخر) :- قال الحافظ ابن حجر :- اعترض على ابن الصلاح في المثال الذي مثّل به ، وهو حديث : " لولا أن أشق (على أمتي)(٥)" بأنّ الحكم بصحته (انما جاء) (٦) من جهة أنه روي من طرق أخرى(٧) صحيحه [لا يطعن](٨) فيها منها (٩) ما في الصحيحين من طريق الأعرج عن أبي هريرة (رضي الله تعالى عنه) (١٠)

والمثال اللائق هنا أن يذكر حديث له أسانيد كل منها لا يرتقي عن درجة الحسن ،قد حكم له بالصحة باعتبار مجموع تلك الطرق .

---

(١) وفي الأصل (١/ ٤٢٠) : لا يجبر بعضها ببعض .

(٢) من (د) ، ومن الأصل (١/ ٤٢٠) ، وفي بقية النسخ : لذلك .

(٣) وفي الأصل (١/ ٤٢٠) : وتظهر .

(٤) بياض في (د) .

(٥) سقطت من (د) .

(٦) من الأصل (١/ ٤٢٠) ، وفي النسخ : إنما هو جاء .

(٧) هكذا في جميع النسخ ، وفي الأصل (١/ ٤٢٠) : طريق أخرى ، وقد رجّح محقق النكت الدكتور ربيع بن هادي أن يكون النص (من طرق أخرى) قال : لأنّ واقع الحديث كذلك . (قلت) وتقدم ص ١٠٠٦ ترجيح البقاعي لرواية : (من وجه آخر) فهو مثله فانظره .

(٨) من (د)

(٩) وفي (أ) ، (ب) ، (جـ) ، قبل كلمة (منها) : (هنا) .

(١٠) سقطت من (د) .

قال : والجواب : أنّ المثال الذي أورده مستقيم ، والذي طولب به قسم من المسألة ، وذلك أنّ الحديث الذي يروى (١) باسناد حسن لا يخلو إما أن يكون فرداً أوله متابع ، الثاني : لا يخلو المتابع(٢) إما أن يكون دونه أو مثله أو فوقه ، فإن كان دونه فانه لا يرقيه عن درجته ، نعم يفيده (٣) إذا كان عن (٤) غير متهم بالكذب قوة ما يرجح بها لو عارضه حسن آخر باسناد غريب (٥) ، وإن كان مثله أو فوقه ، فكل منهما يرقيه إلى درجة الصحة ، فذكر (ابن الصلاح) (٦) مثالاً لما فوقه ، ولم يذكر مثالاً لما هو مثله/، قال :- وإذا كانت الحاجة ماسة إليه فلنذكره به عنه ، وأمثلته كثيرة قد ذكرنا منها الحديثين اللذين أوردناهما في الصحيح قبل هذا (٧) ، (ومنها) : ما رواه الترمذي من طريق

---

(١) وفي (د) : نروي

(٢) وفي (أ) : المتتابع .

(٣) من (د) ، وفي (ب) يقيده ، وفي الأصل (١/ ٤٢١) قبل كلمة يفيده كلمة : قد .

(٤) سقطت من (ب)

(٥) وفي (أ) : وغريب

(٦) وفي الأصل (١/ ٤٢١) : المصنف .

(٧) وهما حديثا : أبي بن العباس تقدم (ص٦٨٣) ، وحديث معاوية بن اسحاق ، تقدم (ص ١٠٦٢) .

اسرائيل (١) عن عامر بن شقيق (٢) عن عثمان رضي الله [تعالى] (٣) عنه " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخلل لحيته " ، (عامر بن شقيق) (٤) قد [قواه] (٥) البخاري (٦)، والنسائي (٧) ، وابن حبان (٨) ، ولينه (٩) ابن معين (١٠)

---

(١) (ع) أبو يوسف اسرائيل بن يونس بن أبي اسحاق السّبيعي الهمداني الكوفي ، وثقه أبو حاتم ، والعجلي ، ويعقوب بن شيبة وابن حجر وقال : تكلم فيه بلا حجة ، مات سنة ستين ومائة .
انظر التقريب (ص ٣١) ، وطبقات ابن سعد (٦/٣٧٤) ، والجرح والتعديل (٢/٣٣٠) ، وتاريخ بغداد (٧/٢٠) ، وتذكرة الحفاظ (١/٢١٤) وتهذيب التهذيب (١/٢٦١) .

(٢) وفي (أ) : شفيق .

(٣) من (ب) ، (جـ) .

(٤) وفي الأصل (١/٤٢١) قبل كلمة (عامر) عبارة (تفرد به) ،وعامر هذا هو ابن شقيق بن جمرة بالجيم والراء - الأسدي الكوفي ، ليس الحديث ، من السادسة (د ت ق)
انظر التقريب : ص ١٦١) وستأتي أقوال العلماء فيه .

(٥) من (د) .

(٦) ذكره في التاريخ الكبير (٦/٤٥٨) .

(٧) كما في تهذيب التهذيب (٥/٦٩) .

(٨) انظر الثقات (٧/٢٤٩) .

(٩) من الأصل (١/٤٢١) ،وفي (ب) : ودلسه ، وفي بقية النسخ : وكتبه .

(١٠) انظر تاريخه (٢/٢٨٧) والجرح والتعديل (٦/٣٢٢) وتهذيب التهذيب (٥/٦٩) .

وأبو حاتم (١) ، وحكم البخاري - في ما حكاه الترمذي في العلل (٢) - بأنّ حديثه (٣) هذا حسن ، وكذا قال أحمد فيما حكاه [عنه](٤) أبوداود : أحسن شيء في هذا الباب حديث عثمان (٥) ، وصححه مطلقا الترمذي(٦)،

---

(١) قال أبو حاتم : ليس بالقوي ، وليس من أبي وائل بسبيل ، وظاهر العبارة يدل على أنه قصد منها جرحا .
انظر الجرح والتعديل (٦ / ٣٢٢) .

(٢) في العلل الكبير له كما نقله الزيلعي عنه في نصب الراية (١ / ٢٤)
قال : قال " محمد بن اسماعيل " يعني " البخاري " : أصح شيء عندي في التخليل حديث عثمان ، وهو حديث حسن انتهى ، وكذا ذكره في جامعة في (كتاب الطهارة - باب ما جاء في تخليل اللحية - ١ / ٤٥) وقال قال محمد بن اسماعيل : أصح شيء في هذا الباب حديث عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عثمان .

(٣) وفي (ب) : حديث .

(٤) من (د) .

(٥) وهكذا نقله الامام ابن القيم عن الامام أحمد في تهذيبه لسنن أبي داود (١ / ١٠٨) ، ولم أقف على هذا النقل في سنن أبي داود ، إلا أنني وقفت على نقل آخر عن الامام أحمد رحمه الله ، قال أبو داود : قلت لأحمد بن حنبل : تخليل اللحية ؟؟ فقال : يخلل ، قد روي فيه أحاديث ليس يثبت فيه حديث .
انظر مسائل الامام أحمد تأليف أبي داود (ص ٧) ، وكذا قال عبد الله ابن أحمد عن أبيه : ليس في تخليل اللحية شيء صحيح .
انظر التلخيص الحبير (١ / ٨٧) .

(٦) في جامعه (كتاب الطهارة - باب ما جاء في تخليل اللحية - ١ / ٤٦) وقال عقبه : هذا حديث حسن صحيح .

والدارقطني (١) ، وابن خزيمة (٢) ، والحاكم (٣) وغيرهم (٤) ، وذلك لما (٥) عضده من الشواهد ، كحديث أبي المليح الرقي (٦) عن

---

(١) لم أقف على تصحيح الدارقطني للحديث لأنه رواه في سننه (١/٩١) ولم يتكلم عليه ورواه أيضا في سننه (١/١٠٧) من حديث ابن عمر بلفظ (التشبيك) لا (التخليل) .

(٢) حيث رواه في صحيحه (كتاب الوضوء - باب تخليل اللحية في الوضوء عند غسل الوجه - ١/٧٨)

(٣) المستدرك (١/١٤٩) وقال عقبة : قد اتفق الشيخان على اخراج طرق حديث عثمان في دبر وضوئه ، ولم يذكرا في روايتهما تخليل اللحية ثلاثاً ، وهذا اسناد صحيح قد احتجا بجميع رواته غير عامر بن شقيق ، ولا أعلم في عامر بن شقيق طعنا بوجه من الوجوه ، وقال الذهبي بعد كلام الحاكم هذا في تلخيصه : " ضعفه - يعني عامرا - ابن معين ، وله شاهد صحيح :

(٤) كابن حبان ، وابن السكن . انظر صحيح ابن حبان (٢/٢٩٥) ، والتلخيص الحبير (١/٨٠٧) .

(٥) سقطت من (ب)

(٦) (خ د س ق) أبو المليح الحسن بن عمر - أو عمرو - بن يحيى الفزاري مولاهم الرقي بفتح الراء ، وفي آخرها القاف المشددة ، وثقه أحمد وأبو زرعة ، والدارقطني ، وابن معين ، مات سنة (١٨١هـ) انظر التقريب (ص ٧١) ، والأنساب (٦/١٥٦) ، وتهذيب التهذيب (٢/٣٠٩) .

الوليد بن زروان (١) عن أنس رضى الله تعالى عنه ، أخرجه أبو داود (٢) واسناده حسن لأنّ الوليد وثقه ابن حبان ولم يضعفه أحد ، وتابعه عليه ثابت البناني (٣)

عن أنس أخرجه الطبراني فى الكبير من رواية عمر بن ابراهيم العبدي(٤) عنه ،

---

(١) (د) الوليد بن زروان بزاي ثم راء . قال ابن حجر : زوران بزاى ثم واو ثم راء وقيل بتأخير الواو - وفي النسخ : ذروان بالذال ، وما أثبته مثبت في الثقات ، والتاريخ الكبير ، وفى التقريب والتهذيب : زوران بواو ثم راء - السلمي الرقي ، قال ابن حجر : لين الحديث ، ووثقة ابن حبان والذهبي ، من الخامسة . انظر الثقات لابن حبان (٥٥/٦) ، والتاريخ الكبير (١٤٤/٨) ، والكاشف (٢٣٨/٣) ، والتهذيب (١٣٤/١١) ، والتقريب ص ٣٧٠) والخلاصة للخزرجي (١٣٠/٣)

(٢) سنن أبي داود (كتاب الطهارة - باب تخليل اللحية - ١٠١/١) .

(٣) أعجب من الحافظ ابن حجر حيث حكم عليه في التقريب (ص ٣٧٠) ، بأنه لين الحديث ، ثم يقول هنا : (وتابعه عليه ثابت) ، فكيف يكون لين الحديث ، وقد قال هو نفسه رحمه الله فى شأن أهل المرتبة السادسة :- " من ليس له من الحديث الا القليل ، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله ، واليه الاشارة بلفظ (مقبول) حيث يتابع والا فليّن الحديث ، اذا فلا يسلم تليين الحافظ لحديثه لتعارض هذا المثال مع ما أصله فى مقدمة التعريف . إلا أنه رواه فى سننه (٩١/١) ولم يتكلم عليه ورواه أيضا فى سننه .
انظر التقريب (ص ١٠) .

(٤) بحثت عنه في المعجم الكبير (٢٢٣/١ - ٢٣٥) في مسند (أنس) فلم أقف عليه ، وذكر الهيثمي بأن الطبراني رواه فى الأوسط من حديث أنس ، ورجاله وثقوا . أنظر مجمع الزوائد (٢٣٥/١) .

وعمر لا بأس به[١] ، ورواه [٢] الذهلي في الزهريات [٣] من طريق الزبيدي عن الزهري عن أنس ، إلا أنّ له علة لكنها غير قادحة كما قال ابن القطان ، ورواه الترمذي والحاكم/ [٤] من طريق قتادة عن حسان بن بلال [٥] عن عمار بن ياسر (رضي الله تعالى عنه) [٦] ،وهو

---

(١) (قد ت س ق) عمر بن ابراهيم العبدي البصري ، صاحب الهروي - بفتح الهاء والراء - صدوق/ في حديثه عن قتادة ضعف ،من السابعة وقال ابن عدي : يروي عن قتادة مالا يوافق عليه ،وقال عبد الله ابن أحمد : سألت أبي عنه ؟ فقال : له مناكير .
انظر التقريب (ص ٢٥٢) ، وميزان الاعتدال (٣/ ١٧٨) ، وتهذيب التهذيب (٧/ ٤٢٥) .

(٢) وفي (ب) : رواه .

(٣) في مجلدين ، جمع فيها حديث ابن شهاب الزهري ، ويوجد فيها مختارات بالمكتبة الظاهرية - مجموع ٨٣ (من ١٤٠ أ - ١٤٨/ ب) .
انظر الرسالة المستطرفة (ص ١١٠) ،وتاريخ التراث (١/ ٢٠٨) .

(٤) الترمذي في جامعه (كتاب الطهارة - باب ما جاء في تخليل اللحية - ١/ ٤٤) ، والحاكم في مستدركه (١/ ١٤٩) ، وذكر الذهبي في التلخيص متابعة قتادة لعبد الكريم الجزري عن حسان عن عمار بن ياسر .

(٥) (ت س ق) حسان بن بلال المزني البصري من الثالثة ، وثقه علي ابن المديني وابن حبان ، والذهبي ، وقال ابن حجر : صدوق .
انظر الثقات لابن حبان (٤/ ١٦٤) ، والكاشف (١/ ٢١٦) ،والتهذيب (٢/ ٢٤٦) والتقريب (ص ٦٨) .

(٦) سقطت من (د) ، وليست في الأصل .

معلول وله شواهد أخرى دون ما ذكرنا (١) في المرتبة (٢) ، ولمجموع (٣) ذلك حكموا على أصل الحديث بالصحة (٤) وكل طريق منها بمفرده ، ولا تبلغ درجة الصحيح (٥)" .

(الرابعة) : قال ابن الصلاح : " لعل الباحث الفَهِم يقول [إنا نجد] (٦)

---

(١) وفي الأصل (١ / ٤٢٣) .

(٢) انظر لشواهد الحديث ومتابعاته واحكام الحفاظ عليه : نصب الراية (١ / ٢٣ - ٢٦) ، ومجمع الزوائد (١ / ٢٣٥ - ٢٣٦) ، والتلخيص الحبير (١ / ٨٥ - ٨٧) .

(٣) وفي الأصل (١ / ٤٢٣) وبمجموع .

(٤) قلت : علماً بأن الهيثمي صحح الحديث من طريقي أبي يعلى ، والطبراني في الأوسط من حديثي عثمان ، وأنس وقال : إنَّ رجالهما قد وثقوا .

(٥) نكت ابن حجر (١ / ٤١٩ - ٤٢٤) ، (قلت) : وهو الذي أقول به صحة الحديث بمجموع طرقه كما قال الحافظ ، مع اعتبار تصحيح الهيثمي المتقدم .

(٦) من (جـ) ، (د) .

أحاديث محكوما (١) بضعفها مع كونها قد رويت بأسانيد كثيرة من وجوه عديدة ، [مثل](٢) حديث : " الأذنان من الرأس " ونحوه ، فهلا جعلتم ذلك وأمثاله من نوع الحسن لأن بعض ذلك عضد بعضا ، كما قلتم في نوع الحسن ، قال : * وجواب ذلك : أنه (٣)ليس كل ضعف (٤)في الحديث يزول بمجيئه (٥)من وجوه ! ! بل ذلك يتفاوت (٦) ، فمن ضعف (٧) يزيله (ذلك ، بأن يكون ضعفه) (٨) ناشئا (٩) من ضعف حفظ راويه (١٠)مع كونه من أهل الصدق والديانة (١١) ، فاذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر ، عرفنا أنه مما قد حفظه ،ولم يختل فيه ضبطه له ،وكذلك اذا كان ضعفه من حيث الارسال ، زال بنحو ذلك ، كما في المرسل (إذا أرسله) (١٢)امام حافظ ،اذ فيه (١٣) ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر ، ومن ذلك

---

(١) من الأصل (ص ١٠٧) ، وفي جميع النسخ : محكوم .

(٢) من (جـ) ، (د) .

(٣) وفي الأصل (ص ١٠٧) : أن ليس .

(٤) من الأصل (ص ١٠٧) وفي النسخ : ضعيف .

(٥) من (ب) ، وفي الأصل (ص ١٠٧) ، وفي النسخ : لمجيئه .

(٦) وفي (جـ) : بتفاوت .

(٧) وفي (د) : مضعف .

(٨) سقطت من (د) .

(٩) من الأصل (ص ١٠٧) ، وفي النسخ : بأشياء .

(١٠) من (د) ، وفي بقية النسخ : رواية .

(١١) مثل اسماعيل بن عبد الله بن أويس الأصبحي ،وجنادة بن سلم السوّائي ، وعبد الله بن الجراح التميمي ، ومروان بن شجاع الجزري ،ويونس بن بكير الشيباني وغيرهم كثير ممن وصفوا بالصدق مع ضعف بعضهم في الحفظ ووقوع الوهم والغلط منهم نتيجة ضعف الحفظ أيضا .

(١٢) وفي الأصل (ص ١٠٧) : الذي يرسله .

(١٣) من الأصل (ص ١٠٧) ، وفي (ب) : وفيه ، وفي بقية النسخ : أو فيه .

ضعف لا يزول بنحوه ذلك لقوة الضعف /، وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته ، وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهماً بالكذب أو كون الحديث شاذاً ،وهذه جملة تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث ، فاعلم ذلك فإنه من النفائس العزيزة " (١) ، وقال" الزركشي" في (نكته) :"قد بحث (مع ابن الصلاح في هذه المواضع) (٢) الحافظ أبو الفتح اليعمري ، وقال : الحق في هذه المسئلة أن يقال : إما أن يكون الراوي المتابع مساوياً للأول في ضعفه أو منحطا عنه أو أعلا منه ، فأما مع الانحطاط فلا يفيد المتابعة شيئا ، وأما مع المساواة فقد يقوى ولكنها قوة (٣) لا تخرجه عن رتبة الضعيف بل [الضعيف] (٤)

يتفاوت فيكون الضعيف الفرد أضعف رتبة من الضعيف المتابع ، ولا يتوجه الاحتجاج بواحد منهما ، وإنما يظهر أثر ذلك في الترجيح ، وأما إن كان المتابع أقوى من الراوى الأول ان أفادت متابعته (رفع تهمة)(٥)

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ١٠٧)

(٢) وفي (د) : هذا الموضع ، ونص العبارة في الأصل (ق ٤٨ / ب) " وقد بحث معه في هذا الشيخ ..."

(٣) من (د) ، وفي بقية النسخ : ولكن قوة .

(٤) من (د) .

(٥) وفي الأصل (ق ٤٩ / أ) : دفع شبهة .

الضعيف عن الطريق الأول فلا مانع من القول بأنه يصير حسناً .

قال الزركشي (١) : - وهو تفصيل حسن ، قال : ولا يخفى أنّ هذا كله فيما إذا كان الحديث في الأحكام ، فإن كان من الفضائل فالمتابعة فيه تقوى على كل (٢) تقدير (٣) ، لأنه عند انفراده مقيد/(٤) ، وشذ [ابن](٥) حزم عن الجمهور فقال : ولو بلغت (٦) طرق الضعيف ألفا لا يقوى ولا يزيد

---

(١) وفي (ب) ، (جـ) : قاله .

(٢) سقطت من (ب)

(٣) هذا الاطلاق من الزركشي رحمه الله غير جيد ، ويفهم منه أنه اذا كان الحديث في الفضائل فيتسامح في المتابعات والشواهد حتى برواية الكذابين والمتهمين وليس الأمر كذلك ،لأن المحدثين لا يعتبرون برواية الكذابين والمتهمين بالكذب والمتروكين ومن قيل عنه : ضعيف جدا ، أو واه أو طرحوه .

انظر التبصرة والتذكرة (٢ / ١٠ - ١٢) ، وفتح المغيث (ص٣٧٣-٣٧٥) وفتح الباقي (٢/١٢) .

(٤) وفي الأصل (ق ٤٩ / أ) : مفيد .

(٥) من (د) .

(٦) وفي (أ) ، (ب) : تلقت .

انضمام الضعيف (إلى الضعيف) (١) إلا ضعفاً (٢)، قال الزركشي :- وهذا مردود لأن الهيئة الاجتماعية لها أثر، ألا ترى أن الخبر المتواتر [يفيد القطع مع أنا لو نظرنا إلى آحاده لم نعد (٣) ذلك (٤) فاذا كان (٥) مالا يفيد القطع بانفراده] (٦) يفيده عند الانضمام فأولي أن يفيد الانضمام الانتقال من درجة الضعف إلى درجة القوة فهذا سؤال لازم لاسيما

---

(١) سقطت من (ب) .

(٢) لم أقف على نص هذه العبارة عن ابن حزم، وانما وقفت على عبارة قريبة المعنى منها حيث قال رحمه الله في كتابه (الفصل في الملل والاهواء والنحل ٢/٨٣) في (مبحث صفة وجوه النقل عند المسلمين) قال" . . . والخامس : شيء نقل كما ذكرنا إما بنقل أهل المشرق والمغرب أو كافة عن كافة أو ثقة عن ثقة حتى يبلغ إلى النبي صلى الله عليه وسلم الا أن في الطريق رجلا مجروحا بكذب أو غفلة أو مجهول الحال، فهذا أيضا يقول به بعض المسلمين، ولا يحل عندنا القول به، ولا تصديقه، ولا الأخذ بشيء منه . . . " .

(٣) من (د) ، وفي (ب) ، (جـ) : يفد .

(٤) سقطت من (ب) .

(٥) وفي (ب) ، (جـ) : ما اذا كان

(٦) سقطت من (أ) .

إذا بلغ مبلغ التواتر (١) ، فإنّ المتواتر لا يشترط (٢) في آحاده (٣) العدالة كما تقرر في علم الأصول (٤) ، قال : واعلم أنّ الصواب في التمثيل لما ذكره بحديث " الشمس " (٥) كما مثّل به

---

(١) سقطت من (ب) .

(٢) وفي (ب) : لا يبلغ .

(٣) وفي الأصل (ق ٤٩ / أ) : أخباره .

(٤) انظر المسودة (ص ٢٣٤) ، والمستصفى (١ / ١٤٠) ، والوصول إلى الأصول (٢ / ١٥٦) ، وفتح المغيث (٣ / ٣٥) ، ونظم المتناثر (ص ٩) ، ومنهج النقد ص ٣٨١ ، والوسيط لأبي شهبة ص ١٩٠) وأما القاسمي رحمه الله فقد ذهب إلى اشتراط العدالة حيث قال : - " .... وقع في كلام النووي في شرح مسلم في المتواتر أنه لا يشترط في المخبرين به الاسلام ،وكذا قال الأصوليون ،ولا يخفى أن هذا اصطلاح للأصوليين ،والا فاصطلاح المحدثين فيه ،أن يرويه عدد من المسلمين ، لأنهم اشترطوا فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلا ضابطا " ، بأن يكون مسلما بالغا ،فلا تقبل رواية الكافر في باب الأخبار ، وان بلغ في الكثرة ما بلغ ،وعبارة جمع الجوامع مع شرحه : " لا تقبل رواية كافر ،وان عرف بالصدق لعلّو منصب الرواية عن الكفار " . نعم يقبل من الكافر ما تحمله في كفره إذا أسلم . " قواعد التحديث (ص ١٤٧) .

(٥) حديث (الشمس) يقصد به حديث (الماء المشمس) ، وقد روي بألفاظ عديدة منها :-

عن عائشة رضي الله عنها قالت :- " أسخنت ماء الرسول صلى الله عليه وسلم في الشمس ليغتسل به ، فقال لي : ياحميراء لا تفعلي ، فإنه يورث البرص " ، وفي لفظ من طريقها أيضا :- " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتوضأ بالماء المشمس ، أو يغتسل به ، وقال : انه يورث البرص " =

. . . . . .

= والحديث روى من طريق عائشة ، وأنس ، وروي عن عمر موقوفا .

فأما حديث عائشة فرواه : الدارقطني (١ / ٣٨) ، والبيهقي (١ / ٦) ، وابن حبان في المجروحين (٣ / ٧٥) ، وابن الجوزي في الموضوعات (٢ / ٧٩) والدارقطني في غرائب مالك ، وأبو نعيم في الطب (ق ١٢٤ / أ) من طرق عن عائشة ، وفيها : خالد بن اسماعيل : وهو متروك ، وأبوالبختري وهب بن وهب قال ابن عدي : هو شر من خالد ، والهيثم بن عدي وهو متروك ، وعمرو بن محمد الأعشم وهو منكر الحديث ، وسند الدارقطني مسلسل بالضعفاء ، وأما حديث " أنس " رضي الله عنه : فرواه العقيلي في الضعفاء (باهالة الزيلعي ، وقد بحثت عنه في الضعفاء المطبوعة فلم أقف عليه) ، ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٢ / ٧٨) ، وفيه سوادة ابن اسماعيل : مجهول .

والموقوف على " عمر " رضي الله عنه :

رواه الشافعي في الأم (١ /) ، ومن طريقه البيهقي (١ / ٦) ، ورواه الدارقطني (١ / ٣٩) وابن حبان في الثقات في ترجمة : حسان بن أزهر ، وسند الشافعي فيه صدقة بن عبدالله ، وهو ضعيف ، وفيه عنعنة أبي الزبير ، وفيه شيخ الشافعي ابراهيم بن محمد بن أبي قال عنه ابن حجر : متروك ، وأما سند ابن حبان ففيه حسان بن أزهر لم يوثقه إلا هو ، وهو معروف بتساهله رحمه الله .

(والحديث) موضوع لا تقوم له قائمة ، حكم عليه بذلك :

العقيلي ، والعجلي ، والدارقطني ، وابن الجوزي ، والشوكاني ، ومن المعاصرين الألباني .

انظر تخريج الحديث موسعاً : نصب الراية (١ / ١٠١ - ١٠٣) ، والفوائد المجموعة (ص ٨) ، وارواء الغليل (١ / ٥٠ - ٥٤) .

النووى [١] ، وقال في الأربعين في حديث " من حفظ على أمتي أربعين حديثا " : " اتفق الحفاظ على ضعفه [٢] وان كثرت طرقه " ، وأما جعل المصنف حديث " الأذنان من الرأس " محكوما [٣] بضعفه ،وان روى بأسانيد ،فقد سبقه اليه الدارقطني [٤] ،والبيهقي [٥] ، لكن [٦] صححه ابن حبان [٧] ، وقال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في شرح الالمام: قد [٨] علم أن تظافر الرواة على شيء ، ومتابعة بعضهم

---

(١) كما فى الارشاد (ق ١١/ب).

(٢) وفى (د) : على أنه ضعيف .

(٣) وفي الأصل (ق ٤٩/أ) : محكوم .

(٤) انظر سنن الدارقطنى (١/ ٩٧) ، وبالنسبة لحكم البيهقي . انظر السنن الكبرى (١/ ٦٦).

(٥) وفي الأصل (ق ٤٩/أ) بعد قوله (والبيهقي) :- " فقال : انه روى بأسانيد ضعاف ، لكن أخرجه ابن ماجة في سننه عن سويد بن سعيد عن يحي بن زكريا بن أبي زائدة عن شعبة عن حبيب بن زيد عن عباد بن تميم عن عبدالله بن زيد ، وسويد احتج به مسلم، وحديثه وثقه جماعة ، وباقي الاسناد - على شرط الصحيحين ، ولهذا أخرجه ابن حبان فى صحيحه ... " .

(٦) وفى (د) : لكنه .

(٧) تصحيحه للحديث من غير هذا اللفظ : " انما الاذنان فى الرأس " انما من فعل النبى صلى الله عليه وسلم وأنه مسح برأسه وأذنيه .... الحديث " رواه فى صحيحه (٢/ ٢٩٧) من حديث ابن عباس .

(٨) وفي الأصل (ق ٤٩/ب) : كلام طويل ينقله ابن دقيق عن شيخه المنذرى .

لبعض (في حديث) (١) مما يشده ويقويه ، وربما - التحق بالحسن ، وما يحتج به ، قال :- وقد أورد ابن الصلاح كلاماً يفهم (٢) منه (أنه لا يرى) (٣) هذا / الحديث من هذا القبيل (٤) مع كونه قد رُوي بأسانيد ووجوه ،قال :- وهذا الذي ذكره قد لا يوافق عليه ،فقد رواه ابن ماجة بسند رواته ثقات(٥)

---

(١) من الأصل (ق ٤٩ / ب) ، وفي جميع النسخ : من حديثه .

(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : يفهمه منه .

(٣) وفي الأصل (ق ٤٩ / ب) : يفهم منه لا يرى .

(٤) وفي الأصل (ق ٤٩/ ب) : من هذا الوجه القبيل .

(٥) سنن ابن ماجة (كتاب الطهارة - باب الأذنان من الرأس ١/ ١٥٢) قال : ثنا سويد بن سعيد ثنا يحي بن زكريا بن أبي زائدة عن شعبة عن حبيب بن زيد عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :- " الاذنان من الرأس" قال الزيلعي بعد أن ذكر سند ابن ماجة . هذا أمثل اسناد في الباب لاتصاله وثقة رواته ، فابن أبي زائدة وشعبة وعباد احتج بهم الشيخان ، وحبيب ذكره - ابن حبان في الثقات في اتباع التابعين وسويد بن سعيد احتج به مسلم . نصب الراية (١/ ١٩) وتعقبه ابن حجر في الدراية (ص٢١)فقال سويد اختلط .
(قلت) اذا فلا يسلم بقول من وثق رجال الحديث ،ولذلك حكم البوصيري كما في زوائد ابن ماجة (١/ ٦٥) على هذا السند بالحسن مع التقييد فقال : هذا اسناد حسن ، إن كان سويد بن سعيد حفظه .
(قلت) وهو كذلك ، لأن سويدا وصفه بالصدق ، احمد والبخاري وأبو حاتم وابن حجر وغيرهم الا أنه عمى فصار يتلقن ، ووصفه أبو حاتم بالتدليس وعداده في المرتبة الرابعة من المدلسين ،والحديث له طرق من حديث أبي أمامه وابن عباس ، وأبي هريرة وأبي موسى وأنس وغيرهم عند الترمذي (كتاب الطهارة وباب الاذنان من الرأس- ١/ ٥٣) ، والدارقطني - (١/ ٩٧) ، والطحاوي (١/ ٣٣) وخلق غيرهم فالحديث صحيح بمجموع طرقه ،

انظر :لاستقصاء طرق الحديث ومخارجه ،نصب الراية (١/ ١٨-٢٣)والتلخيص الجبير (٩١/١) والدراية (ص ٢١) ، والاحاديث الصحيحة للألباني (١/ ٤٧ - ٥٥) فقد أطال النفس جدا في تخريج الحديث .

ورواه الدارقطني (١) بسند حكم له ابن القطان بالصحة (٢) ، قال : وعلى (٣) الجملة (فإن كان الحكم (٤) له بالقبول فيتوقف (٥) على (٦)) طريق لا علة لها ، ولا كلام في أحد من رواتها ، فقد يتوقف في ذلك هنا لكن اعتبار ذلك صعب ينتقض عليهم في كثير (مما صححوه أو حسنوه) (٧) فإنّ السلامة [من] (٨) الكلام في الناس قليل ، ولو شرط ذلك لما كان لهم حاجة إلى الحكم بالحسن (بمقتضى المتابعة) (٩) ، والمجيء من طرق الاسناد الضعيف ، لأنّ [الضعف] (١٠) علة انتهى (١١) .

---

(١) سنن الدارقطني (١/ ٩٩) من طريق أبي كامل الجحدري ناغندر محمد بن جعفر عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال . . . . الحديث .
وأورد بعدها بأحاديث تصريح ابن جريج سماعه للحديث من سليمان ابن موسى مرسلا .

(٢) انظر نصب الراية (١/ ١٩) ولفظه قال : " . . . اسناده صحيح لاتصاله وثقة رواته . " .

(٣) وفي (ب) : على

(٤) سقطت من (ب) .

(٥) من (د) ، وفي بقية النسخ : فيوقف

(٦) وفي الأصل (ق ٤٩/ ب) : " فانه يوقف تصحيحه . . . . على ذكر طريق . . الخ " .

(٧) هكذا في جميع النسخ ، وفي الأصل (ق ٤٩/ب) : " مما استحسنوه ، وصححوه من هذا الوجه . . " .

(٨) من الأصل (ق ٤٩/ ب) ، وفي (د) : في ، وفي بقية النسخ كلمة غيرواضحة .

(٩) وفي الأصل (ق ٤٩/ ب) : " بالتظافر والمتابعة . . "

(١٠) من (د) ، وفي بقية النسخ : الضعيف .

(١١) نكت الزركشي (ق ٤٨/ ب ، ق ٤٩/ أ ، ب) باختصار وتصرف في العبارة .

وأورد الحافظ ابن حجر كلام ابن دقيق العيد متعقبا به على ابن الصلاح وقال (١) عقبه : " وقال الحافظ صلاح الدين العلائي : في التمثيل بذلك نظر ،لأنّ الحديث المشار اليه (٢) ربما ينتهي ببعض طرقه إلى درجة الحسن ، ثم أورد ابن حجر طرقه ، وقال :- اذا نظر المنصف (٣) إلى مجموع هذه الطرق علم أنّ للحديث أصلا ، وأنه ليس مما يطرح ، قال : وقد حسنوا أحاديث كثيرة باعتبار طرق لها دون هذه ، قال : وينبغي أن يمثل في هذا المقام بحديث " مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا " ، فقد نقل النووي اتفاق الحفاظ (على ضعفه) (٤) مع كثرة طرقه " (٥)

ثالثا) :- (٦) لكن أشار السِلفي في الأربعين البلدانية (٧) الى

---

(١) وفي (د) : وذكر .

(٢) من الأصل (١/ ٤٠٩) ، وفي النسخ : بما .

(٣) من الأصل (١/ ٤١٥) ،وفي النسخ : المصنف .

(٤) سقطت من (ب) .

(٥) نكت ابن حجر (١/ ٤٠٩ ، ٤١٥) .

(٦) بياض في (د) .

(٧) واسمه كاملاً الاربعين المستغني بتعيين ما فيه ، عن المعين ، جمع فيه السلفي أربعين حديثا عن أربعين شيخا في أربعين مدينة ، أبان بها عن رحلة واسعة ،وأظهر فيها رتبة عالية ذكره الوادي في برنامجه (ص ٢٨٩) وهو مما قرأه على شيوخه ، وكذلك ذكره التجيبي في مستفاد الرحلة والاغتراب (ص٥٠) وابن رشيد في كتابه ملأ العيبة ص ٣٦١) ،توجد ثلاثة نسخ خطية من الكتاب بدار الكتب المصرية بالارقام: ١٢٣م، ١٢٥٦ ، ١٥٦٩ ،ونسخة في المكتبة الوطنية بباريس برقم ٧٢٢ ،ونسختان بمكتبة شهيد على بتركيا ،ونسخ بالظاهرية. انظر كشف الظنون (١/ ٥٤) ،وتاريخ الادب العربي (٦/ ٢٤٩) ،وفهرس مخطوطات الظاهرية - مخطوطات الحديث (ص٣٠٠) ودراسة الدكتورة بهيجة الحسني المصنفات السِلفي (في مقدمة تحقيقها لمعجم السفر(ص٨٣) ،وانظر دراسة د /حسن عبد الحميد صالح للحافظ ابي طاهر السلفي (ص١٩٥) *

صحته (١) ، وكذا الحافظ عبدالقادر الرهاوي فانه أخرجه أيضا في الأربعين (٢) .

ثم قال :- إنّ الأحاديث الضعاف إن انضم بعضها إلى بعض مع كثرة تعاضد وتتابع أحدثت قوة ، وصارت كالاشتهار والاستفاضة اللذين يحصل بهما العلم في بعض الأمور (٣) ، لكن قال الحافظ ابن حجر في الأربعين المتباينة (٤) :- " اتفاق الأئمة على تضعيفه (٥) أولى من اشارة السلفي إلى صحته (٦) ، قال المنذري لعل السلفي

---

(١) انظر الأربعين للسلفي (ق ١٩ / أ) .

(٢) الأربعون المتباينة الأسانيد ، في مجلد كبير يدل على تبحره وسعة علمه .
انظر تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٨٨) ، وكشف الظنون (١/ ٥٦) ، والرسالة المستطرفة (ص ١٠٤) .

(٣) بحثت عن هذا النقل في " الاربعين " للرهاوي فلم أقف على هذا النص ، ونقل الحافظ ابن حجر في كتابه الأربعين المتباينة (ق ٧١/ أ) عن الرهاوي أنه قال في هذا الحديث :-
" طرقه كلها ضعاف ، إذ لا يخلو طريق منها أن يكون فيها مجهول لا يعرف ، أو معروف بضعف " .

(٤) كشف الظنون (١/ ٥٣) .

(٥) وفي الأصل (ق ٧٢ / أ) : ضعفه .

(٦) تقدم الكلام على الحديث (ص ٩٣١) .

كان يرى أنّ مطلق (١) الأحاديث الضعيفة اذا انضم بعضها الى بعض أحدث قوة ، قال الحافظ ابن حجر :- لكن تلك القوة لا تخرج هذا الحديث عن مرتبة (٢) الضعيف (٣) ، والضعف (٤) يتفاوت فاذا كثرت طرق حديث رجح على حديث فرد ،فيكون الضعيف الذي (٥) ضعفه ناشئ عن سوء حفظ رواته اذا كثرت طرقه ارتقى إلى مرتبة الحسن ، والذي ضعفه ناشئ (٦) عن تهمة أو جهالة إذا كثرت طرقه (٧) ارتقى عن مرتبة المردود المنكر الذي لا يجوز العمل به/بحال الى مرتبة الضعيف الذي يجوز العمل به في فضائل الأعمال انتهى .

وفيما علق عن الحافظ ابن حجر : " أنّ الضعيف لتدليس أو جهالة حال يرتقي إلى الحسن بتعدد طرقه ، وأنّ الضعيف لكذب أو فسق (٨) يرتقي بمجموع طرقه عن كونه منكرا أولا أصل له ، بل ربما كثرت الطرق

---

(١) وفي (د) : يطلق .

(٢) وفي (أ) : رتبة .

(٣) وفي الأصل (ق ٧٢ /أ) : الضعف .

(٤) وفي الأصل (ق ٧٢/أ) : لكن الضعف .

(٥) وفي (ب) ، (جـ) : الذين .

(٦) سقطت من (ب)

(٧) سقطت من (د)

(٨) وفي (د) : لفسق أو كذب .

حتى أوصلته الى درجة المستور والسيء الحفظ ، بحيث إذا وجد له (١) طريق آخر فيه ضعف قريب يحتمل (٢) ارتقى [بمجموع ذلك] (٣) إلى درجة الحسن " (٤) ، وقال الحافظ أبو موسى المديني (٥) :- في كتاب الحاكم (٦) من (٧) حديث له طرق يجمع في جزء لا يصح منها حديث واحد ، كحديث " الطير " يروى عن قريب من أربعين رجلا عن أنس (٨)

---

(١) وفي التدريب (١ / ١٧٧) : المستور السيء الحفظ .

(٢) وفي التدريب (١ / ١٧٧) بلفظ : محتمل .

(٣) من (د)

(٤) نقلها السيوطي في تدريبه (١ / ٧٧) عن الحافظ ولم أقف عليها في نكته .

(٥) أبو موسى محمد بن عمر بن أحمد ابن المديني الاصبهاني (الشافعي) الحافظ الكبير صاحب التصانيف ، توفي سنة (٥٨١ هـ) .
انظر تذكرة الحفاظ (٤ / ١٣٣٤) ، والوافي بالوفيات (٤ / ٢٤٦) ، وطبقات الشافعية للسبكي (٤ / ٩٠) ، ولما بقي من آثارة انظر: تاريخ الادب العربي (٦ / ١٨٣) .

(٦) وفي (ب) : الحاكم .

(٧) هكذا قرأتها من جميع النسخ ، وفي (د) (ق ٥٦ / ب) رسمت هكذا : (مر) .

(٨) وفي (د) : من أصحاب أنس .

ويروى عن جماعة من الصحابة غيره ، وقد جمع غير واحد من الحفاظ طرقه للاعتبار والمعرفة (١) ، كالحاكم ، وابن مردوية ، وأبي نعيم . في شرح ألفية البرشنسي (٢) قال التبريزي : ما أطلقه ابن الصلاح فيه بحث ، لأنا لو حكمنا [بضعف] (٣) حديث [لكذب راويه] (٤) أو فسقه ، ثم رأينا ذلك الحديث جاء بطريق آخر صحيح الى منتهاه فلا نحكم (٥) قطعا بضعف الحديث ، بل غاية ما في الباب أن يقال : هذا ضعيف من (٦) هذا الوجه ، إذا روي بالطريق الأول/، وذلك لأن الحكم بضعف الحديث لضعف الاسناد ، إنما يمكن (٧) إذا كان شاذاً من ذلك الطريق ، نعم إذا كان الطريق الثاني فيه وهن أيضا فكثرة الطرق الضعيفة لا تفيد (٨) شيئاً ، وكذا قال بعضهم في

---

(١) تقدم الكلام على حديث (الطير) ص ٨٦٣ . فانظره

(٢) وفي (ب) : البرسيشي ، وفي (جـ) : البرسنيسي ، وفي (د) غير منقوطة ، وقد تقدم ضبطها كما ضبطها (ص ١٠٠٧) .

(٣) وفي (أ) ، (ب) : بمضعف .

(٤) من (د) .

(٥) وفي (ب) : فلا يحكم .

(٦) من (د) ،وفي بقية النسخ : في .

(٧) وفي (أ) : يكن .

(٨) وفي (ب) : لا يفيد .

المرسل ، قال البرشنسي (١) : وما أورده غير وارد ، لأن كلام ابن الصلاح فيما روي بطرق متعددة ضعيفة لا فيما (٢) بعضها صحيح ، وبعضها ضعيف وكذا قال البلقيني في محاسن الاصطلاح عقب كلام ابن الصلاح :- " لا يقال ينجبر بأن (٣) يروى (٤) من وجه صحيح ، لأن الكلام فيما اذا رُوي (من طرق) (٥) كل منها مثل الأخرى في ذلك الضعف " (٦) ، وقال الحافظ ابن حجر في النكت :- " لم يذكر ابن الصلاح للجابر ضابطا يعلم منه مايصلح (٧) أن يكون جابرا أولا ، والتحرير فيه أن يقال إنه يرجع إلى الاحتمال في طرفي القبول والرد [فحيث يستوي الاحتمال فيها فهو الذي يصلح لأن ينجبر ، وحيث يقوى جانب الرد] (٨)

---

(١) وفي (ب) : البرشيشي ، وفي (د) : البرشيني ، وتقدم ضبطها (ص ١٠٤٠)

(٢) وفي (د) : لأنما .

(٣) وفي (د) : بما يروى .

(٤) من (ب) .

(٥) وفي الأصل (ص ١٠٧) : بطرق .

(٦) محاسن الاصطلاح (ص ١٠٧) .

(٧) ليست في الأصل .

(٨) من (د) .

فهو الذى لا ينجبر وأما اذا رجع جانب القبول فليس من هذا الباب[1] بل ذلك[2] في الحسن الذاتي[3]" .

---

(١) ليست في الأصل .

(٢) وفي الأصل (١/٤٠٩) : ذاك .

(٣) نكت ابن حجر (١/٤٠٩) .

٨٢ - والكتب الأربع ثمة السنن (١) للدارقطني من مظنات الحسن (٢)

(ش) :- المظنات جمع مَظِنّة ، وهي بكسر الظاء ، كما ضبطها صاحب النهاية ، وقال : -" هي موضع الشيء ومعدنه ، مَفْعِلَة من الظِنّ بمعنى العلم ، وكان/القياس فتح الظاء ، وإنّما كُسرت لأجل الهاء (٣) ، قال ابن الصلاح " : كتاب أبي عيسى (الترمذي أصل في

---

(٢) سقطت من (د) .

(١) وفي (د) من الألفية : ثمت (بكسر التاء) وفي نسخ البحر :

ثمت (بتاء مفتوحة) .

(٣) انظر النهاية (٣/ ١٦٤)

(الشرح التفصيلي :-

---

٨٢ - (والكتب) " أي : السنن "

(الأربع) " لأبي داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجة " .

(ثمة) بلحاق التاء لثمّ ، لغة ، ((أي : و))

(السنن لـ) " للحافظ أبي الحسن علي بن عمر "

(الدارقطني) منسوب إلى " دار قطن " محلة ببغداد .

(من مظنات) جمع مظِنّة

(الحسن) مضاف إليه .

« ذكر الناظم في هذا البيت الكتب التي هي .. مكان وجود [الاحاديث الحسان] وهي : سنن أبي داود ، وسنن الترمذي ، وسنن النسائي ، وسنن ابن ماجة ، وسنن الدارقطني . »

انظر : استقصاء الأثر (ق ٤٦/أ) ومنهج ذوي النظر (ص٣٢) ، وشرح محمد محي الدين (ص ٤٥) ، وشرح أحمد شاكر (ص١٦) ، وشرح السيوطي على ألفية العراقي (ق ٥/ أ) .

معرفة الحديث الحسن ،وهو الذى نوه باسمه [1] وأكثر من ذكره في جامعه ويوجد في متفرقات من كلام بعض مشايخه ،والطبقة التى قبله [2] كأحمد ابن حنبل ، والبخارى ، وغيرهما ، وتختلف النسخ من كتاب الترمذى [3]

---

(١) حيث قال في آخر جامعه في (كتاب العلل - ٥/٧٥٨) :-
" . . . وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن " فانما أردنا به حسن اسناده عندنا ،كل حديث يروى لا يكون فى اسناده من يتهم بالكذب ولا يكون الحديث شاذا ،ويروى من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حديث حسن . " .

(٢) من (د) ، وفي (أ) ، (ب) : مثلته .

(٣) قال الزركشي : " . . . النسخ من كتاب الترمذى مختلفة في قوله (حسن صحيح) أو (حسن) ، وأكثر ما يعتمده المتأخرون رواية (السروجي) وهي مخالفة في التصحيح لرواية المبارك بن عبدالجبار .

قلت : ومن أشهر الروايات عند الترمذى ما يلى :-

١ - رواية أبي العباس محمد بن أحمد بن محبوب .
٢ - " ابي حامد بن عبدالله التاجر المروزى .
٣ - " أبي ذر محمد بن ابراهيم بن محمد الترمذى .
٤ - " أبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي .
٥ - " أبي محمد الحسن بن ابراهيم القطان .
٦ - " أبي الحسن الوازرى .

((ملاحظة)) :- رواية المبارك بن عبدالجبار التي أشار اليها الزركشي أصلها رواية المحبوبي ، رواها عن ابن زوج الحرة ، عن أبي علي الحسن ابن محمد بن شعبة المروزى عن المحبوبي .
انظر : نكت الزركشي (ق ٥٠/ب) ، والمنهل الروى (ص ٥٥) ،والتقييد لابن نقطة (ق ٣٧/أ ، ب) ، وجواهر الأصول (ص ٢٢) ، والمنهج الحديث (ص ١٢٠) وفهرس ابن خير (ص ١١٧ - ص ١٢١) ، وبرنامج التجيبى (ص ٩٩ - ص ١٠٣) ، ومستفاد الرحلة والاغتراب له (ص ٩٠) ، وفهرس ابن عطية (ص ٥١) ، وبرنامج الوادآشي (ص ١٩٥ - ص ١٩٦) .

في قوله : (هذا حديث حسن) [1] ، وهذا حديث حسن صحيح ، ونحو ذلك ، فينبغي[2] أن تصحح أصلك به بجماعة أصول [وتعتمد على ما اتفقت عليه [3] ، ونصّ الدارقطني في سننه على كثير من ذلك [4] ،ومن مظانه سنن[5] أبي داود " [6] انتهى .

---

(١) وفي (الأصل ص ١٠٩) : أو .

(٢) قال العراقي :-". . فقوله هنا ينبغي قد يشير إلى عدم اشتراط ذلك ، وانما هو مستحب ، وهو كذلك . . ." .
وقال الشيخ زكريا الانصاري : " . . . قد يشير - أي قول ابن الصلاح ينبغي - كما قال الناظم - أي العراقي - إلى حمل ما قاله هنا على الاستحباب ، فلا مخالفة ، لكن قد يفرق بزيادة الاحتياط للعمل والاحتجاج دون الرواية ، نظرا للأصل فيهما ، وللوصف في الرواية ، اذ متن الحديث أصل وكونه صحيحا أو حسنا وصف له . . " .
انظر التبصرة والتذكرة (١/ ٨٢) ومعها فتح الباقي للأنصاري .

(٣) من الأصل (ص ١٠٩) ، وفي النسخ : ما اعتمدت .

(٤) فمن أمثلة ما قال عنه في سننه (اسناد حسن) في (باب أواني الذهب والفضة - رقم (١) ١/ ٤٠ ، ورقم(٢٤) - ١/ ٤٨) ، ومما قال عنه (اسناد صحيح) في (باب الاغتسال في الماء الدائم - رقم (١) - ١/ ٥٢ ، ومما قال عنه (صحيح) باطلاق ، في باب ما روي في جواز تقديم غسل اليد اليسرى على اليمنى - حديث رقم(٨) - ١/ ٨٩) .
ومثال ما قال عنه : (قريب صحيح) : في (باب صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم - رقم(٢) - ١/ ٩٠) .
ومثال ما قال عنه (ثابت صحيح) : في (باب ما روى في فضل الوضوء - رقم (٣) - ١/ ١٠٨) .
ولم أقف على حديث في سننه وصفه بأنه : (حسن صحيح) !!!

(٥) من (د)

(٦) مقدمة ابن الصلاح (ص ١٠٩) .

وقال الزركشي في نكته :- " وقد وجد الحسن في كلام الطبقة التي قبل البخاري وأحمد ، [كمالك] (١) ، وذكر (٢) ابن القطان من جهة احمد بن عبدالرحمن بن وهب (٣) قال : سمعت عمي (٤) يقول :- سئل مالك بن أنس عن تخليل أصابع الرجليـــن في الوضوء ؟ فقال : ليس ذلك على النـــاس

---

(١) من (ب) ، (د) .

(٢) وفي (د) : فذكر .

(٣) (م) وفي الجرح والتعديل (١/٣١) : " ابن أخي بن وهب " ، وهو: أبو عبيدالله أحمد بن عبدالرحمن بن وهب القرشي مولاهم المصيـــرى ، لقبه بحشل ، وثقة ابن عبدالحكم ، وعبدالملك بن شعيب ، وضعفـــه بعضهم ، ودافع " ابن عدي " عنه فقال : (ومن ضعفه أنكر عليه أحاديث وكثرة روايته عن عمه ، وكل ما أنكروه عليه محتمل ، وان لم يروه غيره عن عمه ، ولعله خصه به .

ورمي بالاختلاط ، وحدد وقت اختلاطه كما قال " ابن الأخرم " :- نحن لا نشك في اختلاطه بعد الخمسين ، وانما أبتلي بعد خـــروج مسلم من مصر ، وقد ورد عن " أبي حاتم " ما يدل على أنه رجع بعد ما اختلط ، فقد روى " ابن ابي حاتم " عن أبيه قال : كتبنا عنه وأمـــره مستقيم ، ثم خلط بعد ، ثم جاء في خبره أنه رجع عن التخليـــط ، وسئل أبي عنه بعد ذلك فقال : كان صدوقا .

وقال ابن حجر : صدوق تغير بأخره .

وقال الالباني - بعد أن ساق حكم ابن حجر - واحتج به مسلم فحديثه حسن إذا لم يخالف ، توفي سنة (٢٦٤هـ) . انظر الجرح والتعديل (٢/٥٩) ، والضعفاء لابي زرعة (٢/٧٠٩) ، وميزان الاعتدال (١/١١٣) ، والاغتباط (ص ٣٦٧) ، وتهذيب التهذيب (١/٥٤) والتقريب (ص ١٤) ، ونزهة الألباب (ق ١٩/أ) والصحيحة للألباني (١/حديث رقم٣٠٥) .

(٤) عمه هو : عبدالله بن وهب . كما في تهذيب الكمال (١/٣٨٧) . وقد تقدمت ترجمته (ص٣٠٩)

فأمهلتـه (١) حتى خفّ (٢) الناس ، ثم قلت : يا أبا عبد الله سمعتك تقول (٣) في مكة عندنا فيها سنة ، قال : وما هي ؟ قلت : حدثنا ابن لهيعة والليث بن سعد (٤) عن يزيد بن عمرو (٥) المعافري (٦) عن أبي (٧) عبد الرحمن الحُبُلي (٨) عن المستورد بن [شداد] (٩) قال : رأيت رسول الله صلى الله

---

(١) وفي (ب) : فأهملته .

(٢) من (د) ، ومن الأصل (ق ٥٠/ب) ، وفي النسخ : خفت .

(٣) من الأصل (ق ٥٠ / ب) ، وفي النسخ : وفي .

(٤) وفي الجرح والتعديل (١ / ٣١) : وابن لهيعة ، وعمرو بن الحارث .

(٥) (د ن ق) يزيد بن عمرو المعافري المصري ، من الرابعة ، قال أبوحاتم لا بأس به .
وذكره ابن حبان في الثقات .
وحكم عليه بأنه صدوق : الذهبي ، وابن حجر .
أنظر الجرح والتعديل (٩ / ٢٨١) ، وثقات ابن حبان (٧/ ٦٢٥) ، والكاشف (٣/ ٢٨٤) والتهذيب (١١ / ٣٥١) ، والتقريب (ص ٣٨٤) .

(٦) وفي (أ) : المعاذري ، وهو تحريف ، وفي النسخ : يزيد بن عمر .

(٧) وفي النسخ : ابن وهو تحريف ، لأنه ليس من شيوخ يزيد المعافري من يسمى (ابن عبد الرحمن الحبلي) ولكن (أبي عبد الرحمن الحبلي) . انظر تهذيب الكمال (ق ٧٦٩ / ب) .

(٨) (بج م أ) أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المعافري الحُبُلي - بضم المهملة والموحدة - ، وثقه ابن معين وابن حبان وابن سعد ، والعجلي وابن حجر ، توفي سنة (١٠٠هـ) .
انظر تاريخ ابن معين (٢ / ٣٣٨) ، والثقات لابن حبان (٥ / ٥١) ، وتهذيب التهذيب (٦ / ٨٢) والتقريب (ص ١٩٤)

(٩) من (د) .

عليه وسلم يتوضأ فخلل بخنصره ما بين أصابع رجليه ،قال : فقال / مالك :- ان هذا الحديث حسن ، وما سمعت به قط الا الساعة ، قال عمي : ثم سمعته بعد يسأل عن تخليل الأصابع في الوضوء فأمر[1] به ،قال ابن القطان : اسناده صحيح[2]، وقال

---

(١) رواها ابن أبي حاتم في تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل (١ / ٣١) بنحو ما ذكر .

(٢) ان كان قصد ابن القطان (اسناد الحديث صحيح) من هذا الطريق الذى ذكره من حديث ابن لهيعة فلم يصب في ذلك ، لأن في ابن لهيعة كلام مشهور لدى المحدثين ،والحديث على كل صحيح : رواه الترمذى في (كتاب الطهارة - باب ما جاء فى تخليل الأصابع - ١ / ٥٧) وقال : هذا حديث حسن غريب لا نعرفه الا من حديث ابن لهيعة ، وأبو داود في (كتاب الطهارة - باب غسل الرجلين - ١ / ١٠٣) كلاهما بلفظ :(دلك) وابن ماجة في (كتاب الطهارة - باب تخليل الأصابع - ١ / ١٥٢) ، وأحمد (٤ / ٢٢٩) بلفظ (التخليل) كلهم من طريق ابن لهيعة به . ولم ينفرد ابن لهيعة كما أشار الى ذلك الترمذى ، بل تابعة الليث بن سعد وعمرو بن الحارث ، أخرجه البيهقي في الكبرى (١ / ٧٦ ، ٧٧) ، وابن عبد الحكم في فتوح مصر (ص ٢٦١) ، وعزاه الشوكاني في النيل (١ / ١٨٢) الى الدولابي ،والدارقطني في " غرائب مالك " .
ويشهد للحديث أيضا : ما رواه لقيط بن صبرة - بفتح المهملة وكسر الموحدة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اذا توضأت فأسبغ الوضوء ، وخلل بين الاصابع " الحديث .
اخرجه : ابن خزيمة (١ / ٨٧) ، وأبو داود في (كتاب الطهارة باب في الاستنثار (١ / ٩٧) والترمذى (كتاب الطهارة - باب ما جاء فى تخليل الأصابع - ١ / ٥٦) وقال : هذا حديث حسن صحيح ، والنسائي (كتاب الطهارة - باب الأمر بتخليل الاصابع - ١ / ٩٧) ، وابن ماجة (كتاب الطهارة - باب تخليل الاصابع - ١ / ١٥٣) ،والحاكم (١ / ١٤٧) ، والبيهقي (١ / ٧٦) وغيرهم من طريق أبي هاشم اسماعيل بن كثير عن عاصم بن لقيط بن صبرة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم . . . الحديث ، وهذا اسناد رجاله ثقات، والحديث صحيح .

الشافعي [١] (رضي الله تعالى عنه) [٢] في كتاب اختلاف الحديث : وقد ذكر حديث ابن عمر [٣] (رضي الله عنهما) [٤] في استدبار الكعبة هو حسن الاسناد [٥]" ، وقال الحافظ أبو الفضل العراقي في النكت :- " قد وجد التعبير بالحسن في (كلام) [٦] شيوخ الطبقة التي قبل الترمذي كالشافعي قال في اختلاف الحديث عند ذكر حديث ابن عمر (رضي الله تعالى عنهما) [٧] " قد [٨] ارتقيت على ظهر بيت لنا . . ." الحديث ، حديث ابن عمر سند حسن الاسناد ، وقال فيه أيضا : " وسمعت من يروي باسناد حسن أن أبا بكرة [٩] (رضي الله تعالى عنه) [١٠] ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم أنه ركع دون الصف . . الحديث " [١١] ، وكذا يعقوب بن شيبة

---

(١) اختلاف الحديث (٧/ ٢٧٢) ولفظه : ". . . حديث ابن عمر عن النبي : سند حسن الاسناد " وستأتي العبارة بنقل العراقي .

(٢) من (أ) ، وليست في بقية النسخ ولا في الأصل .

(٣) سيأتي تخريجه (ص ٩٥ ـ ١) .

(٤) سقطت من (د) .

(٥) نكت الزركشي (ق ٥٠ / أ ، ب) .

(٦) ليست في الأصل (ص ٥٢) .

(٧) سقطت من (د) وليست في الأصل (ص ٥٢)

(٨) وفي (د) : لقد .

(٩) رواه البخاري في (كتاب الصلاة ـ باب اذا ركع دون الصف ـ ٢/ ٢٦٧) ، وأبو داود (كتاب الصلاة ـ باب الرجل يركع دون الصف ـ ١/ ٤٤٠) ، والنسائي (كتاب الصلاة ـ باب الركوع دون الصف ـ ٢/ ١١٨) .

(١٠) سقطت من (د)

(١١) اختلاف الحديث (٧ / ٢١٩) .

في مسنده (١) ، وأبو علي الطوسي (٢) أكثر من ذلك الا أنهما انما صنفا كتابيهما بعد الترمذى ، وكان (٣) كتاب أبي علي الطوسي مخرج على كتاب الترمذي لكنه شاركه (٤) في كثير من شيوخه " (٥) ، وقال البلقيني في محاسن الاصطلاح /: " لا يقال يعقوب بن شيبة تلميذ ابن المديني أكثر من تحسين (٦) الأحاديث ، وفي مواضع كثيرة يجمع بين الحسن والصحة ، وأبو علي الطوسي شيخ أبي حاتم الرازى جمع في كتابه

---

(١) المسند الكبير المعلل . سيأتي الكلام عليه (ص ١١١٠) .

(٢) أبو علي الحسن بن على بن نصر الخراساني ، يعرف بكردوش (بشين معجمة) الامام الحافظ ، توفي سنة (٣١٢) هـ
انظر تاريخ جرجان (ص ٤٢٧) ، وتذكرة الحفاظ (٧٨٧/٣) ، وسير أعلام النبلاء (٢٨٧/١٤) ، ولسان الميزان (٢٣٢/٢) . ونزهة الالباب في الألقاب (ق ١٠٦/ أ) ، وشذرات الذهب (٢٦٤/٢) .

(٣) هكذا في جميع النسخ ، وفي الأصل (ص ٥٢) : وكأن .

(٤) كمحمد بن بشار(بندار) ، ومحمد بن المثنى الزمن ، واسحاق الكوسج وغيرهم .

(٥) التقييد والايضاح (ص ٥٢) بتصرف .

(٦) وفي (أ) : يحسن .

الأحكام[1] بين الصحة والحسن [2] ، والغرابة اثر كل حديث ، وكان في عصر الترمذي ، لأنا نقول : لم يشتهر ذلك كاشتهاره عن الترمذي"[3] وقال الحافظ ابن حجر في نكته :- (قد وجد التعبير بالحسن في كلام من هو أقدم من الشافعي (رضى الله تعالى عنه) [4] ، قال ابراهيم النخعي :- " كانوا اذا اجتمعوا كرهوا أن يخرج الرجل حسان حديثه " (٥) وقيل لشعبة : كيف تركت أحاديث الحرزمي [6] وهي حسان ؟

---

(١) الاحكام يوجد من الأول الى الحادى عشر وينتهي بـ" باب ما جاء في توريث المرأة من دية زوجها " بالمكتبة الظاهرية برقم حديث ٢٩٣ (ق ١ / ١٦٩) .
انظر فهرس مخطوطات الظاهرية للالباني (ص ١٨١ / رقم ٣١٢) ، وسماه : مختصرا لاحكام ، ولسان الميزان (٢ / ٢٣٣) ، والرسالة المستطرفة (ص ٣٠) .

(٢) وفى (د) : بين الحسن والصحة .

(٣) محاسن الاصطلاح (ص ١٠٩) .

(٤) من (أ) ، وليست في بقية النسخ ولا في الأصل .

(٥) رواها السمعاني في أدب الاملاء والاستملاء (ص ٥٩) بسنده ، وفي السند " مفرّج بن شجاع " الموصلي ، مجهول ، ووهّاه الأزدي ، وحدث عنه بشر بن موسى بخبر باطل ، ومن طريقه السخاوى في فتح المغيث (ص ٦٩) . قال السمعاني : عنى ابراهيم بالأحسن القريب لأنّ الغريب غير المألوف يستحسن أكثر من المشهور المعروف .
(قلت) هذا ان صح النقل الى ابراهيم ، والا فانّ السند هذا ضعيف.
انظر تنزيه الشريعة (١ / ١١٩) .

(٦) من الأصل (١ / ٤٢٤) ، ومن مصادر الترجمة ، وفي النسخ المطبوعة : (بزاي ثم راء) .

قال : من حسنها فررت" (١) ، ووجد في كلام علي بن المديني ، وأبي زرعة الرازي (٢) ، وأبي حاتم (٣) ، ويعقوب بن شيبة (٤) ، وجماعة ، لكن منهم من يريد باطلاق ذلك المعنى الاصطلاحي ، ومنهم من لا يريده ، فأما ما

= والعرزمي هو عبدالملك بن أبي سليمان ميسرة العرزمي - بفتح المهملة وسكون الراء ، وبالزاء المفتوحة نسبة الى عرزم بطن من فزارة وثقه ابن معين (في رواية) ،واحمد والعجلي ، وابن عمار الموصلي ، ويعقوب بن سفيان ، والنسائي ،وابن سعد ، والترمذي ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال : ربما أخطأ .

وقال أبو زرعة عنه : لا بأس به .

وحكم عليه بأنه صدوق كل من : الساجي ، وابن حجر ،وزاد : له أوهام (قلت)والأوهام حددها العلماء بأمرين :-

(١) حديث الشفعة الذي تفرد به (والذي تركه شعبه من أجله)

(٢) رفعه لأحاديث عن عطاء (ذكره احمد) ، توفي سنة (١٤٥هـ) .

انظر المعرفة والتاريخ (٣/ ٩٤) ، وطبقات خليفة (ص ١٦٧) ، وسير اعلام النبلاء (٦/ ١٠٧) ، والكاشف (٢/ ٢٠٩) ، وتهذيب التهذيب (٦/ ٣٩٦) والتقريب (ص ٢١٩) .

(١) الجرح والتعديل (١/ ١٤٦) ، وأدب الاملاء والاستملاء (ص ٥٩) ،وتهذيب التهذيب (٦/ ٣٩٧) ، وفتح المغيث (ص ٦٩) .

(٢) قال البيهقي في سننه الكبرى (١/ ١٣٠)" . .وبلغني عن أبي عيسى الترمذي قال : سألت أبا زرعة عن حديث أم حبيبة فاستحسنه ، ورأيته كان يعده محفوظا . وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٥/ ٨٧ - في ترجمة عبدالله بن صالح ابو صالح كاتب الليث) نا عبدالرحمن قال سألت أبازرعة عن أبي صالح كاتب الليث فقال : لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب ، وكان حسن الحديث .

(٣) كما روى ابنه في (الجرح والتعديل ١/ ١٤٨) في ترجمة ابراهيم بن يوسف ابن اسحاق السبيعي) قال : سمعت أبي يقول : يكتب حديثه ، وهو حسن الحديث .

(٤) من الأصل (١/ ٤٢٤) ،وفي النسخ : ابن أبي شيبة .

وجد من [١] ذلك في عبارة الشافعي (رضي الله تعالى عنه) [٢] ، ومن قبله بل وفي عبارة أحمد بن حنبل (رضي الله تعالى عنه) [٣] ، فلم يتبين لي منهم ارادة المعنى الاصطلاحي ، بل ظاهر عبارتهم خلاف ذلك ، فإنّ حكم الشافعي على حديث ابن عمر - رضي الله تعالى عنهما - [٤] في/ استقبال بيت المقدس هال قضاء الحاجة بكونه حسناً خلاف الاصطلاح ، بل هو صحيح متفق على صحته [٥] وكذا قال الشافعي (رضي الله تعالى عنه) [٦] في حديث منصور عن ابراهيم عن علقمة عن

---

(١) / وفي الأصل (١ / ٤٢٤) : في

(٢) من (أ) ، وليست في بقية النسخ ولا في الأصل .

(٣) من (أ) ، وليست في بقية النسخ ، ولا الأصل .

(٤) من الأصل (١ / ٤٢٥) وليست في النسخ .

(٥) رواه البخاري في (كتاب الطهارة - باب من تبرز على لبنتين - ١ / ٢٤٧) ، ومسلم في (كتاب الطهارة - باب الاستطابة - ١ / ٢٢٥) .

(٦) من (أ) ، ومن الأصل (١ / ٤٢٥) .

ابن مسعود (رضي الله تعالى عنه) (١) في السهو (٢) ، (وهذا حديث من أحسن الأحاديث اسنادا) (٣) ، وأما أحمد : فإنه سئل فيما حكاه الخلال (٤) ـ عن أحاديث نقض الوضوء بمس الذكر ؟؟

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) الحديث : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا ، فقيل له أزيد في الصلاة ؟ فقال : وما ذاك ؟ قال : صليت خمسا فسجد سجدتين بعدما سلم " .

رواه البخاري (كتاب السهو ـ باب إذا صلى خمسا ـ ٣/٩٣) ، ومسلم (كتاب المساجد ومواضع الصلاة ـ ١/٤٠٠/ رقم ٨٩) ، وأبوداود (كتاب الصلاة ـ باب إذا صلى خمسا ـ ١/٦٢٠) ، والنسائي (كتاب الصلاة ـ باب ما يفعل من صلى خمسا ـ ٣/٣١) ، وابن ماجة (كتاب اقامة الصلاة والسنة فيها ـ باب السهو في الصلاة ١/٣٨٠) .

فأما البخاري والنسائي وابن ماجة : فأخرجوه من حديث الحكم عن ابراهيم عن علقمة عن عبدالله به ، وأما مسلم وأبو داود فروياه من حديث منصور عن ابراهيم عن علقمة عن عبدالله بنحو ما ذكره الشافعي .

(٣) ليست في الأصل

(٤) أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون البغدادي الحنبلي المشهور بالخلال الفقيه العلامة المحدث ، مات سنة (٣١١ هـ) .
انظر تذكرة الحفاظ (٣/٧٨٥) ،وتاريخ بغداد (٥/١١٢) ،وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص ١٧١) ، وطبقات الحنابلة (١/٢٩٥) .

فقال :- أصح ما فيها حديث أم حبيبة (رضى الله تعالى عنها)[1]

[قال[2] وسئل عن حديث بسرة ؟ فقال صحيح ، قال الخلال : حدثنا (أحمد بن أصرم)[3] انه سأل أحمد عن حديث ام حبيبة][4] رضي الله تعالى عنها)[5] في مس الذكر !! فقال :- هو حديث حسن[6]

---

(١) سقطت من (د)

(٢) من (د)

(٣) من الأصل (١/ ٤٢٥) ، وفي النسخ كلمات غير واضحة وأحمد بن أصرم هو أبو العباس أحمد بن أصرم بن خزيمة المزني المفظلي وثقه الخلال ، وقال ابن أبي حاتم كتبت عنه مع أبي ، وقال صالح بن أحمد الحافظ: كان ثبتا ، شديدا على أصحاب البدع ، توفي سنة (٢٨٥ هـ) . انظر الجرح والتعديل (٢/ ٤٢) ، وتاريخ بغداد (٤/ ٤٤) ،وطبقات الحنابلة (١/ ٢٢) ، وسير اعلام النبلاء (١٣/ ٣٨٤) ، والمنهج لأحمد (١/ ٢٨٨) .

(٤) حديث (أم حبيبة) رضي الله عنها رواه ابن ماجة (كتاب الطهارة باب الوضوء من مس الذكر- ١/ ١٦٢) ، والطحاوي (١/ ٧٥) ،والبيهقي في الكبرى (١/ ١٣٠) ، ومن هذا الوجه رواه أبو يعلى (كما في مصباح الزجاجة للبوصيري ١/ ٦٩) .
كلهم من طريق مكحول عن عنبسة بن أبي سفيان عن أم حبيبة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . الحديث .
قال البوصيري : هذا اسناد فيه مقال ، مكحول الدمشقي مدلس ، وقد رواه بالعنعنة ، فوجب ترك حديثه ، لا سيما وقد قال البخاري : إنه لم يسمع من عنبسة بن أبي سفيان ، فالاسناد منقطع وكذا قال الطحاوي : (قلت) والحديث على كل حال صحيح ، وإن لم يصح بهذا السند ،فإنّ له طرقا أخرى عن صحابة آخرين ، وقد تقدم ما يعضده من حديث بسرة (ص ٢٢٥) ، وانظر نصب الراية (١/ ٥٦) .
فعلى ذلك قول الامام أحمد رحمه الله عليه : حديث حسن فيه نظر !!

(٥) سقطت من (س)

(٦) وفي المغني (١/ ١٧٨) : وقال احمد : حديث بسرة وحديث أم حبيبة صحيحان .

فظاهر هذا أنه لم يقصد المعنى الاصطلاحي ، لأن الحسن لا يكون أصح من الصحيح / وأما أبو حاتم فذكر ابنه في كتاب الجرح والتعديل (١) في باب من اسمه عمرو من حرف العين : " عمرو بن محمد (٢) روى عن سعيد بن جبير ، وأبي زرعة بن عمرو (٣) بن جرير (٤) روى عنه ابراهيم ابن طهمان (٥) سألت أبي عنه فقال :-[هو](٦) مجهول ، والحديث الذي رواه عن سعيد بن جبير حسن " قال الحافظ ابن حجر:- وكلام أبي حاتم [هذا محتمل ، فإنه] يطلق المجهول على ما هو أعم

---

(١) الجرح والتعديل (٦/٢٦٢) .

(٢) من الأصل (١/٤٢٦) ، وفي النسخ : عمر بن مخلد ،وهو تصحيف .

(٣) من (د) ، ومن الأصل (١/٤٢٦) ، وفي النسخ : عمر .

(٤) (ع) أبو زرعة بن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلي الكوفي ، (اختلف في اسمه) ، وثقه ابن معين ، وابن خراش ، وابن حجر وذكره ابن حبان في الثقات . من الثالثة .
انظر التقريب (ص ٤٠٦) ، وتاريخ ابن معين (٢/٧٠٥) ، وتهذيب التهذيب (١٢/٩٩) .

(٥) (ع) أبو سعيد ابراهيم بن طَهْمان بن شعبة الخراساني ، وثقه يحيى ابن معين وأحمد وأبو حاتم وأبو داود وعثمان بن سعيد الدارمي واسحاق ابن راهوية وابن حجر وزاد : يغرب ، وتكلم فيه الارجاء ، ويقال رجع عنه مات سنة ١٦٨هـ
انظر تهذيب التهذيب (١/١٢٩) ، وتاريخ ابن معين (٢/١٠) ، والجرح والتعديل (٢/١٠٧) والتقريب ص ٢٠
(فائدة) :
له كتاب " السنن " وقد طبع الكتاب مؤخرا سنة (١٤٠٣) هـ بتحقيق د / محمد طاهر مالك ،في جزء لطيف يحتوي على ثمانية ومائتي حديث . طبعه مجمع اللغة العربية بدمشق .

(٦) من (د) .

من المستور وغيره ، فيحتمل أن يكون حكم على الحديث بالحسن - لأنه روي من وجه آخر فيوافق كلام/الترمذي ، ويحتمل أن يكون حكم بالحسن وأراد المعنى اللغوي [أي: أنّ][1] متنه حسن فالله أعلم ، وأما علي بن المديني فقد أكثر من وصف الأحاديث بالصحة وبالحسن في مسنده (٢) وفي (٣) علله (٤) ، وظاهر (٥) عبارته قصد المعنى الاصطلاهي ، وكأنّه الامام السابق بهذا (٦) الاصطلاح ، وعنه أخذ

---

(١) من (د) .

(٢) ذكره ابن النديم في (الفهرست ص ٣٢٢) وسماه : المسند بعلله .

(٣) من (د) وفي بقية النسخ : ومن

(٤) انظر كتاب (العلل) : ص ٧٨ - رقم ١١٨ ، ص ٩٤ رقم ١٥٩ .

(٥) وفي الأصل (١/ ٤٢٦) : فظاهر .

(٦) وفي الأصل (١/ ٤٢٦) : لهذا .

البخاري ، ويعقوب بن [١] شيبة [٢] وغير واحد ، وعن البخاري أخذ الترمذي [٣] ، فمن ذلك ما ذكر الترمذي في العلل الكبير [٤] أنه سأل البخارى عن أحاديث التوقيت في المسح على الخفين ؟؟ فقال :- حديث صفوان ابن عسال [٥] (رضي الله تعالى عنه) [٦] صحيح ، وحديث

---

(١) وفي (أ) : ابن أبي شيبة .

(٢) أنظر تهذيب التهذيب (٧/ ٣٤٩ ، ٣٥٠) .

(٣) أنظر تهذيب التهذيب (٩/ ٤٧) .

(٤) وذكر الترمذي في جامعه (كتاب الطهارة - باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم - ١/ ١٦١) قال : قال : محمد بن اسماعيل :- أحسن شيء في هذا الباب حديث صفوان بن عسّال المرادى . وقد نقل البيهقي (١/ ٢٧٦) ، والزيلعي (١/ ٨٨) عن الترمذي في العلل الكبير كلام البخارى على الحديث بلفظ :
قال الترمذي : سألت محمد - يعني البخاري - أي حديث أصح عندك في التوقيت في المسح على الخفين ؟ فقال : حديث صفوان بن عسال ، وحديث أبي بكرة ، حديث حسن .

* فائدة *

كتاب العلل الكبير للترمذي حققه أحد طلبة جامعة أم القرى بمكة في رسالة علمية .

(٥) من الأصل (١/ ٤٢٦) ، وفي النسخ : ابن عساكر وهو تصحيف .

(٦) ليست موجودة في (د) ، ولا في الأصل .

أبي بكرة (رضي الله تعالى عنه) [١] حسن ، وحديث صفوان الذي أشار إليه موجود فيه شرائط الصحة [٢] ، وحديث أبي بكرة الذي أشار إليه رواه ابن ماجة [٣] من رواية المهاجر بن [٤] مخلد عن عبد الرحمن

---

(١) سقطت من (د) ،وليست في الأصل .

(٢) حديث التوقيت من طريق (صفوان) رضي الله عنه رواه : الترمذي (كتاب الطهارة - باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم -١/ ١٥٩) وقال : هذا حديث حسن صحيح ، والنسائي (كتاب الطهارة - باب التوقيت في المسح على الخفين للمسافر - ١/ ٨٣) ، وابن ماجة (كتاب الطهارة - باب الوضوء من النوم - ١/ ١٦٠) ، وأحمد (٤/ ٢٣٩) ، وابن خزيمة في صحيحه (١/ ٩٨) ،وابن حبان في صحيحه (٢/ ٤٤٥) والدارقطني (١/ ١٩٧) ، والبيهقي في الكبرى (١/ ٢٧٦) كلهم من طرق عن عاصم ، وعاصم ابن أبي النجود : صدوق له أوهام ، روى له الشيخان مقرونا ، فحديثه حسن ،إلا أنني وقفت على من تابعه ، فقد تابعه " المنهال بن عمرو " : وهو صدوق ربما وهم ، من رجال البخاري وزبيد بن الحارث اليامي " : هو ثقة ثبت عابد من رجال البخاري ومسلم روى المتابعتين الطبراني في الكبير (٨/ ٦٣ ، ٦٤) فالحديث صحيح . وبهذا تتحقق من دقة حكم البخاري والترمذي وابن حجر فتأمل .

(٣) الحديث رواه ابن ماجة (كتاب الطهارة - باب ما جاء في التوقيت في المسح للمقيم والمسافر - ١/ ١٨٤) ، وابن خزيمة (١/ ٩٦) ،وابن حبان (٢/ ٤٤٧) والبيهقي (١/ ٢٧٦) ،وابن الجارود في المنتقى (ص ٣٩) ، والدارقطني (١/ ١٩٤) ، وابن ابي شيبة (١/ ١٧٩) كلهم من حديث المهاجر عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه ، والحديث صحيح من غير هذا الطريق كما تقدم قريبا .

وانظر ، نصب الراية (١/ ١٦٨) ، والتلخيص الحبير (١/ ١٥٧) .

(٤) من (د) .

ابن أبي بكرة (١) عن أبيه [رضي الله عنه] (٢) به ، والمهاجر قال وهيب : " إنه كان غير حافظ (٣) ، وقال ابن معين (٤) : صالح ،وقال الساجي (٥) [رضى الله تعالى عنه] (٦) : صدوق " (٧) ، وقال أبو حاتم " لين الحديث ،

---

(١) (ع) عبدالرحمن بن أبي بكرة نفيع بن الحارث الثقفي ، ثقة ، قال شعبة : كان أقرأ أهل البصرة ، مات سنة (٩٦ هـ) انظر التقريب (ص ١٩٩) ، وسير أعلام النبلاء (٣١٩/٤) ،وطبقات ابن سعد (١٩٠/٧) ، وطبقات خليفة بن خياط (ص ٢٠٣) .

(٢) من الأصل (٤٢٧/١) ، وليست في النسخ .

(٣) من (د) ، ومن الأصل (٤٢٧/١) ، وفي النسخ : غير ساقط وهو تحريف .

(٤) ذكره في تاريخه (٥٦٠/٢) وليس فيه قوله هذا المنقول هاهنا .

(٥) من الأصل (٤٢٨/١) ،وفي النسخ : الشافعي ،وهو تحريف والساجي : هو أبو يحي زكريا بن يحي بن عبدالرحمن الضبي البصري الساجي ،الامام الحافظ محدث البصرة ،وعنه أخذ أبو الحسن الأشعري تحرير مقالة أهل الحديث والسلف ، مات سنة (٣٠٧هـ) .
انظر تذكر الحفاظ (٧٠٩/٢) ،وتاريخ بغداد (٤٥٩/٨) والانساب (١٠/٧) ، وكنيته فيهما : أبو يحلى ،وطبقات الشافعية للسبكي (٢٢٦/٢) .

(٦) من (د) .

(٧) نقل هذه الاقوال الحافظ ابن حجر في تهذيبه (٣٢٣/١٠) ، وقال في التقريب ص ٣٤٩ : مقبول .

يكتب حديثه " [1] ، فهذا على شرط الحسن لذاته/[2] كما تقرر [3] ، وان كان ابن حبان أخرجه في صحيحه فذاك جرى [4] على قاعدته في عدم التفرقة بين الصحيح والحسن ، فلا يعترض به [5] ، وذكر الترمذي

---

(١) وتمام كلامه : " ليس بذاك ، وليس بالمتين " . أنظر الجرح والتعديل (٨/ ٢٦٢) . وقال الذهبي : لينه وهيب بن خالد . انظر ديوان الضعفاء للذهبي (ص ٣٠٩)

(٢) من (د) ، ومن الأصل (١/ ٤٢٨) ، ولا يوجد في بقية النسخ .

(٣) حكم الحافظ على هذا الحديث بهذا السند بأنه على شرط الحسن لذاته فيه نظر . للكلام المتقدم في " المهاجر " ، ولقول ابن حجر خاصة : مقبول . حيث يتابع والا فهو لين الحديث ، فمن هذه صفته يكون حديثه من قسم (الحسن لغيره) لا لذاته .

(٤) وفي (جـ) : جري

(٥) (قلت) لم يصرح " ابن حبان " رحمه الله بأنّ قاعدته التي يسير عليها : عدم التفرقة بين الصحيح والحسن ، ولكن هناك دلائل وقرائن تدل على أنه لا يفرق بين الصحيح والحسن وهي :

١ ـ ذكره في (مقدمة) صحيحه ضمن شروط الصحيح عنده شروطا مشتركة بين الصحيح والحسن .

٢ ـ وجود الأحاديث الحسنة وما هو دونها ضمن صحيحه .

وقد صرّح " السخاوي " رحمه الله : بأنّ مذهب " ابن حبان " هو ما ذكره المصنف حيث قال :ـ

" . . . لا سيما ومذهبه : ادراج الحسن في الصحيح ، مع أنّ شيخنا (يعني الحافظ ابن حجر رحمه الله) ـ قد نازع في نسبته إلى التساهل من هذه الحيثية . . . " .

انظر تقريب الاحسان (١/ ٨١) ، والارشاد للنووي (ق/ ٨ ب) ، وفتح المغيث (ص ٣٢) .

أيضاً في الجامع (١) أنه سأله (٢) عن حديث شريك بن عبد الله النخعي (٣) عن أبي اسحاق عن عطاء بن أبي رباح عن رافع بن خديج (رضي الله تعالى عنه (٤)) أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال : - " من زرع في أرض قوم بغير إذنهم فليس له من الزرع شيء ، وله نفقته " ، وهو من أفراد شريك عن أبي اسحاق - فقال البخاري : هو حديث حسن ، قال الحافظ: [و(٥)]تفرد شريك بمثل هذا الأصل عن أبي اسحاق ،مع كثرة الرواة عن أبي اسحاق (٦) مما يوجب التوقف عن الاحتجاج به ، لكنه اعتضد بما رواه الترمذي أيضاً من طريق عقبة بن الأصم (٧)عن عطاء بن رافع [رضي الله عنه] (٨) فوصفه بالحسن

---

(١) جامع الترمذي (كتاب الأحكام - باب ما جاء فيمن زرع في أرض قوم بغير اذنهم - ٦٣٩/٣) وقال عنه : هذا حديث حسن غريب" لا نعرفه من حديث أبي اسحاق ،إلا من هذا الوجه من حديث شريك بن عبد الله .

(٢) وفي (أ) : سأل .

(٣) سقطت من (ب) .

(٤) سقطت من (د) .

(٥) من (د) .

(٦) وفي (ب) ، (جـ) : كما .

(٧) (ت) عقبة بن عبد الله بن الأصم الرفاعي البصري ، ضعيف ، وربما دلس، وقال ابن حبان : كان ممن ينفرد بالمناكير عن الثقات المشاهير، حتى إذا سمعها من الحديث صناعته شهد لها بالوضع ، وقال النسائي :ليس بثقة ، من الرابعة .
انظر التقريب (ص ٢٤١) ، والمجروحين (١٩٩/٢) ، والضعفاء للنسائي (ص ٢٩٩) ، والميزان (٨٦/٣) .

(٨) من الأصل (٤٢٩/١) ، وقد سقطت من النسخ .

لهذا (١) ، وهذا على شرط القسم الثاني ، فبان أنّ استمداد الترمذي (لذلك انما هو من البخاري ، ولكنّ الترمذي) (٢) أكثر منه ، وأشاد بذكره ، وأظهر الاصطلاح فيه فصار أشهر به من غيره ، قال الحافظ : -

---

(١) الحديث رواه : أبو داود (كتاب البيوع والاجارات - باب في زرع الأرض بغير اذن صاحبها - ٣/٦٩٢) ، وابن ماجة (كتاب الرهون - باب من زرع في أرض قوم بغير اذنهم - ٢/٨٢٤) ، وأحمد (٤/١٤١) ، وأبو عبيد في الأموال (ص ٢٦٤) ، والطحاوي في مشكل الآثار (٣/٢٨٠) ، والبيهقي (٦/١٣٦) ، كلهم من طريق شريك عن أبي اسحاق عن عطاء عن رافع به ..

وشريك : هو ابن عبدالله النخعي قال عنه الحافظ : صدوق يخطيء كثيراً ، تغير حفظه منذ ولي القضاء (تقريب ص ١٤٥) ، وتابعه قيس بن الربيع أخرجه البيهقي (٦/١٣٦) ، وقيس : قال عنه الحافظ : تغير لما كبر ، وأدخل عليه ابنه اماليس من حديثه (تقريب ص ٢٨٣) ، ويوجد للحديث متابعة قاصرة من طريق بكير ابن عبدالرحمن بن أبي أنعم أنّ رافع بن خديج أخبره ... الحديث أخرجه أبو داود (٣/٦٩٢) ، والطحاوي (٣/٢٨٢) ، والبيهقي (٦/١٣٦) .

فالحديث كما قال الترمذي : حسن .. بمجموع طرقه ،علما بأنّ الألباني قد صححه . كما في ارواء الغليل (٥/٣٥٠ - ٣٥٣) .

(٢) سقطت من (ب) .

وأما قول شيخنا : " انّ يعقوب (١) بن شيبة [وأبا علي الطوسي إنما صنفا كتابيهما بعد الترمذي " (٢)ففيه نظر بالنسبة الى يعقوب بن شيبة (٣)] فانه من طبقة شيوخ الترمذي ، وهو أقدم سناً وسماعاً/وأعلا رجالاً من البخاري امام الترمذى ، وان تأخرت وفاته بعده بست سنين ، وذكر الخطيب (٤) أنه أقام فى تصنيف مسنده مدة طويلة وأنه لم يكمله مع ذلك (٥) ، ومات قبل

---

(١) وفي (أ) : ابن أبي شيبة .

(٢) التقييد والايضاح (ص ٥٢) ، ونقل الأبناسي عبارة المراغي رحمهما الله ولم يتعقبه بشيء . الشذا الفياح (ق ١٠ / ب) .

(٣) سقطت من (أ)

(٤) تاريخ بغداد (١٤ / ٢٨١) .

(٥) قال الذهبي :- " المسند الكبير المعلل ،ما صنف مسند أحسن منه ، ولكنه ما أتمه " ، وقال الخطيب :- " قال الأزهري :- وبلغني أنّ يعقوب كان فى منزله أربعون لحافا ،أعدها لمن كان يبيت عنده من الوراقين ، لتبييض المسند ونقله ، ولزمه على ما خرج من المسند عشرة آلاف دينار ، قال : وقيل لي : انّ نسخة بمسند أبي هريرة شوهدت بمصر، فكانت مائتي جزء .

قال الخطيب :- والذي ظهر ليعقوب ، مسند العشرة ، وابن مسعود ،وعمار وعتبة بن غزوان ، والعباس ، وبعض الموالي ، هذا الذى رأيناه من مسنده حسب .

قال الذهبي :-

بلغنى أنّ مسند علي له خمس مجلدات . . . وقد وقع لي من مسنده جزء واحد قال الكتاني : وشوهد أيضا منه بعض اجزاء من مسند " ابن عمر " يذكر فيه الأحاديث بأسانيدها ،وعللها ، ولم تم لكان في مائتي مجلد .

وهذا المسند لم يصل إلينا منه إلا الجزء العاشر بعنوان :-

(مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب) ،ويوجد بالمكتبة الخاصة لسامي حداد في بيروت / في (٢٥) ورقة ، بنسخة مصورة بالقاهرة =

الترمذى بنحو من عشرين سنة ، فكيف يقال انه صنف كتابه بعد الترمذي ، ظاهر الحال يأبى (١) ذلك ، وأما أبو علي (٢) الطوسي المذكور فاسمه الحسن [علي] (٣) بن نصر (٤) ، وليس شيخاً لأبي حاتم الرازي ، وإن وقع ذلك في كلام مغلطاي (٥) ، بل أبو حاتم شيخه ، وأبو علي من طبقة الترمذي ، وشاركه في أكثر مشايخه ، واستخرج على كتابه ،كما (٦) قال شيخنا :- وسمى كتابه كتاب الأحكام ، والدليل على صحة كون كتابه مستخرجاً على الترمذي

= دار الكتب المصرية ، وقد طبع هذا الجزء في المطبعة الأمريكية ببيروت سنة (١٣٥٩ هـ / ١٩٤٠م) ، وقد طبع طبعة ثانية فى هذا العام (١٤٠٥ هـ) بتحقيق كمال يوسف الحوت ، وهو جزء صغير يوجد فيه من الأحاديث خمسة وثلاثين حديثاً تقريباً .
انظر تاريخ بغداد (١٤/ ٢٨١) ، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٥٧٧ ، ٥٧٨) ، والرسالة المستطرفة (ص ٦٩) وتاريخ التراث (ص١٠٤) ،وتعليقات أبي غدة على قواعد في علوم الحديث للتهانوي (ص ١٠٤) .

(١) من (د) .

(٢) من (د) ، وفي (ب) : الطوسي ، وفي (جـ) : علي الطوسي .

(٣) من (د) .

(٤) ليس في النكت التصريح باسم أبي علي الطوسي .

(٥) في كتابه (شرح صحيح البخاري) ،كما أشار الحافظ ابن حجر في الأصل (١/ ٤٣٠) وفي لسان الميزان (٢/ ٣٣) إلى ذلك ، وشرحه هذا يقع في عشرين مجلدا .
انظر لحظ الألحاظ (ص ١٣٩) ، وتاج التراجم (ص ٧٧) .

(٦) من (د) ، ومن الأصل (١/ ٤٣١) .

أنـه يحكم (١) على كل حديث بتطبير ما يحكم عليه الترمذي سواء (٢) إلا أنه يعبر بقوله : يقال : هذا حديث حسن ، يقال : هذا حديث حسن صحيح (٣) لا يجزم (٤) بشيء من ذلك ، وهذا مما يقوي أنه نقل كلام غيره فيه (٥) وهو الترمذي لأنها عبارته (٦) بعينها (٧) ، قال الحافظ: واذا تقرر ذلك فقول ابن الصلاح :- إنّ كتاب الترمذى أصل في معرفة (٨) الحديث الحسن لا اعتراض عليه (٩) فيه لأنه نبّه (١٠) بعد (١١) ذلك على

---

(١) من الأصل (١ / ٤٣١) ، وفي النسخ : حكم .

(٢) من الأصل (١ / ٤٣١) ،وفي (د) كلمة غير واضحة ،وفي بقية النسخ : سرا

(٣) وفي (ب) ، (جـ) : حديث صحيح .

(٤) وفي (ب) : لا نجزم

(٥) وفي (د) : وهذا مما يقوى به ، أصل كلام غيره فيه .

(٦) من (د) وفي بقية النسخ : عبارة .

(٧) وذكر الحافظ هذا الكلام أيضا في لسان الميزان (٢ / ٢٣٣)

(٨) وفي (أ) ، (جـ) : معرفته .

(٩) سقطت من (ب) .

(١٠) من (د) ، وفي بقية النسخ : منه .

(١١) وفي الأصل (١ / ٤٣١) : مع ذلك .

أنه يوجد في/ متفرقات (١) كلام من تقدمه (٢) ، وهو كما قال (٣)" انتهى .

وقال أبو الحسن [علي] (٤) بن محمد (٥) الشَارِّي (٦) في فهرسته : سمعت أبا محمد بن عبيد الله (٧) يذكر عن شيخه أبي بكر بن العربي ، ووجدت ذلك بخط ابن العربي أنه قال :" ليس في قدر كتاب أبي عيسى الترمذي مثله حلاوة مقطع ، ونباهة مُتْرَع (٨) ، وعذوبة مشرع (٩) ، وفيه أربعة عشر علما

---

(١) من (د) ، ومن الأصل (١/ ٤٣١) ، وفي النسخ : مفرقات .

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) نكت ابن حجر (١/ ٤٢٤ - ٤٣١) .

(٤) من (د) .

(٥) أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد الغافقي ثم السبتي ، الشَارِّي - بالمعجمة ، وبتشديد الراء إلى بلدة بشرق الاندلس .

(امام محدث حافظ مقرئ ، مات سنة (٦٤٩ هـ) .
انظر غاية النهاية (١/ ٥٧٤ ، ٥٧٥) ولم أقف له على ترجمة في غيره ! !

(٦) بياض في (د) .

(٧) وفي (ب) : عبيد الله . وأبو محمد هذا هو عبد الله بن محمد بن علي ابن عبد الله بن عبد الله الحَجَري الخطيب ، الحافظ المتقن المقرئ شيخ المغرب ، مات سنة (٥٩١هـ) انظر تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٧٠) ، والتكملة لوفيات النقلة (١/ ٢١٧) ، وغاية النهاية (١/ ٤٥٣) ، وشذرات الذهب (٤/ ٣٠٧) .

(٨) وفي الأصل (١/ ٥) : ونفاسة منزع .

(٩) مقطع كل شيء ، ومنقطعه : آخره حيث ينقطع ، كمقاطع الرمال والأودية .. =

= ومقاطع الأودية : مآخيرها .. ومقاطع القرآن : مواضع الوقوف ،والمعنى : أنّ جامع الترمذي بديع الترتيب حلوه ، بحيث جاءت الأحاديث في مواضع الوقوف المناسبة لمعناها ،الملائمة لها ، من غير خلط ، ولا تقديم ولا تأخير.

(ونباهة مُتْرَع) النباهة : من اليقظة والانتباه ،وهي ضد الخمول ، والمترع : اسم مفعول من أترع يترع فهو مترع ، والكلمة في اللغة تدل على امتلاء وارتفاع .

والمعنى : من صفات الجامع دقة تأليفه ، والتنبيه فيه على مسائل فنه ، وسموه ، وارتفاع قدره ، وهذا على المعنى المثبت في المتن ، وأما المعنى المثبت في الأصل وهو :-

(نفاسة منزع)

النفاسة ضد الرخص ، والمنزع : بفتح الميم وكسر الزاى ، مصدر قياس من نزع بمعنى : استنبط ، واستخرج ، والمعنى : أنّ من سمات الجامع للترمذي تلك الاستنباطات النفيسة ، سواء كان ذلك في الفقه أو في الحديث أو في غيرهما . (وعذوبة مشرع) .

المشرعة : هي المواضع التي ينحدر إلى الماء منها والشريعة هي مورد الشاربة ، فكأنّ ابن العربي رحمه الله شبّه العلوم ، والأحاديث التي احتواها جامع الترمذي بالماء العذب النابع من أصله وينبوعه ، وكذا الجامع أصيل في محتواه ، وأحاديثه لها أصول سالفة .

انظر : لسان العرب (١٧٥/٨ ، ٢٧٨ ، ٥٤٧/١٣) ، وتاج العروس (٢٨٩/٥ ، ٥٢١ ، ٣٩٥)

[فوائد صنف وهو] (١) أقرب الى العمل ، وأسند ، وصحح ، وأسقم (٢) ، وعدد الطرق ، وجرح وعدل ، وأسمى وأكنى (٣) ، ووصل وقطع ، وأوضح المعمول به والمتروك ، و بين اختلاف العلماء في الرد والقبول لآثاره ، وذكر اختلافهم في تأويله ، وكل علم [من] (٤) هذه العلوم أصل (٥) في بابه ، وفرد في نصابه ، فالقارئ له لا يزال في رياض مونقة ، وعلوم متفقة (٦) متسقة " (٧) ، قال :- ووجدت بخط الشيخ [الفقيه] (٨) أبي الصبر أيوب ابن عبدالله (٩) أبياتا في مدح (١٠) مصنف الترمذي غير منسوبة (١١)

---

(١) من (ب) ، (د) . وفي الأصل (١/٥) بدل كلمة (وهو) : وذلك

(٢) وفي الأصل (١/٦) : وأسلم ، وما هو مثبت في نسخة السيوطي بالمتن هو الصواب ، وليس (لأسلم) معنى .

(٣) يعني : تعرض لذكر أسماء الرجال وكناهم .

(٤) من) (د)

(٥) من (ب) ، (د) ، وفي بقية النسخ : أصلي .

(٦) وفي (أ) : منفقة .

(٧) أنظر عارضة الأحوذي (١/٥ ، ٦) .

(٨) وفي (د) : شيخنا الفقيه ، وقد سقطت (الفقية) من بقية النسخ .

(٩) أبو الصبر أيوب بن عبدالله ، من القراء ، قرأ على محمد بن عبدالله ابن عبدالرحمن بن الاشقر الداني .
انظر غاية النهاية (١/١٧٢) . ولم أقف على ترجمة له في غيره .

(١٠) وفي (ب) : شرح .

(١١) وقد ذكرها صديق حسن خان في كتابه (الحطة) ص ٢٤١

وهي :

كتابُ الترمذي رياضُ علمٍ ... حكت(١) أزهاره زهرَ النجومِ

به الآثارُ واضحةٌ أبينتْ ... [بألقاب](٢) أقيمت كالرسومِ

فأعلاها(٣) الصحاحُ وقد أنارتْ ... نجوماً للخصوص (٤)وللعمومِ

ومن حسنٍ يليها(٥) أو غريبٍ ... وقد بانَ الصحيحُ من السقيمِ

فمللّه أبو عيسى مبينا ... معالمه لطلّاب(٦) العلومِ /

وطرّزه بآثارٍ صحاحٍ(٧) ... تخيّرها أولوا النّظر(٨) السليمِ

من العلماءِ والفقهاءِ قدماً(٩) ... وأهل الفضل والنّهج القويمِ(١٠)

فجاء [كتابه](١١) علماً يقيناً(١٢) ... يُنافس في أرباب(١٣) الحلومِ(١٤)

---

(١) وفي الحطة (ص٢٤١) : جلت .

(٢) وفي (أ) : بألقام ، وفي الحطة (ص ٢٤١) بألفاظ .

(٣) وفي الحطة (ص ٢٤١) : وأعلاها .

(٤) من (د) ، وفي بقية النسخ : للتخصيص .

(٥) من (ب)

(٦) وفي الحطة (ص ٢٤٢) : لأرباب .

(٧) من الحطة (ص ٢٤٢) ، وفي النسخ : بأدب .

(٨) وفي (د) : النظم .

(٩) القدم : الشرف القديم

انظر لسان العرب (١٢ / ٤٦٨) .

(١٠) من (د) ، وفي بقية النسخ : القديم .

(١١) من (د) ، وفي بقية النسخ : كتابنا .

(١٢) وفي الحطة (ص ٢٤٢) : طقا نفيسا .

(١٣) وفي الحطة (ص ٢٤٢): تفنن .

(١٤) وفي الحطة (ص ٢٤٢) : الملوم .

ويقتبسون منه نفيس علم ... يفيد نفوسهم أسنى الرسوم

كتبناه روينـاه لنـروى (١) ... من التسنيم في دار النعيم

وغاص الفكر في بحر المعاني ... فأدرك كل معنى مستقيم (٢)

فأخرج جوهرا يلتاح (٣) نورا ... فقلد عقده أهل الفهوم

ليصعد (٤) بالمعاني للمعالي ... بسعد بعد توديع الجسوم

محل العلم لا يأوي ترابا ... ولا يبلى على الزمن القديم

فمن قرأ العلوم ومن رواها ... لتنقله الى المعنى المقيم

فان الروح تألف كل روح ... وريحا منه عاطرة النسيم

تحلي من عقائده عقودا ... منظمة بياقوت وتؤم

وتدرك نفسه أسنى ضياء ... من العلم النفيس لذي العلوم (٥)

---

(١) من (ب) ، (د) .

(٢) إلى هنا فقط نقلها صاحب الحطة (ص ٢٤١ ، ص ٢٤٢) .

(٣) وفي (أ) : المناح .

(٤) من (د) ، وفي بقية النسخ : ليصدر .

(٥) وفي (د) : العليم .

ويحمي جسمه أعلى لذا نِوا ... محاباة على الخير(١) الجسيم

جزى الرحمن خيرا بعد خير ... أبا عيسى على الفعل(٢) الكريم(٣)

وألحقه بصالح من حواه ... مصنفه من الحبل(٤) العظيم

وكان سميه فيه شفيعا ... محمد المسمى بالرحيم

صلاة الله تورثه علا(٥) ... فإن لذكره أزكى نسيم

(فائدة) :-

قال المحدث أبو عثمان سعد بن أبي جعفر أحمد بن ليون(٦) التجيبي في ألفيته المسماة بالخلاصة :- ألقاب موارد الحسن والفروق بينها :-/

وكثر(٧) الحسن في المصنفات ... وفي الجوامع أتى والمسندات

كذاك في السنن والموطآت ... نعم وفي الأحكام والمنتقيات

والفرق بين هذه الألقاب ... أن المصنف على الأبواب

---

(١) وفي (د) : الحيز .

(٢) وفي (أ) ، (ب) : العقل .

(٣) هذا البيت أيضا مما نقله صاحب الحطة (ص ٢٤٢)

(٤) هكذا في النسخ ، ولعل صوابها : الجيل أو الخير .

(٥) هكذا في النسخ ، ولعل صوابها : علاه .

(٦) وفي (د) : لتون .

(٧) وفي (أ) ، (ب) ، (ج) : وكنز .

وأنّ في الجامع بعض الآثار ... والرأي مع كثرة سوق الأخبار

والمسند الذي على الرجال ... بناؤه بشرط الاتصال

وربّما أطلق فيما بوّبا ... مثل صحيح مسلم إذ رتّبا

والسنن الأخبار في الأحكام ... تبنى على التبويب في إحكام

كذا الموطأ ولكن مع أثر ... وربّما يشرب (١) ذلك نظر

ومثلها الأحكام لكن الأثر ... فيها (٢) ، وقد تخرج من كتب أخر (٣)

والمنتقى يشبهها ولكن ... تختار في البعض من الدواوين

(فائدة) :-

قال ابن الصلاح :- " من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن ، ويجعله مندرجا في أنواع الصحيح ، لاندراجه في أنواع ما [يحتج] (٤) به ، وهو الظاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله في تصرفاته (٥) الى أن قال :

---

(١) وفي (د) : يشوب .

(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : فيهما .

(٣) من (د) ، وفي بعض النسخ : يخرج .

(٤) من الأصل ، وفي بقية النسخ : ما يخرج ، وفي (د) : نحتج .

(٥) وكذلك تصريحه في كتابه (المدخل في أصول الحديث ص ٨٧ ، ص(٩١) . حيث قال :- " . . والصحيح من الحديث منقسم على عشرة أقسام . . . . إلى أن قال : القسم الخامس من الصحيح : أحاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن أجدادهم ، ولم يتواتر الرواية عن آبائهم وأجدادهم الا عنهم كصحيفة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . . . الخ "

(قلت) : ولا يخفى أن هذا السند من قسم الحسن ، كما حكم الذهبي بذلك فقال : " . . . ولسنا نقول : " إنّ حديثه من أعلى أقسام الصحيح ، بل هو من قبيل الحسن (يعني بذلك حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

انظر الميزان الاعتدال (٣/٢٦٨) .

ثم من [١] سمى الحسن صحيحا ، لا ينكر أنه دون الصحيح المقدم المبيّن أولا ، فهذا إذاً اختلاف في العبارة دون المعنى " [٢] ، وقال الزركشي [٣] والحافظ ابن حجر [٤] كلاهما في النكت :- فقد نازع الشيخ تقي الدين ابن تيمية الخطابي [٥] في ما ادعاه من انقسام - الحديث عند أهله الى حسن وصحيح وضعيف [٦] ، فقال :- " انما هذا اصطلاح

---

(١) وفى الأصل (ص ١١٦) : ثم إنّ من .

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ١١٥ ، ص ١١٦) .

(٣) نكت الزركشي (ق ٥٧ / ب) بمعنى كلام ابن حجر.

(٤) نكت ابن حجر (١ / ٣٨٥).

(٥) الذي وقفت عليه من كلام ابن تيمية رحمه الله أن نقل عن بعض أهل العلم منازعتهم للترمذي لا الخطابي في هذا التقسيم ، مع العلم بأنّ الخطابي سائر على منوال الترمذي متبع له فى هذا التقسيم ، وكون ابن تيمية نازع الترمذى ونقل ذلك ،أقرب مما نقل عنه آنفا ، لما هو موجود من كلامه فى مناقشاته للترمذى في القسمة الثلاثية للحديث .

انظر : مجموع الفتاوى (قسم الحديث - ١٨ / ٢٣ - ٢٥) ، وتوجيه النظر (ص ٦٨) ، والوسيط لأبي شهبة (ص ٢٢٤).

(٦) وفي (ب) : صحيح ، وحسن ، وضعيف، والكلام ذكره الخطابي في معالم السند (١/ ١١).

للترمذى خاصة ، وغير الترمذى من أهل الحديث كافة الحديث / [عندهم][1] إما صحيح وإما ضعيف [2] ، والضعيف عندهم ما انحط عن درجة الصحيح ، ثم قد يكون (ضعيفاً) [3] متروكا ، وهو أن يكون راويه متهما أو كثير الغلط ، وقد يكون حسنا بأن لا يتهم بالكذب [4] ، قال وهذا معنى قول أحمد بن حنبل (رضي الله تعالي عنه) [5] :- " العمل

---

(١) من (جـ) ، (د) ، وفي (أ) ، (ب) : عنهم .

(٢) تقدم (ص ٩٢ . ١) أن كثيرا من المحدثين محمد سبق الترمذي قد استعملوا لفظة (الحسن) وأطلقوها على أحاديث ، وانظر كلاماً نفيساً للاستاذ : محمد عوامة يرد فيه على كلام شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله رحمة واسعة في أنّ " الترمذي هو الذي اصطلح على ايجاد الحديث الحسن وأحدثه ... " .

انظر حاشية كتاب (قواعد في علوم الحديث / للتهانوي ص ١٠٠- ص ١٠٦) .

(٣) ليست في نكت ابن حجر .

(٤) ومعنى (الضعيف) عند ابن تيمية رحمه الله هو الحديث (الحسن) فقد قال :- " .... أما نحن فقولنا إنّ الحديث الضعيف خير من الرأى ليس المراد به الضعيف المتروك ، لكن المراد به الحسن كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وحديث ابراهيم الهجرى ، وأمثالهما ممن يحسن الترمذى حديثه أو يصححه .. "

انظر توجيه النظر (ص ٦٨) وقد عزاه لمنهاج السنة ، ولم أقف عليه فيه !!

(٥) من (أ) ، وهى زيادة من السيوطي ، وليست في الأصلين .

بالحديث الضعيف أولى من القياس " (١) ، يريد

---

(١) الموضوعات لابن الجوزي (١ / ٣٥) ، والعبارة المشهورة عنه :- الحديث الضعيف أحب الى من الرأي " رواها ابن حزم في المحلي (١ / ٨٩) من طريق عبدالله عن أبيه به ، وقال السخاوي :- " روينا من طريق عبدالله بن أحمد بالاسناد الصحيح اليه ، قال سمعت أبي يقول : لا تكاد ترى أحداً ينظر في الرأي إلا وفي قلبه دغل ، والحديث الضعيف أحب إلي من الرأي " .
وكذا تابعه على ذلك تلميذه أبو داود (كما نقل عنه ذلك ابن مندة ، (قلت) وأما ماذا يعني الامام أحمد رحمه الله (بالضعيف) فذهب ابن تيمية والسيوطي (في التدريب ١ / ١٦٨) والبحر - كما سيأتي - إلى أنّ مراده (بالضعيف) الحديث الحسن وذهب السخاوي (فتح المغيث ص ٧٩- ٨٠) الى أنه يقصد (بالضعيف) في عبارتي أحمد وأبي داود : الضعيف المشهور عند المحدثين ، وهو الحديث الذي لم تتحقق فيه شروط القبول ، قال رحمه الله :- " . . . (الضعيف) أي مِنْ قِبَلِ سوء حفظ راويه ، ونحو ذلك كالمجهول عيناً أو حالاً لا مطلق الضعف الذي يشمل ما كان راويه متهماً بالكذب " ، وتعقب من يفسر قولي أحمد وأبي داود (للضعيف) بأنه الحسن فقال :- " . . . حمل قول ابن منده على أنه أريد بالضعيف هذا الحديث الحسن ، وهو بعيد . . . "
وتبعه على ذلك من المعاصرين (محمد عوامة) كما نقله عنه عبدالفتاح أبو غدة في تعليقه على (قواعد في علوم الحديث) للتهانوي ص١٠٨ قال : " . . . وعلى كل حال فكلام الامام أحمد يحمل على ظاهرة ، وأنه يريد الضعيف المتوسط ، وما فوقه مما هو إلى الحسن أقرب . " =

بالضعيف الحسن) [1] ، قال :- وهذا كما في ضعف [2] المريض ، فتارةً يكون ضعفه قاطعاً له ، فيكون صاحب فراش عطاياه من الثلث ، وتارة لا يكون قاطعاً له [3] ، فتكون عطاياه من رأس المال كوجع الضرس

= (قلت) الأمر سهل قريب ، فما دام الجميع قد اتفق على أنّ الامام أحمد لا يعنى بالضعيف المطروح غير المعتبر به ، يبقى الأمر راجعاً الى اصطلاح كل مفسر لعبارة الامام ، فمن حمل عبارة الامام أحمد (على الحسن) عنى به الحسن لغيره الذي هو ضعيف في حد ذاته ، ومن حملها على ظاهرها ، فقصده : الضعيف المعتبر به ، الذي يؤول أمره إلى أن يكون حسنا لغيره ، ولا مشاحة فى الاصطلاح ، وقد قال السخاوي رحمه الله " . . . والحسن رتبة متوسطة بينهما أي بين الصحيح والضعيف ، فأعلاها ما أطلق اسم الحسن لذاته ، وأدناها ما أطلق عليه باعتبار الانجبار ، والأول صحيح عند قوم ، حسن عند قوم ، والثاني حسن عند قوم ضعيف عند قوم . . . " أنظر فتح المغيث (ص ١١) .

(١) من السيوطي ، وليست في نكت ابن الحجر .

(٢) وفي نكت ابن حجر (١ / ٣٨٥) : كضعف .

(٣) سقطت من (د)

والعين " (١) ، ولهذا قال أبو داود :- ذكرت في كتابي هـذا :- الصحيح وما يشبهه وما يقاربه (٢) ، ولم يذكر إلا نوعين انتهى . (٣)

قال الزركشي والحافظ ابن حجر ، ويؤيده قول البيهقي من رسالته إلى الشيخ أبي محمد الجويني :- " الأحاديث المروية على ثلاثة :- أنواع :- نوع اتفق أهل العلم (٤) على صحته ، ونوع اتفقوا على ضعفه ، ونوع اختلفوا (٥) في ثبوته ، فبعضهم يصححه ، وبعضهم يضعفه لعلة تظهر له ، إما أن تكون (٦) خفية على من صححه ، وإما أن يكون لا يراها (٧) معتبرة (٨) " انتهى .

---

(١) من قوله : " انما هو اصطلاح ... الى قوله ... كوجع الضرس والعين" من كلام ابن تيمية . انظر مجموع الفتاوى (قسم الحديث - ١٨ / ٢٣- ٢٥)

(٢) لم ينص أبو داود رحمه الله على ما نقله المصنف ولكنه بين في رسالته انه يذكر احتج ما عرفه في الباب ، وما فيه وهن شديد ، بينه وما لم فيه شيئا فهو صالح وبعضها أصح من بعض .

انظر رسالته إلى أهل مكة ص ٢٧ - ومقدمة ابن الصلاح ص ١١٠

(٣) سقطت من (ب) .

(٤) وفي الطبقات (٣ / ٢١٥) : أهل العلم به .

(٥) وفي الطبقات (٣ / ٢١٥) : اختلف .

(٦) من (د) ، وفي بقية النسخ : يكون .

(٧) سقطت من (ب) .

(٨) رسالة البيهقي إلى الجويني يستدرك فيها على كتاب له ألفه وسماه (المحيط) ، وينبهه فيها على أخطاء حديثية وقعت له في =

وقال الزركشي في مختصره المسمي الضوابط السنية /في الروابط السنية[1] ما نصه :- وقيل الحسن نوع من الصحيح لا قسيمه ، وحكاه بعضهم عن جمهور أهل الحديث .

(فائدة) :- قال الشيخ سراج الدين ابن الملقن في كتابه المقنع، والزركشي في النكت :- " قد يطلقون - الحسن على الغريب والمنكر " [2] ، روى ابن السمعاني في أدب الاستملاء عن ابن عون عن ابراهيم النخعي أنه قال :- " كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن يخرج الرجل أحسن ما عنده قال عنى النخعي بالأحسن الغريب ، لأن الغريب غير مألوف ، ويستحسن أكثر من المشهور المعروف ، قال :- وأصحاب الحديث يعبرون عن المناكير بهذه العبارة ، ولهذا قال شعبة بن الحجاج - وقيل له [مالك][3] لا تروي عن عبد الملك ابن [أبي][4] سليمان وهو حسن الحديث -

---

= هذا الكتاب ، وتوجد لهذه الرسالة نسخة خطية مكونه من سبع ورقات بمكتبة أحمد الثالث باستنابول ضمن مجموعة رقمها (١١٢٧) ، ونقل السبكي قطعه كبيرة منها ضمن ترجمة البيهقي في طبقات الشافعية له (٣/ ٢١٠ - ٢١٧) . استفدت هذا من د / أحمد عطية الغامدي من مقدمة كتابه (البيهقي وموقفه من الالهيات) ص ٥٩ - ص ٦٢ ص ٧٥ وقد طبعت الرسالة ضمن الرسائل المنيرية (جـ ٢ / ص ٢٨٠ - ص ٢٩٠)

(١) هو مختصر لكتابه النكت على ابن الصلاح .

(٢) نكت الزركشي (ق ٤٧ / ب) .

(٣) من (د) .

(٤) من (د) ، وفي بقية النسخ : بن سليمان .

قال : ـ من حسنه فررت" (١)

---

(١) أدب الاملاء والاستملاء (ص ٥٩) ، وتهذيب الكمال (٥/ق ٨٥٩/أ) ، وتهذيب التهذيب (٦/ ٣٩٧) .

وقد كان شعبة يشهد له بالحفظ ، فقد قال ابن مهدي عنه : كان شعبة يعجب من حفظه ، بل كان يصرح بأنه لا يستغني عن مروياته ، فقد قال مرة : لو جاء عبدالملك بآخر مثله لرميت بحديثه . ويقال إنه تركه لحديث الشفعة الذي تفرد به .

قلت : وقد وثقه أحمد بن حنبل ، وابن معين (في قول) ، ويعقوب بن سفيان ، وابن سعد ، والنسائي ، والترمذي ، وابن عمار الموصلي ، والعجلي .

وقال الساجي : صدوق ، وقال أبو زرعة : لا بأس به .

قلت : والذي تبين لي بعد دراسة حال عبدالملك هذا ، أنّ هناك أربعة أقوال فيه :ـ

١ ـ الذين وثقوه .

٢ ـ قالوا : صدوق أو لا بأس به (مع اثبات أوهام له) .

٣ ـ الذين ضعفوه .

٤ ـ ثم من جمع بين التوثيق والتصديق (وهو أحد الأقوال المروية عن ابن معين أنه قال : ثقه صدوق) .

والذي أرجحه أنه ثقة مع وجود أوهام (قليلة) له في حديثه ، كحديث الشفعة الذي خالف به ، ولقد رأيت قول ابن حبان معتدلاً فيه حيث ذكره في الثقات ثم قال :ـ" . . . كان عبدالملك =

قلت : -(١) ومن ذلك ما أخرجه الرامهرمزي في كتاب المحدث - [الفاصل](٢) من طريق عيسى بن المسيّب البجلي (٣) قال سمعت

= من خيار أهل الكوفة وحفاظهم ، والغالب على من يحفظ ويحدث من حفظه أن يهم ، وليس من الانصاف ترك حديث شيخ ثبت صحة عدالته ، بأوهام يهم في روايته ..." .

انظر غير ما ذكر من مصادر :

المعرفة والتاريخ (١ / ١٢٨) ، وثقات ابن حبان (٧ / ٩٧) ، والجمع بين رجال الصحيحين (١ / ٣١٦) ، ورجال مسلم لابن منجوية - (ق ١٠٧ / أ) ، والكاشف (٢ / ٢٠٩) ، والتقريب (ص ٢١٨) .

(١) سقطت من (د) .

(٢) من المثبت في عنوان المطبوعة ، ومما نقله المحقق عن أصول الكتاب الخطية ، وفي النسخ كلها : (الفاضل) بالضاد .

(٣) الكوفي ، ضعفه : يحي ، والنسائي ، والدارقطني ، وأبو داود ، وقال ابن معين (أيضا) : ليس بشيء ، وقال أبو حاتم وأبو زرعة : ليس بالقوي . (قلت) وقد بيّن ابن حبان سبب جرحه فقال : " كان يقلب الأخبار ، ولا يفهم ، ويخطيء حتى خرج عن حد الاحتجاج به" ، مات في خلافة أبي جعفر .

أنظر : تاريخ ابن معين (٢ / ٤٦٤) ، والضعفاء للنسائي (ص ٧٧) ، والجرح والتعديل (٦ / ٢٨٨) ، والمجروحين (٢ / ١١٩) ، والميزان (٣ / ٣٢٣) ، ولسان الميزان (٤ / ٤٠٥) .

(فائدة)

قول أبي زرعة : (ليس بالقوي) أي : ليس بالقوي الثبت . قاله الذهبي وعليه فليست تدل على جرح شديد عنده . انظر : الموقظة (ص ٨٣) ، وشرح ألفاظ التجريح النادرة (ص ٣٦) .

ابراهيم النخعي يقول : لا تحدث (١) الناس أحسن (٢) ما عندك فيرفضوك (٣) ، وأخرج أيضا عن عبد الله بن داود (٤) قال قلت لسفيان يا أبا عبد الله حديث " مجوس هجر " (٥) فنظر إلي ثم أعرض (فقلت يا أبا عبد الله حديث مجوس هجر فنظر إلي ثم أعرض) (٦) ثم سألته فقال رجل إلى جنبه /فحدثني به ، وكان إذا كان الحديث حسناً (٧) لم

---

(١) من (ب) ، (د) .

(٢) وفي (ب) ، (جـ) : بأحسن .

(٣) وفي (د) : فيضروك .

(٤) (خ أ) أبو عبد الرحمن عبد الله بن داود بن عامر الهمداني الخريبي بمعجمة وموحدة مصغرا - كوفي الأصل ، ثقة عابد ، مات سنة (٢١٣هـ) انظر التقريب (ص ١٧٢) ، وطبقات ابن سعد (٢٩٥/٧) ، ومشاهير علماء الامصار (ص ١٦٣) ، والأنساب (١٠٧/٥) ، وسير أعلام النبلاء (٣٤٦/٩) ، وتذكرة الحفاظ (٣٣٧/١) .

(٥) تقدم تخريجه (ص٦٨ ٣)

(٦) سقطت من (ب) ، (د).

(٧) وفي الأصل (ص ٥٦٤) : حسا (وأظنه تصحيف ، وأن ما نقله السيوطي هو الصواب).

يكد يحدث به" ، وترجم على ذلك باب : (من كره أن يروي [1] أحسن ما عنده) ، وأورد فيه أيضا أثر النخعي السابق أولاً وآثاراً أخر صرح فيها بأن المراد الغريب [2] منها قول زهير بن معاوية [3] :- ينبغي للرجل أن يتوقى رواية غريب الحديث ، فإني أعرف رجلاً كان يصلي في اليوم مائتي ركعة ، [4] ما أفسده عند الناس إلا روايته غرائب الحديث ، وقول أبي يوسف : " من تتبع غريب الحديث كُذّب" [5] ، وقول ابراهيم النخعي : " كانوا يكرهون غريب الحديث [6] والكلام ، في آثار أخر. [7]

---

(١) من (ب) ، ومن الأصل (ص ٥٦١) ، وفي بقية النسخ : يرى

(٢) وفي (أ) : بالغريب .

(٣) (ع) أبو خيثمة زهير بن معاوية بن خديج الجعفي الكوفي ، نزيل الجزيرة ، ثقة ثبت ، إلا أنّ سماعه عن أبي اسحاق بآخره ، مات سنة اثنتين وثلاثين أو ثلاث أو أربع وسبعين (ومائة) .
أنظر التقريب (ص ١٠٩) ، وطبقات ابن سعد (٦/ ٣٧٦) ،والجرح والتعديل (٣/ ٥٨٨) ، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٣٣) .

(٤) وفي (د) : فما .

(٥) رواه الخطيب في الكفاية (ص ٢٢٥) ، وأبو يوسف هو يعقوب بن ابراهيم القاضي .

(٦) تقدم الكلام على الحديث الغريب (ص ١١٢٩) ،وأزيد فأقول : الغريب المذكور في كلام هؤلاء الأئمة ،والذي حذروا من روايته هو الغريب غير الصحيح ، سواء غريب في سنده أو متنه . . . قال ابن الصلاح :- " . . . . ثم إنّ الغريب ينقسم إلى : صحيح كالأفراد المخرجة في الصحيح والى غير الصحيح ، وذلك هو الغالب على الغرائب ، روينا عن أحمد بن حنبل أنه قال غير مرة : لا تكتبوا هذه الاحاديث الغرائب فانها مناكير وعامتها عن الضعفاء " ،وقال العراقي : " . . . إنّ وصف الحديث بكونه . . . غريبا . . لا ينافي الصحة ولا الضعف. بل قد يكون . . غريباً صحيحاً أو غريباً ضعيفاً . . . "
انظر مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٩٥) ، والتبصرة والتذكرة (٢/ ٢٦٨ / باختصار) ،والمنهل الروي (ص ٧١) ، والخلاصة (ص ٥١) .

(٧) أنظر المحدث الفاصل (ص ٥٦١ - ٥٦٥) .

٨٣ - قَالَ أَبُو دَاوُد عَنْ كِتَابِهِ ... ذَكَرْتُ مَا صَحَّ وَمَا يُشَابِهُ

٨٤ - وَمَا بِهِ وَهْنٌ أَقَلُّ وَحَيْثُ لَا ... فَصَالِحٌ فَابْنُ الصَّلَاحِ جَعَلَا

٨٥ - مَالَمْ يُضَعِّفْهُ وَلَا صَحَّ حَسَنْ ... لَدَيْهِ (مع جواز أَنَّهُ وَهْنٌ)(١)

٨٦ - فَإِنْ يَقُلْ (٢)قَدْ يَبْلُغُ الصِّحَّةَ لَهْ ... (قُلْنَا احْتِيَاطًا حَسَنًا قَدْ جَعَلَهْ)

٨٧ - فَإِنْ يَقُلْ (٣)فَمُسْلِمٌ يَقُولُ لَا ... يَجْمَعُ جُمْلَةَ الصَّحِيحِ النُّبَلَا

٨٨ - فَاحْتَاجَ أَنْ يُنْزَلَ لِلْمُصَدَّقِ(٤) ... وَإِنْ يَكُنْ فِي حِفْظِهِ لَا يَرْتَقِي

٨٩ - هَلَّا قَضَى فِي الطَّبَقَاتِ الثَّانِيَهْ ... بِالْحُسْنِ مِثْلَ مَا قَضَى فِي الْمَاضِيَهْ

٩٠ - (أُجِبْ(٥) بِأَنَّ مُسْلِمًا فِيهِ شَرَطْ ... مَا صَحَّ فَامْنَعْ أَنْ لِذِي الْحُسْنِ يَحُطْ(٦)(٧)

---

(١) يعني ما سكت عليه .

(٢) وفي (س) ، و (ت) ، و (ق) من الألفية : (يُقَل) بضم القاف ، وفتح المثناة التحتية .

(٣) وفي (س) ، و (ت) ، و (ق) من الألفية : (يُقَل) بضم القاف ، وفتح المثناة التحتية .

(٤) وفي (ف) : (للمصدّق) بدال مكسورة مشددة .

(٥) وفي (س) ، (د) ، (ف) ، (م) : أجب : بضم الهمزة وكسر الجيم وسكون الباء .

(٦) سقطت هذه الابيات من (د)

.....

(٧) الشـــرح التفصيلـــي :-

٨٣ - (قال أبو داود) " سليمان بن الاشعث السجستاني " (عن) حال

(كتابه) " السنن "

(ذكرت) " فيه "

(ما صح) " من الأحاديث "

(وما يشابه) " ـه ، وهو الحسن ، ويقاربه " وهو الصالح

٨٤ - (وما) " أي الحديث الذي "

(به وهن) " شديد "

(أقل) " أي بينته "

(وحيث لا) " أذكر فيه شيئا "

(فصالح) " وبعضها أصح من بعض "

(ف) " الحافظ أبو عمرو "

(ابن الصلاح جملا) بألف الاطلاق .

٨٥ - (ما) " أي : الحديث في السنن الذي "

(لم يضعفه) بتثقيل العين المهملة مكسورة ، أي : أبو داود

(ولا صح) من مروى أبي داود [أو] ولا صح : عند غيره من المعتمدين

الذين يميزون بين الصحيح والحسن ..

(حسن) مفعول جعل الثاني ،وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة

(لديه) الضمير لأبي داود

(مع جواز) " أي احتمال "

(أنه) " أي ما سكت عنه "

(وهن) بتحريك الهاء ، مفتوحة ، " أي : ضعيف " =

. . . . . .

٨٦ - (فان يقل) بالبناء للمجهول ، أو الفاعل محذوفاً وتقدم قائلـــه ، " اعتراضاً على ابن الصلاح فيما ذكر ، كما أبداه ابن رشيـد " .

(قد يبلغ) " ما سكت عنه أبو داود " ، وهو الصالح (الصحة له) " أي عنده ، وإن لم يكن صحيحاً عند غيره . . " زاد المؤلف في جوابه عن ابن الصلاح (قلنا احتياطا) " أي لأجله "

(حسنا قد جعله) " إذ الصالح للاحتجاج لا يخرج عن الصحيح والحسن ، ولكن لا يرتقي الى الصحة الا بنص ، وحينئذ فالاحتيـاط الاقتصار على الحسن ، وأحوط منه كما قاله المصنف : التعبير عنه بصالح تأمل !! "

٨٧ - (فان يقل) " اعتراضا على ابن الصلاح أيضا كما أبداه ابن سيد الناس اليعمري"

(فمسلم) الامام صاحب الصحيح

(يقول) " في أول صحيحه "

(لا يجمع) من الجمع بمعنى الضم ، مقابل التفريق

(جملة) بضم الجيم ، " أي كل "

(الصحيح) مضاف إليه . " الأئمة "

(النبلا) " ء " ، بالهمز ، وبلا مد ، فاعل يجمع ، يراد بمفرده الفاضل في الفن ، الحاذق ، الماهر ، بضم النون ، وفتح الموحدة ، جمع نبيـل . =

. . . . . .

---

٨٨ - (فاحتاج) مسلم ، ومثله مثل غيره ممن يريد الجمع من الأحاديث ... الى

(أن ينزل لـ) " حديث "

(المصّدَق) بفتح الدال ، من الرواة ، " كليث بن أبي سليم ، وعطاء بن السائب ، ويزيد بن أبي زياد ، لما يشمل الكل من اسم المدالة ، والصدق "

(وان) غاية ذلك المصّدق .

(يكن في حفظه) " واتقانه "

(لا يرتقي) الى درجة من يحتج به في الصحيح ، مثل أولئك النبلاء المتقدم ذكرهم .

٨٩ - (هلا) تخصيص

(قضى) " وألزم الامام مسلم "

(في) " أحاديثه عن "

(الطبقات) التي نزل اليها عند فقد العليا الموصوفة بقوله :

(الثانية بالحسن) متعلق بقضى ، " لا الصحة "

(مثل ما قضى) " بالحسن "

(في) " الحالة "

(الماضية) " التي سكت فيها أبو داود ، مع أنّ قوله : وما يشبهه يعني في الصحة ، ويقاربه : يعني فيها أيضا ، وهو نحو قول مسلم المذكور . "

٩٠ - زاد المؤلف الجواب قائلاً :-

(أجب) عنه أنت ، بحذف فاء الجزاء ، " أي : عن هذا الاعتراض، وفاقاً للحافظ العراقي " .

=

.....

(بأنّ مسلما فيه) أي في كتابه ، والمجرور متعلق بقوله :

(شرط) أي كما يعلم ذلك من تتبع عمله ، مع صريح قوله كما ادعى عنه ذلك أن يجمع فيه :

(ما صح) لا ما حسن ، " بل ما أجمع عليه " .

(فامنع) أيها الناظر

(أن) مصدرية

(لذي) ظرف ،لا يضر توسطه توسعا

(الحسن) مضاف إليه

(يحط) منصوب بأن ، أي اتبع الخطا إلى درجة الحسن ، بل هو باق على صحته ، وان جاء عن مثل أولئك الانزل درجة . . .

[والمعنى العام للأبيات : (٨٣ - ٨٤) يذكر أبو داود شرطه في كتابه السنن ، بأنه قسمه إلى أربعة أقسام الاحاديث الصحيحة ، والحسنة ، والتي بها ضعف ، وغالبا ما بينهما ، ثم ما سكت عليه فصالح عنده .

(٨٤ - ٨٥) ابن الصلاح له رأى فيما سكت عليه أبو داود قال : هو حسن ويجوز أن يكون من المضعف .

(٨٦) فان قال قائل متعقبا ابن الصلاح : قد يبلغ ما سكت عنه درجة الصحة؟؟ فأجاب الناظم عن ابن الصلاح : أنّ ذلك من باب الاحتياط

(٨٧-٩٠) فان قال قائل : الامام مسلم رحمه الله قال لا يوجد الحديث الصحيح كله عند الحفاظ النبلاء الثقات ، ولا بد من النزول عن درجة أولئك ، فخرّج للحفاظ الثقات ولمن دونهم ، فلماذا لا يقضى بكلام ابن الصلاح على ما اشترطه مسلم ،وقوله شبيه بقول أبي داود ،أي لماذا لا نحكم على ما نزل فيه عن الدرجة الأولى بأنه حسن ؟؟؟

أجاب الناظم فقال : لا ينطبق على الامام مسلم لأنه شرط منذ البدء انه لا يخرج الا الصحيح ، وأبو داود لم يشترط ذلك .]

أنظر استقصاء الأثر (ق ٤٧ - ق ٥٠/أ) ،ومنهج ذوى النظر (ص٣٣ ،ص٣٤) وشرح أحمد شاكر (ص ١٦ ،ص ١٧) .

ش :- قال ابن الصلاح : " ومن مظانه سنن أبي داود السجستاني رحمه الله - روينا / عنه أنه قال :- ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه ،[و] (١) (٢) روينا عنه أيضا ما معناه : أنه يذكر في كل باب أصحّ ما عرفه في ذلك الباب ، وقال : " ما كان في كتابي (٣) من حديث فيه وهن شديد فقد بينته(٤) ، و (٥)ما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض" (٦) ، قال ابن الصلاح : " فعلى هذا ما وجدناه في

---

(١) من (د) ، ومن الأصل (ص ١١٠) ، وفي بقية النسخ : وما يقاربه

(٢) من الأصل (ص ١١٠) .

(٣) من الأصل (ص ١١٠) ، وفي النسخ : كتاب .

(٤) وفي (د) : بينه

(٥) حرف الواو ثبت في نسخة السيوطي من رسالة ابي داود التي سيأتي ذكرها كاملة (ص ١٢٣٩) ، وأما نسخة المقدسي التي اعتمد عليها د / محمد الصباغ (محقق الرسالة) فليس موجوداً فيها .

(٦) رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه (ص ٢٧) ، وقد بيّن البقاعي رحمه الله في ضوء كلام أبي داود هذا عن سننه أقسام أحاديث كتاب السنن فقال :- " . . واشتمل هذا الكلام - يعني كلام أبي داود الذي قال فيه : ذكرت فيه الصحيح . . الخ - على خمسة أنواع : -

(الأول) الصحيح ، ويجوز أن يريد به الصحيح لذاته .

(والثاني) شبهه ، ويمكن أن يريد به الصحيح لغيره .

(والثالث) ما يقاربه ، ويحتمل أن يريد به الحسن لذاته .

(والرابع) الذي فيه وهن شديد .

وقوله مالا يفهم منه الذي فيه وهن ليس بشديد فهو قسم (خامس) .

أنظر النكت الوفية (ق ٧٣ أ) ، والحطة (ص ٢٥٣) .

كتابه مذكوراً مطلقاً وليس في واحد من الصحيحين ولا نصّ على صحته أحد ممن يميز [1] بين الصحيح والحسن عرّفناه بأنه من الحسن عند أبي داود ، وقد يكون في ذلك ما ليس بحسن عند غيره ، ولا مندرج فيما حققنا ضبط الحسن به "[2] انتهى . وفيه أمور:-

(الأول) :-قال الحافظ العراقي في نكته :-" قد اعترض الامام أبوعبدالله محمد بن عمر بن رشيد على ابن الصلاح في هذا ، فقال :- ليس يلزم أن يستفاد من كون الحديث لم ينص عليه أبو داود بضعف ، ولا نص عليه غيره بصحة ، أنّ الحديث عند أبي داود حسن ، إذ قد يكون عنده صحيحا وان لم يكن عند غيره كذلك حكاه الحافظ أبو الفتح اليعمري في شرح الترمذي عن ابن رشيد [3] ، ثم قال :- وهذا تعقب حسن ،قال العراقي :- والجواب عنه أن (ابن الصلاح) [4] انما ذكر ما لنا أن نعرف الحديث به عند أبي داود ، والاحتياط أن لا يرتفع به إلى /درجة الصحة ، وإن [5] جاز أن يبلغها عند أبي داود ، لأنّ عبارة أبي داود (فهو صالح)[6]

---

(١) من (ب) ، (جـ) ومن الأصل : ص ١١٠ ، وفي بقية النسخ : ميز .

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ١١٠) .

(٣) بحثت عنه في القطعة الموجودة من شرح ابن سيد الناس على الترمذي رقم ٧٩٨ بمكتبة الجامعة الاسلامية - قسم المخطوطات - فلم أقف عليه والظاهر أن الكلام على السنن وغيرها في أوائل الكتاب وهو غير موجود .

(٤) وفي الأصل (ص ٥٣) : المصنف .

(٥) من (د) ومن الأصل (ص ٥٣) ، وفي بقية النسخ : واذا .

(٦) رسالة ابي داود (ص ٢٧) .

ـ أي للاحتجاج بـه ـ ، فإن كان أبو داود يرى الحسن رتبة بيـن الصحيح والضعيف فالاحتياط بل الصواب ما قالـه ابن الصلاح ،وإن كان رأيه كالمتقدمين أن الحديث ينقسم إلى صحيح وضعيف ، فما سكت عنه فهو صحيح ، والاحتياط أن يقال صالح (١) كما عبّر أبو داود به "(٢) وهكذا رأيت الحافظ أبا عبدالله بن المواق يفعل في كتابه بغيـة النقاد (٣) ويقول في الحديث الذي سكت عليه أبو داود هذا حديث صالح ، وقال الزركشي في نكته :ـ" اعتراض ابن رشيد حسن لاسيما مع قول أبي داود (ذكرت في [كتابي] (٤) الصحيح وما يشبهـه) (٥) فعلم أن قولـه : (صالح) أراد به القدر المشترك بين الصحيح والحسن ، هذا إن كان أبو داود يفرق بين الصحيح والحسن ، [وأما](٦) ان كان يرى الكل صحيحاً ولكن درجات الصحيح تتفاوت ، وهو الظاهر من حاله فذاك أقوى في الاعتراض على من نقل عنه الحاكم بكونه حسناً ، نعم جاء

---

(١) قبلها في الأصل (ص ٥٣) : فهو

(٢) التقييد والايضاح (ص ٥٣).

(٣) في أصول الحديث . أنظر كشف الظنون (١ / ٢٥١).

(٤) التصحيح من عندي ، وفي النسخ : كتاب .

(٥) أنظر مقدمة ابن الصلاح (ص ١١٠) . ومختصر سنن أبي داود للمنذري ص ٦

(٦) سقطت من (أ).

عن أبي داود أيضا ، (وما سكت عنه فهو حسن) (١) إلا أنّ الرواية (٢) لسنن أبي داود مختلفة يوجد في بعضها كلام وحديث ليس في الأخرى ، وللآجري (٣) [عنه] (٤) أسئلة ، فيحتمل قوله : (وما سكت عنه) (٥) - أي في/السنن - ويحتمل مطلقاً ، (٦) والصواب الأول ، والسياق مصرح به " (٧) ، وقال الحافظ ابن حجر : " حكى ابن كثير في مختصره (٨) أنه رأى في بعض النسخ من رسالة أبي داود ما نصه :- (وما سكت عليه فهو حسن) ، وبعضها أصح من بعض) ، قال :- فهذه النسخة إن كانت معتمدة فهو نص في موضع النزاع ، [فيتعين] (٩) المصير إليه ولكن

---

(١) أنظر محاسن الاصطلاح (ص ١١٠) .

(٢) هكذا في الأصل (ق ٥١/ب) .

(٣) من (جـ) ، (د)

(٤) وفي (أ) : عليه .

(٥) انظر محاسن الاصطلاح (ص ١١٠)

(٦) ستأتي مناقشة العراقي لهذه المسألة (ص ١١٤٢) .

(٧) انظر نكت الزركشي (ق ٥١/ب) .

(٨) نص عبارة ابن كثير في مختصره (ص ٤١) : ويروى عنه أنه قال : وما سكت عنه فهو حسن .

(٩) من (د) ، وفي بقية النسخ : يتبين .

نسخة روايتنا ، والنسخ المعتمدة التي وقفنا عليها ليس فيها هذا (الأمر) (١) (٢) . "

(الثاني) :- تعقب الحافظ ابو الفتح اليعمري كلام ابن الصلاح بمتعقب (٣) آخر فقال في شرح الترمذي :- لم يرسم أبو داود شيئاً بالحسن ، وعمله ذلك [شبيه] (٤) بعمل مسلم الذي لا ينبغي أن يحمل كلامه على غيره أنه اجتنب الضعيف الواهي ، وأتى بالقسمين الأول والثاني ، وحديث من مثل به من الرواة من القسمين الأول والثاني موجود في كتابه دون القسم الثالث قال : فهلا ألزم الشيخ أبوعمرو مسلماً من ذلك ما ألزم به أبا داود ، فمعنى كلامهما واحد ، قال : وقول أبي داود (وما يشبهه) (٥) يعني في الصحة ، (وما يقاربه) (٦) يعني فيها أيضا ، قال : وهو نحو قول مسلم إنه ليس كل صحيح تجده عند مالك ، وشعبة ، وسفيان فاحتاج أن ينزل إلى مثل حديث/ ليث

---

(١) ليست في النكت .

(٢) نكت ابن حجر (١ / ٤٣٢) .

(٣) من (هـ) ، وفي بقية النسخ : متعقب .

(٤) من (د) ، وفي بقية النسخ : بسببه .

(٥) مقدمة ابن الصلاح (ص ١١٠) ، ومقدمة مختصر المنذري (١ / ٦)

(٦) مقدمة ابن الصلاح (ص ١١٠) ، ومقدمة مختصر المنذري (١ / ٦) .

ابن أبي سليم (١) وعطاء بن السائب (٢) ، ويزيد بن أبي زياد (٣) لما

---

(١) (خت م أ) الليث بن أبي سليم بن أُزَيْم - بالزاي والنون مصغرا - واسم أبيه أيمن ، وقيل أنس ، وقيل غير ذلك ، صدوق ، اختلط أخيرا فلم يتميز حديثه فترك ، مات سنة (١٤٨ هـ) .
أنظر : التقريب (ص ٢٨٧) ، والضعفاء لابن حبان (١ / ٦٨) ، والكامل لابن عدي (٦ / ٢١٠٥ - ٢١٠٨) ، والاغتباط (ص ٣٨٢) ، والتهذيب (٨ / ٤٦٥ - ٤٦٨) .

(٢) (خ أ) أبو السائب (وقيل غير ذلك في كنيته) عطاء بن السائب ابن مالك الكوفي ، اتفقوا على أنه اختلط ، ولكن قبل الاختلاط ما حاله؟؟ ذهب أيوب ، وأحمد ، وابن سعد ، والنسائي ، والساجي والطبراني ، ويعقوب بن سفيان ، والذهبي إلى أنه (ثقة) - أي في حديثه القديم قبل الاختلاط - وزاد الساجي : (صدوق ثقة) وذهب ابن حجر إلى أنه (صدوق) اختلط ، قلت : وعلى كلا الوضعين قبل اختلاطه فرواية الثوري ، وشعبة ، وزهير ، وزائدة ، وحماد بن زيد ، وأيوب عنه صحيحة قبل الاختلاط ، مات سنة (١٣٦ هـ) .
أنظر :
تهذيب التهذيب (٧ / ٢٠٣) ، وسؤلات الاجري لأبي داود (ص ٢٠٩ ، ص ٢١٠) ، والضعفاء للعقيلي (٣ / ٩٨) . والاغتباط (ص ٣٧٩) ، والميزان (٣ / ٧٠) ، والكاشف (٢ / ٣٦٥) ، والتقريب (ص ٢٣٩) .

(٣) (خت ، م مقرونا ، ٤) أبو عبدالله يزيد بن أبي زياد الهاشمي مولاهم الكوفي ، ضعفه : ابن معين ، وابن عدي (وزاد : يكتب حديثه) ، وابن قانع ، والدارقطني ، وابن حجر ، وسبب جرحه وتضعيفه كما قال " ابن حبان " :- " لما كبر ساء حفظه ، وتغير فكان =

[يشمل](١) الكل من اسم العدالة والصدق ،وإن تفاوتوا في الحفظ والاتقان (٢) ولا فرق بين الطريقين غير أنّ مسلما شرط الصحيح فيخرج من حديث الطبقة الثالثة (٣)

= يتلقن ما لقّن ، فوقعت المناكير في حديثه من تلقين غيره اياه واجابته فيما ليس من حديثه لسوء حفظه ، فسماع من سمع منه قبل دخول الكوفة في أول عمره سماع صحيح ، وسماع من سمع منه في آخر قدومه الكوفة بعد تغير حفظه وتلقنه ما يلقن سماع ليس بشيء "

قلت * ومما يؤيد أنه كان ثقة - (أو صدوقا على قول) - قبل الكبر والتغير توثيق أحمد بن صالح المصري له ، وابن سعد ، وقول الذهبي فيه شيخي عالم فهم صدوق رديء الحفظ لم يترك ، مات سنة (١٣٦ هـ) وقيل غير ذلك .

انظر : تهذيب التهذيب (١١/٣٢٩) ، والمجروحين لابن حبان (٣/١٠٠) وتاريخ ابن معين (٢/٦٧١) ، والكامل (٧/٢٧٢٩) ، والكاشف (٣/٢٧٨)، والميزان (٤/٤٢٣) .

(١) وفي (أ) : يشتمل .

(٢) مقدمة صحيح مسلم (١/٥) بتصرف .

(٣) دعوى تخريج مسلم من حديث الطبقة الثالثة وهم الذين قال فيهم " قوم " عند أهل الحديث متهمون ، أو عند الأكثر منهم " ، أو الملحقة بها الذين قال فيهم : " وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط " - يحتاج إلى برهان ودليل بأمثله واقعية من صحيح مسلم ، لأنه نصّ رحمه الله بأنه لا يخرج لهم في صحيحه فقال : " لسنا نتشاغل بتخريج حديثهم" ونص على ذلك ابن الصلاح أيضا وغيره ، وقد تقدم قريبا التصريح بذلك ، وسيأتي أيضا نصوص تدل على ذلك .

انظر : مقدمة مسلم (١/٧) ، وصيانة صحيح مسلم (ص ٩٠) .

وأبا داود لم يشترطه فذكر ما [يشتد وهنه(١)] عنده ، والتزم البيان عنه ، قال : وفي قول أبي داود (أنّ بعضها أصح من بعض) (٢) ، ما يشير إلى القدر المشترك بينهما من الصحة ، وإن تفاوتت فيه لما تقتضيه (٣) صيغة أفعل في الأكثر (٤) ، وقال الحافظ أبو الفضل العراقي : " والجواب عنه :- أنّ مسلما شرط الصحيح ، بل الصحيح المجمع عليه (٥) في كتابه ، فليس لنا أن نحكم على حديث في كتابه بأنه (٦) حسن عنده ، لما عرف من قصور الحسن عن الصحيح ، وأبو داود قال : (إنّ ما سكت عنه فهو صالح) (٧) ، والصالح يجوز أن يكون صحيحا ،

---

(١) من (د)

(٢) رسالة أبي داود (ص ٢٧) .

(٣) وفي النسخ : يقتضيه .

(٤) من كونها تدل على أن شيئين اشتركا في صفة ، وزاد أحدهما على الآخر فيها . انظر شرح قطر الندى لابن هشام (ص ٣٩٤) .

(٥) انظر مقدمة ابن الصلاح (ص ٩١) ، وقوله (المجمع عليه) اختلفت عبارات المحدثين في تفسير (المجمع عليه) عند مسلم قال ابن الصلاح " أراد - والله أعلم - أنه لم يضع في كتابه إلا الأحاديث التي وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليه " ، وقال النووي : " المراد ما لم تختلف الثقات فيه " ، وقال البلقيني : " وقيل أراد مسلم بقوله (ما أجمعوا عليه) أربعة : أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وعثمان بن أبي شيبة ، وسعيد بن منصور الخراساني " .
انظر مقدمة ابن الصلاح مع المحاسن (ص ٩١) ، والمنهاج (١٦/١) ، وتدريب الراوي (٩٨/١) .

(٦) من (د) ، ومن الأصل (ص ٥٤) ، وفي النسخ : أنه .

(٧) رسالة أبي داود (ص ٢٧) .

ويجوز أن يكون حسناً ، عند من يرى الحسن مرتبة[1] متوسطة بين الصحيح والضعيف ، [ولم ينقل لنا عن أبي داود هل يقول بذلك أو يرى ما ليس بضعيف صحيحا فكان الأولى][2] بل الصواب ألا يرتفع[3] بما سكت عنه الى الصحة حتى يعلم[4] أن رأيه[5] هو الثاني ، ويحتاج الى نقل[6] ، وقال الحافظ ابن حجر : " قد أجاب الحافظ [صلاح الدين][7] العلائي عن كلام اليعمرى[8] بجواب أمتن من هذا فقال ما نصه :-

هذا الذي قاله ضعيف ، وقول ابن الصلاح أقوى ، لأن درجات الصحيح اذا تفاوتت فلا يعنى[9] بالحسن إلا الدرجة الدنيا منها ، والدرجة

---

(١) وفي الأصل (ص ٥٤) : رتبة .

(٢) سقطت من (أ)

(٣) وفي (د) : ترتفع .

(٤) وفي (د) : نعلم

(٥) وفي (أ) : رواية .

(٦) التقييد والايضاح (ص ٥٤)

(٧) من (د) .

(٨) وفي الأصل (١/ ٤٣٣) : أبي الفتح اليعمرى .

(٩) من (ب) ، (د) ، وأشار محقق النكت إلى أنها في جميع نسخ النكت : (فلا معنى إلى) ثم نقل تصويبها من توضيح الأفكار (١/ ٢٠٣) بلفظ : (فلا نعني بالحسن) ، (قلت) وما نقله السيوطي عن نسخته من النكت قريب مما نقله الصنعاني .

الدنيا منها لم يخرج منها [1] مسلم شيئاً في الأصول إنما [2] يخرجها في المتابعات والشواهد [3] ، قال الحافظ ابن حجر :- وهو تعقب صحيح وهو مبني على أمر اختلف نظر الأئمة فيه ، وهو قول مسلم بمعناه :-

" ان الرواة ثلاثة أقسام : -"

(الأول) :- كمالك وشعبة وأنظارهما .

(والثاني [4]) :- مثل عطاء بن السائب ، ويزيد بن [أبي] [5] زياد وأمثالهما ، وكل من القسمين مقبول لما يشمل الكل [من] [6] [7] اسم الصدق .

(والطبقة الثالثة) :- أحاديث المتروكين [8] فقال القاضي عياض [9]

---

(١) سقطت من (ب) ، وفي الأصل (١ / ٤٣٣) : لم يخرج مسلم منها .

(٢) وفي الأصل (١ / ٤٣٣) : وانما .

(٣) وكذا نقله السخاوي عنه في فتح المغيث (ص ٧٨) وتوضيح الافكار (١ / ٢٠٣) .

(٤) وفي الأصل (١ / ٤٣٣) : الثاني بدون واو .

(٥) وفي (د) : بن زياد .

(٦) من الأصل (١ / ٤٣٣) ، وفي جميع النسخ : منقول فيما .

(٧) من الأصل (١ / ٤٣٣) ، وقد سقطت من النسخ .

(٨) مقدمة صحيح مسلم (١ / ٤ - ٦) بتصرف .

(٩) أنظر اكمال المعلم (١ / ق ٤ / أ) .

وتبعه (١) النووي (٢) وغيره : " انّ مسلما أخرج أحاديث القسمين الأولين ، ولم يخرج شيئا (٣) من أحاديث القسم الثالث " ، وقال الحاكم (٤) والبيهقي ، وغيرهما :- لم يخرج مسلم الا أحاديث القسم الأول فقط ، فلما حدث به اخترمته المنية قبل اخراج القسمين الآخرين ، ويؤيد هذا ما رواه البيهقي بسند صحيح عن ابراهيم بن محمد بن سفيان صاحب مسلم ، قال : صنّف مسلم ثلاثة كتب (أحدها) : هذا الذي قرأه على الناس - يعني/ الصحيح -

(والثاني) يدخل فيه عكرمة وابن اسحاق وأمثالهما .

(والثالث) : يدخل فيه الضعفاء .

قال الحافظ ابن حجر : وانما اشتبه الأمر على القاضي عياض ومن تبعه بأنّ الرواية عن أهل القسم الثاني موجودة في صحيحة لكن فرض (٥) المسألة : هل احتج بهم كما احتج بأهل القسم الأول أم لا ؟ والحق

---

(١) وفي (ب) : ومن .

(٢) المنهاج (١/٥٥) بالمعنى .

(٣) سقطت من (ب) .

(٤) أنظر المدخل إلى الصحيح (ص ١١٢) .

(٥) من الأصل (١/٤٣٤) ، وفي النسخ : حرف .

أنه لم يخرج شيئا مما تفرد [(١)] به الواحد منهم ، وانما احتج بأهل القسم الأول سواء تفردوا [(٢)] أم لا ، ويخرج من احاديث أهل القسم الثاني ما يرفع به التفرد [(٣)] عن احاديث أهل القسم الأول ، وكذلك اذا كان لحديث أهل القسم الثاني [(٤)] طرق كثيرة يقضد بعضها بعضا [(٥)] ، فانه قد يخرج [(٦)] ذلك وهذا ظاهر بين في كتابه ، ولو كان يخرج جميع أحاديث أهل القسم الثاني في الأصول بل [(٧)] وفي المتابعات لكان كتابه أضعاف ما هو عليه ، ألا تراه اخرج لعطاء بن السائب في المتابعات وهو من المكثرين ، ومع ذلك فما [(٨)] له عنده [(٩)] سوى مواضع يسيرة [(١٠)] ، وكذا محمد بن اسحاق وهو من بحور الحديث ،

---

(١) وفي الأصل (١ / ٤٣٤) : انفرد .

(٢) من الاصل (١ / ٤٣٤) ، وفي النسخ : انفرد ذا .

(٣) من الأصل (١ / ٤٣٤) ، وفي النسخ : المنفرد .

(٤) سقطت من (أ) .

(٥) من الأصل (١ / ٤٣٤) ، وليست في النسخ .

(٦) وفي (جـ) : تخرج .

(٧) سقطت من (ب)

(٨) وفي (أ) ، (ب) مثله .

(٩) من (د) ، وفي بقية النسخ : عندى .

(١٠) الذين ترجموا لعطاء لم يذكروا أن مسلما روى له فى المتابعات ، بل ذكروا أن الذين رووا عنه فى المتابعات هم البخارى وأصحاب السنن انظر الجمع بين رجال الصحيحين (١ / ٣٨٧) . وتهذيب الكمال (ق ٤٦٨ / ب) ، والميزان (٣ / ٧٠) ، وتذهيب الخزرجى (٢ / ٢٣٠) والتقريب (ص ٢٣٩) .

وليس له عنده في (١)المتابعات الا ستة أحاديث (٢) أو (٣) سبعة (٤) ، ولم يخرج الليث بن أبي سليم ولا ليزيد بن أبي زياد ، ولا لمجالد(٥) ابن سعيد(٦) الا مقرونا ، وهذا بخلاف أبي داود فانه يخرج أحاديث هؤلاء في الأصول محتجا بها ، ولأجل/ذا (٧) [تخلف](٨) كتابه عن شرط الصحة ، وفي قول أبي داود (وما كان فيه(٩) وهن شديد بينته) ما يفهم أنّ الذي يكون فيه وهن غير شديد أنه لا يبينه ، ومن هنا يتبين أنّ جميع ما سكت عليه أبو داود لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي ، بل هو على أقسام :-

---

(١) من (د) ،ومن الأصل (١ / ٤٣٥) ،وفي بقية نسخ البحر : من

(٢) أنظر تهذيب التهذيب (٩ / ٤٥) .

(٣) سقطت من (د) ،وفيها : ست ،وليست موجودة في : النسخ

(٤) للوقوف على رواياته في صحيح مسلم أنظر رجال مسلم لابن منجوية (ق ١٥٠ / ب) .

(٥) وفي (أ) : خالد .

(٦) من الأصل (١ / ٤٣٥) ،وفي النسخ : أبي سعيد .

(٧) من (د) ، ومن الأصل (١ / ٤٣٥) ،وفي بقية النسخ : ذلك

(٨) من الأصل (١ / ٤٣٥) ، وفي أ ، جـ : يخلف ، وفي (د) : يختلف

(٩) رسالة أبي داود ص ٢٧ ، وفي جميع النسخ : به .

[١] منه ما هو في الصحيحين أو على شرط الصحة .

[٢] ومنه ما هو من قبيل الحسن لذاته .

[٣] ومنه ما هو من قبيل الحسن اذا اعتضد ، وهذان القسمان كثير في كتابه جدا .

[٤] ومنه (١) ما هو ضعيف ، لكنه من رواية من لم يجمع على تركه غالبا (٢)

---

(١) من الأصل (١ / ٤٣٥) ، وفي جميع النسخ : ومنها .

(٢) هذا تقسيم حسن جدا ، وقريب منه ما ذكره الذهبي من أقسام احاديث سنن أبي داود عموما ، وما سكت عليه أبو داود من الأحاديث خاصة قال رحمه الله :-

" فكتاب أبي داود أعلى ما فيه من الثابت :-

١ - ما أخرجه الشيخان ، وذلك نحو من شطر الكتاب .

٢ - ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين ، ورغب عنه الآخر .

٣ - ثم يليه ما رغبا عنه ، وكان اسناده جيداً ، سالماً من علة وشذوذ .

٤ - ثم يليه ما كان اسناده صالحا ، وقبله العلماء لمجيئه من وجهين ليّنين فصاعدا ، يعضد كل اسناد منهما الآخر.

٥ - ثم يليه ما ضعف اسناده لنقص حفظ راويه ، فمثل هذا يمشيه أبو داود ، ويسكت عنه غالبا .

٦ - ثم يليه ما كان بيّن الضعف من جهة راويه ، فهذا لا يسكت عنه ، بل يوهنه غالبا ، وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارته . والله أعلم "

انظر : سير أعلام النبلاء (١٣ / ٢١٤) .

وكل هذه الأقسام عنده تصلح [١] للاحتجاج بها كما نقل ابن مندة عنه: " أنه يخرج الحديث الضعيف اذا لم يجد في الباب غيره " وانه[٢] أقوى عنده من رأى الرجال " [٣] ، وكذلك قال ابن عبدالبر : كلما سكت عليه أبو داود فهو صحيح عنده ، لا سيما ان كان لم يذكر في الباب غيره ، ونحو هذا ما رويناه عن الامام أحمد بن حنبل فيما نقله ابن المنذر عنه أنه [٤] كان يحتج بعمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده اذا لم يكن في الباب غيره [٥] ، وأصرح في هذا ما رويناه عنه

---

(١) /وفي (ب) : يصلح .

(٢) من (د) ومن الأصل (١/٧٣٦) ، وفي بقية النسخ : وهو .

(٣) انظر مقدمة ابن الصلاح (ص ١١٠ ،ص ١١١) .

(٤) من (د) ، وفي بقية النسخ : إن .

(٥) قال أبو بكر الأثرم سمعت أبا عبدالله أحمد بن حنبل سئل عن عمرو بن شعيب ؟ فقال : أنا اكتب حديثه ، وربما احتججنا به ، وربما وجس في القلب منه .
انظر الجرح والتعديل (٦/٢٣٨) ، وشرح علل الترمذي (١/٣١٣) وقال الأثرم أيضا : رأيت أبا عبدالله إن كان الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في اسناده شيء يأخذ به إذا لم يجيء خلافه أثبت منه ، مثل حديث عمرو بن شعيب . . . أنظر المسودة لآل تيمية (ص ٢٧٣) .

فيما رواه (١) (أبو العز بن كادش) (٢) أنه قال لابنه : " لو أردت ان اقتصر على ما صح عندي لم أرو من/هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء ، ولكنك يابني تعرف طريقتي في الحديث ، إني لا أخالف ما يضعف إلا إذا كان [في] (٣) الباب شيء يدفعه" (٤) ، ومن هذا ما روينا من طريق عبدالله بن الامام أحمد بن حنبل بالاسناد الصحيح إليه قال : " سمعت أبي يقول :-لا تكاد ترى أحداً ينظر في الرأي إلا وفي قلبه دَغَل (٥) ، والحديث الضعيف أحب إلي من الرأي ، قال فسألته عن الرجل يكون ببلد لا يجد فيها إلا (٦) صاحب حديث لا يدري صحيحه من سقيمه ،

---

(١) وفي (د) : فيما حكاه .

(٢) من الأصل (١/ ٤٣٧) ، وفي النسخ : ابن المعز بن كادش ،وأبو العز هو : أحمد بن عبيدالله بن كادش ، مشهور من شيوخ ابن عساكر ، أقر بوضع حديث ، ثم تاب وأناب ، مات سنة (٥٥٦هـ)
انظر ميزان الاعتدال (١/ ١١٨) ، ولسان الميزان (١/ ٢١٨) .

(٣) من (د) ، وفي بقية النسخ : من .

(٤) ذكرها أبو موسى المديني في خصائص المسند (ص ٢٧) ثم عقّب فقال : " وهذا ما أظنه يصح ، لأنه كلام متناقض ، لأنه يقول : لست أخالف ما فيه ضعف اذا لم يكن في الباب شيء يدفعه ، وهو يقول في هذا الحديث بخلافه وإن صح ، فلمله كان أولا ، ثم أخرج منه ما ضعف ، لأني طلبته في المسند فلم أجده".

(٥) الدغل : بالتحريك : الفساد . أنظر لسان العرب (١١/ ٢٤٤)

(٦) سقطت من (ب) .

وصاحب رأي فمن يسأل ؟ قال : يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب الرأي " (١) فهذا نحو مما يحكى (٢) عن أبي داود ، ولا عجب(٣) فإنه كان من تلامذة (٤) الإمام أحمد فغير (٥) مستنكر أن يقول بقوله(٦) ، بل حكى النجم الطوفي عن العلامة تقي الدين بن تيميه أنه قال :-

---

(١) أنظر جامع بيان العلم (٢/ ١٧٠) ، وأعلام الموقعين (١/ ٧٦ ، ٧٧) .

(٢) وفي (د) : حكي .

(٣) وفي (د) : ولا عجيب .

(٤) أنظر الجرح والتعديل (٤/ ١٠٢) ، وتاريخ بغداد (٩/ ٥٥) ، وتهذيب الكمال (١/ ٤٤٠ - من المُحقق) .

(٥) وفي (أ) : بغير .

(٦) قال ابن تيمية : قلت : وعلى هذه الطريقة التي ذكرها أحمد بنى عليه أبو داود كتاب السنن لمن تأمله ، ولعله أخذ ذلك عن أحمد ، فقد بيّن أنّ مثل عبدالعزيز بن أبي داود - وهو صدوق عابد ربما وهم . كما في التقريب ص ٢١٥ - ومثل الذي فيه رجل لم يسم يعمل به ، إذا لم يخالفه ما هو أثبت منه .

أنظر المسودة (ص ٢٧٥) .

" اعتبرت مسند أحمد فوجدته موافقاً لشرط أبي داود " (١) ، وقد أشار شيخنا - (يعني العراقي) - (٢) في النوع الثالث والعشرين إلى شيء من هنا (٣) ، ومن هنا يظهر ضعف طريقة من يحتج بكل ما يسكت (٤) عليه أبو داود ، فانه يخرج أحاديث جماعة من الضعفاء في الاحتجاج ويسكت عنها ، مثل [ابن] (٥) لهيعة (٦) / ، وصالح

---

(١) نعم لا غرابة في أن تكون هناك موافقة بين شرطي ابى داود فى سننه وشرط أحمد في مسنده ، لأن ابا داود أخذ عنه وتأثر به ولكنني أنفى أن يتفق الشرطان ، ويؤيد هذا ، المنقول عن ابن تيمية في أن شرط أحمد أعلى وأجود من شرط أبي داود ، قال ابن تيمية رحمه الله :- " ولهذا نزّه أحمد مسنده عن أحاديث جماعة يروي عنهم أهل السنن كأبي داود والترمذي ، مثل مشيخة : كثير بن عبد الله ابن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده ، وإن كان أبو داود يروي فى سننه منها ، فشرط أحمد فى مسنده أجود من شرط أبي داود فى سننه " . انظر كتاب التوسل والوسيلة ص ٢٥٠ (ضمن مجموع الفتاوى المجلد الأول) .

(٢) عبارة توضيحية من السيوطي ، وليست في الأصل .

(٣) لم أجده فى التقييد ، والتبصرة .

(٤) وفي الأصل (١/٤٣٨) : سكت .

(٥) من (د) .

(٦) (م د ت ق) أبو عبد الرحمن عبد الله بن لهيعة - بفتح وكسر الهاء - ابن عقبة الحضرمي المصرى القاضي ، بعد استقراء أقوال الحفاظ فى ابن لهيعة رأيت أن أحرر القول فيه بقدر جهدي وعلمي ، فأقول :- ابن لهيعة جرّح بثلاثة أمور :- =

.....

= أ ـ بالتخليط ب / والتدليس جـ / والتشيع ، فالتخليط : قد ثبت اختلاطه بعد احتراق كتبه ، وقد احترقت كتبه سنة تسع وستين ومائة (وهذه رواية الميموني عن احمد عن اسحاق بن عيسى ، وفي رواية البخارى عن يحى بن بكير أنّ احتراقها كان سنة سبعين ومائة ، وبعض المصريين وابن ابي مريم ينفون احتراق كتبه ، قال الذهبى : والظاهر أنه لم يحترق الا بعض أصوله ، وأيضا وقع من على حماره فأفلج وسقط ، فكان ذلك بداية عليه ، (وصحح) المحدثون رواية المبادلة عنه وهم : عبدالله بن المبارك وعبدالله بن وهب ، وعبدالله ابن يزيد المقرئ ، وعبدالله بن مسلمة القعنبي ، ومن المحدثين من أطلق القول بتضعيفه (كالنسائي ، وابن معين) وقال :- هو ضعيف قبل أن تحترق كتبه وبعد احتراقها ، وكذا قال (أبوزرعة) سماع الأوائل والأواخر منه سواء ، إلا أنّ ابن المبارك وابن وهب كانا يتبعان أصوله ، وليس ممن يحتج به ، وكذا قال (الذهبي) : ضعف وقال أيضاً : والعمل على تضعيف حديثه .. وثالثة قال : ضعيف

(ثانيا) ـ التدليس : قلت ولعلها هي العلة التي ضعف بها قبل الاختلاط وبعده ، كما قال ابن حبان : كان يدلس عن الضعفاء قبل احتراق كتبه ، وعدّه ابن حجر فى المرتبة الخامسة من مراتب المدلسين

(ثالثا) ـ التشيع ، ذكر الذهبي عن ابن عدي أنه قال :" لعل البلاء فيه من ابن لهيعة فانه مفرط فى التشيع" ولم أقف عليها فى الكامل في ترجمة ابن لهيعة !!

(وخلاصة) : القول : انّ الأحاديث المروية من طريقه بعد اختلاطه ضعيفة بيقين ، وأما أحاديثه قبل الاختلاط فيقبل منها ما كان من رواته المبادلة الأربعة ، وبالذات ابن المبارك وابن وهب ، وأما كان من رواية=

مولى التوأمة (١) ، وعبد الله بن محمد بن عقيل (٢) ، وموسى (٣)

= غيرهم فهي ضعيفة ، ولا يحتج بها ، ولكن تقبل للمتابعات والشواهد كما قال احمد بن حنبل فيما رواه عنه حنبل :-

قال : " ما حديث ابن لهيعة بحجة ، واني لأكتب كثيرا مما أكتب لأعتبر به ، ويقوي بعضه بعضا . " .

انظر : المجروحين (٢/ ١١) ، والكامل (٤/ ١٤٦٢) ، والكاشف (٢/ ١٣٢) ،والمغني (١/ ٣٥٢) ، والميزان (٢/ ٤٧٧) ، وسير أعلام النبلاء (٨/ ١٠ - ٢٨) وتهذيب التهذيب (٥/ ٣٧٣) ، وتعريف أهل التقديس (ص ١٤٢) ،والتقريب (ص ١٨٦) .

(١) (د ت ق) صالح بن نبهان المدني ، مولي التؤمة - بفتح المثناة وسكون الواو بعدها همزة مفتوحة - ، صدوق ، اختلط بأخره ، قال ابن عدي : لا بأس برواية القدماء عنه كابن ابي ذئب وابن جريج ، مات سنة خمس أو ست وعشرين ومائة

انظر التقريب (ص : ١٥٠) ، والكامل (٤/ ١٣٧٣) ، والميزان (٢/ ٣٠٢) والاغتباط (ص ٣٧٦) .

(٢) (بخ (ت ق) أبو محمد عبدالله بن محمد بن عقيل ابن أبي طالب الهاشمي المدني ، صدوق في حديثه لين ،ويقال : تغير بآخره ، وكذا قال الترمذي ، صدوق ، وتكلم فيه بعضهم من قبل حفظه ، وقال الفسوي : في حديثه ضعف وهو صدوق ، ورجح الذهبي بأن حديثه في مرتبة الحسن ، مات بعد الاربعين .

انظر : التقريب (ص ١٨٨) ، والميزان (٢/ ٤٨٤) ، وتهذيب التهذيب (٦/ ١٣) .

(٣) (بخ أ) أبو عمر موسي بن وردان العامري ، مولاهم المصري ،مدني الأصل ، (ضعفه) أبو داود - في رواية - وابن معين ، ولم يفسرا =

ابن وردان (١) ، وسلمة بن الفضل (٢)

(= الجرح ، وفسره ابن حبان حيث قال : " كان ممن فحش خطؤه ، حتى كان يروى عن المشاهير الأشياء المناكير ، وقال البزار ، مدني صالح، روى عنه محمد بن أبي حميد أحاديث منكرة .
وقال الفسوي ، والدارقطني ، والبزار : (لا بأس به) .
(ووثقه) العجلي وأبو داود في رواية .
وقال الذهبي وابن حجر : (صدوق) وزاد الاخير : ربما أخطأ. مات سنة (١١٧ هـ) .
أنظر : المجروحين (٢/ ٢٣٩) ، والكامل (٦/ ٢٣٤٥) ، والميزان (٤ / ٢٢٦) والكاشف (٣/ ١٩٠) . وتهذيب التهذيب (١٠/ ٣٧٧) ،والتقريب ص ٣٥٣ .

(١) سقطت من (ب) .

(٢) (د ت فق) سلمة بن الفضل الأبرش - بالمعجمة - مولى الأنصار ،قاضي الري ، مات بعد التسعين وقد جاوز المائة .
(وثقة) ابن معين ، وابن سعد ، وابن حبان ، وأبو داود .
وقال ابن حجر : (صدوق كثير الخطأ) .
(وضعفه) النسائي ، واسحاق ، (وتكلم فيه) البخاري ، وابن عدي ، وابن حبان (مع ذكره له في الثقات) ، وأبو أحمد الحاكم ، وابن المديني وأبو حاتم .

قلت : وقد فسر الجرح فيه بما يلي :-

١ - قال البخاري : عنده مناكير (وفيه نظر) .
٢ - وقال ابن عدي : عنده غرائب وأفراد ، ولم أجد في حديثه حديثا قد جاوز الحد في الانكار ، وأحاديثه متقاربة محتملة .
٣ - وقال ابن حبان : يخطئ ويخالف . =

ودلهم ابن صالح (١) وغيرهم ، فلا ينبغي للناقد أن يقلده في السكوت

= (قلت) : فخلاصة الأقوال فيه : أنّ هناك من وثقه ، وآخرون قالوا انه صدوق أو لا بأس به ، وبعضهم ضعفه ، ولا تعارض بين المعدلين (بالتوثيق أو بالتصديق) ، ولربما من أجل ذلك جمع " ابن سعد " بين اللفظين فقال : كان ثقة صدوقا ، وإنما الذي ظاهره التعارض هو ما بين المعدلين والمضعفين المجرحين ، ولا تعارض أيضا حيث إنّ (سلمة) في ذاته ثقة أو صدوق (على الاختلاف المذكور) ، وهذا لا يتنافى مع كونهم قالوا : عنده مناكير وغرائب وأخطاء كما قرره السخاوي في فتح المغيث (ص ٣٧٥) ، ولكن يبقى الاشكال قائما في قول البخاري (وفيه نظر) مع أقوال المعدلين ، لأنه من المعلوم لدى المحدثين أنّ البخاري يطلق هذه العبارة فيمن تركوا حديثه . كما في فتح المغيث (ص ٣٧٢) ، والرفع والتكميل (ص ١٠٩) ، ولم يظهر لي في هذه الجزئية شيء !!!

انظر : تاريخ ابن معين (٢٢٦/٢) ، والتاريخ الصغير للبخاري - (ص ٥٥) ، والمجروحين (٣٣٧/١) ، والكاشف (٣٨٦/١) ، والميزان (١٩٢/٢) ، وتهذيب التهذيب (١٥٤/٤) ، والتقريب (ص ١٣١) .

(١) (د ت ق) دلهم بن صالح الكندي ، الكوفي ، من السادسة . (ضعفه) - ابن معين ، وابن حجر.

وقال الذهبي : (فيه ضعف) ، وقال مرة أخرى : (حسن الحديث) ، وثالثة : ضعفه ابن معين ووثقه غيره .

قلت : وقد (فسّر) ابن حبان هذا الجرح فقال : " منكر الحديث جدا ، ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات " .

وقول الذهبي (حسن الحديث) أي اذا توبع ، والا فهو ضعيف على الأرجح كما ذهب اليه الحافظان : ابن معين وابن حجر .

انظر : تاريخ ابن معين (١٥٦/٢) ، والمجروحين (٢٩٤/١) ، والكاشف (٢٩٤/١) ، وديوان الضعفاء (ص ٩٦) ، والمغني (٢٢٣/١) والميزان (٢٨/٢) ، والتقريب (ص ٩٨) .

على أحاديثهم ومتابعة في الاحتجاج بهم ، بل طريقة أن ينظر : هل لذلك الحديث متابع فيقتضد به أو هو غريب فيتوقف فيه ؟ لا سيما إن كان مخالفاً لرواية من هو أوثق منه فإنه ينحط إلى قبيل (١) المنكر (٢) وقد يخرج لمن هو أضعف من هؤلاء بكثير كالحارث بن وجيه (٣) ، وصدقة

---

(١) وفي (ب) : قبيل قبيل ، وفي (جـ) : قبل قبيل

(٢) الحديث المنكر هو الحديث الذي رواه الضعيف مخالفا فيه روايات الثقات ، أو هو ما انفرد به الضعيف ولو لم يخالف ، قال السيوطي :ـ

المنكر الذي روى غير الثقة ... مخالفا في قد حققه

أنظر ألفية السيوطي (ص ٦٤) بشرح الترمسي ، ومقدمة ابن الصلاح (ص ١٨٠) ، ونزهة النظر (ص ٣٦) ، وفتح المغيث (ص ١٩٨) .

(٣) (د ت ق) أبو محمد الحارث بن وجيه بوزن فعيل وقيل بفتح الواو وسكون الجيم بعدها الراسبي البصري ، ضعفه أبو حاتم ، والنسائي ، وأبو داود ، والساجي ، وابن حجر وغيرهم .
(وسبب) تضعيفه أبانه البخاري حيث قال : في حديثه بعض المناكير وقال ابن حبان : يتفرد بالمناكير عن المشاهير في قلة روايته ، من الثامنة .
أنظر : التهذيب (٢/١٦٢) ، والتقريب (ص ٦١) ، والمجروحين (١/٢٢٤) ، والضعفاء للبخاري (ص ٢٨) .

الدقيقي (١) ، وعثمان بن (٢) واقد (٣) العمري ، ومحمد(٤) بن عبد الرحمن

---

(١) (نج د ت) أبو المغيرة (ويقال) أبو محمد صدقة بن موسى الدقيقي السلمي البصري ، ضعفه ابن معين ، وأبو داود ، والنسائي ، والدولابي ، والساجي والذهبي ، و(سبب الجرح) ذكره ابن حبان حيث قال :-

" . . . الحديث لم يكن من صناعته ، فكان اذا روى قلب الأخبار حتى خرج عن حد الاحتجاج به " .

وقال مسلم بن ابراهيم ، وابن حجر : صدوق ، وزاد الأخير : له أوهام

قلت : وعبارة ابن حجر أعم في بيان سبب الجرح من عبارة ابن حبان لأن تقليب الأخبار قد يكون من الاوهام.

انظر : تهذيب التهذيب (٤/ ٤١٨) ، والتقريب (ص ١٥٢) والضعفاء للنسائي (ص ٥٨) ، والمجروحين (١/ ٢٧٣) ، والكاشف (٢/ ٢٧) .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) (د ت) عثمان بن واقد بن محمد العمري المدني ، نزيل البصرة ، صدوق ربما وهم ، من السابعة .

أنظر : التقريب (ص ٢٣٦) ، والميزان (٣/ ٥٩) ، وتهذيب التهذيب (٧/ ١٥٨) .

(٤) (د ق) محمد بن عبد الرحمن البيلماني - بفتح الموحدة واللام بينهما تحتانية ساكنة - قال الذهبي : ضعفوه ، قلت : وسبب تضعيفه ما ذكره ابن حبان قال : حدّث عن أبيه بنسخة شبيها بمائتي حديث كلها موضوعة ، وقال أبو حاتم : مضطرب الحديث ، من السابعة.

انظر التقريب (ص ٣٠٧) ، والمغني (٢/ ٦٠٣) والمجروحين (٢/ ٢٦٤) والجرح والتعديل (٧/ ٣١١) .

[البيلمانـي] (١) ، وأبي جناب (٢) الكلبـي (٣) ، وسليمان بن أرقم (٤) ،

---

(١) من (د) .

(٢) من الأصل (١/ ٤٤٠) ، وفي النسخ : حباب .

(٣) (د ت ق) يحيى بن أبي حية بمهملة وتحتانية - الكلبي ، أبوجناب بجيم ونون خفيفتين وآخره موحدة مشهور بها ، ضعفوه لكثرة تدليسه ، مات سنة (١٥٠) أو قبلها .

أنظر : التقريب (ص ٣٧٤) ، والضعفاء للنسائي (ص ١١٠) والضعفاء للعقيلي (٤/ ٣٩٨) ، وتعريف أهل التقديس (ص ١٤٦) وعده في المرتبة الخامسة ، وتهذيب التهذيب (١١/ ٢٠١) .

(٤) (د ت س) أبو معاذ سليمان بن أرقم البصري ، من السابعة ، ذهب البخاري ، وأبو داود ، وأبو حاتم ، والترمذي ، وأبو أحمد الحاكم ، والدارقطني ، والذهبي ، وابن خراش وعبد واحد إلى أنه (متروك) وأما أبو زرعة ، والترمذي فقد حكما عليه بأنه (ضعيف) ووافقهما ابن حجر على ذلك .

والذي (أختاره) ما ذهب اليه جماهير المحدثين وهو أنه (متروك) ، وذلك لأنّ (سبب) جرحه هو : الاحاديث المناكير التي لا يتابع عليها - ومنكر الحديث عند بعض المحدثين كمسلم هو المتروك ، كما ذكر ذلك السخاوي ، وابن حجر ، وأيضا تقليبه الأخبار ، وروايته عن الثقات الموضوعات ، كما ذكر ذلك عمرو بن علي ، وابن عدي ، وابن حبان .

أنظر : تهذيب التهذيب (٤/ ١٦٨) ، والجرح والتعديل (٤/ ١٠٠) ، والمجروحين (٤/ ١٠٠) ، والكاشف (١/ ٣٩٠) ، والتقريب ص ١٣٢ ، وفتح المغيث (ص ١٩٩) ، ونكت ابن حجر (٢/ ٦٧٥) ، ومنهج النقد د/ المتر (ص ٢٨٠) .

واسحاق بن عبدالله بن أبي فروة (١) وأمثالهم (من المتروكين) (٢) ، وكذلك ما فيه من الأسانيد المنقطعة ، وأحاديث (٣) المدلسين بالعنعنة ، والأسانيد التي فيها من أبهمت ـ أسماؤهم ،فلا يتجه الحكم لأحاديث هؤلاء بالحسن من أجل سكوت أبي داود ، لأن سكوته تارة يكون اكتفاء لما تقدم له من الكلام في ذلك الراوي في نفس كتابه ، وتارة يكون لذهول منه ، وتارة يكون لشدة وضوح ضعف ذلك الراوي واتفاق الأئمة

---

(١) (د ت ق) اسحاق بن عبدالله بن أبي فروة ، الأموي ، مولاهم المدني ، حكم عليه بأنه (متروك) . البخاري ، وأبو زرعة ، والذهبي ،وابن حجر قال ابن حبان : كان يقلب الأسانيد ، ويرفع المراسيل ، وقال ابن عدي بعد أن ذكر له عدة مرويات .. ما ذكرت هاهنا من أخباره بالأسانيد التي ذكرت فلا يتابعه أحد على أسانيده ولا على متونه ، وسائر أخباره مما لم أذكره تشبه هذه الاخبار التي ذكرتها . مات سنة (١٤٤هـ) . أنظر : التقريب (ص ٢٩) ، والتاريخ الصغير (ص ١٧) ، والمجروحين (١/ ١٣١) ، والكامل (١/ ٣٢٣) ، والكاشف (١/ ١١١) ، والميزان (١/ ١٩٣) .

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) صحفت هذه الكلمة في الأصل (١/ ٤٤٠) إلى : وأحاديثهم .

على طرح روايته : [كأبي] (١) الحويرث (٢) ، ويحي (٣) بن العلاء (٤) وغيرهما ،وتارة يكون من اختلاف الرواة عنه وهو الأكثر فان في رواية أبي الحسن بن العبد عنه (٥) من الكلام على جماعة من الرواة والأسانيد

---

(١) من (د) ، وفي بقية النسخ : عن كتابي .

(٢) (د ق) أبو الحويرث عبد الرحمن بن معاوية بن الحويرث - بالتصغير- الأنصاري ، الزرقي ، المدني ، مشهور بكنيته ، قال : ابن معين : لا يحتج بحديثه ، وقال مالك والنسائي : ليس بثقة ،وقال الذهبي : ضعفوه ، وقال ابن حجر : صدوق ، سيء الحفظ ، رمي بالارجاء ، مات سنة (١٣٠هـ) وقيل بعدها .
أنظر التقريب (ص ٢١٠) ، وتاريخ ابن معين (٣٥٨/٢) ، والكامل (١٦١٧/٤) ، والكاشف (١٨٦/٢) ، والميزان (٥٩١/٢) ،وتهذيب التهذيب (٢٧٢/٦) .

(٣) (ق) أبو عمرو (أو) أبو سلمة - يحي بن العلاء البجلي الرازي ، قال البخاري ،والنسائي : متروك الحديث ، وقال الدارقطني :متروك ، وقال أحمد بن حنبل : كذاب يضع الحديث ، وقال ابن حجر: رمي بالوضع ، قلت وقد ذكره ابن عراق ، والحلبي ضمن الكذابين ، مات قرب سنة (١٦٠هـ) .
انظر التقريب (ص ٣٧٨) ، والكامل (٢٦٥٥/٧) ، والميزان (٤ / ٣٩٧) ، والكشف الحثيث (ص ٤٦٠) وتنزيه الشريعة (١٢٧/١) .

(٤) من الأصل (٤٤٠/١) ، وفي النسخ : العطاء .

(٥) سقطت من (ب) .

ما ليس [في] (١) رواية اللؤلؤي وإن كانت رواية اللؤلؤي (٢) أشهر (٣) ، ومن أمثلة ذلك : ما رواه من طريق الحارث بن وجيه عن مالك ابن دينار (٤) عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة (رضي الله تعالى عنه) (٥) حديث " إن تحت كل شعرة جنابة ... " فانه تكلم عليه في بعض (٦) الروايات فقال : هذا [حديث] (٧) ضعيف والحارث حديثه منكر ، وفي بعضها اقتصر على بعض هذا الكلام و[في] (٨)

---

(١) من (د) ، وفي بقية النسخ : من

(٢) وفي الأصل (١ / ٤٤١) : وان كانت روايته ...

(٣) قال الشاه عبدالعزيز الدهلوي : رواية اللؤلؤي مشهورة في المشرق ورواية ابن داسة مروجة في المغرب ، واحدهما يقارب الآخر ، وانما الاختلاف بينهما بالتقديم والتأخير دون الزيادة والنقصان ، بخلاف رواية ابن الأعرابي ، فانّ نقصانها بيّن بالنسبة إلى هاتين النسختين وسيأتي التفصيل عن رواه السنن (ص ١٢٠٥ - ١٢٠٨)

انظر الحطة (ص ٢٥١) ، ومقدمة تحفة الأحوذي (١ / ١٢٦) .

(٤) (خت أ) أبو يحي مالك بن دينار البصري الزاهد ، صدوق عابد ، مات سنة (١٣٠ هـ) .
أنظر التقريب (ص ٣٢٦) ، والثقات لابن حبان (٥ / ٣٨٣) ، وحلية الأولياء (٢ / ٣٥٧) ، ووفيات الاعيان (٤ / ١٣٩) .

(٥) سقطت من (د) .

(٦) من (د) ، وفي بقية النسخ : نقيض .

(٧) من الأصل (١ / ٤٤١) ، وقد سقطت من نسخ البحر .

(٨) من (د) .

بعضها لم يتكلم فيه (١) ، وقد يتكلم على الحديث بالتضعيف البالغ خارج السنن ويسكت (٢) عنه فيها ، ومن [أمثلته] (٣) ما رواه في السنن

---

(١) رواه أبو داود في (كتاب الطهارة - باب في الغسل من الجنابة - ١/١٧١) ، وفي النسخ التي بين يدي من السنن نقل عن أبي داود بنحو ما ذكر عنه ، قال : " الحارث بن وجيه حديثه منكر ، وهو ضعيف "

والحديث رواه الترمذي في (كتاب الطهارة - باب ما جاء أن تحت كل شعرة جنابة - ١/١٧٨) ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق (١/١٧١) ، وابن ماجة في (كتاب الطهارة - باب تحت كل شعرة جنابة - ١/١٩٦) ، والبيهقي في الكبرى (١/١٧٥) كلهم من طريق الحارث بن وجيه ، وروي من طريق الحسن مرسلا ، وعن أبي هريرة من قوله . ذكره ابن حجر في التلخيص (١/١٤٢)

ورواه أحمد (٦/١١١ ، ٢٥٤) من حديث عائشة بلفظ " . . ياعائشة أما علمت أن على كل شعرة جنابة " ، وفيه رجل مجهول .

قال الشافعي : هذا الحديث ليس بثابت .

وقال الترمذي : حديث الحارث بن وجيه حديث غريب لا نعرفه الا من حديثه ، وهو شيخ ليس بذاك .

وقال البيهقي : أنكره أهل العلم بالحديث ، والبخاري ، وأبو داود وغيرهما .

قلت فالحديث ضعيف .

(٢) وفي (ب) : دسكت .

(٣) من (جـ) ، (د) وفي بقية النسخ : أمثلة .

من طريق محمد (١) بن ثابت العبدي (٢) عن نافع قال :-
انطلقت مع ابن عمر في حاجة إلى ابن عباس (رضي الله تعالى عنهم) (٣)
فذكر الحديث : في الذي سلم على النبي صلى الله عليه وسلم فلم يرد
عليه (٤) حتى تيمم ، ثم رد السلام ، قال (٥) انه لم
يمنعني أن أرد عليك الا أني لم أكن على ظهر ، لم يتكلم عليه في السنن (٦)

---

(١) (د ق) أبو عبد الله محمد بن ثابت العبدي البصري ، قال الذهبي : ليس بالقوى ، وقال ابن حجر : صدوق لين الحديث ، قلت قوله (لين الحديث) يؤيده تفسير هذا الجرح حيث قال البخاري يخالف في بعض حديثه ، وقال ابن عدي : عامة أحاديثه مما لا يتابع عليه ، من الثانية .
أنظر : التقريب (ص ٢٩٢) ، والكاشف (٣/٢٦) ، والتاريخ الكبير (١/٥٠) ، والكامل (٦/٢١٤٥) ، وتهذيب التهذيب (٩/٨٥) .

(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : العبدى

(٣) سقطت من (د) ، وسقطت كلمة : تعالى ، وفي الأصل (١/٤٤٢) : عنهما .

(٤) سقطت من (ب)

(٥) من (د) ، ومن الأصل (١/٤٤٢) ، وفي بقية النسخ : ثم قال .

(٦) رواه أبو داود في (كتاب الطهارة - باب التيمم في الحضر - ١/٢٣٤) وقال عقبه : سمعت أحمد بن حنبل يقول : روى محمد بن ثابت حديثا منكرا في التيمم . قال ابن داسة : قال أبو داود : لم يتابع محمد ابن ثابت في هذه القصة على " ضربتين " عن النبي صلى الله عليه وسلم ورووه فعل ابن عمر . الحديث رواه أيضا ابن حبان في المجروحين (٢/٢٥١) ، والعقيلي في الضعفاء الكبير (٤/٣٩) ، وابن عدى في الكامل (٦/٤٥/٢) .
=

. . . . . .

= كلهم من طريق محمد بن ثابت العبدى ،قال الحافظ ابن حجر : ومداره على محمد بن ثابت العبدى ، وقد ضعفه ابن معين وأبو حاتم والبخارى وأحمد ،وقال احمد والبخارى : ينكر عليه حديث التيمم ، وقال الخطابي في حديث التيمم هذا : ما يصح ، لأنّ محمد بن ثابت ضعيف جدا ، وأما قول الحافظ : لم يتكلم عليه فمردود بما نقلت عن ابي داود ، فلعل لدى الحافظ نسخة لا يوجد فيها كلام أبي داود ، أو أنه ظن عدم وجوده في السنن وهو موجود بها ،ويؤيد الأخير اطلاقه العزو لأبي داود في التلخيص الحبير (١/١٥١) .

انظر تاريخ ابن معين (٢/٥٠٧) ، والجرح والتعديل (٧/٢١٦) ، وضعفاء البخارى (ص ٩٨) ، ومعالم السنن (١/٢٠٤) .

ولما ذكره في كتاب (التفرد) [1] قال لم يتابع/أحد محمد بن ثابت على هذا [2] ، ثم حكى عن أحمد بن حنبل أنه قال :- " هو حديث منكر " ،[3] وأما الأحاديث التي [4] في اسنادها انقطاع أو ابهام [5] ففي الكتاب من ذلك أحاديث كثيرة منها : وهو ثالث حديث في كتابه ما رواه من طريق أبي التياح [6] قال : حدثني شيخ قال لما

---

(١) كتاب " التفرد " أي ما تفرد به أهل الأمصار من السنن الواردة ، ولكتاب من الكتب التي تلقاها ابن خير عن شيوخه ، فقد رواه عن شيخيه : أبي بكر محمد بن احمد بن طاهر (سماعا) ،وأبي محمد بن عتاب (اجازة)
أنظر فهرس ابن خير (ص ١٠٩) .

(٢) انظر تحفة الاشراف (٦/٢٢٦) .

(٣) أنظر المغني (١/٢٤٥) .

(٤) سقطت من (ب) ، (جـ) .

(٥) من الأصل (١/٤٤٣) ، وفي النسخ : ايهام .

(٦) (ع) أبو التياح - بمثناة ثم تحتانية ثقيلة وآخره مهملة - يزيد بن حميد الضبعي - بضم المعجمة وفتح الموحدة - مشهور بكنيته ، ثقة ثبت مات سنة (١٢٨ هـ) .
انظر التقريب (ص ٣٨١) ، وتاريخ ابن معين (٢/٦٦٩) ، والجمع بين رجال الصحيحين (٢/٥٧٣) ، وتهذيب التهذيب (١١/٣٢٠)

قدم ابن عباس (رضي الله تعالى عنهما) [1] البصرة كان يحدث عن أبي موسى رضي الله تعالى عنه فذكر حديث :- " إذا أراد أحدكم أن يبول فليرتد لبوله " [2] لم يتكلم عليه في جميع الروايات ، وفيه هذا الشيء المبهم ، إلى غير ذلك من الأحاديث التي يمنع [3] من الاحتجاج بها ما فيها من العلل ، فالصواب عدم الاعتماد على [مجرد سكوته] [4] لما وصفنا [5] أنه [6] يحتج بالأحاديث الضعيفة ، ويقدمها [7] على القياس إن ثبت ذلك عنه ، والمعتمد على مجرد سكوته لا يرى

---

(١) سقطت من (د) ، وليست موجودة في الأصل .

(٢) أخرجه أبو داود في (كتاب الطهارة - باب الرجل يتبوأ لبوله - ١٥/١) ، وأحمد (٣٩٦/٤) وفيه وصف هيئة الرجل . وأنه رجل أسود طويل ، والبيهقي في الكبرى (٩٣/١) كلهم من طريق أبي التياح عن شيخ بنحو ما تقدم . والحديث ضعيف لجهالة الشيخ .

ومعنى الحديث تؤيده أحاديث التنزه الصحيحة ، ومعناه : أي يطلب مكانا لينا لئلا يرجع عليه رشاش بوله .

النهاية (٢٧٦/٢) .

(٣) من الأصل (٤٤٣/١) ، وفي جميع النسخ : تمنع .

(٤) من (د) .

(٥) وفي (ب) : وصف .

(٦) من (ب) وفي بقية النسخ : أن .

(٧) من (د) ، وفي بقية النسخ : وتقدمها .

[الاحتجاج] (١) بذلك فكيف يقلده فيه ،وهذا جميعه إن حملنا قوله (وما لم (٢) أقل فيه شيئا فهو صالح) (٣) على أن مراده أنه صالح للحجة ، وهو الظاهر ، وان حملناه على ما هو أعم من ذلك وهو الصلاحية للحجة أو للاستشهاد أو للمتابعة ، فلا يلزم منه أن يحتج بالضعيف ، ويحتاج الى تأمل تلك المواضع التي يسكت عليها وهي ضعيفة هل فيها أفراد أم لا ؟ إن وجد فيها/أفراد تعين الحمل على الأول والا احتمل (٤) الثاني ، وعلى كل تقدير فلا يصلح ما سكت عليه للاحتجاج مطلقا ، وقد نبه على ذلك الشيخ محي الدين النووي - [رحمه الله تعالى] - (٥) فقال :- في سنن أبي داود أحاديث ظاهرة الضعف لم [يبينها] (٦) مع انها (٧)

(١) من الأصل ، وليست في النسخ ، وقال د / ربيع (محقق نكت ابن حجر) كلمة الاحتجاج من هامش (ر) استظهرنا من المصحح وقد سقطت في جميع النسخ .
حاشية النكت (١ / ٤٤٣) .

(٢) وفي (ب) : وما أقل .

(٣) رسالة ابي داود (ص ٢٧) .

(٤) وفي الأصل (١ / ٤٤٤) : حمل على .

(٥) من الأصل (١ / ٤٤٤) ، وليست في النسخ .

(٦) من (ب) ، (د) ، وفي (أ) : يثبتها .

(٧) وفي الأصل (١ / ٤٤٤) : أنه .

متفق على ـ ضعفها ، فلا بد من تأويل كلامه ، قال : والحق أنّ ما وجدناه في سننه مما لم يبينه ولم ينص على صحته أو حسنه أحد ممن يعتمد عليه (١) ، فهو حسن ، وإن نص على ضعفه ، من يعتمد أو (٢) رأى العارف في ـ سنده ما يقتضي الضعف ، ولا جابر له حكم بضعفه ولم يلتفت إلى سكوت أبي داود (٣) " هذا كلام النووي ، قال الحافظ ابن حجر : وهو التحقيق (٤) ، لكنه (٥) خالف ذلك في (مواضع) (٦) من شرح

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) من الأصل (١ / ٤٤٤) ، وفي النسخ : إذا رأى .

(٣) ونص النووي كما في الارشاد (ق ١٢ / أ ، ب) :

" ... ومن مظان الحسن سنن أبي داود ، روّينا عنه أنه قال : ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه ، وفي رواية ما معناه : أنه يذكر في كل باب أصح ما عرفه فيه ، قال : وما كان في كتابي منه وهن شديد فقد بينته ، وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح وبعضها أصح من بعض ، قال : فعلى هذا ما وجدناه في كتابه مطلقا ولم ينص على صحته أحد ممن يميز بين الحسن والصحيح حكمنا بأنه من الحسن عند أبي داود ، وقد يكون في بعضه ما ليس حسناً عند غيره ، ولا داخلاً في حد الحسن " .

وبنحوه في التقريب (ص ٤٧) .

(٤) وفي الأصل (١ / ٤٤٤) : وهذا هو التحقيق .

(٥) من الأصل (١ / ٤٤٤) ، وفي النسخ : لكن .

(٦) سقطت من (ب) .

المهذب وغيره من تصانيفه ، فاحتج بأحاديث كثيرة من أجل سكوت أبي داود عليها (١) فلا يغتر(٢) بذلك "(٣) انتهى .

(الأمر الثالث) :- قال الحافظ أبو الفضل العراقي في نكته :- " إنّ بعض من اختصر كتاب ابن الصلاح تعقبه بتعقب آخر وهو الحافظ عماد الدين ابن كثير ، فقال :- " إنّ الروايات لسنن أبي داود كثيرة ، يوجد في بعضها ما ليس في الأخرى ، ولأبي عبيد(٤) الآجري عنه أسئلة في الجرح والتعديل ، والتصحيح/والتعليل ، كتاب مفيد ، ومن ذلك أحاديث

---

(١) من الأمثلة على ذلك : حديث " المُصَوِّر " - بضم الميم وفتح الصين وتشديد الواو - ابن يزيد المالكي الصحابي - رضي الله عنه - قال شهدت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصلاة فترك شيئا لم يقرأه ! فقال له رجل: يارسول الله تركت آية كذا وكذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هلا أذكرتنيها "
قال النووي - رحمه الله - عقبه : " رواه أبو داود باسناد جيد ، ومذهبه أن مالم يضعفه فهو عنده حسن ".
أنظر المجموع (٤ / ١٣٨) (استفدته من د / ربيع حفظه الله) .
والحديث رواه أبو داود في (كتاب الصلاة - باب الفتح على الامام في الصلاة - ١ / ٥٥٨) وفي سنده مروان بن معاوية الفزاري كان يدلس تدليس الشيوخ ، وهو من المرتبة الثالثة (طبقات المدلسين ص ١١٠) ،وفيه أيضا يحي بن كثير الكاهلي الكوفي (قال ابن حجرعنه : لين الحديث تقريب ص ٣٧٨) .

(٢) من الأصل (١ / ٤٤٤) ، وفي النسخ : فلا يفترعليها بذلك .

(٣) نكت ابن حجر (١ / ٤٣٣ - ٤٤٥) .

(٤) من الأصل (ص ٥٤) ،وفي النسخ : ولأبي داود ،وهو تحريف .

ورجال قد ذكرها [١] في سننه [٢] ، فقول ابن الصلاح : ما سكت عنه فهو حسن ، (هل مراده) [٣] ما سكت عليه في سننه فقط أومطلقا ، هذا مما ينبغي التنبيه عليه ، والتيقظ له [٤] " ،

قال العراقي : وهو كلام عجيب ، وكيف يحسن هذا الاستفسار بعد قول ابن الصلاح : إنَّ من مظان الحسن سنن أبي داود - فكيف يحتمل حمل كلامه على الاطلاق في السنن وغيرها ، وكذلك لفظ أبي داود صريح فيه ، فانه قال في رسالته : - " ذكرت في كتابي هذا الصحيح " [٥] الى

---

(١) من الأصل (ص ٥٤) ، وفي النسخ : ذكرهما .

(٢) وقد طبع الجزء الثالث من كتاب " أسئلة الآجري لأبي عبيد " في مجلد واحد من ثلاثة أجزاء وصلت الينا والجزءان الباقيان هما : الرابع والخامس ، بتحقيق : محمد علي قاسم العمري - طبعه المجلس العلمي لاحياء التراث - بالجامعة الاسلامية - بالمدينة المنورة

(٣) ليست في المختصر .

(٤) اختصار علوم الحديث (ص ٤١) .

(٥) لم أقف على هذا الكلام في رسالة أبي داود ، لا في المطبوعة ولا في نسخة السيوطي التي اعتمدها ، وانما عزاه إليه الخطابي ، وابن الصلاح . أنظر معالم السنن (١/٦) ، ومقدمة ابن الصلاح (ص ١١٠) .

آخر كلامه ، وأما قول ابن كثير من ذلك أحاديث ورجال قد ذكرها في سننه ، إن أراد به أنه ضعف (١) أحاديث ورجالا في سؤالات الآجري وسكت عليها في السنن ، فلا يلزم - من ذكره لها في السؤالات (بضعف أن يكون الضعف شديداً فانه يسكت في سننه (٢) على الضعف الذي ليس بشديد كما ذكره - هو ، نعم إن ذكر في السؤالات) (٣) أحاديث أو رجالا بضعف شديد ، وسكت عليها في السنن فهو وارد عليه ويحتاج حينئذ إلى جواب" (٤) انتهي .

(الأمر الرابع) :- قال الشيخ ولي الدين العراقي في أول شرح سنن أبي داود (٥) ، انما أخرج ابن الصلاح الى ما ذكره/، رأيه في انقطاع الصحيح في هذه الاعصار ، وهو رأى ضعيف مردود قد خالفه فيه

---

(١) من (د) ، وفي بقية النسخ : ضعيف .

(٢) وفي (د) : نفسه .

(٣) سقطت من (ب)

(٤) التقييد والايضاح (ص ٥٤ ، ص ٥٥) .

(٥) وهو شرح عظيم ، شرح ولي الدين قطعة من السنن ولم يكمله ، وهو شرح موسع كبير جدا ، كتب منه من أوله إلى سجود السهو في سبع مجلدات ، وكتب مجلداً فيه : الصيام ، والحج ، والجهاد ، قال السيوطي : ولو كمل لجاء في أكثر من أربعين مجلدا .

أنظر مقدمة مرقاة الصعود ( ) ، والبدر الطالع (١ / ٧٤) ، وكشف الظنون (٢ / ١٠٠٥) ، والحطة (ص ٢٥٢) .

ولمعرفة شروحات سنن أبي داود أنظر :-

كشف الظنون (٢ / ١٠٠٤ ، ١٠٠٥) ، والحطة (ص ٢٥٣) .

غيره ، ولا مستند له من نقل ، ولا دليل ، وانما قلنا بالحق في ذلك غير من له أهلية النظر من التصحيح والتضعيف ورد الأحاديث المسكوت عليها في سنن أبي داود إلى ما يليق بحالها من صحة وحسن ، قال :- ومن العجب موافقة النووي له على ما ذكره في مخالفته له في انقطاع التصحيح ، ثم إنه ذكر أنّ المتمذر الاستقلال بادراك الصحيح ، وما نحن فيه ليس استقلالا بذلك بل قد سبقنا إلى النظر فيه امام معتمد ، وصرح بأنّ المسكوت عليه حجة عنده ، وإنما ترددنا من أي القسمين هو فيتميز [1] أحدهما من الآخر ليس فيه استقلالا بادراك الصحيح فإنا لم ندركه إلا باعانة من دل كلامه على أنه من أحد القسمين .

(الأمر الخامس) :- قال النووي في شرح سنن أبي داود [2] : اعلم [3] أنه وقع في سنن أبي داود أحاديث ظاهرها [4] الضعف لم يبينها مع أنه

---

(١) وفي (د) : فتميّز .

(٢) رجعت الى أغلب المصادر التي ترجمت للنووي فلم أقف على من ذكر شرحه هذا للسنن سوى السيوطي ، فلعلها من أواخر ما صنف النووي .

(٣) سقطت من (ب) .

(٤) وفي (د) : ظاهر .

متفق على ضعفها عند المحدثين كالمرسل والمنقطع ،ورواية عن مجهول كشيخ ورجل ونحوه ، فقد يقال إنّ هذا مخالف لقوله [1] (ما كان فيه وهن شديد بينته) [2] ، وجوابه أنه لما كان ضعف هذا النوع ظاهر استغنى بظهوره عن التصريح ببيانه ، قال الشيخ ولي الدين العراقي : وقد يقال فيما اذا وقع في بعض أسانيده عن رجل أنه انما سكت عليه لأنه عرف ذلك الرجل ، وعدالته من وجه آخر ، ويدل لذلك أنه روى من طريق الأعمش عن رجل عن ابن عمر (رضي الله تعالى عنهما) [3] أنّ النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد حاجة لا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض " [4] ، وسكت عليه ، وانما ضعف رواية

---

(١) رسالة أبي داود (ص ٢٧) .

(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : بينه .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) رواه أبو داود في (كتاب الطهارة - باب كيف التكشف عند الحاجة - (٢١/١) .

والحديث رواه الترمذي (كتاب الطهارة - باب ما جاء في الاستتار عند الحاجة - (٢١/١) وقال : هكذا روى محمد بن ربيعة عن الأعمش عن أنس هذا الحديث ، وروى وكيع والحماني عن الأعمش قال قال ابن عمر . . . وكلا الحديثين مرسل ، والدارمي (١٣٦/١) من حديث الأعمش عن أنس، والبيهقي - كما أشار المصنف - في الكبرى (٩٦/١) من حديث الأعمش عن القاسم بن محمد عن ابن عمر ،وفي سنده عبد الله ابن محمد بن مسلم ، قال ابن حجر عنه : مقبول . تقريب (ص١٨٩) ، ورواه الطبراني في الأوسط من حديث جابر (كما ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد - (٢٠٦/١) ،وفيه " الحسين بن عبيد الله العجلي" وهو ممن يضع الحديث . كما في الكشف الحثيث (ص ١٥٠) .
قال المناوي :"قال العراقي ،والنووي : الحديث ضعيف من جميع طرقه وكذلك حكم الصدر المناوي" أنظر فيض القدير (٩٢/٥ ، ٩٣) .

الأعمش عن أنس [١] رضي الله تعالى عنه [٢] ، وتبين [٣] رواية البيهقي في سننه أنّ هذا الرجل هو القاسم بن محمد [٤] فلعل سكوت أبي داود عليه لعلمه [٥] بذلك لا لظهور ضعفه .

(فائدة) :-[٦]

رسالة أبي داود الى أهل مكة في وصف سننه مشهورة لكنها عزيزة الوجود فلنسقها هنا لتستفاد : أخبرني أبو الفضل ابن المرجاني [٧] اجازة عن

---

(١) قال علي بن المديني : لم يحمل يعني الأعمش عن أنس ، انما رآه يخضب ، ورآه يصلي ، فأما طرق الاعمش عن أنس فانما يرويها عن يزيد الرقاشي عن أنس، وقال ابن معين : كلما روى الأعمش عن أنس مرسل ، وقال ابن المناوي : قد رأى أنس بن مالك الا أنه لم يسمع منه ، وقد علل الأعمش عدم سماعه من أنس فقال : " رأيت أنس بن مالك وما منعني أن أسمع منه الا استغنائي بأصحابي " .

انظر المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٨٢) ، وتاريخ ابن معين (٢/ ٢٣٤) ، وتهذيب الكمال (ق ٥٤٢/ ب) ، وتهذيب التهذيب (٤/ ٢٢٢) .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) من (د) ، وقد سقطت من (ب) ، وفي بقية النسخ : وبين .

(٤) هو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق .

(٥) وفي (ب) : لعلة .

(٦) بياض في (د) .

(٧) لم أقف له على ترجمة .

أبي هريرة ابن الحافظ ابن عبد الله الذهبي (١) ، قال أخبرنا (٢) - أبو نصر ابن السيراجي (٣) عن الامام شهاب الدين عمر بن محمد السهروردي (٤) ، أخبرنا أبو الفتح (٥) محمد بن عبد الباقي/

---

(١) زين الدين أبو هريرة عبد الرحمن بن محمد بن أحمد ابن الحافظ الكبير شمس الدين زين عبد الله الذهبي ، الشيخ المسند بقية المسندين والرواة ، توفي سنة (٧٩٩هـ)

أنظر تاريخ ابن قاضي شهبة (٣/ ٦٣٤) ، والدرر الكامنة (٢/ ٤٤٩) ، وشذرات الذهب (٦/ ٣٦٠) . ومعجم شيوخ الذهبي (١/ق ٣٨) .

(٢) وفي (د) رمز لأخبرنا بـ : أنا وبقية السند سيرمز لها (بـ أنا) .

(٣) وفي (د) : الشيرازي .

(٤) أبو حفص عمر بن محمد بن عبد الله البكري ، الملقب شهاب الدين ، السُّهْرَوَرْدِي - بضم السين المهملة ، وسكون الهاء ، وفتح الراء والواو ، وسكون الراء الأخرى ، وفي آخرها الدال المهملة هذه النسبة (سُهْرَوَرْد) - بليدة كان قد غلب عليها الاكراد ، وموقعها اليوم بشمال غرب ايران - كان فقيهاً ، شافعي المذهب ، صوفيا شيخ طريقة - عافانا الله - ، وهو صاحب كتاب عوارف المعارف ، توفي سنة (٦٣٢هـ) .

أنظر وفيات الأعيان (٣/ ٤٤٦) ، والانساب للسمعاني (٧/ ٣٠٧) + ، وطبقات الشافعية (٢/ ٦٣) ، والبداية والنهاية (١٣/ ١٣٨) . وطبقات الشافعية للاسنوي (٢/ ٦٣) ، والبداية والنهاية (١٣/ ١٣٨) .

وبلدان الخلافة الشرقية (ص ٢٢١ ، ص ٢٥٨) .

(٥) أبو الفتح محمد بن عبد الباقي بن أحمد بن سلمان ابن البطي ، البغدادي=

ابـن البطـي [١] ، أخبـرنا أبو الفضـل [٢] ، أحمد بن الحسـن بن [خيرون] [٣]

أخبرنـا أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن علي الصـوري [٤] الحافـظ سمعت

(= قال الذهبـي عنه : مسند بغداد . شيخ صالح ، توفي سـنة (٥٦٤هـ) .
أنظر : تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٢١) ، والانساب للسمعاني (٢/ ٢٦٢) ،
والتقييـد لابن نقطـة (ق ٣٢/ب) .

(١) من (د) ، وفي (ب) ، (جـ) : اسطـي .

(٢) أبو الفضل أحمد بن الحسن بن أحمد بن خيرون البغدادي ،ابن الباقلاني ،
قال الذهبـي : الحافظ العالم الناقد ، ذكره السمعاني فقال : ثقة عدل
متقن ، واسع الرواية . . . وكان له معرفة بالحديث ، توفي سنة (٤٨٨هـ) .
أنظر : تذكرة الحفـاظ (٤/ ١٢٠٧) ، والعبـر (٣/ ٣١٩) وطبقات الحفاظ
للسيوطي (ص ٤٤٥) .

(٣) من (د) ، وفي بقيـة النسخ : خيـرون .

(٤) هكذا في النسخ ، وهكذا ذكره الذهبـي ، وذكره الخطيب وابن كثير والسيوطي
والذهبـي نفسه في سير النبلاء باسـم : محمد بن علي بن عبد الله ، وهو
أبو عبد الله الصوري الحافظ قال الخطيب البغدادي : كان صدوقـاً ،
كتبت عنه وكتب عني شيئـاً كثيـراً ، ولم يقدم علينـا من الغرباء الذين لقيتهم
أفهم منه بعلم الحديث ، وكان دقيق الخط صحيح النقل ، مات سنـة (٤٤١هـ)
أنظر تاريخ بغداد (٣/ ١٠٣) ، وتذكرة الحفاظ (٣/ ١١١٤) ، وسـير
النبلاء (١٧/ ٦٢٧) ، والبداية والنهاية (١٢ / ٦٠) ، وطبقـات
الحفاظ للسيوطي (ص ٤٢٨) .

أبا الحسين (١) محمد بن أحمد بن جميع الغساني (٢) بصيدا (٣) يقول : سمعت أبا بكر محمد بن عبد العزيز بن محمد بن الفضل بن يحي بن القاسم بن عون بن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث ابن عبد المطلب الهاشمي (٤) بمكة ، يقول سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث بالبصرة (٥) ، وسئل عن رسالته التي كتبها إلى [أهل] (٦) مكة وغيرها جوابا لهم فأملىٰ علينا : سلام عليكم ، فإني أحمد اليكم الله الذي لا اله إلا هو وأسئله أن يصلي على محمد عبده ورسوله صلى الله

---

(١) من الأصل (٨/٣٥٧) ، وفي النسخ : أبا الحسن .

(٢) أبو الحسين محمد بن أحمد بن محمد الغساني الصيداوي ، الحافظ رحل في طلب الحديث إلى مصر والعراق والجزيرة وفارس وسمع فأكثر ، أدرك المحاملي ببغداد ، توفي بعد سنة (٣٩٤هـ) وقال السمعاني : توفي قبل الاربعمائة .

أنظر معجم البلدان (٣/٤٣٧) ، والأنساب (٨/٣٥٧) .

(٣) صيداء : بالفتح ثم السكون والدال المهملة والمد ، وأهلها يقصرونها ، هي مدينة على ساحل بحر الشام ، من أعمال دمشق ، شرقي صور ، وهي اليوم احدى موانئ لبنان ، وتقع في الطرف الغربي منه ، وتطل على ساحل البحر المتوسط

أنظر معجم البلدان (٣/٤٣٧) ، وأطلس العالم (ص ٤١) .

(٤) لم أقف على ترجمته !

(٥) لا يوجد في المطبوعة التصريح بمكان سماع الهاشمي من أبي داود .

(٦) من (دا)

عليه وسلم كلّما ذكر ، أما بعد : عافانا الله (تعالى) [1] وإياكم عافية لا مكروه معها ولا عقاب بعدها . فانكم سألتموني [2] أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب [السنن][3] : أهي أصح ما عرفت في الباب؟ ووقفت على جميع ما ذكرتم . فاعلموا أنه كذلك كله [4] ، إلا أن يكون قد روي من وجهين صحيحين ، وأحدهما [5] أقوى [6] اسناداً ، والآخر صاحبه أقدم [7] في الحفظ ، فربما كتبت ذلك [8] . ولا أرى في كتابي من هذا عشرة/أحاديث ، ولم أكتب في الباب [9] إلا حديثاً أو

---

(١) ليست في الأصل .

(٢) وفي الأصل المطبوع (ص ٢٢) : سألتم .

(٣) سقطت من (أ)

(٤) وفي توجيه النظر (ص ١٥٢) : أنه كله كذلك .

(٥) وفي الأصل (ص ٢٣) : فأحدهما .

(٦) وفي الأصل (ص ٢٣) ، وتوجيه النظر (ص ١٥٢) : أقوم .

(٧) سقطت من (ب) ، وفي توجيه النظر (ص ١٥٢) :أقوم .

(٨) قال د/ الصباغ : أي يكتب الحديث الذي صاحبه أقدم في الحفظ وكأنه يريد بذلك ما عرف عند علماء الحديث بعلو الاسناد .
قلت : انظر كتاب (مسألة العلوم والنزول) لابن طاهر المقدسي .

(٩) سقطت من (ب) .

حديثين ، [وإن] (١) كان في الباب أحاديث صحاح فإنه يكثر ، وإنما أردت قرب منفعته ، وإذا أعدت (٢) الحديث في الباب من وجهين (٣) وثلاثة فإنما هو من زيادة كلام فيه ، وربما [تكون] (٤) فيه كلمة (زائدة على الأحاديث) (٥) ، وربما اختصرت الحديث الطويل لأني لو كتبته بطوله لم يعلم بعض من سمعه (ولا يعلم موضع الفقه منه) (٦) فاختصرته لذلك . وأما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى مثل سفيان الثوري ، ومالك ابن أنس ، والأوزاعي حتى جاء الشافعي (رضي الله تعالى عنه) (٧) (فتكلم فيها (٨)) وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره [رضوان الله عليهم] (٩) ، فإذا لم يكن مسند (١٠) غير (١١) المراسيل ، ولم يوجد المسند فالمرسل (١٢) يحتج به

---

(١) وفي (أ) : واذا .

(٢) وفي (ب) : أعدت .

(٣) وفي الأصل (ص ٢٣) : أو

(٤) من توجيه النظر (ص ١٥٢) ، وقد سقطت هنا ومن الأصل أيضا .

(٥) وفي الأصل (ص ٢٣) : زيادة على الأحاديث .

(٦) وفي الأصل (ص ٢٤) ، وتوجيه النظر (ص ١٥٢) : ولا يفهم موضع الفقه منه .

(٧) من (أ) .

(٨) سقطت من (ب) ، وفيه : فتابعه ، وما أثبته من توجيه النظر ص ١٥٢ ، وفي النسخ ، والأصل : فيه .

(٩) من الأصل (ص ٢٤) ، وقد سقطت من النسخ .

(١٠) من الأصل (ص ٢٥) ، وفي النسخ : مسنداً ، وقد سقطت من (ب) .

(١١) من توجيه النظر (ص ١٥٢) ، وفي الأصل (ص ٢٥) ، نسخ البحر: ضد .

(١٢) قال د / الصباغ : في الأصل يعني [أصل نسخة الرسالة] فالمراسيل ، والتصويب من توجيه النظر ص ١٥٢ .

وليس هو مثل المتصل في القوة ، وليس في كتاب " السنن " الذي صنفته[1] عن رجل متروك الحديث شيء ، وإذا كان فيه حديث منكر بينت[2] أنه منكر ، وليس على نحوه في الباب غيره ، وهذه الأحاديث ليس منها في كتاب ابن المبارك[3] ، ولا كتاب[4] وكيع[5] إلا الشيء اليسير ، وعامته في كتاب هؤلاء مراسيل ، وفي كتاب السنن من موطأ مالك بن أنس شيء صالح وكذلك من مصنفات/ حماد بن سلمة وعبد الرزاق ، وليس ثلث هذه الكتب[6] فيما[7] أحسبه في كتب جميعهم أعني[8] مصنفات مالك بن أنس وحماد ابن سلمة وعبد الرزاق ، وقد ألفته منسقا على ما وقع عندي . فإن ذكر لك

---

(١) وفي (ب) : صنفه .

(٢) من الأصل (ص ٢٥) ، وفي النسخ : بينته .

(٣) لعله كتاب " السنن " في الفقه .
أنظر الفهرست (ص ٣١٩) .

(٤) وفي (ب) : ولا في .

(٥) كتابه " السنن "
أنظر الفهرست لابن النديم (ص ٣١٧) .

(٦) قال د/ الصباغ : يعني المؤلف رحمه الله بقوله (ثلث هذه الكتب) كتب كتابه " السنن " مثل كتاب الصلاة ، وكتاب الزكاة ، وكتاب الصوم ، وما إلى ذلك ، ويريد بهذه الجملة ان زيادات كتابه " السنن " عن جميع أولئك العلماء تبلغ نحو ثلث الكتاب .
أنظر حاشية الرسالة (ص ٢٦) .

(٧) من الأصل (٢٦) ، وفي النسخ : مما .

(٨) من (د) ، وفي (جـ) : عني ، وفي البقية : غير .

عن النبي صلى الله عليه وسلم سنة ليس مما [١] خرجته فاعلم أنه - حديث داه ، الا أن يكون في كتابي من طريق آخر فاني لم أخرج الطرق[٢] لأنه يكثر[٣] على المتعلم. ولا أعرف أحداً جمع على [الاستقصاء] [٤] غيري ، وكان الحسن بن علي الخلال [٥] قد جمع منه قدر [تسع] [٦] مائة حديث [٧] وذكر أن ابن المبارك قال :- السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو تسع مائة حديث فقيل له إن أبا يوسف قال هي ألف ومائة ، قال ابن المبارك أبو يوسف يأخذ بتلك الهناة [٨] من هنا ومن [٩] هنا نحو الأحاديث الضعيفة.

---

(١) من الأصل (ص ٢٦) ، وفي النسخ : فيما

(٢) من الأصل (ص ٢٦) ، وفي النسخ : الطريق .

(٣) وفي الأصل (ص ٢٦) : يكبر .

(٤) من (د) ،وفي بقيةالنسخ : أحدا أجمع على الاستقامة .

(٥) (خ م د ت ق) أبو علي الحسن بن علي بن محمد الهذلي الخلال الحُلواني - بضم المهملة - نزيل مكة ، ثقة حافظ ، له تصانيف مات سنة (٢٤٢هـ) .

انظر التقريب (ص ٧١) ، وثقات ابن حبان (٨/١٧٦) ، والعقد الثمين (٤/١٦٤) ، وتذكرة الحفاظ (٢/٥٢٢) ، وتهذيب التهذيب (٢/٣٠٢) .

(٦) من (د) .

(٧) كتابه " السنن " .

أنظر تهذيب التهذيب (٢/٣٠٣) .

(٨) من النسخ ، وفي الأصل (ص ٢٧) كتبت بتاء مبسوطة ، وصوابها انها بهاء مربوطة ، والهناة : هي المعضلات والأمور العظام.

أنظر تاج العروس (١٠/٤١٣) ، ولسان العرب (١٥/٣٦٧) .

(٩) وفي (أ) : فمن ، وفي الأصل (ص ٢٧) : وهنا .

وما كان في كتابي من حديث فيه وهن " شديد فقد بينته ، ومنه مالا يصح سنده ،وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض . وهذا لو وضعه غيري لقلت انا فيه أكثر ،وهو كتاب لا ترد عليك سنة عن النبي صلى الله عليه وسلم باسناد صالح إلا وهي (١) فيه ، إلا أن يكون (٢) كلام/استخرج من الحديث ، ولا يكاد يكون هذا . ولا أعلم شيئا بعد القرآن ألزم للناس أن يتعلموه (٣) من هذا الكتاب ، ولا يضر رجلا أن لا يكتب من العلم بعدما يكتب هذه الكتب شيئاً ،وإذا نظر فيه وتدبره وتفهمه حينئذ يعلم مقداره ، وأما هذه (٤) المسائل مسائل مالك ، والثوري (٥) ، والشافعي فهذه الأحاديث أصولها ، ويعجبني أن يكتب [الرجل] (٦) مع هذه الكتب من رأي أصحاب النبي (٧) صلى الله عليه وسلم ويكتب أيضا مثل جامع سفيان الثوري فإنه أحسن ما وضع الناس من (٨) الجوامع (٩)

---

(١) من توجيه النظر (ص ١٥٢) ،وفي النسخ ، وفي الأصل : وهو .

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) من توجيه النظر (ص ١٥٢) ، وفي النسخ ، وفي الأصل : يتعلموا

(٤) سقطت من (ب) .

(٥) وفي (د) : والثوري ومالك ،وفي الأصل (ص ٢٨) : الثوري ومالك

(٦) من (د) .

(٧) من (د) ، ومن الأصل (ص ٢٨) ،وفي بقية النسخ : رسول الله

(٨) وفي الأصل (ص ٢٨) : في .

(٩) له جامعان : " الكبير " ويجري مجرى الحديث " ، و "الصغير" أنظر الفهرست لابن النديم (ص ٣١٥) ، والرسالة المستطرفة (ص ٤١) .

والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير وهي [1] عند كل من كتب شيئا من الحديث [2] إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل الناس، والفخر بها أنها مشاهير فانه لا يحتج بحديث غريب [ولو كان من رواية مالك و يحي [3] بن سعيد والثقات من أئمة العلم ، ولو احتج رجل بحديث غريب] وجدت من يطعن فيه . ولا يحتج بالحديث الذي قد احتج به إذا كان الحديث غريباً شاذاً ، فأما الحديث المشهور المتصل الصحيح فليس يقدر أن يرده عليك أحد [4] ، وقال ابراهيم النخعي : " كانوا [5] يكرهون الغريب من الحديث "[6] ، وقال يزيد ابن أبي حبيب : " اذا سمعت الحديث فانشده [7] كما تنشد

---

(١) من توجيه النظر (ص ١٥٢) ، وفي النسخ والأصل : وهو

(٢) من (د) ، ومن الأصل (ص ٢٩) ، وفي بقية النسخ : الأحاديث .

(٣) من الأصل (ص ٢٩) ، وفي النسخ : عن ابن سعيد .

(٤) جاء بعدها في توجيه النظر (ص ١٥٢) : " وأما الحديث الغريب فانه لا يحتج به ولو كان من رواية الثقات من أئمة العلم " .

(٥) من (د) .

(٦) تقدم تخريجه ص ١١٢٠٩

(٧) وفي (ب) : فانشد .

الضالة فإن عرف وإلا فدعه " (١) . وإن من الأحاديث

---

(١) والمعنى : ابحث عن مخرجه عند أهل العلم ، وعن شهرته وصحته ، فقد يكون مكذوبا ، وقد يكون من الغرائب الضعاف التي لا تقوم بها حجة ، فيضل الانسان بحفظها ، والعمل بها ، والاعتقاد بما فيها ، وهكذا كان السلف رحمهم الله ورضي عنهم أجمعين ، ما كانوا يقبلون أي كلام ينسب للرسول من أي أحد ، بل كانوا لا يقبلون حديثا الا بعد التثبت والتأكد من أن أئمة النقل قد عرفوه ، ودرسوه ، قال " الوليد ابن مسلم " :- " سمعت (الأوزاعي) يقول : كنا نسمع الحديث ، ونعرضه على أصحابنا كما نعرض الدرهم الزائف ، فما عرفوا منه أخذناه ، وما أنكروا منه تركناه " ، وقال (جرير) : " كنت اذا سمعت الحديث جئت به الى المغيرة فعرضته عليه ، فما قال لي : ألقه ، ألقيته " .

وقال (شعبة) : " اكتبوا المشهور عن المشهور " .

وقال (مالك بن أنس) :- " شر العلم الغريب ، وخير العلم الظاهر الذى قد رواه الناس " .

وقال (بندار) : " من طلب الاغراب في الحديث لم ينبل " .

وقال (أبو سعد محمد بن الهيثم بن محمد السلمي) :-

" لا ترو غير الواضح المشهور ... من قول النبي الأريحي الأبطحي

ودع الغرائب والمناكير التي ... في الحشر إن نوقشت فيها تستحي "

هذا هو منهج (السلف) في أخذ دين الله ، وأخذ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما ضل الخلف ، وانقسموا إلى : صوفية وأشعرية ، وماتوريدية واحزابا وجماعات لا تعد ولا تحصى إلا لانهم حادوا عن طريق السلف القويم ، وقبلوا كل شيء عن كل احد ، من دون تثبت ولا روية ... أنظر الكفاية (ص ٦٠٥) ، وأدب الاملاء والاستملاء (ص ٥٨ ، ص ٥٩) .

في كتاب [1] السنن / ما ليس بمتصل ، وهو مرسل ومدلس [وهو][2] إذا لم توجد الصحاح عند عامة أهل الحديث على معنى أنه متصل ، وهو مثل : الحسن عن جابر ، والحسن عن أبي هريرة[3] والحكم عن مقسم (عن ابن عباس) (رضي الله تعالى عنهم [4]) ، وليس بمتصل) [5] وسماع

---

(١) وفي الأصل (ص ٣٠) : كتابي .

(٢) من الأصل (ص ٣٠) وقد سقطت من النسخ .

(٣) قال أبو زرعة : الحسن لم يلق جابراً ، وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي : سمع الحسن من جابر ؟ قال : ما أرى ، ولكن هشام بن حسان يقول : عن الحسن ثنا جابر ، وأنا أنكر هذا ، إنما الحسن عن جابر كتاب ، مع أنه أدرك جابراً .

وقال بهز بن أسد : لم يسمع الحسن من ابن عباس ولا من أبي هريرة ، ولم يره ، ولا من جابر . . .

انظر تهذيب التهذيب (٢ / ٢٦٧) ، والجرح والتعديل (٣ / ٤٠) ، والمراسيل لابن أبي حاتم (ص ٣٤ ، ص ٣٧) .

(٤) سقطت من (د) .

(٥) سقطت من الأصل .

الحكم عن [١] مقسم أربعة أحاديث [٢] ، وأما ابو اسحاق عن الحارث عن علي فلم يسمع أبو اسحاق من الحارث الا أربعة أحاديث [٣] ليس فيهـا مسند واحد ، وما [٤] في كتاب السنن من هذا النحو فقليل ، ولعـل في كتـاب السـنن للحـارث الأعـور إلا حديـث [٥]

---

(١) وأثبتها د / الصباغ في متن الأصل : (من) ،وفي الحاشية قـال : في الأصل (ص) .

(٢) قال شعبة واحمد وغيرهما : لم يسمع الحكم من مقسم الا خمسـة أحاديث ، وعددها يحي القطان :- ١ - حديث الوتـر ٢ - حديث القنوت ، وحديث عزمة الطلاق ، ٤ - وجزاء ما قتل من النعـم ، ٥ - والرجل يأتي امرأته وهي حائض .
انظر جامع الترمذي (٣١٨/٣) وجامع التحصيل (ص ٢٠٠ ،ص ٢٠١) وتهذيب التهذيب (٤٣٤/٢) وانظر الروايات الحكم عن مقسم عـن ابن عباس تحفة الاشراف (٢٤١/٥/٢٤٥) .

(٣) ذكر ذلك العجلي ، وابن أبي حاتم ،وزاد العجلي ، والباقي كتـاب اما كيف حصل على كتب الحارث فقد قال الامام احمد : كان ابو اسحاق تزوج امرأة الحارث الأعور ، فوقعت اليه كتبه ،وقال الذهبي :- شبابـة عن شعبة : ما سمع أبو اسحاق بن الحارث الاعور الا أربعة أحاديـث يعني أنّ ابا اسحاق كان يدلس .
انظر : ترتيب ثقات العجلي (ص ١٢٧٢) ،وجامع التحصيل (ص ٣٠٠) وسير اعلام النبلاء (٣٩٨/٥) .

(٤) من (د) ، وفي بقية النسخ ،وفي الأصل : وأما ، ولما لم يكتمل المعنى بها أضاف اليها د / الصباغ : " ما " وما أثبته من نسخة (د) لا يحتاج الى اضافة .

(٥) كلام أبي داود هذا ظاهره يدل على أنه لم يخرج للحارث في كتابـه " السنن" الا حديثا واحدا ،وهذا مخالف لما هو موجود للحارث مـن الاحاديث في السنن ، فقد وجدت له أربعة أحاديث في السنن وهي :-

.....

=(الأول) : حديث :- " لعن الله المحلل والمحلل له " .

رواه أبو داود في (كتاب النكاح - باب في التحليل - ٢/٥٦٢) من طريق عامر عن الحارث عن علي به .

(الثاني) : حديث : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول عند مضجعه : اللهم إني أعوذ بوجهك الكريم ، وكلماتك التامة .. الحديث " .

رواه في (كتاب الأدب - باب ما يقول عند النوم - ٥/٣٠١) من طريق أبي اسحاق عن الحارث وأبي ميسرة عمرو بن شرحبيل الهمداني عن علي به .

(الثالث) : حديث : " هاتوا ربع العشر ، من كل أربعين درهما درهم .. " .

رواه في (كتاب الزكاة - باب في زكاة السائمة - ٢/ ٢٢٨) من طريق عاصم بن ضمرة عن الحارث عن علي مرفوعا .

(والرابع) : حديث : " ياعلي لا تفتح على الإمام في الصلاة ... "

رواه في (كتاب الصلاة - باب الفتح على الامام في الصلاة ١/٥٥٨) ، من طريق يونس بن أبي اسحاق عن أبي اسحاق عن الحارث به .

فإن كانت عبارة أبي داود محمولة على ما يفهم من ظاهرها ، فانه يحمل على أنه ذهول من أبي داود عن عدة ما للحارث من الاحاديث في سننه وان كان يقصد من عبارته شيئا آخر اعرف مراده منه .

فالله أعلم .

واحد (١) وإنما (٢) كتبته بأخرة (٣) ، وربما كان في الحديث ما [يثبت] (٤) صحة الحديث منه اذا كان يخفى ذلك عليّ فربما تركت الحديث إذا لم [أفقهه] (٥) ، وربما كتبته وبينته ، وربما (٦) أتوقف عن مثل هذا (٧) لأنه ضرر على العامة أن يكشف لهم كل ما (٨) كان في هذا الباب فيما مضي من عيوب الحديث ، لأن علم العامة يقصر عن (٩) مثل هذا ، وعدد كتب (١٠) هذه السنن ثمانية عشر جزءا مع المراسيل منها جزء (١١) واحد مراسيل . وما روي عن النبي

---

(١) وفي الأصل (ص ٣١) : (ولعل ليس للحارث الأعور في كتاب السنن إلا حديث واحد) .

(٢) وفي الأصل (٣١) : فانما .

(٣) وفي (أ) ، (جـ) ، (ب) : باخره .

(٤) من (د) ، وفي بقية النسخ : في الحديث ثبت صحة ، وفي الأصل (ص ٣١) ما تثبت .

(٥) من (د) .

(٦) وفي الأصل (ص ٣١) : (أو) . فقط من غير ربما ، وقد زاد د / الصباغ من عنده (ربما) وغير (أو) إلى (و) فصارت : (وربما) ، ولا داعي للاضافات فهي هنا أصلا : (وربما) .

(٧) وفي الأصل (ص ٣١) : هذه .

(٨) قال د / الصباغ : سقطت من الأصل ، واستدركها مستدرك على الهامش (ص ٣١) .

(٩) من الأصل (ص ٣٢) ، وفي النسخ : عن .

(١٠) من الأصل (ص ٣٢) ، وفي النسخ : كتبي .

(١١) من الأصل (ص ٣٢) وفي النسخ : جزأ .

صلى الله عليه وسلم من المراسيل ، منها مالا يصح/، ومنها ما هو مسند عند تمييزه "(١) وهو متصل صحيح ، ولعل عدد الأحاديث (٢) التي [في] (٣) كتابي (٤) قدر (٥) أربعة آلاف حديث وثمانمائة حديث (٦) ، ونحو ستمائة حديث من المراسيل . فمن أحب أن

---

(١) وفي (د) : غيره ، وفي الأصل (ص ٣٢) : عن غيره .

(٢) وفي الأصل (ص ٣٢) : الذي .

(٣) من (د) ، وفي بقية النسخ : من .

(٤) من الأصل (ص ٣٢) ، وفي النسخ : كتبي .

(٥) وفي (جـ) ، قد .

(٦) أحصاها محققا السنن : الدعاس ، وعادل السيد فبلغت خمسة آلاف ومئتين وأربعة وسبعين حديثا ، وأحصاها عبدالرحمن محمد عثمان - محقق (السنن بحاشية عون المعبود) فبلغت خمسة آلاف ومئتين واثنتين وخمسين حديثا ، وبلغت في مختصر السنن للمنذري خمسة آلاف ومائة وثلاثة عشر حديثا .

وبين ما ذكره أبو داود وبين المحصى في طبعات السنن اختلاف كبير ، فلعل ذلك يرجع إلى أن أبا داود رحمه الله كتب سننه مرات ، وأن العدد في المرة الأولى هو ما ذكره .

وأما ما بين النسخ من الاختلاف فلربما لاعتمادهم على نسخ مختلفة ، واحصاءهم احاديث الكتاب بالمكرر .

انظر سنن أبي داود نسخة الدعاس والسيد (٥/٤٢٣) ، وعون المعبود (١٤/١٩١) ، ومختصر السنن للمنذري (٨/١١٨) .

يميز هذه الأحاديث مع الألفاظ ، فربما يجيء [1] الحديث [2] من طريق [3] وهو عند العامة [4] ، من حديث [5] الأئمة الذين هم مشهورون ، غير أنه ربما طلب [6] اللفظة التي [تكون] [7] لها معان كثيرة [8] ، وممن عرفت (نقل من جميع هذه الكتب) [9]

---

(١) وفي (ب) ، (جـ) ، تجيء .

(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : من .

(٣) وفي (أ) : الطريق .

(٤) أي عند عامة أهل العلم .

(٥) وفي الأ (ص ٣٢) : طريق .

(٦) هكذا في النسخ ، وفي الأصل ، وأثبت د / الصباغ من عنده بدلها : (طلبت) .

(٧) من (أ) ومن الأصل (ص ٣٣) ، وفي بقية النسخ : (يكون) .

(٨) والمعني : أي أنه قد يعرض عن لفظ الحديث المعروف برواية الأئمة المشهوريين ، إلى غيره من الألفاظ طلباً لمعني فقهي لا يوجد في لفظ هؤلاء الأئمة .

(٩) من الأصل (ص ٣٣) ، وفي النسخ : وممن عرفت وقد نقل من جميع هذه الكتب ممن عرفت .

" والعبارة فيها شيء من الغموض . قال " د / الصباغ (محقق الرسالة) :

" يعرض المؤلف بناس عرفهم ينقلون من الكتب ، ولا يراعون ما يراعي من ناحية لفظ الحديث وسنده " : ص ٣٣ .

فربما يجيء الاسناد فيعلم من حديث غيره أنه [غير] (١) متصل ولا [يتبينه] (٢) السامع الا بأن يعلم الأحاديث ، فيكون له فيه معرفة فيقف عليه ،مثل ما يُروى (٣) عن ابن جريج (٤) قال أخبرت (٥) عن الزهري ويرويه البرساني (٦) عن ابن جريج (٧) عن الزهري. فالذي يسمع

---

(١) قال د/ الصباغ : سقطت من الأصل ، وقد أثبت في المطبوعة.
قلت : وقد سقطت من النسخ أيضاً.

(٢) وفي (أ) : يتنبه .

(٣) وفي (ب) ، (جـ) : يروى .

(٤) من الأصل (ص ٣٣) ،وفي النسخ : ابن جرير .

(٥) قال الاشرم عن أحمد : إذا قال" ابن جريج " قال فلان وقال فلان ، وأخبرت جاء بمناكير ،واذا قال (أخبرني) ، و (سمعت) فحسبك به.
أنظر تهذيب التهذيب (٦/ ٤٠٤) .

(٦) من (د) ، ومن الاصل (ص ٣٤) ، وفي بقية النسخ : البرساوى : والبرساني هو (ع) أبو عثمان محمد بن بكر بن عثمان البُرساني- (بضم الموحدة ، وسكون الراء ، وبعدها السين المهملة ،وفي آخرها النون ، هذه النسبة إلى بني" برسان " بطن من الأزد" - البصري ، (جرّحه) النسائي وابن عمار الموصلي ولم يفسرا الجرح ، (ووثقة) ابن معين ، وأبو داود ، وابن حبان ،وابن قانع، والعجلي : والذهبي (في واحد من ثلاثة أقوال له ذكره في الكاشف) ، (وتوسط) قوم فيه :-
فقال " أبو حاتم " : (شيخ محله الصدق) .
وقال " الذهبي " في الميزان : (له ما ينكر) ، وقال في المغني :- (صدوق) ،وقال " ابن حجر " : صدوق يخطيء ، مات سنة (٢٠٤هـ)
ويلاحظ : أن عبارتي الذهبي : (صدوق) ، (له ما ينكر) هما نحو عبارة ابن حجر : (صدوق يخطيء) .
أنظر : التقريب (ص ٢٩١) ، والتهذيب (٩/ ٧٧) ،والانساب (٢/ ١٦٢) والجرح والتعديل (٧/ ٢١٢) ،والكاشف (٣/ ٢٤) ،والمغني (٢/ ٥٦٠) ، والميزان (٣/ ٤٩٢) .

(٧) من الأصل (ص ٣٣) ، وفي النسخ :ابن جرير.

يظن أنه متصل (١) ولا يصح [بتة (٢) فانما (تركنا ذلك) (٣) لأن أصل الحديث غير متصل ولا يصح] (٤) ، وهو حديث معلول ، ومثل هذا كثير ،والذي لا يعلم يقول قد تركت (٥) حديثاً صحيحاً [من هذا](٦)، وجاء بحديث معلول ، ولم (٧) أصنف في كتابي (٨) السنن إلا الأحكام ، ولم أصنف كتب (٩) الزهد ،وفضائل الأعمال ،وغيرها . فهذه الأربعة آلاف [والثمانمائة] (١٠) حديث (١١) كلها في الأحكام ، فأما أحاديث كثيرة (صحاح

---

(١) وفي (د) : يتصل .

(٢) من الأصل (ص ٣٤) ، وفي النسخ كلمة غير واضحة .

(٣) وفي الأصل (ص ٣٤) : تركناه لذلك .

(٤) من (د) ، وقد سقطت من بقية النسخ .

(٥) وفي الأصل (ص ٣٤) : تركنا .

(٦) من الأصل (ص ٣٤) ، وليست في النسخ .

(٧) وفي الأصل (ص ٣٤) : وانما لم .

(٨) وفي الأصل (ص ٣٤) : كتاب .

(٩) من (د) ومن الأصل (ص ٣٤) ، وفي بقية النسخ : كتاب .

(١٠) من (د) ،وفي بقية النسخ : والثمانية .

(١١) سقطت من الأصل .

من)[1] الزهد والفضائل وغيرها في غير هذا لم أخرجها [2] والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وصلى الله على (نبيه محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وأصحابه المنتخبين ، وأزواجه أمهات المؤمنين وسلم تسليما والحمد لله رب العالمين)[3] ، وقد قال التجيبي في [خلاصته][4] عداد [5] الاحاديث المسماة [6] بالسنن وكم في [7] سنن أبي داود :-

وفي رسالة أبي داودا ... أن أبا يوسف لن يزيدا
للألف والمائة شيئا في المقول ... عليه سنة من أخبار الرسول
وابن المبارك رأى تسعمائة ... تلك وضعف زيادات فئة [8]
وقال في الرسالة المذكورة ... أن الذي في السنن المشهورة

---

(١) وفي الأصل (٣٥) : كثيرة في

(٢) وفي الأصل (٣٥) : لم أخرجه .

(٣) ونص الصلاة في الأصل (ص ٣٥) : (وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم تسليما ، وحسبنا الله ونعم الوكيل) .

(٤) وفي (أ) : خلاصة .

(٥) وفي (ب) ، (د) : عدد .

(٦) وفي (د) : المسميات .

(٧) من (د) ، وفي بقية النسخ : من .

(٨) من (د) ، وفي بقية النسخ : فيه .

حسنه شديد (١) الوهن قد بينته والغير صالح كذا أهملته

وإنما (٢) فيها من الأخبار أربعة آلاف باختصار

مع ما ثمان مائة ومنها مراسيل ست مئون تنهى

(فائدة) :-

قال أبو بكر بن داسة سمعت أبا داود يقول كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس مائة ألف حديث انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب جمعت فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث ، ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه ،ويكفي الانسان لدينه من ذلك أربعة أحاديث (٣) (٤)

---

(١) من (د) ، وفي بقية النسخ : ستة شديدة .

(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : وانّ

(٣) قال الذهبي تعليقا على قول أبي داود هذا :- " قوله يكفي الانسان لدينة ممنوع ، بل يحتاج المسلم إلى عد كثير من السنن الصحيحة مع القرآن " .
انظر سير اعلام النبلاء (١٣ / ٢١٠) .
قال التجيبي : بعد ذكره كلام ابي داود المتقدم " وقد ذكرت في كتاب مستفاد الرحلة والاغتراب في ترجمة أبي العباس البطرني المقري الأحاديث التي قيل فيها انها أصول الاسلام ،أو أصول الدين أو عليها مدار الاسلام ،أو مدار الفقه ، أو العلم ،وبلغ جميع ما ذكرته هناك منها ستة وعشرين حديثا " قلت : وقد بحثت في كتابه " مستفاد الرحلة والاغتراب " فلم أقف على ترجمة ابي العباس هذا !!
وقد خرج أبو عمرو الداني المقرى هذه الأحاديث الأربعة التي ذكرها أبو داود في جزء قال التجيبي فيه : سمعته على ابن صالح .
انظر برنامج التجيبي (ص ٩٨) .

(٤) وفي (أ) ، (ب) ، (جـ) : بعد أحاديث : منها .

أحدها : ـ قوله صلى الله عليه وسلم " الأعمال بالنيات " (١) .

والثاني : ـ قوله صلى الله عليه وسلم " لا يكون المؤمن مؤمنا حتى يرضى لأخيه ما يرضى لنفسه " (٢)

والثالث (٣) :ـ قوله صلى الله عليه وسلم " من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه " (٤)

والرابع :ـ قوله صلى الله عليه وسلم " الحلال بين والحرام بين

---

(١) تقدم تخريجه ص ٣٤٦)

(٢) الحديث أخرجه البخاري في (كتاب الايمان ـ باب من الايمان أن يحب الأخيه ما يحب لنفسه ـ ١/ ٥٦) ، ومسلم في (كتاب الايمان ـ باب الدليل أن من خصال الايمان أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير ـ ١/ ٦٧) بلفظ : لأخيه (أو) لجاره .. الحديث ، والترمذي في (كتاب صفة القيامة ـ باب (٥٩) ـ ٤/ ٦٦٧) وقال : حديث حسن صحيح ، والنسائي (كتاب الايمان وشرائعه ـ باب علامة الايمان ـ ٨/ ١١٥) وفيه زيادة في آخر الحديث : ".. ما يحب لنفسه من الخير ..." وابن ماجة (في المقدمة ـ باب في الايمان ـ ١/ ٢٦) كلهم من طريق شعبة عن قتادة عن أنس مرفوعا بلفظ : " لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه ".

(٣) وفي (ب) ، (جـ) ، (د) : تقدم الثالث على الثاني .

(٤) رواه الترمذي في (كتاب الزهد ـ باب (١١) ـ ٤/ ٥٥٨) وقال : هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه ، وابن ماجة (كتاب الفتن ـ باب كشف اللسان في الفتنة ـ ٢/ ١٣١٥) ، ومالك (كتاب حسن الخلق ـ باب ما جاء في حسن الخلق ـ ٢/ ٩٠٣) ، وأحمد (١/ ٢٠١) ، والطبراني في الصغير (٢/ ١١) ، والكبير (٣/ ١٣٨) ، والأوسط (ذكره الهيثمي) من حديث أبي هريرة =

وبين ذلك أمور مشتبهات " (١) الحديث وقال الخطابي :- " اعلموا

= وعلي بن الحسين ،والحسين بن علي .

أما حديث أبي هريرة ففيه مرة بن عبدالرحمن بن حيوئيل (وهو صدوق له مناكير . التقريب ص ٢٨٢) ، وحديث علي بن الحسين مرسل ، وحديث الحسين بن علي ففي سنده عن الطبراني في الصغير قزعة ابن سويد الباهلي (وهو ضعيف - التقريب ص ٢٨٢) ،وفي سند أحمد والطبراني عنه عبدالله بن عمر، ولم أعرف من هو فإن كان هو العمري فهو ضعيف (التقريب ص ١٨٢) ، وان كان غيره فقد قال الهيثمي : ورجال أحمد والكبير يعني الطبراني في الكبير ثقات.

والحديث عزاه السيوطي لغير من ذكرت إلى :

الحاكم في (الكنى) من حديث أبي بكر، وفي (تاريخ نيسابور) من حديث علي بن أبي طالب ، وابن عساكر في (تاريخ دمشق) من حديث الحارث بن هشام .

والحديث صححه : ابن عبدالبر ، والسيوطي ،والألباني .

أنظر :

مجمع الزوائد (١٨/٨) ، وفيض القدير(١٣/٦) ، ومشكاة المصابيح (١٣٦١/٣).

(١) رواه في سننه (كتاب البيوع - باب في اجتناب الشبهات - ٦٢٣/٣) والحديث رواه أيضا : البخاري في (كتاب الايمان - باب فضل من استبرأ لدينه - ١٢٦/١) والترمذي في (كتاب البيوع - باب ما جاء في ترك الشبهات - ٥٠٢/٣) وقال : هذا حديث حسن صحيح والنسائي في (كتاب البيوع - باب اجتناب الشبهات في الكسب. ٢٤١/٧) ، وابن ماجة (في المقدمة - باب الوقوف عند الشبهات ١٣١٨/٢) كلهم من حديث النعمان بن بشير.

أنّ الحديث عند أهله ثلاثة أقسام :-

* صحيح

*وحسن

*وسقيم (١)

وكتاب أبي داود جامع لنوعي الصحيح والحسن ، وأما السقيم فعلى طبقات ، شرها الموضوع ، ثم المقلوب ، ثم المجهول ، وكتاب أبي داود خلي منها بريءٌ (٢) من جملة وجوهها ، وإن (٣) وقع منه شيءٌ من (٤) بعض أقسامها لضرب (٥) من الحاجة تدعوه إلى ذكره ، فانه لا يألوا أن يبين أمره ، ويذكر علته ، ويخرج من عهدته ويحكي (٦) لنا عن أبي داود (٧) أنه قال :- ما ذكرت في كتابي

---

(١) وفي الأصل (١ / ١١) زيادة : (حديث) قيل صحيح وحسن وسقيم .

(٢) من الأصل (١/ ١١) ، وفي النسخ : يرى .

(٣) وفي الأصل (١/ ١١) : فان .

(٤) وفي (د) : عن .

(٥) من (د) ، ومن الأصل (١ / ١١) ، وفي بقية النسخ : فضرب.

(٦) وفي (جـ) : يحكي .

(٧) هذه العبارة نقلها عنه المنذري في مختصره لسننه (١/ ٨) ، والخطابي في معالم السنن وهي أدق من كلامه في رسالته الى أهل =

حديثا اجتمع الناس على تركه " [1] ، وقال الخطيب :-

" يقال انّ أبا داود صنف كتابه السنن قديما وعرضه على أحمد ابن حنبل فاستجاده واستحسنه " [2] ، وقال محمد [3] بن اسحاق

= مكه (ص ٢٤) حيث قال :- " وليس في كتاب " السنن " الذى صنفته عن رجل متروك الحديث شيء " لأنه وجد في سننه من قيل عنه متروك الحديث كأبان بن أبي عياش فيروز البصرى حكم عليه بذلك الفلاس ، واحمد بن حنبل وابن معين والنسائي والدارقطني وأبو زرعة وابن حجر.

أنظر تهذيب التهذيب (١ / ٩٨) ، والتقريب (ص ١٨).

(١) معالم السنن (١ / ١١) بتصرف .

(٢) تاريخ بغداد (٩ / ٥٦) ، وسير اعلام النبلاء (١٣ / ٢٠٩) ، وتذكرة الحفاظ (٢ / ٥٩٢) ،والحطة (ص٢٤٥) .

(٣) أبو بكر محمد بن اسحاق الصاغاني ، الحافظ الحجة ، محدث بغداد ، مات سنة (٢٠٧هـ).

أنظر : تذكرة الحفاظ (٢ / ٥٧٤) ،وتاريخ بغداد (١ / ٢٤٠) ، والجمع بين رجال الصحيحين (٢ / ٤٦٨) ، والمعجم المشتمل (ص٢٢٥)

[الصاغاني] (١) ، وابراهيم بن اسحاق الحربي (٢) :- " لما صنف أبو داود كتاب السنن ألين لأبي داود الحديث كما ألين لداود الحديد " (٣) ، وقال أبو عبدالله محمد بن مخلد (٤) :-

" كان أبو داود يفي بمذاكرته مائة ألف حديث ، ولما صنف كتاب السنن وقرأه على الناس صار كتابه لأصحاب الحديث كالمصحف (٥) يتبعونه ولا يخالفونه ، وأقر له أهل زمانه بالحفظ (٦) (٧) (والتقدم فيه) "

---

(١) من (د) .

(٢) أبو اسحاق ابراهيم بن اسحاق الحربي ، البغدادي ، الامام الحافظ ، أحد الاعلام ، توفي سنة (٢٨٥ هـ) .
أنظر تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٨٤) وتاريخ بغداد (٦/ ٢٧) ، وفوات الوفيات (١/ ١٤) ، وبغية الوعاة (١/ ٤٠٨) .

(٣) أنظر معالم السنن (١/ ١٢) ،وطبقات الحنابلة (١/ ٥٢٦) ،وتهذيب تاريخ دمشق (٦/ ٢٤٧) كلهم عن الحربي ، والمنذري في مختصر سنن أبي داود (١/ ٥) ، والذهبي في سير النبلاء (١٣/ ٢١٢) عن الحربي والصاغاني .

(٤) من الأصول وفي النسخ : خالد ، وأبو عبدالله هذا هو : محمد بن مخلد ابن حفص الدوري ، العطار ، الخضيب ،الامام المفيد / الثقة ،مسند بغداد ، مات سنة (٣٣٠هـ) .
أنظر : تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٢٨) ، وتاريخ بغداد (٣/ ٣١٠) ، وتذكرة الحفاظ لابن عبدالهادي (ق ٤٧ / ب) .

(٥) من الأصل (٤/ ١٧٢) وفي النسخ : كالمصنف .

(٦) ليست في الأصل (٤/ ١٧٢) .

(٧) أنظر سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢١٢) وتهذيب التهذيب (٤/ ١٧٢) .

وقال الخطابي : ـ" اعلموا رحمكم الله تعالى [١] أنّ كتاب السنن لأبي داود كتاب شريف ، لم يصنف في علم الدين كتاب مثله ، وقد رزق القبول من كافة الناس [٢] حكما بين فرق العلماء ، وطبقات الفقهاء ، على اختلاف مذاهبهم فلكل فيه وِرْد ، ومنه شِرْب ، وعليه معوّل أهل العراق [ومصر [٣] ، وبلاد] [٤] المغرب ، وكثير من مدن أقطار الأرض ، وأما أهل خراسان فقد أولع أكثرهم بكتابي [٥] محمد ابن اسماعيل ومسلم بن الحجاج ومن نحى [٦] نحوهما في جمع الصحيح على شرطهما في السبك والانتقاد ، إلا أنّ كتاب أبي داود أحسن رصفاً [٧] وأكثر فقها ، وكتاب أبي عيسى أيضا كتاب

---

(١) من (أ) ، وليست في بقية النسخ ، ولا في الأصل .

(٢) وفي الأصل (١ / ١٠) : من الناس كافة .

(٣) وفي الأصل (١ / ١١) : وأهل مصر .

(٤) من (د)

(٥) من الأصل (١ / ١١) ، وفي النسخ : بكتاب . .

(٦) من الأصل (١ / ١١) ، وفي النسخ : يحيى

(٧) من الأصل (١ / ١١) ،وفي (أ) : وصفا ، وفي بقية النسخ : وصفا وما أثبته من الأصل أنسب وأقرب ، لأنّ الرصف هو ضم الشيء بعضه إلى بعض ونظمه . أنظر لسان العرب (٩ / ١١٩) .

حسن [١] ، وكان تصنيف علماء الحديث قبل زمان أبي داود الجوامع والمسانيد ونحوهما ، فتجمع [٢] تلك الكتب إلى ما فيها من السنن والأحكام أخباراً وقصصاً ومواعظ وآداباً ، فأما السنن المحضة فلم يقصد واحد [٣] منهم جمعها/واستيفائها ،ولم يقدر على تخليصها [٤] واختصار مواضعها من أثناء تلك الأحاديث الطويلة ، ومن أدلة سياقها على حسب ما اتفق لأبي داود ، و لذلك حل هذا الكتاب عند أئمة الحديث وعلماء الأثر [٥] محل العجب ، فقربت فيه أكباد الابل ، ودانت اليه الرحل ، قال الخطابي :- وسمعت ابن الأعرابي [٦] يقول ونحن نسمع منه هذا الكتاب : لو أنّ رجلا لم يكن عنده من العلم إلا المصحف الذي فيه كتاب الله تعالى [٧] ، ثم هذا الكتاب لم يحتج معهما إلى شيء من العلم بتة ، قال الخطابي :- وهذا كما قال

---

(١) بعدها كلام طويل حذفه السيوطي اختصارا على عادته .

(٢) وفي (ب) فيجتمع .

(٣) من الأصل (١ / ١١) وفي النسخ : أحدا .

(٤) من الأصل (١ / ١١) وفي النسخ : تلخيصها .

(٥) وفي (ب) بعد (وعلماء الاثر) : محل العجب .

(٦) من (د) .

(٧) من (أ) .

لا شك فيه ، لأنّ الله سبحانه وتعالى [أنزل كتابه تبيانا لكل شيء ، وقال (عز من قائل) (١) : ((ما فرطنا في الكتاب من شيء)) (٢) ، فأخبر (٣) سبحانه أنه] (٤) لم يغادر شيئا من أمر الدين لم يتضمن بيانه الكتاب ، إلا أنّ (٥) البيان على ضربين :-

(١) بيان جلي يتناوله (٦) الذكر نصا .

(٢) وبيان خفي اشتمل عليه معنى التلاوة ضمنا .

فما (٧) كان من هذا الضرب كان تفصيل بيانه موكولا إلى النبي

---

(١) - سقطت من الأصل .

(٢) - سورة الأنعام : آية رقم ٣٨ .

(٣) - من (ب) ، ومن الأصل (١٢/١) ، وفي بقية النسخ : فانه أخبر .

(٤) - سقطت من (أ) ، وكلمة (وأنه) مثبتة في الأصل (١٢/١) .

(٥) - وفي (ب) ، (ج) : أنه .

(٦) - وفي الأصل (١٢/١) : تناوله .

(٧) - وفي (ب) : فانّ

صلى الله عليه وسلم وهو معنى قوله سبحانه وتعالى (لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ) (١) فمن جمع بين الكتاب والسنة فقد استوفى وجهي البيان ، وقد جمع أبو داود في كتابه هذا من الحديث في أصول العلم وأمهات/السنن وأحكام الفقه مالا نعلم(٢) متقدما سبقه اليه ، ولا متأخرا لحقه فيه " (٣) انتهى .

قال الشيخ ولي الدين العراقي : ومن هنا قال الرافعي : إنَّ المجتهد لا يحتاج الى تتبع الأحاديث على (٤) تفرقها وانتشارها ، بل يكفي أن يكون له أصل صحيح وقعت العناية به ، يجمع أحاديث الأحكام كسنن أبي داود ولكن قال النووي في الروضة لا يصح التمثيل لسنن أبي داود)(٥) فانه لم يستوعب الصحيح من أحاديث الأحكام ولا معظمه ، وذلك ظاهر بل معرفته ضرورية لمن له أدنى اطلاع ، وكم في صحيح البخاري ومسلم من حديث حكمي ليس في سنن أبي داود ، وأما ما كان في الترمذي والنسائي وغيرهما من الكتب المعتمدة فكثرته وشهرته غنية عن التصريح بها ، وقال الشيخ ولي الدين : لا نسلم [أن] (٦) ما ذكره من أنَّ أبا داود لم يستوعب

---

(١) سورة النحل : آية رقم (٤٤) .

(٢) من الأصل (١/ ١٣) ، وفي النسخ : مالا يعلم .

(٣) معالم السنن (١/ ١١-١٣) بتصرف واختصار .

(٤) سقطت من (ب) .

(٥) " " "

(٦) من (د) .

معظم أحاديث الاحكام فالحق أنه ذكر معظمها ، وما لم يذكره منهـا فهو يسير بالنسبة الى ما ذكره ، وقد صرح بذلك النووي في شرح أبي داود فقال : ينبغي للمشتغل بالفقه ولغيره الاعتناء بسنن أبي داود ، وبمعرفته التامة فإنّ معظم أحاديث الأحكام التي يحتج بها فيه مـع سهولة تناوله (١) ، وتلخيص أحاديثه ،وبراعة مصنفه ، واعتنائـه بتهذيبه ، وقال الحافظ ابن حجر في آخر قصيدة له :-

مثل البخاري ثم مسلم الذي ... يتلوه في العليا (٢) أبو داود

فاق (٣) التصانيف الكبار(٤) بجمعه ... الاحكام فيها ببذل المجهودا

قد كان أقوى ما رأى في بابه ... يأتي به ويحرر التجويدا

(فائدة) :-

قال أبو الحسن الشاري (٥) في فهرسته : قال ابن التبريزي : - رواية اللؤلؤي من أصح الروايات لأنها آخر ما أملى أبو داود ، وعليها

---

(١) وفي (ب) ، (جـ) : متناوله .

(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : العليا .

(٣) من (د) ، " " " : فساق .

(٤) وفي (ب) : الكتاب .

(٥) من (أ) ، (د) ، وفي بقية النسخ : الشارى .

مات [١] ، وقال أبو علي الغساني : رواية ابن داسه [٢] أكمل الروايات كلها [٣] ، ورواية أبي عيسى الرملي [٤] تقاربها [٥] ، وقال الشيخ ولي الدين العراقي في شرحه : روى [٦] عن أبي داود كتاب السنن أبو علي محمد بن أحمد اللؤلؤي [٧] ، وأبو بكر محمد بن بكر

---

(١) أنظر برنامج التجيبي (ص ٩٦) ، وسيأتي (ص ١٢٠٨) وقت سماع اللؤلؤي للسنن من أبي داود .

(٢) أبو بكر محمد بن بكر بن محمد بن عبد الرزاق بن داسة التمار ، الشيخ الثقة ، العالم ، مسند البصرة ، صاحب أبي داود ، وراوي السنن ، توفي سنة (٣٤٦ هـ) .
أنظر : سير أعلام النبلاء (١٥ / ٥٣٨) والتقييد (١ / ٤٤) ، وتذكرة الحفاظ (٣ / ٨٦٣) ، وشذرات الذهب (٢ / ٣٧٣) .

(٣) انظر برنامج التجيبي (ص ٩٦) وقال الذهبي :- وهو - أي ابن داسة - آخر من حدث بالسنن كاملا عن أبي داود . . . . وآخر من روى عن ابن داسة بالاجازة الحافظ أبو نعيم الأصبهاني .
أنظر سير أعلام النبلاء (١٥ / ٥٣٩) .

(٤) لم أقف له على ترجمة .

(٥) أنظر برنامج التجيبي (ص ٩٦) ، والحطة (ص ٢٥١) ومقدمة تحفة الأحوذي (١ / ١٢٦) .

(٦) وفي (أ) : روى .

(٧) أبو علي محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي البصري ، من أهل البصرة ، وهو آخر من حدث عنه بكتاب السنن .
أنظر : الأنساب للسمعاني (١١ / ٢٣٣) ، ولم أقف له على ترجمة في غيره !! انظر : التقييد (ص ٣٣) والحطة (ص ٢٥١) ، ومقدمة تحفة الأحوذي (١ / ١٢٦) .

ابن داسة وأبو الطيب أحمد بن ابراهيم الاشناني ، وأبو عمر أحمد بن على ابن الحسن البصري ،وأبو الحسن على بن الحسن بن العبد [١] ،وأبو سعيد أحمد بن محمد بن الأعرابي [٢] ، وله فيه فوت [٣] ، وأبو أسامة محمد ابن عبد الملك الرواس ، وفاته منه مواضع ، وأشهر رواته عنه اللؤلؤى وابن داسة ،قال القاضي أبو عمرو[٤] الهاشمي : " وهو آخر من حدث

---

(١) أبو الحسن على بن الحسن بن العبد الوراق ، سمع أبا داود السجستاني وروى عنه الدارقطني ، مات سنة ٣٢٨ هـ .

أنظر : تاريخ بغداد (١١/٣٨٢) .

(٢) أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد البصري الصوفي ، المعروف بابن الاعرابي ، الحافظ الزاهد ، شيخ الحرم ، مات سنة (٣٤٠ هـ) .

أنظر : التقييد (١/ص١٨٩) ، تذكرة الحفاظ (٣/٨٥٢) ،وتهذيب تاريخ دمشق (٢/٥٤) ،والعقد الثمين (٣/١٣٧) ،ولسان الميزان (١/٣٠٨) .

(٣) قال ابن خير الاشبيلي :- وما فات أبا سعيد بن الأعرابي عن أبي داود فروى كثيرا منه أبو عمر ابن حزم عن أبي القاسم حميد بن ثوابة بن حميد الجذامي الشقري عن أبي عيسى الرملي عن أبي داود ،والفوت الحاصل في رواية ابن الاعرابي بينه أبو علي الغساني حيث قال : " وليس في رواية أبي سعيد بن الاعرابي كتاب الفتن ، والملاحم ،والحروف والخاتم ، وسقط منه من كتاب اللباس نحو نصفه ،وفاته من كتاب الوضوء ، والصلاة ، والنكاح أوراق كثيرة وأحاديث خرّجها من روايته عن شيوخه ،وروى أكثرها عن أبي أسامة محمد ابن عبد الملك الرواسي عن ابي داود" .
قال الغساني :
" وأضبط من كتب المصنف عن أبي سعيد بن الأعرابي من أهل بلدنا أبو عمر أحمد بن سعيد بن حزم ، وليس من رجل بعده ضبط كضبطه ، وبكتابه الذي بخطه قابلت كتابي" .
أنظر فهرس ابن خير(ص١٠٦) وبرنامج التجيبي (ص٩٥) والوافي بالوفيات (١٥/٣٥٤) .

(٤) وفي (ب) ، (د) : أبو عمر.

به ،[عن اللؤلؤى ،قرأ أبو علي اللؤلؤى هذا الكتاب على أبي داود عشرين سنة](١) ، كان هو القارئ لكل قوم يسمعونه (٢) ،قال : والزيادات التي في رواية ابن/داسة حذفها أبو داود في آخر أمره لشئ كان يريبه في اسناده فلهذا تفاوتا (٣) ، قال الشيخ ولي الدين :- وقد سمعه اللؤلؤى من أبي داود سنة وفاته ،وهي سنة خمس وسبعين (٤) ومائتين ، فينبغي أن يكون العمل على روايته انتهى .

---

(١) سقطت من (أ)

(٢) انظر التقييد (١/٣٣)

(٣) انظر التقييد (١/٣٣).

(٤) من (د) ،وفي النسخ : وستين وهو خطأ .

٩١ - فان يقل في السنن الصحاح مع ضعيفها والبغوى قد جمع [1]

٩٢ - مصابحا وجعل الحسان ما في سنن (قلنا : اصطلاحا [2] ينتمى [3]

---

(١) من الأصل (ص ١١١) ، وليست في النسخ .

(٢) وفي نسخ الألفية كلها : اصطلاح .

(٣) سقط بيتان من (د) .

الشرح التفصيلى :-

٩١ - (فان يقل) " اعتراضا ، قد وجدت "

(فى السنن) " الاربع " ، المتقدم ذكرها ، " الاحاديث "

(الصحاح) " والحسان "

(مع ضعيفها)

(و) " الحافظ " ، والواو فيه واو الحال .

(البغوى) حسين بن مسعود ، " نسبة الى بغشور على غير قياس "

(قد جمع) " وصنف كتابا " على أبواب الفقه سماه :

٩٢ - (مصابحا) بحذف الياء المثناة التحتية ، اذ أصله وزن مفاعيل ، وحذفت للوزن "

(و) " قسم احاديثه الى صحاح وحسان " ، و

(جعل) " الصحاح ما في الصحيحين أو أحدهما " ، وجعل (الحسان ما)

" أى الاحاديث التى "

(في سنن) ابي داود " وغيره .

(قلنا) " ان ما صنعه البغوى في كتابه المذكور "

(اصطلاح ") " له فيه "

" ينتمى " بالبناء للمفعول أى ينسب اليه خاصة . . . "

انظر استقصاء الاثر (ق ٥٠/أ ، ومنهج ذوى النظر ص ٣٤

(ش) [1]

قال ابن الصلاح : " ما صار اليه صاحب المصابيح [2] رحمه الله من [3] تقسيم أحاديثه الى نوعين :- الصحاح والحسان ، مريدا بالصحاح : ما ورد في أحد الصحيحين أو فيهما ، وبالحسان : ما أورده أبو داود والترمذى

---

(١) من(الأصل جـ ١ ص ١١١) ، وليست في النسخ .

(٢) هو كتاب " مصابيح السنة " للامام المحدث الفقيه : " أبو محمد الحسين ابن مسعود الفراء البغوى " (ت ٥١٦) .
جمع فيه أحاديث متفرقة في أبواب شتى كالعقائد والاحكام والسير والآداب والمناقب وغيرها ، محذوفة الأسانيد ، وقسمها الى صحاح وحسان ، وعنى بالصحاح ما أخرجه الشيخان ، وبالحسان ما أخرجه أصحاب السنن ، وما كان فيها من ضعيف أو غريب أشار اليه ، وأعرض عن ذكر ما كان منكرا أو موضوعا هذا هو المشروط في الخطبة مع العلم بأنه ذكر حديثا في آخر باب مناقب قريش وقال عنه : منكر !!
وعدد أحاديث الكتاب قيل انها أربعة آلاف وسبعمائة وتسعة عشر حديثا وقيل غير ذلك ، والكتاب مطبوع .
انظر لمزيد الكلام على الكتاب وشروحاته ومنهج مؤلفه وأحاديثه المنتقدة . المصابيح (١ / ٢) ، وأجوبة الحافظ ابن حجر عن أحاديث المصابيح (٣ / ١٧٧٣ - من المشكاة) ، وكشف الظنون ، (٢ / ١٢٩٨) ، وايضاح المكنون (٤ / ٤٨٩) ، ومقدمة مرقاة المفاتيح لملاعلى القارى (١ / ٥٦-٦١)

(٣) من الأصل (ص ١١١) ، وليست فى النسخ .

وأشباههما في تصانيفهم [١] ، فهذا اصطلاح لا يعرف ، وليس الحسن عند أهل الحديث عبارة عن ذلك ،وهذه الكتب تشتمل على حسن وغير حسن " [٢] انتهى ، وتبعه على ذلك النووي في مختصره فقال : " هذا الكلام من البغوي ليس بصواب ، لأنّ في السنن الصحيح ، والحسن والضعيف ،والمنكر" [٣] وقد تعقب العلامة تاج الدين التبريزي [٤] في مختصره [٥] هذا الكلام فقال ليس من العادة المشاحة في الاصطلاح [٦] والتخطئة عليه مع نص الجمهور على أن من اصطلح في أول الكتاب فليس ببعيد عن الصواب ، والبغوي قد نص في ابتداء المصابيح بهذه العبارة ، وأعني [٧] بالصحاح ما أخرجه الشيخان الى آخره ، ثم قال : وأعني [٨] بالحسان ما أورده أبو داود والترمذي وغيرهما من الأئمة الى آخره ، ثم قال : وما كان فيها من ضعيف أو غريب أشرت اليه وأعرضت عن ما كان منكرا أو موضوعا هذه عبارته ، ولم يذكر قط أنّ مراد

---

(١) أنظر مصابيح البغوي (١ / ٢) .

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ١١١) .

(٣) التقريب (ص ٤٧) ،والارشاد (ق ١١ /أ) .

(٤) تقدمت ترجمته (٢٠١)

(٥) هو مختصره لمقدمة ابن الصلاح الذي سماه " الكافي " ، وقد تقدم ذكره (٢٠١)

(٦) وفي (ب) : الصحاح .

(٧) وفي (ب) : أعني .

(٨) وفي (ب) : أعني

الأئمة بالصحاح كذا وبالحسان كذا ، قال : ومع هذا فلا يعرف [1] لتخطئة الشيخين يعني ابن الصلاح والنووي اياه وجه وأورد [2] هذا التعقيب [3] الحافظ ابن حجر في نكته مرتضياً له ، ثم قال : " ومما يشهد لصحة [4] كونه أراد بقوله الحسان اصطلاحاً خاصاً له أن يقول في مواضع من قسم الحسان : هذا صحيح - تارة ، وهذا ضعيف تارة بحسب ما يظهر له من ذلك ، ولو كان أراد بالحسان الاصطلاح العام ما نوعه في كتابه الى الأنواع الثلاثة ، وحتى لو كان عليه في بعض ذلك مناقشة بالنسبة إلى الاطلاق فذاك [5] يكون لأمر خارجي [6] يرجع إلى الذهول ، ولا يضر فيما نحن فيه " [7] انتهى .

وأما البلقيني فقال في محاسن الاصطلاح : " لا يقال : الاصطلاحات لا مشاحّة فيها ، فقد قال " البغوي " : أردت بالصحيح ما خرج في كتاب

---

(١) من (د) ، وفي بقية النسخ : يفوت .

(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : وارد .

(٣) وفي (د) : التعقب .

(٤) من (د) ، ومن الأصل (١/٤٤٦) ، وفي النسخ : بصحة .

(٥) وفي الأصل (١/٤٤٦) : وذلك .

(٦) في الأصل (١/٤٤٦) بعدها : حتى .

(٧) نكت ابن حجر (١/٤٤٦) .

الشيخين ، وبالحسن ما أورده أبو داود وأبو عيسى وغيرهما ، وما كان فيهما من غريب أو ضعيف أشرت اليه ، وأعرضت عن ذكر ما كان منكراً أو موضوعاً " (١) ، وقد بوّب على الصحيح والحسن والغريب وغيرها (٢) ،لأنا نقول يقع الاعتراض في وجه آخر وهو أنّ فيهما أحاديث صحيحة ليست في الصحيحين ، وباصطلاحه يخرج عن ذلك لمرتبة الحسن . ولم يقل بذلك أحد غيره (٣) " ، وقال الزركشي في النكت : " اعتراض ابن الصلاح والنووي على البغوي عجب (٤) لأن البغوي لم يقل : إن مراد (٥) الأئمة بالصحاح كذا وبالحسان كذا ، وانما اصطلح على هذا رعاية للاختصار ، ولا مشاحة (في الاصطلاح) (٦) ، . . . وقد التزم بيان غير الحسن (٧) ، وبوّب على الصحيح والحسن ، ولم يميّز بينهما لاشتراك الكل في الاحتجاج

---

(١) أنظر مصابيح السنة (١ / ٢) بمعناه .

(٢) وفي (أ) : وغيرهما .

(٣) محاسن الاصطلاح (ص ١١١) .

(٤) وفي الأصل (ق ٥٢ / أ) : عجيب .

(٥) من (د) ،وفي بقية النسخ : يراد .

(٦) سقطت من (ب) ، وبعدها كلام طويل في الأصل (ق ٥٢/أ) لم يذاكره السيوطي رحمه الله .

(٧) وفي الأصل (ق ٥٢/أ): فقد .

في نظر الفقيه ، قال : نعم في السنن أحاديث صحيحة ، ليست في الصحيحين (١) ، ففي (٢) ادراجه لها في قسم الحسن نوع مشاحة" (٣)

وقال العراقي في النكت : " أجاب بعضهم عن هذا الايراد على البغوي بأنه بين [في] (٤) كتاب المصابيح عقب كل حديث كونه صحيحا / أو حسنا أو غريبا ، فلا (٥) يرد عليه ذلك ، قال العراقي : وما ذكره هذا المجيب (٦) . . . . ليس كذلك فانه لا يبين الصحيح من الحسن في ما أورده من السنن ، وانما سكت (٧) عليها ، وانما يبين الغريب غالبا ، وقد يبين الضعيف (٨) . . . ، فالا يراد باق في مزجه صحيح ما في السنن

---

(١) وكذلك في المقابل مما يؤخذ عليه ادخاله في الفصل الأول المسمى بالصحاح عدة روايات ليست في الصحيحين ولا في أحدهما مع التزامه الاقتصار عليهما ، وقد أجاب السخاوي عن هذا الاعتراض بجواب حسن فقال : انه يذكر أصل الحديث منهما أو من أحدهما ، ثم يتبع ذلك باختلاف لفظته ولو بزيادة في نفس ذلك الخبر يكون بعض من خرج السنن أوردها فيشير هو اليها لكمال الفائدة .
أنظر فتح المغيث (ص ٨٣) بتصرف .

(٢) وفي (د) : نفى .

(٣) نكت الزركشي (ق ٥٢ / أ) .

(٤) من (د)

(٥) وفي الأصل (ص ٥٥) : ولا .

(٦) في الأصل (ص ٥٥) بعدها كلام طويل حذفه السيوطي اختصارا

(٧) وفي الأصل (ص ٥٥) : يسكت .

(٨) في الأصل (ص ٥٥) كلام حذفه السيوطي .

بما فيها من الحسن ، وكأنه سكت عن بيان ذلك لاشتراكهما في الاحتجاج به " (١)

---

(١) التقييد والايضاح (ص ٥٥ ، ص ٥٦) ، وأيضا وقعت له أوهام على ما اشترطه ، قال المناوي :-

" . . . فوقع له بعد ذلك أن ذكر أحاديث من الصحاح ، وليست في واحد من الصحيحين ، وأحاديث من الحسان ، وهي في أحد الصحيحين ، وأدخل في الحسان أحاديث ولم يتنبه عليها وهي ضعيفة واهية ،وربما ذكر أحاديث موضوعة في غاية السقوط متناهية . . . "

أنظر كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح (١/ق ١ / أ) .

٩٣ - يروي أبو داود أقوى ما وجد (١) ثم الضعيف حيث غيره فقد

٩٤ - والنسائي ما لم (٢) يكونوا اتفقوا تركا له (والآخرون ألحقوا

٩٥ - بالخمسة ابن ماجة قيل ومن (٣) (٤) ماز بهم فانّ فيهمو وهن (٥)

هذا بيان لكون السنن فيها غير الحسن ، قال ابن الصلاح :

" روينا عن أبي داود ما معناه : أنه يذكر في كل باب أصحّ ما عرفنه

---

(١) وفي (د) من الألفية : (وجد) بضم الواو ،وكسر الجيم ، وسكون الدال .

(٢) وفي جميع نسخ الألفية : (من لم) .

(٣) وفي (س) باسكان التاء .

(٤) هكذا رسمها في نسخ البحر ، وفي نسخ الألفية : (فيهم) .

(٥) بياض في (د) .

(٦) الشرح التفصيلي :ـ

٩٣ - (يروى) " الامام "

(أبو داود) في سننه

(أقوى ما) مروى

(وجد) ٥

(ثم) " يروي "

(الضعيف) " منها "

(حيث غيره فقد) " حيث لم يجد الأقوى " .

٩٤ - (والنسائي) " من مذهبه ، أن يخرج عن كل "

(من لم يكونوا) أي الحفاظ

(اتفقوا تركا) تمييز

.....

(لـه) " أي متروكا " ، وزاد المؤلف قائلا توطئة لقوله فيما سيأتي تتساهل . . . الخ

(والآخرون) " من المحدثين المتأخرين "

(ألحقوا) من الالحاق في مطلق الاشتراك ، فلا يرد احتمال الالحاق على وجه المساواة " ، أي ألحقوا الاصول

٩٥ - (بالخمسة) الصحيحين ، والسنن الثلاثة

(ابن ماجة) أي سنن ابن ماجة ، فصار سادسا

(قيل) " أول من الحقه ابن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧ هـ) ، فتابعه أصحاب الاطراف والرجال ، والناس "

(و) " لكن "

(من ماز بهم) " أي ميّز ابن ماجة عن الخمسة ، ولم يدخله في أصليتها " .

(فانّ فيهم) " أي رواته "

(وهن) : أي ضعف .

[والمعنى العام للابيات هذه : تعرض السيوطي فيها لشرطي أبي داود والنسائي ، وأنّ الأول يخرج أقوى الاحاديث وأصحها فإذا لم يوجد لديه في ذلك الباب شيئاً مال إلى رواية الضعيف ، وأنّ النسائي من مذهبه أن يخرج عن كل من لم يترك حديثه اجتماعا ، وأنّ بعض المتأخرين من المحدثين الحق بالكتب الخمسة سنن ابن ماجة ، وبعضهم لم يلحقه لما فيه من رواة مضعفين ومتكلم فيهم .]

أنظر استقصاء الأثر (ق ٥١/أ ،ب) ومنهج ذوي النظر ص ٣٥ ، وشرح أحمد شاكر (ص ١٧) وشرح محمد محي الدين عبد الحميد ص ٤٩ .

في ذلك الباب ،وقال أبو عبدالله بن منده عنه أنه يخرج الاسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره ، لأنه أقوى عنده من رأي الرجال " (١) ،قال الزركشي : " يقرب منه ما ذكره الماوردي من احتجاج الشافعي (رضي الله تعالي عنه) (٢) بالمرسل إذا لم يوجد دلالة سواه (٣) ، ونقل (٤)عن الامام (٥) أحمد بن حنبل (رضى الله تعالى عنه) (٦) أنه كان

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ١١٠ ، ص ١١١) باختصار .

(٢) من (أ) .

(٣) ينسب للامام الشافعي رحمه الله القول بقبول المرسل مطلقا أورده مطلقا ، وهو خطأ ، وصواب مذهبه في المرسل هو التفصيل :-
فما كان من مراسيل الصحابة فهي حجة مطلقاً ، ومراسيل صغار التابعين ليست حجة عنده ، وأما مراسيل كبار التابعين فحجة عنده بأحد شروط خمسة :-

١ - أن يكون من أسنده غير من أرسله .
٢ - أو يرسله راو آخر أخذ عن غير شيوخ الأول .
٣ - أو يعضده قول صحابي .
٤ - أو يعضده قول أكثر أهل العلم.
٥ - أو يكون حال المرسل إذا سمى لا يسمي مجهولا ولا مرغوبا عن الرواية عنه .

ومراسيل سعيد بن المسيب من الكبار عنده بالذات مقبوله لأنها حسان عنده .
أنظر الرسالة (ص ٤٦١ - ص ٤٦٣) ، والمسودة (ص ٢٥٠ ،ص ٣١٠) والبرهان (١/ ٦٣٤) ، والمستصفى (١/ ١٦٩) ، واللمع (ص ٧٤ ،ص ٧٥) ، والوصول إلى الأصول (٢/ ١٧٨) .

(٤) وفي الأطل (ق ٥٢/أ)ونقل كلمة مطموسة عن احمد بن حنبل .

(٥) من (أ)

(٦) من (أ)

يحتج بعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، إذا لم يكن في الباب غيره "(١) ، ثم قال ابن الصلاح : " وحكى أبو عبدالله بن مندة الحافظ (٢) أنه سمع محمد بن سعد الباوردي (٣) بمصر - يقول : كان من مذهب أبي عبدالرحمن النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه " (٤) ، قال العراقي : " وهو (٥) مذهب متسع " (٦) ، وقال الحافظ ابن حجر :-

في النكت :- " ما حكاه ابن الصلاح عن الباوردي أنّ النسائي يخرج أحاديث [من] (٧) لم يجمع على تركه (٨) ، فإنه (٩) أراد بذلك

---

(١) نكت الزركشي (ق ٥٢ / أ) .

(٢) أنظر فتح المغيث (ص ٨١ ، ص ٨٢) ، وزهر الربى على المجتبى (١ / ٣)

(٣) لم أقف على ترجمة له .

(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص ١١٠ ، ص ١١١) .

(٥) وفي (د) : وهذا

(٦) قال في ألفيته :

والنَسَائِي يُخْرِجُ مَنْ لَمْ يُجْمِعُوا ... عَلَيْهِ تَرْكًا مَذْهَبٌ مُتَسِعُ

انظر الألفية مع شرحها التبصرة (١/ ١٠٢) .

(٧) من الأصل (١ / ٤٨٢) وقد سقطت من جميع النسخ .

(٨) علما بأنّ النسائي رحمه الله من المتشددين المتعنتين في جرح الرجال كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في تهذيبه (٢ / ١٤٧) في ترجمة الحارث بن عبدالله الهَمْداني ، وشرطه أيضاً شديد في الرجال فقد قال الحافظ ابن طاهر سألت سعد بن علي الزنجاني عن رجل ؟ فوثقه ، فقلت : قد ضعفه النسائي !! فقال : يابني انّ لأبي عبدالرحمن شرطاً في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم . انظر سير اعلام النبلاء (١٤ / ١٣١) ، فكان المفروض أن لا يخرج في سننه عن كل من لم يجتمع على تركه لأنه مذهب فيه توسع كما ذكر العراقي

(٩) وفي الأصل (١ / ٤٨٢) : فانما .

اجماعا خاصا ، وذلك أنّ كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط ، فمن (الأولى) شعبة وسفيان الثوري ، وشعبة أشد منه ، ومن (الثانية) يحي القطان ، وعبد الرحمن بن مهدي ، ويحي أشد من عبد الرحمن ومن (الثالثة) يحي بن معين وأحمد ، ويحي أشد من أحمد ، ومن (الرابعة) : أبو حاتم والبخاري ، وأبو حاتم أشد من البخاري (١)

---

(١) سبق الحافظ ابن حجر في تقسيم الحفاظ النقاد للرجال إلى مراتب الحافظ الذهبي في كتابه ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص ١٥٨ ، ص ١٥٩) وخلاصة قوله فيه : (القسم الأول) : - قسم متمنت في الجرح ، متثبت في التعديل ، يغمز الراوي بالفلطتين والشلاث ، ويلين بذلك حديثه ، فهذا إذا وثق شخصا فمض على قوله بناجذيك ، وتمسك بتوثيقه ، واذا ضعف رجلا فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه . . . وذكر أمثلة من هذا القسم مثل ابن معين ، وأبي حاتم ، والجوزجاني . . .

(القسم الثاني)
متساهلون . . كأبي عيسى الترمذي ، والحاكم ، والبيهقي .

(القسم الثالث)
معتدلون منصفون ، كالبخاري ، وأحمد بن حنبل ، وأبي زرعة . . . أ . هـ
وقال أبو الحسنات اللكنوي كما في الأجوبة الفاضلة (ص ١٦١) في جوابه عن التعارض بين الأئمة في الجرح والتعديل قال :-
" . . . وله صور : (احدها) أن يكون صاحب أحد القولين متساهلا في التصحيح ، واسع الخطو في الحكم به ، والآخر متعمقا ، محققا =

فقال [١] النسائي : لا يترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه ، فأما إذا وثقه ابن مهدي وضعفه يحي القطان مثلا فانه لا يترك لما عرف من تشديد يحي ، ومن هو مثله في النقد ، قال الحافظ ابن حجر واذا تقرر ذلك ظهر أنّ الذي يتبادر إلى الذهن من أنّ مذهب النسائي في الرجال مذهب متسع ليس كذلك ، فكم من رجل أخرج له أبو داود والترمذي تجنب النسائي اخراج حديثه ، بل تجنب النسائي اخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين ، فحكى [٢] أبو الفضل ابن طاهر قال : " سألت سعد بن علي الزنجاني [٣] عن رجل [٤]

= متجنبا عن الافراط والتفريط فيه ، فحينئذ يرّجح قول غير المتساهل على المتساهل . . . .

(وثانيهما)

أن يكون أحد الحاكمين متساهلا في الحكم بالتضعيف ، والوضع ، متشددا في الجرح ، والآخر متوسطاً في القدح ، فيترك قول المشدّد ، ويقبل قول غير المشدد . . . " أ . هـ .

وهو كلام جيد فانظره بكماله في كتابه المذكور (ص ١٦٠ - ص ١٨١) .

(١) وفي الأصل (١/٤٨٢) : وقال .

(٢) وفي الأصل (١/٤٨٣) : وحكي

(٣) أبو القاسم سعد بن على بن محمد الزنجاني - بفتح الزاى وسكون النون وفتح الجيم وفى آخرها نون - ، نسبة الى زنجان بلدة على حد أذربيجان ، وتقع في شمال ايران . الحافظ شيخ الحرم ، وقال عنه محمد بن طاهر : مارأيت مثل الزنجاني ، توفي سنة (٤٧١هـ) .
انظر تذكرة الحفاظ (١/١١٧٤) ، والانساب للسمعاني (٦/٣٢٥) ، والعقد الثمين (٤/٥٣٥) ، وبلدان الخلافة الشرقية (٤/٥٣٥) لضبط النسبة .

(٤) وفي الأصل (ص ٢١) : عن حال رجل من الرواة .

فوثقه ، فقلت له : إنَّ النسائي لم يحتج به [١] ، فقال : يا بني إنَّ لأبي عبد الرحمن شرطاً في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم " [٢]

وقال أبو بكر البرقاني [٣] الحافظ في جزء له معروف :- هذه أسماء رجال تكلم فيهم [٤] النسائي ممن أخرج له الشيخان في صحيحهما [٥] سألت عنهم أبا الحسن الدارقطني فدوّن [٦] كلامه في ذلك [٧]

---

(١) وفي الأصل (ص ٢١) : ضعفه .

(٢) شروط الأئمة الستة للمقدسي (ص ٢١) .

(٣) وفي (ب) ، (جـ) : البرماني

(٤) وفي (د) : فيها .

(٥) من (د) ، (ب) ، وفي (جـ) : صحيحهما .

(٦) وفي الأصل (١/٤٨٣) ، وفي النسخ : فلان .

(٧) الذي وصلنا : أسئلة البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه قام بتحقيقه د / عبد الرحيم القشقري ، وليست خاصة برجال الصحيحين الذين تكلم فيهم النسائي بل هي عامة ، والأسئلة التي وجهت إليه في شأن من تكلم فيهم النسائي وذكرهم في كتابه الضعفاء وهم من رجال الصحيحين هي اسئلة أبي عبد الله بن بكير للدارقطني التي يقوم بتحقيقها الأخ : موفق بن عبد الله بن عبد القادر محقق سؤالات السهمي والحاكم للدارقطني .

وقد رجح الأخ موفق على أن سؤالات البرقاني ثلاثة اجزاء وأن ما أشار اليه سزكين باسم (تعليق على سؤالات البرقاني) هو الجزء الثالث ، ولعل ما أشار اليه المصنف في المتن أحد الاجزاء الثلاثة . أنظر مقدمتي المحقق لسؤالات السهمي والحاكم للدارقطني (ص ٣٥) ، (ص ٣٣) .

وقال أحمد بن محبوب الرملي : " سمعت النسائي يقول : لما عزمت على جمع السنن استخرت الله تعالى في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء ، فوقعت الخيرة على تركهم فنزلت في جملة من الحديث كنت أعلو فيها (١) عنهم (٢) ، وقال الحافظ أبو طالب أحمد ابن نصر (٣) شيخ الدارقطني : " من يصبر (٤) على ما (٥) يصبر (٦) عليه النسائي

---

(١) وفي (ب) ، (جـ) : منها .

(٢) أنظر برنامج التجيبي (ص ١١٦) ، وزهر الربى للسيوطي (١/٤) ، وزاد التجيبي ، اثناء ذكره لكلام النسائي هذا :-
" .... فكان يترك الاسناد العالي اذا وقع في قلبه منه شيء ، ويأتي بالاسناد الذي ليس في قلبه منه شيء . وإن كان نازلا " .

(٣) أبو طالب أحمد بن نصر بن طالب الحافظ ، كان الدارقطني يقول : أبو طالب أحمد بن نصر الحافظ استاذي ، توفي سنة (٣٢٣هـ) . أنظر تاريخ بغداد (٥/١٨٢) ، وتذكرة الحفاظ (٣/٨٣٢) .

(٤) من الأصل (١/٤٨٣) ، وفي النسخ : يصير .

(٥) وفي (ب) : على من يصير

(٦) من الأصل (١/٤٨٣) ، وفي النسخ : يصير .

كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة - فما حدث منها بشيء[1]

(قال الحافظ ابن حجر) : وكان عنده [2] عاليا عن قتيبة عنه ، ولم يحدث به لا في السنن ولا في غيرها " وقال الحافظ أبو الفضل ابن طاهر في شروط الأئمه : " وأما أبو داود (والنسائي) [3] فان كتابيهما ينقسمان [4] على ثلاثة أقسام :-

(الأول) :- الصحيح المخرج في الصحيحين فحكمه على ما ذكرنا .

(والقسم الثاني) صحيح على شرطهما أما أبو داود والنسائي ، فحكى أبو عبد الله ابن منده أن شرطهما اخراج أحاديث أقوام لم يجتمع[5] على تركهم ، اذا صح الحديث باتصال الاسناد من غير قطح ولا ارسال فيكون هذا القسم من الصحيح (الا أنه طريق لا يكون طريق ما أخرج البخاري

---

(١) أنظر شروط الأئمة للمقدسي (ص ٢٢) ولفظه : " . . . فما حدث بهما " وتهذيب التهذيب (١ / ٣٨) مثله ، وزهر الربيّ (١ / ٤) بلفظ :- " . . . فما حدث عنه بشيء " ، وقال السندي : " . . . ولذلك ما أخرج حديث ابن لهيعة ، والا فقد كان عنده حديثه ترجمة ترجمة . . . . " انظر حاشية السندي على السنن (١ / ٤) .

(٢) نكت ابن حجر (١ / ٤٨٣ - ٤٨٤) .

(٣) وفي الأصل (ص ١٣) : أبو داود فمن بعده .

(٤) وفي (أ) : تنقسم ، وفي النسخ : ينقسم .

(٥) وفي الأصل (ص ١٣) : يجمع .

وسلم في صحيحيهما) (١) ، بل طريقه طريق ما ترك (٢) البخاري وسلم من الصحيح لما بينا أنهما تركا كثيرا من الصحيح الذي حفظاه.

(القسم الثالث) :- أحاديث أخرجاها من غير قطع[منهما] (٣) بصحتها ، وقد أبانا علتها بما يفهمه أهل المعرفة ، وانما أودعا هذا القسم في كتابيهما لأنه روايه قوم لها واحتجاجهم بها - فأوردناها وبينا سقمها لتزول الشبهة ، وذلك إذا لم يجدا له طريقاً غيره/لأنه عندهما (٤) أقوى من رأى الرجال ، وأما أبو عيسى الترمذي فكتابه على أربعة أقسام(٥)

---

(١) ونص العبارة في الأصل (ص ١٤) : إلا أنّ طريقه لا يكون كطريق ما أخرجاه . . .

(٢) وفي (ب) : ما ذكره .

(٣) التصويب من عندي ، وفي النسخ : عنهما .

(٤) وفي (د) : أقوى عندهما .

(٥) نقل الذهبي هذا التقسيم أيضا عن أبي نصر عبد الرحيم بن عبد الحق اليوسفي كما في تذكرة الحفاظ (٢ / ٦٣٤) ،وسير أعلام النبلاء (١٣ / ٢٧٤) ووقع اسم أبي نصر فيه : عبد الرحيم بن عبد الخالق .

قسم صحيح مقطوع به وهو ما وافق البخاري ومسلماً ، وقسم على شرط أبي داود ، والنسائي (١) كما بينا في القسم الثاني لهما ، وقسم آخر كالقسم الثالث لهما أخرجه وأبان [عن] (٢) علته ، وقسم رابع أبان هو عنه وقال :-

" ما أخرجت في كتابي إلا حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء فعلى هذا الأصل كل حديث احتج به محتج ، أو عمل بموجبه عامل أخرجه سواء صحّ طريقة [أم لم يصح ، وقد أزاح عن نفسه ، فان تكلم على كل حديث بما فيه (٣) ، وكان من طريقته] (٤) أن يترجم الباب الذي فيه حديث مشهور عن صحابي قد صح الطريق إليه وأخرج حديثه (٥) في الكتب (٦) الصحاح فيورد في الباب ذلك الحكم من حديث صحابي آخر لم يخرجوه من حديثه ، ولا يكون الطريق إليه كالطريق الى الأولى الا أنّ الحكم صحيح ثم يتبعه بأن يقول : وفي الباب عن فلان وفلان (٧) ، ويمد (٨)

---

(١) وفي الأصل (ص ١٥) : وقسم على شرط الثلاثة "دونهما" .

(٢) سقطت من (أ)

(٣) وفي الأصل (ص ١٦) : بما يقتضيه .

(٤) من (د) ، وقد سقطت من بقية النسخ .

(٥) وفي الأصل (ص ١٦) : من حديثه .

(٦) وفي الأصل (ص ١٦) : الكتاب .

(٧) وفي (د) : عن فلان وعن فلان .

(٨) وفي (ب) : ويمد .

جماعة منهم الصحابي الذي أخرج ذلك الحكم من حديثه ، وقل ما يسلك (١) هذه الطريق ، الا في أبواب معدودة (٢) " انتهى .

وقال أبو جعفر ابن الزبير : " أولى ما أرشد إليه ما اتفق المسلمون على اعتماده ، وذلك : الكتب الخمسة والموطأ الذي تقدمها وضعا ولم / يتأخر عنها رتبة ، وقد اختلفت مقاصدهم فيها ، وللصحيحين فيها [تفوق] (٣) ، وللبخاري لمن أراد التفقه مقاصد (٤) جليلة (٥) ،ولأبي داود في حصر أحاديث الأحكام واستيعابها ما ليس لغيره ،وللترمذي

---

(١) من (د) ، وفي بقية النسخ : سلك .

(٢) أنظر شروط الأئمة الستة (ص ١٣ - ص ١٦) باختصار وتصرف .

(٣) من (د) ، وفي بقية النسخ كلمة غير واضحة ، وفي الأصل حصل تصحيف في الكلمة حيث وردت : (شغوف) بالغين ،فأشكلت حتى على أحد شيوخنا الأفاضل وهو الشيخ العبّاد فقال : أثبتوها : (شفوف) - بفائين -

ثم وقفت على نسخة من السنن بحاشيتها التعليقات السلفية (ص ٣٠) وفيها أيضا : (شغوف) بالغين ، والكلمة في التدريب (١ / ١٧٠) : (شغوف) بغائين كما أثبتها شيخنا العباد ، والصواب ما أثبته السيوطي هنا ، ولبعد معنى العبارة لو أثبت الكلمة (بالغاء) أو (بالغين) .

(٤) من (د) ، وفي بقية النسخ : مقاصدهم .

(٥) وفي زهر الربي (١ / ٤) : جميلة .

في فنون (١) الصناعة (٢) الحديثية ما لم يشاركه غيره ، وقد سلك النسائي أغمض تلك المسالك ، وأجلها (٣)" انتهى .

وقال الذهبي : " انحطت رتبة جامع الترمذي عن سنن أبي داود ، والنسائي ، لاخراجه حديث المصلوب (٤) والكلبي (٥) وأمثالها (٦)" ،

وقال التجيبي في ألفيته :-

وَخَمْسَةُ الْكُتْبِ (٧) كَثِيرٌ فَضْلاَ عَلَى الْمُدَوَّنَاتِ مَا نُقِلاَ

وفي النكت للحافظ ابن حجر : " قال أبو الحسن المعافري : -

---

(١) وفي (ب) : فروع .

(٢) وفي (ب) : الصناعات .

(٣) أنظر زهر الربى (١ / ٤) .

(٤) تقدمت ترجمته .

(٥) (ت فق) أبو النضر محمد بن السائب بن بشر الكلبي الكوفي النسابة المفسر ، متهم بالكذب ، ورمي بالرفض ، مات سنة (١٤٦هـ) .
أنظر التقريب (ص ٢٩٨) ، والمجروحين (٢ / ٢٥٣) ، والكشف الحثيث (ص ٣٧٣) ، وطبقات المفسرين للداودي (٢ / ١٤٤) ، وتنزيه الشريعة (١ / ١٠٥) .

(٦) أنظر التدريب (١ / ١٧١) ، ومقدمة تحفة الاحوذي (١ / ٣٦٤) ، وقد وقفت على عبارة للذهبي بمعنى ما نقل عنه هنا قال :-
" . . . في الجامع علم نافع ، وفوائد غزيرة ، ورؤوس المسائل ، وهو أحد أصول الاسلام ، لولا ما كدّره بأحاديث واهية ، بعضها موضوع ، وكثير منها في الفضائل . . "
وقال " ابن رجب " : " . . الا أنه يعني الترمذي قد يخرج حديثا مرويا من طرق ، ومختلفا في اسناده ، وفي بعض طرقه متهم ، وعلى هذا الوجه خرج حديث محمد بن سعيد المصلوب ، ومحمد بن السائب الكلبي " .
أنظر سير أعلام النبلاء (١٣ / ٢٧٤) ، وشرح علل الترمذي (١ / ٣٩٥) .

(٧) وفي (د) : للكتب .

اذا نظرت الى ما يخرجه أهل الحديث فما خرجه [1] النسائي أقرب الى الصحة مما خرجه [2] غيره ،وقال ابن رشيد :- " كتاب النسائي أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفاً ، وأحسنها ترصيفاً [3] وكأن [4] كتابه جامع بين طريقتي [5] البخاري ومسلم ، مع حظ كثير من بيان العلل [6]، وفي الجملة فكتاب النسائي [7] أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً ، ورجلاً مجروحاً ،ويقاربه كتاب أبي داود/ وكتاب الترمذي ،ويقابله من [8] الطرف [9] الآخر كتاب ابن ماجة فانه تفرد فيه باخراج أحاديث عن رجال متهمين - بالكذب وسرقة الأحاديث ، وبعض تلك الأحاديث لا تعرف [10] الا من جهتهم ، مثل حبيب ابن [11] أبي

---

(١) وفي (أ) : أخرجه .

(٢) وفي (أ) : أخرجه .

(٣) من (د) ، الترصيف هو ضم الشيء بعضه الى بعض ونظمه . انظر لسان العرب (٩/ ١١٩) ، وتاريخ العروس (٦/ ١١٨) .

(٤) وفي زهر الربى (١/ ٤) : كان .

(٥) وفي زهر الربى (١/ ٤) : طريقي .

(٦) من (ب) ، ومن زهر الربي (١/ ٤) .

(٧) من الأصل (١/ ٤٨٤) ، وفي النسخ : السنن .

(٨) وفي الأصل (١/ ٤٨٤) : في

(٩) وفي (جـ) : الطرق

(١٠) من الأصل (١/ ٤٨٤) ، وفي النسخ : لا يعرف .

(١١) من (د) ، وفي بقية النسخ : وابن أبي حبيب .

حبيب [1] كاتب مالك -

---

(١) (ق) أبو محمد حبيب بن أبي حبيب المصرى ، كذبه أحمد وأبو داود ، وقال عنه متروك : النسائي ، والأزدي وابن حجر ، وقال أبو أحمد الحاكم : ذاهب الحديث ، مات سنة (٢١٨ هـ) .

أنظر تهذيب التهذيب (٢/١٨١) ، والمجروحين (١/٢٦٥) ، والكشف الحثيث (ص ١٣١) ، وتنزيهة الشريعة (١/٤٧) . والحديث الذي رواه له ابن ماجة في سننه هو حديث عبد الله بن عمرو أنّ النبي صلى الله عليه وسلم " نَهَى عَنْ بَيْعِ الْعُرْبَان " . رواه في " كتاب التجارات - باب بيع العربان - ٢/٧٣٨) ، والحديث أخرجه أيضا أبو داود في كتاب البيوع - باب في العربان - ٣/٧٦٨) ، ومالك في الموطأ (كتاب البيوع - باب ما جاء في بيع العربان - ٢/٦٠٩) .

وفيه راوٍ لم يسم ، وسمي في رواية أخرى فقيل هو عبد الله بن عامر الأسلمي ، وقيل هو ابن لهيعة ، وهما ضعيفان ، والحديث رواه أيضا ، الدارقطني ، والخطيب في الرواة عن مالك من طريق الهيثم بن اليمان وهو ضعيف ، ورواه البيهقي في الكبرى (٥/٣٤٢) من طرق عن مالك (بلاغا) وعن ابن لهيعة ، وعن عاصم بن عبد العزيز ، وحبيب بن أبي حبيب وكلهم متكلم فيه . فالحديث ضعيف .

أنظر التلخيص الحبير (٣/١٧) وضعيف الجامع (٦/٣٣) .

و (العربان) ويقال (عربون) هو أن يشتري السلعة ، ويدفع الى صاحبها شيئا على أنه إن أمضى البيع حسب من الثمن ، وإن لم يمض البيع كان لصاحب السلعة ولم يرتجعه المشتري .

أنظر النهاية (٣/٢٠٢) .

والعلاء (١) بن زيدل (٢) ، وداود بن المحبر (٣) ،وعبدالوهاب

---

(١) وفي (أ) : والعلائي .

(٢) وفي زهر الربي (١/٥) : زيد (ق) هو أبو محمد العلاء بن زيد ويقال زيدل - بزيادة لام الثقفي البصري .
قال عنه : أبو حاتم ، وأبو داود ، والدارقطني ، وابن حجر : (متروك) وقال : البخاري ، والعقيلي ،وابن عدي : (منكر الحديث) .
وقال : علي بن المديني : (كان يضع الحديث) .
ورماه : أبو الوليد الطيالسي (بالكذب) .
وقال : ابن حبان ،والحاكم ، وأبو نعيم : (روى عن أنس أحاديث موضوعة) . من الخامسة .
أنظر تهذيب التهذيب (٨/١٨٢) ، والتقريب (ص ٢٦٨) ، والجرح والتعديل (٦/٣٥٥) ،والضعفاء للعقيلي (٣/٣٤٣) ، والكامل لابن عدي (٥/١٨٦٢) ،والضعفاء للدارقطني (ص ٢٩١) ، والكشف الحثيث (ص ٢٩٠) .
وقد روى له ابن ماجة حديثا واحد في سننه في (كتاب اقامة الصلاة باب الجلوس بين السجدتين - (١/٢٨٩) حديث انس مرفوعا وفيه :- " . . . لا تُقْعِ كَمَا يُقْعِي الكَلْب . . الحديث " .

(٣) (قد ، ق) أبو سليمان داود بن المحبّر - بمهملة وموحدة مشددة مفتوحة . . . ، البصري ،نزيل بغداد .
حكم عليه بأنه (متروك) : ابن حبان ، والدارقطني ، وابن حجر ، بل قال ابن حبان : (اجمعوا على تركه) .
ووضعه (بالوضع في الحديث) و (الكذب) : ابن حبان ، والدارقطني ، وأحمد ، وقال الذهبي : (واه) .
قال ابن حجر : (أكثر كتاب " العقل " الذي صنفه موضوعات) ! !
قلت : في نسبة الكتاب له ، وأنه صنفه نظر! ! ذلك لأنّ الدارقطني قال عن الكتاب : إن داوداً سرقه من ميسرة بن عبد ربه ، وركب عليه أسانيد من عنده .
=

ابـن الضحـاك (١)

---

(١) (ق) أبو الحارث عبدالوهاب بن الضحاك بن أبان العُرْضـــي بضم المهملة وسكون الراء بعدها معجمة ـ الحمصي .

قال النسائي ، والعقيلي ، والدارقطني ، والذهبي والبيهقـي ، وابـن حجر : (متروك) .

(وكذبه) أبو حاتم

وقال أبو داود : (كان يضع الحديث) وبنحو هذا قال الحاكـم ،وأبو نعيم .

وقال ابن حبـان : (كان ممن يسرق الحديث) .

أنظر : تهذيب التهذيب (٦/٤٤٦) ،والتقريب (ص٢٢٢) ، والجرح والتعديل (٦/٧٤) ، والضعفاء للعقيلي (٣/٧٨) ،والمجروحـين (٢/١٤٧) ، والكامل (٥/١٩٣٣) ، والضعفاء للدارقطني (ص٢٧٩) والمغني (٢/٤١٢) ، والكشف الحثيث (ص ٢٧٨) .

والحديث الذي رواه له ابن ماجة هو حديث عبدالله بن عمرو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إِنَّ اللهَ اتَّخَذَنِي خَلِيْـلاً " الحديث ، رواه في (المقدمة ـ باب فضل العباس بن عبدالمطلب ١/٥٠) قال الذهبي عن هذه الرواية : وهي من بلاياه . انظر ميزان الاعتدال (٢/٦٧٩) .

واسماعيل (١) بن زياد السكوني (٢)

---

(١) (ق) اسماعيل بن زياد (أو) ابن أبي زياد ، الكوفي ، قاضي الموصل ، قال عنه ابن حبان : شيخ دجال لا يحل ذكره في الحديث إلا على سبيل القدح فيه .

وقال عنه الذهبي : متهم ، واه ، كذاب .

وقال ابن حجر : متروك كذبوه .

من الثامنة .

انظر التقريب (ص٢٢) ، والمجروحين (١/ ١٢٩) ، وديوان الضعفاء (ص ٢١) ، والكاشف (١/ ١٢٣) ، والمغني (١/ ٨١) ، والكشف الحثيث (ص ٩٨) ، وتنزيه الشريعة (١/ ٣٩) . والحديث الذي رواه له ابن ماجة في سننه هو حديث ابن عباس.

" نهى أن يلبس السلاح في بلاد الاسلام في العيدين ... " رواه في كتاب اقامة الصلاة - باب ما جاء في لبس السلاح في يوم العيد - (١/ ٤١٧) والحديث رواه عبد الرزاق في مصنفه (٣/ ٢٨٩) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٢٨٥) من طريق الضحاك بن مزاحم قال : " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخرج بالسلاح يوم العيد " مرسلا .

(وجزم) البخاري في صحيحه في (كتاب العيدين - باب ما يكرة من حمل السلاح في العيد والحرم - ٢/ ٤٥٤) بتعليقه عن الحسن ، ثم روى حديث ابن عمر أنه قال للحجاج : حطت السلاح في يوم لم يكن يحمل فيه . =

(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : السكوتي .

وعبد السلام [١] بن أبي الجنوب [٢] ، وغيرهم ، وأما ما حكاه ابن طاهر

= قال العيني في عمدة القاري - بعد أن ساق مرسل الضحاك : " . . . وهذا يدل على أنّ للحديث أصلا ، إن كان هذا الاسناد ضعيفا . قلت : وعلى كل حال فطريق ابن ماجة من حديث اسماعيل لا تصح .

(١) (ق) عبد السلام بن أبي الجنوب - بفتح الجيم وتخفيف النون المضمومة ، وآخره موحدة ، المدني

قال عنه : ابن المديني ، وابن حبان ، والدارقطني : (منكر الحديث) وزاد ابن حبان : يروى عن الثبات مالا يشبه حديث الأثبات ، لا يعجبني الاحتجاج بخبره لمخالفته الأثبات في الروايات .

وقال أبو حاتم : (متروك الحديث) .

(وضعفه) أبو زرعة ، وابن حجر .

وقال عنه الذهبي : (واه) .

انظر تهذيب التهذيب (٦/٣١٦) ، والتقريب (ص ٢١٣) ، والجرح والتعديل (٦/٤٥) ، والضعفاء للعقيلي (٣/٦٦) ، والمجروحين (٢/١٥٠) ، والكاشف (٢/١٩٤) ولم أقف على الحديث الذي رواه له ابن ماجة في سننه !!

(٢) وفي زهر الربى (١/٥) : بن يحي أبي الجنوب .

عن أبي زرعة الرازي أنه نظر فيه فقال : لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثا مما فيه ضعف (١) ، فهي حكاية لا تصح لانقطاع سندها ، وإن كانت محفوظة (٢) ،فلعله أراد ما فيه من الأحاديث الساقطة الى الغاية

---

(١) شروط الأئمة للمقدسي (ص ١٩) ولفظه :

" . . . طالعت كتابي أبي عبدالله (ابن ماجة) فلم أجد فيها الا قدراً يسيراً مما فيه شيء ،وذكر قريب بضعة عشر أو كلاما هذا معناه . . "

(٢) ذكرها الذهبي عن ابن ماجة بصيغة الجزم حيث قال عنه :

" عرضت هذه السنن على أبي زرعة الرازي ،فنظر فيه ،وقال : أظن ان وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع أو أكثرها ثم قال : لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثا ،مما في اسناده ضعف ، أو نحو ذا .

ثم قال الذهبي عقب كلام ابن ماجة هذا :- " وقول أبي زرعة - (ان صح) فانما عنى بثلاثين حديثا ،الأحاديث المطرحة الساقطة ،وأما الأحاديث التي لا تقوم بها حجة فكثيرة لعلها نحو الألف " .

انظر سير أعلام النبلاء (١٣ / ٢٧٨ ، ٢٧٩) ،وتذكرة الحفاظ (٢ / ٦٣٦)

ولشيخنا د / سعدي الهاشمي بحث نفيس حول قول أبي زرعة هذا في سنن ابن ماجة ،فنشر في أعداد من مجلة الجامعة الاسلامية بالمدينة ، وهي الأعداد (٤٧ ، ٤٨) من سنة ١٤٠٠ هـ ، ٥٥ ، ٥٦) .

أو كان ما رأى من الكتاب الا جزء منه فيه هذا القدر ، وقد حكم أبو زرعة على أحاديث كثيرة منه بكونها باطلة أو ساقطة أو منكرة ، وذلك محكي في (١)كتاب العلل لابن أبي حاتم (٢)" ،(٣) ، وكان الحافظ صلاح الدين العلائي يقول : ينبغي أن يعد كتاب الدارمي سادسا للكتب الخمسة بدل (٤) كتاب ابن ماجة ،فانه قليل الرجال الضعفاء ،نادر الأحاديث المنكره والشاذة ، وان كانت فيه أحاديث مرسلة/وموقوفة ، فهو مع ذلك أولى من كتاب ابن ماجة(٥) ، (قال الحافظ ابن حجر) : وبعض أهل العلم لا يعد السادس الا الموطأ كما صنع

---

(١) من (د) ،وفي بقية النسخ : من .

(٢) وفي زهر الربى (١ / ٥) : أبي حاتم .

(٣) أنظر زهر الربى للسيوطي (١ / ٤ ، ٥) .

(٤) بياض في نسخة : د .

(٥) أنظر توجيه النظر (ص ١٥٣) ،وقد بيّن ابن الصلاح سبب تأخر رتبة المسانيد ومنها مسند الدارمي عن الكتب الخمسة وذلك لأن أصحاب المسانيد من عادتهم فيها أن يخرجوا في مسند كل صحابي ما رووه من حديثه ،غير متقيدين بأن يكون حديثا محتجا به . . . المقدمة (ص١١٢) .

رزين [١] السرقسطي [٢] ،وتبعه المجد ابن الأثير في جامع الأصول [٣] وكذا غيره ،وحكى ابن عساكر أنّ أول من أضاف كتاب ابن ماجة الى الأصول أبو الفضل ابن طاهر ،وهو كما قال ، فانه عمل [أطرافه] [٤] ، معها ،وصنف جزءً في شروط الأئمة الستة [فعده] [٥] معهم [٦] ـ ثم عمل الحافظ عبدالغني كتاب الكمال في أسماء الرجال الذي هذبه

---

(١) أبو الحسن رزين بن معاوية بن عمار العبدري السرقسطي ـ بفتح السين والراء المهملتين ، وضم القاف بعدها سين أخرى ساكنة ، وفي آخرها الطاء المهملة ،هذه النسبة الى سرقسطة بلدة على ساحل البحر من بلاد الأندلس ـ امام المالكية بالحرم ، كان رجلا فاضلا عالما بالحديث وغيره ، توفي سنة (٥٣٥ هـ) .
وكتابه اسمه (جامع الصحاح) وسماه البعض (تجريد الصحاح) أو (جمع ما يتضمنه كتاب مسلم والبخاري والموطأ والسنن والنسائي والترمذي) .
قال عنه علي بن سعيد الغرناطي (ت ٦٧٣ هـ) : كتاب جليل مشهور في أيدي الناس بالمشرق والمغرب .
أنظر الصلة (١٨٦/١) ، والانساب (١٢٣/٧) ، وفهرس ابن خير (ص ١٢٣) ، وذيل علي بن سعيد الغرناطي على جواب ابن حزم (ص٢٢) والعقد الثمين (٣٩٨/٤) والديباج المذهب (٣٦٦/١) ، وشذرات الذهب (١٠٦/٤) .

(٢) وفي (أ) ، (جـ) : السرقسط ،وفي (د) : البرقسطي .

(٣) أنظر جامع الأصول (١٧٩/١) .

(٤) من (د) .

(٥) من (د)

(٦) انظر شروط الأئمة الستة (ص ١٢) .

الحافظ أبو الحجاج المزي فذكره منهم [1] ،وانما عدل ابن طاهر ومن تبعه عن عدد الموطأ إلى عد ابن ماجة [لكون] [2] زيادات الموطأ على الكتب الخمسة في الأحاديث المرفوعة يسيرة جدا بخلاف ابن ماجة فانّ زياداته أضعاف زيادات الموطأ ، فأرادوا بضم كتاب ابن ماجة الى [الخمسة] [3] فكثير الأحاديث المرفوعة [4] " انتهى ما أورده الحافظ ابن حجر في نكته ،وقال الحافظ جمال الدين المزي فيما نقله عنه الحسيني [5] في تذكرته : كل ما انفرد به ابن ماجة ضعيف ، قال الحافظ ابن حجر فيما كتبه بخطه على حاشية الكتاب :- مراده/من الرجال لا من الأحاديث ، فانّ في أفراده صحاحا وقال الزركشي : " تسمية هذه الكتب صحاحا ، إما باعتبار الأغلب [6] لأن غالبها الصحاح والحسان وهي ملحقة بالصحاح ،

---

(١) وفي الأصل (١/ ٤٨٧) : فيهم .

(٢) وفي (أ) : لكثرة .

(٣) سقطت من (أ) .

(٤) نكت ابن حجر (١/ ٤٨٤ - ٤٨٧) .

(٥) أبو المحاسن محمد بن علي بن الحسن الحسيني ،قال عنه ابن فهد : كان رضي النفس ، حسن الاخلاق ،من الثقات الأثبات إماماً مؤرخاً حافظاً له قدر كبير .. ، مات سنة (٧٦٥ هـ) .
أنظر لحظ الألحاظ (ص ١٥٠) ، والرسالة المستطرفة (ص ٢٠٩) .

(٦) وفي الأصل (ق ٥٧/ ب) : هو الأغلب .

... ، والضعيف منها ربما التحق بالحسن [١]

فاطلاق الصحة عليها من [٢] باب التغليب[٣]

(فائدة) :-

قال القاضي [٤] تاج الدين السبكي :- " سنن النسائي التي هي أحد الكتب الستة هي الصغرى لا الكبرى وهي التي يخرجون عليها الرجال ويعطون الاطراف " [٥] وفي النكت للحافظ ابن حجر : " قال محمد بن معاوية الأحمر [٦] الراوي عن النسائي ما معناه [٧] قال النسائي : كتاب السنن

---

(١) قلت اطلاق الصحة على كتب السنن ولو كان من باب التغليب فيه نظر، فانّ ذلك ضرب من الايهام ،وهو تساهل ممن أطلق ذلك كما قال العراقي :

ومن عليها اطلق الصحيحا فقد أتى تساهلا صريحا

وسيأتي تفصيل المصنف والكلام على هذه المسألة .

أنظر الألفية مع شرحها التبصرة (١ / ١٠٤) ،وفتح المغيث (ص ٨٣) .

(٢) وفي الأصل (ق ٥٧ / ب) : في

(٣) نكت الزركشي (ق ٥٧ / ب) .

(٤) وفي (ب) : الحافظ .

(٥) زهر الربى (١ / ٥) .

(٦) أبو بكر محمد بن معاوية بن عبدالرحمن ،المعروف بابن الأحمر، محدث أندلسي ، وهو أول من أدخل سنن النسائي الى الأندلس) ، توفي نحو (٣٦٥ هـ) .

أنظر الاعلام (٧ / ١٠٥) ،وجذوة المقتبس (ص ٨٨) . وبغية الملتمس(ص ١٢٧)

(٧) سقطت من (ب) .

قال النسائي :- كتاب السنن كله صحيح وبعضه معلول الا أنه [لم[1]] يبين علته [2]" ، والمنتخب [منه] [3] المسمى بالمجتبى صحيح كله ، وذكر أنّ النسائي لما صنف السنن الكبرى [4] أهداه إلى أمير فلسطين فقال له الأمير أكل [5] ما في هذا [صحيح] قال لا قال فجرد الصحيح فصنف له المجتبى [6]

(١) من الأصل (١ / ٤٨٤) ،ومن زهر الربى (١ / ٥) ،وفي النسخ : إلا أنه يبين علته .

(٢) نكت ابن حجر (١ / ٤٨٤) .

(٣) من الأصل (١ / ٤٨٤) .

(٤) سقطت من (أ) .

(٥) وفي (أ) : كل .

(٦) أطلق الذهبي في السير (١٤ / ١٣١) اسم (المجتنى) بالنون على (المجتبى) ،قال السندي : وهو بالباء ويقال بالنون ،وقد أنكر الذهبي هذه القصة قصة النسائي مع أمير فلسطين فقال :-

" هذا لم يصح ، بل المجتنى اختيار ابن السني .. ثم قال :- والذي وقع لنا من سننه هو الكتاب (المجتنى) منه ،انتخاب أبي بكر ابن السني ، سمعته ملفقا من جماعة سمعوه من ابن باقا بروايته عن أبي زرعة المقدسي سماعا لمعظمه ،واجازة لفوت له فحدد في الأصل ، قال : أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن بن حمد الدّوني ، قال : أخبرنا القاضي أحمد بن الحسين الكسار ، حدثنا ابن السني عنه ، وقال في تذكرة الحفاظ في ترجمة ابن السني (٣ / ٩٣٩) :-". . . . صاحب كتاب عمل اليوم والليلة ، ورّوى سنن النسائي " وتبعه على ذلك =

(فائـدة) :-

قال أبو الحسن الشاري في فهرسته :- كتاب خصائص على [من السنن] (١) الكبرى لم يسمعه ابن الأحمر أحداً بالأندلس لأنه منع من ذلك ولا أخذه عنه - أحد إلا على طريق الاجازة ،ولا استنسخه (٢) إلا الشـــاذ

= ابن ناصر الدين . كما في شذرات الذهب في ترجمة ابن السني (٣/٤٨) وهذه الدعوى من الذهبي غير صحيحة لأمور :-

١ - لم يقدم لنا الذهبي دليلاً على قوله هذا ! .

٢ - ما نقله " ابن خير " الاشبيلي (في فهرسه ص ١١٦ بسنده إلى أبي علي الغساني قال : " كتاب الايمان والصلح ليسا من المصنف ، وانما هما من المجتبى له (بالباء) في السنن المسنده لأبي عبدالرحمن النسائي ، اختصره من كتابه المصنف . . . . "

٣ * النسخ الخطية العديدة) للمجتبى التي عليها سماعات تدل على أنها من تأليف النسائي نفسه .

٤ - نص ابن السني نفسه في أنه سمع المجتبى من المؤلف

٥ - تصريح ابن كثير والعراقي بأنّ النسائي انتخب المجتبى من السنن الكبرى .

أنظر البداية والنهاية (١١/١٢٣) ، ومقدمة عبدالرحمن شرف الدين لتحفة الاشراف (١/١٨، ١٩) ومقدمته على السنن الكبرى (١/١٧ - ٢٤) . ومقدمة د/ فاروق حمادة لكتاب عمل اليوم والليلة للنسائي ص ٦٩ - ص ٧٣) باختصار وتصرف .

(١) من (د) .

(٢) وفي (د) : انتسخه .

ذكر هذا أبو عبد الله الحميدي عن ابن حزم الظاهري/ ، وذكر لنا ذلك كثير من أشياخنا .

٩٦ - تساهل الذي عليها أطلقا صحيحة (والدارمي والمنتقي (١)

(ش)(٢) :- قال ابن الصلاح : " سمى الحاكم أبو عبد الله كتاب الترمذي بالجامع الصحيح (٣) ، وأطلق الخطيب أبو بكر (٤) أيضا عليه اسم الصحيح وعلى كتاب النسائي (٥) ، وذكر الحافظ أبو طاهر السلفي الكتب الخمسة ، وقال : " اتفق على صحتها علماء المشرق والمغرب " (٦)

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) أنظر فتح المغيث (ص٨٣) .

(٤) أنظر فتح المغيث (٨٣) .

(٥) " " " "

(٦) أنظر زهر الربى (١ / ٥) .

الشرح التفصيلي :-

٩٦ - (تساهل) ماض

(الذي) فاعله .

(عليها) أي الخمسة ،وابن ماجة ،وما ألحق بها مطلقا (أطلقا صحيحة) ولما ذكر من أنها مظنات الحسن ، وغيره تبع ،زاد المؤلف (و)" ألحق هؤلاء الآخرون بالخمسة " .

(الدارمي) " أي كتاب الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الدارمي ."

(و) " ألحقوا بها أيضا "

(المنتقى) " من الأحاديث للحافظ أبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود " . =

وهذا تساهل ،لأنّ فيها ما صرحوا بكونه ضعيفاً أو منكراً أو نحو ذلك .

من أوصاف الضعيف ، وصرّح أبو داود فيما قدّمنا روايته [١] بانقسام ما في كتابه إلى صحيح وغيره ، والترمذي مصرّح في كتابه بالتمييز بين الصحيح والحسن " [٢] وقال النووي :-

" مراد السلفي أنّ معظم كتب الثلاثة سوى الصحيحين يحتج

= والمعنى : أنّ " من أطلق على سنن ابن ماجة انها صحيحة فهو متساهل ، وأشد منه تساهلا من قال : اتفق على صحة ما في الكتب الخمسة أهل المشرق ، والمغرب " .

وزاد الناظم هنا في الشعر الاخير من البيت مصدرين هما من مظنات الحسن ، وهما سنن الدارمي ، والمنتقى لابن الجارود . أنظر استقصاء الأثر (ق ٥١ / ب) ومنهج ذوى النظر(ص ٣٥) ، (وشرح محمد محي الدين عبد الحميد (ص ٤٩) ، وشرح أحمد شاكر (ص ١٧) .

(١) وفي الأصل (ص ١١٥) بعدها : عنه .

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ١١٥ ،ص ١١٦) .

به " (١) ، وتعقبه التبريزي بأنه ليس كل صحيح يحتج به ، فإنّ المنسوخ صحيح غير محتج به ، وأجاب الزركشي : " بأن (٢) مراده السالم عن المعارض" (٣) ، وقال الحافظ ابن حجر في نكته :- " قد وجدت في المستدرك للحاكم إثْرَ (٤) حديث أخرجه ،قال : أخرجه أبو داود في كتاب السنن الذي هو صحيح على شرطه ،وهذا محمول على أنه أراد به عدم/التفرقة بين الصحيح والحسن ، ولم يعتبر الضعيف الذي فيه لقلته بالنسبة إلى النوعين .. قال : وقد اطلق اسم الصحة أيضا (٥) على كتاب النسائي (٦) أبو علي النيسابوري ، وأبو أحمد بن عدي ،وأبو الحسن الدارقطني ، وابن منده ، وعبد الغني بن سعيد وأبو يعلى الخليلي وغيرهم " (٧) ، وقال الخليلي في الارشاد في ترجمة بعض الرواة من الدينوريين (٨) ، سمع من أبي بكر

---

(١) أنظر زهر الربى للسيوطي (١/ ٥) .

(٢) وفي (أ) : أنّ

(٣) أنظر نكت الزركشي (ق ٥٨/أ) وبيّن أن (السلفي) قال ذلك في كتابه : " مقدمة السنن " .

(٤) وفي الأصل (١/ ٤٧٩) : أثر .

(٥) وفي (د) : أيضا اسم الصحة .

(٦) أنظر زهر الربى (١/ ٥) ،والتعليقات السلفيه على سنن النسائي (ص ٣١) ،وقد تقدم أنّ اطلاق الصحة على كتب السنن ومنها سنن النسائي تساهل صريح .

(٧) نكت ابن حجر (١/ ٤٧٩ ، ٤٨١) بتصرف .

(٨) لعل منهم القاضي أبي نصر أحمد بن الحسين الدينوريين الكسّار (ت٤٣٣هـ) وهو من الدينوريين الذين سمعوا السنن من ابن السني ، ومن طريقه =

ابـن السنـي صحيح أبي عبدالرحمن النسائي ، وأطلق الحاكم أيضاً اسم الصحة عليه وعلى كتاب أبي داود والترمذي كما سبق ،وقال أبو عبدالله ابـن منـده الذيـن خرجوا الصحيح أربعـة البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وأشار إلى مثل ذلك أبو علي بن السكـن ، وتقدم في أول الكتاب عـن مغلطاى أنّ جماعة أطلقوا [على مسند الدارمي كونه صحيحا ،وقال البلقيـني في محاسن الاصطلاح :- " أطلق جماعة من الحفاظ على مسند الدارمي] (١) اسم الصحيح (٢)" ، وذكر أنّ بعضهم أطلـق على المنتقىٰ لابـن الجـارود اسم الصحيح ،وقال الحافظ ابـن حجـر في فهرستـه :- إنـه كالمستخرج على صحيح ابن خـزيمة مقتصراً على أصول أحاديثـه ، وقـال أبو الحسن الشاري في فهرستـه :- كان أبو محمد ابن عبيدالله يثني على هذا الكتـاب ، ويأثـر ذلك [عن] (٣) شيخه أبي عبدالله الحوضي/ ، ويحكىٰ عن أبي بحر سفيـان بـن القاضـي الأسدي أنه كان يقـول فيه : ما أحسنه هـو

= عن ابن السـني سمعها الذهبـي .
أنظر سـير أعلام النبلاء (١٤/ ١٣٣) ، وشذرات الذهب (٣/ ٢٥٠) ، وكشـف الظنون (٢/ ١٨٨٦) .

(١) سقطت من (أ)

(٢) أنظر محاسن الاصطلاح (ص ١١٢) .

(٣) من (جـ) ، (د) ،وفي (أ) ، (ب) : على .

في الحديث مثل كتاب [الجمل] (١) في النحو (٢) ، أخذ من كل باب ، ويحكى عن ابن الجارود أنه قال محضت الحديث سبع سنين حتى أخرجت منه المنتقى .

---

(١) من (د) ، وفي بقية النسخ : الحمل .

(٢) هناك ثلاثة كتب في النحو تسمى (الجُمَل) : منها كتاب (الجمل في النحو) لابن خالوية (ت ٣٧٠ هـ) ، وكتاب (الجمل في النحو) للجرجاني (ت ٤٧٤ هـ) ،وكتاب (الجمل في النحو) للزجاجي (ت ٣٣٩ هـ) ، انظر كشف الظنون (١/ ٦٠٢، ٦٠٣) . ولا أدري أي الكتب الثلاثة قصد أبو بحر !!

٩٧ - ودونها مسانِدٌ وَ (المعتلي منها الذي لأحمدٍ والحنظلي)[1]

(ش)[2] :- قال ابن الصلاح :- " كتب المسانيد غير ملتحقة بالكتب الخمسة التي هي الصحيحان ، وسنن أبي داود ، وسنن النسائي ، وجامع الترمذي - وما جرى مجراها في الاحتجاج بها والركون

---

(١) بياض في (د) .

(٢) سقطت من (ب) ، (د) .

الشرح التفصيلي :-

٩٧ - (ودونها) " أي دون تلك الأصول الخمسة ، وما ألحق بها في الرتبة"

(مسانِدٌ) بحذف الياء ، جمع مسند ، وهي مراتب ، كما زاد المؤلف ، وقال كأمثلة بيان ذلك في قوله :-

(والمعتلي) المرتفع منها على ما بعده في ذلك ، اسم فاعل من الاعتلاء بمعنى الارتفاع .

(منها) " أي من تلك المسانيد وأجلها المسند " .

(الذي لأحمد) بن محمد بن حنبل .

(و) " المسند الذي للامام أبي يعقوب اسحاق بن ابراهيم بن راهوية "

(الحنظلي)

والمعنى « ذكر الناظم أن جميع هذه المسانيد عند أهل العلم بالحديث أقل من الكتب الخمسة ، وما يلتحق بها . .» [و أرفع هذه المسانيد مسندى أحمد وابن راهوية] .

أنظر استقصاء الأثر (ق ٥٢/أ) ، ومنهج ذوي النظر (ص ٣٦) ، وشرح أحمد شاكر (ص ١٨) ، وشرح محمد محي الدين عبد الحميد (ص ٥٠) .

إلى ما يورد فيها مطلقاً ، كمسند أبي داود الطيالسي ،ومسند عبيد الله[1] ابن موسى [2] ،ومسند أحمد بن حنبل ،ومسند اسحاق بن راهوية ،ومسند عبد بن حميد [3] ، ومسند الدارمي ، ومسند أبي يعلى

---

(١) من (د) ، وفي بقية النسخ : عبد الله .

(٢) العبسي الكوفي . أنظر لمسنده سير أعلام النبلاء (٩ / ٥٥٤) ، والرسالة المستطرفة (ص ٧) .

(٣) قال عنه الذهبي : المسند الكبير ، قال الكتاني : وله مسندان كبير، وصغير ، وهو المسمى بالمنتخب ، وهو القدر المسموع لابراهيم بن خزيم الشاشي منه ، وهو الموجود في أيدي الناس في مجلد لطيف ، وهو خال عن مسانيد كثير من مشاهير الصحابة ، وقد وقع المسند الصغير لعبد ابن حميد رواية للتجيبي ولابن رشيد عن شيوخهما ،ووقع ايضا للذهبي عاليا .

وقد قُدم المنتخب كأطروحة للدكتوراة من قبل د / محمد سعيد خطيب أوغلي ، بكلية الالهيات بجامعة أنقرة ، وكذلك قدم أطروحة بجامعة محمد بن سعود،وقد طبع منه مجلد بتحقيق مصطفى العدوي هذا العام (١٤٠٦ هـ) .

أنظر : تذكرة الحفاظ (٢ / ٥٣٤) ، وسير أعلام النبلاء (١٢ / ٢٣٦) والمستفاد من الرحلة والاغتراب (ص ٨٤ ، ص ٢٠٠) ،وملء العيبة (٣ / ٣٥٥ - ٣٥٩) ، والرسالة المستطرفة (ص ٦٧) ز ، والفضل المبين (ص ٣١٥) .

الموصلي (١) ،ومسند الحسن بن سفيان (٢) ، ومسند البزار أبي بكر(٣)

---

(١) قال السمعاني : سمعت اسماعيل بن محمد بن الفضل الحافظ يقول : قرأت المسانيد كمسند المدني ، ومسند ابن منيع، وهي كالانهار ومسند أبي يعلى كالبحر يكون مجتمع الأنهار .

قال الذهبي إثر هذا الكلام : صدق ،ولا سيما " مسنده " الذي عند أهل أصبهان من طريق ابن المقرئ عنه فإنه كبير جداً ،بخلاف المسند الذي رويناه من طريق أبي عمرو بن حمدان عنه فانه مختصر. وقال أيضاً : سمعنا مسند أبي يعلى يفوت نصف جزء بالاجازة العالية

ويوجد لمسنده نسخ خطية عديدة . انظر تاريخ التراث (١/ ٢٧١) وقد طبعت زوائده المسماة " بالمقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي " للهيثمي ،بتحقيق د/ نايف الدعيس ، والقدر الذي حققه يعادل ربع الأصل .

(٢) قال الذهبي عنه المسند الكبير
أنظر تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٠٣) ،والرسالة المستطرفة (ص ٧) .

(٣) قال الذهبي : المسند الكبير المعلل ،الذي تكلم على أسانيده ، وقال ابن حجر : حدث به بمصر.

وتوجد منه نسخ خطية بتركيا ، ومصر ،والمغرب ، أنظر تاريخ التراث (١/ ٢٥٧) وتذكرة الحفاظ (٢/ ٦٥٤) ، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٥٤).

وأشباهها ،فهذه عادتهم فيها أن يخرجوا في مسند كلّ صحابيّ ما رووه من حديثه ، غير متقيدين بأن يكون حديثاً محتجاً به فلهذا تأخرت [مرتبتها] (١) - وان جلت لجلالة مؤلفيها - عن مرتبة الكتب الخمسة ،وما التحق بها من الكتب المصنفة على الأبواب" (٢) انتهي .

وفيه أمور :-

(الأول) :- قال الحافظ/ابن حجر : -" هذا هو الأصل في وضع هذين الصنفين ، فإنّ ظاهر حال من يصنف على الأبواب أنه يدعي (٣) أن الحكم في المسألة التي بوّب عليها ما بوب به ، فيحتاج (أن يستدل بصحة) (٤) دعواه والاستدلال انما ينبغي أن يكون بما يصلح أن يحتج به ، وأما من صنف (٥) على المسانيد فان ظاهر قصده (٦) جمع حديث كل صحابي على حدة ،سواء كان يصلح

---

(١) وفي (أ) : مراتبهم .

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ١١٢) .

(٣) من (أ) وفي بقية النسخ ،والأصل (١/ ٤٤٦) : ادعى على .

(٤) وفي الأصل (١/ ٤٤٧) : إلى مستدل لصحة .

(٥) وفي الأصل (١ /٤٤٧) : يصنف .

(٦) وفي الأصل (١/ ٤٤٧) : قصده .

الاحتجاج بـه (١) أم لا ، وهذا (٢) ظاهر (٣) من أصل الوضع بلا شـك ، لكن جماعة من المصنفين في كل من الصنفين خالف أصل موضوعه فانحط أو ارتفع، فإنَّ بعض من صنف الأبواب قد أخرج فيها الأحاديث الضعيفة بل والباطلة ، اما لذهول عن ضعفها أو (٤) لقلة معرفة بالنقد ، وبعض من صنف على المسانيد انتقى أحاديث كل صحابي [فأخرج] (٥) أصح (ما وجده (٦) من حديث كل صحابي ، فأخرج (٧)) أصح ما وجد من حديثه ، كما روينا عن اسحاق بن راهوية أنه انتقى في مسنده أصح ما وجده في (٨) حديث كل صحابي ، الا أن [لا] (٩) يجد ذلك المتن إلا من تلك الطريق فانه يخرجه ، ونحا بقي بن مخلد في مسنده نحو ذلك ، وكذا صنع أبو بكر البزار قريباً من ذلك وقد صرح ببعض ذلك في عدة مواضع (١٠) فيخرج الاسناد الذي فيه ،

---

(١) وفي الأصل (١/ ٤٤٧) : للاحتجاج بـه .

(٢) وفي (ب) : هذا

(٣) وفي الأصل (١/ ٤٤٧) : هو ظاهر.

(٤) وفي الأصل (١/ ٤٤٧) : وإما

(٥) من (د) .

(٦) وفي الأصل (١/ ٤٤٧) : ما وجد .

(٧) سقطت من (د) .

(٨) وفي (د) : من

(٩) من (جـ) .

(١٠) بعدها في الأصل (١/ ٤٤٧) : من مسنده .

مقال (١) : ـ ويذكر (٢) علته ،ويعتذر عن تخريجه بأنه لم يعرفه إلا من ذلك الوجه ، وأما الامام أحمد ،فقد صنّف أبو موسىٰ المديني جزءً كبيراً (٣) ذكر فيه أدلة كثيرة تقتضي أنّ أحمد انتقىٰ مسنده ، وأنه كله صحيح عنده ، وأنّ ما أخرجه فيه عن الضعفاء إنما هو في المتابعات (٤) ، وإن كان أبوموسى قد ينازع في بعض ذلك (٥) ،لكنه لا يشك منصف أنّ مسنده أنقى أحاديث (٦) وأتقن رجالاً من غيره ،وهذا يدل على أنه انتخبه ،ويؤيد هذا ما يحكيه ابنه عنه أنه كان يضرب على بعض الأحاديث التي يستنكرها (٧) وروى

---

(١) من الأصل (١ / ٤٤٧) ،وفي النسخ : فقال .

(٢) سقطت الواو من (ب) .

(٣) سماه : " خصائص المسند " وقد حققه أحمد محمد شاكر رحمه الله ، وطبع في مقدمة المسند بتحقيقه .

(٤) أنظر خصائص المسند (ص ٢١) .

(٥) قال ابن القيم رحمه الله :ـ
" . . ليس كل ما رواه ، وسكت عنه يكون صحيحاً عنده حتى لو كان صحيحاً عنده وخالفه غيره في تصحيحه لم يكن قوله حجة على نظيره ، وبهذا يعرف وهم الحافظ أبي موسى المديني في قوله : إنّ ما خرجه الامام أحمد في مسنده فهو صحيح عنده ، فإنّ أحمد لم يقل ذلك قط ،ولا قال ما يدل عليه ، بل قال ما يدل على خلاف ذلك . . "
أنظر الفروسية (ص ٤٨) وفيه كلام نفيس عن المسند .

(٦) من الأصل (١ / ٤٤٧) ،وفي النسخ : الأحاديث .

(٧) أنظر خصائص المسند (ص ٢٤) .

أبو موسى في هذا الكتاب من طريق حنبل بن اسحاق [١] قال :-

" جمعنا أحمد [٢] ، (أنا وابناه عبدالله [٣] وصالح [٤]) فقال [٥] : -

(هذا كتاب جمعته [٦] و) انتقيته [٧] من أكثر من سبعمائة ألف [٨] حديث [٩]

وخمسين ألفا [١٠] ، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله صلى الله

عليه وسلم فارجوا إليه ، فإن وجدتموه [١١] وإلا فليس بحجة [١٢] . فهذا

صريح فيما قلناه إنّه [١٣] انتقاه ،ولو وقعت فيه الاحاديث الضعيفة

والمنكرة فلا يمنع ذلك صحة هذه الدعوى ، لأنّ هذه أمور نسبية ، بل

---

(١) أبو علي حنبل بن اسحاق بن حنبل الشيباني ، الحافظ الثقة ، ابن عم الامام أحمد وتلميذه ، مات سنة (٢٧٣ هـ) .
أنظر تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٠٠) ، وتاريخ بغداد (٨/ ٢٨٦) ،وطبقات الحنابلة (١/ ١٤٣) .

(٢) وفي الأصل (ص ٢١) : عمي .

(٣) من الأصل (١/ ٤٤٨) ،وفي النسخ : وعبدالله .

(٤) وفي الأصل (ص ٢١) : لي ولصالح ولعبدالله .

(٥) وفي الأصل (١/ ٤٤٨) : وقال .

(٦) ليست في الأصل .

(٧) وفي الأصل (ص ٢١) : وأتقنته .

(٨) ليست هذه العدة أحاديث متباينة مختلفة وانما هي بتعدد الطرق ،وبآثار الصحابة والتابعين .

(٩) ليست في **الأصلين** لا النكت ولا الخصائص .

(١٠) من الأصل (١/ ٤٤٨) ،وفي النسخ : ألف .

(١١) وفي الخصائص (ص٢١) : فإن كان فيه وإلا . . .

(١٢) أنظر خصائص المسند (ص ٢١) باختلاف يسير.

(١٣) من الأصل (١/ ٤٤٨) ،وفي النسخ : أنه .

هذا كاف فيما قلناه/ انه لم يكتف بمطلق (١) [جمع](٢) حديث كل صحابي (٣) " انتهى .

وقال الزركشي : ـ " ما ذكره ابن الصلاح من أنّ مسند أحمد لا يشترط في الحديث كونه محتجاً [به] (٤) ، وأنه دون الكتب الخمسة مردود ، فقد ذكر الحافظ أبو موسى المديني في كتاب فضائل مسند أحمد : أنّ عبد الله سأل أباه عن هذا المسند ؟؟ فقال جملته أصلاً للاسلام يرجعون إليه [فما](٥) ليس فيه فليس بصحيح ، وعنه أنه قال :ـ جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة ألف وخمسين ألفا ، فما اختلف المسلمون من حديث

---

(١) وفي (د) : لمطلق .

(٢) من (د) ،وسقطت من (ب) .

(٣) نكت ابن حجر (١/٤٤٦ - ٤٤٨) .

(٤) من (د)

(٥) وفي (أ) : فيما

رسول الله صلى الله عليه وسلم فارجعوا إليه ، فإن كان فيه وإلا فليس بحجة (١) ، قال الزركشي :- وهذا لا يدل على أنّ كل ما فيه صحيح كما توهمه المديني ، بل يدل على أن ما ليس فيه ليس بحجة عنده ، لما يطلع عليه ، وما أشبه (٢) هذا بقول [مالك] (٣) وقد سأله الزهري عن رجل : لو كان ثقة لوجدته في كتابي (٤) ، وقال بعض الحفاظ (٥) : هذا الكلام فيه إشكال إذ في الصحيحين وغيرهما أحاديث ليست في المسند ،ويقال إنه فاته من الصحابة في الصحيحين قريب من مائتين ، وأجيب بأنّ تلك الأحاديث بعينها وإن [خلا] (٦) المسند عنها ،فلها

---

(١) أنظر خصائص المسند (ص ٢١ ،ص ٢٢) ،والمقصد الأحمد (ص٣١)
قال ابن الجزري : قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي : هذا القول منه غالب الأمر ،وإلا فلنا أحاديث قوية في الصحيحين والسنن والاجزاء ما هي في المسند .
قلت ونص الذهبي في سير أعلام النبلاء (١١ / ٣٢٩) :-
" . . . في الصحيحين أحاديث قليلة ليست في المسند ،لكن قد يقال : لا ترد على قوله ،فإنّ المسلمين ما اختلفوا فيها ، ثم ما يلزم من هذا القول : أنّ ما وُجد فيه أن يكون حجة ،ففيه جملة من الأحاديث الضعيفة مما يسوغ نقلها ،ولا يجب الاحتجاج بها . . ".

(٢) من (د) ، (جـ) ، وفي (أ) ، (ب) : اشبهه

(٣) من (د) .

(٤) رواه ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل (١ / ٢٤) والسائل فيه هو بشر بن عمر وليس الزهري .

(٥) قلت : منهم الحافظ الذهبي . كما في سير أعلام النبلاء (١١ / ٣٢٩) .

(٦) من (د) .

فيه أصول ونظائر وشواهد ،/وأما متن [1] صحيح لا مطعن فيه ليس له في المسند أصل ولا نظير فلا يكاد يوجد ، وربما اعترض بأنه [2] ليس فيه حديث عائشة (رضي الله تعالى عنها) [3] [4] في قصة أم زرع [5] ، مع أنه في الصحيحين [6] ، وهذا نادر [7] ، قال أبو موسى :- " ولم يخرج أحمد

---

(١) وفي الأصل (ق ٥٣ / ب) : وأما أن يكون متن .

(٢) وفي الأصل (ق ٥٣/ب) : فإنه .

(٣) سقطت من (د) وليست في الأصل .

(٤) وفي الأصل (ق ٥٣ / ب) : نحو .

(٥) أخرجه البخاري (كتاب النكاح - باب حسن المعاشرة مع الأهل ٩ / ٢٥٤) ومسلم (في كتاب فضائل الصحابة - باب ذكر حديث أم زرع - ٤/ ١٨٩٦) كلاهما عن عائشة وهي قصة مشهورة في جلوس احدى عشرة امرأة ، تعاهدن ، وتعاقدن أن لا يكتمن من أخبار أزواجهن شيئا . . . الحديث .
وقد أفرده القاضي عياض بمصنف خاص سمّاه : " بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد " وقد طبع في مجلد بالمغرب بتحقيق نخبة من المحققين .

(٦) قال ابن الجزري : وهو عن عبد الله بن أحمد ،كما رواه الطبراني في كتاب " العشرة " . أنظر المصعد الأحمد (ص ٣٠) .

(٧) سبب عدم اخراج الامام أحمد لحديث أم زرع ذكره ابن الجزري فقال :- سمعت شيخنا الحافظ عماد الدين اسماعيل بن عمر بن كثير يقول :- إنما لم يخرجه أحمد في المسند لأنه ليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم ، بل هو حكاية من عائشة رضي الله عنها .
أنظر المصعد الأحمد (ص ٢٨) .

الا عن (١) من ثبت عنده صدقه وديانته (٢) دون من طعن في أمانته ، يدل على ذلك قول عبد الله ابنه سألت أبي عن عبد العزيز بن أبان ؟ (٣) فقال :- لم أخرج عنه في المسند شيئاً" ،قال أبو موسى :- " ومن الدليل على أنّ ما أودعه مسنده ،احتاط فيه اسناداً ومتناً ،ولم يورد فيه إلا ما صح عنده ضربه على أحاديث رجال ترك الرواية عنهم ،وروى عنهم في غير

---

(١)سقطت من (ب) .

(٢) مع العلم بأنه أخرج لأناسي طعن في عقيدتهم - وهم قلة مثل رشيد الهجري كوفي ، قال الجوزجاني (كذاب) وقال ابن حبان : " كان يؤمن بالرجعة " ،وأسند عن الشعبي أنه قال : " زعم لي أنه دخل على علي بعد ما مات ، فأخبره بأشياء ستكون ، قال : فقلت له : إن كنت كاذباً فعليك لعنة الله " ويخرج للامام أحمد فيهم بأنه لم يطلع على حقيقة أمرهم وعقيدتهم .
أنظر تعجيل المنفعة (ص ٨٩) .

(٣) (ت) أبو خالد عبد العزيز بن أبان بن محمد الأموي السعيدي ، نزيل بغداد ، قال عنه (متروك) : أحمد ، ويعقوب بن شيبة ،والبخاري ، والنسائي ، وأبو علي النيسابوري ، وابن حجر ،وقال ابن معين : كذاب خبيث يضع الحديث ، مات سنة (٢٠٧ هـ) .
أنظر التقريب (ص ٢١٤) ،وتهذيب التهذيب (٣٢٩/٦) ، والضعفاء للبخاري (ص ٧٥) ، والضعفاء للنسائي (ص ٧٢) وتاريخ بغداد (٤٤٢/١٠) والكشف الحثيث (ص ٢٦٣) .

المسند [١] ، وهذا كله يوهن جعل ابن الصلاح مسند أحمد دون الكتب الخمسة ، فإنّ هذا الشرط يقارب شرط أبي داود ، لكن حكى أبو المعز ابن كادش [٢] عن عبد الله بن أحمد أنّ أباه قال له في كلام:- لو أردت أن أقصد [٣] ما صح عندي لم[أرو] [٤] من هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء ولكنك يابني تعرف طريقي [٥] في الحديث لست أخالف ما يضعف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه [٦] قال الزركشي :- وفي هذا مخالفة لما صار إليه المديني/ ولذلك خطأ ابن دحية أصحاب أحمد في احتجاجهم بجميع ما في مسنده ،وبالغ فقال : أكثرها لا يحل الاحتجاج به وإنما خرجها الامام حتى يعرف الحديث من أين مخرجه ، والمنفرد [٧] به عدل

---

(١) خصائص المسند (ص ٢٦) بتصرف .

(٢) وفي (ب)كاوش .

(٣) من (د)ومن الأصل (ق ٥٣/ب)وفي بقية النسخ : أعضد .

(٤) من (جـ) ، (د) ، (ب) ، وفي (أ) : أرد .

(٥) وفي المسوّدة (ص ٢٧٥) : طريقتي .

(٦) أنظر المسوّده لآل تيمية (ص ٢٧٥) .

(٧) وفي (د) : والمتفرد .

أو مجروح ،وقال النجم الطوفي (١) :- قال بعض متعقبي المتأخريـــن :- لا تقوم الحجة بما فـي مسند أحمد حتى يصح من طريق آخر (٢) ، قال :- " وأخبرني شيخنا أبو العباس ابن تيمية أنه اعتبر مسند أحمد فوجد أكثره

---

(١) وفي الأصل (ق ٥٣/ب) : وقال الشيخ نجم الدين الطوفي (فيما وجدته بخطه) . . . ، قلت : ويلاحظ هنا أنّ العبارة بين القوسين التي تدل على الوجادة حذفها السيوطي لأنها وقعت للزركشي وليست له وهذا من أمانته.

(٢) قلت : هذا الكلام له معنيان : ان كان من قاله قصد أنه لا تقوم الحجة بالأحاديث المتكلم فيها في المسند حتى تصح من طرق أخرى في المسند نفسه تعضد الأولى فلا غبار على هذا المعني ، وان كان من قاله قصد أنه لا يحتج بأحاديث المسند مطلقاً حتى ترد وتصح من وجوه أخرى خارج المسند فليس بشرط ، وكلامه هذا باطل ، ذلك لأنّ الحديث قد يصح في المسند ويكون صحيحاً لذاته وبالتالي لا يحتاج إلى طريق أخرى خارج المسند تعضده ،قال ابن كثير رحمه الله :- " يوجد في المسند من الأسانيد والمتون شيء مما يوازي أحاديث مسلم ،بل والبخاري أيضاً ، وليست عندهما ،ولا عند أحدهما ، بل ولم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الأربعة " ،وقال أحمد شاكر رحمه الله : " . . . وفيه أي في المسند أحاديث صحاح كثيرة لم تخرج في الكتب الستة " .
أنظر اختصار علوم الحديث مع الباعث (ص ٢٧) .

على شرط أبي داود [1] " ،وقال ابن تيمية في بعض مؤلفاته[2] :-

" قد تنازع الحافظان أبو العلاء الهمداني ، وأبو الفرج ابن الجوزي في مسند أحمد هل فيه أحاديث موضوعة [فأنكر][3] الحافظ أبو العلاء ذلك وأثبته أبو الفرج ،قال ابن تيمية :- وفصل الخطاب أنّ أحمد لم يرو فيه عن الدعاة إلى البدع ، بدع الكلام ،والرأي ونحو ذلك ، وهذه[4] طريقة أصحاب السنن ، فانه ترك أحاديث جماعة مثل كثير بن عوف[5]

---

(١) أنظر المسوّدة لآل تيمية (ص ٢٧٥) بمعناه .

(٢) أنظر كتابه قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص ٢٤٨) .

(٣) من (د) ، وفي بقية النسخ : فأنكره .

(٤) سقطت الواو من (ب) .

(٥) (د ت ق) كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني المدني ، (ضعفه) : علي بن المديني ،وابن سعد ،والساجي ، ويعقوب بن سفيان ،وابن البرقي وابن عبد البر ، وابن حجر. (وكذبه) :

الشافعي فقال : ركن من أركان الكذب .

وقال أبو داود : كان أحد الكذابين .

وحكم عليه بأنه (متروك) : النسائي ، والدارقطني .

وقد فسر ابن حبان الجرح فقال : منكر الحديث جداً ، يروي عن أبيه عن جده نسخة موضوعة ،لا يحل ذكرها في الكتب ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب .

وقال الذهبي : (واه) .

قلت . وكلام من كذب أقرب ،لما ذكره ابن حبان من التفسير في جرحه وهو الذي اختاره الخزرجي في الخلاصة ولذلك، تركه الإمام أحمد بل كان يضرب على حديثه في مسنده كما رواه عنه ابنه عبد الله فقال : ضرب أبي على حديث كثير بن عبد الله في المسند ،ولم يحدث به .

أنظر التقريب (ص ٢٨٥) وتهذيب التهذيب (٨/ ٤٢١) ، والمجروحين (٢/ ٢٢١) ،وضعفاء الدارقطني (ص ٣٣١) ، والكامل (٦/ ٢٠٧٨) والكاشف (٣/ ٥) ،والميزان (٣/ ٤٠٦) ،والخلاصة (٢/ ٣٦٣) .

[المزني] (١) ، وروى لهم أبو داود وغيره ،لكن يوجد فيه ما يوجد في هذه الكتب من أحاديث رواها من (٢) غلط فيها لسوء حفظه لا لتعمده الكذب ، فإن أريد بالموضوع ما قد يستدل على بطلانه بدليل منفصل فمثل (٣) هذا يقع في عامة الكتب فإنّ الثقات الكبار قد/ يغلطون في أشياء (٤) انتهى قال الزركشي :- " واعلم أنّ الغالب فيه الرواية عن الثقات كمالك ، وشعبة ، وعبد الرحمن بن مهدي ،ويحي بن سعيد القطان . وغيرهم ،وفيه الرواية قليلاً (عن جماعة) (٥) نسبوا إلى الضعف وقلة الضبط ،وذلك على وجه الاعتبار والاستشهاد (٦) ، وذلك مثل روايته عن عامر بن صالح الزبيري (٧)

---

(١) من (د) ،وفي (أ) ، (جـ) : المريني .

(٢) وفي (أ) : عن

(٣) من الأصل (ق ٥٤ / ب) ،وفي النسخ : لمثل .

(٤) أنظر المصعد الأحمد (ص ٣٥) بمعنى ما نقل هنا .

قال الذهبي : " . . . وفيه -أي السند - احاديث معدودة شبه موضوعة ولكنها قطرة في بحر" سير أعلام النبلاء (١١ / ٣٢٩) .

(٥) سقطت من (ب) .

(٦) وفي (ب) ، (جـ) : الاشتهاد .

(٧) (ت) أبو الحارث عامر بن صالح بن عبد الله القرشي الأسدي الزبيري المدني ،نزيل بغداد ، حكم : الدارقطني ،والذهبي ، وابن حجر (بتركه) ،وزاد ابن حجر : أفرط فيه ابن معين فكذبه . . . . ، مات في حدود التسعين .

أنظر التقريب (ص ١٦١) ،وتهذيب التهذيب (٥ / ٧١) ، وميزان الاعتدال (٢ / ٣٦٠) ،وزاد : " لعل ما روى احمد عن أحد أو هو من هذا " قلت : وقد تقدم قريباً ذكر من هو أو هي منه ممن روى لهم أحمد ، وانظر الكامل لابن عدى (٥ / ١٧٣٧) .

ومحمد بن ابراهيم الأسدي ، وعمر [١] بن هارون البلخي [٢] ، وعلي ابن عاصم الواسطي [٣] ، وابراهيم بن أبي الليث صاحب الأشجعي [٤] ويحي بن يزيد بن عبد الملك النوفلي [٥] ، وموسى بن هلال [٦] وغيرهم

---

(١) وفي (أ) : وعمرو

(٢) (ت ق) عمر بن هارون البلخي الحافظ ، قال أبو زرعة ، وأبو علي الحافظ ، وابن سعيد ، والنسائي ، وصالح بن محمد ، وابن حجر (متروك) وقال الذهبي : (واه اتهمه بعضهم) ، مات سنة (٢٩٤ هـ) .

أنظر الكاشف (٢/٣٢٢) ، والتقريب (ص ٢٥٧) ، وتهذيب التهذيب (٧ / ٥٠٤) ، والضعفاء للعقيلي (٣/١٩٤) .

(٣) (د ت ق) علي بن عاصم بن صهيب الواسطي ، التميمي مولاهم ، صدوق يخطئ ، ويصر ، ورمي بالتشيع ، مات سنة (٢٠١ هـ) .

أنظر التقريب (ص ٢٤٧) ، والضعفاء للعقيلي (٣/٢٤٥) ، والكامل لابن عدي (٥/١٨٣٥) ، وميزان الاعتدال (٣/١٣٥) .

(٤) ابراهيم بن أبي الليث ، (كذبه) : صالح جزرة ، وابن معين ، وعبد الله بن أحمد ابن ابراهيم الدورقي .
وقال الساجي ، ويعقوب بن شيبة ، وموسى بن ابراهيم ، والذهبي : (متروك) وزاد : " اشكل أمره على أحمد حتى ظهر له بعد " ، توفي سنة (٢٣٤هـ) .
أنظر ميزان الاعتدال (١/٥٤) ، واللسان (١/٩٣) والكامل (١/٢٦٧) .

(٥) (ق) أبو المغيرة - ويقال - أبو خالد يزيد بن عبد الملك بن المغيرة النوفلي المدني ، قال ابن عبد البر : اجمع على تضعيفه ، وزاد أحمد : عنده مناكير ، مات سنة (١٦٧) هـ .
أنظر التقريب (ص ٣٨٣) ، وتهذيب التهذيب (١١/٣٤٧) ، والضعفاء لأبي زرعة (٢/٣٩٩) والضعفاء للنسائي (ص١١١) ، والضعفاء للعقيلي (٤/٣٨٥) ، والكامل لابن عدي (٧/٢٧١٥) .

(٦) موسى بن هلال العبدي ، شيخ بصري .
قال أبو حاتم ، والدارقطني : (مجهول) . =

= وقال العقيلي : (لا يصح حديثه ولا يتابع عليه) .

وقال ابن عدي : (أرجو أنه لا بأس به) .

وقال الذهبي : (صالح الحديث) ،ونقل ابن حجر عبارته بلفظ (صويلح الحديث) .

قلت : تجهيل أبي حاتم والدارقطني لموسى بن هلال غير جيد ، ذلك لأنهما إن قصدا (جهالة العين) فهي منتفية عنه لرواية جماعة عنه منهم: أحمد ،والفضل بن سهل الاعرج ،وأبو أمية الطرسوسي ، وأحمد بن أبي غرزة وآخرين ، وإن أرادا (جهالة الحال) فهي منتفية أيضا لتعديل ابن عدي والذهبي له .

وبقي عندنا تجريح العقيلي غير المفسر وتعديل ابن عدى والذهبي غير المفسر أيضا والذي أرجحه هو جانب التعديل لما هو مقرر عند المحدثين من أنه اذا تعارض جرح مبهم وتعديل مبهم فإنه يقدم التعديل قال ابن حجر في نزهة النظر ٧٣ : " . . . لأنه ان كان غير مفسر لم يقدح فيمن ثبتت عدالته ، فعلى هذا فموسى بن هلال صالح الحديث ولا بأس به ،مع وجود ما ينكر عليه من حديثه كحديث الشفاعة .

أنظر : ميزان الاعتدال (٢٢٦/٤) ، ولسان الميزان (١٣٤/٦) ، وديوان الضعفاء للذهبي (ص ٣١٢) ،والضعفاء للعقيلي (١٧٠/٤) ، والكامل لابن عدي (٢٣٥٠/٦) ، والرفع والتكميل (ص ٨٩) .

ممن اشتهر الكلام فيه ،بل في المسند أحاديث سئل عنها فضعفها وأنكرها ،وهذا يرد قول ابن المديني (١) أنه لا يخرج إلا ما صح عنده ، منها أنه روى حديث ابن المطوس (٢) عن أبيه عن أبي هريرة يرفعه : " مَنْ أَفْطَرَ يوماً مِنْ رَمَضَانَ لَمْ يقضِهِ صِيَامُ الدَّهْرِ " (٣) وسئل عنه ؟ فقال :-

لا أعرف أبا المطوس،

(١) وفي الأصل (ق ٥٤/ ب) : المديني : بغير ابن .

(٢) (أ) أبو المطوس : هو يزيد (وقيل) عبدالله بن المطوس من السادسة قال ابن حجر : من قال أبو المطوس أو ابن المطوس فقد أصاب .

بعد النظر في ترجمته يمكن تقسيم كلام المحدثين فيه إلى ثلاثة أقسام : -

١ - (توقف) فيه أحمد ، والبخاري .

٢ - (وجرّحه) ابن حبان ،والذهبي (في أحد قولين له) ،وابن حجر: قال ابن حبان : يروي عن أبيه مالم يتابع عليه ،لا يجوز الاحتجاج به اذا انفرد .

وقال الذهبي : ضعف (كما في الميزان ،والمغني) .

وقال ابن حجر : لين الحديث .

٣ - (وعدّله) : ابن معين ،والذهبي (في القول الثاني له) .

قال ابن معين : ثقة ،وقال الذهبي : وثق (كما في الكاشف) .

بالنسبة لتعارض قولي الذهبي فللمحدثين مخرجان في هذا التعارض اما يؤخذ القول الاخير للذهبي (في الميزان لأنه صنفه بعد الديوان وبعد المغني ،وهذا مذهب الزركشي) ،وإما يؤخذ بتعديله ويحمل تخريجه على شيء خاص ،وهذا يدل عليه صنيع الحافظ ابن حجر. والذي أرجحه القول الأخير للذهبي وهو : التضعيف ، لا سيما وأن حديثه قد ضعفه أكثر المحدثين كما سيأتي في تخريج الحديث

أنظر: التقريب (ص ٤٢٧) ،وتهذيب التهذيب (١٢/ ٢٣٨) ،والمجروحين (٣/ ١٥٧) ،والديوان للذهبي (ص ٣٦٦) والمغني له (٢/ ٨٠٨) ، والميزان له (٤/ ٥٧٤) ،والرفع والتكميل للكنوي (ص ٩٤ ،ص ٩٥) .

(٣) الحديث ذكره البخاري تعليقاً بصيغة التمريض في صحيحه في (كتاب الصوم=

= باب إذا جامع في رمضان - ٤/ ١٦٠) ،وأخرجه أبو داود (كتاب الصوم - باب التغليظ في من أفطر عمداً - ٢/ ٧٨٨) ، والترمذي في (كتاب الصوم - باب ما جاء في الافطار متعمداً - ٣/ ٩٢) وقال :- حديث أبي هريرة لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وسمعت محمداً يقول : أبو المطوس اسمه يزيد بن المطوس ، ولا أعرف له غير هذا الحديث ،وابن ماجة في (كتاب الصيام - باب ما جاء فيْ كفارة من أفطر يوماً من رمضان - ١/ ٥٣٤) ،والخطيب في تاريخه (٨/ ٤٦٢)كلهم من حديث ابن المطوس عن ابيه عن ابى هريرة .

والحديث (ضعيف) ضعّفه : البخاري ،والترمذي ،والقرطبي ،والبغوي والذهبي ، وابن حجر ،والألباني .

وسبب التضعيف قد بينه ابن حجر حيث قال : فحصلت فيه أي فى الحديث ثلاث علل :-

١ - الاضطراب .

٢ - والجهل بحال أبي المطوس .

٣ - والشك في سماع ابيه عن أبي هريرة .

أنظر :

الكبائر للذهبي (ص ٦٢) ،وفتح الباري (٤/ ١٦١) ، وفيض القدير (٦/ ٧٨) ،وضعيف الجامع الصغير (٥/ ١٧٤) .

ولا ابن المطوس ،في أحاديث أخر[1]" انتهى ، وقال الحافظ أبوالفضل العراقي : - " اعترض على (ابن الصلاح) [2] بأنّ أحمد شرط في مسنده أن لا يخرج الا حديثاً صحيحاً عنده . . . قاله أبو موسى المديني ، قال : والجواب : أنا لا نسلم أن/أحمد اشترط الصحة في كتابه [3] ، فانّ وجود الضعيف فيه محقق ، بل فيه أحاديث موضوعة وقد جمعتها في جزء [4] ،وقد [ضعف] [5] الامام أحمد نفسه أحاديث فيه [6] [7]منها حديث عائشة (رضي الله تعالى عنها) [8] مرفوعا : " رَأَيْتُ

---

(١) نكت الزركشي (ق ٥٣ / أ - ق ٥٤ / ب) بتصرف .

(٢) وفي الأصل (ص ٥٦) : المصنف (ثم ذكر كلاماً) .

(٣) بعدها كلام ونقل عن أبي موسى المديني في الأصل (ص ٥٧) .

(٤) نقل ما فيها الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه : القول المسدد في الذب عن المسند .

(٥) من (د) ،وفي بقية النسخ : منعت .

(٦) وفي (د) : فيها ،وقد سقطت من (ب)

(٧) وفي الأصل (ص ٥٧) : فمن ذلك .

(٨) سقطت من (د) .

عبد الرحمن بن عوف يدخل الجنة حبوا (١) " ، قال الامام أحمد : هذا حديث كذب منكر " (٢) انتهى ، وقال الحافظ ابن حجر " [حرف] (٣) الجواب أنّ المراد بالصحة ماذا ؟ إن قيل باعتبار الشرائط التي تقدم ذكرها فلا [يمكن] (٤) دعوى ذلك في المسند مع ما فيه من الأحاديث المعللة

---

(١) الحديث أخرجه أحمد (٦/ ١١٥) ،والبزار ،وعبد بن حميد (بواسطة عنهما) ،وأبو نعيم في الحلية (١/ ٩٨) كلهم من طريق عمارة بن زاذان عن ثابت عن أنس ،وعمارة صدوق كثير الخطأ كما في التقريب (ص ٢٥٠) ، والحديث له شواهد :

أخرجها الطبراني في (مسند الشاميين) من حديث حفصة بنت عمر قال عنه السيوطي : هو أقوى شاهد للحديث .

والبزار عن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه . والسراج في تاريخه : من طريق عبد الواحد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه ،قال السيوطي : ورجاله ثقات ، قلت : وفي سنده عبد العزيز بن محمد فان كان هو الدراوردي فإنه صدوق يخطئ . كما في التقريب (ص ٢١٦) .

قال المنذري : ورد من حديث جماعة من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنّ عبد الرحمن يدخل الجنة حبوا لكثرة ماله ،ولا يسلم أجودها من مقال ، ولا يبلغ شيء منها بانفراده درجة الحسن . قلت : نعم بانفراده ،وإلا فإنّ الحديث أقل ما يقال عنه بشواهده إنه حسن لغيره .

أنظر :

القول المسدد (ص ٢٨) ،واسد الغابة (٣/ ٢٨٢) ، واللآلئ المصنوعة (١/ ٤١٢) وحاشية المعلمي على الفوائد المجموعة (ص ٤٠١) .

(٢) التقييد والايضاح (ص ٥٦ ، ص ٥٧) .

(٣) هكذا في الأصل وفي جميع النسخ ما عدا (أ) ففيها : قالجواب، والحرف يأتي في اللغة بمعنى (الوجه)

أنظر

مختار الصحاح (ص ١٣١) ، وتاج العروس (٦/ ٦٨) .

(٤) من (د) .

والمضعفة ، وان قيل باعتبار ما يراه أحمد من التمسك بالأحاديث ولو كانت ضعيفة ما لم يكن ضعفها شديدا ،كما تقدم في الكلام على أبي داود ، فهذا يمكن [١] دعواه ،قال :- وما ادعاه شيخنا من أنّ فيه أحاديث موضوعة وجمعها في جزء وعدتها تسعة أحاديث [٢] ، ففي [٣] الحكم بكونها موضوعة نظر وتأمل [٤] ، (وفي الجملة لا ينافي - الحكم على جميعها بالوضع) [٥] ،قال :-

وروينا عن العلامة تقي الدين بن تيميه قال :- ليس في السند عن الكذابين المتعمدين [٦] شيء ،بل ليس فيه عن الدعاة إلى البدع شيء [٧] ، فإن أريد

---

(١) وفي (ج) : يكن .

(٢) أنظر مقدمة القول المسدد (ص ٤ - ص ١١) .

(٣) وفي (ب) : نفى .

(٤) بعدها في الأصل (١ / ٤٥٢) : ثم إنها كلها في الفضائل أوالترغيب والترهيب .

(٥) ونص العبارة في الأصل (١ / ٤٥٢) : وفي الجملة لا يتأتى الحكم على جميعها بالوضع .

(٦) وفي (أ) : المعتمدين .

(٧) تقدم الكلام على هذا الأمر

بالموضوع ما يتعمد صاحبه الكذب فأحمد/ لا يعتمد رواية هؤلاء في مسنده ، ومتى وقع منه شيء فيه ذهولاً أمر بالضرب عليه حال القراءة ، وإن أريد بالموضوع ما يستدل على بطلانه بدليل منفصل فيجوز [1] ،قال الحافظ ابن حجر:- وقد تحرر من مجموع ما ذكر أنّ المسند مشتمل على أنواع الحديث لكن مع مزيد انتقاء وتحرير بالنسبة إلى غيره من الكتب التي لم يلتزم الصحة في جميعها " [2] انتهى ، وقد ألف الحافظ كتابا في هذا المعني سماه القول المسدد في الذب عن المسند [3] قال في خطبته : - " قد ذكرت في هذه الأوراق ما حضرني من الكلام على الأحاديث التي زعم بعض أهل الحديث أنها موضوعة وهي في مسند أحمد ذباً عن هذا التصنيف [4] المعظيم الذي تلقته الأمة بالقبول والتكريم وجعله أمامهم حجة [5] يرجع اليه .ويعوّل عند الاختلاف

---

(١) أنظر المصعد الأحمد (ص ٣٤) .

(٢) نكت ابن حجر (١ / ٤٤٩ - ٤٧٣) باختصار شديد .

(٣) طبع الكتاب في جزء صغير بدائرة المعارف النظامية - بحيدر اباد / الدكن سنة ١٣٨٩ هـ ،وله عدة طبعات أخر .

(٤) وفي الأصل (ص ٢) . المصنف .

(٥) سقطت من (ب) .

عليه (١)" ، ثم سرد الأحاديث التي جمعها العراقي وهي تسعة ،وأضاف إليها خمسة عشر حديثاً أو ردها ابن الجوزي في الموضوعات (وهي من المسند) (٢) وأجاب عنها حديثا حديثا ، قلت : - وقد فاته أحاديث أخر أوردها ابن الجوزي في الموضوعات في (٣) المسند وعدتها أربعة عشر حديثا وقد جمعتها في جزء ذيلت (٤) به على القول المسدد (٥) ، وقال الحافظ ابن/ حجر في كتابه تعجيل المنفعة (٦) في رجال الأربعة : " ليس في المسند حديث لا أصل له إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة منها حديث عبد الرحمن بن عوف (رضي الله تعالى عنه) (٧) أنه يدخل الجنة زحفا قال :- والاعتذار عنه أنه مما أمر أحمد بالضرب عليه فتركت سهوا أو ضرب وكتب من تحت الضرب" (٨) ، وقال في كتابه تجريد زوائد

---

(١) أنظر القول المسدد (ص ١ ،ص ٢) باختصار .

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) وفي (د) : من .

(٤) من (د) ،وفي بقية النسخ : ذيلته به .

(٥) سمّاه " الذيل الممهد على القول المسدد " .
أنظر تدريب الراوي (١ / ١٧٢) ،وحسن المحاضرة (١ / ٣٤٠) ، ودليل مخطوطات السيوطي (ص ٧٢ / رقم ١٦٦) .

(٦) طبع الكتاب في مجلد بتحقيق عبد الله هاشم يماني المدني بالمدينة المنورة سنة (١٣٨٦ هـ) .

(٧) سقطت من (د) .

(٨) لم أقف على كلام الحافظ ابن حجر هذا في مقدمة نسخة تعجيل المنفعة المطبوعة ، ولا المخطوطة (نسخة الظاهرية) !!

مسند البزار : " اذا فكان الحديث فى مسند أحمد لم يعز الى غيره من الاسانيد " (١) ، وقال الحافظ أبو الحسن الهيثمي (٢) في زوائد المسند : " مسند أحمد أصح صحيحاً من غيره (٣) " ،وقال الحافظ عماد الدين ابن كثير : " لا يوازي مسند أحمد كتاب مسند في كثرته وحسن سياقاته (٤) ، وقد فاته أحاديث كثيرة جداً بل قيل إنه لم يقع له جماعة من الصحابة الذين في الصحيحين قريباً من المائتين " (٥) ،وقال الحسيني في كتابه (٦) التذكرة في رجال العشرة :- " عدد (٧) أحاديث

---

(١) أنظر مختصر زوائد مسند البزار (ق ٦ /أ) .

(٢) وفى النسخ : الهيتمي .

(٣) لم أقف على كلام الهيثمي هذا في مقدة كتابه (مجمع الزوائد) !!

(٤) وفي الأصل (ص ٣٢) : سياقته .

(٥) أنظر اختصار علوم الحديث (ص ٣٢) باختلاف يسير، قال أحمد شاكر معلقاً على كلام ابن كثير هذا :-

" فى هذا غلو شديد ،بل نرى أن الذى فات المسند من الأحاديث شيء قليل ، وأكثر ما يفوته من حديث صحابي معين يكون مرويا عنده معناه من حديث صحابى آخر . . . " .

(٦) سقطت من (ب) .

(٧) وفي (د) : عدة .

المسند أربعون ألفاً بالمكرر " .

وقال الزركشي :- " ذكر الحافظ عبد القادر الرهاوي في كتابه الأربعين [1] : أنّ في المسند أربعين ألف حديث إلا أربعين أو ثلاثين " ، وقال أبو عبد الله : هكذا سمعته من القطيعي [2] لما سمعته منه ،وعن [ابن

---

(١) لم أقف عليه في كتاب الأربعين له ، في ما هو موجود منه (من نسخة دار الكتب الظاهرية) .

(٢) أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي : بفتح القاف ، وكسر الطاء المهملة ،وسكون الياء المنقوطة من تحتها ،هذه النسبة إلى قطيعة الدقيق - موضع ببغداد - الشيخ العالم المحدث ، مسند الوقت ، راوى مسند الامام أحمد .

وقد تكلم فيه لأمرين :-

(أحدهما) : كما قال : " ابن أبي الفوارس " : - " .... له في بعض المسند أصول فيها نظر ، ذكر أنه كتبها بعد الغرق ..." ، وقال الخطيب :- " ... كتب عن عبد الله بن أحمد المسند ... وكان بعض كتبه غرق ، فاستحدث نسخها من كتاب لم يكن فيه سماعه ، ففمزه الناس" ، وقد دافع عنه الخطيب نفسه في هذا الأمر فقال : " إلا أنا لم نر أحداً امتنع من الرواية عنه ، ولا ترك الاحتجاج به ، وقد روى عنه من المتقدمين الدارقطني وابن شاهين " ،وذكر البرقاني ما ذكره الخطيب وقال مدافعا عن القطيعي : - " .... وكنت شديد التنفير عنه ، حتى تبين عندى أنه صدوق ،لا يشك في سماعه " =

المنـــادي (١)

= قلت : وهو المتعين ،لأنه لا يغمز المحدث العالم لفقد أصل له إذا كان ثبت سماع ذلك الأصل من الشيخ ،وكان متقنا لذلك الأصـل ، ولو استحدث له نسخاً .

وأما الأمر(الثاني) :- فهو اختلاطه آخر عمره ، وهو ثابت لا مرية فيه قال أبو الحسن بن الفرات :- " . . . خلط في آخر عمره ، وكفّ بصره ، وخرّف ، حتى كان لا يعرف شيئاً مما يقرأ عليه ، وقال ابن اللبـان الفَرَضي :- " لا تذهبوا إلى القطيعي ،قد ضعف واختل ، وقـد منعت ابني من السماع منه "

قلت : لكن سماع أبي علي بن المُذْهِب - راوي المسند عنه - المسند قبل اختلاطه بيقين .

أنظر تاريخ بغداد (٤/ ٧٣) ، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٢١٢) ، وميزان الاعتدال (١/ ٨٨) ، والمقصد الأحمد (ص ٤٣) ، ولسان الميزان (١/ ١٤٥) .

(١) من (جـ) ،(د) ، وفي بقية النسخ : المناري (بالراء) وهو خطأ .

وابن المنادى هو : أبو الحسين أحمد بن جعفر بن محمد بن المنادي بضم الميم ،وفتح النون وفي آخرها الدال المهملة ،هذه النسبة إلى من ينادى على الاشياء التي تباع - البغدادي ، الامام المقرئ ،الحافظ مات سنة (٣٣٦هـ) .

أنظر : سير أعلام النبلاء (١٥/ ٣٦١) ، والأنساب (١٢/ ٤٣٥) ،وتاريخ بغداد (٤/ ٦٩) ، وتذكرة الحفاظ (٣/ ٨٤٩) ، وغاية النهاية (١/ ٤٤) .

أنّ فيه ثلاثين ألف حديث ولعله أراد باسقاط المكرر أو خاليا عن [1] زيادات [2] ابنه /،قال : وقد ذكر ابن دحية في كلامه على أحاديث المعراج أنّ فيه أربعين ألفا بزيادات ابنه عبدالله [3] وهو مجمع الأقوال [4] " .

الأمر[الثاني] : [5] قال العراقي : " اعترض على ابن الصلاح بأنّ اسحاق

---

(١) سقطت من (ب) .

(٢) وفي الأصل (ق٥٤/ب) : زيادة .

(٣) أنظر خصائص المسند (ص ٢٣) ، والمصعد الأحمد (ص ٣٣) فيهما ذكر العدد ،ولكنه ليس منسوبا الى ابن دحية . وتعداد مثل هذه الموسوعة الحديثية الضخمة يحتاج إلى دقة ،وطول فراغ كما قال شمس الدين ابن الجزري : " ولو وجدنا فراغا لعددناه ان شاء الله تعالى "
وقال الذهبي في تعداد أحاديثه :- " فلو عدّه بعض الأصحاب لأفاد ، ولا يسهل عدّه الا بالمكرر ، وبالمعاد ، وأما عده بلا مكرر فيصعب ولا ينضبط تحرير ذلك .
وقال أحمد شاكر - وهو خبير بالمسند - " لا يقل عن خمسة وثلاثين ألفاً ولا يزيد على أربعين " .
ومن علم أنّ مجموع أحاديث الكتب الستة (٣٨٨٧٠) ، علم قدر مسند أحمد ، وما حواه من الأحاديث التي منها ما ليس في الكتب الستة . وهذا العدد في المسند أو في الكتب الستة هو بالمكرر ،وكذا يحمل كلام الحفاظ الذين كانوا يحفظون مئات الالاف من الأحاديث ،أنّ العدة بتعدد الطرق كما روي عن ابراهيم بن سعيد الجوهري أنه قال : " كل حديث لم يكن عندي من مائة وجه فأنا فيه يتيم " لا أنها متون مختلفة ، لأن القول بهذا يؤدي إلى القول بضياع السنة ،وحاشا أن يكون شيء من السنة قد ضاع ،وانما التعدد يدل على أنّ السنة لم ينفرد بحملها رواة معدودون ، وانما حملها رجال لا يعدون كثرة ،وهذا من حفظ الله لكتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم. أنظر : المصعد الأحمد (ص٣٣) ،والباعث الحثيث (ص١٨٧) ،وكتاب بقي بن مخلد / العمرى ص١١ ،وتاريخ بغداد (٦/ ٩٤) .

(٤) نكت الزركشي (ق ٥٥ / أ) .

(٥) وفي (أ) الثالث .

ابـــن راهوية يخرج أمثل ما ورد عن ذلك الصحابي ، ذكره عنه أبوزرعة الرازى ، وبأنّ مسند الدارمي أطلق عليه اسم الصحيح غير واحد مـــن الحفاظ ، وبأن مسند البزار بيّن فيه الصحيح وغيره ، قال :- والجواب أن مسند ابن راهويه فيه الضعيف ، ولا يلزم من كونه يخرج أمثل ما يجد للصحابي أن يكون جميع ما خرجه (١) صحيحا ، بل هو أمثل بالنسبـــة لما تركه ،وأما مسند الدارمي فلا يخفى ما فيه من الضعيف ، [لخلل(٢) رواته ، أو لارساله ،وذلك كثير فيه ،وأما مسند البزار فانه مجملا يبين (٣) الصحيح

---

(١) وفي (أ) : ما أخرجه .

(٢) وفي الأصل (ص ٥٨) : لحال .

(٣) من الأصل (ص ٥٨) ، وفي النسخ : لا يبين ، والذي أثبته مـــن الأصل هو الصواب ، وهو الموافق لحال مسند البزار المسمـــى " بالبحر الزخار " ، فإنّ البزار بيّن فيه الصحيح من الضعيـــف إجمالا ، وعلى قلة - كما صرّح العراقي - لا استطرادا في كـــل حديث .

قال الخطيب البغدادي : " صنّف المسند ،وتكلم على الأحاديـــث ، وبين عللها " ،وقال الهيثمي في مقدمة كشف الاستار:- " . . واذا تكلم على حديث بجرح لبعض رواته أو تعديل بحيث طوّل ،اختصرت كلامه ، من غير اخلال بمعنى ، وربما ذكرته بتمامه إذا كان مختصراً ، وقد ذكر فيه جرحا وتعديلا مستقلا لا يتعلق بحديث بعده . . . . . " وقال الكتاني : " . . . له مسندان ،الكبير المعلل ،وهو المسمـــى بالبحر الزخار ،يبين فيه الصحيح من غيره . . . والصغير . . . "والمتصفح لأحاديثه في كشف الاستار يرى صحة ودقة قول الحافظ العراقي فـي أحاديثه .

أنظر : تاريخ بغداد (٤/ ٣٣٤) ، وكشف الاستار (١/ ٦) ،والرسالة المستطرفة (ص ٦٨) .

من الضعيف] (١) إلا قليلاً ،إلا أنه يتكلم في تفرد بعض رواة الحديث به (٢) ومتابعة غيره عليه " (٣)

وقال البلقيني في محاسن الاصطلاح :- " عد الدارمي في المسندات (٤) التى على مسانيد الصحابة دون الأبواب فيه نظر ، فالموجود للدارمي مصنّف على الأبواب ، الطهارة وغيرها " (٥) ،وقال العراقي : " عد ابن الصلاح مسند الدارمي في جملة هذه المسانيد مما أفرد فيه حديث كل صحابي وحده ،وهم منه ، فإنه (٦) مرتب على الأبواب/كالكتب الخمسة ، واشتهر بتسميته بالمسند كما سمى البخاري كتابه بالمسند الجامع

---

(١) من (د) ،وقد سقطت من بقية النسخ .

(٢) قال الحافظ ابن حجر في كلام البزار حول التفرد :-
" . . . يخرج الاسناد الذي فيه مقال ،ويذكر علته ،ويعتذر عن تخريجه بأنه لم يعرفه إلا من ذلك الوجه " .
قلت : والأفراد والغرائب وان وجدت في مسنده بكثرة فليس بغريب فقد قال أبو الشيخ : وغرائب حديثه وما ينفرد به كثير .
أنظر نكت ابن حجر (١/ ٤٤٧) ،ولسان الميزان (١/ ٢٣٨) .

(٣) أنظر التقييد والايضاح (ص ٥٦ - ص ٥٨) .

(٤) من (د) ،وفى الأصل (ص ١١٢) ،وفي بقية النسخ : المصنفات .

(٥) محاسن الاصطلاح (ص ١١٢) .

(٦) من (د) ،وفى بقية النسخ : فانه منه .

الصحيح ،وان كان مرتبا على الأبواب ، لكون [1] أحاديثه مسندة " ، قال : إلا أنّ فيه المرسل ،والمعضل ،والمنقطع ،والمقطوع كثيراً " [2] انتهى . على أنهم ذكروا في ترجمة الدارمي أنّ له الجامع ،والمسند ، والتفسير وغير ذلك ،فلعل الموجود الآن [3] هو الجامع والمسند فُقِدْ [4] ، وقال أبوالحسن الشاري في فهرسته : مسند البزار عندي من أحسن المسندات لما اشتمل عليه من الكلام على علل الحديث ، وإن كان قد تكلم بعض الناس في البزار بما لم يعتمد عليه أهل التحقيق ،وقال الزركشي في مسند الطيالسي : " ليس المسند له ،إنما هو ليونس بن حبيب بن عبدالقادر العجلي ، سمعه في أصبهان منه فنسب إليه " [5] ، وقال العراقي : لم يصنف الطيالسي

---

(١) من (جـ) ، (د) ،وفي (أ) : لكن ، وفي (ب) : لكونه .

(٢) التقييد والايضاح (ص ٥٦) .

(٣) من (أ) ، (د) ،وفي (ب) ، (جـ) : إلا أنّ .

(٤) تقدم ص ٥٦٩ الكلام على سننه ومسنده ، وأرى أن مراد السيوطي هنا بالجامع هو السنن نفسه ، وهو الموجود بين أيدينا ،لأن ترتيبه على الكتب والابواب الفقهية وهذا يؤيد كونه جامعا أو سننا لا مسندا وأن المسند كتاب مستقل كما قال السيوطي ولربما فقد ،علما بأنّ ابن حجر يذكره باسم المسند ،أنظر فهرست مروياته على حروف المعجم (ق ١١ / ب) .

(٥) نكت الزركشي (ق ٥٣ /أ) .

هذا المسند ، وإنما هو من جمع الحفاظ الخراسانيين جمع فيه ما رواه[1] يونس بن حبيب خاصة عنه[2] ، وشذّ عنه كثير منه[3] [، ويشبه][4]

---

(١) وفي النسخ ما عدا (د) : رآه .

(٢) أكثر الطيالسي التحديث بأصبهان بسؤال وبغير سؤال ، قال محمد ابن بشار بندار : سمعت أبا داود الطيالسي يقول : حدثت بأصبهان أحد وأربعين ألف حديث ابتداء من غير أن أُسأَل .
وقال عمر بن شبة : كتبوا عن أبي داود بأصبهان أربعين ألف حديث، وليس معه كتاب .
وكان من الاصبهانيين الذين استفادوا منه ،وحملوا عنه : المحدث يونس بن حبيب .
قال الخطيب البغدادي : قال لنا أبو نعيم : صنّف أبو مسعود الرازي ليونس بن حبيب مسند أبي داود الطيالسي . وقال الذهبي سمع يونس بن حبيب عدة مجالس مفرقة ،فهي المسند .
قلت : فلعل أبا مسعود الرازي ساعد أبا داود على جمع المسند وترتيبه
انظر تاريخ بغداد (٩/٢٤) ، وسير أعلام النبلاء (٩/٣٨٢)

(٣) قال الحافظ ابن حجر : " . . . وبقي من حديث الشافعي شيء كثير لم يقع في هذا المسند . "
أنظر تعجيل المنفعة (ص ٩) .

(٤) وفي (أ) : وشبه .

هذا مسند (الامام) [1] الشافعي (رضي الله تعالى عنه) [2] فإنه ليس تصنيفه وإنما التقطه بعض الحفاظ النيسابوريين من مسموع الأصم [3] من الأم [4] وسمعه عليه [5] ، فانه كان/سمع الأم أو غالبها على الربيع عن الامام [6] الشافعي [7] وعمّر فكان آخر من روى عنه ،[وحصل] [8] له

---

(١) من (أ) .

(٢) من (أ) .

(٣) أبو العباس محمد بن يعقوب بن يوسف الأموى مولاهم المعقلي النيسابوري الذي يقال له الأصم ،الامام المفيد الثقة محدث المشرق ،توفي سنة (٣٤٦هـ) أنظر تذكرة الحفاظ (٨٦٣/١) ،والوافي (٢٢٣/٥) ،وطبقات الشافعية للأسنوي (٧٦/١) .

(٤) والمبسوط للشافعي . انظر اتحاف السادة المتقين (٢٣٩/٦) .

(٥) وقد سبق العراقي إلى هذا التجيبي (ت ٧٣٠ هـ) في برنامجه (ص ١١٩) حيث قال : " . . . وليس هذا المسند من جمع الشافعي الامام رحمه الله ، كما يتوهمه بعض أهل العلم ،وإنما جمعه أبو عمرو ابن مطر النيسابوري ، وقيل : أو غيره من كتاب الام " .

(٦) من (أ) ،و

(٧) إلا أربعة أحاديث رواها الربيع عن البويطي عن الشافعي ،التقطها بعض النيسابوريين ، وهو أبو عمرو محمد بن جعفر بن محمد بن مطر المطري العدل النيسابوري الحافظ من شيوخ الحاكم ، من الأبواب لأبي العباس الأصم المذكور ، لحصول الرواية له بها عن الربيع .
أنظر اتحاف السادة المتقين (٢٣٩/ ٦) .

(٨) من (د) ،وفي بقية النسخ : وجعل .

صمم فكان [في] (١) السماع عليه مشقة (٢)

الأمر الثالث : - قال الحافظ ابن حجر :- [ظاهر](٣) كلام (ابن الصلاح) (٤) أنّ الأحاديث التي في الكتب الخمسة (٥) يحتج بها جميعها ، وليس كذلك فإنّ فيها شيئا كثيراً لا يصلح للاحتجاج به ، بل - وفيها مالا يصلح للاستشهاد (٦) به من حديث المتروكين وليست الأحاديث الزائدة في مسند أحمد على ما في الصحيحين بأكثر ضعفاً من الأحاديث الزائدة على الصحيحين من سنن أبي داود ، وجامع الترمذي وإذا تقرر هذا فسبيل من أراد أن يحتج بحديث من السنن أو بحديث من المسانيد واحد ، إذ جميع ذلك لم يشترط من جمعه الصحة ولا الحسن

---

(١) من (د) ،وفي (أ) ،(جـ) : من ، وفي (ب) : فكان عليه من السماع .

(٢) بحثت عن كلام العراقي هذا في كتابيه : التقييد والايضاح ،والتبصرة والتذكرة فلم أقف عليه ، فلعله في شرحه الكبير على ألفيته .

(٣) سقطت من (أ)

(٤) وفي الأصل (١ / ٤٤٨) : المصنف .

(٥) وفي الأصل (١ / ٤٤٨) : في الكتب الخمسة وغيرها .

(٦) وفي (ب) : للاشتهاد .

خاصة وهذا [1] المحتج ان كان متساهلاً لمعرفة الصحيح من غيره ، فليس له أن يحتج بحديث من السنن من غير أن ينظر في اتصال سنده ، وحال رواته كما أنه ليس له أن يحتج بحديث من المسانيد حتى يحيط علما بذلك ، وان كان غير متأهل لدرك [2] ذلك فسبيله أن ينظر في الحديث إن كان [قد] [3] خرج من في [4] الصحيحين أو صرح أحد من/الأئمة بصحته ، فله أن يقلد في ذلك ، وإن لم يجد أحداً صححه ولا حسنه فما له أن يتقدم [5] على الاحتجاج به ، فيكون كحاطب ليل فلعله يحتج بالباطل وهو لا يشعر ، قال : ولم أر (لابن الصلاح) [6] سلفاً في أنّ جميع ما صنف على الأبواب يحتج به مطلقاً ولو كان اقتصر على الكتب الخمسة لكان أقرب ، من حيث الأغلب ، لكنه قال مع ذلك : وما جرى مجراها ، فدخل [7] في عبارته غيرها من الكتب المصنفة على الأبواب

---

(١) وفي الأصل (١/٤٤٩) : فهذا .

(٢) من الأصل (١/٤٤٩) ، وفي النسخ : لمدرك .

(٣) من (د) .

(٤) من (د) ، ومن الأصل (١/٤٤٩) ، وفي بقية النسخ : من .

(٥) وفي الأصل (١/٤٤٩) : يقدم .

(٦) وفي الأصل (١/٤٤٩) : للمصنف .

(٧) وفي الأصل (١/٤٤٩) : فيدخل .

كسنن ابن ماجة ،بل ومصنف ابن أبي شيبة ،وبعبد الرزاق وغيرهم ،فعليه في اطلاق ذلك من التعقب ما أوردناه " (١)

(فائدة) :

قال البلقيني في محاسن الاصطلاح :-

" المساند يجوز لك أن تثبت الياء فيها ، والأولى أن لا تثبت (٢) ،قال :- وقد[صنفت] (٣) على ذلك مصنفاً سميته :-

ذكر الأسانيد (٤) في لفظة المسانيد (٥)" ، وقال الزركشي : " يجوز اثبات الياء في المسانيد والمراسيل ، ويجوز حذفها ،والأولى الحذف .

قال الله تعالى (مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ . . .) (٦) والاثبات عند البصريين ،موقوف على السماع ،وعند الكوفيين جائز " (٧)

---

(١) نكت ابن حجر (١/ ٤٤٨ ، ٤٤٩) .

(٢) من (د) ،وفي بقية النسخ : لا يثبت .

(٣) من (د) ،وفي بقية النسخ : صنف ،وفي الأصل (ص ١١٢) : صنعت .

(٤) وفي (أ) : المسانيد

(٥) محاسن الاصطلاح (ص ١١٢) .

(٦) سورة القصص الآية رقم ٧٦

(٧) نكت الزركشي (ق ٥٢ / أ) .

(فائدة) :-

" الحنظلي " هو اسحاق بن راهوية ، منسوب إلى حنظلة بن مالك ابن زيد مناة بن تميم بن مرّ ، وهو أشهر حنظلة ، نسب اليها ذكره ابن الاثير في الأنساب (١)

(مسألة) :-

من (٢) حدها كما قال العلامة عز الدين بن جماعة مطلوب يبرهن (٣) عنه في العلم .

---

(١) أنظر اللباب (١/٣٩٦) ، وعجالة المبتدي (ص ٥١) .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) وفي (د) : مبرهن .

[مسألة]

٩٨ - والحكم(١) بالصحة والحسن على ... متن رواه (٢) الترمذي واستشكلا

٩٩ - فقيل (٣) يعني اللغوي ويلزم ... وصف الضعيف ، وهو نكر لهم

١٠٠ - وقيل باعتبار تعداد السند ... وفيه شيء حيث وصف ما انفرد

١٠١ - وقيل ما تلقاه (٤) يحوي المليا ... فذاك حاو أبدا للدنيا

١٠٢ - كل صحيح حسن لا ينعكس ... (وقيل هذا حيث رأى يلتبس

١٠٣ - وصاحب النخبة ذا إن انفرد ... اسناده والثاني حيث ذو عدد)

١٠٤ - وقد بدا لي فيه معنيان ... لم يوجدا لأهل هذا الشان (٥)

١٠٥ - أي حسن لذاته صحيح ... لغيره لما بدا الترجيح

١٠٦ - أو حسن على الذي به يحد ... وهو أصح ما هناك قد ورد (٦)

(ش) (٧) قال ابن الصلاح :- " في قول الترمذي وغيره : هذا حديث حسن صحيح اشكال (٧) ! ! لأن الحسن قاصر عن

---

(١) وفي جميع النسخ من الألفيه : الحكم ، بغير واو

(٢) وفي (د) من الألفية : رآه .

(٣) وفي (س) من الألفية : وقيل .

(٤) وفي (ب) : ما يلقاه ، وفي (س) ، (ت) : ما يلفاه .

(٥) من هذا البيت ١٠٤ - البيت رقم ١٠٦ سيشرحها السيوطي رحمه الله شرحا اجماليا . أنظر (ص ١٢٤٢) .

(٦) الشرح التفصيلي : -

---

٩٨ - (الحكم) مبتدأ

و (بالصحة) متعلق

(والحسن) معطوف عليه ،أي الجمع بينهما

(على . متن) واحد ،" كهذا حديث حسن صحيح "

(رواه الترمذي) في جامعه ،" وكذا غيره كعلي بن المديني ، ويعقوب ابن شيبة . . "

(و) الحال أنه

(استشكلا) بألف الاطلاق ،والبناء للمجهول ،أى الاتيان بهما في حديث واحد " ، " بأنّ الحسن قاصر عن الصحيح ، فكيف يجمع بين اثبات القصور ونفيه في حديث واحد . . . "

٩٩ - وأجيب بأجوبه منها :

(فقيل) " أي قال ابن الصلاح انه غير مستنكر أن يكون بعض من قال ذلك "

(يعني) " أي يريد بالحسن معناه "

(اللغوي) إذ الحسن اللغوي لا ينافي الصحيح ،" وهو ما تميل إليه النفس ، ولا يأباه القلب . . . "

(و) " لكن "

(يلزم) " على هذا الجواب كما قاله ابن دقيق العيد "

(وصف) " الحديث "

(الضعيف) " بل والموضوع إذا كان حسن اللفظ بأنه حسن "

(وهو) أي الجواب المذكور .

(نكر) بضم ،فسكون ، وبالتنوين ، (أي منكر)

(لهم) أي أيمة هذا الشأن ،" بل لا يقوله أحد من المحدثين " .

١٠٠ - (وقيل) " أى : وقال ابن الصلاح .. وتبعه النووي : إن ذلك "

(باعتبار تعداد) بفتح المثناة الفوقية ، فسكون العين مهملة ، ودالين مهملتين ، مضاف إليه .

(السند) " ... أي أنه حسن بالنسبة إلى اسناد ، صحيح بالنسبة إلى اسناد آخر" .

(و) " تعقبه ابن دقيق العيد بأنه بقي "

(فيه) " أي : في هذا الجواب "

(شيء) " من الغبار " .

(حيث وصف) " بذلك وقع في "

(ما) نافية

(انفرد) " أي : الأحاديث " التي قيل فيها ذلك مع أنه ليس لها الا مخرج واحد .

١٠١ - (وقيل) وقائله ابن دقيق العيد

(ما) أي : الذي

(تلقاه) تجده ،" المرتقي الى الصحة حال كونه "

(يحوي) ... جميع الصفات

(العليا) هم في أوصاف الرجال ،" وهي الحفظ والاتقان "

(فذاك) المقول فيه ذلك ، " لا محالة "

(حاوٍ) جامع

(أبدال) لصفة .

=

= (الدنيا) من الدرجات ، " كالصدق " ، وعليه يقال :

١٠٢ - (كل صحيح حسن) و
(لا ينعكس) فلا يقال لكل حسن صحيح ، لأنَّ الأخص يستلزم الأعم ، لأنّ فيه ما في الآخر . . .
(وقيل) " أي : وأجاب العماد بن كثير عن ذلك بأنَّ "
(هذا) " الذي يقال فيه حسن صحيح "
(حيث رأى) " أي : اجتهاد المحدث "
(يلتبس) " عليه ، فالجمع بينهما درجة متوسطة . . . "

١٠٣ - (و) " توسط "
(صاحب النخبة) أي مع شرحها ، وهو الحافظ ابن حجر ، " بأن خص "
(ذا) " أي جواب ابن دقيق العيد بأنه "
(إن انفرد . اسناده) بطريق واحد ، " أي الحديث ، إذ لا يتشى إلا عليه "
(و) " ذاك "
(الثان) بدون ياء تخفيفا ، " من جوابي ابن الصلاح بأنه "
(حيث) جاء " راويه "
(ذو عدد) " اثنين فصاعدا . . "

١٠٤ - من هذا البيت الى البيت رقم ١٠٦ من زيادات السيوطي على العراقي ، وعلى من سبقه من الحفاظ ، ولم يشرحها من شرح الالفية ، سوى السيوطي نفسه اجمالا ص ٢١٣ ، فاستعنت بالله على شرحها .

(و) عاطفة ،على ما مرّ من أقوال العلماء

(قد) للتحقيق

(بدا لي) فعل ماض ، بمعنى : ظهر لي

(فيه) أي في الاشكال الحاصل من الجمع بين الحسن والصحة (معنيان)

فاعل بدا ،أي : أمران

(لم) نافية

(يوجدا) مضارع ، مجزوم بلم

(لأهل هذا الشأن) من الحفاظ المتقدمين على السيوطي .

١٠٥ - (أي) حرف تفسير ، وما بعدها عطف بيان على ما قبلها أو بدل

(حسن لذاته) باعتبار انقسام الحسن إلى قسمين : لذاته ولغيره .

وهو في نفس الوقت

(صحيح . لغيره) كذلك

(لما بدا الترجيح)

١٠٦ - (أو) حرف عطف للاباحة

(حسن) اسناده

(على الذى به يحد) على اختلاف التعريفات في حده

(وهو) أي : الحديث الحسن .

(أصح ما هناك قد ورد) أصح منه من الاحاديث في ذلك الباب .

أنظر : استقصاء الاثر (ق ٥٣ - ق ٥٦) ،ومنهج ذوي النظر (ص ٣٧ ،ص٣٨)

وشرح أحمد شاكر (ص ١٨ ،ص ١٩) ، وشرح محمد محي الدين عبد الحميد

(ص ٥١ -ص ٥٤) .

(٧) سقطت من (د) ،وبياض في (ب)

(٨) وفي (أ) : استشكال .

الصحيح كما سبق ايضاحه ، ففي الجمع بينهما في حديث واحد - جمع بين نفي ذاك (١) القصور واثباته ، قال : وجوابه : أنّ ذلك راجع الى الاسناد ، فإذا روي الحديث الواحد باسنادين أحدهما اسناد حسن والآخر اسناد صحيح - استقام أن يقال فيه : إنه حديث/حسن صحيح - أي : أنه حسن بالنسبة إلى اسناد (٢) ، صحيح بالنسبة إلى اسناد آخر. على أنه غير مستنكر أن يكون بعض من قال ذلك ،أراد بالحسن معناه اللغوي وهو ما تميل إليه النفس ولا يأباه القلب ، دون المعنى الاصطلاحي الذي نحن بصدده " (٣) انتهى .

قال الحافظ أبو الفضل العراقي : " وقد تعقبه الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد في الاقتراح (٤) بأنّ الجواب الأول يرد عليه [الأحاديث] (٥) التي قيل حسن صحيح مع أنه ليس لها إلا مخرج واحد ،قال ، وفي كلام الترمذي في مواضع يقول " هذا حديث حسن صحيح ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه " ،قال العراقي : وقد أجاب بعض المتأخرين (٦) عن ابن الصلاح بأنّ الترمذي

---

(١) وفي الأصل (ص ١١٣) : ذلك

(٢) من الأصل (ص ١١٤) ،وفي النسخ : اسناده .

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص ١١٣ ،ص ١١٤) .

(٤) الاقتراح (ص ١٧٣)

(٥) من (د) .

(٦) ربما قصد الحافظ ابن حجر البلقيني لأنه هو الذي صرّح في محاسن الاصطلاح بأنّ مراد الترمذي من قوله : " . . . . لا نعرفه الا من هذا الوجه . . " التفرد النسبي لا المطلق قال :
" لأنا نقول : أراد الترمذي بذلك انفراد أحد رواته ،لا أن المتن منفرد به ، ويدل لهذا أنه يقول في بعض الأحاديث : غريب من هذا الوجه ، يستغرب من حديث فلان كقوله في حديث خالد . . وذكر الحديث الذي ذكره ابن حجر
أنظر محاسن الاصطلاح (ص ١١٤) .

حيث قال هذا : يريد (١) تفرد أحد الرواة عن (٢) الآخر (٣) لا التفرد المطلق ،قال (٤) : ويوضح ذلك ما ذكره في الفتن من حديث خالد الحذاء (٥) عن ابن سيرين عن أبي هريرة (رضي الله تعالى

---

(١) وفي الأصل (ص ٥٩) : يريد به .

(٢) وفي الأصل (ص ٥٩) : به عن .

(٣) وهو ما يسمى عند المحدثين بالتفرد النسبي وهو أحد قسمي التفرد ، وهو التفرد المقيد بثقة أو ببلد ونحو ذلك .
فيقال لم يروه " ثقة إلا فلان وهكذا ، قال السيوطي :

ومنه نسبي بقيد يعتمد ... بثقة أو عن فلان أو بلد

وأما التفرد المطلق : فهو أن ينفرد راو بحديث لا يروى عن غيره ولو تعددت الطرق إليه ،قال السيوطي :

الفرد إما مطلق ما أنفردا ... راو به فإن لضبط بعدا

أنظر مقدمة ابن الصلاح (ص ١٩٢) ،وفتح المغيث (ص ٢١٥) ،وألفية السيوطي (ص ٦٥) مع منهج ذوي النظر.

(٤) سقطت من (ب)

(٥) (ع) أبو المنازل - بفتح الميم وقيل بضمها وكسر الزاي - خالد بن مهران الحذّاء - بفتح المهملة وتشديد الذال المعجمة .. ثقة يرسل ، من الخامسة ،وقد أشار حماد بن زيد إلى أنّ حفظه تغيّر لما قدم من الشام .. توفي سنة ١٤١هـ وقيل غير ذلك .
أنظر التقريب (ص ٩٠) بتصرف ، وطبقات ابن سعد (٢٥٩/٧) ، وتاريخ خليفة (ص ٤٢٠) ، والمعرفة والتاريخ (١٢٤/١) ،وتهذيب التهذيب (١٢٠/٣).

عنه (١)) يرفعه : " مَنْ أَشَارَ عَلَى (٢) أَخِيْهِ بِحَدِيْدَةٍ " ..... الحديث (٣) ، قال :- هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجة ، فاستغربه من حديث خالد لا مطلقا (٤) ، قال العراقي : وهذا الجواب لا يمشي في المواضع التي يقول فيها : لا نعرفه إلا من هذا الوجه ،كحديث العلاء بن عبدالرحمن/ عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إِذَا بَقِيَ نِصْفُ شَعْبَانَ (٥) فَلَا تَصُوْمُوا (٦) " قال فيه الترمذي (٧) : حسن صحيح لا نعرفه إلا من

(١) سقطت من (د) ، وفي (أ) : رضي الله عنه ،وليست في الأصل .

(٢) وفي (د) : إليه ، وفي الأصل (ص ٥٩) : إلى .

(٣) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب البر - باب النهي عن الاشارة بالسلاح إلى مسلم - ٤/ ٢٠٢٠) ، والترمذي (كتاب الفتن - باب ما جاء في اشارة المسلم الى أخيه بالسلاح ٤/ ٤٦٣) ، ونص ما قاله : قال : وهذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجة ، يستغرب من حديث خالد الحذاء ، وأحمد (٢/ ٢٥٦) فأما مسلم وأحمد فأخرجاه من حديث ابن عون عن ابن سيرين عن أبي هريرة بنحوه .

(٤) لأن خالداً توبع ، تابعه أيوب وابن عون (كما تقدم عند مسلم واحمد) .

(٥) وفي الأصل (ص ٥٩) : من شعبان .

(٦) سقطت من (ب) ، وفي الأصل (ص ٥٩) : فلا يصوموا .

(٧) تقدم تخريجه (ص ٧٢٥) .

هذا الوجه (١) على هذا اللفظ (٢) " ، وقال الزركشي : قد رد ابن أبي الدم (٣) الجواب الأول لأنه يمكن أن يكون الحديث صحيح الاسناد ، ولا يكون المتن صحيحاً ، لكونه شاذاً أو معللاً (٤) ، فوصف الاسناد بالصحة أو الحسن غير وصف الحديث نفسه بالصحيح (٥) أو الحسن ، فلا يحسن أن يقال : إنّ مراده بقوله حديث حسن صحيح بعد التصريح بوصف الحديث بهما أنه راجع إلى وصف اسناده ، فإنّ الحديث شيء واسناد الحديث شيء آخر ، وإنما [لا] (٦) يبعد أن يكون المراد بقوله : هذا حديث

---

(١) وقد أجاب الصنعاني تبعاً لابن الوزير على ايراد ابن دقيق هذا بثلاثة أجوبة أخرى :-

١ - أنّ الترمذي أراد « من قوله : لا نعرفه الا من هذا الوجه » انه لا يعرف الحديث بذلك اللفظ ، كما قيد به في هذا المثال ، وأراد أنه قد ورد معناه بإسناد آخر ، أخذاً من مفهوم قوله : على هذا اللفظ .

٢ - أو يريد .. بقوله : لا نعرفه الا من هذا الوجه .. أي لا نعرفه حسناً صحيحاً إلا من هذا الوجه ، ونعرفه من وجه آخر بغير تلك الصفة ..

٣ - أو يريد أنه لا يعرف الحديث عن ذلك الصحابي الذي رواه عنه إلا بذلك الاسناد ، فقوله : لا يعرف إلا من هذا الوجه أي عن ذلك الصحابي .

انتهى باختصار وتصرف من توضيح الافكار (١ / ٢٣٧ ، ٢٣٨) .

(٢) انظر التقييد والايضاح (ص ٥٩ ،ص ٦٠) .

(٣) ابراهيم بن عبد الله بن عبد المنعم الهَمْدَاني الحموي الشافعي المعروف بابن أبي الدم ،قاضي حماة ، توفي سنة (٦٤٢هـ) أنظر الوافي بالوفيات (٦ / ٣٣) وطبقات الشافعية للسبكي (٥ / ٤٧) ،وشذرات الذهب(٥ / ٢١٣)

(٤) سقطت من (ب)

(٥) هكذا في الأصل (ق ٥٥ / أ) .

(٦) من (د) .

حسن صحيح أنّ الصحيح هو الذي نقله العدل (عن العدل [1] بشرط الضبط كما تقدم ، والحسن هو الحديث الوارد فيه بشرى للمكلف وتسهيل عليه ،وتيسير مأخوذ مما تميل إليه النفس ، وهو الذي أشار إليه ابن الصلاح في الجواب الثاني [2] ، قال : وأما اعتراض ابن دقيق العيد [3] بأنه ينتقض [4] بقول الترمذي ذلك في الأحاديث التي ليس لها الا مخرج واحد

(١) سقطت من (ب) .

(٢) ويقرب من هذا الرأي ما ذكره محمد بن ابراهيم الوزير (ت ٨٤٠هـ) في كتابه " تنقيح الانظار" قال : ".... وعندي جواب آخر ، وهو أن يريد الترمذي أن الحديث صحيح في اسناده ومتنه ، حسن في الاحتجاج به على ما قصد الاحتجاج به فيه ، ويكون هذا الحسن هو الحسن اللغوي دون الاصطلاحي " أ . هـ .

وتعقبه الصنعاني فقال :- " ... ليس من مدلولها - أي كلمة حسن الاحتجاج به ... فهذا معنى للحسن آخر ليس لغويا ، ولا هو الاصطلاحي المعروف ... وكذلك يرد عليه أنه إذا كان الحديث صحيح الاسناد والمتن فالاحتجاج به معلوم لا يفتقر إلى ذكره ،ولأنه لم يأت في اصطلاحهم وصف الحديث بالحسن مراداً به حسن الاحتجاج به ، ولا يحمل كلامهم إلا على اصطلاحهم ... ثم إنه كان الأولى على تقدير إرادة ما ذكره المصنف أن يقال : صحيح حسن ، لا حسن صحيح ، لأنّ حسن الاحتجاج فرع عن صحته " أ . هـ من توضيح الأفكار (١ / ٢٤٢ ، ٢٤٣) .

(٣) أنظر الاقتراح (ص ١٧٣) .

(٤) وفي (د) : ينقض .

فيجاب عنه بأنّ الصورة التي ذكرها ابن الصلاح مطلقة ليست مقيدة بهذا القيد ، وكلامه محمول على (١) الإطلاق ، ويكون (٢) المراد هو الأعم الأغلب فإنّ هذا القيد الذي ذكره الترمذي قليل بالنسبة إلى مطلقه (٣)" انتهى ، ثم قال العراقي : ورد ابن دقيق العيد الجواب الثاني بأنه يلزم عليه أن يطلق على الحديث الموضوع إذا كان حسن اللفظ أنه حسن ، وذلك لا يقوله (٤) أحد من المحدثين إذا جروا على اصطلاحهم ، قال العراقي : قد اطلقوا على الحديث الضعيف أنه حسن ، وأرادوا حسن اللفظ لا المعنى الاصطلاحي فروى ابن عبد البر في كتاب" بيان آداب العلم " (٥) حديث معاذ بن جبل (رضي الله تعالى عنه) (٦) مرفوعا : " تعلّموا العلم ، فإنّ تعلمه لله خشية ، وطلبه عبادة ، ومذاكرته تسبيح ، والبحث عنه جهاد ، وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة ، وبذله لأهله قربة ، لأنه معالم الحلال والحرام ، ومنار سبل أهل الجنة ، وهو الأنس في (٧) الوحشة ، والصاحب في الغربة ، والمحدّث في الخلوة ، والدليل على السرّاء والضرّاء ، والسلاح على الأعداء ، والزين عند الأخلاء ، يرفع الله تعالى به أقواما فيجعلهم في الخير قادة

---

(١) وفي الأصل (ق ٥٥ / ب) : عند .

(٢) وفي (ب) : فيكون .

(٣) نكت الزركشي (ق ٥٥ / ب) .

(٤) من الأصل (ص ٦٠) ،وفي النسخ : لا يقول .

(٥) أنظر جامع بيان العلم وفضله (١ / ٦٥) .

(٦) سقطت من (د) .

(٧) من (د) ،ومن الأصل (١ / ٦٥) ، وفي النسخ : من .

وأئمة تقتص (١) آثارهم (٢) ، ويقتدى بفعالهم ، وينتهى إلى رأيهم ترغب الملائكة في خلتهم ، بأجنحتها تمسحهم ، يستغفر لهم كل رطب ويابس وحيتان البحر ،وهوامه ، وسباع البر ، وانعامه ، لأن العلم حياة القلوب من الجهل ، ومصابيح الأبصار من الظلم ، يبلغ العبد بالعلم منازل الأخيار والدرجات العلى (٣) في الدنيا والآخرة ، والتفكر فيه يعدل الصيام ، ومدارسته تعدل القيام ، به توصل الأرحام ، وبه يعرف الحلال والحرام (٤) ، هو إمام العمل والعمل تابعه ،يلهمه السعداء ، ويحرمه الأشقياء " ، قال ابن عبد البر :- وهو حديث حسن جداً ولكن ليس له اسناد قوي (٥) ، فأراد بالحسن

(١) وفي (أ) : يقتص ، وفي (د) : تقص .

(٢) اقتص وتقصص : أي تتبع الأثر

(٣) وفي (د) : المليا .

(٤) وفي الأصل (١ / ٦٥) : الحلال من الحرام .

(٥) ورواه أيضاً مرفوعاً أبو نعيم في معجم شيوخه (كما في اتحاف السادة ١ / ١٢١) قال الزبيدى : ولا يثبت ،وحسبه أن يصل الى معاذ .
قلت : وثبوته عن معاذ موقوفا فيه نظر أيضاً ، فقد رواه موقوفا عليه . سليم الرازى في " الترغيب والترهيب" ،وفيه كنانة بن جبلة وهو ضعيف ، وأبو نعيم في الحلية (١ / ٢٣٩) ، وابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله (١ / ٦٥) وفيهما أبو عصمة وهو كذاب كما في التقريب (ص ٣٦٠) ، وأبو الشيخ ، وابن حبان في كتاب =

حسن اللفظ قطعاً ، وأنه (١) من رواية موسى بن محمد البلقاوي عن عبد الرحيم بن زيد العمي والبلقاوي هذا (٢) كذاب كذبه أبو زرعة (٣) ، وأبو حاتم (٤) ، ونسبه العقيلي (٥) وابن (٦) حبان (٧) الى وضع الحديث (٨) ، والظاهر أنّ هذا الحديث (٩) مما صنعت يداه (١٠) وعبد الرحيم العمي متروك، (١١) أيضا (١٢) انتهى .

= الثواب ، والمرهبي في العلم من حديث أنس ،وفيه يزيد الرقاشي وهو ضعيف ، والخطيب في الفقيه والمتفقه(١ / ٢٥) من حديث أبي هريرة ، واسناده ضعيف والمظفر بن الحسين الغزنوي في كتاب " فضائل القرآن " من حديث أبي هريرة ،وهو منكر جداً. انظر المغني للعراقي (١ / ٢٠) واتحاف السادة المتقين للزبيدى (١ / ١٢١ ـ ١٢٣)

(١) وفي (د) : فانه

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) أنظر ضعفاء أبى زرعة (٢ / ٤٩٦) .

(٤) أنظر الجرح والتعديل (٨ / ١٦١) .

(٥) أنظر ضعفاء العقيلي (٤ / ١٦٩) .

(٦) أنظر المجروحين (٢ / ٢٤٢) .

(٧) وفى (د) : ابن حبان والعقيلي .

(٨) أنظر الكشف الحثيث للحلبي (ص ٤٣٥)وقال عنه : أحد الملقى .

(٩) سقطت من (ب) .

(١٠) هذا التعبير كناية عن الوضع ،وقد استعمل شبهه ابن حبان حيث قال في شأن " ايوب بن خوط ابو أمية البصري " وروايته الحديث دخول الذباب النار ،قال : " كأنه مما عملت يداه " .
أنظر : الموضوعات (٣ / ٢٦٦) ،والكشف الحثيث (ص ١٠٧) ، والوضع ، د / فلاته (١ / ١١٤) .

(١١) حكم عليه بالترك : البخاري ،وأبو حاتم ،والذهبي ، وكذبه يحي بن معين .
أنظر : التاريخ الصغير(ص ٢٠٦) ،والجرح والتعديل (٥ / ٣٣٩) ،والكاشف (٢ / ١٩٣) ،وميزان الاعتدال (٢ / ٦٠٥) .

(١٢) التقييد والايضاح (ص ٦٠) .

وقال التبريزي في الكافي بعد ايراد تعقب ابن دقيق العيد - هذا لا يرد على ابن الصلاح لأنه ذكر هذا التأويل للحسن الذي يقال مع[1] الصحيح لا للحسن المطلق ، فالحديث الموضوع لا يقال انه صحيح[2] ولأن سلم/أنّ المراد الحسن المطلق ، لكن لا نسلم أنه لا يقول أحد إنّ[3] الحديث[4] الموضوع حسن اللفظ اذا كان كذلك ،وذكر مثله البلقيني في محاسن الاصطلاح ، فقال : " وأما الموضوع فلا يرد ،لأنّ الكلام فيما (جمع فيه)[5] بين الصحة والحسن ، وهو غير داخل[6] " ، وقد اعتمد هذا الحافظ ابن حجر فقال عقب كلام ابن دقيق العيد : " هذا الالزام عجيب ، لأنّ ابن الصلاح إنما فرض المسألة حيث يقول [القائل][7] حسن

---

(١) وفي (أ) : موضع .

(٢) وقد أيد كلام التبريزي على ذلك السخاوي حيث قال :- لكن أجاب بمنع ورود ه بعد الحكم عليه بالصحة الذي هو فرض المسألة ،وهو حسن" أنظر فتح المغيث (ص ٩٠) .

(٣) وفي النسخ : أنّ

(٤) وفي (د) : للحديث

(٥) ليست في الأصل (ص ١١٤) .

(٦) محاسن الاصطلاح (ص ١١٤) .

(٧) من (د) .

صحيح ، فحكمه عليه بالصحة ممتنع (١) منه أن يكون موضوعا (٢) ،قال : وأما قول شيخنا إنّ ابن عبد البر أطلق الحسن ، وأراد به معناه اللغوي دون الاصطلاحي فمجيب لأنّ ابن دقيق العيد قد قيد كلامه بقوله : إذا جرو على اصطلاحهم ، وهنا لم يجر ابن عبد البر على اصطلاح المحدثين باعترافه بعدم قوة اسناده ، فكيف يحسن التعقيب (٣) بذلك على ابن دقيق العيد" (٤) ، وقال الزركشي :-" قد اعترض على ابن الصلاح بأمر آخر :

---

(١) وفي الأصل (١/ ٤٧٥) : يمتنع .

(٢) وعلى كل فإنّ ما ردّ به : التبريزي ، والبلقيني ،وابن حجر على ابن دقيق العيد فيما يتعلق بأنّ المراد بحسن من الناحية اللغوية ، غير وارد بعد تصريح الترمذي نفسه بأنّ مراده من (الحسن) الناحية الاسنادية لا اللغوية كما تقدم ، قال السخاوي :
ولكن لا يأتي هذا إذا مشينا على أنّ تعريفه إنما هو لما يقول فيه حسن فقط .
ورد الشيخ السماهي ايضا على ابن الصلاح ،والتبريزي ، والبلقيني وابن حجر فقال : "... حمل كلام ابن الصلاح على حسن اللفظ ليس بجيد إذ لا شأن له بالقوة في القبول وعدمه ،والأقرب أن يحمل على حسن الاسناد ، إذ الحسن في كل شيء بحسبه ،ألا ترى قول ابن طاهر في شرط الصحيح : فان كان له راويان فحسن ،والا فصحيح فقط ... فلو أراد الترمذي غير المعنى المصطلح عليه فيما اذا اجتمع الحسن مع غيره لبينه ، كما بيّن الأول - أي الحسن إذا انفرد- فاراد بالحسن اللغوي بعيد " .
أنظر فتح المغيث (ص ٩٠) ،وشروط الأئمة لابن طاهر (ص ١٢)والمنهج الحديث / قسم المصطلح (ص ١١٧ ،ص ١١٨) .

(٣) وفي بعض نسخ النكت : التعقب (١/ ٤٧٥) .

(٤) أنظر نكت ابن حجر بتصرف (١/ ٤٧٥) .

وهو أنّ الترمذي يقول ذلك في أحاديث مروية في صفة جهنم والحدود والقصاص ونحو ذلك مما لا يوافق القلب ،إلا أن يقال : إنه حسن باعتبار ما فيه من الزجر عن القبيح "(١) وذكر البلقيني في / محاسن الاصطلاح نحوه فقال :- وأما (٢) ما ذكر (٣) آخراً ففيه نظر لقول (٤) الترمذي ذلك في أحاديث مروية في صفة جهنم ، والحدود والقصاص ، ونحو ذلك ، وأيضا فالأحاديث الموضوعة فيها ترقيقات (٥) ولا يحل اطلاق الحسن عليها والانفصال عنه أن يقال : ولو كان في الأحاديث (٦) المذكورة كان حسنا باعتبار ما فيه من الوعيد والزجر بالأساليب البديعة انتهى ، وعبارة ابن الملقن في المقنع ، ولك أن تقول : لا يرد على الشيخ (٧) ما ألزمه به لأنه ذكر هذا التأويل للحسن الذي يقال مع الصحيح لا الحسن (٨) المطلق والموضوع لا يقال إنه صحيح ،[ورواه](٩) بعضهم أيضا بأنّ أحاديث الوعيد لا توافق القلب بل يجد منها كرباً وألماً من الخوف ،وهي من الأحاديث الحسان انتهى .

---

(١) نكت الزركشي (ق ٥٦ / أ) .

(٢) سقطت من (ب) الواو .

(٣) وفي (أ) : ذكره .

(٤) من (د) ،وفي بقية النسخ : بقول .

(٥) وفي (د) : ترقيمات .

(٦) وفي (د) : الأمور

(٧) وفي (د) : شيخ .

(٨) " " : للحسن .

(٩) وفي (أ) : ورواه

وقال ابن دقيق العيد :- " الذي أقوله في جواب هذا السؤال أنه لا يشترط في الحسن قيد القصور عن الصحيح (١) ، وإنما يجيئه (٢) القصور ، ويفهم (٣) ذلك فيه اذا اقتصر على قوله : حسن ، فالقصور يأتيه من حيث (٤) الاقتصار ، لا من حيث حقيقته وذاته ، (فإذا جمع بينهما فلا قصور حينئذ (٥)) ، وبيان ذلك أنَّ هاهنا صفات للرواة تقتضي (٦) قبول روايتهم (٧) ، وتلك (٨) الصفات متفاوتة بعضها (٩) فوق/ بعض ، كالتيقظ والحفظ والاتقان مثلا ، ودونها الصدق ، وعدم التهمة - بالكذب فوجود (١٠) الدرجة [الدنيا] (١١) كالصدق مثلاً لا ينافيه

---

(١) من (د) ، وفي بقية النسخ : التصحيح .

(٢) من الأصل (ص ١٧٥) ، وفي (د) : مجيئه .

(٣) من الأصل (ص ١٧٥) ، وفي (ب) ، (جـ) : مفهم ، وفي بقية النسخ : ومفهم

(٤) وفي الأصل (ص ١٧٥) : قيد .

(٥) ليست في الأصل .

(٦) من الأصل (ص ١٧٦) ، وفي النسخ : يقتضي .

(٧) وفي الأصل (ص ١٧٦) : الرواية .

(٨) وفي (د) : ولكن ، وفي الأصل (ص ١٧٦) : ولتلك .

(٩) ونص العبارة في الأصل (ص ١٧٦) : ولتلك الصفات درجات بعضها فوق بعض .

(١٠) من (د) ، وفي بقية النسخ : موجود

(١١) من (د) .

وجود ما هو أعلى منه كالحفظ والاتقان ، إذا (١) وجدت الدرجة العليا لم ينافِ ذلك وجود الدنيا كالصدق ،فيصح أن يقال في هذا : إنه حسن باعتبار وجود الصفة الدنيا وهي الصدق مثلاً ، صحيح باعتبار الصفة العليا وهي الحفظ والاتقان ، ويلزم على هذا أن يكون كل صحيح حسناً ، ويلتزم (٢) ذلك ويؤيده (٣) ورود قول المتقدمين : هذا حديث حسن في الأحاديث الصحيحة (٤) انتهى .

قال العراقي : - " وقد سبقه إلى [نحو] (٥) ذلك الحافظ أبو عبد الله ابن المواق فقال في كتابه بغية النقاد :- لم يخص الترمذي الحسن بصفة تميزه عن الصحيح ، فلا يكون صحيحاً إلا وهو غير شاذ ،ولا يكون صحيحا حتى يكون (٦) رواته غير متهمين بل [ثقات ، قال فظهر من هذا أنّ الحسن عند الترمذي صفة لا تخص (٧) هذا القسم بل] (٨) قد يشركه فيها الصحيح ، قال :- فكل صحيح عنده حسن ، وليس كل حسن صحيحاً ، قال العراقي :- وقد اعترض على ابن المواق في هذا الحافظ (٩)

---

(١) وفي (د) : فاذا

(٢) من (د) ،ومن الأصل (ص ١٧٦) ، وفي النسخ : ويلزم .

(٣) سقطت من (ب) .

(٤) ونص العبارة في الأصل (ص ١٧٦) : " ... ويلتزم ذلك ويؤيده ورود قولهم : هذا حديث حسن في الأحاديث الصحيحة ، وهذا موجود في كلام المتقدمين ." .

(٥) من (د) ، وسقطت من بقية النسخ .

(٦) سقطت من (د) .

(٧) من الأصل (ص ٦٠) ، وفي النسخ : لأخص.

(٨) من (د) .

(٩) سقطت من (د) .

أبو الفتح اليعمري فقال في شرح الترمذي :- بقي عليه أنه اشترط في الحسن أن/يروى من وجه آخر ، ولم يشترط ذلك في الصحيح (قال : وجواب ما اعترض به :- أن الترمذي إنما يشترط في الحسن مجيئه من وجه آخر اذا لم يبلغ رتبة الصحيح فان بلغها لم يشترط ذلك بدليل قوله في مواضع : هذا حديث حسن صحيح غريب ، فلما ارتفع إلى درجة الصحة أثبت له الغرابة باعتبار فرديته (١) ،وقد ذكر نحو ذلك اليعمري نفسه عند حديث عائشة : " كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الخَلَاءِ قَالَ : غُفْرَانَكَ " فإن الترمذي قال عقبه :- هذا حديث [حسن] (٢) غريب لا نعرفه إلا من حديث اسرائيل عن يوسف بن أبي بردة (٣) ، ولا يعرف (٤) في هذا الباب إلا حديث عائشة (٥) فأجاب اليعمري عن هذا الحديث بأن الذي يحتاج إلى مجيئه من غير وجه ما كان راويه في درجة

---

(١) لا يوجد هذا الكلام في التقييد والايضاح في طبعتي السلفية والطباخ .

(٢) من (د) .

(٣) (بخ د ت سي ق) يوسف بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري
وثقه ابن حبان ، والعجلي ، والذهبي .
وقال ابن حجر : مقبول .
أنظر الثقات لابن حبان (٦٣٨/٧) ، وترتيب ثقات العجلي للهيثمي (ص ٤٨٥) والتاريخ الكبير (٣٨٦/٨) ، والتقريب (ص ٣٨٨) .

(٤) وفي (ب) : ولا نعرف ،وفي الأصل (ص ٦١) السلفية ، وفي نسخة الطباخ من التقييد ص ٤٦ كما هو مثبت هنا .

(٥) الحديث أخرجه الترمذي في (كتاب الطهارة / باب ما يقول إذا خرج من الخلاء ١٢/١) .
وأخرجه أيضا ابن خزيمة (٤٨/١) ، وابن حبان (٥١٠/٢) ،=

المستور (١) ، ومن لم تثبت (٢) عدالته ، قال : وأكثر ما في الباب أن الترمذي عرّف بنوع منه لا بكل أنواعه "(٣) ، وقال الزركشي عقب كلام ابن دقيق العيد : " حاصله أنّ الصحيح يرجع الى زيادة الحفظ والاتقان ، والحسن يرجع إلى الصدق ومطلق الحفظ وقد يجتمعان / ، ويشكل عليه ما تقدم من اطلاق الصحيح عند شهرة الراوي بالصدق مع قصور (٤) ضبطه ، وأورد عليه ما لو كان السند قد اتفق على عدالة رواته ، ويجاب (٥) بندرة ذلك !! نعم ما ادعاه من أنّ كل صحيح حسن ممنوع ، فإنّ الصحيح الذي ليس له إلا راو [واحد](٦) وليس بحسن لأنّ شرط الحسن أن يروى من غير وجه كما تقدم ، نعم [لو](٧)

= وأبو داود (كتاب الطهارة - باب ما يقول الرجل اذا خرج من الخلاء ١/ ٣٠) ، وابن ماجة (كتاب الطهارة وسننها ، باب ما يقول إذا خرج من الخلاء - ١/ ١١٠) ، والدارمي (١/ ١٣٩) ، وأحمد (٦/ ١٥٥) ، وابن الجارود (ص ٢٥) ،والنسائي في عمل اليوم والليلة (ص ١٧٢) ، والحاكم (١/ ١٥٨) وصححه ووافقه الذهبي .

كلهم من طريق اسرائيل عن يوسف بن أبي بردة عن أبيه عن عائشة بمثله والحديث صحيح .

(١) سقطت من (ب) .

(٢) وفي (ب) يثبت .

(٣) التقييد والايضاح (ص ٦١) .

(٤) من (د) ، ومن الأصل ،وفي النسخ : حصول .

(٥) وفي الأصل (ق ٥٦ / أ) : وجوابه .

(٦) من (د) .

(٧) وفي (د) : قد

قيل بينهما عموم وخصوص من وجه [لكان][1] متجهاً ،إذ بعض الحسن ليس بصحيح أيضاً ، لكون رجاله ليسوا في الضبط والاتقان والشهرة بذلك [2] ، وإن كان معروف المخرج ،وروي من غير وجه ، فحيث عرف مخرجه ،واشتهر رجاله ، وهو بمكان من الضبط والاتقان ،وروي من غير وجه فحسن وصحيح ، (وحيث روي من وجه واحد فحسن) [3] وحيث روي من وجه واحد [4] وليس له إلا راو واحد في كل درجة وضابط متقن عدل ثقة فصحيح وليس بحسن ، وحيث له مخرج مشتهر وأخرج من غير وجه فحسن" [5] انتهى ، وبعضه مأخوذ من كلام التبريزي ، (فإنه قال في الكافي) [6] متعقباً على ابن دقيق العيد :- قد اشترط الترمذي في الحسن أن يروى من غير وجه ، فعلى هذا لا نسلم أن كل صحيح حسن ، فإن الصحيح الذي لم يروه إلا واحد كأفراد الصحيحين صحيح وليس حسناً بالتفسير المذكور ، نعم لو قيل بينهما عموم وخصوص من وجه لكان أنسب

---

(١) وفي (د) : فكان .

(٢) وفي (د) : بذاك .

(٣) سقطت من (د) ، ومن الأصل .

(٤) وفي الأصل (ق ٥٦/ب) : آخر .

(٥) نكت الزركشي (ق ٥٦ / ب) .

(٦) سقطت من (ب) .

إذ بعض الصحيح حسن دون بعض (وبعض الحسن صحيح دون بعض) (١)

واذا اجتمعا في مادة ، وافترقا يكون بينهما عموم وخصوص من وجه انتهى.

وقال الحافظ ابن حجر : " تعقب اليعمري على ابن المواق وارد ، ورده ، واضح على زاعم التداخل بين النوعين ، وكأن ابن المواق فهم التداخل من قول الترمذي ، وأن لا يكون راويه متهماً بالكذب فقط ، بل بانضمام أمر آخر وهو ثبوت العدالة والضبط بخلاف قسم الحسن الذي عرف به الترمذي فبان التباين بينهما " (٢) انتهي .

وعبارة ابن النفيس في مختصره : (وقيل الحسن) (٣) نوع من الصحيح فعلى هذا يصح أن يقال في الحديث الواحد إنه حسن صحيح ، ولا يقال ذلك بالمعنى الأول إلا باعتبار اسنادين يكون ذلك الحديث بأحدهما حسناً وبالآخر صحيحاً ،وتبعه على ذلك الزركشي في الضوابط السنية فقال :-

وقيل الحسن نوع من/الصحيح لا قسيمه ، ولذلك يقال للحديث الواحد إنه حسن صحيح (٤) وعلى الأول فيقال ذلك باعتبار اسنادين غالباً ،وقال في النكت :

---

(١) سقطت من (ب)

(٢) نكت ابن حجر (١ / ٤٧٦)

(٣) سقطت من (ب) .

(٤) بالنسبة لجوابي ابن النفيس ، والزركشي من أنّ الحسن نوع من الصحيح ، يلزم من هذا أن يفسر الحسن والصحيح بالمتعارف عليه عند المحدثين وهو أن الصحيح صحيح الاسناد والمتن حسنهما ، وأن الحسن يدخل تحت الصحيح دخول النوع تحت الجنس كالانسان تحت الحيوان ، وقد ردّ الصنعاني على هذا بقوله :-

(. . . فهو أي الحسن - قسيم له - أي للصحيح - لا أنه هو ،ولا قسم منه . "

أنظر اسبال المطر على قصب السكر (ص ٥٠) .

* قال شيخنا عماد الدين بن كثير :- أصل هذا السؤال غير متجه لأن الجمع بين الحسن والصحة رتبة متوسطة ، فالصحيح أعلاها ، ويليه[1] المشوب من كل منهما وهو الصحة والحسن ، ويليه الحسن وما كان فيه شبه من شيئين اختص باسم وصار كالمستقل [2] كقولهم : هذا حلو حامض أي مز .

قال الزركشي :- ويلزم على هذا أن لا يكون في كتاب الترمذي صحيح إلا قليل لقلة اقتصاره على قوله : هذا صحيح مع أنّ الذي يعبر عنه[3] بالصحة والحسن [4] أكثره موجود في الصحيحين ، ثم هو يقتضي اثبات[5] قسم آخر ،وهو خرق لا جماعهم " [6] ، وعبارة البلقيني في محاسن الاصطلاح : " وقيل الجمع بين الصحة والحسن [7] رتبة متوسطة بين الحسن

---

(١) من الأصل (ق ٥٦ / ب) ، وفي النسخ : وبينه .

(٢) وفي (ب) ، (جـ) ، كالمستقبل .

(٣) وفي (د) : فيها

(٤) وفي (ب) : فالحسن .

(٥) وفي (ب) : اتيان .

(٦) نكت الزركشي (ق ٥٦ / ب) .

(٧) وفي (د) : بين الحسن والصحة ،وكذلك في الأصل (ص ١١٥) .

المجرّد والصحيح المجرّد ، فأعلاها ما تمحض [1] فيه وصف الصحة ، وأدناها ما تمحض فيه [2] [وصف] [3] الحسن ، وأوسطها ما جمع بينهما وفيه نظر " [4] ، وقال العراقي في النكت :- " أجاب الحافظ عماد الدين ابن كثير/في مختصره لعلوم الحديث عن أصل الاشكال بما حاصله ، " أنّ الجمع في حديث واحد بين الصحة والحسن درجة متوسطة بين الصحيح والحسن ، قال :- والذي يظهر أنه يشرب الحكم بالصحة على [الحديث] [5] بالحسن [6] كما يشرب [7] الحسن بالصحة ، فعلى هذا يكون ما [8] يقول فيه حسن صحيح أعلى رتبة عنده من الحسن ودون الصحيح ، ويكون حكمه على الحديث بالصحة - المحضة أقوى من حكمه عليه بالصحة مع الحسن " [9] ، قال العراقي وهذا الذي ظهر له تحكم لا دليل عليه ، وهو بعيد من فهم معنى كلام الترمذي " (١٠) ، وقال

---

(١) من (د) ، ومن الأصل (ص ١١٥) ، وفي (ب) : يمحص ، وفي بقية النسخ : يمحض .

(٢) من (ب) ، (د) ، ومن الأصل (ص ١١٥) ، وفي بقية النسخ : يمحض .

(٣) من الأصل (ص ١١٥) .

(٤) محاسن الاصطلاح (ص ١١٤ ، ص ١١٥) .

(٥) سقطت من (أ)

(٦) وفي (أ) : الحسن بالحسن .

(٧) من (د) ،وفي بقية النسخ : يشوب .

(٨) من الأصل (ص ٦٢) ،وفي النسخ : كما .

(٩) اختصار علوم الحديث (ص ٤٣ ، ص ٤٤) بتصرف .

(١٠) أنظر التقييد والايضاح (ص ٦١ ،ص ٦٢) .

الحافظ ابن حجر : - " قول شيخنا في جواب ابن كثير [يتبين](١) انه تحكم لا دليل عليه ، قد استدل هو عليه فيما وجدته عنه بما حاصله : أنّ الجمع (٢) بين (الصحة والحسن) (٣) - رتبة (٤) متوسطة . فالقبول ثلاث مراتب ، الصحيح أعلاها والحسن أدناها ، والثالثة مايتشرب من كل منهما ، فإنّ كل ما كان فيه شبه من شيئين ، ولم يتمحض (٥) لأحدهما اختص برتبة مفردة كقولهم " للمُز " (٦) وهو ما فيه حلاوة وحموضة : - هذا حلو حامض قال الحافظ ابن حجر :- لكن هذا يقتضي اثبات قسم ثالث ولا/قائل به ، ثم إنه يلزم عليه أن لا يكون في كتاب (٧) الترمذي حديث صحيح إلا النادر لأنه قل ما يعبر إلا بقوله : حسن صحيح واذا أردت تحقيق ذلك فانظر إلى ما حكم به على الأحاديث المخرجة من الصحيحين كيف يقول فيها : حسن صحيح غالباً (٨) ، وقد جزم ابن الجزري (٩) في الهداية بجواب ابن كثير فقال : والذي قال : (حسن صحيح) (١٠) فالترمذي يعني : يشاب صحة وحسنا ،فهو إذن دون

---

(١) من (د) .
(٢) من الأصل (١/٤٧٦) ، وفي النسخ : الجامع .
(٣) وفي (د) : بين الحسن والصحة .
(٤) من (د) ،ومن الأصل (١/٤٧٦) ،وفي النسخ : مرتبة .
(٥) وفي (ب) ، (جـ) ،يتمحص .
(٦) وفي (ب) : للمر . والمز (بضم الميم) بين الحامض والحلو .
أنظر لسان العرب (٥/٤٠٩) ، وتاج العروس (٤/٨١) .
(٧) سقطت من (د) .
(٨) أنظر نكت ابن حجر (١/٤٧٧) .
(٩) من (د) ، وفي بقية النسخ : الجوزى
(١٠) وفي (د) : صحيح حسن .

الصحيح معنى ، وقال الزركشي : " فإن قلت فما عندك في رفع (١) هذا [الاشكال](٢) ، قلت : يحتمل أن يريد بقوله : حسن صحيح في هذه الصورة الخاصة الترادف ، واستعمال هذا قليلاً دليل على جوازه كما استعمله بعضهم حيث وصف الحسن بالصحة على قول من أدرج الحسن في قسم الصحيح ، ويجوز أن يريد حقيقتهما في اسناد واحد باعتبار حالين دزمانتي ، فيجوز أن يكون سمع هذا الحديث من رجل مرة في حال كونه مستوراً أو مشهوراً بالصدق والأمانة ، ثم ترقى ذلك الرجل السمع وارتفع حاله إلى درجة العدالة فسمعه منه الترمذي أو غيره (٣) مرة أخرى ، فأخبر بالوصفين ، وقد روى عن غير واحد أنه سمع الحديث / الواحد على الشيخ الواحد غير مرة ، وهو قليل ، قال :- وهذا الاحتمال وان كان بعيداً فهو أشبه ما يقال ،وهو راجع لما ذكره ابن دقيق العيد قال : ويحتمل أن يكون الترمذي أدى اجتهاده إلى حسنه ، (وأدى اجتهاد غيره إلى صحته) (٤) ، أو بالعكس أو أن الحديث في أعلى درجات الحسن وأول درجات الصحيح فجمع له

---

(١) وفي الأصل (ق ٥٦/ب) : دفع (بالدال) .

(٢) وفي (أ) : الاشتمال .

(٣) وفي الأصل (ت ٥٦/ب) : وغيره (بالواو) .

(٤) هكذا نقلها السيوطي ،ولا توجد في نسخة الأصل (ق ٥٧ / أ) .

باعتبار مذهبين كحديث جابر (رضي الله تعالى عنه) [1] في السلام[2]،

---

(١) سقطت من (د).

(٢) حديث جابر هو: " أَنَّ رجلاً سَلَّمَ عَلَى رَسُوْلِ الله صلى الله عليه وسلم وَهُوَ يَبُوْلُ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ، فَلَمَّا فَرَغَ قال: إِذَا رَأَيْتَنِي عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الحَالِ فَلَا تُسَلِّمْ عَلَيَّ فَإِنِّي لَا أَرُدُّ عَلَيْكَ ".

الحديث لم يخرجه الترمذي في جامعه من حديث (جابر)، وانما خرجه من حديث ابن عمر في موضعين " الأول " في (كتاب الطهارة - باب في كراهة رد السلام غير المتوضئ - ١/١٥٠) من طريق شيخيه نصر بن علي ومحمد بن بشار، " والثاني " في (كتاب الاستئذان - باب ما جاء في كراهية التسليم على من يبول - ٥/٧١) في كلا الموضعين من طريق أبي أحمد محمد بن عبد الله الزبيري عن سفيان عن الضحاك بن عثمان عن نافع عن ابن عمر، وفي كلا الموضعين قال: (هذا حديث حسن صحيح).

ومن حديث ابن عمر رواه أيضا مسلم (كتاب الحيض - باب التيمم - ١/٢٨١) وأبو داود (كتاب الطهارة - باب أيرد السلام وهو يبول - ١/٢٢)، والنسائي (الطهارة - باب السلام على من يبول - ١/٣٦.) وابن ماجة (كتاب الطهارة - باب الرجل يسلم عليه وهو يبول - ١/١٢٧) وابن الجارود (ص ٢٣) عنده سند حسن.

ومن حديث (جابر) كما أشار في المتن، وحديثه رواه ابن ماجة (كتاب الطهارة - باب الرجل يسلم عليه، وهو يبول - ١/١٢٦)

وفيه سويد بن سعيد الحدثاني قال الحافظ: صدوق في نفسه، إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه. (تقريب ١٤٠)،

ومن حديث (المهاجرين قنفذ) رواه أحمد (٤/٣٤٥)، وأبو داود (كتاب الطهارة - باب أيرد السلام وهو يبول - ١/٢٣)، والنسائي (كتاب الطهارة - باب رد السلام بعد الوضوء ١/٣٧)، وابن ماجه (كتاب الطهارة - باب الرجل يسلم عليه وهو يبول - ١/١٢٦) والدارمي (كتاب الاستئذان - باب إذا سلم على الرجل وهو يبول - ٢/١٩٠).

والحديث مروي أيضا من طريق عبد الله بن حنظلة، وعلقمة بن الفغواء - بفتح الفاء واسكان الغين المعجمة، والبراء وهو صحيح من غير طريق جابر.

سكت عنه عبد الحق سكوت مصحح له [١] ، وحسنه ابن القطان للاختلاف في رواية عبد الله بن محمد بن عقيل فيقال : أشار بقوله : حسن صحيح الى [٢] عدم الاعتداد به ، ويقوى هذا قول الترمذي في حديث عائشة (رضي الله عنها) [٣] في " الغُسْلِ بِمُجَاوَزَةِ [٤] الخِتَانْ " حسن صحيح [٥]

---

(١) ذكره عبد الحق في كتاب الطهاره من الاحكام الكبرى (ص ٢١) .

(٢) وفي الأصل (ق ٥٧ / أ) : على

(٣) سقطت من (د) .

(٤) سقطت من (د) .

(٥) أخرجه الترمذي في (كتاب الطهارة - باب ما جاء إذا التقي الختانان وجب الغسل - ١/ ١٨٠) عن عائشة قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم :- " اذا جاوز الختان الختان وجب الغسل" وقال : حديث عائشة حديث حسن صحيح .
والحديث أخرجه : البخاري في (كتاب الغسل - باب إذا التقى الختانان ١/ ٣٩٥) من حديث أبي هريرة بنحوه ، ومسلم (كتاب الحيض - باب نسخ الماء من الماء ، ووجوب الغسل بالتقاء الختانين ١/ ٢٧١) ، وأبو داود (كتاب الطهارة باب فى الاكسال ١/ ١٤٦) من حديث أبي هريرة بنحوه ، وابن ماجة (كتاب الطهارة - باب ما جاء فى وجوب الغسل إذا التقي الختانان - ١/ ١٩٩) وأحمد (٦/ ٤٧) وغيرهم .

مع نقله عن البخاري في كتاب العلل [١] : انّ اسناده خطأ وأنت اذا تأملت تصرف الترمذي لعلك تسكن الى قصده هكذا " [٢] انتهى كلام الزركشي ، وبعضه مأخوذ من الجعبري حيث قال في مختصره [٣] وحيث [٤] قال البخاري : حسن صحيح باعتبار سندين أو مذهبين ، وقال الحافظ ابن حجر في النكت : " قد أجاب بعض المتأخرين عن / أصل الاشكال بأنه باعتبار صدق الوصفين على الحديث بالنسبة الى أحوال رواته عند أئمة الحديث ، فإذا كان فيهم من يكون حديثه صحيحاً عند قوم وحسنا [٥] عند قوم يقال [٦] فيه ذلك ، قال : ويتعقب هذا [٧] بأنه لو أراد ذلك لأتي بالواو التي للجمع ، فيقول حسن وصحيح أو أتى بأو التي هي للتخيير أو التردد فقال : حسن أو صحيح ، قال : ثم إنّ الذي يتبادر إلى الفهم أنّ الترمذي إنما [يحكم] [٨] على الحديث بالنسبة إلى ما عنده [لا] [٩] بالنسبة إلى غيره ، فهذا يقدح في الجواب ويتوقف أيضاً على اعتبار الأحاديث التي [١٠] جمع الترمذي فيها بين الوصفين ، فإن كان في بعضها مالا اختلاف فيه عند جميعهم في

---

(١) أنظر العلل الكبير (ق ١٠ / ب)

(٢) أنظر نكت الزركشي (ق ٥٦ / ب ، ق ٥٧/أ) .

(٣) أنظر رسوم التحديث (ق ٤/ب) .

(٤) وفي (د) : وقول .

(٥) وفي (أ) : حسن .

(٦) وفي (ب) : ويقال

(٧) سقطت من (ب) .

(٨) وفي (أ) : حكم.

(٩) من الأصل (١ / ٤٧٧) ،وقد سقطت من النسخ .

(١٠) وفي (أ) : الذي .

صحته قدح [١] في الجواب أيضاً لكن [٢] لو سلم هذا الجواب [٣] لكان أقرب الى المراد من غيره ، قال [٤] : وانبي لأميل اليه وأرتضيه ، والجواب عن [٥] ما يرد عليه ممكن ، قال : وقيل يجوز أن يكون مراده أنّ ذلك باعتبار وصفين مختلفين وهما الاسناد والحكم ،فيجوز أن يكون قوله : حسن أي باعتبار اسناده صحيح أي باعتبار حكمه ،لأنه من قبيل المقبول ،فكل مقبول يجوز أن يطلق عليه اسم [٦] الصحة / ، وهذا يمشي على قول من لا يفرد الحسن من الصحيح ، بل يسمي الكل صحيحاً ، لكن يرد عليه ما أوردناه أولا من أنّ الترمذي أكثر من الحكم بذلك على الأحاديث الصحيحة [٧] الاسناد ،قال : وأجاب بعض المتأخرين بأنه أراد حسن على طريقة من يفرق بين [النوعين] [٨] لقصور [٩] رتبة

---

(١) وفي الأصل (١ / ٤٧٧) : فيقدح .

(٢) وفي (ب) : ولكن .

(٣)

(٤) سقطت من (ب) .

(٥) وفي (ب) زيادة : والجواب أيضا .

(٦) من الأصل (١ / ٤٧٨) ،وفي النسخ : رسمه .

(٧) من (د) .

(٨) وفي (أ) : الفرعين .

(٩) وفي (ب) ، (جـ) : لتصور .

راويه عن درجة الصحة المطلعة ، صحيح على طريقة من لا يفرق ، قال : ويرد عليه ما أوردناه فيما سبق [١]) ، قال : واختار بعض من [أدركنا] [٢] أنّ اللفظين عنده مترادفان ، ويكون [٣] اتيانه باللفظ الثاني بعد الأول على سبيل التأكيد له [٤] كما يقال صحيح ثابت ،أو جيد قوي أو غير ذلك ، قال [٥] : وهذا قد يقدح [٦] فيه القاعدة بأنّ [٧] الحمل على التأسيس خير من الحمل على التأكيد لأنّ الأصل عدم التأكيد ، لكن قد يندفع القدح [٨] بوجود القرينة الدالة على ذلك ، وقد وجدنا في عبارة غير واحد كالدارقطني : هذا حديث صحيح ثابت قال : وفي الجملة أقوى الأجوبة ما أجاب ابن دقيق العيد " [٩] انتهى ما أورده الحافظ في النكت وقال البرشنسي [١٠] في شرح الألفية [١١] : الحكم

---

(١) هذا الكلام بين القوسين متقدم في الأصل عن هذا الموضع ،وهو تصرف من السيوطي رحمه الله .

(٢) من (د) .

(٣) وفي (ب) ويجوز .

(٤) سقطت من (ب) .

(٥) سقطت من (ب) .

(٦) وفي (جـ) : تقدح

(٧) من الأصل (١ / ٤٧٨) ،وفي النسخ : فانّ .

(٨) سقطت من (ب) .

(٩) نكت ابن حجر (١ / ٤٧٧ ، ٤٧٨) بتصرف .

(١٠) من أصول الترجمة وفي (أ) : الترسيسي ، وفي بقية النسخ : البرشيسي .

(١١) وفي (ب) : وفي النكت في شرح الألفية ،وفي (د) : في شرح ألفيته .

للفظة حسن إنما هو إذا انفردت فيفيد [1] حينئذ معناها / الاصطلاحي وإذا جاءت تبعاً للصحيح فالحكم للصحيح وليس ذلك بالمعنى الاصطلاحي مراداً منها ، ولا منافاة حينئذ كما لو قلت حديث معروف صحيح أو مشهور صحيح لم تحط تلك [الزيادة] [2] الحديث عن رتبته وإن كانت قاصرة عن الصحة إذا انفردت انتهى .

(قلت) - ويكون التأكيد بذلك (من باب الترقي) [3] من الأدنى الى الأعلى ، كما يقال : عالم نحرير ، وشجاع باسل ،ولم يرد في كلام الترمذي ، ولا غيره أن يقال : صحيح حسن بتأخير [4] الأدنى ،وهذا يفيد أن [المقول] [5] فيه حسن صحيح أعلى رتبة من [المقول] [6] فيه صحيح فقط ،وقال الحافظ ابن حجر في شرح النخبة : " إذا جُمع الصحيح

---

(١) وفي (د) : فتفيد .

(٢) وفي (أ) : الزيادات .

(٣) سقطت من (ب) .

(٤) وفي (أ) : تأخير .

(٥) وفي (أ) : القول .

(٦) " " " القول .

والحسن في (١) وصف واحد (٢) فللتردد (٣) الحاصل من المجتهد في الناقل هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصر عنها ،وهذا حيث (٤) يحصل منه التفرد (٥) بتلك الرواية ،وعرف بهذا جواب من استشكل الجمع بين الوصفين فقال : الحسن قاصر عن الصحيح ففي الجمع بين الوصفين اثبات القصور ونفيه ، قال : ومحصل (٦) الجواب أن تردد أئمة الحديث في حال ناقليه (٧) / اقتضى للمجتهد أن لا يصفه بأحد الوصفين فيقال فيه حسن باعتبار وصفه عند قوم ،صحيح باعتبار وصفه عند قوم، وغاية ما فيه أنه حذف منه حرف التردد لأنّ حقه أن يقول :- حسن أو صحيح ، وهذا كما حذف حرف العطف من الذي بعده ، وعلى هذا : فما (٨) قيل فيه حسن صحيح ، دون ما قيل فيه صحيح ، لأنّ الجزم أقوى من التردد ، وهذا حيث (٩) التفرد ،والا اذا لم يحصل التفرد فاطلاق الوصفين معاً ،

---

(١) وفي (ب) : من .

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) وفي (د) : فلتردده .

(٤) من (ج) ، (د) .

(٥) وفي (د) : التمدد .

(٦) من الأصل (ص ٣٣) ،وفي النسخ : ويحصل

(٧) وفي الأصل (ص ٣٣) : ناقله .

(٨) من (د) ، وفي بقية النسخ : إنما

(٩) وفي الأصل (ص ٣٣) : من حيث .

على الحديث يكون باعتبار إسنادين :- أحدهما صحيح والآخر حسن ،وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح [1] فوق ما قيل فيه صحيح فقط إذا كان فردا [،لأن] [2] كثرة الطرق [3] تقوي [4] ، فإن قيل :- قد صرح الترمذي بأنّ شرط الحسن أن يروى [5] من غير وجه ، فكيف يقول في بعض الأحاديث : حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ،فالجواب أنّ الترمذي لم يعرف الحسن مطلقاً ،وإنما عرف [6] بنوع خاص منه وقع في كتابه ، وهو ما يقول فيه حسن من غير صفة أخرى وذلك أنه يقول في بعض الأحاديث حسن ،وفي بعضها صحيح ،وفي بعضها غريب ، وفي بعضها حسن//صحيح ، وفي بعضها صحيح غريب وفي بعضها

---

(١) وفي (د) : حسن أو صحيح .

(٢) من الأصل (ص ٣٣) ، وفي النسخ : الآن ،وهو خطأ .

(٣) من (ب) ، (د) ، وفي (أ) ، (جـ) : التطرق .

(٤) من الأصل (ص ٣٣) ،وفي النسخ : قوي .

(٥) من (ب) ، ومن الأصل (ص ٣٣) ، وفي النسخ : يروي .

(٦) وفي الأصل (ص ٣٣) : عرفه .

حسن غريب ،وفي بعضها حسن صحيح غريب ، وتعريفه إنما وقع على (١) الأول فقط ،وعبارته ترشد إلى ذلك حيث قال في أواخر كتابه (٢) : وما قلنا في كتابنا : حديث حسن فإنما (٣) أردنا به حسن اسناده عندنا [إذ] (٤) كل حديث يروى (٥) لا يكون (٦) راويه متهما بكذب (٧) ، ويروى من غير وجه (٨) نحو ذلك ، ولا يكون شاذاً فهو عندنا حديث حسن ، فعرف هذا أنه إنما عرف الذي يقول فيه حسن فقط ، أما ما (٩) يقول فيه حسن صحيح أو حسن غريب أو حسن صحيح غريب فلم يعرج على تعريفه ، كما يعرج على تعريف ما يقول فيه (صحيح فقط ،أو غريب فقط) (١٠) وكأنه ترك ذلك استغناء لشهرته (١١) عند

---

(١) وفي (د) عليه .

(٢) جامع الترمذي (كتاب العلل - ٥/٧٥٨) .

(٣) من (د) ، ومن الأصل (ص ٣٤) ،وفي بقية النسخ : إنما .

(٤) من الأصل (ص ٣٤) وقد سقطت من النسخ ، وليست في الجامع

(٥) وفي (أ) ، (د) : يروي .

(٦) من (د) ، ومن الأصل (ص ٣٤) ،وفي النسخ : ما .

(٧) من الأصل (ص ٣٤) ،وفي النسخ : بكذبه .

(٨) من الأصل (ص ٣٤) ،وفي النسخ : وجهه .

(٩) وفي (أ) : وأما .

(١٠) من (د) ،ومن الأصل (ص ٣٤) ، وفي النسخ تكررت العبارة التي قبلها .

(١١) وفي الأصل (ص ٣٤) : بشهرته .

أهل الفن ،واقتصر على تعريف ما يقول فيه في كتابه حسن فقط إما لغموضه وإما (١) لأنه اصطلاح جديد (٢) ، ولذلك قيده بقوله عندنا ، ولم ينسبه إلى أهل الحديث كما فعل الخطابي ،وبهذا التقدير يندفع كثير من الايرادات التي طال البحث فيها ، ولم يفسر (٣) وجه توجيهها فلله الحمد على ما ألهم وعلم " (٤) انتهى ما أورده في شرح / النخبة ، وهذا مجموع ما وقفت [عليه] (٥) من كلام الأئمة في هذه المسألة (٦)

---

(١) من (د) ،ومن الأصل (ص ٣٤) ،وفي النسخ : أو

(٢) تقدم ١٠٩٢ ، ١١٢١

مما يدل على أنّ الحسن ليس اصطلاحا جديدا ، بل سبق الترمذي إلى ذلك ، وسيأتي (ص ١٣٢٢) مزيد كلام على ذلك .

(٣) وفي الأصل (ص ٣٤) : ولم يسفر.

(٤) نزهة النظر (ص ٣٣ ،ص ٣٤) .

(٥) من (د) ، وفي بقية النسخ :عنه .

(٦) وقد وقفت على أقوال وترجيحات أخرى لبعض المحدثين المتأخرين والمعاصرين. قال الشيخ (محمد عبد الرزاق حمزة) :أوقعهم في الحيرة جعلهم الحسن قسيم الصحيح فورد عليهم وصف الترمذي لحديث واحد بأنه حسن صحيح فأجاب كل بما ظهر له ، والذي يظهر : أنّ الحسن في نظر الترمذي أعم من الصحيح ، فيجامعه وينفرد عنه ، وأنه في معنى المقبول المعمول به ، الذي يقول مالك في مثله : " وعليه العمل ببلدنا ".. وكأنّ غرض الترمذي أن يجمع في كتابه بين الاحاديث وما أيدها من عمل القرون الفاضلة من الصحابة ومن بعدهم ، فيسمي هذه الأحاديث المؤيدة بالعمل حسانا ، سواء صحت أو نزلت عن درجة الصحة ،وما لم تتأيد بعمل لا يصفها بالحسن =

أقول :- وظهر لي توجيهان آخران : أحدهما :-

أنّ المراد حسن لذاته صحيح لغيره (١) ،والآخر :- أن المراد (٢) حسن باعتبار اسناده صحيح أي أنه أصح شيء ورد في الباب ، فانه يقال : أصح ما ورد كذا وإن كان حسناً أو ضعيفاً ، والمراد أرجحه أو أقلـــــه

= وإن صحت . . أ. هـ من حاشية الباعث باختصار ص ٤٤ .

وقال (أحمد شاكر) : الذي أراه أن كل هذه الأجوبة عن قول الترمذي :-

" حسن صحيح " عقب أحاديث كثيرة في سننه فيها تكلف ظاهر ، وتقييد له باصطلاح لعله لم يتقيد به ، وما ظنه يريد بهذا إلا تأكيد صحة الحديث بالترقي من الحسن الى الصحة .

انظر شرحه على الألفية (ص ١٩) .

ورجّح الدكتور نور الدين عن رأى ابن الصلاح الاول القائل بتعدد السند وأن قوله بأمرين :-

١ - أن الترمذى نشر الحسن بتعدد الاسناد ، وبين وصف رواة الحسن بصفات دون الصحيح ، فاذا قال : " حسن صحيح " كانت كلمة صحيح بمثابة قيد تبين أن نزول الرتبة قد زال ، وارتفع الحديث إلى الصحة ، وبقي وصف التعدد سالما من التقييد سالما مـــن التقييد .

٢ - أنّ الترمذي كثيراً ما ينبه على تعدد الاسناد في هذه الأحاديـــث ، خاصة اذا كان اسناده الذي أخرج به الحديث ينحط عن الصحيح ، فهذا بظاهر يدل لما قلنا .

ثم ردّ على الاعترافات الواردة على هذا الرأى

انظر كتابه : الامام الترمذي (ص ١٩١ ، ١٩٢) .

(١) وقد رجحه الشيخ عبد الحق الدهلوى في مقدمة شرحه للمشكاة .

انظر مقدمة تحفة الاحوذي (ص ٤٠٥) .

(٢) وفي (ب) ، (جـ) ،أنـــه .

ضعفـا [١] .

(فائدة) :-

لم ينفرد الترمذي بهذا المصطلح بل سبقه [٢] إليه شيخه البخاري ، قال الزركشي في نكته : " قال المصنف - يعني ابن الصلاح :- [٣] وجدت في أصل الحافظ أبي هازم العبدري [٤] - بكتاب الترمذي [٥]

---

(١) وقد رجح في التدريب (١٦٤/٢) كلام ابن حجر في النخبة وشرحها فقال :-" وجواب سادس وهو الذي ارتضيه ولا غبار عليه وهو الذي مشى عليه اي ابن حجر في النخبة وشرحها : أنّ الحديث إن تعدد اسناده فالوصف راجع إليه باعتبار الاسنادين أو الأسانيد . . . ، وإلا أي : اذا لم يتعدد اسناده فبحسب اختلاف النقاد في راويه . .

ومن هنا تبين أنّ الأمرين اللذين ظهرا للسيوطي هنا في البحر ظهرا له بعد أن رجح ما قاله الحافظ كما في التدريب ، لأنه ألف البحر بعد التدريب بيقين .

(٢) من (د) ، وفي بقية النسخ : سبق .

(٣) هذا من أمالي ابن الصلاح ، وجد على هامش مقدمته (انظر المقدمة (ص ١١٣) .

(٤) لم أقف في كتب التراجم التي بين يدي من يحمل هذه الكنية بهذه النسبة ، وإنما هناك : أبو حازم العبدوي عمر بن أحمد بن ابراهيم المسعودي العبدوي النيسابوري الاعرج ، محدث نيسابور ، امام حافظ توفي سنة (٤١٧هـ) فلعله هو ، وربما تصحفت النسبة في الأصل . أنظر
تذكرة الحفاظ (١٠٧٢/١) ، والانساب (١٨٩/٩) .

(٥) جامع الترمذي (كتاب تفسير القرآن - باب ومن سورة (ص) - ٣٦٩/٥)

في حديث معاذ (رضي الله تعالى عنه) (١) : " فيم يختصم الملأ الأعلى (٢) " فقال (٣) :- سألت محمد بن اسماعيل عن هذا الحديث فقال : هذا حديث حسن صحيح (٤)" ، وقال الحافظ ابن حجر: " قول ابن الصلاح : " الترمذي وغيره " عنى بالغير - البخاري ، وقد وقع ذلك في كلامه " (٥) .

---

(١) ليست في الأصل (ق ٥٥/ أ) .

(٢) الحديث أخرجه الدارمي (٢/ ٥١) ، وأحمد (١/ ٣٦٨) ، واللالكائي في شرح اعتقاد أهل السنة (٣/ ٥١٣ ، ٥١٤) ، وابن خزيمة في كتاب التوحيد (ص ٢١٥) ، وعبد الله بن أحمد في السنة (ص ١٧٩ / رقم ٩٥٢) ، وابن ابي عاصم في السنة (١/ ١٨٨) في لفظ " الرؤية " فقط عند الأخيرين ، والآجري في الشريعة (ص٤٩٧) من حديث عبد الرحمن بن عايش ، ومعاذ بن جبل ، وابن عباس والحديث صحيح .
وللحافظ ابن رجب الحنبلي كتاب مستقل في هذا الحديث سماه (اختيار الأولى في شرح حديث اختصام الملأالأعلى) ذكر طرق الحديث واختلاف ألفاظه وشرحه بشرح نفيس . وقد طبع بتحقيق طه يوسف .

(٣) وفي (د) : قال .

(٤) نكت الزركشي (ق ٥٥/أ) .

(٥) نكت ابن حجر (١/ ٤٧٥) .

(فائدة) :-

قال الزركشي :- " اعلم أنّ هذا السؤال يرد بعينه في قول الترمذي : هذا حديث حسن غريب ، لأنّ من شرط الحسن أن يكون معروفاً من غير وجه ، والغريب/ ما انفرد به أحد رواته وبينهما تناف ، قال : وجوابه : أنّ الغريب يطلق على أقسام :- غريب من جهة المتن ، وغريب من جهة الاسناد والمراد الثاني دون الأول ، لأنّ هذا الغريب معروف عن جماعة من الصحابة لكن تفرد بعضهم لروايته عن صحابي ، فيحسب (١) المتن حسن ، فانه (٢) عرف مخرجه واشتهر فوجد شرط الحسن ، وبحسب الاسناد غريب لأنه لم يروه من تلك الجماعة الا واحد ، ولا منافاة بين الغريب بهذا المعنى وبين الحسن ، بخلاف سائر الغرائب فإنها تنافي الحسن وقال الامام الحافظ أبو العباس أحمد بن عبدالمحسن العراقي (٣) في كتابه معتمد التنبيه قول أبي عيسى : هذا حديث صحيح غريب ، وهذا حديث حسن غريب ، وإنما يريد به ضيق المخرج أنه لم يخرج الا من جهة واحدة ، ولم يتعدد خروجه من طرق ، الا أنّ الراوي ثقة فلا يضر ذلك فيستغربه هو لقلة المتابعة ، وهؤلاء الأئمة شروطهم عجيبة ، وقد يخرج الشيخان

---

(١) وفي الأصل (ق ٥٧ / أ) : يحسب .

(٢) وفي الأصل (ق ٥٧ / أ) : لأنه .

(٣) لم أقف له على ترجمة !!

أحاديث تقع [1] [الى أبي عيسى : فيقول] : [2] هذا حديث حسن غريب ، كما قال في حديث أبي بكر (رضي الله تعالى) [3] عنه قلت :/ " يَارَسُوْلَ اللهِ عَلِّمْنِي دُعَاءً أَدْعُوْ بِهِ فِي صَلَاتِيْ " الحديث [4] ، هذا حديث حسن [غريب] [5] مع أنه متفق عليه [6] .

---

(١) من الأصل (ق ٥٧/ ب) ، وفي (ب) : يقول .

(٢) من الأصل (ق ٥٧/ ب) ، وفي النسخ : يقول الترمذي أبو عيسى

(٣) سقطت من (د) ، وليست في الأصل .

(٤) أخرجه في جامعه (كتاب الدعوات - باب ٩٧ - ٥/ ٥٤٣) ، والحديث أخرجه :
البخاري (كتاب الأذان - باب الدعاء قبل السلام - ٢/ ٣١٧) ، ومسلم (كتاب الذكر والدعاء - باب استحباب خفض الصوت بالذكر ٤/ ٢٠٧٨) ، والنسائي في الكبرى (كما في تحفه الاشراف - (٥/ ٢٩٧) ، وابن ماجة (كتاب الدعاء - باب دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم - ٢/ ١٢٦١) .

(٥) من الجامع (٥/ ٥٤٣) .

(٦) أنظر نكت الزركشي (ق ٥٧/ أ ، ب) .

(فائدة) :-

قال ابن الملقن في المقنع :- اعلم أن العدالة والضبط إما أن ينتفيا (في الراوي) [١] أو يجتمعا أو يوجد واحد منهما فقط فإن انتفيا فيه لم يقبل حديثه أصلاً ،وإن اجتمعا فيه قبل وهو الصحيح المعتبر[٢] وان وجدت العدالة وحدها دون الضبط قبل حديثه لعدالته وتوقف فيه لعدم ضبطه على شاهد منفصل يجبر ما فات من صفة الضبط ، قبل حديثه ، وإن وجد فيه الضبط دون العدالة لم يقبل حديثه لأنَّ العدالة هي الركن الأكبر في الرواية ثم كل واحد من الضبط له مراتب عليا ووسطى ودنيا ويحصل بتركب [٣] بعضها من بعض مراتب الحديث في القوة فتنبه لذلك . [٤]

---

(١) سقطت من (ب) .

(٢) وفي (ب) : وهو الصحيح والمعتبر

(٣) وفي (د) : بتركيب .

(٤) أنظر المقنع (ق ١٠/ب) .

[مسألة (١)]

٩٨ - وَالْحُكْمُ بِالصِّحَّةِ لِلْإِسْنَادِ ... وَالْحُسْنِ دُوْنَ الْمَتْنِ لِلنُّقَّادِ (٢)

٩٩ - (لِعِلَّةٍ أَوْ لِشُذُوْذٍ) فَاحْكُمْ (٣) ... لِلْمَتْنِ إِنْ أَطْلَقَ ذُوْ حِفْظٍ نُمِيْ (٤)

قال ابن الصلاح :- " قولهم هذا حديث صحيح الاسناد أو حسن الاسناد دون قولهم : هذا حديث صحيح ،أو حديث حسن ، لأنه قد يقال هذا/ حديث صحيح الاسناد ولا يصح لكونه شاذاً أو معللاً . غير أن المصنف

---

(١) من نسخة (ش) من الألفية ، وليست موجودة في نسخ البحر.

(٢) (والحكم) الواقع من حافظ من النقاد .. (بالصّحة) بنوعيها (للاسناد) ألـ فيه جنسية (والحسن) بنوعيه بالعطف على الصحة (دون المتن) واقع (للنقاد) أي منهم .. جمع ناقد بالنون مضمومة ، مشدّد القاف ، فدال مهملة ، العارفون بالرجال وأحوالهم ...

(لعلة) أو لشذوذ .. (واحكم للمتن ان اطلق) ولم يقيد (ذو حفظ نمي) بالبناء للمجهول أى تسبب ..

أنظر استقصاء الأثر (ق ٥٦/ ب) باختصار .

[والمعنى : أن الحكم بالصحة والحسن عند النقاد على حديث ، إنما هو منصب على السند دون المتن ، لأنه قد يصح السند ولا يصح المتن لوجود علة أو شذوذ في المتن ، وأما اذا أطلق حافظ كبير من الحفاظ والقول بصحة حديث أو حسنه ، فاحكم بذلك ايضا على سند الحديث ومتنه ، لأنه في الغالب لا يحكم بذلك اذا عالج السند والمتن] .

(٣) وفي (شي) ، و (ق) من الاستقصاء : واحكم

(٤) بياض في (د) .

المعتمد منهم إذا اقتصر على قوله إنه صحيح الاسناد ، ولم يذكر له علة ، ولم يقدح فيه فالظاهر منه الحكم له بأنه صحيح في نفسه لأنّ عدم العلة والقادح هو الأصل (١) والظاهر (٢)" ، وعبارة العراقي في شرح الألفية : " الحكم للاسناد بالصحة كقولهم : هذا حديث اسناده صحيح ، دون قولهم هذا حديث صحيح ، وكذلك حكمهم على الاسناد بالحسن ، كقولهم : اسناده حسن (٣) دون قولهم حديث حسن لأنه قد يصح (٤) الاسناد لثقة رجاله ، ولا يصح الحديث لشذوذ أو علة (٥) ، قال ابن الصلاح : غير أن المصّنف المعتمد منهم اذا اقتصر على قوله : إنه صحيح الاسناد ، ولم يذكر له علة ، ولم يقدح فيه ، فالظاهر منه الحكم له بأنه صحيح في نفسه لأنّ عدم

---

(١) وفي (ب) : والأول .

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ١١٣) .

(٣) قال السخاوي :
" ويلتحق بذلك الحكم للاسناد بالضعف ، اذ قد يضعف لسوء حفظ ، وانقطاع ونحوهما ، وللمتن طريق آخر صحيح أو حسن . . . لكن المحدث المعتمد لو لم يفحص عن انتفاء المتابعات والشواهد ما أطلق " .
أنظر فتح المغيث (ص ٨٩) .

(٤) وفي (أ) : يصحح .

(٥) من (د) ، ومن الأصل (١/١٠٧) ، وفي بقية النسخ : لقلة .

العلة والقادح هو الأصل والظاهر [1] ، قال العراقي : وكذلك إذا اقتصر على قوله : حسن الاسناد ولم يعقبه بضعف فهو أيضاً محكوم له بالحسن " ، قال التاج التبريزي : ولقائل أن يقول : لا نسلم أنّ قولهم : هذا حديث (صحيح) الاسناد يحتمل كونه شاذاً أو معللاً مردودا ليكون دون قولهم/[هذا حديث صحيح [3] فإنّ صحة الاسناد مستلزمة (لصحة المتن دون العكس ، والحكم بصحة الاسناد) مع احتمال عدم صحته بعيد جداً ، وقال الزركشي :- بعد ايراده كلام التبريزي هذا :- " فيه نظر ، قال : وقد تقدم انهم إذا قالوا :- هذا حديث صحيح فمرادهم اتصال سنده لا أنه مقطوع به في نفس الأمر، قال :- وقد تكرر [4] في كلام المزي [5] والذهبي وغيرهما من

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ١١٣) ، وقد تقدمت هذه العبارة قريبا .

(٢) التبصرة والتذكرة (١/ ١٠٧)

(٣) سقطت من (ب)

(٤) سقطت من (ب)

(٥) وفي (ب) : تقدم .

(٦) أنظر فتح المغيث (ص ٨٩) .

المتأخرين [١] : اسناده صالح والمتن منكر" [٢] ، وقال الحافظ ابن حجر : ـ" قوله : إن الأصل عدم العلة غير مسلم" [٣] ، إذ لو كان هو الأصل ما اشترط عدمه في شرط الصحيح ، فإذا كان قولهم : ـ صحيح الاسناد يحتمل أن يكون مع وجود علة ، ولم يتحقق [٤] عدم العلة ، فكيف يحكم له بالصحة [٥] ؟؟ قال :ـ وقوله : إنّ المصنف المعتمد إذا اقتصر إلى آخره ، يوهم أنّ التفرقة التي فوقها أولا تختص [٦] بغير المعتمد [٧] ، وهو كلام [ينبوعنه][٨] السمع ، لأنّ المعتمد هو [٩]

---

(١) وكذا الدارقطني ، والحاكم من المتقدمين .
أنظر فتح المغيث (ص ٨٩) ، وتوضيح الأفكار (١/ ٢٣٤) .

(٢) نكت الزركشي (ق ٥٥/أ) .

(٣) وفي الأصل (١/ ٤٧٤) : لا نسلم أن عدم العلة هو الأصل .

(٤) من (ب) ، ومن الاصل (١/ ٤٧٤) وليس فيه الواو قبل ، لم ، وفي بقية النسخ : تتحقق .

(٥) نعم هذا هو الأصل في الصحيح ، أنه لا بد من خلوه من العلة والشذوذ ، ولكن العلة هنا يقصد بها العلة القادحة ، قال الصنعاني :ـ " . . . لا يشترط فقد العلة عند الفقهاء إلا إذا كانت قادحة . . . ثم القبول له لا يلزم منه أنه صحيح فانهم يقبلون الحسن"
أنظر توضيح الأفكار (١/ ٢٣٥) .

(٦) وفي الأصل (١/ ٤٧٤) : مختصة .

(٧) قال السخاوي : " . . . لم يرد ابن الصلاح التفرقة بين المعتمد وغيره ، إذ غير المعتمد لا يعتمد ، اللهم إلا أن يقال الكل معتمدون غير أن بعضهم أشد اعتمادا . . ."
أنظر فتح المغيث (ص ٨٨) قلت : ويلاحظ أنّ بعض عبارات السخاوي مقتبسة من شيخه ابن حجر دون أن يعزو إليه !!

(٨) من (د) ، وفي بقية النسخ : متبوعه .

(٩) سقطت من (ب) .

قول المعتمد وغير المعتمد لا يعتمد ، قال : والذى يظهر [١] لي أن التفرقه بين من [يفرق] [٢] في وصفه للحديث [٣] بالصحة بين التقييد والاطلاق ، وبين من لا يفرق ، فمن عرف من حاله بالاستقراء التفرقة يحكم له بمقتضى ذلك ويحمل اطلاقه على الاسناد والمتن معاً ، وتقييده على الاسناد فقط ، ومن عرف من حاله أنه لا يصف الحديث دائما أو [٤] غالباً إلا بالتقييد فيحتمل أن يقال في حقه ما قال المصنف [٥] آخراً [٦] انتهى [٧]

---

(١) من (د) ، ومن الأصل (١ / ٤٧٤) ، وفى بقية النسخ : ظهر .

(٢) من (د) ، وفى بقية النسخ : تفرق .

(٣) وفي الأصل (١ / ٤٧٤) : الحديث .

(٤) وفي الأصل (١ / ٤٧٤) : وغالباً .

(٥) سقطت من ( )

(٦) نكت ابن حجر (١ / ٤٧٤) .

(٧) وهناك من عبارات الحفاظ التي يكثرون من اطلاقها ، وهي من باب الحكم بصحة السند قولهم فى الحديث : (رجاله ثقات) أو (رجاله رجال الصحيح) ، ومن يكثر منها جداً الحافظ الهيثمي فى كتابه العظيم : " مجمع الزوائد " قال الدكتور نور الدين عتر : " . . . ينبغي أن تكون أي احدى العبارتين المتقدمتي الذكر دون قولهم : صحيح الاسناد لأنها تزيد على عدم ذكر السلامة من الشذوذ والعله ، فقد الحكم باتصال السند انتهى من منهج النقد (ص ٢٥٥) .
قلت ولو قال : على احتمال عدم السلامة لكان أولى لأنه لو تأكد الحافظ من طريان الشذوذ أو العلة القادحة في سند الحديث لما صحح سنده .

(قلت) : ومن أمثله ذلك ما أخرجه الحاكم [١] في المستدرك من طريق عبيد بن غنائم [٢] النخعي عن علي بن حكيم عن شريك عن عطاء بن السائب عن أبي الضحى [٣] عن ابن عباس (رضي الله تعالى عنه) [٤] قال :- "في كل أرض نبي كنبيكم ، وآدم كآدمكم ، ونوح كنوحكم [٥] ، وابراهيم كابراهيم وعيسى كعيسى ، قال الحاكم : صحيح الاسناد [٦] ، وقال البيهقي :- اسناد صحيح ولكنه شاذ (وغيره)[٧]

---

(١) لم يتعرض المصنف لذكر أمثله من المستدرك في التدريب (١/١٦١) ، وانما أجمل القول هناك فقال : " وكثيراً ما يستعمل ذلك الحاكم في مستدركه " ، وأما هنا فسيذكر المثال الآتي .-

(٢) وفي (د) : غنام .

(٣) (ع) أبو الضحي مسلم بن صُبيح - بالتصغير - الهمداني الكوفي العطار ، مشهور بكنيته ، ثقة فاضل ، مات سنة مائة .
أنظر التقريب (ص ٣٣٥) ، وطبقات ابن سعد (٦/٢٨٨) ، وتاريخ الثقات للعجلي (ص ٤٢٨) ، وتهذيب التهذيب (١٠/١٣٢) .

(٤) سقطت من (د) .

(٥) وفي (د) : وآدم كآدم ، ونوح كنوح .

(٦) المستدرك (٢/٤٩٣) وقال : هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه ، وقال الذهبي : صحيح .

(٧) هكذا في النسخ .

١٠٩ - (وللقبول يطلقون جيدا ... والثابت الصالح والمجودا
١١٠ - وهذه بين الصحيح والحسن ... وقربوا مشبهات (١) من حسن
١١١ - وهل يخص بالصحيح الثابت ... أو يشمل الحسن (٢) نزاع ثابت (٣)

قال الحافظ ابن حجر في نكته :- " قد وجدنا [في] (٥) عبارة جماعة من أهل الحديث ألفاظاً يوردونها في مقام القبول ، ينبغي الكلام عليها وهي الثابت والجيد والقوى والمقبول والصالح قال :- وسنستوفي الكلام على هذه الأنواع -

---

(١) وفي (ب) ، (جـ) : مشتبهات .

(٢) من (ق ، ت) ، وفى (ش) : الحسن .

(٣) بياض فى (د) .

(٤) الشرح التفصيلي :-

(وللقبول) " أي المقبول في الأحكام وعندها " (يطلقون) أي يستعمل أهل الحديث " (جيدا) و (الثابت) و (الصالح) و (المجودا) بفتح الواو [مضعفه] ، وبعد الجيم مشددة [على زنة اسم المفعول] (وهذه) الأربع الصفات (بين الصحيح والحسن) أي لا يقال فيها صحيح ويطلق ، ولا حسن كذلك ، (وقربوا) " أي أهل الحديث " من التقريب . . . أي بالحسن ، حكموا بالقرب من حيث الاحتجاج بالحسن (مشبهات) " بفتح الباء " بالبناء للمجهول ، جمع مشبهة . . أي ألحقوا ما شابه الحسن به في الاحتجاج .

(وهل يخص) . . بالاعجام ، والصاد المهملة و (بالصحيح) متعلق به ، و (الثابت) نائب فاعل . . (أو يشمل) الثابت (الحسن) دون الضعيف ، . . . فى ذلك (نزاع ثابت) من الثبوت مقابل النفي ، أي عند الأئمة . أنظر استقصاء الأثر (ق ٥٧ / أ) ، ومنهج ذوي النظر (ص ٣٩ ، ص ٤٠) باختصار وتصرف ، وشرح محى الدين عبد الحميد (ص ٥٦) .

[والمعنى : المحدثون وضعوا ألقاباً للقبول غير الصحيح ، والحسن وهي : (الجيد) ، (والثابت) ، (والصالح) ، (والمجود) ، ورتبة هذه الألقاب هى رتبة متوسطة بين الصحيح والحسن ، ولفظة (الثابت) هل تطلق على الصحيح فقط أو تشمل غير الصحيح فيه نزاع بين المحدثين ، وسيأتي تفصيل ذلك] .

(٥) من (ب) ، (د) .

ـ في آخر هذا الكتاب "[1] يعني النكت ولم يقدر بتمامه [2] ، ولا بكلامه على هذه الأنواع ، وقال في نكته الكبرى في الكلام على أصح الأسانيد لما حكى ابن الصلاح [3] عن أحمد بن حنبل [4] أنّ أصحها الزهري عن سالم عن أبيه؛ عبارة أحمد : أجود الأسانيد كذا أخرجه عنه الحاكم ، قال : وهذا يدل على أنّ ابن الصلاح يرى التسوية بين الجيد والصحيح [5] ، وكذا قال البلقيني في محاسن الاصطلاح بعد أن نقل ذلك : " ومن ذلك يعلم أنّ الجودة يعبر بها عن الصحة ، وفي جامع الترمذي في (الطب) [6] : هذا حديث جيد

---

(١) نكت ابن حجر (١ / ٤٩٠) . والكلام بين المربعين في (ص ١٣١٩) الى هذه الصفحة لا يوجد في نسخة (أ) .

(٢) وقد وصل فيه إلى نهاية النوع الثاني والعشرين وهو : المقلوب .

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص ٨٤) .

(٤) ووافقه على هذا الرأي في أصح الأسانيد اسحاق بن راهوية ، أنظر فتح المغيث (ص ١٨ ، ص ١٩) .

(٥) هذان النصان المتتاليان المنقول عن ابن حجر ، يؤكدان على أن للحافظ ابن حجر كتابين في النكت كما قررته في القسم الدراسة .

(٦) وهو حديث " أم المنذر " قالت : دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه علي ، ولنا دَوالٍ مُعَلَّقَة . . . . الحديث .
أخرجه الترمذي في (كتاب الطب ـ باب ما جاء في الحمية ٤ / ٣٨٢) وقال : هذا حديث جيد غريب . قلت : هكذا وقع في ما بين يدي من طبقات الجامع ، وهي طبعة أحمد شاكر ، وطبعة مع التحفة ، وكذا النسخ التي اعتمدها المزي في تحفة الأشراف (١٣ / ١٠٧) ، وطبعة حمص . ونسخة دار الفكر وليس فيها لفظ : (جيد حسن) ، =

حسن (١)" ، وكذا قال غيره ، لا مغايرة بين جيد وصحيح عندهم(٢) إلا أن [الجهبذ](٣) منهم لا يعدل عن صحيح إلى جيد ، إلا لنكتة كأن يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته ، ويتردد في بلوغه

= وأخرجه أبو داود (كتاب الطب - باب في الحمية - ٤/١٩٣) ، وابن ماجة في (كتاب الطب - باب في الحمية . ٢/١١٣٩) كلهم من طريق فليح بن سليمان عن أيوب بن عبد الرحمن ، وعثمان بن عبد الرحمن (عند الترمذي) عن يعقوب بن أبي يعقوب عن أم المنذر ، والحديث رجاله ثقات سوى فليح فهو (صدوق كثير الخطأ) ، وأيوب : (صدوق) أيضا .

قال المنذري في مختصر السنن (٥/٣٤٧) : ".. وفي قوله - أي الترمذي - لا نعرفه إلا من حديث فليح بن سليمان ، فيه نظر فقد رواه غير فليح ، ذكره الحافظ أبو القاسم الدمشقي .

قلت لم أقف على من روى ذلك من غير طريق فليح ، والحديث (حسن) إن شاء الله ، لا سيما وهو من رواية (فليح) عن (عثمان) و (أيوب) ، وهما مدنيان ، وقد قال ابن عدي : " ... يروي - أي فليح - عن أهل المدينة أحاديث مستقيمة وغرائب ، وقد اعتمده البخاري في صحيحه ..." الكامل (٦/٢٠٥٦) .

(والدوالي) اجمع دالية ، وهي العِذْقُ من البسر - والمِذْقُ : كل غصن له شعب - يعلق فاذا أرطب أكل ..

أنظر النهاية لابن الاثير (٢/١٤١) ، ولسان العرب (١٠/٢٣٨) .

(١) محاسن الاصطلاح (ص ٨٥) .

(٢) وفي (أ) : عنده .

(٣) من (د) ، وفي بقية النسخ : الجيد .

الصحيح، فالوصف به أنزل رتبة من الوصف بصحيح ، وكذا (القوي) ، وأما (الصالح) فقد تقدم في شأن سنن أبي داود أنه شامل للصحيح والحسن لصلاحيتهما للاحتجاج ، ويستعمل أيضاً في ضعيف يصلح للاعتبار ، و (المجود) [1] و (الثابت) يشملان أيضا الصحيح والحسن ، وقال ابن النفيس في مختصره :- الخبر القوي/هو [2] ما يعم الصحيح والحسن ، وقال ابن الجزري [3] في الهداية بعد ذكره الحسن :-

---

(١) كلمة (المجّود) يطلقها بعض المحدثين أيضاً على (تدليس التسوية) قال السيوطي رحمه الله في التدريب (١/٢٢٦) .
" . . . وهذه تسوية ، والقدماء يسمونه تجويداً ، فيقولون : جوّده فلان ، أي من فيه من الأجواد ، وهذف غيرهم " .
وأنظر المنهج الحديث (ص ١٧٥) .

(٢) وفي (ب) : بما هو .

(٣) وقال في تذكرة العلماء (ق ٥٥/أ) :-
" الحديث الصالح : هو الحديث الذي يصلح للاستدلال ، ولو قيل : إنه الحديث الذى فى سنده المتصل : مستور ، وهو خال عن علة قادحة لم يكن بعيدا ، وهو ملحق بالصحيح ، ومن جملة الحسن ، غير أنه لا يحتاج أن يكون له شاهد ، ولذا كان عند أبي داود ما لم يصل إلى درجة الصحة ، وجاوز أن يكون ضعيفاً بضعف موهن ، وهو ما سكت عليه في كتابه . . . "

قلت وقول ابن الجزري رحمه الله : " لا يحتاج أن يكون له شاهد " فيه نظر ، لأنه قد تقدم قريبا بيان المصنف المعنى (الصالح) وأن المعنى الثاني له هو : (صالح للاعتبار) ، وهذا معناه : اما أن يكون هو شاهد ومتابع لغيره أو غيره شاهد ومتابع له ، وهو الصحيح .

ودونه الصالح اذ قد سكتا عنه السجستاني وفات الصحتا (١)

وقال الزركشي في نكته :- " وقع في عبارة بعضهم :- الجيد كالترمذي في (الطب) من جامعه ، ومراده الصحيح ، " وقال اسحاق (٢) بن بشر(٣) :- قال ابن المبارك :- [ليس جودة] (٤) الحديث قرب الاسناد ، بل (٥) جودة الحديث صحة الرجال " ، ذكره ابن السمعاني في أدب الاستملاء (٦) ، ويقع في عبارتهم (٧) الثابت (٨) ، ويكثر ذلك

---

(١) أنظر الهداية مع الغاية (ق ٦٣ / ب) .

(٢) هناك ثلاثة يسمون بهذا الاسم وهم :-
١ - اسحاق بن بشر البخاري ، قال الذهبي : تركوه . الميزان (١ / ١٨٤ - ١٨٦) ، واسحاق بن بشر الكاهلي ، كذبه أبو بكر ابن أبي شيبة ،وموسى بن هارون ، وأبو زرعة . كما في الميزان (١ / ١٨٦) ، واسحاق بن بشر القرشي : مجهول . كما في ضعفاء العقيلي (١ / ١٠٠) .
ولم يتبين لي أيهم هو ، وقد يكون شخصاً غير هؤلاء ؟؟

(٣) من الأصل (ص ٥٧) ، وكذلك في أصل نكت الزركشي (ق ٥٨ / ب) وفي النسخ : بشير .

(٤) سقطت من (أ) .

(٥) ليست في الأصل ، ولا في النكت .

(٦) أدب الاملاء والاستملاء (ص ٥٧) .

(٧) وفي (أ) : عبارته .

(٨) وفي (أ) : الثابتة .

في كلام ابن المنذر [١] ، وهل يستلزم ذلك الحكم بالصحة يحتمل أن يتخرج فيه خلاف ، من [٢] خلاف الفقهاء أنّ القاضي لو قال : ثبت عندي بالبينة العادلة كذا ، هل [٣] يكون حكماً فيه وجهان : أقربهما نعم !! لأنه إخبار عن تحقق الشيء جزماً ، وأصحهما لا !! لأنّ الحكم هو الالزام ، والثبوت ليس بالزام ، والأقرب أن لا يتخرج لأنهم أجروا هذا الخلاف [٤] فيما لو قال : صح عندي كذا !! هل يكون حكماً ؟؟ وقد كان الحافظ [٥] قطب الدين عبد الكريم الحلبي [٦] ، والحافظ فتح الدين بن سيد الناس يقولان : إنّ الثابت يختص بالحديث الصحيح دون الحسن ، ونازعهم محمد بن الحسن بن علي اللخمي المعروف/بابن الصيرفي [٧] ، وصنف في ذلك جزءً وقفت عليه بخطه ،

---

(١) أنظر الاشراف لابن المنذر : ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٣٥ ، وغيرها كثير .

(٢) وفي (أ) : ومن

(٣) من الأصل (ق ٥٨ / ب) ، وفي النسخ : بل

(٤) وفي الأصل (ق ٥٨/ ب) : الحديث .

(٥) وفي الأصل (ق ٥٨/ ب) .

(٦) قطب الدين أبو علي عبد الكريم بن عبد النور بن منير الحلبي الحنفي مفيد الديار المصرية وشيخها الحافظ ، توفي سنه (٧٣٥هـ) أنظر حسن المحاضرة (١/ ٣٥٨) ، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٥٠٢) ، وتاج التراجم (ص ٣٨) ، وشذرات الذهب (٦/ ١١٠) .

(٧) شرف الدين المصري ، وقع اسمه في الدرر الكامنة : محمد بن الحسن ابن عيسى ، وفي التذكرة وحسن المحاضرة : الحسن بن علي بن عيسى ، قال السيوطي عنه : المحدث ، أحد من عنى بالحديث وقال الذهبي : شيخنا المحدث ، بقية ارلسلف . . توفي سنة (٦٩٩هـ) وذكر ابن حجر أنه وفاته سنة (٧٣٨هـ)

قلت : وهذا اختلاف كبير !!

أنظر حسن المحاضرة (١/ ٣٨٦) ، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٨٩) والدرر الكامنة (٤/ ٤٣) ، وشذرات الذهب (٥/ ٤٤٧) .

وقال : لا يختص به ، بل يشمل الحسن أيضا ، لأنّ الحسن يحتج به كما يحتج بالصحيح ، وإن كان دونه في القوة ، واعترض على نفسه بأن الحفاظ قد استعملوا [(١)] في مصنفاتهم الثابت الصحيح والصحيح الثابت ، فقالوا :- هذا حديث صحيح ثابت ، وهذا حديث ثابت صحيح ، ولم يجعلوا الثابت [(٢)] تأكيداً للحسن ، ولا الحسن تأكيداً للثبوت ، فلم يقولوا : هذا حديث حسن ثابت ، أو ثابت حسن ، وأجاب بأنه لا يلزم من عدم استعمالهم أن لا يجوز ، ولا شك أن الثبوت يشمل الصحة والحسن [(٣)] لأنّ اللفظ يحتملهما [(٤)] ، وقد قال الدارقطني في سننه [(٥)] - في حديث شهادة الأعرابي بهلال رمضان :-

---

(١) وفي (ب) : استدلوا .

(٢) هكذا في النسخ ، وفي الأصل (ق ٥٨ / ب) الصحيح .

(٣) وفي (أ) ، (ب) ، (جـ) : ولا الحسن .

(٤) من (د) ، وفي بقية النسخ : يحتملها

(٥) سنن الدارقطني (٢/ ١٦٩) ، والحديث رواه أيضا أبو داود - " كتاب الصوم - باب شهادة رجلين على رؤية هلال شوال ٢/ ٧٥٤) من حديث ربعي بن حِراش عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بمثله .
ورواه أحمد (٥/ ٥٧) ، وابن ماجه (كتاب الصيام - باب ما جاء في الشهادة على رؤية الهلال - ١/ ٥٢٩) من حديث عبيد الله ابن أبي عمير بن أنس عن عمومة له . . . الحديث بنحوه .
والحديث سكت عنه أبو داود ، والمنذري ، وهو حديث صحيح رجاله رجال الصحيح .
أنظر مختصر المنذري لسنن أبي داود (٣/ ٢٢٦) ، ونيل الأوطار (٤/ ٢١١) .

اسناده حسن ثابت ، وقد [1] قال ابن الصلاح في حديث ابن عمر (رضي الله تعالى عنهما) [2] - في رؤيه الهلال -: أخرجه أبو داود [3] وهو ثابت ،وقال في حديث القلتين [4] ، وفي حديث الوضوء في مس الذكر : حسن ثابت ، وقد استعمل ابن المنذر في الاشراف هذه العبارة كثيراً في أول الأبواب فيقول :- ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

---

(١) سقطت (قد) من (د) .

(٢) سقطت من (د)

(٣) الحديث هو : عن ابن عمر قال : تراءى الناس الهلال ، فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أني رأيته ، فصامه وأمر الناس بصيامه.
رواه أبو داود في (كتاب الصوم - باب في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان - ٢/٧٥٦) ، والدارمي (١/٣٣٧) ، والدارقطني (٢/١٥٦) ، وابن حبان (ص ٢٢١ / من موارد الظمأن) ،والحاكم في مستدركه (١/٤٢٣) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٤/٢١٢) ، كلهم من طريق أبي بكر بن نافع عن نافع عن ابن عمر.
والحديث صحيح .

(٤) عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث " .
أخرجه الترمذي (كتاب الطهارة - باب منه آخر - ١/٩٧) ، وأبو داود في (كتاب الطهارة - باب ما ينجس الماء - ١/٥١) ، والنسائي في (كتاب الطهارة - باب التوقيت في الماء - ١/١٧٥) ؛ وابن ماجة في (كتاب الطهارة وسننها - باب مقدار الماء الذي لا ينجس ١/١٧٢) ، وابن خزيمة (١/٤٩) ،وابن حبان (٢/٣٩٣) ، وأحمد (٢/١٢) ، والشافعي (١/١٩) ، والدارقطني (١/١٤) ،والحاكم (١/١٣٣) ، والبيهقي (١/٢٦٣) ، وغيرهم .
كلهم من طريق محمد بن جعفر بن الزبير (أو) محمد بن عباد بن جعفر (عن) عبد الله (أ) عبيد الله ابني عبد الله بن عمر عن عبد الله ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . / والحديث صحيح .
والقلة : هي الجرة العظيمة .
أنظر لسان العرب (١١/٥٦٥) ،والنهاية (٤/١٠٤) .

فعل كذا أو أمر بكذا أو نهى عن كذا ، استعملها في أحاديث كثيرة حسنها الترمذي ولم يخرجها البخاري ولا مسلم كقوله : ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعثمان بن أبي العاص ، " واتخذ مؤذنا لا يأخذ (على أذانه) (١) أجرا " (٢) قال الترمذي فيه : حسن وقال ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا نكاح إلا بولي " (٣) وقد حسنه الترمذي ، قال :- وهذا الذي قلناه في تسمية

---

(١) سقطت من (ب)

(٢) أخرجه الترمذي في (كتاب الصلاة - باب ما جاء في كراهية أن يأخذ المؤذن على الآذان أجرا - ١/٤٠٩) وقال : حسن صحيح ، وأبو داود (كتاب الصلاة - باب أخذ الأجرة على التأذين ١/٣٦٣) والنسائي (كتاب الأذان - باب اتخاذ المؤذن الذي لا يأخذ على أذانه أجرا - ٢/٢٣) ، وابن ماجة (كتاب الأذان والسنة فيها - باب السنة في الأذان ١/٢٣٦) ، والحاكم (١/١٩٩) ، والبيهقي (١/٤٢٩) فأما الترمذي وابن ماجة فأخرجاه من حديث : أشعث عن الحسن عن عثمان بن أبي العاص .

وأما البقية فأخرجوه من حديث : أبي العلاء عن مطرف عن عثمان ابن أبي العاص .

قال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه .

قلت وهو كما قال .

(٣) أخرجه أبو داود في (كتاب النكاح - باب في الولي - ٢/٥٦٨) ، والترمذي (كتاب النكاح - باب ما جاء لا نكاح إلا بولي - ٣/٣٩٨) ، وابن ماجة (١/٦٠٥) ، والدارمي (٢/٦١) ، واحمد (٤/٣٩٤) ، والحاكم (٢/ ١٦٩ - ١٧٢) وغيرهم كلهم من حديث أبي موسى وغيره وقد ذكر الحاكم طرقه والصحابة الراويين له ، وهو حديث صحيح .

الثبوت للحسن ينبني [1] على اتحاد حكم الصحيح والحسن في وجوب العمل بهما في الأحكام ،فمن نظر الى حكم الحسن جاز أن يسميه صحيحا ، مجازاً [2] اعتباراً بحكمه كما فعل غير واحد من الأئمة ومن [3] لم يسمه صحيحاً ،وهم الأكثرون نظروا إلى حقيقة اسناد [4] الحسن فعلى هذا الاشكال في جواز تسمية الحسن بالثابت اعتباراً بحكمه وهل يسمى الحسن ثابتا اعتباراً باسناده على مذهب الجمهور أنّ درجته متوسطة بين الصحيح والضعيف فيه ثلاث احتمالات ، ثالثها :التفصيل بين راو مستور لم تتحقق أهليته ، وليس مغفلاً ، كثير الخطأ ، ولا ظهر منه سبب مفسق ، ويكون متن حديثه معروفاً ، فلا يسمى/حديثه ثابتاً لعدم تحقق الأهلية ، وبين راو اشتهر بالصدق والأمانة ، وهو يرتفع عن حال من يعد تفرده منكراً ، فيسمى حديثه ثابتاً لوجود الثناء عليه وشهرته ، فإنّ درجات الحسن متفاوته كما أنّ درجات الصحيح والضعيف متفاوتة

---

(١) وفي (ب) : بيتني

(٢) من الأصل (ق ٥٩/ أ) ،وفي النسخ : فجاز .

(٣) من الأصل (ق ٥٩/ أ) ، وقد سقطت من النسخ .

(٤) من (د) ، وفي بقية النسخ : اسناده .

فإن قلت : قولهم حديث حسن ثابت يقتضي اسنادين :-

أحدهما [١] حسن والآخر ثابت ، كما اقتضى قولهم : حديث حسن صحيح ؟؟

قلت : - لا يتجه ذلك لجواز أن يكون الثبوت أريد به تأكيد الحسن ، وهو المطلوب أو الصحة فهو محتمل لهما فلا يحكم [٢] بالصحة في لفظ الثبوت [إلا] [٣] بأمر صحيح ،وليس في الثبوت صراحة في الصحة ،وقال الترمذي في غير حديث : هذا [إسناد] [٤] صحيح كما يقول : حسن صحيح ، وقال الدارقطني في سننه :- اسناد صحيح حسن [٥] ، وقال أيضاً [٦] : هذا اسناد صحيح ثابت[٧]" انتهى .

ونقل الحافظ ابن حجر في أماليه [٨] ما روي عن الامام أحمد أنه قال

---

(١) ليست في الأصل .

(٢) وفي (د) : نحكم .

(٣) من (د) ، وفي بقية النسخ : لا .

(٤) وفي (د) : حديث حسن ، وفي الأصل (ق ٥٩/ ب) : هذا حديث حسن صحيح .

(٥) مثل قوله في حديث : "صيام يوم الشك" : هذا اسناد حسن صحيح أنظر السنن (٢/ ١٥٧ ، ١٦٦ ، ١٦٧) .

(٦) أنظر السنن (١/ ١٠٨) .

(٧) نكت الزركشي (ق ٥٩/ أ ، ب) .

(٨) للحافظ ابن حجر أمالي عديده قام بتخريجها ، وأملاها محررة متقنة ، وقد شرع بالاملاء سنة (٨٠٨ هـ) منها أمالي كتابه (نتائج الأفكار بتخريج أحاديث الاذكار) يمكف على تحقيقها الأخ حمدي السلفي أنظر لأماليه بالتفصيل كتاب ابن حجر ودراسة مصنفاته - للدكتور /بشاكر محمود عبد المنعم (ص ٦٦٤ - ٦٦٦) .

لا أعلم في التسمية في الوضوء حديثاً ثابتاً [1] ، ثم قال :- لا يلزم من نفي الثبوت ثبوت الضعف [2] لاحتمال أن يراد [3] بالثبوت الصحة فلا ينتفي الحسن ، ولا/يلزم من نفي الثبوت عن كل فرد نفيه عن المجموع ، فأفاد بهذا اطلاق الثابت على الصحيح وعلى الحسن لذاته ، وعلى المتن الذي ليس له اسناد حسن ، ولكن تعددت طرقه بحيث صار حسنا لغيره ، وفي ألفاظهم أيضا : (المشبّه)[4] :-

---

(١) أنظر نصب الراية (١ / ٤) ونصه عن الأثرم قال : سألت أحمد ابن حنبل عن التسمية في الوضوء ؟ فقال : أحسن ما فيها حديث كثير بن زيد ، ولا أعلم فيها حديثاً ثابتاً .
ونصه كما نقله صاحب المغني (١ / ١٠٣) :- " قال أحمد : ليس يثبت في هذا حديث ، ولا أعلم فيه حديثاً له اسناد جيد . . . . "

(٢) قلت : نعم : هذا في الأصل جرياً على ما قرره المحدثون ولكنّ أحمد يقصد بعدم الثبوت هنا : الضعف لا الصحة ولا الحسن ومما يدل على ذلك أنّ الامام أحمد نفسه قال :- " . . . وأرجو ان يجزئه الوضوء ، لأنه ليس فيه حديث أحكم به " .
علما بأنّ مجموع طرق الحديث تبلغه درجة (الحسن) فلو كان يقصد الامام أحمد بالثبوت ثبوت (الحسن) لما نفى وجود حديث يحكم به ، ويؤكد ذلك قول الحسن بن محمد قال :
ضعف أبو عبد الله الحديث في التسمية "
أنظر نصب الراية (١ / ٤) ، والمغني (١ / ١٠٣) .

(٣) من (د) ، وفي بقية النسخ : يرد .

(٤) اسم مفعول ، من شبّه ، شبّه يشبه فهو مشبّه وهي : المماثلة . أنظر لسان العرب (١٣ / ٥٠٣) ، وتاج العروس (٩ / ٣٩٣) .

وهو يطلق (على الحسن) [1] وما يقاربه ، فهو بالنسبة اليه كنسبة الجيد إلى الصحيح ، قال أبو حاتم [2] :- أخرج عمرو [3] بن الحصين[4] الكلابي [5] أول شيء أحاديث (مشبهة) [حساناً][6] ، ثم أخرج بعد أحاديث موضوعة فأفسد علينا ما كتبنا .

(فوائد) :-

منشورة في تخريج [7] أحاديث الرافعي [8] للحافظ ابن حجر

---

(١) سقطت من (ب) .

(٢) أنظر الجرح والتعديل (٦ / ٢٢٩) .

(٣) (٤) من أصول الترجمة ، وفي النسخ : عمر بن حصين .

(٥) (ق) عمرو بن الحصين العُقيلي - بضم أوله الكلابي البصري ثم الجزري .
حكم عليه بأنه (متروك) : أبو حاتم ، والدارقطني ، وابن حجر مات بعد الثلاثين (أي ومائتين) .
أنظر : التقريب (ص ٢٥٨) ، والكامل (٥ / ١٧٩٨) ، وضعفاء العقيلي وميزان الاعتدال (٣ / ٢٥٢) ، وتهذيب التهذيب (٨ / ٢١)

(٦) من (د) ،وفي بقية النسخ : حسان .

(٧) سقطت من (ب)

(٨) أنظر التلخيص الحبير (١ / ٧٣) .

في حديث : " لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه (١) " قال العقيلي : " الأسانيد في هذا الباب فيها لين ، وقد قال أحمد بن حنبل :- إن [حديث] (٢) كثير بن زيد عن ربيح بن عبد الرحمن عن أبي سعيد أحسن شيء في هذا الباب " (٣) ، وقال السعدي (٤) : " سئل أحمد عن التسمية فقال :- لا أعلم فيه حديثاً صحيحاً (٥) ، وأقوى شيء فيه حديث كثير ابن زيد عن ربيح (٦) " ، وقال اسحاق بن راهوية :- هو أصح ما في الباب

---

(١) تقدم تخريجه (ص ١٣٣٨) .

(٢) من (د) .

(٣) أنظر الضعفاء للعقيلي (١/١٧٧) ، والمستدرك (١/١٤٧) ، ونصب الراية (١/٤) .

(٤) وفي (ب) : السندي ، والسعدي هو أحمد بن حفص السعدي الحنبلي حدث عن الامام أحمد بأشياء . انظر طبقات الحنابلة (١/٤١) .

(٥) وفي الأصول : يثبت .

(٦) أنظر الكامل (٣/١٠٣٤) وفيه زيادة قال : وربيح رجل ليس بمعروف ، والسنن الكبرى (١/٤٣) ، ونصب الراية (١/٤) .

وقال ابن عدي :- بلغني عن أحمد أنه نظر في مسند اسحاق//بن راهوية فإذا أول حديث [قد] (١) أخرجه حديث عائشة (رضي الله تعالى عنها)(٢) في التسمية على الوضوء (٣) ، وفي اسناده حارثة بن محمد ، فأنكره جداً ، وقال : أول حديث يكون في الجامع عن حارثة ، وروى [الحربي] (٤) عن أحمد أنه قال : هذا يزعم أنه اختار أصح شيء في الباب وهذا أضعف حديث فيه ،وروى الترمذي في جامعه من طريق رباح ابن عبد الرحمن (٥) بن أبي(٦) سفيان بن حويطب(٧) عن جدته(٨) عن

---

(١) من (د) .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) تقدم تخريجه

(٤) من (د) ، وفي (ب) ، (جـ) ، رسمتها قريبة من : الجرير ، أو الجوني ، أو الحرمي .

(٥) (ت ق) ابو بكر رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب القرشي العامري الحويطيبي المدني . . . " (مقبول) ، قتل سنة (١٣٢هـ) .
أنظر التقريب (ص ١٠٠) ، والكاشف (١/ ٣٠١) ، وتهذيب التهذيب (٣/ ٢٣٤) .

(٦) من التهذيب (٣/ ٢٣٤) ، وفي الأصل : عن

(٧) من التهذيب (٣/ ٢٣٤) ، وفي الأصل : عن

(٨) (ت ق) أسماء بنت سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل العدوية . . . ، سماها البيهقي في سننه الكبرى - ١/ ٤٣ ويقال لها صحبة هكذا ذكر ابن حجر في التقريب (ص ٤٦٥) ، والسنن الكبرى (١/ ٤٣) ، وتهذيب التهذيب (١٢/ ٣٩٨) والاصابة (٤/ ٢٢٩) .

أبيها ؛(١) سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : " لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه " ، وقال قال محمد بن اسماعيل هذا الحديث أحسن شيء في هذا الباب ، وقال أحمد : لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسناد جيد ، (في العلل للدارقطني حديث " بئر بضاعة " له طرق وأحسنها اسناد رواية الوليد بن كثير (٢) عن محمد

---

(١) (ع) أبو الأعور وقيل أبو ثور اسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل القرشي العدوي ، أحد العشرة من السابقين الأولين ، رضي الله عنه . قال : أنظر التقريب (ص ١٢٣) ، وتجريد اسماء الصحابة (ص ٢٢٢) والاصابة (٢/٤٠٦) .

(٢) (ع) أبو محمد الوليد بن كثير المخزومي مولاهم المدني ، كان اباضياً ، (وثقه) :
ابن معين ، وابن حبان ، وأبو داود ، وعيسى بن يونس ، وابراهيم بن سعيد ، والذهبي ، كما في الكاشف .
وحكم عليه بأنه (صدوق) .
ابن عيينة ، والساجي ، وابن حجر .
(وجمع) الذهبي بين الوصفين - كما في الميزان - فقال :
ثقة صدوق ، مات سنة (١٥٠ هـ) .
أنظر : تهذيب التهذيب (١١/ ١٤٨) ، وتاريخ ابن معين (٢/ ٦٣٣) والكاشف (٣/ ٢٤١) ، وميزان الاعتدال (٤/ ٣٤٥) والتقريب (ص ٣٧١)

وقال ابن القطان له طريق أحسن من هذه ، قال قاسم بن أصبغ في مصنفه[1]

حدثنا [2] محمد بن وضاح [3] حدثنا عبد الصمد بن أبي سُكينة [4] الحلبي [4] بحلب حدثنا عبد العزيز[5] بن أبي حازم [6] عن أبيه[7]

---

(١) تقدم ذكره

(٢) وفي (د) أبدل بحدثنا : ثنا

(٣) أبو عبد الله محمد بن وَضّاح بن بزيع المَرْواني ، الامام الحافظ محدث الأندلس مع بقي .
قال ابن الفرضي : كان ابن وضاح كثيراً ما يقول : ليس هذا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم في شيء !! وهو ثابت من كلامه صلى الله عليه وسلم ، وله خطأ كثير محفوظ عنه ، وأشياء كان يغلط فيها ويصحفها ، وكان لا علم عنده بالفقه ، ولا بالعربية ، توفي سنة (٢٨٧ هـ) .
أنظر سير أعلام النبلاء (١٣/ ٤٤٥) ، وتاريخ علماء الأندلس (٢/ ١٧) وجذوة المقتبس (ص ٩٣) ، وبغية الملتمس (ص ١٣٣) ، ولسان الميزان (٥/ ٤١٦) .

(٤) لم أقف له على ترجمة ، لكن قال ابن حجر : ابن ابي سكينه الذي زعم ابن حزم أنه مشهور قال ابن عبد البر وغير واحد ، إنه مجهول ، ولم نجد عنه راوياً إلا محمد بن وضاح .
أنظر التلخيص الحبير (١/ ١٣) .

(٥) (ع) عبد العزيز بن أبي حازم سلمة بن دينار ، المدني ، صدوق فقيه ، مات سنة (١٨٤ هـ) . انظر : التقريب (ص ٢١٤) ، والجمع بين رجال الصحيحين (١/ ٣٨) وترتيب ثقات العجلي (ص ع ٣٠) ، تهذيب التهذيب (٦/ ٣٣٣) .

(٦) وضع كاتب نسخة (د) على الحاشية : حاتم ، وأثبت حازم وفي بقية النسخ : حازم .

(٧) (ع) أبو حازم سلمة بن دينار ، الأعرج ، الأثرم القاص المدني ، ثقة ، عابد ، مات سنة (١٣٥ هـ) .
أنظر التقريب (ص ١٣٠) وتاريخ ابن معين (٢/ ٢٢٤) ، وثقات ابن حبان (٤/ ٣١٦) ، وتهذيب التهذيب (١٢/ ٦٥) .

عن سهل بن سعد (رضي الله تعالى/عنه) (١) قال قالوا (٢) - يارسول الله صلى الله عليه وسلم إنك تتوضأ من بئر بضاعة وفيها ما ينجي (٣) الناس والحائض والجنب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الماء لا ينجسه شيء ، قال قاسم بن أصبغ : هذا من أحسن شيء في بئر بضاعة) (٤)

في تخريج الرافعي لابن حجر : " روى الحاكم من طريق حماد بن سلمة ، عن عاصم بن المنذر (٥) عن عبد الله بن عبد الله بن عمر (٦) ، عن أبيه ،

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) وفي (أ) : قال قال ، وسقطت الباء من (ب) .

(٣) وفي (ب) : ينجي

(٤) تقدمت هذه الاسطر في (د) .

(٥) (د ق) عاصم بن المنذر بن الزبير بن العوام ، الأسدي ، المدني ، صدوق ، من الرابعة .
أنظر التقريب (ص ١٦٠) ، وتاريخ ابن معين (٢/٢٨٤) ، والكاشف (٢/٥٣) ، وتهذيب التهذيب (٥/ ٥٧) .

(٦) (خ م ت س) أبو عبد الرحمن عبد الله بن عبد الله بن عمر ابن الخطاب المدني ، ثقة ، مات سنة (١٠٥ هـ) .
أنظر التقريب (ص ١٧٩) ، وطبقات ابن سعد (٥/٢٠١) وتاريخ خليفة (ص ٢١٤) ، والمعرفة والتاريخ (٣/٣٧٤) .

حديث " القلتين " ، وسئل ابن معين عن هذا [1] الطريق ؟؟ فقال [اسنادها جيد ، قيل له : فإنّ ابن عُلَيّة لم يرفعه ، فقال:-[2] وإن لم يحفظه ابن علية ، فالحديث جيد الاسناد " [3] وقال البزار:- روي [4] حديث " يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الجَارِيَةِ ، وَيُرَشُّ مِنْ [5] بَوْلِ الغُلَامِ " من حديث جماعة من الصحابة [6] ، أحسنها اسناد حديث علي (رضي الله تعالى عنه) [7] ، وهو مخرج في السنن الأربعة إلا النسائي [8] .

---

(١) وفي الأصل (١٨/١) : هذه .

(٢) من (د) .

(٣) أنظر التلخيص الحبير (١٨/١) .

(٤) من (أ) ، (جـ)

(٥) سقطت من (د) .

(٦) كأبي السمح ، ولبابة بنت الحارث ، وأم كرز ، وأنس ، وعائشة ، وغيرهم .

أنظر التلخيص الحبير (٣٧/١ ، ٣٨) .

(٧) سقطت من (د) .

(٨) حديث علي أخرجه : أبو داود (كتاب الطهارة - باب بول الصبي يصيب الثوب - ٢٦٣/١) والترمذي (كتاب الصلاة ، باب ما ذكر في نضح بول الغلام الرضيع - ٥٠٩/٢) وقال : حسن صحيح . وابن ماجة (كتاب الطهارة - باب ما جاء في بول الصبي الذي لم يطعم - ١٧٥/١) ، وأحمد (٧٦/١) وابن خزيمة (١٤٣/١) . والطحاوي (٩٢/١) ، والحاكم (١٦٥/١) ، كلهم من حديث معاذ ابن هشام ثنا هشام عن قتادة عن أبي حرب بن أبي الأسود عن أبيه عن علي مرفوعاً . / والحديث صحيح على شرط مسلم / وقد صححه الترمذي ، والحاكم وابن حجر / أنظر التلخيص الحبير (٣٨/١) .

(فائدة) :-

قال الذهبي في الموقظة : -" الحسن ما قصر سنده قليلاً عن رتبة الصحيح ، وسيظهر لك بالأمثلة ثم لا تطمع بأنَّ للحسن قاعدة تندرج (١) كل الأحاديث الحسان فيها ، فإنا على إياس من ذلك ، فكم من حديث قد تردد فيه الحفاظ هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح ،بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده في الحديث الواحد ، فيوماً يصفه/ بالصحة ويوماً يصفه بالحسن ، ويوماً يستضعفه ، وهذا حق فإنَّ الحديث الحسن يستضعفه الحفاظ عن أن ترقيه (٢) الى رتبة الصحيح ، فبهذا الاعتبار فيه ضعف [على هذا الحسن لا ينفك عن ضعف] (٣) ما ولو [انفك] (٤) عن ذلك لصح باتفاق (٥)" انتهى .

(خاتمة) :-

قال الحافظ ابن حجر في نكته :-

" من جملة صفات القبول التي لم يتعرض لها شيخنا : أن يتفق العلماء على العمل بمدلول حديث ، فانه يقبل ،حتى يجب العمل به صرَّح (٦)

---

(١) من (جـ) ،ومن الأصل ،وفي (ب) : مندرجة ، وفي بقية النسخ : يندرج

(٢) هكذا في النسخ ، وفي الأصل (ق ١/ب) : الحافظ عن أن يرقيه.

(٣) من الأصل (ق ١/ب) ، وقد سقطت من النسخ .

(٤) في النسخ كلمة غير واضحة ، وما أثبته موافق لرسمها ولتكميل معنى العبارة .

(٥) الموقظة (ق ١/ب).

(٦) وفي الأصل (١/ ٤٩٤) : وقد صرّح .

بذلك جماعة من أئمة الأصول ، ومن أمثلة [١] قول الشافعي [٢] - (رضي الله تعالى عنه) [٣] : وما قلت من أنه اذا تغير [٤] طعم الماء أو [٥] ريحه أو [٦] لونه (كان نجساً) [٧] ، يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم [٨] من وجه لا يثبت أهل الحديث مثله ، ولكنه قول

---

(١) وفي (أ) : أمثلة .

(٢) أنظر الأم (١ / ١٣) ، والمدخل للبيهقي (١ /ق ١٠٢ /أ) .

(٣) من (أ) ،ومن الأصل (١ / ٤٩٤) .

(٤) وفي الأصل (١ / ٤٩٤) : غيّر

(٥) وفي الأصل (١ / ٤٩٤) : (و) بدل (أو)

(٦) وفي الأصل (١ / ٤٩٤) : (و) بدل (أو)

(٧) ليست في الأصل .

(٨) الحديث : " إنّ الماء لا ينجسه شيء ، إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه " .

والحديث بدون الاستثناء تقدم تخريجه ، أما اللفظ الثاني بالاستثناء فأخرجه :

ابن ماجة في (كتاب الطهارة وسننها - باب الحياض - ١ / ١٧٤) والطبراني في الكبير (٨ / ١٢٣) ،والدارقطني (١ / ٢٨) والبيهقي (١ / ٢٦٠) كلهم من طريق رِشدين بن سعد (انبانا) معاوية ابن صالح عن راشد بن سعد عن أبي أمامة مرفوعا ، وفيه (رِشدين) ، بكسر الراء وسكون المعجمة - بن سعد ،وهو : ضعيف ، خلط في الحديث . (كما في التقريب ص ١٠٣) . =

العامة (١) لا أعلم بينهم فيه (٢) خلافا (٣) ، وقال في حديث " لا وصية لوارث " : لا يثبته أهل العلم بالحديث (٤) ، ولكن العامة

= ورواه الدارقطني (١/٢٨) من حديث : رشدين ثنا معاوية ابن صالح عن راشد بن سعد عن ثوبان مرفوعا .
ورواه البيهقي (١/٢٦٠) أيضا من حديث حفص بن عمر عن ثور ابن يزيد عن راشد بن سعد عن أبي أمامة مرفوعا ، وأورده أيضا من طريق عطية بن بقية ، عن أبيه ، عن ثور به ،فهاتان متابعتان قاصرتان من قبل حفص وبقية لرشدين - لو نفعتا وروى الحديث (مرسلا) عبد الرزاق (١/٨٠) ، والطحاوي ، والدارقطني (١/٢٨) عن عامر بن سعد .
وصحح أبو حاتم ارساله قلت : لأن راشد بن سعد ثقة كثير الارسال .
والحديث ضعيف . قال الدارقطني : لا يثبت هذا الحديث ، وقال البيهقي : الحديث غير قوى ، وقال النووي : اتفق المحدثون على تضعيفه ، وكذا ضعفه ابن الملقن .
أنظر نصب الراية (١/٩٤) ، والتلخيص الحبير (١/١٥) ، ونيل الأوطار (١/٤٠) .

(١) أي من أهل العلم .

(٢) سقطت من (ب)

(٣) من الأصل (١/٤٩٥) ، وفي النسخة : خلاف .

(٤) الرسالة للشافعي (ص ١٣٩) بمعناه .

تلقته بالقبول وعملوا به حتى جعلوه ناسخا لآية الوصية للوارث "(١)

انتهي

وقال أبو طالب المكي في كتاب قوت القلوب : " الحديث اذا تداوله عصران ، أورواه (٢) القرون الثلاثة ، أو كان مشهوراً لا تنكره الطبقة من المسلمين احتمل ووقع به حجة ، وإن كان في [سنده] (٣) قول اذا لم ينافه كتاب/أو سنة ، وان لم يشهد له ، ولم يخرج تأويله عن اجماع الأمة فانه يوجب القبول والعمل ،الا ما خالف الكتاب والسنة الصحيحة ، أو اجماع الأمة ، أو ظهور كذب ناقليه بشهادة الصادقين من الأئمة" انتهى

وقال بعضهم يحكم للحديث بالصحة اذا تلقاه العلماء بالقبول ، وإن

---

(١) نكت ابن حجر (١/ ٤٩٤ ، ٤٩٥) .
المشهور من مذهب الشافعي أنّ القرآن لا ينسخ بالسنة ، قال ابن السمعاني : وهو قول الشافعي في عامة كتبه ، وكان عبد الجبار ابن أحمد ينظر كثيرا مذهب الشافعي في الفروع والأصول ، فلما وصل الى هذا الموضوع قال : [illegible]
" ولم نعلم أحدا منع من جواز نسخ الكتاب بخبر الواحد عقلا فضلا عن المتواتر ، فلعله يقول : دل عرف الشرع على المنع . . . "
أنظر ارشاد الفحول (ص ١٩١) ، والوصول إلى الأصول- ابن برهان (٢/ ٤٣) ، والمستصفى (١/ ١٢٤) .

(٢) وفي (ب) : رواية ، وفي (أ) : رواة

(٣) وفي النسخ كلها : مسنده .

لم يكن له اسناد صحيح ، قال ابن عبد البر في الاستذكار لما حكى عن الترمذي أن البخاري صحح حديث البحر[1]" هو الطهور ماؤه "[2] وأهل الحديث لا يصححون مثل اسناده : لكن الحديث عندي صحيح

---

(١) انظر نصب الراية (١/ ٩٧) .

(٢) هذا الحديث روى من طرق عن أبي هريرة ، وجابر ، وعلي ، وأنس ، وابن عباس ، وعبد الله بن عمرو ، وأبي بكر الصديق ، وأكتفي فقط بذكر الحديث من طريق أبي هريرة .
أخرجه مالك (١/ ٢٢) ، وأحمد (٢/ ٢٣٧) ، وأبو داود (كتاب الطهارة ـ باب الوضوء بماء البحر ـ ١/ ٦٤) ، والترمذي (كتاب الطهارة ـ باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور ١/ ١٠٠) ، والنسائي (كتاب المياه ـ باب الوضوء بماء البحر ـ ١/ ١٧٦) ، وابن ماجة (كتاب الطهارة وسننها ـ باب الوضوء بماء البحر ـ ١/ ١٣٦) ، وابن حبان (٢/ ٣٩٠) ، وابن أبي شيبة (١/ ١٣١) ، والحاكم (١/ ١٤١) ، والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ٣) كلهم من حديث :ـ صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة من آل بني الأزرق عن المغيرة بن أبي بردة عن أبي هريرة الحديث .
والحديث صحيح .
وقد صححه : الحاكم ، وابن حبان ، وابن المنذر ، والطحاوي ، والبغوي والخطابي وغيرهم .
أنظر نصب الراية (١/ ٩٦) ، ومجمع الزوائد (١/ ٢١٥) ، والتلخيص الحبير (١/ ٩ ـ ١٢) .

[لأن] (١) العلماء تلقوه بالقبول (٢) ، قال الحافظ ابن حجر في تخريج

---

(١) وفي (أ) : أنّ

(٢) أنظر الاستذكار (١/ ٢٠١ ، ٢٠٢) ولا يسلم لابن عبد البر رحمه الله ولا من نقل عنهم المصنف التصحيح قولهم هذا أو يناقشون بأمور ثلاثة :

أ ـ أن كثيراً من أهل الحديث قد صححوا الحديث . كما تقدم

ب ـ أن الحديث له أسانيد صحيحة وحسنة ، لا أنه صحيح لأن العلماء تلقوه بالقبول فقط .

جـ ـ ليس كل ما تلقاه العلماء بالقبول يقتضي صحة (كما تقدم في حديث تغير ريح وطعم ولون الماء) ، والتلقي بالقبول والعمل بالشيء ليسا قاعدة عند المحدثين للتصحيح !!

وأرى أنه من الأحوط التفرقة بين العمل بمدلول حديث ولو لم يكن له اسناد ثابت وبين تصحيحه ، لأنّ التصحيح الذي عليه جمهور المحدثين يقصد به تصحيح الحديث بسنده ورواته ، وأما كوننا نصحح الحديث بمجرد عمل العلماء به فهذا معناه الغاء قواعد المحدثين في الجرح والتعديل ، وفي التصحيح والتضعيف ، وأما القول بصحة العمل بمدلوله لقبول العلماء له فهذا لا مانع منه احتياطاً واستئناساً بعملهم ، ثم إنّ عبارات العلماء المذكورة ، وغير المذكورة في هذا الباب لا تدل صراحة على أنّ الحديث يصحح اسناده بمجرد تلقي العلماء والأمة لما يدل عليه ، وهذه بعض نصوصهم :

قال الشافعي

(. . . تلقته بالقبول ، وعملوا به حتى جعلوه ناسخا لآية الوصية . .)

فعبّد بالقبول والعمل .

وقال ابن حجر :

(. . . أن يتفق العلماء ، على العمل بمدلول حديث فانه يقبل =

أحاديث الشرح الكبير : " فرده [1] [من حيث الاسناد ، وقبله] [2] من حيث المعنى " [3] ، وقال في التمهيد : روى جابر رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : " الدينار أربعة وعشرون قيراطاً "

=حتى يجب العمل به) . نكت ابن حجر (١/ ٤٩٥) .

وقال السخاوي :

(اذا تلقت الأمة الضعيف بالقبول ، يعمل به على الصحيح)

فتح المغيث (ص ٢٨٥)

وقال ابن مرعي المالكي في شرح الأربعين النووية : (.. ومحل كونه لا يعمل بالضعيف في الأحكام ما لم يكن تلقته الناس بالقبول فان كان كذلك تعيّن ، وصار حجة يعمل به في الأحكام وغيرها) كما في التحفة المرضية (ص ١٧٩) . فأقوال هؤلاء العلماء وغيرهم تدل على القبول والعمل والاحتجاج ، ولا تدل على التصحيح والتضعيف ، وكيف يكون ذلك والاسناد من الدين ، ولولا الاسناد لقال من شاء ما شاء .

(١) إلى هنا انتهت نسخة (د) !!!

(٢) من الأصل (١/ ١٠) ، وقد سقطت من النسخ .

(٣) أنظر التلخيص الحبير (١/ ١٠) .

قال : وفي قول جماعة العلماء واجماع الناس (١) على معناه غنى (٢) عن الاسناد فيه ، وقال الاستاذ أبو اسحاق الاسفرايني :- يعرف صحة الحديث إذا اشتهر عند أئمة الحديث بغير نكير منهم ، وقال نحوه ابن فورك وزاد . فمثل ذلك بحديث "في الرقة ربع العشر،

---

(١) قال السيوطي في كتابه التدريب (١/٣١٦) :-
" مما لا يدل على صحة الحديث أيضا كما ذكره أهل الأصول ، موافقة الاجماع له على الأصح ، لجواز أن يكون المستند غيره ، وقيل : بدل" وقال الرازي : " زعم أبو هاشم الجبائي المعتزلي (ت ٣٢١هـ) ، والكرخي أبو الحسن الحنفي (ت ٣٤٠هـ) وتلميذهما أبو عبد الله البصري المعتزلي ت(٣٢١ هـ) : أن الاجماع على العمل بموجب الخبر يدل على صحة الخبر ، وهذا باطل من وجهين :

(أحدهما) :- أن عمل كل الأمة بموجب الخبر لا يتوقف على قطعهم بصحة ذلك الخبر ، فوجب أنه لا يدل على صحة ذلك الخبر .
أما الأول فلأن العمل بخبر الواحد واجب في حق الكل ، فلا يكون عملهم به متوقفاً على القطع به .
أما الثاني : فلأنه لم يتوقف عليه لم يلزم من ثبوته ثبوته
(الثاني) : أن عملهم بمقتضى ذلك الخبر يجوز أن يكون لدليل آخر ، لاحتمال قيام الأدلة الكثيرة على المدلول الواحد "
أنظر المحصول ق ١ / جـ ٢ - ص ٤٠٨

(٢) وفي النسخ : غني .

ومائتي درهم خمسة دراهم" ، وقال أبو الحسن بن الحصار في تقريب المدارك على موطأ مالك :- قد يعلم الفقيه صحة الحديث إذا لم يكن في سنده كذاب بموافقة آية من كتاب الله أو بعض أصول الشريعة فيحمله ذلك على قبوله والعمل به انتهى .

وقال الحافظ ابن حجر (في تذكرته) [1] ، ومن خطه نقلت قال ابن المواق في حديث معاذ بن جبل رضي الله تعالى عنه :- " من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة " [2] هذا الحديث مما تلقته [3] الأئمة

---

(١) سقطت من (ب)

لعله يقصد التذكرة الحديثية ، وتقع في أكثر من عشر مجلدات ضخمة أنظر كتاب " ابن حجر ودراسة مصنفاته " د / شاكر محمود عبد المنعم (ص ٣٣٠) .

(٢) أخرجه أبو داود (كتاب الجنائز - باب في التلقين ٣/٤٨٦) ، والحاكم (١/٣٥١) ، وقال : هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي ، وابن منده في التوحيد (ق ٢/٤٨- باحالة الالباني ، وأحمد (٥/٢٣٣) كلهم من طريق : صالح بن أبي عريب عن كثير بن مرة عن معاذ بن جبل ، ورجال السند ثقات سوى (صالح) ذكره ابن حبان في الثقات (٦/٤٥٧) ، وقال عنه ابن حجر : مقبول . وللحديث شاهد رواه ابن حبان (ص ١٨٤/ رقم ٧١٩) من حديث محمد بن اسماعيل الفارسي ثنا الثوري عن منصور عن هلال بن يساف عن الأغر عن أبي هريرة مرفوعا ،ورجاله ثقات سوى محمد بن اسماعيل الفارسي ذكره ابن حبان في الثقات (٩/٧٨) .

وشاهد ثان من حديث علي ، رواه الطبراني في الأوسط وفيه أبو بلال الأشعري ، وقد ضعفه الدارقطني .

والحديث بمجموع هذه الطرق : (حسن) إن شاء الله .

أنظر مجمع الزوائد (٢/٣٢٣) ، وارواء الغليل (٣/١٤٩) .

(٣) من (ب) ، وفي بقية النسخ : قبلته .

بالقبول ودرجوا على العمل به والمحافظة على مقتضاه [1]

---

(١) وقال في نكته (١ / ٣٧٣ ، ٣٧٤) :-

" .. وحكى أمام الحرمين عن القاضى أنّ تلقي الأمة لا يقتضي القطع بالصدق ، وقال .. أبو نصر عبدالوهاب المالكي في " كتاب الملخص : انما اختلفوا فيما إذا أجمعت - أي الأمة - على العمل بخبر المخبر هل يدل ذلك على صحته أم لا ؟ على قولين ،وكذلك إذا عمل بموجبه أكثر الصحابة - رضي الله عنهم - وأنكروا على من عدل عنه ، فهل يدل على صحته ، وقيام الحجة به ؟؟ ذهب الجمهور إلى أنه لا يكون صحيحاً بذلك .. "

وهو الذي ترجح لي بعد دراسة المسألة .

الضعيف (١)

١١٢ هُوَ الَّذِي عَنْ صِفَةِ الْحُسْنِ خَلَا وَهُوَ عَلَى مَرَاتِبٍ قَدْ جُعِلَا (٢)

قال ابن الصلاح : " كل حديث لم تجتمع (٣) فيه صفات الحديث الصحيح ، ولا صفات الحديث الحسن المذكورات فيما تقدم ، فهو حديث ضعيف ، وأطنب أبو حاتم ابن حبان البستي في تقسيمه فبلغ به

---

(١) الضعيف لغة : صفة مشبهة ، مأخوذة من الضُعف - بفتح الضاد أو ضمها - وهو : ضد القوة .
وفي اصطلاح علماء الحديث : عبارة عن الحديث الذي خلا من - صفات القبول أو بعضها .
أنظر شرح محمد محي الدين عبد الحميد (ص ٥٧) .

(٢) الشرح التفصيلي :-
(هو الذي) " سنده " (عن صفة الحُسْن) بالتضايف ، وضم الحاء وسكون السين المهملتين .
(خلا) من الخلو ، بالخاء المعجمة ، بمعنى : الفقد ، أي : " لم يجتمع فيه صفات الحسن المتقدمة فضلاً عن صفات الصحيح ، ولذا لم يذكره ،فانه مالم يجمع صفة الحسن فهو عن صفات الصحيح أبعد " .
(وهو) " أي الضعيف " .
(على مراتبٍ) " متفاوتة " ،وصرف مراتب للضرورة ،[قلت لأن الأصل فيه المنع من الصرف لمجيئه على زنة مفاعل]
(قد جعلا) بالبناء للمجهول وألف الاطلاق .
أنظر استقصاء الأثر (ق ٥٨ / أ) ، ومنهج ذوي النظر (ص ٤٠) ، وشرح محمد محي الدين (ص ٥٧) .

(٣) من الأصل (ص ١١٧) ، وفي النسخ : يجتمع .

خمسين قسماً إلا واحداً ، وما ذكرته ضابط جامع لجميع ذلك " [1] وقال العراقي في الألفية [2] :-

أَمَّا الضَّعِيفُ فَهُوَ مَا لَمْ يَبْلُغِ ... مَرْتَبَةَ الْحَسَنِ .....

وقال في الشرح [3] :- " ما قصر عن رتبة الحسن فهو ضعيف ، وقول ابن الصلاح : (هو ما لم يجمع صفات الصحيح ولا صفات الحسن) فذكر الصحيح غير محتاج اليه [4] ، لأن ما قصر عن الحسن فهو عن الصحيح

---

(١) أنظر مقدمة ابن الصلاح (ص ١١٧) .

(٢) أنظر الألفية (ص ١٧٤) .

(٣) شرح التبصرة والتذكرة

(٤) قلت : ولذلك اقتصر السيوطي في نظمه على ذكر الحسن فقط فقال :
" . . عن صفة الحسن خلا . . . " ، وكذا قال البيقوني

وَكُلُّ مَا عَنْ رُتْبَةِ الْحُسْنِ قَصُرْ
فَهُوَ الضَّعِيفُ وَهُوَ أَقْسَامًا كَثُرْ

وكذلك كثير من المحدثين المتأخرين كالأجهوري ، والزرقاني ، ومن المعاصرين كالأزهري ، والنبهاني ، وشيخنا الشيخ : حماد الأنصاري اكتفوا في التعريف (بالضعيف) بقولهم : ما اختل فيه شرط من شروط الحسن (أو) هو ما قصر عن الحسن .
أنظر البيقونية مع حاشيتي الزرقاني ، والاجهوري (ص ٣٠) ، ومتن في مصطلح الحديث للأزهري (ص ٩) ، والنخبة النبهانية شرح البيقونية (ص ١٥) ، ويانع الثمر في مصطلح أهل الأثر للشيخ حماد الأنصاري (ص ٢٢) .

أقصر " (١) ، وقال الزركشي في نكته : -

" اعترض على (ابن الصلاح) (٢) بأنه لا حاجة إلى ذكر الصحيح لأنّ ما قصر عن الحسن فهو عن الصحيح أقصر ، (قال) : وهو عجيب لأن مقام التعريف يقتضي ذلك ، إذ لا يلزم من عدم وجود وصف الحسن عدم وجود وصف الصحيح ، والصحيح بشرطه السابق لا يسمى حسناً ، فالترديد متعين ، (قال) : - ونظيره قول النحوي (اذا عرف الحرف (٤) بعد تعريف الاسم والفعل : الحرف (٥) مالا (٦) يقبل شيئاً من علامات الاسم ولا من (٧) علامات الفعل " (٨)

قال الحافظ ابن حجر في نكته بعد ايراد كلام الزركشي : " وأقول

---

(١) أنظر التبصرة والتذكرة (١/ ١١١ ، ١١٢) .

(٢) من المصنف

(٣) من الأصل (ق ٥٩/ ب) .

(٤) ليست في الأصل .

(٥) وفي (ب) : والحرف .

(٦) وفي الأصل (ق ٥٩ / ب) : ما لم .

(٧) سقطت من (ب) ، (جـ) ،وليست في الأصل (ق ٥٩/ ب) .

(٨) أنظر نكت الزركشي (ق ٥٩/ ب) .

التنظير (١) غير مطابق لأنه بين (٢) الاسم والفعل والحرف عموم ولا خصوص ، بخلاف الصحيح والحسن ، فقد قررنا فيما مضي (٣) أنّ بينهما عموماً وخصوصاً ، وأنه يمكن اجتماعهما وانفراد كل منهما بخلاف الاسم والفعل والحرف ،قال : (والحق) أنّ كلام (ابن الصلاح) (٤) معترض ، وذلك أنه يعطي (٥) أنّ الحديث حيث تتعدم (٦) فيه صفة من صفات الصحيح يسمى ضعيفاً ، وليس كذلك ، لأنّ تمام الضبط مثلاً إذا تخلف صدق أنّ صفات الصحيح لم تجتمع (٧) ، ويسمّى الحديث الذي اجتمعت فيه الصفات/سواء حسناً لا ضعيفاً ،وما من صفة من صفات الحسن إلا وهي إذا انعدمت كان الحديث ضعيفاً ، ولو عبّر بقوله : (كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول) (٨) لكان أسلم من الاعتراض واخصر (٩) (١٠)" .

---

(١) من (أ) ، ومن الأصل (١/ ٤٩١) ، وفي بقية النسخ : النضير .

(٢) وفي الأصل (١/ ٤٩١) : ليس بين .

(٣) من الأصل (١/ ٤٩١) ، وفي النسخ : معنى .

(٤) في الأصل (١/ ٤٩٢) : المصنف .

(٥) وفي الأصل (١/ ٤٩٢) : أنّ كلامه .

(٦) وفي الأصل (١/ ٤٩٢) : يتعدم .

(٧) من الأصل (١/ ٤٩٢) ،وفي النسخ : يجتمع .

(٨) وقد عرّفه بهذا التعريف من المتأخرين المسعودي في " منحة المغيث في علم مصطلح الحديث (ص ١١) ، والمحلاوي في " حسن الحديث شرح تهذيب مصطلح الحديث " (ص ٣١)حيث قالا :-
" الضعيف : هو ما فقد شرطاً أو أكثر من شروط القبول "

(٩) من الأصل (١/ ٤٩٢) ، وفي النسخ : واختصر.

(١٠) انظر نكت ابن حجر (١/ ٤٩١ ، ٤٩٢) .

قلت :[1] في صدر الكلام نظر لأنه إنما كان يرد عليه ذلك لو اقتصر على قوله لم يجتمع فيه صفات الصحيح ، أما وقد ضم إليه قوله (ولا صفات الحسن) فكيف يعطي ذلك [2] ؟؟

ثم قال الحافظ :- وما نقله عن ابن حبان لم نقف عليه ، وتجاسر بعض

---

(١) هذا التعقيب من السيوطي على اعتراض ابن حجر مما انفرد به السيوطي ، فلم يذكره في التدريب ، ولم أقف على أحد ذكره من ممن جاء بعد ابن حجر ، وبين يدي أكثر من ثلاثين كتاباً في المصطلح مما ألف بعد ابن حجر ، فرحم الله السيوطي رحمة واسعة ، مع ملاحظة أنَّ السيوطي نفسه يرى أن لو اقتصر ابن الصلاح على ذكر الحسن لكان أولى !!

(٢) ولابن الوزير في كتابه " تنقيح الأنظار " دفاع آخر عن ابن الصلاح حيث قال :- " لا اعتراض على ابن الصلاح ، فانه لا يلزمه أن يَرُدَّ الضعيف على رأي غيره ، وإنما كان يلزمه لو كان يرى أنَّ كل صحيح حسن . . "

واعترض الصنعاني على كلام ابن الوزير : بأنَّ رأي ابن الصلاح رأي من يقول : بأنَّ كل صحيح حسن ، فيتم الاعتراض عليه !
قال الصنعاني : على أنه وإن سلم أنه يقول : إن الصحيح والحسن متحدان ، فالاعتراض وارد عليه ، لإغناء ذكر أحدهما عن الآخر .
أنظر توضيح الافكار (١ / ٢٤٧ ، ٢٤٨) .

من عاصرناه - يعني الزركشي - فقال :- هو في أول كتابه في الضعفاء ، ولم يصب في ذلك ،فإنَّ الذي قسمه ابن حبان في كتاب الضعفاء (١) : - الأسباب الموجبة لتضعيف الرواة لا تقسيم الحديث الضعيف ، ثم انه بلغ بالاسباب المذكورة عشرين قسما لا تسعة وأربعين ، قال : - والحاصل أنَّ الموضع الذي ذكر فيه ابن حبان ذلك ما عرفنا مظنته انتهى * وعبارة النووي في مختصره (٢) ، وابن الملقن في المقنع (٣) : " ويتفاوت ضعفه كصحة الصحيح " ، وعبارة ابن جماعة في المنهل الراوي :"وتتفاوت(٤) درجاته في الضعف بحسب بعده من شروط الصحة ، كما تتفاوت درجات (٥) الصحيح بحسب تمكنه منها (٦) ، وقال التجيبي في ألفيته : -

---

(١) انظر المجروحين ١ / ٦٢ - ٨٥) .

(٢) أنظر تقريب النووي (ص ٤٩) ،والارشاد (ق ١٣ / ب) ونصه : " وتتفاوت درجاته في الضعف " .

(٣) أنظر المقنع (ق ١١ / ب) .

(٤) من الأصل (ص ٥٦) ، وفي (ج) : ويتفاوت ، وفي بقية النسخ : وتتفاوت درجاته في الضعف بحسب بعده من شروط الصحيح ".

(٥) وفي (ب) : درجاتها .

(٦) أنظر المنهل الروي (ص ٥٦) .

ثم الضعيف كل ما قد انتهم ... سندا أو متنا بأمر ما يصم (١)

وبالمعلل والمعلول (٢) ... يسمى وبالسقيم والعليل (٣)

---

(١) الوصم : هو العيب أنظر لسان العرب (١٢ / ٦٣٩) . والمعني : أن الضعيف هو : الذي في سنده أو متنه عيب ، ونوع جرح .

(٢) المحدثون مثل البخاري ، والترمذي ، والدارقطني ، والحاكم ،وغيرهم يطلقون على الحديث الذي فيه علة لفظة : (معلول) ،

قال النووي : وهو مزدول عند أهل النحو واللغة .
لأن (المعلول) في اللغة اسم مفعول من (علّه) : إذا سقاه الشربة الثانية .
وتعقبهم آخرون فقالوا : قد ذكر في بعض كتب اللغة : علّ الشيء إذا أصابته علة ، فيكون لفظ معلول هنا مأخوذاً منه ، بل قال بعضهم : استعمال هذا اللفظ أولى لوقوعه في عبارات أهل الفن ، مع ثبوته لغة ،ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .
و (المعلول) موافق للغة منسجم مع قواعدها اذا كان مشتقاً من علّه بمعنى سقاه الشربة الثانية ،فالاستعمال على هذا لاغبار عليه لا في اللغة ولا في الاصطلاح ،وتكون العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي : أن العلة ناشئة عن اعادة النظر في الحديث مرةً بعد مرة .
وأما استعمال (معلل) فلا تمنعه القواعد أيضاً إذا كان مشتقاً من (علله) بمعنى ألهاه به ، وشغله ، ويكون معنى الحديث (المعلل) : هو الحديث الذي عاقته العلة ـ **القادحة** ـ وشغلته فلم يعد صالحاً للعمل به .
وقد اختار العراقي والمصنف هذا الاطلاق على الأول ، فقال العراقي :

وسمّ ما بعلة مشغولِ ... (معللاً) ولا تقل معلولِ

وقال المصنف :

مع كونه ظاهره السلامة ... فليحدد (المعل) من قد رامه=

وبعضهم قال الضعيف مسترابٌ (٤) فيه (٥) على الإطلاق أرباب الصواب

= وهي في اصطلاح المحدثين الاسباب الخفية التي تطرأ على الحديث فتقدح في صحته ، مع أن ظاهر الأمر السلامة منها .

أنظر علل الحديث (ص ١٦) ، وتصدير د/ المتر لعلل الترمذي - (١/ ١٥) ، وفتح المغيث (ص ٢٢٠) ، والارشاد والمنتخب من الارشاد (١/ ١٢٧) محققا وتدريب الراوي (١/ ٢٥١) ، ولسان العرب (١١/ ٤٦٧) ، وتاج العروس (٨/ ٣١) ، وألفية العراقي (ص ١٨٠) . ونظم الدرر (ص ٥٥) .

(٣) عليل : فعيل بمعنى مفعول ، ويقال فيه ما قيل في المعلول .

(٤) تقول : استربت بشخص : إذا رأيت منه ما يريبك ، والرَّيْب ، والرِّيبة : الشك . أنظر لسان العرب . (١/ ٤٤٢) .

والمعنى : أي بعض المحدثين عرّف (الضعيف) بأنه ما شك في صحته الحفاظ الكبار ، وممن وقفت عليه عرّف الضعيف بهذا التعريف ابن الجزري في تذكرة العلماء (ق ٥٧/ أ) .

(٥) وفي (ب) : وفيه

١١٣ـ وَابْنُ الصَّلاحِ فَلَهُ تَمْدِيدُ إِلَى كَثِيرٍ (وَهُوَ لا يُفِيدُ) (١)

قال ابن الصلاح :ـ " سبيل من أراد البسط (٢) : أن يعمد الى صفة معيّنة منها (٣) فيجعل ما عدمت فيه (من غير أن يخلفها (٤) جابر على حسب ما تقرر في نوع الحسن ـ [قسما واحدا](٥) ، ثم ما عدمت فيه الصفة مع صفة أخرى معيّنة قسماً ثانياً ، ثم ما عدمت فيه (٦)) ـ

---

(١) الشرح التفصيلي :ـ

(وابن الصلاح) " الشهرزوري " ، والفاء اما : صلة أكد بها ، أو فصيحة [لحذف المعطوف عليه] أي : واذا نظرت الى ما مرّ في الحسن فإنه مراتب كالصحيح ، وسألت عن الضعيف : أهو كذلك؟ أم لا ؟

فالجواب :ـ

(له تمديد) أي تنويع " للضعيف"

إلى كثير) بالمثلثة ،من المراتب ويظهر أنها فاء التفصيل ، [والكثرة نتجت] باعتبار فقد صفة من صفات القبول الستة . . . " .

" وهو) أي التمديد بمعنى : التنويع أو الانقسام الى : أي التمدد المتنوع ، ونحو ذلك

(لا يفيد) فائدة عظيمة ، وتبع في ذلك الحافظ [كما سيأتي ذكر قوله : بأن ذلك تعب ليس وراءه أرب] .

أنظر استقصاء الأثر (ق ٥٨/أ) ، ومنهج ذوي النظر (ص ٤٠) باختصار وتصرف واضافة .

[والمعنى : أنّ ابن الصلاح رحمه الله له تمديد لاقسام الصحيح باعتبارات مختلفة ، ولا فائدة من ذلك .]

(٢) من الأصل (ص ١١٧) ، وفي النسخ : القسط .

(٣) سقطت من (ب)

(٤) من الأصل (ص ١١٧) ، وفي النسخ كلمة غير واضحة .

(٥) ـــــن(ب) ، (جـ) ، وفي بقية النسخ : قسما واحد .

(٦) سقطت من (ب) .

مع صفتين معينتين قسماً ثالثاً وهكذا إلى أن يستوفي الصفات المذكورات جمع . ثم يعود ويعين من الابتداء صفة ، ولتكن الصفة الأخرى غير الصفة الأولى البدوء بها لكون ذلك سبق في عدم الصفة الأولى وهكذا هلم جراً إلى آخر الصفات ثم ما عدم فيه جميع الصفات. وهو القسم الآخر الأرذل ، وما كان في [1] الصفات له شروط فاعمل في شروطه نحو ذلك فتضاعف [2] بذلك الأقسام " [3] وقد [شرع][4] العراقي في ذلك في شرح ألفيته [5] فبلغت الأقسام فيما ذكره اثنين/ وأربعين - قسما ، ووصلها غيره إلى أكثره ، وذكر الحافظ ابن حجر [6] أنّ ذلك تعب ليس وراءه أرب ، فانه لا يخلو اما أن يكون لأجل معرفة مراتب الضعيف وما كان منها أضعف أولا ، فان كان الاول فلا يخلو من أن

---

(١) وفي الأصل (ص ١١٧) : من .

(٢) وفي الأصل (ص ١١٧) : فتتضاعف .

(٣) أنظر مقدمة ابن الصلاح مع شيء من التصرف .

(٤) من عندى ، وفى النسخ : شرح " بالحاء المهملة " .

(٥) أنظر التبصرة والتذكرة (١/ ١١٢ - ١١٥) .

(٦) كلام الحافظ ابن حجر هذا لم أقف عليه فى كتابي الحافظ : النكت ، والنزهة وشرحها ، فلعل السيوطي نقله من نكته الكبرى .

يكون لأجل أن يعرف أنّ ما فقد من الشروط أكثر أضعف أولا ،فان كان الأول فليس كذلك ، لأنّ لنا ما يفقد شرطا واحدا (ويكون أضعف مما يفقد الشروط الخمسة الباقية) [1] ، وهو ما فقد الصدق ، وإن كان الثاني فما هو ، وإن كان الأمر غير معرفة الأضعف فان كان لتخصيص كل [قسم[2]] باسم فليس كذلك ، فانهم لم يسموا منها إلا القليل كالمعضل والمرسل ونحوهما ، أو لمعرفة [3] كم يبلغ قسما بالبسط فهذه ثمرة مرة [4] ، أو لغير ذلك فما هو ؟ انتهى [5]

وقد أشرت الى ذلك بقولي (وهو لا يفيد) ، وقد اسقطه غالب من اختصر كتاب ابن الصلاح [6] ، وعن الحافظ ابن حجر أنّ الأولى أن يذكر بد له [7] أو هي الأسانيد [8] كما ذكر في الصحيح أصح الأسانيد ما مثلت قوله في ذلك :

---

(١) ونص العبارة في التدريب (١/ ١٧٩) : أو يكون أضعف لا يفقد الشروط الخمسة الباقية .

(٢) من التدريب (١/ ١٨٠) .

(٣) من التدريب (١/ ١٨٠) ، وفي النسخ : أو المعرفة .

(٤) وفي (أ) : مرت .

(٥) ذكره في تدريب الراوي (١/ ١٧٩ - ١٨٠) .

(٦) كالطيبي في الخلاصة ، وابن كثير في اختصار علوم الحديث وغيرهما .

(٧) وفي (أ) ، (ب) ، (جـ) ، بذله ، والصواب ما أثبته .

(٨) لأنه من أهم فوائده ترجيح بعض الأسانيد على بعض ، وتمييز ما يصلح للاعتبار مما لا يصلح .
أنظر نكت ابن حجر (١/ ٤٩٦) .

١١٤ - ثم عن الصدِّيق الا وهي كرّه ... صدقة عن فرقد عن مرّة

١١٥ - والبيت عمرو ذا عن الجعفيّ ... عن حارث (١) الأعور عن عليّ /

١١٦ - ولأبي هريرة السريّ (٢) عن ... داود عن والده أيّ وهن

١١٧ - لأنس داود عن أبيه عن ... أبان واعدد لأسانيد اليمن (٣)

١١٨ - حفص (٤) عنيت العدني عن الحكم ... وغير ذاك من تراجم تضم (٥)

قال الحاكم في علوم الحديث :- " أوهى أسانيد أهل البيت:- عمرو بن شمر (٦) عن جابر الجعفي (٧) عن الحارث الأعور عن علي . سمعت [علي] (٨) ابن عمر الحافظ (٩) عن بعض شيوخه (١٠) قال :-

---

(١) وفي (س) من الألفية : حارثٍ ، بالتنوين .

(٢) وفي (س) من الألفية ، و (ت) من الشرح : البسري بالباء ، والياء .

(٣) وفي نسخة (د) من الألفية :-

ولأبي هريرة السري عن ... أبان واعدد لأسانيد اليمن

داود عن والده أيّ وهن ... لأنس داود عن

(٤) وفي (س) ، و (ت) من الشرح : حفصاً .

(٥) الشرح التفصيلي :-

١١٤ - (ثم عن الصديق) أبي بكر عبد الله بن أبي قحافة ، وهو عثمان (الا وهى) بنقل حركة الهمز إلى اللام ، وحذف همزة الوصل ، " أي : أضعف الأسانيد " .

(كرّه) " أي : مرة واحدة "

(صدقة) بفتح المهملتين ، والقاف منوناً ، الدقيقي (عن فرقد) بفتح الفاء ، فسكون الراء ، ففتح القاف ، فدال منونا ، السبخي ، وذا : (عن مُرّة) بضم الميم ، ففتح الراء مثقلا ، الطيب .

وأوهى أسانيد أهل :

١١٥ - (البيت عمرو) " هو ابن شمر الكوفي " ، و :

(ذا) " أي : عمرو "

(عن) " جابر بن يزيد "

(الجعفي) " الشيعي "

(عن حارث الأعور) " ابن عبد الله الهمداني "

(عن عليّ) " بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه " .

(وأوهى الأسانيد " :

١١٦ - (لأبي هريرة السّري) ابن اسماعيل .

(عن داود) بن يزيد الأودي

(عن والده) " يزيد ، عنه "

(أنّى وهن) استفهام بمعنى : كامل في ذلك ،فهو نعت لمحذوف زاد به البيان ، والمعنى : " أى : ضعيف شديد "

---

١١٧ - (لأنس) " بن مالك رضي الله تعالى عنه "

(داود) " ابن المحَبّر " بفتح الحاء المهملة ، وتشديد الباء الموحدة ، بن قَحذم - بفتح القاف ، واسكان الحاء المهملة ، وفتح الذال المعجمة

(عن أبيه) " المحبر "

(عن . أبان) " بن أبي عياش عنه "

(واعدد) أنت ، " أوهى الأسانيد أيضا "

(الأسانيد) " أهل "

(اليمن) بالتضايف .

١١٨ - (حفص عنيت المدني) ابن عمر

(عن الحكم) بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما (وغير ذاك) المذكور في المتن ؛

(من تراجم) جمع ترجمة بالجيم ، للواهي . .

(تضم) اليها اذا وجدت ، وكأنّ المؤلف أراد : أنّ ما ذكر نموذج لذلك ينحى نحوه ، وأنه لا حصر فيما اقتصر عليه .

أنظر استقصاء الأثر (ق ٦٠ / أ ، ب) ، ومنهج ذوي النظر (ص ٤١) ، وشرح أحمد شاكر (ص ٢٠ ، ص ٢١) .

(٦) أبو عبد الله عمرو بن شمر الجعفي ، قال ابن حبان : كان رافضياً يشتم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان ممن يروي الموضوعات عن الثقات في فضائل أهل البيت وغيرها ، وقال الجوزجاني : زائغ كذاب ، وقال السليماني : كان يضع للروافض .

أنظر المجروحين (٢ / ٧٥) ، وميزان الاعتدال (٣ / ٢٦٨) ، والكشف

= الحشيش (ص ٣٢٦) ، وتنزيه الشريعة (١/ ٩٣) .

(٧) (د ت ق) أبو عبد الله جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي الكوفي ، رافضي ، كان يؤمن بالرجعة وهي عند الروافض : اعادة الله لقوم من الأموات للدنيا في صورهم التي كانوا عليها ، فيعز فريقاً ويذل فريقاً وهي من عقائد الامامية الخبيثة الباطلة ، كذّبه : سعيد بن جبير ، ويحيى بن معين ، وابن عيينه ، وأيوب ، والشعبي ، والنسائي ، وليث بن أبي سليم ، وزائدة ، وأبو حنيفة وغيرهم .

قال ابن حبان : فان احتج محتج بأنّ شعبة ، والثوري رويا عنه ؟؟ فالجواب : أنّ الثوري رحمه الله ليس من مذهبه ترك الرواية عن الضعفاء ، بل كان يؤدي الحديث على ما سمع . . وأما شعبة وغيره من شيوخنا فانهم رأوا عنده أشياء لم يصبروا عنها ، وكتبوها ليعرفوها ، فربما ذكر أحدهم عنه الشيء بعد الشيء على جهة التعجب ، فتداوله الناس بينهم ، مات سنة (١٢٧ هـ) ، وقيل غير ذلك .

أنظر التقريب (ص ٥٣) ، وتهذيب التهذيب (٢/ ٤٧) ، والمجروحين (١/ ٢٠٩) ، والميزان (١/ ٣٧٩) ، وتنزيه الشريعة (١/ ٤٤) ، وانظر في الرجعة : ابن سبأ حقيقة لا خيال د/ سعدي الهاشمي ص ١٥١ نشر ضمن مجلة الجامعة الاسلامية عدد رقم (٤٦) السنة الثانية عشر .

(٨) من الأصل (ص ٥٦) ، وفي النسخ : عن

(٩) هو الدارقطني : وقد تقدمت ترجمته .

(١٠) وفي الأصل (ص ٥٦) : شيوخهم .

حضر نضلة [1] مجلس أبي همام [2] [السكوني] [3] ، [فقال أبو همام] [4] [5] حدثنا أبي [6] قال حدثنا عمرو عن جابر ، فقال نضلة [7] فقال : أنت وأبوك وعمرو [8] وجابر تالله [9] إن صبرنا [10] وخرج من المجلس.

وأوهى أسانيد الصديق : صدقة بن موسى الدقيقي عن فرقد

و (١) من الأصل (ص ٥٦) ، وفي النسخ : بصلة .

(٢) من الأصل (ص ٥٦)

(٣) وفي (أ ، ب) : السكوفي

(٤) من الأصل (ص ٥٦) ، وفي النسخ : حدثنا هشام

(٥) أبو همام الوليد بن شجاع بن الوليد السكوني - بفتح السين ، وضم الكاف ، وفي آخرها النون ، هذه النسبة إلى السكون وهو بطن من كندة وهي اسم قبيلة باليمن البغدادي ، محدث حافظ ، مات سنة (٢٤٢ هـ) .
أنظر تاريخ بغداد (١٣/٤٤٣) ، والأنساب (٧/١٦٥) ، ومعجم المؤلفين (١٣/١٧٠) ، ومعجم البلدان (٤/٤٨٢) .

(٦) أبوه (ع) هو أبو بدر شجاع بن الوليد بن قيس السكوني من أهل الكوفة ، سكن بغداد ، الحافظ الثقة الفقيه ، مات سنة (٢٠٤هـ)
أنظر تذكرة الحفاظ (١/٣٢٨) ، وتاريخ بغداد (٩/٢٤٧) ، والأنساب (٧/١٦٥) ، وتهذيب التهذيب (٤/٣١٣) .

(٧) من الأصل (ص ٥٦) ، وفي النسخ : بصلة .

(٨) وفي الأصل (ص ٥٧) : وعمر .

(٩) هكذا في جميع النسخ ، وفي الأصل (ص ٥٧) : الله الله .

(١٠) الظاهر من العبارة ، ومن سياقها أنه يقصد بها التقليل من شأن المذكورين ، وجرحهم .

السبخـي [١] عن مرة الطيّب عن أبي بكـر (رضي الله تعالى عنه) [٢] .

وأوهى أسانيـد العمريين :-

---

(١) وفى (ب) السبخـي ، وهو تصحيف ، والسبخـي هذا (ت ق) هو أبو يعقوب فرقد بن يعقوب السبخي - بفتح المهملة والموحـدة ، وبخاء معجمة - البصري .
تعارضت أقوال علماء الجرح والتعديل فيه ، ويمكن تلخيص الأقوال فيه بما يلي :-

١ - (ضعفه) يعقوب بن شيبة ، وابن سعد ، والدارقطني ، والذهبي ،

٢- (ووثقه) يحي بن معين .

٣- وقال عنه ابن حجر : (صدوق) ،لكنه لين الحديث ، كثير الخطأ ، والذي ترجّح لي هو القول الأول وهو القول (بتضعيفه) لأمور :
أ - الغفلتـه .

ب- رداءة حفظه (كما فسر ذلك ابن حبان)

ج - نكارة حديثه (كما حكم عليه بذلك البخاري ، والجوزجاني ،وأبوأحمد الحاكم وغيرهم) .

وهذا تفسير للجرح فعليه المعوّل كما هو مقرر .
مات سنة (١٣١ هـ)
أنظر التقريب (ص ٢٧٤) ، والطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٢٤٣) والضعفاء للدارقطني (ص ٣٢٦) ، والمجروحين (٢/ ٢٠٤) ، والكاشف (٢/ ٣٧٩) ، وميزان الاعتدال (٣/ ٣٤٧) .

(٢) ليست في الأصل .

محمد [١] بن القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم عن أبيه [٢] عن جده [٣] ، فإنّ محمداً والقاسم وعبد الله لا يحتج بهم .

---

(١) لم أقف له على ترجمة !!

(٢) (ق) القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ، العمرى ، المدني .

حكم عليه بأنه (متروك) : أبو حاتم ، وسعيد بن أبي مريم ، والعجلي والأزدي ، والذهبي ، وابن حجر .

ورماه أحمد (بالكذب) ، مات بعد الستين .

أنظر التقريب (ص ٢٧٩) ، وتهذيب التهذيب (٨/ ٣٢٠) والجرح والتعديل (٧/ ١١١) ، والكاشف (٢/ ٣٩١) ، والكشف الحثيث ص ٣٣٧

(٣) (م٤) أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي المدني العمري ، قال عنه (ضعيف) :

علي بن المديني ، والنسائي ، وابن سعد ، ويحي بن سعيد القطان ، وابن حجر وغيرهم .

و (سبب) تضعيفه :

١ ـ اختلاطه في الحديث (صرّح بذلك صالح جزرة) .

٢ ـ اضطراب في حديثه (قاله يعقوب بن شيبة) .

٣ ـ غفلة عن الضبط . (قاله ابن حبان) .

مات سنة (١٧٠هـ) .

أنظر التقريب (ص ١٨٢) ، والمجروحين (٢/ ٦) ، وميزان الاعتدال (٢/ ٤٦٥) ، وتهذيب التهذيب (٥/ ٣٢٦) .

وأوهى أسانيد [١] أبي هريرة :-

السري بن اسماعيل [٢] عن داود [٣] بن يزيد الأودي [٤] عن أبيه [٥]

---

(١) من الأصل (ص ٥٧) ، وفي النسخ : مسانيد .

(٢) (ق) السرى بن اسماعيل الهمداني الكوفي ، ابن عم الشعبي ، .. (متروك) قاله : أحمد ، والنسائي ، والذهبي ،وابن حجر.
من السادسة .
أنظر التقريب (ص ١١٧) ، والكامل (٣/١٢٩٥) ، والكاشف (١/٣٤٩) ، وميزان الاعتدال (٢/١١٧) .

(٣) (بخ ت ق) أبو يزيد داود بن يزيد بن عبد الرحمن الأودى الزعافرى - بزاء مفتوحة ، ومهملة ، وكسر الفاء - الكوفي الأعرج (ضعيف) ، قاله : أحمد ، وابن معين ، وأبو داود (ونقل عنه الآجري أنه قال متروك) ، والذهبى ، وابن حجر ، والذي ظهر لي من أسباب تضعيفه :
١ - قوله بالرجعة . (ذكره ابن حبان) .
٢ - أنه كان يهم في الحديث (قاله الساجي)
٣ - وأنه كان يلقن في الحديث فيتلقن (قاله العقيلي)
مات سنة (١٥١ هـ) .
أنظر التقريب (ص ٩٧) ، وتهذيب التهذيب (٣/٢٠٥) ،والضعفاء للعقيلي (٢/٤١) ،وسؤالات الاجري لابي داود (ص ١٧٩) ،والمجروحين (١/٢٨٩) ،والكامل (٣/٩٤٧) ،وميزان الاعتدال (٢/٢١) ،والكاشف (١/٢٩٢) .

(٤) من الأصل (ص ٥٧) ، وفي النسخ : الأزدي .

(٥) (نج تقد) أبو داود يزيد بن عبد الرحمن بن الأسود الأودى بواو ساكنة بعدها مهملة .
(وثقة) العجلى ،وابن حبان ،وأشار الذهبي إلى توثيقه ، وقال ابن حجر: (مقبول) ، قلت : وذلك لقلة حديثه ولأنه لم يثبت شيء فيه يترك حديثه بسببه (عند ابن حجر) .
من الثالثة .
أنظر التقريب (ص ٣٨٣) ، وترتيب ثقات العجلي للسبكي (ق ٤٤/أ) ، =

عن أبي هريرة .

وأوهى أسانيد عائشة :-

نسخة عند البصريين : عن الحارث بن شبل [١] عن أم النعمان [٢]

= والثقات لابن حبان (٥/٥٤٢) ، والكنى لمسلم (١/٣٠٠) ، والكاشف (٣/٢٨٢) ، وتهذيب التهذيب (١١/٣٤٥) .

(١) (تمييز) الحارث بن شبل ، بصري .
قال عنه (ضعيف) : الدارقطني ، والعقيلي ، وابن حجر، وقال يحي ، وابن الجارود : (ليس بشيء) ، وقد فسّر الجرح بما يلي :-

١ - بوجود المناكير في أحاديثه (قاله البخاري ،والساجي)
٢ - وبروايته أحاديث غير محفوظة (صرّح بذلك ابن عدي) .

وقد وقع محقق كتاب الضعفاء للدارقطني الاخ موفق في وهم حيث قال عنه : يضع ، والوضاع ليس هذا ، وانما هو الحارث بن شبل الكرماني (كما في الميزان ١/٤٣٥) .
من السادسة .

أنظر التقريب (ص ٦٠) ، والضعفاء للدارقطني (ص ١٧٧) ، وزاد : مقل ، والضعفاء للعقيلي (١/٢١٣) ، وتاريخ ابن معين (٢ / ٩٣) ، والتاريخ الكبير للبخاري (٢/٢٧٠) ، والكامل (٢/٦١٢) ، ولسان الميزان (٢/١٥٢) .

(٢) لم أقف لها على ترجمة !!

المكندية عن عائشة رضى الله تعالى عنها .

وأوهى أسانيد عبدالله بن مسعود :-

شريك، عن أبي فزارة [١] عن أبي زيد [٢] عن عبدالله [٣] ، الا / أنّ

---

(١) (ن ج م د ت ق) أبو فزارة راشد بن كيسان العبسي بالموحدة الكوفي ، ثقة ، من الخامسة .
انظر التقريب (ص ٩٩) ، والثقات لابن حبان (٦/٣٠٣) ، وتهذيب التهذيب (٣/٢٢٧) .

(٢) (د ت ق) أبو زيد المخزومي ، مولى عمرو بن حريث ، وقيل أبو زائدة روى عن : ابن مسعود ، وعنه : أبو فزارة راشد بن كيسان (مجهول) حكم عليه بذلك : أبو زرعة ، والبخارى ، وأبو اسحاق الحربى ، وابن حجر .
وقال ابن عبدالبر : اتفقوا على أن أبا زيد مجهول ، وحديثه منكر .
من الثالثة .
انظر التقريب (ص ٤٠٧) ، والتاريخ الكبير (٩/٣٢) والكامل (٧/٢٧٤٦) ، وتهذيب التهذيب (١٢/١٠٣) .

(٣) ابن مسعود رضى الله عنه .

[أبا] (١) فزارة راشد بن كيسان كوفي ثقة .

وأوهى أسانيد أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه :-

داود بن المحبر بن قحذم عن أبيه عن أبان (٢) بن أبي عياش (٣) عن أنس .

وأوهى أسانيد المكيين :-

عبدالله بن ميمون (٤) القدّاح (٥) عن شهاب بن

---

(١) من الأصل ، وقد سقطت من النسخ .

(٢) (د) أبو اسماعيل أبان بن أبي عياش فيروز البصري العبدي (متروك) حكم عليه بذلك :
الفلاسي ، وأحمد بن حنبل ، وابن معين ، والنسائي ، والدارقطني ، وأبو حاتم ، وابن حجر وغيرهم ، مات في حدود الأربعين ومائة .
أنظر التقريب (ص ١٨) ، وتهذيب التهذيب (١ / ٩٨) ، والضعفاء للعقيلي (١ / ٣٩) والكامل (١ / ٣٧٢) .

(٣) وفي النسخ : عباس .

(٤) وفي (ب) : سمعون .

(٥) (ت) عبد الله بن ميمون بن داود القداح المخزومي المكي .
قال السمعاني : يروي عن جعفر بن محمد بن طلحة بن عمرو ، وأهل العراق والحجاز المقلوبات ، وعن الاثبات من الفرباء الملزقات ، لا يجوز الاحتجاج به اذا انفرد ، وقال ابن حجر : منكر الحديث ، متروك .

قلت : وقد سبق ابن حجر في اطلاق النكارة على حديث " عبدالله ابن ميمون " الترمذي ، وأبو حاتم ، وأبو نعيم ، وقال البخاري : ذاهب الحديث (واختاره الذهبي في الكاشف) ، وقال أبو زرعة : واهي الحديث .

من الثامنة / أنظر التقريب (ص ١٩١) ، والأنساب (١٠ / ٣٤٨ ، ٣٤٩) والضعفاء للعقيلي (٢ / ٣١٢) ، والكامل (٤ / ١٥٠٤) ، والكاشف (٢ / ١٣٧) وتهذيب التهذيب (٦ / ٤٩) .

خراش (١) عن ابراهيم (٢) بن يزيد الخوزي (٣) عن عكرمة عن ابن عباس " رضي الله تعالى عنهما " (٤)

---

(١) (د) أبو الصلت شهاب بن خراش بن حوشب الشيباني الواسطي ، ... صدوق يخطئ وسيق ابن حجر في اطلاق الصدق عليه أبو حاتم ، وقال ابن حبان : يخطئ كثيراً حتى خرج عن الاحتجاج به إلا عند الاعتبار ، وقال ابن عدي : وفي بعض رواياته ما ينكر عليه ،
من السابعة .
أنظر التقريب (ص ١٤٧) ، والمجروحين (١/٣٦٢) ، والكامل (٤/١٣٥٠) ، وتهذيب التهذيب (٤/٣٦٦) .

(٢) (ت س) ابو اسماعيل ابراهيم بن يزيد الخوزي - بضم المعجمة وبالزاي - المكي .
(متروك الحديث) :
حكم عليه بذلك : البخاري ، والنسائي ، والدولابي ، وعلي بن الجنيد ، وأحمد ، والذهبي ، وابن حجر.
مات سنة (١٧١ هـ) .
أنظر التقريب (ص ٢٤) ، والضعفاء للبخاري (ص ١٤) ، والضعفاء للنسائي (ص ١٣) ، والكنى للدولابي (ص ٩٦) ، والكاشف (١/٧٩) وتهذيب التهذيب (١/١٧٩) .

(٣) وفي (أ) ، (جـ) : الخرزي .

(٤) ليست في الأصل .

وأوهى أسانيد اليمانيين :-

حفص بن عمر العدني [1] عن الحكم بن أبان [2] عن عكرمة عن بن عباس.

---

(١) (ق) أبو اسماعيل حفص بن عمر بن ميمون العدني الصنعاني ،لقبه : الفرخ - بالفاء وسكون الراء والخاء المعجمة .
(ضعيف) قاله : الدارقطني ، والعجلي ، والذهبي ، وابن حجر.
وسبب تضعيفه :
١ - قال ابن عدي : عامة حديثه غير محفوظ .
٢ - وقال ابن حبان : ... كان ممن يقلب الأسانيد ،لا يجوز الاحتجاج به اذا انفرد .
أنظر التقريب (ص ٧٨) ، والضعفاء للدارقطني (ص ١٦٨) والكاشف (١/ ٢٤٢) ، والكامل (٢/ ٧٩٢) ، والمجروحين (١/ ٢٥٧) وتهذيب التهذيب (٢/ ٤١١) .

(٢) (ز أ) أبو عيسى الحكم بن أبان العدني ،تتبعت أقوال الحفاظ فيه فرأيتها على ثلاثة أقسام ، طرفان ووسط ، فأما الطرف الأول) فذهب الى (توثيقة) ، وهم : ابن معين ، والنسائي ،والعجلي وابن حبان ، وابن نمير ، وابن المديني ، وأحمد بن حنبل ، والذهبي .
(وأما الطرف المقابل) فذهب الى تخريجه ،قال ابن المبارك : الحكم بن أبان ، وهسام بن مصك ، وأيوب بن سويد ارم بهؤلاء .
(وتوسط) ابن حجر فقال : (صدوق عابد ، له أوهام) ، فقوله (له أوهام) كأنه يشير الى ما قاله عنه ابن حبان ، حيث قال : (ربما أخطأ) ، وزاد : ... وانما وقع المناكير في روايته من رواية ابنه ابراهيم عنه ، وابراهيم ضعيف .
أنظر :
التقريب (ص ٧٩) ، والضعفاء للعقيلي (١/ ٢٥٥) حيث قال : روى له (م٤) وقد وقع وهم لمحققه د / قلعجي حيث قال: روى له (م - ٤)،وليس كذلك والثقات لابن حبان (٦/ ١٨٥) ، والكاشف (١/ ٢٤٤) ،وتهذيب التهذيب (٢/ ٤٢٣) .

وأوهى أسانيد المصريين :-

أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد (١) عن أبيه (٢) عن

---

(١) أبو جعفر أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين المصري .
(كذبه) أحمد بن صالح ،ونقل الذهبي ، وابن حجر أنّ ابن عدي قال : كذبوه ، ولم أقف على هذا النقل في الكامل ،وذكره ابن عمران ضمن الكذابين ، وقال ابن عدي : " وابن رشدين هذا صاحب حديث ، كثير الحديث من الحفظ بحديث مصر ، أنكرت عليه أشياء مما رواه ، وهو ممن يكتب حديثه مع (ضعفه) ، وقال السيوطي أيضا : (فيه ضعف) .
أنظر الكامل (١/ ٢٠١) ، وميزان الاعتدال (١/ ١٣٣) ، ولسان الميزان (١/ ٢٥٧) ، وغاية النهاية (١/ ١٠٩) ، وحسن المحاضرة (١/ ٤٨٧) ، وتنزيه الشريعة (١/ ٣٢) .

(٢) محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد المهرى ، وفي اللسان الهروي قال العقيلي : في حديثه نظر ، وقال ابن عدي : كان بيت رشدين خصوا بالضعف ،رشدين ضعيف ، وابنه حجاج ،وللحجاج ابن يقال له محمد : ضعيف ، قال ابن حجر : وابن محمد أحمد : ضعيف.
قلت :

لا توجد ترجمة لمحمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد في نسخة الكامل المطبوعة بين يدي !!
توفي سنة (٢٤٢ هـ) .
أنظر الضعفاء للعقيلي (٤/ ٤٥) ، وميزان الاعتدال (٣/ ٥١٠) ، ولسان الميزان (٥/ ١١٨) .

جده (١) عن قرّة بن عبد الرحمن بن حيوئيل (٢) عن كل من روى عنه ،فإنها نسخة كبيرة .

وأوهى أسانيد الشاميين :-

محمد بن قيس المصلوب عن عبيد الله (٣) -

---

(١) حجاج بن رشدين بن سعد المصري ، ضعفه ابن عدي وغيره ، مات سنة (٢١١) هـ
أنظر الكامل (٦٥١/٢) ، وميزان الاعتدال (٤٦١/١) ، ولسان الميزان (١٧٦/٢) .

(٢) من التقريب ص ٢٨٢ ، وفي بقية النسخة : حيو ل .

(٣) (خت أ) عبيد الله بن زَهْر - بفتح الزاى وسكون المهملة - الضمري ، مولاهم الافريقي ، جرّحه قوم" وعدّله آخرون ، قال أحمد ، وابن معين والدارقطني وغيرهم : (ضعيف) ، وقال (لا بأس به) أبو زرعة والنسائي ، (ووثقه) أحمد بن صالح ، والبخاري كما نقل الترمذي ذلك عنه في العلل ، وقال الحربي غيره أوثق منه ،وتوسط ابن حجر فقال : صدوق يخطيء
قلت ولكنني اختار تضعيفه لأنّ الجرح قد فسر.
قال ابن عدي : ويقع في أحاديثه مالا يتابع عليه .

قلت: وقد مال الذهبي الى معني ما قاله ابن عدي بقوله :" وله مناكير" .

وقال ابن حبان : يروي الموضوعات عن الأثبات ، فإذا روى عن علي ابن يزيد أتى بالطامات .

وهو اختيار الذهبي حيث قال في الديوان : له صحيفة غرائب عن علي بن يزيد ، ليس بحجة ، وقال في المغني : وهوإلى الضعف أقرب ،بل لقد عدّه سبط ابن العجمي ، وابن عراق الكناني ضمن الوضاعين ، وزاد الأول : والأكثرون على ضعفه .
=

ابن زجر [١] عن علي [٢] بن يزيد [٣] عن القاسم [٤] عن أبي أمامة " رضي الله تعالى عنه " [٥]

---

(١) = من السادسة .

أنظر التقريب (ص ٢٢٤) ، والمجروحين (٢/ ٦٢) ، وديوان الضعفاء والمتروكين للذهبي (ص ٢٠٥) ، والمغني له (٢/ ٤١٥) ،والكاشف له (٢/ ٢٢٥) ، والكشف الحثيث (ص ٢٨١) ، وتهذيب التهذيب (٧/ ١٣) ، وتنزيه الشريعة (١/ ٨٣) .

(١) من الأصل (ص ٥٨) وفي النسخ : عبد الله بن زجر .

(٢) (ت ق) أبو عبد الملك علي بن يزيد بن أبي زياد (وقيل أبي هلال) الألهاني
قال الساجي : اتفق أهل العلم على ضعفه .
وتفسير جرحه : نكارة أحاديثه كما صرّح بذلك أبو حاتم ، والبخاري ، وأبو نعيم ، وابن حبان ، مات في العشر الثاني بعد المائة .
أنظر التقريب (ص ٢٤٩) ، والضعفاء للبخاري (ص ٨٢) والمجروحين (٢/ ١١٠) ، والضعفاء لأبي نعيم (ص ١١٦) ، والكاشف (٢/ ٢٩٨) وتهذيب التهذيب (٧/ ٣٩٦) .

(٣) من الأصل (ص ٥٨) ،وفي النسخ : بن زيد .

(٤) (بخ ع) أبو عبد الرحمن القاسم بن عبد الرحمن الدمشقي ، صاحب أبي أمامة .
(صدوق) قاله الذهبي ، وابن حجر ،وزاد : كثير الارسال ، وقال أبو حاتم : روايته عن علي وابن مسعود مرسلة ، وقال بعضهم لم يسمع من أحد من الصحابة سوى أبي أمامة الباهلي ، مات سنة (١١٢هـ) .
أنظر التقريب (ص ٢٧٩) ، والمراسيل لابن أبي حاتم (ص ١٧٥) ، وجامع التحصيل (ص ٣١٠) ، وتهذيب التهذيب (٨/ ٣٢٢) .

(٥) ليست في الأصل .

وأوهى أسانيد الخراسانيين :-

عبد الله بن عبد الرحمن بن مليحة [١] عن نهشل بن سعيد [٢] عن

---

(١) عبد الله بن عبد الرحمن بن مليحة النيسابوري ، قال الحاكم أبوعبد الله : الغالب على رواياته المناكير ، واجتمع بعبد الرحمن بن مهدي فخطأه في حديثين .

أنظر : ميزان الاعتدال (٢ / ٤٥٤) ، ولسان الميزان (٣ / ٣٠٨)

(٢) (ق) نهشل بن سعيد بن وردان الورداني ، بصري الأصل ، سكن خراسان .

(متروك) حكم عليه بذلك : أبو حاتم ، والنسائي ، وابن حجر ، (وكذبه) أبو داود الطيالسي ، واسحاق بن راهوية وعدّه برهان الدين الحلبي ، وابن عراق ضمن الكذابين في كتابيهما .

أنظر التقريب (ص ٣٦٠) ، والجرح والتعديل (٨ / ٤٩٦) والضعفاء للنسائي (ص ١٠٣) ، وتهذيب التهذيب (١٠ / ٤٧٩) والكشف الحثيث (ص ٤٤٢) ، وتنزيه الشريعه (١ / ١٢٢) .

الضحاك [1] عن ابن عباس : " رضي الله تعالى عنهما " [2] [3]

قال الحافظ ابن حجر في نكته :-

" وهذا الذي ذكره الحاكم تبعه عليه أبو نعيم فيما خرجه على /

---

(١) (أ) أبو القاسم (ويقال أبو محمد) الضحاك بن مزاحم الهلالي الخراساني .

(وثقه) أحمد ، وابن معين ، وأبو زرعة ، والدارقطني ، والعجلي وابن حبان .

وقال ابن حجر : (صدوق ، كثير الارسال) .

وكان شعبة ينكر أن يكون لقي ابن عباس قط .

وقال ابن حبان : لم يشافه أحد من الصحابة ، ومن زعم أنه لقي ابن عباس فقد وهم .

وقال ابن عدي : وأما روايته عن ابن عباس وأبي هريرة وجميع من روى عنه ، ففي ذلك كله نظر .

(وضعفه) : يحيى القطان ، وشعبة .

قلت وبالنظر في هذه الاقوال التي ظاهرها التعارض ولا تعارض ، ظهر لي أنّ الخلاف بين الاقوال محتمل ، لأنّ من وثقه وثقه من جهة صدقه وعلمه - لا سيما علم التفسير الذي عرف واشتهر به ، قال الذهبي : وهو قوي في التفسير ، ومن ضعفه ضعفه لكثرة ارساله ، ولا تعارض بين الحكمين - في هذا المقام - لأنّ التوثيق والتصديق لا يتعارضان مع الارسال ، أو كثرته ، ولذلك جمع الحافظ ابن حجر بينهما ، وكم من امام من أئمة التابعين اشتهر بالارسال مع امامته كالحسن البصري ، وقتادة السدوسي ، وغيرهما .

وأنظر تهذيب التهذيب (٤/٤٥٥) ، والمغني (١/٣١٢) والتقريب ١٥٥ ، وتاريخ ابن معين (٢/٢٧٢) .

(٢) ليست في الأصل .

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٥٦ - ص ٥٨) .

كتابه (١) ، والاستاذ أبو منصور البغدادي ، وابن دقيق العيد في الاقتراح (٢) ، وغير واحد ممن تأخر عنه (٣) ، وليس (٤) عرياً عن الفائدة بل يستفاد من معرفته ترجيح بعض الأسانيد على بعض ، وتمييز ما يصلح للاعتبار مما لا يصلح .

قال :- إلا أنّ الغالب ما ذكره لا ينتهي نسخته إلى الوصف بالوضع، وإنما هو بالنسبة إلى اشتمال الترجمة على اثنين فأزيد من الضعفاء ، ووراء هذه التراجم نسخ كثيرة موضوعة هي أولى باطلاق أو هي الأسانيد ،

---

(١) مستخرج أبي نعيم على معرفة علوم الحديث للحاكم ذكره الحافظ ابن حجر في مقدمة شرح النخبة (ص ١٦) فقال : " وتلاه أبو نعيم الاصبهاني فعمل على كتابه مستخرجا ،وأبقى أشياء للمتعقب" ، وانظر الرسالة المستطرفة (ص ١٤٣) ،وكتاب : (أبو نعيم حياته وكتابه الحلية) اللصباغ (ص ٣٥) .

(٢) أنظر الاقتراح (ص ١٧٨ - ص ١٩١) .

(٣) من الأصل (١/٤٩٥) ، وفي النسخ : عنده .

(٤) وفي الأصل (١/٤٩٥) : وليس هو

كنسخ [١] أبي هدبة ابراهيم بن هدبة [٢] ، ونعيم بن سالم بن قنبر [٣]

---

(١) من الأصل (١/ ٥٠١) ، وفي النسخ : نسخ .

(٢) أبو هدبة ابراهيم بن هدبة الفارسي ثم البصري ، كذبه أبو حاتم ، وابن معين وغيرهما ، وقال الذهبي : حدث ببغداد وغيرها بالأباطيل ... و حدّث بعيد المائتين عن أنس بعجائب ، وقال علي بن ثابت : هو أكذب من حماري هذا ، وكان رقاصاً بالبصرة يدعى إلى العرائس فيرقص لهم .
أنظر تاريخ بغداد (٦/ ٢٠٢) ، وأخبار أصبهان لابي نعيم (١/ ١٧٠) ، والموضوعات لابن الجوزي (٢/ ١٩٢) ، وميزان الاعتدال (١/ ٧١) ، والكشف الحثيث (ص ٤٨) .

(٣) نعيم بن سالم بن قنبر ، قال ابن حجر في اللسان : في ترجمة (نعيم بن سالم بن قنبر) : وقد صحفه بعض الرواة فقال : نعيم - بالنون المهملة مصغرا - وهو الصواب .
قال ابن حبان : كان يضع على أنس ، وقال العقيلي : عنده عن أنس نسخة أكثرها مناكير ، وقال ابن يونس : حدث عن أنس فكذب ، وقال الذهبي : تركوه ، وقال ابن حجر : أتى بعجائب، وبقي إلى زمان مالك .
أنظر المجروحين (٣/ ١٤٥) ، والضعفاء للعقيلي (٤/ ٤٦٦) ، والكامل (٧/ ٢٧٣٨) ، وميزان الاعتدال (٤/ ٤٥٩) ، والمشتبه (٢/ ٦٤٥) ، ولسان الميزان (٦/ ٤١٥) ، والكشف الحثيث (ص ٤٦٥) .

ودينار [١] أبي مكيس [٢] ، وسمعان [٣] وغير هؤلاء من الشيوخ المتهمين بالوضع كلهم عن أنس رضي الله تعالى عنه[٤] ، ونسخة يرويها [٥]

(١) دينار أبو مكيس الحبشي ، عن أنس، قال ابن حبان :-
" روى عن أنس أشياء موضوعة ،لا يحل ذكره في الكتب ، ولا كتابة ما ماروا ه إلا على سبيل القدح فيه "
وقال الذهبي : " ذاك التالف المتهم . . . حدّث في حدود الأربعين ومائتين بوقاحة عن أنس بن مالك . . قال القفاص لابن عدي : أحفظ عن دينار مائتين وخمسين حديثا ، قلت- أي الذهبي : ان كان من هذا الضرب فيقدر أن يروي عنه عشرين ألفا كلها كذب.
أنظر : المجروحين (١/ ٤٩٥) ، والكامل (٣/ ٩٧٦) ، والضعفاء لأبي نعيم (ص ٧٩) ، وتاريخ بغداد (٨/ ٣٨١) ، وميزان الاعتدال (٢/ ٣٠، ٣١) ، ولسان الميزان (٢/ ٤٣٤) ، وتنزيه الشريعة (١/ ٥٩)

(٢) من الاصل (١/ ٥٠١) ، وفي النسخ : ملبش ،وفي (ب) : ملبس .

(٣) سمعان بن مهدي ،عن أنس بن مالك ،قال الذهبي : لا يكاد يعرف ، ألصقت به نسخة مكذوبة رأيتها ، قبّح الله من وضعها ، وصف نسخته الموضوعة :-
قال ابن حجر : وهي من رواية محمد بن مقاتل الرازي عن جعفر بن هارون الواسطي عن سمعان .
وهي أكثر من ثلاثمائة حديث أكثر متونها موضوعة .
انظر ميزان الاعتدال (٢/ ٢٣٤) ، والمغني (١/ ٢٨٦) ، ولسان الميزان (٣/ ١١٤) ، وتنزيه الشريعه (١/ ٦٥) .

(٤) من الأصل (١/ ٥٠١) ، وقد سقطت من النسخ .

(٥) وفي (ب) ، (جـ) ، يروونها .

بقيـة (١) عن مبشـر بـن عبيـد (٢) عن حجاج بـن أرطأة عن الشيـوخ ، وشـرمتهم بالكذب والوضع ، ونسخة رواها ابراهيم بن عمرو بن بكـر

---

(١) (خت م أ) أبو يحمد - بضم التحتانية ، وسكون المهملة وكسـر الميم - بقية بن الوليد بن صائد الكلاعي نسبة إلى الكلاء موضع بالبصرة ، (وثقة) يعقوب ، والعجلي ، وأبو زرعة ، والنسائي والحاكم ، والذهبي وغيرهم (اذا سمع من الثقات) .

وقال عنه (صدوق) :

ابن المبارك ، والخطيب ، وابن حجر .

قلت وهو كثير التدليس عن الضعفاء ، مشهور بتدليس التسوية ، فلا يحتج بما عنعنه من الحديث .

وزاد علي بن المديني ، وابن عدي تفصيلا في حكم حديثه عن أهل البلدان فقالا : صالح ثبت فيما روى عن أهل الشام ، وزاد ابـن المديني : وأما عن أهل الحجاز والعراق فضعيف جداً .

مات سنة (١٩٧ هـ) .

أنظر التقريب (ص ٤٦) ، وترتيب ثقات العجلي للهيثمي (ص ٨٣) ، والكاشف (١ / ١٦٠) ، والتبيين (ص ٣٤٥) ، وتهذيب التهذيب (١ / ٤٧٦) ، والانساب (١١ / ١٩١) .

(٢) (ق) أبو حفص مبشر بن عبيد القرشي الحمصي ، كوفي الأصل . رماه أحمد ، والدارقطني بالكذب ووضع الاحاديث ، كما أشار المؤلف =

السكسكـــي (١) عـن أبيـــه (٢) عـن عبدالعـزيـز بـن أبـــــي

(= وأما ما يتعلق بهذه النسخة التى أشار إليها المؤلف عن بقية عن مبشر عن هجاج فلم أقف على من أشار اليها ، ولكن هناك ما يدل على رواية بقية عن مبشر أحاديث موضوعة ، روى عبدالله بن أحمد عن أبيه قال :- روى عنه أي عن مبشر - بقية وأبو المغيرة أحاديث موضوعة كذب .

وهناك نسخة أخرى تروى عن بقية غير المشار إليها ، قال ابن حبان : " هذه نسخة موضوعة كتبناها ، يشبه أن يكون بقية سمعها من انسان ضعيف عن ابن جريج ، مدلس عنه ، فالتزق ذلك به .

أنظر تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٣) ،والضعفاء للدارقطني (ص ٥٠٠) ، والمجروحين (٣/ ٣٠) ،والكشف الحثيث (ص ٣٤٢)

(١) ابراهيم بن عمرو بن بكر السكسكي بالكاف الساكنة بين السينين المفتوحتين المهملتين ،وفى آخرها كاف أخرى ،هذه النسبة الى السكاسك ،وهو بطن من كنده ، قال ابن حبان : يروي عن أبيه الأشياء الموضوعة التي لا تعرف من حديث أبيه ، وقال الدارقطني : متروك .

أنظر المجروحين (١/ ١١٢) ، والضعفاء للدارقطني (ص ١٠٦) ،والأنساب (٧/ ١٦١) ،وميزان الاعتدال (١/ ٥١) واللسان (١/ ٨٧) ،والكشف الحثيث (ص ٤٢)

(٢) (ق) أبوه : عمرو بن بكر بن تميم السكسكي ، الشامي

قال ابن حبان يروي عن ابراهيم بن أبي عبلة وابن جريج وغيرهما من الثقات الأوابد والطامات ، التي لا يشك من هذا الشأن صناعته أنها معمولة أو مقلوبة ،لا يحل الاحتجاج به .

وقال الذهبي : واه ،وقال أيضاً : أحاديثه شبه موضوعة . =

رواد [1] عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ، وابراهيم متهم بالوضع ، وأبوه متروك

= وقال ابن حجر : متروك ، من التاسعة .

أنظر المجروحين (٢/ ٧٨) ، والكاشف (٢/ ٣٢٤) ، وميزان الاعتدال (٣/ ٢٤٧) ، والكامل (٥/ ١٧٩٥) والتقريب (ص ٢٥٧) ، وتهذيب التهذيب (٨/ ٨) ، وتنزيه الشريعة (١/ ٩٢) .

وقال ابن حبان في ترجمة ابنه " ابراهيم " وروايته الاشياء الموضوعة : " لست أدري أهو الجاني على أبيه أو أبوه الذي كان يخصه بهذه الموضوعات . أنظر المجروحين (١/ ١١٢) .

(١) (خت أ) عبد العزيز بن أبي روّاد - بفتح الراء ، وتشديد الواو (وثقه) يحي بن سعيد القطان ، وابن معين ، والحاكم ، والعجلي ، والذهبي ، مع وصفه بالعبادة والصلاح .

وقال عنه (صدوق) : الساجي ، وابن حجر (وزاد) : ربما وهم ورمي بالارجاء .

قلت : سبق الحافظ في اثبات وهمه أحياناً : الدارقطني حيث قال :- متوسط في الحديث ، وربما وهم في حديثه ، ومن رماه بالارجاء يحي القطان ، والطائفي ، وابن سعد ، والحاكم ، والجوزجاني (وزاد) : كان غاليا في الأرجاء .

و (ضعفه) علي بن الجنيد ، وابن حبان .

والذي أختاره هو ما ذهب اليه : الساجي ، وابن حجر ، والذي أنزله من مرتبة الثقات ما يلي :-

١ - غلوه في الارجاء ، ودعوته اليه (ذكره الجوزجاني ، وابن عدي) .

٢ - وهمه (أحياناً) كما تقدم ذكره .

٣ - في بعض أحاديثه مالا يتابع عليه (قاله ابن عدي ، وأظنها هي التي عناها ابن الجنيد بقوله : وأحاديثه منكرات) .

الحديث ، ونسخة رواها أبو سعيد أبان [1] بن جعفر البصري أوردها كلها من حديث أبي حنيفة وهي نحو ثلاثمائة ، حديث ، ما حدث أبو حنيفة منها بحديث ، وفي سردها كثرة ، قال :- /

ومن أراد استيفائها فليطالع كتاب لسان الميزان [2] الذى

= أنظر : تاريخ ابن معين (٢/٣٦٦) ، وترتيب ثقات العجلي للهيثمي (ص ٣٠٤) ، والكاشف (٢/١٩٨) ، والتقريب (ص ٢١٤) ، والكامل (٥/١٩٢٨) ، وتهذيب التهذيب (٦/٣٣٨) .

(١) قال ابن حجر : كذا سماه ابن حبان ، وصحفه ، وانما هو أباء بهمزة لا بنون : أباء بن جعفر النجيرمي - بفتح النون وكسر الجيم ، وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها وفتح الراء وفي آخرها الميم ، هذه النسبة إلى نجيرم ، ويقال نجارم محلة بالبصرة .

قال ابن حبان : وضع على ابي حنيفة أكثر من ثلاثمائة حديث .....

وقال الذهبي : كذاب ، وقال البرهان الحلبي : تالف متأخر.

أنظر لسان الميزان (١/٢١) ، والأنساب (١٣/٤٣) ، والمجروحين (١/١٨٤) ، والمغني (١/٦) ، والكشف الحثيث (ص ٣٥) .

(٢) في لسان الميزان (١/٢٧ ، ٢١) في ترجمة أباء بن جعفر لم يستوف الحافظ رحمه الله الأحاديث الموضوعة على أبي حنيفة من طريق أباء ، بل لم يذكر إلا حديثاً واحداً هو حديث : " الوتر في أول الليل مسخطة للشيطان ، وأكل السحور مرضاة للرحمن " .

ثم قال الحافظ : وقد أكثر عنه أبو الحارثي في مسند أبي حنيفة.

اختصرت فيه كتاب الذهبي في أحوال الرواة المتكلم فيهم ، وزدت [عليه](١) تحريرا وتراجم على شرطه " (٢) انتهى .

وقال في مقدمة كتاب أسباب النزول (٣) رواية محمد بن مروان السدي الصغير عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما سلسلة الكذب لا سلسلة الذهب .

وقال في تخريج أحاديث الرافعي (٤) قال ابن حبان في الضعفاء : -

---

(١) سقطت من (أ) ، وفي الأصل (١/٥٠٢) : وزدت فيه .

(٢) أنظر نكت ابن حجر (١/٤٩٥ ، ٥٠١ ، ٥٠٢) .

(٣) كتاب ابن حجر في أسباب النزول سماه : (الا عجاب بتبيان الأسباب) مويقع في مجلد ضخم ، لم يبيض ، لكنه شرع في تبييضه ، وكتب منه جزءاً ، وقد وصل إلينا مخطوطاً ، توجد منه نسخة خطية بمكتبة جامعة القرويين بفاس .

أنظر كتاب (ابن حجر ودراسة مصنفاته - د / شاكر محمود ص ٢٨٢ ، ٢٨٣ .

(٤) أنظر التلخيص الحبير (١/٣٠) .

" روى نافع أبو هرمز (١) عن (عطاء عن ابن عباس) (٢) نسخةً موضوعة فمنها (٣) حديث : " حجم النبي صلى الله عليه وسلم غلام " لبعض قريش فلما فرغ من حجامته أخذ الدم فذهب به من وراء الحائط فشربه ثم أقبل ، فقال ويحك ما صنعت بالدم ؟ قال : غيبته ! قال أين غيبته ؟ ؟ قال : يا رسول الله نفست على دمك أن أهريقه في الأرض ، فهو في بطني !!

قال :-

اذهب فقد أحرزت نفسك من النار " (٤) .

---

(١) أبو هرمز نافع بن هرمز (وسماه العقيلي : نافع بن عبد الواحد (ضعفه) أحمد وجماعة .

(وكذبه) ابن معين مرة (كما نقله عنه ابن أبي مريم ، وفي تاريخه قال : ليس بشيء ، وقال مرة : ضعيف ، ورابعة قال : لا أعرفه)

وقال النسائي : ليس بثقة .

أنظر الضعفاء للعقيلي (٤/٢٨٦) ، وتاريخ ابن معين (٢/٦٠٢) ، وتاريخ الدارمي عنه (ص ٢٢٠) ، والكامل (٧/٢٥١٣) ، وميزان الاعتدال (٤/٢٤٣) .

(٢) وفي الأصل (٣/٥٨) : عن عطاء وابن عباس وعائشة .

(٣) من (أ) ، وفي (ب) ، (جـ) : منها .

(٤) أنظر المجروحين (١/٥٨ ، ٥٩) بتصرف واختصار ، ويروى عن عبد الله ابن الزبير ، وعلي ، ومالك والد أبي سعيد الخدري وغيرهم أنهم شربوا دم النبي صلى الله عليه وسلم في مواطن مختلفة .

أنظر تخريج ذلك في التلخيص الحبير (١/٣٠ ، ٣١) .

(فائدة) :-

قال الزركشي والحافظ ابن حجر كلاهما في النكت :-

" قولهم ضعيف الاسناد [أسهل](١) من قولهم ضعيف على حد ما تقدم في قولهم : صحيح الاسناد ، وصحيح ولا فرق " (٢) ، زاد الزركشي :- " ولا يقتضي ضعف المتن ، إلا إذا اقتصر عليه حافظ معتمد فالظاهر ضعف المتن " (٣)

(فائدة) :-

قال الجعبري عقب ذكر الضعيف زيادة على ابن الصلاح ، وحكمه (٤) التوقف إلى أن يصح أو يحسن بالجوابر .

(فائدة) :

جعل (٥) ابن الجوزي [مرتبة] (٦) بين الحسن والضعيف سماها

---

(١) في (أ) ، (ب) ، (جـ) : ما سهل .

(٢) أنظر نكت الزركشي (ق ٥٩ / ب) بالمعنى ، ونكت ابن حجر (١ / ٤٩٤) باللفظ .

(٣) نكت الزركشي (ق ٥٩ /ب ، ق ٦٠ / أ) .

(٤) وفي (أ) : وحكمة .

(٥) وفي (ب) : وجعل .

(٦) وفي النسخ : مرتبته .

المضعف (١) ، فقال في الهداية (٢) بعد ذكر الحسن والصالح :ـ

ثم (٣) مضعف وذاك ما ورد ... فيه لبعض ضعف متن أو سند

---

(١) المضعف : عند المحدثين هو الحديث الذي لم يجمع على ضعفه ، بل فيه إما في المتن أو في السند ، تضعيف لبعض أهل الحديث وتقوية لآخرين .

وابن الجوزي هو أول من أفرد هذا النوع .

وقد تعقب السخاوي ابن الجوزي في جعله (المضعف) نوعاً مستقلاً فقال : ومحل هذا إذا كان التضعيف هو الراجح ، أو لم يترجح شيء ، وإلا فيوجد في كتب ملتزمي الصحة ، حتى البخاري مما يكون من هذا القبيل أشياء .

وأما عن رتبة هذا (المضعف) فقد قال ابن الجزري : الضعيف مراتب والمضعف أعلاها ، وقال السخاوي : ورتبته أنه أعلى مرتبة من الضعيف المجمع عليه .

وقد استدرك د/ المتر على قول السخاوي هذا فقال :ـ

لكن هذا على اطلاقه غير مسلم في رأينا ، لأنه قد يترجح التضعيف ، ويكون أشد جرحاً مما أجمع على ضعفه ، كما إذا فسر بجارح مفسق ، وصح ثبوت ذلك عنه ثبوتاً مؤكداً ، فإنه أشد مما أجمع على ضعفه لسوء حفظ راويه ، ولهذا فإنّ الأولى ما درج عليه جمهور المحدثين من عدم افراد هذا النوع .

أنظر تذكرة العلماء لابن الجرزي (ق ٥٦/أ) ، وفتح المغيث (ص٩٩) وتوجيه النظر (ص ٢٣٩) ، ومنهج النقد (ص ٢٧٩) ، وأصول الحديث د/ محمد عجاج الخطيب (ص ٣٤٤) .

(٢) أنظر الهداية مع شرحها الغاية (ق ٦٥/ب)

لم يجمعوا (١) فيه على التضعيف ودون هذا رتبة الضعيف
وهو الذي ولو على ضعف [حصل] (٢) وقبل ما لم يكن للحسن وصل (٣) .

---

(١) قال السخاوى رحمه الله : وقوله (لم يجمعوا) هو تأكيد لما فهم.
أنظر الغاية شرح الهداية (ق ٦٥/ب)

(٢) من الأصل (ق ٦٥/ب) ، وفى النسخ : جعل .

(٣) وفي (ب) : جعل .

الخاتمة

- بسم الله الرحمن الرحيم -

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات ، والصلاه والسلام على نبينا الكريم عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم وبعد :-

فبعون الله تعالى وتوفيقه ،وحوله وقوته قمت بانجاز العمل المنوط بي في تحقيق هذا الجزء من كتاب (البحر الذى زخر في شرح ألفية الأثر) وهو عبارة عن ثمان ورقات ومائتي ورقة ذات وجهين ، كما قمت بدراسة الكتاب كله من أوله الى آخره ، فظهرت لي النتائج التالية :-

(أولا) :-

أنّ هذا الكتاب يعد من أوسع ماكتب في علم مصطلح الحديث - بالنسبة للمباحث التي تطرق اليها - ولو كمل لكان أكبر كتاب مؤلف في المصطلح .

(ثانيا) :-

اضافات السيوطي المهمة عقب النصوص المنقولة وبينها يضفى طابع الجدة والأهمية لهذا الكتاب ،ويظهر بوضوح أنّ السيوطي ناقل وناقد في هذا الكتاب ، وقد حوى الكتاب بين دفتيه آراء خاصة للسيوطي لم يتطرق اليها كل من كتب في المصطلح " مثل " رأيه في قول الترمذى " حسن صحيح " (ص١٣٢٠ ،ص١٣٢١) ورأيه في مسألة " التحسين للأحاديث " (ص ٩٢٠) التي لم يتعرض لها كل من نكت على مقدمة ابن الصلاح ، وذكره " فوائد المستخرجات " (ص ٩٧٨) ، ورأيه في " التصحيح " في الاعصار المتأخره (ص٩٠٢) ، ورأيه فى "تعدد النسخ " (ص ٩٨٤) .

كما أنّ فى الكتاب " مناقشات " من السيوطي للحفاظ الكبار أمثال الزركشي ،وابن حجر (انظر على سبيل المثال الصفحات ٨١١، ٨١٧ ، ٨١٨، ٩٠٩ - ٩١٩) وغير ذلك من المهمات التي تقدم تفصيلها باسهاب فى " المبحث الرابع : في أهمية الكتاب (ص ١٢٦ - ص ١٣٧) .

(ثالثا) :-

احتوى الكتاب على مصادر ثرة تدل على " موسوعية " السيوطى ، وسعة اطلاعه ، واستفادته من الكتب المؤلفه في هذا الفن وغيره ، وفى هذا حفظ لنصوص تلك المصادر ، وقد بلغت المصادر التي اعتمد عليها في البحر فقط ولم يذكرها في تدريبه تسعة وثمانين ومائة مصدر " كما هو مذكور فى الملحق رقم ٣ / ص١٥٢٨ - ص ١٥٣٩) . وأيضا حفظ لنا بنقله كتبا مفقودة اليوم مثل كتاب " النكت الكبرى " لابن حجر . (انظر الملحق رقم١ /ص ١٤١٤- ص ١٤١٥) .

(رابعا) :-

أن الكتاب شرح موضوعي لألفية السيوطي التي حوت مقدمة ابن الصلاح والفية العراقي وفاقتها في الجمع والايجاز والاتساق .

(خامسا) :-

توثيق مصادر وكتب للسيوطي ذكرها ووصفها في البحر مثل ذكره لكتابه الذيل على القول المسدد (ص ١٢٧٩) وغيره . وغير ذلك من الفوائد الرائعة ، والعلوم المنمقة المتسقة التي ضمنها السيوطي كتابه البحر ، ونعم ما قال عين وصف الكتاب (بالمبسوطه) .

وفى الختام أسأل الله جل في علاه أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم ، نافعا للعلماء والمتعلمين ، ذخرا للاسلام والمسلمين ، وأن يجعله في ميزان حسناتي يوم الدين وصلى الله على نبينا الكريم وعلى آله وصحبه وسلم .

كتبه

أبوأنس أنيس بن أحمد بن طاهر الاندونوسي

بالمدينة المنورة : ٢٣ / ٦ / ١٤٠٦هـ .

فهرس عام لموضوات الجزء الثالث

مراتب الحديث الحسن	١٠٤١ ـ ١٠٨٨
مظنات الحديث الحسن	١٠٨٩ ـ ١١٢٩
الكلام على جامع الترمذي	١٠٨٩ ـ ١١١٨
الكلام على سنن ابي داود	١١٣٠ ـ ١٢٠٨
ذكر كتاب مصابيح البغوي	١٢٠٩ ـ ١٢١٥
الكلام على شرطي ابي داود والنسائي	١٢١٦ ـ ١٢٤٢
ذكر تساهل من اطلق الصحة على كتب السنن	١٢٤٣ ـ ١٢٤٧
الكلام على المسانيد	١٢٤٨ ـ ١٢٨٤
مسند الامام احمد	١٢٥٣ ـ ١٢٧٥
مسند اسحاق بن راهويه	١٢٧٥
مسند البزار	١٢٧٦ ـ ١٢٧٨
مسند الدارمي	١٢٧٧
مسند الطيالسي	١٢٧٨
مسند الشافعي	١٢٨٠
(مسالة) في قول الترمذي : حسن صحيح	١٢٨٥ ـ ١٣٢١
راي السيوطي في حسن صحيح	١٣٢١ ـ ١٣٢٢
سبق البخاري للترمذي في : حسن صحيح	١٣٢٢ ـ ١٣٢٣
(فائدة) في قول الترمذي : حسن غريب	١٣٢٤ ـ ١٣٢٦
(مسألة) في الحكم بالصحة والحسن على الاسانيد دون المتون .	١٣٢٧ ـ ١٣٣٢
من الفاظ القبول عند المحدثين	١٣٣٣ ـ ١٣٦٢
الحديث (الضعيف)	١٣٦٣ ـ ١٤٠٣
الخاتمة	١٤٠٤ ـ ١٤٠٥

جدول الخطأ والصواب للجـــزء رقم (٣)

(اضافات الجزء الثالث)

الجزء	الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٣	١٠٤٥	١ / اسفل	بمهيئه	بمجيئه
٣	١٠٤٨	حـ ١ / س٦ منها	أعمل	أعدل
٣	١٠٤٨	حـ ١ / س٧ منها	(حد ..)	(ص ..)
٣	١٠٤٨	حـ ٢ / س١ منها	وثقة	وثقه
٣	١٠٤٩	٦	لا أنه	الا أنه
٣	١٠٥٠	٥	على الحسن (طمس)	على الحسن المحتج به
٣	١٠٥٥	حـ ٦ / س٣ منها	قاض	قاص
٣	١٠٥٥	٨ / اسفل	ووثقة	ووثقه
٣	١٠٥٨	٨	الوجة	الوجه
٣	١٠٥٨	٦/ اسفل	وأن	أن
٣	١٠٦٤	حـ ٦	ص ١٠٠٦٤	ص ١٠٠٦
٣	١٠٦٩	حـ ٣ / س١ منها	عقبة	عقبه
٣	١٠٦٩	حـ ٤ / س٢ منها	الجبير	الحبير
٣	١٠٧٠	٦ / اسفل	التعريف	التقريب
٣	١٠٨٢	حـ ٧ / س٣ منها	الوآدي (طمس)	الوادي آشي
٣	١٠٨٢	٣ / اسفل	المصنفات	لصنفات
٣	١٠٩٠	حـ ٣ / س٤ منها	عند	عن
٣	١٠٩٢	٨	المصيري	المصري
٣	١٠٩٤	٧ / اسفل	الاستثنيار	الاستنثار
٣	١٠٩٧	حـ ١ / س٥ منها	مختصرا لاحكام	مختصر الأحكام
٣	١١٠٩	١٠ / اسفل	وتابعة	وتابعه
٣	١١٠٩	٨	اما ليس	ما ليس
٣	١١١٢	١	بتطيير	بنظير
٣	١١١٥	٦	الفقية	الفقيه
٣	١١٢٠	حـ ٥ / س١ منها	أن	أنه
٣	١١٢٠	١ / اسفل	السند	السنن
٣	١١٢١	حـ ٢ / س١ منها	محمد	ممن
٣	١١٢٤	حـ ٢ / س٢ منها	احتج	أصح

الجزء	الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٣	١١٢٤	حـ ٢ / س٢ منها	ومالم فيه	ومالم يذكر فيه
٣	١١٣٩	٤	بمتعقب	بتعقب
٣	١١٥٣	٧	عليه	علته
٣	١١٥٥	حـ ٢ / س ٣ منها	وثقة	وثقه
٣	١١٥٧	١	ويتابعة	ويتابعه
٣	١١٥٧	١	طريقة	طريقه
٣	١١٥٧	٢	فيقتصد	فيعتضد
٣	١١٥٧	حـ ٢ / س ٣ منها	في (طمس)	في (نخبة)
٣	١١٥٨	٢	نج	بخ
٣	١١٥٨	٤ / اسفل	شبيها	شبيهة
٣	١١٥٩	حـ ٤ / س ٣ منها	وعيد	وغير
٣	١١٦٤	٣ / اسفل	لحديث	والحديث
٣	١١٧٦	٥	زين	أبي
٣	١١٨٤	حـ ٦	ص ١١٢٠٩	ص١١٢٩
٣	١١٨٧	حـ٣/س ٤ منها	بن	من
٣	١١٨٨	س ٢/اسفل	اعرف	لم اعرف
٣	١١٩٦	حـ ٢/س ٢ منها	الأخيه	لأخيه
٣	١٢٠١	٥	ألعراق	العراق
٣	١٢٠٤	٣	استوفي	استوفى
٣	١٢٠٧	حـ٣/س ٥ منها	الحاتم	الخاتم
٣	١٢٢٦	٧	طريقة	طريقه
٣	١٢٣٠	٦	وتنزية	وتنزيه
٣	١٢٣١	حـ ٣/س ٥ منها	ووضفه	ووصفه
٣	١٢٣٣	١٠ /اسفل	رواة	رواه
٣	١٢٣٣	٥ /اسفل	ما يكرة	ما يكره
٣	١٢٣٣	٤ / اسفل	بتعليفه	بتعليقه
٣	١٢٣٤	حـ ١/ س٤ منها	الثبات	الثقات
٣	١٢٣٥	٥	كتابي	كتاب
٣	١٢٣٥	٢ / اسفل	فنشر	نشر
٣	١٢٣٧	٩ / اسفل	ابن خبير	ابن خير
٣	١٢٣٨	٢	عدد	عدّ
٣	١٢٣٨	٤ / اسفل	الأثقات	الأثبات

الجزء	الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٣	١٢٤٤	٦ / اسفل	لابن الججارود	لابن الجارود
٣	١٢٤٥	٢ /اسفل	ابي نصر	أبا نصر
٣	١٢٤٥	٢ / اسفل	الدينوريين	الدينوري
٣	١٢٥٤	٥	فارجوا	فارجعوا
٣	١٢٥٤	حـ ٧	وأتقنه	وأتقنته
٣	١٢٦١	٥	ونجد	ونحو
٣	١٢٦٨	٥	بن حييد	بن حميد
٣	١٢٦٨	٦	بن زادان	بن زاذان
٣	١٢٧٢	١	فكان	كان
٣	١٢٩٢	حـ ٣ / س٤ منها	الوجة	الوجه
٣	١٢٩٢	٢	الوجة	الوجه
٣	١٢٩٩	٩ / اسفل	بحسه	بحسنه
٣	١٣٠٥	٤	الغبط	الضبط
٣	١٣١٣	٢	هكذا	هذا
٣	١٣١٥	١	المطلطحه	المصطلحه
٣	١٣١٥	٣	انيانه	اتيانه
٣	١٣١٧	٦	اقتفى	اقتضى
٣	١٣٢٠	١ / اسفل	صنعت	صحت
٣	١٣٢١	١١	نور الدين عن	نور الدين عتر
٣	١٣٢١	١٢	وأن قوله	وأيد قوله
٣	١٣٢١	٦ / اسفل	بمظاهر	بظاهره
٣	١٣٢٧	٣ / اسفل	بذلك إذا	بذلك إلا إذا
٣	١٣٣٢	١	أمثله	أمثلة
٣	١٣٣٢	حـ ٣ / س١ منها	ابو الضحي	ابو الضحى
٣	١٣٣٣	حـ ٤ /س١	وعندها	وغيرها
٣	١٣٣٥	٦ / اسفل	اجمع	جمع
٣	١٣٣٦	٣ / اسفل	المعنى	لمعنى
٣	١٣٤٠	٤ / اسفل	عبد الله (أ)	عبد الله (أو)
٣	١٣٤٤	٢ / اسفل	شبه شبه	شبه شبه
٣	١٣٥٠	٧ / اسفل	ص ع ٣٠	ص ٣٠٤
٣	١٣٥٤	١	امثلة	امثلته

الجزء	الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٣	١٣٥٨	٤	أو	و
٣	١٣٥٨	٤ / اسفل	فعبد	فعبر
٣	١٣٦١	٨ / اسفل	بساف	يساف
٣	١٣٦٧	حـ ١ / س٢ ، ٣	من ممن	ممن ممن
٣	١٣٧٦	٢ / اسفل	يصنع	يضع
٣	١٣٧٩	٣	السبخي	السنجي
٣	١٣٨٤	٦ / اسفل	أبو حااتم	أبو حاتم
٣	١٣٨٦	حـ ٢ / س ٣ منها	توثيقة	توثيقه
٣	١٣٨٦	حـ ٢ / س٦ منها	تخريجه	تجريحه
٣	١٣٧٩	١٠ / اسفل	الغفلته	لغفلته
٣	١٣٩٢	٤ / اسفل	اللصباغ	للصباغ
٣	١٤٠٥	١	ثرهـ	ثرة
٣	١٤٠٥	٦ / اسفل	الرائعة	الرائقة

استدراكات وتعقبات الجـــزء الثالث

استدراكات وتعقبات الجزء الثالث

٦٥ ـ جـ ٣ / صـ ١٠٤٦ / س ١٠ : يوضع القوس المربع من بداية قولي : (والمعنى الاجمالي) ، ويشطب من الموضع الأول .

٦٦ ـ جـ ٣ / صـ ١٠٧٠ / س ٥ / اسفل : يشطب من قولي : (ورواه أيضا في سننه) .

٦٧ ـ جـ ٣ / صـ ١٠٩٦ / حـ ٢ : تحذف هذه الحاشية لتكررها ، وتقدمها (صـ ٩٥٣) .

٦٨ ـ جـ ٣ / صـ ١٢٣٩ / س ١ : الكلام موصول ، ولا يوجد سقط .

٦٩ ـ جـ ٣ / صـ ١٢٤٠ / س ١ : تحذف عبارة : (قال النسائي : كتاب السنن) لتكررها .

٧٠ ـ جـ ٣ / صـ ١٢٤٢ / س ١، س ٢ : هاذان السطران من المتن فيوضع تحتهما خط .

٧١ ـ جـ ٣ / صـ ١٢٥٠ / س ٨ ، س ٩ : يضاف في آخر الحاشية رقم (١) ما يلي :
(وقد طبع مسند أبي يعلى نفسه بتحقيق : حسين سليم أسد ، وصدر منه الى هـذا العام ١٤٠٦ هـ ستة مجلدات ، ولم يكتمل بعد) .

٧٢ ـ جـ ٣ / صـ ١٢٥٧ / حـ ٧ : يضاف في آخر هذه الحاشية ما يلي : ـ (قلت : ليس كل ـ الحديث حكاية عن عائشة رضي الله عنها ، بل آخر الحديث من قول النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال لها : " كنت لك كأبي زرع لأم زرع ") .

٧٣ ـ جـ ٣ / ١٣٣٢ / س ٦ : بعد كلمة (وغيره) توضع نقطة ، والكلام تام لا نقص فيه ، على حسب الموجود في النسخ .

٧٤ ـ جـ ٣ / ١٣٣٣ / حـ ٤ / س ٣ منها : تحذف كلمة (مضعفة) .

٢١٢/١
ك ي ب

ملاحق وفهارس

كتاب
البحر الذي زخر في شرح الفية الأثر

للسيوطي

الجزء الرابع

ملحق رقم (١)

بأسباب اختيار الموضوع

توثيق نصوص من مصادر نقل منها السيوطي فحفظ لنا تلك النصوص سليمة

هذا بيان بأسماء بعض المصادر التي نقل عنها السيوطي في البحر نصوصاً كاملة ، علماً بأنّ هذا البعض في المصادر قد يكون مطبوعاً على نسخ ناقصة أو فيها طمس أو كلمات غير واضحة ، أو حدث تصحيف من الطبع نفسه ، فنجد السيوطي قد نقل تلك النصوص من تلك المصادر كما هي بكلماتها و حروفها على الصواب ،

و من أمثلة ذلك : ـ

١ ـ كتاب (المحدث الفاصل ـ للرامهرمزي) ، قال فيه مصنفه :

" .. وكان اذا كان الحديث حسا لم يكن يحدث به .. " ص ٥٦٤ .

(حسا) تصحيف ، وصوابه كما نقله السيوطي في البحر في أثناء كلامه عن حجية الحديث الحسن بلفظ : (حسنا) ...

٢ ـ (مقدمة ابن الصلاح)

قال مصنفه : (روينا عنه أن قال ..) ص ١٠٩ .

قلت : قوله : (أن) خطأ ، وصوابه ما نقله في البحر (ق ١٦٠ / ب) في أثناء كلامه على سنن أبي داود بقسم الحسن بلفظ : (أنه)

٣ ـ (صيانة صحيح مسلم من الاخلال والغلط ، وحمايته من الاسقـــاط والسقط ـ لابن الصلاح) ص ٩٥ .

قال ابن الصلاح : " .. صنف الضعيف .. "

قلت خطأ ، وصوابه كما نقله السيوطي في البحر (ق ٦٤ / ب) أثناء كلامه على أحاديث صحيح مسلم : " ضعف الضعيف " .

وهو كذلك في مخطوطة صيانة صحيح مسلم (ق ٦ / ب) .

٤ ـ (المنهل الروي) ـ لابن جماعة .

قال محققه : ص ٥٤ : (حيث النُقط ألفاظ أنمحت في أصل الكتاب وزالـت تماماً) . وذلك الكلام في قسم الحسن ، قلت : وقد نقل السيوطي النـص كاملا ، عن نسخة كاملة من المنهل كما في البحر (ق ١٤٢ / أ) في تعريف الحديث الحسن ، وفيها ما لا يوجد في النسخة المطبوعة .

٥ ـ (الخلاصة) ـ للطيبي .

قال الطيبي : " لكن المدالة في الصحيح ينبغي أن تكون ظاهرة ، والاتقان كاملا .. " ص ٤٣ .

قلت : لا معنى لكلمة (و الاتفاق) والصواب ما نقله السيوطي (في حد الحسن) (ق ١٤٤ / أ) بلفظ : (والاتقان) .....

ـ وقال الطيبي أيضا : " .. قيام شاهد أو مشهود ليخبر به .. " ص ٤٣

قلت : لا معنى للعبارة بوجود كلمة (ليخبر) وهو تصحيف ، وصوابه ما نقلـه السيوطي أيضاً (في حد الحسن) (ق ١٤٤ / أ) بلفظ : (لينجبر) ....

٦ ــ (ميزان الاعتدال) :

ذكر الذهبي : أحمد بن محمد بن رشد بن سمد .

قلت : قوله (ابن رشد) خطأ ، وصوابه كما نقله السيوطي في البحر في (مبحث الضعيف ــ ق ٢٠٧ / أ) : هو : (ابن رشدين) .

٧ ــ (الاقتراح ــ لابن دقيق العيد) .

سقطت جملة من الأصل (ص ١٧٦) ، وقد ذكرها السيوطي في البحر أثناء شرحه لقوله (واستشكل الحسن مع الصحة ــ ق ١٩٠ / ب) على الصواب بلفظ :

" .. فاذا جمع بينهما فلا قصور حينئذ .. "

٨ ــ (التقييد والايضاح ــ للعراقي) .

قال العراقي : " صالح الى الاحتجاج به .. " ص ٥٣ .

قلت : العبارة مصحفة ، وصوابها : (صالح أي للاحتجاج به ..) كما في البحر (أثناء شرحه لقوله : فاحتاج أن ينزل للصدق ــ ق ١٦١/أ) ــ وورد (ص ٥٧) : " .. وبأنّ اسحاق بن راهوية يخرج مثل مـــا ورد عن ذلك الصحابي .. "

قلت : هذا تصحيف وصوابه (أمثل)

أنظر البحر (ق ١٨٥ / أ) في نهاية الحديث الحسن ، وأثناء كلامه على مسند اسحاق بن راهوية .

ــ وفيه (ص ٥٦) : " فانه مرتب الأبواب كالكتب الخمسة .. "

قلت : كلمة سقطت وهي (على) وتمام العبارة (فانه مرتب على الأبواب)

أنظر البحر (ق ١٨٥ / ب) في كلامه عن سنن الدارمي بقسم الحسن .

ـ وفيه أيضا (ص ٥٩) : " .. هكذا حديث الحسن .. "

قلت : وهو تصحيف ، والصواب : (هذا) .

أنظر البحر (ق ١٨٧ / ب) أثناء كلامه عن : حسن صحيح .

ـ وفيه أيضا (ص ٦١ ـ سلفية ، وص ٤٦ ـ الطباخ)

سقط من كلا النسختين قدره أربعة أسطر ، وهو موجود في نسخة السيوطي .

أنظر البحر (ق ١٩١ / أ)

أثناء كلامه على : حسن صحيح ، في قسم الحسن .

٩ ـ (النكت على مقدمة ابن الصلاح ـ لابن حجر)

بتحقيق الشيخ د . ربيع حفظه الله .

ـ قال ابن حجر (١/٤٠٣) : " .. وقال في كتاب العلم بعده أن .. "

قلت : هذا تصحيف ، وصوابه : " بعد أن "

أنظر البحر (ق ١٤٧ / ب)

أثناء الكلام على الاحتجاج بالحديث الحسن .

ـ وورد في (١ / ٣٦٣) : " .. في الشهرة والاستقامة .. "

قلت : وهذا تحريف ، وصوابه : " .. في الشهرة والاستفاضة .. "

كما في البحر (ق ٧٦ / أ ـ ضمن مراتب الصحيح) .

ـ وفيه أيضا (١ / ٣٦٣) : " ما رواه أصحاب الكتب الستة

(من له فيه نظر) "

قال د . ربيع : كذا في جميع النسخ ، ولعل الصواب : (وفيه نظر) ،

وكلمة (من له) من تصرف النساخ وهما .

قلت : ما صوّبه الشيخ ربيع قريب من النص الصحيح ، حيث نقل السيوطي في

البحر (ق ٧٦ / ب)

أثناء كلامه على مراتب الصحيح .

العبارة على الصواب بلفظ (.. يرد فيه نظر ..)

ـ وفيه أيضا (١ / ٦٤) : ـ " الذين التزموا الصحة على تخريجه

الذين خرجوا السنن " .

قلت : وفيه سقط ، والصواب : (: الذين خرجوا السنن) .

كما في البحر (ق ٧٦ / ب) ضمن مراتب الصحيح .

ـ وفيه أيضا (١ / ٣٦٤) : (والذين انتقوا المسند)

قلت : وهو خطأ ، وصوابه : (والذين انتقدوا المسند) .

كما ذكره السيوطي في البحر (ق ٧٦ / ب)

أثناء كلامه على الفرع الأول من مراتب الحديث الصحيح .

١٠ ـ (نزهة النظر شرح نخبة الفكر ـ للحافظ ابن حجر) ص ٣٣ .

قال رحمه الله : " .. وعرف بهذا جواب من استشكال الجمع بين الوصفين "

قلت : وفي قوله (استشكال) تصحيف ،

وصوابه : (استشكل)

كما نقله السيوطي في البحر (ق ١٩٦ / أ)

في أثناء كلامه على قوله الترمذي : حسن صحيح .

١١ ـ (عارضة الأحوذي ـ لابن العربي ـ ١ / ٦) .

قال ـ في وصف جامع الترمذي ـ : " .. وصح وأسلم "

وهو تحريف ، وصوابه : " .. وصح ، وأسقم "

كما نقله السيوطي في البحر (ق ١٥٧ / ب)

في أثناء كلامه على قول الترمذي : حسن صحيح .

١٢ ـ (الحطة في ذكر صحاح ستة ـ لصديق حسن خان) ص ٢٤٢ ٠

قال رحمه الله ضمن نظم لأبي الصبر في وصف جامع الترمذي قال في الشطر الثاني : ـ

(معاملة لأرباب العلوم) ٠

قلت : وهو تصحيف ، وصوابه : بلفظ : (معالمه)

كما نقله السيوطي في البحر (ق ١٥٨ / أ) ضمن كلامه على جامع الترمذي في قسم الحديث الحسن ٠

النكت الكبرى لابن حجر أو الافصاح

نقل السيوطي عن النكت الكبرى أو الافصاح في أربعة عشر موضعا ، وقد تأكدت بأنّ هذا الكتاب غير النكت التي حققها فضيلة الشيخ د . ربيع بن هادي المدخلي بثلاثة أمور : ـ

١ ـ عدم وجود هذه النصوص في النكت المحققة .

٢ ـ تصريحه باسم هذا الكتاب حيث يسميه تارة بـ النكت الكبرى ، وأخرى بـ الافصاح .

٣ ـ ومما يؤكد وجود كتابين في النكت لابن حجر هو أنني وقفت على نصين ذكرهما السيوطي :

أحدهما عقب الآخر ، قال في الأول : (قال ابن حجر في نكته) ، وفي الآخر : (وقال في النكت الكبرى) .

فأمثلة (الأمر الأول) : أنظر البحر :-

١ ـ (ق ١٨ / ب) ،

٢ ـ (ق ٢٠ / ب) ، ٣ ـ (ق ٢١ / أ) ،

٤ ـ (ق ٣٠ / ب) ، ٥ ـ (ق ٣٢ / أ) ،

٦ ـ (ق ٣٢ / ب) ، ٧ ـ (ق ٤٢ / أ) ،

٨ ـ (ق ٦٩ / ب) ، ٩ ـ (ق ٨٨ / أ) .

وأمثلة الأمـــر الثاني : ـ

أنظر البحـــر

١ = (ق ٣٣ / أ) ٢ ـ (ق ٦٧ / ب) ٠

٣ ـ (ق ١١٥ / ب) ٠ ٤ ـ (ق ١٩٩ / أ) ٠

وأمثلة الأمر الثالث : ـ

أنظـر البحـــر

١ ـ (ق ٣٣ / أ) ٠٠٠ ٢ ـ (ق ٧٥ / أ) ٠٠٠

ملحق رقم (٢)

موازنـــة بين التدريب والبحـــــر

بسم اللّـــه الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

أما بعد :-

فهذه مقارنة وموازنة بين كتابين في علم مصطلح الحديث لمؤلف جليل القدر كبير العلم هو الامام (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ) رحمه الله ، والكتابان هما :-

١ - تدريب الراوي .

٢ - البحر الذي زخر شرح ألفيه الأثـــر .

وثمرة هذه المقارنة تكمن في بيان الفرق بين التدريب والبحر فيما أضافه السيوطي في البحر (لأنه ألفه بعد كتابه التدريب) كما قال هو نفسه فـــي ألفيته :-

وغير هذا من تراجم تعـــــد ... ضمنتها شرحي عنها لا تعـــــد

، وما هو منهجه في كل كتاب ، وماهي مصادره في كل منهما .

((منهج المقارنة بين التدريب والبحر))

قمت بعمل التالي في المقارنة :-

الموازنة العامة بين مادتي الكتابين فيما تفرد به كل كتاب عن الآخر ، ثم بدا لي بعد ذلك أمر ألا وهو أنَّ القارئ لهذه الموازنة لا تكون عنده فكرةً عامةً عن مادتي الكتابين في غير المادة المتفرد بها كل كتاب والموازن بينها في كل كتاب ، ولذا رأيت تقسيم الموازنة إلى ثلاثة أقسام :-

١ - عرض مادتي الكتابين عرضا مجملاً مختصرا وعبرت عن هذا القسم " بمادة الكتابين " .

٢ - الاضافات في التدريب .

٣ - ثم الاضافات في البحر .

ـ المقدمة ـ

أ ـ مادة التدريب (١/ ٣٨ ، ٣٩ ، ٧ أسطر من ص ٤٠) :ـ

بيّن السيوطي رحمه الله هدفه من تأليف التدريب ، وهو أنه شرح لكتاب الامام النووي في مصطلح الحديث المسمى (بالتقريب والتيسير) سمّاه :ـ (تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي) ، وليس هو شرح للتقريب فقط بل هو شرح لمختصر ابن الصلاح ، وكثير من كتب المصطلح . قال السيوطي :ـ

" وسميته : تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي " وجعلته شرحاً لهذا الكتاب خصوصاً ، ثم لمختصر ابن الصلاح ولسائر كتب الفن عموماً . . " .

ب ـ مادة البحر (ص ،) :ـ

بين السيوطي أنه نظم ألفيةً في علم الحديث سماها (نظم الدرر في علم الأثر) ومن ميزاتها ما يلي :ـ

(١) احتوت على جميع علوم ابن الصلاح .

(٢) احتوت على زوائد على ألفية العراقي ، وزادت على الضعف من ذلك .

(٣) سلسة النظم وأسهل في نظمها من ألفية العراقي .

(٤) خلت من الحشو والتعقيد .

وشرحها بشرح تخير فيه وعجل سمّاه (البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر) .

قال رحمه الله :ـ

" . . نظمت في علم الحديث ألفيةً سميتها : نظم الدرر في علم . احتوت على جميع علوم ابن الصلاح ، وزوائد ألفية العراقي ، وزادت بضعف ذلك تماما

مع ما حوته من سلاسة النظم ،وخلت من الحشو والتعقيد . . " .

وقال عن شرحها (البحر) :-

" . . فتحيرت لهم هذه العجاله وسميتها (البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر) . . " .

حد علم الحديث

(باب : البدء بحد علم الحديث) :-

أ : اضافات التدريب (١/ ٤٠، ٤١) :-

نقل أقوال أهل العلم في حد علم الحديث ، ولكنه لم يبين الهدف من تقديمه بابٍ ذي بدء هذا النوع مع ما يتبعه ، بل دخل مباشرة في تعريفات العلماء فقال : " . . وهذه مقدمة فيها فوائد : الأولى في حد علم الحديث وما يتبعه . . . الخ " .

ب : اضافات البحر (ص) :-

ذكر السبب والهدف من تقديمه ذلك فقال :

" . . بدأت بحد علم الحديث وموضوعه وغايته لشدة الحاجة اليها ، ليتصور الطالب ما يشرع فيه بالحد الضابط لمسائله الكثيرة ،ليكون على بصيرة من طلبه ، فان من عرف ما يطلب هان عليه ما يبذل " .

قلت : وهذا تعليل غاية في الأهمية للتفصيل والتعليل في سبب تقديم (حد علم الحديث ، وما يتبعه) على بقية علوم الحديث ،وهذا يدل على أنّ السيوطي في كتابه البحر (ناقل وناقد ومعلل ومفصل) .

(باب : تعريف علم الحديث) :-

(أولا / مادة الكتابين) :-

أ - التدريب (١/ ٤٠، ٤١) :-

ابتدأ المؤلف فيه بقول وتعريف ابن الأكفاني الذي قسم علم الحديث إلى :-

١ - علم الحديث رواية .

٢ - علم الحديث دراية .

ثم بيّن : حقيقة الرواية - شروطها - أنواعها - أحكامها - وحال الرواة - وأصناف المرويات .

وثنّى بتعريف الشيخ عز الدين ابن جماعة ، وثلث بتعريف الحافظ ابي الفضل ابن حجر ، ثم بتعريف الكرماني ، ثم ختم بتعقيب الكافيجي .

ب - وأما في البحر (ع ،) :-

ابتدأ بتعريف : ابن جماعة .

ثم ابن حجر .

ثم ابن الاكفاني .

ثم الكرماني .

وختم بتعقيب الكافيجي وتعجبه .

١ - الترجيح بين تعريفات العلماء لحد علم الحديث

ثانيا : اضافات التدريب والبحر :-

أ - في التدريب(١/ ٤٠) :-

سرد تعريفات الأئمة في حد علم الحديث من دون أن يبين أحسن هذه التعريفات .

ب / البحر ص :-

وأما هنا فقد م تعريف عز الدين ابن جماعة ورجحه على غيره وحسنه ، قال : " . . . وأحسن حدوده قول الشيخ : عز الدين بن جماعة : (علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن . . . وعلى هذا الحد عوّلت في النظم وعبرت بالمقبول ليشمل الحسن أيضا) .

٢ - موازنة بين تعريف ابن حجر وتعريف ابن جماعة

أ - التدريب (١/ ٤١) :-

وقال شيخ الاسلام أبو الفضل ابن حجر : أولى التعاريف له أن يقال : " معرفة القواعد المعرفة بحال الراوي والمروي ، وإن شئت حذفت لفظ معرفة فقلت (القواعد الخ أ.هـ) .

ب - البحر(ص ،) :-

نقل في التعريف نفس الكلام السابق لابن حجر ، ولكنه أضاف هنا شيئين :-

١) بين بأن هناك رواية أخرى لتعريف الحافظ .

٢) عقد مقارنة بين تعريفي عز الدين ابن جماعة وابن حجر .

أما الأمر الأول فقال (بعد أن ساق تعريف الحافظ) : "وفي عبارة له : القواعد التي يتوصل بها الى معرفة حال الراوي والمروي .

وأما الأثر الثاني ، فقد عقد مقارنة دقيقة فقال :- "وهذا الحد قريب من حد ابن جماعة ، بل حد ابن جماعة أحسن منه ، من جهة أنه يدخل تحته أحوال السند التي ليست حال الرجال كصيغ الأداء ، بدليل المغايرة بينهما في نوع المسلسل ، ولا يدخل ذلك في حال الراوي والمروي لاختصاص المروي بالمتن والتعبير بالعلم أحسن من التعبير بالمعرفة ، لأنّ المراد به الصناعة لا الوصف القائم بالعالم ، وكذا في حدود سائر العلوم كما حررته في شرح الكوكب الساطع" أ.هـ.

٣ - تعقيب على الكرماني

أ : التدريب :-

ذكر تعريف الكرماني ، وأنه بيّن فيه ثلاثة مسائل : موضوعه ، وحده ، وغايته (قال قال الكرماني : - وغايته ، هو الفوز بسعادة الدارين . ولم يتعقب الكرماني في ذكره للغاية .

ب - البحر (س) :-

تعقب الكرماني في ذكره للغاية فقال : - والغايه التي ذكرها هي غاية كل علم شرعي ، وهي الغاية الأخروية ، وليست المادية التي تذكر في مبادئ العلوم التي (هي) الغاية الاخروية أثرها ، أو لازمها .

٤ ـ اهتمام العلماء بمقدمة ابن الصلاح

أ ـ التدريب (١/٥٢) :ـ

ذكر في الفائدة الثالثة من صنفمن العلماء في (مصطلح الحديث) ، وذكر اسمائهم الى أن ذكر ابن الصلاح وكتابه المقدمة فقال :ـ

" ... فاجتمع في كتابه ماتفرق في غيره فلهذا عكف الناس عليه ، فلا يحصى كم ناظم له ومختصر ومستدرك عليه ، ومقتصر ومعارض له ، ومنتصر " أ.هـ.

ب ـ البحر (ص) :ـ

ذكر نفس الكلام عن المقدمة لابن الصلاح إلا أنه أضاف أمثلةً كثيرةً على من نظم المقدمة واختصرها ، واستدرك ، فقال :ـ

فمن اختصره النووى في (الارشاد) ، و(التقريب) ، والقطب القسطلاني وابن دقيق العيد في (الاقتراح) ، والمحب ابراهيم بن محمد الطبري في (الملخص) ، والبرهان ابراهيم بن عمر الجعبري في (رسوم التحديث) ، والبدر بن جماعة في (المنهل الروي) ، والعلاء ابن النفيس المتطيب في (أصول علم الحديث) ، والبازري في (مشكاة الأنوار) ، والذهبي في (الموقظة) ، والطيبي في (الخلاصه) ، والتاج التبريزي في (الكافي) ، والعلاء التركماني (صلاح العلائي) ، والعماد بن كثير ، والسراج بن الملقن في (المقنع) ، والسراج البلقيني في (محاسن الاصطلاح) ، والعز بن جماعة في (الاقناع) ، وشيخنا العلامة الكافيجي في (المختصر) ، والقطب القسطلاني .

وممن نظمه :-

الخوبي ،والتجيبي ، والعراقي ،والبرسني .

ومن المنكتين عليه :-

ابن اللبان ،ومغلطاي ، والعراقي ،والزركشي ،والأبناسي ،والعز ابن جماعة ،والحافظ بن حجر . . "أ.هـ.

التعليق لابن الصلاح في مقدمته وما انتقد به :-

أ / التدريب(١/٥٣):-

ذكر تعقيب ابن حجر على كتاب ابن الصلاح ، وأنّه لم يرتبه على الوضع المناسب ،وذكر سببين تعليلا لهذا الخلل فقال :

١) (لأنه جمع متفرقات هذا الفن من كتب مطوّلة في هذا الحجم اللطيف) .

٢) (رأى أنّ تحصيله والقاءه إلى طالبيه أهم من تأخير ذلك الى أن تحصل العناية التامه بحسن ترتيبه) .

ب / البحر(ص):-

نقل المصنف نص كلام الحافظ وتعقيبه وتنكيته (وزاد مثالاً - من صنيع ابن الصلاح - للعلة الثانية المذكورة فقال : قال : - يعني الحافظ - .

" . . وقد رأيت بخط صاحبه - يعني ابن الصلاح - المحدث فخر الدين عمر بن يحي الكرخي مايصرح بأنّ الشيخ كان إذا حرّر نوعا من الأنواع واستوفى التعريف به ،وأورد أمثلة ،وما يتعلق به أملاه ، ثم انتقل إلى تحرير نوع آخر ولهذا احتاج إلى سرد أنواعه في خطبة الكتاب ، لأنه صنفها بعد فراغه من املائه ليكون عنوانا للأنواع ،ولو كانت محررة الترتيب على الوجه المناسب ماكان في سرده للأنواع في الخطبة كثير فائدة . . " .

* من تبع ابن الصلاح في ترتيبه في المقدمة :-

أ / التدريب (١/٥٣) :-

ذكر السيوطي هنا العلماء الذين تابعوا ابن الصلاح في ترتيبه في المقدمة فقال : " . . وقد تبعه على هذا الترتيب جماعة منهم : المصنف - وابن كثير - والعراقي - والبلقيني - وابن جماعة - والتبريزي - والطيبي - والزركشي . . . " .

ب / البحر (ع) :-

لم يذكر هذا التفصيل ، بل اكتفى بقوله :-

" . . ل وقد تبعه على هذا الترتيب جماعة ، وغيره آخرون " .

* مما أخذ على ابن الصلاح في ترتيبه في مقدمته :-

أ / التدريب (١/٥٣) :-

ذكر المصنف نقلاً عن ابن حجر ما أخل بترتيبه ابن الصلاح ، وهي تنقسم الى قسمين :-

١ - ما يتعلق بالحديث .

٢ - وما يتعلق بصفات الرواة .

ثم ذكر أمثلة للأقسام التي تتعلق بالحديث وقد أخل بها فقال :-

" منها القوي ، والجيد ، والمعروف ، والمحفوظ ، والمجود ، والثابت ، والصالح "

ثم ذكر أمثلة ما أخل به وهي متعلقة بالرواة ، فقال :-

" . . كمن اتفق اسم شيخه والراوى عنه ، وكمن اتفق اسمه واسم شيخه ، وشيخ شيخه ، أو اسمه واسم أبيه وجده ، أو اتفق اسمه وكنيته ، واستدرك البلقيني

في (محاسن الاصطلاح) خمسة أنواع أخر غير ماذكر " .

ب / البحر (ص) :-

ذكر أنّ ابن الصلاح أخل بأقسام تتعلق بالحديث وأخرى بصفات الرواة ولكنه (اختصر) فلم يذكر الأمثلة على كل قسم كما تقدم في التدريب، واكتفى بقوله قال ابن حجر :-

" . . وقد أخل ابن الصلاح بأنواع مستعملة عند أهل الحديث تتعلق بالحديث - وبصفات الرواة . . " .

عدد ابن الصلاح أنواعا من الحديث وهي متحدة :-

أ / التدريب (١ / ٥٤) :-

أشار الى ذلك اشارة فقط ،ولم يبين أمثلة على ذلك ، ولا اجابات العلماء عن ذلك .

ب - البحر (ص) :-

أما هنا فذكر ثلاثة أمثلة على ذلك ،المرسل الخفي ،والمدرج ،والفرد ، وذكر الاجابة عن هذا التحديد لأنواع وهي متحدة :-

" . . قال الزركشي :- فإنّ الارسال الخفي نوع من المرسل أو المنقطع وكذا المدرج نوع من التدليس ،والأفراد ترجع الى الشاذ ،وزيادة الثقة .

ذكره لاجابة العلماء عن ذلك :-

قال : ويجاب أنه لما كان في مقام تعريف الجزئيات انتفى التداخل لاختلاف حقائقها في أنفسها بالنسبة الى الاصطلاح ، وإن كانت ترجع الى قدر مشترك .

ما أضافه العلماء زيادة على ماذكره ابن الصلاح :-

أ / التدريب :-

لم يتعرض السيوطي فيه لما زاده العلماء من أنواع علوم الحديث على ابن الصلاح .

ب - البحر (ص) :-

ذكر بأنّ البلقيني زاد على ابن الصلاح في (محاسن الاصطلاح) ، والزركشي في (نكته) ، والحافظ ابن حجر في (نكته) ، وزاد هو كذلك أنواعا ، ثم نقل عن الحازمي تعدادها وأنها بلغت المائة .

قال السيوطي رحمه الله :-

" وقد زاد البلقيني في (محاسن الاصطلاح) خمسة أنواع على ماذكره ابن الصلاح ، وزاد الزركشي في (نكته) أنواعا أخر ، وزاد الحافظ ابن حجر في (نكته) و (نخبته) أنواعا ، وردت أنواعا فتمت مائة .

قال الحازمي : وهذه فهرستها :-

١ - الصحيح .
٢ - الحسن .
٣ - الجيد .
٤ - القوى .
٥ - الثابت .
٦ - الصالح .
٧ - المجوّد .
٨ - المستقيم .
٩ - الضعيف .
١٠ - المسند .
١١ - المرفوع .
١٢ - الموقوف .
١٣ - المقطوع .
١٤ - الموصول .
١٥ - المرسل .
١٦ - المراسيل التي في حكم المسانيد .

١٧ ـ المنقطع .
١٨ ـ المعضل .
١٩ ـ المعلق .
٢٠ ـ المعنعن .
٢١ ـ التدليس .
٢٢ ـ الارسال الخفي .
٢٣ ـ المزيد في متصل الأسانيد .
٢٤ ـ الشاذ .
٢٥ ـ المحفوظ .
٢٦ ـ المنكر .
٢٧ ـ المعروف .
٢٨ ـ المتروك .
٢٩ ـ الأفراد .
٣٠ ـ الغريب .
٣١ ـ العزيز .
٣٢ ـ المشهور .
٣٣ ـ المستفيض .
٣٤ ـ المتواتر .
٣٥ ـ الاعتبار .
٣٦ ـ المتابعات والشواهد .
٣٧ ـ زيادات الثقات .
٣٨ ـ المضطرب .
٣٨ ـ المعلل
٤٠ ـ المقلوب
٤١ ـ المدرج .
٤٢ ـ الموضوع
٤٣ ـ من تقبل روايته ومن ترد
٤٤ ـ مراتب الجرح والتعديل
٤٥ ـ تحمل الحديث
٤٦ ـ كتابة الحديث .
٤٧ ـ رواية الحديث .
٤٨ ـ آداب المحدث .
٤٩ ـ آداب طالب الحديث .
٥٠ ـ العالي والنازل .
٥١ ـ المسلسل .
٥٢ ـ غريب ألفاظ الحديث .
٥٣ ـ المصحّف .
٥٤ ـ المحرّف .
٥٥ ـ الناسخ والمنسوخ .
٥٦ ـ مختلف الحديث .
٥٧ ـ أسباب الحديث .
٥٨ ـ معرفة الصحابة .

٥٩ - معرفة التابعين وأتباعهم .
٦٠ - رواية الأكابر عن الأصاغر .
٦١ - رواية الصحابة عن التابعين .
٦٢ - رواية الصحابة عن التابعين عن الصحابة .
٦٣ - رواية الأقران .
٦٤ - المدبج .
٦٥ - الاخوة والأخوات .
٦٦ - رواية الابناء عن الآباء .
٦٧ - رواية الآباء عن الأبناء .
٦٨ - السابق واللاحق .
٦٩ - من روى عن شيخ ثم روى عنه بواسطة .
٧٠ - من لم يرو عنه الا واحد .
٧١ - من لم يرو الا عن واحد .
٧٢ - من لم يرو الا حديثا واحدا .
٧٣ - الاسانيد التى لم يرويها إلا حديث واحد .
٧٤ - من ذكر بنعوت متعددة .
٧٥ - أفراد العلم .
٧٦ - الأسماء والكني .
٧٧ - من وافقت كنيته اسم أبيه .
٧٨ - من وافقت كنيته اسمه .
٧٩ - من وافقت كنيته كنية زوجته .
٨٠ - من وافق اسمه اسم أبيه أو مع جده .
٨١ - من وافق اسمه اسم شيخه أو مع شيخه .
٨٢ - من وافق اسم أبيه اسم شيخه .
٨٣ - من وافق اسم شيخه اسم الراوي عنه .
٨٤ - من وافق لفظ اسمه نسبه .
٨٥ - الأسماء التي تلفظ .
٨٦ - النسب .
٨٧ - الألقاب .
٨٨ - الموءتلف والمختلف .
٨٩ - المتفق والمفترق .
٩٠ - المتشابه .
٩١ - المشتبه .
٩٢ - المقلوب .
٩٣ - من نسب الى غير أبيه .
٩٤ - النسبة التي على خلاف الظاهر .
٩٥ - المبهمات .

٩٦ - معرفة الثقات والضعفاء ،وممن خلط من الثقات .

٩٧ - طبقات الرواة .

٩٨ - الأوطان والبلدان .

٩٩ - الموالي .

١٠٠ - التاريخ .

ومن الأنواع التي زادها البلقيني ،والزركشي :-

١ - رواية الصحابة عن الصحابة .

٢ - والتابعين عن التابعين (وهما داخلان في رواية الأقران) .

٣ - ومعرفة من اشترك من رجال الاسناد في بلد أو اقليم ،وهو داخل في نوع الأوطان .

٤ - ومعرفة تاريخ المتون (وهذا لا بأس به) .

٥ - ومعرفة الأوائل والأواخر .

٦ - معرفة تفاوت الرواة (وهذا داخل في مراتب الجرح والتعديل مع نوع الثقات والضعفاء) .

٧ - ومعرفة الأصح مطلقا . أو في الباب .

٨ - والجمع بين معني الحديث والقرآن .

٩ - ومعرفة الأماكن وضبطها (وهذا يدخل في الغريب) .

١٠ - ومعرفة الكلمات التي اخترعها صلى الله عليه وسلم .

فينتقي من هذه تكملة المائة . أ . هـ .

((حد الحافظ ،والمحدث ،والمسند))

١ ـ أبو شامة يقسم علوم الحديث :ـ

أ / اضافات التدريب (١/ ٤٤) :ـ

ذكر تعريفات العلماء للحافظ والمحدث ، وتعرّض لتعريف الامام أبي شامة وتقسيمه لعلوم الحديث الى ثلاثة أقسام ، ولكنه لم يعز النص لكتابه الذى نقل منه .

ب ـ اضافات البحر (ص) :ـ

نقل نصّ كلام أبي شامة وعزاه لكتابه (البعث) .

٢ ـ استدراك على أبي شامة ،وتخريج له :ـ

أ ـ اضافات التدريب (١/ ٤٤) :ـ

تعرض لتقسيم أبي شامة لعلم الحديث وأنه قال عن القسم الثاني : " والثاني حفظ أسانيده ومعرفة رجالها وتمييز صحيحها من سقيمها ،وهذا كان مهما وقد كفيه المشتغل بالعلم بما صنف فيه وألف فيه من الكتب ،فلا فائدة إلى تحصيل ماهو حاصل . . " .

ثم ذكر تعقيب الحافظ ابن حجر على كلام أبي شامة فقال :ـ

قال شيخ الاسلام :ـ " وفي بعض كلامه نظر ، لأنّ قوله : وهذا قد كفيه المشتغل بما صنف فيه ! قد أنكره العلامة أبوجعفر[1] بن الزبير وغيره ، ويقال عليه : ان كان التصنيف في الفن يوجب الاتكال على ذلك وعدم الاشتغال به ، فالقول كذلك في الفن الأول ،فانّ فقه الحديث وغريبه لا يحصى كم صنف فيه ، بل لو ادعى مدع أن التصانيف فيه أكثر من التصانيف في تمييز الرجال ،والصحيح

(١) وفي البحر (ص) : أبو حفص .

من السقيم لما أبعد ، بل ذلك هو الواقع ،فان كان الاشتغال بالأول مهما فالاشتغال بالثاني أهم ،لأنه المرقاة إلى الأول . . " .

ولم يذكر السيوطي هنا أي تعقيب أو استدراك على استدراك ابن حجر

ب / اضافات البحر (ص) :-

ذكر نفس كلام ابي شامة ،وتعقيب ابن حجر ،وأضاف هنا تعقيبا وتخريجا وتعليلا لكلام أبي شامة ودفاعا عنه فقال :-

قلت :-

كأنّ مراد أبي شامة أنّ الأمر الثاني كفيه المشتغل عن أن ينظر فيه بنفسه ،ويجتهد ليميز الرجال باجتهاده ويصحح ويضعف بنقده كما كان السلف الأول يفعلون قبل التدوين فانّ هذا أمر قد دوّن وانقطع التصحيح والتضعيف، والتعديل والتجريح في هذه الأعصار وصار الأمر مقلدا فيه الكتب المدونة في ذلك بخلاف الكلام في معاني الأحاديث واستنباط الأحكام منها ،والجمع بين مختلفها وايضاح مشكلها فانه بحر لا ساحل له فلا يزال يفتح لعالم بعد آخر من الاستنباطات والمعاني الدقيقة في الأحاديث ما لم يسبق إليه ،ولا حام طائر من قبله عليه فتأمل " .

السنـــــد

أ / اضافات التدريب (١ / ٤١) :-

نقل تعريفات السند لابن جماعة والطيبي فقط ، وأضاف هنا شيئا لم يذكره في البحر ألا وهو اعتبارات المسند (ذكر منها ثلاثة اعتبارات) .

ب / اضافات البحر (ص) :-

اضاف اضافات وهي :-

١ - زاد بيتا للنابغة في الاستشهاد في معنى (السند) في اللغة . فقال :

قال النابغة :-

يَادَارَ مَيَّةَ بِالعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ .

٢ - زاد في بيان أن ابن الحاجب ذكر نفس الحد الذي ذكره ابن جماعة وهو : الاخبار عن طريق المتن ،انه مذكور في مختصره .

٣ - استدراكا لتاج الدين السبكي في شرحه .

٤ - زاد السيوطي في تعريف(الاسناد) فقال فالاسناد مصدر ،والسند اسم اسم مصدر أو وصف .

٥ - وكذلك أضاف تعريفاً للزركشي في معنى (الاسناد) فقال قال :-" الأصل في الحرف راجع الى السند وهو الدهر ،فيكون معنى اسناد الحديث اتصاله بالرواية اتصال أزمنة الدهر ببعضها البعض " أ. هـ .

٣ - زيادات واضافات عامة :-

أ / اضافات التدريب(١/ ٤٣-٤٩) :-

نجد بأنّ السيوطي ذكر تعريفات للعلماء المحدثين في تعريف الحافظ والمحدث والمسند هنا لم يذكرها في البحر ،مع اتفاقهما في بقية التعريفات :-

١ - ذكر هو بنفسه تعريف للمسند والمحدث ص ٤٣ .

٢ - قول عن هشيم فيمن هو من أصحاب الحديث ص ٤٥ .

٣ - المزي يبين حد الحافظ(وأنه يرجع الى أهل العرف) ص ٤٨ .

٤ ـ ابن سيد الناس يبين حد الحافظ والمحدث ص ٤٨ .

٥ ـ العراقي يستدرك على ابن سيد الناس والمزي ، ويعرف الحافظ ص ٤٩ .

٦ ـ عبد الرحمن بن مهدي يعرف الحفظ ص ٤٩ .

ب / اضافات البحر (ص ـ ص) :-

شارك التدريب في بعض التعريفات وتفرد عنه بتعريفات تمتاز بالاستطراد والتوسع وهذه الأقوال التي انفرد بذكرها (البحر) هي :-

١ ـ لابن حبان (ينقد من يدعي التحديث وبضاعته قليلة فيه) ص .

٢ ـ أبو طالب المكي في (قوت القلوب) .

٣ ـ الغزالي (الاحياء) ص .

٤ ـ الخطيب في (الكفاية) ص .

٥ ـ البخاري في (التاريخ) ص .

٦ ـ الخطيب في (الجامع) ص .

٧ ـ الحافظ في (الألقاب) ص .

المتـــــن

(أولا : مادة الكتابين) :-

ذكر في التدريب تعريفات العلماء للمتن فذكر تعريف : الطيبـــي - ثم ابن جماعة ـ ثم تعريفه وتحليله هو ، وكذا ذكر في البحر نفس هذه التعريفات الا أنه ابتدأ بـ : تعريف ابن جماعة ، ثم بتعريف الطيبي ، ثم تعريفه هو .

(ثانيا : اضافات التدريب (١/٤٢) :-

ذكر أصل مادة (المتن) وأنه يمكن أخذها من أربعة أمور :-

(١) من المماتنة وهي : المباعدة في الغاية ،لأنه غاية السند .

(٢) أو من متنت الكبش : أذا شققت جلدة بيضته واستخرجتها ،فكأن (المسند) استخرج المتن بسنده .

(٣) أو من المتن وهو : ماصلب وارتفع من الأرض،لأنّ المسند يقويه بالسند ويرفعه الى قائله .

(٤) أو من تمتين القوس أي شدها بالمصب ،لأنّ المسند يقوي الحديث بسنده .

(ثالثا : اضافات البحر ص) :-

ذكر الأقوال الاربعة المتقدمة ،ولكنه هنا رجّح الأولى من هذه الأمور الأربعة فقال :-

" قلت : الأولى الثالث ،وهو اشتقاقه من متن الأرض ، وهو المرتفع منها ،لأنه متميز بصلابته عن سواه ،وكذلك متن الحديث متميز عن الاسناد ،وهو أقوى منه لأنه المقصود بالذات ،والاسناد وسيلة اليه ،ويجوز أخذه من متن السهم ،وهو مادون الريش منه إلى وسطه لأنه تال للقدر الذي فيه الريش ،كما أنّ متن الحديث تال للاسناد ،ومعقب له ،ويقال متن الشيء بالضم متانة فهو متين أي صلب ،ومتنا الظهر مكتنفا الصلب عن يمين وشمال ،ورجل متن بين الرجال ، أي صلب فأكثر صيغ المادة راجعة إلى معنى الصلابة والقوة فكذا اخترنا الأخذ منه . . " .

تعريفات الحديث والأثر والخبر

(أولا : مادة الكتابين) :-

ذكر أصل كلمة (الحديث) ،وأنها ضد القديم ،ثم عقّب بتعريفات العلماء لكل من الحديث ،والخبر ،والأثر .

فابتدأ بتعريفه هو (للحديث) ثم ثنى بتعريف :-

الحافظ ابن حجر (في شرح البخاري) ٤٢ .

ثم ثلّث بالطيبي ٤٢ .

ثم لابن حجر (في شرح النخبة) ٤٢ .

ثم بتعريف النووى للأثر ٤٣ .

ثم بتفصيله (أى السيوطي) رحمه الله لكلمة (الأثر ،والأثرى) ٤٣ .

وفي البحر هي :-

ابتدأ كذلك بتعريفه هو ،ثم بتعريف ابن حجر ،ثم بما أُورد على تعريف الحديث وأنه ما (أضيف) ،ثم ذكر الاجابة عن ذلك ،ثم ذكر تعريف طوائف من العلماء للحديث .

وبعد ذلك ذكر تعريف النووي (للأثر) .

ثم تعريف الزركشي .

ثم حديث رواه الخطيب في الكفاية ذكر فيه تعريف السنة ،والأثر ، والبدعة .

(ثانيا : اضافات التدريب (٤٣/١) :-

* أضاف هنا المؤلف رحمه الله اضافة لم يذكرها في البحر ألا وهو تعريف (الأثري) ،ومعنى قولهم (أثرت الشيء) فقال :-

" . . ويقال : أثرت الحديث بمعنى رويته ، ويسمى المحدث أثريا نسبة للأثر " .

* * بين أين قال ابن حجر تعريف الحديث وأنه في شرح البخاري .

((ثالثا : اضافات البحر (ص))) :-

(١) ذكر هنا حديثاً في تعريف السنة ، والبدعة ، والأثر وعزاه للخطيب في الكفاية .

(٢) بعد أن بين معنى الحديث لغة ، أضاف شيئا وهو معناه شرعا أو في عرف الشرع فقال :

" ثم خصّ في عرف الشرع بما يضاف الى النبي صلى الله عليه وسلم قولا أو فعلا أو تقريرا " .

(٣) ذكر ايرادا لتعريف العلماء للحديث بأنه (ما يضاف . .) فقال :-

" . . وقد أورد على حصر المضاف في الثلاثة المذكورة كحديث " أنه همّ بقلب الرداء في الاستسقاء فثقل عليه " ، وأجيب بأنه داخل في قسم الفعل ، فانّ الهم فقد الظب ، وأورد أيضا الاحاديث المتعلقة بصفاته صلى الله عليه وسلم كحديث أبي الطفيل : "كان أبيضاً مقصداً" ، ونحو ذلك ، فانها أحاديث مرفوعة باجماع المحدثين ، وليست داخلة في الثلاثة المذكورة فلهذا قلت : - (نحوها) مريدا به ذلك . . . " .

(٤) رجّح المصنف هنا ترادف الحديث مع المرفوع فقال : - " . . . وقد علم مما ذكر ترادف الحديث والمرفوع . . . " .

(٥) نقل كلاما عن الزركشي في تخصيص أهل خراسان لمعنى الأثر وأنهم يخصونه بالموقوف ، والخبر بالمرفوع .

قال قال الزركشي :-

" . . ويساعدهم في ذلك كلام الامام الشافعي رضي الله عنه على ما استقرئته فانه غالبا يطلق الأثر على كلام الصحابة ، والحديث على قول النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : وهو تفريق حسن . . " .

أقسام الحديث

((أولا : مادة الكتابين)) :-

أولا : التدريب :-

١ - ذكر تقسيم الخطابي للحديث الى ثلاثة أقسام ، واعتراض العراقي عليه .

٢ - " متابعة وموافقة ابن الصلاح له على ذلك .

٣ - قسّم الحديث الى : أ - مقبول ، ب - أو مردود .

ذكر (اعتراضا) على عدم تقسيم المردود .

ذكر (الاجابة عن هذا الاعتراض) .

سبب عدم ذكر الحديث الموضوع .

٤ - ذكر تقسيما آخر للحديث : وهو : صحيح ، وضعيف .

٥ - ذكر تفسيرا لابن حجر لقول الخطابي (عند أهل الحديث) .

٦ - ذكر تقسيما من ابن كثير للحديث في نفس الأمر .

انظر التدريب (١/٦٢ - ٦٣) .

ثانيا : البحر :-

١ - ذكر تقسيم الخطابي للحديث الى ثلاثة أقسام :-

٢ - ذكر بأن غير الخطابي وجّه كون الاقسام للحديث : مقبول ومردود .

٣ - ذكر الايراد على هذا التقسيم .

٤ - تقسيم ابن كثير .

٥ - تعرض لاعتراض العراقي .

((ثانيا : اضافات التدريب ١/٦٢)) :-

لم يذكر في التدريب الراجح من أقوال أهل العلم في تقسيم الحديث .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

نقل تقسيم الزركشي ورجحه فقال :-

" والتحقيق كما قال الزركشي : أنّ للحديث أقساما نوعية ، وأقساما صنفية ، فتقسيمه الى صحيح وحسن وضعيف نوعي ، والى مرفوع وموقوف وكذا وكذا صنفي " .

باب : حد الحديث الصحيح

((أولا : مادة الكتابين)) :-

تعرض المصنف في كلا الكتابيه الى تعريف الحديث الصحيح لغة واصطلاحاً وبين في كلا الكتابيه المحترزات من تعريف الحديث الصحيح في الاصطلاح .

انظر : التدريب (١/٦٣ - ٦٤) .

((ثانيا : اضافات التدريب ١/٦٣)) :-

ذكر تعريف الصحيح في اللغة : وهو فعيل - بمعنى فاعل - من الصحة ، وهي حقيقة في الأجسام ، واستعمالها هنا مجازاً .هـ.

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

نقل نفس هذا التعريف وزاد بذكر صيغتي الجمع والافراد لكلمة (صحيح) فقال :-

((وجمع الصحيح صحاح بكسر أوله كظريف وظراف ، وكريم وكرام ، وأما صحاح - بفتح أوله فمفرد ينعت به الصحيح ، ومثله بريء وبراء " .

باب : تنبيهات (أو) أمور

((أولا : مادة الكتابين)) :-

أ - التدريب : (٦٤-٧٤) :-

ذكر سبع تنبيهات :-

١ - حد الصحيح عند الخطابي والمناقشة حوله ص ٦٤ ، ٦٥ .

٢ - استدراك على تعريف ابن الصلاح بأن لو زاد : " .. ولا انكار" ص ٦٥ .

٣ - تعقب على تعريف ابن الصلاح بأنه لم يبين مراده من نفي الشذوذ ص ٦٥ .

٤ - " " " " " " يقل (بعلة قادحة) .

٥ - ايراد على تعريف ابن الصلاح للحديث الصحيح بالحسن الذي ارتقى لدرجة الصحة ، وبما تلقته العلماء بالقبول ص ٦٨ .

٦ - ايراد ثالث على تعريف ابن الصلاح للصحيح بالمتواتر ص ٦٨ .

٧ ـ تعقب ابن حجر على ابن الصلاح في كونه قسم الحسن ولم يقسم الصحيح ص ٦٨ .

ثم ذكر المصنف في التدريب فائدتين :-

١ ـ تعليل شرط مسلم في صحيحه (كما علله الحافظ ابن حجر) ٦٩ .

٢ ـ ذكر خمسة شروط للصحيح مختلف فيها :-

١) الشهرة . ٢) الفهم والمعرفة وكثرة السماع والمذاكرة .

٣) العلم بمعاني الحديث . ٤) فقه الراوي .

٥) العدد (ص ٦٨) .

ب ـ البحر (ص) :-

بدلا من التنبيهات السبع والفائدتين ذكر تسعة أمور منها ما يتفق مع ما في التدريب ومنها ما يختلف عنها وهذه الأمور هي باختصار :-

١ ـ جواب المصنف على من قال إنّ في كلام ابن الصلاح في تعريف الصحيح اطناب (ص ٢٠) .

٢ ـ تعقب على تعريف ابن الصلاح بأنه لم يقل : " بعلة قادحة " (ص١٣٦) .

٣ ـ استدراك على تعريف ابن الصلاح بأن لو زاد : " . . . ولا منكر " (ص) .

٤ ـ تعقب على تعريف ابن الصلاح بأنه لم يبين مراده من نفي الشذوذ (ص) .

٥ ـ اشكال آخر في اشتراط نفيهم للشذوذ (ص) .

٦ ـ الحكم على الحديث بالصحة ثم يأتي نفي الشذوذ (ص) .

٧ ـ عدم دخول الصحيح لغيره في حد ابن الصلاح (ص) .

٨ ـ ذكر شروطا خمسة مختلف فيها :ـ

الشهرة . . . الخ " تقدمت في ذكر التدريب " (البحر ص) .

٩ ـ منازعة بعضهم في تعريف الصحيح والحسن والضعيف بحد (ص) .

ثم ذكر فائدة عن منهج الذهلي في الحديث المحتج به (ص) .

((ثانيا : اضافات التدريب)) ١/ ٦٥ :ـ

١ ـ نقل عن الخطابي حد الحديث الصحيح وأنه هو : " ما اتصل سنده وعدلت نقلته " !! .

ثم نقل عن العراقي نقده لهذا الحد بأنه لم يشترط الضبط للراوي ولا السلامة من الشذوذ والعلة .

ودافع السيوطي مستشهداً بأقوال للحافظ ابن حجر في أنّ قول الخطابي " وعدلت نقلته " يدخل فيه ضبط الناقل أو الراوي .

وأجيب بأنّ المقام مقام تفصيل وتبيين فالواجب البيان لا الاشارة . ، وبالنسبة للسلامة من " الشذوذ " ، و" العلة " فذكر تخريجا لابن دقيق العيد في أنّ الفقهاء والاصوليين لا يشترطون الصفتين في تعريف الصحيح ، وأجيب : بأن من يصنف في علم الحديث فانما يذكر الحد عند أهله . أ. هـ مختصراً (ص ٦٤ ، ٦٥) .

٢ ـ ذكر ايرادا على تعريف ابن الصلاح للصحيح بالحديث (المتواتر) فانه صحيح قطعاً " ولا يشترط فيه مجموع هذه الشروط " .

قال ابن حجر : هل يوجد حديث متواتر لم تجمع فيه هذه الشروط ؟ ؟

انظر التدريب (١/ ٦٨) .

٣ ـ ذكر شرط مسلم في صحيحه عن ابن الصلاح وهو : " أن يكون متصل الاسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله الى منتهاه غير شاذ ولا معلل " ثم نقل وقوف الحافظ (ابن حجر) في مأخذ ابن الصلاح لهذا الشرط، ورجح بأنه أخذه من لفظ مسلم ، ذلك لأنّ مسلما قد قال : " . . علامة المنكر أن يروي الراوي عن شيخ كثير الحديث والرواة شيئا ينفرد به عنهم " وبما أنّ الشاذ والمنكر اسمان لمسمى واحد عند ابن الصلاح ، فيكون مسلم مشترطا نفي الشذوذ أيضاً .

انظر التدريب (١ / ٦٨) .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ ـ ذكر اعتراض من قال بأن في كلام ابن الصلاح اطناب لأن المسند خاص بالموصول فلا يصلح كونه جنسا ؟؟ .

وأجاب السيوطي عن ذلك من وجهين :-

١) أن ابن الصلاح أراد شمول الحد على كل قول .

٢) أن المراد بالمسند أي الذي روي باسناد مطلقا مرفوعا أو موصولا ،

(انظر البحر ص) .

٢ ـ نقل منازعة البعض في تعريف الصحيح والحسن والضعيف بحد أو رسم . . ، ثم نقل كلاما للزركشي في أن التحديد ينتقض من استقراء كلامهم في ذلك فلا معنى لانكاره .

انظر البحر (ص) .

٣ ـ ذكر منهج محمد بن يحي الذهلي في الحديث المحتج به وهو كونه موصولا ، وليس فيه مجهول ، ولا مجروح (البحر ص) .

الحكم على الأحاديث

((أولا : مادة الكتابيهن)) :-

أ ـ التدريب(٧٥-٧٦) :-

١ ـ ذكر مذهبه تبعا للنووي في الحكم على الحديث ، وأنه لظاهر السند .

٢ ـ علل ذلك الصنيع بورود الخطأ والنسيان على الثقة .

٣ ـ ذكر مذهب من ذهب الى أنّ خبر الواحد يوجب القطع .

٤ ـ ذكر مذهبه في الحكم على حديث ما (بالضعف) ،وأنه أيضا (لم يصح) اسناده (بالشرط المذكور) لا أنه كذب في نفس الأمر ،وذكر بأنه تبـــــع النووي في ذلك .

ب ـ البحر( ) :-

ذكر نفس مادة التدريب السابقة الذكر ،الا أنه لم يتعرض لذكر من نقل عنه القول بأنّ خبر الواحد يوجب القطع .

((ثانيا : اضافات التدريب)) ١/ ٧٥ :-

نقل مذهب من ذَهَبَ الى أنّ خبر الواحد يوجب القطع ،ثم تعرض للقائلين بهذا المذهب وهم : أحمد ، ومالك ،والكرابيسي ،وداود الظاهـــري ، وبعض الشافعية بشرط : أن يكون في اسناده امام مثل مالك ،وأحمد ،وسفيان .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

لما جاء إلي مبحث الحكم على الحديث بالضعف بيّن أنّ المراد بهـــذا الحكم على الحديث الضعيف أي تضعيف اسناده ،لا أنه كذب في نفس الأمر!! .

والمضاف ها هنا على مافي التدريب هو أنه صرح بالمراد من تضعيف الحديث، وفي التدريب أشار ،ولم يصرح حيث تعقب النووي في تقريبه ،فقال : " . . . . لو قال ضعيف لكان أخصر ،وأسلم من دخول الحسن . . . " . وسيأتي مزيد تفصيل عن " خبر الواحد " في البحر . .

افادة ماروواه البخاري ومسلم من الأحاديث

((أولا : مادة الكتابين)) :-

١ - ذكر مذهب ابن الصلاح في أنّ ماروواه البخاري ومسلم من الأحاديث مقطوع بصحتها ،والعلم القطعي حاصل به .

(ودليله) على ذلك - ذكره في البحر ٥٨ ١ وهو : اجماع الأمة على تلقي كتابي البخاري ومسلم بالقبول .

(والموافقون المتابعون) لابن الصلاح في مذهبه هذا ،وهم البلقيني ، وابن حجر ،وزاد في البحر : والزركشي ،وغيرهم وتعرض لأدلتهم .

(وذكر) السيوطي في مذهبه في المسألة ، وأنه متابع لابن الصلاح في ذلك .

٢ - ذكر المصنف المذهب المخالف لابن الصلاح وهم الذين ذهبوا إلى أنّ أحاديث الصحيحين تفيد الظن لا القطع .

(وذكر أدلتهم) ، (ومذهب) النووي في ذلك ،ورد العلماء عليه .

((ثانيا)) اضافات التدريب (١ / ١٣٤) :-

لما ذكر مذاهب العلماء في افادة أحاديث الصحيحين ،بيّن مذهبه في ذلك - وقد تقدم ذكره - الا أنه تعرض لكلام ابن الصلاح سابقا وهو قول أهل العلم لحديث ما (هذا حديث صحيح) أنه وجدت فيه شروط الصحة ،

لا أنه مقطوع به في نفس الأمر ، فانه مخالف لما ذهب اليه هاهنا من أنّ ما أخرجاه مقطوع به . ولم يترجح له في الجمع بينهما شيء .

((ثالثا اضافات البحر)) :-

١ - نقل في التدريب(١/١٣٢) اعتراض (البلقيني) على النووي وابن عبد السلام في مخالفتهما لابن الصلاح فيما يتعلق بأحاديث الصحيحين الا أنه لم يذكر أين قاله البلقيني ،وذكر مصدره هنا وهو كتابه" محاسن الاصطلاح " .

انظر البحر ( ) .

٢ - نقل اسماء العلماء الموافقين لابن الصلاح في مذهبه ،وذكر بأنه أشار اليهم بقوله في ألفيته : " وكم امام جنحا " .

انظر البحر (ص) .

٣ - لما نقل مذهب ابن الصلاح ومن وافقه ،ذكر أمثلة منهم وهم :أبو اسحاق الاسفراييني ،وابن فورك ،ولم يزد على هذا ،ولكنه هنا في (البحر) ذكر نص قولي ابي اسحاق الاسفراييني ،وابن فورك ،وخلاصته :-

" أنّ أحاديث الصحيحين تفيد القطع عن صاحب الشرع . . . " انظر البحر ص

٤ - نقل السيوطي في البحر( ) من نكت الزركشي ،ويتضمن النقل مايلي :- بعضا من أدلة المذهب الثاني المخالف لمذهب ابن الصلاح :-

( ) كلام بعض العلماء في بعض أحاديث البخاري ومسلم فأين التلقي بالقبول .

٢) أن في بعض أحاديث البخارى ومسلم التعارض !! والقطعي لا تعارض فيه .

٣) ماذكره الزركشي نفسه حيث قال : انا نقطع بالفرق بين حديث " انما الأعمال " ، وبين غزاة النبي صلى الله عليه وسلم بدرا وأحدا وحنينا ، وكذلك حجة الوداع لم يحصل العلم بوقوعها ، بل هي في عداد الآحاد مع وقوعها في العالم المجتمعين في الحج ، فما الظن ببقية الأخبار التي لم يسمعها الا واحدا أو اثنين .

((ذكر مذهب الزركشي في المسألة)) :-

وهو أنّ ما أخرجاه يفيد الظن القوى .

((رد الزركشي على ابن الصلاح)) :-

١ - قال : دعواه بأنّ الأمة اذا تلقت الكتابين بالقبول وعملت بهما أنّ ذلك يقتضي القطع ، فاسد !! لأنّ ذلك لا يختص بالصحيحين فقط ، فقد تلقت الأمة الكتب الخمسة أو الستة بالقبول .

٢ - وقوله : (إنّ الأمة تلقت الكتابين بالقبول) ان أراد كل الأمة فهو فاسد ، لأنّ الصحيحين ألفا في المائة الثالثة .

وان أراد بالأمة الذين وجدوا بعد الكتابين فيهم بعض الأمة لا كلهم فلا يستقيم دليله الذي قرره من تلقي الأمة وثبوت العصمة لهم .

٣ - استدل الزركشي على بطلان دعوى ابن الصلاح بافادة القطع بالأحاديث المنتقدة عليهما ، وبترجيح البخارى على مسلم ، والقطعي لا يرجح على قطعي لصحة الاجماع على أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قاله ((ذكر الزركشي في أنّ مذهب ابن الصلاح)) هو قول ومذهب جماهير الأصوليين .

٤ ـ نقل السيوطي عن الحافظ ابن حجر من نكته مايلي :ـ

أ) رد الحافظ ابن حجر على الامام النووى في دعواه (أنّ ابن الصلاح قال : اجماع الأمة بما في الصحيحين يفيد اجماعهم على القطع بما فيهما) . (وقال) :ـ

" انّ ابن الصلاح لم يقل : انّ الأمة اجتمعت على العمل بما فيهما . . والأمة لم تجمع على العمل بما فيهما لا من حيث الجملة ،ولا من حيث التفصيل ، لأنّ فيهما أحاديث ترك العمل بما دلت عليه لوجود ناسخ أو مخصوص " .

ثم بيّن الحافظ صواب عبارة ابن الصلاح وهو : أنّ الأمة أجمعت على تلقيهما بالقبول من حيث الصحة .

وأيد هذا بقول النووي نفسه في المنهاج حيث قال :ـ " ما اتفقا عليه مقطوع بصدقه لتلقي الأمة له بالقبول . . . " .

ب) بيّن الحافظ : أنّ اجماع الأمة على القول بصحة الخبر أقوى في افادة العلم من مجرد كثرة الطرق .

٥ ـ ذكر الراجح في مسألة (افادة أحاديث الصحيحين) ،وأن الراجح هو مذهب ابن الصلاح ، وهو افادة القطع) انظر البحر .

اشتراط العدد في الرواية

((أولا : مادة الكتابين)) :ـ

تعرض السيوطي رحمه الله في كلا الكتابين الى أقوال أهل العلم في مسألة اشتراط العدد في الرواية وقسمهم قسمين :ـ

١ ـ الجمهور : الذين قالوا بعدم اشتراط العدد فيحكم بصحة خبر الواحد ، وذكر لهم خمسة عشر دليلاً .

٢ ـ المعتزلة : وهم القائلون باشتراط العدد ، وذكر من وافقهم من المحدثين ، وذكر ثلاثة من أدلتهم ، وأجابات الجمهور عن هذه الأدلة .

ثم ذكر ثلاثة فروع :-

(الفرع الأول) تعرض فيه لذكر مذهب " الجاحظ " بالتفصيل وهو من المعتزلة .

(الفرع الثاني) ذكر استحلاف علي رضي الله عنه للراوي ، وناقش هذا النقل عنه بثلاثة أمور :-

(الفرع الثالث) تعرض لدعوى اشتراط الشيخين للعدد في كتابيهما وناقش ذلك بثلاثة أمور أيضا .

ثانيا : الاضافات في التدريب (١/ ٧٠-٧٥) :-

(١) حدد طبقة القائلين باشتراط العدد في المعتزلة وعزا الى المصدر الذي ذكر ذلك .

(٢) حدد مصدر كلام الحاكم الذي فهم منه اتفاقه مع كلام المعتزلة وأنه فهم من كلامه في كتابيه : معرفة علوم الحديث ، والمدخل .

ثالثا : الاضافات في البحر :-

١ ـ عين بأن القائلين بعدم اشتراط العدد هم (الجمهور) .

٢ ـ ذكر خمسة أدلة من أدلة الجمهور ، وعزاها صراحة للامام الشافعي ، وأما

في التدريب فلم يعزها الى الشافعي ولكن عزاها للبيهقي في كتابه المدخل .

٣ ـ الدليل الخامس عشر من أدلة الجمهور انفرد بذكره السيوطي ، وهو الاستدلال بقوله تعالى ((ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا)) . فأمر بالتثبت عند اخبار الفاسق ، ومفهومه أنه لا يجب التثبت عند اخبار العدل قال : ويؤيده سبب النزول أيضا .

٤ ـ تعرض لاستخلاف علي رضي الله عنه للراوي عن النبي صلى الله عليه وسلم وناقش هذه الحادثه بثلاثة أمور . أ.هـ .

ـ باب أصح الأسانيد ـ

المقدمة

١ ـ تعرض السيوطي رحمه الله الى أنّ المختار أنه لا يجزم في اسناده بأنه أصح الأسانيد مطلقا .

١ ـ دلل على ذلك لعدم وجود الاستقراء التام .

٣ ـ بيّن أن ترجيح كل واحد من الحفاظ انما هو بحسب ما قوي عنده ، خصوصا اسناد بلده .

٤ ـ نقل عبارة ابن الصلاح :ـ (ولهذا ترى الامساك عن الحكم لاسناد أو حديث بأنه أصح على الاطلاق) .

٥ ـ ساق اعتراض العلائي على ابن الصلاح في قوله : (أو حديث) .

٦ ـ ذكر بعد هذا الاعتراض مدافعة ابن حجر عن هذه العبارة .

هذه مادة الكتابين في هذه (المقدمة) لأصح الأسانيد .

وأضاف في البحر ص - ع مايلي :-

١ - أضاف بأن المعترض على ابن الصلاح العلائي وابن حجر .

٢ - حينما ذكر مدافعه ابن حجر عن هذا الاعتراض ذكر نصه كاملا هنا واختصره في البحر .

٣ - نقل في خاتمة هذا المبحث تعليقا للحافظ ابن حجر على قول ابن الصلاح : (نرى الامساك . . " من كتابه : "النكت الكبرى" المسماة "بالافصاح" وهذا يدل على أنّ السيوطي وقف على نسخة من الكتاب .

القول الأول في أصح الأسانيد

((أولا : مادة الكتابين باختصار)) :-

١ - نقل أن الاصح لاسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر ، وأنه قول البخاري .

٢ - أقوال أهل العلم في الثناء على هذا السند .

٣ - الكلام على سلسلة الذهب : أحمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر .

٤ - الكلام على رواية أبي حنيفة عن مالك ، ومناقشة ابن حجر لمغلطاي في ذلك .

((ثانيا : اضافات التدريب ١/ ٧٨-٨١)) :-

١ - ساق الحديث : لا يبيع بعضكم على بيع بعض" بسنده من طريق شيخه تقي الدين الشمني ، ولم يذكره في البحر .

٢ - زاد مصدرين على البحر في تخريج رواية أبي حنيفة عن مالك وهما : (غرائب مالك) للدارقطني ، (والمدبج) له .

((ثالثا : اضافات البحر ص -ص)) :-

١ - فصّل في ترجمة ابن عمر ، ونافع ،ومالك .

٢ - وأشار الى أنّ الاحاديث المروية بهذا الاسناد كثيرة في الكتب الستة والجوامع والمسانيد ، وقام بتخريجها .

٣ - فصّل في العبارة التي أبهمها في التدريب (١/ ٧٨) حيث قال هناك :- (وبنى بعض المتأخرين على ذلك أنّ أصلها روايةٌ أحمد عن الشافعي . .)

٤ - نقل نصين عن ابن عدي ،وعن الخليلي في اتقان الشافعي لموطأ مالك .

٥ - خرّج قول ابن المديني : (بأنّ القعنبي أثبت الناس في الموطأ) . وعزاه الى " النسائي " .

٦ - ذكر ضمن الفوائد (في الفائدة الثانية) زعم الخليلي أنّ حديث الشافعي عن مالك - المذكور - أنه لم يروه عن مالك الا الشافعي ، ورد على ذلك .

٧ - وذكر الفائدة الثالثة ،وهي أنّ الحازمي ألف جزء سماه : (سلسلة الذهب) فيما رواه أحمد عن مالك ،وبين مخارج الحديث ، ونقل الأثر المروي من طريق أحمد عن الشافعي عن مالك وعزاه لابن الصلاح في : (أدب الفتيا) .

٨ - الفائدة الرابعة : وهي سبب رواية أحمد والبخاري وأبي داود والنسائي والموطأ من غير طريق الشافعي .

٩ - ذكر الفائدة الخامسة : وهي الروايتين اللتين رواهما أبوحنيفة عن مالك وهما عند الخطيب في (الكفاية) ،وعند الحاكم في (المستدرك) .

القول الثاني في أصح الأسانيد

((أولا : مادة الكتابين)) :-

أنّ من أصح الاسانيد : الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي ابن أبي طالب ،وعزاه لأبي بكر بن أبي شيبة وعبد الرزاق .

((ثانيا : اضافات التدريب ١/ ٧٨)) :-

لم يضف شيئا على مافي البحر .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ - بعد أن ذكر من قال بهذا القول في أصح الأسانيد خرّج هذه الأقوال .

٢ - ترجم لكل راو في هذا السند .

القول الثالث في أصح الأسانيد

((أولا : مادة الكتابين)) :-

أن من أصح الاسانيد : الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه .

((ثانيا : اضافات التدريب ١/ ٧٧)) :-

لم يضف شيئا على مافي البحر .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ - ترجم لسالم بن عبد الله بن عمر .

٢ - أشار الى أنّ هذه الترجمة بها في الكتب الستة الجم الغفير .

القول الرابع في أصح الأسانيد

((أولا : مادة الكتابين)) :-

من أصح الاسانيد : الزهري عن عبيد الله بن عتبة عن ابن عباس عن عمر ، وأنّ القائل به هو " النسائي " .

((ثانيا : اضافات التدريب ١/ ٨٢)) :-

لم يضف شيئا على مافي البحر .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ - ذكر بأن حكاية هذا القول في أصح الأسانيد من زياداته .

٢ - خرّج اختيار النسائي لهذا القول ، وأنه في تهذيب الكمال .

٣ - بيّن مراد النسائي في اختياره لهذا القول ، وأنه لا يحكم بالأصح مطلقا بل مقيدا أو على ارادة : (من أصح) .

٤ - خرّج الأحاديث المروية بهذا السند في الكتب الستة .

القول الخامس في أصح الاسانيد

((أولا : مادة الكتابين)) :-

ذكر قول (وكيع) في أصح الاسانيد وأنه : - شعبة عن عمرو بن مرة عن مرة عن أبي موسى . رواه الخطيب في (الكفاية) .

((ثانيا : اضافات التدريب ١/ ٨٢)) :-

لم يضف شيئا على مافي البحر .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ - ترجم لعمرو بن مرة ، ولمرة الطيب .

٢ - خرّج الحديث المروى بهذا السند .

القول السادس في أصح الأسانيد

((أولا : مدار الكتابين)) :-

أن أصحها شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب، وهو منقول عن أحمد وابن معين .

((ثانيا : اضافات التدريب ١ / ٨١، ٨٢)) :-

لم يضف شيئا على ما في البحر .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ - خرّج قولي (أحمد) ، و (ابن معين) في أصح الاسانيد .

٢ - ذكر الاحاديث المروية بهذا السند .

٣ - ترجم لرجال السند .

القول السابع في أصح الأسانيد -

((أولا : مادتي الكتابين)) :-

أن أصح الاسانيد : محمد بن سيرين عن عبيدة عن علي رضي الله عنه ، وهو منقول عن : ابن المديني، والفلاس ، وسليمان بن حرب .

((ثانيا : اضافات التدريب ١ / ٧٧)) :-

لم يضف شيئا على ما في البحر .

((ثالثا : اضافات البحـــر)) :-

١ - ترجم لعبيدة السلماني .

٢ - خرّج الاحاديث المرويـة بهذا السند .

القول الثامن في أصح الأسانيد

((أولا : مادتي الكتابين)) :-

أن أصح الاسانيد : الاعمش عن ابراهيم بن يزيد النخعي عن علقمـــة ابن قيس عن ابن مسعود ، وعليه (ابن معين) .

((ثانيا : اضافات التدريب)) :-

لم يضف شيئا على مافي البحر .

((ثالثا : اضافات البحـر)) :-

١ - عزى قول ابن معين في أصح الأسانيد الى الحاكم .

٢ - أشار الى الأحاديث المروية بهذا السند اشارة فقط .

القول التاسع في أصح الأســانيد

((أولا : مادة الكتابين)) :-

أنّ أصح الاسانيد عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة . قالـــه ابن معين (وهو القول الثاني له في أصح الأسانيد .

((ثانيا : اضافات التدريب ١/ ٨٢)) :-

لم يضف شيئا على مافي البحر .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

بيّن السيوطي رحمه الله هنا رأيه في اختلاف الأئمة فيما يتعلق بأصح الأسانيد ، وأنّ الحمل على انحصار (من) يعني (من أصح) الأسانيد اسناد كذا أولى من القول بتعدد الأقوال حول قضية واحدة ، وتخريجا لأختلاف الاحكام عن امام واحد .

القول العاشر في أصح الأسانيد

((أولا : مادة الكتابين)) :-

ذكر أصح الأسانيد يحي بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة .

((ثانيا : اضافات التدويب ١/٢٢)) :-

لم يضف شيئا على مافي البحر .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

ذكر مخرج قول الشاذكوني في أصح الأسانيد .

القول الحادي عشر

ليست فيه اضافات .

القول الثاني عشر في أصح الأسانيد

((أولا : مادة الكتابين)) :-

أرجح الأسانيد : الثوري عن منصور عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود قاله النسائي .

((ثانيا : اضافات التدريب ١/٨٢)) :-

لم يضف على مافي البحر شيئا .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

خرّج الاحاديث المروية بهذا السند .

القول الثالث عشر في أصح الأسانيد

((أولا : مادة الكتابين)) :-

أصح الأسانيد : يحي القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر .

((ثانيا : اضافات التدريب)) :-

لم يضف شيئا على مافي البحر .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ - كمّل العبارة عن أبي حاتم في وصف السند الذي قيل عنه : من أصح الأسانيد .

٢ - أشار الى الأحاديث المروية بهذا السند اشارة .

القول الرابع عشر في أصح الأسانيد

((أولا : مادة الكتابين)) :-

أصح الاسانيد : يحي بن سعيد عن عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة .

((ثانيا : اضافات التدريب)) :-

لم يضف شيئا على مافي البحر .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

ذكر مخارج الأحاديث المروية بهذا السند .

باب : التقييد في القول بأصح الأسانيد

أنظر تدريب الراوى من (١/ ٨٣ - ١/ ٨٧) .

انظر البحر من ص -ص

((أولا : مادة الكتابين)) :-

١ - نقل قول الحاكم في " معرفة علوم الحديث " بضرورة تقييد القول بأصح الاسانيد .

٢ - نقل كلام الحاكم في الأسانيد التي قيّدت بأشخاص أو ببلدان قيل انها من أصح الأسانيد .

٣ - نقل كلام الأئمة في أحاديث البلدان الآتيه :-

١) الحجاز .

٢) العراق .

٣) اليمن .

٤) الشام .

٤ - ذكر ثلاثة فوائد :-

١) نقل عن البرديجي الأسانيد التي أجمع العلماء على صحتها .

٢) تكلم على كتاب "تقريب الاسانيد" للعراقي .

٣) مناقشة قولة المحدثين " أصح شيء في الباب كذا " مع ذكر الأمثلة .

((ثانيا : اضافات التدريب ١/ ٨٣-٨٨)) :-

لم يضف شيئا على ما في البحر .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ ـ حينما نقل عن الحاكم الأسانيد المقيدة التي قيل عنها انها من (أصح) الاسانيد ، قام هنا بتخريجها وعزوها الى مصادرها في الغالب وهو ما لم يفعله في التدريب .

٢ ـ بيّن أنّ الراجح من اختلاف أقوال الأئمة في أصح الأسانيد أنه على اضمار (من) .

٣ ـ نقل عن الزركشي بأنّ (أبا منصور البغدادي) و (أبا المظفر السمعاني) قالا بمثل قولة الحاكم في التقييد لأصح الأسانيد .

٤ ـ نقل موقفي مالك والشافعي في القديم والجديد في الاحتجاج . بأحاديث أهل العراق .

٥ ـ زاد على التدريب في (النص) الذي نقله عن البرديجي في اجماع العلماء على صحة أحاديث بأسانيد معينة .

٦ ـ حينما ذكر قوله المحدثين : (أصح شيء في الباب حديث كذا) لم يذكر في التدريب أمثلة على ذلك ، وأما هنا في البحر فذكر ثمانية أمثلة .

٧ ـ وأضاف شيئا آخر لم يذكره في التدريب وهو قول المحدثين : (أصح كتاب كتاب كذا) .

مسألة

(وقد قمت بتقسيمها الى أبواب لتفرعها) :-

((باب تدوين الحديث))

((أولا : المواد المشتركة بين البحر والتدريب ١/ ٨٨-٩٠)) :-

١ - الاحاديث في عهد الصحابة .

٢ - اسباب عدم كتابة الحديث في عهد الصحابة ، وأرجع ذلك الى العوامل التالية :-

(١) حفظهم .

(٢) والنهي عن الكتابة .

(٣) ولأنّ أكثرهم كان لا يحسن الكتابة .

٣ - أول من قام بجمع الأحاديث على الأبواب في البلدان الآتية :- بمكة - والمدينة - والبصرة - والكوفة - والشام - وواسط - واليمن - والري - وخراسان .

٤ - أول من قام بجمع الأحاديث مع نظائرها وهو الشعبي وغيره .

ن - البدء في تدوين الحديث تدوينا رسميا ، حيث أمر " عمر بن عبد العزيز " واليه أبي بكر بن عمرو بن حزم بكتابة الحديث وجمعه ، ومن ثم قام ابن شهاب الزهري بتدوينه .

((ثانيا : اضافات التدريب)) :-

ذكر سبب تدوين الحديث وجمعه وأرجع ذلك الى أمرين :-

١ - انتشار العلماء وتفرقهم في الامصار .

٢ - كثرة الابتداع " بظهور الفرق " .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ - قصة كتابة عمر بن الخطاب رضي الله عنه للحديث وامتناعه عن ذلك ، وتخريجها من مصادرها .

٢ ـ حينما ذكر التدوين الرسمي في عهد عمر بن عبد العزيز ذكر مصدرين لهذا الحدث الهام ، وهما : صحيح البخاري ، وتاريخ أصبهان لأبي نعيم وأضاف هنا زيادة على المصدرين المذكورين ثلاثة مصادر وهي :-

موطأ مالك ، والتمهيد لابن عبد البر ، وذم الكلام للهروي .

٣ ـ خرّج الأثر في أنّ " ابن شهاب الزهري أول من دوّن الحديث " . فعزاه الى " الحلية " .

٤ ـ حينما ذكر الذين جمعوا الحديث مع نظائره ذكر الشعبي فقط . وأما هنا في البحر فأضاف : أبا العالية ، وعبيدة .

٥ ـ تعرض لذكر أول من دوّن الفرائض وهو زيد بن ثابت ، وخرّج هذا الأثر ، ولم يتعرض لذلك في التدريب .

١ ـ نقل اقوالا عديدة في أول من صنف على الأبواب ، فنقل عن :-

الرامهرمزي (في المحدث الفاصل) .

والدارقطني .

والخطيب (في الجامع) .

وعبد الرزاق .

وعن ابن الاثير (من مقدمة جامع الأصول) .

وعن أبي طالب المكي (من قوت القلوب) .

٧ ـ ذكر نقولات عدة أول من جمع الحديث على المسانيد ، عن المزي والخطيب ، والحاكم ، والعراقي ، وابن عدي ، والعقيلي ، ولم ينقل ذلك في التدريب .

باب : أول من صنف في الصحيح

((أولا : المادة المشتركة بين الكتابين)) :-

١ ـ ذكر سبب تصنيف البخاري لكتابه الجامع الصحيح .

٢ ـ نقل قولة ابن الصلاح : " في أنّ البخاري أول من صنف الصحيح " ، ونقل مناقشة هذه القضية من قبل " العراقي " ، و " ابن حجر " .

((ثانيا : اضافات التدريب)) :-

لم يضف في هذا الباب شيئا على ما في البحر .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ ـ ذكر في التدريب بأنه قد " اعترض " على ابن الصلاح في قوله : " أول من صنف الصحيح " ، ولم يذكر اسم المعترض وقد صرح باسمه هنا وأنّ المعترض هو : " مغلطاي " .

٢ ـ نقل عن الحافظ في النكت رده على دعوى " ابن العربي " :- " بأنّ الموطأ هو الأصل الأول ، وصحيح البخاري هو الأصل الثاني " ، وكذلك رده على " مغلطاي " : " بأن العلماء أطلقوا على مسند الدارمي تسمية الصحيح .

باب : المفاضلة بين صحيحي البخاري ومسلم

((أولا : المواد المشتركة بين الكتابين)) :-

١ ـ أنّ مسلما صنف صحيحه بعد البخاري .

٢ ـ الاعتراض على هذا التقديم بقول " أحمد بن سلمة " .

٣ ـ بيان معنى عبارة الشافعي : " ما أعلم في الأرض كتابا أصح من موطأ مالك " .

٤ ـ بيان سبب تقديم صحيح البخارى على صحيح مسلم .

٥ ـ القول الثاني في "المفاضلة" ،وهو تقديم صحيح مسلم على صحيح البخاري ،قاله أبو علي النيسابوري ،وأهل المغرب .

٦ ـ مناقشة "ابن الصلاح" ، و "النووى" ، و "ابن حجر" لعبارة أبي علي النيسابوري .

٧ ـ القول الثالث : في المفاضلة بين صحيحي البخارى ومسلم وأنهما سواء ولا يقدم أحدهما على الآخر .

٨ ـ منهج الامام مسلم في صحيحه .

٩ ـ الحافظ ابن حجر يفاضل بين صحيحي البخاري ومسلم من حيث التفصيل .

((ثانيا : اضافات التدريب (١/ ٩١ - ٩٩)) :-

نقل عن النووى تقديمه صحيح البخارى على صحيح مسلم ،وعزاه الى المنهاج .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ ـ ذكر جماعة من العلماء ممن قدموا صحيح البخارى على صحيح مسلم :-

أ ـ النسائي .

ب ـ الاسماعيلي (كما في المدخل) .

جـ ـ أبو أحمد الحاكم (كما في الارشاد) .

د ـ والدارقطني (كما في هدي الساري) .

هـ ـ وأبو العباس القرطبي (كما في هدي الساري) .

٢ ـ نقل عن النووي تقديمه لصحيح البخارى ، وعزاه إلى شرحه لصحيح البخاري .

٣ ـ حينما نقل عن الحافظ ابن حجر تفضيله لصحيح البخاري من مقدمة الفتح اختصرها في التدريب ، وأما هنا في (البحر) فقد نظمها كاملة .

٤ ـ نقل عن محمد بن اسحاق بن منده أنه قال بمثل ما قال به أبو علي النيسابوري بتقديم صحيح مسلم على صحيح البخاري .

٥ ـ نقل عن ابن عقده انتقاده للبخاري فيما يقع له من الغلط في أهل الشام .

٦ ـ حينما نقل عن النووي في مختصره ، وفي مقدمة شرحه لصحيح البخاري ـ فهمه لعبارة أبي علي النيسابوري ، ونقله لكلامه بالمعنى ، أشار الى ذلك في التدريب ، وأما هنا فقد نقل نص النووي كاملا .

٧ ـ نقل عن النووي خصيصة لصحيح مسلم دون البخاري وهي جمعه لطرق الحديث في مكان واحد .

٨ ـ نقل عن " الزركشي " الفائدة من المفاضلة بين الصحيحين .

٩ ـ نقل " ابن السمعاني " في " القواطع " ترجيح صحيح البخاري على مسلم ، والقطع بصحة ما فيه .

١٠ ـ تبيين الحافظ " السيوطي " مدى هرع الامام " مسلم " على عدم مزج الحديث بغيره ولذلك وضع كتابه الجامع بغير تراجم ، وأيد السيوطي هذا بوقوفه على نسخة من " صحيح مسلم " للصريفيني بغيرها .

١١ ـ ذكر منهج البخاري في صحيحه ، وذكر نقولات كثيرة في فضائل صحيح البخاري .

١٢ ـ بين السيوطي هنا مراد الامام " مسلم " من قوله : (انما وضعت ما أجمعوا عليه) ، وأقوال العلماء في ذلك .

١٢ - عدّد الرواة الذين سمعوا صحيح البخاري ولم يتعرض لهذا في التدريب.

١٤ - نقل عن الحافظ ابن حجر طرقه المسندة الى صحيح البخاري .

١٥ - ذكر روايات صحيح البخاري مع توجيه الاختلاف بينها .

١٦ - نقل عن النووي وعن الحافظ ابن حجر ذكرهما الروايات صحيح مسلم .

١٧ - نقل عن الحافظ بن حجر من نكته الكبرى مناقشته لابن الصلاح في دعواه " بأنّ مسلما شارك البخاري في أكثر شيوخه " .

١٨ - نقل عن " الزركشي " أسماء الشيوخ الذين اتفق الأئمة الستة على الرواية عنهم .

١٩ - نقل أبياتا من ألفيه " ابن ليوق التجيبي " تفيد تقديم صحيح البخاري ثم مسلم ثم الموطأ لمالك .

باب : الأحاديث المنتقدة على الشيخين

((أولا : المواد المشتركة بين الكتابين)) :-

١ - نقل عن النووي في " شرحه للبخاري " أنّ جماعة انتقدوا على الشيخين أحاديث من صحيحهما ، وأنّ هذا الطعن مخالف لبعض قواعد المحدثين ، وذكر من هؤلاء المنتقدين :-

الدارقطني ، وأبو مسعود الدمشقي ، وأبو علي الغساني .

٢ - ونقل عنه أيضا من " شرحه لصحيح مسلم " أنه قد أجيب عن ذلك أو أكثره .

٣ - ونقل عن الحافظ ابن حجر تصويبه لكلام النووي الأخير في أن منها ما الجواب عنه غير منتهض ، وبيّن مراد النووي في شرحه للبخاري .

٤ ـ عدة الاحاديث المنتقدة عليهما .

٥ ـ ألف العراقي في الأحاديث المنتقدة عليهما ، وذكر ابن حجر بأنه لم يظفر به ، وأنه قد ضاع من مسودته كراسان وبذلك أهملت .

٦ ـ ابن حجر يذكر الأحاديث المنتقدة على الشيخين في " هدي الساري " .

٧ ـ مؤلف في المضعّف من الأحاديث في صحيح مسلم لضعف رواته ، ورد العراقي والرشيد العطار عليه في مؤلفين .

٨ ـ نقل عن الحافظ ابن حجر ستة أوجه في رد الانتقادات الموجهة الأحاديث الصحيحين .

((ثانيا : اضافات التدريب ١/ ١٣٤ - ١٤٠)) :-

لم يضف شيئا على ما في البحر .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ ـ ذكر الحديث الذي رواه البخاري وهو : " المسلم من سلم المسلمون .. الحديث " ودعوى " ابن مندة " بأنّ فيه اضطرابا ، ودفع ذلك .

٢ ـ دعوى (ابن حزم) بوجود حديثين موضوعين في صحيح البخاري ومسلم ، ورد " المقدسي " عليه في كتابه " الانتصار لأمالي الأنصار " .

٣ ـ تعقب " ابن الجوزي " في حديثين ضمنهما كتابه " الموضوعات " وهما في صحيحي البخاري ومسلم .

باب : أصـــح الكتـــب

((أولا : المواد المشتركة)) :-

١ - أن كتابي البخاري ومسلم أصح الكتب بعد كتاب اللـه .

٢ - المراتب السبعة للصحيح .

٣ - (نقل)عن الزركشي دعوى من قال : " بأنّ الأولى أن يقال أعلاها : ما اتفق عليه الأئمه الستة " ومناقشة ذلك .

٤ - (نقل) عن الحافظ ابن حجر مناقشة دعوى من قال : " الأولـــى أن يكون القسم الأول مابلغ مبلغ التواتر " ، ومناقشة ذلك .

٥ - ترجيح السيوطي بأنّ المفاضلة وتقديم صحيح البخارى على صحيح مسلم هو ترجيح الجملة على الجملة ،لا كل حديث على الحديث الآخر .

٦ - تعرض السيوطي لمسألة جديدة قال : انه لم ير من تعرض لها وهي : أصح الكتب بعد صحيحي البخاري ومسلم .

٧ - (نقل) عن الحاكم في كتابه : " المدخل " تقسيما آخر للصحيح حيث قسمه الى عشرة أقسام ، وذكرها بالتفصيل .

٨ - (نقل) عن الحافظ ابن حجر عدم رضاه من تقسيم الحاكم هـــذا ، وتعقبه على هذه الاقسام ،وأنه لولا ذكر جماعة من المصنفين لهـــا ورضاهم بها -كابن الاثير - ماتعرض لنقدها .

((ثانيا : اضافات التدريب ١/ ١٢٢ - ١٢٤ ، ١/ ١٤٠ - ١٤٢)) :-

لم يضف شيئا على مافي البحر غير أنه ذكر فائدة تقسيم الصحيح الـــى مراتب وهي الترجيح عند التعارض .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ - حينما بيّن أصح الكتب بعد كتاب الله أضاف هنا نقلا عن النووى أن ذلك باتفاق العلماء .

٢ - (نقل) عن الحافظ ابن حجر من " نكته الكبرى " أنّ فى الاتفاق نظر ، وأيد بأنّ الصحة لهما مقولة بالتشكيك لا بالتواطأ .

٣ - تخريج قولة الشافعي : - " ما بعد كتاب الله أكثر صوابا من كتاب مالك " ، وأنّ ذلك قبل وجود الكتابين .

٤ - (نقل) عن الحافظ ابن حجر : بأنّ أقسام الصحيح التى ذكرها ابن الصلاح ماشية على قواعد الأئمة ، وقد لا تطرد ، وتفصيل ذلك .

٥ - (نقل) عن " أبي بكر ابن العربي " من شرحه للترمذي أقسام الصحيح وانها عشرة أقسام ، ثم قام بسردها .

باب : تحقيق شرط البخاري ومسلم

((أولا : مادة الكتابين)) :-

١ - الحاكم يبين شرط البخاري ومسلم .

٢ - ترجيح " السيوطي " ماذهب اليه الحافظ ابن حجر من أنّ مراد الحاكم في شرط الشيخين هو : أن يروي عن الصحابي اثنان . . وهكذا الى آخره ، كالشهادة على الشهادة . أنّ التشبيه من بعض الوجوه لا كلها .

٣ - تعقب " أبي عبد الله بن المواق " على من نسب للغساني والقاضي عياض كلامهما في مراد الحاكم من شرط البخاري ومسلم ، وتأييد " الحافظ ابن حجر " لهذا التعقب .

٤ - " ابن طاهر المقدسي " يذكر المراد من " شرط الصحيحين ، وأنهما لم يصرحا بذلك في كتابيهما ، ولكن عرف شرطاهما بالسند ، وذكر المناقشات حول ذلك .

٥ - " الحازمي " في كتابه " شروط الأئمة " يذكر شرط الصحيحين ويدعم قوله بمثال وهو طبقات أصحاب الزهري الخمسة .

٦ - نقل عن " النووي " المراد من (شرطهما) ، وهو أنّ رجال ذلك الحديث هم بأعيانهم رجال البخاري ومسلم ، وذكر بأنه ليس للشيخين (شرطا محددا) حدداه .

٧ - نقل عن " العراقي " مأخذه على النووي في كلامه ، وأنه صنع مثل صنيعه " ابن دقيق العيد " ، و" الذهبي " ثم بيّن أن ذلك ليس بجيد منهم .

٨ - نقل عن الحافظ ابن حجر تعقبه لشيخه " العراقي " في مأخذه على النووي ، وابن دقيق العيد ، والذهبي " .

٩ - عدم الحكم لشخص بأنه من شرط الصحيح لمجرد رواية صاحب الصحيح عنه ، بل لابد من معرفة كيف روى عنه صاحب الصحيح وعمن .

((ثانيا : اضافات التدريب (١/ ١٢٤ - ١٣١)) :-

لم يضف شيئا على ما في البحر .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ - ذكر ردود نفر من العلماء على الحاكم وهم : الازدي ، وابن دقيق العيد .

٢ - نقل عن ابن حبان رده على من يرد خبر الآحاد .

٣ - ابن الاثير ، والقاضي عياض ، وأبو علي الغساني يدافعون عن الحاكم .

٤ - نقل عن " البيهقي " من " رسالته الى الجويني " ، ومن " السنن الكبرى " مراد الحاكم من اصطلاحه : " صحيح على شرطهما " .

٥ - ترجيح السيوطي لكلامي " الحاكم " و " البيهقي " في بيان شرطي الصحيحين ، على المعنى الذي ذهب اليه " ابن المواق " ، " وابن حجر "

٦ - " الميانجي " يبين شرطي الصحيحين في كتابه : " ايضاح مالا يسع المحدث جهله " .

* السيوطي يتعقبه في كلامه هذا .

٧ - الحافظ ابن حجر يقيس على أصحاب الزهري كل من هو مكثر ممن له أصحاب رووا عنه .

٨ - نقل عن الزركشي اعتذارا لابن دقيق العيد والنووي والذهبي وغيرهم في تفسيرهم لمراد الحاكم من شرطي الصحيحين .

٩ - " المزي " يذكر معنى قول المحدثين : " على شرطهما " .

١٠ - " الاسماعيلي " يوضح في كتابه "المدخل " شرط البخاري .

باب : عدد أحاديث صحيحي البخاري ومسلم

((أولا : المادة المشتركة)) :-

١ - ذكر " ابن الصلاح " ، و " النووي " في مختصره ، وفي شرحه لصحيح البخاري عدد أحاديث صحيح البخاري المكررة وأنها سبعة آلاف ومئتان وخمسة وسبعون ، وبغير المكرر أربعة آلاف .

٢ - قال " الحافظ ابن حجر " : ما قاله " النووي " ، و " ابن الصلاح " قلدا فيه الحموي .

وعدتها عنده : بالمكرر : سبعة آلاف وثلاثمائة وسبعة وستون حديثا .

وبدون المكرر : ألفين وخمسمائة وثلاثة عشر حديثا .

وعدد التعاليق : ألف وثلثمائة وواحد وأربعون .

٣ - مقارنة " العراقي " بين روايات صحيح البخاري ، وبين الكامل منها والناقص .

٤ - " ابن الصلاح " ، و " النووي " يذكران عدد أحاديث صحيح مسلم ، وأنها تبلغ أربعة آلاف دون المكرر .

٥ - " أبو الفضل أحمد بن سلمة " يقول : عدة أحاديث صحيح مسلم اثنا عشر ألف حديث .

٦ - وقال " الميانجي " : عدة أحاديث صحيح مسلم ثمانية آلاف حديث .

٧ - توقف الحافظ ابن حجر في عدد أحاديث صحيح مسلم .

((ثانيا : اضافات التدريب ١/١٠٢ - ١٠٥)) :-

لم يضف شيئا على مافي البحر .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ - نقل عن الحافظ ابن حجر " تنبيهه على أنّ النقص في روايات صحيح البخاري من (طريان الفوت) لا من أصل التصنيف .

٢ - " الميانجي " يعدد أحاديث صحيح البخاري فيقول : عددها سبعة آلاف وستمائة ونيف .

٣ - وهنا اضافة " للحافظ السيوطي " مهمة وهي ذكره فائدة التكرير في صحيح البخاري ،وأرجعها الى أمرين :-

١) لاستنباط الاحكام .

٢) لأغراض متعلقة بعلم الاسناد .

وذكر بأن مسلما يكرر للفائدة الثانية فقط .

٤ - نقل عن " أبي الفضل بن طاهر " أنه ذكر سبب تكرير البخاري لأحاديث الصحيح في جزء ألفه لذلك سماه : " جواب المتعنت " .

٥ - " الجوزقي " في كتابه : " المتفق " يذكر ماتفق عليه الشيخان في المتن : ألفان وثلثمائة وستة وعشرون حديثا .

٦ - نقل عن الحافظ " ابن حجر " رده على الجوزقي " في أنّ جمهور المحدثين لا يعد المتفق عليه الا بالاسناد والمتن معا .

باب : هل استوعب الشيخان الأحاديث الصحيحة

((أولا : مادة الكتابين)) :-

١ - بين " السيوطي " بأنّ الشيخين لم يستوعبا الأحاديث الصحيحة ، ودعّم قوله هذا بنقولات عن : البخاري ، ومسلم ، والحاكم ، والبيهقي ، والحازمي .

٢ - " ابن الأخرم " يبين بأنه لم يفت البخاري ومسلم من الصحيح الا القليل ، ومناقشات العلماء لهذه الدعوى .

٣ - نقل عن الامام " أحمد " عدد الاحاديث الصحيحة .

٤ - " النووي " يذكر أنّ الصواب أنه لم يفت الخمسة - يعني الصحيحين ، وسنن أبي داود ، والترمذي ، والنسائي - من الصحيح الا اليسير .

٥ - ذكر من ضمن فوائد عديدة : أنّ بعض المحدثين ربما عدّ الحديث المروي باسنادين حديثين .

٦ - تعرض لذكر بعض كتب الزوائد والمعاجم التي حوت أحاديث صحيحة ليست في الصحيحين ، وسرد قائمة بأسمائها ووصف بعضها ، وقام بانتقاد البعض الآخر .

((ثانيا : اضافات التدريب (١/ ٩٨-١٠١)) :-

١ - نقل عن " ابن الجوزي " عدم امكان حصر الأحاديث الصحيحة .

٢ - نقل عن " العراقي " تعقبه على " النووي " في قوله : (لم يفت الخمسة الا النذر) .

٣ - نقل توجيها " لابن جماعة " من كتابه " المنهل الروي " في معنى قول البخاري : (أحفظ مائة ألف حديث صحيح ...) .

٤ ـ ذكر هنا كما ذكر في " البحر " بعض كتب الزوائد ، وزاد بأن قام ببيان وصف كثير منها فيما يتعلق بحجمها .

٥ ـ أضاف هنا كتابا آخر من كتب الزوائد للحافظ ابن حجر لم يذكره في البحر ألا هو كتاب : (زوائد مسند الفردوس) .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ ـ نقل عن " النووي " ماذكره من الزام " الدارقطني " الشيخين بأحاديث على شرطهما تركا روايتها ، ونقل عن " أبي ذر الهروي الزام الشيخين بمثل ذلك ، وهذا يدل على أنهما تركا من الصحيح شيء كثيرا .

٢ ـ نقل عن : مالك ، وأبي زرعة ، واسحاق بن راهوية ، والبخاري ، ومسلم ، وأبي داود ، والحاكم ، وأبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد ، وأبي بكر بن أبي دارم وأبي جعفر البغدادي في كتابه " التمييز " عدد الأحاديث الصحيحة .

ثم ذكر مسالك العلماء في هذه الأعداد ، وهي أربعة مسالك .

نقل عن الحافظ " ابن حجر " ترجيحه الى أن المراد من هذا العدد هو المكرر .

ثم رجح " السيوطي " المسلك الثاني منها ، وهو أنّ المراد مما صح يعني بآثار الصحابة والتابعين وأقوالهم .

٣ ـ نقل عن الحافظ " ابن حجر " تعقبه للنووي في قوله : (لم يفت الخمسة . . . الخ)، ونقل عنه نصا آخر من كتابه : " التذكرة الحديثية " بين فيه من سبق النووي في دعواه هذه .

---

٤ ـ ذكر فوائد :ـ

أ) نقل عن "ابن طاهر" ، و "ابن حجر" ذكرهما لكتاب : "المبسوط" للبخاري .

(فرع) نقل عن "ابن طاهر" من كتابه "جواب المتعنت" قول أبي داود في عدد أحاديث مسنده ، وناقش هذه العبارة .

(فرع) .

نقل عن الحاكم رده على من يقول : بأنّ أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبلغ عشرة آلاف حديث ، وتعقب "ابن طاهر عليه" .

ب) نقل عن "الميانجي" ، و "ابن العربي" عداد أحاديث الأحكام في الصحيحين .

ج) نقل عن "أبي داود" أنه ذكر عن "ابن المبارك" وعن "ابي يوسف" عدد السنن المروية (أي أصول الاحكام) .

٥ ـ نقل عن "الحافظ ابن حجر" رأيه في تسلسل الأئمة في جمع الأحاديث عصرا بعد عصر وهكذا تجتمع فيزيل الآخر على الأول .

وقد تعقب "السيوطي" "الحافظ" ابن حجر" في رأيه هذا في جمع الأحاديث ، وقال : إن طريقة الحافظ هذه ـ بالاكتفاء بمخرج الحديث من عند أول راو ثم تذييل الأئمة على ذلك ـ لا تعطينا الفوائد الكثيرة من جمع طرق الحديث ، ومن ثم اخراج الحديث من حد الغرابة أو تحسين وتصحيح ما قد يكون ضعيفا بذلك المخرج الوحيد . .

وأيد قوله بالمستخرجات على الصحيحين وفوائدها الكبيرة . ثم رجع السيوطي

فيما استحسن رأى الحافظ بشرط أن يكون من المتأخرين .

ثم تعرض الى الامام " البيهقي " وسرد مصنفاته ،ثم بيّن أن صنيع البيهقي هذا في التأليف منع فرض الحافظ ابن حجر ثم ذكر بأنه حذى حذو البيهقي فجمع في كل باب كتابا وسرد بعض هذه المؤلفات ،وألمح الى كتابه " البحر الذي زخر " بقوله : (.. وهذه المبسوطة ") .

كل هذه اضافات مهمة لم يتعرض لذكرها في التدريب !! .

٦ - أضاف على ماذكره في " التدريب " من كتب الزوائد كتب الزوائد للشهاب البوصيري .

٧ - تعرض لذكر كتاب ابن حجر " المطالب العالية " علما بأنه في التدريب لم يصرح باسمه ، وزاد هنا في البحر أيضا بأنه قام بدراسة الكتاب ونقده .

٨ - ذكر بأنه ألف ذيلا على مجمع الزوائد سماه : " بغية الرائد " .

باب : الصحيح الزائد على مافي الصحيحين

((أولا : مادة الكتابين)) :-

١ - (نقل) عن " الحازمي " تقديمه لصحيح ابن حبان على مستدرك الحاكم.

٢ - (نقل) عن " ابن حزم " من كتابه : " مراتب الديانة " سرده لبعض الكتب التي ذكرت الصحيح وغيره .

((ثانيا : اضافات التدريب ١/ ١١٢)) :-

١ - تكلم على المستخرجات .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ - ذكر نوعين من المصنفات التي يؤخذ منها الصحيح الزائد على ما في الصحيحين .

أ - مالم يقتصر مصنفه على الصحيح .

ب - ما شرط مؤلفه الصحة .

٢ - " السيوطي " يتوقف في تقديم " الموطأ " على مستدرك الحاكم ويشير الى مؤلفه : " كشف المغطي في شرح الموطا " .

٣ - " السيوطي " يزيد على ابن الصلاح فيما ذكره من مصنفات من اقتصر على الصحيح .

٤ - (نقل) عن " ابن الصلاح " ذكره أمثلة على المصنفات التي اقتصر فيها مؤلفوها على الصحيح فقط .

٥ - (نقل) عن " الحافظ ابن حجر " رده على " ابن الصلاح " في تسليمه بتصحيح كل حديث وجد في كتب الصحيح كابن حبان وابن خزيمة وكتب المستخرجات .

٦ - (نقل) عن " الخطيب " في كتابه : " الجامع . . . " ، وعن " الحاكم " في كتابه : " علوم الحديث " ، " وابن حجر " في "فهرسته " ، وابن دقيق في الامام ، شرط ابن خزيمة وكتابه الصحيح .

٧ - (نقل) عن " الزركشي " تقديمهما " لابن حبان " على " الحاكم " .

٨ - (نقل) عن نفر من العلماء كلامهم ووصفهم لموطأ مالك وهم :-

* أبو بكر الأبهري .

* الكيا الهراسي .

* وأبوبكر بن العربي .

* وابن حجر في فهرسه .

فصل : في الكلام عن مستدرك الحاكم

((أولا : مادة الكتابين)) :-

١ - ذكر " السيوطي " كلام الذهبي في أحاديث المستدرك من كتابيه : " التلخيص " ، و " الجزء الذي جمعه في الاحاديث الموضوعة في المستدرك .

٢ - (نقل) عن " النووي " في " شرح المهذب " تعرضه لمناقشة الحاكم في شرطه .

٣ - (نقل) عن " أبي سعد الماليني " قوله : (طالعت المستدرك من أوله الى آخره فلم أر فيه حديثا على شرطهما) ، ثم ذكر تعقب الذهبي عليه .

٤ - (نقل) عن " ابن جماعة " القول الصحيح في حكم أحاديث المستدرك .

((ثانيا : اضافات التدريب ١/١٠٦)) :-

١ - ذكر سبب تساهل الحاكم في مستدركه .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ - " السيوطي " يؤيد قولة " ابن الأخرم " : (انه لم يفت الصحيحين الا القليل) ، ويرد على دعوى " ابن عبد البر " في أن البخاري ومسلماً اذا تركا اخراج أصل من الأصول فانه لا يكون له طريق صحيحة ، وان وجدت فهي معلولة .

٢ - انتصار الحافظ " السيوطي "للحاكم .

٣ - " السيوطي " يزيد على ماذكره الزركشي من الأحاديث التي في الصحيحين ،وخرّجها الحاكم في مستدركه .

٤ - " السيوطي " يذكر الحديث الوحيد في المستدرك الذي حسنه .

٥ - " السيوطي " يذكر عدد أحاديث المستدرك .

٦ - (نقل) عن " ابن الصلاح " ،وعن " ابن دحية " في كتاب " العلم " وصفهما لمستدرك الحاكم ، موضوعه ،وشرطه .

٧ - (نقل) عن " الخطيب " استدراكه على الحاكم حديثي (الطير) ،و(من كنت مولاه) .

٨ - (نقل) عن " الذهبي " ،و " ابن طاهر " و " الدارقطني " .

٩ - (نقل) عن " الزركشي " مناقشة " للحاكم " في شرطه في المستدرك ، ثم استطرد في ذكر الأمثلة .

١٠ - (نقل) عن " عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي " دعواه بأنه لم يجد في المستدرك ماهو على شرطهما ولم يخرجاها الا ثلاثة أحاديث .

١١ - (نقل) عن " ابن حجر " في (نكته) " ذكره أقسام المستدرك بالتفصيل .

١٢ - ذكر السيوطي نفرا من الحفاظ ممن تكلم على أحاديث المستدرك وهم :-

أ - العراقي في (المستخرج)على المستدرك .

ب - وابن حجر شرع في تعليق على المستدرك .

جـ - وللسيوطي نفسه : " توضيح المدرك في تصحيح المستدرك " .

١٣ - (نقل) عن الحافظ " ابن حجر " من نكته أنه اعتبر كثيرا من أحاديث الصحيحين فوجدها لا يتم الحكم عليها بالصحة الا بادخالها في قسم الصحيح لغيره .

١٤ - (نقل) عن " الزركشي " الأحاديث التي ذكرها الحاكم فـ وهي في الصحيحين ، وهي عشرة أحاديث ، ثم سردها .

١٥ - (نقل) " السيوطي " آراء " ابن الصلاح " ، و " النووي " ، و" العراقي " ، و " ابن حجر " ، و " الزركشي " في أحاديث المستدرك ، وفي حكم الحاكم على الأحاديث .

١٦ - القول الراجح عن السيوطي فيما صححه الحاكم في مستدركه ، وتوضيحه لكلام ابن الصلاح ، عن المستدرك .

فصل : في مسألة التصحيح في الأزمنة المتأخرة

((أولا : مادة الكتابين)) :-

١ - " السيوطي " يرد على ابن حجر في (نكته الكبرى) في دعواه : (أنّ ابن الصلاح لعله اعتمد في عدم التصحيح في الأزمنة المتأخرة على جواز خلو العصر من مجتهد) .

٢ - " السيوطي " يتعقب " ابن حجر " - في الكتاب السابق - في فهمه لعبارة " ابن الصلاح " في مسألة التصحيح في قول ابن الصلاح : (فانا لا نتجاسر) ، وقوله : (فقد تعذّر) .

٣ - " السيوطي " يرد على (ابن حجر) في قوله : (ومنها أنّ ابن الصلاح ذكر مع الحفظ : الضبط والاتقان ، وليست متغايرة .

٤ - " السيوطي " يتعقب " ابن حجر " في دعواه حيث قال :- " كيف يقبل ابن الصلاح الاسانيد المتقدمة ، ولا يقبل المتأخرة وهي موصولة بها .

٥ - " السيوطي " سيتدرك على كل من نكت على ابن الصلاح كالنووي ، وابن جماعة والبلقيني ، والعراقي ، والزركشي وابن حجر في مسألة (التحسين) هل يجوز أو لا يجوز في الاعصار المتاخرة ، ورأى السيوطي في ذلك .

٦ - " العراقي " يبين مذهب ابن الصلاح في عدم التصحيح في الأزمنة المتأخرة .

٧ - تأييد " السيوطي " لابن الصلاح في سد باب التصحيح والتحسين والتضعيف ، والقول بالوضع على أهل الأعصار المتأخرة لضعف أهليتهم - وقد تقدم قوله بجواز التصحيح بشرط - ، ورأيه في الحكم بالتواتر والشهرة ، والفردية والغرابة .

٨ - (نقل) " السيوطي أقوال المانعين من التصحيح في الأزمنة المتأخرة وهما : ابن الصلاح ، وابن جماعة ، وأقوال المجوزين وهم : النووي ، والبلقيني ، والعراقي ، وأبو الحسن بن القطان ، والضياء المقدسي ، والمنذري ، والدمياطي والزركشي .

((ثانيا : اضافات التدريب ١/١٤٣ - ١٤٩)) :-

لم يضف شيئا على ما في البحر .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ - " السيوطي يوضح مؤاخذة " العراقي " على ابن الصلاح في مسألة التصحيح .

٢ - السيوطي يرد على ابن حجر في دعواه : (أن ابن الصلاح قد سد باب التضعيف والتعليل .

٣ - " السيوطي " يبين رأيه في مسألة التصحيح في الاعصار المتأخرة .

٤ - " السيوطي " يتعرض لمسألة يقول عنها :- " ولم أر من نبه عليها " وهي مسألة : أنّ مسألة التصحيح التي منعها ابن الصلاح هي : (التصحيح المطلق) ، أما التصحيح المقيد ، وهو (الصحيح لغيره) فبابه مفتوح ، ويجوز الحكم به مطلقا .

٥ - " السيوطي " يستنبط من قول ابن الصلاح : (فانا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته)أنه يجوز التصحيح لا على وجه الجزم بل على الظـــن أو التـــردد .

٦ - " السيوطي " يفسر معنى قول ابن الصلاح : (فقد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بادراك الصحيح) أي أنه منع التصحيح استقلالا ، لا فيمـــا صححه امام متقدم فيجوز .

٧ - " السيوطي " يطرح مسألة للبحث والنقاش ، وأنه لم يظهر له فيها شيء ألا وهي : ضابط العصر الذي يمتنع فيه التصحيح .

٨ - تعقيب " السيوطي " على " العراقي " في الاكتفاء بالحكم على حديث بالصحة اذا نص حافظ على ذلك ، دون الاكتفاء بذلك فيما اذا وجد سند صحيح .

فصل : في مسألة الكلام عن صحيح ابن حبان

((أولا : مادة الكتابين)) :-

١ - " السيوطي " يعرف بصحيح ابن حبان فيتطرق للأمور التالية :- تسميته ، ترتيبه ، وأطراف العراقي عليه ، وتجريده للهيثمي المســـمى (بموارد الظمآن) ، وترتيبه المسمى (الاحسان لابن بلبان .

٢ - (نقل) عن ابن الصلاح قوله : (ويقاربه في حكمه - ابي الحاكم - الزركشي لهم .

٤ - (نقل) رد المراقي عليهم ، وتوضيحه لمراد ابن الصلاح بهذه العبارة وأنها - يقاربه التساهل لا التفضيل .

((ثانيا : اضافات التدريب ١/١٠٨)) :-

١ - (نقل) عن " الحازمي " قوله : ان ابن حبان امكن في الحديث من الحاكم .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ - ذكر " السيوطي " سنة وفاة (ابن حبان) ومكان دفنه .

٢ - (نقل) عن " ابن حجر " - علما بأنه في التدريب (١/١٠٨) لم يصرح باسمه - مدافعته عن " ابن حبان " فيما نسب اليه من التساهل .

* وتأييد " السيوطي " له في ذلك .

٣ - (نقل) عن " ابن السمعاني " في " القواطع " كلامه عن صحيح ابن حبان .

٤ - (نقل) عن " الخطيب " من كتابه " الجامع " أسماء مصنفات ابن حبان ووصف بعضها .

فصل : في المستخرجات

((أولا : مادة الكتابين)) :-

١ - المستخرجات على الصحيحين .

٢ - شرط المستخرجات على الصحيحين ، وكيفية عزو الأحاديث اليها .

٣ - الكلام عن الكتب المختصرة من الصحيحين ، ووصف الحافظ بن حجر لها .

٤ - الكلام على كتابي : "الجمع بين الصحيحين" للأشبيلي وللحميدي .

٥ - (نقل) عن العراقي موضوع المستخرجات .

٦ - (نقل) عن "ابن حجر" بيانه لشرط المستخرج ، وضربه مثالا على ذلك "بمستخرج أبي عوانه" .

٧ - (نقل) تعقبي "ابن الصلاح" ، و "العراقي على الحميدي" .

٨ - (نقل) عن "ابن حجر" رده على "العراقي" ، ودفاعه عن "الحميدي" .

٩ - (نقل) "السيوطي" خطبة "الحميدي" في أول كتابه : "الجمع بين الصحيحين" .

١٠ - (نقل) عن "ابن الصلاح" فوائد المستخرجات .

١١ - (نقل) عن "ابن حجر" "أنه لابد من تمحيص الاسناد فيما بين المستخرج وبين راوي الحديث الذي التقي معه .

١٢ - (نقل) عن "ابن حجر" "الزامه" ابن الصلاح" بتصحيحه الزيادات في المستخرجات ، جواز التصحيح في الاعصار المتأخرة .

١٣ - (نقل) عن "ابن الصلاح" "فائدة ثالثة للمستخرجات من كتابه : "شرح مسلم" من المقدمة ، وأشار الى أنّ النووي ذكرها في كتابه : "الارشاد" .

((ثانيا : اضافات التدريب ١/١١٢-١١٧)) :-

١ - ذكر أربعة فوائد للمستخرجات (١/١١٦) .

٢ - (نقل) عن " ابن دقيق العيد " التفصيل بين العزو الى المستخرجات بين الرواية وبين الاحتجاج به في الأبواب (١/ ١١٦) .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ - فصّل السيوطي رحمه الله هنا معنى التخريج في اللغة وفي اصطلاح المحدثيّن .

٢ - " السيوطي " يضيف فائدتين للمستخرجات ويقول عن الثانية : (ومن فوائده التي لم يتنبه لها أحد : أن يكون في الحديث لفظ على خلاف القاعدة العربية . . . الخ) .

٣ - أضاف هنا أيضا " مستخرج ابن الجارود " على صحيح ابن خزيمة ، وهو كتابه : (المنتقى) ، وهذه دعوى تحتاج الى اثبات !! .

٤ - (نقل) استنكار " ابن دقيق العيد " في " شرح الالمام " على من يعزو الحديث للبخاري ومسلم لمجرد وجود الحديث في المستخرج عليهما .

٥ - (نقل) عن " الزركشي " موضوع المستخرج .

٦ - (نقل) عن " الحميدي " خطبة كتابه ثم قام بشرحها والتعليق عليها ، ولم يعلق عليها في التدريب .

٧ - (نقل) السيوطي عن " العلائي " في كتابه : " علوم الحديث " أنّ الحميدي اذا زاد نبّه على ذلك .

٨ - (نقل) عن " ابن حجر " ستة فوائد للمستخرجات .

باب : شروط نقل الأحاديث وروايتها

((أولا : مادة الكتابين)) :-

١ - (نقل) عن " ابن الصلاح " اشتراط المقابلة على عدة أصول حيـــن رواية الحديث وأخذه . حكاه في (علوم الحديث) و (شرح مسلم) .

٢ - (نقل) عن " النووي " رده على ابن الصلاح كما في (شرح مســـلم) و (التقريب) .

٣ - (نقل) عن " ابن جماعة " مدافعته عن " ابن الصلاح " وأنه لا يشترط التعداد للأصول والروايات .

٤ - (نقل) السيوطي مذهب " أبي بكر ابن خير الأشبيلي " في أنه لا ينقل حديث الا بالرواية .

٥ - (نقل) عن كثير من الأئمة مخالفتهم (لابن خير) وهم :-

- الشافعي (نقله الباجي في (الفصول) .
- عز الدين بن عبد السلام .
- والزركشي (في جزئين لهما) .
- الكيا الطبري في (تعليقه) .
- وامام الحرمين في (البرهان) .
- وابن برهان في (الأوســط) .
- ابن حجر (في نكته عن الجويني) .

((ثانيا : اضافات التدريب ١/ ١٤٩ - ١٥٣)) :-

لم يضف شيئا على مافي البحر .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ - (السيوطي) بين رأيه في اشتراط أصول متعددة اذا كانت النسخ تختلف كحكم الترمذي على الأحاديث ، ولا يشترط التعدد في رواية متن الحديث . . . الخ .

٢ - (السيوطي) يظهر رأيه في المسأله ، ويخرج لكلامي الزركشي ، وامام الحرمين ، ويوضح كلام (ابن خير) .

٣ - حينما (نقل) عن ابن جماعة مدافعته عن ابن الصلاح ، وأن كلامه يحمل على الاستحباب أشار في التدريب الى كلامه ولم ينقله ، وأما هنا في البحر فصرح به ونقله من (المفهل) .

٤ - (نقل) عن " ابن جماعة " ، و " الزركشي " ، و " العراقي " مدافعتهما عن " ابن الصلاح " وأنه لا يشترط التعداد للأصول والروايات .

٥ - (نقل) عن " ابن حجر " توفيقه بين عبارتي " ابن الصلاح (يشترط) ، و (ينبغي) وأنه " اللفظ الأول " حين الخوف من وقوع خلل ، وأن الثاني حين لا يكون ثمت .

٦ - (نقل) عن " الأبياري " في (شرح البرهان) قوله بأن هذه المسألة من تعريفات رد المرسل ، ثم ترجيحه لمذهب المحدثين .

٧ - (نقل) عن " الباجي " و " الزركشي " ردهما على استدلال " ابن خير " بحديث " من كذب علي . . . " .

٨ - (نقل) عن الغزالي من كتابه (المنخول) رأيه في نقل الأحاديث من الكتب .

((الحديث الحسن))

باب : حـــد الحديث الحسن

((أولا : مادة الكتابين)) :-

١ - " الخطابي " يعرّف الحديث الحسن في كتابه " معالم السنن " .

٢ - نقل عبارة " الخطابي " بلفظ : (. . واستقر حاله . . .) ، نقلـــه ابن رشيد " عن " الجياني " ، ورد " المراقي " على ذلك (بعـــدم وجودها في نسخ المعالم الصحيحة) .

٣ - " ابن دقيق العيد " يعترض على تعريف " الخطابي " ، وتعقـــب " التبريزي " على هذا الاعتراض ، وتحسين " المراقي " تعقـــب " التبريزي " .

٤ - " ابن جماعة " يعترض على تعريف " الخطابي " بالحديث الضعيف .

٥ - تعريف " الترمذي " للحديث الحسن في (جامعه) .

٦ - " ابن المواق " يعترض على هذا التعريف (بأنه غير خاص بالحسن) .

٧ - " ابن الجوزي " يعرّف الحديث الحسن في كتابيه : (الموضوعـات) ، و (العلل) .

٨ - اعتراض " ابن دقيق العيد " ، و " ابن جماعة " على تعريف " ابن الجوزي " .

٩ - " الطيبي " يوضح مراد " ابن الجوزي " من تعريفه .

١٠ - " ابن الصلاح " يعترض على التعريفات الثلاثة - المتقدمة - ويذكـــر حد الحسن عنده .

١١ - أشار " ابن دقيق العيد " في كتابه : (الاقتراح) الى أنّ علـــى " ابن الصلاح " في تعريفه هذا مؤاخذات .

١٢ - اعتراض " ابن جماعه " على تعريف " ابن الصلاح " .

١٣ - " الطيبي " يعرّف الحديث الحسن .

١٤ - " البلقيني " في كتابه : (محاسن الاصطلاح) يعرف الحديث الحسن .

١٥ - " ابن حجر " في (النخبة) يعرف الحديث الحسن .

١٦ - " الامام الشمّني " في (شرح نظم النخبة) يعرف الحديث الحسن .

((ثانيا : اضافات التدريب(١/١٥٣)) :-

١ - (نقل) " العراقي " أحاديث حسنها " الترمذي " . ولا تروى الا من وجه واحد .

٢ - (نقل) عن " ابن حجر " مدافعته عن الترمذي وأنه مع الحسن عن الصحيح بشيئين وذكرهما .

٣ - (نقل) عن " ابن سيد الناس " أنه حدد تعريف الترمذي للحسن أنه اصطلاح خاص بكتابه .

٤ - (نقل) عن " بعض المتأخرين " دعواه في ترادف تعريفي الخطابي والترمذي ، والمقارنه بينهما .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ - اعتراض " البارزي كما في (مشكاة الأنوار) على تعريف ابن الصلاح .

٢ - " ابن حجر " يشرح ويفصل تعريف " ابن الصلاح " ويضرب على ذلك أمثله .

* أمثلة ما وصفه الترمذي (بالحسن) وهو من رواية الضعيف السيء الحفظ .

* أمثلة ما وصفه الترمذي (بالحسن) وهو من رواية الموصوف بالغلط.

* أمثلة ما وصفه الترمذي (بالحسن) وهو من رواية من سمع في مختلط بعد اختلاطه .

* من أمثله ماوصفه الترمذي بالحسن وهو من رواية مدلس.

* من أمثلة ما وصفه(بالحسن) وهو منقطع .

٣ - " ابن جماعة " يعرف بالحديث الحسن ، واعتراض ابن حجر عليه من أربعة وجوه وذكرها .

٤ - " ابن دحية " يعرف الحديث الحسن ،وتعقب " ابن حجر " على تعريفه.

٥ - " أبو الحجاج الشالسي " يعرف الحديث الحسن (نقله عنه الزركشي ").

٦ - "الجعبري " يعرف الحديث الحسن لغة واصطلاحا في كتابه : " رسوم التحديث في علوم الحديث " .

٧ - " ابن النفيس المتطبب " يعرف الحديث الحسن في كتابه " أصول علم الحديث " .

٨ - " صاحب الخلاصة الألفيه " يعرف الحديث الحسن .

٩ - " ابن حجر " ينقل عن بعض المتأخرين تعريف الحسن بقولهم: " ..الذي في رواته فقال لكن لم يظهر فيه مقتضي الرد . . . الخ " .

١٠ - " ابن الملقن " في كتابيه : (التذكرة) ، وشرحها " التبصرة " يعرف الحديث الحسن .

١١ - " ابن الجزري " يعرف الحديث الحسن في كتابه (الهداية في علوم الرواية) .

١٢ - " البرشمني " يعرف الحديث الحسن في (ألفيته) .

١٣ - " ابن كثير " يعرف الحديث الحسن في كتابه : (اختصار علوم الحديث) .

١٤ - " ابن العماد " يعرف الحديث الحسن في (منظومته) .

١٥ - " ابن حجر " في (النخبة) يعرف الحديث الحسن .

١٦ - حينما نقله عن الامام (الشمني) تعريف الحديث . الحسن لم يصرح باسم كتابه في التدريب وقد صرح به هنا في البحر .

١٧ - تعريف " السيوطي " للحديث الحسن وهو البيت الذي ساقه أولا رحمه الله .

باب : مراتب الحديث الحسن

((أولا : المادة المتفق عليها)) :-

١ - (نقل) عن " الذهبي " في كتابه (الموقظة) مراتب الحسن عن " بهز بن حكيم " ، و " عمرو بن شعيب " ، وعن " ابن اسحاق " .

* ولم يضف على هذه المادة شيئا لا في البحر ، ولا في التدريب (١/ ١١٠) .

باب : في الاحتجاج بالحديث الحسن

((أولا : مادة الكتابين)) :-

١ - " ابن دقيق العيد " في كتابه : (الاقتراح) يستشكل الاحتجاج بالحديث الحسن .

((ثانيا : اضافات التدريب ١/ ١٦٠)) :-

١ - حينما ذكر بأنّ أكثر العلماء احتجوا بالحسن ، ذكر بعضا منهم .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ - " السيوطي " يذكر شذوذ " ابن أبي حاتم " في عدم قبوله الحديث الحسن .

٢ - (نقل) عن " البازري " في (المشكاة) ، وعن " ابن الصلاح " احتجاجهما بالحديث الحسن .

٣ - (نقل) " السيوطي " عن " ابن حجر " مناقشته لمسألتين :-

(أولاهما) : أن الحسن يحتج به ولكنه دون الحديث الصحيح .

(الثانية) : ناقش تعريف الحديث الحسن الذي يحتج به أكثر العلماء ، وترجيحه لمذهب " ابن القطان " في أنه ليس كل حسن يحتج به .

باب : متى يرتقي الحديث من الحسن الى الصحة

* ملاحظة : لم أقف على ذكر هذا الباب في التدريب ، فهو مما تفرد بذكره في البحر .

١ - " السيوطي " يعتذر عن " الحاكم " في تصحيحه لأحاديث في (المستدرك) لحصول المتابعة ، ولكونها ليست من أحاديث الأحكام .

٢ - (نقل) عن " ابن الصلاح " رأيه في ارتقاء الحديث من الحسن الى الصحيح ، ومثال ذلك .

٣ - (نقل) عن " العراقي " مصدر كلام " ابن الصلاح " في قوله هذا ، وأنه أخذه عن " الترمذي " .

٤ - (نقل) عن " ابن حجر " مسألة في أنّ الحديث الحسن اذا نزل عن رتبة الصحيح له طريق آخر يعضده ، فانه يطلق عليه صحيح ولا يدخل في التعريف السابق للصحيح ، ويدلل على ذلك بأمثلة من الصحيحين .

٥ - " الطيبي " يدافع عن " ابن الصلاح " في ارتقاء الحديث من (الحسن) الى (الصحيح) .

٦ - تقسيم " ابن حجر " الحديث الحسن قسمين : حسن بذاته وحسن بجابره . . . ثم ذكر بأنّ هذا قياسا على ماذكره ابن الصلاح ، ويصوبه ، ثم يذكر أمثلة أخرى على ذلك .

٨ - " الزركشي " في (نكته) ينقل عن " أبي الفتح اليعمري) - بحثه لهذه المسألة ، ورد " الزركشي " على " ابن حزم " بأنّ الضعيف بالضعيف لا يتقوى ، ورأيه في المسألة .

٩ - " ابن دقيق العيد " في (الالمام) يؤيد تقوية الحديث بضم بعضه الى بعض .

١٠ - تعقب " العلائي " على " ابن دقيق العيد " في المثال الذي ذكره (نقله عنه الحافظ ابن حجر) .

١١ - " ابن حجر " يستحسن التمثيل فيما كثرت طرقه ولا يتجبر بذلك بحديث : (من حفظ على أمتي أربعين حديثا) .

١٢ - " النووي " ينقل اتفاق الحفاظ على ضعفه .

١٣ - (نقل) " السيوطي " كلام الأئمة : السلفي ، والرهاوي ، و" ابن حجر " في حديث (الأربعين) .

١٤ - (نقل) عن " أبي موسى المديني " قوله : بأنّ كثيرا من الأحاديث الضعيفة لا ترتقي الى الحسن بكثرة طرقها .

١٥ - (نقل) عن " التبريزي " بحثه لاطلاق " ابن الصلاح " (نقله عن البرشنسي في شرح الالفية) .

١٦ - " البرشنسي " و " البلقيني " يتعقبان كلام " التبريزي " .

باب : مظنات الحديث الحسن

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ - (نقل) " السيوطي " أصل كلمة (مظنات) في اللغة عن " ابن الأثير " من كتابه : (النهاية) .

فصل : ذكر جامع الترمذي

((أولا : مادة الكتابين)) :-

١ - (نقل) عن " ابن الصلاح " أنّ " الترمذي " أصل في معرفة الحديث الحسن .

٢ - " العراقي " يبين أن الحسن وجد قبل استعمال الترمذي له .

٣ - " البلقيني " يفصل في كلام من يقول بأنّ " يعقوب بن شيبة " و" أبي علي الطوسي " سبقا " الترمذي " في التحسين ، ويدافع عن " ابن الصلاح " .

٤ - " الذهبي " يذكر سبب انحطاط (جامع الترمذي) عن سنن أبي داود ، والنسائي .

((ثانيا : اضافات التدريب ١/ ١٦١ - ١٦٥)) :-

١ - أن السيوطي فصّل القول هنا عن مراد الترمذي من قوله : (حسن صحيح) .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ - " الزركشي " ، و " ابن حجر " ، يبينان أنّ الحسن وجد قبل استعمال الترمذي له ، ومدافعة " ابن حجر " عن قول ابن الصلاح : " الترمذي" أصل في معرفة الحسن .

٢ - حينما نقل عن " ابن شيبة " ، و " الطوسي " سبقهما للترمذي في التحسين ، لم يذكر في التدريب عمن نقل ، وصرح هنا باسمه وهو البلقيني .

٣ - " أبوبكر بن العربي " يصف كتاب (الجامع) لأبي عيسى الترمذي نظمه عنه " أبو الحسن الشاري " في فهرسه .

٤ - (نقل) عن الفقيه " أبي الصبر أيوب بن عبد الله أبياتا في مدح جامع الترمذي .

٥ - نقل السيوطي في أبي الفضل المقدسي أقسام كتابي أبي داود والنسائي وجامع الترمذي .

فصل : ذكر سنن أبي داود

((أولا : مادة الكتابين)) :-

١ - من مظنات الحديث الحسن : سنن أبي داود .

٢ - الحسن عند أبي داود كما ذكره ابن الصلاح ، وشرطه في كتابه .

٣ - اعتراض " ابن رشيد " على " ابن الصلاح " في فهمه لشرط أبي داود .

٤ - تعقب " أبي الفتح اليعمري " ابن الصلاح كما في (شرحه لجامع الترمذي) ، وبيّن أنّ " أبا داود " لم يوسم الحسن بشيء ، وأنّ على ابن الصلاح أن يلزم " مسلما " بما ألزم به أبا داود .

٥ - " العراقي " يجيب على هذا الاعتراض ، ويدافع عن " ابن الصلاح " .

٦ - " أبو داود " يذكر في الباب أصح ماعرفه .

٧ - " ابن منده " ينقل عن " أبي داود " شرطه في كونه ينقل الاسناد الضعيف اذا لم يجد في الباب غيره .

((ثانيا : اضافات التدريب ١/ ١٦٦-١٧٠)) :-

١ - ذكر السيوطي هنا ثلاثة أجوبة على اعتراض ابن سيد الناس على ابن الصلاح كان ينبغي أن يلزم مسلماً بما ألزم به أبا داود .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ - حينما نقل اعتراض " ابن رشيد " على " ابن الصلاح " في شرطه ذكر المصدر الذي نقل عنه وهما : العراقي ، واليعمري (واستحسن الاخير هذا الاعتراض .

٢ - (السيوطي) يفصل القول فيما سكت عليه أبو داود ، وأنه لا يكون حسنا ، بل لابد من السبر والبحث ، وتعليله لسكوت أبي داود ، وأمثلة ذلك .

٣ - (السيوطي) يذكر ندرة نسخ (رسالة أبي داود إلى أهل مكة) فيسوقها بسنده كاملة من طريق شيخه : " أبي الفضل بن المرجاني " .

٤ - "العراقي" يجيب عن اعتراض "ابن رشيد" على "ابن الصلاح"، ويستشهد بكلام "لابن الموافق" في كتابه : (بغية النقاد) .

٥ - "الزركشي" في (نكته) يستحسن اعتراض "ابن رشيد" .

٦ - "ابن كثير" في (مختصره) وقفعلى نسخة من (رسالة أبي داود) فيما سكت عنه بأنه حسن ، وبعضها أصح من بعض ، نقله "ابن حجر" ، ثم عقب على ذلك .

٧ - "الملائي" يجيب على اعتراض "الهرمزي" بجواب أمتن من جـــواب "العراقي" (نقله ابن حجر) .

٨ - كلام الحافظ على أقسام الأحاديث في (صحيح مسلم) وهم: القاضـــي عياض ، والنووي ، والحاكم ، والبيهقي ، وابن حجر .

٩ - "ابن عبد البر" يذكر أحكام الأحاديث التي سكت عليها أبو داود .

١٠ - اشارة "العراقي" ، و "النجم الطوفي" إلى نص نقلاه عن "ابن تيميه": في أن شرط أحمد في مسنده موافق لشرط أبي داود .

١١ - نقل عن "النووي" كلامه فيما سكت عليه "أبو داود" .

١٢ - تعقب "ابن حجر" للنووي في أحاديث احتج بها في كتابه (المجموع) لسكوت أبي داود عليها .

١٣ - "ابن كثير" يذكر استفساراً وهو : (كلام ابن الصلاح في أنّ ما سكت عليه أبو داود هل يقصد سكوته في سننه أو في كتبه مطلقا ، ورد العراقي عليه .

---

١٤ - " العراقي " في (شرح سنن أبي داود) يذكر سبب حكم ابن الصلاح بأنّ ماسكت عليه أبو داود حسن ، ويؤاخذ النووي على موافقته ابن الصلاح .

١٥ - " النووي " في (شرح سنن أبي داود) يذكر الأحاديث التي ظاهرها الضعف ، ويخرج لسكوت أبي داود عنها .

١٦ - " العراقي " يبين أنّ لسكوت " أبي داود " عن رجل أنه لربما لظهور حاله عنده ، ومثال على ذلك .

١٧ - " التجيبي " في (ألفيته) يذكر عدد أحاديث سنن أبي داود .

١٨ - " ابن داسة " ينقل عن " أبي داود " عدد أحاديث سنن أبي داود ، وعمدة تلك الأحاديث .

١٩ - وصف جماعة من المحدثين ، وكلامهم عن (سنن أبي داود) وهم : الخطابي ، والخطيب ، والصاغاني ، والحربي ، وأبو عبد الله محمد ابن خالد .

٢٠ - مناقشة قضية استيعاب " سنن أبي داود " لأحاديث الأحكام ، أو أنه لم يستوعبها ، ناقش ذلك : العراقي ، والنووي ، وابن حجر .

٢١ - روايات (سنن أبي داود) يتكلم عنها :
" أبو الحسن الشاري " في (فهرسة) ، والعراقي في (شرحه) ، " والقاضي الهاشمي " .

٢٢ - " الزركشي " ينقل عن " الماوردي " تشبيهه لصنيع " أبي داود " بصنيع " الشافعي " في المرسل .

---

٢٣ - وكذلك صنيع " أحمد بن حنبل " بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

فصل : ذكر سنن النسائي

((أولا : مادة الكتابين)) :-

١ - (الباوردي) يناقش شرط " النسائي " في اخراجه عن كل من لم يجمع على تركه .

((ثانيا : اضافات التدريب ١/ ١٦٧)) :-

لم يضف شيئا على مافي البحر .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ - مناقشة العلماء لشرط " النسائي " في اخراجه عن كل من لم يجمع على تركه والعلماء هم : العراقي ،وابن حجر ،والزنجاني ،والدارقطني وأبوطالب بن نصر .

٢ - " أبو الحسن المعافري " يقدم سنن النسائي على غيره في الصحة (نقله عنه ابن حجر) .

٣ - " ابن رشيد " يذكر كتاب النسائي ،ويصف بقية الكتب الخمسة .

٤ - ضعف الحكاية المنقولة عن " أبي زرعة الرازي " في أنّ الضعيف في سنن النسائي لا يبلغ الثلاثين .

٥ - " السبكي " ،و " أبو الحسن الشاري " ،و " علي بن حزم الظاهري " يذكرون سنن النسائي (الصغرى) و (الكبرى) وكتاب (خصائص علي) له .

فصل : ذكر سنن ابن ماجة

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ - أول من ضم (سنن ابن ماجة) إلى الستة " ابن طاهر المقدسي " حكاه " ابن عساكر " ،وسبب عدوله عن (الموطأ) الى (سنن ماجة) ومتابعة صاحب (الكمال) ،و (المزي) له في ذلك .

٢ - دعوى " المزى " : أنّ كل ما انفرد به " ابن ماجة " ضعيف (نقله عنه الحسيني في تذكرته) ،وتفسير " ابن حجر " لعبارته .

فصل : في ذكر السنن الأربعة مع الموطأ والمفاضلة بينهما

((أولا : مادة الكتابين)) :-

١ - " أبوجعفر بن الزبير " يذكر ميزات كل كتاب من الكتب الخمسة (مع الموطأ) .

((ثانيا : اضافات البحر)) :-

١ - " ابن حجر " يرد على " ابن الصلاح " في دعواه أنّ الأحاديث التي في الكتب الخمسة ،وما شابهها يحتج بها ،وسبيل من أراد الاحتجاج بأحاديث الكتب الخمسه وغيرها .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ - " التجيبي " في (ألفيته) يذكر فضل الكتب الخمسة .

٢ - " العلائي " يجعل (سنن الدارمي) سادس الكتب الستة ،بدلا من (سنن ابن ماجه) ،ويفاضل بينهما .

٣ - " السرقسطي " ، و " ابن الأثير " يعدان سادس الكتب الستة (الموطأ) للامام مالك (حكاه ابن حجر) .

فصل : كتاب (المصابيح) للبغوي

((أولا : مادة الكتابين)) :-

١ - " ابن الصلاح " و " النووي " يعترضان على " البغوي " في تقسيمه لأحاديث (المصابيح) الى صحاح والى حسان وهي التي عند أبي داود والترمذي وأشباههما .

٢ - " التاج التبريزي " يرد على اعتراض ابن الصلاح ، والنووي بأنه اصطلاح خاص بالبغوي .

٣ - " ابن حجر " يؤيد " التبريزي " في رده هذا .

٤ - " العراقي " يرد على من دافع عن " البغوي " وقال انه بيّن عقب كل حديث درجته .

((ثانيا : اضافات التدريب (١ / ١٦٥)) :-

لم يضف شيئا على مافي البحر .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ - " البلقيني " لا يؤيد قول من يقول : انه اصطلاح خاص " بالبغوي " ويفصل في شرط " البغوي " في كتابه .

٢ - " الزركشي " يرد على " ابن الصلاح " ، و " النووي " ، في اعتراضهما .

فصل : في تسمية كتب السنن بالصحاح

لا توجد اضافات في التدريب ، ولا مواد مشتركه بينهما في هذا الفصل .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ - " الزركشي " يخرج لتسمية كتب (السنن) بذلك ، وأنه على وجه التغليب .

٢ - العلماء الذين أطلقوا (الصحة) على كتب السنن الاربعة أو بعضها وهم : الحاكم ، والخطيب ، والسلفي ، وأبوعلي النيسابوري ، وأبو أحمد ابن عدي ، والدارقطني ، وابن منده ، وعبد الغني بن سعيد ، والخليلي ، وابن السكن .

٣ - " السيوطي " يرد على هؤلاء ، ويستشهد بعدم تصريح أصحاب السنن أنفسهم بذلك .

٤ - مناقشات الـ " النووي " ، و " التبريزي " ، و " ابن حجر " لعبارة "السلفي" التي قال فيها : (اتفق علماء المشرق والمغرب على صحة الكتب الخمسة) .

فصل : في مسائل تتعلق بالحديث الحسن

لا يوجد في هذا الفصل مواد مشتركة ، ولا اضافات على مافي البحر !! .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ - " أبو عثمان التجيبي " يذكر ألقاب موارد الحديث الحسن والفروق بينها في أبيات ألفيته .

٢ - " ابن الصلاح " ينقل عن بعض أهل الحديث ادراجهم الحديث الحسن ضمن الصحيح ، وبيان ذلك .

٣ - " الزركشي " ،و " ابن حجر " ينقلان عن " ابن تيمية " رده على "الخطابي" فيما ادعاه من تقسيم الحديث الى الصحيح والحسن والضعيف .

٤ - (نقل) " الزركشي " ، و " ابن حجر " عن " البيهقي " في رسالة بعثها الى " الجويني " يذكر فيها أن الاحاديث المروية ثلاثة أنواع .

٥ - " الزركشي " يبين في كتابه : (الضوابط السنية في الروابط السنية) بأنّ الحسن نوع من الصحيح لا قسيمه .

٦ - " ابن الملقن " في كتابه (المقنع) ،و " الزركشي " في (النكت) يذكران بأنّ بعض المحدثين قد يطلقون الحسن على الغريب والمنكر وتفصيل ذلك ،وأمثلته .

٧ - " السيوطي " يضيف أمثلة على ماذكره " ابن الملقن " .

فصل : في ذكر كتب المسانيد

((أولا : مادة الكتابين)) :-

١ - " ابن الصلاح " يذكر المسانيد : الفرق بينها وبين كتب السنن ، وأمثلتها ،وسبب تأخرها عن كتب (السنن) .

٢ - " العراقي " يرد على من زعم أنّ الامام " أحمد " اشترط الصحة في مسنده ، ويشير الى كتابه الذي جمع فيه الأحاديث الموضوعة في مسند أحمد .

٣ - " ابن حجر " يرد أيضا على من زعم أنّ " أحمد " اشترط الصحة في مسنده ،ويرد على شيخه " العراقي " في دعواه : أن في المسند أحاديث موضوعة .

٤ - ذكر كتاب (القول المسدد في الذب عن المسند) .

٥ - "السيوطي" يستدرك على "ابن حجر" في كتابه (القول المسدد) في (جزء) ذيّل به على (القول المسدد) .

٦ - نقل "السيوطي" نصين عن "ابن حجر" من كتابيه (تعجيل المنفعة) و (تجريد زوائد مسند البزار) في شأن أحاديث مسند أحمد .

٧ - "الهيثمي" في (زوائد المسند) يزكي مسند أحمد ويصفه بالصحة

٨ - "ابن كثير" يزكي مسند أحمد ، ويذكر أنه قد فاته أحاديث كثيرة جدا .

٩ - عدد أحاديث مسند أحمد كما أحصاها "الحسيني" في (التذكرة) .

١٠ - "العراقي" ينقل الاعتراض على "ابن الصلاح" فيما يتعلق باطلاق (الصحة) على المسانيد .

١١ - "العراقي" يرد على من جعل (سنن الدارمي) ضمن المسانيد .

١٢ - "العراقي" يبين أنّ مسند (الطيالسي) ليس من تأليفه ، وانما هو من جمع بعض الحفاظ الخراسانيين .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ - "ابن حجر" يذكر الفرق بين (السنن) و (المسانيد) ، ويتكلم على مسند اسحاق بن راهوية ، وبقي بن مخلد ، والبزار ، ويستطرد في وصف مسند أحمد .

٢ - "الزركشي" يرد على من قال : (انّ مسند أحمد لا يشترط الامام فيه أن تكون كل الاحاديث محتجا بها ، وأنه دون الكتب الخمسة) ، ويفصل القول في (مسند الامام أحمد) .

٣ ـ عدد الاحاديث في مسند أحمد كما ذكرها الائمة : الرهاوي (في الاربعين) ،وابن المنادي ،وابن دحية .

٤ ـ " البلقيني " ،و " الزركشي " يفصلان القول في أصل (ياء) المسانيد ، ويشير " البلقيني " الى مؤلفه : " ذكر الأسانيد في لفظة (المسانيد) .

٥ ـ كلام المحدثين على كتاب : (المنتقى) لابن الجارود .

فصل : في قول الترمذي : حسن صحيح

((أولا : مادة الكتابين)) :-

١ ـ " ابن الصلاح " يذكر الاشكال الواقع في قول الترمذي حسن صحيح ، وهو قصور الحسن عن الصحيح فكيف يجتمعان ،ثم يجيب بجوابين عن ذلك .

٢ ـ مناقشة العلماء لبعضهم في الاعتراضات الواردة على كلام ابن الصلاح ، وأجوبة كل واحد منهم وهم :
ابن دقيق العيد ،والعراقي ،وابن عبد البر (كما نقله ابن حجر) ، والزركشي ،وابن المواق (كما في بغية النقاد) ،وابن حجر .

٣ ـ رأي " ابن كثير " في معنى (حسن صحيح) ، وأنه يشرب الحكم بالصحة كما يشرب بالحسن .

٤ ـ تعقب العراقي وابن حجر على رأي ابن كثير في تفسيره لحسن صحيح .

٥ ـ رأي " ابن حجر " في (حسن صحيح) وأنهما باعتبار وصفين مختلفين ، وهما الاسناد والحكم ،واجابات العلماء عن ذلك .

٦ ـ رأي " ابن حجر " في (حسن صحيح) كما في كتابه (شرح النخبة) ، وقد أرجعه الى التردد .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ - مناقشة العلماء لبعضهم في الاعتراضات الواردة على كلام ابن الصلاح ، وأجوبة كل واحد منهم ، وهم :-

ابن أبي الدم ، والتبريزي (كما في الكافي) ، والبلقيني ، وابن الملقن (كما في المقنع) .

٢ - " ابن النفيس في (مختصره) يرى أنّ الحسن نوع من الصحيح ويفسر معنى (حسن صحيح) .

٣ - " الزركشي " يتابعه على ذلك (كما في كتابه : الضوابط السنية) .

٤ - معنى (حسن صحيح) عند البلقيني .

٥ - " ابن الجزري " في (الهداية) يدمج مذهب " ابن كثير " في معنى حسن صحيح .

٦ - رأى " الزركشي " في معنى قول الترمذي (حسن صحيح) وهو اما على ارادة الترادف ، أو على اعتبار حالين للسند .

٧ - رأى " ابن دقيق العيد " في (حسن صحيح) ، وهو اما باعتبار حالتين عند الترمذي وعند غيره أو أن الحديث في أعلى درجات الحسن وأول درجات الصحيح .

٨ - رأى " الجعبري " في (حسن صحيح) .

٩ - رأى " بعض المتأخرين " في المراد من (حسن صحيح) وأن ذلك يرجع الى أحوال الرواة ، وتعقب " ابن حجر " لهذا الرأي .

١٠ - رأى بعض العلماء على أنّ (حسن صحيح) على معنى الترادف .

١١ - معنى (حسن صحيح) عند " البرشنسي " في شرح الألفية ، وأنّ الحكم للصحيح لا للحسن .

١٢ - نقل " السيوطي " اعتراضا على أراء العلماء في قول الترمذي (حسن صحيح) بما قاله هو نفسه في جامعه (حسن غريب) ، واجابة " الزركشي " عن ذلك .

١٣ - رأى " السيوطي " في المسألة ، وتوجيهه لها بتوجيهين .

١٤ - ذكر " السيوطي " أنّ البخاري قد سبق الترمذي في التعبير بحسن صحيح .

١٥ - نقل السيوطي " عن " أبي العباس أحمد بن عبد المحسن العراقي " في كتابه (معتمد التنبيه) ذكره معنى قول " الترمذي " حسن غريب ، وصحيح غريب .

فصل : في ذكر كتاب المنتقى

لا توجد مادة مشتركة ، ولا اضافات في التدريب .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ - كلام المحدثين على كتاب (المنتقى) لابن الجارود .

باب : في الحكم بالصحة والحسن على الأحاديث

ليست هناك مواد مشتركة .

((ثانيا : اضافات التدريب ١/ ١٤٩ ، ١٦١)) :-

١ - مذهب " النووي " في الحكم على الأحاديث ، وأنه ينبغي أن يحكم على الاسناد دون المتن ، الا اذا حكم حافظ - معتمد فلا مانع من اطلاق الحكم (١/ ١٦١) .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ - نقل " السيوطي " عن " ابن الصلاح " مذهب المحدثين في الحكم على الاسناد دون المتن ، وأنه دون الحكم على الحديث نفسه بالصحة أو بالحسن .

٢ - " العراقي " يفصل القول في المسألة ، ويذكر سبب الجزم بالصحة أو بالحسن على السند دون المتن .

٣ - " ابن الصلاح " ، و " العراقي " يذكران أنّ الحافظ المعتمد اذا اقتصر في الحكم على الحديث بقوله : صحيح الاسناد أو حسن الاسناد ، ولم يذكر له علة كفى .

٤ - " التبريزي " يرى أنّ صحة الاسناد مستلزمة لصحة المتن .

٥ - " ابن حجر " يرد على " ابن الصلاح " ، ويذكر رأيه في الموضوع .

٦ - " السيوطي " يضرب أمثلة لرأي " ابن حجر " في التفصيل بين من يطلق الحكم على الحديث ، ومن يقيده .

باب : في ألفاظ متنوعة تستخدم للحكم على الأحاديث لدى المحدثين

((أولا : المادة المتفق عليها)) :-

١ - من ألفاظ القبول عن المحدثين :-

الجيد ، والثابت ، والقوي ، والمقبول ، والصالح .

٢ - نقل " السيوطي " عن " ابن حجر " ما يدل على أنّ لفظه (جيد) تساوي لفظته (صحيح) عند ابن الصلاح ، وكذا قال " البلقيني " .

٣ - " السيوطي " يبين بأنّ (الجيد) عند البعض أعلى من الحسن لذاته ودون الصحيح .

٤ - " السيوطي " يبين أنّ (الصالح) شامل للصحيح والحسن ، والضعيف الذى يصلح للاعتبار .

٥ - السيوطي " يذكر شمول (المجود) ، و (الثابت) للصحيح والحسن .

٦ - لفظة أخرى للقبول تستخدم لدى المحدثين وهي (المشبة) .

((ثانيا : اضافات التدريب ١ / ١٧٧ ، ١٧٨)) :-

١ - أشار الى أنّ من مصطلحات القبول : المعروف والمحفوظ .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ - " ابن النفيس " في (مختصره) يتعرض للفظة القوى) .

٢ - " ابن الجزري " يذكر لفظ (الصالح) .

٣ - (الجيد) يساوي (الصحيح) ذكره الزركشي .

٤ - " ابن المبارك " يرى أنّ (جَوْدَة) الحديث (صحة الرجال) نقله عنه السمعاني في أدب الاستملاء .

٥ - " الخطيب " ، وابن سيد الناس ، وابن الصيرفي " في (جزء له) قال السيوطي عنه : وقفت عليه بخطه يناقشون ماتدل عليه لفظة (الثابت) ورأى " السيوطي " في ذلك .

٦ - دفع " السيوطي " لاعتراض متوجه لعبارة (حسن ثابت) وأنها مثل (حسن صحيح) .

٧ - "ابن حجر" في (أماليه) يتعرض لمسألة (نفي الثبوت) عن حديث هل يقتضي نفي الصحة أو الحسن أو الضعف .

٨ - "السيوطي" يسرد أمثلة من كتاب (التلخيص الحبير) على استعمال ألفاظ القبول المذكوره آنفاً في الأحاديث .

٩ - "ابن حجر" يبين أنّ من جملة صفات القبول أن يتفق العلماء على العمل بمدلول حديث .

١٠ - الحديث (المحتمل) ، و (المحتج به) عند "أبي طالب المكي" كما في كتابه (قوت القلوب) .

١١ - الحديث (الصحيح) عند (البعض) هو : ما تلقاه العلماء بالقبول وان لم يكن له اسناد صحيح (نقله ابن عبد البر ، وأبو اسحاق الاسفراييني ، وابن فورك ، وابن الصباغ ، وابن حجر) .

(فرع) :-

ومن اضافات البحر أيضا على مافي التدريب :-

أنه ليس للحديث الحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها (ذكره الذهبي في الموقظة) .

الحديث الضعيف

باب : في تعريف الحديث الضعيف

((أولا : مادة الكتابين)) :-

١ - "ابن الصلاح " يعرف الحديث الضعيف .

٢ - أقسام الضعيف عند "ابن حبان " (بلغها خمسين قسما) .

٣ - نقل "السيوطي "عن "ابن حجر "تعقبه على "ابن الصلاح " في عـــزوه "لابن حبان "أقسـام الصحيح ،وتعقبه "للزركشي " في العزو أيضا .

((ثانيا : اضافات التدريب ١/١٧٩)) :-

لم يضف في هذا الباب على البحر شيئا .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ - بيّن السيوطي " أنّ ماذكره في ألفيته في تعريف الضعيف ضابط جامع لجميع ماقيل فيه .

٢ - "السيوطي " يدافع عن "ابن الصلاح " في تعريفه للضعيف ،ويرد على "العراقي ، وابن حجر " .

٣ - "العراقي " يعرّف الحديث الضعيف .

٣ - مناقشة "العراقي" و "الزركشي " و "ابن حجر "لتعريف الضعيف عند "ابن الصلاح " ، وبالذقة في قوله (لم تجتمع فيه صفات الصحيح) .

٥ - نقل عن "النووي ، وابن الملقن ،وابن جماعة " تفاوت درجات الضعيف.

٦ - نقل عن "التجيبي " في ألفيته تعريف الحديث الضعيف .

باب : مراتب الحديث الضعيف وأقسامه

أولا : مادة الكتابين :-

١ - ابن الصلاح يعدد أقسام الحديث الضعيف .

٢ - العراقي يعدد أقسام الضعيف .

٣ - ابن حجر ينتقد طريقة تقسيم الضعيف بهذه الكيفيه التي ذكرها ابن الصلاح .

((ثانيا : اضافات التدريب (١/ ١٧٩-١٨١)) :-

١ - ذكر السيوطي هنا بأنّ شيخه " شرف الدين المناوي " جمع كراسة في أقسام الحديث الضعيف .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ - تأييد "السيوطي" لانتقاد ابن حجر ،واشارته الى ذلك بقوله : (وهو لا يفيد) ،وأن غالب من اختصر كتاب ابن الصلاح اسقط هذا التقسيم .

٢ - (نقل) عن "ابن حجر" أن الأولى من ذكر الأقسام أن تذكر أو هي الأسانيد .

باب : أوهى الأسانيد

((أولا : مادة الكتابين)) :-

١ - نقل "السيوطي" عن "الحاكم" في (معرفة علوم الحديث) أوهى الاسانيد .

٢ - الكلام على سند : السدي عن الكلبي عن أبي صالح ، وأنه سلسلة الكذب .

((ثانيا : اضافات التدريب(١/ ١٧٩-١٨١))) :-

١ - صنف " ابن الجوزي " كتابا في (الأحاديث الواهية) .

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ - متابعة " أبي نعيم وابي منصور البغدادي وابن دقيق العيد "للحاكم في سرده لأوهى الأسانيد (نقله ابن حجر) .

٢ - النسخ الموضوعة ،وفائده ذكر أوهى الأسانيد (ذكر ذلك ابن حجر) .

٣ - " ابن حجر " يشير الى كتابه (لسان الميزان) وأنه اختصر فيه كتاب (ميزان الاعتدال) للذهبي .

٤ - قولهم (ضعيف الاسناد)أسهل من قولهم(ضعيف) (ذكر ذلك الحافظان الزركشي وابن حجر) .

باب : حكم الاحاديث الضعيفه

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ - " الجعبري " يذكر حكم الأحاديث الضعيفة .

باب : في (الضعف)

((ثالثا : اضافات البحر)) :-

١ - " ابن الجوزي " يذكر نوعا يسمى (المضعف) .

٢ - صاحب(الهدايه) يذكر تعريف (المضعف) .

ملحـــق رقم (٣)

ويشتمل على التالـــي :-

١ - الموارد المشتركة المذكورة في التدريب والبحر .

٢ - موارد السيوطي في تدريب الراوى .

٣ - موارد السيوطي في البحر الذى زخر .

ـ الموارد المشتركة ـ

التي ذكرها السيوطي في البحر والتدريب

بسم الله الرحمن الرحيم

((حرف الهمزة))

الرقم	الكتاب	المؤلف	التدريب	البحر
١	اختصار علوم الحديث (ط)	ابن كثير	١/٥٦	ق١٨/ب
٢	أدب الاملاء والاستملاء (ط)	السمعاني	٢/٧٧	ق١٩٩/ب
٣	الأذكار (ط)	النووي	١/٨٧	ق٤٦/ب
٤	الأربعين	الرهاوي	١/٥٥	ق١٥٢/ب
٥	الارشاد (حقق من منتخبه)	الخليلي	٢/١٠٦	ق٣٤/ب
٦	الاستذكار (ط)	ابن عبد البر	١/٦٧	ق٢٠٣/ب
٧	الاقتراح (ط)	ابن دقيق العيد	١/١٦٠	ق٤/ب
٨	الأمالي	ابن حجر	٢/٣٥٤	ق٣٥/ب

((حرف التاء))

٩	تاريخ أصبهان (ط)	أبو نعيم	٢/٧٥	ق٤٨/ب
١٠	تاريخ بغداد (ط)	الخطيب البغدادي	١/٢٧٠	ق٥٩/ب
١١	،، ابن النجار	ابن النجار	١/٢٩٧	ق٤١٤/ب
١٢	تحفة الأشراف (ط)	المزي	١/٣٠٤	ق٤٠/ب
١٣	تفسير ابن أبي حاتم	ابن أبي حاتم	١/٥٦	ق٢٣٨/ب
١٤	تفسير ابن مردوية	ابن مردوية	١/٥٥	ق٢٣٨/ب
١٥	تقريب الأسانيد (ط)	العراقي	١/٨٧	ق٤٦/أ
١٦	تقريب المدارك	أبو الحسن ابن الحصار	١/٦٨	ق٢٠٣/ب
١٧	تلخيص المستدرك (ط)	الذهبي	١/١٢٧	ق٨٦/ب

الرقم	الكتاب	المؤلف	التدريب	البحر
١٨	تهذيب التهذيب (ط)	ابن حجر	٣٣٩/١	ق٤٠/أ
١٩	التاريخ الكبير (ط)	البخاري	٢١٢/٢	ق١٥/أ
٢٠	التذكرة في رجال العشرة	الحسيني	١٧٣/١	ق١٨٤/ب
٢١	الترغيب والترهيب	الأصبهاني	٧٥/٢	ق٢٣٨/ب
٢٢	التقصي (ط)	ابن عبد البر	١٩٠/١	ق٢٤٤/أ
٢٣	التمهيد (ط)	" "	١٩٠/١	ق٢٠٣/ب
	((حرف الجيم))			
٢٤	جامع الترمذي (ط)	الترمذي	٥٧/١	ق٢٩/ب
٢٥	جواب على سؤال	عزالدين بن عبد السلام	١٥٢/١	ق١٣٢/ب
٢٦	الجامع الصحيح (ط)	البخاري	٦٠/١	ق٢١/أ
٢٧	" " (ط)	مسلم	٦٠/١	ق٢١/أ
٢٨	الجرح والتعديل (ط)	ابن أبي حاتم	٣٤٢/١	ق١٥٥/ب
	((حرف الحاء))			
٢٩	الحلية (ط)	أبو نعيم	٥٥/١	ق٢٣٩/أ
	((حرف السين))			
٣٠	سنن أبي داود (ط)	أبو داود	٥٧/١	ق٢٩/ب
٣١	سنن سعيد بن منصور (طبع أجزاء منه)	سعيد بن منصور.	٣٥٤/٢	ق٢٣٩/ب

الرقم	الكتاب	المؤلف	التدريب	البحر
	((حرف الشين))			
٣٢	شرح الموطأ (ط)	أبوبكر بن العربي	١/ ٧١	ق ٣٠/أ
٣٣	شروط الأئمه (ط)	الحازمي	١/ ١٣٠	ق ٨٥/أ
٣٤	شعب الايمان (يحقق أجزاء منه بالجامعة الاسلامية) .	البيهقي	١/ ٥٩	ق ٢٣٨/أ
	((حرف الصاد))			
٣٥	صحيح ابن حبان (طبع من ترتيبه أجزاء) .	ابن حبان	١/ ٥٧	ق ٤٦/ب
	((حرف الطاء))			
٣٦	الطبقات الكبرى (ط)	ابن سعد	٢/ ٣٣	ق ٤٨/أ
	((حرف العين))			
٣٧	المعلم	أبوبكر المروزى	١/ ١٩٢	ق ٢٥٢/ب
	((حرف الفاء))			
٣٨	فهرس ابن خير (ط)	ابن خير	١/ ١٥٠	ق ٣٢٨/ب
	((حرف القاف))			
٣٩	القول المسدد (ط)	ابن حجر	١/ ١٧٢	ق ٨٤/أ
٤٠	الكفاية (ط)	الخطيب البغدادى	١/ ٧٨	ق ٤/أ

الرقم	الكتاب	المؤلف	التدريب	البحر
	((حرف السلام))			
٤١	اللمع (ط)	أبو اسحاق الشيرازي	١/ ١٩٩	ق ٢٣٥/ب
	((حرف الميم))			
٤٢	مسند أحمد (ط)	أحمد	١/ ٥٧	ق ٣٣/ب
٤٣	،، أبي يعلى (ط)	أبو يعلى	١/ ١٩٦	ق ٢٣٨/ب
٤٤	معجم البغوي	البغوي	٢/ ٤٥	ق ٢٠٤/ب
٤٥	معرفة علوم الحديث (ط)	الحاكم	١/ ٨٣	ق ٢٤/أ
٤٦	المجموع شرح المهذب (ط)	النووي	١/ ١٨٥	ق ١٠٤/ب
٤٧	المحدث الفاصل (ط)	الرامهرمزي	٢/ ٦٦	ق ٤٩/ب
٤٨	المحصول	الرازي	١/ ٢٤٦	ق ٢٤٣/ب
٤٩	المستدرك (ط)	الحاكم	١/ ٥٥	ق ٣٩/ب
٥٠	المعرفة والتاريخ (ط)	الفسوي	١/ ٣٠٧	ق ٤٧/ب
٥١	المنهاج شرح مسلم (ط)	النووي	١/ ١٣٢	ق ٢٧/ب
٥٢	الموضوعات (ط)	ابن الجوزي	١/ ٢٧٨	ق ٧٥/أ
٥٣	الموطأ (ط)	مالك بن أنس	١/ ٢٥٤	ق ٣٩/أ
	((حرف النون))			
٥٤	نكت ابن حجر (ط)	ابن حجر	١/ ٦٣	ق ١٥/أ
٥٥	نكت الزركشي (حقق جزء منه كرسالة).	الزركشي	١/ ١٢٣	ق ٤/ب

- موارد السيوطي -

التى ذكرها في التدريب ولم يذكرها في البحر

- بسم الله الرحمن الرحيم -

((حرف الهمزة))

الرقم	الكتاب	المؤلف	الجزء والصفحة
١	احكام الاحكام (ط)	الآمدى	١/ ٢٣١
٢	ايضاح الاشكال	الآزدى	٢/
٣	الادب المفرد (ط)	البخارى	١/ ١٨٧
٤	الأدب .	البيهقي	١/ ٥٦
٥	الأربعين .	الحاكم	٢/ ١٣٠
٦	الاعتبار (ط)	الحازمي	٢/ ١٩٨
٧	الاعتقاد (ط)	البيهقي	٢/ ٢٢٢
٨	الانصاف	الجوهرى	٢/ ١٧
٩	الأوسط (طبع مجلد منه)	الطبرانى	١/ ٥٧

((حرف التاء))

١٠	تاريخ جرجان (ط)	السهمي	٢/ ٣٧٩
١١	،، ابن ابي خيثمة	ابن ابي خيثمة	
١٢	،، ابن عساكر (طبع منه)	ابن عساكر	١/ ١٤٨
١٣	،، ابن نيسابور	الحاكم	٢/ ٣٧٩
١٤	تثقيف اللسان	للصقلي	٢/ ٢٩
١٥	تزيين الارائك (ط)	السيوطي	١/ ٥٩
١٦	تعجيل المنفعة (ط)	ابن حجر	١/ ١٧٣
١٧	تفسير البيضاوى (ط)	البيضاوى	١/ ٢٨٩
١٨	،، الثعالبي	الثعالبي	١/ ٢٨٩

الرقم	الكتاب	المؤلف	الجزء والصفحة
١٩	تفسير الزمخشرى (ط)	الزمخشرى	١/ ٢٨٩
٢٠	تفسير النسفي (ط)	النسفي	١/ ٥٩
٢١	،، الواحدى	الواحدى	١/ ٢٨٩
٢٢	تهذيب الكمال (طبع منه)	المزى	٢/ ١٣٤
٢٣	التاريخ الأوسط	البخارى	١/ ٢٧٥
٢٤	،، الصغير (ط)	،،	٢/ ٣٥٣
٢٥	التبصرة	أبو اسحاق الشيرازى	١/ ٧٥
٢٦	التبصرة والتذكرة (ط)	العراقي	١/ ١٧٩
٢٧	التذكرة في الاحاديث المشتهره	الزركشي	٢/ ١٧٣
٢٨	التسميع	السلفي	٢/ ١٧
٢٩	التصحيف	الدارقطني	٢/ ١٩٥

((حرف الثاء))

٣٠	الثقات (ط)	ابن حبان	٢/ ٣٣١
٣١	جامع بيان العلم (ط)	ابن عبد البر	١/ ١٦٢
٣٢	جامع البيان (ط)	ابن جرير	١/ ٥٥
٣٣	جزء الحسن بن عرفه (ط)	الحسن بن عرفه	٢/ ٦٤
٣٤	جزء الزركشي	الزركشي	١/ ١٥١
٣٥	جمع الجوامع	ابن السبكي	١/ ٢٧٧

((حرف الحاء))

٣٦	الحلبيات	السبكي	٢/ ٢٢٥

الرقم	الكتاب	المؤلف	الجزء/والصفحة
٣٧	خمائل الزهر في فضائل السور	السيوطي	١/ ٢٩٠
	((حرف الراء))		
٣٨	الروضة (ط)	النووى	١/ ٣٢٦
	((حرف السين))		
٣٩	سنن الدارقطني (ط)	الدارقطني	١/ ١٨٩
٤٠	سنن الدارمي (ط)	الدارمي	٢/ ٦٤
٤١	سنن النسائي (ط)	النسائي	١/ ٥٧
٤٢	سنن أبي قرة	أبو قرة	١/ ٢٢١
	((حرف الشين))		
٤٣	شرح جمع الجوامع	جلال الدين المحلي	١/ ٥٩
٤٤	شرح صحيح البخارى	ابن العربي	١/ ٧١
٤٥	شرح الأربعين	الطوفي	١/ ٩٦
٤٦	شرح المسند	الرافعي	١/ ٣١١
٤٧	شرح العمدة (ط)	ابن دقيق العيد	٢/ ٣٩٤
٤٨	شعب الايمان (ط)	الحُليمي	١/ ٥٩
٤٩	الضعفاء والمتروكون (ط)	ابن حبان	١/ ٢٨٣
	((حرف الطاء))		
٥٠	طبقات الأصبهانيين (حقق)	أبوالشيخ بن حيان	٢/ ٣١٧
	((حرف العين))		
٥١	العلل (طبع منه أجزاء)	الدارقطني	٢/ ٢٥١

الرقم	الكتاب	المؤلف	الجزء/الصفحة
	((حرف الغين))		
٥٢	غريب الحديث (ط)	الخطابي	١/٥٦
	((حرف الفاء))		
٥٣	فتح الباري (ط)	ابن حجر	١/٩٠
٥٤	فهرس التجيبي (ط)	التجيبي	١/٩٥
٥٥	الفتاوى المكية	أبوزرعة	٢/٣٩
	((حرف القاف))		
٥٦	ـ القول الحسن في الذب عن السنن .	السيوطي	١/٢٨٠
٥٧	ـ اللفظ الرشيق	ابن عساكر	ق
	((حرف الميم))		
٥٨	محاسن الاصطلاح (ط)	البلقيني	١/١٨٩
٥٩	مختصر الموضوعات	السيوطي	٢/٧٥
٦٠	مختصر المزني	الشافعي	١/١٩٩
٦١	مسند أبي علي الطوسي	أبوعلي الطوسي	١/١٦٦
٦٢	مسند يعقوب بن شيبة (طبع مسند عمر بن الخطاب منه)	يعقوب بن شيبة	١/١٦٦
٦٣	مسند البزار	البزار	١/٢٣٨
٦٤	،، الفردوس	الديلمي	١/٥٦
٦٥	معرفة الوقوف على الموقوف	أبوحفص بن بدر الموصلي .	١/١٩٥

الرقم	الكتاب	المؤلف	الجزء/الصفحة
٦٦	معرفة الرجال (ط)	الجوزجاني	١/٣٢٥
٦٧	مفاتيح الغيب (ط)	الرازى	١/٥٩
٦٨	ميزان الاعتدال (ط)	الذهبي	١/٣٢١
٦٩	المختصر	الزركشي	١/١٩١
٧٠	المدخل (ط)	البيهقي	١/٧٤
٧١	المعجم الكبير (ط)	الطبراني	١/٦٠
٧٢	المنهج	القسطلاني	٢/٦

((حرف النون))

٧٢	نزهة النظر (ط)	ابن حجر	١/١٣٣
٧٣	الوجازة	النووى	٢/٥٨

ـ موارد السيوطي ـ

التى ذكرها فى البحـــر ولم يذكرها

فـــــي التدريـــــــــب

بسم الله الرحمن الرحيم

((حرف الهمزه))

الرقم	الكتاب	المؤلف	الورقة/الصفحة
١	اختلاف الحديث (ط)	الشافعي	ق ١٥٤/ب
٢	أدب الفتيا	ابن الصلاح	
٣	أسئلة الآجري لأبي داود (ط)	الآجري	ق ١٦٦/أ
٤	أسماء المدلسين (ط)	الذهبي	ق ٤١٢/ب
٥	أسباب النزول	ابن حجر	ق ٢٠٨/أ
٦	أصول علم الحديث	لابن النفيس	ق ٤/ب
٧	أطراف صحيح ابن حبان	العراقي	ق ٢٢/أ
٨	اكمال المعلم في شرح مسلم	عياض	ق ٨٠/ب
٩	ألفية الحديث (ط)	العراقي	ق ١١٣/أ
١٠	أمالي أبي القاسم بن صفرى	أبو القاسم بن صفرى	ق ٤١٥/أ
١١	ايضاح مالا يسع المحدث جهله (ط)	الميانجي	ق ٤/أ
١٢	الاحكام في أصول الاحكام (ط)	ابن حزم	ق ٤٠٧/ب
١٣	الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان (ط)	ابن بلبان	ق ١٢٢/أ
١٤	الادب	ابن برهان	ق ١٣٣/ب
١٥	الارشاد (ط)	النووي	ق ٤/ب
١٦	"	ابن الأكفاني	ق ٣/أ
١٧	الأربعين المتباينة	ابن حجر	ق ١٥٢/ب
١٨	الأربعين البلدانية	السلفي	ق ١٥٢/ب

الرقم	الكتاب	المؤلف	الورقة/الصفحة
١٩	الأربعين النووية (ط)	النووي	ق ١٥١/ب
٢٠ -	الاشراف (طبع شيء منه)	ابن المنذر	ق ٢٠٠/أ
٢١	الأصول	القرطبي	ق ٢٣٢/ب
٢٢	الافصاح "النكت الكبرى"	ابن حجر	ق ٣٣/أ
٢٣ -	الاقناع	العز بن جماعة	ق ٤/ب
٢٤	الالمام	ابن دقيق العيد	ق ٨٢/أ
٢٥	الالماع (ط)	القاضي عياض	ق ٤/أ
٢٦	الألفية	البرمشزي	ق ١٤٥/أ
٢٧	الاملاء في شرح اللمع		ق ٢٧٥/أ
٢٨	الانتصار لأمالي الأمصار	المقدسي	ق ٧٤/أ
٢٩	الايضاح	الباجي	ق ٩٠/أ

((حرف الباء))

٣٠	برنامج التجيبي (ط)	التجيبي	ق ٦٠/أ
٣١	بغية الرائد في المزيد	السيوطي	ق ٩٩/ب
٣٢	بغية الظمآن (ط)	أبو الحسن الهيثمي	ق ١١٢/أ
٣٣ -	بيان النقاد	ابن الموافي	ق ١٦١/أ
٣٤	بيان الوهم والايهام	ابن القطان	ق ١١٤/ب
٣٥	البحر المحيط (ط)	لأبي حيان	ق ٣١/أ
٣٦	البرهان	الغزالي	ق ٢١٦/ب
٣٧	البعث	أبو شامة	ق ٧/أ

الرقم	الكتاب	المؤلف	الورقة / الصفحة
	((حرف التاء))		
٣٨	تاريخ دمشق (طبعت أجزاء منه) .	ابن عساكر	ق ٤٧/ب
٣٩	تالي التلخيص	الخطيب البغدادي	ق ٤٢٣/أ
٤٠	تعليق التعليق (ط)	ابن حجر	ق ٣٧٨/أ
٤١ -	تفسير أبي الشيخ	أبوالشيخ الاصبهاني	ق ٢٣٨/أ
٤٢ -	تلويح مدارك الأحكام	الطبري	ق ٢٧/أ
٤٣ -	تنقيح الأدلة	الكيا الهراسي	ق ٢٢٠/ب
٤٤ -	التاريخ	ابن السمعاني	ق ٧/أ
٤٥ -	" "	مسلمة بن القاسم القرطبي	ق ٦١/أ
٤٦	التبصرة "شرح التذكرة"	ابن الملقن	ق ١٤٥/أ
٤٧	التتبع (ط)	الدارقطني	ق ١٢٧/ب
٤٨	التحصيل	الأرموي	ق ٣٣٨/ب
٤٩	التذكرة (حقق)	ابن الملقن	ق ١٤٤/ب
٥٠	التذكرة	ابن حجر	ق ٢٠٤/أ
٥١	التصريف	ابن الحاجب	ق ٢٥٥/ب
٥٢	التعليق على الأصول	الكيا الهراسي	ق ١٠٤/أ
٥٣	التقريب	النووي	ق ٤/ب
٥٤	" "	أبوبكر الباقلاني	ق ٢١٨/أ
٥٥	التقييد (طبع جزء منه)	الجياني	ق ٦٩/أ
٥٦	التلخيص الحبير (ط)	ابن حجر	ق ٤٧/أ
٥٧	التمييز	النسائي	ق ٢٦٥/ب
٥٨	التنقيح "شرح الوسيط"	السبكي	ق ٢٣٦/أ

الرقم	الكتاب	المؤلف	الورقة/الصفحة
٧٢	الذيل على القول المسدد	السيوطي	ق ١٨٤/ب
	((حرف الراء))		
٧٣	رسالة البيهقي الى الجويني (ط)	البيهقي	ق ١٥٩/أ
٧٤	رسالة أبي داود الى أهل مكه (ط)	أبو داود	ق ١٦٧/ب
٧٥	رسوم التحديث في علوم الحديث .	الجعبرى	ق ٤/ب
٧٦	رفع الحاجب	تاج الدين السبكي	ق ٣٠٥/ب
	((حرف الزاى))		
٧٧	الزهد (ط)	ابن المبارك	ق ٢٣٧/ب
٧٨	" " (ط)	البيهقي	ق ٢٣٧/ب
	((حرف السين))		
٧٩	سلسلة الذهب	الحازمي	ق ٣٦/ب
٨٠	سنن ابن ماجه (ط)	ابن ماجه	ق ٢٩/أ
٨١	سير أعلام النبلاء (ط)	الذهبي	ق ٥١/أ
٨٢	السنن الكبرى (ط)	البيهقي	ق ٢٩/ب
	((حرف الشين))		
٨٣	شرح سنن أبي داود	النووى	ق ١٦٧/أ
٨٤	شرح سنن أبي داود	العراقي	ق ١٦٦/ب

الرقم	الكتاب	المؤلف	الورقة/ الصفحة
٨٥	شرح صحيح البخارى	ابن بطال	ق٣٣٢/أ
٨٦	شرح منهاج البيضاوى	الأسنوى	ق٣٥٥/ب
٨٧	شرح الترمذى (يحقق جزءمنه)	ابن سيد الناس	ق١٦٠/ب
٨٨	شرح التلخيص	القفال	ق٣٢٣/أ
٨٩	التنقيح	المراقي	ق٣٤١/أ
٩٠	شرح المختصر	تاج الدين السبكي	ق٢٢٣/ب
٩١	شرح المنهاج	تاج الدين السبكي	ق٢٢٣/ب
٩٢	شرح الألفية	البرشنسي	ق١٢٨/ب
٩٣	،، المعالم المرسل	التلمساني	ق٣١٨/ب
٩٤	،،النخبة	تقي الدين الشمني	ق١٤٥/ب
٩٥	،، مسلم	ابن الصلاح	ق ٨٨/ب
٩٦	،، الكفايه	أبوالطيب الطبرى	ق ٢٧/أ
٩٧	،، التعجيز	التاج بن يونس	ق ٧/أ
٩٨	،، المنظومة	تقي الدين الشمني	ق ٢٥٨/أ
٩٩	،، الكوكب الساطع (ط)	السيوطي	ق٣/أ
١٠٠	،، صحيح البخارى	الكرماني	ق٣ / ب
١٠١	،، ،، الامام	ابن دقيق العيد	ق١٠٤/أ
١٠٢	،، السنة (ط)	المزنى	ق١٢٥/أ
١٠٣	،، صحيح البخارى	النووى	ق ٥٩/ب
١٠٤	،، شروط الأئمة (ط)	ابن طاهر المقدسي	ق١٧٦/أ
١٠٥	،، الشمائل (ط)	الترمذى	ق ٣٩/ب

الرقم	الكتاب	المؤلف	الورقة / الصفحة
	((حرف الصاد))		
١٠٦	الصحاح (ط)	الجوهري	ق ١٧/ب
	((حرف الضاد))		
١٠٧	الضوابط السنية ..	الزركشي	ق١٥٩/أ
١٠٨	عارضة الأحوذي (ط)	أبوبكر ابن العربي	ق٥٥/ب
١٠٩	عجالة المبتدي وفضالة المنتهي (ط)	الحازمي	ق٥ / أ
١١٠	عوالي مالك	الدارقطني	
١١١	العدة	ابن الصباغ	ق ٢٣٢/ب
١١٢	العظمة	أبو الشيخ	ق ٢٣٨/ب
١١٣	العلل (طبع أجزاء منه)	ابن أبي حاتم	ق٧٧/ب
١١٤	" " (ط)	الترمذي	ق١٢٨/أ
١١٥	العلل المتناهية (ط)	ابن الجوزي	ق ١٣٨/ب
١١٦	العلم المشهور	ابن دحية	ق١٠٦/أ
	((حرف الغين))		
١١٧	غرائب الصحيح	ضياء الدين المقدسي	ق ٧٩/ب
١١٨	الغرائب	الدارقطني	ق٣٤/أ
١١٩	الغرر المجموعة	الرشيد العطار	ق ٣٥٦/ب

الرقم	الكتاب	المؤلف	الورقة/الصفحة
	((حرف الفاء))		
١٢٠	فهرس الشارى	أبوالحسن محمد بن محمد الشارى .	ق ١٥٧/ب
١٢١	فوائد الرحلة	ابن الصلاح	ق ٢٥٨/أ
١٢٢	الفصول	الهاجي	ق ١٣٣/ب
١٢٣	الفقيه والمتفقه (ط)	الخطيب البغدادى	ق ٣٢٢/ب
١٢٤	قصيدة في المدلسين (تحقق)	أبومحمود المقدسي	ق ٤١١/ب
١٢٥	قوت القلوب (ظ)	أبوطالب المكي	ق ١٠/أ
١٢٦	القواطع	ابن السمعاني	ق ٢٧/أ
	((حرف الكاف))		
١٢٧	الكافي	للتاج التبريزى	ق ٤/ب
١٢٨	الكامل (ط)	ابن عدى	ق ٣٤/ب
١٢٩	الكمال في أسماء الرجال	المقدسي	ق ١٧٨/أ
١٣٠	الكني	أبوأحمد	ق ٤٢٢/ب

الرقم	الكتاب	المؤلف	الورقة/الصفحة
	((حرف الميم))		
١٣١	مجمع الزوائد (ط)	الهيثمي	ق ٩٩/أ
١٣٢	محاسن الاصطلاح (ط)	البلقيني	ق/٤/ب
١٣٣	مختصر علوم الحديث (ط)	ابن كثير	ق ١٦١/ب
١٣٤	مختصر علوم الحديث	ابن النفيس	ق ١٩٢/أ
١٣٥	مرج البحرين	ابن دحية	ق٦٢/أ
١٣٦	مراتب الديانة (ط)	ابن حزم	ق١٠٣/أ
١٣٧	مسند عبد بن حميد (ط)	عبد بن حميد	ق٢٣٨/أ
١٣٨	مشكاة الأنوار	البارزى	ق٤/ب
١٣٩	معالم السنن (ط)	الخطابي	ق١٨/أ
١٤٠	معتمد التنبيه	أبوالعباس العراقي	ق١٩٧/ب
١٤١	المعجم المؤسس	ابن حجر	ق٦٧/أ
١٤٢	معيد النعم (ط)	التاج بن السبكي	ق٨/ب
١٤٣	مقدمة ابن الصلاح (ط)	ابن الصلاح	ق١٨/ب
١٤٤	المادح والممدوح	عبد القادر الرهاوى	ق١٠٨/أ
١٤٥	المتفق	الجوزقي	ق ٩١/ب
١٤٦	المجروحين (ط)	ابن حبان	ق٢٠٥/أ
١٤٧	المجتبى (ط)	النسائي	ق٢٩/ب
١٤٨	المختارة	ضياء الدين المقدسي	ق١١٥/أ
١٤٩	المختصر	الجعبرى	ق ١٩٤/
١٥٠	المختصر في الأصول	الشرف التلمساني	ق٢١٦/ب
١٥١	المختصر	الكافيجي	ق٤/ب

الرقم	الكتاب	المؤلف	الورقة/الصفحة
١٥٢	المدبج	الدارقطني	ق ٣٤/أ
١٥٣	المدخل (ط)	الحاكم	ق ٧٨/ب
١٥٤	" "	للاسماعيلي	ق ٥٦/ب
١٥٥	المستخرج	أبو نعيم	ق ٢٧١/أ
١٥٦	" "	العراقي	ق ١١٠/ب
١٥٧	المصنف (ط)	ابن أبي شيبه	ق ٢٤٢/ب
١٥٨	المطالب العالية (ط)	ابن حجر	ق ٩٩/أ
١٥٩	المعرفة	أبونعيم	ق ٤٢٢/ب
١٦٠	" "	البيهقي	ق ١٢٥/أ
١٦١	المعتصر من المختصر	المحب الطبرى	ق ٢١١/أ
١٦٢	المفهم في شرح صحيح مسلم	القرطبى	ق ٥٧/ب
١٦٣	المقنع (حقق فى رسالة علميه)	العلاء بن الطقن	ق ٤/ب
١٦٤	الملخص	المحب الطبرى	ق ٤/ب
١٦٥	المنخول (ط)	الغزالي	ق ١٣٦/ب
١٦٦	المنافات	ابن أبي الدنيا	ق ١٢٠/ب
١٦٧	المنظومة	ابن العماد	ق ١٤٥/أ
١٦٨	المنهل الروى (ط)	البدر بن جماعة	ق ٤/ب
١٦٩	الموضوعات	الجوزقاني	ق ٢٦٦/أ
١٧٠	الموقظة (ط)	الذهبي	ق ٤/ب

((حرف النون))

١٧١	النهاية (ط)	ابن الأثير	ق ١٥٣/ب
١٧٢	النكت الوفية (حقق بعضه)	البقاعي	ق ٢٤٠/

الرقم	الكتاب	المؤلف	الورقة/الصفحة
١٧٣	النكت على مقدمة ابن الصلاح	ابن اللبان	ق ٤/ب
١٧٤	" " " " "	مغلطاى	ق ٤٠/ب
١٧٥	" " " " " (ط)	العراقي	ق ٤/ب
١٧٦	" " " " "	الأنباسي	ق ٤/ب
١٧٧	" " " " "	العز بن جماعة	ق ٤/ب
١٧٨	" الكبرى	ابن حجر	ق ١١٥/ب
١٧٩	الناسخ والمنسوخ	أبو الحسن بن الحصار	ق ٢١/أ
١٨٠	نوادر الأصول (ط)	الحكيم الترمذى	ق ٢٣٨/أ
١٨١	نظم مقدمة ابن الصلاح	الحربي	ق ٤/ب
١٨٢	" " " "	التجيبي	ق ٤/ب
١٨٣	نظم مقدمة ابن الصلاح "الألفية" (ط).	العراقي	ق ٤/ب
١٨٤	نظم مقدمة ابن الصلاح	البرسني	ق ٤/ب
١٨٥	نزهة الألباب في الألقاب	ابن حجر	ق ٤٢٨/أ
١٨٦	نخبة الفكر (ط)	ابن حجر	ق ١٤٥/أ
	((حرف الواو))		
١٨٧	الوصول (ط).	ابن برهان	ق ٣١٧/أ
	((حرف الهاء))		
١٨٨	هدى الساري (ط)	ابن حجر	ق ٥٤/ب
١٨٩	الهداية في علوم الرواية	شمس الدين ابن الجزرى	ق ١٤٥/أ

ملحق رقم (٤)

ميزات ألفية السيوطي

على ألفية العراقي من حيث الجمع ...

جمع السيوطي مادة علمية غزيرة في مصطلح الحديث ، وضمنها ألفيتـــه ، وزاد كثيراً على ما ضمنه العراقي في ألفيته ، واذا أردنا أن نتحقق من أن السيوطي جمع مادة علمية ليست في ألفية العراقي فاننا نتتبع الزيادات فـــي ألفيته على ألفية العراقي وهي كالتالي : ـ

زيادات ألفية السيوطـــي	الأبيات	الصفحـــة
حد علم الحديث	٦ ، ٧	٢
تعريف السند	٨	٢
تعريف المتن	٩	٣
تعريف الخبر والأثر	١٢	٣
بيّن أن القسمة الثلاثية للحديث عند الأكثرين ، وليست باتفاق .	١٣	٣

(الصحيح)

أحاديث الصحيحين تفيد القطـــع سوى المنتقد .	١٦ ، ١٧	٣
العدد ليس شرطا في صحة الحديث والرد على الحاكم في اشتراط العدد	١٩	٣

زيادات السيوطي في ألفيته	أرقام الأبيات	أرقام الصفحات
التوقف عن الحكم على المتن هو الأصح وزيادة السيوطي هنا ذكره (المتن)	٢٠	٤
بين السيوطي أن الأقوال في أصح الأسانيد أكثر من عشرة أقوال ...	٢١	٤
زاد في أصح الأسانيد أمثلة لم يذكرها المراقي .	٢٤ ـ ٢٦	٦
ذكر السيوطي أنَّ الأولى أن يخص أصح الأسانيد بالصحابة والبلاد	٣٠ ـ ٤٠	٦

(مسألة)

ذكر السيوطي أول من جمع الحديث والآثار	٤١	١٠
أول من جمع الحديث على الأبواب ، وأمثلة لهم .	٤٢	١٠
بيَّن السيوطي هنا علة تقديم صحيح مسلم على صحيح البخاري .	٤٦	١٠
كثرة المدافعين عن الصحيحين في المنتقد عليهما .	٤٧	١٠

زيادات السيوطي في ألفيته	الأبيات	الصفحة
أنّ ترجيح البخاري على مسلم من حيث الجملة	٥١	١١
شرط الشيخين في صحيحهما .	٥٢	١١
عدة صحيح مسلم	٥٤	١١
بيان مراد ابن الأخرم من قوله : (لم يفت الشيخين من الحديث الا يسيرا) .	٥٦	١١
ترتيب كتب الصحيح الزائد على ما في الصحيحين : بعد مسلم ابن خزيمة ثم ابن حبان ثم الحاكم .	٦٠	١٢
لم يكتف حين ذكر المستدرك بالاشارة إلى تساهل الحاكم كما فعل العراقي ، بل ذكر أنّ في المستدرك موضوعات و مناكير .	٦١	١٢
ذكر العراقي مذهب ابن الصلاح في امتناع التصحيح و مذهب النووي في جوازه ، و لم يرجح ، و أما السيوطي فرجح هنا .	٦٤	١٣
في مبحث المستخرجات) دخل العراقي في بيان المستخرجات على الصحيحين ، و لم يعرف (المستخرج) و أما السيوطي فعرفه .	٦٦ ، ٦٧	١٤

زيادات ألفية السيوطي	الأبيات	الصفحة
في مجال المقارنة بين الحاكم وابن حبان ذكر العراقي مقارنة ابن حبان للحاكم في التساهل ، ودفع السيوطي ذلك ، وذكر خفة شرط ابن حبان ، وأنه وفّى بشرطه .	٦٥	١٣
ذكر العراقي فائدة واحدة للمستخرجات وهي العلو وأضاف السيوطي هنا خمس فوائد على العراقي للمستخرجات :-		
(١) كثرة الطرق (٢) معرفة المبهم (٣) والمهمل المهمل (٤) والتدليس (٥) والاختلاط ...	٧١ ، ٧٢	١٤
ثم أضاف السيوطي فائدة : وهي أنّ ما أعل في الصحيح من الأحاديث فهو سالم منه في المستخرجات		

(خاتمة)

" وأفردها العراقي بباب : نقل الحديث من الكتب المعتمدة " غلّط السيوطي من اشترط الرواية لنقل الحديث ، وهو مذهب ابن خير ، وقد نقله العراقي ولم يضعفه !	٧٤	١٥

زيادات ألفية السيوطي	الأبيات	الصفحة
(الحســـن)		
ذكر السيوطي أنّ للحسن مراتب •	٧٦	١٥
أن مما ينجبر ويرتقي الى درجة الحسن كون		
الحديث فيه ارسال أو تدليس أو جهالـة ،		
والعراقي ذكر الارسال اشارة •	٧٩	١٥

زيادات السيوطي في ألفيـــته	الأبيات	الصفحة
زاد السيوطي هنا زيادة وهي أنّ الضعف اذا كان لسوء حفظ أو ارسال أو تدليس أو جهالة أو فسق أو تهمة بالكذب فانه يرقى الى الحسن بل الى الصحة وخطأه أحمد شاكر في ارتقاء حديث المتهم والفاسق	٨١	١٥
ذكر السيوطي السنن الأربعة ، وسنن الدارقطني من مظنة الكتب التي تحتوي على الحديث الحسن ، ولم يذكر العراقي سوى سنن أبي داود .	٨٢	١٦
تعليل السيوطي لمذهب ابن الصلاح في أن ما لـــم يضعفه أبو داود ولم يصححه فهو : حسن .	٨٦	١٦
ذكر هنا الجواب على ابن دقيق العيد حيث قال : إنّ أبا داود يحكي مسلماً في شرطه .	٩٠	١٧
علل السيوطي للبغوي في صنيعه في كتابه المصابيـــح بأنه اصطلاح خاص به .	٩٢	١٧
أشار الى الخلاف في سادس الكتب الســـتة	٩٥	١٧

زيادات السيوطي في ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحة
أشار إلى المنتقى لابن الجارود .	٩٦	١٧
وضمن المسانيد ذكر مسند اسحاق بن راهوية	٩٧	١٨

(مسألة)

" ذكرها العراقي ضمن مبحث الحسن "

رأي الحافظ في النخبة في قول الترمذي : حسن صحيح .	١٠٣	١٩
رأي السيوطي في مراد الترمذي من : حسن صحيح .	١٠٤ ـ ١٠٦	١٩
مذهب المحدثين النقاد أنّ الحكم بالصحة أو الحسن على الاسناد دون المتن ، وتعليل ذلك	١٠٧ ـ ١٠٨	١٩
ذكر ألقاباً أخرى للحديث وهي : الصحيح ، الثابت ، الصالح ، المجوّد ، ومراتبها .	١٠٩ ـ ١١١	١٩

(الضعيف)

بيّن صراحة أن الضعيف على " مراتب "	١١٢	١٩

زيادات السيوطي في ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
ذكر أقسام الصحيح كما ذكر العراقي ، الا أنه		
بيّن أنه لا فائدة من تعدادها وتقسيمها ..	١١٣	٢٠
أمثلة على أوهى الأسانيد	١١٤ ـ ١١٨	٢٠ ، ٢١
(المرفوع والموقوف والمقطوع)		
ما له حكم الرفع ان كان الأمر من الأمور التي لا تخفى في الغالب .	١٢٥	٢٢
رأي الحاكم في حكم تفسير الصحابي للقرآن .	١٢٩	٢٢
قول الصحابي : " من فعل كذا فقد عصى رسول الله صلى الله عليه وسلم " له حكم المرفوع .	١٣٠	٢٣
ـــــــــ ؟	١٣٢	٢٣
ـــــــــ ؟	١٣٣	٢٣

زيادات السيوطي في ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
(الموصل والمنقطع والمعضل)		
ذكر السيوطي بأن ما سقط منه اثنان لا على التوالي يطلق عليه منقطع أيضا ، وأما المعضل فسقوط اثنين على التوالي ، وهذان القيدان لم يذكرهما العراقي .	١٣٦	٢٤
(المرسل)		
المرسل مرفوع التابعي ، نقل السيوطي أن الأئمة الثلاثة احتجوا به ، بهذا التعريف ، سوى مالك	١٣٩	٢٥
ذكر شروطا في قبول المرسل لم يذكرها العراقي وهي (١) تأييد المرسل بقول صحابي (٢) أو قول الجمهور (٣) أو قياس (٤) وأن يوافقه حافظ (٥) وليس من شيوخه مضعف .	١٤٢ ـ ١٤٤	٢٦
حكم رواية الكافر اذا أسلم ، ورواية من رأى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن مميزا .	١٤٦	٢٦
قولهم (عن رجل) ذكر العراقي مذهبين وأضاف .	١٤٧	٢٦

زيادات السيوطي في ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
السيوطي ثالثا ، و هو أن بعضهم يقول : هو متصل .		
أشار إلى أن البعض جعل كتب النبي صلى الله عليه و سلم التي لم يسم حاملها ضمن المرسل [قلت] و الأكثرون على خلاف ذلك ان ثبت الكتاب .	١٤٨ ـ ١٤٩	٢٨
(التدليس)		
عرف العراقي تدليس " الاسناد " بتعريف شاركه فيه السيوطي ، و هو أن يروى عمن عاصره ما لم يحدثه موهما سماعه منه ، و زاد السيوطي هنا تعريفات و أنواع أخرى لتدليس الاسناد .	١٦٦ ـ ١٦٨	٣٣
نقل مذهب من جرح بالتدليس و لو لم يثبت الا مرة واحدة .	١٦٩	٣٤
رأي السيوطي في أن المعنعن في الصحيحين ثابت صحته بلا ريب .	١٧١	٣٤

زيادات السيوطي في ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
حينما نقل علة تدليس الشيوخ ، وان بعضهم		
يدلس اسم شيخه لجرح فيه ، نقل قول من	١٧٥	٣٧
جعله جرح بصيغة التمريض فقال : (فقيل جرح)		
من تدليس الشيوخ أيضا : اعطاء اسم مسمى	١٧٦	٣٧
مشهور لراو من الرواة تعمية لأمره .		
(الارسال الخفي والمزيد في متصل الأسانيد)		
لم يفرد لهما العراقي بابا مستقلا .		
اذا وجدت قرينة تدل على أن من زاد في سند		
قد وهم ، والا فيحمل على امكان السماع	١٨٠	٣٩
للحديث بالطريقين .		
يعرف سماع الراوي ممن فوقه : بتصريحه أو بنص	١٨١	٣٩
حافظ .		
(الشاذ والمحفوظ)		
ذكر ما يقابل الشاذ وهو (المحفوظ)	١٨٣	٣٩

زيادات السيوطي في ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
(المنكر والمعروف)		
عرّف المنكر بتعريف الجمهور ، وبقيد المخالفة	١٨٤	٣٩
وأشار الى أن ابن حجر قد حققه في النخبة .		
بين أنّ مقابل المنكر المعروف	١٨٥	٣٩
(المتروك)		
لم يتعرض العراقي لمبحث المتروك ، وقد تعرض	١٨٦ —	٤١
له السيوطي هنا ، وذكر تعريفاته .	١٨٧	
(الغريب والعزيز والمشهور والمستفيض والمتواتر)		
ذكر أنّ من العلماء من يسوي بين المشهور	١٩٤	٤٣
والمستفيض ، وأنّ الأصح الفرق بينهما .		
بيّن أن الضعف هو الغالب على " الغريب "	١٩٦	٤٣
وأنك لا ترى غريب متن دون سند .	١٩٧	٤٤
اطلاق آخر للمشهور ، وهو الذي اشتهر	١٩٨	٤٤
بين الناس		

زيادات السيوطي في ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
عرّف المتواتر ، وبيّن مذهب من ذهب الى تحديد المدد للرواة في المتواتر ، ورد على من ادعى عزة المتواتر وندرته ، وأشار الى مؤلفه في ذلك .	٢٠٠ ـ ٢٠٣	٤٤
ذكر حديث " الحوض " كمثال للمتواتر .	٢٠٥	٤٦
رد السيوطي على ابن حبان دعواه : أنّ العزيز بحده السابق لم يوجد .	٢٠٦	٤٩
تخطئة السيوطي الملائي في مذهبه في العزيز والمشهور .	٢٠٧	٤٩
(زيادات الثقات)		
ذكر ستة أقوال العلماء في حكم زيادات الثقة لم يذكرها العراقي .	٢١٣ ـ ٢١٧	٥٣
(المعل)		
ذكر كيف تعرف العلة	٢٢٦	٥٥

زيادات السيوطي في ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
(المضطـــرب)		
استثنى السيوطي من المضطرب الاختلاف في		
اسم الثقة ، وأنه يطلق على حديثـــه	٢٣٦	٦٧
" صحيح مضطرب "		
ثم نقل مذهب الزركشي في أنه قد يكون القلب		
، والشذوذ ، والاضطراب في الصحيـــح	٢٣٧	٦٧
والحسن .		
(المقلوب)		
ذكر أن القلب قد تبع في المتن .	٢٤٠	٦٩
تعريف (سارق الحديث) عند المحدثين		
، وهو أنه قلب زاد بآخر من قبل ضعيف أو	٢٤٢	٦٩
وضاع .		
(المـــدرج)		
مدرج المتن قد يكون في وسط المتن أيضـــا	٢٤٣	٧٣
يعرف مدرج المتن : بالتفصيل في رواية	٢٤٤ ــ ٢٤٥	٧٣
أخرى ، أو بنص راو ، أو بنص حافـــظ ..		

زيادات السيوطي في ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
عرّف مدرج الاسناد .	٢٤٦	٧٣
(الموضوع)		
زاد على ألفية العراقي في بيان بعض الأمور التي بها يعرف الواضع .	٢٥٢ ـ ٢٥٨	٧٩ / ٨٤
ناقش قضية : هل يثبت الوضع بالبينة ؟؟	٢٥٩	٨٤
ذكر من أصناف الوضاعين : من أراد الوضع افساداً للدين أو لنصر رأي ، أو تكسبا ، أو ارضاء للامراء .	٢٦٠ ـ ٢٦١	٨٥
نقل مذهب أبي محمد الجويني بتكفير من تعمد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم .	٢٦٦	٩١
التنبيه على أوهام ابن الجوزي في كتابه " الموضوعات " حتى أدرج فيه الصحيح والحسن ، بل حديث من صحيح مسلم !	٢٧	٩٢
الاشارة إلى كتابه في الرد على ابن الجوزي الذي سماه : القول الحسن .	٢٨	٩٢

زيادات السيوطي في ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
(خـــاتمـــة)		
رتب السيوطي هنا مراتب الضعيف فقال :		
شر الضعيف : الموضوع (وهذا قد ذكره العراقي)	٢٧٢ - ٢٧٣	٩٤
، ثم المتروك ، ثم المنكر ، ثم المعل ، ما لمدرج		
، فالمقلوب ، فالمضطرب .		
أنّ مما لا يقبل من الضعيف ما كان ضعفه شديدا		
(من يقبل روايته ومن تـــــرد)		
يقبل التعديل من المبد ، ومن الانثى ، وفي	٢٨٨	١٠٠
الانثى خلاف .		
يقدم الجرح على التعديل ولو كان المعدلـــون		
أكثر إلا اذا نفى المعدل فقال : تاب من ذلـــك	٢٨٩ -	١٠٠
الجرح فيقدم حينئذ التعديل .	٢٩٠	
رواية المعدل عن راو ليست تعديلا لذلك الراوي		
، ولو كان عدلا عنده ، ولو قال : حدثني مـــن	٢٩١ -	١٠١
لا أتهـــم .	٢٩٢	

زيادات السيوطي في ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
العمل بحديث لا يدل على صحته ولا على ثقة راويه ، وكذا ترك العمل به لا يدل على ضعفه		
، واذا وجدت قرائن تدل على بطلان حديث ما فهذا لا يقدح في راويه ، وكذلك اذا وافق حديثا الاجماع لا يدل على ثقة رجاله	٢٩٥ ـ ٢٩٧	١٠٢
المجنون لا تقبل روايته ، ولكن اذا كان جنونه متقطعا قبل في حالة الافاقة .	٢٩٨	١٠٢
أشار العراقي اشارة الى حكم مجهول العين		
وأما السيوطي فذكر أقوال العلماء في ذلك وهي خمسة أقوال .	٣٠٠ ـ ٣٠٢	١٠٣
من عرفت عينه وحاله ولم يعرف اسمه ونسبه قبل .	٣٠٥	١٠٣
اذا قال الراوي أخبرني فلان أو فلان ـ على الشك ـ وكانا ثقتين قبل ، وأما اذا كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفا لم يقبل .	٣٠٦ ـ ٣٠٧	١٠٤
نقل مذهب كثير من العلماء في رد رواية الروافض من أهل البدع .	٣٠٩	١٠٤

زيادات السيوطي في ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
السيوطي يرجح مذهب أحمد بن حنبل والصيرفي		
والحميدي في عدم قبول توبة الكاذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم .	٣١٤	١٠٧
أن من نسبت اليه رواية عن راو فنفاها وأصر (فالأصح) ردها ، ولا يقدح هذا في ناقلها ، ولا في بقية ما سمعه منه .	٣١٥	١٠٧
من أخطأ في رواية وبين له ، ثم لم يتراجع ، فانه يرد كل ما روى بقيد أن يكون " المبين له " عالم بخطئه .	٣٢٢	١١١
(مراتب التعديل والجرح)		
أرفع ألفاظ التعديل ما جاء فيه أفعل التفضيل كأوثق الناس ، واليه المنتهى .	٣٢٧ ـ ٣٢٨	١١٣
من ألفاظ التجريح التي قد يوصف بها العدل من يرمى ببدعة ، ومن قيل فيه : صدوق يهم ، وصدوق سيئ الحفظ .	٣٣٤	١١٤
من ألفاظ التعديل " المقبول "	٣٣٥	١١٤

زيادات السيوطي في ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
(تحمل الحديث)		
ذكر من ضمن يصح تحمله " الفاسق "		
اذا سمع في حالة فسق ثم تاب فروى كمن سمع	٣٤٤	١١٥
وهو كافر ثم أسلم .		
كتابه الحديث وضبطه لا يشترط لهما سن		
معينة ، بل متى استعد طالب العلم كتب ،	٣٤٩	١١٦
ولو قدم الفقه قبل كتابة الحديث لكان أسد .		
(أقسام التحمل)		
أنّ من الألفاظ التي يستعملها الراوي في		
حكاية روايته : " ذكر لنا " وتستعمل في	٣٥٤	١١٧
" المذاكرة " .		
نقل عن البعض تقديمهم لـ " حدثنا "		
على " سمعت " . وذلك اذا كانت حدثنا	٣٥٥	١١٩
على العموم ، اذا كان التحديث على الخصوص		
فيقدم " سمعت " .		

زيادات السيوطي في ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
تعرض لقضية صحة الرواية والسماع حين قراءة التلميذ "السريعة" على الشيخ؟؟	٣٧٤	١٢٧
رجّح السيوطي أنّ الراوي اذا سمع شيئا من الشيخ ثم ضاق المجلس فسمع الباقي من المستملي صح سماعه وعليه العمل .	٣٧٨	١٢٧
نقل مذاهب المحدثين في "الاجازة" وأضاف هنا ثلاثة مذاهب وهي : قيل الاجازة أفضل من السماع ، أو هي مساوية له ، أوانها دون السماع ، ورجح الأخير	٣٨١ ـ ٣٨٣	١٢٩
نقل جواز الاجازة للطفل ، والكافر وأضاف هنا : (ونحوذا) مشيرا الى المجنون والفاسق .	٣٩٢	١٣٠
رجّح السيوطي : أن الشيخ إذا أجاز تلميذا كتابةً لا لفظاً فان الأجازة باطلة . والصواب أن الكتابة واللفظ في الاجازة سواء .	٣٩٦ ـ ٣٩٧	١٣٠

زيادات السيوطي في ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
اذا ناول الشيخ تلميذه ، ولم يخبره بسماعه ، ولم يجزه بروايته فانها مناولة باطلة باتفاق .	٤٠٩	١٣٣
نقل عن ابن دقيق العيد في الاقتراح : أنّ اطلاق لفظة (أخبرنا) في الاجازة يجوز ، اذا كان قد سمع السند من الشيخ ثم ناوله الشيخ الكتاب .	٤١٦	١٣٦
(كتابة الحديث وضبطه)		
مستند من منع كتابة الحديث حديث أبي سعيد الخدري .	٤٣٢	١٤٥
مذاهب العلماء في التوفيق بين أحاديث الكتابة ، والنهي عنها . ذكر أربعة أقوال .	٤٣٣ ـ ٤٣٥	١٤٥
مما تضبط به الحروف المهملة كتابة همزة فوق الحروف المهملة أو تحتها .	٤٤١	١٤٩

زيادات السيوطي في ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
بالنسبة لكتابة الكاف غير المبسوطة (ل)		
تكتب كاللام ، ويوضع في وسطها كاف صغيرة (ك) ، وبالنسبة للام فانه يكتب في وسطها (لام) بالحروف (ل لام) .	٤٤٣	١٤٩
ذكر (الترضي) عن الصحابة ، وهذا البيت بشطريه أخذه السيوطي بألفاظه من العراقي وزاد كلمة الترضي فقط .	٤٤٦	١٥١
ذكر حتمية المقابلة .	٤٤٨	١٥١
مقابلة الثقة للكتاب المنسوخ على الأصل كافية .	٤٥٠	١٥٢
اذا تكرر كلام حين النسخ فيوضع من أول السطر كلمة (من) أو زائدة) وذكر أشياء أخرى شاركة العراقي بذكرها .	٤٦٥	١٥٥
اذا أردت اختصار (أخبرنا) فانك تكتب (أخنا) .	٤٧٣	١٧٥

زيادات السيوطي في ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
اذا سمع التلميذ كتابا على الشيخ فانه ينبغي عليه فصل أمور منها : أن يكتب اسم شيخه ونسبة بوضوح جلي .	٤٧٧	١٥٨
اذا سمع التلميذ على شيخه احاديث فينبغي اذا ذكر حديثا أن يسوقه بسنده ومتنه .	٤٧٨	١٥٨
ومن كتب اسمه في السماع الموجود على الكتاب وأراد نسخ الكتاب فيجب اعارته اذا كان سماعه بخط صاحب النسخة أو برضاه .	٤٨٢	١٥٨
(صفة رواية الحديث)		
اذا رأى الراوى كتابا فيه مرويات لغيره مسموعة على شيخه فهل يجوز له لرواية لها ؟	٤٨٩ ـ ٤٩٠	١٦٠
فصل " الخطيب " فقال : اذا تأكد من سماعها على شيخه (جاز) .		
أن مما لا يجوز روايته على المعنى الأحاديث التى نحن (متعبدون) بألفاظها "كالأذكار"	٤٩٦	١٦٢

زيادات السيوطي في ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
فيما يحق لطالب العلم أن يتعلمه أضاف علم (اللغة) .	٥٠٢	١٦٦
اذا وجد الراوي في الأصل حديثا فيه لحن أو تحريف فالأولى أن يتركه على حاله و لا يمحوه .	٥٠٤	١٦٦
من روى كتابنا قد سمعه على جمع من الشيوخ و قابله على بعضهم ، فهل عند روايته له يقول سمعته على شيوخ و لا يفصل أو يفصل المقابل عليه من غيره ؟ (يفصّل) فاذا كانت الأحاديث في الكتاب مختلفة لم يجد ، و إن كان تفاوتها في ألفاظ أو لفات فقط جاز	٥١٧	١٦٩
(قال) : في الاسناد بين كل راويين يجب النطق بها ، و ذكر السيوطي هنا إلى أنّ تركها "جائز" .	٥٢٠	١٧١
مذهب ابن خزيمة اذا كان في السند مقال قدم متن الحديث ثم يذكر السند و من فيه .	٥٢٧ ـ ٥٢٨	١٧٣

زيادات السيوطي في ألفيته •	أرقام الأبيات	الصفحات
نقل عن الحاكم أنه قيد ما نقل بلفظه من الحديث (بمثله) ، وما نقل بمعناه (بنحوه) •	٥٣٢	١٧٤
أنّ المحدث اذا ذكر الحديث ولم يتمه فعليه أن يقول •• (وذكر الحديث) •	٥٣٤	١٧٥

(آداب المحدث)

بيّن أنّ علم الأثر من أشرف العلوم •	٥٤٣	١٧٨
نقل مذهب ابن دقيق العيد وهو أنه لا يرغب الى صاحب الاسناد العالي اذا كان جاهلا بالعلم •	٥٤٦	١٧٨
جواز أن المفضول مع وجود الفاضل وضرب على ذلك أمثلة : بحديث بعض الصحابة في	٥٤٨ ــ	١٧٨
عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ،	٥٤٩	١٧٩
وتحديث بعض التابعين والصحابة موجودون •		

زيادات السيوطي في ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
التحديث وتبليغ حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فرض عين) اذا انفرد المحدث، وأما اذا كان جماعة معه فهو (فرض كفاية).	٥٥٠	١٧٩
أشار الى قول أحد المحدثين: "طلبنا العلم لغير الله، فأبى العلم أن يكون إلا لله" وذلك تدعيما لرأيه في أنه من أتى طالبا للحديث يعطاه، ولو لم تصلح نيته فانها سوف تصلح.	٥٥٣	١٨٠
زاد فيما ينبغي للمحدث أن يكون عليه من آداب (السواك)، و(التبخر) و(الاتكاء على رتب)، و(ألا يحدث مضطجعا)، (أو على حال شنع).....	٥٥٤ ـ ٥٥٧	١٨٠
ويكتفى أن يكون المجلس يوما في الاسبوع	٥٥٩ ـ ٥٦٠	١٨٠

زيادات السيوطى فى ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
ذكر السيوطى آدابا حين ذكر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم منها :		
(١) بيان علو سند الحديث اذا كان من الموالى .		
(٢) صحة الحديث .		
(٣) ضبطه .	٥٦٩ ـ ٥٧١	١٨١
(٤) وبيان معناه الا كان من المشكل .		
(٥) وعلته (ان وجدت) .		
(٦) ويجتنب الخوض في أحاديث الصفات ، والأحاديث التي فيها خلاف .		
(٧) ويتكلم فى الترغيب والترغيب فهو أولى من غيره .		
اذا انشغل الحافظ المحدث عن تخريج ما أملاه من الأحاديث ، فلا مانع من أن يستعين بمن يفعل ذلك	٥٧٣	١٨١

زيادات السيوطي في ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
(مسألة)		
ذكر فيها ألقاب علماء الحديث وهي :		
الحافظ ، والمحدث ، والمسند ، وأمير المؤمنين في الحديث .	٥٧٤ ـ ٥٨٣	١٨٣
		١٨٤
(آداب طالب الحديث)		
الحث على مكارم الأخلاق في بدء طلب العلم	٥٨٤	١٨٧
اذا رأيت يا طالب العلم شيخا تستفيد منه ، فخذ منه ولا تتردد ، فاذا رويت فانظر في مروياته وفتش .	٥٨٩	١٨٨
اذا أراد طالب العلم أن ينتخب من كتاب شيخه من الشيء الذي يريد سماعه فلينتخب (العوالي) ، (وما انفرد به الشيخ) .	٥٩٢	
يضع الطالب اشارة على نسخة شيخه تدل على المقابلة .	٥٩٣	١٨٨

زيادات السيوطى فى ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
ذكر أمورا ينبغي لطالب الحديث أن يعمل		
بها وهي : ــ		
١ ــ صحة الحديث من ضعفه .		
٢ ــ فقهه .	٥٩٥ ــ ٥٩٦	١٨٩
٣ ــ ونحوه ولغته .		
٤ ــ وما به من مشكل .		
٥ ــ وأسماء رجاله .		
٦ ــ وما حواه عموما من العلم .		
الاشارة الى ألفيته ، وأنها من كتب المصطلح		
التي ينبغي لطالب العلم أن يحرص على	٥٩٧	١٨٩
قراءتها .		
جواز كتم العلم عن غير من هو أهل لذلك ،	٥٩٩ ــ ٦٠٠	١٨٩
ومن يدع الصواب اذا ذكر به .		١٩٠
التصنيف (فرض على الكفاية)	٦٠١	١٩٠

زيادات السيوطي في ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
يعطينا السيوطي في سطر طريقة تصنيف		
الأحاديث وترتيبها سواء كان المصنف منها		
على الأبواب أو على الحروف فيجعل الترتيب		
كالتالي : ـ		
١ ـ يبدأ بالأسبق .	٦٠٣ ، ٦٠٤	١٩٠
٢ ـ أو الأقرب الى النبي صلى الله عليه		
وسلم .		
٣ ـ أو ترتيب على الحروف .		
٤ ـ أو على الأطراف .		
(العالي والنازل)		
الاسناد من خصائص هذه الأمة ، وهو من	٦٠٧	١٩١
الدين .		
النزول اذا كان فيه فائدة تميزه ، أو رجاله		
أوثق من رجال العالي أو أحفظ أو أفقه	٦١٥ ـ ٦١٧	١٩٧
.. فانه أفضل من العلو . ويكون حينئذ		
(علو معنى) .		

زيادات السيوطي في ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
(المسلسل)		
خير المسلسل الدال على الوصف ، ومن فوائده زيادة الضبط .	٦٢٠	١٩٩
قد يقع خلل في الحديث المسلسل ..	٦٢٢	١٩٩
(غريب ألفاظ الحديث)		
اشارة السيوطي الى كتاب النهاية في الغريب لابن الاثير ، والى تلخيصه له .	٦٢٤	٢٠١
أجود السبل في معرفة الغريب ما جاء عن صحابي أو راو آخر من الأئمة .	٦٢٦	٢٠١
(الصحف والمحرف)		
ما يغير نقطه صحف ، وما يغير شكله محرف	٥٢٨	٢٠٣
(الناسخ والمنسوخ)		
النسخ : رفع أو بيان .	٦٣٥	٢٠٧
بيّن وجه أهميته هو أن بعضهم أتاه فيه (وهم من قبله) .	٦٣٥	٢٠٧
يقال بالنسخ ولو (صح) الحديث المنسوخ .	٦٣٨	٢٠٧

زيادات السيوطي في الفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
(مختلق الحديث)		
أول من صنف فيه (الشافعي)	٦٣٩	٢٠٨
الحث على تعلمه ، وبيان أهميته .	٦٤٠	٢٠٨
ذكر من (يصلح) لأن يتصدى لهذا العلم		
وهو من (كمل) في الفقه ، والحديث ،	٦٤١	٢٠٩
والأصول .		
جاء بتعليلين آخرين للجمع بين حديثي		
" العدوى " وهو : أن حديث نفي العدوى	٦٤٤	٢١٠
باق على عمومه ، والأمر بالفرار من باب سد		
الذرائع (أو) أن الأمر بالفرار خاص بالعدوى		
أنّ ما سلم من الخلاف والتعارض فهو	٦٤٦	٢١٢
(المحكم)		
متشابه الحديث ، ومثالان على ذلك	٦٤٧	
(أسباب الحديث)		
هذا الباب كله من زيادات السيوطي على	٦٤٩ ـ ٦٥٢	٢١٣
العراقي .		

زيادات السيوطي في ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
(معـــرفـة الصحابـة)		
نقل قول من قيد في تعريف (الصحابي) و		
(التابعي) بطول المدة وبالرواية ، أو	٦٥٤ ، ٦٥٥	٢١٥
بادراك المصر .		
شرط الصحبة واثباتها (الموت) على الدين		
، ولو تخلل ردة .		
وأدخل البعض (الجن) أيضا ضمن من	٦٥٥ ، ٦٥٧	٢١٥
تنطبق عليه شروط الصحبة .		
ولا يشترط البلوغ في اثبات الصحبة .		
مما تثبت به الصحبة شهادة (تابعي) بذلك		
، والأصح في الاثبات شهادة (صحابـــي	٦٥٩	٢١٦
معاصر) .		
نقل (الاجماع) على عدالة الصحابة كلهم	٦٦٠	٢١٦
(ترتيب) المكثرين من الصحابة	٦٦١ ـ ٦٦٤	٢١٨ ٢٢٢
ذكر (المقلين) من الحديث من الصحابة	٦٦٥	٢٢٢
وهم مائة وعشرون .		
أكثر الصحابة (فتيا)	٦٦٦	٢٢٢

زيادات السيوطي في ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
(الجامعون) للقرآن من الصحابة وهم أكثر من ثلاثين .	٦٦٧	٢٢٣
شهداء رسول الله صلى الله عليه وسلم .	٦٦٨	٢٢٣
من قال إن المبادلة هم : ابن مسعود ، وابن عباس ، وابن عمر فقد غلط فهم : ابن الزبير ، وابن عباس ، وابن عمر ، وعبد الله بن عمرو .	٦٧٠	٢٢٣
يرى السيوطي أن أول من جمع الصحابة في كتاب هو (البخاري)[1] .	٦٧٢ ، ٦٧٣	٢٢٤
وذكر كتاب (الاصابة) .		
أشار الى أنّ من العلماء من جعل طبقات الصحابة خمس طبقات ، وهم على التفصيل :		
(١) من أسلم بمكة (٢) أصحاب دار الندوة	٦٧٧ ، ٦٧٩	٢٢٥ ٢٢٦
(٣) المهاجرون للحبشة (٤) ، (٥) أصحاب العقبة الأولى والثانية .		
حكى (الاجماع) على أن أفضل الصحابة الصديق ...	٦٧٩	٢٢٦

(١) وفي هذا نظر لأن ابن سعد تكلم عن الصحابة في طبقاته الكبرى ، وهو أقدم من البخاري .

زيادات السيوطي في ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
اتفق السيوطي مع العراقي في المراد من (السابقين) من الصحابة في ثلاثة أقوال ، وأضاف السيوطي قولا رابعا وهم : (الذين أسلموا قبل فتح مكة)	٦٨٣	٢٢٧
من (أول من أسلم) ؟؟ نقل السيوطي الاجماع على أن أول من أسلم ... (من الرجال) الصديق ، (ومن الموالي) زيد ، (ومن النساء) خديجة ، (ومن الصغار) علي ، (ومن العبيد) بلال . العراقي ذكر بعض هذه الاسماء ، ولكنه ما ذكر صنف كل !!	٦٨٤ ـ ٦٨٦	٢٢٧ ٢٢٨
تعرض السيوطي لمبحث لم يذكره العراقي وهو : (أفضل زوجات النبي) صلى الله عليه وسلم فذكر : خديجة وعائشة ، وحفصة ثم الباقيات .	٦٨٧ ـ ٦٨٩	٢٢٨

زيادات السيوطي في ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
(آخر الصحابة موتا) ذكر السيوطى كما ذكر العراقى بعض الصحابة فى بعض البلاد وزاد ما قيل من أقوال أخر : ففي الكوفة ذكر عمرو بن حريث وأبا جحيفة ،	٦٩٢ ـ ٦٩٦	٢٢٩ ٢٣٠
وبالطائف : ابن عباس ، وبأصبهان النابغة الجعدي ، وبسمرقند : الفضل بن عباس ، وبسجستان : المداء بن خالد .		
من مشهد بدرا مع أبيه : هو مرثد بن أبي مرثد الغنوي .	٦٩٧	٢٣١
ومعن بن يزيد بن الاخنس السلمى شهد هو وأبوه وجده بدرا [1] .	٦٩٨	٢٣١
" قاله البغوى "		
من مباحث الصحابة أيضا : (أربعة عاشوا فى عهد الرسول) وكانوا صحابة) وهم : أبو قحافة ، وابنه أبو بكر ، وابنه عبد الرحمن ، وابنه محمد بن عبد الرحمن ، وحارثة وابناه .	٦٩٩	٢٣١

(١) نفى ابن عبد البر في الاستيعاب ذلك .

زيادات السيوطي في ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
وليس من الصحابة من (أسلم أبواه) غير الصديق رضي الله عنه •	٧٠٠	٢٣٢
(أسن) الصحابة الصديق ، وسهيل بن عمرو •	٧٠١	٢٣٢
(أجمل) الصحابة : دحية بن خليفة الكلبي •	٧٠٢	٢٣٢
(معرفة التابعين وأتباعهم)		
ذكر الحاكم بأن طبقات التابعين كثيرة •		
آخر طبقات التابعين : من لقي أنس بن مالك ، والسائب بن يزيد ، وصدي بن عجلان •	٧٠٥ ـ ٧٠٦	٢٣٣ ٢٣٤
المولودون من أبناء الصحابة في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وما رأوه	٧١٢	٢٣٦
معدودون من التابعين •		

زيادات السيوطي في ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
(أول) التابعين موتا : معمر بن زيد	٧١٥	٢٣٦
٥ (وآخرهم) موتا : خلف بن خليفة		
(رواية الأكابر عن الأصاغر والصحابة عن التابعين)		
معرفة هذا النوع تفيد دفع توهم القلب في السند .	٧١٧	٢٣٧
من هذا النوع أخذ التابعي عن تابع التابعين .	٧١٨	٢٣٧
(مثال) ابن عباس عن كعب . والزهري عن مالك ويحيى الانصاري	٧١٩	٢٣٧
(رواية الصحابة عن التابعين عن الصحابة)		
هذا النوع كله زاده السيوطي على العراقي	٧٢٠ ـ ٧٢٢	٢٣٨

زيادات السيوطي في ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
(روايـــــة الأقـــران)		
فائدة هذا النوع •		
١ ــ أن لا يظن زيادة في السند •	٧٢٣ ، ٧٢٤	٢٣٩
٢ ــ أن لا يتوهم ابدال (عن) فـــي السند (بالواو) •		
من هذا النوع رواية أربعة من الصحابـــة	٧٢٦	٢٤٠
و خمسة منهم عن بعضهم •		
ضرب أمثلة على رواية الأقران كل واحد عن الآخر و هو (المدبـج) :	٧٢٨ ــ ٧٢٩	٢٤١
رواية الصديق عن عمر ، و عمر عنه رضي الله عنهما • و في التابعين : عطاء و الزهري		٢٤١
و تارة يتحد التلميذ الآخذ عنهما و يتحد شيخهما •	٧٣٠	٢٤١
و من المدبج مقلوب •		
(مثال) مالك عن الثوري عن ابن جريـــج	٧٣١ ، ٧٣٢	٢٤١
و أيضا : ابن جريج عن الثوري عن مالـــك		

زيادات السيوطي في ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
(الاخوة و الأخوات)		
تصنيف الامامان مسلم و النسائي في الاخوة والأخوات .	٧٣٣	٢٤٢
من فائدة هذا النوع : أن لا يظن من ليس بأخ أخا عند الاشتراك في اسم الأب .	٧٣٤	٢٤٢
أمثلة من هذا النوع :		
(١) ستة اخوة أولاد سيرين اجتمعوا في سند واحد .		
(٢) سبعة اخوة شهدوا بدرا و هم أبناء غفراء	٧٣٥ ـ ٧٣٧	٢٤٢ ٢٤٣
(٣) و تسعة اخوة مهاجرون من الصحابة و هم بنو الحارث السهمي .		
(رواية الآباء عن الأبناء وعكسه)		
جمع الخطيب كتابا في هذا النوع .	٧٣٨	٢٤٤

زيادات السيوطى فى ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
(مثال) لهذا النوع كوائل بن داود التيمى عن ابنه بكر •	٧٣٨	٢٤٤
ألف أبو نصر الوائلي في رواية الابناء عن آبائهم •	٧٣٩	٢٤٤
ومن هذا النوع رواية الأبناء عن آبائهم عن أجدادهم ، وهو مما يفخر به وهو من المعالي " بتقديم الميم على العين "	٧٣٩	٢٤٤
يحتج بسند عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان صرّح بكون جده هو عبد الله بن عمرو الصحابي رضى الله عنه •	٧٤٣	٢٤٧
(السابق و اللاحق)		
من فوائد هذا النوع ألا يتوهم وقوع حذف في السند •	٧٤٩	٢٤٩
وأن يعرف العلو من النزول •		

زيادات السيوطي في ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
(مثال) سمع " أبو علي البرداني " من السلفي ، وقد توفي على رأس خمسمائة ، وكان آخر أصحاب السلفي سبطه أبو القاسم عبد الرحمن بن مكي ، وكانت وفاته سنة خمسين و ستمائة ، فكان بينهما مائة و خمسين سنة .	٧٥٠	٢٥٠
(من روى عن شيخ ثم روى عنه بواسطة)		
هذا النوع مما زاده السيوطي كله على العراقي		
و فائدته : ألا يظن زيادة وقعت في السند (أو) أن في السند الآخر انقطاعا .	٧٥١ ـ ٧٥٢	٢٥٠
(الوحدان)		
من فوائده معرفة مجهول العين ، و جهالة الصحابة لا تضر .	٧٥٣ ـ ٧٥٥	٢٥١
(مثاله) لم يرو عن المسيب الا ابنه سعيد بن المسيب .	٧٥٦	٢٥١
و لا عن عمرو بن تغلب سوى الحسن البصري		

زيادات السيوطي في ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
(من لم يرو الا حديثا واحدا)		
هذا النوع مما أضافة السيوطي كله على ألفية العراقي .	٧٥٨ ـ ٧٦٠	٢٣ ٥
صنف البخاري في ذلك .	٧٥٨	٢٣ ٥
(مثال) أبي بن عمارة ليس له الا حديث واحد ، في المسح على الخفين .	٧٦٠	٢٥٣
(من لم يرو الا عن واحد)		
هذا النوع كله من زيادات السيوطي على العراقي في ألفيته .	٧٦١ ـ ٧٦٣	٢٥٤
(مثال) عبد الحميد بن أبي العشرين لم يرو الا عن الأوزاعي . " وهذا في اتباع التابعين " " وفي التابعين " عاصم بن ضمرة لم يرو الا عن علي بن أبي طالب . وعبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور لم يرو عن غير ابن عباس ، ولم يرو عنه غير الزهري	٧٦١ ـ ٧٦٣	٢٥٤

زيادات السيوطي في ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
(من أسند عن الصحابة الذين ما توفي حياته صلى الله عليه و سلم)		
هذا النوع أيضاً من زيادات السيوطي على ألفية العراقي .	٧٦٤ ـ ٧٦٥	٢٥٥
وفائدته : أنه قد تروى عن هؤلاء الصحابة الذين ماتوا على عهده صلى الله عليه و سلم أحاديث يرويها تابعيون ، فاننا نعد روايتهم (مرسلة) !! لأن التابعي لم يدرك النبي صلى الله عليه و سلم فأولى ألا يدرك من توفي قبله .	٧٦٥	٢٥٥
(مثاله) : جعفر بن أبي طالب ، و حمزة بن عبد المطلب ، و خديجة .	٧٦٥	٢٥٥
(من ذكر بنعوت متعددة)		
ذكر مؤلف " للأزدي " في ذلك .	٧٦٦	٢٥٥
التنبيه على صعوبة هذا النوع .	٧٦٧	٢٥٥

زيادات السيوطي في ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
(أفـــراد العلـــم)		
تأليف البرزعي في هذا النوع •	٧٦٩	٢٥٦
أمثلة على أفراد العلم •	٧٧٠ ـ ٧٧٢	
(الأســـماء و الكـــنى)		
ذكر فائدة معرفة الأسماء و الكنى وهـــي		
حتى لا يقع الوهم بتعداد الشخص الواحد	٧٧٣	٢٥٨
أكثر من مرة •		
(أنـــواع عشـــرة مـــن الاسماء والكنى مزيـدة		
على ابـــن الصـــلاح والألفـــية)	٧٧٩ ـ ٧٩٤	٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣
(الألقـــاب)		
الاشارة الى أنه قد ألف في هذا البـــاب	٧٩٥	٢٦٣

زيادات السيوطي في ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
أضاف (أمثلة) للألقاب لم يذكرها العراقي		
وهي : عارم ، وقيصر ، ويونس الكذوب ، ويونس الصدوق .	٧٩٦ ـ ٧٩٨	٢٦٣
وغندر : يطلق على ستة .		
(المؤتلف و المختلف)		
يعرف بالنقل من قبل الحفاظ .	٨٠٠	٢٦٤
صنف فيه "الأزدي" مشتبه النسبة ،		
و "الذهبي" المشتبه ، "وابن حجر" تبصير المنتبه بتحرير المشتبه .	٨٠١ ـ ٨٠٣	٢٦٤
زاد السيوطي أمثلة كثيرة للمؤتلف والمختلف	٨٠٤ ـ ٨١٩ ،	٢٦٥ ٢٦٦
لم يذكرها العراقي .	٨٢١ ،	
,,	٨٢٣ ـ ٨٢٨	٢٦٧
,,	٨٣٥ ـ ٨٣٧	٢٦٨
,,	٨٤٢ ـ ٨٤٤	٢٦٩
,,	٨٤٨ ، ٨٤٩	٢٧٠
,,	٨٥٣ ـ ٨٥٦	٢٧٠

زيادات السيوطى فى ألفيتـه	أرقام الأبيـات	الصفحات
زاد السيوطى أمثلة كثيرة للمؤتلف والمختلف	٨٦٤ ـ ٨٧٠	٢٧١ ٢٧٢
لم يذكرها العراقى .		
,,	٨٧٢ ـ ٨٧٥	٢٧٢
,,	٨٧٩ ـ ٨٨١	٢٧٢ ٢٧٣
,,	٨٨٣ ـ ٨٩٠ ،	٢٧٣
	٨٩٥	٢٧٤

(المتفـــق و المفـــترق)

بيان أهمية المتفق والمفترق في الـــرواة		
المتعاصرين ، والمشتركين في شيخ واحد	٨٩٨	٢٧٤
أكـــد .		
من المتفق والمفترق اتفاق راو مع أخر فـــى		
الاسم واسم الأب .		
(أو) مع زيادة اسم الجد .	٨٩٩ ـ ٩٠٢	٢٧٥
(أو) فى الكنيه والنسبة .		
(أو) فى اسمه ، واسم الأب ، والنسب		
(أو) كنية واسم الأب .		

زيادات السيوطى فى ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
وضرب أمثلة للمتفق والمفترق لم يذكرها العراقي .	٩٠٣ ـ ٩١٥	٢٧٦ ٢٧٧
(المتشابه)		
ذكر أمثلة لم يذكرها العراقي .	٩٢٠ ـ ٢٧٩	٢٧٩
(المشتبه المقلوب)		
فائدة : رفع الالباس عن الاسم الصحيح	٩٢٤	٢٧٩
" مثال " ما وقع للبخارى حيث أبدل بمسلم بن الوليد المدني الوليد بن مسلم الدمشقي .	٩٢٥	٢٧٩
(من نسب الى غير أبيه)		
فائدة معرفة هذا النوع : خوف توهم التعدد للراوى الواحد .	٩٢٦	٢٨٠
الاشارة الى المؤلفات في هذا النوع ...	٩٢٨	٢٨٠

زيادات السيوطي في ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
(المنسوب الى خلاف الظاهر)		
"مثال" : ابراهيم بن يزيد الخوزي فليس هو من الخوز ، بل نزل شعبهم بمكة فنسب اليهم .	٩٢٩	٢٨٠
(المبهمـــــات)		
الاشارة الى المؤلفات في هذا النـــوع	٩٣١	٢٨١
فائدة هذا النوع : رفع الابهام عن المبهم حتى يعرف .	٩٣١	٢٨١
مثال : خال ، وأم ..	٩٣٢	٢٨١
(معرفة الثقات والضعفاء)		
الارشاد الى ضرورة الرجوع الى كتب الجرح والتعديل لمعرفة الثقات والضعفاء .	٩٣٤	٢٨٢
نقل عن ابن عبد البر : أنه يرد كلام أهل العصر في بعضهم .	٩٣٦	٢٨٢

زيادات السيوطي في ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
يعرف التوثيق للراوي بأحد ثلاثة أمور : —		
١ — التنصيص من حافظ .	٩٣٩ ، ٩٤٠	٢٨٢
٢ — أو وجود الراوي في كتب الثقات		
٣ — أو وجود الراوي في كتاب من كتب الحديث التي التزمت الصحة .		
(معرفة من خلط من الثقات)		
الاشارة الى تأليف "الحازمي" في هذا النوع .	٩٤١	٢٨٣
أشار الى رد كلام من ادعى أن "ربيعة بن أبي عبد الرحمن" — ربيعة الرأي — تغير آخر عمره .	٩٤٣	٢٨٣
(طبقات الرواة)		
يختلف ترتيب الطبقات ، فمثلا الصحابة باعتبار الصحبة طبقة واحدة ، وباعتبار السبق الى الاسلام و شهود المغازي عشر مراتب و طبقات .	٩٤٤ ، ٩٤٥	٢٨٤

زيادات السيوطي في ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
فائدة معرفة الطبقات تمييز الرواة بعضهم عن بعض ، لا سيما ان اتفقت أسماء الرواة المتتاليين .	٩٤٦	٢٨٤
(أوطان الرواة وبلدانهم)		
النسبة كانت للقبائل في العرب الاقحاح وفي الأوائل .	٩٤٧	٢٨٤
من سكن بلدتين فلك الخيار الى أيتهما نسبت ، ولو جمعت الاثنتين فهو أحسن .	٩٤٩	٢٨٤
نسبة الرواة إلى الاقليم إلى البلدة الى القرية تبدأ " بالأعم "	٩٥١	٢٨٤
من ذكر من الرواة وله قبيلة ووطن فانه يبدأ حين نسبته الى القبيلة ثم الوطن .	٩٥٢	٢٨٤
الاشارة الى أنه من سكن في بلدة أربعة أعوام نسب اليها .	٩٥٣	٢٨٤

زيادات السيوطي في ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
(الموالي)		
بيان أهمية هذا النوع ؟؟	٩٥٤	٢٨٥
(التأريخ)		
الاشارة الى أن " سعد بن أبي وقاص" مات سنة (٥٥ هـ) ، وهو آخر	٩٦٤	
العشرة المبشرين بالجنة بيقين .		
ذكر من عاش من الصحابة مائة وعشرين سنة		
وهم — من غير من ذكر العراقي — :		
لبيد بن الأعصم ، وعاصم بن عدي ،		
ونوفل بن معاوية ، والمنتجع النجدي ،		
واللجلاج العامري ، وأوس بن مغراء ،		
وعدي بن حاتم ، ونافع بن سليمان العبدي		
، والنابغة الجعدي .		
وحكيم بن حزام — وهو الوحيد الذي	٩٧	٢٨٧
ولد في جوف الكعبة .		

زيادات السيوطي في ألفيته	أرقام الأبيات	الصفحات
الاشارة الى الخلاف في وفاة حكيم بن حزام	٩٧١	٢٨٧
ذكر وفاة اسحاق بن راهوية ، وابن ماجة .	٩٧٤ ، ٩٧٦	٢٨٨

ملحـــــق رقـــــم ٥

جدولان الـــرواة صحيحـــى البخـــارى و مسلم

ملحق رقم (٥) / أ

رواة الجامع الصحيح عن البخاري من البحر وافادة النصيح

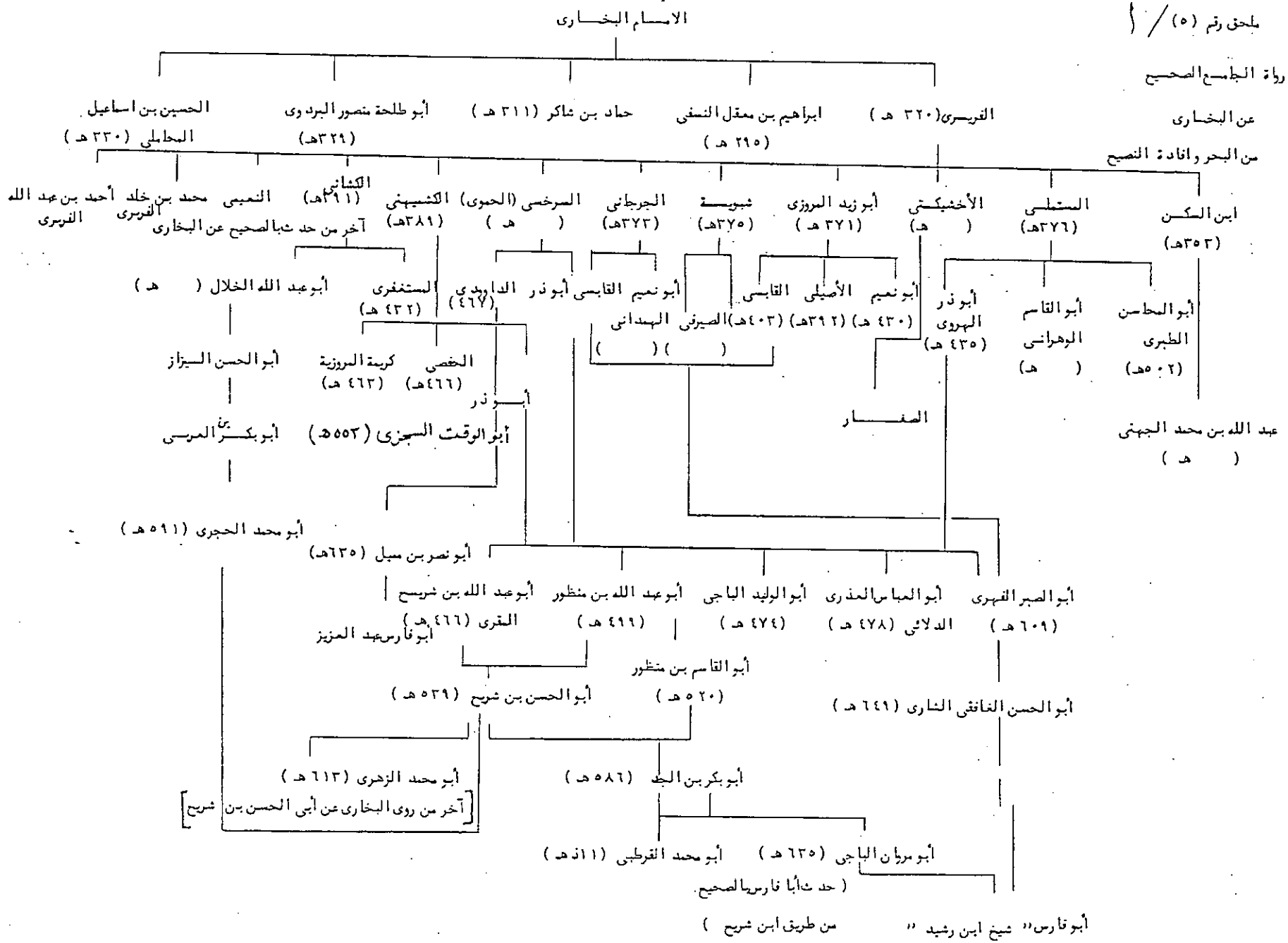

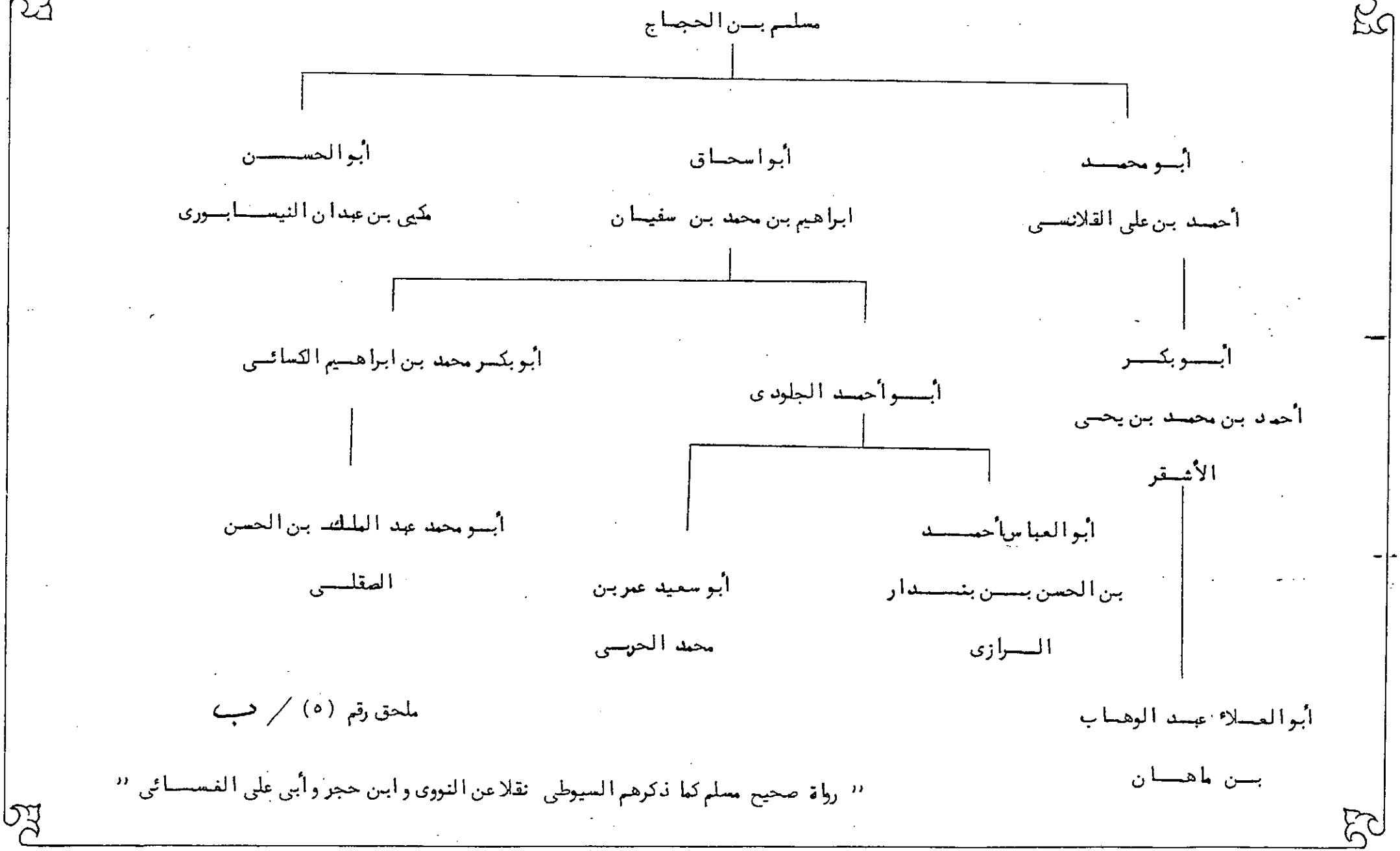

ملحق رقم (٥) / ب

" رواة صحيح مسلم كما ذكرهم السيوطى نقلا عن النووى وابن حجر وأبى على الغسانى "

,, (الفهـــــــــــارس) ,,

- فهـــرس -

الآيات القرآنية على حسب ترتيب المصحف

ـ فهرس الآيات القرآنية ـ

الآية	الصفحة
(كنتم خير أمة أخرجت . . .)آل عمران ١١٠ .	١٤
(يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته . . .) آل عمران /١٠٢ .	٧
(ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء . .) آل عمران / ٧٣	٢٥٣
(فآمنوا بالله ورسوله . . .) النساء / ١٧١	١٠
(يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم . . .) النساء / ١	٧
(يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك . . .) المائدة / ٦٧	٨
(ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء . . .)المائدة / ٥٤	٢٥٣
(مافرطنا في الكتاب من شيء) الانعام / ٣٨ .	١٢٠٣
(قل لا أجد فيما أوحي الى محرما . .) الانعام / ١٤٥	٨٩٠
(يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله . . .)الانفال / ٢٠	٩
(وماكان المؤمنون لينفروا كافة . . .) التوبة / ٤٤	٢٣٧
(العابدون الحامدون السائحون . . .) التوبه / ١١٢	٢٣٧
(والذين اتبعوهم باحسان رضي الله عنهم . .)التوبه / ١٠٠	٢٥٢
(انا نحن نزلنا الذكر . . .) الحجر / ٩	١٧
(وما أنزلنا عليك الكتاب الا لتبين . . .)النحل / ٦٤	٨
(وأنزلنا اليك الذكر لتبين . .) النحل / ٤٤	٨ ، ١٢٠٤
(لتبين للناس مانزل اليهم ولعلهم يتفكرون)النحل / ٤٤	١٢٠٤
(انما المؤمنون الذين آمنوا بالله . . .) النور / ٦٢	١١
(. . ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة . . .) القصص / ٧٦	١٢٨٣
(يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا ...)الاحزاب / ٧٠-٧١	٧

ـ تابع فهرس الآيات القرآنية ـ

الآيـة	الصفحـة
(أو أثارة من علم. . .) الاحقاف/آخر آية ٤	٢٩٠
(ان جاءكم فاسق بنبأ . . .) الحجرات/٦	٣٧٤
(فلا تزكوا أنفسكم . . .) النجم/٣٢	٧٦
(وما آتاكم الرسول فخذوه . . .) الحشر/٧	١٤٠٩
(لقد كان لكم في رسول الله أسوة . . .)الممتحنه/٦	١٥
(يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم . . .) التحريم/٦	٤٦٦

- فهـــرس -

الأحاديث (القوليه والفعلية) ، والآثـــار

مرتبه على حســـب الحـــروف الهجائيـــــة

طرف الحديث	الصفحة
أتبيعه جملك . . . (قصة جمل جابر)	٣١٦
ا/ز	
اذهب فقد أحرزت نفسك . . .	١٤٠٠
اذا كان الماء قلتين لم . . .	١٣٤٠
اذا أراد أحدكم أن يبول . . .	١١٦٧
اذا جاوز الختان الختان . . .	١٣١٢
اذا رأيتني على مثل هذه . . .	١٣١١
اذا استأذن أحدكم ثلاثا . . .	٣٦٥
اذا سمعتموه بأرض . . .	٣٦٨
اذا أتيتم الغائط فلا . . .	٥٠٧
اذا أراد أن يسجد غمز . . .	٤٥٨
اذا وجد ذلك أحدكم فلينضح . . .	٧٠٢
اذا صليت الصبح فطوفي . . .	٦٧٥
اذا بقي نصف شعبان . . .	١٢٩٢
ا/ذ	
الأذنان من الرأس . . .	١٠٧٣
أرضيتمن نفسك ومالك . . .	١٠١٥
أطعموهم مما تأكلون وألبسوهم . . . " حديث ابي اليسر "	٨٩٠
أغزو قزوين فانه من	٥١٠

طرف الحديث	الصفحة
أمر الناس أن يفطروا . . .	١٣٤٠
أمر النبي (ص) بأكله . . .	٤١٦
أمر بالوقوف على المشاعر . . .	٣٧٢
أمر أن نستقبل الكعبة . .	٣٧١
أمكثي في بيتك حتى يبلغ . . . " قصة الفريعة في سكنى المعتدة"	٣٧٠
أنا مدينة العلم وعلي بابها . . .	٨٨٦
أنا دار الحكمة وعلي بابها . . .	٨٨٧
"انّ لكل عالم شرّه . . . "	١١
ا/نّ - م	
انّ من ورائكم أيام الصبر . . .	١٢
انّ الماء لا ينجسه شيء . . .	١٣٥٤
انّ لله تسعة وتسعين اسما . . .	١٦
انّ هذه لروميا حق . . .	٤٩٨
انّ العبد ليتكلم بالكلمة . . .	٨٩٣
انّ من أكمل المؤمنين ايمانا . . .	١٠٣٠
انّ عم الرجل صنو أبيه . . .	١٠٢٦

طرف الحديث	الصفحة
انّ أعظم النساء بركة . . .	١٠١٥
ان تحت كل شفرة جنابة . . .	١١٦٢
ان الله اتخذني خليلا . . .	١٢٣٢
انما الاعمال بالنيات . . .	٣٤٦، ٩٦، ١١، ٧٨٩
انما جعل الامام ليأتم به . . .	٧٩٤
انما يلبس الحرير من لا خلاق . .	٧٤٠
انه لم يمنعني أن أرد عليك . . .	١١٦٤
. . اني خيرت فاخترت . . . " حديث صلاة الرسول (ص) على عبد الله بن أبي بن سلول " .	٤٣٥
أهرق هذه القلال يا أنس . . .	٣٧٢
. . أهرقوه . . " قصة الخمر لليتيم " .	١٠١٨
" ألا اني أوتيت القرآن ومثله . . . " .	٩
ألا تصليان ؟؟ . .	٤٢٩
ألا أدلكما على ما هو خير لكما . . .	٤٥٠
أيعجز أحدكم أن يقرأ ثلث . . .	٤٩٤

فهرس الأحاديث الفعلية

طرف الحديث	الصفحة
ب / ا	
بال قائما من جرح كان . . .	٨٨٣
ب / ج ا	
البخيل من ذكر ب عنده فلم . . .	٤٩٧
ب / ث ال	
البيعان بالخيار ما لم . . .	٣٧٩
ت / ر	
" تركت فيكم ما ان تمسكتم بهما . . . "	٩
ت /	
تطعم الطعام وتقرأ السلام . . .	٦٩١
ت /	
تعلموا العلم فانّ تعلمه لله . . .	١٢٩٥
ت /	
توضأ فغلل بخضره أصابع . . .	١٠٨٤
/	
جهاد كن الحج والعمرة . . .	١٠٦٢
ح / ل ال	
الحلال بين والحرام بين . . .	١١٩٦
خ / ط	
(خطبة حجة الوداع)	٣٤٦
/	
خلق الورد الأحمر من عرق . . . (موضوع)	٩١٧
د / ض (	
الدينار أربعة وعشرون قيراطا .	٣٢٨، ١٣٥٩

طرف الحديث	الحديث
/ أ	
رأيت عبد الرحمن بن عوف . . .	١٢٦٨
/ ر	
رخص للمسافر اذا توضأ	١١٠٦
/	
طلب العلم فريضة على . . .	٩٢١
/ ط	
طوبى لمن هدى الى الاسلام . . .	٨٩٣
/ ظ	
الظهور ماؤه ، الحل . . .	٥٠٢
/ ع	
العائد في هبته كالعائد في قيئه . . .	٤٤٣
/ غ	
. . . غفرانك .	١٣٠٣
/ ف	
فاذا قرأ فانصتوا . . .	٦١٨
/ ق	
فرض رسول الله (ص) زكاة الفطر . . .	٧٧١
/	
. . فكلهم كانوا يجهرون بقراءة . . .	٨٨٥
/	
. . . فمن كان يأكل فلا يأكل . . . " في يوم عاشوراء "	٢٧٤
/	
في الرقمة ربع العشر . . .	٣١٩
/	
في كل أربعين نبي كنبيكم . .	١٣٣٢

طرف الحديث	الصفحة
في الرقة ربع العشر . . .	١٣٦٠
قضى رسول الله (ص) في حيتها بغرة (قصة حمل بن مالك)	٣٥٤
كأنما تنحتون الفضة من . . .	١٠١٥
كسب الحجام خبيث . . .	٨٩١
كل ذى ناب من السباع فأكله . . .	٤٧٧
كل أمر ذى بال لا يبدأ . . .	٩١٣
. . كما يقول ذو اليدين . . .	٣٦٤
كم من الرجال كثير . . .	٤٣٩
كنت لك كأبي زرع لأم . . .	١٢٥٧
كيف يا ابن عمر اذا عمرت . . .	٧٠٥
لعن الله المحلل والمحلل . . .	١١٨٨
لعن الله الواشمات والمستوشمات . . .	٤٥٦
لقي آدم موسى صلى الله عليهما	٢٨٣
لما اقترف آدم الخطيئة . . .	٨٧٧

طرف الحديث	الصفحة
لما خلق الله آدم	٨٩٣
لولا أن أشق على أمتي . . .	١٠٥٧
لولا أن الكلاب أمة من . . .	١٠١٩
اللهم اني ظلمت نفسي . . .	١٣٢٥
اللهم اني أعوذ بك . . .	٥٠٥
اللهم أنتني بأحب خلقك . . .	٨٦٠
اللهم اني أعوذ بك من زوال نعمتك .	٨٨٩
اللهم بارك لنا في يمننا . . .	٩٧٨
اللهم اجعل أوسع رزقك . . .	٨٩٥
اللهم اني أعوذ بوجهك . . .	١١٨٨
الماء طهور لا ينجسه	١٣٤٦
ماجاء عن الله فهو فريضة . . .	٢٨٩
. . . الماء .	
" بعد أن سأل (ص) : أي الصدقة أفضل " .	٤٤٣
ما من عبد يذنب ذنبا فيحسن . . .	٣٧٠
ما أظلت الخضراء ولا أقلت . . .	٥٩٦ ، ٥٩٧
المؤمن يموت بعرق الجبين . . .	١٠٢٤

طرف الحديث	الصفحة
ماء زمزم لما شرب له	٩٠٧
مّره فليواجهها ثم . . .	٧٠٢
مفتاح الصلاة الطهور . . .	٥٠٣
من كان آخر كلامه لا اله الا الله . . .	١٣٦١
من حفظ على أمتي أربعين	١٠٨٣
من حسن اسلام المرء . . .	١١٩٦
من أشار على أخيه بحديدة	١٢٩٢
من أفطر يوما من رمضان	١٢٦٥
من زرع في أرض قوم . . .	١١٠٨
من مس فرجه فليتوضأ . .	١١٠١
من مس ذكره . . .	٣٧٩
من رغب عن سنتي فليس مني . . .	١٢
من حدث بحديث يرى أنه . . .	١٩
من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ . .	١٩، ٩٨٦
من حسن اسلام المرء تركه . .	٢٤٢
من كنت مولاه فعلي . . .	٨٦١
من أدرك معنا هذه الصلاة . . " حديث عروة بن المقدسي "	٧٢٣
من سلك طريقا يلتمس . . .	١٠٥٦

طرف الحديث	الصفحة
ا	
من قرأ القرآن فليسأل . . .	١٠٥٥
من قال في القرآن برأيه . . .	٩٩٥
من وجد تمرا فليفطر . . .	٨٦٧
من أذن اثنتي عشرة سنة . . .	٨٦٨
من زار قبري وجبت له . . .	٩٠٧
من لقي الله تعالى بغير أثر من . . .	٨٩٥
من حفظ على أمتي أربعين . . .	٩٢١
ه / ء	
مه مه يا علي فانك ناقه " قصه أكل علي بن أبي طالب مع النبي (ص) من دوال) .	١٣٣٤
ن /	
نسمة المؤمن طائر يعلق . . .	٤٠٩
ن /	
نضر الله امرأ سمع مقالتي	٣٧٤
ن /	
. . نعم . . " حديث ابي سفيان وقصة اسلامه" .	٦٩٥
ن /	
نعمتان مغبون فيهما كثير . . .	٨٩١
نهى . . أن يتوضأ بالماء المشمس . . .	١٠٧٧
نهى عن بيع العربان . . .	١٢٣٠
نهى أن يلبس السلاح . . .	١٢٣٣

طرف الحديث	الصفحة
نهى عن لحوم الحمر الأهلية . . .	٨٩٠
ر / ا	
واتخذ مؤذنا لا يأخذ . . .	١٣٤١
والذي نفسي بيده انها لتعدل . . .	٤٩٤
و / ب ال	
الوتر في أول الليل مسخطة . . .	١٣٩٨
ه / ا	
هاتوا ربع العشر من كل . . .	١١٨٨
هو الطهور ماؤه الحل .	١٣٥٧
/	
هلا أذكرتنيها . . .	١١٧٠
/	
لا تقع كما يقع الكلب . . .	١٢٣١
لا تقبل صلاة بغير طهور . . .	٥٠٣
لا تطروني كما اطرت النصارى . . .	٤٣٥
لا تنزع الرحمة الا من شقي . . .	٧٧٥
لا تكتبوا عني ، ومن كتب عني . . .	٥١٦، ٨٩١
لا تتمنوا لقاء العدو . . .	٨٩١
لا تجالسوا أهل القدر . .	٩١٣
/	
لا حتى يذوق عسيلتها . . .	٤٥٨
لا حليم الا ذو عثرة . . .	٩١٣
/	
لا نكاح الا بولي . . .	١٣٤

طرف الحديث	الصفحة
لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله . . .	١٣٣٨، ١٣٤٦
لا وصية لوارث . . .	٣٢٠
لا وصية لوارث	١٣٥٥
لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله . .	٥٠٠
لا يبع بعضكم على بيع بعض . . .	٣٩٧
لا ينظر الله الى امرأة لا . . .	٤٤٦
لا يجمع بين المرأة وعمتها . . .	٣٥٤
لا يؤمن العبد حتى يؤمن . . .	٨٧١
يا حميراء لا تفعلي . . .	١٠٧٧
ياعلي لا تفتح على الامام . . .	١١٨٨
ياعباس ياعماه ألا . . .	٤٩٥، ٤٩٤
ياعبادي اني حرمت الظلم على . . .	٤٨٠
ياعبادي اني حرمت الظلم . . .	٨٩١
يأمرنا اذا كنا سفرا ألا ننزع . . .	١١٠٥
يأمرنا بقضاء الصيام ولا يأمرنا . . .	١٠٢٠
يؤم القوم اقرؤهم لكتاب الله . . .	١٢

طرف الحديث	الصفحة
اليسير من الرياء شرك . . .	٨٨٢
يطلع عليكم الآن رجل . .	٨٧١
يغسل من بول الجارية ويرش . . .	١٣٥٢
يوشك ان طالت بك مدة	٧٠٤

ـ فهرس الأحاديث الفعلية ـ

طرف الحديث	الصفحة
أتى رسول الله (ص) سباطة قوم . . .	٨٨٥
أخذ رجل يد النبى (ص) . . .	٨٧٠
استعمل رجلا على خيبر	٤٤٥
أعطى الجدة السدس	٣٦٤
أنّ النبي (ص) سمع عمر يحلف	٢٩١
دخل على جويريه يوم الجمعة	٤٤٦
رأيت النبى (ص) وما معه الا . . .	٨٩٠
رأيت رسول الله (ص) مستقبل . . .	١٠٩٥
صلى الظهر خمسا . . .	١١٠٠
طفق النبى (ص) يلوم حمزة . . .	٤٢٨
فلما صلى ركعتين قام . . .	١٠٢٢
كان . . اذا جلس في الركعتين . . .	١٠٢٩
كان للنبى (ص) فرس يقال له . .	٦٨٣

طرف الحديث	الصفحة
كان النبي صلى الله عليه وسلم أبيضا مقصدا . .	٢٨٧
كان اذا أراد حاجة لا . . .	١١٧٤
مقدار كفن النبي (ص) (حديث عائشة) .	٣٦٧
كان اذا اهتجم أو	٢٥٢
كان يصلي بالليل احدى . . .	٣١٦
كان يصبح جنبا ثم يصبح . . .	٤٤٢
كان يخلل لحيته . . .	١٠٦٠
كان (ص) يتوضأ ونعلاه في . . .	٩٠٤
كتب رسول الله (ص) الى الضحاك يأمره أن يورث . .	٣٦٩
ماكان يميل الا قاعدا . . .	٥٠٨، ٨٨٥
ماصلى . . صلاة لوقتها الآخر . .	١٠٢٨
هم بقلب الرداء في الاستسقاء . . .	٢٨٥
ينزل من المنبر فيعرض . . .	٨٦٨

- فهـــرس الآثار -

الأثـــر	الصفحة
استعمل مولى يدعى هنيا . . . (أثر / عن عمر بن الخطاب) .	٦٨١
أنهم كانوا خمس عشرة مائة . . .	٤٤٥
اني وجدت من فلان ريح شراب . . .	٤٦٧
انّ الانصار اجتمعوا في سقيفة . . .	٤٣٥
/ غضب عمر حتى هم أن . . .	
" قصة قدوم عيينة بن حصن على عمر " .	٤٣٦
فيهم رجل مخدج اليد . . . " عن علي بن أبي طالب في صفة الخوارج " .	٤٤٩
كان أصحاب رسول الله (ص) ينتظرون . . .	٩٠٤
هذا ملك هذه الأمة .	٦٤٥

- فهـــرس -

الاعـلام المترجميـن وغيرهـم

الاسم	الصفحة
ا / أ	
آدم بن أبي اياس	(٦٥٥)
ا / آ	
الآمدي : أبوالحسن علي بن أبي علي .	٣٥٦
الآجري : أبو عبيد .	١١٧٠
الآجرى : أبوبكر الآجرى .	٤٩٥
أ / ب	
أبان بن جعفر النجيرمي	١٣٩٨
أبان بن أبي عياش العبدي .	(١٣٨٤)
أبان بن سعيد بن العاص	٥١٧
د / ب	
د . ابراهيم محمد الجمل	٨٣
ابراهيم بن أحمد التنوخي	٢١
ابراهيم بن أدهم	٢٣٧
ابراهيم محمد نور سيف	٣٠٠
ابراهيم النخعي	٣٨٥
ابراهيم بن معقل	٦١٥
ابراهيم بن سعيد	١٣٤٨
ابراهيم بن أبي عبلة	١٣٩٦
ابراهيم بن يوسف بن اسحاق السبيعي	١٠٩٨
ابراهيم بن طهمان	١١٠٢
ابراهيم بن أبي الليث	(١٢٦٣)
ابراهيم عطوة	١٠٢٧
ابراهيم بن معقل النسفي	(٥٦٢)

الاسم	الصفحة
ابراهيم بن عبد الرحمن بن وعف	١٢٦٨
ابراهيم بن سفيان	٦٤٧
ابراهيم بن طهمان	٩٠٧
ابراهيم بن محمد بن سفيان النيسابوري	(٦٢٢)
أ/ب	
أبيّ بن عباس بن سهل بن سعد	٦٨٢
ا/	
ابن الأبار :	٦٦٣
الأبار : أبو العباس أحمد بن علي النجشبي	٢٤٩
الأبناسي : أبو اسحاق ابراهيم بن موسى	٢٠٦
الأبهري : أبوبكر محمد بن عبد الله المالكي	(٨٥٤)
الأبياري : أبوالحسن علي بن اسماعيل	(٩٩٣)
ا/	
الأثرم : أبوبكر .	١١٤٩
ا/ ا	
ابن الأثير : أبو السعادات المبارك بن محمد .	٢٣٢، ٤٥٨، ٥٥٢، ٧٢٨، ١٢٣٦
ا/ ا	
الأجهوري	١٣٦٤
أ/	
أحمد بن طولون	٧٠
د . أحمد عبد الرزاق	٨١
أحمد تيمور	٥٣
أحمد الشرقاوي	٤٦

الاسم	الصفحة
د . أحمد شلبي	٨١ ، ٨٢
د . أحمد عمر هاشم	٨٢
أحمد صقر	٢٧
أبوبكر أحمد بن الحسن القاضي	١٦
د . أحمد عزت عبد الكريم	٨١
أحمد بن محمد بن عبد الكريم الجرجاني	١٥٥
أحمد بن عبيد الهمذاني	(٤١٧)
أحمد بن صالح المصري	٤٢٢ (٤٧٦)
أحمد بن أصرم	(١١٠١)
أحمد بن أبي غرزة	١٢٦٤
أبوعمر : أحمد بن علي بن الحسن البصري أحد رواة السنن لابي داود .	١٢٠٧
أحمد عطية الغامدي	١١٢٥
أحمد بن عبد الرحمان بن وهب	(١٠٩٢)
أحمد بن حفص السعدي الحنبلي	١٣٤٦
أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشد بن رشد بن سعد	(١٣٨٧)
أحمد بن حنبل	٢٢٧ ، ١٤٣ ، ٢٥٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٣٢٠ ، ٣٢٧ ، ٣٤٦ ، ٣٧٢ ، ٣٧٥ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، (٣٨٨) ، ٣٩٦ ، ٤٠١ ، ٤٠٣ ، ٤٠٩ ، ٤١٢ ، ٤١٦ ، ٤٣١ ، ٤٣٣ ، ٤٢٩ ، ٤٤١ ، ٤٤٣ ، ٤٥٤ ، ٤٦٦ ، ٤٦٩ ، ٤٨٦ ، ٤٩٩ ، ٥٠٢ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٨ ، ٥٢٨ ، ٥٣٧ ، ٥٩٨ ، ٦١٥ ، ٦٨٢ ، ٧٢٣ ، ٧٣٤ ، ٧٦٩ ، ٧٧٨ ، ٧٩٧ ، ٨١٣ ، ٨١٨ ، ٨٣١ ، ٨٤٤ ، ٨٥٣ ، ٨٦١ ، ١٠٢٤ ، ١٠٤٩ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٣ ، ١٠٨٠ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٢١ ، ١١٤٢ ، ١١٨٠ ، ١٢١٨ ، ١٢٢٠ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٨٥ ، ١٣٩١ .

الاسم	الصفحة
أحمد بن علي الخطيب البغدادي .	٢٥ ، ٨٨ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٣٥ ، ١٦٥ ، ١٩٤ ، ٢١٦ ، ٢٢٠ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ ، ٢٤٣ ، ٢٨٩ ، ٣٠٧ ، ٣١٣ ، ٣٢٢ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٤٠١ ، ٤١٣ ، ٤١٦ ، ٤٣٦ ، ٤٨٦ ، ٥١٤ ، ٥٢٢ ، ٥٢٨ ، ٥٤٨ ، ٥٥١ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٩٤ ، ٦١٤ ، ٦١٦ ، ٦٣٢ ، ٧٩٤ ، ٧٠١ ، ٨٠٩ ، ٨٤٢ ، ٨٥٩ ، ١٠٢٨ ، ١١١٠ ، ١٢٤٣ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٩ .
أحمد بن علي بن حجر .	٢١ ، ٢٣ ، ٣٠ ، ٣٥ ، ٥٦ ، ٨٨ ، ٨٧ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، ٢٠٩ ، ٢٠٧ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٨ ، ٢٢١ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٦٢ ، ٢٧١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٨ ، ٢٩١ ، ٢٩٦ ، ٣٠٠ ، ٣٠٢ ، ٣٠٨ ، ٣١٢ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٨ ، ٣٤٤ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٩ ، ٣٦٥ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٨١ ، ٣٨٦ ، ٣٨٨ ، ٣٩٦ ، ٤٠١ ، ٤٠٣ ، ٤١٥ ، ٤١٨ ، ٤٤١ ، ٤٥١ ، ٤٥٤ ، ٤٧٣ ، ٤٧٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩٥ ، ٤٩٧ ، ٥٠١ ، ٥٠٧ ، ٥١٢ ، ٥٣٠ ، ٥٣٤ ، ٥٧٤ ، ٥٨١ ، ٦٠٢ ، ٦٥٢ ، ٦٦٦ ، ٧١٥ ، ٧٢٠ ، ٧٣٦ ، ٧٥١ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٩١ ، ٨٠٥ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٣٥ ، ٨٥٥ ، ٨٦١ ، ٨٧٢ ، ٩٣٣ ، ٩٤٧ ، ٩٦٩ ، ٩٧٥ ، ١٠٠٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٥ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦٣ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨٣ ، ١١٣٨ ، ١١٤٣ ، ١١٤٥ ، ١٢١٢ ، ١٢٢٨ ، ١٢٣٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٣٢٣ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٨ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٦٥ ، ١٣٧٢ ، ١٣٧٩ ، ١٣٨٠ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٩١ ، ١٣٩٣ ، ١٣٩٧ ، ١٤٠١ .

الاسم	الصفحة
أحمد بن الحسن بن أحمد بن خيرون البغدادى	١١٧٧
أبو طالب أحمد بن نصر الحافظ	١٢٢٣
أحمد محمد نور سيف	٥٤٧
أحمد محمد شاكر	٣٤، ١٣٩، ١٤٠، ١٦٣، ٢٢٠، ٣٤٤، ٣٦٠، ٤٦٤، ٤٩٨، ٥٠٤، ٨٧٠، ٩٣٤، ٩٨٥، ١٠٢٨، ١٢٥٣، ١٢٧٢، ١٢٧٥
أحمد عبد الرحمن البنا	٩٧٢
أحمد بن منيع البغوى	٨٢١ (٨٢٢)
أحمد بن سلمة	(٥٧٣) ٩٤٨
أحمد بن محمد بن السرى	(٨٠٢)
أحمد بن اسحاق بن راهوية	٨٥٢
أحمد بن عبدان بن محمد الشيرازى	(٩٥٣)
أحمد بن عيانى	٨٨٦
أحمد بن حمدان النيسابورى	(٩٤٩)
أحمد عصام الكاتب	٨٢٥
أحمد محمد مرسي	٨٢٥
أحمد صقر	٨٢٤
أحمد بن عبد الرحمن بن وهب	٦٢٧
أحمد بن عبد الرحيم الدهلوى	٦٠٨
ابن الأحمر : أبوبكر محمد بن معاوية	(١٢٣٩)
ابن الأخرم : محمد بن يعقوب	(٧٩٧)، ٨٠٦، ٨٧٨، ٩٥٠
الاخشيكيتي :	٦٣٩، ٦٤٢

الاسم	الصفحة
أرسطاطاليس	٣١١
الأرموى : أبو النجيب	٩١٧
أزهر السمان	٩٧٨
الأزدى : عبد الحق بن عبد الرحمن	٩٦١
الأزدى : عبد الله بن سعد بن أبي جمرة	٩٦١
عبد الغني بن سعيد الأزدى	(٧٥٠) ١٢٤٥
الأزهرى	١٠، ١١١٠، ١٣٦٤
اسامة بن زيد	٦٨٨ ، ٨٣٨
أبو أسامة	١٠٥٦
أسباط بن نصر الهمداني	(٦٣٠)
اسحاق بن راهويه	(٤٢٩) ٤٣٣، ٥٠٠، ٥٣٧، ٧٩٩، ٨٠٣، ٨٠٥، ٨١٣، ٨٢١، ٨٤٧، ٩٢١، ١١٥٤، ١٢٤٩، ١٢٥٢، ١٢٨٤، ١٣٣٤، ١٣٤٦، ١٣٩٠
اسحاق بن محمد	٥١١
اسحاق بن محمد السوسي	١٦
اسحاق بن عيسى	١١٥٣
اسحاق بن عبد الله بن ابي فروة	(١١٦٠)
اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة	(٧٣٥)
اسحاق بن برزخ	٨٧٦
اسحاق بن بشر البخارى	(١٣٣٧)
اسحاق بن بشر الكاهلي	(١٣٣٧)
اسحاق بن بشر القرشي	(١٣٣٧)
أسد بن موسى الأموى	(٥٣٦) ، ٥٥٥ ، ٥٥٨

الأسم	الصفحة
اسرائيل بن يونس بن أبي اسحاق السبيعي	(١٠٦٧) ، ١٠٣٤
أسلم العدوى	٦٨٠ ، ٨٨٤ ، ٨٧٧ ، ٨٨١
أسماء بنت سعيد بن زيد العدوية	١٣٤٧
أسماء بنت أبي بكر	١٠٦
أسماء بن الحكم الفزارى	(٣٧٠)
اسماعيل بن ابراهيم بن مهاجر البجلي	(٧٤٥)
اسماعيل بن عمر بن كثير	٣٤ (٢٠٢ ، ٢٠٧ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٣٦٠ ، ٥٣٨ ، ٧٠٣ ، ٨٣٥ ، ٩٠٦ ، ٩٣٣ ، ١٠٤١ ، ١١٣٨ ، ١١٧٠ ، ١٢٧٢ ، ١٣٠٧ .
اسماعيل بن أبي خالد	(٤٦٥) ، ٥٢٦ ، ٧٢٣
اسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة	٤٠١ ، (٤١٨)
اسماعيل بن أبى الحكيم	٤٦٢ ، (٤٧٦)
اسماعيل باشا البغدادى	١٥٠
اسماعيل بن كثير : أبو هاشم	١٠٩٤
اسماعيل بن محمد بن الفضل	١٢٥٠
اسماعيل بن زياد السكوني	(١٢٣٢)
اسماعيل بن موسى	٨٨٧
اسماعيل بن مسلم المكي	(١٠١٨)
اسماعيل بن مسلمة	٨٧٧
اسماعيل بن رافع	(٨٩٥)
اسماعيل بن أبي أويس	٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٦٨٠ ، ١٠٧٣
الأسدى : محمد بن ابراهيم الاسدى	١٢٦٣
الأسدى : أبو بحر سفيان بن القاضي	١٢٤٦

الاسم	الصفحة
الأسدي : أبو الاشرس صالح بن محمد	٢٦٦
الاسفراييني : أبو حامد أحمد بن محمد	(٣٣٣) ، ٣٤٤
الاسفراييني : أبواسحاق ابراهيم بن محمد	(٣١٩) ، ٣٣٣ ، ٩٨٨ ، ١٣٥٩
الاسماعيلي	٥٠٦ ، (٤٧٥) ، ٦٨١ ، ٧٩٧ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٩٤٨ ، ٩٦٥ ، ٩٦٧ ، ٩٧٨ .
الأسنوي	٢٢٤ ، ٣٨٢
الأسود :	٣٨٥ ، ١٠٢٠
أبو الأسود	(١٣٥٢)
أشعث بن سوار	٨٤٢ ، ٨٥٦ ، ٩٣٩
أشعث بن عبد الملك الحمراني	(٩٣٩)
الأشقر : أبوبكر أحمد بن محمد بن يحي	(٦٥١)
الملك الأشرف بن نور الدين	١٩٧
الأشناني : أبو الطيب أحمد بن ابراهيم	١٢٠٧
الأشبيلي : عبد الحق بن الخراط	(٦٠٤)
الأشج : أبوسعيد عبد الله بن سعيد	(٦٥٩)
الأصم : أبوالعباس محمد بن يعقوب النيسابوري	(١٢٨٠)
الأصيلي : أبومحمد عبد الله بن ابراهيم	(٦٤٢)
الاعمش : سليمان بن مهران	٢٢٧ ، (٤٥٠) ، ٦٧٢ ، ١٠١٨ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥
الاعشم : عمر بن محمد	١٠٧٨
الأعور : الحارث بن عبد الله الهمداني	(١٠٤٨) ١١٨٧

الاسم	الصفحة
ابن الأعرابي : أبوسعيد أحمد بن يحي	١١٦٢ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٧
الأعرج : عبدالرحمن بن هرمز	(٤٦٩) ، ٤٧٠ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٥
الاعظمي : عامر	٨٤٩
الأعظمي : حبيب الرحمان	٨١٩ ، ٨٢٢
الأعظمي : محمد مصطفى	٨٥٥ ، ٨٥٦
أفلح بن حميد	٣٨٥
أفلح بن سعيد	٧٠٤
أمين الدين الأقصرائي	٥١ ، ٦٦
د . أكرم ضياء العمرى	١٦ ، ٥١٢ ، ٦٧١
ابن الاكفاني : أبو عبدالله محمد بن ابراهيم	
ابن ساعد الانصارى .	١٨٦
الكيا الهراسي : أبوالحسن علي بن محمد	(٨٥٤)
الكيا الطبرى	٩٩٠ ، ٩٩١
الألباني : محمد ناصر الدين الالباني	٢٤٣ ، ٢٨٣ ، ٣٢٠ ، ٣٤١ ، ٣٧٠ ، ٤٩٧ ، ٥٠١ ، ٥١٣ ، ٦٨٣ ، ٨٦١ ، ٨٦٧ ، ٨٨٥ ، ٨٨٨ ، ٨٦٩ ، ٨٩٣ ، ٨٩٥ ، ٩٠٨ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ١٠١٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٧٨ ، ١١٩٧ ، ١٢٦٦ ، ١٣٤٨ ، ١٣٦١
الألهاني : على بن عياش .	(٦٥٣) ، ٦٥٣
أبو أمامة : صدى بن عجلان	١٠٥ ، ١٠٨٠ ، ١٣٥٤ ، ١٣٨٩
أنس بن مالك	١٠٤ ، ٣٧٢ ، ٤٧٣ ، ٥٠٠ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٦٩٤ ، ٧٩١ ، ٨٦٥ ، ٨٦٨ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٨٥ ، ٨٨٧ ، ٨٩٣

الاسم	الصفحة
	٩٠٦، ٩١٧، ٩٢٢، ١٠١٨، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٨، ١٠٨٠، ١١٧٥، ١١٩٦، ١٢٣١، ١٢٦٨، ١٣٣٩، ١٣٥٢، ١٣٥٧، ١٣٩٤.
الأنصارى .	٢٣٣
أدريس بن مقسوا	١١٧
تقي الدين الأوجاتي	٨٥
الأوزاعي :	٢٣٥، ٣١٦، ٤٦٣، (٤٧٨)، ٥٣٣، ٥٤٥، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥١، ٦٥٦، ٧٦٤، ٨٤٠، ٨٥٢، ١١٨١، ١١٧٨.
أيوب بن سليمان القرشي	(٦٥٤)
أيوب بن سويد	١٣٨٦
أيوب بن محمد السيوطي	٤٥
أيوب بن عبد الرحمن	١٣٣٥
أيوب السختياني	٤٣٢، ٤٣٣، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٤، ١٣٨٦.
الايادى : أبو شعيب ربيعة بن يزيد الدمشقى	(٤٧٩)
أبو أيوب الانصارى	١٠٥، ٥٠٧
أبو الوليد الباجي	٦٤٣ (٩٩١)
ابن باقا	١٢٤٠
البارزى : أبوالقاسم هبة بن عبد الرحيم	٢٠٠، ١٠٠٩، ١٠٥١

الاسم	الصفحة
الباقر : أبوجعفر محمد بن علي بن الحسين ابن علي .	(٤٦٨)
بحر بن كنيز السقا	(٧٦٨)
أبو البختري : سعيد بن فيروز الطائي	(١٠٢٦) ، ١٠٢٧ ، ١٠٧٨
البخاري : محمد بن اسماعيل	١٢٩ ، ١٣٠ ، (٢٦٤) ، ٢٨٦ ، ٢٩١ ، ٣٠٠ ، ٣١٦ ، ٣٢٤ ، ٣٢٦ ، ٣٢٨ ، ٣٤٦ ، ٣٤٥ ، ٣٦١ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٧ ، ٣٧٠ ، ٣١١ ، ٣٧٧ ، ٣٧٩ ، ٣٨١ ، ٣٩٧ ، ٤٠٦ ، ٤٠٩ ، ٤١١ ، ٤١٦ ، ٤٢٨ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٩ ، ٤٤٣ ، ٤٤٥ ، ٤٥٨ ، ٤٩٤ ، ٤٩٩ ، ٥٠٥ ، ٥٦١ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٦ ، ٥٧٥ ، ٥٧٨ ، ٥٨١ ، ٥٨٤ ، ٥٨٨ ، ٥٩٣ ، ٦٠١ ، ٦٠٧ ، ٦١١ ، ٦٣٤ ، ٦٥٧ ، ٦٦٢ ، ٦٧٤ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٩١ ، ٧٠٧ ، ٧٣١ ، ٧٧٣ ، ٧٨٠ ، ٧٨٣ ، ٧٨٦ ، ٧٩١ ، ٧٩٤ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٨٠٤ ، ٨١٦ ، ٨٧٨ ، ٩٥٥ ، ٩٦٧ ، ٩٧٢ ، ٩٩٩ ، ١٠٦٨ ، ١٠٨٠ ، ١٠٩٢ ، ١١٠٤ ، ١١١٠ ، ١٢٢٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٧٧ ، ١٣٢٣ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٨ .
بدر البدر	٥٤٥
البراء بن عازب	١٠٤ ، ١٣١١
الرقاني : أبوبكر أحمد بن محمد	٢٥٣ ، (٨٣٤) ، ٩٥٠ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ١٢٢٢ ، ١٢٧٣

الاسم	الصفحه
البردعي : أبوبكر أحمد بن هارون	(٤٨٨)
البرساني : أبو عثمان محمد بن بكر بن عثمان	(١١٩٢)
أبو برزة الأسلمي : نضله بن عبيد	(١٠٢٩)
ابن برهان	(٣٣٢) ، ٣٤٦ ، ٣٦٠ ، ٩٩٠ ، ٩٩١
البرشنسي : محمد بن عبد الرحمن المصري	٢٠٥ ، ١٠٠٧ ، ١٠٨٦ ، ١٣١٥
بريدة الاسلمي	٨٦١ ، ١٠٢٤
البزار : الحسن بن الحسين البزار	(٧٩٤) ، ٨١٨ ، ٩٤٥ ، ١٣٥٢
البزار : أبوبكر أحمد بن عمرو العتكي	٤٧٤ ، ٥٠٩ ، ٨٤٤ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥٢ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨
البزدوي : منصور بن محمد	(٦٣٥)
بسرة	١١٠١
البسيوني مصطفى الكومي	٨٣
بشار بن عواد	٩٠٦
بشر بن المفضل	٥٩٨
بشر بن شعيب بن حمزة	١٦
بشر بن موسى	(١٠٩٧)
بشير بن سعد بن ثعلبة	٥١٧
بشير بن سلمان	(٥١٠)
البصري : أبوعبد الله البصري المعتزلي	١٣٦٠
البصري : أبوالحسن	٣٦٤ ، ١٠٥٥ ، ١١٨٦ ، ١٣٩١
البطرني : أبوالعباس المقرى	١١٩٥
البطي : ابو الفتح محمد بن عبد الباقي	(١١٧٦)

الاسم	الصفحة
البغدادى : أبومنصور عبدالله بن محمد	(٣٤٣) ، ١٣٩٢
البغدادى : عبدالقاهر بن طاهـــــر	٣٩٥ ، ١٠٠٢
البغوى : الحسين بن مسعود	(٩٥٦) ، ١٢١٠ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ .
أبو الطيب البغوى	١٠٦ ، ٢٣١ ، ١٢٦٦ ، ١٣٥٧
البقاعي	٦٢ ، ١٣٢ ، ١٠٠٢ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١١٣٥
بقي بن مخلد	٨١٤ ، (٨٤٩)
بقية بن الوليد الكلاعي	٨٤٢ ، ٨٥٦ ، ١٣٩٥
بكار بن الحسن	٤١٧ ،
بكر	٨٨٩
أبوبكر بن نافع	١٣٤٠
البكرى : جلال	٧١
ابوبكره : نفيع بن الحارث	١٠٩٥ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥
ابن بلبان : محمد بن أحمد الأسعردى	٢٠٥ ، ٩٣٥
البلخي : عمر بن هارون البلخي	(١٢٦٣)
البلقاوى : عبد الرحيم بن زيـــد	١٢٩٧
البلقاوى : موسى بن محمـــــد	١٢٩٧
البلقيني : علم الدين بن سراج الدين	٤٨
البلقيني : سراج الدين عمر بن رسلان	٤٨ ، ٥٦ ، ١٣١ ، ٢٠٣ ، ٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢٢١ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٨ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٦٨ ، ٦١٩ ، ٧٩٩ ، ٨٩٨ ، ٩٠٣ ، ٩٢٠ ، ١٠٠٣ ، ١٠١١ ، ١٠٤٠ ، ١٠٨٦ ، ١٠٩٦ ، ١١٤٢ ، ١٢١١ ، ١٢٤٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٨٣ ، ١٢٩٠ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠٧ ، ١٣٣٤ .

الاسم	الصفحة
بندار : محمد بن بشار	(٦٥٨) ، ١٠٩٦ ، ١٢٧٩ ، ١٣١١ .
البويطي : أبو يعقوب يوسف بن يحيى القرشي .	(٨١٦)
البوني : الشهاب أحمد بن القاسم .	٨٥
أبو سعيد البوشنجي	١٣٠
البوشنجي : أبو سعد اسماعيل بن عبد الواحد	(٨٠٩)
البوصيري : شهاب الدين أحمد بن أبي بكر	٨٢٠ ، ١٠٨٠ ، ١١٠١
بهيجه الحسيني	١٠٨٢
بهز بن أسد	١١٨٦
بهز بن حكيم بن معاوية القشيري	(٧٢٦) ، ١٠٤٧
بلال بن الحارث	٨٩٣
البيلماني : محمد بن عبد الرحمان .	(١١٥٨)
البيهقي : أحمد بن الحسين	٢٦١ ، ٢٨٥ ، ٣٢٠ ، ٣٧٠ ، ٣٦٤ ، ٤٨٤ ، ٤٨٦ ، ٤٩٥ ، ٥٠٠ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٢ ، (٥٢٩) ، ٥٣٠ ، ٦٢١ ، ٧٢٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٦ ، ٧٩٨ ، ١٠٣ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٦٨ ، ٨٧٨ ، ٩٠٥ ، ٩١٩ ، ٩٢١ ، ٩٢٤ ، ٩٥٥ ، ١٠٢٨ ، ١١٠٤ ، ١١٢٤ ، ١٠٧٩ ، ١١٤٥ ، ١١٦٣ ، ١١٧٥ ، ١٢٢٠ ، ١٣٣٢ ، ١٣٥٥
التبان : أبو عثمان " مولى المغيرة "	(٧٧٥)
التبريزي : أبو الحسن علي بن عبد الله بن الحسين	
الأردبيلي .	١٣٢ (٢٠١) ، ٢٥٨ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٢٩٨ ، ١٣٠٥ ، ١٣٢٩ .

الاسم	الصفحة
التبريزى : تاج الدين	١٢١١ ، ١٢٤٥
ابن التبريزى	١٢٠٥
التجيبي	٥٣٣ ، (٦٠٠)
التجيبي : سعد بن أبي جعفر .	٦٦٠ ، ١٣٦٨
التجيبي : القاسم بن يوسف	(٦٠٠)
التجيبي : أبوعثمان سعد بن أحمد بن ليون	٢٠٤ ، ١١٩٥ ، ١٢٢٨
التركماني : ابوالحسن علي بن عثمان الماردني	٢٠١ ، ٨٣٠
الترمذى : أبوعيسى محمد بن عيسى الترمذى	١٣٥ ، ٢٤٣ ، ٣٢٠ ، (٣٢٢) ، ٣٥٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٤٣٥ ، ٤٣٩ ، ٤٥٠ ، ٤٦٨ ، ٤٩٥ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٨ ، ٥٦٩ ، ١٠٠٦ ، ٨٢٩ ، ٨٦١ ، ٨٦٧ ، ٨٧٠ ، ٩٥٣ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٩ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٧١ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٧ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٦٦ ، ١٢٨٥ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٧ ، ١٣٢٣ ، ١٣٥٢ .
الترمسي : محمد محفوظ	١٣٩ ، ١٦٣
التغلبي : عبد الوهاب بن علي بن نصر	(٣٥٥)
التنوخي : سعيد بن عبد العزيز (٤٧٩)	
التنيسي : عبد الله بن يوسف	٤٠٤ ، ٤٠٦ ، ٤٠٨ ، (٤١٢)
أبوالتياح : يزيد بن حميد الضبعي	(١١٦٦)
ابن تيمية	٦٢ ، ٢٨٤ ، ٢٩٦ ، ٣٢٦ ، ٣٥٧ ، (٤٨٧) ، ٨٦٠ ، ٩٠٨ ، ١١٢٠ ، ١١٣١ ، ١١٢٤ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٨ .

الاسم	الصفحة
التيمي :	١٠٤٧
ثابت البناني	(٤٧٣) ، ٥٨٧ ، ٧٦٩ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٥٨٧ ، ١٠٧٠ ، ١٢٦٨
ثابت بن عبيد	١٠٢٣
ثعلب : أحمد بن يحي الشيباني	(٥٢٤)
ابو ثقال	(٥٠٠)
الثقفي : عبد الوهاب بن عبد المجيد	(٧٩٠)
ثوبان مولى رسول الله (ص)	(٦٨٨)
الثوري : سفيان	(٢٣٥) ، (٤٣٤) ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، (٤٧٢) ، ٥٣٣ ، ٥٣٩ ، ٥٤٥ ، ٥٤٨ ، ٥٥١ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٧٨٩ ، ٨١١ ، ٩٣٧ ، ١١٧٨ ، ١٢٢٠ ، ١٣٧٦
ابو ثور ابراهيم بن خالد الكلبي	(٨٥٣)
ثور بن يزيد الحمصي	٩٤٠
ثور بن زيد الديلي المدني	(٩٤٠)
جابر الجعفي	١٠٢٣
جابر بن زيد	(٨٩٠)
جابر بن يزيد الجعفي	(١٣٧٧)
جابر بن عبد الله	١٠٤ ، ٣١٦ ، ٣١٨ ، ٣٤٦ ، ٤٦٢ ، ٤٧٦ ، ٥٠٢ ، ٥٠٤ ، ٨٨٨ ، ٩٠٧ ، ١٠٣٠ ، ١١٨٦ ، ١١٧٤ ، ١٣١١ ، ١٣٥٧
الجاحظ : ابو عثمان عمر بن بحر	(٣٧٨)

الاسم	الصفحة
الجاحظ : أبوعثمان عمر بن بحر	(٣٧٨)
ابن الجارود	٣٦٥ ، ٤١٦ ، ٧٢٣ ، (٨٤٤) ، ٨٨٧ ، ٩٥٣ ، ١٠١٩ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧
جاسم بن سليمان الفهيد الدوسرى	٤٩٦ ، ٩٠٦
الجبائي : ابو هاشم المعتزلى	١٣٦٠
الجبائي : أبو علي محمد بن عبد الوهاب	(٣٦٣)
د . الجبورى	٥٣٣
جبير بن مطعم	٤٠٠
الجحدرى : أبوكامل	١٠٨١
جرامرد الناصرى	١٦١
الجرجاني : أبوأحمد محمد بن محمد المكي	(٦٤٠) ، ٦٤٣
جرير بن عبد الله	١٠٤ ، ٤٥٦
جرير بن هازم	٨٦٨ ، ٨٦٩
ابن جريج	٣٩٣ ، ٥٠٢ ، ٥٥١ ، ٥٥٥ ، ٥٦٨ ، ٥١٦ ، (٥٣٠) ، ٥٣٩ ، ٥٤٥ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٦٥٦ ، ٨٦٨ ، ١٠٨١ ، ١١٩٢ ، ١٣٩٦
جرير بن عبد الحميد	(٥٣٤) ، ٥٤١ ، ٥٥١
جزرة : صالح .	٢٦٧ ، ٤١٨
ابن الجزرى :	٢١٤ ، ٢٧٨ ، ٣٢١ ، ٥٣٤ ، ١٠٤٠ ، ١٢٥٦ ، ١٢٧٥ ، ١٣٠٩ ، ١٣٣٦
الجزرى : عبد الكريم	١٠٧١
الجعبرى : أبواسحاق ابراهيم بن عمر	١٣٢ ، ١٠٣٧ ، ١٤٠١

الاسم	الصفحة
جعفر بن بسوقان	٥٢٩ ، ٧٦٥ ، ٨٤٢ ، ٨٥٧
جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي	٢٨٩ ، ٣٤٦ ، ٤٦٧
جعفر بن هارون الواسطي	١٣٩٤
جعفر بن الزبير الحنفي	٧٤٤
جعفر بن أبي طالب	٤٩٤
جعفر بن محمد بن طلحة	٩٣ ، ٣٣ ، ١٣٨٤
أبو جعفر بن الزبير	١٢٢٧
الجعفي : عمرو بن شمر	(١٣٧٦)
الجلودي : ابو أحمد محمد بن عيسى	٦٤٨ ، (٦٥٠)
ابن جماعة : بدر الدين ابوعبد الله محمد بن ابراهيم .	١١٩ ، ٢٧٦ ، ٢٧٩ ، ٢٩٩ ، ٧٩٨ ، ٨٣٥ ، ٩٠٣ ، ٩٢٠ ، ٩٨٢ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠١١ ، ١٠٣١ ، ١٠٥٧ ، ١٣٦٨
ابن جماعة : محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز الكناني (سبط صاحب المنهل الروي) .	١٣١ ، ٩٢٠
ابن أبي جمرة : أبو محمد عبد الله	(٦٠٩)
أبو جناب : يحيى بن أبي حية	(١١٥٩)
جنادة بن سلم السوائي	١٠٧٣
جنادة :	(٩٤٠)
الجنبي : عمر بن مالك	٨٩٣
جندب بن سفيان	١٠٤
ابن الجنيد	٨٣١

الاسم	الصفحة
ابن جوصاء	٥٤١
ابن الجوزى : أبوالفرج عبد الرحمن بن علي	٧٠٤، ١٠٦، ٧٠٥، ١٢٦١، ١٤٠١، ١٤٠٢، ٨٨٨، ١٠٠٢، ١٠٠٨، ١٠٣٤، ١٠٧٨
الجوزقي : أبوبكر محمد بن عبد الله	٣٣٧، ٧١٥، ٧٩١، ٨٠٦، ٩٤٩
الجوزجاني : ابراهيم بن يعقوب	١٠٥٠، ١٢٥٤، ١٣٧٦، ١٣٧٩، ١٣٩٧
شمس الدين الجوهرى	٦٦، ٢٩١
الجوهرى : ابراهيم بن سعيد	٢٧٨، ٨٠٤، ١٠٣٠، ١٢٧٥
جويرية بن أسماء	٤٢٥
جويرية بنت الحارث	٤٤٦
الجوينى : ابو المعالي عبد الملك بن عبد الله	٣٢٨، ٣٦٥، ٣٥٢
الجويني : أبومحمد	١١٢٤
الجويني : أبوعمران موسى بن عباس	(٩٥٠)، ٩٩٠
الجهضمي : أبوعمرو نصر بن علي	(٦٥٩)
د . جلال أبو الفتوح شرف	٥٧
الجياني الغساني : أبوعلي حسين بن محمد	(٦٣٤)، ٧٤٣، ٧٨٥، ١٠٠٣
أبوحاتم	٢٨٣، ٣٩٩، (٤٤٥)، ٤٥٧، ٥٠٠، ٥٠٩، ٥١٠، ٦٨٢، ٨٦٥، ٨٨٣، ٨٨٤، ١٠١٩، ١٠٢٤، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٦٣، ١٠٦٨، ١٠٨٠، ١٠٩٢، ١٠٩٦، ١٠٩٨، ١١٠٢، ١١٠٥، ١١٢٧، ١١٥٩، ١١٥٩، ١٢٢٠، ١٢٣١، ١٢٣٤، ١٢٦٤، ١٢٩٧، ١٣٤٥، ١٣٥٥، ١٣٨٩.

الاسم	الصفحة
بندار : محمد بن بشار	(٦٥٨) ، ١٠٩٦ ، ١٢٧٩ ، ١٣١١
البويطي : أبويعقوب يوسف بن يحي القرشي	(٨١٦)
البوني : الشهاب أحمد بن القاسم	٨٥
أبوسعيد البوشنجي	١٣٠
البوشنجي : أبوسعد اسماعيل بن عبد الواحد	(٨٠٩)
البوصيري : شهاب الدين أحمد بن أبي بكر	٨٢٠ ، ١٠٨٠ ، ١١٠١
بهيجة الحسني	١٠٨٢
بهز بن أسد	١١٨٦
بهز بن حكيم بن معاوية القشيري	(٧٢٦) ، ١٠٤٧
بلال بن الحارث	٨٩٣
البيلماني : محمد بن عبد الرحمان	(١١٥٨)
البيهقي : أحمد بن الحسين	٢٦١ ، ٢٨٥ ، ٣٢٠ ، ٣٧٠ ، ٣٦٤ ، ٤٨٤ ، ٤٨٦ ، ٤٩٥ ، ٥٠٠ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٢ ، (٥٢٩) ، ٥٣٠ ، ٦٢١ ، ٧٢٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٦ ، ٧٩٨ ، ٨٠٣ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٦٨ ، ٨٧٨ ، ٩٠٥ ، ٩١٩ ، ٩٢١ ، ٩٢٤ ، ٩٥٥ ، ١٠٢٨ ، ١١٠٤ ، ١٠٧٩ ، ١١٤٥ ، ١١٦٣ ، ١١٧٥ ، ١٢٢٠ ، ١٣٣٢ ، ١٣٥٥
التبان : أبوعثمان " مولى المغيرة "	(٧٧٥)
التبريزي : أبوالحسن علي بن عبد الله بن الحسين الأردبيلي	١٣٢ ، (٢٠١) ، ٢٥٨ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٢٩٨ ، ١٣٠٥ ، ١٣٢٩

الاسم	الصفحة
التبريزى : تاج الدين	١٢١١ ، ١٢٤٥
ابن التبريزى	١٢٠٥
التجيبي	٥٣٣ ، (٦٠٠)
التجيبي : سعد بن أبي جعفر	٦٦٠ ، ١٣٦٨
التجيبي : القاسم بن يوسف (	(٦٠٠)
التجيبي : أبوعثمان سعد بن أحمد بن لبون	٢٠٤ ، ١١٩٥ ، ١٢٢٨
التركماني : أبوالحسن على بن عثمان المارديني	٢٠١ ، ٨٣٠
الترمذى : أبوعيسى محمد بن عيسى	١٣٥ ، ٢٤٣ ، ٣٢٠ ، (٣٢٢) ، ٣٥٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٤٣٥ ، ٤٥٠ ، ٤٦٨ ، ٤٩٥ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٨ ، ٥٦٩ ، ٨٠٦ ، ٨٢٩ ، ٨٦١ ، ٨٦٧ ، ٨٧٠ ، ٩٥٣ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٩ ، ١٠٥٨ ، ١٠٦٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١١٠٤ ، ١١١٠ ، ١١١٢ ، ١١٦٣ ، ١٢١١ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٧ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٦٦ ، ١٢٨٥ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٧ ، ١٣٢٣ ، ١٣٥٢ .
الترمسي : محمد محفوظ	١٣٩ ، ١٦٣
التغلبي : عبد الوهاب بن علي بن نصر	(٣٥٥)
التنوخي : سعيد بن عبد العزيز	(٤٧٩)
التنيسي : عبد الله بن يوسف	٤٠٤ ، ٤٠٦ ، ٤٠٨ ، (٤١٢)
أبوالتياح : يزيد بن حميد الضبعي	(١١٦٦)
ابن تيمية	٦٢ ، ٢٨٤ ، ٢٩٦ ، ٣٢٦ ، ٣٥٧ ، (٤٨٧) ، ٨٦٠ ، ٩٠٨ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٤ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٨

الاسم	الصفحة
التيمي :	١٠٤٧
ثابت البناني	(٤٧٣) ، ٥٨٧ ، ٧٦٩ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ١٠٧٠ ، ١٢٦٨
ثابت بن عبيد	١٠٢٣
ثعلب : أحمد بن يحي الشيباني	(٥٢٤)
أبو ثعال	(٥٠٠)
الثقفي : عبد الوهاب بن عبد المجيد	(٧٩٠)
ثوبان مولى رسول الله (ص)	(٦٨٨)
الثوري : سفيان	(٢٣٥) ، (٤٣٤) ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، (٤٧٢) ، ٥٣٣ ، ٥٣٩ ، ٥٤٥ ، ٥٤٨ ، ٥٥١ ، ٥٥٥ ، ٦٥٦ ، ٧٨٩ ، ٨١١ ، ٩٣٧ ، ١١٧٨ ، ١٢٢٠ ، ١٣٧٦
أبوثور ابراهيم بن خالد الكلبي	(٨٥٣)
ثور بن يزيد الحمصي	٩٤٠
ثور بن زيد الديلمي المدني	(٩٤٠)
جابر الجعفي	١٠٢٣
جابر بن زيد	(٨٩٠)
جابر بن يزيد الجعفي	(١٣٧٧)
جابر بن عبد الله	١٠٤ ، ٣١٦ ، ٣١٨ ، ٣٤٦ ، ٤٦٢ ، ٤٧٦ ، ٥٠٢ ، ٥٠٤ ، ٨٨٨ ، ٩٠٧ ، ١٠٣٠ ، ١١٨٦ ، ١١٧٤ ، ١٣١١ ، ١٣٥٧
الجاحظ : أبوعثمان عمر بن بحر	(٣٧٨) .

الاسم	الصفحة
ابن الجارود	٣٦٥، ٤١٦، ٧٢٣، (٨٤٤)، ٨٨٧، ٩٥٣، ١٠١٩، ١٢٤٣، ١٢٤٦، ١٢٤٧
جاسم بن سليمان الفهيد الدوسرى	٤٩٦، ٩٠٦
الجبائي : أبوهاشم المعتزلي	١٣٦٠
الجبائي : أبوعلي محمد بن عبد الوهاب	(٣٦٣)
د . الجبورى	٥٣٣
جبير بن مطعم	٤٠٠
الجحدرى : أبوكامل	١٠٨١
جرامرد الناصرى	١٦١
الجرجاني : أبو أحمد محمد بن المكي	(٦٤٠)، ٦٤٣
جرير بن عبد الله	١٠٤، ٤٥٦
جرير بن حازم	٨٦٨، ٨٦٩
ابن جريج	٣٩٣، ٥٠٢، ٥٥١، ٥٥٥، ٥٦٨، ٥١٦، (٥٣٠)، ٥٣٩، ٥٤٥، ٥٤٩، ٦٥٦، ٨٦٨، ١٠٨١، ١١٩٢، ١٣٩٦
جرير بن عبد الحميد	(٥٣٤)، ٥٤١، ٥٥١
جزرة : صالح .	٢٦٧، ٤١٨
ابن الجزرى :	٢١٤، ٢٧٨، ٣٢٩، ٥٣٤، ١٠٤٠، ١٢٥٦، ١٢٧٥، ١٣٠٩، ١٣٣٦
الجزرى : عبد الكريم	١٠٧١
الجعبرى : أبواسحاق ابراهيم بن عمر	١٣٢، ١٠٣٧، ١٤٠١

الاسم	الصفحة
جعفر بن برسقان	٥٢٩، ٧٦٥، ٨٤٢، ٨٥٧
جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي	٢٨٩، ٣٤٦، ٤٦٧
جعفر بن هارون الواسطي	١٣٩٤
جعفر بن الزبير الحنفي	٧٤٤
جعفر بن أبي طالب	٤٩٤
جعفر بن محمد بن طلحة	١٣٨٤، ٣٣، ٩٣
أبو جعفر بن الزبير	١٢٢٧
الجعفي : عمرو بن شمر	(١٣٧٦)
الجلودي : أبو أحمد محمد بن عيسى	٦٤٨، (٦٥٠)
ابن جماعة : بدر الدين أبو عبد الله محمد بن	
ابراهيم :	١١٩، ٢٧٦، ٢٧٩، ٢٩٩، ٧٩٨، ٨٣٥، ٩٠٣، ٩٢٠، ٩٨٢، ١٠٠٥، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠١١، ١٠٣١، ١٠٥٧، ١٣٦٨
ابن جماعة : محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز الكناني (سبط صاحب المنهل الروي)	١٣١، ٩٢٠،
ابن أبي جمرة : أبو محمد عبد الله	(٦٠٩)
أبو جناب : يحي بن أبي حية	(١١٥٩)
جنادة بن سلم السّوائي	١٠٧٣
جنادة :	(٩٤٠)
الجنبي : عمر بن مالك	٨٩٣
جندب بن سفيان	١٠٤

الاسم	الصفحة
ابن الجنيد	٨٣١
ابن جوصاء	٥٤١
ابن الجوزى : أبوالفرج عبد الرحمن بن علي	٧٠٤ ، ١٠٦ ، ٧٠٥ ، ١٢٦١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٨ ، ١٠٣٤ ، ١٠٧٨ ، ١٤٠١ ، ١٠٤٢
الجوزقي : أبوبكر محمد بن عبد الله	٣٣٧ ، ٧١٥ ، ٧٩١ ، ٨٠٦ ، ٩٤٩
الجوزجاني : ابراهيم بن يعقوب	١٠٥٠ ، ١٢٥٤ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٩ ، ١٣٩٧
شمس الدين الجوهرى	٦٦ ، ٢٩١
الجوهرى : ابراهيم بن سعيد	٢٧٨ ، ٨٠٤ ، ١٠٣٠ ، ١٢٧٥
جويرية بن أسماء	٤٢٥
جويرية بنت الحارث	٤٤٦
الجويني : أبوالمعالي عبد الملك بن عبد الله	٣٢٨ ، ٣٦٥ ، ٣٥٢
الجويني : أبومحمد	١١٢٤
الجويني : أبوعمران موسى بن عباس (٩٥٠)	٩٥٠ ، ٩٩٠
الجهضمي : أبوعمرو نصر بن علي	(٦٥٩)
د . جلال أبوالفتوح شرف	٥٧
الجياني الغساني : أبوعلي حسين بن محمد	(٣٤ . ٦) ، ٧٤٣ ، ٧٨٥ ، ١٠٠٣
أبوحاتم	٢٨٣ ، ٣٩٩ ، ٤٥٧ ، ٥٠٠ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٦٨٢ ، ٨٦٥ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٤ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٨ ، ١٠٨٠ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٨ ، ١١٠٢ ، ١١٠٥ ، ١١٢٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٤ ، ١٢٦٤ ، ١٢٩٧ ، ١٣٤٥ ، ١٣٥٥ ، ١٣٨٩

الاسم	الصفحة
ابن أبي حاتم	٢٤، (٥١٠)، ٥١٤، ٥٣١، ٥٩٣، ٨٨٣، ١٠٥٠، ١٠٩٢، ١١٠١، ١١٨٦، ١١٨٧، ١٢٣٦
ابن الحاجب : أبوعمرو عثمان بن عمر .	٢٥٧، ٢٧٧، ٣٥٦، ٣٦٤
الحارث بن ضوار	٣٧٥
الحارث بن هشام	١١٩٧
الحارث بن وهيه	(١١٥٧)، ١١٦٢
الحارث بن شبل :	(١٣٨٢)
الحارث بن سويد التيمي	(٤٣٤)
الحارث بن أبي أسامة	٨٢١
حارثة بن محمد	١٣٤٧
الحازمي :	٢٠٩، ٢٢١، (٤٠٩)، ٧٢٩، ٧٦٥، ٨٤٢
حافظ محمود بن محمد خواجه	١٥٥
الحاكم : محمد بن عبد الله بن البيع	٢٤٣، ٤٩٧، ٥١٢
الحاكم : أبوأحمد محمد بن محمد الذرابيسي	(٥٧٧)، ١١٥٩، ١٢٣٠
الحبال : أبواسحاق	٥٣٩
ابن حبان : محمد بن حبان البستي	٢٣٥، ٢٥٩، ٢٦٧، ٢٨٦، (٣٢٢)، ٣٧٠، ٣٧٧، ٤٩٧، ٥١٠، ٥٢٠، ٥٤٢، ٧٢١، ٧٢٦، ٧٤٥، ٧٤٤، ٨٨٣، ٨٣٥، ٨٣٧، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٥٧، ٨٧٥، ٩٢٤، ٩٢٨، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٤، ٩٤٣، ١٠١٦، ١٠٣٠، ١٠٥٥، ١٠٦٣، ١٠٧٠، ١١٠٢، ١١٠٧، ١١٢٧، ١٠٧٩، ١١٥٨

الاسم	الصفحة
	١٢٣٤، ١٢٥٨، ١٣٤٨، ١٣٥٧
	١٣٦٣، ١٣٦٨، ١٣٧٦، ١٣٨٥
	١٣٨٦، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٦
	١٣٩٩
الحبلي : أبوعبد الرحمن عبد الله بن يزيد المعافرى	١٠٩٣
حبيب بن أبي حبيب المصرى	(١٢٣٠)
حبيب بن أبي ثابت	(٤٨٤)
حبيب بن أبي عمرة	(١٠٦٣)
حبيب بن زيد	١٠٨٠
أم حبيبة بنت أبي سفيان	١١٠١
حجاج بن أرطأة	٨٤٢، ٨٥٧، ١٠٤٩، ١٣٩٥
حجاج بن الشاعر	٤٤٠، ٤٤١
حجاج بن المنهال	(٦٥٥)
حجاج بن رشدين بن سعد المصرى	(١٣٨٨)
الحجاج بن يوسف الثقفي	١٢٣٣
الحجرى : أبومحمد عبد الله بن محمد بن علي	(١١١٣)
أبو حدرد	١٠١٥
ابن حديدة : لأبي عبد الله محمد بن حديدة	٨١٤
الحذاء : أبو المنازل خالد بن مهران	(١٢٩١)
حذيفة بن اليمان	٨٨٥
حرب بن اسماعيل الكرماني	٤٣١، ٨٥٢
أبوحرب بن أبي الأسود	١٣٥٢
الحربي : ابراهيم بن اسحاق البغدادى	(١٢٠٠)، ١٣٨١

الاسم	الصفحة
حرزوز : ابو علي محمد بن عيسى	٩٦١
الحر بن قيس	٤٣٦
الحرشي : أبوبكر أحمد بن الحسن	٦٣٢
حريز بن عثمان	٨٤٢، ٨٥٦
ابن حزم / علي بن حزم الظاهرى	٤٢، ٣٤٨، (٣٤٩)، ٣٦٠، ٤٢٢، ٤٦٦، ٥١٣، ٦٠٠، ٦٠١، ٨٤٤، ٩٠٥، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١١٢٢، ١٢٤٢
ابن حزم : أبوعمر أحمد بن سعيد بن حزم	١٢٠٧
حسام بن مصك	١٣٨٦
حسان بن أزهر	١٠٧٨
حسان بن بلال	(١٠٧١)
حسان بن محمد القرشي	(٩٥٠)
حسان بن عطية	(٤٧٨)، ٤٦٣
حسان بن ثابت	١١٧
حسان بن ابراهيم الكرماني الغندى	(٦٧٦)
د . حسن عبد الحميد صالح	١٠٨٢
الحسن بن أحمد البزار	٥٤٥
الحسن بن محمد بن جابر	٥٨٢
الحسن بن محمد النعماني	٩٧٢
الحسن بن علي الحلواني	(٥٧٦)، ٨٧٦
الحسن بن سفيان	(٨٤٧)، ١٢٥٠

الاسم	الصفحة
الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب	٥١٨ ، ٧٣٥ ، ١٠١٨
د . حسنين محمد ربيع	٨١
حسين أسد	٩٣٥
حسين بن محسن الأنصاري	١٥٠
أبوعلي الحسين بن علي النيسابوري	(٥٧٤)
الحسين بن علي بن أبي طالب	٤٢٥ ، ٤٣٢ ، ٤٩٧ ، ١١٩٧
الحسين بن حميد بن الربيع	(٥٢٦)
الحسين بن فهم	٧٧٩
الحسين بن عبد الله العجلي	(١١٧٤)
الحسين بن واقد المروزي	(٤٨١)
الحسيني : أبوالمحاسن محمد بن علي بن الحسن	(١٢٣٨) ، ١٢٧٢
حسينك : أبوأحمد الحسين بن علي بن محمد	٢٥٣
ابن الحصار : أبوالحسن علي بن محمد الخزرجي	(٣١٠) ، ٣٢٠ ، ١٣٦١
ابن أبي الحصين : أبوالحسن بن عبد العظيم	(٥٧٠)
ابن الحصيب : أبوسهل عبد الله بن بريد بن الحصيب .	(٤٨١)
أبوحصين عثمان بن عاصم الأسدي	(٤٣٨)
الحضرمي : عيسى بن الحضرمي المصطلقي	٤٧٤
حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب	(٧٣٦)
حفص بن ميسرة	(٦٣١)
حفص بن غياث النخعي	(٦٧٥) ، ٧٤٣
حفص بن عمر العدني	١٣٥٥ ، ١٣٨٦
الحفصي : أبوسهل محمد بن أحمد	(٦٤٤)

الاسم	الصفحة
حفصة بنت سيد يمن	٨٦٧
حفصة بنت عمر	١٠٦، ١٢٦٨
الحكم بن موسى القنطري	٥١٢، ٨٤٠
الحكم بن عبد الله الأيلي	(٧٦٨)
الحكم بن عبد الله النصري	٥٠٥
الحكم بن أبان العدني	(١٣٨٦)
الحكم	١١٨٧
حكيم بن معاوية بن حيده القشيري	(٧٢٦)
حكيم بن حيدة	١٠٤٧
حكيم بن شريك	(٩١٣)
حكيم بن حزام	١١٧
حماد بن أبي حنيفة	٤٠٠، (٤٠١)، (٤١٨)
حماد بن زيد	(٤٥٤)، ٤٦١، ٤٧٠، ٥٠٦، ٥٢٨، ٧٩٠، ١٢٩١
الحماني : يحي بن عبد الحميد الحماني	٤٩٧
حماد بن شاكر	(٦٣٥)، ٧٠٥، ٧٨٤
حماد بن حميد	٨٨٩
حماد بن سلمة	٢٨٣، (٤٧٣)، ٥٣٢، ٥٣٩، ٥٤٥، ٥٤٨، ٥٥١، ٥٦٨، ٥٨٧، ٧٦١، ٧٦٩، ٩٢٨، ١١٨١، ١٣٥١
حماد بن غسان	٨٨٣
حماد بن محمد الأنصاري	٥٥، ٤٥٠، ١٣٦٤

الاسم	الصفحة
حمد ى عبد المجيد السلفي	٨١٩ ، ١٣٤٣
حمل بن مالك بن النابغة	٣٦٩
الحموى :	٧٨٣
ابوالقاسم حميد بن ثوابة الجذامي الثغرى	١٢٠٧
الحميد :	٧٨٩
أبوعبد الله الحميد ى	٣٣٦ ، ٦٩٦ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٥٢ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ١٢٤٢
حنبل بن اسحاق	(١٢٥٤)
حنظلة بن مالك بن زيد بن مهناة	١٢٨٤
أبوحنيفة النعمان بن ثابت	(٣٩٨) ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤١٣ ، ٤١٥ ، ٤١٨ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ١٣٧٦ ، ١٣٩٧
أبوالحويرث : عبد الرحمان بن معاوية	(١١٦١)
الحوضي : أبوعبد الله	١٢٤٦
حويطب بن عبد العزى	١١٧
حيوة بن شريح	٨٩٣
الحيرى : أبوسعيد أحمد بن محمد بن سعيد	(٩٥١)
حيد ه القشيرى	١٠٤٧
أبوحيان : علي بن محمد التوحيد ى	(٣٨٢)
الخازندار	٨٢٧
خالد بن اسماعيل	١٠٧٨
خالد بن يزيد الجمحي	(١٠٢٨)
خالد الحذا	١٥٦
خالد بن د ينار	٥٢٨

الاسم	الصفحة
الختلي : أبو أحمد بن جعفر بن محمد	٢٤٨
الخدري : أبو سعيد	٥١٦ ، ٨٩١ ، ١٠١٦ ، ١٤٠٠ ، ١٣٤٩
الخربيي : عبد الله بن داود .	(١١٢٨)
خريم بن فاتك .	١٠٤
الخراساني : أبو الفضل العباس بن محمد .	٢٣٨
الخرقي : أبو بكر محمد بن عمر بن جعفر .	٢٤٨
ابن خراش : عبد الرحمن بن يوسف	٥٤٩ ، ١١٠٢ ، ١١٥٩
الخزرجي	١٢٦١
ابن خزيمة : محمد بن اسحاق	٣٢٢ ، ٤٩٥ ، ٤٧٥ ، ٥٧٤ ، ٧٢١ ، ٨٣٣ ، ٨٣٥ ، ٨٣٧ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٧٥ ، ٩٥٣ ، ١٠١٦ ، ١٠٢٨ ، ١٠٥٩
خضر بن أبي الضلاع السيوطي	٤٥
الخطابي : حمد بن محمد	(٢٩٣) ، ٢٩٦ ، ٣١٣ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٩ ، ١٠١١ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٥٤ ، ١١٢٠ ، ١٣٢٠ ، ١٣٥٧
الخطيب	٨٨٧
ابن خلدون	٢٤
خلف بن هشام البزار	(٤٥٤)
خليل ملا خاطر	٧٣٠
خليل الميس	٨٢

الاسم	الصفحة
الخليلي : أبو يعلى الخليل بن عبد الله القزويني	٣١٤، ٤٠٣، ٤٠٦، ٥١١، ٤٧٥، ٨١١، ٨١٦، ١٢٤٥
خليفه بن خياط	٥٢٩
الخولاني : أبوهاني الخولاني	٨٩٣
الخولاني : أبوادريس عائذ الله بن عبد الله	(٤٧٩)
الخوبي : أبوعبد الله محمد بن أحمد بن خليل	٢٠٤
خويز منداد	٣٦٠
الخونساري	٥١
الخوزي : ابراهيم بن يزيد	(١٣٨٥)
الخلال : أبوبكر أحمد بن محمد بن هارون	(١١٠٠)
الخلال : أبومحمد الحسن بن أبي طالب	(٨٥٢)، ٩٥١، ٩٠٥، ١٠١١، ١١٨١
خلاد بن يحيى السلمي الكوفي	(٦٥٢)
خير الدين السنصوني	١٥٥، ١٥٧، ١٥٩
ابن خير الاشبيلي : أبوبكر محمد بن خير	١٣٢، ٥٣٣، ٩٩٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ١٢٠٧
خيثمة بن أبي خيثمة	١٠٥٥
خيثمة	١٠٥٥
ابن خيثمة	٤٤٩
ابن خيثمة : زهير بن حرب	٦٤٨
ابوبكر ابن أبي دارم	٢٦٢
الدارقطني : عمر بن علي	٢٨٦، ٣٢٧، ٣٣٩، (٣٤٨)، ٣٧٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٧٥، ٤٩٣، ٥٠٠، ٥٠٢، ٥٤٨، ٥٥٥،

الاسم	الصفحة
	٥٧٨، ٦٠٥، ٦٦٢، ٦٧١، ٦٧٢،
	٦٨١، ٦٨٣، ٨٨٣، ٧٩٦، ٨٢٩،
	٨٥٧، ٨٦٢، ٨٦٣، ٩٦٥، ٩٦٦،
	١٠٢٨، ١٠٣٠، ١٠٦٣، ١٠٦٩،
	١٠٧٨، ١٠٧٨، ١٠٨١، ١٠٩١،
	١١٢٧، ١١٥٩، ١٢٢٢، ١٢٢٣،
	١٢٣١، ١٢٣٤، ١٢٤٥، ١٢٦١،
	١٢٦٤، ١٢٧٣، ١٣٣٩، ١٣٤٥،
	١٣٤٨، ١٣٥٥، ١٣٧٩، ١٣٨٦،
	١٣٨٨، ١٣٩١، ١٣٩٦، ١٣٩٧.
الدارمي : عثمان بن سعيد	٢٨٣، ٣٤٦، ٣٧٩، ٣٦٤، (٣٨٥)
	٣٨٦، ٤١٦، (٤٣٠)، ٥٠٠، ٥٠٣
	٥٠٧، (٥٦٤)، ٥٦٩، ٦٨٩،
	٧٢٣، ١٠٣١، ١٢٣٦، ١٢٤٣،
	١٢٤٩، ١٢٧٧، ١٢٧٨.
ابن داسه : أبوبكر محمد بن بكر التمار	١١٦٤، ١١٩٥، (١٢٠٦)، ١٢٠٣
أبو داود : سليمان بن الاشعث	١٣٢، ١٣٤، ٢٨٥، ٣٢٠، ٣٥٤،
	٤١٢، ٤٢٨، ٤٣٤، ٤٣٩، ٤٤٢،
	٤٥٦، ٤٥٨، ٤٩٤، ٤٩٥، ٥٠٣،
	٥٠٥، ٥٠٧، ٥٣٢، (٥٧٦)، ٧٢٣
	٧٦٦، ٨٠١، ٨٠٦، ٨٠٨، ٨١٣،
	٨١٦، ٨٢٩، ٨٤٤، ٨٥٢، ٨٨٧،
	١٠٦٨، ١٠٧٠، ١١٢٤، ١١٢٧،
	١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨،
	١١٤٢، ١١٩٥، ١٢٠٥، ١٢٠٦،
	١٢١١، ١٢٢٤، ١١٥١، ١١٥٢،
	١١٥٤، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٨،

الاسم	الصفحة
	١١٧٠، ١١٧٨، ١٢٢٨، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٤٦، ١٢٦٩، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤٨.
داود بن يزيد الاودى الزعافرى	(١٣٨١)
الداودى : أبوالحسن عبد الرحمن بن محمد	(٦٤٣)
الداودى محمد بن علي بن أحمد	٥٠
داود بن أبي هند	(٧٦٠)، ٩٢٨
داود بن المحبر بن قحذم	٧٤٤، (١٢٣١)، ١٣٨٤
الدبرى : أبويعقوب اسحاق بن ابراهيم	٩٧٢
ابن دحية : ابو الخطاب عمر بن الحسن بن علي الأندلسي	(٦١٢)، ٨٦٥، ١٠٣٥، ١٢٥٨، ١٢٧٥.
أبو الدرداء	٤٩٤، ٥٩٦
دراج ابو السمح	(٩١٣)
الدراوردى : عبد العزيز بن محمد	١٢٦٨
الدقاق	٨٣١
ابن دقيق العيد : أبوالفتح محمد بن علي ابن وهب .	(١٩٨)، ٢٥٦، ٢٥٧، ٣٠٣، ٥٥٨، ٥٥٨، ٧٥٠، ٧٧١، ٧٧٤، ٧٧٦، ٧٨٠، ٨٥٦، ٩٥٨، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠١١، ١٠٥٢، ١٠٧٩، ١٠٨٢، ١٢٩٠، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٨، ١٣٠٤ و ١٣٠٥، ١٣١٥، ١٣٩٢

الاسم	الصفحة
الدقيقي : أبومحمد صدقة بن موسى	(١١٥٨)
ابن أبي دليم	٥٣٧
دلهم بن صالح الكندي	(١١٥٦)
الدمشقي : أبوالقاسم	١٣٣٥
الدمشقي : أبومسعود الدمشقي	٣٢٧، ٩٦٦
الدمياطي : أبومحمد عبد المؤمن بن خلف	(٢٥٦)، ٢٦٣، ٩٠٧
ابن أبي الدم : ابراهيم بن عبد الله الحموي	(١٢٩٣)
الدوري : العطار أبوعبد الله محمد بن مخلد	(١٢٠٠)
الدورقي : أحمد بن ابراهيم	٩٧٨
الدورقي : يعقوب بن ابراهيم	(٦٥٦)
الدوني : أبومحمد عبد الرحمان بن حمد	١٢٤٠
الدولابي : أبو بشر	٥٣٣، ٧٦١، ١٠١٩، ١٠٩٤، ١١٥٨، ١٣٨٥
الدهلوي : عبد الحق	١٣٢١
الدهلوي : الشاه عبد العزيز	١١٥٢
الديلمي : ابو شجاع	٧٠٥
الديمي : فخر الدين عثمان	٦٦
دينار أبو مكيس الحبشي	(١٣٩٤)
ابن أبي ذئب	٥٤٨، ٨٥٢
أبو ذر : الهروي	١٠٥، ٦٤٣
أبو ذر : جندب بن جنادة	٤٧٩، ٥٩٦، ٨٩١
ذكوان السمان : ابو صالح	٥٨٦، ١٠٥٦، ١٣٩٩

الاسم	الصفحة
الذهبي : أبوعبد الله محمد بن أحمد بن عثمان	(٢٠٠) ، ٢١٠ ، ٢٠١ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٢٥ ، ٢٥٧ ، ٢٦٧ ، ٢٨٥ ، ٣٠٢ ، ٣٥٦ ، ٣٦٢ ، ٣٧٨ ، ٤١٣ ، ٤٣٣ ، ٤٧٦ ، ٤٩٧ ، ٥١٠ ، ٥١٤ ، ٥١٩ ، ٥٢٤ ، ٥٣٨ ، ٥٤١ ، ٥٤٩ ، ٥٧٠ ، ٥٨١ ، ٥٩٧ ، ٥٩٩ ، ٦٨٣ ، ٦٩٤ ، ٧٢٣ ، ٧٦٥ ، ٧٧٤ ، ٨٠٩ ، ٨٢٥ ، ٨٣٠ ، ٨٤٢ ، ٨٥٥ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٩ ، ٨٧٩ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ١٠٢٨ ، ١٠٤٧ ، ١٠٦٣ ، ١١٠٧ ، ١١٨٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٣٤ ، ١٢٥٦ ، ١٢٦٥ ، ١٣٢٩ ، ١٣٤٨ ، ١٣٥٣ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٨ ، ١٣٩٣ ، ١٣٩٥ ، ١٣٩٧ .
الدهلي : محمد بن يحي الذهلي	(٣٢٢) ، ٥٨١ ، ٦٥٧ ، ١٠٦٣
الرازي : أبوالعباس محمد بن جعفر بن حمكويه	٨٠١
الرازي : أبزرعة أحمد بن الحسين	٤١٤ ، ٦١٦
الرازي / سليم بن أيوب	(٣٥٢)
الرازي : أبوالعباس أحمد بن الحسن بن بندار	٦٥٠
الرازي : أبوجعفر محمد بن أحمد	٧٩٧
الرازي : أبوبكر محمد بن عمر	٧٩٨

الاسم	الصفحة
الرازى : تمام بن محمد الدمشقي	(٨٢٠)
الرازى : ابراهيم بن موسى	٢٦٢ ، ٢٧٣
الرازى : أبو مسعود	٥٥٧ ، ١٢٧٩
راشد بن سعد	١٣٥٤
رافع بن خديج	١٠٤ ، ١١٠٨
أبو رافع	٤٩٤
الرافعي : ابو القاسم	٥٠٣ ، ٥١٠ ، (٥١١) ، ٩٦٨ ، ١٣٥١ ، ١٣٩٩
الرامهرمزى : أبومحمد الحسن بن عبد الرحمن	٢١ ، ٢٢ ، ٢٩ ، ١٩٣ ، (٥٢٥) ، ٥٢٦ ، ٥٢٨ ، ٥٣٩ ، ١١٢٧
رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان	(٥٠٠) ، ١٣٤٧
ربيح بن عبد الرحمان بن أبي سعيد	٤٩٩ ، ١٣٤٦
ربعي بن حراش	١٣٢٩
ربيعة بن عطاء	(٧٣٢)
د . ربيع بن هادى المدخلي	٣٥ ، ٣٩٠ ، ٩٢١ ، ١٠٦٥ ، ١١٦٨
الربيع بن صبيح	(٥٣٢) ، ٥٣٩ ، ٥٥١ ، ١٢٨٠
ابن رجب	٥٢٢ ، ٨٨٤ ، ٨٧٢
الرحبي : أبو اسماء عمرو بن مرثد	٦٨٨
رزين بن معاوية السرقسطي	(٢٣٢) ، ١٢٣٧
رشدين بن سعد	١٣٥٤
رشيد الهجرى	١٢٥٤
ابو رشيد : ابوعبد الله محمد بن عمر الفهرى	(٣٧٦) ٦٤٩ ، ٦٣٣ ، ٤ ، ٨٧ ، ٩٠٤ ، ١٠٠٣ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١٢٢٩

الاسم	الصفحة
أبو رفاعة	١٠٥
الرقاشي : أبو حمزة	٣٤٦
الرقي : أبو الطيب الحسن بن عمر الرقي	١٠٦٩
الرملي : الشمس	٧٦
أبو العباس الرملي	٧٦
الرملي : أبو محمد مخلد بن الحسين الازدي	(٢٥٥)
الرملي : أحمد بن محبوب	١٢٢٣
الرملي : أبو عيسى	١٢٠٦
الرواس : أبو أسامة محمد بن عبد الملك	١٢٠٧
روح بن عبادة	(٥٥٢)
محي الدين الرومي	٤٨
رويفع بن خديج	١٠٤
الرهاوي : عبد القادر بن عبد الله	٨٦٣، ١٠٨٣، ١٢٧٣
ابن أبي زائدة : يحي بن زكريا	(٥٤١)، ٥٤٦، ٥٥١، ١٣٧٦
ابن الزاغوني : أبو الحسن علي بن عبد الله	(٣٣٥)
ابن زبالة : محمد بن الحسن بن زبالة	(٥٢٤)
الزبيدي : أبو العباس أحمد بن أحمد	٩٦١، ١٢٩٦
الزبيدي : أبو الهذيل محمد بن الوليد	(٤٨٩)، ٩٦٩
الزبيدي :	١٢٤، ١٠٧١
الزبير بن بكار	٥٢٤
الزبيري : أبو أحمد محمد بن عبد الله	١٣١١
أبو زرعة الرازي	٢٦٢، ٢٧٣، ٢٨٣، ٢٨٦، ٣٩٤، ٤١٣، ٤٤٥، ٥١١، ٥٤٩، ٥٠٠،

الاسم	الصفحة
	٥١٠، ٦٣٠، (٦٦٦)، ٨٨٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠١، ٨٠٣، ١٠١٩، ١٠٢١، ١٠٤٩، ١٠٦٣، ١١٨٦، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٣٨٤، ١٣٨٨، ١٣٩٥
أم زرع	١٢٥٧
أبزرعة بن عمرو : بن جرير البجلي	(١١٠٢)
الزرقاني	٨٨٨، ١٣٦٤
الزركلي : خير الدين	١٠٠٢
الزركشي :	١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٥، (٢٠٦)، ٢١٣، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٦٠، ٢٧٨، ٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩٥، ٣١٤، ٣٢٢، ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٣، ٤٠٦، ٤١١، ٤٣٢، ٤٨١، ٤٨٣، ٦١١، ٦٥٨، ٧٧٤، ٨٠٤، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٩، ٨١٦، ٨٧١، ٨٤٣، ٩٤٧، ٩٧٥، ٩٨٣، ٩٨٨، ٩٩٤، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٩٢، ١١٢٥، ١٢١٣، ١٢١٨، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٨٣، ١٣٠٧، ١٣٢٤، ١٣٢٩، ١٣٦٥، ١٣٦٨، ١٤٠١
زكريا الانصارى	٩٠٠، ١٠٩١
زكريا بن أبي زائدة الهمداني	(٥٢٧)، ١٠٧٩
زكريا بن يحي الطائي	(١٠٣٠)

الاسم	الصفحة
الزمخشري	١٧٣
زمعة بن صالح الجندي	(٧٦٧)
ابو الزناد : عبد الله بن ذكوان	(٤٦٩) ، ٤٦١ ، ٤٧٠
الزنجاني : سعد بن علي	(١٢٢١)
الزهري : محمد بن مسلم شهاب	٢٤٣ ، ٢٦٣ ، ٢٨٦ ، ٣١٦ ، ٣٦٩ ، ٤٠٦ ، ٤١٩ ، (٤٢٣) ، ٤٢٤ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤١٩ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٣ ، ٤٦٠ ، ٤٦٦ ، ٤٦٩ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٨ ، ٥٢٩ ، ٥٤٤ ، ٧٤١ ، ٧٦٤ ، ٧٧٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٥٥ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٩١٧ ، ٩٣٦ ، ١٠٧١ ، ١١٩٢ ، ١٢٥٦ ، ١٣٣٤ .
زهير بن معاوذة	(١١٢٩)
زهير بن حرب	٥٢٢
زهير الشاويش	٨٥٢ ، ٩٥٦
زياد منصور	٨٣٣
زياد بن علاقة	١٠٢٢
زياد السهمي	(٧٤٥)
زيد بن ثابت	٢٤٣ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠
ابن زيد	١٧٦
أبوزيد	٥٠٧ ، ٦٤٢

الاسم	الصفحة
أبوزيد المخزومي	(١٣٨٣)، ٦٨٩، ٧٢٣، ١٠٣١
زيد بن حباب	٧٠٤
زيد بن أسلم العدوى	(٦٨٠)، ٨٨٢، ٨٨٤، ٨٧٧، ٨٨١
زيد بن أرقم	٥٠٦، ٨٦١
زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب	(٧٣٤)
زيد بن سهل الأنصارى	٧٣٥
الزيلعي	٧٠١، ٧٨٠، ٨٨٧، ١٠٧٨، ١٠٨٠
زين العابد بن بلفريج	٢٠٦، ٩٢٠
زينب :	٦٧٥
زينب بنت الحافظ العراقي	٥٢
السائب بن يزيد	(٤٦٧)
الساجي : يحي بن زكريا	١٠١٩، (١١٠٦)، ١٢٦١، ١٣٤٨، ١٣٨٩، ١٣٩٧
الساداباجي : أبوعبد الرحمن	٨٦٢
سارة بنت السراج بن جماعة	٥٢
سالم بن عبد الله بن عمر	٤٢٥، (٤٢٩)، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٦٠، ١٣٣٤
سامي حداد	٨٤٨، ١١١٠
ابو سمرة	٥٠٠
السبكي : تقي الدين	(٩٠٧)
السبكي : التاج	٤٩٥، ١٢٣٩

الاسم	الصفحة
السبكي : علي بن عبد الكافي	(٢٢٤) ، ٢٣١ ، ٢٥٥ ، ٢٥٨ ، ٢٦٠ ، ٣٥٦ ، ٨٢٥ .
السبيعي : ابو اسحاق السبيعي	٣٧٢ ، (٥٤٤) ، ٩٦٨ ، ١٠٤٣ ، ١١٠٨ ، ١١٨٧
السجزى : أبوسعيد سعود بن ناصر السجزى	(٩٢٥) ، ٩٤٣
السخاوى محمد بن عبد الرحمن	٦٥ ، ٦٦ ، ٨٠ ، ١١٣ ، ١٢٠ ، ٢٠٧ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢٢٠ ، ٢٩٦ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠ ، ٣٨٣ ، ٤٦٥ ، ٦٦٥ ، ٧٤٤ ، ٧٨٥ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٧ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٦٠ ، ١٠٩٧ ، ١٤٠٢ .
العلم السخاوى : أبوالحسن علي بن محمد	٢٩٠
السدى : محمد بن مروان السدى الصغير	٨٨٧ ، ١٣٩٩
السراج	١٢٦٨
السرخسي : أبوبكر محمد بن أحمد	(٣٣٤) ، ٣٤١ ، ٦٤٣ ، ٦٤٦
السرخسي : أبومحمد عبد الله بن أحمد بن حمويه	(٦٤٠) ، ٧٨٣
السرقسطي	١٠٦
ابن سريج : ابوالعباس أحمد بن عمر القاضي	(٨٥٧)
السرى بن اسماعيل الهمداني	(١٣٨١)
سعد بن عباده	٤٤٣
سعد بن معاذ	٤١٦
سعد بن أبى وقاص	١٠٤ ، ٤٧٤
سعد بن الربيع	٥١٧
سعد بن جنادة العوفي .	١١٧

الاسم	الصفحة
السعداني : أبوبكر محمد بن أحمد	(٦١٤)
سعدى الهاشمي	٦٦٦، ٨٥٠
أبوالأعور (أو) أبو ثور سعيد بن زيد بن عمرو العدوى .	(١٣٤٨)
سعيد الافغانى	٣٤٩
سعيد بن المغيرة	(٢٥٥)
سعيد بن عامر الضبعي	(٨٦٦) ، ٨٦٧
سعيد بن المسيب	٣٦٩، (٤٢٥)، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٦، ٤٦١، ٤٦٩، ٤٧٤، ٤٩٠ ، ٧٣٧، ١٢١٣ .
سعيد بن يربوع	١١٧
سعيد بن أبي عروبة	٤٤٤، ٤٤٥، ٥٥١، ٥٦٨، ٥٣٢ ، ٥٣٩، ٥٤٥، ٥٤٨، ٥٤٩، (٦٣٨)
	٧٤٤
سعيد بن منصور	(٥٢٧)، ٦١٩، ١١٤٢
سعيد بن أبي هلال الليثي	(١٠٢٨)
سعيد بن سلمة	١٣٥٧
سعيد بن أبي مريم	(٦٥٥)، ٧٩٩
سعيد بن جبير	١١٠٢، ١٣٧٧
أبوسعيد	١٠٥
سفيان بن عيينة	٢٢٧، ٣٦٩، (٤٣٧)، ٤٦٢، ٤٧٦، ٤٨٩، ٥٣٩، ٥٤٥، ٥٤٨، ٥٥١ ، ٥٥٥، ٦٥٣، ٧٨٩، ٨١٧، ٨٤٠ ، ٨٥٢، ٨٥٥، ٩٩٨، ١٠١٦، ١٠١٩،

الاسم	الصفحة
	١٣٤٨ ، ١٣٧٦
سفيان بن حسين	(٧٦٥) ، (٨٧٢)
أبوسفيان : صخر بن حرب	(٦٩٥) ، ٧٠١
ابن السكن : ابو علي سعيد بن عثمان البزار	(٥٠٢) ، ٦٣٨ ، ٦٤١ ، ٨٠٨ ، ٨٣٥ ، ٨٤٤ ، ١٢٤٦
السكوني : أبو بدر شجاع بن الوليد	(١٣٧٨) ، ٢٢٩
السكوني : أبوهمام الوليد بن شجاع	(١٣٧٨)
السكسكي : عمرو بن بكر بن تميم	(١٣٩٦)
السلفي :	٢١ ، ١٣٥ ، ٤٠٦ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤
السلفي : عبد الرحيم بن عبد الخالق	٣٢٦ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣
سلمة بن الأكوع	٣٧٣
سلمة بن الفضل الأبرشي	(١١٥٥)
سلمة بن دينار المدني .	١٣٥٠
سلمة بن كهيل	(٤٣٨) ، ٨٨٧
أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف المدني	٢٤٣ ، ٤٥٣ ، (٤٩٠) ، ١٠٥٩ ، ١١٩٦
أم سلمة	١٠٦ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٩٥ ، ٦٧٥ ، ٧٠٤
سليمان بن عبد الجبار	٢٤٣
سليمان بن المغيرة	(٤٤٨)
سليمان بن صالح البسام	٥٣٩
السليماني	١٣٧٦

الاسم	الصفحة
سليمان التيمي	(٤٣٤)، ٤٤٨
سليمان بن قنوم البصرى	٥٠٤
سليمان بن أرقم	١١٥٩
سليمان بن أرقم البصرى	٥١٣
سليمان بن داود الهاشمي	(٤٦٩)
سليمان بن داود	٥١٢
سليمان بن بلال	٤٩٧، (٦٩٨)
سليمان بن موسى	٤٨٦، ١٠٨١
سليمان بن حرب	(٤٤٧)، ٦٥٦
سماك بن حرب	٣٧٢، (٧٧٧)، ٨٧٣
أبو السمح	١٣٥٢
السمرقندى: الحسن السمرقندى	٨٥٩
سمعان بن مهدى	(١٣٩٤)
السمعاني : أبو المظفر منصور بن محمد	٣٥٣، ١٢٧٥
ابن السمعاني : أبو سعيد عبد الكريم المروزى	٨٨، (٢٢٥)، ٢٩٣، ٤١٣، ٤٨٢، ٦١١، ٨٢٥، ٩٣١، ١٠٢٢، ١٠٥٢، ١٠٩٧، ١١٢٥، ١٢٥٠، ١٣٣٧
ابن سنجر : ابوعبد الله محمد بن عبد الله الجرجاني	(٨٤٧)
السندى : محمد حياة السندى	١٥٠، ١٥٤
ابن السني : أبوبكر	٤٩٧، ١٢٤٠، ١٢٤٦

الاسم	الصفحة
سوادة بن اسماعيل	(١٠٧٨)
السوذرجاني : عبد الله بن أحمد	٨٠١
سويد بن سعيد الحدثاني	٤٠٧، ٤٠٩، (٦٣)، ٨٨٧، ١٠٧٩، ١٠٨٠
الشهروردي : ابوحفص عمر بن محمد البكري	(١١٧٦)
سهل بن حنيف	٥٠٧
سهل بن سعد الساعدي	٧٣٤، ٨٨٠، ١٠٦١، ١٣٥١
السهمي : أبوهذافة أحمد بن سليمان	٤٠٧
السهمي	١٢٢٢
سهيل بن ذكوان السمان	(٥٨٦)
سهيل بن أبي صالح	(٧٦٠)
السهيلي : أبوالقاسم عبد الرحمان بن عبد الله	(٩٨٦)
سيار بن عبد الرحمن	٧٧١
السيد الشريف	١٠٥٧
د . سيده اسماعيل كاشف	٨١
ابن سيد الناس : أبوالفتح محمد بن محمد	٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٣، ١١٣٦، ١١٣٨، ١١٤٣، ١٣٠٣
شمس الدين السيرافي	٤٦
شاذ بن الفياض	٨٨٣
الشاذكوني : سليمان بن داود الشاذكوني	(٤٥٢)
الشارن : أبوالحسن على بن محمد الغافقي	(١١١٣)، ١٢٠٥، ١٢٧٨
شهاب الدين الشارمساحي	٤٨
الشاركي : أبوحامد أحمد بن محمد	(٩٤٩)

الاسم	الصفحة
الشاركي : أبوحامد أحمد بن محمد	(٩٤٩)
الشافعي : محمد بن ادريس الشافعي	(٣٧١) ، ٤٠١ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨٥٥ ، ٩٤٠
شاكر محمود عبد المنعم	١٣٤٣
الشالسي : أبوالهجاج يوسف بن محمد	(١٠٣٦)
أبو شامة : عبد الرحمن بن اسماعيل	١٢٩ ، (٢٢٦) ، ٢٢٩
ابن شاهين : أبوحفص عمر بن أحمد البغدادي	(٤٧٧)
شبابة :	٦٤٩ ، ١١٨٧
تقي الدين الشبلي	٤٩
الشبوى : ابو علي محمد بن عمر بن شبويه	(٦٣٩) ، ٦٤٢
شداد بن أوس	٦٨٨ ، ٦٨٩
أبو الأشعث : شراحيل بن آده الصنعاني	(٦٨٧)
شرف القضاة :	٨٢٥
د . شرف الدين علي الراجحي	١٦
شريك بن أبي نمر المدني	(٦٩٤)
شريك بن عبد الله النخعي	١١٠٨ ، (١١٠٩)
شعبة بن الحجاج	٢٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٩ ، (٤٤٠) ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٥٣٣ ، ٥٤٥ ، ٥٥١ ، ٥٥٦ ، ٧٤٣ ، ٨٦٥ ، ٨٦٧ ، ٨٨٧ ، ٩٠٦ ، ٩٣٧ ، ١٠١٤ ، ١٠١٦ ، ١٠٨٠ ، ١١٢٥ ، ١١٣٩ ، ١١٨١ ، ١١٩٦ ، ١٢٢٠ ، ١٢٦٢ ، ١٣٧٦ ، ١٣٩١
الشعبي : عامر بن شراحيل	٢٣٨ ، (٥٢٥) ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٧٢٣ ، ١٠٢٣ ، ١٣٧٦

الاسم	الصفحة
الشعراني	٥٠
شعيب بن حمزة	١٦، ٥١٨، ١٢١٩
شعيب الأرناؤوط	٩٣٥، ٩٥٦
الشلبي : جمال الدين	٨٠
الشمني : كمال الدين أبوعبدالله محمد بن الحسن (صاحب نظم النخبة)	١٠٤١، (١٠٤١)
تقي الدين الشمني	٤٨، ٦٩، ١٣٢
الشنقيطي : محمد حبيب الله	٧٩١
الشوكاني : محمد بن علي	٥٠١، ٨٨٨، ٩٠٥، ١٠٧٨
شهر بن هوشب	٥٩٦، ٨٤٢، ٨٥٦
شهاب بن خراش	(١٣٨٥)
الشهرستاني	٣٦٣
الشيرازي : عبدالواحد	(٢٢٥)، ٣٥١، ٤٦٨، ٤٧٨
الشيرازي : أبو اسحاق	٣٣٣ (٣٥٢) ٥٢٩
ابوبكر بن أبي شيبة	٢٦٢، (٤٢٤)، ٥٠١، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٤٤، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٤٧، ٨٤٩
ابن أبي شيبة : أبوالحسن عثمان بن محمد	٦١٩، ٨٤٧، ١١٤٢، ١٢٨٣
الصاغاني : أبوبكر محمد بن اسحاق	٢٣١، (١١٩٩)
الصاغاني	٩٠٨
صالح بن حامد الرفاعي	٧٧٨
صالح بن كيسان	٣٩٣

الاسم	الصفحة
صالح بن نبهان ـ مولى التوأمة	(١١٥٤)
صالح بن أبي عريب	١٣٦١
صالح بن أحمد بن حنبل	٤٠٢ ، (٤١٠) ، ١١٠١ ، ١٢٥٤
أبوصالح : "كاتب الليث"	١٠٢١
صبحي البدري السامرائي	٢٨ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ٢٠٠
الصدفي :	٩٩٨
أبو الصبر : أيوب بن عبد الله	١١١٥
صدقة بن عبد الله	١٠٧٨
صديق حسن خان	٨٠ ، ٣٦١ ، ٦٢٥ ، ١١١٥
الصديق : أبوبكر	٣٧٢ ، ٤٦٥ ، ٥١٩ ، ٨٠٤ ، ١١٩٧ ، ١٣٢٥ ، ١٣٥٧
الصريفيني : أبواسحاق ابراهيم بن محمد	(٦١٢)
صغير أحمد حنيف	٨٥١
صفوان بن سليم	١٣٥٧
صفوان بن عسال	٦٤٢ ، ١١٠٤
الصفار : اسماعيل بن اسحاق	٦٤٢
الصفدي : خليل بن أيبك الصفدي	٢٥٩
الصقيلي : أبومحمد عبد الملك بن الحسن	٦٥١
الصلحي : أبوالعلاء محمد بن علي الواسطي	(٤١٣)
الصنابحي :	٨٨٧
الصنعاني : محمد بن اسماعيل	١٤٠ ، ١٥٠٠ ، ٣١٢ ، ٣٢٧ ، ٣٣٩ ، ٧٠١ ، ٧٠٣ ، ٧٨٠ ، ٩٢٤ ، ١٢٩٤

الاسم	الصفحة
ابن الصلاح : أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمان الشهرزوري .	٢٩ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٨٧ ، ١٠٩ ، ١١٣ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٧٥ ، ١٨٣ ، ١٩٠ ، ١٩٦ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٣٢ ، ٢٨٨ ، ٢٩٦ ، ٢٩٩ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٨ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣٢٤ ، ٣٢٦ ، ٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٣ ، ٣٥٥ ، ٣٥٧ ، ٣٦٠ ، ٣٨٧ ، ٣٩٠ ، ٣٩٥ ، ٤١١ ، ٤٤١ ، ٤٤٧ ، ٤٦٥ ، ٥٠٦ ، ٥١٦ ، ٥٦١ ، ٥٦٤ ، ٥٨١ ، ٥٩١ ، ٦٥٢ ، ٦٩٢ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٢٠ ، ٧٨٠ ، ٧٨٥ ، ٧٩٧ ، ٨٠٩ ، ٨٣١ ، ٨٣٣ ، ٨٣٩ ، ٨٥٨ ، ٩٦٤ ، ٩٦٧ ، ٩٧٥ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ١٠٣١ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٤ ، ١٠٤٧ ، ١٠٦٠ ، ١٠٧٢ ، ١١١٢ ، ١١١٩ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٤٣ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢٤٣ ، ١٢٦٧ ، ١٢٧٧ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٥ ، ١٢٩٤ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٧ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٥ ، ١٣٧١ ، ١٤٠١ .
الصيرفي : سعيد بن أحمد .	٦٤٢

الاسم	الصفحة
الصيرفني : أبوبكر محمد بن عبد الله	٨٥٦ ، (٨٥٧)
ابن الصيرفي : محمد بن الحسن اللخمي	١٣٣٨
الصيداوى : ابوالحسين محمد بن أحمد الغساني	(١١٧٨)
أبو الضحى : مسلم بن صبيح	(١٣٣٢)
الضحاك بن مخلد : أبوعاصم النبيل	(٦٥٣)
الضحاك بن مزاحم الهلالي	١٢٣٣ ، (١٣٩١)
الضحاك بن سفيان	٣٦٨ ، ١٣١١
الطائي : أبوجعفر	٥٣٩
الطائفي	١٣٩٧
طاووس بن كيسان	٣٠٠ ، (٤٨٥) ، ٦٧٢
طاهر الجزائرى	٢٤ ، ٣٣٦ ، ٣٣٩ ، ٨٧٣
طه يوسف	١٣٢٣
ابو المحاسن الطبرى	٦٤١
الطبراني : أبوالقاسم سليمان بن أحمد	٢٨٣ ، ٤٩٥ ، ٤٩٧ ، ٥٠٢ ، ٥٢٤ ، ٨٨٢ ، (٨١٩) ٩٧٢ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧٢ ، ١١٧٤
الطبراني : ابو الطيب طاهر بن عبد الله	٣٥١
الطبراي : ابو اسحاق ابراهيم بن محمد	١٩٨
الطبيني : أبومروان	(٥٩٩) ، ٦٠٠
الطحاوى	٢٨٥ ، ٨٤٤ ، ١١٠١ ، ١٣٥٧
الطرسوسي : أبوأمية .	١٢٦٤

الاسم	الصفحة
أبو الطفيل	٢٨٧
طلحة بن عبيد الله	١٠٤
الطلحي	١٠٥٠
الطوسي : أبوالنضر محمد بن محمد بن يوسف	(٩٥١)
الطوسي : أبوعلي	١١١٠ ، ١١١١
الطوفي : النجم	(١١٥) ، ١٢٦٠
الطوفي : سليمان بن عبد القوى	(٦١٠)
الطيالسي : أبو الوليد	١٢٣١
الطيالسي : سليمان بن داود	(٤٤٤) ، ٥٦٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٤٧ ، ١٢٤٩ ، ١٢٧٨ ، ١٣٩٠
الطيبي : الحسين بن عبد الله بن محمد	(٢٠٠) ، ٢٠٩ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٩٩ ، ٣٠٢ ، ٣١٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٦ ، ١٠٣٥ ، ١٠٥٧
أبو الطيب : القاضي	٣٣٣
الظاهرى : أبو تراب	١٣٩
داود الظاهرى	٣٦٠
عائشة بنت عبد الهادى	٥٢
عائشة بنت طلحة ..	(١٠٦٢)
عائشة بنت الصديق	١٠٦ ، ٣١٦ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٤٥١ ، ٤٥٧ ، ٥٠٠ ، ٥٠٩ ، ١٠١٥ ، ١٠٢٠ ، ١٠٣٠ ، ١٠٧٨ ، ١٢٦٧ ، ١٣٠٤ ، ١٣١٢ ، ١٣٤٧ ، ١٣٥٢ ، ١٣٨١

الاسم	الصفحة
د . عائشة عبد الرحمان	٩٢٠
عارم : محمد بن الفضل السدوسي	(٧٩٠)
ابو العالية : نفيع بن الحارث	٥٢٨ ، (٥٢٩)
عامر بن شقيق	(١٠٦٧) ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩
عامر بن أبي أمية المخزومي	٤٤١ ، ٤٤٢
عامر بن صالح بن عبد الله القرشي الأسدي	(١٢٦٢)
عادل السيد	(١١٩٠)
عارف حكمت	١٥٥ ، ١٥٧
عاصم بن كليب	١٠٣١
عاصم بن سليمان الأحول	(٦٨٧)
عاصم بن ضمرة	(١٠٤٨)
عاصم بن لقيط بن صبرة	١٠٩٤
عاصم بن عدي بن الجد بن عجلان	١١٧
عاصم بن أبي النجود	(١١٠٥)
عاصم بن عبد العزيز	(١٢٣٠)
عاصم بن عبيد الله	٨٤٢ ، (١٠١٤) ، ٨٥٦ ، ١٠١٥
عاصم بن المنذر	(١٣٥١)
عامر بن ربيعة	١٠١٤
عباد بن يعقوب الرواجني	(٧٣٩) ، ٧٤٥
عباد بن تميم	٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ١٠٨٠
عباس بن سهل بن سعد الساعدي	(٦٨٢) ، ٧٣٤ ، ٨٨٠ ، ١٠٦١
العباس بن عمران	٨٨٦

الاسم	الصفحة
العباس بن عبد المطلب	٨٤٨
عبد بن حميد	٨٢١ (٨٢٢)، ١٢٤٩
عبد خير بن يزيد	١١٧
العبد : خالد بن جميل	٥٣٩
العبد : ابو الحسن بن العبد	١١٦١
ابن العبد : أبوالحسن علي بن الحسن " أحد رواة سنن أبي داود " .	(١٢٠٧)
عبده بن سليمان الكلابي	(٦٧٦)
عبدة النواجي .	٨٢
عبد ربه بن سعيد	١٠٥٠
العبدري : أبوحازم	١٣٢٢
العبدوي : أبوحازم عمر بن أحمد المسعودي	١٣٢٢
عبد الله بن صالح الجهني	(٨٦٧)
عبد الله بن صالح	٨٦٩
عبد الله بن عمرو العمري	٨٤٢، ٨٥٦، (١٣٨٠)
عبد الله بن الشرقي	٧٨٩
عبد الله بن سلم الفهري	٨٧٧
عبد الله بن مغفل	١٠١٨
عبد الله هاشم اليماني	٩٦٩، ١٢٧١
عبد الله بن بريدة	١٠٢٤
عبد الله بن عامر بن ربيعة العنزي	(١٠١٤)
عبد الله بن المعتز	(٩٤٤)
عبد الله بن محمد الجهني	(٦٤١)

الاسم	الصفحة
عبد الله بن أحمد بن حنبل	٥٢٨، ١٠٧١، ١١٢٢، ١١٥٠، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٨، ١٢٧٣
عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب	(٧٣٦)
عبد الله بن رباح	٨٨٩
عبد الله بن أبي طلحة	(٧٣٥)
عبد الله بن ود يعة	(٧٣٢)
عبد الله بن المؤمل	٩٠٧
عبد الله بن رافع ـ مولى أم سلمة ـ	٧٠٤
عبد الله بن وهب	(٣٩٩)، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٨٨٤، ٨٥٢، ٨٦٩، ١١٥٣ .
عبد الله بن محمد بن عقيل	١٣١٢
عبد الله بن حنظلة	١٣١١
عبد الله بن الجراح التميمي .	١٠٧٣
عبد الله بن محمد بن عقيل	(١١٥٤)
عبد الله بن عمرو بن عوف	١١٥٦
عبد الله بن يزيد بن أبي زياد الهاشمي	(١١٤٠)
عبد الله بن محمد بن مسلم	١١٧٤
عبد الله بن عامر الأسلمي	(١٢٣٠)
عبد الله بن عمر . (غير الصحابي ، وغير العمري) .	١١٩٧
عبد الله بن ميمون القداح	(١٣٨٤)، ١٠٩، ١١٣، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢

الاسم	الصفحة
عبد الله بن عبد الرحمن النيسابوري	(١٣٩٠)
عبد الله بن الزبير	١٤٠٠
عبد الله بن جعفر	٤٩٤
عبد الله بن جعفر بن خاقان المروزي السلمي	٨٠٤
عبد الله بن عبد الله بن عمر	١٣٤٠، (١٣٥١)
عبد الله بن زيد (رضي الله عنه)	٢٨٥، ٨٧١، ١٠٨٠
عبد الله بن زيد بن عبد ربه	٤٩٨
عبد الله بن المبارك	(٤٥٥)، ٥٣٢، ٥٤٢، ٥٤٦، ٥٥١، ٥٦٨، ٨١٤، ٩٩٨، ١١٥٣، ١٣٣٧، ١٣٨٦، ١٣٩٥
ابو عبد الله الحافظ	١٦،
ابو الزناد عبد الله بن ذكوان	١٦، ٥٣٠
عبد الله بن بشر	١٠٥
عبد الله بن جرجس	١٠٥
عبد الله بن الفضل	٤٠٠
عبد الله بن أبي بكر	٢٨٦
عبد الله بن عون المزني	(٣٢١)، ٣٩٣، ٤٣٩، ٤٤٧، ٤٤٩، ٥٢٨، ٩٧٨، ١١٢٥، ١٢٩٢
عبد الله بن دينار	٤٣٠
عبد الله بن محمد القزويني	٤٠٢
عبد الله بن محمد بن عقيل	(٥٠٤)

الاسم	الصفحة
عبد الله بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب .	٤٩٧
عبد الله بن عمر	١٠٥، ٤٠١، ٤٠٩، ٤١٥، ٤١٦، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٤٦، ٤٥٤، ٤٥٧، ٤٧٠، ٥٠٣، ٥١٦، ٧٠٤، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٨٩، ٩٢٢، ٩٧٨، ١٠١٥، ١٠٩٥، ١١٨٤، ١٣٤٠، ١٣٥١، ١٣٩٧
عبد الله بن عباس	١٠٥، ٤٠٠، ٤١٨، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٩٢، ٤٩٤، ٦٧٢، ٦٩٥، ٧٧١، ٧٧٦، ٨٧٣، ٨٨٨، ٨٩١، ١٠٨٠، ١١٨٩، ١١٦٧، ١٣٣٢، ١٣٥٧، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٩١، ١٣٩٩، ١٤٠٠
عبد الله بن أبي بن سلول	٤٣٥
عبد الله بن مسعود	١٠٥، ٤٥١، ٤٥٥، ٤٧٢، ٤٨٣، ٥٠٦، ٨٤٨، ٩٢٣، ١٠٢٥، ١٠٣٠، ١١٠٠، ١٣٨١
عبد الله بن الفضيل	٤١٨
عبد الله بن محمد الدرويش	١١١
عبد الله بن عمرو	١٠٥، ٤٩٥، ٥٢٢، ٥٩٦، ٦٩١، ١٣٥٧
عبيد الله بن أبي رافع	(٤٦٩)
عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم	(٤٥٧)، ٤٥٧
عبيد الله بن زهر	(١٣٨٨)

الاسم	الصفحة
عبيد الله بن عبد اللهالهذلي	٤٣١ ، ٤٣٢
عبيد الله بن عبد الله بن عمر	١٣٤٠
عبيد الله بنعبد الرحمن الأنصاري	(١٣٤٩)
عبيد الله بن أبي عمير	١٣٣٩
عبيد الله بن موسى العبسي	(٥٣٥) ، ٦٥٢ ، ١٢٤٩
عبيد الله بن أبي جعفر	٨٦٩
عبيد الله بن مقسم القرشي	(٥٠٢)
عبيد الله بنعبد الله بن عون	٩٧٨
عبيد الله بن غنائم النخعي	١٣٣٢
عبيد ة الحضرمي	٤٦٢ ، (٤٧٦)
عبيد ة بن عمرو السلماني	٤٤٦ ، ٤٣٢ ، ٤٤٨ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩
أبوعبيد ة : بنعبد الله بن مسعود	(١٠٢٩) ، ١٠٣٠
عبيد ة : أبو عبد الرحيم بن معتّب الضرير	(١٠٣٠)
أبوعبيد : القاسم بنسلام	(٨٥٢)
ابنعبد البر	٣٠٧ ، ٣١٨ ، ٣٩٨ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥٣٧ ، ٧٢١ ، ٨٧٨ ، ٩٢٢ ، ١٠٢٨ ، ١١٤٧ ، ١٢٦١ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٩ ، ١٣٥٠
عبد الباري فتح الله	٣٣
عبد الجبار بن أحمد الهمداني الاسداباذ ن	٣٨٠
عبد الجبار بن أحمد	١٩
عبد الجبار بن وائل بن حجر	١٠٣١
عبد الحق الاشبيلي	١٣١٢

الاسم	الصفحة
عبد الحفيظ منصور	٦٠٠
عبد الخالق الافغاني	٨٤٩
عبد الرزاق بن همام	٣٦٥ ، (٤٢٣) ، ٤٦٣ ، ٥٥٢ ، ٥٤٩ ، ٥٦٨ ، ٦٢٩ ، ٦٥٧ ، ٧٤٣ ، ٨٧١ ، ٩٧٢ ، ١١٩٧ ، ١١٨١ ، ١٢٨٣
عبد الرحمن بن عوف	٥٢٨
عبد الرحمن بن كعب بن مالك	٤٠٩
عبد الرحمن بن حسنه	٥٠٨
عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق	٤٥١
عبد الرحمن محمد عثمان	٣٥
عبد الرحمن بن هرمز الاعرج	١٦
أخو عبد الرحمن بن عوف	١١٧
عبد الرحمان بن أبي بكرة نفيع بن الحارث	١١٠٦
عبد الرحمن بن محمد بن أحمد الذهبي	(١١٧٦)
عبد الرحمن بن عايش	١٣٢٣
عبد الرحمن بن مروخ	(٧٢٤)
عبد الرحمن بن خالد بن مسافر	(٧٦٤)
عبد الرحمن سبط الحافظ السلفي	٥٣٩
عبد الرحمن بن يعقوب الجهني مولى الحرقة	(٥٨٧)
عبد الرحمن بن عبد الجبار الفرياني	٢٣٣ ، ٥٤٣
عبد الرحمان بن زيد بن أسلم	(٨٧٦) ، ٨٧٧

الاسم	الصفحة
عبد الرحمن بن يحيى المعلمي	٥٦٤ ، ٧٩٥ ، ٨٥٨ ، ٨٨٨
عبد الرحمن محمد عثمان	٨٢٤ ، ٩٣٥
عبد الرحمن بن كعب بن مالك	٤٠٩
عبد الرحيم بن حبيب الفاريابي	(٢٨٦)
ابن عبد السلام : العز	(٣٣٢) ، ٣٣٣ ، ٣٦٠
عبد السلام بن أبي الجنوب	(١٢٣٤)
عبد الصمد بن أبي سكينة الحلبي	١٣٥٠
عبد الصمد بن محمد بن محمد	٩٣٣
عبد العزيز بن أبان	(١٢٥٤) ، ١٢٥٨
عبد العزيز بن أبي رواد	(١٣٩٧)
عبد العزيز بن سلمة بن دينار المدني	(١٣٥٠)
عبد العزيز بن أبي داود	١١٥١
عبد العزيز بن صهيب	٨٦٦
عبد العزيز الصاعدي	٨٢٥
د . عبد الفتاح الحلو	٥٣٦
عبد القادر الأرناؤوط	٢٣٢
عبد القادر الشاذلي	٦٠
عبد القاهر بن محمد الشاذلي	٥٤
عبد القدوس بن حبيب الكلاعي	(٧٦٨)
عبد القدوس بن همام	٦٠١
عبد القدوس بن الحجاج الخولاني : أبو المغيرة	٦٥٤
عبد الكريم بن أبي أمية	٥٠٩

الاسم	الصفحة
عبد الكريم بن عبد النور الحلبي الحنفي	(١٣٣٨)
عبد الكريم بن أبي المخارق	٧٤٥
عبد المحسن بن حمد العباد	٣٨
عبد الملك بن أبي سليمان	١١٢٥
د . عبد المعطي قلعجي	٨٢٤
عبد المهيمن بن عباس	(٥٠٠)
عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد	(٦٨٤)
عبد الواحد بن عبد الرحمن بن عوف	١٢٦٨
عبد الوارث بن سفيان	٥٣٧
عبد الوهاب الجوهري الدماصي	١٥٤
عبد الوهاب عبد اللطيف	٣٣ ، ٥٨ ، ٧٥ ، ١٠٢٨
عبد الوهاب بن الضحاك العرضي	(١٢٣٢)
ابو نصر عبد الوهاب المالكي	١٣٦٢
عبد الوهاب " من أئمة المالكية "	٧٣٧
عبد الوهاب بن ماهان : ابو العلاء	(٦٥١)
عبد الوهاب الخفاف	٦٢٨
ابن عبد الهادي	٢٦٧ ، ٤٠٠ ، ٧٨٠ ، ٨٨٧
عثمان بن عبد الرحمن	١٣٣٥
عثمان بن واقد العمري الدمشقي	(١١٥٨)
عثمان بن المغيرة	٣٧٠
د . عثمان موافي	١٦
فخر الدين عثمان السيوطي	٤٥

الاسم	الصفحة
عثمان بن عبيد الله	٥١٧
عثمان بن العاص .	١٣٤١
عثمان بن عفان .	١٠٥ ، ٥٢٨ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٧٢
العجلي : أبوالحسن أحمد بن عبد الله	(٤٤٨) ، ٤٥٥ ، ٥١٠ ، ١٠٢٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٦٣ ، ١٠٩٨ ، ١١٢٦ ، ١١٨٧ ، ١٣٨٦ ، ١٣٩١ ، ١٣٩٥ ، ١٣٩٧ .
العدني : ابن أبي عمر	٨٢٠ ، ٨٢١
عدي بن الفضل	(٥٠٩)
ابن عدي	٣٧٠ ، (٤٠٢) ، ٤١٨ ، ٤٩٨ ، ٥٢٤ ، ٥٢٦ ، ٥٥٨ ، ٦١٥ ، ٦٩٤ ، ٧٦١ ، ٧٩٤ ، ٨١٦ ، ١٠١٦ ، ١٠٦١ ، ١٠٧٨ ، ١٠٩٣ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١٢٣١ ، ١٢٤٥ ، ١٢٦٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٤٧ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٦ ، ١٣٨٨ ، ١٣٩١ ، ١٣٤٩ ، ١٣٩٥
عدي بن حاتم	١٠٥ ، ١١٧
العدل : أبوعمرو محمد بن جعفر بن محمد المطرز النيسابوري .	١٢٨٠
العذري : ابو العباس	٦٤٣
العرزمي	١٠٩٧ ، (١٠٩٨)
العراقي : ابوالعباس أحمد بن عبد المحسن	١٣٢٤

الاسم	الصفحة
العراقي : عبد الرحيم بن الحسين	١١٣، ٣٣، ٣٤، ٨٧، ١١٣، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٥، ١٤٠، ١٤٥، ١٤٦، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢١٣، ٢٦٢، ٢٩٣، ٢٩٧، ٣٠٣، ٣١٢، ٣٨٨، ٤٠٠، ٤١٧، ٤٦٥، ٤٦٨، ٤٩٠، ٥٣٤، ٥٥٦، ٦٦٦، ٧٠٣، ٧٠٥، ٧٧٣، ٧٨٦، ٨٠٧، ٨٢٩، ٨٣١، ٨٣٥، ٨٧٠، ٨٧٩، ٩٣٤، ٩٤٧، ٩٦٤، ٩٦٩، ٩٨٣، ٩٨٥، ٩٨٨، ١٠٠٢، ١٠٠٤، ١٠٣٠، ١٠٥٨، ١٠٦٠، ١٠٩١، ١٠٩٥، ١١٤٢، ١١٧٤، ١٢٠٦، ١٢٦٧، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٩٢، ١٣٠٢، ١٣٧٢
ابن العربي : ابوبكر محمد بن عبد الله	(٣٧٦)، ٥٠٤، ٥٦٩، ٧٤٦، ٨١٤، ٨٥٥، ٩٦٨، ١٠٤٢، ١١١٣
ابن عربي .	٦٢
ابن عرفة	٢٣٣
عروة بن الزبير	٣٨٥، ٣٨٦، ٤٧١، ٥١٨، ٦٧٥
عروة بن المضرس	٧٢٣
ابن أبي عروبة	٨٨٧
ابو العرب القيرواني	(٨٠٥)
عزت عبيد الدعاس	١١٩٠

الاسم	الصفحة
العز بن عبد السلام : عز الدين	٩٨٨
عزت علي عطية	٨٣٠
العزيزي	٥١٠، ٨٩٣، ٨٩٥، ١٠١٩
ابن عساكر	٨٨، ٤٢٣، ٤٨٦، ٥١٢، ٩١٧، ١١٥٠، ١١٩٧
العسكري	١٠٦، ١٦٥
عصام بن خالد الحمصي	(٦٥٣)
أبو عصمة : نوح بن أبي مريم	١٢٩٦
العصمي : أبو عبد الله محمد بن العبـــاس الهروي .	(٩٤٨)
عطاء بن السائب	١١٤٠، ١١٤٤، ١٣٣١
عطاء بن أبي رباح	(١٠٤٣)، ١١٠٨، ١٠٨١، ١٤٠٠
العطار : محمد بن مخلد بن حفص	٥٣٠
العطار : أبو الحسين يحي بن علي النابلسي	(٦٦٨)
العطار : يوسف بن محمد المكـي	(٥٥٠)
عطية بن سعيد العوفي	٧٤٥
ابن عطية	١٧٣
عقبة بن الأصم	(١١٠٨)
ابن عقدة : أبو العباس أحمد بن محمد	٥٧٤، (٥٩٣)
عقدة : أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد	(٨٠٢)
العقدي : أبو عامر	٧٠٤
العقيلي	٢٨٦، ٤١٥، ٥١٢، (٥٥٩)، ٦١٥، ٦٨٣، ٨١٦، ١٠١٩، ١٠٧٨، ١٢٣١، ١٢٦٤، ١٢٩٧، ١٣٩٣

الاسم	الصفحة
ابن عقيل	٨٤٢ ، ٨٥٦
ابو خالد عقيل بن خالد الأيلي	(٤٨٩)
عكرمة " مولى ابن عباس "	٥٨٤ ، (٦٢٣) ، ٦٩٥) ، (٧٠١) ، ٧٧١ ، ٧٧٧ ، ٨٧٣ ، ١١٤٥ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٦ .
علقمة بن وقاص	٤٥٥ ، ٤٧٢ ، ٤٨٣ ، ٨٩٤ ، ١٠٩٩
علقمة بن ناجية	٣٧٥
علقمة بن قيس النخعي	(٤٥١)
علقمة بن مرثد الحضرمي	٧٤٤
علقمة بن الفغواء	١٣١١
علي بن الجنيد	١٣٨٥ ، ١٣٩٧
علي بن حكيم	١٣٣٢
علي بن ثابت	١٣٩٣
علي بن يزيد الالهاني	١٣٨٨ ، (١٣٨٩)
علي بن عاصم الواسطي	(١٢٦٣)
علي بن سعيد الفرناطي	١٢٣٧
علي بن حرب	٥٣٩
علي بن مسهر	(١٠٣٠)
علي بن محمد بن عيسى	٥١٨
د . علي حسني الخربوطلي	٨١
علي بن تقي	٨٠٥
علي بن سلطان القاري	٢٥

الاسم	الصفحة
أبوالحسن علي بن عبد الله الشاذلي	٦١
علي بن الحسين	٢٤٢ ، (٤٢٣) ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٣٢ ، ٤٦٠ ، ٤٧٤ ، ١١٩٧
علي بن ربيعة	٣٧٠
علي بن أبي طالب	٢٤٣ ، ٣٨٠ ، ٤٢٣ ، ٤٣٢ ، ٤٦٠ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٥٠٣ ، ٧٠١ ، ٧٣٦ ، ٨٦١ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١١٩٧ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٧
أبوعلي القالي	١٦
ابن علية : ابو اسحاق ابراهيم بن اسماعيل	٣٦٢
علي بن خشرم	٨٠١
علي بن فارس	٩١٧
علي بن زيد بن جدعان	(٥٩٦) ، ٨٤٢ ، ٨٥٦
ابن العليف : أحمد بن الحسين	٦٦
ابن علية : اسماعيل بن علية الأسدى	(٤٤٨) ، ١٣٥٢
ابن العماد الحنبلي	٥٠ ، ٢٦٨ ، ٤٠٣ ، ١٠٠٧ ، (١٠٤١)
عمار بن أبي عمار	٢٨٣
عمار بن ياسر	٨٤٨ ، ١٠٧١
ابن عمار	٥٣٤
عمارة بن زاذان	(١٢٦٨)
عمارة بن غزية	٢٨٥ ، ٤٩٧

الاسم	الصفحة
أبو شداد العماني	١١٧
عمر بن عبد المجيد الميانجي	٢٧
عمر بن ابراهيم المبدى	١٠٧٠
عمر بن محمد	١١٠٢
عمر بن شبة	١٢٧٩
عمر بن عبد العزيز	٤٢٧ ، ٥٢٠ ، ٥١٣ ، ٥٢١
عمر بن عبد الرحيم بن أبي الورد	٤١٧
عمر ضياء الدين	٩٦١
عمر بن محمد بن بجير البجيرى	٦٠١
عمر بن أبي سلمة	٨٤٢
عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)	٢٩١ ، ٤٣٢ ، ٤٦٠ ، ٤٦٦ ، ٤٦٩ ، ٤٦٦ ، ٤٦٩ ، ٤٨٩ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٧٣٧ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٧٧ ، ٨٨١
عمر بن محمد بن جبير بن مطعم	(٧٣١)
عمران بن حصين	١٠٥ ، ١٠٥٥
عمران بن حطان	٧٤٥
ابو سعيد عمرو بن محمد بن منصور	٨٧٧
عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصارى	(٦٩١)
عمرو بن الحارث	٣١٦
عمرو بن دينار	٣٧٣ ، (٤٢٧) ، ٤٦٢ ، ٤٧٦ ، ٥٤٤

الاسم	الصفحة
عمرو بن الحارث	١٠٩٤
عمرو بن مرة بن عبد الله	٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩
عمرو بن مرة .	١٠٢٦
عمرو بن حزم	٥١٢ ، (٥٢٠) ، ٥٢١
عمرو بن شعيب بن محمد السهمي	(٤٣٣) ، ١١٢١ ، ١١٤٩ ، ١٢١٩
عمرو بن عبد الله بن صفوان	٣٧٢
عمرو بن يحيى المازني	٥٠٧
أبو ميسرة عمرو بن شرحبيل الهمداني	١٨٨
عمرو بن عوف المزني	١١٥٢
عمرو بن الحصين العقيلي	١٣٤٥
عمرو بن علقمة بن وقاص	٨٩٤
أبو عميس	١٠٢٣
العنبري : عباس بن عبد العظيم	(٦٦٠)
العنزي : محمد بن المثنى	٦٥٨ ، ١٠٩٦
العوجاء : ابن أبي العوجاء	٧٦١
أبو عوانة : وضاح بن عبد الله اليشكري	(٤٤٤) ، ٥٤٥ ، (٨٣٣)
العوصي : اسحاق بن يحيى بن علقمة الكلبي	(٧٦٥)
العلاء بن زيدل	(١٢٣١)
العلاء بن الجندي الحنفي	٥٥
العلاء بن عبد الرحمن الحرقي	(٥٨٧) ، ٧٦١ ، ٨٧٥ ، ١٢٩٢
العلائي : أبو سعيد صلاح الدين خليل بن كيكلدي .	(٢٠١) ، ٣٨٧ ، ٣٨٩ ، ٥٩٧ ، ٧٤٦ ، ٧٨٠ ، ٨٨٦ ، ٨٨٨ ، ٩٦٧ ، ١٠٠٥ ، ١٠٣٤ ، ١٠٨٢ ، ١١٤٣ ، ١٢٣٦ أ .

الاسم	الصفحة
المديني :	١٢٣٤
عيسى بن يونس بن أبي اسحاق السبيعي	(١٠٠٧)
عيسى بن عبد الرحمن	٨٨٤
عيسى بن أبي ذر	٦٤٣
عيسى بن طلحة	٨٩٤
عيسى بن عبد الرحمان بن فروة الزرقي	٨٨٢ (٨٨٣)
عياش بن عباس القتباني	٨٨٤
أبوبكر بن عياش	٩٢٨، (٩٢٩)
أبومحمد بن عياش	٢٥ ، ١٨٧ ، ٨٦٠
عياش بن موسى اليحصبي	٢٦ ، ١٩٦ ، ٦٠٠ ، ٦١٣ ، ٦٢١ ، ٦٢٣ ، ٦٣٨ ، ٧٤٢ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥
عيينة بن حصين	٤٣٦
المديني	٥٠٦
عيسى بن المسيب البجلي	(١١٢٧)
عيسى بن يونس بن أبان الفاخوري	(٦٩٧)
عيسى بن يونس	١٣٤٨
الفاقي : يحي بن أيوب .	(٨٦٨)
أبو غدة	١١٢٢
ابن أبن غرزة : أبو عمرو أحمد بن حازم	(٧٤٨)
الغزالي : ابو حامد محمد بن محمد الطوسي	٢٣٧ ، ٣٠٩ ، ٣٥٢ ، ٣٥٦ ، ٣٨٢ ، ٩٩١ ، ١٠٠٠
الغزنون : المظفر بن الحسين	١٢٩٧
الغساني : أبوعلي	١٢٠٦

الاسم	الصفحة
الغساني : أبوالحسن بن قيس	٦٣٢ ، ٦٤٩
الغطريفي : أبو أحمد محمد بن أحمد الرباطي	(٩٤٨)
الغماري : عبد العزيز	١٠٤٨
الغفاري : ابو الفضل	٥٦٧ ، ٩١٩
غندر : محمد بن جعفر	(٦٥٦) ، ١٠٨١
السلطان الغوري	٧١
ابن الغارضي / عمر بن علي بن المرشد	٦٢
فاروق حماده	١٢٤١
أبو يعقوب : فرقد بن يعقوب السنجي	(١٣٧٩)
ابن الفرخي : ابوالحسن عبد الله بن محمد	٨٠٨
ابن الفرضي : أبوالوليد عبد الله بن محمد بن يوسف القرطبي .	(٨٠٨)
الفراهيدي : ابو عمر مسلم بن ابراهيم	(٦٥٥)
الفريابي : أبوبكر/ محمد بن يوسف	(٦٥٤) ، ٦٥٦
الفربري : أبوعبد الله محمد بن يوسف	٦١٤ ، ٦٣٢ ، ٦٣٨ ، ٦٤١ ، ٧٨٤ ، ٨١١
أبو الفرج الاصبهاني	١٦
الفريعة أخت أبي سعيد الخدري	٣٦٩
ابن الفراء : ابويعلي بن الفراء القاضي	٣٣٤
أبو فزارة : راشد بن كيسان	(١٣٨٣)
الفسوي : الحسن بن سفيان	٥٣٢ ، ١٠٦٣
الفسوي : يعقوب بن سفيان	٤٧٨ ، (٥١٢) ، ١٠٦٣ ، ١٠٩٤ ، ١١٢٦ ، ١٢٦١

الاسم	الصفحة
فضالة بن عبيد	٨٩٣
الفضل بن سهل الأعرج	١٢٦٤
الفضل بن العباس	٤٩٤
أم الفضل بنت محمد المصرية	٥٢
فليح بن سليمان	١٣٣٥
ابن فورك : أبوبكر محمد بن الحسن	٣١٩ ، ٣٤٤ ، ٣٥٢
تقي الدين ابن فهد	٤٩
الفلاس : أبوحفص عمر بن علي الصيرفي	(٤٤٦) ، ٦٥٩ ، ٨١٦
الفلاني : صالح .	١٤٠
ابن فيل	٢٣٤
القابسي : أبو الحسن علي بن محمد بن خلف	(٦٤٢) ، ٦٤٣ ، ٩٧٨
قابوس بن أبي ظبيان	٨٤٢ ، ٨٥٧
القاري : ملا علي القاري	٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٣٣١ ، ٣٣٩ ، ٣٤١ ، ٣٥٩ ، ٥٩٧ ، ٩١٧
قاسم بن قطلوبغا	٤٩ ، ٣٣٩ ، ٤٠٣ ، (٨٢٣) ، ٩٦٩
القاسم : بن محمد بن أبي بكر	٣٨٥ ، ٤٢٥ ، ٤٥١ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥
زين الدين القاسم الحنفي	٦٦
القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم	(١٣٨٠)
القاسم بن عبد الرحمن الدمشقي	(١٣٨٩)
قاسم بن أصبغ	٥٣٧ ، ٨٤٤ ، (٨٤٥) ، ٩٠٥ ، ٩٥٣ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١

الاسم	الصفحة
ابن القاسم	٤٠٨
القاسم بن الحكم المرني	٤١٥
القاسمي : جمال الدين	٢٦١ ، ٦٢٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٧٦
ابن القاضي	٨٠
قبيصة بن ذؤيب	٣٦٥
قبيصة بن عقبة	٥١٨
أبو قتادة	٨٨٩
قتادة بن النعمان	٤٩٤
قتادة بن دعامة	(٤٤٠) ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٧٣ ، ٥٠٦ ، ٥٤٤ ، ٨٨٧ ، ٩٣٧ ، ٩٦٨ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٤٢ ، ١٠٧١ ، ١٣٥٣ ، ١٣٩١
القتباني : عبد الله بن عياش	(٨٨١)
قتيبة بن سعيد	٤٠٧ ، (٤١٢) .
أبو قحذم	٨٨٣
القرطبي : أبو العباس أحمد بن عمر	٥٧٩ ، ٦١٣ ، ٩٦١ ، ١٢٦٦
القرطبي : أبو عبد الله محمد بن عبد الملك بن أيمن .	(٩٥٣)
قرة بن اياس بن هلال المزني	٧٢٦
قرة بن هبيرة	(٩١٣)
قزعة بن سويد الباهلي	(١١٩٧)
القزويني : حسن بن عبد الواحد	(٩١٧)
القزويني : أبو الحسن علي بن ابراهيم	٢٣٥

الاسم	الصفحة
القسطلاني : أحمد بن محمد	٦٦ ، ٦٧
القسطلاني : أبوبكر محمد بن أحمد المصرى	١٩٨
القشقرى : عبد الرحيم	١٢٢٢
قطن بن نسير	(٦٣٠)
أبن القطان : علي بن محمد بن عبد الملك	(٩٠٤) ، ٩٠٩ ، ١٠٥٥ ، ١٠٧٣ ، ١٠٨١ ، ١٠٩٢ ، ١٣١٢ ، ١٣٥٠
القطيعي : أبوبكر أحمد بن جعفر بن حمدان	(١٢٧٣)
القعنبي : عبد الله بن مسلمة	(٣٩٩) ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٧ ، ٤١٢ ، ٧٨٩
القفاص	١٣٩٤
القلقشندى : محمد حجازى بن محمد بن عبد الله الشمراوى	١٣٩ ، ١٤٩ ، ٤١٩
القمولي : نجم الدين أبوالعباس أحمد بن محمد	(٨٠٤)
ابن قنفذ	٥٢٨ ، ٥٢٩
أبو قلابة	٨٨٣ ، ١٠٣٠
القلانسي : أبو محمد أحمد بن علي	٦٤٧ ، ٦٥١
أبو قلابة : عبد الله بن زيد الجرمي	(٦٨٧) ، ٦٨٨
القيسي : أبو عبد الله بن منظور	٦٤٣
قيس بن أبي حازم	٧٢١
قيس بن سعد	٥٣٢
أم قيس بنت محصن	١٠٦
قيس بن أبي حازم	٤٦٦

الاسم	الصفحة
ابن القيسراني : محمد بن طاهر المقدسي	٣٢٦، ٣٣٥، (٣٣٧)، ٦٠١، ٧٢٩، ٧٨٥، ٨١١، ٨٦٢، ٨٦٣، ١١٧٨، ١٢٢١، ١٢٢٤، ١٢٣٦، ١٢٣٨
قيس بن أبي حازم	١٠٢٣
ابن القيم	١٠٦٨، ١٢٥٣
ابن كادش : أبوالعز أحمد بن عبيد الله بن كادش .	(١١٥٠)، ١٢٥٨
الكاغيجي : أبوعبد الله محمد بن سليمان	١٦٢، ٢٠٣
الكتاني :	٨٢٩، ٩٣٤
كثير بن مرة	١٣٦١
كثير بن فرقد	٣٩٣
كثير بن زيد	(٤٩٩)، ١٣٤٦
كثير بن عوف	(١٢٦١)
كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني	١١٥٢
الكرابيسي : أحمد بن محمد	٥٨٠
الكرخي : أبوالحسن الحنفي	١٣٦٠
أم كرز	١٣٥٢
الكرماني : محمد بن يوسف	١٩٣
كرودش : أبوطي الحسن بن علي الطوسي	(٩٥٣)، ١٠٩٦
ابن الكركي : برهان الدين	٦٦
كريمة بنت أحمد المروزية	(٦٤٤)

الاسم	الصفحة
الكرخي : عمر بن يحي الكرخي	(٢٠٨)
الكرجي	١٢٢٢
الكسار : أحمد بن الحسين	١٢٤٠
الكسائي : أبوبكر محمد بن ابراهيم	(٦٥٠)
الكشميهني : أبوالهيثم محمد بن المكي بن محمد	(٦٤٠) ٦٤٣٠
الكشاني : ابوطي اسماعيل بن محمد	(٦٤١)
كعب بن مالك	٤٠٩ ، ٤١٥
الكلوذاني : أبو الخطاب محفوظ بن أحمد	(٣٣٤)
كلثوم بن علقمة بن ناجية	(٤٧٥)
كليب	١٠٣١
الكلبي : محمد بن السائب الكلبي	(١٢٢٨) ١٣٩٩٠
الكمال بن ناصر الدين السيوطي	٤٥
كنانة بن جبلة	١٢٩٦
الكوسج اسحاق بن منصور	١٠٩٦
ابن الكوسج	٨٣١
الكوخميني : أبومحمد الحسن بن أحمد	
السمرقندى	٨٦٢
كهمس	١٠٢٥
كيسان بن سعيد المقبرى المدني	(٦٨٦)
اللؤلؤى	١١٦٢ ، ١٢٠٥ ، (١٢٠٦) ، ١٢٠٧
لبيد بن ربيعة	١١٧
لبابة بنت الحارث	١٣٥٢

الاسم	الصفحة
المجلاح الغطفاني	١١٧
لقيط بن صبرة	١٠٩٤
اللكنوى : محمد بن عبد الحي .	٧١٦
ابن لهيعه : عبد الله بن لهيعه .	٨٨٢، ٨٨٤، ٨٦٩، ١٠٩٣، ١٠٩٤ ار(١١٥٢)، ١١٥٣، ١٢٢٤
اللالكائي	٢٨٣
ابن أبي ليلى	١٠٢٣
الليث بن سعد	(٤٨٠)، ٧٦٤، ٨٥٢، ٨٦٩، ٨٧٦، ١٠٢٨، ١٠٩٣، ١٠٩٤
الليث بن أبي سليم	(١١٤٠)، ١١٤٧، ١٣٧٦
ابن مالك : أبوعبد الله محمد بن عبد الله النحوى	٣٠٨
مالك بن سنان	١٤٠٠
مالك بن دينار	(١١٦٢)
مالك بن أنس	٢٥٧، ٣١٧، ٣٦٠، ٣٦٤، (٣٨٨)، ٢٩٣، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٣، ٤١٥، ٤١٧، ٤١٨، ٤٢٥، ٤٨٣، ٤٨٩، ٥٥١، ٥١٤، ٥١٦، ٥٢١، ٥٣٠، ٥٤٥، ٥٤٨، ٦٥٣، ٦٧٥، ٧٠٨، ٨٨٤، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩٩، ٨١٧، ٨٥٥، ٩١٧، ٩٣٦، ٩٤٠، ١٠١٦، ١٠٧٨، ١٠٩٢، ١١٢٥، ١١٨١، ١١٧٨، ١١٨١، ١٢٥٦، ١٢٦٢.

الاسم	الصفحة
ابن ماجة	٢٤٣، ٣٥٤، ٣٦٩، ٣٦٤، ٤٠٧، ٤٣٤، ٤٣٩، ٤٤٣، ٤٧٧، ٤٩٥، ٥٠٠، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٥، ٥٠٧، ٨٨٤، ٨٩٥، ١٠٦١، ١٢٣٦، ١٢٣٨، ١٢٨٣.
المالقي : أبوجعفر	٦٠٦
مالك بن الحويرث	١٠٣١
الماسرجسي : الحسين بن محمد	(٩٥٢)
الماليني : أبو سعد أحمد بن محمد بن أحمد	(٨٦٣)، ٨٦٤
ابن ماكولا : أبونصر علي بن هبه الله	(٦٣٧)
الماوردي	١٢١٨
المأمون	٤١٨
المباركفوري	٥٠٤، ٥٠٦
المبرد : أبوالعباس محمد بن يزيد البصري	٢٩٢
ابن المبرد : يوسف بن عبد الهادي	(٧٨٤)
أبويحي المثني بن الصباح	٧٦٧
المثني بن سعيد الضبعي البصري القسّام	(١٠٢٤)
مبشر بن عبيد القرشي الحمصي	(١٣٩٥)
مجالد بن سعيد الهمداني	٨٤٢، ٨٥٦، (١٠٠٧)، ١١٤٧
مجاهد	(٦٧٢)، ٨٨٤
محاضر بن المورع	(٦٧٦)
المحاملي : أبوعبد الله الحسين بن اسماعيل	(٦٣٧)
المحبر بن قهذم	١٣٨٤

الاسم	الصفحة
محمد بن اياس البكرى (مخضرم)	١١٧
د . محمد الصباغ	١٢، ١٣٥، ١١٧٨
محمد بن الحنفية	٥٠٤
د . محمد رأفت	٢٣
محمد بن خالد بن هلبي	١٦
محمد بن يعقوب	١٦
محمد مصطفى الأعظمي	٥٣٢، ٥٣٤، ٥٤٨، ٦٢٦
محمد مطلو الزهراني	٢١٦
محمد بن جعفر الكتاني .	٢٥
محمد بن مسلمة القعنبي	٣٦٤
بدر الدين محمد بن ابراهيم بن جماعة	٣٤
محمد راغب الطباخ	٣٥
محمد بن سابق الدين السيوطي	٤٥
محمد المجذوب	٤٧، ٦١
محمد بن عمرو	٢٨٦
محمد بن يعقوب	١٦
محمد بن على الداودن	٥٣
محمد بن يوسف الصالحى	٥٣
محمد بن علي بن طولون	٥٣
ابو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوى	٧٥
محمد بن أحمد بن اياس	٥٤

الاسم	الصفحة
محمد بن عبد الرحمن العلقمي	٥٤
محمد بن علي الحباك	٦٣
محمد أبو زهرة	٣٤٩
محمد مهاد بن يعقوب بن محمد الانصاري السندي.	١٥٤
محمد بن المسيب	٢٥٤
محمد بن علي الشوكاني	١١، ٢٧٠
محمد بن عجلان المدني	(٤١٠)
محمد بن نافع	٣٩٣
محمد محمد مخلوف	١٥٠
محمد أكرم النصوبوري	١٤٩
محمد محي الدين عبد الحميد	١٤٠، ١٦٣، ٤٢٢، ٤٦٤، ٧٩٣، ٨٥٨، ٩٨٥
محمد بن المظفر البزار	٥٤٥
محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص	٨٩٤
محمد بن عمرو بن علقمة	١٠٥٧
محمد الحبيب بن الخوجة	٨٧٤
محمد بن ابراهيم	٨٩٤
محمد بن اسحاق بن ابراهيم الحنظلي	٨٧٧
محمد بن الحسن الشيباني	٥٢١
محمد أنور البرخشاني	٦٢٦
محمد عبد الرزاق حمزة	٨٢٠، ٩٤٢

الاسم	الصفحة
محمد بن ابراهيم الشيباني	٨٢٧
محمد بن شعيب	(٨٦٠)
محمد بن نصر المروزي	(٨٥٠)
محمد سيد جاد الحق	٨٤٦
محمد زهري النجار	٨٤٦
محمد بن عبد الله بن نمير	٦٥٢
محمد بن اسحاق المطلبي	(٥٣١) ، ٦٢٣ ، ٧٧٤ ، ٨٣٧ ، ٨٨١ ، ٩٢٨ ، ١٠٤٧ ، ١١٤٥
محمد بن علي بن أبي طالب	(٧٣٦)
محمد بن شجاع البلخي ابن الثلجي	٧٦١
محمد بن عبد الله الأنصاري	٧٤٤
محمد بن زيد بن عبد الله المدني	(٧٣٤)
محمد بن جبير بن مطعم	(٧٢٤)
محمد بن عمر بن الرومي	٨٨٧
محمد بن ابراهيم الوزير	١٠٣
ابوكريب محمد بن العلاء الهمداني	(٦٥٨)
محمد بن عبد الله بن تومرت	٩٦٢
أبو محمد بن عبد الحميد	٩٨٨
محمد بن عبد الله بن المثنى الانصاري	(٦٥٢)
محمد بن مسلم بن تدرس : ابو الزبير المكي	(٥٨٦) ، ٧٦١
محمد اسحاق محمد السلفي	٦٠٨
محمد بن فارس	(٩٧٣)

الاسم	الصفحة
محمد فؤاد عبد الباقي	٦٠٧، ٧٨٥، ٧٨٦
محمد بن عبد الله بن داود	٥١٨
محمد بن زياد الجمحي	٦٥٩
محمد بن جعفر التركي	٨٠٣
محمد بن فضيل بن غزوان	٥٤٣، ٥٥١
محمد بن معمر	١٠٢٥
محمد بن سعد	٤٦٨، ٤٩٠، ٥١٠، ٥١٨، ٥٢٧، ٥٢٩، ٥٣٢، ١٠٢٨، ١٠٦٣، ١٠٩٨، ١١٥٤، ١٢٦١، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٩٧.
محمد بن وضاح	٩٩٨
محمد بن عبد الله بن حمدون	٧٨٩
محمد المنتقي الكشناوى	٨٢٠
ابوجعفر محمد بن الحسين البغدادى	(٨١١)
محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب	(٦٥٦)
محمد بن رجاء النيسابورى	(٩٤٩)
محمد طاهر مالك	١١٠٢
محمد بن الهيثم بن محمد السلمي	١١٨٥
محمد بن ادريس الشافعي	١٠، ٢٥٧، ٢٩٨، ٣٨٨، ٣٩٥، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٠٦، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٢، ٤١٣، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٥١٣، ٥١٤، ٥٦٨، ٧٠٨، ٩٩١، ٩٩٨، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٩٥، ١٠٩٧

الاسم	الصفحة
	١٠٠٠، ١١٦٣، ١١٨٠، ١٢١٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٣٥٨.
محمد بن مقاتل الرازى	١٣٩٤
محمد بن الحجاج بن رشد بن بن سعد	(١٣٨٧)
محمد بن القاسم	١٣٨٠
محمد بن وضاح القرطبي	(١٣٥٠)
محمد بن كعب القرظـــي	(١٣٤٩)
محمد بن جعفر بن الزبير	١٣٤٠
محمد بن عباد بن جعفـــر	١٣٤٠
محمد بن عبد الله بن البيع الحاكم النيسابورى	٢٣ و ٢٤، ٢٩، ١٩٤، ٢١٨، ٢٧٣، ٢٨٥، ٢٨٦، ٣٠٦، ٣٢١، ٤١٧، ٤٣٣، ٤٤١، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٦٥، ٤٦٧، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٨٠، ٤٨٢، ٥٠٢، ٥٣٩، ٥٩١، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٧، ٧٢١، ٧٢٣، ٧٧٦، ٧٩٤، ٧٩٧، ٨٠١، ٨٠٣، ٨٣٥، ٨٤٢، ٨٤٤، ٨٥٨، ٨٦٢، ٨٦٩، ١٠٢٤، ١٠٣٠، ١٠٦٩، ١٠٧١، ١١٤٥، ١١٩٧، ١٢٢٠، ١٢٤٣، ١٣٣٢، ١٣٥٢، ١٣٥٧، ١٣٩٥، ١٣٩٧.
أبوبكر محمد بن عبد العزيز بن محمد بن الفضل الهاشمي.	١١٧٨

الاسم	الصفحات
محمد بن علي بن عبد الله الصوري	(١١٧٧)
محمد عوامة	٦٦٣ ، ١١٢١ ، ١١٢٢
محمد علي قاسم العمري	١١٧١
محمد بن ابراهيم الوزير	١٢٩٤
محمد سعيد خطيب أوغلي	١٢٤٩
محمد بن ثابت المبدي	(١١٦٤)
محمد بن المنكدر	٩٠٧
محمد بن سيرين	٤٤٦ ، ٤٣٢ ، ٤٤٨ ، ٤٦١ ، ٤٧٠ ، ٥٢٨ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢
محمد بن كثير المبدي	(٦٥٦)
محمد رشيد رضا	٨٣١ ، ٨٥٢
د . محمد عجاج الخطيب	١٩٣ ، ٥٢٣ ، ٥١٦ ، ٥٢٥
محمود زايد	٧٩٥
محمود بن غيلان	١٠٥٦
محمود بن غيلان العدوي	(٣٨٥)
محمود شاكر	٤٦
د . محمود أحمد ميرة	٣٨
المحلي : جلال الدين محمد بن أحمد	٨٠٩
المحيوي بن السفيه	٥٥ ، ٥٦
د . محي الدين عبد الرحمن رمضان	٣٤ ، ٩٢٠
ابن أبي المخارق : عبد الكريم	(٥٠٧)
ابن المديني : علي	٢٦٨ ، ٤٠٣ ، ٤٤١ ، ٤٤٧ ، ٤٧٠ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٧ ، ٦١٥ ، ٦٦٧ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٨٤٧ ، ١١٠٢

الاسم	الصفحات
	١٠٩٦، ١٠٩٨، ١١٧٥، ١٢٣١، ١٢٦١، ١٢٦٥، ١٣٨٠، ١٣٨٦، ١٣٩٥
المدينى : أبو موسى	٧٩٩، ٨٦٠، (١٠٨٣)، ١١٥٠، ١٢٥٣، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٦٧
مخرمة بن مسور بن نوفل	١١٧
ابن مردويه	٨٦٠، ٨٦٠، (٩٤٩)، ١٠٨٦
مخلد بن الحسين	(٢٥٥)
مرشد بن عبد الله الزماني	(٥٩٧)
مرداس الأسلمي	٧٣١
د . مرزوق بن هياس الزهراني	٥٨٥
المروزى	٥٣٩
المروزى : محمد بن نصر الطبرى	٢٦٢
مرهبن عبد الرحمن بن حويئيل	١١٩٧
مرة الطيب	٤٣٧
مرة بن شراحيل	٤٣٦
المرهبي	١٢٩٧
ابن المرجاني : أبو الفضل ابن المرجاني	١١٧٥
ابن مرعي المالكي	١٣٥٩
مروان بن شجاع الجزرى	١٠٧٣
ابن أبي مريم	١٤٠٠
سعد الدين المرزباني	٤٩

الاسم	الصفحة
ابوالخير : مرثد بن عبد الله اليزني	(٤٨٠)
ابن مربع الانصاري : يزيد بن مربع	٣٧٢
المزي	٧٠٤، ٧٨٠، ٨٠٩، ٩٠٩، ٩٢١، ٩٣٤، ١٠٢٨، ١٢٣٨، ١٣٢٩
المستوفي : شرف الدين	١٠١
مسعر بن كدام بن ظهير الهلالي	٤٣٧
مسعر بن كدام	٤٤٧
مسلمة بن علي الخشني	(٧٤٥)
مسدد بن مسرهد الأسدي	(٥٣٥)، ٥٥٨، ٥٦٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٥٢
المسعودي : عبد الرحمن بن عبد الله	(١٠٢١)، ١٠٢٢
المستورد بن شداد	١٠٩٣
المستملي : ابو اسحاق ابراهيم بن أحمد البلخي	٦٣٨، ٦٤١
المستغفري : أبوالعباس جعفر بن محمد	(٦٤٥)
أبومسعود ابراهيم بن محمد الدمشقي	(٦٦٤)
مسلمة بن قاسم القرطبي	(٦٠٥)
مسلم بن ابراهيم	١١٥٨
مسلم بن الحجاج	١١٢٩، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩١، ٣١٦، (٣٢٢)، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٤٥، ٣٦١، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٧، ٣٧١، ٣٧٩، ٣٩٨، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤٣٩، ٤٤٣، ٤٧٧، ٤٨٠، ٥٠٧، ٥١٦، ٥٦٨، ٥٧٣، ٥٧٥، ٥٨٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٦٠٧، ٦١١، ٦١٦، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢٣،

الاسم	الصفحة
	٦٦٢، ٦٦٥، ٧٠٧، ٧٧٣، ٧٨٠
	٧٩٤، ٧٩٦، ٨٧٣، ٨٧٥، ٨٧٨
	٩٥٥، ٩٧٢، ٩٨٢، ٩٩٩، ١١٣٤
	١٢٢٥
المسندي : أبوجعفر عبد الله بن محمد	(٨٤٧)
المسور بن يزيد المالكي	١١٧٠
ابو مسهر : عبد الاعلى بن مسهر	٢٣٤، (٦٥٤)
المسيب بن حزن	٨٣٧
د . مصطفى عبد القادر خضر	(٣٠٢)، ٩٦٥
مصطفى محمد	١٦٣
د . مصطفى الشكعة	٥٠
د . مصطفى الجن	١٧
مصعب بن عبد الله الزبيري	٤٠٧
المصلوب : محمد بن قيس المصلوب	١٣٨٨
المصلوب : محمد بن سعيد المصلوب	(٧٦٩)، ١٢٢٨
المصيصي أبو الخصيب	(٢٥٤)
أبو المطوس (أو) ابن المطوس	(١٢٦٥)
مطين : أبوجعفر المضرمي	٢٦٢، ٤١٨
الملك المظفر ركن الدين بيبرس	٧١
المظفر بن حمزة البرجانـــي	٨٦٣
معاوية بن صالح المصري	١٣٥٤
معاوية بن صالح	٦٨١
ابو روح : معاوية بن يحي الصدفي	(٧٦٧)
معاوية بن قرة بن اياس المزني	(٧٢٦)

الاسم	الصفحة
معاوية بن حيدة القشيري	(٧٢٦)
معاوية بن اسحاق بن طلحة	١٠٦٢ ، (١٠٦٣) .
معاذة :	١٠٢٠
معاذ بن جبل (رضي الله عنه)	٣٠٠ ، ٨٨٢ ، ٨٨٤ ، ٩٢٣ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٣٢٣ ، ١٣٦١
معاذ بن هشام	١٣٥٢
معقل بن أبي معقل	٥٠٧
معمر بن راشد	(٤٢٧) ، ٤٢٨ ، ٤٦٣ ، ٤٧٧ ، ٥٣٢ ، ٥٣٩ ، ٥٤٥ ، ٥٥١ ، ٥٥٥
أبو عبيدة معمر بن المثنى	١٧٣ ، ٣١٦
المعافري : أبو الحسن	١٢٢٨
أبو معشر نجيح	٨٤٢ ، ٨٥٧
معظم حسين	٢٤
معن بن عيسى الاشجعي	(٨٨٤)
معن بن عيسى الأشجعي	(٦٨١)
ابن معين : يحي بن معين	٣٧٩ ، ٤٠٤ ، ٤٤١ ، ٤٤٣ ، ٤٤٩ ، ٤٥١ ، ٤٥٧ ، ٥٠٩ ، ٤٧١ ، ٥١٠ ، ٥١٤ ، ٥٣٤ ، ٥٤٧ ، ٦١٥ ، ٧٤٣ ، ٨٣١ ، ١٠١٦ .
مغلطاى بن قليج البكجرى	٢٠٥ ، ٣٩٨ ، ٥٦٤ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ١٢٤٦
المغيرة بن أبي بسودة	١٣٥٧
المغيرة بن شعبة	١٠٢٢ ، ١٠٢٣
المغيرة بن شعبل	١٠٢٣

الاسم	الصفحة
مفرج بن شجاع .	(١٠٩٧)
مقاتل بن حيان .	٨٤٢، ٨٥٦
المقدسي : عبد الغني بن عبد الواحد	٢٧٥ ، ٨٧١، ٩٠٩، ١٢٣٧
المقدسي : أبو الحسن .	٤٩٥
المقدسي : أبوعبد الله محمد بن عبد الواحد	(٧١٣)، ٩٠٥
المقرى : أبوعبد الله بن شويح	٦٤٣
المقبرى : أبوسعد سعيد بن كيسان المقبرى	(٦٨٦)
مقبل بن هادى الوادعى	٦٦٣
المقدام بن شريح بن هانيء	٥٠٨
مقسم	١١٨٧
فخر الدين المقسمي	٧٠
مكحول الشامي	٥٢٥ ، (٩٣٩)
مكحول الازدى	٩٣٩
مكي بن عبدان	(٦١٦)
مكي بن أحمد البردعي	٨٨٦
مكي بن بندار الزنجاني	(٩١٧)
أبوالسكن : مكي بن ابراهيم البلخي	(٦٥٣)
مكي بن عبدان النيسابورى	٦٤٩
المكي : أبوطالب محمد بن علي بن عطية	٢٣٦، ٥٥٥، ١٣٥٦
أبوالزبير المكي	٩٠٧
ابن فهد المكي	٩٦٩
الملنجي : أبومسعود سليمان بن ابراهيم	(٩٥٢)

الاسم	الصفحة
ابن الملقن : أبوحفص عمربن علي والمعروف بابن النحوى أيضا .	(٢٠٢) ، ٨٥٧ ، ٩٦٥ ، ١٠٣٩ ، ١١٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٦٨
الشرف المناوى	٤٨
المناوى	٢١٥ ، ٣٥٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٩٢٢ ، ١١٧٤
ابن منجوية : ابوبكر أحمد بن علي الاصبهاني	٤٢٦ ، ٥٧٧ ، (٩٥٢) .
ابن مندة : أبوالقاسم	٧٨٩
أبو زكريا ابن مندة .	(١١٦) ، ٢١١ ، ٥٣٩
أبوعبد الله ابن مندة : محمد بن اسحاق	٥٩١ ، (٥٩٢) ، ٨٠١ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٤ ، ١٢٤٦
منصور بن المعتمر	٣٨٥ ، ٤٣٢ ، ٤٣٨ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٧٢ ، ٤٨٣ ، ٦٧٢
منصور بن زاذان	(٩٣٩)
المنذرى : عبد العظيم بن عبد القوى	٤٩٥ ، (٥٧٠) ، ٧٠١ ، ٨٦٩ ، ٩٦٢ ، ٩٠٥ ، ٩٠٩ ، ١٠٨٣ ، ١٣٣٩ .
ابن المنذر	١١٤٩ ، ١٣٣٧ ، ١٣٤٠ ، ١٣٥٧
موسى بن عقبة	٣٩٣ ، (٥١٤) .
موسى بن طارق أبو قرة	٥٤٤ ، ٥٥٢
موسى بن وردان	(١١٥٤)
موسى بن هلال	(١٢٥٣) ، ١٢٦٤
موفق بن عبد الله بن عبد القادر	١٢٢٢
موسى بن هارون	٣٧٠
موسى بن عبيدة	٣٧٥

الاسم	الصفحة
أبو موسى الأشعرى	١٠٥، ٣٦٤، ٤٣٦، ١٠٨٠، ١١٦٧
ابن المواق	(٧٥٧)، ٩٠٤، ٩٠٨، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١١٣٧
ابن أبي الموال	٩٠٧
موسى محمد علي	٨٢٠
المهاجر بن مخلد	١١٠٥
مهيب بن سليم	٨١١
ابن مهروية : الحسن علي بن محمد القزويني	٤١٤
ابن مهدى : عبد الرحمن	(٢٦٤)، ٢٧٢، ٣٢١، ٤٠١، ٤٠٢، ٤١١، ٤١٣، ٤٣٨، ٤٧٨، ٥٢٨، ٥٤٦، ٦٥٧، (٧٤٣)، ٨١١، ٨٥٢، ٨٨١، ١٠٢٣، ١٢٢٠، ١٢٦٢، ١٣٩٠
الميانجي : ابو حفص عمر بن عبد المجيد	١٣٠، ١٩٦، ٧٨٥، ٧٨٦، ٨١٤
الميموني : أبو الحسن	٥٥٦، ١١٥٣
النابغة الجعدى	١١٧
النابغة : أبوثمامة زياد بن معاوية	٢٧٦
ابن ناصر الدين الدمشقي	٤٩٥، (٩٧٨) .
ناظر الدين محمد السيوطي	٤٥
نافع بن سليمان العبدى	١١٧، (٣٨٨)
نافع بن جبير بن مطعم	٤٠٠
نافع المدني قولى ابن عمر	٣٩٣، ٣٩٨، ٤٠١، ٤٠٩، ٤١٥، ٤١٦، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٥٤، ٤٥٧، ٤٨٩، ٥٠٩ .

الاسم	الصفحة
نافع بن جبير	٤١٨
نايف الدعيس	٨١٨، ١٢٥٠
نافع أبو هرمز	(١٤٠٠)
نافع بن مالك	٨٨٤، ٨٦٨، ٨٦٩، ٩٧٨
النبهاني	١٣٦٤
النجاد	٢٨٣
ابن النجار	١٠١
الندوي : تقي الدين	٧٨٤
ابن النديم	٥٣٣
النسائي : أحمد بن شعيب	٢٦٦، ٣٥٤، ٣٦٩، ٣٧٩، ٣٩٣، ٣٩٩، (٤٠٣)، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٤، ٤٤٢، ٤٤٥، ٤٥٠، ٤٥٥، ٤٥٨، ٤٧٧، ٤٩٤، ٥٠٣، ٥٠٥، ٥٠٨، ٥١٢، ٥٧٤، ٦٨١، ٦٨٣، ٦٩٤، ٧٢٣، ٧٢٦، ٧٦٥، ٨٠٦، ٨٠٨، ٨٢٩، ٨٤٤، ٨٨٧، ١٠١٦، ١٠٣٠، ١٠٦١، ١٠٦٣، ١٠٩٨، ١١٠٠، ١١٢٦، ١١٥٤، ١١٥٨، ١٢٢١، ١٢٢٤، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣٩، ١٢٤٣، ١٢٤٦، ١٢٥٨، ١٢٦١، ١٣٥٢، ١٣٧٦، ١٣٨٠، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٨، ١٣٩٠، ١٣٩٥
النسفي : عبد المؤمن بن خلف	(٢٦٥)
نصر بن علي	١٣١١

الاسم	الصفحة
النصربوري محمد أكرم	٣٣٨، ٣٤١، ٣٥٩
النضر الحداني	(٩٣٨)
النضر الخزاز	٩٣٨)
النضر بن سلمة الموزي	٦٨١
نظام الملك ابو علي الوزير	٦٤٤
النعمان بن راشد	٧٦٤
أبونعيم عبيد الله بن الحسن بن أحمد الاصبهاني الحداد .	٨٦١
ابو نعيم الاصبهاني : أحمد بن عبد الله	٢٥، ١٩٤، ٤٢٣، ٤٩٥، ٥١٠، ٥٢٤، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٥٣، ٨٤٠، ٨٥٨، ٨٦٠، ٩١٩، ٩٥٠، ٩٧٨، ١٠٨٦، ١٢٣١، ١٢٩٦، ١٢٧٩، ١٣٨٩، ١٣٩١، ١٣٩٢
أم النعمان الكندية	١٣٨٢
نعيم بن سالم بن قنبر	(١٣٩٣)
نعيم بن حماد الخزاعي	(٥٣٦)، ٥٦٠
نفيسة بنت الحسن بن زيد بن الحسن بن علي ابن أبي طالب	(٦١)
ابن النفيس : علاء الدين الطبيب	١٩٩، ١٠٣٨
ابن نقطة : ابوبكر محمد بن عبد الغني	١٩٥
ابن نمير	١٠٢٣
ابو النعمان :	٦٥٥
النووي : ابو زكريا يحي بن شرف	٣٠، ٣٣، ٩٣، ١٣٥، ١٤٣، ١٩٧، ٢٠٩، ٢٣٢، ٢٨٨، ٣٢٥، ٣٣٠، ٣٣٣، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٦٠، ٣٨٢، ٣٨٨، ٤٢٢، ٤٩٣، ٥٩٥

الاسم	الصفحة
	٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٦، ٦١٣، ٦٢٣، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٥، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٨٠، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٩٣، ٧٩٦، ٨٠٨، ٨٥٩، ٩٧٥، ٩٨٢، ١٠٧٧، ١١٤٥، ١١٦٨، ١١٧٠، ١١٧٤، ١٢١١، ١٢١٣، ١٢٤٤، ١٢٥٥، ١٣٦٨
النوفلي : ابوخالد يزيد بن عبد الملك المدني	(١٢٦٣)
نوفل بن معاوية	١١٧
د . نور الدين عتر	٢٢، ٢٠٧، ٢١٥، ٢٦١، ٧٦٦، ١٣٣١، ١٤٠٢
نهشل بن سعيد الورداني	(١٣٩٠)
النهدي : أبوحذيفة	٨٤٢
النهدي : أبوعثمان	٥٣٣، ٧٧٥، ٨٥٧
النيسابوري : أبوعلي	٩٢١، ١٢٥٨
وابصة بن معبد	١٠٥
أبو الوداك : جبر بن نوف البكالي	١٠٠٧
الواداشي	٢٩، ٣٤، ٥٣٣
ابن وارة	(٨١٣)، ٧٩٧
الواعظ : أحمد بن محمد بن داود	٥١١
الواقدي	٧٧٤، ٨٨١
وكيع بن الجراح	٣٨٥، (٤٣٦)، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٤٣، ٥٤٦، ٥٥١، ٦٥٦
الوليد بن مسلم	(٥٤١)، ٥٥١، ٦٥٦، ٨٤٠، ٨٩٥

الاسم	الصفحة
الوليد بن زروان	(١٠٧٠)
الوليد بن كثير المخزومي	(١٣٤٨)
وهب بن مسوة	٥٣٧
ابن وهب	٥٢١ ، ٥٥١
الوهراني : أبو القاسم	٦٤١
وهيب بن خالد	١١٠٧
الهاشمي : أبو محمد عبد الحق	١٤٠
أم هاني بنت الهوريني	٥٢
ابن هانيء	٨٥٢
الهاشمي : أبو عمرو القاضي	١٢٠٧
الهجري : ابراهيم	١١٢١
أبو هريرة : ابراهيم بن هرية الفارسي	(١٣٩٣)
الهروي : أبو ذر عبد الله بن أحمد بن الخزرجي	(٦٤١) ، ٧٧٩ ، ٧٩٦ ، ٩٥٠
الهروي : ابو اسماعيل عبد الله بن محمد	٤٧٠ ، ٤٨٢ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٢ ، ٩٣٣
أبو هريرة : عبد الرحمن بن صخر (رضي الله عنه)	٢٤٣ ، ٢٨٣ ، ٥٢٢ ، ٧٠٤ ، ٧٢٥ ، ٧٩١ ، ٨٧٥ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٣٥٤ ، ٤٥٢ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٧٠ ، ٤٧٧ ، ٤٩٠ ، ٥٠٠ ، ٥٠٣ ، ٥٨٧ ، ١٠٨٠ ، ١١٨٦ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١٢٦٦ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٧ ، ١٣٥٧ ، ١٠١٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٩ ، ١٠٢٧ ، ١٠٦٥
هشام بن حسان	١١٨٦

الاسم	الصفحة
هشام بن عروة	٣٨٥، ٣٨٦، ٤٨٥، ٦٧٥، (٩١٧)
هشام الدستوائي	(٤٤٤)، ٤٤٨، ٤٧٤
هشيم	٥١٦، ٥٢٧، (٥٣١)، ٥٤١، ٥٥١، ٧٧٨
الهمام بن الكمال السيوطي	٤٥
همام بن منبة	(٤٧٧)، ٧٩٦
الهمداني عبد الرحمن بن عبد الله	٦٤٢
هني : " الوارد ذكره في استعمال عمر بن الخطاب له " .	٦٨١
أم الهنا المصرية	٥٢
الهيثم بن عدي	(١٠٧٨)
الهيثمي	٢٤٣، ٢٧٠، ٤٩٧، ٥٩٧، (٨١٨)، ٨٦١، ١٠١٩، ١١٧٤، ١١٩٦، ١٢٧٢، ١٢٧٦
ياقوت الحموي	٩٣٦، ٩٤٢
يتيم عروة : أبو الأسود محمد بن عبد الرحمن	(٦٧٥)
يحي بن أبي زكرياء الغساني	(٦٧٤)
يحي بن قزعة	(٧٨٩)
يحي بن عمار الواعظ	٩٣٣
يحي بن المتوكل	(٨٦٨)
يحي بن آدم الكوفي	(٥٤٦)
يحي بن عبد الحميد الحماني	(٥٥٩)، ٥٥٨، ٥٦٠
يحي بن عبد الله بن أبي قتادة	٨٨٤
يحي بن يحي الليثي	٩٩٨

الاسم	الصفحة
يحيى اسماعيل أحمد	٥٨ ، ٨٢
يحيى بن يحيى	٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، (٤١١)، ٤١٣
يحيى بن بكير	٣٩٣
يحيى بن أبي كثير	(٤٥٣)، ٥٤٤، ٥٤٩، ٦٨٩، ١٠٤٩
يحيى بن حمزة	٥١٢
يحيى بن زكريا بن أبي زائدة	١٠٨٠
يحيى بن الملاء البجلي	(١١٦١)
يحيى بن معين	٢٣٥، ٢٦٢، (٢٦٦)، ٦١٩، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٩٤، ٧٦٩، ٧٧١، ٨٧٢، ١٠٤٩، ١٠٥٥، ١٠٦١، ١٠٦٩، ١٠٩٨، ١١٠٦، ١١٢٧، ١١٤٢، ١٢٢٠، ١٣٤٩، ١٣٥٢، ١٣٧٠، ١٣٩١، ١٣٩٧، ١٤٠٠
يحيى بن كثير الكاهلي	١١٧٠
يحيى بن سعيد الانصاري	٣٩٣، ٥٢١
يزيد بن زريع	٦٢٨
يزيد بن ابي زياد	٨٤٢، ٨٥٦، ١١٤٤، ١١٤٧
يزيد بن عبد الرحمان الأودي	(١٣٨١)
يزيد بن عمرو المعافري	(١٠٩٣)
يزيد بن أبي حبيب	(٤٨٠)، ١١٨١
يزيد بن عياض	(٥٠٠)
يزيد بن شيبان	٣٧٢
يزيد بن هارون	٣٦٥، ٤١٦، (١٠٢١)، ١٠٢٢، ١٠٢٣

الاسم	الصفحة
اليزدى : أبوالقاسم علي بن الحسن	٩٦١
أبو اليسر :	٨٩٠
اليمرى ابو الفتح	٥٠١ ، ٨٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١١٣٦
يعقوب بن الوليد الأزدى	(٢٥٢)
يعقوب بن سلمة الليث	(٥٠٠)
يعقوب بن أبي يعقوب	١٣٣٥
يعقوب بن شيبة	(٨٤٧) ، ٦٧٥ ، ١٠١٦ ، ١٠٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٨ ، ١٢٥٨ ، ١٣٧٩ ، ١٣٩٥
يعلي بن منصور	٤٤٨
أبويعلى الموصلي	٣٦٥ ، ٤٠٦ ، ٨٧١ ، ١٠٧٣ ، ١١٠١ ، ١٢٤٩
أبواليمان	١٨ ، ٥ ، ٦٥٣
يونس بن بكير الشيباني	١٠٧٣
يونس بن يزيد الأيلي	٧٦٣
يونس بن عبيد	١٠١٩
يونس بن حبيب بن عبد القادر العجلي	(٥٥٧) ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩
يونس بن عبد الأعلى	٥١٤
التاج ابن يونس : عبد الرحيم بن محمد الشافعي .	٢٢٤
اليوسفي : أبونصر عبد الرحيم بن عبد الخالق	٣٣٧
يوسف بن يعقوب	١٠٢٥

الاسم	الصفحة
يوسف بن خالد السمتي البصرى	(٧٢٣)
يوسف بن أبي بردة الاشعرى	(١٢٠٢) ، ١٣٠٤
يوسف الزبيـــرى	٢٣٢
أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم الانصارى	(٨١٦) ، ١١٢٩

- فهرس موضوعات الحواشـــي -

الصفحـــة

الكلام عن كتاب (ارشاد القاصد الى أسنى المقاصـد) لابن الاكفاني . ١٨٦

- وجوه التحمل . ١٨٧

- الكلام عن السماع ،والعرض . ١٨٩

الكلام على (المسانيد) . ١٩١

- ذكر المآخذ على كتاب (معرفة علوم الحديث للحاكم) ١٩٤

- ذكر كتابي المقنع والتذكرة لابن الملقن . ٢٠٢

- ذكر كتابي العز بن جماعة المتعلقين - بمقدمـــة ابن الصلاح . ٢٠٣

- ابن كثير ،ود . نور الدين المتر يبنيان وجه انتقـاد ابن الصلاح في ترتيبه . ٢٠٧

- الاشارة الى بعض ما ألف من كتب حول ابن حجر وعلمه ٢٠٧

- ابن جماعة وابن حجر يرتبان أنواع علوم الحديث بنسق أجود من تنسيق ابن الصلاح ٢٠٩

- ذكر من تبع ابن الصلاح في ترتيبه لأنواع علـــوم الحديث . ٢٠٩

- تعريف (العزيز) من الحديث . ٢١٠ - ٢١٢

- تعريف (المرسل الخفي)وتحرير القول فيه . ٢١٣

- الكلام عن (المدرج) ٢١٥

- تحرير القول في الفرق بين الادراج والتدليس ٢١٧

- الكلام عن (الافراد) . ٢١٧ - ٢١٨

- الكلام على (زيادات الثقات) . ٢١٩ ، ٢٢٠

الصفحة

- ذكر عدة مازاده السيوطى على ابن الصلاح من الأنواع . ٢٢١
- الاشارة الى رسالة المصنف : التنقيح فى مسألة التصحيح . ٢٢٩
- ذكر كتاب (جامع الاصول) لابن الاثير ٢٣٢
- كلمة في العقيدة فى وصف كتاب : (قوت القلوب) لأبي طالب المكي . ٢٣٦
- الرد على المتكلمين والمتصوفة فى بعض ما طعنوا به رواة الحديث . ٢٣٩
- الكلام على علم ابن دقيق العيد ٢٥٧
- قدر ما كتبه الحفاظ من الحديث . ٢٦٢
- الفرق بين الحفظ والمعرفة ٢٦٧
- ملخص ماتقدم حول تعريف الحافظ ٢٧٢
- مناقشة من وصف القرآن (بالقدم) ٢٨٢ ، ٢٨٣
- تخريج قولهم (أخبارى) . ٢٨٨
- القارى يحرر القول فى الحديث والخبر والأثر . ٢٨٨
- ابن تيمية ، وابن رجب يذكران أن الترمذى سبق الخطابى فى القسمة الثلاثية للحديث . ٢٩٦
- ذكر أول من عرف الصحيح وهو الامام الشافعي ٢٩٨
- تفسيرى لقول ابن الصلاح : (الى منتهاه) . ٢٩٩
- ماهو الحديث المتفق عليه ؟ ٢٩٩
- انتقاد تعريف ابن الصلاح للصحيح . ٣٠٩
- الكلام على المسند ٣٠٧

الصفحة

- الاعتراض على ابن الصلاح فى قوله (المسند الذى يتصل اسناده ...) . ٣٠٨
- التفصيل فى المعلقات ٣٠٠
- التفصيل في العدالة ٣٠١
- الكلام عن الضبط بالتفصيل ٣٠٢
- تقييد آخر للصحيح غير ماذكره ابن الصلاح ٣٠٣
- تعقب واستدراك حول تعقب ابن دقيق العيد لابن الصلاح فى التقييد بقيد الشذوذ والعلة . ٣٠٣
- مناقشة دعوى تلقي الأمة للصحيحين بالقبول ، والاجماع على ذلك . ٣٢٧
- الكلام على فرقة الملامتية الصوفية . ٣٣٧
- التلقي بالقبول من جلالة الشأن من المرجحات ٣٣٨
- عدة المنتقد من الاحاديث فى الصحيحين ٣٣٩
- تفصيل المراد من قول المحدثين فى أحاديث الصحيحين (... والمرجع التجاذب بين مدلوليه) ٣٣٩
- من المستثنيات التي تعد محترزات للصحيح مما لم يذكره ابن حجر . ٣٤١
- المشهور ٣٤٣
- الحديث المسلسل ٣٤٤
- مذهب الظاهرية فى الاجماع عموما ، واجماع الصحابة على وجه الخصوص . ٣٤٨
- التفصيل فى ترجمة الآمدى . ٣٥٦
- لا يشترط فى آحاد المتواتر العدالة ٣٥٨

الصفحة

- رأى أحمد شاكر فى افادة الحديث الصحيح . ٣٦٠
- تحرير القول فى خبر الواحد ٣٦١
- القول الراجح فى الكلام عن سماك بن حرب ٣٧٢
- دعوى ابن حبان أن رواية اثنين عن اثنين لا توجد أصلا والرد عليه . ٣٧٧
- مناقشة النص المنقول عن علي بن أبى طالب فى قصة استخلافه لمن يحدثه ٣٨١
- العلة فى عدم الحكم (مطلقا) على سند أو متن بأنه أصح . ٣٨٣
- تعليلي لقول من قال (باضطراب) من ذكروا اختار أصح الأسانيد . ٣٨٤
- ذكر (النكت الكبرى) لابن حجر ٣٩٠
- معنى قول يحيي بن بكير: يا أبا زرعة ليس ذا زعزعة عن زوبعة . ٣٩٤
- وصف كتاب (الارشاد) للخليلي، وترتيبه لابن قطلوبغا ٤٠٣
- الكلام على اختلاط محمد بن عجلان ٤١٠
- السخاوى يذكر عليه عدم اطلاق القول بصحة سند معين . ٤٦٥
- القول العدل فى أحاديث أهل العراق ٤٨٦، ٤٨٧
- كتاب مغازى موسى بن عقبة ٥١٤
- مناقشة مسألة الكتابة فى عصر الصحابة ٥١٧
- مناقشة دعوى (عدم كتابة الصحابة) للحديث ٥٢٢

الصفحة

- ذكر روايةلم يذكرها السيوطي في أمر عمر بن عبد العزيز أبابكر بن حزم بكتابة الحديث من عند عمرة والقاسم. ٥٢٣
- الكلام عن : مجموعة أحاديث لابن جريج ٥٣٠
- كتاب الفرائض لزيد بن ثابت ٥٣٠
- مغازي محمد بن اسحاق ٥٣١
- الكلام على (جامع) معمر بن راشد ٥٣٢
- الكلام على (مسند عبد الله بن المبارك) ٥٣٢
- مصنفات الاوزاعي ٥٣٣
- مصنفات الثوري وآثاره ٥٣٣
- مسند مسدد ٥٣٥
- كتاب الفتن لنعيم بن حماد ٥٣٦
- الكلام على كتاب الزهد لأسد بن موسى ٥٣٦
- ذكر مسند أحمد ٥٣٧
- ذكر مسند ابن أبي شيبة ٥٣٧
- ذكر مسند اسحاق بن راهوية ٥٣٧
- اثبات أنّ لابن ابي شيبةالمسند والمصنف ٥٣٨
- فائدة : ذكر مصنفات سفيان بن عيينة ٥٣٩
- الاشارة الى مصنفاتالوليد بن مسلم ٥٤١
- ذكر مصنفات (هشيم بن بشير) ٥٤٢
- ذكر مصنفات وكيع بن الجراح ٥٤٣
- ذكر آثار ابن فضيل ومصنفاته ٥٤٣
- ذكر كتاب (غرائب شعبة) ٥٤٥
- ذكر علم يحي بن معين وحفظه وامامته ٥٤٧

الصفحة

- ذكر بعض مصنفات ابن أبي ذئب ٥٤٨
- عقيدة ابن خراش ، وجرح الذهبي لعقائد الروافض ٥٤٩
- ذكر مصنفات عبد الله بن وهب . ٥٥١
- ذكر مسند أبي داود الطيالسي ٥٥٨
- مسألة كون البخاري أول من جمع الصحيح ٥٦٢
- من الأدلة على عدم جعل (الموطأ) في رتبة الصحيح البخاري . ٥٦٦
- ذكر سنن الدارمي ، وهل هو السند أو المسند ٥٦٩
- المستخرج ٥٧٩
- ذكر كتاب (المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم) لأبي العباس القرطبي ٥٧٩
- مناقشتي لقضية كون صحيح مسلم مستخرج على صحيح البخاري . ٥٨٠
- التفصيل في الأمر الذي وقع بين البخاري والذهلي ٥٨١، ٥٨٢
- الكلام على مرويات عكرمة ، واخراج البخاري لحديثه ، ووصف رسالة جمعت في ذلك . ٥٨٤
- ذكر المتابعات والشواهد والتعليقات ٥٨٨
- تعقب الصنعاني على كون هذه الأمور الخمسة المتقدمة في المفاضلة بين الصحيحين تدل على الاصحية المطلقة . ٥٨٩، ٥٩٠
- مصنف للخطيب استدركه البخاري في أوهام حصلت له في تاريخه سماه (موضح أوهام الجمع والتفريق) . ٥٩٤

الصفحة

- رد الصنعاني على ابن حجر في تخريجه لعبارة (ابي علي النيسابوري) على ارادة المعنى اللغوي ٥٩٨
- اختلاف الاماكن التي كتبغيها البخاري صحيحه ٦٠١، ٦٠٢
- رواية القران والكلام عليها ٦٠٥
- تاريخ مسلمة بن قاسم القرطبي ٦٠٥
- بيان معنى (الاعتبار) ٦٠٦
- فائدة في ذكر الكتب التي صنفت في أبواب الجامع الصحيح للبخاري . ٦٠٨
- مسألة مهمة في العقيدة ، وهي مناقشة قضية (قراءة) صحيح البخاري عند (الكروب) لرفعها وانتقاد ذلك . ٦٠٩
- (التنبيه) الى انحراف (الطوفي) في العقيدة ، وكتابه (شرح الاربعين النووية) . ٦١٠
- تعريف : المستور ، والمتروك . ٦٢٠
- تعريف العلة . ٦٢٢
- تفصيل القول في الجرح والتعديل ٦٢٥، ٦٢٦
- الكلام على (اختلاط) سعيد بن أبي عروبة . ٦٢٨
- ذكر (الاسناد العالي) . ٦٢٩
- رواية ابراهيم بن معقل انتقاض روايات البخاري ٦٣٤
- ذكر (الاجازة) ٦٣٤
- وقت سماع الهروي لصحيح البخاري من الحموي ، ومكان ذلك . ٦٤٣

الصفحة

- وقت سماع أبي ذر الهروى لصحيح البخارى من الكشميهني ، والطرق الى ابى ذر فى رواية الصحيح ٦٤٣
- كلام أبى ذر فى سماع (كريمة المروزية) الصحيح من (الكشميهني) . ٦٤٤
- تحرير القول فى لفظة (ملك) في حديث هرقل (هذا ملك هذه الأمة) . ٦٤٦
- ذكر (الوجادة) ٦٤٨
- مهر البخارى في علم الحديث ومسلم رضيع . ٦٥٢
- الرد على من يقول (انّ الموطأ أصح من الصحيحين) ٦٦١
- بيان أن بعض ما انتقده الدارقطني من الحديث قد (أصاب) فيه . ٦٦٢
- ذكر من تكلم على أحاديث الصحيحين ٦٦٤
- ذكر (المبهمات) ٦٦٧
- ذكر معنى (الكتابة) . ٦٦٨
- تخصص علي بن المديني بعلم (العلل) ومصنفاته فى ذلك . ٦٦٩
- الدفاع عن المنتقد في الصحيحين من حيث الجملة والتفصيل . ٦٧٠
- ذكر (المنقطع) . ٦٧١
- الكلام على (المزيد فى متصل الاسانيد) ٦٧١
- منصور بن المعتمر اتقن من الاعمش واثبات ذلك . ٦٧٣
- الكلام على (التدليس) ٦٧٣

الصفحة

- ذكر (المحفوظ) ٦٧٧
- ذكر : (الاجازة) ٦٧٨
- تحرير القول في الخلاف الواقع في تجريح ابي بن عباس أو تضعيفه . ٦٨٣
- تحرير القول في (عبد المهيمن بن عباس وبيان حكم متابعته لأخيه (أبي) . ٦٨٤
- ذكر الحديث (المضطرب) ٦٩٢
- الكلام على بعض ألفاظ الجرح والتعديل ٦٩٧
- التعقب على من قيد تعليل المحدثين للحديث من جهة السند فقط دون المتن . ٦٩٩، ٧٠٠
- ذكر بعض التأويلات لحديث أم حبيبة التي لم يذكرها السيوطي . ٧٠١
- ذكر (الحديث الغريب) ٧١٠
- الكلام على (التواتر ، والاستفاضة ، والشهرة ، والعزة) ٧١٣
- حكم المرسل عند مالك . ٧٢١
- الكلام على مدخل الحاكم ٧٢٢
- ابن الاثير ، والبيهقي ، وابن العربي ، تبعوا الحاكم في تقسيمه للحديث ، وأن من الاقسام ما رواه اثنان عن اثنين ، والرد على ذلك . ٧٢٨
- تعقبي على الحاكم في دعوى (رواية اثنين اثنين) هو القسم الأول . ٧٢٩، ٧٣٠
- التعليل للزيادات في بعض النصوص المنقولة عما في أصولها . ٧٣٢

الصفحة

- الرد على قول الحاكم : (الحديث المدلس اتفق العلماء على ذكره والعمل به) . ٧٣٧
- مناقشة قضية تعارض (الوصل) مع (الارسال) ٧٤٨
- ذكر أمثلة للغلاة في البدع من الرواة وطريقة تخريج صاحبي الصحيحين عن مثل هؤلاء . ٧٣٩
- ذكر كتاب الازدي في أوهام وقعت للحاكم في كتابه (المدخل) . ٧٤٠
- مثال لما رواه البخاري عن عمران بن حطان ٧٤٠
- ذكر (خبر الآحاد) . ٧٤١
- ذكر رواية (المستور) . ٧٤٢
- تعريف (المجهول) . ٧٥٤ ، ٧٥٥
- بيان خطأ ابن حزم في الحكم على حديث أم حبيبة ، والاسراء بالوضع . ٧٧٣
- عدد الأحاديث التي كتبها (هشيم) عن (الزهري) ٧٧٩
- الحافظ ابن حجر يصرح بأنّ المراد من (شرطهما) ان الرواة أنفسهم مع باقي الشروط . ذكره في النزهة ٧٧٩
- ترجيحي لمذهب ابن الصلاح ومن تبعه في أن مراد الحاكم (بمثلها) أن برواتها بأعيانهم . ٧٨٠
- الاوهام الواقعة في رواية الفربري لصحيح البخاري ٧٨٤
- التفصيل في عدد أحاديث صحيح البخاري ٧٨٤
- ذكر (المتفق الكبير والصغير) للجوزقي ٧٩١
- الكلام على كتابي البخاري : التاريخ الكبير ، والصغير ٧٩٥
- عدد الصحابة ، ونصوص الأئمة في ذلك وتحرير القول . ٧٩٩ ، ٨٠٠

الصفحة

- ذكر الكتب المصنفة في (البسملة) ٨٠٩
- (ترجيحي) لمسألة (الجهر بالبسملة) ٨١٠
- الكلام على بعض كتب الزوائد ٨١٩
- ذكر كتاب (المطالب العالية) والكلام عليه . ٨٢٢
- ذكر كتب البيهقي في السنن وهي : الكبير ، والصغير ، ومعرفة السنن والآثار . ٨٢٣
- ذكر كتاب (دلائل النبوة) للبيهقي . ٨٢٤
- ذكر كتاب (شعب الايمان) للبيهقي ٨٢٤
- ذكر كتاب (البعث والنشور) للبيهقي ٨٢٥
- ذكر كتابي البيهقي : (الدعوات الكبير) ، و (الدعوات الصغير) . ٨٢٥
- ذكر كتاب الاعتقاد ـ للبيهقي ـ . ٨٢٥
- الكلام على كتب السؤالات ٨٣١
- الكلام على (المستخرجات) ٨٣٣
- ذكر (مستخرج) الاسماعيلي ٨٣٣
- ذكر بقية فوائد المستخرجات ٨٤١
- ذكر كتاب (صحيح ابن حبان) . ٨٤٢
- الاعتراض على من سمى (الموطأ) أو (المستدرك) بالصحيح . ٨٤٤
- ذكر شرح معاني الآثار ـ للطحاوي ٨٤٦
- ذكر كتاب : (مسند يعقوب بن شيبة) ٨٤٧ ، ٨٤٨
- ذكر كتاب : (مسند الحسن بن سفيان) ٨٤٧
- ذكر كتاب (مسند علي بن المديني) . ٨٤٨
- ذكر مسند (بقي بن مخلد) ٨٤٩ ، ٨٥٠

الصفحة

- الكلام على (سنن سعيد بن منصور) . ٨٥١
- الكلام على كتب (المسائل) ، وكتب مسائل الامام أحمد ٨٥٢ ، ٨٥٣
- ذكر (موطأ) ابن وهب . ٨٥٢
- (منهج) ابن خزيمة في صحيحه ٨٥٦
- أغلب كتب (ابن خزيمة) داخله ضمن كتابه الكبير (الصحيح) . ٨٥٦
- الكلام على رجال ابن خزيمة . ٨٥٧
- ذكر الاشياء التي جعلت الحفاظ يرمون الحاكم (بالتساهل) . ٨٥٩
- غمز الحاكم ووصفه (بالتساهل) انما هو في كتابه (المستدرك) فقط . ٨٥٩
- ذكر كتاب (بحر الاسانيد في صحاح المسانيد) للكوهميثي . ٨٦٢
- الحاكم يصنف المستدرك (آخر) عمره . ٨٦٣
- لا يكتفي المحدثون في (التصحيح) بمجرد العدالة والاتصال فقط . ٨٧٢
- الاشارة الى روايات (عكرمة) عن (ابن عباس) . ٨٧٣
- (ترجيحي) لمسألة عنعنته المدلس . ٨٧٤
- تفسير آخر لعبارة ابن الصلاح فيما يتعلق بتصحيح الحاكم لزكريا الانصاري . ٩٠٠
- وصف كتاب (بيان الوهم والايهام) لابن القطان . ٩٠٤
- ذكر مسألة النوم في حالة الجلوس والاضطجاع ، ومناقشة ذلك . ٩٠٥

الصفحة

- ذكر كتاب (المختاره) للمقدسي ٩٠٦
- التفصيل في الكلام على حديث : (من زار قبـــرى وجبت له شفاعتي) . ٩٠٨
- شرط ابن حبان في (صحيحه) ،وتفصيل القول فـــى ذلك . ٩١٣
- من أمثلة الاحاديث التي حكم ابن خزيمة بصحتها ، وهي لا ترتقي عن درجة الحسن . ٩١٣
- أحاديث ضعيفه في صحيح ابن حبان . ٩١٣
- ذكر (كتابي) ابن حجر اللذين نكت بهما على مقدمـــة ابن الصلاح . ٩٢١
- (رأيي) في مسألة (التصحيح والتحسين والتضعيف) في الأزمنة و المتأخرة . ٩٢٥
- ذكر (مقبول) الرواية عند جمهور المحدثين ٩٢٨
- رد على السيوطي رحمه الله في تعليله سبب تسميتـــة صحيح ابن حبان (بالتقاسيم والانواع) . ٩٣٢
- مناقشة لما رمي به ابن حبان من الفلسفة والزندقة ، والدفاع عنه . ٩٣٣
- (تفصيل) القول في (ترتيب) صحيح ابن خزيمة . ٩٣٤
- ذكر كتب (الاطراف) . ٩٣٤
- ذكر (ترتيب) صحيح ابن حبان ـ لابن بلبان . ٩٣٥
- مناقشتي للسيوطي في كون (المنتقى) مستخرجا على صحيح مسلم . ٩٥٤

الصفحة

- تعريف (المطاجم) و (المشيخات) ٩٥٨ ، ٩٥٩
- من (مختصرات) صحيح البخارى ٩٦١
- الكلام على (مجاز الملابسة) ٩٦٩
- كلام عن (العراقي) فيه شبه (موافقه) للمنقول عن (ابن خير) فى اشتراط الرواية بالسند لنقل حديث. ٩٨٨
- اعتراف العلماء المتقدمين بالتخصصات ، وانصافهم في طلب حديث رسول الله (ص) من شيوخهم . ٩٩٨
- (البقاعي) ينفي وقوع اختلاف في حد الحسن . ١٠٠٢
- تحرير القول في (مجالد بن سعيد) . ١٠٠٧
- ذكر (اختلاط) المسعودى . ١٠٢٢
- (مسألة) سماع (قتادة) من (عبد الله بن بريدة) ١٠٢٤
- تعقيبى على (ابن حجر ، وطاهر الجزائرى) جعلهما حديث من لم يشتهر بالرواية عن أهل بلد فى قسم الشاذ ١٠٤٣
- (خلاصة) القول في سند : بهز بن حكيم عن أبيه عن جده . ١٠٤٧
- تحرير القول في (الحارث الأعور) . ١٠٤٨
- انتقاد الذهبي في تقسيمه مرتبة الحسن الى مرتبتين ١٠٤٩
- (مناقشة) قضية احتجاج (ابي حاتم) بالحديث الحسن أو عدمه . ١٠٤٩
- كأنّ مذهب (ابن دقيق) العيد في الحديث الحسن هو (التوقف) فى الاحتجاج به . ١٠٥٢

الصفحـــة

- (مناقشتي) لمسألة آحاد المتواتر هل يشترط في آحاد ما لعدالة أو لا . ١٠٧٧
- تحديد وقت (اختلاط) أحمد بن عبد الرحمن بـــه وهب . ١٠٩٢
- تفصيل القول في (المخرمي) ١٠٩٨
- ذكر الادلة على أن ابن حبان لا يفرق بين الصحيـــح والحسن . ١١٠٧
- ذكر (مسند) يعقوب بن شيبة ووصفه . ١١١٠
- اثباتي أنّ (المنازعة) حصلت من قبل بعض العلماء للترمذي لا للخطابي في تقسيم الحديث . ١١٢٠
- معنى (الضعيف) عند ابن تيمية . ١١٢١
- كلامي على الحديث (الغريب) . ١١٢٩
- تحرير القول في (عطاء بن السائب) ١١٣٠
- لفتة (لغوية) لما تقتضيه صيغة أفعل . ١١٤٢
- (تقسيم) أحاديث سنن أبي داود . ١١٤٨
- (تحرير) القول في سليمان بن أرقم . ١١٤٩
- (تحرير) القول في (عبد الله بن لهيعه) ١١٥٣
- (تحرير) القول في (سلمة بن الفضل الأبرش) ١١٥٥
- (تحرير) الجرح في (دلهم بن صالح الكندي) ١١٥٦
- الكلام على الحديث (المنكر) . ١١٥٧
- مسألة رواية الاعمش عن أنس ١١٧٥
- الكلام على (غرائب) الأحاديث . ١١٨٥
- الكلام على سماع الحسن من جابر . ١١٨٦

الصفحة

* الأحاديث التي سمعها (الحكم) من (مقسم) . ١١٨٧

- سماع (أبي اسحاق السبيعي) من (الحارث) . ١١٨٧

- ذكر الأربعة الاحاديث التي رواها أبو داود في سننه عن (الحارث) . ١١٨٨

- (عدد) أحاديث سنن أبي داود . ١١٩٠

- التفريق بين ما قال لغيه (ابن جريج) اخبرني وسمعت، وبين ما قال فيه : قال فلان . ١١٩٢

- (تحرير) القول في أبي عثمان البرساني ١١٩٢

- (مناقشة) قولة ابي داود : (يكفي المرء لدينه من أحاديث السنن أربعة أحاديث) . ١١٩٥

- ذكر موضوع كتاب (المصابيح) للبغوي وعدد أحاديثه وشروحه . ١٢١٠

- مما يؤخذ على البغوي رحمه الله ادخاله ضمن الفصل الأول المسمى بالصحاح أحاديث ليست في الصحيحين ١٢١٤

- من (الأوهام) التي وقعت للبغوي غير ما ذكره ابن الصلاح والنووي . ١٢١٥

- مذهب الشافعي في الحديث المرسل ١٢١٨

- (ابن حجر) يدافع عن النسائي فيما نسب اليه من (التوسع) . ١٢٢١

- الكلام على (أسئلة) البرقاني للدارقطني . ١٢٢٢

- سبب تأخر رتبة (المسانيد) عن السنن . ١٢٣٦

- (التحقيق) في اسم (السنن الصغرى) للنسائي . ١٢٤٠

- ذكر كتب (الجمل) . ١٢٤٧

الصفحة

- ذكر (مسند) عبيد الله بن موسى العبسي . ١٢٤٩
- أحاديث في الصحيحين لا توجد في المسند . ١٢٥٦
- ذكر من تكلم في عقيدته ، وقد خرج لهم أحمد في مسنده . ١٢٥٨
- مناقشتي للعبارة المنقولة عن المسند (في أنه لا تقوم الحجة بما فيه حتى يصح من طريق آخر) . ١٢٦٠
- (تحرير) القول في ترجمة (كثير بن عوف المزني) . ١٢٦١
- (تحرير) القول في (موسى بن هلال العبدي) . ١٢٦٤
- (تحرير) القول في الكلام على (أبي المطوس) . ١٢٦٥
- (تفصيل) الكلام في أبي بكر القطيعي . ١٢٧٣ ، ١٢٧٤
- ذكر (عدد) أحاديث مسند أحمد ١٢٧٥
- الكلام على (مسند البزار) . ١٢٧٦
- ذكر (مسند الطيالسي) . ١٢٧٩
- الأربعة الأحاديث التي لم يسمعها الربيع من الشافعي ١٢٨٠
- الكلام على (الأفراد) . ١٢٩١
- (الرد) على ايراد (ابن دقيق) العيد على ابن الصلاح . ١٢٩٣
- (محمد بن ابراهيم الوزير) يوافق ابن الصلاح في أنّ ايراد الترمذي (الحسن اللغوي) غير مستبعد . ١٢٩٤
- (مناقشة) التبريزي ، والبلقيني ، وابن حجر فيما استدركوا به على ابن دقيق في رأيه في (حسن صحيح) . ١٢٩٩
- الاستدراك على (ابن النفيس ، والزركشي) في قولهما : ان الحسن نوع من الصحيح . ١٣٠٦

الصفحة

- السخاوى يلحق بالحكم بالصحة والحكم (بالضعف) ١٣٢٨
- تعريف قولهم (الحديث الصالح) . ١٣٣٦
- ذكر (أمالى) ابن حجر . ١٣٤٣
- (مراد) الامام أحمد من قولهم (حديث ثابت) . ١٣٤٤
- من تابع (ابن حجر) في تعريف الضعيف من المعاصرين . ١٣٦١
- (بيان) أن الاكتفاء بقيد الحسن في تعريف الضعيف أولى . ١٣٦٤
- دفاع (ابن الوزير) عن ابن الصلاح واعتراض (الصنعاني) عليه . ١٣٦٧
- تعريف (المعلل) لغة واصطلاحا . ١٣٦٩ ، ١٣٧٠
- (تحرير) القول في (فرقد السبخي) ١٣٧٩
- (تحرير) القول في عبد الله بن عمر العمرى ١٣٨٠
- (تحرير) القول في (عبيد الله بن زحر) ١٣٨٨
- ذكر مستخرج ابي نعيم . ١٣٩٢
- (تحرير) القول في عبد العزيز بن أبى رواد) ١٣٩٧
- (كلام) على (المضعف) . ١٤٠٢

- فهـــرس البلدان والأماكـن -

البلد أو المكان	الصفحة
أبهـر .	٨٥٤
أخسيكث	٦٣٩
الاسكوريال	١١١
الاسكندريـة	٩٢٨
أسفيجاب	٩٢٨
الأهـواز	٢٤٩
بـاب القرافة	٦٠
باب اليهود	١٥٥
بسـت	٩٤٤
بوشـيخ	٦٤٣ ، ٨٠٩
التكـرور	٥٥
توبـن	٦٣٦
الجامع الطولونـي	٧٠
جامعة استانبول ـ تركيـا	٩٧
الجامعة الاسلامية ـ المدينة المنورة	١١١
جرباذقـان	٦٣٧
جزيرة الروضـة	٦٧
جويـن	٩٥٠
حصي الحضيريـة	٤٥
حيدرآباد الدكـن	٢٦
الخانقاة البيبرسيـة	٧١
دار الآفاق الجديدة	٨٢٥
دار الفرقـان	٨٢٥

البلد أو المكان	الصفحة
دائرة المعارف العثمانية	٥٩٤
الدار السلفية	٩٧ ، ٦٠٨
دار المعارف	٤٩١
دار المعرفة	١٣٩ ، ٥٤٦
دار الكتب المصرية	٩٧
دستوا	٤٤٤
زنجان	١٢٢١
سجستان	٩٣٣
سرقسطه	١٢٣٧
سيوط ـ أو ـ أسيوط	٤٦
شستربيتي	١٠٨
الشيخونية	٧٠
صريفين	٦١٢
صيدا	١١٧٨
طنبنة	٥٩٩
طرسوس	٨١٢
غزنة	٩٤٥
فرياب	٦٥٤
قبر السيوطي	٦٤
قتبان	٨٨١
قطيعة الدقيق	١٢٧٣
مؤسسة تهامه	٨١٩
المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية	٨٢٤

البلد أو المكان	الصفحة
المجلس العلمي بجوها نسبرغ	٥٤٤
المدرسة الاشرفية	١٩٧
مركز البحث العلمي ـ جامعة أم القرى	٨٣١
المشهد النفيسي	٦١
المصيصية	٢٥٤
مطبعة الأمة ـ بغداد	٨١٩
المطبعة السلفية ـ بمصر	٦٠٧
مطبعة (بريل) ـ بليدن	٥٤٦
مطبعة دار التأليف ـ القاهرة	١٢٣
المطبعة الخيرية ـ بالقاهرة .	٩٣
مكتبة الصحوة الاسلامية ـ الكويت	٩٠٦
مكتبة سامي حداد ـ بيروت	٨٤٨
المكتبة الأثرية ـ بالباكستان	٧٩٥
مكتبة سليمان البسام ـ بعنيزة	٥٣٩
مكتبة الاوقاف العراقية	١١١
مكتبة عارف حكمت ـ المدينة	١٥١
المكتبة المحمودية ـ المدينة المنورة	١٥١
المكتبة الأحمدية ـ حلب	١١١
المكتبة الظاهرية ـ دمشق	١٠٠
المكتبة العلمية ـ بالمدينة المنورة	٩٣
المكتبة الوطنية ـ باستنبول	٩٣
طنجة	٩٥٢
ميانة	١٩٦

البلد أو المكان	الصفحة
ميورقة	٣٣٦
نسف	٦٣٦
يزد	٩٥٢

- فهـــرس الكلمات الفريبـــة -

الكلمة	الصفحة
آثروا	٢٩١
الأخباري	٢٨٨
الاستخدام	٣٠٩
الأغمار	٢٤٤
الأفانين	٣١١
الكيا	٨٥٤
الباهم	٢٢٧
بسيط	١٧٦
البطالة	٢٢٧
ترصيف	١٢٢٩
التسامي	١٧٥
التطريق	٢٢٦
تمريس	٨٨٩
جرا	٧٨٧
الجنيب	٤٤٥
الحد	١٨٢
حفّ	٢٥٠
حلس	٥٧١
الحنث	٣٣٠
الخانقاه أو الخانكاه	٧١
خسرواني	٤٧٠
خضواء	٥٩٧
الخميصة	٢٨٦

الكلمة	الصفحة
الخصصي	٢٤٥
الدأب	٢٤٥
الدرر	١٧٦
دغلى	٤٨٧ ، ١١٥٠
دوالي	١٣٣٥
يرى	١٩
رضف	١٠٢٩
الرقة	٣١٩
الزعزعة	٣٩٤
الزوبعة	٣٩٤
ساطة	٨٨٥
سولية	٣٦٧
شارف	٤٢٨
الشاذكونة	٤٥٢
صنو	١٠٢٧
الصنف	٢٩٥
الطباق	٢٣٣
طريان	٧٨٥
عزق	١٣٣٥
عربان (أو عربون)	١٢٣٠
المسيلة	٤٥٨
عشر	٥٥٠
غبراء	٥٩٧

الكلمة	الصفحة
الغدم	٢٢٧
فيافي	٥٥٣
القسام	١٧٥
قلة	١٣٤٠
القمطر	٥٤٧
كلواذى	٣٣٤
كمل	٤٣٩
الكلال	٢٤٥
اللهس	٥١٩
لهجة	٥٩٧
متبرع	١١١٤
مجل	٤٤٩
المزابنة	٣٩٧
مزورات	١٧٦
مشرعة	١١١٤
مفازة	٥٥٣
مقطع	١١١٣
مقصد	٢٨٧
المماتنة	٢٧٩
منزع	١١١٤
نباهة	١١١٤
النخاع	٤٨٢
نفاسه	١١١٤

الكلمة	الصفحة
النمص	٤٥٦
النوع	٢٩٥
نيّف	٧٩٥
وذم	٧٨
الوشم	٤٥٦
وصم	١٣٦٩
هلم	٧٨٧

" (فهـــرس المصـــادر والمـــراجـــع) "

مسلسل

أ

١ القرآن الكريم ٠

٢ أبجد العلوم ٠ صديق حسن خان ٠ منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي ٠ دمق ـ ١٩٧٨ ٠ صورته دار الكتب العلمية ـ بيروت (١ ـ ٣) ٠ ٦٢٦

٣ ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ٠ د ٠ شاكر محمود عبد المنعم ٠ دار الرسالة للطباعة ـ بغداد ـ الطبعة الأولى ـ (المجلد رقم ١) ٠ ٨٧

٤ أبو زرعة وجهوده في السنة ٠ د ٠ سعدي الهاشمي المجلس العلمي ـ الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة ـ الطبعة الأولى عام ١٤٠٢ هـ ـ (١ ـ ٣) ٢٦٢

٥ اتحاف السادة المتقين بشرح احياء علوم الدين للغزالي ٠ دار الفكر ـ بيروت ـ (١ ـ ١٠) ٤٩٥

٦ الأجوبة الفاضلة للكنوي ٠ الناشر مكتب المطبوعات الاسلامية ـ حلب ـ باب الحديد ـ الطبعة الثانية ـ عام ١٤٠٤ ٠ ٧١٦

٧ أجوبة الحافظ ابن حجر عن أحاديث المصابيح ـ لابن حجر ٠ بآخر مشكاة المصابيح ـ طبعة المكتب الاسلامي ـ بتحقيق محمد ناصر الدين الالباني ـ (١ ـ ٣) ٠ ٤٩٥ ، ١٢١٠

مسلسل أ

٩ احياء علوم الدين • لأبى حامد الغزالى • طبعة دار الشعب ــ (١٦ جزء / فى أربع مجلدات) •• ٢٣٧

١٠ الأحكام فى أصول الأحكام • لابن حزم • طبعة مطبعة العاصمة بالقاهرة ــ الناشر زكريا على يوسف ــ بتحقيق أحمد محمد شاكر ــ (٨ أجزاء / ١ ــ ٢) ••• ٣٤٨

١١ أحوال الرجال / للجوزجانى • مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ الأولى ــ عام ١٤٠٥ ــ بتحقيق صبحى السامرائى • ٥٢٤

١٢ اختلاف الحديث للشافعى • مكتبة الكليات الأزهرية ــ بتحقيق واشراف ــ محمد زهرى النجار ــ الطبعة الأولى ــ عام ١٣٨١ هـ • ١٠٩٥

١٣ أخبار التراث العربى / العدد (١١) (نشرة دورية) معهد المخطوطات ــ الكويت • ١١١

١٤ اخلاف النبى لأبى الشيخ • مكتبة النهضة المصرية ــ القاهرة ــ نشرة أحمد محمد مرسى • ٢٥٢

١٥ اختصار علوم الحديث • لابن كثير • دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ بتحقيق وتعليق أحمد محمد شاكر ــ مصورة عن الطبعة الأولى • ٢٩

١٦ أخبار أصبهان • لأبى نعيم الاصبهانى • طبعة ليدن ــ عام ١٩٣١ م ــ مطبعة بريل • ٤١٧

مسلسل

١٧ أخبار أبى حنيفة • للصيمرى • دار الكتاب العربى ٣٩٨
ـ بيروت ـ مصورة عن طبعة وزارة المعارف
والتحقيقات العلمية ـ بالهند • الطبعة الثانية
ـ ١٩٧٦ م •

١٨ أخبار القضاة • لوكيع بن الجراح • عالم الكتب ٥٢٥
ـ بيروت ـ (١ ـ ٣) •

١٩ أخبار مكة • لابى الوليد الأزرقى • مطابع دار ٩٠٧
الثقافة ـ مكة المكرمة ـ الطبعة الثالثة ـ ١٣٩٨
هـ ـ بتحقيق رشدى الصالح ملحس ـ (١ ـ ٢)

٢٠ اختيار الأولى فى شرح حديث فيم يختصم الملأ ١٣٢٣
الأعلى • لابن رجب • مكتبة دار الأقصى ـ الكويت
ـ سنة ١٤٠٦ هـ ـ الطبعة الاولى ـ بتحقيق
جاسم النهيد الدوسرى •

٢١ أدب الاملاء الاستملاء • لأبى السمعانى ـ دار ١٠٩٨
الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ عام
١٤٠١ هـ •

٢٢ ارواء الغليل بتخريج أحاديث منار السبيل • للالبانى ٣٢٠
المكتب الاسلامى ـ بيروت ـ الطبعة الاولى ـ
١٣٩٩ هـ ـ (١ ـ ٨) •

٢٣ ارشاد الفحول • محمد بن على الشوكانى • دار ـ ١٩
المعرفة ـ بيروت ـ عام ١٣٩٩ هـ •

مسلسل

٢٤ الازهار المتناثرة فى الاحاديث المتواترة للسيوطى ١٢٢
دار التأليف ـ القاهرة ـ ١٣٧١ هـ .

٢٥ أزهار الرياض للتلمسانى . طبعة اللجنة المشتركة بين ٦١٣
المغرب والامارات ـ عام ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م ...

٢٦ الاستيعاب . لابن عبد البر . بحاشية الاصابة ٤٦٧
ـ دار احياء التراث العربى ـ بيروت ـ مصورة عن
الطبعة الاولى . طبعة السعادة بمصر ـ (١ ـ ٤)

٢٧ أساس البلاغة . للزمخشرى . دار المعرفة ـ بيروت ٤٧٠

٢٨ ٢٨ اسبال المطر على قصب السكر . للصنعانى . جمعية ٢٢٠
النشر والتأليف الأثرية ـ باكستان .

٢٩ أسد الغابة . لابن الاثير . طبعة دار الشعب ٤٤١
ـ عام ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م ـ بتحقيق نخبة ـ
(١ ـ ٧) .

٣٠ الاسماء والصفات . لأبى بكر البيهقى . دار الكتب ١٥
العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الاولى ـ عام ١٤٠٥
هـ / ١٩٨٤ م .

٣١ اسعاف المبطا برجال الموطأ . مكتبة مصطفى البابى ٥٢١
الحلبى بمصر ـ الطبعة الاخيرة ـ عام ١٣٧٠ هـ /
١٩٥١ م ـ فى نهاية تنوير الحوالك .

مسلسل

أ

٣٢ أسماء الصحابة الرواة وما لكل واحد من العدد .. ٨١٤
لابن حزم . دراسة وتحقيق د . أكرم المصرى
ـ ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

٣٣ الاستذكار . لابن عبد البر . طبعة القاهرة ـ عام ١٣٥٠
٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م . بتحقيق على النجدى ناصف
ـ (١ ـ ٢) .

٣٤ أسئلة الدقاق لابن معين . مركز البحث العلمى ٨٧٢
واحياء التراث ـ كلية الشريعة ـ مكة المكرمة
ـ الطبعة الاولى / عام ١٤٠٠ هـ ـ بتحقيق
د . أحمد محمود نور سيف .

٣٥ الاصابة فى معرفة الصحابة . لابن حجر . دار ٣٧٢
احياء التراث العربى ـ بيروت ـ مصورة عن الطبعة
الاولى طبعة دار السعادة ـ بمصر ـ (١ ـ ٤)

٣٦ اصلاح خطأ المحدثين للخطابى . ضمن الرسائل ٤٢٨
الكمالية ـ نشر مكتبة المعارف ـ الطائف .

٣٧ أصول الحديث . د . محمد عجاج الخطيب ١٤٠٢
دار الفكر ـ بيروت ـ الطبعة الثالثة ـ عام ١٣٩٥
هـ / ١٩٧٥ م .

٣٨ الاعلام . خير الدين الزركلى . دار العلم للملايين ٦١
ـ بيروت ـ الطبعة الخامسة ـ عام ١٩٨٠ م
(١ ـ ٨) .

مسلسل

أ

٣٩ اعلام الموقعين • لابن القيم • مكتبة عبد السلام شقرون ـ القاهرة ـ طبعة جديدة ـ عام ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨ م ـ بتعليق : طه عبد الرؤوف سعد ـ (١ ـ ٤) • ٣٤١

٤٠ اعلام السائلين بكتب سيد المرسلين • لابن طولون • مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ عام ١٤٠٣ هـ ـ بتحقيق محمود الاناؤوط • ٥٢٢

٤١ اغاثة اللهفان • لابن القيم • مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر ـ الطبعة الاخيرة عام ١٣٨١ هـ ـ بتحقيق محمد سيد كيلاني ـ (١ ـ ٢) • ٢٤٠

٤٢ الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط • سبط ابن العجمي ضمن الرسائل الكمالية ـ مكتبة المعارف ـ الطائف ٤٤٢

٤٣ افادة النصح • لابن رشيد • الشركة التونيسية لفنون الرسم ـ تونس ـ تحقيق د • محمد الحبيب بن الخوجة • ٦١٤

٤٤ الاقتراح • لابن دقيق العيد • وزارة الثقافة ـ الهيئة المصرية ـ مركز تحقيق التراث ـ بتحقيق د • عائشة عبد الرحمن • ١٨٥

٤٥ اكمال المعلم • محمد بن خلفة الأبي • دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ (١ ـ ٧) • ١٩

مسلسل

٤٦ الاكمال فى رفع الارتياب .. لابن ماكولا . الناشر محمد أمين دمج — بيروت — بتصحيح : عبد الرحمن بن يحى المعلمى — مصورة عن نسخة دائرة المعارف العثمانية . ٥٣٥

٤٧ الالزامات . للدارقطنى . المكتبة السلفية — بالمدينة النبوية — الطبعة الاولى — بتحقيق مقبل بن هادى الوادعى . ٣٤٨

٤٨ الألفية مع شرح ابن عقيل . نشر دار الكتاب العربى بيروت — الطبعة الرابعة عشرة — عام ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م — بتحقيق محمد محى الدين عبد الحميد — (١ — ٢) . ٣٠٨

٤٩ الالماع . للقاضى عياض . دار التراث بالقاهرة ، والمكتبة العتيقة بتونس — الطبعة الاولى — عام ١٣٨٩ هـ — ١٩٧٠ م — بتحقيق السيد أحمد صقر . ٢٧

٥٠ ألفية السيوطى . أو قطر الدرر . دار المعرفة — بيروت — بشرح أحمد محمد شاكر . ٣٣

٥١ امعان النظر بشرح نخبة الفكر للصربورى . حيدرآباد السند — الباكستان — تحقيق : غلام مصطفى القاسمى ١٤٩

٥٢ الامام البخارى وصحيحه د . عبد الغنى عبد الخالق دار المنارة للنشر — جدة الطبعة الاولى — عام ١٤٠٥هـ ٦٠٢

مسلسل

٥٣ الامام البخاري • تقي الدين الندوي • دار القلم ٧٨٤
ـ دمشق •

٥٤ الامام الترمذي والموازنة بين جامعة وبين الصحيحين ٧٣٠، ١٣٢١
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ الطبعة
الأولى ـ عام ١٣٩٠ هـ •

٥٥ الأموال • لأبي عبيد • مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ١١٠٩
ودار الفكر ببيروت ـ الطبعة الثانية ١٣٩٥ هـ ـ
بتحقيق وتعليق محمد خليل هراس •

٥٦ الامصار ذوات الآثار • للذهبي • دار ابن كثير ـ ٦٥٤
دمشق ـ الطبعة الاولى ـ عام ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م
بتحقيق عبد القادر الأرناؤوط ، ومحمود الارناؤوط •

٥٧ انباه الرواة عن انباه النحاة للقفطي • دار الكتب ٢٩٠
المصرية ـ الطبعة الأولى ـ عام ١٣٦٩ هـ / ١٩٥٠م
ـ تحقيق أبي الفضل ابراهيم •

٥٨ انباء الغمر بذكر ابناء العمر • ابن حجر • حيدر آباد ٢٠٢
الدكن ـ الهند ـ الطبعة الأولى ـ عام ١٣٨٧ هـ
/ ١٩٦٧ م ـ بتحقيق محمد عبد المعيد (١ ـ ٩)

٥٩ الانتقاء • لابن عبد البر • دار الكتب العلمية ٣٧١
بيروت •

مسلسل أ

٦٠ الانساب • للسمعانى • دائرة المعارف العثمانيـــة ١٩٦
ـ حيدرآباد الدكن ـ الهند ـ الطبعة الاولـى
ـ عام ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م ـ بتحقيق عبد الرحمن
بن يحى المعلمى •

٦١ ايضاح المكنون • اسماعيل باشا البغدادى ـ نشـر ٨٠
مكتبة المثنى ـ ببغداد •

٦٢ ايضاح علوم البلاغة • للخطيب القزوينى • بتعليـــق ٣٠٩
محمد عبد المنعم الخفاجى •

٦٣ الايمان • لابن مندة • المجلس العلمى ـ بالجامعة ٦٩٢
الاسلامية ـ الطبعة الاولى ـ عام ١٤٠١ هـ / ١٩٨١
م ـ بتحقيق : د • على بن محمد الفقيهى ـ (١ ـ ٣)

مسلسل ب

٦٤ الباعث الحثيث • لابن كثير • دار الكتب العلمية ٣٤
— بيروت •

٦٥ بحوث في تاريخ السنة • د • أكرم العمرى • مؤسسة ٤٨٧
الرسالة — بيروت — الطبعة الثالثة — عام ١٣٩٥هـ
/ ١٩٧٥ م •

٦٦ البخارى محدثا وفقيها • د • الحسينى عبد المجيد ٦٠٢
هاشم • المكتبة العصرية — بيروت —

٦٧ البداية والنهاية • لابن كثير • مكتبة المعارف — ٢٠
بيروت — الطبعة الثانية — عام ١٣٩٤هـ/١٩٧٤ م
بتحقيق نخبة — (١ — ١٤ / ٧ مجلدات) •

٦٨ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع • محمد ٤٥
بن على الشوكانى • مطبعة السعادة — القاهرة —
الطبعة الأولى — سنة ١٣٤٨ هـ — (١ — ٢) •

٦٩ بدائع الزهور فى وقائع الدهور • طبعة بولاق — عام ٥٤
١٣١١ هـ ، والرابع من الطبعة الثانية بتحقيق
: محمد مصطفى — القاهرة — ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠ م
(وسماه بعض المعاصرين تاريخ مصر) •

٧٠ برنامج الوادآشى • للوادآشى محمد بن جابر • دار ٢٩
الغرب الاسلامى — بيروت — الطبعة الأولى — عام
١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م — بتحقيق محمد محفوظ •

مسلسل ب

٧١ برنامج التجيبى • القاسم بن يوسف التجيبى • الدار ٢٠٨
العربية للكتاب ـ ليبيا ، وتونس ـ طبعة عام
١٩٨١ م ـ تحقيق عبد الحفيظ منصور •

٧٢ برنامج المجارى • محمد المجارى الأندلسى • دار ٣٥٥
الغرب الاسلامى ـ بيروت ـ الطبعة الاولى ـ عام
١٩٨٢ م ـ بتحقيق محمد أبو الاجفان •

٧٣ البرهان • للجوينى • دار الانصار ـ القاهرة ١٢١٨
ـ الطبعة الثانية ـ بتحقيق : د • عبد العظيم
الديب •

٧٤ بغية الملتمس فى رجال الاندلس • أحمد بن يحى الضبى ١٩٦
دار الكاتب العربى ـ طبع عام ١٩٦٧ م •

٧٥ بغية الملتمس فى سباعيات مالك بن أنس • لصلاح الدين ٣٨٩
العلائى • عالم الكتب ـ بيروت ـ الطبعة الاولى ـ
عام ١٤٠٥ هـ ـ بتحقيق : جمدى عبد المجيد السلفى

٧٦ بغية الوعاة فى طبقات اللغة • للسيوطى • دار الفكر ٢٠٣
ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ـ عام ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩م
ـ بتحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ـ (١ ـ ٢)

٧٧ بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد • الأوقاف ١٢٥٧
ـ بالمغرب ـ عام ١٣٩٥ هـ •

مسلسل

ب

٧٨ بقى بن مخلد • د • أكرم العمرى • الطبعة الاولى ـ عام ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م • ١٢٧٥

٧٩ بلدان الخلافة الشرقية • كى • لسترنج • مطبعة الرابطة ـ بغداد ـ عام ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م ـ نقله الى العربية بشير فرنسيس • وكوركيس عواد • ٢١٠

٨٠ البهجة المرضية بشرح الالفية • للسيوطى • عيسى البابى الحلبى • ٣٠٨

مسلسل ت

٨١ التاج المكلل • صديق حسن خان • المطبعة الهندية ٨٠
العربية ـ الطبعة الثانية •
٨٢ تاريخ التوقاز • يوسف عزت باشا • طبعة عيسى البابى ٤٦
الحلبى ـ القاهرة ـ عام ١٩٣٣ هـ •
٨٣
٨٤ تاريخ لمساجد الأثرية التى صلى فيها ـ الملك فاروق ٦٠
الأول • حسن عبد الوهاب • مطبعة دار الكتب
المصرية ـ عام ١٣٦٥ هـ ـ (١ ـ ٢) •
٨٥ تاج العروس • للزبيدى • دار مكتبة الحياة ـ بيروت ١٧٥
ـ (١ ـ ١٠) •
٨٦ تاج التراجم • لابن قطلوبغا • مكتبة المثنى • عام ٢٠١
١٩٦٢ م •
٨٧ تاريخ بغداد • لخطيب البغدادى • دار الكتاب ٢٤٣
العربى ـ بيروت ـ مصورة عن الطبعة الأولى
ـ عام ١٣٤٩ هـ / ١٩٣١ م ـ السعادة ـ
القاهرة ـ (١ ـ ١٤) •
٨٨ تاريخ يحى بن معين ـ مركز البحث العلمى واحياء ٢٦٢
التراث ـ جامعة أم القرى ـ دراسة وترتيب وتحقيق
د • أحمد محمد نور سيف ـ (١ ـ ٤) •

مسلسل ت

٨٩ تاريخ الاطباء الفلاسفة • اسحاق بن حنين • مؤسسة ٣١١
الرسالة ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ـ عام ١٤٠٥هـ
/ ١٩٨٥م • بتحقيق : فؤاد سيد •

٩٠ التاريخ الكبير • للبخاري • دار الكتب العلمية ٣٨١
ـ بيروت ـ مصورة عن طبعة حيدر آباد الدكن ـ
الهند ـ الطبعة الاولى ـ عام ١٣٦١ هـ (١ ـ ٩)

٩١ تاريخ جرجان •• للسهمي • عالم الكتب ـ بيروت ٤٠٢
ـ الطبعة الثالثة ـ عام ١٤٠١ هـ / ١٩٨١م ـ
تحت مراقبة د • محمد عبد المعيد خان •

٩٢٩٢ تاريخ الدارمي عن يحي بن معين • مركز البحث العلمي ٤٣٠
واحياء التراث ـ جامعة أم القرى ـ عام ١٤٠٠ هـ
بتحقيق د • أحمد محمد نور سيف •

٩٣ تاريخ خليفة بن خياط • مؤسسة الرسالة ببيروت ٤٣٣
• ودار القلم بدمشق ـ الطبعة الثانية ـ سنة
١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧م ـ بتحقيق د • أكرم العمري

٩٤ تاريخ التراث العربي • لفؤاد سزكين • الهيئة ٥٣٠
المصرية العامة للتأليف والنشر ـ القاهرة ـ نقله الى
العربية / د • محمود فهمي حجازي • ود • فهمي
أبو الفضل ـ (١ ـ ٢) •

مسلسل ت

٩٥ التاريخ الصغير • للبخارى • المكتبة الاثرية ـ باباكستان ٤٥١
ـ بتعليق عبد الشكور الأثرى •

٩٦ تاريخ الطبرى • لابن جرير الطبرى • دار المعارف بمصر ٩٣٤
ـ بتحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ـ الطبعة الثانية
ـ (١ ـ ١٠) •

٩٧ تاريخ علماء الاندلس • لابن الفرضى • الدار المصرية ٦٠٥
للتأليف والترجمة ـ طبع سنة ١٩٦٦ م •

٩٨ تاريخ بخارى • للنرشخى • دار المعارف بمصر ـ بتحقيق ١٦٣٧
: د • أمين بدوى ، ونصر الله الطرازى •

٩٩ تاريخ الادب العربى • كارروكلمان • دار المعارف بمصر ١٠٨٢
نقله الى العربية نخبة من المحققين ـ (١ ـ ٦) •

١٠٠ التبيين • لسيط ابن العجمى • ضمن الرسائل الكمالية ١٠٢٥
فى الحديث ٢ ـ مكتبة المعارف ـ الطائف •

١٠١ تبيين كذب المفترى فيما نسب لأبى الحسن الأشعرى • دار ٢٣٧
الفكر ـ دمشق ـ الطبعة الثانية ـ عام ١٣٩٩ •

١٠٢

١٠٣ التبصرة والتذكرة • العراقى • المطبعة الجديدة ـ ٣١
بفاس ـ بتعليق وتصحيح محمد بن الحسين العراقى
الحسينى •

مسلسل ت

١٠٤ التتبع • للدارقطني • المكتبة السلفية ـ بالمدينة ٣٤٨
النبوية ـ الطبعة الاولى •

١٠٥ التجريد • للذهبي • شرف الدين الكتبي وأولاده
بومباي ـ الهند ـ بتصحيح صالحة عبد الحكيم
شرف الدين ـ (١ ـ ٢) •

١٠٦ التحفة المرضية في حل بعض المشكلات الحديثية
حسين بن محسن الأنصاري •

١٠٧ التحقيق • لابن الجوزي • مطبعة السنة المحمدية ٨١٠
سنة ١٣٧٣ هـ ـ بتحقيق محمد حامد الفقي ـ
(الجزء الاول) •

١٠٨ تحفة الاحوذي بشرح جامع الترمذي للمباركفوري • المكتبة ٥٠٤
السلفية ـ بالمدينة النبوية ـ بتحقيق : عبد الرحمان
محمد عثمان •

١٠٩ تحفة الذاكرين • محمد علي الشوكاني • دار الكتب ٤٩٤
العلمية •

١١٠ التجيد في المعجم الكبير • عبد الكريم بن السمعاني ٣٩٥
مطبعة الارشاد ـ ببغداد ـ عام ١٣٩٥ هـ ـ
(١ ـ ٢) •

١١١ تحفة الاشراف بمعرفة الاطراف للمزي • الدار القيمة ٤٣١
ـ بمباي ـ الهند ـ الطبعة الأولى •

مسلسل ت

١١٢ تخريج أحاديث الكشاف • للزيلعي • (قطعة محققة منه تشتمل على سورة الممتحنة) بتحقيقي ـ بحث قدم لكلية الحديث ـ في السنة الرابعة بالكلية • ٧٠١

١١٣ التخريج ودراسة الاسانيد • د • محمود الطحان المطبعة العربية ـ بحلب ـ الطبعة الاولى ـ سنة ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م • ٩٣٤

١١٤ تخريج الفروع • للزنجاني • مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ الطبعة الرابعة ـ عام ١٤٠٢ هـ /١٩٨٢م بتحقيق د • محمد أديب صالح • ٣٤١

١١٥ تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي • السيوطي المكتبة العلمية للنمكاني ـ بالمدينة النبوية ـ الطبعة الثانية • ٣٣

١١٦ تذكرة الموضوعات • للمقدسي • المكتبة السلفية ـ بالقاهرة ـ الطبعة الاولى ـ عام ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م ـ بتعليق : محمد مصطفى الحدري ٩٢٣

١١٧ تذكرة المؤتسي فيمن حدث ونسي للسيوطي ـ الدار السلفية ـ الكويت ـ الطبعة الأولى ـ عام ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م ـ بتحقيق : صبحي السامرائي •

مسلسل ت

١١٨ تذكرة الحفاظ • للذهبى • دائرة المعارف العثمانية ١٩٣
ـ حيدر آباد ـ الهند ـ الطبعة الثالثة •

١١٩ التذكار للقرطبى • دار البيان ـ دمشق ٤٩٤

١٢٠ تذكرة السامع والمتكلم فى آداب العالم والمتعلم ٢٧٤
لابن جماعة • دار الكتب العلمية ـ بيروت•

١٢١ ترجمة ابن القاسم الطبرانى • لابن منده
وزارة الأوقاف ـ بالعراق ـ بتحقيق حمدى عبد المجيد
السلفى ـ فى نهاية الجزء ٢٥ من المعجم الكبير

١٢٢ الترغيب والترهيب • للمنذرى • مكتبة الجمهورية ٨٦٩
العربية ـ مصر ـ بتعليق محمد خليل هراس•
(١ ـ ٤) •

١٢٣ ترجمة القاضى عياض لابنه أبى محمد • وزارة الاوقاف ١٩٦
والشؤون الاسلامية ـ بالمغرب ـ الطبعة الثانية
ـ بتحقيق د • محمد بن شريفة •

١٢٤ ترجمة النووى للسخاوى • الجامعة الاسلامية ـ دار ٩٢٠
العلوم •

١٢٥ ترتيب المدارك للقاضى عياض • وزارة الاوقاف والشؤون ٣٩٩
الاسلامية ـ المغرب •

١٢٦ تسمية من روى عنه من أولاد العشرة على بن المدينى ٧٣٦
دار القلم ـ الكويت ـ الطبعة الاولى ـ ١٤٠٢ هـ /
١٩٨٢ ـ بتحقيق : د • على حجاز •

ت

مسلسل		
١٢٧	التعريفات • للجرجانى • دار الكتب العلمية ـ بيروت	١٨٢
١٢٨	تغليق التعليق ـ لابن حجر • المكتب الاسلامى ببيروت ، ودار عمار بعمان ـ الطبعة الاولى ـ عام ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ـ بتحقيق ودراسة : شميد عبد الرحمن القزقى ـ (١ ـ ٥) •	٣٠٠
١٢٩	تفسير الثورى • سفيان الثورى • طبع باعانة وزارة المعارف لحكومة الهند ـ وامبور ـ بتصحيح : امتياز عرشى •	٥٣٣
١٣٠	تفسير القرآن العظيم • لابن كثير • عيسى البابى الحلبى ـ دار احياء الكتب العربية ـ (١ ـ ٤)	١٧٤
١٣١	التقضى • مكتبة القوسى ـ القاهرة ـ عام ١٣٥٠ هـ / ١٩٣١ هـ •	٥٦٤
١٣٢	تقييد العلم • للخطيب البغدادى • دار احياء السنة النبوية ـ الطبعة الثانية ـ عام ١٩٧٤ م ـ بتحقيق يوسف العشى •	٥١٩
١٣٣	التقييد • لابن نقطة " المجلد رقم ١ " دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد الدكن ـ الهند ـ الطبعة الاولى ـ ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م •	١٢٠٦
١٣٤	التقييد والايضاح • عبد الرحيم بن الحسين العراقى المكتبة السلفية ـ بالمدينة النبوية ـ الطبعة الاولى ـ عام ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م ـ بتحقيق : عبد الرحمان محمد عثمان •	٣٤

مسلسل ت

١٣٥ تقريب التهذيب • ابن حجر • دار نشر الكتب الاسلامية ٢٥٥
ـ كوجرا نواله ـ باكستان ـ الطبعة الاولى ـ عام
١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م •

١٣٦ التقريب والتيسير فى معرفة سنن البشير النذير للنووى ١٧
دار الملاح للطباعة والنشر ـ بتحقيق : د : مصطفى
الخن •

١٣٧ التكملة لوفيات النقلة • للمنذرى • مؤسسة الرسالة ٣١٠
ـ الطبعة الثانية ـ عام ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م ـ
بتحقيق بشار عواد ـ (١ ـ ٤) •

١٣٨ تكملة المعاجم العربية لرينهارت دوزى • دار الرشيد ٤٧٠
ـ بغداد ـ عام ١٩٨١ م ـ نقله الى العربية
وعلق عليه د • محمد سليم النعيمى •

١٣٩ تلخيص المستدرك • للذهبى • بحاشية المستدرك ـ ٨٨٦
دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد الدكن
ـ الهند ـ (١ ـ ٤) •

١٤٠ تلقيح فهوم أهل الأثر لابن الجوزى • مكتبة الآداب ـ ٢٧٤
القاهرة ـ عام ١٩٧٥ م •

١٤١ تمييز الطيب من الخبيث لابن الديبع الشيبانى ـ مكتبة
محمد على صبيح ـ القاهرة •

مسلسل ت

١٤٢ التمهيد • لابن عبد البر • وزارة الاوقاف ـ بالمغرب ٣٠٦
ـ تحقيق نخبة من المحققين ـ (١ ـ ١٦ /ولم يكمل

١٤٣ التنكيل • للمعلمي • المطبعة العربية ـ لاهور ـ ٨٥٩
باكستان ـ عام ١٤٠١ هـ ـ تحقيق : محمد ناصر
الدين الألباني ـ (١ ـ ٢) •

١٤٤ التنبيه والرد على أهل الاهواء والبدع للملطي • مكتبة ٣٦٣
المثنى ـ ببغداد ـ عام ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م ـ
تحقيق محمد زاهد الكوثري •

١٤٥ تنبيه الغبي بتكفير ابن عربي للتماعي • طبعة بتحقيق ٦٢
عبد الرحمان الوكيل •

١٤٦ تنزية الشريعة المرفوعة عن الاحاديث الشنيعة الموضوعة ٢٨٩
لابن عراق الكناني • مكتبة القاهرة ـ القاهرة
ـ بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، وعبد الله بن
محمد بن الصديق الغماري ـ الطبعة الاولى (١ ـ ٢)

١٤٧ التنقيح في صلاة التسبيح • جاسم بن سليمان الفهيد ٤٩٦
الدوسري • مكتبة الصحابة الاسلامية ـ الكويت ـ الطبعة
الاولى •

١٤٨ التوحيد • لابن خزيمة • مكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة ٨٣٧ ، ١٣٢٣
ـ طبعة عام ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٨ م ـ مراجعة وتعليق
: محمد خليل هراس •

مسلسل ت

١٤٩ توضيح الافكار للصنعانى • مكتبة الخانجى ـ القاهرة ـ الطبعة الاولى ـ عام ١٣٦٦ هـ ـ بتحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ـ (١ ـ ٢) • ١٥٠

١٥٠ توجيه النظر • طاهر الجزائرى • المكتبة العلمية ـ بالمدينة المنورة • ٢٤ ، ٣٠٠

١٥١ تهذيب التهذيب • لابن حجر • دار صادر ـ بيروت ـ صورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف ـ العثمانية ـ بحيدر آباد ـ عام ١٣٢٦ هـ ـ (١ ـ ١٢) • ٢٥٥

١٥٢ تهذيب الاسماء واللغات • للنووى • دائرة الكتب العلمية ـ بيروت ـ (١ ـ ٤) • ٢٦٨

١٥٣ تهذيب الكمال • للمزى • مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ الطبعة الاولى ـ بتحقيق د • بشار معروف (١ ـ ٧ / ولم يكمل) • ٣٧٥

١٥٤ تهذيب تاريخ دمشق • عبد القادر بدران ـ دار المسيرة ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ـ عام ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩ م ـ (١ ـ ٧ / لم يكمل) • ٤١٠

١٥٥ التيسير بشرح الجامع الصغير للفريزى • مكتبة مصطفى البابى الحلبى ـ الطبعة الثالثة ـ عام ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٧ م ـ (١ ـ ٢) • ٢٤٣

مسلسل

ت

١٥٦ تيسير الكريم الرحمن عبد الرحمن بن ناصر السعدى ـ ١٧٤
المكتبة والمطبعة السلفية ـ القاهرة ـ عام ١٣٧٧ هـ
ـ (١ ـ ٨ / فى أربع مجلدات) .

ث

١٥٧ الثقات . لابن حبان . دائرة المعارف العثمانية ـ ٢٦٧
حيدرآباد الدكن ـ الهند ـ الطبعة الاولى
ـ (١ ـ ٩) .

ج

١٥٨ جامع بيان العلم . لابن عبد البر . المكتبة السلفية ٥٢٢
ـ بالمدينة المنورة ـ الطبعة الثانية ـ عام ١٣٨٨هـ
/ ١٩٦٨ م (١ ـ ٢) ـ بتصحيح عبد الرحمن
محمد عثمان .

١٥٩ جامع التحصيل بأحكام المراسيل للعلائى . الدار ٥٣٠
العربية للطباعة ـ العراق ـ وزارة الاوقاف ـ الطبعة
الاولى ـ عام ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م ـ بتحقيق :
حمدى عبد المجيد السلفى .

١٦٠ جامع الاصول . لابن الاثير . الحلوانى ، والملاح ، ٥٧٨
ودار البيان ـ الطبعة الاولى ـ بتحقيق
عبد القادر الارناؤوط ـ طبع سنة ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩م
ـ (١ ـ ١٠) .

مسلسل

ج

١٦١ جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي • مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة ـ الطبعة الرابعة • • ٥٩٣

١٦٢ الجامع لاخلاق الراوي وآداب السامع الخطيب البغدادي • مكتبة الفلاح ـ الكويت ـ الطبعة الاولى • ٢٣

١٦٣ الجامع المسند الصحيح • محمد بن اسماعيل البخاري عيسى الحلبي ـ القاهرة ـ (١ ـ ٤) وبحاشية فتح الباري ـ الطبعة السلفية ـ (١ ـ ١٢) ١٢

١٦٤ جامع البيان في تفسير القرآن للايجي • دار النشر الكتب ـ كوجرانواله ـ باكستان ـ بتحقيق : منير أحمد ، وتعليق : محمد بن عبد الله الفزنوي ـ (١ ـ ٢) • ١٧٤

١٦٥ جامع الترمذي • لابي عيسى الترمذي • مصبحة مصطفى الحلبي ـ القاهرة ـ الطبعة الاولى ـ عام ١٣٥٦ هـ / ١٩٣٧ م ـ بتحقيق أحمد شاكر ـ (١ ـ ٥) • ٨

١٦٦ جامع البيان عن تأويل أي القرآن • محمد جرير الطبري مصطفى البابي الحلبي ، ومحمد محمود الحلبي ـ الطبعة الثالثة ـ عام ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م ـ (١ ـ ٢٨ جزء) • ١٧٤

مسلسل

ج

١٦٧ جذوة المقتبس في ذكر ولاة الاندلس • أبو عبد الله محمد ابن فتوح بن عبد الله الازدى • الدار المصرية للتأليف ـ عام ١٩٦٦ م • ٤٢

١٦٨ الجرح والتعديل • لابن أبى حاتم • دائرة المعارف العثمانية ـ حيدرآباد الدكن ـ الهند ـ الطبعة الاولى ـ (١ ـ ٩) • ٢٢٨ ، ٢٥٥

١٦٩ الجمع بين رجال الصحيحين • لابن القيسرانى • محمد بن طاهر • دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ عام ١٤٠٥ هـ ـ (١ ـ ٢) • ٧٨٩

١٧٠ جمهرة أنساب العرب • لابن حزم • دار المعارف ـ القاهرة ـ الطبعة الرابعة ـ بتحقيق عبد السلام هارون • ١٧٧

١٧١ جواهر الاصول • للفارسى • الدار السلفية ـ بمباى ـ الهند • ٣٤٣

١٧٢ الجواهر المضية فى طبقات الحنفية • للقرشى ـ مكتبة عيسى البابى الحلبى ـ القاهرة ـ عام ١٣٩٨ هـ ـ (١ ـ ٢ / ولم يكمل) • ٣٩٨

١٧٣ جلال الدين السيوطى مسيرته العلمية ومباحثه اللغوية • د • مصطفى الشكعة • شركة ومكتبة مصطفى البابى الحلبى • ٥٢

مسلسل

ح

١٧٤ الحاوى فى الفتاوى للسيوطى • دار الكتب العلميـــة ٧٥
ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ـ (١ ـ ٢) •

١٧٥ حاشية الاجهورى على شرح الزرقانى على البيقونيـة •
عطية الله بن عطية البرهانى الأجهورى • طبعة الحلبى
ـ مصر ـ عام ١٣٦٨ هـ •

١٧٦ حاشية الزرقانى على البيقونية • مطبعة مصطفى البابـى ٧١٣
الحلبى ـ القاهرة ـ طبع عام ١٣٦٨ هـ / ١٩٤٩ م •

١٧٧ حاشية النبهانى على البيقونية • مصطفى البابى الحلبى ٧١٣
ـ القاهرة ـ الطبعة الاولى ـ عام ١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨م

١٧٨ الحافظ السلفى • د• حسن عبد الحميد صالـــح ١٠٨٢

١٧٩ حاشية السزى على سنن أبى داود • ١٢٢٧

١٨٠ الحث على الحفظ • لابن الجوزى • دار الكتـــب ٢٧٤
العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الاولى ـ عام ١٤٠٥ هـ/
١٩٨٥ م •

١٨١ الحديث حجة بنفسه فى العقائد والاحكام • الدار ٣٢٦
السلفية ـ الكويت ـ الطبعة الثالثة ـ عام ١٤٠٠ هـ

١٨٢ حديث (نضر الله أمرا ••) عبد المحسن بن حمد العباد ٣٧٤
مطابع الرشيد ـ الطبعة الاولى • سنة ١٤٠١ هـ •••

١٨٣ الحديث النبوى مصطلحه وبلاغته • د• محمد الصبـــاغ ١٧
المكتب الاسلامى ـ بيروت دمشق ـ الطبعة الرابعـة
ـ عام ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م •

مسلسل

ح

١٨٤ حسن المحاضرة فى تاريخ مصر والقاهرة عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى • دار احياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبى ـ الطبعة الأولى ـ سنة ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧ م ـ بتحقيق محمد أبى الفضل ابراهيم ـ (١ ـ ٢) •

١٨٥ حسن الحديث شرح تهذيب مصطلح الحديث ـ للمحلاوى ٣١٦١
مصطفى البابى الحلبى ـ بمصر ـ الطبعة الأولى ـ عام ١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م •

١٨٦ خصائص المسند • لابن المدينى • دار المعارف للطباعة ١٢٥٩
والنشر ـ بمصر ـ الطبعة الثالثة ـ بتحقيق أحمد محمد شاكر ـ ضمن الجزء الأول للمسند

١٨٧ الحطة فى ذكر الصحاح الستة • صديق حسن خان ٦٣٤
اسلامى اكادمى ـ لاهور ـ الباكستان ـ الطبعة الاولى ـ عام ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م •

١٨٨ حلية الأولياء لأبى نعيم الاصبهانى • مطبعة السعادة ٢٢٨
ـ بمصر ـ الطبعة الأولى ـ عام ١٣٩١هـ/ ١٩٧١ م ـ (١ ـ ١٠) •

مسلسل

خ

١٨٩ خبر الآحاد • لعبد العزيز بن راشد النجدى • المكتب الاسلامى ـ بيروت ـ دمشق ـ الطبعة الثانية ـ عام ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م • ٧٥١

١٩٠ الخصال المكفرة للذنوب المتقدمة والمتأخرة لابن حجر مكتبة الصحوة الاسلامية ـ الكويت ـ الطبعة الاولى ـ ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م • ٩٠٦

١٩١ الخطيب البغدادى مؤرخ بغداد ومحدثها • د • يوسف العش• مطبعة الترقى ـ دمشق ـ عام ١٣٦٤ هـ • ١٩٤

١٩٢ الخطط التوفيقية • على باشا مبارك • المطبعة الاميرية الكبرى ـ بولاق ـ سنة ١٣٠٤ هـ ـ (المجلد ١ ، ٢ / لم يكمل) • ٦٠

١٩٣ خطبة الحاجة • للألبانى • المكتب الاسلامى ـ بيروت ـ الطبعة الثانية • ٨

١٩٤ الخطط • للمقريزى • دار صادر ـ بيروت ـ (١ ـ ٢) • ٦٠

١٩٥ الخطيب البغدادى وأثره فى علوم الحديث • د • محمود الطحان • دار القرآن الكريم ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ عام ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م • ٢٦

مسلسل

خ

١٩٦ خلاصة تذهيب تهذيب الكمال • للخزرجي • مكتبة القاهرة ـ القاهرة ـ عام ١٣٩٢ هـ • ٤٣٥

١٩٧ خلاصة الفخر • للشنشوري • دار الارقم ـ الكويت ـ الطبعة الاولى ـ سنة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م ••• ٢١٢

١٩٨ الخلاصة في علوم الحديث • للطيبي • رئاسة ديوان الأوقاف ـ العراق ـ عام ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م ـ بتحقيق صبحي السامرائي • ١٢٠ ، ٢١٣

١٩٩ خلاصة الأثر • للمحبي • دار صادر ـ بيروت ـ (١٠ ـ ٤) • ١٣٩

مسلسل

د

٢٠٠ دائرة المعارف الاسلامية • نخبة من المستشرقين • دار المعرفة ــ بيروت ــ نقلها الى العربية نخبة ــ (١٥ مجلدا الى حرف العين) • ٤٦

٢٠١ الدارس في تاريخ المدارس • للنعيمي • المجمع العلمي بدمشق ــ عام ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨ م ــ بتحقيق جعفر الحسيني • ١٩٧

٢٠٢ الدرر في اختصار المغازي والسير لابن عبد البر • • • • ٥١٤

٢٠٣ الدراية • لابن حجر • مطبعة الفجالة ــ القاهرة ــ عام ١٣٨٤ هـ ١٠٨٠

٢٠٤ الدرر المنتثرة في الاحاديث المشتهرة على الالسنة للسيوطي • مكتبة مصطفى البابي الحلبي ــ الطبعة الاولى • ٨٨٨

٢٠٥ دراسات في الحديث النبوي • د • محمد مصطفى الاعظمي مطابع جامعة الرياض • ٥٣٢

٢٠٦ الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي • دار المعرفة ــ بيروت ــ (١ ــ ٦) ــ مصورة عن الطبعة الاولى ــ بالمطبعة الميمنية • عام ١٣١٤ هـ • ٣٧٥

٢٠٧ الدرر المبثثة • للفيروز آبادي • دار اللواء للنشر والتوزيع ــ الرياض ــ الطبعة الاولى ــ عام ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م • ٤٣٩

مسلسل

د

٢٠٨ الدرر الكامنة فى اعيان المئة الثامنة • ابن حجر • دار الكتب الحديثة ـ القاهرة ـ بتحقيق : محمد سيد جاد الحق ـ (١ ـ ٥) • ١٨٦

٢٠٩ دفاع عن أبى هريرة • صالح عبد المنعم العلى • دار القلم ببيروت ، و مكتبة النهضة ببغداد ـ الطبعة الثانية ٥١٧

٢١٠ دليل مخطوطات السيوطى • للسيانى ، والخزندار مكتبة ابن تيمية ـ الكويت ـ الطبعة الاولى • ٥٠

٢١١ دول الاسلام • للذهبى • الهيئة المصرية العامة للكتاب • ٤٠٣

٢١٢ ديوان الضعفاء والمتروكين • للذهبى • مطبعة النهضة ـ مكة المكرمة ـ حققه : حماد بن محمد الأنصارى ٤١٠

٢١٣ الديباج المذهب لابن فرحون • دار التراث ـ القاهرة ـ بتحقيق : د • محمد الاحمدى أبو النور ـ •••• (١ ـ ٢) • ٣٧٦

ذ

مسلسل

٢١٤ ذخائر التراث • عبد الجبار عبد الرحمن • مطبعة جامعة البصرة ـ عام ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م ـ (١ ـ) • ٢٣

٢١٥ ذكر عدد ما لكل من الصحابة من الحديث والرواة من الصحابة عن النبي (ص) بقي بن مخلد • المطبعة الاولى ـ عام ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م • ٨١٤

٢١٦ ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي • مكتب المطبوعات الاسلامية ـ حلب ـ بتحقيق عبد الفتاح أبو غدة • ٤٤٠

٢١٧ ذيل طبقات الحنابلة • لابن رجب • دار المعرفة ـ بيروت ـ (١ ـ ٢) • ٣٣٤

٢١٨ ذيل تذكرة الحفاظ • للسيوطي • عني بنشرة القدسي / دمشق ـ عام ١٣٤٧ هـ / ١٩٢٨ م • ٣٤

مسلسل	ر	
٢١٩	رحلة القلصادى • لأبى الحسن على القلصادى الإندلسى الشركة التونسية للتوزيع •	٢٩
٢٢٠	الرحلة • للخطيب البغدادى • ضمن الرسائل الكمالية فى الحديث ـ مكتبة المعارف ـ الطائف •	٢٣٨
٢٢١	الرد الوافر لابن ناصر الدين • المكتب الاسلامى ـ دمشق ، بيروت ـ الطبعة الاولى ـ عام ١٣٩٣هـ	٢٥٩
٢٢٢	الرد على الجهمية للدارمى • المكتب الاسلامى ـ بيروت ، دمشق ـ تحقيق زهير الشاويش ، تخريج الالبانى	٢٨٣
٢٢٣	الرد على من أخلد الى الارض للسيوطى • دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الاولى ـ عام ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ـ تحقيق : خليل الميس •	٧٤
٢٢٤	الرد على سير الاوزاعى • لابى يوسف • لجنة احياء المعارف النعمانية ـ بحيدرآباد الدكن ـ الهند ـ الطبعة الأولى ـ صححه وعلق عليه أبو الوفا الافغانى	٥٣٣
٢٢٥	الرسالة • للامام الشافعى • بتحقيق : أحمد محمد شاكر •	٢٨٩
٢٢٦	رسالة حروف القرآن • لابن تيمية • مطبعة السنة المحمدية ـ القاهرة ـ طبع عام ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٦ م ـ بتحقيق • محمد حامد الفقى •	٢٨٤

مسلسل

ر

٢٢٧ الرسالة المستطرفة • محمد بن جعفر الكتانى • دار ٢٥
الفكر ـ دمشق ـ الطبعة الثالثة •

٢٢٨ رسالة فى الحديثين الموضوعين بصحيح البخارى • لابن ٣٤٩
حزم • عالم الكتب ـ المجلد الأول ـ العـــدد
الرابع ـ صـ ٥٩٢ ـ ٥٩٥

٢٢٩ رسالة فى علوم الحديث / للطائى • رئاسة ديـــوان ٢٦٧
الأوقاف ـ بغداد ـ عام ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م •••

٢٣٠ رسالة ابن تيمية فى الرد على ابن عربى • ابن تيميـــة ٦٢
ضمن جامع الرسائل ـ تحقيق د • محمد رشاد سالم ـ
الطبعة الأولى ـ ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م •

٢٣١ رسالة ابن داود الى أهل مكة • لأبى داود السجستانى ٥٧٦
دار العربية ـ بتحقيق د • محمد الصباغ •

٢٣٢ رسالة فى وصل البلاغات الاربع فى الموطأ • لابن الصلاح ٥٩٥
المغرب ـ بتحقيق : عبد الله بن محمد الغمـــارى

٢٣٣ الرفع و التكميل للكنوى • مكتبة المطبوعات الاسلاميـــة ١٢٦٣
ـ حلب ـ الطبعة الثانية ـ ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م•
بتحقيق : عبد الفتاح أبو غدة •

٢٣٤ روضات الجنات • للخونسارى : محمد باقر • طهران ٥١
ـ سنة ١٣٦٧ هـ

مسلسل

ر

٢٣٥ ريحانة الألبا و زهرة الحياة الدنيا • للشهاب أحمد ابن محمد الخفاجي • تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو (١ ــ ٢) ــ طبعة مكتبة عيسى البابى الحلبى ــ عام ١٩٦٧ م • ٥٤

ز

٢٣٦ زاد المسلم فيما اتفق عليه البخارى و مسلم محمد حبيب الله الشنقيطى • مطبعة مصر ــ القاهرة ــ ١٩٥٤م (١ ــ ٥ مجلدات) • ٧٩١

٢٣٧ الزاهر • لأبى بكر الانبارى • وزارة الثقافة و الاعلام بالعراق ــ عام ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م ــ بتحقيق : د • حاتم صالح الضامن ــ (١ ــ ٢) • ٧٨٧

٢٣٨ زهر الربى على المجتبى • للسيوطى • دار احياء التراث العربى ــ بيروت ــ (١ ــ ٨) • ٨٨٥

٢٣٩ الزهرى " ترجمته متقطعة من تاريخ ابن عساكر " لابن عساكر • مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ الطبعة الاولى ــ عام ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م ــ بعناية شكر الله بن نعمة الله قوجانى • ٤٢٧

٢٤٠ الزهد • لأحمد بن حنبل • دار الكتب العلمية ــ بيروت ٥٢٩

مسلسل

س

٢٤١ سؤالات الآجرى لأبى داود • المجلس العلمى لاحياء ١١٤٠
التراث الاسلامية ـ بالجامعة الاسلامية ـ الطبعة
الأولى ـ عام ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م • بتحقيق
ودراسة : محمد على قاسم العمرى •

٢٤٢ سؤالات السهمى للدارقطنى • مكتبة المعارف ـ ١٢٢٢
الرياض ـ الطبعة الاولى ـ عام ١٤٠٤ هـ /١٩٨٤م
بتحقيق : موفق بن عبد الله بن عبد القادر •

٢٤٣ السابق واللاحق • للخطيب البغدادى • دار طيبة ١١٦
الرياض ـ الطبعة الأولى ـ عام ١٤٠٢ هـ /١٩٨٢م
بتحقيق : محمد بن مطر الزهرانى •

٢٤٤ سبل الهدى والرشاد فى سيرة خير العباد • للصالحى ٢٨٧
المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية ـ لجنة احياء التراث
الاسلامى ـ طبع سنة ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م
بتحقيق : د • مصطفى عبد الواحد ـ (١ ـ ٦ /
ولم يكمل) •

٢٤٥ السراج المنير • مكتبة مصطفى البابى الحلبى ـ الطبعة ٥١١
الثالثة ـ عام ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٧ م ـ (١ ـ ٣)

٢٤٦ سلسلة الاحاديث الصحيحة • للألبانى • المكتب ٩
الاسلامى ـ بيروت ، دمشق ـ ١ ، ٢ ـ والدار
السلفية بالكويت ، والمكتبة الاسلامية بعمان ٣ ، ٤ ...

مسلسل

س

٢٤٧ السنن الكبرى • للبيهقي • دار المعرفة ـ بيروت ٩
مصورة عن الطبعة الأولى بمجلس دائرة المعارف العثمانية
بحيدر آباد الهند ـ سنة ١٣٤٤ هـ (١ ـ ١٠) •

٢٤٨ سنن ابن ماجة • لابن ماجة • دار احياء التراث ٩
العربي ـ بيروت ـ بتحقيق و ترقيم : محمد فؤاد
عبد الباقي ـ (١ ـ ٢) •

٢٤٩ السنة • محمد بن نصر المروزي • المكتبة الأثرية ـ ١٢
الباكستان •

٢٥٠ سنن النسائي • أحمد بن علي بن شعيب النسائي ٨
دار احياء التراث العربي ـ بيروت ـ (١ ـ ٨) •

٢٥١ سنن أبي داود • لأبي داود • نشر : محمد علي ٨
السيد ـ بتعليق : عزت عبيد الدعاس ـ الطبعة
الأولى ـ عام ١٣٨٨ هـ / ١٩٧٩ م ـ (١ ـ ٥) •

٢٥٢ السنة • لابن أبي عاصم • المكتب الاسلامي ـ دمشق ١٣٢٣
• بيروت ـ الطبعة الأولى ـ بتحقيق / محمد
ناصر الدين الألباني ـ (١ ـ ٢) •

٢٥٣ السنن • لابن طهمان • مجمع اللغة العربية ـ ١١٠٢
دمشق ـ عام ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ـ بتحقيق
: د • محمد طاهر مالك •

مسلسل

س

٢٥٤ السنن الكبرى • للنسائي " المجلد الأول منه ١٢٤١
بمقدمة عبد الصمد شرف الدين " الدار القيمة ـ
بمباى ـ الهند ـ بتحقيق : عبد الصمد شرف الدين
ـ (جزء واحد منه فقط) •

٢٥٥ سنن سعيد بن منصور • المجلس العلمي ـ عام ١٤٨٨ ٥٢٧
هـ / ١٩٦٨ م ـ القسم الثاني من المجلد الثالث ـ
وبالدار السلفية ـ بومباى ـ الهند ـ الجزء
الأول من المجلد الثالث ـ بتحقيق : حبيب الرحمن
الأعظمي •

٢٥٦ السنة قبل التدوين • د • محمد عجاج الخطيب • ٥١٦
مكتبة وهبة ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى ـ ١٣٨٣هـ
/ ١٩٦٣ م •

٢٥٧ سير اعلام النبلاء • للذهبي • مؤسسة الرسالة ٢١
ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ عام ١٤٠١ هـ /
١٩٨١ م ـ بتحقيق نخبة ـ (١ ـ ٢٣ مجلدا)

٢٥٨ سير الامام أحمد • لابنه صالح بن أحمد • شباب ٣٨٨
الجامعة ـ الاسكندرية ـ الطبعة الأولى •

٢٥٩ السيوطي ومنهجه وآراءه الكلامية • د • محمد جلال ٥٧
أبو الفتوح شرف • دار النهضة العربية ـ بيروت ـ
سنة ١٩٨١ م •

مسلسل

س

٢٦٠ السيوطي محدثا • عبد الحكيم السيد عتلم • وزارة الثقافة ــ القاهرة ــ سنة ١٩٧٨ م • ٤٧

٢٦١ السيوطي النحوي • د • عدنان سلمان • دار الرسالة للطباعة ــ بغداد ــ الطبعة الأولى ــ عام ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦ م • ٤٦

ش

٢٦٢ شجرة النور الزكية • محمد مخلوف • دار الكتب العربي ــ بيروت • ٢٠٤

٢٦٣ شذرات الذهب لابن العماد • منشورات دار الآفاق ــ بيروت ــ (١ ــ ٨ / في أربع مجلدات) • ٣٤

٢٦٤ الشريعة • لابي بكر الآجري • مطبعة السنة المحمدية ــ الطبعة الأولى ــ عام ١٣٦٩ هـ / ١٩٥٠ م ــ بتحقيق : محمد حامد الفقي • ١٣٢٣

٢٦٥ شرح اعتقاد أهل السنة • للالكائي • دار طيبة ــ الرياض ــ الطبعة الاولى ــ بتحقيق د • أحمد سعد حمدان ــ (١ ــ ٤ / في مجلدين) • ١٣٢٣

٢٦٦ شرح معاني الآثار • للطحاوي • الأنوار المحمدية ــ القاهرة ــ ١٣٨٦ هـ ــ (١ ــ ٤ / في مجلدين) ١٠٨٠

٢٦٧ شرح السنة • للبغوي • المكتب الاسلامي ــ بيروت الطبعة الأولى ــ تحقيق : شعيب الارناؤوط ــ (١ ــ ١٦ مجلدا) • ٨٦٨

ش

مسلسل

٢٦٨ شرح ألفاظ التجريح النادرة • د • سعدى الهاشمى ١٠٠٧
المطبعة السلفية بمصر ـ الطبعة الاولى •

٢٦٩ شروط الائمة الستة • للمقدسى • مكتبة عاطف ـ القاهرة ٧١١

٢٧٠ شرح علل الترمذى • لابن رجب • دار الملاحة ـ ٢٧٤
تحقيق د • نور الدين عتر ـ الطبعة الاولـــــى
عام ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م •ـ (١ ـ ٢) •

٢٧١ شرف أصحاب الحديث • للخطيب البغدادى • دار ٢٣٨
احياء السنة النبوية ـ نشر كلية الالهيات ـ جامعـــة
أنقرة ـ بتحقيق : د • محمد سعيد أوغلى •

٢٧٢ الشرح والابانة • لابن بطة • المكتبة الفيصليـــة ـ ٥٩
مكة المكرمة ـ بتحقيق : رضا بن نعسان معطى •••

٢٧٣ شرح العقيدة الطحاوية • لابن أبى العز الحنفـــــى ٥٩
المكتب الاسلامى ـ الطبعة الاولى ـ عام ١٣٩٢ هـ
ـ وخرج أحاديثه الالبانى •

٢٧٤ شرح نخبة الفكر • على القارى • دار الكتب العلميـــة ٢٧
بيروت ـ عام ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م •

٢٧٥ الشعر والشعراء • لابن قتيبة • دار الكتب ـ بيروت ـ
الطبعة الاولى •

٢٧٦ الصارم المنكى فى الرد على السبكى • لابن عبد الهادى ٩٠٨
مطبعة الامام ـ بمصـــر •

مسلسل

ش

٢٧٧ شعار أصحاب الحديث • لأبي أحمد الحاكم • دار البشائر ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥ م ـ تحقيق : عبد العزيز السدحان ٢٣٨

ص

٢٧٨ صحيح الترغيب والترهيب • للألباني • المكتب الاسلامي ـ بيروت ، دمشق ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م ـ الجزء الأول ـ ولم يكمل ٣٧٠

٢٧٩ صحيح ابن خزيمة • المكتب الاسلامي ـ بتحقيق د • محمد مصطفى الاعظمي ـ (١ ـ ٤ / مجلدا) ٤٩٥

٢٨٠ صحيح الجامع الصغير • للألباني • المكتب الاسلامي الطبعة الاولى ـ ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٩ م (١ ـ ٦ / في ٣ مجلدات) • ٢٤٣

٢٨١ الصحاح ـ للجوهري • دار العلم للملايين ـ بيروت ـ ١٩٧٩ م ـ وهي صورة عن طبعة القاهرة ١٩٥٧ م بتحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ـ (١ ـ ٦)•• ٢٩١

٢٨٢ صيد الخاطر • لابن الجوزي • دار الفكر دمشق ـ بتعليق : علي الطنطاوي ، وناجي الطنطاوي ـ الطبعة الثالثة • ٧٩٧

٢٨٣ صيانة صحيح مسلم • لابن الصلاح • دار الغرب الاسلامي ـ عام ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م ـ دراسة وتحقيق : موفق بن عبد الله بن عبد القادر • ٦١٦

مسلسل — ض

٢٨٤ الضعفاء • لأبى نعيم • دار الثقافة ـ الدار البيضاء ١٣٩٤
ـ الطبعة الاولى ـ ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م ـ تحقيق
د • فاروق حمادة •

٢٨٥ الضعفاء • للدارقطنى • مكتبة المعارف ـ الرياض ١٢٣٢
ـ الطبعة الاولى ـ ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م ـ دراسة
وتحقيق : موفق بن عبد الله •

٢٨٦ الضعفاء • للعقيلى • دار الكتب العلمية ـ بيروت ٣٨١
ـ الطبعة الاولى ـ بتحقيق د • عبد المعطى قلعجى
ـ (١ ـ ٤ / مجلدات) •

٢٨٧ الضعفاء • للنسائى • دار الوعى ـ حلب ـ الطبعة ٦٨٤
الاولى ـ ١٣٩٦ هـ ـ بتحقيق : محمود ابراهيم
زايد •

٢٨٨ الضعفاء • للبخارى • دار الوعى ـ بحلب ـ الطبعة ٦٨٤
الاولى ـ ١٣٩٦ هـ ـ بتحقيق : محمود ابراهيم زايد

٢٨٩ ضعيف الجامع الصغير • للالبانى • المكتب الاسلامى ٨٨٨
ـ بيروت ، دمشق ـ الطبعة الثانية ـ ١٣٩٩ هـ /
١٩٧٩ م ـ (١ ـ ٦ / فى ٣ مجلدات) •

٢٩٠ الضوء اللامع فى أعيان القرن التاسع • محمد عبد الرحمن ٤٦
السخاوى • نشر مكتبة القدسى ـ القاهرة ـ عام ١٣٥٣
هـ ـ ١٣٥٥ هـ ـ (١ ـ ١٢ / فى ٦ مجلدات) ••

مسلسل ط

٢٩١ طبقات الشافعية / للحسيني • دار الأوقاف ـ بيروت ـ الطبعة الاولى • ٩٥٠

٢٩٢ طبقات الحنابلة • لمحمد بن أبي يعلى • دار المعرفة ـ بيروت ـ (١ ـ ٢) • ٢٤٩

٢٩٣ طبقات القراء • للذهبي • مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م ـ حققه : بشار عواد ، و شعيب الأرناؤوط ، وصالح مهدي عباس ـ (١ ـ ٢) • ٢٩٠

٢٩٤ طبقات الفقهاء • للشيرازي • دار الرائد العربي ـ بيروت ـ ١٩٧٨ م ـ تحقيق / احسان عباس •••• ٣٥١

٢٩٥ طبقات الاطباء • لابن جلجل • مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ـ ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م تحقيق : فؤاد سيد • ٣١١

٢٩٦ طبقات الشعراء • للجمحي • مطبعة السعادة ـ ١٩٢٠ م ـ القاهرة • ٢٧٦

٢٩٧ طبقات المفسرين • للداودي • مكتبة وهبة ـ القاهرة ـ الطبعة الاولى ـ ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م ـ بتحقيق : علي محمد عمر ـ (١ ـ ٢) • ١٩٦

٢٩٨ طبقات الحفاظ • للسيوطي • مكتبة وهبة ـ عابدين ـ الطبعة الاولى ـ ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م ـ بتحقيق : علي محمد عمر • ١٩٤

مسلسل ط

٢٩٩ طبقات الشافعية • للسبكى • دار المعرفة ـ بيروت ١٩٤
ـ الطبعة الثانية ـ (١ ـ ٦ مجلدات) •

٣٠٠ طبقات فقهاء اليمن • للجمدى • دار الكتب العلمية ٤٧٧
ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ـ ١٤٠١ هـ / ١٩٨١م
ـ بتحقيق : فؤاد سيد •

٣٠١ طبقات الشافعية • لابن قاضى شهبة • دائرة المعارف ١٩٦
العثمانية ـ حيدر آباد الدكن ـ الهند ـ الطبعة
الأولى ـ ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م ـ بتصحيح : د •
الحافظ عبد العليم خان ـ (١ ـ ٤ / مجلدات)

٣٠٢ طبقات الشافعية • للاسنوى • دار العلوم للطباعة ١٩٩
والنشر ـ الرياض ـ عام ١٤٠٠ هـ / ١٩٨١ م ـ
بتحقيق : عبد الله الجورى ـ (١ ـ ٢) •

٣٠٣ طبقات المفسرين • للسيوطى • مكتبة وهبة ـ القاهرة ٤٥
ـ الطبعة الأولى ـ ١٣٩٦ ه / ١٩٧٦ م ـ بتحقيق
: على محمد عمر •

٣٠٤ الطبقات • خليفة بن خياط • مطبعة العانى ـ بغداد ٤٢٤
ـ ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م ـ الطبعة الاولى ـ تحقيق
: د • أكرم العمرى •

٣٠٥ الطبقات الكبرى • لابن سعد • دار صادر ـ بيروت ـ
(١ ـ ٩ مجلدات •) ••

مسلسل

ع

٣٠٦ عارضة الاحوذى • لابى بكر بن العربى • دار العلم ٥٨٠
ـ بيروت ـ (١ ـ ١٣ مجلدا) •

٣٠٧ العبر فى خبر من غبر • للذهبى • دائرة المطبوعات ـ ٤١٧
والنشر ـ الكويت ـ بتحقيق نخبة من العلمـــــاء ـ
(١ ـ ٥ مجلدات) •

٣٠٨ عجالة المبتدى وفضالة المنتهى • للحازمى • الهيئـة ١٢٨٤
العمة ـ القاهرة ـ الطبعة الثانية •

٣٠٩ العقد الثمين فى تاريخ البلد الأمين • للتقـى الفاسـى ٢٧
مكتبة السنة المحمدية ـ القاهرة ـ (١ ـ ٨ مجلدات)

٣١٠ العقود الدرية فى ترجمة شيخ الاسلام ابن تيمية • لابن ٤٨٧
عبد الهادى • دار الكتب العلمية ـ بيروت •

٣١١ العلم • لزهير بن حرب • ضمن أربع رسائل من كنـــوز ٥٢٢
السنة ـ دمشق ـ ١٣٨٥ هـ ـ الطبعة الاولـــــى ـ
نشره وخققه : محمد ناصر الدين الألبانى •

٣١٢ العلل المتناهية فى الاحاديث الواهية • لابن الجوزى ٩٢١
دار النشر ـ لاهور ـ الطبعة الاولى •

٣١٣ العلل فى الحديث • د • همام بن سعيد • دار ٦٦٩
العدوى ـ عمان ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٠ هـ /
١٩٨٠ م •

مسلسل

ع

٣١٤ علوم الحديث • د • صبحي الصالح • دار العلم ٢٧٤
للملايين ـ بيروت ـ الطبعة العاشرة ـ ١٩٧٨ م

٣١٥ الملل • لابن أبي حاتم • مكتبة المثنى ـ بغداد ٢٤
ـ (١ ـ ٢ مجلد) •

٣١٦ الملل • على بن المديني • المكتب الاسلامي ـ بيروت ٢٠
• دمشق ـ الطبعة الثانية ـ ١٩٨٠م ـ بتحقيق
: محمد مصطفى الاعظمي •

٣١٧ عمدة القاري بشرح صحيح البخاري • للعيني • ادارة ٦٤٦
الطباعة المنيرية ـ القاهرة ـ عام ١٣٤٨ هـ ـ (١ ـ
١١ مجلدا) •

٣١٨ عمل اليوم والليلة • للنسائي • طبعة دار الافتاء ٢١٤١
ـ الرياض ـ الطبعة الاولى ـ ١٤٠١ هـ / ١٩٨١م
بتحقيق : د • فاروق حمادة •

٣١٩ عمل اليوم والليلة • لابن السني • دار المعرفة ٤٩٧
بيروت ـ ١٣٩٩ هـ •

٣٢٠ عنوان الدراية • للغبريني • الشركة الوطنية ـ الجزائر ٦١٢
ـ تحقيق : رابح بونار •

٣٢١ علاقة الاثبات والتفويض بصفات رب العالمين • مطبعة ٥٩
التراث ـ الطبعة الأولى •

٣٢٢ عيون الاثر لابن سيد الناس • دار المعرفة ـ بيروت ٥١٤
ـ (١ ـ ٢) مجلد •

مسلسل

غ

٣٢٣ غاية الاماني في الرد على النبهاني • محمود شكـــري ٦٢
الآلوسي • الطبعة المنيرية ـ لاهور ـ ١٤٠٣ /
١٩٨٣م ـ (١ ـ ٢ مجلد) •

٣٢٤ غاية النهاية في طبقات القراء • لابن الجزري • دار ٥٣٤
الكتب العلمية ـ الطبعة الثانية ـ (١ ٢ مجلد)

٣٢٥ غاية المرام • للالباني • المكتب الاسلامي ـ دمشق ١٠١٩
ـ الطبعة الاولى ـ ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م •

٣٢٦ غريب الحديث • للخطابي • مركز البحث العلمي ـ ١٠٢٩
التابع لجامعة أم القرى ـ طبع عام ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣م
ـ تحقيق : عبد الكريم الغرباوي ، وخرج أحاديـث :
عبد القيوم عبد رب النبي ـ (١ ـ ٣) •

٣٢٧ الغرباء • لأبي بكر الآجري • دار الخلفاء ـ الكويت ٨٨٤
الطبعة الاولى ـ بتحقيق : بدر البدر •

٣٢٨ غيث المغيث • للسماحي • دار الأنوار ـ القاهـــرة ١٥٠
ـ الطبعة الثانية •

ف

٣٢٩ الفاخر • للمفضل بن سلمة • الهيئة المصرية العامـــة ٧٨٧
للكتاب ـ عام ١٩٧٤ م ـ تحقيق : عبد العليم الطحاوي

٣٣٠ الفائق في غريب الحديث • الزمخشري • عيسى البابـــي
الحلبي ـ الطبعة الثانية ـ تحقيق : علي محمد البجاوي
، محمد أبو الفضل ابراهيم ـ (١ ـ ٤ / في مجلديـــن)

ف

مسلسل

٣٣١ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث • محمد بن عبد الرحمن السخاوى • نشر المكتبة العلمية ـ بالمدينة النبويـــة ـ بتحقيق : حبيب الرحمان الاعظمى ـ وهى تعـــادل مجلد و ١٦٥ صفحة من الطبعة السلفية بالمدينة أيضـــا عام ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م بتحقيق عبد الرحمان محمـــد عثمـــان • ١٢٠

٣٣٢ فتوح مصر • لابن عبد الحكم • مطبعة بريل ـ ليـــدن ـ ١٩٣٠ • ١٠٩٤

٣٣٣ فتح الباقى • لزكريا الانصارى • المطبعة الجديـــدة ـ فاس ـ ١٣٥٤ هـ ـ بتصحيح وتعليق : محمـــد بن الحسين العراقى ـ (١ ـ ٣ اجزاء) • ١٩٠

٣٣٤ فتح الرحمان بكشف ما يلتبس من القرآن • لزكريا الانصارى دار القرآن ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م ـ بتحقيق : محمد على الصابونى • ١٧٤

٣٣٥ فتح البارى بشرح صحيح البخارى لابن حجر • طبعـــة المكتبة السلفية ـ بالقاهرة ـ نشر دار الافتـــــاء بالرياض ـ بتحقيق عبد العزيز ابن باز " ٣ مجلـــدات منه فقط " ـ وترقيم وتصحيح : محمد فؤاد عبد الباقى ، ومحى الدين الخطيب ـ (١ ـ ١٣ مجلـــدا) ٣٥

مسلسل ف

٣٣٦ منح الشكور فى معرفة علماء التكرور • محمد بن أبى بكر ٥٥
الولاقى • دار الغرب ـ بيروت ـ الطبعة الاولى
ـ ١٩٨١ م ـ بتحقيق : محمد ابراهيم الكتانى ،
و محمد حجى •

٣٣٧ الفرقان بين أولياء الرحمن و أولياء الشيطان لابن تيمية ٦٢
ادارة ترجمان السنة ـ لاهور ـ باكستان ـ عام
١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م •

٣٣٨ الفروسية • لابن القيم • دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٢٥٣
ـ ١٩٧٠ م •

فضائل القرآن • للنسائى • دار الثقافة ـ الدار ٤٩٤
البيضاء ـ تحقيق : د • فاروق حمادة ـ ١٤٠٠ هـ
/ ١٩٨٠ م •

٣٤٠ فضل الصلاة على النبى (ص) • المكتب الاسلامى ـ ٤٩٧
دمشق ـ الطبعة الثالثة •

٣٤١ الفضائل الباهرة فى محاسن القاهرة • لابن ظهيرة ٤٦
مطبعة دار الكتب المصرية ـ ١٩٦٩ م ـ تحقيق :
مصطفى السقا ، و كامل مهندس •

٣٤٢ الفضل المبين • جمال الدين القاسمى • دار النفائس ٦٧٨
ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م
ـ تحقيق : عاصم بهجة البيطار •

ف

مسلسل		
٣٤٣	فقه اللغة • للثعالبي • مكتبة مصطفى البابي الحلبي الطبعة الاخيرة عام ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م ـ بتحقيق نخبة •	٣٩٤
٣٤٤	الفوائد البهية في تراجم الحنفية محمد عبد الحي اللكنوي • دار المعرفة ـ بيروت ـ عام ١٣٩٨ هـ	٤١٨
٣٤٥	فوات الوفيات • لابن شاكر الكتبي • دار صادر ـ بيروت ـ بتحقيق : د • احسان عباس ـ (١ ـ ٥ مجلدات) •	
٣٤٦	الفوائد الموضوعة في الاحاديث المرضوعة للكرمي المقدسي دار العربية ـ بيروت ـ تحقيق : د • محمد الصباغ	٨٨٨
٣٤٧	الفوائد المجموعة للشوكاني • المكتب الاسلامي ـ بيروت الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ ـ بتحقيق : عبد الرحمن بن يحي المعلمي •	٨٨٨
٣٤٨	فهرس ابن خير الاشبيلي لابن خير • دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ـ الطبعة الثانية •	٣٥٥
٣٤٩	الفهرست لابن النديم • دار المعرفة ـ بيروت ـ ١٣٩٨ هـ •	
٣٥٠	فهرس الفهارس والاثبات • عبد الحي الكتاني ـ دار الغرب الاسلامي ـ الطبعة الثانية ـ بتحقيق : احسان عباس ـ (١ ـ ٢ مجلدات) •	٤٥

ف

مسلسل		
٣٥١	فهرس دار الكتب المصرية • مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٦ م ـ الطبعة الاولى ـ (١ ـ ٤ مجلدات) •	١٥٠
٣٥٢	فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوى • دار المعرفة بيروت ـ الطبعة الثانية ـ (١ ـ ٦ مجلدات) •	٥١٠
٣٥٣	فهرس ابن عطية • دار الغرب ـ بيروت ـ الطبعة الاولى ـ ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ـ تحقيق : محمد أبو الأجفان ، ومحمد الزاهى •	٥٣٨
٣٥٤	الفهرست • لابن النديم • دار المعرفة ـ بيروت	٥٢٥
٣٥٥	فهرست مرويات ابن حجر • اليمامة ـ دمشق ـ تحقيق : عبد الله الدرويش •	١٢٧٨
٣٥٦	فهرس مخطوطات الظاهرية للألبانى • مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق ـ ١٣٩٠ هـ/١٩٧٠م	١٠٩٧

ق

٣٥٧	القاموس المحيط للفيروزبادى • صورة عن نسخة بولاق عام ١٢٧٢ هـ / ١٨٥٥ م ـ بتصحيح نصر الهورينى (١ ـ ٤ مجلدات) •	٥٧١
٣٥٨	القراءة خلف الامام • للبيهقى • دار الباز ـ مكة ـ الطبعة الاولى ـ ١٤٠٥ هـ •	٦١٨

مسلسل

ق

٣٥٩ قواعد التحديث • جمال الدين القاسمي • عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة ـ الطبعة الثانية ـ ١٣٨٠ هـ / ١٩٦١ م ـ بتحقيق : محمد بهجة البيطار • ١٩٤

٣٦٠ القول المسدد في الذب عن المسند • ابن حجر ـ حيدر آباد ـ الهند ـ الطبعة الثالثة • ١٢٦٨

٣٦١ قواعد في علوم الحديث • للتهانوي • مكتبة المطبوعات ـ حلب ـ الطبعة الثالثة ـ ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م بتحقيق عبد الفتاح أبو غدة • ١١١١

ك

٣٦٢ الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف • لابن حجر دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ (١ ـ ٤ مجلدات) ٣٧٥

٣٦٣ الكامل في الضعفاء • لابن عدي • دار الفكر ـ بيروت الطبعة الاولى ـ بتحقيق : نخبة من العلماء ـ (١ ـ ٨ مجلدات) • ٤٠٢

٣٦٤ الكاشف • للذهبي • دار الكتب الحديثة ـ القاهرة الطبعة الاولى ـ ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م ـ بتحقيق : عزت علي عطية ، وموسى الموشي ـ (١ ـ ٣ مجلدات) • ٢٥٥

٣٦٥ الكبائر • للذهبي • مكتبة الرياض الحديثة ـ ١٣٩١هـ / ١٩٧١ م •

ك

مسلسل

٣٦٦ كشف الظنون • حاجي خليفة • مكتبة المثنى ـ بغداد ٢٧
ـ (١ ـ ٢ مجلد) •

٣٦٧ الكشف الحثيث • لسبط ابن العجمي • مطبعة الساني ٢٨٩
ـ بغداد ـ بتحقيق : صبحي السامرائي •

٣٦٨ كشف الخفاء و مزيل الالباس فيما اشتهر من الاحاديث على ٨٨٨
ألسنة الناس للعجلوني • دار احياء التراث العربي ـ
بيروت ـ الطبعة الثالثة ـ ١٣٥١ هـ ـ (١ ـ ٢ في
مجلـــد) •

٣٦٩ كشاف اصطلاحات الفنون • للتهانوي • شركة خيـــاط ٩٨٩
للكتب والنشر ـ (١ ـ ٦) •

٣٧٠ كشف الاستار عن زوائد مسند البزار • للهيثمي • مؤسسة ١٢٧٦
الرسالة ـ الطبعة الاولى ـ بتحقيق : حبيب الرحمان
الأعظمي ـ (١ ـ ٤ مجلدات) •

٣٧١ الكفاية ـ للخطيب البغدادي • دار الكتب الحديثة ٢٤٨
ـ القاهرة ـ الطبعة الاولى ـ بمراجعة : عبد الحليم
محمد عبد الحليم ، وعبد الرحمن حسن محمود •

٣٧٢ الكنى • للدولابي • دار الكتب العلمية ـ بـيروت ـ ٥٩٦
الطبعة الثانية •

٣٧٣ الكنى • لمسلم • المجلس العلمي ـ الجامعة الاسلامية ١٣٨٢
بالمدينة النبوية ـ الطبعة الاولى ـ ١٤٠٤ هـ/٤ ١٩٨م
بتحقيق : عبد الرحيم القشقري ـ (١ ـ ٢ مجلـــد)

مسلسل

ك

٣٧٤ الكواكب النيرات • لابن الكيال • مركز البحث العلمي ٦٢٨
ـ التابع لجامعة أم القرى بمكة ـ الطبعة الاولـــى
١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م ـ بتحقيق : عبد القيـــوم
عبد رب النبي •

٣٧٥ الكواكب الدراري بشرح صحيح البخاري • محمـــد ٢٨٢
بن يوسف الكرماني • المطبعة البهية المصرية ـ القاهرة
ـ ١٣٥٦ هـ / ١٣٥٨ م ـ (١ ـ ٢٥ / في ١٢ مجلد

٣٧٦ الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة • نجم الديـــن
الغزي • نشر : محمد أمين دمج ـ بيروت ـ تحقيق
: جبرائيل جبور ـ (١ ـ ٣ مجلدات) •

ل

٣٧٧ اللالئ المصنوعة في الاحاديث الموضوعة • للسيوطـــي ٤٩٥
دار المعرفة ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ـ ١٣٦٥ هـ
/ ١٩٧٥ م ـ (١ ـ ٢) •

٣٧٨ لب اللباب في تحرير الانساب • للسيوطي • مكتبة المثنى ٤٦
ـ بغداد ـ الطبعة الثانية •

٣٧٩ لباب النقول في اسباب النزول • للسيوطي • دار احياء ٣٧٥
العلوم ـ بيروت ـ الطبعة الاولى •

٣٨٠ اللباب في تهذيب الانساب • لابن الاثير • دار صادر ٢٤٩
ـ بيروت ـ ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ـ (١ ـ ٣ مجلدات

مسلسل

ل

٣٨١ لحظ الالحاظ • لابن فهد المكى • نشر : القدسى ٨٧
ـ دمشـــق •

٣٨٢ لسان العرب • لابن منظور الافريقى • دار صـادر ١٧٥
ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ (١ ـ ١٥ مجلـد)

٣٨٣ لسان الميزان • لابن حجر • الأعظمى ـ بيروت ٦٢
ـ الطبعة الثانية ـ (١ ـ ٧ مجلـــــــدات)

٣٨٤ لقط الدرر شرح نخبة الفكر • عبد الله بن حســـــين ٢٥
الفدوى • مصطفى البابى الحلبى ـ ١٣٥٦ هـ /
١٩٣٨ م ـ الطبعة الاولى •

٣٨٥ لقط اللالئ المتناثرة • للزبيدى • دار الكتب العلمية ١٢٤
ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م
ـ تحقيق : محمد عبد القادر عطا •

م

٣٨٦ مؤلفات السيوطى • د • عصام عبد الرؤوف ـ المجلس ٦٠
الأعلى لرعاية الفنون والآداب ـ القاهرة ـ ١٩٧٨م
ـ ضمن بحوث ندوة •

٣٨٧ المؤرخون فى مصر فى القرن الخامس عشر الميلادى ـ ٥٣
محمد مصطفى زيادة • مطبعة لجنة التأليف والنشـــر
ـ القاهرة ـ ١٩٤٩ م •

مسلسل

م

٣٨٨ مجلة الجامعة الاسلامية • الجامعة الاسلامية بالمدينة ٤١٤

٣٨٩ المتكلمون فى الرجال • للسخاوى • دار القرآن الكريم ٤٤٠
بيروت ـ الطبعة الثالثة ـ بتحقيق : عبد الفتاح
أبو غدة ـ ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م •

٣٩٠ المجروحون • لابن حبان • دار الوعى ـ حلب ٢٨٩
ـ تحقيق : محمود ابراهيم زايد ـ الطبعة الاولى
ـ ١٣٩٦ هـ ـ (١ ـ ٣ / فى مجلد) •

٣٩١ مجمع الامثال • للميدانى • دار الفكر بيروت ـ الطبعة ٧٨٧
الثالثة ـ ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٢ م ـ تحقيق : محمد
محى الدين عبد الحميد ـ (١ ـ ٢ مجلد) •

٣٩٢ مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية • جمع ابن قاسم ٢٨٤
ـ توزيع دار الامتاء بالرياض ـ (١ ـ ٣٧ مجلدا)

٣٩٣ مجمع الزوائد • للهيثمى • دار الكتاب العربى ـ بيروت ٢٤٣
ـ الطبعة الثانية ـ (١ ـ ١٠ / فى ٥ مجلد) •

٣٩٤ مجمل اللغة • أحمد بن فارس • مؤسسة الرسالة ـ ١٧٥
بيروت ـ الطبعة الاولى ـ ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م ـ
تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ـ (١ ٤ / فى
مجلدين) •

٣٩٥ مجاز القرآن • لأبى عبيدة • مكتبة الخانجى ـ مصر
ـ علق عليه : د • محمد فؤاد سزكين ـ (١ ـ ٢ مجلد)

مسلسل

م

٣٩٦ المحدث الفاضل • للرامهرمزى • دار الفكر ـ بيروت ٤٢٦
ـ الطبعة الاولى ـ ١٣٩١ هـ / ١٧٧١ م ـ تحقيق
: محمد عجاج الخطيب •

٣٩٧ محاسن الاصطلاح للبلقينى ـ مطبعة دار الكتب ـ ٣٩٩
١٩٧٤ م ـ تحقيق : د • عائشة عبد الرحمـــان ـ
بحاشية مقدمة ابن الصلاح •

٣٩٨ المحرز الوجيز • لابن عطية الغرناطى • وزارة الاوقاف ١٧٤
والشؤون الاسلامية ـ ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م ـ
المغرب ـ بتحقيق : المجلس العلمى بفـــــــاس
(١ ـ ٧ أجزاء / ولم يكمل) •

٣٩٩ مختصر ابن الحاجب (منتهى السؤل والأمـــــل) ٢٧٧
لابن الحاجب • دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة
الأولى ـ ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م •

٤٠٠ مختصر الشمائل المحمدية • للالبانى • المكتبة الاسلامية ٢٥٠
ـ عمان ـ الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ •

٤٠١ مختار الصحاح • للرازى • دار الكتاب العربى ـ بيروت ٢٢٦
ـ ١٩٦٧ م ـ الطبعة الأولى •

٤٠٢ مختصر سنن أبى داود • للمنذرى • دار المعرفـــــة ٦٨٩
ـ بيروت ـ عام ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ـ تحقيـــق :
أحمد شاكر ومحمد الفقى ـ (١ ـ ٨) •

مسلسل

م

٤٠٣ مختصر المقاصد الحسنة • للزرقانى • مكتبة التربية العربى لدول الخليج ـ ١٤٠١ هـ ـ بتحقيق : د • محمد لطفى الصباغ • ٨٨٨

٤٠٤ المختصر المحتاج اليه • لابن الدبيثى • مطبعة المجمع العلمى العراقى ـ ١٣٩٧ هـ ـ الجزء الثالث ـ بتحقيق : د • مصطفى جواد • ٨٦٣

٤٠٥ المخصص • لابن سيده • دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ـ بتحقيق : لجنة احياء التراث العربى بالدار ـ (١ ـ ٥ مجلدات كبار) • ٣٣٠

٤٠٦ المدلسون • حماد بن محمد الانصارى • بمجلة الجامعة الاسلامية • ٣٧٢

٤٠٧ المدخل الى الصحيح • للحاكم • مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ الطبعة الاولى ـ ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤ م ـ دراسة وتحقيق : د • ربيع بن هادى ـ (صدر القسم الأول فى مجلد منه) • ٣٠

٤٠٨ مذكرة فى علم الجرح والتعديل • د • محمد أمين المصرى مطبوعة على الآلة الكاتبة • ٦٢٦

٤٠٩ مرآة الجنان لليافعى • مؤسسة الأعلمى ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ـ ١٣٩٠ هـ ـ مصورة عن حيدر آباد ـ ١٣٣٩هـ ٢٩٠

٤١١ مراتب أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس • لابن حجر المطبعة المحمودية التجارية ـ بمصر • ٣٧٢

مسلسل

م

٤١٢ مرقاة المفاتيح شرح مكاة المصابيح • ملا على القـــارى ١٢١٠
المكتبة الامدادية ــ ملتان ــ باكســتان ــ (١ــ ١٠)

٤١٣ مسند أبى يعلى • دار المأمور ــ للتراث ــ دمشق ٣٦٥
• بيروت ــ الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م ــ
تحقيق : حسين أسد ــ (١ ــ ٧ مجلدات/ولم يكمل
بعـــــد) •

٤١٤ مساجد مصر وأولياؤها الصالحون • د • سعاد ماهر ٦٠
محمد • طبعة المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية •

٤١٥ مسند الامام أحمد • أحمد بن حنبل • المكتب الاسلامى ٩
ــ بيروت ــ ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٦ م • وبهامشه منتخب
كنز العمال ــ (١ ــ ٦ مجلدات) وهى معتمـــدة
على طبعة الاعتصام بالقاهرة ــ ١٩٧٦ م •

٤١٦ مستفاد الرحلة والاغتراب • للتجيبى ــ الدار العربيـــة ٢٩
للكتاب ــ تونس ــ تحقيق : عبد الحفيظ منصـــــور •

٤١٧ المستصفى • أبو حامد الغزالى • دار الكتب العلميـــة ٣٠٩
ــ بيروت ــ الطبعة الثانية ــ (١ ــ ٢) مجلـــد

٤١٨ المستدرك • محمد عبد الله النيسابورى / الحاكـــــم ٩
مكتب المطبوعات الاسلامية ــ حلب ــ (١ ــ ٦/ مجلدات

٤١٩ المسودة • لآل تيمية • دار الكتاب العربى ــ بـــيروت ٣٥٧
ــ بتحقيق : محمد محى الدين عبد الحميد •

مسلسل

م

٤٢٠ المسلمون تحت السيطرة الشيوعية • محمود شاكر ••• ٤٦

٤٢١ مسند الشافعي • دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ١٣٤٠
الطبعة الأولى ـ ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م •

٤٢٢ مسائل أحمد بن حنبل • لابن هانئ • المكتب ٩٠٦
الاسلامي ـ بيروت • دمشق ـ تحقيق : زهير
الشاويش ـ الطبعة الاولى (١٣٩٤ هـ ـ ١٤٠٠هـ)
ـ (١ ـ ٢ مجلد) •

٤٢٣ مسند أبي عوانة الاسفراييني • لابي عوانة • دائرة ٨٨٥
المعارف العثمانية ـ حيدرآباد ـ الهند ـ ١٣٨٥هـ
/ ١٩٦٥ م ـ الطبعة الاولى ـ (١ ـ ٤)ولم يكمل

٤٢٤ مسألة العلو والنزول • محمد بن طاهر المقدسي • ٦٢٩
مكتبة ابن تيمية ـ الكويت ـ بتحقيق : صلاح الدين
مقبول •

٤٢٥ مشكاة المصابيح • للتبريزي • المكتب الاسلامي ـ الطبعة ٤٩٧
الثانية ـ ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م ـ بتحقيق : الألباني
ـ (١ ـ ٣ مجلدات) •

٤٢٦ مشارق الانوار • للصاغاني • المكتبة العتيقة ـ تونس ٢٣١
• ودار التراث بالقاهرة ـ (١ ـ ٢ في مجلد)

٤٢٧ المشتبه • للذهبي • عيسى البابي الحلبي ـ بالقاهرة ٦٣٥
ـ ١٩٦٢ م ـ بتحقيق : علي محمد البجاوي ـ الطبعة
الأولى ـ (١ ـ ٢ مجلد) •

مسلسل

م

٤٢٨ مشاهير علماء الامصار • ابن حبان • دار الكتب العلمية ٥٢٧
— بيروت — بتصحيح : م • فلايشهمر •

٤٢٩ مشكل الآثار • للطحاوى • دار صادر — بيروت — ١١٠٩
صورة عن الطبعة الأولى ١٣٣٣ هـ بحيدر آباد —
(١ — ٤ مجلدات) •

٤٣٠ المصباح المضئ • كتاب النبى (ص) الأمى ورسله الى ٨١٤
ملوك الارض من عربى وعجمى • لابن حديدة • دائرة
المعارف العثمانية — حيدر آباد — الهند — الطبعة
الأولى — ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م — (١ — ٢ مجلد)

٤٣١ المصباح المنير • للفيومى • المكتبة العلمية — بيروت ٢٨٧
— (١ — ٢) •

٤٣٢ مصباح الزجاجة بشرح سنن ابن ماجة • للسيوطى ١٤٩
بهامش سنن ابن ماجة — المطبعة الوهبية — سنة ١٢٩٩ هـ

٤٣٣ مصنف عبد الرزاق • المكتب الاسلامى — بيروت ٣٦٥
— الطبعة الأولى — بتحقيق : حبيب الرحمان الاعظمى
— (١ — ١١ مجلدا) •

٤٣٤ المصباح فى علوم الحديث • للأندجانى • مطبعة ٢١٦
المدنى — القاهرة — عام ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠ م •

٤٣٥ مصطلح الحديث • للأزهرى •

مسلسل

م

٤٣٦ المصمد الأحمد • ابن الجزرى • دار المعـــارف ـ القاهرة ـ الطبعة الثالثة ـ عام ١٣٦٨ هـ/ ١٩٤٩ م ـ بتحقيق أحمد شاكر ـ فى أوائل المجلد الاول لمسند أحمـــد • ١٢٥٧

٤٣٧ مصباح الزجاجة بزوائد ابن ماجة • للبوصيرى • دار العربية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ـ بتحقيق : محمد المنتقى الكشناوى ـ (١ ـ ٤) • ١١٠١

٤٣٨ مصنف ابن أبى شيبة • لابن أبى شيبة • الدار السلفيـة ـ بمبى ـ الهند • الطبعة الثانية ـ ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م ـ اهتم بطبعة و نشره : مختار أحمد السلفى ـ (١ ـ ١٥ مجلدا) • ١١٠٥

٤٣٩ المعرفة و التاريخ • ليعقوب بن سفيان الفسوى • مطبعة الارشاد ـ بغداد ـ عام ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م ـ تحقيق د • أكرم العمرى ـ (١ ـ ٣) • ٢٥٥

٤٤٠ المعتمد • لابى الحسين البصرى • المعهد العلمى ـ الفرنسى للدراسات العربية ـ ١٣٨٤ هـ ـ دمشـــق ـ تحقيق : محمد حميد الله • ٣٦٤

٤٤١ معرفة علوم الحديث • للحاكم • المكتبة العلمية ـ بالمدينة النبويـة ـ الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م بتحقيـق : د • معظم حسين • ٢٣

مسلسل

م

٤٤٢ معالم السنن • للخطابى • دار المعرفة ـ بيروت ـ عام ٣١٣
١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ـ تحقيق أحمد شاكر ومحمد حامد
الفقى ـ (١ ـ ٨ / مع مختصر السنن للمندرى) •

٤٤٣ معجم البلدان • ياقوت الحموى • دار احياء التراث العربى ٤٥
ـ بيروت ـ (١ ـ ٥ مجلدات) •

٤٤٤ المعجم المشتمل • لابن عساكر • دار الفكر ـ دمشق ـ ٤٤٧
الطبعة الأولى ـ ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ـ بتحقيق :
سكينة الشهابى •

٤٤٥ معجم الأدباء • لياقوت الحموى • دار الفكر ـ بيروت ـ الطبعة ٢٣٥
الثالثة ـ ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ـ (١ ـ ٢٠ جزء) ••

٤٤٦ معجم المصطلحات البلاغية • د • أحمد مطلوب • المجمع ٣٠٩
العلمى العراقى ـ طبع سنة ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ـ (الجزء
الأول الى حرف الباء ولم يكمل) •

٤٤٧ معجم مؤلفات السيوطى • للسيوطى • عالم الكتب ـ بيروت ١٠٣
ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م ـ تحقيق :
عبد العزيز السيروان •

٤٤٨ معجم المؤلفين • عمر رضا كحالة • مكتبة المثنى ببيروت ٥٤
• ودار احياء التراث ببيروت أيضا ـ (١ ـ ١٥ / جزء)

٤٤٩ المعجم الصغير • للطبرانى • المكتبة السلفية ـ بالمدينة
النبوية ـ بتحقيق : عبد الرحمان محمد عثمان ـ (١ ـ ٢)

مسلسل

م

٤٥٠ المعجم الكبير • للطبرانى • مطبعة الامة ـ بغداد ٢٤٢
ـ بتحقيق : حمدى عبد المجيد السلفى ـ (١ ـ ٢٥
/ مجلدا) •

٤٥١ المعين فى طبقات المحدثين • للذهبى • دار الفرقان ٩٤٠
ـ عمان ـ الأولى ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م ـ تحقيق :
د • همام سعيد •

٤٥٢ معجم السفر • لأبى طاهر السلفى • منشورات وزارة ١٠٨٢
الثقافة ـ العراق ـ عام ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م ـ
بتحقيق : د • بهيجة الحسينى •

٤٥٣ مغازى رسول الله (ص) لعروة بن الزبير • د • محمد ٤٧١
مصطفى الاعظمى • مكتبة التربية العربى لدول الخليج
ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م ـ بتحقيق
: د • محمد مصطفى الاعظمى •

٤٥٤ المغنى فى الضعفاء • للذهبى • دار المعارف ـ حلب ٤٠١
ـ الطبعة الأولى ـ بتحقيق : ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م
ـ تحقيق : د • نور الدين عتر ـ (١ ـ ٢ مجلد)

٤٥٥ المغنى فى ضبط اسماء الرجال • للقنى ـ دار الكتاب ٤٠٣
العربى ـ بيروت ـ ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م •

٤٥٦ المغنى عن حمل الاسفار فى الاسفار • تخريج ما فى ٩٢١
احياء الغزالى من الأخبار للعراقى • دار الشعب
ـ القاهرة ـ (١ ـ ١٦ جزء) •

مسلسل

م

٤٥٧ المغني • لابن قدامة المقدسي • مكتبة الجمهورية العربية ـ القاهرة ـ (١ ـ ٩ مجلدات) ••• ١٢٤٤

٤٥٨ المنفردات والوحدان • لمسلم • أكرا ـ عام ١٣٢٢هـ ٧٢٣

٤٥٩ مقدمة ابن خلدون • دار ومكتبة الهلال ـ بيروت ـ طبع عام ١٩٨٣ م ـ بتحقيق : حجر عاصي ٩٨٩

٤٦٠ مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين • لابي الحسن الاشعري • مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة ـ الطبعة الثانية ـ ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م ـ بتحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد • ٢٨٤

٤٦١ مقدمة ابن الصلاح • لابي عمرو عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح • مطبعة دار الكتب ـ ١٩٧٤ م ـ الهيئة المصرية العامة ـ مركز تحقيق التراث ـ بتحقيق : عائشة عبد الرحمان • ٢٩

٤٦٢ مقدمة في أصول التفسير • ابن تيمية • المكتبة السلفية ـ القاهرة ـ الطبعة الثالثة • ٩٩٦

٤٦٣ المقاصد الحسنة في الاحاديث المشتهرة على الالسنة للسخاوي • الأدب العربي ـ النزهة ـ ١٣٧٥ هـ • ٨٨٨

٤٦٤ مكانة أهل الحديث • د • ربيع بن هادي المدخلي دار الأرقم ـ البحرين ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م • ٢٣٨

مسلسل

م

٤٦٥ مكانة الصحيحين • د • خليل ملا خاطر • المطبعة العربية الحديثة ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٢ هـ • ٣٤٩

٤٦٦ مكتبة الجلال السيوطي • أحمد الشرقاوي اقبال • دار المغرب ـ الرباط ـ ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م • ٤٦

٤٦٧ ملأ العيبة بما جمع بمصر طول الغيبة • لابن رشيد الفهري السبتي • الشركة التونسية للتوزيع ـ تونس ـ بتحقيق : د • محمد الحبيب ابن الخوجة (الجزء الثالث) • ٢٩

٤٦٨ الملل والنحل • للشهرستاني • مؤسسة الحلبي ـ القاهرة ـ سنة ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٨ م ـ تحقيق : عبد العزيز محمد الوكيل • ٣٦٣

٤٦٩ المنتقى من منهاج الاعتدال • للذهبي • حققه وعلق عليه : محب الدين الخطيب • ٤٨٧

٤٧٠ المنتقى لابن الجارود • مطبعة الفجالة ـ القاهرة ـ ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٣ م ـ بعناية : عبد الله هاشم اليماني • ٣٦٥

٤٧١ مناقب الشافعي • للبيهقي • دار التراث ـ القاهرة ـ الطبعة الاولى ـ ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م ـ تحقيق : أحمد صقر ـ (١ ـ ٢) • ٣٧١

مسلسل

م

٤٧٢ منح الشكور فى شرح فتح الغفور • محمد حياة السندى ١٥٠
جمعية أهل الحديث ـ كراتشى •

٤٧٣ المنهج الحديث • للسماحى • دار الأنوار ـ القاهرة ٢٥
ـ الطبعة الاولى •

٤٧٤ مناقب الامام أحمد • لابن الجوزى • مكتبة الخانجى ٣٨٨
ـ بمصر ـ الطبعة الأولى ـ ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م •

٤٧٥ منهج ذوى النظر • محمد محفوظ الترمسى • مكتبة ١٣٩
مصطفى البابى الحلبى ـ الطبعة الثالثة ـ ١٣٧٤هـ/
١٩٥٥ م •

٤٧٦ المنهل الروى • محمد بن ابراهيم بن جماعة • من مجلة ٣٤
معهد المخطوطات ـ بجامعة الدول العربية ـ المجلد
الحادى والعشرون •

٤٧٧ المنتخب من كتاب ذيل المذيل • لابن جرير الطبرى • دار ٣٨٨
المعارف ـ الطبعة الرابعة ـ تحقيق : محمد أبو الفضل
ابراهيم •

٤٧٨ المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى • لابن تغرى
بردى • مطبعة دار الكتب المصرية ـ ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٦م
ـ تحقيق : أحمد يوسف بخاتى •

٤٧٩ منهج النقد فى علوم الحديث • د • نور الدين عتر ١٩
دار الفكر ـ دمشق ـ الطبعة الثانية •

مسلسل

م

٤٨٠ المنهاج شرح مسلم بن الحجاج • للنووى • المكتبة ١٩
المصرية ـ القاهرة ـ (١ ـ ١٨ جزء) •

٤٨١ المنخول • للغزالى • دار الفكر ـ بيروت ـ الطبعة ٣٨٢
الأولى ـ بتحقيق : محمد حسن هيتو •

٤٨٢ من تكنى بأبى زرعة • د • سعدى مهدى الهاشمى ٦٦٦
مجلة الجامعة الاسلامية ـ بالمدينة النبوية ـ السنة
١٥ ـ العدد ٥٨ •

٤٨٣ النذرى وكتابه التكملة • د • بشار عواد معروف • مطبعة ٩٠٦
الآداب ـ بالنجف ـ ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م •

٤٨٤ المنار المنيف • لابن القيم • مكتب المطبوعات ـ حلب ٩٢٦
ـ بتحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ـ الطبعة الاولى ١٣٩٠
هـ / ١٩٧٠ م •

٤٨٥ المنهج الأحمد • للعليمى • عالم الكتب ـ بيروت ـ ٦٦٩
الطبعة الأولى ـ ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ـ بتعليق
: عادل نويهض ـ (١ ـ ٢ مجلد) •

٤٨٦ مناسبات تراجم أبواب البخارى • بدر الدين بن جماعة ٦٠٨
الدار السلفية ـ بومباى ـ الهند ـ تحقيق : محمد
اسحاق محمد ابراهيم ـ الطبعة الأولى : ١٤٠٤ هـ /
١٩٨٤ م •

٤٨٧ منحة المغيث فى علم مصطلح الحديث • للمسعودى ١٣٦١
مكتبة مصطفى البابى الحلبى ـ بمصر ـ طبع سنة ١٣٨٦ هـ
/ ١٩٦٧ م •

مسلسل

م

٤٨٨ المنتقى شرح الموطأ • للباجى • مطبعة السعادة ـ بمصر ـ الطبعة الثالثة ـ ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ـ (١ ـ ٧ أجزاء) • ٥٢٨

٤٨٩ الموطأ • مالك بن أنس • عيسى البابى الحلبى ـ القاهرة ـ بتحقيق وترقيم محمد فؤاد عبد الباقى • ٩

٤٩٠ مرويات معاذ بن جبل من مسند أحمد • ابراهيم محمد نور سيف • رسالة ماجستير ـ مقدمة لجامعة أم القرى بمكة المكرمة • ٣٠٠

٤٩١ موارد الظمآن بزوائد ابن حبان • للهيثمى • المكتبة السلفية ـ بالقاهرة ـ بتحقيق : محمد عبد الرزاق حمزة • ٤٩٧

٤٩٢ الموقظة • للذهبى • مكتب المطبوعات الاسلامية ـ بحلب ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٥ هـ ـ بتحقيق عبد الفتاح أبو غدة • ١٨٥

٤٩٣ الموضوعات • لابن الجوزى • المكتبة السلفية ـ بالمدينة النبوية ـ تحقيق : عبد الرحمان محمد عثمان ـ عام ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م ـ (١ ـ ٣ أجزاء) • ٧٠٤

٤٩٤ الموضوعات الصغرى • للقارى • مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ـ ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م ـ تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة • ٩١٧

مسلسل

م

٤٩٥ موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد . د . أكرم ٦٧١
العمري . دار القلم بيروت ـ دمشق ـ الطبعة
الأولى ـ ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م .

٤٩٦ المهذب في اختصار السنن الكبير . للذهبي . مطبعة ٨٨٥
الامام ـ تحقيق : حامد ابراهيم أحمد ، محمد حسين
العقبي ـ (١ ـ ٤) .

٤٩٧ ميزان الاعتدال في نقد الرجال . دار المعرفة ـ بيروت ٦٢
ـ تحقيق : علي محمد البجاوي ـ (١ ـ ٤ مجلدات)

ن

٤٩٨ النجوم الزاهرة . لابن تغري بردي . طبعة مصورة عن ٢٠١
طبعة دار الكتب ـ بالقاهرة .

٤٩٩ النخبة النبهانية شرح المنظومة البيقونية . محمد خليفة ١٧٤
النبهاني . مصطفى البابي الحلبي ـ الطبعة الأولى
ـ ١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م .

٥٠٠ نزهة الالباء في طبقات الأدباء . دار نهضة مصر للطبع ٩٤٤
والنشر ـ القاهرة ـ تحقيق : محمد أبو الفضل
ابراهيم .

٥٠١ نخبة الفكر (مع النزهة) لابن حجر . مع النزهة ـ المكتبة ٢٥
العلمية ـ بالمدينة النبوية ـ الطبعة الثالثة .

٥٠٢ النصيحة في صفات الرب جل وعلا . الواسطي : أحمد ٥٩
بن ابراهيم ابن شيخ الحرمين . مطبعة المدني ـ القاهرة
ـ ١٩٧٠ .

مسلسل ن

٥٠٣ نصب الراية بتخريج أحاديث الهداية للزيلعي • المجلس ١٠٢٩
العلمي ـ (١ ٤ مجلدات) •

٥٠٤ نظم المتناثر • للكتاني • دار الكتب العلمية ـ بيروت ٩٨٧
ـ ١٤٠٠ هـ •

٥٠٥ نفح الطيب • للمقرى • دار صادر ـ بيروت ـ تحقيق ٢٠٤
: د • احسان عباس ـ (١ ـ ٨ مجلدات) •

٥٠٦ نكت الهميان فى نكت العميان • صلاح الدين خليل ٦١
بن ايبك الصفدى • نشر أحمد طوبزونى ـ الطبعة
الأولى •

٥٠٧ نكت ابن حجر على مقدمة ابن الصلاح • أحمد بن على ١٨٣
ابن حجر • المجلس العلمي ـ بالجامعة الاسلامية
ـ تحقيق : د • ربيع بن هادى ـ الطبعة الأولى
ـ ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م ـ (١ ـ ٢ مجلد) ••

٥٠٨ النكت الظراف على الاطراف • أحمد بن حجر العسقلانى ٣٥
بحاشية تحفة الاشراف ـ الدار القيمة ـ بمباى
ـ ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٥ م ـ (١ ـ ١٣ مجلد)

٥٠٩ النور المسافر عن أخبار القرن العاشر • عبد القادر
بن عبد الله العيدروس • المكتبة العربية ـ بغداد ٤٦
ـ ١٩٣٤ م ـ نشره : محمد رشيد الصفار

مسلسل

ن

٥١٠ النهاية فى غريب الحديث • لابن الاثير • المكتبة الاسلامية ٢٥٠
ـ تحقيق : طاهر الزاوى ، ومحمود محمد الطناحى
ـ (١ ـ ٥ مجلدات) •

٥١١ نيل الاوطار • للشوكانى • مصطفى البابى الحلبى ٣٧٩
ـ الطبعة الاخيرة ـ (١ ـ ٨) •

٥١٢ نيل الابتهاج • للتمكتى • دار الكتب العلمية ـ بيروت ٢٠٤
ـ بهامش الديباج المذهب •

و

٥١٣ الوافى بالوفيات • للصفدى : خليل بن أبيك • دار النشر ١٨٦
ـ بفيسبادن ـ المانيا ـ باعتناء : هلموت ريتر
ـ (١ ـ ١٧) ولم يكمل •

٥١٤ الوثائق السياسية للعهد النبوى والخلافة الراشدة ٨١٤
د • محمد حميد الله • مجموعة الوثائق السياسية ـ
دار النفائس ـ الطبعة الرابعة ـ ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م

٥١٥ وجوب الأخذ بحديث الآحاد فى العقيدة • محمد ٧٥١
ناصر الدين الالبانى • من رسائل الدعوة السلفية ـ الدار
السلفية ـ الكويت •

٥١٦ الوسيط " فى علوم الحديث " لأبى شهبة • علم المعرفة ٢١٨
ـ جدة ـ الأولى ـ ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م •

٥١٧ الوصول الى الاصول • لابن برهان • مكتبة المعارف ـ الرياض ٣٦٠
ـ الطبعة الاولى ـ ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م ـ بتحقيق :
د • عبد الحميد على أبو زنيد ـ (١ ـ ٢ مجلد)

مسلسل

و

٥١٨ الوفيات • لابن قنفد • المكتب التجارى ـ بيروت ـ ٥٢٨
الأولى ١٩٧١ م ـ تحقيق : عادل نويهض •

٥١٩ وفيات الاعيان • لابن خلكان • دار صادر ـ بيروت ٦٢
ـ تحقيق : د • احسان عباس ـ (١ ـ ٨) •

هـ

٥٢٠ هدى الساري • ابن حجر العسقلاني • المطبعة ٣٠٧
السلفية ـ بالقاهرة ـ توزيع دار الافتاء •

٥٢١ هداية الطالب المعدم الى معاني ديباجة المسلم ٦٢٠
محمد أمين الاثيوبي الهرري • مطابع الصفا ـ مكة
ـ ١٤٠٤ ـ ١٤٠٥ هـ •

٥٢٢ هدية العارفين في أسماء المصنفين • للبغدادي ٣٤
مكتبة المثنى ـ بيروت ـ عن طبعة استانبول سنة
١٩٥١ م ـ (١ ـ ٢) ذيل كشف الظنون
(٥ ـ ٦) •

فهـــارس مخطـوطـات

أ

مسلسل

١ الآحاد والمثانى • لابن أبى عاصم • مكتبة كوبرلى — باستانبول — (٣٨٥ ق) — رقم مصورتها (ميكروفيلم) بالجامعة الاسلامية (١٤٥) ٦٩٥

١ اتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة — للبوصيرى دار الكتب الأزهرية — ١١٥ ق — رقمه بالجامعة الاسلامية — ١٨٦٥ • ٨٢١

٣ الاحكام الكبرى • لعبد الحق الاشبيلى • دار الكتب الظاهرية — وهو الاحكام الوسطى وليس الكبرى — مصورته — بالجامعة الاسلامية — رقم ٣١٥ ١٣١٢

٤ الاختلاف بين رواة البخارى عن الفربرى • دار الكتب المصرية — القاهرة — (٣٥ق) — رقمها بالجامعة الاسلامية (١٧٩٥) مصورة • ٧٨٤

٥ الأربعون البلدانية • للسلفى • نسخة دار الكتب الظاهرية — ١٦ ق (١٦ — ٣٢) — رقم مصورتها بالجامعة الاسلامية (١٥٨٨) • ١٠٨٣

٦ الارشاد للنووى • نسخة كوبريلى — تركيا — مصورة عنها بقسم المخطوطات — بالجامعة الاسلامية • ٣٠

٧ استقصاء الاثر • محمد محجازى قلقشندى • نسخة أبى تراب الظاهرى — بمكتبته الخاصة — بجدة — وهى مصورة عندى • ١٣٩

مسلسل

أ

٨ الاستدراك • لابن نقطة • نسخة دار الكتب الظاهرية ١٩٥
ـ بدمشق ـ (٢٦٣ ق) ـ مصورتها بالجامعة
الاسلامية رقمها (١٠٢٠ ، ١٠٢١) •

٩ اكمال المعلم بشرح صحيح مسلم عياض بن موسى • نسخة ٧٤٢
مكتبة الأوقاف العامة ـ ببغداد ـ مصورتها بالجامعة
الاسلامية برقم (٢٧١٤) •

١٠ الأوهام الواقعية في مدخل الحاكم • لمحمد الفاسي الازدي
نسخة أحمد الثالث ـ باستانبول ـ ق ٨ (٢٠٠ ـ
٢٠٦) ـ رقم مصورتها بالجامعة الاسلامية ـ (١٨١٨)

ب

١١ البدر المنير • لابن الملقن • مكتبة أحمد الثالث ـ ٨٣٧
بتركيا ـ ج ١ / ١٨٩ ق ـ رقم مصورتها بالجامعة
الاسلامية (٢٥٨٢)

ت

١٢ التدوين في أخبار قزوين للرافعي • المكتبة الناصرية ـ ٥١٠
بلكنو ـ الهند ـ ٢٦٦ ق ـ رقمها بالجامعة ٣٥٨٤

١٣ تذكرة الحفاظ • لابن عبد الهادي • مصورة عندي عن ٢٦٧
نسخة خطية ؟؟

١٤ تذكرة العلماء • لابن الجزري • مكتبة برلين ـ ألمانيا ٣٠٣
ـ ١٣٥ ق ـ رقم الميكروفيلم بالجامعة الاسلامية (١١٢٨)

مسلسل ت

١٥ التذكرة لابن الملقن • رقمها بالجامعة الاسلامية ـ ١١٨٤ ـ ٧١٠
وهى نسخة أصلية بالجامعة •

١٦ ترتيب ثقات العجلى • للهيثمى • المكتبة السليمانية ٩٢٨
ـ تركيا ـ ٦٩ ق ـ رقمها بالجامعة الاسلامية ١٠٤٣

١٧ التظريف فى التصحيف • للسيوطى • مكتبة برلين ـ ١٠٢
ألمانيا الغربية ـ ٢٣ ق ـ رقم صورتها "ميكروفيلم"
بالجامعة الاسلامية (١٢١٧) •

١٨ تعليقه على مقدمة مسلم و شرح النووى • د • محمد عوامة ٦٢١
نسخة بخط يد المؤلف ـ عندى صورة منها •

١٩ تقييدا لمهمل و تمييز المشكل • للغسانى • المكتبة ٦٣٤
الأحمدية ـ حلب ـ رقم صورتها بالجامعة الاسلامية
(١٣٧٦ ، ١٣٧٧) •

٢٠ التقييد • لابن نقطة • نسخة المتحف البريطانى ـ ٦٢٢
١٧٠ ق رقم صورتها بالجامعة الاسلامية (١٨٩٨) •••

٢١ التنقيح فى مسألة التصحيح • للسيوطى • الظاهرية ١٠٧ ـ ١٠٩

٢٢ تهذيب الكمال • للمزى • المكتبة الشرقية ـ بحيدرآباد ٣٧٥
ـ الهند ـ ق ١٤٦٧ ـ رقم صورتها بالجامعة
الاسلامية (٧٠٩ ـ ٧٢٠) •

مسلسل

خ

٢٣ خلاصة الكتاب التالى للتلخيص • للسيوطى • نسخة ضمن مجموعة باستانبول ـ تركيا ـ رقم صورتها بالجامعة الاسلامية (١٨٤٥) • ١١٩

د

٢٤ (الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج) للسيوطى الخزانة العامة بالرباط ـ (٢١٣) ـ صورتها بالجامعة الاسلامية ـ قسم المخطوطات رقم (١٠٩٠) ٧٠٣

ذ

٢٥ ذم الكلام للهروى • نسخة دار الكتب الظاهرية ـ دمشق ـ رقم صورتها بالجامعة الاسلامية (٥٧٨) • ٤٧٠

٢٦ ذيل الطبقات الصغرى • للشعرانى • دار الكتب المصرية ـ رقم ٤٩٣ ـ تاريخ • ٥٠

ر

٢٧ رجال مسلم • لابن منجوية • المكتبة البلدية ـ بالاسكندرية ـ ٢٢٤ ق ـ رقم صورتها بالجامعة الاسلامية (١٤٢٧) • ١١٢٧

٢٨ رسوم التحديث • للجعبرى • المكتبة الأحمدية ـ حلب ـ ٤٨ ق ـ رقم صورتها بالجامعة الاسلامية (١٤٢٨) ١٣١٣

٢٩ ربح النسرين فيمن عاش من الصحابة مائة وعشرين • للسيوطى الظاهرية ـ ١١٤٥ ـ حديث • ١١٤

مسلسل

س

٣٠ سؤالات أبى عبد الله بن بكير للدارقطنى • دار الكتب ٦٨١
الظاهرية — دمشق — رقم صورته بالجامعة الاسلامية
(١٨١٨) •

ش

٣١ شرح ألفية العراقى • للسيوطى • الأحمدية — حلب ١١٠
— مصورة بمكتبة الجامعة الاسلامية •

ط

٣٢ الطب • لأبى نعيم • نسخة مكتبة الاسكريال — ١٠٧٨
بأسبانيا — ١٤١ ق — رقم صورتها بالجامعة
الاسلامية (١٢٩٨) •

٣٣ طرز العمامة فى التفرقة بين المقامة والقمامة • للسيوطى ٤٥
المكتبة الأزهرية — القاخرة — أدب — رقم صورتها
بالجامعة الاسلامية (٢٧٠٣) •

ظ

٣٤ ظفر الأمانى بشرح الارجوزة المسماة بالفتح الربانى ١٤٠
أبو محمد عبد الحق الهاشمى • بمكتبة ابنه أبى تراب
الظاهرى — بجدة •

ع

٣٥ العلل الكبير • للترمذى • مكتبة أحمد الثالث ١٣١٣

مسلسل

غ

٣٦ الغاية بشرح الهداية • لابن الجزرى • دار الكتب ١٠٤٠
المصرية ـ القاهرة ـ رقم مصورتها (ميكروفلم) بالجامعة
الاسلامية (٩٨٢ ، ٩٨٣) •

ك

٢٧ الكشف عن البيان • للثعلبى • المكتبة المحمودية ـ ٥٤٣
بالمدينة ـ ١٨٧ ق ـ جـ ١ ـ رقم مصورتها
بالجامعة الاسلامية (٢٢٦٣) •

٣٨ كشف المناهج و التناقيح فى تخريج أحاديث المصابيح ١٢١٥
ـ للمناوى • جـ ١ / ٣٨١ ق ـ رقم مصورتها بالجامعة
الاسلامية (١٢٥٨) •

م

٣٩ ما لا يسع المحدث جهله • للميانجى • مكتبة رضا برامفور ٣٧٧
ـ الهند ـ رقم الميكروفيلم بالجامعة الاسلامية (١٥٢٩)

٤٠ المجمع المؤسس بالمعجم المفهرس • ابن حجر • دار ٢٢
الكتب المصرية ـ القاهرة ـ (٢٣١ ق) ـ رقم
مصورتها بالجامعة الاسلامية ـ (١٤٤٤) •

٤١ مختصر الجواهر و الدرر فى ترجمة شيخ الاسلام ابن حجر ٩٢١
نسخة الحسينى •

٤٢ المدخل الى كتاب السنن للبيهقى • الجمعية الأسيوية ١٣٥٤
كلكته ـ الهند ـ ٥٩ ق ـ رقم مصورتها بالجامعة
الاسلامية (٧٦٩)

مسلسل

م

٤٣ معرفة السنن والآثار • للبيهقي • نسخة الأسكريال ٤٨١

٤٤ معجم شيوخ الذهبي • دار الكتب المصرية — ٢٠٢ ق ١١٧٤
رقمها بالجامعة الاسلامية (١٦٨٥) •

٤٥ المفهم لما اشكل من تلخيص كتاب مسلم • لابي العباس ٥٧٩
أحمد بن عمر القرطبي • المكتبة العثمانية — حلب
— جـ ١ / ٥٠٢ ص — رقم مصورتها بالجامعة الاسلامية
(٢٣٤٣ ، ٢٣٤٦) •

٤٦ المقنع • لابن الملقن • مصورة بالجامعة الاسلامية ١٣٦٨
— قسم المخطوطات •

٤٧ من روى عن أبيه عن جده • لابن قلطوبغا • نسخة المدرسة ٦٨٣
الأحمدية — بحلب — وهي مصورة عندي •

٤٨ منتخب الارشاد • للسلفي • الخزانة العامة — بالرباط ٤٠٣
١٧٤ ق — رقم مصورتها بالجامعة الاسلامية (٨٨٣)

ن

٤٩ نزهة الالباب في الالقاب • لابن حجر • دار الكتب ٢٥٣
المصرية — برقم ١٦٦ — مصطلح — رقم مصورتها
بالجامعة الاسلامية ٤٠٧ •

٥٠ النكت الوفية • للبقاعي • مكتبة الاوقاف العامة — بغداد ٥٥٨
— (٢٠٣ ق) — رقم مصورتها بالجامعة الاسلامية
(١٠٢٠) •

مسلسل ى

٥١ اليواقيت والدرر للمناوى • مصورة عندى عن نسخة الشيخ ٢١٤
بديع الدين شاه الراشدى السندى •

خطـــــــة البحـــــــث	١ ــ ٣
كلمـــة حمـد و شكـــر و تقـديـــر	٤ ، ٥
المناصب التى تـــولاها السـيوطـــى	٦
الســـنة مكـانتهـــا و حجيتهـــا	٦ ــ ١٢
خطبة الحـــاجـــة و تخـــريجهـا	٧ ، ٨
بعثة الرســول صلى اللـــه عليه و سلم	٨
حفظ الله لشريعة الإسلام كتابا و ســنة	١٠
(اليوم أكملت لكم دينكـــــم ...) المـائدة / ٣	١٠
مكانة السنة من القـــــــرآن	١٠
الامام الشافعى رحمه الله يبين أهميـــة السـنة .	١٠
الامام الشوكانى يبين حجيـة الســـنة	١١
من ثمرات التمسك بالسنة	١١
علم المصطلح أهمية نشأته مصنفاتـــه	١٣
علم المصطلح مفخرة للأمة الاســلاميـــة	١٤
ابن الجوزى يذكر القراءة المقبولـــــة و شروطهـمـا .	١٥
تأثيرات علم المصطلح فى بقية العلـــوم	١٦
شهادة ابن نقطة بامامة الخطيـــــب البغدادى .	١٩

المراحل التى مرّ بها علم مصطلح الحديث	٢٠
أول من صنف فى علم مصطلح الحديث	٢١
وصف كتاب (معرفة علوم الحديث) للحاكم .	٢٣
الكلام على كتابى أبى نعيم والخطيب فى المصطلح .	٢٥
وصف كتابى الكفاية والالماع	٢٦
وصف كتاب ايضاح ما لا يسع المحدث جهله	٢٧
الكلام على مقدمة ابن الصلاح	٢٩
ميزان مقدمة ابن الصلاح على كتب السابقين له فى المصطلح .	٣٠
الكلام على ألفية العراقى وشرحها	٣١
وصف كتاب الارشاد للنووى	٣٣
الكلام عن الارشاد واختصاره وتدريب الراوى .	٣٣
الكلام على كتب المصطلح التالية : المنهل الروى ، واختصار علوم الحديث ، والتقييد والايضاح	٣٤
سبب اختيار الموضوع	٣٧ — ٤١
ترجمة السيوطى	٤٢
اسم السيوطى ونسبه .	٤٥

سبب تلقيب السيوطى بابن الكتب	٤٥
التحقيق فى نسب السيوطى و بلدته أسيوط .	٤٦
شيوخ السيوطى فى الحديث	٤٩
مولده و نشأته و دراسته	٤٧ ـ ٤٩
شيوخ السيوطى و تلاميذه	٥٠
ذكر اختلاف العلماء فى عدة مشايخ السيوطى .	٥١
منهج السيوطى فى التلقى عن الشيوخ	٥١
سبب كثرة تلامذة السيوطى	٥٣
من أبرز تلامذة السيوطى	٥٣
الكلام عن (التفويض) فى العقيدة	٥٩
سبب صوفية السيوطى	٦٠
مؤلفات السيوطى فى التصوف	٦١
معنى (الحضرة) عند المتصوفة	٦٤
تحقيق موضع قبر السيوطى	٦٤
عقيدة السيوطى	٥٧ ـ ٦٤
تصدى السيوطى للقتيا	٦٥
خصوم السيوطى و موقفه منهم	٦٦
مؤلفات السيوطى فى الرد على خصومه	٦٦
موقف السيوطى من الحكام و السلاطين	٧٢

دعـــــوى السـيوطـى الاجتهـاد	٧٤
هـــروبـه من الحـياة ووفـــاتـــه	٧٨
السيوطى محدثا و دراسة كتبه فـــــى مصطلح الحديث .	٨٤
تجديد السيوطى املاء الحديـــــث	٨٥
طريقة السيوطى فى امـــلاء الحديـث	٨٨
تجديد السيوطى لســـنة الامـــلاء	٨٧
منهجى فى الكلام على كتب السيوطـــى فى مصطلح الحديث .	٩٠
ذكر كتاب (تدريب الراوى) للسيوطى	٩١ ــ ٩٥
ذكر كتاب (المدرج الى المـــدرج) للسيوطى .	٩٦ ــ ٩٨
ذكر كتاب (تذكرة المـــوتـــى)	٩٩ ــ ١٠١
ذكر كتاب (التظريف فى التصحيـــف) للسيوطى .	١٠٢ ــ ١٠٦
ذكر كتاب (قطر الدرر فى شرح ألفيـــة العراقى فى الأثر)	١١٠ ــ ١١٣
ذكر كتاب ريح النسرين للســـيوطـــى	١١٤ ــ ١١٨
ذكر كتاب (خلاصة الكتاب التالـــى للتلخيص) للسيوطى .	١١٩ ــ ١٢١
ذكر كتاب (الأزهار المتناثرة) للسيوطى	١٢٢ ــ ١٢٤

رابعا : دراسة الكتاب (البحـــر)	١٢٥ ــ ١٣٧
موضوع الكتـــاب وأهميـــته	١٢٦
طريقة السيوطى فى شرح أبيات الألفيـة	١٢٨
مادة الكـــتاب ومحتـــواه	١٢٨
اضـــافات السيـوطى فى البحـــر	١٢٩
مذهب المعتزلة فى أنّ عمل الأمـــة بحديث •	١٣٣
الأنواع السبعة عشر الموجودة فيمـــا وصلنا من البحـر •	١٣٦
الاشارة الى عدم اكمال السيوطى للبحـر	١٣٦
خامسا : شروحات ألفية الســيوطـى	١٣٨ ــ ١٤٠
حاشية على ألفية السيوطى • صـالـح الفلانـــى •	١٤٠
ذكر كتاب (ظفر الأمانى بشرح الأرجوزة المسماة بالفتح الربانى) لأبـــى محمـــد عبـد الحق الهاشمى	١٤٠
سادسا : موازنة بين البحر وتدريـــب الـــراوى •	١٤١ ــ ١٤٣
سابعا : ميزان للفية السيوطى على ألفية العراقى • وثمرة المقارنة •	١٤٤ ــ ١٢٦
قســـم التحقـــيق ومحتـــواه	١٤٧

الفصل الأول : اسم الكتاب وتوثيق نسبته الى السيوطى .	١٤٨ ـ ١٥١
الفصل الثانى : وصف النسخ الخطية	١٥٢ ـ ١٥٩
الفصل الثالث : وصف النسخ الألفية المخطوطة .	١٦٠
طبعات الألفية	١٦٣
رابعا : منهج التحقيق	١٦٤ ـ ١٧٢
مقدمة السيوطى للكتاب .	١٧٥
تسمية السيوطى للكتاب	١٧٧
حد الحديث وأقسامه	١٨١
سبب بدء السيوطى فى الفيته بحد علم الحديث .	١٨٢
تعريف عز الدين ابن جماعة لعلم الحديث	١٨٣
مناقشة السيوطى لقولى ابن جماعة وابن حجر فى حد علم الحديث	١٨٣
تعريف ابن حجر لعلم الحديث	١٨٣
ابن الاكفانى يذكر (حد) علم الحديث	١٨٦
الكرمانى يذكر حد علم الحديث ، والكافيجى يتعجب من هذا التعريف	١٩٢
أول من صنف فى علم الحديث	١٩٣
بدء التأليف الجامع لعلم مصطلح الحديث	١٩٤

ذكر (الالماع ، وما لا يسع المحدث جهله ، ومقدمة ابن الصلاح) ١٩٦

مختصرات مقدمة ابن الصلاح ١٩٧ ، ١٩٨

من المنكتين على مقدمة ابن الصلاح ٢٠٥

ابن حجر : ينتقد ترتيب ابن الصلاح في مقدمته . ٢٠٧

طريقة تأليف ابن الصلاح لمقدمته ٢٠٨

الحازمي يذكر أنواع علوم الحديث ٢٠٩

ابن حجر يذكر أنواع الخلل في ترتيب ابن الصلاح لمقدمته . ٢١٠

الزركشي يبين أن الارسال الخفي نوع من المرسل . ٢١٣

الدفاع عن ابن الصلاح فيما قيل من تداخل بعض أنواع علوم الحديث في بعضها في مقدمته . ٢١٩

ذكر أنواع الحديث عند : الحازمي ، والزركشي ، وابن حجر ، والمصنف . ٢٢١

حد المحدث والحافظ : عند ابن يونس ، والسبكي ، والزركشي . ٢٢٤

أبو نصر الحسيني يعرف : العالم ، والفقيه ، والحافظ ، والراوي . ٢٢٥

أبو شامة يقسم علوم الحديث	٢٢٦
ابن حجر يرد على أبي شامة قوله : انّ حفظ الاسانيد و معرفة الرجال قد كفيه المشتغل بالعلم •	٢٢٨
مدافعة السيوطي عن أبي شامة	٢٢٩
أبو طالب المكي (قوت القلوب) يبين حدود العلماء و العارفين •	٢٣٦
الغزالي يذكر : أصناف المفترين	٢٣٧
المزي يذكر (حد الحافظ)	٢٥٥
خلاصة في (حد المحدث)	٢٥٩
سؤال ابن حجر شيخه العراقي في حد الحافظ •	٢٦٢
متى يكون الرجل اماما	٢٦٤
الكلام عن حفظ يحي بن معين	٢٦٦
الرد على صالح جزرة ، و اثبات حفظ يحي بن معين •	٢٦٧
موازنة بين البلقيني و العراقي من ناحية الحفظ •	٢٦٨
شروط (الحافظ) عند ابن حجر	٢٧١
ابن حجر في كتابه في الالقاب يبين معنى الحافظ •	٢٧٢

تعـــريـــف السـنـد	٢٧٦ ـ ٢٧٩
ابن جماعة يذكر بأن المحدثين يستعملون (السند) و (الاسناد) لشئ واحد	٢٧٨
تعـــريف (المـتن) كما ذكـره ابن جماعة والطيبى •	٢٧٩
السيوطى (يرجح) مأخذ كلمة (متن)	٢٨٠
الحديث وتعريفه ، وتعريف ابن حجر له	٢٨٢
تـرادف الحـديث والمـرفـوع	٢٨٧
علمـاء خراسان يخصون (الأثـر) بالموقوف •	٢٨٨
النووى يذكر أنّ (الأثر) يطلق علـى (المرفوع ، والموقوف)	٢٨٨
استعمال الشافعى لكلمتى (الحديـث والأثـر) •	٢٨٩
الزركشى يذكر معنى كلمة (الأثـر) عند اللغويين •	٢٩٠
نقولات عن كتب اللغويين فى معـنى (الأثـر) •	٢٩١
تنبيه السيوطى الى زيادات فى ألفيتـه على ألفية العراقى فى مواضع •	٢٩٢
مناقشة ابن كثير وغيره لتقسيم الخطابـى الحديث الى ثلاثة أقسام •	٢٩٤

الخطابى يذكر أقسام الحديث	٢٩٤
الزركشى يبين بأنّ للحديث اقساما	١٩٥
نوعية وأقساما صنفية .	٢٩٥
ابن حجر يخرج لقولى الخطابى	٢٩٦
وابن الصلاح فى تقسيم الحديث	
الحديث الصحيح	٢٩٧ ـ ١٠٠٠
السيوطى يذكر معنى الصحيح فى اللغة	٢٩٨
السيوطى يشرح تعريف ابن الصلاح	٣٠٠
للحديث الصحيح .	
محترزات الضبط .	٣٠٢
الرد على من تعقب ابن الصلاح فى	٣٠٥
تعريف الصحيح وبأن فيه اطنابا .	
الغزالى يصرح بجواز ادخال المجازات	٣٠٩
والمشتركات فى الحدود .	
أبو الحسن بن الحصار يبين أن تكلف	٣١٠
الحدود للأشياء لا فائدة منه .	
ابن حجر يبين ضرورة تقييد الملة فى	٣١٢
تعريف الصحيح بالقادحة .	
الفرق بين (المعدل) و (العدل)	٣١٣
تعديل الراوى بلفظة (العدل) تغنى	٣١٣
عن ذكر (التوثيق) و (الضبط)	

تقييد البعض لصحة الحديث (بعدم النكارة) والرد على ذلك • ٣١٤

اختلاف المحدثين في (نفي الشذوذ) في تعريف الصحيح ، والمراد من الشذوذ ٣١٤

ابن حجر يبين أن اشتراط (نفي الشذوذ) في اثبات الصحة ليس على اطلاقه • ٣١٥

صور الصحيح لغيره • ٣١٨

الحاكم يزيد في تعريف الصحيح شهرة الطلب • ٣٢١

منازعة البعض يجعل حد للصحيح والحسن والضعيف • ٣٢٢

الحكم على الحديث بالصحة والضعف ٣٢٥

أحاديث الصحيحين هل تفيد الظن أو القطع • ٣٢٨ ـ ٣٦١

ابن حجر يبين أن الخبر المحتف بالقرائن يفيد العلم • ٣٣٨

أنواع الخبر المحتف بالقرائن ٣٣٨

حكم أحاديث الصحيحين التي انتقدت ، والتي وقع التجاذب بين مدلولاتها ٣٣٩

رد ابن برهان قول من يقول : عمل الأمة بمقتضى حديث يفيد القطع به • ٣٤٦

ذكر مذهب من يقول انّ أحاديث ٣٤٧
الصحيحين تفيد الظن القوى ٠
تفسير قول ابن الصلاح : (ان الأمة ٣٤٧
تلقت الكتابين بالقبول)
دعوى ابن حزم أنّ فى الصحيحين ٣٤٩
حديثين موضوعين ٠
الزركشى ينقل عن جماهير الأصوليين ٣٥١
فى أنّ أحاديث الصحيحين تفيد القطع
ابن السمعانى يذكر مواضع قبول خبر ٣٥٣
الآحاد ٠
أصحاب الحديث يذهبون الى أن الأخبار ٣٥٥
الصحيحة موجبة للعلم ٠
ابن تيمية يوجه مقال ابن الصلاح فى ٣٥٧
ان اجماع الأمة معصوم عن الخطأ فى
الباطن ٠
اجماع الأمة على القول بصحة الخبر أقوى ٤٥٨
فى افادة العلم من مجرد كثرة الطرق
التواتر يفيد العلم الضرورى ٣٥٩
ترجيح السيوطى لمذهب ابن الصلاح ٣٦١
فى أن أحاديث الصحيحين تفيد القطع
بيان مذهب المعتزلة فى اشتراط العدد ٣٦٢
فى الصحة ، والرد عليهم ٠

اشـــتراط العـــدد فى الصحيـــــح ٣٦٢

مذهب الجبائى من المعتزلة فى أخبـار الآحـــاد . ٣٦٣

من أدلة قبول خبر الآحـــاد ٣٧١

أدلة أخبار الآحاد من القرآن . ٣٧٤

نقل ابن العربى أنّ مذهب صاحـــبى الصحيحين هو نقل اثنين عن اثنيـــن والرد على ذلك . ٣٧٦

الميانجى يدعى أنّ شرط الشيخـــين اخراج الحديث الذى رواه اثنين عـــن اثنين . ٣٧٧

ابن حجر يرد على الميانجى فى دعواه أن مذهب صاحبى الصحيحين اخـــراج اثنين عن اثنين . ٣٧٨

مذهب المعتزلة فى تصحيح الأحاديـث برواية أربعة عن أربعة . ٣٧٨

مذهب (المالكية) فى اشتراط الصحة بنقل اثنين عن اثنين فيما عمل به أهـل المدينة بخلافه . ٣٧٩

مذهب الحنفية فى اشتراط رواية اثنـين عن اثنين فيما تعم به البلوى . ٣٧٩

بقية الأقوال المرجوحة التي قيلت في المواضع التي يشترط فيها رواية اثنين عن اثنين . ٣٨٠

خبر تحليف علي بن أبي طالب (رضي) في قبول الأحاديث . ٣٨٠

مناقشة الحافظ ابن حجر للنص المنقول عن علي بن أبي طالب في الاستحلاف ٣٨١

المختار عدم (الحكم) على اسناد أو متن فانه أصح مطلقا ، بل لا بد من التفصيل ٣٨٣

سبب اضطراب من خاض في القول بأصح الأسانيد . ٣٨٤

من اختار أسانيد أهل بلده ٣٨٥

عدم اتفاق الحفاظ على قول واحد في أصح الأسانيد ، يبطل القول (بأصحية اسناد على الاطلاق) . ٣٨٦

تخريج ابن حجر لقول من قال (بأصحية اسناد كذا كذا وكذا) ٣٨٦

الملائي يجزم بأن سلسلة الذهبي أصح اسناد يروى في الدنيا . ٣٨٦

مناقشة الملائي وابن حجر لعبارة ابن الصلاح : " ولهذا نرى الامساك عن الحكم لاسناد أو حديث بأنه أصح على الاطلاق) . ٣٨٧

أحمد عن الشافعي عن مالك عن نافع ٣٨٨
عن ابن عمر .
أصح الأسانيد ٣٨٨
النووي ، والعراقي يذكران في الأصحية ٣٨٨
(الاسناد) دون المتن .
القول في أصح الأسانيد : ٣٩٢
مالك عن نافع عن ابن عمر
النسائي يذكر أثبت أصحاب نافع ٣٩٣
أبو منصور البغدادي يضيف الشافعي ٣٩٥
على سلسلة الذهبي .
تخريج الأحاديث الواردة بسلسلة الذهب ٣٩٦
اعتراض مغلطاي على أبي منصور البغدادي ٣٩٨
في ذكره الشافعي برواية أبي حنيفة
عن مالك .
رواية أبي حنيفة عن مالك ٤٠٠
الحافظ ابن حجر ينفي سماع أبي حنيفة ٤٠١
من مالك ، ودفاعه عن اعتراض من اعترض
برواية ابن وهب ، والقعنبي عن مالك
أحمد بن حنبل يذكر تثبت الشافعي في ٤٠٢
روايته للموطأ .
التوفيق بين كون (الشافعي) أقوم من روى ٤٠٣
الموطأ عن مالك وبين اطلاق ابن المديني
والنسائي في أنّ (القعنبي) أثبت
الناس في الموطأ .

التفصيل فى علم الشافعى ٤٠٥
زعم الخليلى أن حديث (لا يبيع بعضكم) ٤٠٦
انفرد به الشافعى عن مالك .
مؤلف للحازمى فى ما رواه أحمد عن ٤٠٩
الشافعى عن مالك سماه (سلسلة الذهب
سبب تزكية أحمد الشافعى فى الموطأ ، ٤١١
ثم عدوله عن تخريج الحديث بهذا السند
الى غير الشافعى عن مالك .
سبب اختيار أحمد بن حنبل رواية ٤١٣
(ابن مهدى) (ويحى بن يحى)
فى مالك عن رواية (الشافعى) عنه
الحديث الذى يدعى فيه سماع أبى حنيفة ٤١٨
من مالك .
القول الثانى فى أصح الأسانيد : ٤٢٣
الزهرى عن على بن الحسين عن
أبيه عن على .
الأقوال فى تزكية على بن الحسين ٤٢٤
تزكية الزهرى ، وبيان فضله وعلمه ٤٢٧
الأحاديث المروية بسند : ٤٢٨
الزهرى عن على بن الحسين عن أبيه
عن على .

القول الثالث فى أصح الاسانيد : ٤٢٩
الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر
عن أبيه .
ذكر فضل وعلم " سالم بن عبد الله ٤٣٠
بن عمر "
القول الرابع فى أصح الأسانيد : ٤٣١
الزهرى ، عبيد الله بن عتبة عن
ابن عباس عن عمر .
النسائى يذكر أصح الأسانيد عن رسول ٤٣٢
الله صلى الله عليه وسلم .
الثورى عن سليمان التيمى عن الحارث ٤٣٤
بن سويد عن على .
القول الخامس فى أصح الأسانيد : ٤٣٦
شعبة عن عمرو بن مرة عن مرة بن شراحيل
عن أبى موسى الأشعرى .
ابن مهدى يذكر حفاظ الكوفة الأربعة ٤٣٨
فى عصره .
القول السادس فى أصح الأسانيد : ٤٤٠
شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب
عن شيوخه .
تذاكر أحمد وابن معين وابن المدينى ٤٤١
فى أجود الأسانيد .

تخريج الاحاديث باسناد : شعبة عن ٤٤٢
قتادة عن سعيد عن شيوخ سادة .
المصنف يرى أن لو قيل بدل (شعبة) ٤٤٣
سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد
عن شيوخه لم يعمد .
أبو عوانه يذكر (حفظ) سعيد بن أبي ٤٤٤
عروبة .
ذكر أثبت الناس في قتادة . ٤٤٤
تخريج أحاديث سعيد بن أبي عروبة ٤٤٥
عن قتادة .
القول السابع في أصح الأسانيد : ٤٤٦
محمد بن سيرين عن عبيدة بن عمرو
السلماني عن علي بن أبي طالب .
الأقوال : في تزكية عبيدة السلماني ٤٤٧
واختار ابن المديني في أصح الاسانيد : ٤٤٧
عبد الله بن عون عن ابن سيرين .
سليمان بن حرب يختار في أصح الأسانيد ٤٤٧
أيوب الفتياني عن ابن سيرين .
العجلي يذكر بأنّ (ابن سيرين) من ٤٤٨
أروى الناس عن (عبيدة)
القول الثامن في أصح الأسانيد : ٤٥٠
سليمان بن مهران الأعمش عن ابراهيم
النخعي عن علقمة عن ابن مسعود .

القول التاسع في أصح الأسانيد : ٤٥١
عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة
القول العاشر في أصح الأسانيد : ٤٥٢
يحى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن
أبى هريرة .
السيوطى يرجح فى الأضحية أن يفيد ٤٥٢
بقول (من أصح الأسانيد) .
القول الحادى عشر فى أصح الأسانيد : ٤٥٤
أيوب عن نافع عن ابن عمر .
القول الثامن عشر فى أصح الأسانيد : ٤٥٥
الثورى عن منصور عن ابراهيم عن علقمة
عن ابن مسعود .
القول الرابع عشر : ٤٥٧
يحى بن سعيد عن عبيد الله بن عمر
عن القاسم عن عائشة .
القول الثالث عشر فى أصح الأسانيد : ٤٥٧
يحى بن سعيد القطان عن عبيد الله
بن عمر عن نافع عن ابن عمر .
الحاكم (يرجح) تقييد القول فى أصح ٤٦٥
الأسانيد بالبلد وبالصحابى .
مذهب (ابن حزم) فى (أصح الاسانيد) ٤٦٧
الزهرى عن السائب بن يزيد عن عمر

أصح أسانيد أهـــل البيـــت	٤٦٧
أصح أسانيد أبـــى هـــريـــرة	٤٦٩
أصـــح أســنيـــد عـــائشـــة	٤٧١
وصف الجامـــع الصحيح للبخـــارى	٤٧٥
أصح اسانيد (المكيـــــين)	٤٧٦
أثـــبت أســـانيـــد الشـــاميين	٤٧٨
أثبت أسانيد المصـــريـــين	٤٨٠
أثبـــت أســـانيـــد الخراسانيـــين	٤٨١
حديث (الحجـازيين) و (العراقيين)	٤٨٢
مذهب مالك والشافعى فى أحاديـــث أهل العراق .	٤٨٣
الفاضلة فى العلم بالسنة بين أهـــل الحجاز وأهل العراق .	٤٨٤
اختلاف عبارة الزهرى : (اذا سمعت بالحديث العراقى فاردد به ثم اردد به	٤٨٥
أقوال الزهرى ، وطاوس وهشـــام بن عروة فى شأن حديث أهل العراق ..	٤٨٥
قول ابن المبارك والخطيب فى وصـــف حديث أهل العراق .	٤٨٦
ابن تيمية يذكر أوثق البلاد فى روايـــة الحديث .	٤٨٧
أبو بكر البرويجى يذكر أمثلة من أصـــح الأسانيد .	٤٨٨

رأى البرديجى فى أنّ الاختلاف اذا وقع فى أصح الأسانيد توقف فيه • ٤٨٩

ذكر كتاب العراقى (تقريب الأسانيد) ٤٩١

ابن حجر يتعقب العراقى فى كتابه : (تقريب الأسانيد) • ٤٩١

اقتراح الحافظ ابن حجر بأن لو جمعت جميع الأحاديث الواردة بجميع التراجم التى قيل عنها من أصح الأسانيد • ٤٩٢

النووى يعين أن قول (أصح شئ فى الباب) لا يدل على الصحة • ٤٩٣

قول المحدثين : (أصح شئ فى الباب كذا) • ٤٩٣

من ألقاب الحديث التى قيلت : (هذا أشبه شئ رواه الحسين بن على) ٤٩٧

تخريج حديث (عبد الله بن زيد) فى الآذان • ٤٩٨

قول يعقوب بن سفيان : (لا أعلم فى جميع الكتب كتابا أصح من كتاب عمرو بن حزم • ٥١٢

ذكر كتاب (المغازى) لموسى بن عقبة والكلام فى أحاديثه • ٥١٤

بـــــدء التصـــــــــنيف ٥١٦

التـــدويـــن فى عصـــر الصحابـــــة ٥١٦

وغبة عمر بن الخطاب فى تدوين السنـــة ٥١٧

ثم عدوله عن ذلك .

سبب عدول عمر بن الخطاب عن كتابـــة ٥١٨

الحديث .

تمنى بعض المتأخرين بأن لو كنت ٥١٩

عمر بن الخطاب السنن لتواترت الينـــا

بدء التدوين الرسمى فى عهد عمر بـــن ٥٢٠

عبد العـــزيـــز .

من الأسباب التى جعلت عمر بن عبد العزيز ٥٢٢

يسرع بكتب الأحاديث ويأمر بذلـــك

أول من دوّن الحديث من الشيـــوخ ٥٢٣

الحافظ ابن حجر (يحدد) وقـــت ٥٢٣

البدء بتدوين الحديث .

مالك يذكر بأنّ أول من دون العلم : ٥٢٤

الزهرى .

أوائل المصنفين فى الحـــديـــث ٥٢٥

وكيع يبين أنّ الشعبى قد سبقه فـــى ٥٢٦

التصنيـــف .

من أوائل من صنف علـــى الأبـــواب ٥٢٨

أبو المالية ، وعبيدة .

وقت تدوين الفرائض ٥٢٩
من أوائل الجامعين للحديث مرتبا على الأبواب . ٥٣٠
بدء جمع الحديث مرتبا على الأبواب ٥٣٠
العراقي وابن حجر يتنيان (مسمة) المؤلفات . ٥٣٤
البدء بافراد أحاديث النبي (ص) في مصنفات خاصة . ٥٣٥
قول علي بن المديني : الاسناد يدور على ستة . ٥٤٤
المصنفون للحديث في طبقة (عبد الرزاق) ٥٤٤
الدارقطني يذكر أول المصنفين من البصريين . ٥٤٨
طريقة تصنيف ابن جريج لكتبه ٥٥٠
الاختلاف في أول من صنف مسندا ٥٥٥ ، ٥٥٦
يحي الحماني يصرح بأنه أول من ألف المسند . ٥٥٩
أول من صنف الصحيح ٥٦١
الباعث للبخاري على تصنيف صحيحه ٥٦٣
اعتراض مغلطاي على ابن الصلاح في أول من صنف الصحيح . ٥٦٤

رد العراقي على مغلطاي و دفاعه عن ابن الصلاح فيما يتعلق بأولية الموطأ	٥٦٤
الكلام على بلاغات مالك و مراسيله	٥٦٤
بيان مراد ابن الصلاح من قوله : (أول من صنف الصحيح) .	٥٦٦
الفرق بين معلقات و بلاغات الموطأ و معلقات و بلاغات البخاري في صحيحه	٥٦٦
مسند الدارمي فيه الضعيف و المنقطع و مناقشة من أطلق الصحة عليه .	٥٦٩
الرد على من ادعى أنّ الدارمي ألف كتابه قبل تأليف البخاري لصحيحه	٥٧١
مسلم يتلو البخاري في تأليف صحيحه	٥٧٣
معنى (الجودة) في قول النسائي : (ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب البخاري) .	٥٧٤
الفاضلة بين الصحيحين	٥٧٤
من تبع البخاري في التصنيف من المحدثين	٥٧٦
الدارقطني يبين فضل البخاري على مسلم و استفادة الثاني منه كثيرا .	٥٧٨
أبو أحمد الحاكم يبين أنّ كل من جاء بعد البخاري استفاد من كتابه .	٥٧٨

دعوى الدارقطنى رحمه الله فى أن صحيح مسلم كالمستخرج على صحيح البخارى .	٥٧٩
أبو العباس القرطبى يجزم بأن (صحيح) مسلم كالمستخرج على صحيح البخارى	٥٧٩
مدة تأليف البخارى لصحيحه	٥٨٣
التفصيل فى المفاضلة بين صحيحى البخارى و مسلم .	٥٨٣
رجال البخارى و مسلم الذين انفرد كل واحد منهما بالرواية عنه ، والمتكلم فيه منهم .	٥٨٤
فى طريقة تخريج كل من الشيخين أحاديث المتكلم فيه فى صحيحهما .	٥٨٦
ثالث الأمور المرجحة لصحيح البخارى على مسلم أن المتكلم فيهم عند البخارى من شيوخه الذين جالسهم على العكس من مسلم .	٥٨٧
الأمر الرابع فى ترجيح صحيح البخارى على مسلم . أنّ المتكلم فيهم عند البخارى يخرج أحاديثهم فى المتابعات والتعليقات بخلاف مسلم .	٥٨٨

المرجح الخامس : فيما يتعلق بشرطي البخاري و مسلم ، فشرط الأول أشد ٥٨٩

تقديم صحيح مسلم على صحيح البخاري ، و دعوى ابن على النيسابوري في ذلك ٥٩١

سادس المرجحات لصحيحي البخاري ، ما يتعلق بالأحاديث المنتقدة في الصحيحين و أنها في البخاري أقل منها عند مسلم ٥٩١

ذكر مصادر قوله (أبي على النيسابوري) ٥٩٢ ، ٥٩٣

في تفصيل صحيح مسلم على صحيح البخاري

ابن أبي حاتم يتعقب البخاري فيما وقع فيه الثاني من الأخطاء في تاريخه الكبير ٥٩٣

ابن عقدة يذكر بأن البخاري قد يقع له الغلط في أهل الشام . ٥٩٣

ابن حجر يخرج لقوله أبي على النيسابوري في شأن صحيح مسلم . ٥٩٥

اعتماد البخاري حين تأليفه للصحيح على ضبطه و اعتماد مسلم حين ذلك على كتابه و ضبطه . ٥٩٥

ما نقل عن بعض المغاربة تفضيل صحيح مسلم و تقديمه على صحيح البخاري ٥٩٩

الذهبي و الصلاحي يعللان قوله أبي على النيسابوري بعدم وقوفه على صحيح البخاري ٥٩٩

ذكر وجه تقديم صحيح مسلم على صحيح البخارى عند المغاربة ٠ ٦٠٠

من المغاربة الذين قدموا صحيح مسلم ابن حزم و الطبنى ٠ ٦٠٠

مذهب البخارى جواز رواية الحديث بالمعنى ٠ ٦٠١

سبب تقطيع البخارى للحديث و نثره فى جميع جامعه ٠ ٦٠١

البخارى يصنف جامعه فى رحلاته و مسلم يصنف جامعه فى بلده بحضور كتبه ٠ ٦٠٣

من فوائد الجامع المسند الصحيح ٦٠٤

الزركشى يذكر ميزان صحيح مسلم ٦٠٦

النووى يذكر فضائل صحيح مسلم و مميزاته ٦٠٧

اشارة السيوطى الى ما زاده مما تميز به صحيح مسلم ٠ ٦٠٨

ابن حجر يذكر تراجم أبواب البخارى و ما تضمنته من فقه ٠ ٦٠٨

كان البخارى رحمه الله (مجاب) الدعوة ٦٠٩

القول الثالث فى الموازنة بين الصحيحين : (أنهما سواء) ٠ ٦١٠

أقسام رواه الصحيح ٠ ٦١١

(فائدة) الفاضلة بين الصحيحين ، مع أنَّ كلا منهما يلزم العمل به .	٦١١
تعليل خلو صحيح مسلم من التراجم	٦١٢
نسخة موثقة من صحيح مسلم بخط الحافظ الصريفيني .	٦١٢
المهمون لصحيح مسلم جماعة غير مسلم	٦١٣
رتب مسلم كتابه (الصحيح) على الأبواب ، ولكنه ، لم يبوبه .	٦١٣
اخراج البخاري جامعه من ستمائة ألف حديث .	٦١٤
تصريح الامام (البخاري) بأنه قد ترك من الصحاح كثيرا لم يخرجه في جامعه .	٦١٥
شهادة ابن حنبل ، وابن المديني ، وابن معين ، وغيرهم لأحاديث جامع البخاري بالصحة سوى أربعة أحاديث ، والقول فيها فيها قول البخاري .	٦١٥
ع / ب	٦١٥
عبد الرحمن بن رسايين البخاري	
جمع (مسلم) صحيحه من (ثلاثمائة ألف حديث .	٦١٦
عرض مسلم كتابه الصحيح بعد تصنيفه على أبي زرعة .	٦١٦

الاعتراض على قوله مسلم (ما أجمعوا عليه مع وجود المختلف فيه عنده ، والجواب عن ذلك .	٦١٧
تصريح مسلم بأنه وضع في صحيحه ما أجمعوا علية فقط .	٦١٧
مراد مسلم من قوله (ما أجمعوا عليه) وبيان الاختلاف في ذلك .	٦١٩
أقسام الأحاديث عند مسلم في جامعه	٦٢٠
مناقشات العلماء حول تقسيم مسلم لرجال صحيحه الى ثلاثة أقسام .	٦٢١
ان سفيان يذكر بأنّ مسلما اخرج ثلاثة كتب من المسندات .	٦٢٣
ثالثا : أن يكون ضعف الضعيف طارئ بعد أن أخذ مسلم عنه في الصحيح .	٦٢٧
ثانيا : وقوع الضعيف في صحيح مسلم واقع في المتابعات والشواهد .	٦٢٧
العذر الرابع لمسلم في التخريج عن بعض الضعفاء العلو في السند .	٦٢٩
لا يصح أن يحكم لشخص بمجرد رواية مسلم منه في صحيحه أنه من شرط الصحيح	٦٣١
سبب تخريج الامام مسلم عن سويد بن سعيد	٦٣١

سمع الصحيح للبخارى تسعون ألف رجل و تأخر سماع الفربرى من البخارى .	٦٣٢
روايات صحيح البخارى و الطرق اليه	٦٣٢ ـ ٦٤٥
أشهر روايات صحيح البخارى و رواية الفربرى .	٦٣٣
غلط من روى صحيح البخارى من طريق المحاملى .	٦٣٧
رواية الفربرى عن البخارى و الطرق اليها	٦٣٨
اتقان ابن السكن روايته لصحيح البخارى	٦٣٨
سبب الاختلاف و الفوت فى روايات صحيح البخارى .	٦٤٥
مثال للاختلاف الواقع فى نسخ صحيح البخارى حديث (هرقل)	٦٤٥
الافوات التى وقعت (لابن سفيان) فى روايته صحيح مسلم .	٦٤٧
ابراهيم بن سفيان يفرق فى ادائه لصحيح مسلم بين (عن) ، (وأخبرنا)	٦٤٧
ذكر (الطرق) لصحيح مسلم و رواياته	٦٤٧ ـ ٦٥١
كلام الحاكم و انكاره التحديث (للكسائى) بصحيح مسلم من أصل جديد .	٦٥٠
مناقشة الحفاظ لقولة ابن الصلاح . (أنّ مسلما شارك البخارى فى أكثر شيوخه) .	٦٥٢

الشيوخ الذين حدث البخارى فيهم بواسطة • ٦٥٦

الطبقات التى روى عنها كل من البخارى ومسلم • ٦٥٧

الشيوخ الذين روى عنهم أصحاب الكتب الستة بلا واسطة • ٦٥٨

ذكر (الخلاصة) فى علم الحديث للتجيبى • ٦٦٠

الاجابة عن أكثر ما انتقد على الشيخين ٦٦٤

ابن حجر يؤيد كلام النووى فى كتابه المنهاج فيما يتعلق بالمنتقد على الشيخين ٦٦٤

(ابن دحية) يحذر طلبة العلم من اغلاط الحاكم • ٦٦٥

عدة الأحاديث المنتقدة فى الصحيحين ٦٦٥

من المدافعين عن أحاديث الصحيحين ٦٦٦

أحاديث مخالفة لشرط الصحيح بصحيح مسلم • ٦٦٧

كتاب الرشيد العطار فى الدفاع عن المنقطعات والمراسيل لصحيح مسلم ٦٦٨

على بن المدينى وبراعته فى فن (العلل) وأخذ البخارى منه • ٦٦٩

(القسم الأول) من المنتقد عليهما ، يختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص .	٦٧١
أقسام الأحاديث المنتقدة على البخاري ومسلم .	٦٧١
الدفاع عن (مجاهد) ودفع التدليس عنه .	٦٧٣
الجواب عن الشيخين فيما انتقد عليهما في القسم الأول وهو ما يتعلق بالزيادة والنقص .	٦٧٤
رواية مالك عند البخاري مقرونة	٦٧٦
رد رأي من يعلل بعض أحاديث الصحيحين بأنها رويت عن طريق المكاتبة والاجازة	٦٧٨
(القسم الثاني) من المنتقد عليهما ما يختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الاسناد .	٦٧٩
(القسم الثالث) ما تفرد به بعض الرواة ولم يذكره غيرهم .	٦٧٩
(القسم الرابع) من المنتقد على الشيخين : ما ينفرد به بعض الرواة ممن ضعف .	٦٨٠
اسماعيل بن أبي أويس أخرج للبخاري أصوله ، وأذن له أن ينتقي منها	٦٨٢

(القسم الخامس) من الأحاديث المنتقدة في الصحيحين ما حكم فيه على بعض الرواة بالوهم .	٦٨٤
ابن حجر يرد على الانتقادات الواردة على أحاديث الصحيحين .	٦٨٥ ـ ٦٩١
(القسم السادس) والمنتقد عليهما ما اختلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن	٦٨٥
(فائدة) التعليل لحديث في صحيح البخاري (بالانقطاع) نادر جدا .	٦٩٠
اشارة السيوطي الى زيادته في الألفية	٦٩١
دعوى ابن ضدة الاضطراب في حديث (من مسلم الناس من لسانه ويده) بذكر الناس .	٦٩٢
دعوى ابن حزم أن في الصحيحين حديثين موضوعين .	٦٩٣
زواج النبي (ص) بأم حبيبة وهي بأرض الحبشة ، وقصة ذلك .	٦٩٦
رد ابن طاهر المقدسي على ابن حزم في تكذيبه لحديثين من صحيح البخاري	٦٩٦
الرد على ابن حزم فيما يتعلق بحديث زواج أم حبيبة .	٧٠١

اشارة الامام السيوطى لكتابه (الديباج على صحيح مسلم به الحجاج) .	٧٠٣
ايراد ابن الجوزى حديثا من صحيح البخارى وآخر من صحيح مسلم فى كتابه الموضوعات .	٧٠٤ ، ٧٠٥
ابن حجر يرد على النووى فى قوله (ان أصح الكتب بعد كتاب الله الصحيحين باتفاق العلماء) .	٧٠٧
أصح الكتب بعد كتاب الله صحيحا البخارى و مسلم .	٧٠٧
عبارة الشافعى فى الموطأ (ما بعد كتاب الله أكثر صوابا من كتاب مالك) و تفسير هذه العبارة .	٧٠٨
مراتب الصحيح	٧٠٨
قيل قد مات ابن الصلاح أن يقول أعلاها ما اتفق عليه الأئمة الستة ، و مناقشة ذلك .	٧١١
ما اتفق على توثيق رواته أولى بالصحة مما اختلفوا فيه .	٧١٢
الاعتراض على ابن الصلاح فى ذكره مراتب الصحيح السبعة ، بأن الأولى تقديم المتواتر .	٧١٣

فروع الأحاديث المتفق عليها ٧١٤
الصنعاني يرد على ابن حجر في دعواه ٧١٤
(بأن كل متواتر في الصحيحين)
المراد بالمتفق عليه والأحاديث ٧١٥
ما اتفق الشيخان عليه أقوى مما انفرد ٧١٧
به أحدهما من وجهين .
الترجيح بين الصحيحين انما هو ٧١٩
ترتيب الجملة على الجملة .
(الشائع) من الحديث ما حكم بصحته ٧٢٠
أهل السنن الأربعة .
أصح الكتب بعد الصحيحين : ٧٢١
ابن خزيمة ثم ابن حبان ثم الحاكم
الحاكم في مدخله يقسم الصحيح الى ٧٢٢ ـ ٧٢٧
عشرة أقسام .
(ابن حجر) يتعقب (الحاكم) في ٧٢٨
تقسيمه للحديث الى عشرة أقسام ،
ومتابعة جماعة للحاكم في ذلك .
الرد على الحاكم في نفيه وجود (الافراد ٧٣٣
والغرائب) في الصحيحين .
في الصحيحين أحاديث جماعة من ٧٣٨
المبتدعة علم صدقهم .

العلائي يبين بأن الحفاظ العارفين ٧٣٨
لا يبلغون نصف رواة الصحيحين .
الرد على الحاكم في القسم الأول وهو ٧٣٩
دعوى (رواية اثنين عن اثنين)
شرطان لقبول رواية المستورين وعد ٧٤٢
مروياتهم من قبيل الحسن .
الجياني يذكر (طبقات) الناقلين ٧٤٣
لحديث رسول الله (ص) .
حكم الرواية عمن كان صاحب بدعة ٧٤٤
الا أنه ليس من الغلاة فيها ولا الدعاة
مراتب الصحيح عند ابن العربي ٧٤٦
تعريف (الشاهد) ٧٤٦
المراد من شرط البخاري ومسلم في ٧٤٩
صحيحهما .
مناقشات العلماء لدعوى الحاكم في أن ٧٤٩
شرط الشيخين الاخراج لا غير عن اثنين
وهكذا .
البيهقي يبين مراد شيخه الحاكم برواية ٧٥٦
(اثنين عن اثنين) هو شرط صاحبي
الصحيحين .
ابن الموّاق يرد على الحاكم في تحميله ٧٥٧
الشيخين شرط رواية اثنين عن اثنين .

نقل عن (الميانجى) شبيه بشرط الحاكم ٧٥٨
فى أحاديث الصحيحين (وهو ما ادعاه
من رواية اثنين عن اثنين) .

رد السيوطى على الميانجى فى شـــرط ٧٥٩
الشيخين .

ابن طاهر المقدسى ينفى اشتراط ٧٥٩
الشيخين شرطا وتصريحهما بذلـــك

الأحاديث المنتقدة فى الصحيحـــين ٦٦٢ ـ ٧٠٥

النسائى يضعف جماعة أخرج لهـــم ٧٦٢
الشيخان .

طبقات أصحـــاب الـــزهـــــرى ٧٦٣

شرط الترمذى أبلغ من شرط أبى داود . ٧٦٦

العراقى يتعقب ابن الصلاح ، وابـــن ٧٧١
دقيق العيد ، والذهبى فى استدراكهم
على الحاكم أحاديث قال فيها :
(على شرط الشيخـــين)

معنى قول الحاكم فى خطبة المستـــدرك ٧٧٢
(احتج بمثلها) .

العراقى يرى أنّ مقصد الحاكـــــم ٧٧٣
(بمثلها) أرى بصفاتهم لا بهم أنفسهم

لا يكتفى الحفاظ الائمة فى التصحيـــح ٧٧٣
مجرد العدالة والاتصال فقط .

ضعف هشيم في الزهري	٧٧٨
الرواة الذين ضعفوا في شيوخ معينين	٧٧٨
تضعيف (همام) في (ابن جريج)	٧٧٩
ابن الصلاح (يخطأ) من حكم لشخص أنه من شرط الصحيح بمجرد اخراج الشيخين عنه .	٧٨٠
ابن حجر يذكر عدد أحاديث صحيح البخاري	٧٨٣
ابن الصلاح والنووي يقلدان (الحموي) في تعداد أحاديث صحيح البخاري .	٧٨٣
اختلاف الرواة في عدد أحاديث صحيحي البخاري ومسلم .	٧٨٤ ـ ٧٨٦
الميانجي يذكر عدة أحاديث صحيح البخاري	٧٨٥
ابن الصلاح يذكر عدد أحاديث صحيح مسلم .	٧٨٥
تحرير القول في (عدة) صحيح البخاري	٧٨٥
سبب تكرير البخاري ومسلم للأحاديث	٧٨٦
العراقي ، والميانجي ، وأحمد بن سلمة يعصون أحاديث صحيح مسلم .	٧٨٦
مؤلف (لابن طاهر المقدسي) في فوائد تكرير البخاري سماه (جواب المتعنت)	٧٨٧
سبب تكرير الامام البخاري للحديث في مواضع من جامعه .	٧٨٨

الامام البخارى يؤلف كتابا قبل جامعه ويسميه (المبسوط) .	٧٨٩
الجوزقى يذكر عدة الأحاديث (المتفق عليهـــا)	٧٩١
ابن حجر يذكر جملة ما فى (الصحيحين) من الأحاديث .	٧٩١
لم يستوعب الشيخان الأحاديث الصحيحة فى صحيحهما ، ولا التزما ذلك .	٧٩٤
من الأدلة على أنَّ الشيخين (لـــم يستوعبا الصحيح) ولا التزما ذلك .	٧٩٤
(الحازمى) يصرح بعدم اشتراط البخارى استيعاب الصحيح ، ويدلل على ذلك بأدلـــة .	٧٩٥
(النووى) يبين بأن الزام الشيخـــين بأحاديث صحيحة لم يخرجاها لا يلزمهما لعدم اشتراط الاستيعاب .	٧٩٦
قولة ابن الأخـــــرم : ــ (قلما يفوت البخارى ومسلما مـــــن الأحاديث الصحيحـة) .	٧٩٧
أحمد بن حنبل يذكر عدة الأحاديـــث الصحيحة .	٧٩٧

امامه (أبى زرعة) و سمة حفظه لحديث ٧٩٨
رسول الله (صلى الله عليه و سلم)
نصوص عن مالك ، و أبى زرعة ، و اسحاق ٧٩٩
بن راهوية تدل على قدر ما حفظـــــوه
و كتبوه من حديث رسول الله (ص)
قدر ما يحفظه (عقدة) من أحاديـــث ٨٠١
أهل البيت .
كان (اسحاق بن راهوية) يملـــــى ٨٠١
سبعين ألف حديث من حفظه .
صنف مسلم كتابه من (ثلاثمائة ألـــف ٨٠١
حديث) مسموعة .
كتب (أبو داود) من السنن (خمسمائة ٨٠١
ألف حديث) .
الحاكم (يحدد) قدر (حفظ) الحافظ ٨٠١
و هو (خمسمائة ألف) حديث .
قدر ما يحفظه (أبو زرعة) ٨٠١
(المسلك الثالث) فى توجيه كثرة عداد ٨٠٣
الأحاديث المروية عن رسول الله (ص) هو
(بالمكرر ، و تعدد الطرق) .
(المسلك الثانى) فى عدة الأحاديث ٨٠١
أن مرادهم ما هو أعم من المرفوع و الموقوف
و الآثـــــار .

المتقدمون من المحدثين يطلقون الاحاديث على الحديث الواحد المروى بأسانيد ٨٠٤

الأدلة على أنّ مراد الائمة بمئات الآلاف من الأحاديث و حفظها هو (بالمكرر) ٨٠٥

يحى بن سعيد القطان يذكر عدد (الأحاديث المسندة) الى رسول الله صلى الله عليه و سلم . ٨٠٥

أهل البصرة يذكرون عدد (المسند) من الحديث عن رسول الله (ص) ٨٠٥

ابن حجر يذكر (عدد المجرد) من الأحاديث بلا تكرار ، و يستدل به على أن مراد البخارى و غيره بحفظ مئات الآلاف أى : (بالمكرر) ٨٠٥

(الجوزقى) يذكر بأنه استخرج على جميع ما فى الصحيحين حديثا حديثا ٨٠٦

المصنف يصحح ما قاله ابن الأخرم فى أحاديث الصحيحين . ٨٠٧

مناقشة العلماء لقوله النووى : (لم يفت الخمسة الا اليسير) ٨٠٨

سبق (ابن الفرض) النووى فى القول بأنه لم (يفت الخمسة الكتب الا اليسير) ٨٠٨

ذكر (البوشنجي) بأنّ للبخاري كتابا أورد فيه مائة ألف حديث ، ورد (الزركشي) في هذا . ٨٠٩

(السيوطي) يتعقب الزركشي في رده لقول البوشنجي في أنّ البخاري صنف كتابا حوى مائة ألف حديث . ٨١١

أقوال العلماء في (عدد) الأحاديث (المسندة) . ٨١٢

نقل البغدادي) في كتابه التمييز عن نفر من الحفاظ قوله : (ان جملة الأحاديث المسندة الصحيحة بلا تكرار أربعة آلاف وأربعمائة حديث . ٨١٢

(الفائدة الرابعة) عدد أحاديث الأحكام في الصحيحين كما ذكره الميانجي ، وابن العربي . ٨١٥

(الفائدة الخامسة) ذكر الأحاديث التي تعد أصولا للأحكام ، وأقوال العلماء في ذلك . ٨١٦

رد (السيوطي) على ابن حجر فيما يتعلق باستيعاب الحديث ، والتوارد على الحديث الواحد من طريق واحد . ٨١٧

ذكر زوائد : أحمد ، والبزار ، وأبي يعلى ، والمعاجم الثلاثة للطبراني ، للهيثمي وسماها (مجمع الزوائد) ٨١٩

الكلام على : زوائد فوائد تمام ، وزوائد صحيح ابن حبان ، وزوائد سنة ابن ماجة ، وزوائد المسانيد العشرة ، وزوائد السنن الكبرى وغيرها . ٨٢٠

ذكر السيوطي زوائد سنن الدارقطني لابن قطلوبغا . ٨٢٣

ذكر السيوطي لكتابين ألفهما في الزوائد وهما : ١ ـ زوائد سنن سعيد بن منصور ٢ ـ وزوائد شعب الايمان . ٨٢٣

السيوطي (يصف) كتابه (البحر) بأنه (مبسوطة) . ٨٢٦

السيوطي يذكر بعض مصنفات له حذا فيها حذو البيهقي في أمور مختلفة في الاسلام ٨٢٦ ، ٨٢٧

الصحيح (الزائد) على ما في الصحيحين وكيفية معرفته . ٨٢٩

أنواع كتب الحديث . ٨٢٩

العراقي يذكر أمرا من الأمور التي بها يعرف الصحيح ، وهو نص الائمة على صحة حديث ونقل ذلك النص ولو في غير مصنفاتهم . ٨٣١

(النوع الثانى) من أنواع الصحيح : — ٨٣٢
ما التزم مؤلفه فيه الصحيح .
تقديم صحيح ابن حبان على صحيح ٨٣٨
ابن خزيمة ، ووجه ذلك .
استقلال (أبى عوانة) بكثير من الأحاديث ٨٣٩
على صحيح مسلم ، على الرغم من أنّ البعض
يطلق عليه بأنه (مستخرج على صحيح مسلم)
مستخرج الاسماعيلى ليس فيه أحاديث ٨٣٩
مستقلة .
أصحاب (المستخرجات) لم يلتزموا موافقة ٨٣٩
الشيخين فى ألفاظ الحديث بعينها
والسبب فى ذلك .
وجود الضعيف فى مستخرج أبى نعيم ٨٤٠
وغيره ، لأن أصل مقصودهم بالتخريج علو
سندهم .
ذكر شرطى ابن خزيمة وابن حبان فى ٨٤١
صحيحهما .
ذكر السيوطى لكتابه : (كشف المغطى فى ٨٤٤
فضل الموطأ)
ابن حزم يذكر مراتب كتب السنة ٨٤٤
الكلام على صحيح ابن السكن ، والمنتقى ٨٤٤ ، ٨٥٥
لابن الجارود ، ومصنف الطحاوى .

(احصاء) ما فى حديث شعبة وابن عيينة ٨٥٢
وموطأ مالك من الأحاديث الصحيحة
عدد ما فى الموطأ من الأحاديث ، والآثار ٨٥٤
، والموقوفات .
عدة الأحاديث التى جمع مالك موطأه منها ٨٥٥
مما يدل على سعة علم مالك بحديث ٨٥٥
رسول الله (ص)
ذكر (صحيح ابن خزيمة) وأنه الموجود ٨٥٥
منه هو ربع المبارات وعدم سائره
ابن حجر فى فهرسة مؤلفاته ينبه على ٨٥٥
بعض الموجود من (كتب ابن خزيمة)
ع / م عمر بن أبى سلمة . ٨٥٧
الكلام على (مستدرك الحاكم) وذكر ٨٥٨ ـ ٨٩٩
تساهله فيه ، وأنه واسع الخطو فى
شرط الصحيح .
نقل (النووى) اتفاق الحفاظ على أن ٨٥٩
الحاكم (متساهل) فى التصحيح .
مما أنكره العلماء على الحاكم فى المستدرك ٨٥٩
ذكره لحديثى (الطير) ، و (من
كنت مولاه فعلى مولاه) .
الذهبى يتعجب من الحاكم انكاره لحديث ٨٦٢
الطير ثم اخراجه اياه فى مستدركه

نقل الكوخصيني الحافظ أن الدارقطني ٨٦٢
أنكر حديث (الطير) فبلغ ذلك الحاكم
فأخرجه من المستدرك .
الامام الذهبي ينكر انكار الدارقطني ٨٦٣
لحديث الطير من المستدرك ، ويدلل
على ذلك بأمور
الحاكم يجمع طرق حديث (الطير) من جزء ٨٦٣
دعوى الماليني (بأنه لا يوجد في المستدرك ٨٦٤
حديث على شرطهما) ، ورد الذهبي
بشدة عليه ، (وتقسيم) الذهبي
لاحاديث المستدرك .
الزركشي (يفصل) في سبب توهيم الحاكم ٨٦٥
وتخطئته ، والمآخذ عليه .
ابن حجر يقسم مستدرك الحاكم ٨٧٢ ـ ٨٧٧
القسم الأول من أحاديث المستدرك . ٨٧٢
" بتقسيم ابن حجر "
(مثال) سماك عن عكرمة عن ابن عباس ٨٧٣
، لبيان معنى قول الحاكم (على شرطهما)
(القسم الثاني) من أقسام المستدرك . ٨٧٥
" بتقسيم الحافظ ابن حجر "
(القسم الثالث) من أقسام أحاديث ٨٧٦
المستدرك "كما ذكر ذلك ابن حجر "

سبب وقوع التساهل فى المستدرك ٨٧٨

تعقب الذهبى للحاكم فى المستدرك ٨٧٩

السيوطى (يدافع) عن الحاكم فيما نسبه اليه من التساهل ، ويقول : هو مظلوم فى كثير من ذلك . ٨٧٩

جردت الأحاديث الموضوعة فى المستدرك من قبل (الذهبى) و (العراقى) ٨٧٩

ذكر السيوطى للكتابة : (توضيح المدرك فى تصحيح المستدرك) . ٨٧٩

السيوطى يقول انّ ابن حجر شرع فى تعليق على المستدرك ، ولم يقف عليه ٨٧٩

ما نقل عن (ابن مهدى) و (أحمد) فى التسامح فى الأحاديث الضعيفة فى الفضائل والترغيب والترهيب . ٨٨١

ذكر حديث الطير الذى رواه الحاكم فى مستدركه . ٨٨٦

سكوت الحاكم على أحاديث جمة فى (مستدركه) بعضها جيد وبعضها واه ٨٨٩

ذكر (تساهل الحاكم ، ومذهب ابن الصلاح والنووى فيما (صححه) أو (سكت عليه) . ٨٩٨

المراد من (عدد) الأحاديث المذكورة بمئات الآلاف ، وأن العلماء ذكروا في تلك المدة مسالك : الأول منها ارادة المبالغة . ٧٩٨ ـ ٨٠٧

البلقيني يذكر لزوم (الاحتياط) من تصحيح الحاكم . ٨٩٨

بدر الدين ابن جماعة يبين أن الأولى في أحاديث المستدرك أن تتبع ، ويحكم على كل حديث بما يليق . ٨٩٩

السيوطي يخرج لابن الصلاح في عدم ترجيحه للبحث عن كل حديث حديث في المستدرك ثم الحكم عليه ، لانه قد أغلق باب التصحيح ٨٩٩

رأي السيوطي في التصحيح في الاعصار المتأخرة . ٩٠٢

النووي يجوز (التصحيح) في الأعصار المتأخرة ، والعراقي يؤيده . ٩٠٣

من أدلة (العراقي) في جواز التصحيح في الازمنة المتأخرة : تصحيح جماعة من المتأخرين أحاديث لم يسبقوا الى تصحيحها ٩٠٣

أمثلة من الحفاظ المتأخرين صححوا أحاديث لم يسبقوا بتصحيحها ٩٠٥

السيوطي يناقش ابن حجر في تعقبه على ابن الصلاح في (مسألة) التصحيح	٩٠٩ ـ ٩١٦
(مسألة) خلو العصر من مجتهد	٩١٠ ـ ٩١٢
السيوطي يدافع عن ابن الصلاح في مسألة التضعيف ، ويتعقب على ابن حجر	٩١٤
السيوطي يذكر خلاصة الاقوال في مسألة التصحيح ، ورأيه في ذلك .	٩١٦
السيوطي يصرح بأن كثيرا من الاحيان يكون الحديث ضعيفا والاسناد صحيحا	٩١٧
(الفائدة الاولى) التي ذكرها السيوطي أ ـ أن الحكم على السند جائز .	٩١٨
ب ـ أو يحكم للمتن فقط بالحسن	
(الفائدة الثانية) التي ذكرها السيوطي هو جواز التصحيح المقيد وهو الصحيح لغيره لا المطلق وهو الصحيح لذاته	٩١٨
ذكر فوائد نفيسة لم يذكرها غير السيوطي في هذا الكتاب .	٩١٨
(الفائدة الثالثة) بيان السيوطي لمراد ابن الصلاح من قوله (فانا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته) .	٩١٩
(الفائدة الرابعة) السيوطي يبين مراد ابن الصلاح من قوله (فقد تعذر في هذه الاعصار الاستقلال بادراك الصحيح	٩١٩

الفمارى يعين (وقت) انتهاء التصحيح ٩١٩
على رأى ابـــن الصـــلاح .
(الفائدة الخامسة) : ـ ٩٢٠
السيوطى يتعرض لقضية (تحسين)
الاحاديث ، و يبين أنه لم يتعرض لهـا
كل من نكت على مقدمة ابن الصـــلاح .
السيوطى يذكر فائدة و هى : أنّ مـــن ٩٢١
جوز التصحيح فالتحسين أولى .
السيوطى يرجح (التوقف) عن الحكـــم ٩٢٦
بالفردية و الغرابة .
الحكم (بالتواتر أو الشهرة) و جواز ٩٢٦
ذلك اذا وجدت الطرق .
الكلام على (صحيـــح ابـــن حبـــان) ٩٢٧
الحاكم (متساهل) فى مستدركه ، ٩٢٧
و ابن حبان (أشد تساهلا) منـــه .
اعتراض (العراقى) على من فهم من عبارة ٩٢٧
ابن الصلاح (المفاضلة فى الصحـــة)
بين المستدرك ، و صحيح ابن حبان .
خطبة ابن حبان من مقدمة صحيحـــه ٩٢٨
منهج ابن حبان فى صحيحـــــه ٩٢٨
الزركشى يذكر بأنّ شرط (ابن حبـــان)
أعلى من شرط (الحاكم) .

ابن حجر (يدافع) عن (ابن حبان) فيما نسب اليه من (التساهل) . ٩٣٠

(اشارة) السيوطي الى زيادته على ألفية العراقي فيما يتعلق بشرط ابن حبان والحاكم . ٩٣٢

تعليل السيوطي لسبب تسمية ابن حبان كتابه (التقاسيم والانواع) . ٩٣٢

ترتيب العراقي) لصحيح ابن حبان على (الاطراف) واستحسان السيوطي لهذا العمل العملي . ٩٤٣

بيان مراد ابن الصلاح من العصر الذي يمتنع فيه التصحيح . ٩٣٤

تجريد (الهيثمي) (لزوائد) ابن حبان في كتاب سماه (بغية الظمآن) . ٩٣٥

(الخطيب البغدادي) يسرد كتب ابن حبان التي وقف على (تذكرة) أسامي بها ٩٣٥ ـ ٩٤٢

وصف كتاب ال (الهداية) الذي جمع فيه ٩٤١ ، ٩٤٢

سبب (ضياع) أكثر كتب ابن حبان ٩٤٣

(الخطيب البغدادي) يقترح تكثير النسخ من الكتب خشية فقد الكتاب ، كما حدث لكتب ابن حبان . ٩٤٣

كلام السيوطي على (المستخرجات) ٩٤٧

(شرط) المستخرج • "كما ذكره ابن حجـــر" ٩٤٧

(تعريف) العراقي ، والزركشي للمستخرج ٩٤٧

ذكر أسماء كتب المستخرجات علـــــى الصحيحين أو على أحدهما • ٩٤٩ ، ٩٥٠

تصريح السيوطي بكون (المنتقى) لابن الجارود (مستخرجا) على (صحيح مسلم) ٩٥٣

(مسألة) نسبة الحديث من المستخرج للكتاب المخرج عليه • ٩٥٧

ذكر فوائد في باب (المستخرجـــات) ٩٥٨ ــ ٩٧٠

(الفائدة الأولى) : انكار ابن دقيـق على من يعزو الحديث وهو مروي بالمعنى الى الكتاب المخرج عليه • ٩٥٨

(مراد) المحدثين من قولهم : (أخرجه فلان) أي أصل الحديث ، دون آحاد الألفاظ والحروف • ٩٦٠

(الفائدة الثانية) الكتب المختصرة من الصحيحين أي فيها أصحابها بألفاظ الصحيحين • ٩٦١

(الفائدة الثالثة) الجمع بين الصحيحين لعبد الحق الاشبيلي كالمختصرات المتقـــدم ذكـــــرها • ٩٦٣

انكار العلماء على الحميدى زياداته على ٩٦٤
الفاظ أحاديث الصحيحين فى كتابه :
(الجمع بين الصحيحين) .
ابن حجر (يدافع) عن (الحميد) ٩٦٥
و يسوق خطبة كتابه (الجمع بين الصحيحين
(الفائدة الرابعة) ذكر أصل اشتقـــاق ٩٦٧
كلمة (التخريج) ، والمعنى اللغوى لها
السيوطى يذكر : المعنى الاصطلاحـــى ٩٦٨
لكلمة (تخريج)
ابن الصلاح يذكر فائدتين جديدتـــن ٨٧٠
للمتخرجات .
ابن حجر يضيف من فوائد (المستخرجات) ٩٧٥ ــ ٩٧٨
(السيوطى) ينفرد عن المحدثين بذكـر ٩٧٨ ، ٩٧٩
فائدة للمستخرجات لم ينتبه لها أحـــد
(ابن الصلاح) ينبه الى (ضرورة) ٩٨١
الرجوع الى أصل (مقابل) حين استخراج
حديث ما .
(خاتمة) فى أخذ الأحاديث من الكتب ٩٨١
(ابن جماعة) و (النووى) يتعقبان (ابن ٩٨٢
الصلاح) فى مسألة (اشتراط التعدد
للاصول) وبأنه اذا وجد أصل (مقابل)
يكفـــى .

العراقي ينقل عبارة عن ابن الصلاح بلفظ (ينبغي) في مسألة تعدد النسخ ، ويستدل بها على (الاستحباب لا الايجاب) ٩٨٣

(السيوطي) يجمع بين الآراء المختلفة بين من قال موجوب تعدد النسخ ومن قال بالاستحباب . ٩٨٤

(ابن خير الاشبيلي) يشترط الرواية بالسند لنقل حديث . ٩٨٦

(الزركشي) يرد على (ابن خير) في اشتراطه الرواية بالسند لأخذ حديث ما من كتاب . ٩٨٨

(مناقشات) العلماء لمن اشترط الرواية بالسند لنقل حديث من كتب . ٩٨٩

الرد على العراقي في دعوى (الاجماع) لاشتراط الرواية بالسند في نقل الاحاديث من الكتب المشهورة . ٩٨٩

الكيا الطبري ، والجويني ، وابن برهان يمنون جواز (نقل) الحديث ولو لم يكن للانسان له به سند متصل . ٩٩٠

الشافعي في (الرسالة) يجوز نقل الحديث ولو بغير رواية . ٩٩١

ابن برهان يذكر (الاجماع) عند الفقهاء ٩٩١
على جواز نقل الحديث ، ولو بغير رواية
(السيوطى) يوضح مراد (ابن خير) ٩٩١ ـ ١٠٠٠
فى اشتراط الرواية لنقل الحديث ، ويذكر
(تأويلا) لم يسبق اليه فى مراد ابن خير
الغزالى يذكر بأنه اذا تبين صحة النسخة ١٠٠٠
عند امام صح التعديل عليه .
الحديث الحسن ١٠٠١ ـ ١٣٦٢
(حد) الحديث (الحسن) ١٠٠٢ ـ ١٠٤٢
(الخطابى) يعرف الحديث الحسن ، ١٠٠٢
(والتبريزى) فى الكافى يشرح هذا
التعريف .
شرح (الطيبى ، والزركشى) لقول ١٠٠٣
الخطابى (واشتهر رجاله) .
(مناقشة) من نقل عبارة الخطابى ١٠٠٣
بلفظ : (واستقر حاله) .
العلماء يناقشون تعريف الخطابى ١٠٠٤ ـ ١٠٠٦
اثبات أن بين الصحيح والحسن عموم ١٠٠٥
مطلق .
تعليقات ومناقشات المحدثين حول ١٠٠٦ ـ ١٠٠٨
تعريف الترمذى للحسن .
تعريف (الترمذى) للحديث الحسن ١٠٠٦

ايراد ابن جماعة على حد الترمذى للحسن	١٠٠٧
تفسيرات و مناقشات المحدثين لتعريف	١٠٠٨
الحسن عند (ابن الجوزى) •	
تعريف (ابن الجوزى) للحديث الحسن	١٠٠٨
تعريف الحديث الحسن عند (ابن الصلاح	١٠٠٩ ، ١٠١٠
تعقب (البارزى) لتعريف الصلاح	١٠١٠
ايرادات المحدثين و مناقشاتهم لتعريف	١٠١١ ـ ١٠١٣
(ابن جماعة) يتعقب ابن الصلاح فى	١٠١١
القسم الأول من تعريفه للحديث الحسن	
ابن حجر يذكر (الفرق) بين تعريفى	١٠١٢
الخطابى ، والترمذى •	
(أمثلة) ما وصفه الترمذى بالحسن	١٠١٤
و هو من رواية (المستور •)	
من أمثلة ما رواه الترمذى و حسنه ،	١٠١٦
و هو من رواية (الضعيف) الموصوف	
(بالغلط) •	
من (أمثلة) ما وصفه الترمذى (بالحسن)	١٠٢١
و هو من رواية من (سمع من مختلط بعد	
اختلاطه) •	
من (أمثلة) ما وصفه الترمذى بالحسن	١٠٢٣
و هو من رواية (مدلس) •	
ذكر تدليس قتادة	١٠٢٥

سماع أبي البختري من علي بن أبي طالب ١٠٢٧
الكلام على : — ١٠٣٠
سماع (أبي عبيدة) بن عبد الله بن ١٠٣٠
مسعود بن أبيه ، و سماع (أبي قلابة)
من عائشة .
(مجموع الطرق) له دور كبير عند الترمذي ١٠٣١
في تقوية الحديث .
(ابن جماعة) يعرف (الحديث الحسن) ١٠٣٣
و تعقب الحافظ ابن حجر عليه في تعريفه
هذا .
(تعريف) الحديث الحسن عند (ابن ١٠٣٥
دحية) .
(بن حجر) يتعقب (ابن دحية) في ١٠٣٥
تعريفه للحسن .
(الفرق) بين (حدي) الصحيح ١٠٣٥
و الحسن ذكره الطيبي .
(تعريف الحديث الحسن) عند الشالسي ١٠٣٦
(تعريف الحديث الحسن) عند ١٠٣٧
الجعيري .
(تعريف الحديث الحسن) عند ابن ١٠٣٨
النفيس .

(تعريف الحسن) عند صاحب الخلاصة ١٠٣٨
الالفية " نظم ذلك فى أبيات "
(تعريف الحسن) عند بعض المتأخرين ١٠٣٩
(تعريف الحسن) عند ابن الملقن فى ١٠٣٩
كتابيه التبصرة ، والتذكرة .
(تعريف الحديث الحسن) عند ١٠٤٠
البدسنسى .
البلقينى) ينبه على (قضية) مهمة وهى ١٠٤٠
السبب فى عدم (ضبط) الحسن بحد
معين هو (وسطيته) بين الصحيح
والضعيف .
(تعريف الحديث الحسن) عند ابن ١٠٤١
العماد " فى منظومته "
(السيوطى) يشرح تعريف ابن حجر ١٠٤١
للحسن لذاته .
(تعريف الحسن لذاته) عند ابن حجر
" فى نخبته "
(تعريف الحديث الحسن) عند تقى ١٠٤١
الدين الشمنى .
(فائدة) تفسير ابن المرى (لمخرج ١٠٤٢
الحديث) فى قول الخطابى (عرف
مخرجه) .

(مراتب) الحسن عند (الذهبي) ١٠٤٧
(مراتب) الحديث الحسن ١٠٤٧
(حكم) الحديث الحسن ١٠٤٨
ابن دقيق العيد يستشكل الاحتجاج ١٠٥٢
بالحديث الحسن ٠
(ابن الصلاح) ينقل الاتفاق على أن ١٠٥٤
الحديث الحسن يحتج به ٠
أقسام الحديث الحسن ٠ ١٠٥٤
مراد ابن الصلاح في الاحتجاج بالحديث ١٠٥٤
الحسن (ما المراد بالحسن) ٠
الترمذي اذا وصف حديثا بالحسن لا ١٠٥٥
يلزم منه احتجاجه به ٠
مناقشات العلماء لمذهب ابن الصلاح ١٠٥٧
في ارتقاء الحسن الى الصحيح ٠
ابن الصلاح يبين متى يرتقي الحديث ١٠٥٧
الحسن الى درجة الصحيح ٠
(تنبيه) وصف الحديث بالصحة اذا قصر ١٠٦٠
عن رتبة الصحيح ، وكان على شرط الحسن
، وروى من وجه آخر لا يدخل في التعريف
السابق للصحيح ٠
مناقشة ابن حجر في (تليينه) رجل ١٠٧٠
قد توبع ٠

ليس كل ضعف يزول بمجئ الحديث من طريق أخرى • ١٠٧٣

(ردى) على الزركشى فى اطلاقه القول فى تقوية الضعيف فى الفضائل على كل تقدير • ١٠٧٥

(مذهب) ابن حزم أنّ الحديث الضعيف لو بلغت طرقه ألفا فانه لا يتقوى ١٠٧٥

(الزركشى) يرد على (ابن حزم) فى دعواه أن الضعيف لا يتقوى ، ولو بلغت الطرق ألفا ، ١٠٧٦

الرهاوى يبين على أنّ الأحاديث الضعيفة ان انضم بعضها الى بعض أحدثت قوة • ١٠٨٣

متى يرتقى الضعيف الى رتبة الحسن ، وما هى الطرق يعتبر بها • ١٠٨٤

من الأحاديث التى لا ينفع معها كثرة الطرق حديث (الطير) بالمستدرك •• ١٠٨٥

ابن حجر يتعقب ابن الصلاح فى أنه لم يذكر (للطبر) ضابطا) • ١٠٨٧

من مظنة الحديث الحسن (سنن أبى داود ، وسنن الدارقطنى) • ١٠٩١

من أمثلة ما قال الدارقطني فيه (حسن) ١٠٩١ ١
(وغريب صحيح) ، (وثابت صحيح)
أبو علي الطوسي يخرج على جامع الترمذي ١٠٩٦
وجود التعبير (بالحسن) للأحاديث ١٠٩٧
قبل الترمذي ، بل قبل الشافعي .
ذكر نفر من المحدثين وجد (الحسن) ١٠٩٨
عندهم ، وذكروه ، وهم قبل الترمذي .
استعمال المتقدمين من قبل الترمذي ١٠٩٩
(للحسن) لا يريدون الحسن الاصطلاحي
ذكر الامام للفظة (الحسن .) ١١٠٠
عبارة أبي حاتم في (التحسين) ١١٠٢
تفسيرات العلماء لعبارة (أبي حاتم) ١١٠٣
في وصف حديث بأنه (حسن) .
(علي بن المديني) يكثر من ذكر (الحسن) ١١٠٣
البخاري يذكر الحديث (الحسن) ١١٠٩
ذكر (يعقوب بن شيبة) ومسنده . ١١١٠
(الأدلة) على كون كتاب ابن علي الطوسي ١١١١
(الاحكام) مستخرج على جامع الترمذي
مناقشة مسألة ذكر أحمد بن حنبل ١١١٢ ، ١١١٣
للحديث الضعيف .
أبو بكر ابن العربي (يصف) كتاب ١١١٣ ـ ١١١٥
أبي عيسى الترمذي .

أبو الصبر أيوب بن عبد الله الدانـــى ١١١٥ ـ ١١١٨
يصف جامع الترمذى .
ت / ج (ال) ١١١٨ ، ١١١٩
التجيبى يصف جامع الترمذى .
(فائدة) من أهل الحديث من يدرج ١١١٩
الحسن ضمن الصحيح ، ولا يفرده .
أقسام الحديث ، والمنازعة فى ذلـك ١١٢٠
بعض المحدثين يطلقون (الحسـن) ١١٢٥
على الغريب والمنكر .
(تحرير) القول فى (عبد الملك بـن ١١٢٦
أبى سليمان) .
توقى العلماء لغرائب الأحـاديـث ١١٢٩
(ابن الصلاح) يذكر مذهب (أبى داود) ١١٣٦
فى الحديث (الحسن) .
مذهب (ابن المواق) فى الحديـث ١١٣٧
الذى يسكت) عليه أبو داود .
مناقشة ما نقل عن (ابن كثير) من أنـه ١١٣٨
وقف على نسخة من رسالة أبى داود الى
أهل مكة يقول فيها : (ما سكت عليـه
فهو حسن)
(ابن سيد الناس) يتعقب مذهـب ١١٣٩
(ابن الصلاح) فيما سكت عليه أبـو داود

المراد من قول مسلم (خرجت مـــا أجمعوا عليه) • ١١٤٢

(مراد) مسلم بأقســـام الـــرواة ١١٤٤

(موازنة) بين شرطى أبى داود و مسلم ١١٤٥ ــ ١١٤٧

مذهب (ابن عبد البر) فيما سكت عليه أبو داود • ١١٤٩

أبو داود اقتفى أثر أحمد فى الأخذ عن الـــرواة • ١١٥١

(العراقى) يضعف طريقة من يحسن كل ما يسكت أبو داود • ١١٥٢

من (التأويلات) فى سكوت أبى داود ١١٦٠

(رواة) السنن عن أبى داود • ١١٦٢

رواية (اللؤلؤى) لسنن أبى داود • ١١٦٢

من أمثلة) ما يتكلم عليه أبو داود بالتضعيف خارج السنن ، و يسكـــت عليه فيها • ١١٦٣

(أمثلة) أحاديث فى مسندها انقطاع أو ابهام و هى فى سنن أبى داود • ١١٦٦

النووى يصرح بوجود أحاديث ضعيفـــة فى سنن أبى داود لم يبينها أبو داود • ١١٦٨

مذهب (الثورى) فى الحكم على أحاديث سنن أبى داود • ١١٦٨

من أمثلة ما وهم فيه (النووى) رحمه الله فقبل سكوت أبى داود و حسن حديثا هو ضعيف . ١١٧٠

ابن كثير يقول : قول ابن الصلاح (ما سكت عنه فهو حسن) فى سننه أم مطلقا ؟ و تعقب العراقى عليه . ١١٧١

ذكر شرح العراقى لسنن أبى داود ... ١١٧١

(النووى) يذكر أحاديث فى سنن أبى داود ظاهرها الضعف و لم يبينها أبو داود ١١٧٣

رسالة أبى داود الى أهل مكة فى وصف سننه . ١١٧٥ ـ ١١٩٤

(مظنات) الحديث الحسن ١٠٨٩ ـ ١١١٣

(التجيبى) يعدد أحاديث (السنن) و يحصى ما فى سنن أبى داود . ١١٩٤

(أبو داود) يذكر عدد ما كتبه من الحديث ، و شرطه فى السنن ، و عدد أحاديث السنن . ١١٩٥

(الخطابى) يصف سنن أبى داود .. ١١٩٨

عرض أبى داود (كتاب السنن) على أحمد بن حنبل بعد تصنيفه . ١١٩٩

(أبو داود) كان يفى بمائة ألف حديث من حفظه ، و اقرار أهل زمانه له (بالحفظ) ١٢٠٠

(ابن الاعرابى) يصف سنن أبى داود ٠ ١٢٠٢

(الرافعى) يصرح بأنّ (المجتهد) ١٢٠٤ ، ١٢٠٥
يكفيه أصل صحيح من (سنن أبى داود)
، ومناقشته فى هذه الدعوى ٠

(ابن حجر) يصف سنن أبى داود فى ١٢٠٥
(آخر) قصيدة له ٠

روايات سنن أبى داود ٠ ١٢٠٧

الكلام على مصابيح البغوى ٠ ١٢٠٩ ــ ١٢١٥

(منهج) البغوى فى كتابه (المصابيح) ١٢١٠

ابن الصلاح ، والنووى (يخطآن) ١٢١١
البغوى فى منهجه فى كتابه المصابيح ،
والتبريزى (يدافع) عنه ٠

ابن حجر (يؤيد) التبريزى ، ويؤكد ١٢١٢
على أنّ التبريزى أراد (بالحسن)
اصطلاح خاص به ٠

تعقب (البلقينى) على البغوى ١٢١٢

(الزركشى) يرد على (وابن الصلاح) ١٢١٣
(النووى) فى تعقبهما على منهج البغوى
فى المصابيح ٠

شروط أصحاب السنن ، ومناهجهم فى ١٢١٦
كتبهم ٠

(ابن منده) يذكر شرط أبى داود فى سننه ١٢١٨

(منهج) النسائى فى سننه • ١٢١٩

العراقى ينتقد منهج النسائى فى سننه ١٢١٩

سبق (الذهبى) ابن حجر فى تقسيم نقاد الحديث الى طبقات • ١٢٢٠

(طبقات) النقاد ، والمتكلمين فى الرجال • ١٢٢٠

متى (يترك) الرجل عند (النسائى) ١٢٢١

شرط النسائى أشد من شرط الشيخين فى الرجال • ١٢٢٢

جمع البرقانى جزءا فى رجل تكلم فيهم النسائى ممن أخرج له الشيخان • ١٢٢٢

(النسائى) يذكر سبب نزوله فى بعض الشيوخ ، وهو ما حاك فى صدره من الرواية عن أولئك فى سننه • ١٢٢٣

وجود حديث (ابن لهيعة) عند النسائى مجتمعا ، وعلى الرغم من ذلك لم يحد ث عنه • ١٢٢٤

(ابن القيسرانى) يذكر أقسام كتابى (أبى داود) و (النسائى) • ١٢٢٤

(ابن القيسرانى) يذكر (أقسام) أحاديث جامع الترمذى • ١٢٢٥

أبو جعفر بن الزبير يصف الكتب الخمسة ١٢٢٧

(سنن أبي داود) من (مظـــان) ١١٣٥ ـ ١٢٠٩ ،
الحديث الحسن ، والكلام عن كل مـــا ١٢١٦ ، ١٢٢٤
يتعلق بالكتاب .
عدد الأحاديث الضعيفة في ســـنن ١٢٣٥
ابن ماجة .
اختلاف المحدثين في عداد السادس من ١٢٣٦
الكتب الستة هل هو : سنن ابن ماجة
، أو سنن الدارمي ، أو الموطأ .
وصـــف (ســـنن) الدارمـــي ١٢٣٦
(أول) من أضاف كتاب ابن ماجة الـى ١٢٣٧
الستة (ابن طاهر المقدسي) .
(زيادات) سنن ابن ماجة على الكتب ١٢٣٨
الخمسة أضعاف زيادات الموطأ .
(المزي) يقول كل ما انفرد به ابن ماجة ١٢٣٨
ضعيف ، وتأويل (ابن حجر) لهذه العبارة
اطلاق (الصحاح) على الكتب الســـتة ١٢٣٨
مناقشة اطلاق (الصحة) على الكتـــب ١٢٣٩
الستة .
(التنبيه) على أنّ السنن للنسائـــي ١٢٣٩
المراد بها (الصغرى) لا (الكبرى)
(السيوطي) يحكم بالتساهل على مـــن ١٢٤٣
أطلق (الصحاح) على الكتب الســـتة

ممن أطلق (الصحاح) على السنن الأربعة • ١٢٤٦

ذكر (منتقى ابن الجارود) ١٢٤٦

كتب (المسانيد) ١٢٤٨

(مسند الامام أحمد) انتقاه أحمد أحاديث كثيرة • ١٢٥٣

ليس كل ما رواه الامام أحمد و سكت عنه يكون صحيحا • ١٢٥٣

عدد الأحاديث التى تخير (أحمد) منها مسندة • ١٢٥٤

فات الامام أحمد من (الصحابة) فى الصحيحين مرتب من مائتين • ١٢٥٤

(الزركشى) يرد على ابن الصلاح من أنّ مسند أحمد لا يشترط فى الحديث كونه محتجا • ١٢٥٥

ليس كل ما فى (المسند) صحيح ه كذلك ليس فيه ما ليس بحجة • ١٢٥٦

نص عن مالك (يدل) على أنه ضمن موطأه الرواة الثقات • ١٢٥٦

لا يوجد حديث صحيح لا يوجد له أصل فى (مسند) أحمد • ١٢٥٧

(سبب) عدم اخراج الامام لحديث ١٢٥٧
(أم زرع) فى مسنده ٠
ضرب الامام أحمد على أحاديث من مسنده ١٢٥٨
(أحمد) يذكر (طريقته) فى مسنده ١٢٥٩
لابنه عبد الله ٠
تخطئة (ابن دحية) أصحاب أحمد فى ١٢٥٩
الاحتجاج بكل ما أورده أحمد فى مسنده
ذكر بعض المتأخرين أنه لا تقوم الحجة ١٢٦٠
بما فى المسند حتى يصح الحديث من
طريق آخر ٠
تنازع (أبى العلاء الهمدانى) و (ابن ١٢٦١
الجوزى) فى مسند أحمد هل يوجد
فيه أحاديث موضوعة ٠
الغالب على أحاديث مسند أحمد الرواية ١٢٦٢
عن الثقات ٠
أحاديث سئل عنها الامام أحمد وهى ١٢٦٥ ـ ١٢٧٠
(فى المسند فضعفها) ٠
(ابن تيمية) يقول ليس فى المسند عن ١٢٦٩
الكذابين المتعمدين شئ ، ولا للدعاة
الى البدع ٠
ذكر كتاب (القول المسدد فى الذب ١٢٧٠
عن المسند) ـ لابن حجر ٠

(اشارة) السيوطى الى كتابه (القول المسدد فى الذب عن المسند • ١٢٧١

ذكر الاحاديث التى (قيل) انه لا أصل لها ، وهى فى المسند • ١٢٧١

الهيثمى ، والحسينى ، وابن كثير يضعون مسند أحمد • ١٢٧٢

ش / ١ (ابن) ابن شاهين •• ١٢٧٣

ف / و (ال) (ابن) ١٢٧٣

ابن أبى الفوارس • ١٢٧٣

ف / ر (ال) (ابن) ١٢٧٤

ابن الفرات : أبو الحسن • ١٢٧٤

ل / ب (ال) (ابن) ١٢٧٤

ابن اللبان : الفرضى • ١٢٧٤

م / ن (ال) (ابن) ١٢٧٤

ابن المنادى : أبو الحسين أحمد بن جعفر ١٢٧٤

م / ذ (ال) (ابن) ١٢٧٤

ابن المذهب : أبو على بن المذهب ١٢٧٥

(زيادات) عبد الله بن أحمد تبلغ أربعين ألفا على السند • ١٢٧٧

الكلام على (مسند الدارمى) ١٢٧٧

(عدد) الدارمى كالمسانيد المرتبة على الصحابة أو الشيوخ (وهم) من ابن الصلاح ، وذلك لانه مرتب على الأبواب ١٢٧٧

أبو الحسن الشارى يقول (مسند البزار) من أحسن المسندات . ١٢٧٨

جمع بين (الخراسانيين) مسند الطيالسى ١٢٧٩

لم (يصنف) الشافعى مسنده بيده وانما التقطه بعض الحفاظ النيسابوريين من مسموع الأصم . ١٢٨٠

(ابن حجر) يعين سبيل من أراد (الاحتجاج) بحديث من السنن أو المسانيد . ١٢٨١

(زيادة الياء) فى كلمة (المسانيد) ١٢٨٣

(مسألة) فى قول الترمذى : — (حسن صحيح) ١٢٨٥ — ٣٣٢٢

(الرد على من (مثل) بتحسين ابن عبد البر لحديث معاذ فى الرد على ابن الصلاح . ١٢٨٩

(حسن صحيح) معناه عند ابن الصلاح ١٢٩٠

(ابن دقيق) العيد (يتعقب) ابن الصلاح فى بيان مراد الترمذى من حسن صحيح . ١٢٩٠

(مثال) فى اطلاق المحدثين (الحسن) على الحديث الضعيف ٠ ١٢٩٥

(التبريزى) يرد على ايراد (ابن دقيق العيد) على ما ذكره ابن الصلاح ٠ ١٢٩٨

(تابع) لرأى (ابن دقيق العيد) فى مراد الترمذى (حسن صحيح) ٠ ١٣٠١

ابن المواق (يدعى) أنّ (الترمذى) لم يخص الحسن بصفة تميزه !! و رد العلماء عليه ٠ ١٣٠٢

رد الزركشى) على ابن (ابن دقيق) على ما ادعاه من أنّ كل (صحيح حسن) ١٣٠٤

(الحسن نوع من الصحيح) ذكره ابن النفيس ، و الزركشى ٠ ١٣٠٦

معنى (حسن صحيح) عند (ابن كثير) أنه يشرب الحسن بالصحة ٠ ١٣٠٧

مذهب البلقينى فى معنى (حسن صحيح) ١٣٠٧

رد (العراقى) على (ابن كثير) فى المراد من قول الترمذى (حسن صحيح) ١٣٠٨

رأى (الجعبرى) فى معنى (حسن صحيح) ٠ ١٣١٣

رأى (ابن حجر) فى (حسن صحيح) ١٣١٣

مذهب بعض المتأخرين فى أن (حسن صحيح) على الترادف ، وأن اللفظ الثانى على سبيل التأكيد • ١٣١٥

ترجيح ابن حجر لرأى (ابن دقيق العيد فى معنى (حسن صحيح) • ١٣١٥

رأى (ابن حجر) فى (النزهة) فى (حسن صحيح) • ١٣١٧

(السيوطى) يذكر بن توجيهين لمراد الترمذى من (حسن صحيح) لم يسبق اليهما • ١٣٢١

(فائدة) : — ١٣٢٢

تاريخ الاصطلاح المشهور عن الترمذى وهو) (حسن صحيح) •

وقوع لفظة (حسن صحيح) فى قول البخارى • ١٣٢٣

معنى قول الترمذى : (حسن غريب) ١٣٢٤

(فائدة) : — ١٣٢٦

ابن الملقن يذكر ثمرة توفر العدالة والضبط وانتفاءهما ، وانتفاء أحدهما •

(ابن الملقن) يقسم الضبط الى : عليا ، ووسطى ، ودنيا • ١٣٢٦

(مسألة) فى الحكم على أسانيد الاحاديث ومتونها • ١٣٢٧ — ١٣٣٢

قول المحدثين : (اسناد حسن) ١٣٢٨

دون قولهم : (هذا حديث حسن)

حكم المصنف المعتمد على اسناد حديث ١٣٢٨

بالصحة من دون ذكره لشذوذ أو علة

حكم للحديث نفسه بالصحة .

التبريزى يقول (صحة الاسناد مستلزمة ١٣٢٩

لصحة المتن) ، ومناقشة العلماء فى

ذلك .

بيان (معنى) قول بعض المحدثين : ١٣٣١

(رجاله ثقات) ، (ورجاله رجال

الصحيح) .

من (ألفاظ القبول) عند الحفاظ ١٣٣٣ ـ ١٣٥٢

التعبير بلفظ (الجيد) ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٧

من ألفاظ القبول أيضا : (القوى) ، ١٣٣٦

، وا (الصالح) ، و (المجود) ،

(والثابت) .

التعبير بلفظة : (المشبه) ١٣٤٤

انكار (أحمد) لأول حديث حديث ١٣٤٧

خرجه (اسحاق بن راهوية) فى مسنده

قول أحمد : (لا أعلم فى هذا الباب ١٣٤٨

أى فى ذكر الله حين التسمية ـ حديثا

له اسناد جيد) .

(مناقشة) ابن عبد البر وغيره فـــى ١٣٥٠
تصحيح الأحاديث بمجرد تلقى الأمـة
لذلك الحديث بالقبول ٠
الذهبى : يصف الحديث (الحســن) ١٣٥٣
(استدراك) ابن حجر على (مدافعة) ١٣٦١
الزركشى عن تعريف ابن الصلاح
وعرف ابن حجر الضعيف بأنه (كـــل ١٣٦١
حديث لم تجتمـع فيه صفات القبـول) ٠
النوع الثالث : (الحديث الضعيف) ١٣٦٣ ــ ١٤٠٣
تعريف ابن الصلاح (للحديث الضعيف) ١٣٦٣
(تقسيم) ابن حبان للضعيف الى تسعة ١٣٦٤
وأربعين قسما ٠
(العراقى) ينتقد تعريف ابن الصلاح ١٣٦٤
للضعيف ٠
الزركشى (يرد) الاعتراض الموجـــه ١٣٦٥
لتعريف ابن الصلاح للضعيف ٠
(تعقيب) للسيوطى على كلام ابن حجر ١٣٦٧
واعتراضه ٠
تفاوت درجـــات الضعيـــف ٠٠ ١٣٦٨
(التجيبى) يصف الضعيف فى نظـــم ١٣٦٩
(أقسام) الحديث الضعيـــــف٠ ١٣٧١

بلغت أقسام الضعيف عند (العراقي) ١٣٧٢

في شرح التبصرة والتذكرة اثنين وأربعين

قسما .

(ابن حجر والسيوطي) يذكران بأن ١٣٧٣

تقسيم الضعيف الى أقسام كثيرة مما لا

فائدة فيه .

الكلام على (أوهى الأسانيد) ١٣٧٤ ـ ١٤٠٠

أوهى الأسانيد عند (الحاكم) ١٣٧٤

عمرو بن شمر عن الجعفي عن الحارث عن علي

أوهى أسانيد (المصريين) . ١٣٧٩

أوهى أسانيد (أبي هريرة) .

ذكر (أوهى أسانيد عائشة) ١٣٨٢

ذكر أوهى أسانيد (عبد الله بن مسعود) ١٣٨٣

ذكر أوهى أوهى أسانيد (أنس بن مالك) ١٣٨٤

أوهى أسانيد (المكيين) ١٣٨٤

أوهى أسانيد (اليمانيين) . ١٣٨٦

ذكر أوهى أسانيد (المصريين) ١٣٨٧

ذكر أوهى أسانيد (الشاميين) ١٣٨٨

ذكر أوهى أسانيد (الخراسانيين) .. ١٣٩٠

ذكر النسخة الموضوعة على أبي حنيفة ١٣٩٨

وتشتمل على ثلاثمائة حديث .

ذكر سلسلة الكـــــذب : — ١٣٩٩

السدى على الكلـــــبى ...

(الجعبرى) يذكر حكم الحديث الضعيف ١٤٠١

(ابن الجوزى) يذكر مرتبة متوســـطة ١٤٠١

بين الضعيف والحسن وهى (الضعف)

قول المحدثين (ضعيف الاسناد) لا ١٤٠١

يقتضى ضعف المتن .

قول المحدثين : (ضعيف الاســـناد) ١٤٠١

أخف من قولهم : (ضعيف) .

ابن رشيد) يصف (سنن النســـائى) ٢٢٢٩

أرقام الاحالات للملحق رقم (٢) : في الموازنة بين

البحر والتدريب بالجزء الرابع

بسم الله الرحمان الرحيم

أرقام الاحالات للملحق رقم (٢) : في الموازنة بين البحر والتدريب بالجزء الرابـــــع

الصفحة	السطر	الاحالة
١٤١٩	٩	(١ / ١٧٥)
١٤٢٠	٨ / اسفل	(١ / ١٨٢)
١٤٢١	٦ / اسفل	(١ / ١٨٣)
١٤٢٢	٦	(١ / ١٨٢)
١٤٢٢	٤ / اسفل	(١ / ١٨٣)
١٤٢٣	٤/ اسفل	(١ / ١٩٣)
١٤٢٤	٧	(١ / ١٩٧ ـ ٢٠٧)
١٤٢٥	٩	(١ / ٢٠٨)
١٤٢٦	٧	(١ / ٢٠٩)
١٤٢٧	٢ و ١٢	(١ / ٢١٠) و (١ / ٢١٣)
١٤٢٨	٥	(١ / ٢٢١)
١٤٣٢	٧	(١ / ٢٢٦)
١٤٣٢	١	(١ / ١١٦)
١٤٣٤	١	(١ / ٢٧٦)
١٤٣٥	٤	(١ / ٢٣٤ ـ ٢٧٤)
١٤٣٦	١٠	(١ / ٢٨٠)
١٤٣٧	١١	(١ / ٢٨٢ ـ ٢٨٩)
١٤٣٨	٤	(١ / ٢٩٠ ـ ٢٩٢)
١٤٤٠	١	(١ / ٢٩٣ ـ ٢٩٦)
١٤٤٠	٩	(١ / ٢٩٥)
١٤٤١	٤	(١ / ٢٩٨)
١٤٤٢	٩	(١ / ٣٠٥ ـ ٣٤٣)
١٤٤٢	٩ / اسفل	(١ / ٣٠٥)
١٤٤٢	٨ / اسفل	(١ / ٣١٠ ـ ٣١٣)
١٤٤٢	٦ / اسفل	(١ / ٣١٤)

الصفحة	السطر	الاحالة
١٤٤٢	٤ / اسفل	(١ / ٣١٤)
١٤٤٢	٣ / اسفل	(١ / ٣١٥)
١٤٤٢	٢ / اسفل	(١ / ٣١٧)
١٤٤٢	١ / اسفل	(١ / ٣١٨)
١٤٤٣	٢	(١ / ٣٢١)
١٤٤٣	٣	(١ / ٣٢٢)
١٤٤٣	٤	(١ / ٣٢٢ م)
١٤٤٤	٧ / اسفل	(١ / ٣٠٥)
١٤٤٤	١ / اسفل	(١ / ٣٢٢ م)
١٤٤٥	١٠	(١ / ٣٢٥)
١٤٤٥	٣ / اسفل	(١ / ٣٢٥)
١٤٤٧	٣	(١ / ٣٣٣)
١٤٤٧	٨	(١ / ٣٣٣)
١٤٤٧	١٠ / اسفل	(١ / ٣٣٣ ـ ٣٣٥)
١٤٤٧	٤ / اسفل	(١ / ٣٤٧)
١٤٥٠	٣ / اسفل	(١ / ٣٦٢)
١٤٥٢	١	(١ / ٣٨٣ ـ ٣٨٧)
١٤٥٣	١	(١ / ٣٩٢ ـ ٣٩٥)
١٤٥٤	٧	(١ / ٤٢٣ ـ ٤٢٩)
١٤٥٤	٣ / اسفل	(١ / ٤٢٩ ـ ٤٣١)
١٤٥٥	٧	(١ / ٤٣١ ـ ٤٣٦)
١٤٥٦	١	(١ / ٤٣٧ ـ ٤٣٩)
١٤٥٦	١	(١ / ٤٤١ ـ ٤٤٦)
١٤٥٧	١	(١ / ٤٤٧ ـ ٤٥٠)
١٤٥٧	١٠	(١ / ٤٥١)
١٤٥٨	١	(١ / ٤٥٢)
١٤٥٨	١١	(١ / ٤٥٣)
١٤٥٩	٣	(١ / ٤٥٥)
١٤٥٩	١٠	(١ / ٤٥٧)
١٤٦٠	١	(١ / ٤٥٧)
١٤٦٠	٥	(١ / ٤٥٩ ـ ٥١٤)
١٤٦١	١	(١ / ٤٦٩ ـ ٥١٤)
١٤٦٢	١ / اسفل	(٢ / ٥١٧)

الصفحة	السطر	الاحالة
١٤٦٣	٤	(٢ / ٥٢٠)
١٤٦٣	٦	(٢ / ٥٢٣)
١٤٦٣	٨	(٢ / ٥٢٨)
١٤٦٣	١٠	(٢ / ٥٣٠)
١٤٦٣	١١	(٢ / ٥٣٩ ـ ٥٥٥)
١٤٦٣	١ / اسفل	(٢ / ٥٥٥ ـ ٥٦٠)
١٤٦٤	٨	(٢ / ٥٦٤ ـ ٥٧١)
١٤٦٥	٩ / اسفل	(٢ / ٥٧٤ ـ ٦٦٠)
١٤٦٨	٧ / اسفل	(٢ / ٦٩٢ ـ ٧٠٥)
١٤٧٠	١	(٢ / ٧٠٧ ـ ٧٢٧)
١٤٧٢	٧	(٢ / ٧٧٠ ـ ٧٨١)
١٤٧٤	٣	(٢ / ٧٨٤ ـ ٧٩١)
١٤٧٦	٥	(٢ / ٧٩٦ ـ ٨٢٢)
١٤٧٩	١	(٢ / ٨٠٨ ـ ٨٥٤)
١٤٨٠	٥ / اسفل	(٢ / ٨٥٨)
١٤٨٣	٥ / اسفل	(٢ / ٩٠٥)
١٤٨٥	٨	(٢ / ٩٢٧)
١٤٨٧	٣	(٢ / ٩٤٧)
١٤٨٩	١	(٢ / ٩٨١)
١٤٩١	٦ / اسفل	(٢ / ١٠١٠ ـ ١٠٤٢)
١٤٩٤	٣	(٣ / ١١٠٣)
١٤٩٦	٩	(٣ / ١٠٨٩)
١٤٩٧	٤	(٣ / ١٠٩٩)
١٤٩٨	١١	(٣ / ١١٣٦)
١٥٠١	٩	(٣ / ١٢١٩ ـ ١٢٣٩)
١٥٠٢	٢	(٣ / ١٢٣٧ ـ ١٢٣٨)
١٥٠٢	٤ / اسفل	(٣ / ١٢٣٦)
١٥٠٣	٤ / اسفل	(٣ / ١٢٠٩ ـ ١٢١٥)
١٥٠٤	٣	(٣ / ١٢٣٨)
١٥٠٤	٥ / اسفل	(٣ / ١١٢٥ ـ ١٢٢٨)

الصفحة	السطر	الاحالة
١٥٠٦	٧ / اسفل	(٣ / ١٢٤٨)
١٥٠٨	١	(٣ / ١٢٨٩ ـ ١٣٢٤)
١٥٠٩	٨ / اسفل	(٣ / ١٢٤٦)
١٥١٠	١	(٣ / ١٣٢٧ ـ ١٣٣٢)
١٥١١	١	(٣ / ١٣٣٦)
١٥١٣	١٠	(٣ / ١٣٦٤ ـ ١٣٧٠)
١٥١٤	١٠	(٣ / ١٣٧١ ـ ١٣٧٣)
١٥١٥	٣	(٣ / ١٣٩١ ـ ١٤٠١)
١٥١٥	٦ / اسفل	(٣ / ١٤٠١)
١٥١٥	٣ / اسفل	(٣ / ١٤٠١ ـ ١٤٠٣)

فهرس عام لمحتويات المجلد الرابع

ملحق رقم (١) بأسباب اختيار الموضوع ١٤٠٦ ـ ١٤١٥

ملحق رقم (٢) : موازنة بين التدريب والبحر ١٤١٦ ـ ١٥١٥

ملحق رقم (٣) : ـ

ا ـ الموارد المشتركة بين البحر والتدريب ١٥١٧ ـ ١٥٢١

ب ـ موارد السيوطي في تدريب الراوي ١٥٢٢ ـ ١٥٢٧

جـ ـ موارد السيوطي في البحر الذي زخر ١٥٢٨ ـ ١٥٣٩

ملحق رقم (٤) : ميزات ألفية السيوطي على ألفية العراقي ١٥٤٠ ـ ١٥٩٣

ملحق رقم (٥) : جدولان لرواة صحيحي البخاري ومسلم . ١٥٩٤ ـ ١٥٩٨

(فهرس الفهارس)

١ ـ فهرس الآيات القرآنية . ١٥٩٨ ـ ١٦٠٠

٢ ـ فهرس الأحاديث النبوية :ـ

ا ـ القولية . ١٦٠١ ـ ١٦٠٤

ب ـ الفعلية . ١٦١٤ ـ ١٦١٦

جـ ـ الآثار . ١٦١٦

٣ ـ فهرس الاعلام . ١٦١٧ ـ ١٧١٦

٤ ـ فهرس لموضوعات الحواشي . ١٧١٧ ـ ١٧٣٤

٥ ـ فهرس البلدان والاماكن . ١٧٣٥ ـ ١٧٣٩

٦ ـ فهرس الكلمات الغريبة . ١٧٤٠ ـ ١٧٤٤

٧ ـ فهرس المصادر والمراجع : ـ

ا ـ المطبوعة ١٧٤٥ ـ ١٨١٨

ب ـ المخطوطة ١٨١٩ ـ ١٨٢٦

٨ ـ فهرس الموضوعات ١٨٢٧ ـ ١٩٠٣